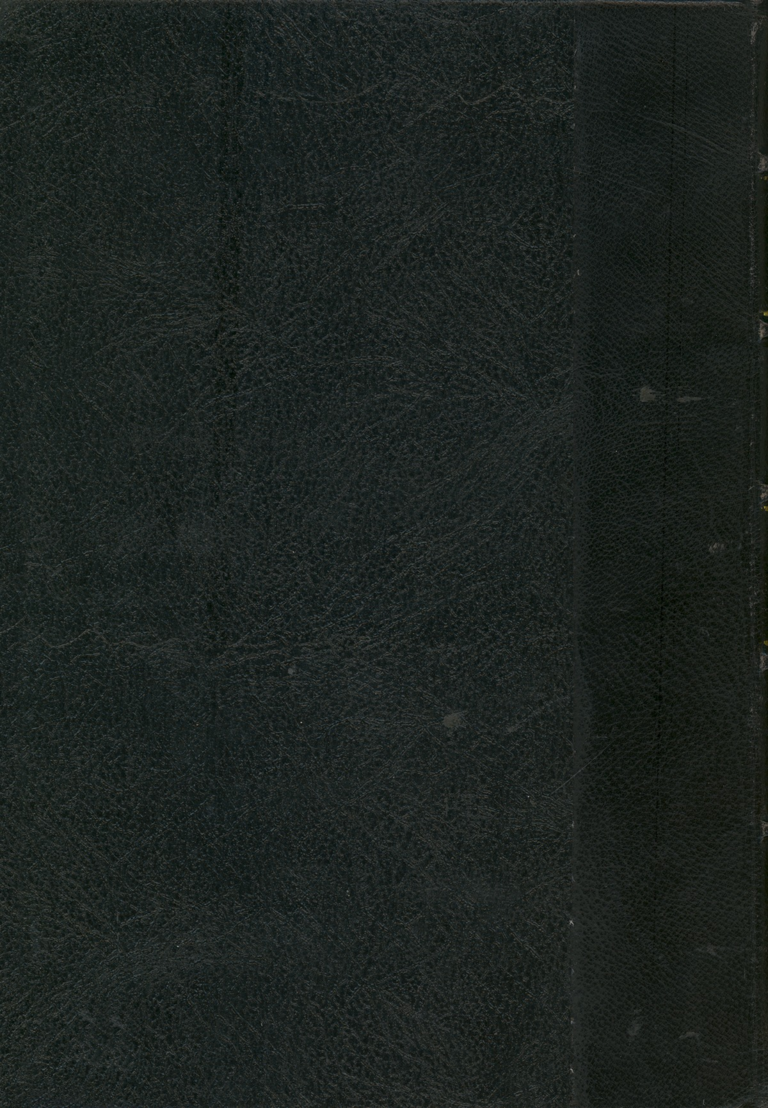
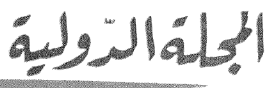
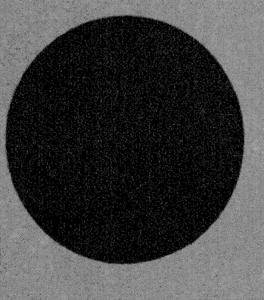




المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



الدولة: تكوينها، أنماطها المركزية، تطورها، علاقتها بالنظام العالمي

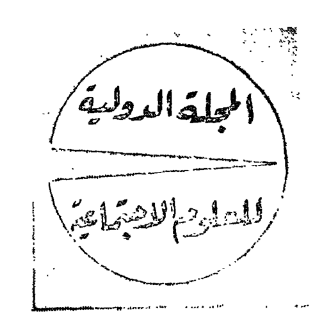
العدد الخامس والأربعون ـ السنة الثانية عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨١

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو.



العدد الخامس والاربعون

السنة الثانية عشرة

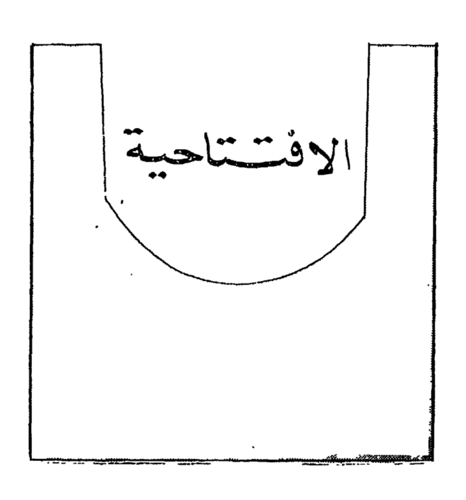
أكتوبر / ديسمبر ١٩٨١

محتويات العدد

تصدر [illegible] ومساندة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢



الافتتاحية

« تتبوأ الدولة فى أيامنا هذه مكانة سامية » ، كما يقول فردناند بروديل فى كتابه « الحضارة المادية أو الاقتصاد أو الرأسمالية من القرن الـ ١٥ الى القرن الـ ١٨ » .. ولكن الدولة المعاصرة تسيطر على الساحة الاجتماعية كلها ، خلافا لما كان عليه وضع الدولة فى الماضى .

هذا ، وهالة السحر المزدوج بالخوف التى تحيط بالدولة ـ ذلك الوحش الهائل المتولد من السلطة والقانون ـ ليست بالامر الجديد ،، فعلى مر العصور اسبغت هذه الهالة على الدولة اوصافا مستعارة من الاساطير والآلهة الشريرة كوصف الدولة بانها لوثيان (وحش بحرى ضخم يرمز للشر) أو بانها تشبه الاله مولوخ (... يصيب اليه بذبح الاطفال) . وقد اسبغ الكاتب المكسيكى :كتافيوباث على الدولة آخر هذه الاوصاف المستعارة ، وليس اقلها اثارة ، الا وهو وصفه الدولة بانها غول محب للبشر ، وهو وصف عجيب يعبر عن المشاعر المتناقضة التى تثيرها الدولة ، فهى غول لانها قوة مسيطرة تسعى الى بسط سلطانها على كل شيء ، وهى

محبة للبشر ، لانها تسعى الى تنظيم شئون المجتمع ، وتكلأ جميع المواطنين بالرعاية والعناية .

وعلى ذلك فالدولة موجودة فى كل مكان : موجـــودة فى المجتمعـــات الصناعية ، وفى أفريقية وآسيا ، وامريكا اللاتينية سواء على الصعيـــد الداخلى أو الصعيد الدولى والنتيجة انها دائما موضوع حديث ما أسماه رجيس دبراى حكومة وسائل الاعلام الجديدة التى تكشف عن الاتجاهات المختلفة للدولة . ومن الاتجاهات الشائعة اليوم الاتجاه المضـــاد للدولة ، وهو مذهب الحرية الذى يقول ان الدولة شر محض وهناك اتجاه آخر يعلى من شأن الدولة المتحضرة . وهذا الاتجاه يمتدح شكلا واحدا من أشـكال الدولة بدون تحفظ ، ويحط من قدر الاشكال الاخرى ، ويعتبرها أمثـلة عديدة من الاستبداد وفى وسعنا بالطبع أن نعد أى نظام سياسى خيرا أو شرا ، ولكن اعتناق مثل هذه الآراء يختلف تمام الاختلاف عن القيام بمحاولة جادة وهادئة لتفسير ظاهرة الدولة .

وتعالج المقالات الواردة فى هذا العدد بعض القضايا المتصلة بالدولة ، معتمدة على الـــدروس المستفـــادة من علم الاجتمـــاع ، وعلم الانسان (الانثروبولوجيا) والعلوم الاجتماعية ، وعلم السياسة ، والتاريخ .

وليست هذه أول مرة تعالج فيها المجلة الدولية قضية الدولة ، فمنذ عشر سنوات تقريبا نشرنا عددا عن « الاختلافات الاقليمية فى بناء الامـــة (المجلد ٢٣ ، العدد ٣ ، ١٩٧١) تضمن عددا من المقـالات التى تبحث فى نشأة الدولة وتطورها فى مختلف أنحاء العالم .

وكانت هذه المقالات فى الواقع ثمرة أبحاث مقارنة عن تكوين الدولـة وبناء الامـــة اشـــتركت فيها اليونسكو مع المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية وعقد لهذا الغرض مؤتمر اقليمى (كريسى ــ لا ــ سال ، فرنسا ، ١٩٧٠) وثلاث ندوات اقليمية ــ فى أوربا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ــ واجتماع مائدة مستديرة ، ذو طابع فنى . وكان الاجتماع الاخير يدور حول المعلومات اللازمة لاجراء الدراسات التاريخية المقارنة بشأن بناء الامة . وقد اسفرت هذه الاجتماعات عن نشر كتاب يقع فى مجلدين بعنوان «بناء الدول والامم» (١٩٧٣) تحت اشراف س. ن. أيزنستان ، وشتاين روكان .

ثم قضى شتاين روكان نحبه ، قبل أن يبلغ اربه فى ١٩٧٩ (انشأ المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية منذ وقت قريب جائزة باسمه فى البحث المقارن) ولكن س. ن. أيزنستاد كان أحد المؤلفين الذين شاركوا فى هذا العدد ولذلك فهو يربط بين المشروعين (مشروع البحوث المقارنة ومشروع هذا العدد) اللذين تفصلهما عشر سنوات دخلت فيها الابحاث الدائرة حول

الدولة مرحلة جديدة وازدادت ثراء بمادة نظرية وتجريبية جديدة . بيد اننا اذا أعدنا قراءة العدد السابق ذكره من المجلة الدولية والمجلدين اللذين ألفهما أيزنستاد ، ودوكان رأينا أن معظم القضايا والنظريات الواردة فيها عن الدولة مشابهة للمشكلات الحالية التى يعالج عددا من المقالات فضلا عن وفرة المواد الخاصة بمناهج البحث المقارن والعناية المستمرة بالجمع بين المعلومات النظرية والتجريبية ، ومعالجة التاريخ كجزء لا يتجزأ من التحليلات السوسيولوجية ــ العلوم الاجتماعية ــ ومن بين الخدمات الكبرى التى أدتها هذه الاجتماعات ، والمجلدين اللذين تم نشرهما نتيجة لها ، تحليل الطابع الخاص لنشأة الدولة وتطورها فى أقاليم مختلفة ، والعلاقات بين هذه العملية وثقافة كل من هذه الاقاليم ، ومحاولة تقدير آثار كل ذلك بالنسبة للعالم الثالث ، واثارة مسألة « بدائل الدولة القومية » (المجلد ١، ص ٢٥) .

ومن الاعداد الاخرى التى خصصتها المجلة الدولية لبحث موضوع الدولة العدد الاول من المجلد ٣٠ ، ١٩٧٨ بعنوان « السياسة الاقليمية » الذى عالج فيه سلفيو بروكان ــ وهو يشترك أيضا فى العدد الحالى موضوع « الدولة القومية : هل تحافظ على النظام ام تتلاشى ؟ » (ص ٩ ــ ٣٠) مبينا انه لن يكون من السهل التخلص من هذا الصديق القديم . وهناك ثلاث مقالات أخرى ــ العدد نفسه ــ تعالج النواحى الاقليمية للدولة . ثم المجلد ٣١ ، العدد ٤ ، ١٩٧٩ بعنوان « البحث عن التنظيم الاقليمى » متضمنا مقالات عن بيروقراطية الدولة ، والقطاع العام فى عدة بلدان .

ــ ٢ ــ

وقد قصد بهذا العدد ــ بالاضافة الى معالجة موضوع رئيسى يهتم به رجال العلوم الاجتماعية فى جميع انحاء العالم أن يكون تخليدا لذكرى نيقوس بولانتزاس الذى توفى فى اكتوبر ١٩٧٩ ، اذ كان هو أول خبير استشرناه عندما قررنا معالجة موضوع الدولة ، وتكرم فى يونيه ١٩٧٨ بكتابة « مذكرة بحثية عن الدولة والمجتمع » . وواضح انه لم يقصد بها النشر ، ولكن مؤلفها الذى ابدى اهتماما شديدا بمشروعنا ، كان يعد مقالا عن « الدولة والديمقراطية اليوم » لنشره فى هذا العدد . وقد قررنا نشر هذه المذكرة لصلتها الوثيقة بتفكير نيقوس بولانتزاس عن الدولة ، وان تكن مختصرة .

وقد أشاد أصدقاؤه بذكره فى شهادتهم المؤثرة التى نشرت فى جريدة « لوموند » الفرنسية بعد موته ، فأثنوا عليه باعتباره عالما اجتماعيا ، ورجلا

مفكرا . خلف وراءه عددا كبيرا من المؤلفات ، وقد كان نصيرا للاشتراكية الديمقراطية ، وصديقا كريما ومخلصا ، وعلى استعداد دائما لتعديل آرائه متى رأى أن الظروف المتغيرة تبرر ذلك . وقد كتب فى مقدمة كتابه الاخير : « الدولة ، والسلطة ، والاشتراكية » (١٩٧٨ الذى بسط فيه بعض آرائه النظرية وأعاد صياغتها ، يقول : « اننى أتحمل مسئولية ماكتبت ، ولا اعبر الا عن نفسى » .

— ٣ —

الدولة ظاهرة معقدة . ولذلك سوف نتجنب التعاريف ، لانها أما غامضة جدا ، واما ضيقة جدا ، وقلما تكون ذات فائدة . ولكننا سنوجه بعض الاسئلة التى نختارها — كيفما اتفق — من بين العديد من الاسئلة التى يمكن توجيهها ، والتى توضح هذه المشكلة المعقدة : هل الدولة ليست سوى مؤسسة بكل بيروقراطيتها وموظفيها — مؤسسة مسئولة عن وظائف محددة كالبوليس ، والدفاع ، والعدل ، الخ ، أم هى مفهوم قانونى يرتبط ارتباطا وثيقا بالسيادة ، أم هى مرادفة للقانون والنظام ، أم هى — من الناحية الاجتماعية — ميدان تتصارع فيه قوى اجتماعية مختلفة ؟ هل كيان الدولة هو كيان المجتمع نفسه ، والعمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة ، أم هى كيان قائم بذاته ، منبثق من المجتمع ولكنه فوق المجتمع ؟ هل من المحتم أن يكون للدولة اقليم ؟ فيم تختلف الدولة عن السلطة السياسية ؟ فيم تختلف عن الحكومة أو النظام السياسى ؟ هل يمكن أن يطلق لفظ الدولة على كافة أشكال السيطرة السياسية ، ابتداء من سلطة رؤساء القبائل فى المجتمعات البدائية الى الدولة المعاصرة بما فى ذلك « مدن الدولة » عند الاغريق ، والنظام الاقطاعى الاوربى ، والامبراطوريات التاريخية ، والملكيات المطلقة ؟ ويلاحظ أن مؤلفى الكتب الفلسفية والتاريخية والسوسيولوجية قد فهموا الدولة على النحو المبين فى هذه الاسئلة . ويتضمن المقال الخاص بالدولة والمنشور فى « دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية » (١٩٦٨) اشارة الى ٤٥ مفهوما آخر منها السلطة ، والحكومة ، والسياسة الدولية ، والامة ، والقومية ، والقوة ، والنظام الاجتماعى ، والسيادة ، والشرعية ، والديمقراطية ، والدستور ، ونظام المؤسسات ، والعملية السياسية ، والملكية ، والشيوعية ، والماركسية ، والفوضى ، والدين ، ومفهوم أفلاطون ، وأرسطو ، ومكيافلى ، وبودين ، وروسو ، وبيرك وهيجل . ويشير المقال الخاص بالدولة والمنشور فى « قاموس العلوم الاجتماعية » لمؤلفه ج. جولد ، و و. ل. كولب (١٩٦٤) الى أربعة عناصر تفرق بين الدولة وغيرها من الوحدات السياسية ، وهى : « الشعب ، والاقليم ،

والحكومة ، والاستقلال » ، كما يسلم بأنه يتعذر الاقتصار على الوصف ، وعدم معالجة بعض المسائل مثل : « لماذا توجد الدولة ؟ ، لمـــاذا يجب أن نطيع الدولة ؟ ، ما هى الاسباب التى تبرر قيام الدولة ؟ » .

ومنذ عهد أفلاطون وأرسطو طرح المفكرون السياسيون الذين ينتمون الى كافة الحضارات الكبرى من يهودية ومسيحية واسلامية وصينية ، وهندية اسئلة كهذه عن أصل ووظيفـــة الدولة ، والقـــوة ، والسلطة السياسية .

وكان مـــــكيافلى أول من استخـــدم كلمة الـــدولة **State** كما نفهمها اليوم وتولى فلاسفة عصر النهضة الاوربية وحـــركة التنـــوير دراسة ظاهرة الدولة وتحليلها (فى القرن الـ ١٨) والنصف الاول من القرن التاسع عشر ، ثم العلماء الاجتماعيون من عهد ماركس فصاعدا . ويقـــدم لنا ب. بادى و ب. برنباوم فى كتابهما الرائع « سوسيولوجيـــة الدولة » (١٩٧٩) تحليلا نقديا رائعا للنظريات السوسيولوجية للدولة من عهــــد ماركس الى علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر ، مرورا بدوركهايم ، وفبر ، والوظيفيين (ص ١٣ ـــ ١١٩) .

وقد ركز علماء السياسة اهتمامهم فى الغالب على الدولة كما فعـــل علماء الاجتماع السياسيون ، والانثروبولوجيون الاجتماعيون ، وغلب على دراساتهم الطابع القانونى ردحا طويلا من الزمن ، سواء فى أوربا أو الولايات المتحدة ، وأصبح علم السياسة مرادفا لعلم الدولة وبعد الحرب العالميـــة الثانية سيطرت الدراسات السلوكية والتجريبية على علم السياســـة فى أمريكا . واعتقد العلماء أن الدولة كيان ضخم جدا بحيث تتعذر دراستهـــا دراسة وافية بالغرض . فقام أنصار المذهب الوظيفى وتحليل النظم بتحليل العمليات السياسية والسلوك السياسى للأفراد والجماعات . ولن تجد ذكرا للدولة فى سلسلة المؤلفات الخاصة بالسياسة المقـــــارنة التى نشرت فى الستينات بالولايات المتحدة تحت رعاية لجنة السياســـة المقارنة التابعة لمجلس ابحاث العلوم الاجتماعية ، والتى كان لها تأثير ملحوظ فى أجيال عديدة من دارسى وعلماء السياسة (من هذه المؤلفات كتاب « سياســـة المناطق النامية لمؤلفه ج. ألمون و ج. كولمان » ، و « الاتصالات والتنميـــة السياسية ، لمؤلفه ل. باى ، والبيروقراطية والتنمية السياسية ، لمؤلفـــه ج لا بالومبارا ، والحركة السياسية العصرية فى اليـــابان وتركيا لمؤلفه ر. وارد ود. رستوف ، والثقـــافة السياسية والتنمية السياسية لمؤلفه ل. باى و س فيربا ، وأزمات التنمية السياسية ونتائجها لمؤلفه ل. بايندر وآخرين) .

وقد عنيت هذه المؤلفات بتحليل النظم السياسية من حيث التنمية السياسية ، واتباع الاساليب العصرية فى السياسة . ولذلك ضربت صفحا عن الدولة وعلاقات السيطرة والتبعية التى تشكل تاريخ هذه المجتمعات . ولكن خبراء أمريكا اللاتينية عارضوا هذا المنهج بنظرتهم عن التبعية ، فتبوأت الدولة والمشكلات المتصلة بها منذ السبعينات مكان الصدارة فى دراسات وابحاث علماء أمريكا اللاتينية ، وكذلك علماء أفريقية وآسيا .

وكان مفهوم الدولة دائما هو محور دراسة العلاقات الدولية . على أن الدولة تعتبر — غالبا — فى نظرية العلاقات الدولية شيئا مسلما أو كيانا اساسيا بحيث يتم تحليل سلوكها ومكانها فى النظام الدولى دون نظر الى طبيعتها أو نوعيتها حتى حينما يتعلق التحليل بالعوامل المحلية التى تؤثر فى السياسة الخارجية .

ويلاحظ أن المؤرخين والماركسيين المشتغلين بمختلف فروع العلوم الاجتماعية لم يغفلوا قط أهمية الدولة ، فى حين أن علماء السياسة والاجتماع من أتباع المدارس الفكرية الاخرى لم يكتشفوا أهمية الدولة الا حديثا . وهذا يصدق على الولايات المتحدة بصفة خاصة حيث عاد هؤلاء العلماء — على أثر الابحاث الرائعة التى قام بها الماركسيون الجدد ، وعلى أثر مبعث علم الاقتصاد السياسى من جديد — الى دراسة موضوع الدولة بعد أن أغفلوه عشرين عاما . والدليل على ذلك أن مجلة « ديدالوس » التى تصدرها الاكاديمية الامريكية للفنون والعلوم نشرت عددا (خريف ١٩٧٩) بعنوان « الدولة » .

وكذلك تبدى الآن الجمعيات المهنية الدولية فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية اهتماما متزايدا بدراسة الدولة بدليل أن برنامج المؤتمر العالمى الثانى عشر للجمعية الدولية لعلم السياسة ، المقرر انعقاده فى ريو دى جانيرو ١٩٨٢ يخصص حيزا كبيرا لمعالجة هذه المسألة .

— ٤ —

ومن بين المناهج المختلفة لمعالجة قضية الدولة اختار كتاب المقالات المنشورة فى هذا العدد منهجين اثنين هما المنهج التكوينى (لبيان كيف تكونت الدولة) والمنهج الوظيفى (لبيان وظائف الدولة) . والحق أن تكوين الدولة كشكل عام وخاص من اشكال السيطرة ، ووظائفها وسلوكها فى كافة المجالات الاجتماعية ، وفى المجال الدولى ، يجب أن يعرض عن بال الباحث اذا أراد أن يفهم ويفسر طبيعة ودور هذه الظاهرة ، والشكل الذى تأخذه .

ويعالج كل من موريس جودلييه ، وروميلا ثابر ، و س.ن. أيزنستاد ، العمليات الداخلية التى أدت الى نشأة الدولة ، كما يعالجون مسألة بروز الدولة الى حيز الوجود . وفى رأى جودلييه أن الاساس الذى قامت عليه الدولة هو عنصران متعارضان هما القوة والرضا . وتلقى نظرياته ضوءا على ظاهرة الطاعة العامة ، وعلى القوة الرابطة بين كل الفئات التى تشكل المجتمع ـ بمعنى أن الجماعات ذات المصالح المتعارضة تشترك معا ـ رغم تعارضها ـ وفى تصورها للنظام الاجتماعى والكونى. ويتحدث ايزنستاد عن هذه المشكلة أيضا ، ولكنه يبدأ من منطلق مختلف . ففى رأيه أن مايسميه « بالقوانين الثقافية » ـ أى طرق ادراك وتقييم الموقف الاجتماعى والنظام الكونى الذى يشترك فيه أعضاء المجتمع ـ وهى حقائق ثابتة يحلل هو دورها فى عملية تنظيم المجتمع . أما جودلييه فانه يعنى ـ من ناحية أخرى ـ ببيان وسائل تنفيذ هذه التصورات ، وهو يؤمن بأنه من الضرورى أن نرى بوضوح الوسائل التى يتم بها الحصول على « رضا» الاغلبية طواعية واختيارا ، وبدون استخدام القوة الوحشية . ومن رأيه أن الرضا يتم الحصول عليه ، وان السيطرة يتم تبريرها لانه يظهر للاغلبية انها خدمة تؤديها الطبقة المسيطرة لمن يخضع لحكمها . وتساعدنا تحليلات جودلييه على فهم الدولة الحديثة لانه يؤيدها بأمثلة مستمدة من مجتمعات قديمة عديدة وامبراطوريات تاريخية مثل امبراطورية الانكا . وهذا يصدق على الدور الذى ينسبه الى الايديولوجية وبخاصة الدين الذى يرى انه ليس لونا من التفكير الذى يبرر علاقات السيطرة بل هو ـ على العكس ـ أحد الشروط لتكوين هذه العلاقات وجزء من الاطار الداخلى لعلاقات الانتاج والاستغلال . وبالرغم من وجود بعض الفروق الشكلية فان آراءه ليست مشابهة لآراء أيزستاد فقط ، بل هى مشابهة أيضا لآراء بيير برنباوم ، وكلاهما يرى ان الثقافة والدولة ترتبطان ارتباطا وثيقا .

والسؤال الذى يجب أن نوجهه هو : الى اى شيء يجب أن نعزو ظهور التفرقة فى الوحدات القبلية بين الوظائف الاجتماعية ، وتكوين هيئات رياسية جديدة مبنية لا على العلاقات العائلية بل على تقسيمات من نوع جديد ـ مثل الطوائف والطبقات الاجتماعية ـ امتاز بها التحول من مجتمع عديم الدولة الى مجتمع ذى دولة ؟ أقول : ان هذه التفرقة تعزى الى العلاقات المادية الجديدة بين الناس والطبيعة ، وبين بعضهم والبعض ، وهى علاقات تكونت مع نمو الزراعة والتبادل التجارى ، وتطلبت تقسيم العمل . وقد تحولت التقسيمات الاجتماعية بين جماعات الاسر فى المجتمعات البدائية الى علاقات استغلال بثلاث وسائل أولاها استيلاء الاقلية المسيطرة على ثمرة عمل الجماعة لمصلحتها الخاصة (يسمى جود لييه

هذه العلية تحول العمل الفائض ، المستخدم لصالح الجماعة كلها الى عمل فائض لصالح الاقلية المسيطرة وحدها) ، وثانيها تمثيل هذه الاقلية للجماعة فى امور خارجية كتنظيم تداول السلع والخدمات ، وثالثها تحكم الاقلية فى استخدام الموارد المشتركة كالارض. وبذلك تصبح الاغلبية معتمدة على الاقلية لا فى الناحية الايديولوجية والاجتماعية فحسب بل فى الناحية المادية أيضا .

ويؤكد جودلييه تنوع هذه التحولات التى أدت الى قيام هيئات رياسية مختلفة من طوائف وطبقات ، ويرى انه توجد انواع عديدة من الدولة كما توجد انواع عديدة من الهيئات الاجتماعية الرياسية ، وأساليب الانتاج المدعمة لهذه الهيئات . وجدير بالذكر أن بروز شكل معين فى الدولة لا ينشأ اتوماتيكيا عن وجود هيئة رياسية من الطبقات أو الطوائف الاجتماعية.

وتبدأ روميلا ثابر دراستها التاريخية المفصلة لتكوين الدولة فى الهند بنقد تطبيق مفهوم الاستبداد الشرقى ومفهوم أسلوب الانتاج الآسيوى (111) على الهند . وتبنى نقدها على أن (111) لا يتفق مع المنطق الديالكتيكى (الجدلى) وعلى انه يفتقر الى الادلة التجريبية التى تؤيده .

وتقول ثابر ان الانتقال من العلاقات العائلية الى المجتمع ذى الطبقات من ناحية ، وغزو الهند من ناحية أخرى ، لم يلعب دورا مطلقا فى ظهور نظام الدولة فى وادى الكنج بالهند فى منتصف الالف الاول ق. م. ، بل ان العملية تنوعت وانتقلت من ولايات موحدة الى ولايات ممزقة ، ومرت خلال نظم لا مركزية تمتع فيها الفلاحون بملكية أراضيهم ، وانتشرت فيها التجارة ، وكلا هذين الامرين لا يتفق مع (111) . وتشير أيضا الى العلاقات بين نظام الطبقات الاجتماعية فى الهند والمصالح الاقتصادية ، وتقول ان هذه العلاقات اكثر تعقيدا مما يتصور كثير من المراقبين . ثم تؤكد أهمية وجود الاقتصاد الزراعى وانتشار التجارة بين المدن فى الهند القديمة .

ولذلك تؤكد ثابر تنوع الطرق التى تم بها تكوين الدولة زمنا طويلا حول أسلوب الانتاج الآسيوى فى بعض البلاد مثل الهند وتركيا حيث بذلت المحاولات لتطبيقه . وتؤكد ثابر ان المستعمرين البريطانيين والمؤرخين أيضا هم الذين نشروا فكرة الاستبداد الشرقى ، وترى بحق فى هذه الاقوال لونا من التحيز والهوى الذى اثبتت التجربة فساده وبطلانه .

وهناك راى ربما كان له أثره فى هذا المجال ، وبيانه ان معظم المفكرين فى البلاد النامية التى بذلت فيها محاولات لتطبيق مفهوم (111) قد رفضوا هذا المفهوم ، لانه يتضمن أن مجمعاتهم راكدة أو « باردة » على حد تعبير كلود ليفي — شتراوس ، وأنها بعيدة عن تيار التاريخ ،

والتقدم ، والتطور البشرى العام الذى تحتل فيه المجتمعات « الساخنة » مكان الصدارة . ويرى هؤلاء المفكرون أن كلا من مفهوم (ا ا ا) والاستبداد الشرقى يحط من قدر البلاد النامية . ويقول موريس جودلييه ان ماركس يرى أن (ا ا ا ا) يؤدى فى أغلب الحالات الى الجمود والركود ، لان اشكال الدولة وألوان الظلم التى تقترن به تعوق ظهور الملكية الفردية ، وهو يختلف عن أسلوب الانتاج القديم كما يختلف عن أسلوب الانتاج الجرمانى وجدير بالذكر أن صورة أخرى من أسلوب الانتاج الجرمانى قد أدت — بتأثير روما — الى ظهور أسلوب الانتاج الاقطاعى فى أوربا ، وهذا ادى بدوره الى أسلوب الانتاج الرأسمالى كما أدى — على المستوى السياسى — الى الحكم المطلق ثم الى نشأة الدولة الحديثة .

ويقترح س. ن. ايزنستاد استخدام المنهج الوظيفى التحليلى فى دراسة الدولة . ولتسهيل المقارنة فانه يهتم بالعوامل التى تحكم العمليات المتصلة بتنظيم المجتمع ، ويحدد عاملين من هذه العوامل هما التقاليد الثقافية ، والاوضاع السياسية والبيئية السائدة فى المجتمعات وبخاصة وضع هذه المجتمعات فى النظام الدولى من حيث الهيمنة والتبعية . وتتألف التقاليد الثقافية من « القوانين » الثقافية ورموز الوحدة الجماعية وطرق تبرير النظام الاجتماعى والسياسى . ويلاحظ ايزنستاد أن الاشكال التنظيمية لهذه القوانين أو التوجيهات الثقافية تظل قائمة بصفة دائمة خلال المراحل التاريخية التى تمر بها المجتمعات . ثم يعود ايزنستاد الى النظريات التى أوردها فى كتابه « النظم السياسية فى الامبراطوريات » (١٩٦٣) ، فيميز بين عدة أشكال للدولة (متحدثا بصفة خاصة عن الشكل الامبراطورى ، والشكل الاقطاعى الامبراطورى ، والشكل الوراثى ، وشكل دولة المدينة عند الاغريق) من حيث خصائص طبقة الاعيان والصفوة المختارة ، والتوجيهات السياسية وعمليات التحول والتغيير .

وفى تطور هذه الاشكال من الدولة التى يوضحها بدراسة المجتمعات المختلفة حيث توجد هذه الاشكال (الهند ، الاسلام ، الصين ، أوربا الغربية) نراه يهتم ببيان الانماط المختلفة للمركز (السلطة المركزية والاطراف ، والطبقات الاجتماعية ، والقلة الممتازة (الصفوة المختارة أو علية القوم) — التى تتمتع بالاستقلال الذاتى قل أو كثر — ولاساليب التحول والصراع اللذين يرتبطان ارتباطا وثيقا بعملية تقنين التوجيهات الثقافية ، كما يرتبطان بالاوضاع السياسية والبيئية . ويجدر بنا أن نشير هنا الى جانبين من جوانب هذه الفكرة الشاملة عن الدولة ، أولهما أن هذه الفكرة تتوسع فى تطبيق المنهج الوظيفى لدراسة الدولة بادخال

عنصر الصراع والتحول فيها ، وبمراعاة تأثير النظام الدولى ـ من حيث الهيمنة والسلطة المركزية ، والتبعية ـ على الاشكال التنظيمية ، والقلة الممتازة ، وعملية التحول فى المجتمع ، وبخاصة تلك المجتمعات الموجودة فى الاطراف .، وثانيها انه ـ على الرغم من سيرايزنستاله على المنهج التقليدى للسوسيولوجيا الوظيفية فى نسبة دور استراتيجية للقلة الممتازة فى تكوين الدولة ـ يتقدم خطوة اخرى فيؤكد وظائف القلة الممتازة الثانوية ، الى جانب وظائف القلة الممتازة الرئيسية .

ويعنى بيين برناوم ، وارستيدزلبرج ، بظهور الدولة الحديثة فى أوربا الغربية .، والمنهج الذى يتبعه كلا هذين المؤلفين هو مزيج من علم التاريخ ، وعلم الاجتماع السياسى ، كما انهما يشتركان فى اهتمامهما بنوعية ونشأة جميع أشكال الدولة التى ظهرت فى الماضى ـ كدولة المدينة عند الاغريق) والاتحاد القبلى والامبراطورية ، والملكية المطلقة الخ ـ والتى ظهرت ـ كما يقول بيير برنباوم ـ بالشكل السياسى « الذى ساد ـ فى نهاية القرون الوسطى ـ بعض المجتمعات الاوربية التى تصدت لمقاومة قلاع الاقطاع المنيعة فى الاطراف . ولما كانت الدولة مرتبطة بتاريخ خاص فى اطار اجتماعى ـ ثقافى ، ودينى خاص .. نتيجة اختلاف هائل فى الاوضاع الاجتماعية ..، فقد برزت على شكل اداة ادارية سياسية تنظيمية ، يخدمها موظفون مخلصون فى أداء وظائفهم ، ولكنها انفصلت عن المجتمع المدنى وحاولت ممارسة الوصاية الشاملة عليه ، وأشرفت عليه عن طريق السلطات الادارية والقوانين الخاصة ، وسيطرت عليه بقوة البوليس ، ونفخت فيه روح النشاط بالتدخل فى شئون الاقتصاد ، واخيرا سيطرت عليه باستمالة الشعب ، وحمله على قبول قيمها الخاصة » ا هـ .

هذا النموذج الكامل وهذا الشكل المثالى الذى ظهرت به الدولة يطابق أرقى مثال موجود الا وهو الدولة الفرنسية فى حين أن تنظيم الدولة ظل ناقصا فى بروسيا ، وايطاليا ، واسبانيا .

ومن ناحية أخرى لم تبلغ الدولة ذروة التطور فى بعض المجتمعات كما كان الحال فى انجلترا التى عجزت عن مواجهة ازمات الاقطاع ، وفى الولايات المتحدة التى لم يقم فيها قط نظام اقطاعى . ويوجد نموذج هذا المجتمع فى المملكة المتحدة التى يقول برنباوم ان فيها سلطة مركزية لا دولة ، نظرا لان مركزية النظام السياسى لم تقترن بالتفرقة الدقيقة بين الاوضاع السياسية والادارية ولان المجتمع المدنى تولى حكم نفسه .

ولذلك يفرق بيير برنباوم بوضوح بين الدولة والمركز السياسى (= السلطة السياسية المركزية) أو بين الدولة والمجتمع المدنى ، كما

يفرق بين الدولة الاوربية الحديثة وغيرها من الاشكال التاريخية للدولة. وهو يعالج الدولة من زاوية بيئتها الاجتماعية والثقافية ، والسياسية ، ويحدد خطوط الدولة ، ويتبين فوق ذلك كله ان الدولة فى صورتها ووظائفها الحالية لا تشكل الاسلوب الوحيد فى حكم المجتمعات فى أى زمان ومكان . ولذلك فان الدولة الحديثة ليست نظاما عالميا . ويتوقف الشكل الذى تأخذه الدولة فى أوربا على ثقافة هذه القارة وتاريخها الخاص .

وعلاوة على ذلك فان بيير برنباوم - باستخدامه سوسيولوجية المعرفة والسوسوجيوليا السياسية (علم الاجتماع السياسى) يبين بوضوح وجه الارتباط بين الايديولوجيات التى تعتنقها الحركة العمالية فى أوربا الغربية (الماركسية ، والفوضوية ، والحركة النقابية) وأشكال الدولة التى تنمو فى ظل هذه الايديولوجيات . وهذه الاعتبارات تؤيد منهجه الشامل فىمعالجة قضية الدولة ، وتزيد من معرفتنا بوجهالارتباط بين الدولة والطبقات الاجتماعية ، والايديولوجيات ، والعمليات السياسية والاقتصادية . ويرى برنباوم أن الدولة متغير مستقل ، فى حين أن العنصر الاقتصادى سواء أكانالرأسمالية أم الصناعة هو متغير طارىء . وهذا المنهج يتيح له أن يفسر كيف يمكن أن تقوم دول وايديولوجيات مختلفة فى البلاد المتماثلة فى أوضاعها الاقتصادية ، ودرجة تطورها .

ويؤكد برنباوم أهمية المتغير السياسى لا الاقتصادى ، ويقول أن ظهور أشكال خاصة من الدولة فى أوربا وغيرها من الاقاليم البعيدة نسبيا يرتبط بظهور اقتصاد السوق (النظام الرأسمالى) وفيما يتعلق بالعالم الثالث أوضح برنباوم أن قيام الدولة فيه يحدث : « عن طريق التقليد أى استيراد أشكال خارجية بصفة جبرية متفاوتة » .

ويسبغ ارستيد زلبرج أهمية كبرى على البعد السياسى الاستراتيجى ، ويؤكد أهمية ما يسميه « المنطقة التبينية » - أى المنطقة التى تلتقى فيها الجوانب الداخلية والخارجية للدولة . وفىرأى زلبرج انه عند تحليل تكوين الدولة يجب ألا نعتبر العامل السياسى الاستراتيجى أو الاقتصاد الرأسمالى هو العامل المحدد الوحيد ، بل هما عاملان يلتقيان فى المنطقة البينية ، ولذلك يجب دراسة كل منهما على حدة . وتمشيا مع هدفه من تمكين « علم الاجتماع السياسى » من التغلغل فى ثنايا التاريخ ، بحث بالتفصيل فى نشأة الدولة فى العصور الوسطى ، وتكوين نظام الدول المتحالفة فى أوربا الحديثة ، والدور الذى لعبه

التفاعل بين فرنسا وانجلترا فى تكوين الدولة الحديثة فى هذين البلدين ابان القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأبان أن الحروب والموقف الدولى فى هذه الحقبة كانت لهما آثار متباينة فى هذين البلدين ، ففى حين ساعدا فى فرنسا على نشأة الملكية المطلقة التى زادت من حدة التوتر الداخلى ، وحالت دون التطور الاقتصادى ، نجد انهما ساعدا على تعزيز النظام البرلمانى فى بريطانيا العظمى بعد القضاء على أى احتمال لقيام الحكم المطلق . وفى الحالة الاولى شددت الدولة قبضتها على المجتمع المدنى ، وفى الحالة الثانية قيد المجتمع المدنى سلطة الدولة .

ويبحث جويلرمو أودونيل ، وعيسى شفجى ، فى قضية الدولة فى النظم الاجتماعية الخاضعة للحكم الاجنبى . ويتبع الاول المنهج المقارن فيرى أن ظروف تكوين الدولة فى امريكا اللاتينية تختلف عن ظروف تكوينها فى آسيا وافريقية . وتمتاز دراسة أودونيل بمراعاة عدد كبير من العوامل مثل خصائص القوى الاستعمارية ، والبلاد الخاضعة للاستعمار ، والنظام العالمى الذى طرأ عليه تغير كبير فى القرنين التاسع عشر والعشرين . وهكذا نشأت الدولة فى امريكا اللاتينية فى اطار المنافسة الرأسمالية ضد الدول المستعمرة (بكسر الميم) السابقة فى حين نشأت فى بلدان آسيا وأفريقية نتيجة الكفاح ضد الدول الراسمالية المتقدمة فى اطار الراسمالية الاحتكارية والشركات المتعددة الجنسية . ومن ناحية أخرى فان هذه البلدان استفادت من وجود الدول الاشتراكية فى النظام الدولى كما استفادت فى كثير من الحالات بمساعدتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

والامر الذى يسترعى النظر فى دراسة ج. أودونيل هو أنه يبدأ بدراسة الدولة ، ثم ينتقل منها الى المجتمع ، خلافا للمنهج الذى يقضى بدراسة الدولة انطلاقا من المجتمع ، ويقول أن جهاز الدولة فى الاطراف — خلافا للدول المركزية — هو الذى يشكل المجتمع ويحدد الاطار الاجتماعى والسياسى ببناء الامة ، والاشراف على المعاملات الاقتصادية ، ويفسر آراءه بأن للمتغيرات الاجتماعية والدولية أثرا فى هذا الشأن .

هذا وموضوع دراسة عيسى شفجى هو أفريقية وبخاصة جمهورية تنزانيا المتحدة . وهو يبدأ بقوله انه ما من أحد استطاع أن يثبت أن النظرية الماركسية غير مناسبة للموقف لافريقى ، بل لم يستطع أحد أن يقدم أى نظرية أخرى لقيام الدولة . ولذلك يؤيد الرأى القائل بأن الدولة هى أداة للطبقات المسيطرة ولكنه لا يعتبرها اداة بيروقراطية وعسكرية تنتقل دون تغيير من أيدى البورجوازية الى سيطرة البروليتاريا

ولما كانت الدولة محصورة فى يد طبقة معينة وجب القضاء عليها بالثورة لتحل محلها دولة من شكل آخر . وهو يخالف الذين ينكــرون الطابــع الطبقى للدولة الافريقية وبدافــع عــن النظــرية التى تقــول بوجوب قيام دولة لا رأسمالية » بحيث تكون انتقالية ، لا هى بورجوازية ولا هى اشتراكية

ويستعرض شفجى مختلف النظريات التى تحاول أن تفسر طبيعــة الدولة الافريقية . وفى رأيه ان كل هذه النظريات بعيدة عن الماركسية ، ولا تساعدنا على فهم حقيقة الدولة فى ذلك الاقليم . وهو يسهب بصفة خاصــة فى شرح النظــرية القديمة القائلة بوحدة الرأسمــال الدولى وهى النظرية التى يؤيدها كاوتسكى ، ولهـــا الآن أنصار فى افريقية ، وخلاصتها أن وحدة الرأسمال الدولى تشكل أساس الطبقـــة العالميـــة المسيطرة ، وان هذه الطبقة العالمية سوف تكون الطبقة المسيطـــرة فى الدول الافريقية على المستوى الاقتصادى والسياسى ولن يكون السياسيون المحليون سوى أعوان لهذه الطبقة ، وسيكون طابع الــدولة الاستعمارية الجديدة مماثلا لطابع الدولة الاستعمارية القديمة ، وبعبارة أخرى سوف تكون استمرارا للبورجوازية الرئيسية . ولا ريب أن رفض شفجى لهذه النظرية له أهميته ودلالته . وهو يعكس الرأى الذى يذهب اليه المفكرون فى العالم الثالث . ذلك ان صور الدول المهيضة الجناح فى انشاء دولتها المستقلة سياسيا هو الآن حقيقة مسلم بها لا يمكن معارضتها . وحتى لو استمرت السيطــرة الاقتصادية ، فان السلطة لن تعود متحصرة فى أيدى الطبقة البورجوازية فى الوطن الام ، بصورة مباشرة بل سوف تتـــولاها الطبقات المحلية المسيطرة فى الدولة الاستعمارية الجـــديدة . وهـــذه الطبقات المحلية التى تدخل فى محالفات مـــع القوى الامبريالية المختلفــة مستقلة بذاتها بدرجات متفاتة . ثم أن التناقضات الدولية والمحليـــة تؤدى الى أزمة بشأن الهيمنة فى صفوف التشـــكيلات الاجتماعيـــة الخاضعة للسيطرة ، مما يؤدى الى أزمات سياسية لا انقطاع لها . يضـــاف الى ذلك أن السيطرة الامبريالية تسير جنبا الى جنب فى الدولة مع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية السابقة ولكل هذه العوامل صلة بطابع الدولة . وينظرون الآن فى العالم الثالث الى الدولة على أنها أداة للتحــرر السياسى ومقدمة للحرية الاقتصادية ومظهـــر لكرامة الشعـــوب التى خضعت للاستعمار من قبل ، اذ تمكن هذه الشعوب من أن تلعب دورا على مسرح التاريخ ، وحماية نفسها ضد الامبريالية والشركات العالمية .

والفكرة الرئيسية التى يدور حولها مقال عمانويل ولرشتاين ـــ وهى أيضا موجودة فى كتابه « النظام العالمى الحـــديث » (المجلد الاول ،

١٩٧٤ ، والمجلد الثانى ، ١٩٨٠) و « الاقتصـــاد العالمى الراسمالى »
(١٩٧٩) ــ هى أن الدول « والطبقات » والدول القومية » والاسر ، تشكل
اداة تنظيمية هى فى وقت واحد وليدة الاقتصاد الراسمالى العالمى ، ووليدة
الحياة الاخلاقية لهذا النظام وهو لا يرى أن هذه الدول والطبقات الخ
كيانات أزلية موجودة من قبل ، بل يرى أنها كيانات يرتبط بعضها بالبعض،
وانها ذات حدود مشتركة .. وفى وسعنا أن نرى الفرق بين هذا المنهج ،
ومنهج السوسولوجية الاجتماعيـــة عنـــد كل من برنباوم ، وزلبرج
والحق أن هذا المنهج هو عكس منهجهما تماما وبخاصة حيـن يؤكد أن
سلوك الدول هو متغير طارىء فى حين أن الدولة فى نظر برنباوم متغيـر
مستقــل ..

هذا والثورة الايرانية مثل جيد يمكن ان يكون اختبارا لكل هـــذه
التحليلات المختلفة الخاصة بالدولة . فهنا نرى مجتمعا يرفض نمـوذج
الدولة المركزية (برناوم) ، والمعتمـــدة على بعض العـــوامل السياسية
الاستراتيجية (زلبرج) التى مارست فيها بعض أحـزاب الطبقة المسيطرة
السلطة ، وسيطرت الامبريالية على اقتصادها (شفجى) .. ولذلك يمكن
القول بأن الدولة المذكورة كانت وليدة الاقتصـــــاد الرأسمالى العالمى
(ولرشتاين) . ويمكن أن نرى حاليا أثر العمليات الداخليـــة فى ذلك
المجتمع ، تلك العمليات المبنية على توجيهات الثقافة الاسلامية ، ورموز
الذاتية الجماعية وأساليب التبرير (أيزنستاد) التى تتحـــدى الافكار
الغربية كالعصرية » والتقدم ، والعلمانية ، وتهدف الى القضاء على أوضاع
الدولة السابقة (شفجى) والسماح ببروز أوضاع الدولة المبنية عـــلى
الثقافة والتاريخ الايرانيين .

ورب سائل يسأل : اى العوامل سوف يلعب الدور الحـــاسم فى
العملية التى بدأتها ايران بتحدى الدولة ؟ هل العمليـــــات السياسيـــة
والايديولوجية التى تجمع بين الاتجاهات الثقافية ، والتحول الاجتماعى ،
وهى عوامل تلعب دورها فى الدوائر المحلية والخارجية للمجتمـــع ، أم
عمليات « النظام التاريخى » المسيطر أى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ؟
أى هذه العوامل السياسية او الاقتصادية سوف يشكل المتغير المستقل
ويرد المتغير الطارىء الى منطقة الظل ؟

ويبرر ولروشتاين آراء النظرية بنظرية فلسفية هى نظـرية المادية ،
والسؤال الاستقرائى وهو : ما هو أفضل معيار لتعليل أكبر قدر من العمل
الاجتماعى ؟ يجيب ولرشتاين عن هذا السؤال بأنه هـــو عمليات الانتاج
المتكاملة .. وهو يستخدم هذه العبارة فى تعريف عبارة «النظام التاريخى»

التى يفضلها على كلمة « المجتمع » أو « التكوين الاجتماعى » . ويرى ان الاقتصاد الرأسمالى العالمى هو هذا النظام التاريخى . وقد ظهر هذا الاقتصاد فى القرن السادس عشر، ثم انتشر خلال أربعة قرون حتى شمل العالم كله ، وادى الى ظهور جميع النظم الحديثة ومنها الدولة .

ويروى ولرشتاين أن الدول هى نظم تفى بحاجات الطبقات التى تعمل ، والتى برزت الى الوجود ، على مستوى الاقتصاد العالمى وهذه الطبقات هى من الناحية الموضوعية (= الواقعية) طبقات الاقتصاد العالمى ، ولكنها من الناحية الذاتية (= الشخصية) طبقات الدولة . ومن غريب المتناقضات أن كلا من طبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا تعبر عن وعيها الطبقى على مستوى الدولة ، وهو مستوى لا يعكس أهدافها الاقتصادية الحقيقية . وهذا التناقض يحدو هذه الطبقات الى القول بأنها جماعات مختلفة تربطها مصالح مشتركة ، وفى مقدمة هذه الجماعات « الامة ، أما الجماعات الاخرى فهى جماعات قائمة على أساس الرابطة الدينية أو العنصرية ، أو اللغوية أو الثقافية الخ . ومثل هذه الجماعات ذات المصالح المشتركة تحجب تناقض الطبقات القائمة على أساس الامة أو الدولة ، وواضح أن قول بعض فئات البوجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية بأنها فئات قومية (تشكل أمة) او دينية أو عنصرية أو طبقية الخ يرجع الى صعوبة التغلب على التناقض بين الطبقات الموضوعية للاقتصاد العالمى ، والطبقات الذاتية للدولة .

هذا ، ومفهوم الاقتصاد الرأسمالى العالمى يتيح لنا مدخلا شاملا متكاملا الى النظام العالمى ودور الدولة فيه .

ويهتم سلفيو بروكان أيضا بدراسة النظام العالمى ، ولكن منهجه أقرب الى المنهج الكلاسيكى (التقليدى) أى أقرب الى النظرية التقليدية فى العلاقات الدولية التى تقول ان الدولة ليست وليدة النظام العالمى ، ولكنها صنو له ، تتفاعل معه بمعنى انها تؤثر فيه ، وتتأثر به .

ويشير الى الدولة القومية له يظل متمسكا بفكرته وان أغفلها الباحثون اليوم ، لانه يعتقد انها اكثر فائدة من الناحية النظرية بالنسبة للدراسات الدولية فى حين ان فكرة الدولة الاجتماعية اكثر فائدة بالنسبة لدراسة النظم السياسية القومية) فيبدأ كلامه باعادة تقييم النظريات الكلاسيكية فى الدولة بما فيها نظرية ماركس . وهو يرى أن هذه النظريات الكلاسيكية تذهب الى أن الدولة كيان مستقل بذاته ، تعمل فى دائرة مغلقة لا صلة لها بالمجتمع الدولى . أما اليوم فان الدولة تتأثر بالمناخ الدولى ويتأثر سلوكها بالعوامل الخارجية اكثر مما يتأثر بالصراعات والعمليات الطبقية . وهذا القول أصدق ما يكون اليوم لاننا نعيش فى فترة انتقال

من النظام الدولى الى النظام العالمى . ومما يذكر فى هذا الصـــدد أن بروكان اذ يؤيد والرشتاين فى فكرة الاقتصاد الرأسمالى العالمى لا يرفض رأى مؤلف آخر مثل جورج مودلسكى الذى يرى أن العامل السياسى هــو العامل الرئيسى فى تكـــوين النظام العالمى (مثل ارستيد زلبـــرج الذى يستشهد به مودلسكى فى مصادره) .

ويجب أن ندرس الدولة من حيث صلتها بالتكتلات البشرية مثــل الطبقات والجماعات القومية وصلتها بالقوة الديناميكية التى يولدهـــا ســـلوك هذه التكتلات . وفى هذا الصدد يعالج بروكان موضوعين همـــا الطبقات ، والايديولوجية ، والسياسةالخارجية من جانب ، ومدى ماتتمتع به الدولة من استقلال فى مجال اقتصادها من جانب آخر . وهو يطرح خمسة افكار : (ا) المصالح الطبقية تعمل رأسيا فى الامة ولكـن ليس أفقيا بين الامم (ب) للامة فى السياسة الدولية دور مختلف عـن دور الطبقات (حـ) السياسة الخارجية مبنية استراتيجيا على الطبقة ، ولكن الحكومات تتمتع بقدر كبير من الاستقلال فى ردود فعلها الاولى والمباشرة (د) الدولة هى ــ فى الواقع ــ الاداة السياسية للطبقة المسيطرة ولكن يمكن تغيير الطريقة التى تؤدى بها وظائفها (هـ) الدولة القومية تعمـــل حيث تواجه المصادر المحلية للسياسة الخارجية عوامل دولية .
ويرى بروكان أن النظام العالمى هو نظام متكامل يعمل على أساس مبادىء محددة واضحة ويتضمن عددا من الوحدات (= الـدول) التى يزداد تنظيم نشاطها طبقا لمتطلبات النظام العالمى . وهو يرى أن الثـورة العلمية والتكنولوجية ، لا النظام الرأسمالى ولا العامل السياسى ، هى منشأ هذا النظام ، ويوضح وجهة نظره بدراسة المناطـــق العســـكرية والاقتصـــادية والسياسية ويعتقـــد أن التأثير العالمى للثـــورة العلمية والتكنولوجية كبير جدا بحيث أنه سوف يؤدى ــ فى نظره ــ الى القضـــاء على النظريات الايديولوجية .

وفيما يتعلق بالعالم الرأسمالى ، يلاحـــظ بركان « نهاية العصر الليبرالى » و صبغ الاقتصاد بالصبغة السياسية » ثم فوق ذلك كله محاولة الدول الرأسمالية الـــكبرى « تخطيط التنمية الشـــاملة فى العالم الصناعى » . والواقع ان دولة حارس الليـــل ، التى تقتصر نشاطها ــ كما قال لاسال ــ على حراسة البورجوازية ورجال الاعمال وتوفيـر أسباب الامن والسلامة لهم قد أخذت تختفى ليحل محلهـــا الدولة التى تأخذ بسياسة التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية . وهو يؤكـــد الطابع المعقد الذى تتسم به العلاقات القائمة بيـــن الدولة والشركات العالمية ، ودور « اللجنة الثلاثية » فى ازالة المتناقضـــات القائمة بين الدول الامبريالية وتنسيق استراتيجيتها بشأن العالم الثالث . ويعـانى العالم

الثالث الآثار الضارة المترتبة على سيطرة رأس المال ، وتقسيم العمل الدولى ، ولذلك نجد أن الدولة فى هذا العالم تفتقر الى استقلال ، وسلوكها مرهون بالقوى الاجتماعية التى تتولى الحكم . ومن غريب المتناقضات انها أداة التنمية والتغلغل الامبريالى فى وقت واحد .

ويدرس سلفيو بروكان بالتفصيل موضوع « العالم الثانى » أى الدول الاشتراكية . ويلاحظ أن هذه الدول تعمل بحكم الظروف فى اطار نظام عالمى تحكمه قواعد يمليها النظام الراسمالى . وجدير بالذكر أن طابع ودور الدولة فى المجتمعات الاشتراكية مرهون بالحاجة الى سرعة التصنيع ولذلك فان الوظيفة الرئيسية للدولة هى تجميع رأس المال . وقد قامت الدولة الاشتراكية بعمل جليل فى هذا المجال وفى مجال التعليم والثقافة . على ان التصنيع فى رأى ماركس هو مادة الرأسمالية ولذلك يجب أن يتجاوز المجتمع الاشتراكى مرحلة الرأسمالية ومرحلة الصناعة ، ويجب أن تحدث الثورة أولا فى الدول الرأسمالية المتقدمة . ولكن لينين وخلفاءه لم تتح لهم الفرصة قط ليدرسوا - هل الدولة التى تنشأ لتتولى تصنيع بلد نام يمكن أن تكون أيضا اداة لثورة اخرى ذات طابع مختلف تمام الاختلاف عن الطابع الرأسمالى ؟ فى رأى بروكان ان مثل هذه الدولة - كما هو واضح الآن - تجد من الصعب عليها أن تستجيب للمهام الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .

— ٥ —

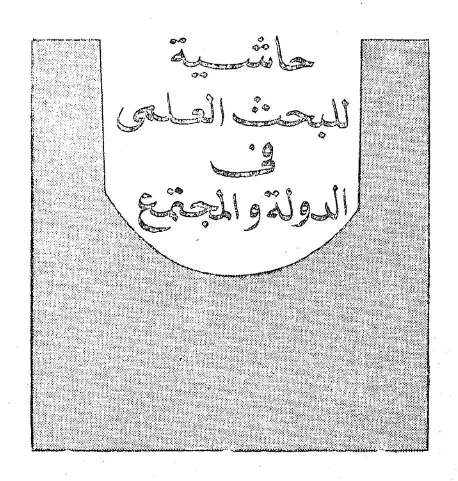
الدولة مشكلة حقيقية لا مفر منها فى عصرنا الحاضر . وقد أوضح ج. و. لابيير العيوب والمضار المترتبة على غياب الدولة . ولا تعنى المجتمعات التى تشكل جزءا من النظام العالمى بهذه المسألة ، ولان الدولة على اختلاف أشكالها حقيقة تاريخية فى هذه البلاد . ومن ناحية أخرى يجب علينا أن نفهم الدولة وتفسرها على نحو أفضل . واذا صح ماقاله ماركس من أن البشرية لا تتصدى الا للمشكلات التى تستطيع حلها ، كان من الممكن تغيير الدولة : وتسخيرها لخدمة الانسان . وربما كانت أصعب مشكلة - وهذا هو لب ما عنى نيقوس بولانتزاس بدراسته - هو صبغ الدولة بالصيغة الديمقراطية من أدنى ، وذلك بالمشاركة والادارة الذاتية مع الحفاظ على الديمقراطية النيابية التى تكفل الحريات (وان كان ذلك يمكن أن يتخذ شكلا مغايرا للحكم النيابى التقليدى) . وهذا يصدق على المجتمعات الصناعية كما يصدق على مجتمعات العالم الثالث ، على الرغم من أن المسألة شديدة التعقيد فى المجتمعات الاخيرة لسببين : أولهما المشكلات المتصلة بالسيطرة والتبعية التى تشيع الاضطراب فيها ،

وثانيهما ضرورة البحث فى كثير من الحالات عن اشكال مختلفة للدولة والديمقراطية تتفق مع تاريخ هذه المجتمعات وثقافتها ».

على أن نموذج الدولة المركزية ينتشر الآن فى كل مكان ، وليس ثمة ما يؤكد أن الفروق فى أشكال الدولة فى مختلف البلدان هى فروق جوهرية ، فالدولة فى كل مكان تسير فى طريق التقدم ، وتتوسع فى بسط سلطتها .. والدليل على ذلك ان الدول المشتركة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (أرقام ١٩٧٦) بلغت مصروفات الدولة فيها ما بين ٣٠ ٪ و ٥٠ ٪ من الدخل القومى . وفى الولايات المتحدة وصلت هذه المصروفات الى ٤١ ٪ من الدخل القومى فى ١٩٧٧ ، خصص لنها ٣٥ ٪ للانفاق غير العسكرى . ثم أن « دولة الرفاهية » التى يسميها ملتون فريدمان «الدولة الابوية » تقوم بوظيفة « الراسمالى العملاق » و « الشرطى العملاق » و « شركة التأمين العملاقة » ، وقد أصبحت الوظيفة الاخيرة من الامور التى تبرر قيام الدولة الحديثة .

ولكن فى الوقت نفسه الذى اضطلعت فيه الدولة بهذه الوظائف العملاقة المقلقة للبال ، بالاضافة الى وظائفها فى ١٩٨٤ (وهو التاريخ المنذر بالخطر الذى تنبأ به « أرويل ») ، ظهرت على الدولة أمارات العجز لانها ــ كما قال دانيل بيل ــ اصبحت أكبر من أن تعنى بالمشكلات الصغيرة واصغر من أن تعنى بالمشكلات الكبيرة . وان كان يصعب أن نعرف أين ينتهى الصغر واين يبدأ الكبر . بيد أن الدولة الحديثة تعانى ازمة حقيقية نتيجة سعيها لبسط سلطاتها على كل شىء ، على نواحى المجتمع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية الخ . وأيا كان شكل الدولة المركزية المبنية على مبدأ احتكار الولاء ، فانها تجد من الصعب مواجهة المطالب الاقليمية والعنصرية ، أو السماح للاقليات بالهجرة أو رفع صوتها بالاحتجاج ، ناهيك بضعفها ازاء الشركات المتعددة الجنسية ، والدولار البترولى .

وعلى أية حال فانه لا يبدو أن الدولة على وشك الذبول والتلاشى ، واذا تعرض بقاؤها للخطر فى يوم من الايام فسوف يرجع ذلك الى ضخامتها وشدة تعقيدها مما يؤدى فى النهاية الى اضمحلالها وزوالها .



ان مرماى من هذا المقال أن أتناول القضايا الجوهرية ، وان أضع اطارا للبحث ، كما أراه ، يتحراه كل من يتصدى لبحث عن الدولة والمجتمع فى عالمنا المعاصر .

فمن الواضح الجلى أن هذين الموضوعين : الدولة والمجتمع . من موضوعات الدراسة يتواءمان ، أو يجريان على نمط واحد من الدراسة دون الوقوع فى خطأ الاسهاب المخل الذى يقود اليه البحث

ومن العسير أن نتحدث عن الدولة العصرية دون أن نعرض للمجتمع الذى يحتويها ، أو أن نفصل ما بين المجتمع والدولة التى تحكمه . وان كانت الحقيقة السائدة ، اننا اذا اتخذنا من أحدهما محورا للبحث فان الاشارة الى الآخر تبدو حتما مختلفة . فاذا كانت القضية متعلقة باتجاه المجتمع ، فان الدولة لا بد وأن تتسلل اليها ، ولكن لا من قبيل الاحتواء ، وانما من حيث قيامها فى المجتمع .

الكاتب : نيكوس بولنتزاس

يونانى من علماء الاجتماع ، كانت فرنسا ميدان عمله ، ولمؤلفاته وقد ترجمت الى عدة لغات وحظيت الانتشار الواسع اثرها البالغ منها باللغة الانجليزية « القوى السياسية والطبقات الاجتماعية » وبالفرنسية « الفاشية والديكتاتورية » (١٩٧٠) و « الطبقات والراسمالية المعاصرة » (١٩٧٤) و « الدولة والسلطة والاشتراكية » (١٩٧٨)

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف .

وانى لارى أن أركز بحثى فى هذا المقام على الدولة ، لثلاثة أسباب هامة :

أولا : لان الدور الذى تضطلع به الدولة ، واتساع الاجهزة التى تقوم عليها فى عالم اليوم ، وان لم تكن جميعا ظاهرة جديدة عليها ، الا انها تختلف سمة وشكلا فى ماضيها عنه فى حاضرها .

ثانيا : لان التخلف القياسى فى البحوث التى تناولت الدولة بالنسبة لما تم من دراسات للمجتمع اتسمت بها الاتجاهات الثلاثة الاساسية للعلوم الاجتماعية قد سادت الفكر حتى الفترة : من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ .

فقد كان الفكر الانجلوسكسونى القديم الذى يسود العلوم الاجتماعية بوتقة صهرت كل الاتجاهات وانتهت بها من الاتجاه الوظيفى الى الاتجاه المنهجى ، فغدا سمة بارزة انكرت الدور الذى تلعبه الدولة وطبيعتها المعينة ، وسرى هذا الاتجاه منها بصورة بارزة الى « النظام السياسى »

وأدى الى تقسيم السلطة ما بين عليا ودنيا وفقا للتصويت فى الانتخابات العامـــــة .

وكان للماركسية هى الاخرى فى اطارها القانونى نصيبهـــا من انكار الدور الذى ورثته لطبيعة الدولة المعينة ، وظلت لامد طويل لا ترى الدولة كما دعتها غير « بناء أعلى » يغلف الاساس الذى تقوم عليه ، وليس لهـــا فيه غير دور ثانوى ، فما هى الا أداة تمسك بالادارة العامة عن طـــريق الطبقة الحاكمة .

أما العلوم الاجتماعية فى غرب اوربا وبالذات فى فرنسا والمانيـــا الاتحادية وايطاليا ، فقد ظلت حبيسه الاطار التشريعى للدولة ، وان كانت الدولة فى تلك البلاد محورا لدراسات أساسية (من أسبابها ، بلا ريب ، ما كان للدول الاوربية من دور فى ثورات البورجوازية للديمقـــراطية) وساد علم التشريع السياسى وكان من أبرز معالمه دراسة القانون الدستورى وفلسفة التشريع السياسى .

ثالثا : ان ايثار الدولة بالمكانة الاولى من الدراسة قد اضفى عـلى هذه الدراسات نوعا من الدقة واتجاهاالى تحليل الظاهرة الاجتماعيـــــة والمجتمع الى أبعد مدى (الاقتصادى ، البنـــاء الاجتماعى والفـــكرى ، الصراع الطبقى ، الحركات الاجتماعية .. الخ) وان كانت هذه الدراسات مما لا غنى عنه ، فقد كان عليها أن تتوافق مع التغيير الذى يسود الدولة كما يسود بناءها الداخلى .. وكان من مظاهره البـــارزة الشركات المتعـــددة الجنسية ، والازمات الاقتصادية المتواترة ، وسياسة الدولة نحوها ونحو الازمة التى تحل بها ..

وعلى أية حال ، فان الاتفاق على مدخل والوقوف عنده ، يقوم على سببين علميين : (قيود البحث) ، والتعلات العلمية ، فاذا كانت مسيـــرة الاشياء حتمية (الدولة ـــ المجتمع) فان السبيل الوحيد للوصـــــول الى نتيجة علمية هو الاحاطة بموضوع الدراسة وان أدت بالدارس الى شىء من الانحراف عنه .

وعلى البحث ان يركز على خمسة أو ستة ميادين عريضة ، يقـــوم كل منها على عدد من الموضوعات الرئيسية .. أرى نفسى ملتزما بتلخيصها ، قبل أن أتناول جوهر المنهج (التعاليم المشتركة . المدارس الفكرية ـــ النظم التى يمكن أن تقوم عليهـــا ... الخ) .. على أن نعى فى بداية البحث ، أن تلك الميادين والموضوعات تقوم على التصور الكلى لا نتجاوزها الى الاسهاب فى تفاصيل الدراسة .

وأول ما تعرض له تلك الموضوعات الرئيسية العريضة ، القضايا العامة ، مايتصل منها بنظرية الدولة ، والعامة التى تقوم من أجلها حتى نتبين اطارها النظرى ، فهناك سلسلة من الحقائق العامة للمسائل النظرية التى تواجهها التعاليم والمدارس الفكرية فى تحليلها للدولة ، حتى وان اختلفت فى الحلول التى تصل اليها .. ففى الازمة الحاضرة وعندما يتفجر الفكر القديم عن الدولة فى العلوم الانسانية يثور التساؤل حول النظرية :

(أ) فالازمة التقليدية للعلوم الاجتماعية لدى الانجليز السكسون تبدو فى صورة بارزة فى الولايات المتحدة فى اتجاه أفراد المؤسسات الاكاديمية الى هجر هذا النمط التقليدى القديم للفكر .

(ب) أما أزمة الماركسية فتبدو سافرة فى احياء الفكر الماركسى عن الدولة .

(حـ) وأما أزمة التصور الفكرى للتشريعات الدستورية فى غرب أوربا عن الدولة فانها تقوم على التحليل الاجتماعى المنطقى والسياسى للدولة .

(د) تم انبثاق مدارس فكرية جديدة لتحليل السلطة : مدرسة فوكولت ، المدارس التى تعارض الاتجاه النفسى ، مدارس التحليل النفسى التى تلتزم بفكر فرويد الماركسى القديم ، المدارس التى ترفض المؤسسات ، البحث الجديد للظاهرة الجماعية (الشمولية) الخ ..

فما هى تلك الموضوعات الجديدة الناجمة عن تلك التساؤلات ؟

ـ الدولة ، السياسى ، السلطة :

هل تستند السلطة على الدولة ؟ هل تستند السلطة على السياسى ؟ هل يستند السياسى على الدولة ؟ هل تقوم الدولة على نظام حكومى تحت رقابة رسمية من الدولة ، أم تتجاوز هذا الاطار لتقوم على مؤسسات ذات شكل خاص من حيث تكوينها (كالاسرة مثلا) ؟ وهذه مسائل أساسية فى مجتمعات العصر كما أنها مناسبة للتعريف وللدلالة على الدولة والاطار الذى تقوم عليه ..

ـ الصلة بين منزلة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ومنزلتها السياسية .

أسئلة تتعلق بنوعية معينة فى بناء الدولة . أهناك نسق محدد بين الدولة ونمط الانتاج ، واذا كان فأى نمط هو ؟ وعلى أى صورة نظرية يكون للدولة القائمة أن تتدخل فى الشئون الاقتصادية ويكون تدخلها مقبولا ؟ .

ـ الدولة وأشكال المنظمات القيادية . هل هناك صلة . واذا كانت فما هى بين الدولة وسيطرة الطبقة ؟ هل الدولة أداة فحسب للطبقة الحاكمة ، أهى كيان ذاتى مستقل يعلو على الطبقة أم انها ـ أكثر من هذا ـ ميدان للمناورة تتكاثف فيه علاقات القوة بين الطبقات ؟ وما هى العلاقة بين الطبقات الحاكمة ونمط التنظيم والشكل التأسيسى للدولة ؟ أموقف الدولة فى مواجهة الجماهير بعامة ، يقوم على القطيعة والحصانة المنيعة أم أن كفاح الجماهير يخترق تلك الموانع اليها ؟

ـ الدولة والوفاق السياسى والاجتماعى : أتسيطر الدولة بالقمع السافر ؟ واذا لم يكن هذا فهل يكفى تيسيرا للقمع أن يلتوى بأداة فكرية أو مذهبية تتيح للدولة خداع الجماهير ؟ وهل يتسنى لاحد ان يتحدث عن قوى التكنولوجيا (فوكولت) التى تتوخى الاجـراءات البدنية التى تتجاوز القمع + الحصيلة المذهبية ؟ وهل تصل سيطرة الدولةالى استهواء الجماهير لسلطانها وخضوعهم لها (صور التحليل النفسى) ؟ وكيف يتأتى للجماهير فى بعض الاحايين أن يذعنوا لاى ضغط ؟

جهاز الدولة والعلاقات الطبقية : واذا كان هناك حقا صلة ما بين الدولة والعلاقات الطبقية ، فهل يتسنى لهذه الصلة وحدها ، وان تسللت بصورة خبيئة ومعقدة أن تكون دلالة على تفسير متهاو لجهـاز الدولة ؟ نوعية معينة من التلفيـق الطبيعى (نسيج من التقـويم والتسلط والبيروقراطية . . . الخ) لا يتفتت فى علاقات طبقية من أى نوع أو آخر ؟

وتلك تساؤلات على أقصى درجة من الاهمية لانها قائمة على الدوام فى مواجهة أى تحليل دقيق ، كما انها فى كثير من الحالات البـداية فى أى بحث اضـافى وهى سافرة تماما سواء كان تناول القضايا النظرية غير متصل أو انها أولية ، أم كانت وسيلة للاستدلال فى ميادين أخرى .

أما الميدان الثانى من تلك الميادين العريضة فانه يعرض لافول بعض ما كان يدور حوله البحث ، واختفائه من العناوين التى تتسع لها النظرية. واذكر منها ثلاثة موضوعات :

(١) الدولة الرأسمالية النامية (٢) الدولة فى البلدان الرأسمالية المستقلة (٣) الدولة فى البلدان الاشتراكية .

واحب أن أبدى اشارة عابرة تقوم على افتراض نظرى مـن رؤياى الخاصة . وان بدت واضحة جلية ، حيث تجمع البحوث أو أغلبها على التقارب فيما كان مـن فـروق حادة بيـن الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية ، وما جد من تشابه فى بناء كل منهما ، فهناك عناصر مشتركة فى مواجهة كل منهما للقضايا وطريقة علاجها ـ كقضايا الرخاء ومشـكلات

التكنولوجيا وصور البيروقراطية .. الخ . وعلة ذلك هو ما يدور حوله الحوار اليوم ، وايما كانت القضية ، بغض النظر عما أجملته نظريات « آر . آرون » أو حتى « ا. تورين » عن التقارب الاصيل بين المجتمعات الصناعية القديمة ، فان الصورة البارزة لما يبدو تباينا أصيلا فى طبيعة هاتين الدولتين (للمجتمعات الرأسمالية والمجتمعات التى تمارس الاشتراكية الحقة) لا تثبت أمام النظرة الدقيقة التى تحملنا على الا نغفل ما يسفر عنه البحث فى ميادين تشترك فيها هذه الدول ، بل العكس هو ما يجب أن يكون .

فمن الناحية العلمية ، علينا أن نبرز التمايز بين هذين النمطين من أنماط الدولة اذا اردنا أن نتوقى البلبلة ، حتى وان بدت الابنية الاصيلة بينهما متقاربة ، فان لكل منهما سماته المحددة ، فظاهرة البيروقراطية ، وضغط التكنولوجيا ، وحراك الصفوة .. الخ ظاهرة متغيرة فى هذين النمطين من انماط الدولة ، فيما يتصل بصورها الحاضرة ، وتاريخ ظهورها .

وثمة قضية معينة من قضايا التميز تسفر عن نفسها فى الدول الرأسمالية فى العلاقة التى تنشأ بينها وبين الدول الاخرى التى تعتمد عليها ، فعلى قدر ما يبدو تدويل رأس المال والعمل واقعا حقيقيا ، على قدر ما تزداد الفجوة بين الدولة الرأسمالية وتوابعها مما يسمى بالعالم الثالث ، ويصبح لهذا وضع نظرية شاملة عن الدولة الرأسمالية اليوم أساسا خاطئا لدراسة تلك الدول ، مما يستدعى وضع نظرية لهذا النمط الجديد من الدول التى نشأت فى البلدان الرأسمالية التابعة ، وخاصة بعد هذا الحكم الهائل من البحوث التى تناولت اقتصاديات هذه البلدان التابعة (التفاوت فى حجم التجارة ـ التبعية فى وسائل التكنولوجيا ـ الاستعمار الجديد .. الخ) فليست هناك حتى الآن نظرية عامة لهذا النظام السياسى الغريب على تلك البلدان . وكل ما لدينا من دراسات عامة منها ما تناول العلاقة بين المؤسسات السياسية والجهود التى تبذلها تلك البلدان التابعة للمعاصرة أو ما يعرض منها لمذاهب التنمية فى نظرتها لاوضاع العالم الثالث لا من حيث انها ميدان للاستقلال والضغط من جانب الدول المسيطرة ولكن لتكون مجالا لتغيير المسار بينها وبين الدول النامية ، الا أن النظريات السائدة عن الدول التابعة لا تسير أبدا فى هذا المنحنى ، كما تبدو فى دراسات (و. روستو) الاقتصادية وهو فارس تلك الحلبة .

وتبدو الحاجة الى مزيد من الجهد فى ميدان البحث يكشف عن المبادىء العامة التى يقوم عليها هذا النمط من الدول الذى يتفشى من البلدان

التابعة ، يتعدى هذا الاطار المحدود للدراسة الى جانب أو آخـــر من تلك الجوانب .

أما ما يقودني الى قضية أبعد فهو ما أبقيه الى حديثي عن الميـدان الرابع من تلك الميادين العريضة . ولكن ما هو الشكل الذى تقوم عليـــه صلة هذه الانماط الثلاثة من دول العصر بعضها بالبعض (الدول الرأسمالية الاصلية ـ والدول الرأسمالية التابعة ـ والدول الاشتراكية ؟ وهو سؤال يتجاوز الاطار البسيط للعلاقات الدولية بين تلك الدول ، فمن الواضح مثلا انه اذا كان لمثل تلك المؤسسات القائمة هذا الانتشار فى كل نمـط من انماط الدولةعلى ما هى عليه اليوم ، فان مرد ذلك (والسؤال عـلى وجه الدقة هو الى اى حد) الى قيام انماط أخرى للدولة ، فالصلة معقدة تتجاوز التأثير الخارجي وحده لكلّ دولة على الاخرى .

وللسير فى الموضوع الى ما نبتغيه من دقة ومن حصر لموضـــوع البحث ، فان نوعا من التميز لا بد وان يجد ، والا بقى البحث قائمـا على التعميم الواسع .

ويتصل هذا التمايز بالبلدان الرأسمالية فى الوقت الحاضر ، وهـو تمايز بين صور شــاذة من الدول (الدول الفاشية والديكتـاتوريات العسكرية) وهى دول تمثل القيادة كبرت أو صغرت ، ويتعذر ان تتوافق أنماطها ، هـذا الى جـانب الدول الرأسمالية المتبـوعة التى تدين بالديمقراطية البرلمانية .

ويبدو هذا التمايز بصورة أوضح فى الدول المتبوعة منها فى الدول التابعة ، حيث يتسنى لها أن تقوم فيها حكومات تخرج على القاعدة ، مما يسوقنا من جـديد الى ما كنا بصدده ، كما يبدو مثلا فى تحليلنا لواقـع الدولة فى البلدان التابعة ، وان كان من بينها ما تتمايز فيه الواحدة عن الاخرى، كما هو بين المكسيك وشيلى او بين الهند والارجنتين .

ومهما يكن الوضع ، فان ما أرمى اليه من ابراز تلك النقطة أن التزم بميدان واحد للبحث هو الدول الفاشية والديكتاتورية العسكرية ، لانهـا ظاهرة تتصل بما يجرى اليوم كما يجرى بالامس . هذا ، ولان العناصر التى يقوم عليها البحث ، فى انمــاط تلك الدول تختلف عنهـا فى الدول الاخرى ، فهى تتميز بسماتها الخاصـــة وبنائها الذى تقـوم عليه ، وهى مشكلة لا تحلها تلك الافكار الغامضة من قبيل تلك الافكار الجماعية والشمولية) التى تنتشر فى العالم ، فظاهرة الجماعية وان كانت واقعا

حقيقيا ، فانها لا تتعدى اطارها المرسوم ، وان كان هذا لا يقتضينا أن نستكن الى الوهم بأن الدول الفاشية والديكتاتوريات العسكرية تتباين بطبيعتها تباينا تاما عن غيرها من الدول ، اذ انها تتشابه فى بنائها من عدة نواح ، وهو ما يبرر تحليلها فى هذا الاطار من بحثنا هذا .

وحيث أمضى فى البحث ، سأخصص فيه فصلا كاملا للتداخل الدولى ، على نفس الخطوط التى سرت عليها فى تناولى للميدان الثانى من ميادين هذا البحث . وان عرضت لها مرة أخرى فى ميادين البحث التالية ، اذ أنها جديرة بالاهتمام ، وخاصة فيما أعرض له من الموضوعات التالية :

وأولها : ما يتصل بالدولة ، والشعب والدولة القومية ، فهل يستدعى تدويل رأس المال واجراءات العمل بقاء الدولة القومية أو وجودها ؟ وهل تؤدى الصورة من السيطرة الامبريالية الى مثل هذا التغيير البارز فى الشعب فى تحديه للصلة التى تربطه بالدولة ؟ وهل نمضى قدما فى القضاء على الدولة القومية لاحلال حكومة لدولة مؤسسات ، أو لدولة من الحكومات المحلية ، أو لدولة مركزية تعلو الحكومة فيها على ما عداها ؟ فاذا حدث ذلك ، فالى أى مدى يبقى للدولة القومية وزنها ، وماذا يكون عليه دورها ؟ واذا لم يحدث ، وبقيت الدولة القومية محور السلطان ، ومركز السلطة ، وهو ما أتوقعه ، فأى تغيير يمكن أن يقع نتيجة لبقاء النمط الامبريالى السائد ؟ ومع الحقيقة البادية لاستقرار الدولة القومية وثباتها (وليس استمرارها فحسب) وانها تجدد كيانها ، فان ذلك لا يعنى أنها فى حصن آمن من التغير الذى يعتريها من التداخل الدولى .

وثانيها ، ما يتصل بالشعب ، وهى مشكلة لا نستطيع أن نتوقاها ، وعلينا أن نلم بها ، فهى نقطة معماة فى العلوم الاجتماعية ، وتتضاعف أهميتها يوما بعد الآخر . فما هو اثر التداخل الدولى على الشعب ؟ وهل يمضى الشعب حقا فى طريقه الى الافول ، أم هو نوع من التمزق فى « الوحدة القومية » لا غير . تأخذ به دول عديدة ، أم انه احياء لكيانات قومية عديدة ظلت قابعة تحت سلطان الدولة القومية الغالب ؟ وكان هذا الكفاح للاقليات القومية الذى يعم العالم وكانت تلك آثاره على الدولة .

وثالثها : مشكلة الدولة والشركات المتعددة الجنسية نعرض (من جديد) من زاوية محددة : تتعلق بانهيار سلطان الدولة القومية لا ليفسح الطريق لحكومة لها سلطانها الاعلى فى الدولة ، وانما ليتيح توزيع رأس المال فى صورة شركات متعددة الجنسية ؟ فاذا لم يكن هذا ، فما هو الاثر الناجم عن الشركات المتعددة الجنسية فيما يعترى الدولة القومية من

متغيرات ؟ وما هى الصلة القائمة بين رأس المال المتعدد الجنسية ورأس المال الخاص بكل بلد ؟ ..

أما الميدان الخامس لموضوع البحث فانه يتناول المتغيرات التنظيمية القائمة فى الدولة ، وسأبتغى فيها الخطوط الرئيسية التالية فى البحث .
هل تجتاز البلدان الرأسمالية — اليوم — متغيرات عميقة تنشد من ورائها نمطا آخر للدولة يختلف فى نوعيته عما كان فى الماضى ؟ وهذا هو ما أراه ، وسأطلق على هذا النمط من الحكومات «السلطةالاستقرائية» وهو ما أتناوله فى النقاط التالية ، وهى نقاط يتمركز حولها البحث السائد فى هذا الميدان .

— الى أى مدى يمكن لمهام الدولة الاقتصادية المتزايدة — وهو ما نلمسه واضحا فى تدخل الدولة المتزايد فى الحياة الاجتماعية أن يكون لها هذا القدر من المتغيرات الحادة فى الدولة ؟ وهل يتسنى للتخطيط الاقتصادى للدولة أن يؤدى بالدولة الى فرض تلك الرقابة الصريحة على الحياة الاجتماعية كنتيجة لا محيص عنها لنمو الرأسمالية ؟وهل يتاح لهذا التخطيط من النجاح ما يتغلب به على المتناقضات الاقتصادية الاجتماعية ، أم أننا نرقب انهيار الرخاء الناجم عن الاوهام التى جاء بها « كيوز » للتنظيم الرأسمالى ، فيما افترضه من قدرتها على ضبط تلك المتناقضات ؟ .

— وهناك تحول ملحوظ فى الدور التنظيمى للدولة — بعيدا عن الاحزاب السياسية — نحو البيروقراطية ، يتضاءل فيه دور الاحزاب السياسية ويختفى . وهو موضوع يطرد قدما الى أبعد مما كانت عليه ظاهرة الانتقاص من الحقوق البرلمانية فى الماضى ، وأقدر على التنفيذ . فما هى النتائج التى تتمخض عنها تلك الظاهرة الجديدة للمركزية والبيروقراطية بالنسبة للمؤسسات السياسية بعامة ؟ وبالتالى كيف تتوافق الاحزاب السياسية مع هذا الكيان للنظام السياسى ؟

— وهذا التنظيم الجديد لقيادة الاحزاب للسلطة وأثرها على الاداة المتغيرة للدولة ثم هذا التحول الضخم فى القيادة نحو الاحتكارات الرأسمالية القوية واقامة أداة جديدة للتسلط فى الدولة : من قبيل دور الجيش فى أتون الصناعات العسكرية ومشكلاتها المعقدة ، وأزمة الزعامات المذهبية للطبقة الحاكمة وما ينجم عنها من تحول عن الاطر المذهبية للتجمعات القائمة كالمدارس والجامعات الى التذرع والوسائل .

— الاشكال الجديدة للسيطرة الاجتماعية : احلال عدة وسائل جديدة مرنة لها تأثيرها البين تخترق النظام الاجتماعى (انتشار قوات الشرطة — التصنيف العقلى والنفسى — شبكات للعمل الاجتماعى ،

وتعويضات البطالة) بدلا من الطرق الاجتماعية البائدة التى تقوم على الاعتقال والحصر (السجون والمنازل .. الخ) ، وأهم ما ينجم عنها من نتائج ذلك الاجراء الحاسم بين تشريعات القهر منافية لاى منطق واتخاذ صور جديدة للاعتقال لتكون اداة خاصة اذا دعا الامر (المنازل السجون . أمكنة عديدة للاعتقال) لعزل أولئك الذين يخشى منهم وعتبارهم من الشواذ والمنحرفين والخطرين ، وهى أدوات يمتد تأثيرها الى كل الكيان الاجتماعى ، مما يعنى أن المجتمع كله من الشواذ والخطرين، ولم يعد المذنب من يرتكب جرما حقيقيا وأصبح الجرم ما يدور فى عقول الناس وتفكيرهم الفطرى ، وأصبح العقاب والردع اداة للقهر ، فتحطم النظام الشرعى والفكر القانونى الذى يقوم فى دولة تلتزم بالقانون ليفسح المجال لتلك المتغيرات التشريعية .

ـ الاشكال الجديدة للسيطرة الاجتماعية والاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة : الكمبيوتر ، الالكترونيات والحريات السياسية .

ـ الميكنة وتفتت جهاز الدولة (الجيش ، الشرطة ، الادارة ، العدالة ، الشعارات المذهبية) الى شبكات رسمية علنية من ناحية ، ونواة ضيقة محبوكة ، تقوم على ادارتها سلطات تنفيذية عليا على قدر كبير من الدقة من ناحية اخرى ، ويؤدى هذا التحول المستمر فى السلطة من الاول الى الاخير الى شيوع السرية . ولا يتيح هذا التضخم فى نظام الشبكات غير الرسمية فى الدولة فى عملها الدارج مع الهيئات الرسمية (أجهزة الدولة الصغرى) للتمثيل الشعبى أى رقابة عليها .

ـ الصور الجديدة للمعارضة والصراع الاجتماعى (الحضرية ـ البيئية ـ النسوية ـ الحركات الطلابية ـ الكفاح لرفع مستوى المعيشة) والسياسات الجديدة للسيطرة عليها : جدت طرق جديدة لتنظيم جبهات اجتماعية لمقاومة حركات المنشقين .

فالليبرالية الجديدة ، وقوام الدولة الجديدة يعملان معا على التوافق مع هذه « السلطة الاستقرائية » فى اتساق وتماثل فى اطارهما العام .

وعلينا أن نلقى مزيدا من العناية على كل ما يتصل بالازمات الاقتصادية والسياسية وأزمة الدولة من امور ، مما يعنى وضع قياس نظرى لازمة العالم الاقتصادية الحاضرة فهى ليست نتيجة للوضع الاقتصادى فى الوقت الحاضر ، بقدر ماهى نتيجة للواقع التاريخى واحداثه الصغرى . وهو ما يؤدى الى التساؤلات التالية :

ـ الدولة الحديثة فى مواجهة الازمات الاقتصادية ، أزمة السياسات التى تواجه بها الدولة الازمة ، فمن الواضح أن سياسة التهدئة القديمة التى تلجأ اليها الدولة فى مواجهة الازمة لا تزيد الازمة الاقتصادية الا سعارا .

ولم يعد ما يعرف بالازمة الا أزمة فى الادارة . وهو ما يبدو أثره على جهاز الحكم والسياسة الاجتماعية ، والسعى الى التوافق .

ـهل تؤدى الطريقة التى تتناول بها الدولة الازمة الاقتصادية الحاضرة وما يجد من ازمات أخرى الى أزمة للدولة فى الوقت الحاضر ؟ فالمعروف حتى وقتنا الحاضر ان الازمات الاقتصادية فى ذاتها وفى أى صورة تبرز بها ، لا تثير بالضرورة أزمة للدولة ، فاذا كانت تلك هى الحقيقة ، فهل تواجه كافة الدول الراسمالية مثل هذه الازمات وبنفس الحدة ؟ وما هو الدور الذى تقوم به فى اعادة تنظيم جهاز الدولة ؟ وما هى طبيعة هذه الازمة فى حقيقتها ؟ أزمة تؤدى الى تآكل الدولة وضعفها ، أم تقود الى أزمة أخرى تشير الى قوة الدولة وتجديد حضارتها ؟ وهل يؤدى الضعف أو احلال بديل للدولة القائمة الى اقامة بديلين ، أو صورة ثنائية لاتجاهين متناقضين من اتجاهات الدولة فى الوقت الحاضر ؟

وأخيرا ، فاننى ارى أن اترك الميدان السادس من ميادين البحث جانبا لتساؤلات تتناول الدولة والديمقراطية اليوم : (١) ما يمس انهيار الديمقراطية النيابية والحريات المدنية . (٢) الدعاوى الجديدة للادارة الذاتية والديمقراطية المباشرة لعالم اليوم ، وكيف تكون الصلة بينها وبين الديمقراطية النيابية .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوچين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



يجرى التمييز بين عمليتين تحكمان تشكيل الدولة احداهما سببها خارجي والثانية سببها داخلى . ويستخدم مصطلح خارجية السبب عندما يهزم مجتمع مجتمعا آخر ويخضع المهزومون لسيطرة قاهريهم الدائمة ، ويستخدم مصطلح داخلية السبب عندما يفرض جزء من المجتمع سيطرته تدريجيا على الاجزاء الاخرى .

وسوف يخصص هذا المقال - أساسا - لتحليل نظرى للظروف التى تجعل من الممكن نشوء مجموعة مسيطرة فى داخل مجتمع ما ومجموعات عديدة أخرى مسيطرة عليها . وانتهجت لهذا العرض أسلوبا يمكن اعتباره رسميا يصلح للتطبيق على أى نوع من تقسيم المجتمع الى مجموعتين أقدم فى مصطلحات تجريدية السؤال العام عما يشكل القدرة على السيطرة .

وانى أعتبر أن أى قدرة على السيطرة لها دائما مركبتان يرتبطتان ارتباطا سرمديا يكسب كلتيهما قوة وفاعلية : عنف وتقبل . ووجهة نظرى أن الاقوى من بين مركبتى القدرة هاتين ليس هو عنف الزمرة التى تفرض

الكاتب : موريس جودلييه

من علماء الانثروبولوجيا الاقتصاديين وهو مدير الدراسات فى معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية وعضو فى مختبر الانثروبولوجيا الاجتماعية فى كوليج دى فرانس ، الف كتبا عديدة ومقالات منها نظرات فى الانثروبولوجيا الماركسية (١٩٧٧) ومقال فى هذه المجلة (مجموعة ٢٦ عدد ٤ ، ١٩٧٤) عن الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع : نحو نوع جديد من التعاون .

المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار فى الادارة وكبير خبراء الادارة فى الامم المتحدة سابقا .

سيطرتها ، بل أنه تقبل المسيطر عليهم . فاذا كان هذا هو الحال فانه يكون من المناسب حتى تفهم عملية تكوين علاقات سيطرة الدولة فى المجتمعات البدائية أن يجرى العمل استنادا الى نظرية تقول بأنه حتى يمكن لجزء من مجتمع ما أن يقيم ويديم سيطرته على آخر أى أنه يحتفظ بمركزه فى قلب وقمة المجتمع ، فان الارغام أقل أهمية من الاتقان وان العنف الجسدى والضغط النفسى أقل أهمية من الايمان الايديولوجى الذى يؤدى الى الموافقة والتقبل اذا لم يؤد الى تعاون فعلى من المسيطر عليهم فى المجتمع — وفى هذا الشكل التجريدي فان هذا الافتراض لا ينطبق على تشكيل علاقات النظام والطائفة والطبقة فحسب ، ولكنه ينطبق بالقدر ذاته على العلاقات بين الجنسين وعلى سيطرة الرجال على النساء .

وعلى ذلك ، فهناك نقطة نظرية ذات أهمية أساسية هى أن نقرر كيف أن مفاهيم معينة عن النظام الاجتماعى والكونى يمكن أن تكون مشتركة بين مجموعات ذات مصالح متعارضة نوعا ما . ويشكل موضوع المشاركة فى المفاهيم مشكلة نظرية تتطلب الحل ولاكون واضحا تماما حتى لا أدع مجالا

للاعتراضات التافهة أو غير المخلصة . فان السيطرة لا تقوم أبدا دون عنف ولو ان العنف قد يكون في بعض الاحيان مستترا . وهناك فرق كبير بين التقبل السلبي والموافقة النشيطة . ثم أن الموافقة النشيطة لا تكون أبدا فجائية بل انها نتيجة للخلفية الثقافية والتعلم الفردي . وفوق ذلك ، فان الموافقة ولو كانت غير فعالة لا يمكن ان تكون صادرة عن كل الاعضاء او كل المجموعات في مجتمع ما ، كما لا تكون ابدا دون تحفظات أو تناقضات .

وعلاقة العنف التقبل - كما أراها - ليست علاقة ساكنة . ففي ظروف معينة - والمشكلة هي في أي من هذه الظروف - يتغير التقبل الى مقاومة سلبية ، وفي غيرها تتغير المقاومة السلبية الى مقاومة نشيطة ، وفي بعض الاحيان الى عصيان ضد النظام الاجتماعي ثم يتحول العصيان أحيانا الى ثورة تسعى الى تغيير تشكيل المجتمع . وفي حالات نادرة يمكن أن تنجح الثورة . ومع ذلك ، فان هذه التغيرات في العلاقة بين العنف والتقبل ليست نتيجة ظروف طارئة ولكنها نتيجة تراكم معين لكل القوى المعارضة التي تقسم المجتمع وتضع جزءا منه ضد بقية الاجزاء . وتؤثر التقسيمات والعداوات على السمة الكلية للمجتمع ولا تقتصر على رموزها وعلى صورة الافراد عن زملائهم . انها تتخلل حياة المجتمع اليومية كلها التي هي على الفور قوتها وضعفها . ولهذا السبب فاني سوف لا أعالج الموضوع من وجهة نظر فلسفية نظرية رسمية حتى أتجنب الشعوذة العقيمة مع الاضرار والعنف والتقبل . فليس هذا هو جوهر المسألة : فالعنف والتقبل ليسا قاصرين كلية على بعضهما ، وحتى يمكن تحمل أي سلطة سيادية - وبصدق هذا بخاصة على السلطة الهمجية التي تنشأ عن الانتصار في الحرب - فلا بد أن تشمل وتتوافق مع المطلبين السابقين . وسوف تختلف النسب بناء على الظروف وعلى شدة المقاومة ، ولكن عندما تقابل السيطرة حتى بأقل الصراع فهناك - دائما - نذير محتمل باللجوء الى العنف بمجرد أن يضعف التقبل أو ينشأ عنه أولا الرفض ثم المقاومة .

والهدف مما تقدم هو أن تتخذ اجراءات مسبقة ضد سوء الفهم - سواء كان نظريا او سياسيا - واني أحاول التوصل الى تفهم نظري لحقيقة ان الجماعات الخاصة يمكن ان توافق على الفور على الخضوع . وافتراضي هو انه حتى يتحقق هذا فانه لا بد أن يظهر المسيطرون بأنهم يقدمون نوعا من الخدمة ، وفي هذه الظروف وحدها يمكن أن تعتبر السلطة التي تمارسها المجموعة المسيطرة مشروعة ، بحيث يصبح من واجب الشعب المقهور أن يساعد من يقدمون له الخدمات - ومن ثم فانه لا غنى عن أن يشترك المسيطرون والخاضعون في المفاهيم ذاتها حتى يمكن أن

بتوفر التقبل المستند الى ادراك حاجـــة المجتمـــع ـ الى أن يقسم الى مجموعات متمددة والى أن يسود أحدها على الآخرين .

وترجع المشكلة في تكوين الدولة فيما أرى إلى تشكيل الارستقراطية في المجتمعات البدائية وكذلك الى تركيز السلطة الاجتماعية فى أيدى أفراد بالذات يعملون كممثلين للصالح العام .

ولأضرب مثلاً بالمزارعين الذين يعيشون فى أوغندا على منحـدرات جبل كادام وجبل موروتو . فانهم يعيشون على زراعـــة الذرة السكرية وتربية الماشية وقليـــل من الصيد . ولـكن وضعهم غير مستقر اذ تتعرض زراعتهـــم للخطـــر بسبب الجفاف والامــراض التي تهاجم محاصيلهم ، كما تسرق مجموعات متعـــددة من الرعاة الذين يعيشون فى الســـهول ماشيتهم . وتتقلص الغابة وتكاد تختفى نتيجة هجمات الحريق . ويبلغ عدد هؤلاء المزارعين نحو خمسة آلاف مقسمين الى عشـــائر تنتسب من ناحية الآباء موزعة على نطاق واسع . وقد أجرى كل من شارلز واليزابث لدهن دراسة عنهم (افريقيا سنة ١٩٧٢ ص ٥١) . ويسود فى هذا المجتمع الرجال على النساء وكبار الاعضاء على صغارهم . ولكن يوجد بين الـكبار الذين يمثل كل منهم ذريته أو عشيرته اقلية صغيرة من الرجال تسود على بقية المجتمع : هؤلاء انضموا الى زمرة كينسان ولهم القدرة على الاتصـــال بالسلف ويحصلون من فضلهم على كل شيء يجعـــل الحيـــاة سعيدة ـ المحصول الجيد ، السلام ـ الصـــحة وغير ذلك . والسلف أنفسهم يتصلون باله بعيد (بلجن) . وعندما يموت رجل ما فان روحه (كوكو) تصبح روحا لسلف ويستعيد كبـــار كل المجمـــوعات اســـماء اسلافهم ولكن لا يستطيع أن يدعوهم بأسمائهم غير أتباع كيتسان ويتحدثون معهم وجها لوجه وأى من غير هؤلاء الاسلاف يتجـــرأ على فعـــل ذلك يصـــاب بالجنون فورا ويبدأ فى التهام برازه ويتسلق الاشجار مثـــل القـــردة ـ ويتصرف كحيوان ثم يموت . وهذا النذير المسلط فوق رءوس السكان يضع حاجزا من الرعب المنذر حول الافراد واعمال أتباع كينسان الذين يؤدون شعائرهم وطقوسهم فى مكان سرى مخفى عن الجمهـــور وقريب من « بيت بلجن » الاله .

فما هى اذن ، وظائف هؤلاء الاتباع الكبار الذين يبلغون نحـــوا من خمسين من بين مجموع خمسة آلاف ؟ ان احد واجباتهم الاساسية هـــو دفن الموتى ذوى الاهمية من الرجال والنساء والتـــأكد من انتقـــال روح الميت الى ظروف السلف . وكذلك فانهم يتصرفون عندما يهدد المجتمع جفاف خطير أو أوبئة أو أعداء من الخـــارج أو صراعات من الداخل ، وهم يقيمون فى الحالة الاخيرة نوعا من محـــكمة عدالة تحـــدد

المتهمين بالجرائم بعد استشارة السلف . ومهارتهم فى السحر تصل الى درجة تجعل أعداءهم « الكار يموجنج » الذين يغزون بلادهم يخافونهم . وعندما يضار محصولهم بسبب الجفاف أو الحشرات أو الديدان والعفن الفطرى فانهم يقيمون الطقوس لنزول الامطار أو لانقاذ الذرة . وتقدم الاضحية الى السلف ويوضع جزء من اللحم على المذبح ويأكل الاتباع ما يتبقى . ولا يرتبط المكان المقدس والطقوس التى تؤدى فيه لجلب المطر الا بعدد قليل من العشائر ليس من بينها الا واحدة فقط تستطيع انزال المطر لخير القبيلة كلها .

ومن ثم يظهر لنا أن هذه المجموعة الصغيرة من الرجال تستمد سلطتها من حقيقة أن لها اتصالا خاصا بالسلف والاله الذين يملكون القدرة على الاكثار من كل شكل من أشكال الحياة وتوفير الازدهار والعدالة والسلام والانتصار على الاعداء والمحبة . وهم بذلك كأنهم يحتكرون التأثير على الظروف ــ وهذا امر خيالى فى نظرنا ــ التى تحكم التكاثر فى المجتمع ، وهم بممارسة سلطاتهم وتقديم القرابين للسلف يخدمون الصالح العام ويظهرون فى نظر الاحياء والاموات بأنهم يحافظون على صالح كل أعضاء المجتمع ــ الرجال والنساء والكبار والاغنياء والفقراء ، وهم يمثلون ويجسدون مجتمعهم . ومن الطبيعى انهم يتمتعون ــ فى مقابل ذلك ــ بأعظم التقدير والسلطة وكذلك المزايا المادية .

وهذا مثل من سيطرة مجموعة من الكبار المنظمين على أساس جمعية سرية من الخبراء ، وهذا لا يشكل ارستقراطية بالمعنى الحقيقى لهذا اللفظ وليس الا امتدادا لسيطرة الكبار على الاعضاء الاصغر فى الجماعة وسيطرة الرجال على النساء .

ولنضرب الآن مثالا ثانيا على سيطرة مجموعة من الكبار منظمة على أساس جمعية سرية من الزعماء وهى مجموعة الهنود « الباونى » بأمريكا الشمالية ــ الذين عاشوا هناك قبل وصول الامريكيين ــ يقيمون فى قرى كبيرة فى وادى المسيسيبى يزرعون الذرة ويعملون موسميا فى صيد الثور الامريكى . ولهذا المجتمع أرستقراطية تتكون من رؤساء الجماعات بالوراثة والقسس بالوراثة . ويرث الرئيس من أسلافه من الام صرة من السحر توجد حاليا فى كثير من المتاحف فى أمريكا تضم جلد البقر الوحشى مشتملا على بعض الاسنان وأشياء أخرى مقدسة . وكان هنود الباونى يعتقدون أن هذه الصرة لها القدرة على ضمان خصوبة الارض وعودة الثور الامريكى فى الصيف ، وبذلك امتلكت عائلات الزعماء وسائل ضمان تدخل قوى ما وراء الطبيعة لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ورخائه الاقتصادى من الناحية المادية (محاصيل جيدة وصيد ناجح) والاجتماعية .

وكان التقليد أنه اذا سرقت الصرة السحرية أو دمرت بسبب الحرب فان القبيلة بأكملها تتجزأ وتنقسم وتتوقف عن أن تشكل مجتمعا . وفى هذه الحالة يكون على كل عائلة أن ترحل وتندمج مع قبيلة اخرى . ونجد فى هذا مثالا على مفاهيم دينية تعمل على تبرير اعتماد الافراد العاديين على الارستقراطية الموروثة للزعماء والقسس ، ويهيئ الدين وسطا مثاليا لعلاقة السيطرة كما يمكن القول أنه مصدر للارغام بدون عنف .

ومرة ثانية يبدو أن قوة السيطرة هذه تنبع من احتكار جماعة من المجتمع لظروف نعتبرها فى حضارتنا اليوم خيالية وهى ظروف تحكم التكاثر فى الحياة . وموضوع البحث الآن هو ما اذا كانت المعتقدات الدينية ليست الا نظاما تمثيليا يضع خاتم الشرعية على علاقة سيطرة قائمة يمكن أن تكون موجودة فى غياب هذه المعتقدات او انه على العكس فانها تشكل أحد الشروط المسئولة عن تطوير علاقة السيطرة هذه وجزء يتكامل معها .

ولنعرض الآن مثالا اخيرا عن الانكا الذى كانت حضارته تختلف عن الحضارتين المذكورتين آنفا ، وتمثل مجتمع دولة وكانت الدولة يمثلها الانكا ابن الشمس وهو اله موجود . وفى حديقة معبد الشمس فى « كوزكو » تقدم القرابين للالهة مشتملة على نماذج عديدة من الذهب ومن جميع نباتات وحيوانات تاوانتنسر امبراطورية الاربعة ارباع التى تشمل أولا وقبل كل شيء آذان ، الحنطة الهندية وتماثيل لاما الصغيرة والكهنة ، وفى كل عام يقوم « الانكا » وأعضاء من أسرته فى حديقة اخرى بأنفسهم بندر ورى وحصاد الحنطة الهندية المخصصة للاحتفال الكبير بآلهة الشمس . والواقع ان هذه الخدمات التى تقدمها « الانكا » تبدو لنا فى هذه الايام خيالية بينما العمل الجبرى فى مزارع الانكا أو أبوه الشمس وفى انشاء الطرق والمعابد والمدن وحقول الغلال تبدو لنا حقيقية جدا وشكلا من الابتزاز والظلم والاستغلال » وهى على الاقل اشارة الى نقطتين : الاولى ان هذه الخدمة الخيالية لم تكن وهما على الاطلاق . والثانية ان الاحتكار الذى مارسه « الانكا » وعائلته فوق الظروف الخيالية التى تحكم التوالد فى الحياة كان أحد الاسس الرئيسية التى استمد منها حقه فى تخصيص جزء من الارض والعمل فى مجتمعات القرية .

واذا كان هذا صحيحا فانه ينظر الى الديانة على انها ليست انعكاسا للعلاقات الاجتماعية فحسب ، بل انها كذلك عامل يحكم تطور هذه العلاقات ويصبح جزءا من التشكيل الداخلى فى نظام الانتاج

والاستغلال . والفرق بين ارستقراطيــة الباونى والانكا هــو أن الاولى تظل مجموعة من الرجال ممتازة فى نوعها لانها أقرب الى الالهة التى لهـا اتصال خاص بها وتمارس نوعا من الاحتكارية ، بينما الانكا على العـكس لم يعد بعد رجلا ولكن اله . وهو مثل فرعون مصر اله يعيش بين الرجال . ويمكن أن يلاحظ أن الاساس المادى لارستقراطية «الباونى » كان الجمـع بين الزراعة والصيد ، بينما الاساس المادى لامبراطورية « الانكا » أشتمل على الجمع بين الزراعة المكثفة وتربية الماشية . وكانت ظروف انتاج المزيد من وقت العمل فى الحالتين مختلفة جـــدا . ففى الاولى كانت هنـــاك ارستقراطية ، ولكن لم تكن هناك مؤسسة منفصلة متميزة عن جمـاعات العائلة لتضمن سيادة جماعة واحدة على الجماعات الاخرى ، أما الثانية فكان لها أداة متخصصة وجهاز ــ البيروقراطيــة السياسية الدينيــة ــ لممارسة السلطة والدولة التى قامت كمؤسسة متميزة عن نظام القرابة ولو أنها تعتمد على تشكيل هذا النظام .

ويوجد بين هذين المثالين فرق كيفى يرجع الى ظهور نوع معين من الدولة ناتج عن السمة المقدسة بأصحاب السلطة الاجتماعية وبجـزء من المجتمع .

وعلى ذلك فانى أقدم الافتراض التالى : انه حتى تتخــذ عـلاقة السيطرة والاستغلال شكلا وتتكاثر بشكل مستمر فلا بد أن تتخذ شكل تبادل ويحدث تبادل للخدمات ، فهذا هو الذى يولد التقبل ــ السلبى أو الايجابى ــ عند من يفرض عليهم . كما أقدم افتراضا آخر بأن أحـد العوامل الرئيسية المسئولة عن التفرقة الداخلية بين الوظائف الاجتماعية والجماعات الاجتماعية ومن ثم عن تشكيل هيراركية جديدة ، على مدى فترات متباينة من الزمن ، لاتبنى على القرابة ، بل على أنواع جديدة من التقسيم (النظم ، الطوائف ، الطبقات) هى انه ينبغى أن تكون الخدمات التى تقدمها الجماعة السائدة متصلة بالواقع وبالقوى الخفية التى يبدو انها تتحكم فى التكاثر فى العالم . ولا بد أن هذه قد لعبت دورا أساسيا حيث أنه فى التوازن بين الخدمات المتبادلة ظهرت هذه التى تقـدمها الجمـاعة السائدة بأنها الاكثر أهمية لانها خيالية ، بينما هذه التى يقدمها المسيطر عليهم بدت وكأنها تافهة لانها أكثر وضوحا وأكثر مادية تهتم ــ فقط ــ بالاسالب المتاحة للجميع من أجل التأثير على تكاثر المجتمع .

ومع ذلك ، فانى أعتقد أنه لتطوير الحركة الناتجــة عن تشكيل الاقسام والانظمة والطوائف والطبقات الجـديدة فلا مفر من : الا تـكون جميع الخدمات التى تقدمها الجماعة السائدة مضللة أو حتى غير مرئية ، وبالرجوع الى مثال الفرعون الذى كان يعتبر فى مصر القديمة الها يعيش

بين الناس ابن النيل وسيد الارض والمياه المصدر الوحيد لقوة الحياة بالنسبة لكل رعاياه ولكل الخلائق فى الطبيعة ، فاننا يمكن أن نرى هذه السلطة وهذه الصورة اله خبير وسيلة الحياة أكثر منها مجرد رمز ، ألا يحتاج الناس الى طبقة ذات امتياز والى اعادة توحيد مملكتى مصر العليا والسفلى والى بناء الخزانات على مجرى النيل التى تجلب كل عام الرواسب المخصبة .. الطينة السوداء الخصبة ، التى تطوقها من كل جانب الارض الجرداء من الصحراء الميتة ؟ وبالنسبة للانكا الم يكن مسئولا عن اقامة الجسور الكثيرة التى جعلت من المنحدرات الجبلية الكثيرة القاحلة ارضا صالحة لزراعة القمح الهندى ؟ حقيقة فقد كان « الانكا » يشجع بهذا الاسلوب انتاج محصول سهل التخزين والنقل الى المدينة والى القصر ليستفيد منه « الانكا » والجيش والقسس والادارة . وكان القمح الهندى يستخدم فى تقديم القرابين للآلهة أيضا وفى الاحتفالات بالشعائر . ولكن لم تذهب جميع الحبوب المزروعة الى « الانكا » والى الجماعة السائدة ، ولا كان هو يختزنها لحاجاته الخاصة بل انه اعتاد أن يفتح مخازن الغلال على فترات دورية للفقراء ، كما أنه فى حالة النكبات كان يضع كل الحبوب المحتاجة فى خدمة هؤلاء الذين يحتاجون للغوث .

والموضوع هو أن يسود عقول الرجال وحياة المجتمع شىء أكثر من أن العقيدة مطلوبة لذاتها . ولا يمكن الا فى ظل ظروف تاريخية معينة أن توفر العقيدة أساسا لتشكيل علاقات هيراركية ومنح أقلية ما سلطة سيادية على المجتمع . ومن ثم فالمطلوب هو اجراء دراسة بالتعاون مع علماء الآثار وعلماء ما قبل التاريخ — عن العمليات التى أدت على نطاق العالم الى ظهور أنماط جديدة من المكانة وتسلسل السلطات فى مجموعات اجتماعية أسست أصلا استنادا الى روابط القرابة فى اطار نفس الوحدة الاجتماعية العالمية (التى يطلق عليها دون وضوح قبيلة) . ويبين علم الآثار أن هذه العمليات بدأت باستقرار بعض جماعات تجمع العمليات الذين توافرت بالقرب منهم مصادر الثروة . ولكن هذه العمليات انتشرت ، والمهم أنها لم تتنوع الا مع تقدم الزراعة وتربية الماشية . وأرى ان تطور علاقات مادية جديدة بين الانسان والطبيعة وبين البشر خلقت امكانيات جديدة ومصالح لمجموعات مختلفة أو متعارضة . كما ولدت الحاجة الى تحكم مباشر ، ومن خلال مباشرة الطقوس على الطبيعة أخذ الانسان يتحول بانتظام من الوحشية الى الاستئناس ، وبدون ذلك ما كان ليقدر على أن يتكاثر ، وهذا بدوره يعوق الطبيعة نفسها من أن تعتبر بدون الانسان (أنواع الحيوان والنبات فى الزراعة وتربية الماشية) . واظن أن هذه الظروف المادية الجديدة والاهتمامات المتميزة أدت الى

تقسيمات بدت أولا وكأنها تفيد كل فرد والى فروق تخدم مصالح الجميع ومن ثم تعتبر مشروعة .

وبهذا التصريح المتناقض من ان عملية تشكيل الطوائف الاجتماعية والطبقات المسيطرة وظهور الدولة تعتبر على نحو ما مشروعة أعتزم اختتام هذه الفكرة المختصرة عن المشكلة .

وعلى ذلك ، فان العمل الذى يكرس لتحقيق غايات المجتمع والذى يوجد فى كل مجتمع غير طبقى أصبح يتحول تدريجيا الى عمل زائد ، وهو نوع من استغلال الانسان للانسان ، ويستخدم مصطلح ، عمل زائد ليدل على كل أشكال الجهد المادى الذى يقصد منه تكاثر المجتمع باعتباره مجتمعا فى مقابل الافراد والعائلات التى يتكون منها . وفى كثير من المجتمعات التى تسمى بدائية ، فان العمل الذى يقصد به تكاثر الفرد وعائلته يؤدى منفصلا — وهناك ، من ناحية أخرى ، اشكال من العمل الجماعى تؤديه كل أو أغلب العائلات فى مجتمع ما مقصود به انتاج الوسائل المادية اللازمة لتكاثر المجتمع باعتباره مجتمعا — الاحتفال بالشعائر والقرابين والاعداد للحرب . . وغير ذلك .

فوظيفة وطبيعة العمل الذى تؤديه العائلات — عادة — من أجل تكاثر المجتمع الذى تنتمى اليه تتغير عندما يكون هذا العمل مصمما ليشكل الظروف التى تسمح ببقاء ممثلى هذا المجتمع الذين يهتمون بمصالحه المشتركة ، ويمكن أن يتحول العمل الاضافى تدريجيا الى وقت عمل اضافى فى شكل استغلال .

وحتى يستكمل هذا التحليل فقد يكون من المفيد أن نبحث كيف انه فى مواقف السيطرة المتولدة عن العنف والهزيمة تتخذ تقنيات مساعدة على احداث مواقف زائفة من أجل ترسيخ هذه السلطة . والاحتفالات من أجل تتويج ملك جديد التى أقامها موسى الياتنجا تقدم مثالا ممتازا . فالموسي يتحدرون من فرسان من جنوب غانا هزموا حوض الفولتا فى منتصف القرن الخامس عشر ، وقد استعبدوا عمال الزراعة الوطنيين الذين يعرفون اليوم بأنهم « عمال الارض » أو « ابناء الارض » واحتفظ الاخيرون بسلطتهم الشعائرية على الارض والانتاج الزراعى . وعندما يموت ملك موسوى يختار ملك جديد من بين أبناء الملك الميت ، ولا يجوز الا لموسوى منحدر من المنتصرين السابقين أن يرشح الملك الجديد الذى يظهر بمفرده لابسا ملابس الفقراء خلال رحلة التتويج الطويلة التى تعود به بعد نحو خمسين يوما الى بوابة العاصمة حيث يدخل منتصرا على ظهر جواد باعتباره ملكا . وتمر به رحلته خلال القرى المهزومة حيث يقيم « أسياد الارض » وحيث يدعى ليشارك فى الشعائر التى تقدم الى أسلاف

القوم المنهزمين والى اصحاب السلطة على الارض . وكما يكتب م. ايزارد :

ويظهر رئيس الاجانب الجديد منفردا متواضعا أمام ممثلى أقدم من احتلوا البلاد ليسألهم أن يتقبلوا سلطته ويضفوا عليها الشرعية التى لا تضعفها الا الارض . وهو يقدم لهم الهدايا أو يعدهم بها . وتمثل رواية بأن الملك وابناء الارض : تحط من قدره ويترك منتظرا ويهزأ به ولا يتخذ أى اجراء لتزويده بالغذاء أو المأوى !

ثم انه باشراكه فى شعائرهم فان قسس وأحبار العشائر الوطنية يرون أن الملك قد أعترف به من أسلافهم ومن الارض باعتباره واحدا من قومهم وبذلك يضفون عليه سلطته الشرعية التى حرمته الهزيمة من أن يملكها امتلاكا كاملا — والاعتراف بالملك هو بالضرورة اعتراف متزامن — من الملك بمشروعية سلطة الاهالى الوطنيين . ويتوازن هذا الاعتراف المتبادل من خلال تبادل الحماية الملكية لعملهم وحصولهم على نصيب من غلة الارض .

وبهذا الاسلوب فان الملكية التى أسست بقوة السلاح قد تحولت الى مؤسسة مقدسة . والملك بمفرده يوجد فى شخصه بين مجتمع المنتصرين ومجتمع المهزومين ، وهو وحده يمثل وحدة ولو أن كلا منهما تضاد الاخرى ، ومن ثم فانه يمثل ، على مستوى أعلى ، المجتمع بأكمله ، وهو يشكل بمفرده الدولة . وشخصه — عندما يكون ملكا — يصبح مقدسا وهو ما يمثل الحظر الذى يطبق عليه وعلى كل من يقترب منه .

وحتى السلطة التى قامت على الهزيمة ، فانه يجب أن تجد السبيل لتحقيق قدر ما من التقبل حتى تستقر .

وفى محاولة التوصل الى نظرة شاملة عن تطور العلاقات الاجتماعية التى غيرت من التقسيمات الاجتماعية القائمة بين مجموعات الاقرباء فى المجتمعات البدائية فانه يمكن التعرف على ثلاثة انواع من العمليات هى :

اولا : انه توجد مجموعة اقلية — تصبح بالتدريج ممثلة للمجتمع بأكمله — تجنى فائدة العمل الزائد الذى يقصد به عادة أن يضمن تكاثر المجتمع ، ومن ثم يتميز بتحصيل ناتج العمل الاجتماعى .

ثانيا : ان هذه الاقلية باعتبارها تمثل المجتمع وبالقدر نفسه ، العالم الخارجى تصبح قادرة على السيطرة على تبادل السلع والخدمات بين المجتمعات ومن ثم تتحكم فى السلع النفسية التى تستخدم فى الهدايا المتبادلة او المبادلات التى تنمو بواسطتها العلاقات بين المجتمعات .

ثالثا : تستطيع هذه الاقلية أن تكسب السيطرة على استخدام ثروات الارض ثم تتحكم فيها تدريجيا ولو أن ملكية المجتمع لهذه الثروات لم تلغ فى الحقيقة .

وبذلك توجد عمليات معينة قد تؤدى فى المدى الطويل الى استيلاء أقلية ـ باسم المجتمع ـ على وسائل انتاجه المادية . وهذا يؤدى الى فصل المنتجين من وسائلهم المادية للقاء ثم الاعتماد على نمط جديد ، مادى هذه المرة وليس اجتماعيا أو أيديولوجيا من أغلبية أعضاء المجتمع تسود به على الاقلية التى سيطرت عليهم .

انها هذه التحولات فى اشكال متنوعة التى أنتجت هيراركية الانظمة والطوائف والطبقات التى تلت على مر التاريخ الاشكال السابقة للحياة الاجتماعية التى مثلتها المجتمعات القبلية وبين القبلية .

الانظمة والطبقات

الانظمة والطوائف والطبقات أشكال للهيراركية الاجتماعية مصحوبة غالبا بأشكال متميزة للدولة . فالانظمة فى العالم القديم ترتبط بدولة المدينة ، والطوائف فى الهند تتجمع لتشكل الوحدات الاجتماعية والاقليمية التى تشكل الممالك فى الهند . اذ كانت شبه القارة الهندية مقسمة الى مائة مملكة محلية أو نحوها يوجد على قمة الهيراركية فيها البراهمة والملك ، اما الطبقات فانها تبدو كشكل حديث للهيراركية الاجتماعية واستغلال الانسان للانسان وهى نتيجة تفتت مجتمع منظم ، النظام الاقطاعى وتطوير أسلوب الانتاج لمجتمع راسمالى .

وقد تبلورت التفرقة بين الانظمة والطبقات فى الفكر الغربى فى القرن الثامن عشر . ويمكن أن يلاحظ من مؤلفات الاقتصاديين القدامى أن كلا من كيزناى وآدم سميث استخدم مفهوم الطبقة فى وصف الجماعات الاجتماعية والنظام الاقتصادى للمجتمع الحديث ـ وكيزناى ـ الذى كان طبيبا لملك فرنسا ، ومن ثم كان متمكنا بصفة خاصة من مفردات كلام المجتمع الاقطاعى القديم مع تقسيماته الى طبقاته الاجتماعية الثلاث : النبلاء ورجال الدين والعوام ـ اختار أن يبنى جدوله الاقتصادى عن فرنسا (١٧٥٩) على الطبقات والعلاقات بين « الطبقة المنتجة » و « الطبقة غير المنتجة » . وهو يبين كيف أن الانتاج القوى لامة زراعية حديثة يدور بين ثلاث طبقات : طبقة الفلاحين وعمال الزراعة التى هى الطبقة المنتجة الوحيدة ، طبقة الملاك ورجال الصناعة او الطبقة غير المنتجة . وبعد جيل من الزمان يتمسك آدم سميث فى بحثه فى الطبيعة وأسباب ثروة الأمم (١٧٧٦) بانه على العكس من ذلك ، فان الطبقات الثلاث التى ينقسم اليها كل مجتمع متحضر ، ليس فيها غير

طبقة ملاك الاراضى الذين لا ينتجون أو يصيبهم العناء على حين أن طبقتى الفلاحين والرأسماليين يخدمون الصالح العام للمجتمع . وبعد ذلك استمر كل من ريكاردو (١٨١٣) وماركس (١٨٥٧) فى تحليل المجتمع الرأسمالى الحديث بمدلول الطبقات . لذلك يبدو أن القرن الثامن عشر قد شاهد تطوير علاقات اجتماعية جديدة تختلف فى نمطها عن الانظمة والمستويات الاجتماعية الموروثة من العصور الوسطى .

ويحدد مفهوم الطبقات الجماعات الاجتماعية التى تحتل المكان ذاته فى عملية الانتاج بصرف النظر عن العضوية فى النظام الاجتماعى . أى أن أحد افراد البورجوازية الذى يمتلك أرضا واحد الاشراف الذى يمتلك أرضا أيضا يصنف كلاهما من ملاك الاراضى ويشغل مكانا مماثلا فى عملية الانتاج مع انهما يشغلان مكانين مختلفين فى هيراركية النظام .

وعلى ذلك فقد يبدو أن مفهوم « الطبقات » قد أدخل الى المجتمع بعد تطوير علاقات الانتاج التى انفصلت كلية عن المؤسسات الاجتماعية القديمة ــ العائلة ــ الهيراركيات السياسية والدينية . ويشير مفهوم الطبقات فى الوقت نفسه ، الى موقف تاريخى تختفى فيه علاقات التبعية الشخصية والفردية والجماعية أو هى بسبيل الاختفاء ، بينما توجد مساواة قانونية متزايدة بين أعضاء المجتمع . ويتمتع الافراد ــ نظريا ــ خارج عملية الانتاج الصناعى حيث يخضع العمال لاصحاب رءوس الاموال ووسائل الانتاج بذات الحقوق ، كما لم تعد الفروق ــ من الناحية النظرية ــ فى النوع والجنس والديانة والرأى تؤثر مباشرة على المكان الذى يشغله الفرد فى عمليتى الانتاج والتشغيل . ويلاحظ من المقارنة بين هذا الموقف والموقف فى العصور القديمة أن كون الفرد يولد مواطنا فى أثينا يكسبه الحق فى أن يستغل جزءا من أرض المدينة يزرعه بنفسه أو باستخدام العبيد . وقد أتاحت المواطنة أو عضوية المجتمع المحلى الذى يتمثل فى مدينة ما امتياز الاستيلاء على الارض التى كانت أساس الاقتصاد فى العصور القديمة . ومن ناحية أخرى فليس لمن ينتقل من الرجال الاحرار من مدينة أخرى مجاورة الحق فى امتلاك وزراعة جزء من الارض فى اثينا . وأدى ذلك الى اقتصار الاجانب على أعمال أخرى مثل الحرف أو التجارة .

وكما ترى هنا فان علاقات الانتاج لا تؤسس على تقسيم العمل بل انها هى أساس التقسيم : فالافراد الذين يشغلون ذات المكان فى تقسيم العمل لا يشغلون فى عملية الانتاج مكانا واحدا . فاذا مارس رجل حر ذات الحرفة اليدوية التى يمارسها عبد فانه يكون قد شغل المكان نفسه فى ناحية العمل ولكنه يشغل مكانا مختلفا فى عملية الانتاج . فانه ليس

للعبد حقوق على انتاجه الذى يعتبر — مثل شخصه — ملكا لسيده .
بينما الامر على العكس من حيث مكانة الرجل الحر اذ ان حريته اكسبته مركزا مختلفا فيما يتعلق بعمله وبانتاج هذا العمل . ويتضح من هذا أن العضوية فى دولة — مدينة — أى المواطنة شكلت فى المدينة الاغريقية الوضع الاصلى لعلاقات الانتاج . فالسياسة هنا تشكل ، على نحو ما ، علاقة انتاج أساسية . وعلى عكس الموقف فى نظام الانتاج الرأسمالى لا يوجد تقسيم بين الانشطة الاقتصادية والمؤسسات التى تمارس فيها (الشركات ..) من ناحية وبين الانشطة غير الاقتصادية : اجتماعية وسياسية ودينية من ناحية أخرى .

وعلى ذلك ، فان الانظمة ليست مثل الطبقات ولو انها تشبهها فى أشكال السيطرة واستغلال الانسان للانسان .. ويضع « ماركس » فى مؤلفه الايديولوجية الالمانية (١٨٤٥ — ٤٦) تمييزا واضحا جدا بين النظام والطبقة ، وفى تقديمه اطارا مختصرا عن تطور المجتمع الاقطاعى يصف كيف أن البورجوازية تتحول ببطء من نظام الى طبقة . وفى مجموعة محلية تسكن أصلا بلادا ومدنا صغيرة وليس لها الا اهتمامات وتأثير محلى تعمل البورجوازية على أن تشكل منها تدريجيا مجموعة اجتماعية لها اهتمامات وتأثير قومى . ومع تطور الانتاج للاسواق والدور الجديد للنقود والتوسع الاستعمارى والتجارة الدولية — الخ .. غيرت البورجوازية — التى كانت أصلا جزءا معينا من النظام الاقطاعى « الطبقة الاجتماعية الثالثة » — من سمتها .

وقد أدخل « ماركس » التفرقة بين « الطبقة فى ذاتها » و « الطبقة لذاتها » حتى يعرف هذا التغيير . والبورجوازية ولو أنها كانت قوة قومية الا أنها استمرت مع ذلك لوقت طويل تتصرف كأنها نظام يخضع لطبقة الاشراف دون أن يتحدى ثقافتهم وقيمهم ودون أن تطالب ولو بجزء من سلطتهم السياسية . ولا زالت البورجوازية فى رأى « ماركس » مستمرة فى التصرف كأنها نظام مع انها كانت من قبل طبقة فى ذاتها . ولم يحدث الا فى وقت متأخر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أن تغيرت البورجوازية من كونها طبقة فى ذاتها الى « طبقة لذاتها » مدركة لذاتيتها الجديدة المنفصلة وطالبت بنصيبها فى ممارسة السلطة .

ومع ذلك ، فان مؤلفات « ماركس » تمثل صعوبة معينة حيث انه فى الاعلان الشيوعى (لسنة ١٨٤٨) يستخدم كلمة « طبقة » لتدل على انظمة المجتمع فى العالم القديم أو فى المجتمع الاقطاعى . والفقرة المشهورة فى مستهل الاعلان هى : ان تاريخ كل المجتمعات القائمة حتى الآن هو تاريخ النزاع الطبقى . وفى رأيى أن ما قصد « ماركس » أن يقوله هو أن الانظمة شأنها شأن الطبقات فى المجتمع الحديث كانت أشكالا لاستغلال

الانسان للانسان فى مرحلة معينة من تطور قوى الانتاج . وقد استخدم هذا اللفظ الذى يعلم أنه غير دقيق نسبيا ومنطو على مفارقة تاريخية حتى يقترح انه قد آن الاوان للاخذ بنظرة مختلفة عن النظم . نظرة تختلف عما كان يراه المسئولون فى هذه الفترة من التاريخ . وبعبارة أخرى ، فان « ماركس » يعنى أن هذه الانظمة كانت تقسيمات اجتماعية مبنية على استغلال الانسان للانسان ولم تكن — كما صورت رسميا — علاقة متسقة تماما بين الجماعات التى تؤدى وظائف تكاملية .

وعلى ذلك فانى اعتبر من الخطأ محاولة رؤية الانظمة العتيقة كأنها طبقات لا يراها الا المؤرخون المحدثون الآخذون بتعاليم « ماركس » ولا يحاول « ماركس » أن يميز الى درجة كبيرة شيئا آخر غير الظواهر كأن يضع تفسيرا مختلفا لما ظهر بحيث يراه من وجهة نظر العصر الحديث الذى جعل من المستطاع من خلال فصل الانشطة الاقتصادية عن العلاقات الاجتماعية الاخرى — لاول مرة وبشكل اكثر وضوحا — رؤية الادوار التى يلعبها الاقتصاد فى تشكيل العلاقات الاجتماعية ومسار التاريخ .

واذا سئلت أن أوضح الانظمة الاجتماعية فى العصور القديمة فينبغى ان أقول ان هذه الانظمة تمثل علاقات السيادة والاستغلال التى تولدت عن التفكك الجزئى لعلاقات الانتاج فى المجتمع القديم . وكانت هذه العلاقات نتيجة أشكال العمل والملكية التى تطورت تدريجيا واصبحت متميزة عن اشكال المجتمع السابقة التى كانت محل معارضة ولكن لم تتوفر القدرة على تركها كلية واذا عدنا الى مثال نظام ملكية الارض فى مدينة مثل اثينا نرى أن اللغز والتناقض فى شكل الملكية الخاصة التى مورست هناك هو فى أنها لم تكن تستطيع أن توجد وتبقى الا باخضاعها الملكية المجتمع كجزء من ارض المدينة ومن خلال المدينة والدولة . وكان التناقض فى أنه حتى يستطيع المواطن أن يمتلك ويزرع قطعة من الارض تقتطع له من أرض المجتمع فلا بد من أن ينتج ويعمل على تكاثر المجتمع الذى ينتمى اليه .

افكار عن اسلوب الانتاج وعن الدولة الآسيوية عند ماركس

هذه البيئة التى تتطور فيها أشكال جديدة للعمل والملكية والتى تختلف عن وتتعارض مع أشكال المجتمع القديم ، تقدم الاساس لتحليل ما يسميه « ماركس » أساليب الانتاج الآسيوية والقديمة والجرمانية .

واستنادا الى « ماركس » فقد كانت هذه هى الاشكال الثلاثة الاقدم للملكية والانتاج التى يطلق عليها أحيانا الاسلوب القبلى للانتاج . والارض

في هذا الاسلوب تتبع المجتمع ذاته . ولكنها تقسم الى جزءين أحدهما يمتلكه المجتمع بصورة مباشرة والآخر يؤجره الى عائلات مفردة للاستغلال المؤقت . ويساير هذا الترتيب تطور فى اشكال الانتاج نتج عن أن جماعات معينة (عائلات أو عشائر) أصبحت قادرة تدريجيا على أن تشبع حاجاتها المادية مستقلة بجهدها الخاص . ويستمر العمل الجماعى قائما تنهض به عائلات وعشائر متنوعة ، ولكنه ليس معدا الى درجة كبيرة ليخدم أهدافهم بحيث يعمل على تكاثر المجتمع ككل (خدمات دينيــة وأنشطة حربيــة وغيرها) . وقــد تحدث فى ظل هــذه الظروف ــ فيمــا يرى ماركس ــ تحولات عديدة . ويؤدى أحد هذه التحولات الى تطوير الاسلوب الآسيوى فى الانتاج . كما يتغير محتوى العلاقات الاجتماعية دون أى تعديل أساسى فى أشكالها . ويمكن ، فى ظروف معينة ، أن تصادر الارض التى يمتلكها المجتمع بشكل مباشر من مجتمع أعلى . وعندما يحــدث هــــذا تستمر العائلات المفردة ، التى تشكل منها المجتمع ككل ، تعمل فى الارض التى أضبحت الآن تتبع مجتمعا آخر ، والامر الآن كما كان فى الماضى فهــذه العائلات والافراد تحتفظ بالارض وتستغلها ، ولكن لا تمتلكها . والعمــل الزائد الذى كانوا يؤدونه عادة من أجل تكاثر مجتمعهم يعمل منــذ الان على تكاثر مجتمع أعلى هو الذى يستغلهم يمكن أن يمثله ملك أو اله .

ويحدث بناء على هــذا تغير فى المحتوى ولكن ليس فى الشكل ومن المتناقضات أن هذا الخط فى التطور يستمر فى توليــد أشكال مجتمعيــة بالية للملكية والانتــاج وهى التى تشكل من الان فصــاعدا أساس سلطه الدولة . وفيما يرى ماركس ، فان هذا الاسلوب فى الانتاج وهذه الانماط للدولة ومن الظلم قد أعاقت بشدة ظهور الملكية الخاصة وتطــوير أسس متميزة عنه وتعارضة مع الاشكال البدائية للملكية والانتــاج . وانه لهــذا السبب اتجه « ماركس » الى أن يعتبر خط النشوء الآســـيوى على انه تطور تاريخى أدى الى مجتمعات راكدة أو منغلقة فى حالات أكثر منهــا فى خطوط التطور الاخرى ، ومع ذلك فانه قد رجع ــ فيما بعــد ــ عن وجهة النظر هــــذه . حيث اعترف ــ عندمـــا كتب الى فيرا زازولنج فى سنة ١٨٨١ ــ بأن استمرار بقاء المجتمعات القروية كان قوة ديناميكية تعمل كدعامة لهذه الصيغ من الطبقة وتشكيل الدولة .

ويقابل « ماركس » بين هذا الاتجاه فى التطور وبين ماأسماه الاسلوب القديم فى الانتاج والاسلوب الالمانى . وكانت بداية الاســلوب القديم فى الطريقة القبلية فى الانتاج واشكال ملكية المجتمع . ولــكنه ميزها بايجــاد ملكية مجتمعية جانبية يخضع لها نوع من الملكية الخاصة ، وايضـــا من خلال حقيقة أن المجتمع يأخذ شكل الدولة وأن ملكية المجتمع هى ملكية الدولة . ولم يشرح « ماركس » كيف يكون هذا ، ففى حالة الاغريق أصبح

المجتمع القبلى دولة ، ودولة يقع مركزها فى مدينة . وتحدث عن عديد من القبائل تتجمع على اقليم معين ولكن هذا لا يوضح شكل الاتحاد المفترض الذى كان على شكل مجتمع المواطنين .

وينبغى أن نتذكر أنه قديما كانت الملكية الخاصة تعتبر كأنها منقطعة عن أو مفصولة من الملكية العامة . وعلى أساس هذا الشكل من الملكية الخاصة للمواطنين قامت الفروق الاجتماعية بين الغنى والفقير .. الخ .. وظهرت بسببها الصراعات السياسية والاجتماعية الكبرى فى المدن الاغريقية مثل أثينا . وعندما انضمت الملكية الخاصة للارض مع الاستخدام الخاص للعبيد فى لانتاج بلغ الهياج ذروته ضد تراكم الثروة غير العادل فى العالم القديم . ولكن ينبغى أن نذكر أنه فى اسبرطة — وهى فى ذات المنطقة — أستمرت الارض مملوكة للدولة حتى عندما وزعت أجزاء منها على المواطنين لاستخدامها ولتزرع بواسطة عائلات من العبيد الذين كانوا هم أيضـــا ملكا لمجتمع الدولة . ولم يكن العبيد فى « اسبرطة » ملكا شخصيا ، وكذلك لم تكن الارض .

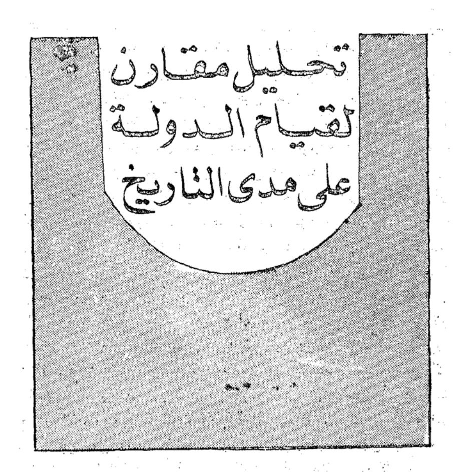
وكان الخط الثالث من التطور الذى ذكره « ماركس » هذا هو الذى ادى الى تشكيل المجتمع الجرمانى السابق . واستنادا اليه فانه فى عصر « تاسيتس » بعد التحول الكثيف لقبائل جرمانيـة معينـة الى الرومانية وجدت مجتمعات مشكلة من الجمع بين عائلات أو عشـائر كل منها يملك نصيبا من الارض الزراعية ولكنهم يستخدمون أرضا مشتركة لرعى الماشية وغابات لجمع الثمار الجافة وغيرها . وقـد ركز ماركس على هذا الشكل من المجتمع الذى اختلف عن الاشكال الاخرى لانه يرى أنه فى هذه الحالة فان الملكية الخاصة للارض الزراعية أصبحت نقطـة بدء فى ملكية المجتمع التى اعتبرت كاضافة للملكية الخاصة واتمام لتنظيم عملية تربية الماشية وانشطة اقتصادية اخرى .. وبدلا من يكون المجتمع وحدة مادية مثل المجتمع القبلى القديم فقد كان المجتمع الآسيوى والى درجة معينة المدينة القديمة اتحادا من الملاك تربطه القرابة يعمل فى تعاون .

وقد نشأت نظريات « ماركس » فيما يتعلق بفكرة المجتمع الجرمانى وتطورت على مدى حياته . وجعلته أعمال ماورر ، هاكستلوزن ، جرم وغيرهم يتحقق تدريجيا . ان هـذا النوع من المجتمع الذى يتكون من ملاك من القطاع الخاص كان — فى الحقيقة — النتيجة المؤجلة لتفكك نوع اقدم كثيرا من المجتمع الجرمانى لم توجد فيه ملكية خاصة للارض ولكنه وجد استغلال قطع من الارض يعاد توزيعها دوريا بين العائلات . وتدل حقيقة توزيع قطع الارض هذه لفترات زمنية مختلفة على أن الارض باقية فى ملكية المجتمع ذاته . وكان ما تعلمه « ماركس » من مؤلفات هاكستاوزن

وآخرين أنه وجد نظام ملكية جرمانى قديم يشبه النظــام الذى لم يزل باقيا فى روسيا القرن التاسع عشر حيث لا زال « المير » أحيانا يعيد توزيع الارض بين العائلات ، واعتبر ماركس « المير » على انه أساس الاشكال الآسيوى للدولة التى عاشت فى روسيا أيضا . ونيتجة لهذا ، فانه ليس مما يثير الدهشة أن نجد انجلز فى سنة ١٨٨١ عنــدما يكتب عن المارك (رمز يستعمل لدلالة على الملكية) والاشكال القديمة للمجتمعات الجرمانية وضع افتراضا بانه فى حالات أخرى ربماتكون المجتمعات الجرمانية قد شكلت الاساس لدول على النظام الآسيوى تتكون فى أوربا . ولكن التحول الى الرومانية غير مجرى التطــور وأوجــد بين عصر « قيصر » وعصر « تاكيتس » النمط الجديد للمجتمع الجرمانى الذى ادى الى ظهور نوع متطور من أسلوب الانتاج الاقطــاعى . ومع ذلك ، فان هــذا الاسلوب فى الانتاج اعتمد على أكثر من قاعدة واحدة ــ استنادا الى « ماركس » وغيره من المؤلفين فى القرن التاسع عشر ، وانه كان نتيجة خطين متعارضين من النشأة ، ومع ذلك يتحركان فى الاتجاه نفسه .. أولا الاختفاء التـدريجى لنظام العبيد فى الانتاج لتظهر بدلا منه أشكال من التبعية التى وان كانت لا تزال شخصية الا انها لم تجعل الفرد مـلكا لسيده . وثانيا الاستعباد التدريجى للعمال الالمان الاحرار واذا سئلت ان اخرج بنتيجــة من هــذا الملخص المختصر لنظــريات ماركس التى توصف بالتعقيــد الشــديد ثم التوضيح بالرغم من انها لم تتقيد بالمعلومات المتاحة فى ذلك الوقت ــ فانى أركز على انه يبدو انه قد وجدت انواع كثيرة من الدولة بقدر انماط الهيراركية الاجتماعية وأساليب الانتاج التى تساندها . ويختلف الشكل الآسيوى للدولة كلية عن دولة المدينة القديمة التى كانت بدورها لا تشترك الا فى القليل مع الهيراركية الاقطاعية المكونة من المقطعين والسيد الاقطاعى الاعلى . ويبدو وبشــكل يزداد وضوحا ان التطور فى نظام الطائفة المعقــد فى الهند كان نتيجة ظهور التشكيلات القبلية وبين القبلية وهــو نوع من التطور البدائى لا يزيد عن هذا الذى ادى الى التفرقة بين النظم فى المدينة القديمة . وفى الحالين تتجمع الانظمة والطوائف فى اطار انواع مــن الدول تشكل فيها الدعائم . وبالرغم من أعمال لويس ديمونت وكثــير غيره لم تتضح ــ بعد ــ العلاقة بين الطائفة والدولة بدرجة كافية ويحتمــل ان يكون من الضرورى هنا أيضــا ، اجراء تحليل مفصــل عن دلالة الملك والملكية فى الهنــد .

وأخيرا ، وهذا أمر أساسى ــ فان ظهور أحد اشكال الدولة لا ينتج تلقائية عن وجود هيراركية من الانظمة والطبقات . ولنوضح هذا نأخــذ مثالا من علم الانثروبولوجيا . فقد وجدت فى القرن التاسع عشر فى النيجر مجموعة من جمعيات توارج الرحل تسيطر على الفلاحين الافارقة . وكانت

هذه الجمعيات منظمة فى تسلسل هيراركى من جماعات تقف على قمتها ارستقراطية قبلية سيطرت على القوة السياسيه وسادت على القبائل الرحل التى كانت تقدم لهاالماشية والعمالة والمحاربين .. ثم خضع المزارعون الافارقة أخيرا لمربى الماشية ودفعوا لهم الجزية . وقد مارست الارستقراطية سيطرتها دون قيام تشكيل لدولة . وبذلك وجد مجتمع مكون من أنظمة / طبقات من غير دولة . وعندما استعمرت فرنسا هذه البلاد حدث تحول أساسى بين بعض جماعات « توراج » شمل بصفة خاصة مجموعة كرل Kerl g.oiys جرس ، التى درسها P4.rre B.ntu « بيير يومت » وحدث أن حاولت احدى العائلات الارستقراطية أن تعلو على الآخرين مدعية أحقيتها فى الحصول على جزء من الجزية التى حصلها الآخرون من أتباعهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة ضد المستعمرين الاوربيين . وسعنى هذا أن تتخلى بعض العائلات الارستقراطية الاخرى عن بعض سلطاتها وامتيازاتها والعوائد المادية . وفشلت المحاولة ، ولكن لهذا المثال أهمية كبيرة حيث انه يدل على أمرين على الاقل . الاول أن تشكيل نظام دولة متماسك ليس أمراً ضروريا فى الحالات التى تكون فيها المجموعة المسيطرة ارستقراطية محايدة يتوفر لها مدد مستمر من الاسلحة ووسائل التدمير . والثانى أن تشكيل دولة يمكن أن يؤدى لفترة معينة الى التراجع أو الاقلال من سلطات الطبقة المسيطرة . وتتركز سلطاتها كما لو كانت فى جزء من هذه الطبقة . وقد لا يكون من السهل فى هذه الحالة أن يلاحظ أن هذا الانتقاص الجزئى الذى عانى منه كل جزء من الارستقراطية قد عاد فى الحقيقة لتفيد منه الارستقراطية ككل .



مدخل جديد للتحليل :

ينبثق تحليلنا للدولة بعامة وللدولة الحديثة بنوع خاص بغض النظر عن أى مدخل آخر بالعودة الى تحليل معنى العرف. وقد أكد بداية باعادة تقييم الدراسات الخاصة بالمعاصرة وفكرة الالتحام والتقارب بين المجتمعات الصناعية .

وأولى العناصر بالاهتمام فى هذا التصور الجديد هو التسليم بأن الحيوية التى تطبع قيام المجتمعات انما تعود الى مظهرين على أقصى درجة من الاهمية : أولهما الاعراف الثقافية . وثانيهما ، الاطر السياسية البيئية بعامة ؛ ومكانها فى النظام الدولى ، أو فى الانظمة التى تشارك فيها بوجه خاص .

والعرف ، الذى تبدو معالمه فى كثير من الاعمال التلقائية نسقا عاما بائدا يخفى وراءه مظاهر أصيلة لنسيج من السنن لا نجد له تعريفا فى السنن الاصيل لسنة المعاصرة ، فقد اصبح له تعريف دقيق محدد .

الكاتب : س . ن . ايزنستات

استاذ الاجتماع بالجامعة العبرية بالقدس ، وعميد مدرسة اليعازر كابلان للاقتصاد ومركز ترومان للابحاث فى ذات الجامعة من قبل ، اشتغل بالتعليم فى النرويج والولايات المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة واسترليا وهولندا . له مؤلفات عديدة منها « النظم السياسية للامبراطوريات (١٩٦٩) و « الاصالة والتغيير والتحديث » (١٩٧٣) و « الثورات والتحول فى المجتمعات » (١٩٧٨) الى
و « الثورات والتحول فى المجتمعات » (١٩٧٨) الى
و « الثورات والتحول فى المجتمعات » (١٩٧٨) الى
جانب عدد من المقالات .

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المعروف . شغل مناصب حكومية عديدة الى جانب قيامه بالكتابة العديد من المقالات والبحوث بالصحف المصرية والعربية فهو رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية وعضو المجلس الاعلى للثقافة

وغدت كافة الصور الماثلة للعرف وقد تميز بعضها عن البعض ، كما صنفت الصلات بين المثل القديمة الثابتة التى يقوم عليها .

وقد بدت النظرة الى العرف كما لو كان نسقا أو بعض النسق لصور متباينة من الواقع الذى يقوم عليه البناء الثقافى والاجتماعى الشائع فى المجتمع ، أى انه خزان لكافة الحسرات الاجتماعية والثقافية الاصيلة للمجتمع أو الحضارة ، وهذا الخزان ليس ، بأى حال ، نوعا من المخازن العامة لا يعوزه التماثل ، وبالاحرى يحتوى على عدد من الجزئيات (المقومات) الصلة بينها معقدة وقد تبدو متناقضة .

وهناك ثلاثة مقومات ، يقوم أولها على بعض المثل المطلقة ، أو المدركات المتغيرة وتقييم الواقع الاجتماعي للعالم الى جانب النظام الاجتماعى والسياسي ، وهى ما ندعوها من قبيل التيسير « سنن » ثقافية . وثانيها ، ما هناك من معالم التماثل الجماعي . وثالثها ، المثل العليا لشرعية النظام الاجتماعي والسياسي .

ومن اعظم أدوات البحث اهمية ما كان من قدرة صور العرف على التغير عند كل ايقاع ، فقد ثبت ، على النقيض مما تظن ، ان التغيرات الثقافية المختلفة تتجه الى الاستمرار أكثر مما تتجه اليه معالم أو مضمون التماثل الجماعى ، حتى وان بدا التماثل الجماعى أكثر ثباتا واستمرارا .

كما يشير التحليل الى قدرة تلك السنن الثقافية على التأثير فى بعض تلك المقومات الاساسية للبناء الاجتماعى وصياغتها . ونستطيع أن نتبين بصورة مقننة معالم البناء التنظيمى بالعودة الى الوراء وبالاحرى تلك المؤشرات الغامضة فى الكتابات المبكرة عن الاغراق أو فى التحليلات الاجتماعية وهو ما لا يمكن أن ينم عنه التقدم التكنولوجى على كافة مستوياته ، ولا ميادين التخصص على اختلافها مع تأثرها بتلك السنن :

ومن أبرز ما يتوافق مع تحليل الدولة من تلك السنن توافقا صريحا ما يأتى :

١ ـ بناء السلطة ، وتصور العدالة ـ ٢ ـ بناء القوة والكفاح السياسى ـ ٣ ـ اسس الطبقة الاجتماعية ـ ٤ ـ تحديد العضوية فى الجماعات المختلفة ومدى تأثيرها على السياسات الكبرى التى يدين بها المجتمع وادراكها لمشكلاتها الداخلية .

ولهذه التصورات تأثيرها البين على تماسك المجتمعات وصحة ما تدين به ، وتآلفها ، فتنتشر وتكتسب مداها من الشرعية .

ثم ان هذه التصورات بكل مشتقاتها القائمة تذيع وتنتقل بما يتسنى من ريادة اجتماعية وآلية ، يضطلع بها الصفوة من المثقفين والمعلمين والساسة ، وقد يعبرون بها الى مجتمعات أخرى متباينة بما لها من قدرة وحيوية .

وقد أشرت فى بحثى الى امتداد تلك المعالم القائمة واستمرارها على مدى الانساق التاريخية المختلفة ، لتربط ما بين صور التقدم التكنولوجى ومستوياته ، بقدر ما تتصل اتصالا وثيقا بامتداد بعض المقومات الاجتماعية والثقافية وقدرتها على التكيف وبالبناء العرفى حتى فى انساقه العصرية .

كما أشار البحث ، أيضا ، الى ما يفرزه التوجيه الحاد للابنية الثقافية من احتمالات التوتر والصراع والتغير ، وهى احتمالات قائمة تمتد بجذورها أولا الى التناقضات الثاوية فى الانظمة أو فى بعض السنن نفسها ، وثانيا فى تطبيقها على بعض الابنية المعقدة ، وثالثا فى الصدام الذى ينشأ بين المركبات المختلفة للسنن والانماط المختلفة من الابنية والمصالح ، ما دام الصراع والمعارضة من طبائع المجتمعات البشرية ، مما يترك آثاره البيئية على أبعاد التنظيم الاجتماعى وسماته ، وهو ما تسفر عنه كافة انواع التمرد والصراع الاجتماعى والهرطقة الدينية فى صور

وأوضاع متباينة الى أبعد مدى بين المجتمعات ، تترك آثارها البينة على حيويتها وتجربتها التاريخية .

وتجرى هذه الاتجاهات فى واقعها على كافة الانساق السياسية والبيئية المختلفة ، وتنم عن اتجاهين يتميزان بأهمية خاصة ، يفصح عنهما ما تحظى به الانظمة السياسية والاقتصادية من اهتمام خاص فى الابحاث الاخيرة ، ومكانة المجتمعات المختلفة منها ، وبالذات علاقة القيادة بتوابعها ، وهناك ـ بالتالى ـ تلك المعرفة الزائدة بهذا التنوع الهائل فى الانساق السياسية والبيئية المختلفة من المجتمعات صغيرها وكبيرها ، مما تعتمد على الاسواق الداخلية والخارجية وما الى ذلك .

وفى بحثنا عن الحضارات المقارنة فاننا نميز بين انماط عديدة من الانظمة السياسية يتميز كل منها بعدد من المعالم البنائية تتصل اتصالا وطيدا بطبائع الصفوة والتكيف الثقافى وقوى التغير ، وأجدر ما قمنا بتحليله منها الحكومات الامبراطورية والامبراطوريات الاقطاعية ، والوراثية الى جانب ذلك النمط الغريب من حكومات المدينة [10]

المجتمعات الامبراطورية والامبراطوريات الاقطاعية :

والصورة البارزة للعلاقة بين المركز والمحيط التابع (شلز ، ١٩٧٥ ، فصل (١ ، ٢) فى كل المجتمعات الامبراطورية والامبراطوريات الاقطاعية هو هذا المستوى من تميز دول المركز ، فدولة المركز صورة رمزية مميزة لوحدة التنظيم ، ولا يقف ما تكابده من محاولات على اقتلاع موارد مناطقها التابعة فحسب ، ولكنها تعمل على النفوذ اليها وصياغة بنائها على هواها ، فتغدو مراكزها السياسية ، والى حد بعيد ، مراكزها الثقافية والدينية وكأنها بؤر قائمة بذاتها للوله البالغ بانتظام الاجتماعى والسياسى لدول المركز فضلا عن ثقافتها العامة ، وقد كانت هذه المراكز السياسية والدينية والثقافية البؤرة والمحيط لكافة التقاليد العديدة التى انبثقت فى تلك المجتمعات ، وهى تقاليد تتميز عن أعرافها البيئية لا فى قوامها فحسب ، ولكن فيما تقوم عليه ملامحها وانظمتها ، ويبدو هذا النفوذ بينا فى شتى قنوات الاعلام التى تسفر عن مدى الاختلاف فى الملامح والانظمة وفى المحاولات التى تقوم بها دول المركز حتى وان كانت محاولات ضئيلة فى تسللها ونفوذها الى الصلات الصحيحة للجماعات فى محيطاتها التابعة .

والعلاقات بين دول المركز وتوابعها المحيطة وثيقة العرى ، وخاصة بين الطبقات العليا ، تقوم على رسوم تدين بها القيادات الاجتماعية والطبقات الاثيرة تتمثلها صحوة دافقة تعم الاقليم ورباط سياسى صلب

تنم عنه تلك الصحوة ، كما تنم عنه مثل عليا فكرية تجمع عليها الفئات الدينية والسياسية الكبرى ، وقد تشمل الجماعات القومية والعنصرية ، وان كانت تنشد لنفسها نوعا من الاستقلال الذاتى داخل حدود معرفة ، الا انها أكثر ما ترمى الى اقامة الجسور الحضارية فيما بينها (وقد طبعت الروح الهيلينية كيان المواطن فى الدولة البيرنطية بكل مأثوراتها الطيبة) ، (ايزنشتات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٨) . وهذه العرى من الرسوم الصلبة والتميز البارز فى صور التنظيمات ، فى كافة المجتمعات الامبراطورية والامبراطوريات الاقطاعية ترتد فى أصولها الى نوع من التغير الثقافى .

وتنتمى أكثر هذه الامبراطوريات الى بعض الحضارات الكبرى أو اعراف التى سادت تاريخ البشرية من قبيل الكونفوشية والتاوية والبوذية فى الصين ، والاعراف المسيحية فى شتى أنماطها ، والاسلامية هى الاخرى ، فقد جاءت كل منها بصورة حضارية تتميز فى نظرتها وفى نظامها عن اى نظم سياسية أو عنصرية أو قومية أخرى .

ويشترك أكثرها فى عديد من المتغيرات أو السنن الثقافية التى تنأى بها عن غيرها من الحضارات الاخرى التى بزغت فى ذلك الزمن الفاصل (الالف الاولى قبل الميلاد) ، (دايدالس ، ١٩٧٥ ـ فويجلين ، ١٩٥٤) وانفردت بطابع ذاتى متميز يقوم على الفصل بين ما هو دينى (علوى) وما هو دنيوى ، وباحساسها الملح بالتوافق والتفاعل المشترك فانها تضنى باجتياز الفجوة التى تفصل بين تلك الآفاق العليا والنظام الدنيوى . وحيث تشارك غيرها من الحضارات هذا الاحساس الملح بقوة الجذب بين ما هو علوى ودنيوى ـ كما هما فى الهندوكية والبوذية ـ فانها على خلافهما ، تقارف ألوانا من الدنيويات تبرز قبل غيرها فى الاطار السياسى والعسكرى والثقافى ـ وأيضا ـ كما هو الحال فى أوربا ـ فى الاطار الاقتصادى ، من قبيل أجتياز الفجوة بين العالم العلوى والعالم الدنيوى (وعلى حد تعبير ويبر ، بوصفها « بؤرة الخلاص ») .

هذا فضلا عما كان من اصرار قوى بارز فى التزام جماعات مختلفة من الناس بالنظم الاجتماعية والدينية الى جانب تلك المحاولات النسبية لبعض الجماعات فى التعرف الذاتى على السمات البارزة لتلك النظم .

وترتبط هذه المتغيرات الثقافية وقيام علاقات بين دول المركز والاقاليم التابعة لها ارتباطا وثيقا بالتباين والاختلاف بين الصفوة الاثيرة ومشرعى النظام .

ولدى الكثرة من هؤلاء الصفوة والقائمين على النظام (بارث ١٩٦٣ ، ايزنشتات ١٩٧١) فى المجتمعات الامبراطورية والامبراطورية الاقطاعية ، من المقومات الذاتية ، والقدرة على التواصل المستقل مع دولة المركز

وبعضها الآخر ، ويفوقهم فى هذا أولئك الذين يقومون على توثيق عرى التواصل مع مختلف الثقافات والنظم الاجتماعية ، والصفوة من رجال السياسة ، وكذ لك وان كان بدرجة اقل ـ م ع ممثلى التجمعات المختلفة والبارزين من رجال الاقتصاد ، وهناك ـ فضلا عن ذلك ـ تلك الكثرة من الطبقة الثانية من الصفوة ، فهى بما لها من قدرة على المواجهة فى كل من دول المركز والمحيطات التابعة تستطيع أن تكون مصدرا للمعارضة والنشاط السياسى ، والصراع الداخلى ، وقد تقف هذه الصفوة سواء كانت من الطبقة الاولى أم الثانية وراء موقف معين من مواقف المعارضة ، او الصراع السياسى تجاه المستويات العليا والسمات البارزة لاى اتجاه للتوافق والتواصل بين بعضها البعض وبينها وبين دول المركز وتتسم المجتمعات الوراثية الكبرى باختفاء التميز فى الملامح وفى البناء بين دول المركز وتوابعه ، فلدينا قدرة هائلة على الاعتزال ، وقدر ضئيل من الاحساس الطبقى أو أى سمات بارزة لتجمعات كبرى فى البلاد على سعتها (ايزنشتات ١٩٧٣ ، شرايك ١٩٥٧) واقل نسبيا من حيث التميز فى الملامح والنظم بين دول المركز وتوابعه ، مع اتجاه قوى الى التقارب فى الصلات القائمة ، والتقليل من ذاتية الصفوة ومكانتها العليا .

وهذه المتغيرات الثقافية الغالبة هى توكيد اما لمستوى أدنى واما لمستوى أعلى من التباين والتلاحم بين النظامين العلوى والدنيوى ، ولا مناص من أن يكون الخلاص دنيويا مداه الالتزام بالنظام السياسى الاجتماعى وبالثقافى أحيانا مع التسليم بها كما هى .

وقد اتسمت هذه المجتمعات ببعض الملامح الواهية لشتيت من الجماعات وللصفوة الاثيرة (وهى إما ملامح وظيفية ـ سياسية واقتصادية ـ واما همهمات بأنماط ثقافية أو باتجاه الى التماسك بين الجماعات المتباينة) أو بانتماء الصفوة الى جماعات تعزى اليها .

دولة المدينة والاتحادات القبلية :

أما المجتمعات التى شهدت ظهور هذا النمط الثانى من انماط التغير ، فهى فى دولة المدينة اليونانية (والرومانية) القديمة وفى الاتحادات القبلية الاسرائيلية والاسلامية ـ بالذات ـ التى شهدها الشرق الادنى (ايزنشتات ١٩٧١ ف ٦) وقد اتسمت جميعا بصور متباينة

وكانت المتغيرات الثقافية التى سادت بينها هى الاخرى من قبيل الشد والجذب (التوتر) بين نظامين علوى ودنيوى ، ولم يكن هناك مخرج محدد من هذا المأزق الا فى هذا التصور القوى البالغ للواقع الدنيوى ثم الالتزام الى حد كبير بالنظام الثقافى والاجتماعى .

وقد اتسمت العلامات بين المركز والتوابع بنـوع من الملامح والابنيـة المتباينة (وان لم تأخذ صورة تنظيمية واضحة) والصدام المتبادل بينهما اشبه بما كان فى النظام الامبراطورى ، بما كان للصفوة فى ظله من صفات مميزة .

الا ان تباين البقاء بين المركز والتوابع لم يبد فى صـورة مؤسسات فى كل من هذين النمطين الاجتماعيين ، فحيث بدت ملامح المركـز متميزة عنها فى التابع تميز الرسميين فى تناولهم للمشكلات الداخلية والخارجية ، وان كان لاكثر المواطنين ان يشتركوا مع المركز . فاذا تم لهم ذلك فالى حد معين ، وليس فيه خروج على التمايز الاجتماعى لدى التابع .

وأبرز ماينـد عن تميز الملامح والبناء فى المركز والتـداخل العضوى بين المركز والتوابع هو ما يبدو من وهن التماثل لدى الطبقة الحاكمـة وان كان نسبيا (بعيدا عن البذرة التى تبشر بالنمو) . كما هو لدى الصفوة كتكوين اجتماعى مستقل فى تنظيمه دون ملامحه ، يتميز عن قادة الطوائف والفرق الاجتماعية .

تبـاين المجتمعـات الوراثيـة :

الحضارات البوذية والهندوكية :

وثمة ابعاد ثلاثة مـن التباين الشـديد تنمـو داخل هذه الانماط المجتمعية :

أولها : هذا التباين القائم فى المتغيرات الثقافية ، حيث تبدوالرغبة فى القضاء على التوتر القائم بين النظامين العلوى والدنيـوى (او من اجـل الخلاص) وخاصة فيما يبدو من اصرار على هذه الاوضاع وغيرها من المتغيرات الدنيوية فى تركيبها وحبكتها وفى الاطار الذى يستوعب نظرتها ، وفى ما تتسم به تلك الجماعات من سجايا تعزى اليها .

وثانيها : ذلك التباين البارز فى البنـاء من حيث المـكان الذى تسود فيه الفاعلية ، ومن حيث الاستقلال الذاتى للصفوة الاثيرة ومشرعى النظام بقدر ما تبدو كافة أعمال الصفوة على اختلافها متمـاثلة فى الادوار التى تضطلع بها وفى اطارها التنظيمى وفى التماسك بين المشرعين على اختلافهم وفيما بينهم وبين الطبقات العريضة من المجتمع .

وثالثها : ما يبدو من تنوع فعال فى التركيب السياسى البيئى لتلك المجتمعات من حيث تشابك النظم السياسية القائمة (كالامبراطـوريات والملكيات الوراثية والاتحادات القبليـة والنظم الاقطاعيـــة) ومن حيث الحجم أيضـا .

وأبرز معالم هذا التنوع ما يبدو فى دولة المدينة الوراثية وفى النظم القبلية التى تتصل بأديان وتقاليد تقوم على تلك الاعراف الكبرى التى تعلى من شأن تصورات دنيوية أخرى للخلاص كالبوذية (تامبياه ١٩٧٦) والهندوكيــة .

وهذه الاعراف الكبرى بكل مؤثراتها المحلية قد تناقلتها الصفوة فى اطارها الداخلى الى حد ما وفى اطـارها الدولى فى اغلب الاحايين ، من امثــال سانجا البــوذى (ورجال الديانة الزرادشتيه بصورة اقل) وهــو ماليس له مثيل فى تلك الاعراف الصغرى لاكثر الانظمــة الاخــرى التى لا يشوبها نوع من التغير المتماثل مع بعضه البعض ، حيث تتجمع هــذه الصفوة فى مراكز هى فى اطارها الدينى متباينة تماما عما هى عليــه فى محيطها ، مثلها فى هذا كمثل تلك اللحمة من العلاقات الخاصة المتشابكة بين المركز والمحيط وبين الاعراف الكبرى والصغرى .

ولكن ، اذا ما تبينا تلك المؤثرات الدنيوية البالغــة لتلك الاعــراف الكبرى فان تلك المتغيرات الثقافية لا تفرخ توافقا فى التميز بين المراكــز السياسية ولا فى العلاقة بين هده المراكز ومحيطها ولا تبــدى اى ميــل لاقامة ابنية جديدة لمؤسسـات أخرى لها تأثيرها ، فاذا كان للجماعات ذات الثقافة الدينية المتميزة ــ كما هى السانجا فى المجتمعات البــوذية ــ اى مشاركة فى الحياة السياسية فان القاعدة التى يقوم عليها التنظيم تستمد أصولها من العرف السائد وحاجة الحكام الى الشرعيــة ، الا أن هــذه المشاركة لا تتم ــ غالبا ــ الا من خلال الانظمة الوراثية المتعددة التى تتيح للصفوة قوتها السياسية البالغة .

ويختلف الوضع فى حضارة الهند الهندوكية ، فهى كالبوذية التى تعد نوعا من الهرطقة الهندوكية ، الا انها أقامت حضارة دنيــوية عظيمــة مختلفة ، فلم يكن عزوفها عن الدنيويات كعزوف البــوذية عنها فى الـكثير من ملامحها (بياردو ١٩٧٢ ، دمونت ١٩٧٠) .

فالهندوكية التى تستمد مثلها وافكارها من البرهمية قــد عززت التباين والتوتر بين النسقين العلوى والدنيوى من خلال تصور بأن النسق الدنيوى قد تلوث واختل فى اطاره الكونى وما من سبيل للقضاء على هذا الخلل والتلوث الا بنبذ الحياة الدنيوية تمامــا ، أوباقامة طقــوس معينــة أو الالتزام بنظام اجتماعى ، هو فى واقعه نظام دينى معقد يحدد وضــع الفرد فى النظام الكونى ، ويضفى نوعا من التهويل على ما لتلك الطقــوس المتباينة من أثر على علاقات القرابة الاولى وعلى الوحدات الاجتماعية ـ جهة ما (الجيتا) ولكنها فى كل هذا فانها أقرب صلة بالدنيويات مـــ

البوذية (كون ١٩٧١ ، دمونت ١٩٧٠ ، هيسترمان ١٩٦٤ ، ماندليوم ١٧٠ ، سنجر وكون ١٩٦٨ ، ثابر ١٩٧٨ ص ٤٠ — ٦١) .

ويتفرع عن مركز التعاليم الدينية ، وهو البؤرة المذهبية للمثل والفكر البرهمى فى الهند ، مراكز ثانوية متشعبة للطقوس البرهمية (الحجيج ، المعابد ، الطوائف ، المدارس) تنتشر فى شبه القارة كثيرا ما تتعدى الحدود السياسية (كون ١٩٧١ ، سنجر وكون ١٩٦٨) .

وقد أصبح المركز أو المراكز الدينية شديدة الالتصاق بالسلالة الهندوكية على سعتها وسمة عليها (وقد تكون أكثر التصاقا بالهنود من أى مثل دينية ، أو أى مثل سياسية لاى جماعة من الجماعات البوذية) وهذه الحدود المبهمة للسلالة الهندوكية تتسع للساحة العريضة التى تنتمى اليها والتى اثمرت فيها التعاليم البرهمية ..

وفى الوقت نفسه ، فان المركز الاعلى للهندوكية ليس مركزا سياسيا ، وهو ما تتفق فيه معها كل الديانات غير السماوية ، وان كانت قد نشأت فى الهند دويلات ودول ومراكز شبه امبراطورية ، الا أنها فى نشأتها جميعا لم تتميز بأية اعراف ثقافية (هيسترمان ١٩٧١) ولهذا لم تكن العلاقات بين المركز ومحيطه فى كافة الولايات والملكيات الهندية لتشذ عما هى عليه فى النظم الوراثية أو فى دولة المدينة أو فى الاتحادات القبلية ، وهذه المراكز السياسية وان كانت أكثر احكاما منها فى مراكز الطقوس ، لم تكن لتبقى أو تستمر . فما أن كانت تقوم النظم والممالك حتى تسقط ، وعجزت عن أن تكون البؤرة المتميزة للثقافة الهندية ، وهو ما منح الحضارة الهندية قوتها الداخلية ، كما يفسر قدرتها على البقاء والاستمرار تحت الحكم الاجنبى (فوكس ١٩٧١ ، هيسترمان ١٩٥٧ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١) .

- ويتساوى هذا الاستقلال النسبى للاعراف الثقافية ، والمراكز وملامح التميز عن المراكز السياسية بما للبناء الاجتماعى ، والصلات الثقافية المعقدة للشيع والقرى من تميز نسبى هى الاخرى (بنيبه ١٩٦٥ اشواران ١٩٧٠ ، ماندلبوم ١٩٧٠) .

.. وهذه التجمعات ، وتلك الصلات المتشابكة هى التى أفرزت الانماط الكبرى من أبناء الصفوة ومشرعى النظام ، حيث يقف مشرعو السياسة والاقتصاد فى جانب ، ودعاة التجاوب الثقافى وامتزاج الجماعات المعنية بعضها بالبعض فى الجانب الآخر . وقد قامت تشريعاتهم على هدى صورتين أساسيتين من صور الحياة الاجتماعية الهندية ، أولهما أنها أصيلة ولها جذورها العميقة فى هذا المزيج من الطقوس والسمات الاولية التى تنتمى اليها وتعبر على أساسها ، وثانيهما : أن هذه التفسيرات تقوم فى

بعض ما تقوم عليه على ما للعمل الدنيوى من اهمية بالغة . (نيل ١٩٦٩ ، رودلف ، وردلف وسنج ١٩٧٥ ، موريسون ١٩٧٠) .

الحضـارة الاسلامية :

وثمة نمط خاص من العلاقة بين المتغيرات الثقافية ، وصلة المركـز بالمحيط ، ومشرعى النظام قد تبلور فى اطار الحضارة الاسلامية (جب ١٩٦٢ ، فون جرونيباوم ١٩٤٦ ، هودجسون ١٩٧٤ ، هولت ، ولامبتون ولويس ١٩٧٠ ، لويس ١٩٥٠ ، ١٩٧٣ تيرنر ١٩٧٤) .

وأبرز هذه المتغيرات الثقافية ما كان من تباين بين العالم العلوى « الكونى » والعالم الدنيوى ، والعمل على ازالة ما بينهما من تجانف بالخضوع خضوعا تاما لله ، بالتسليم تماما لما يقتضيه النظام الدنيوى من أعمـال الحـرب والسياسة . وعالمية الجماعة الاسلامية وهى سمة من سماتها الاصيلة ، وسعى كل فرد فى الجماعة للعمل فى سبيل الآخرة (العالم العلوى) والتوبة والخلاص لله وحده وهى المثل الاعلى للامة (وهى الجمـاعة السياسية والدينية التى تضم المؤمنين كافة وهى جماعة متباينة عن أى تجمع أولى معين) والمثل الاعلى الذى يمثله الحاكم بوصفه حاميا للشريعة الاسلامية ، وصلاح الامة وحياة الجماعة (جب ١٩٦٢ ، فون جرونيبادم ١٩٥٤) .

فالامة فى عالم الاسلام تقوم على التواصل والالتحام بين الجماعات الاقتصادية السياسية والدينية (١) ، فقد قامت الامبراطورية الاسلامية — أصلا — على الغزو ، تحدوها عالمية الدين ، وتحملها القبائل الغازية . وفى هذه الدولة الناشئة التى أثمرتها الفتوحات كانت الفروق بين الدين ونظام الحكم ضئيلة ، ومن قبيل ذلك ما كان من ظفر الخلفـاء المتـأخرين بالخلافة عن طريق الدين (كالدولتين العباسية والفاطمية) والحـركات الدينية فى الاسلام ، ولكن مع امتداد الفتوح الاسلامية ، والتباين الحاد بين عن طـريق وتوكيد سلطانهـم الدينى بالتودد الى رجـال الـدين والاحتفاء بمشاعر الجماعة الدينية ، فالمشكلات السياسية (مثلا : تقرير ولاية العهد ومرامى الجماعة السياسية) هى فى الاصل قوام المشـكلات الدينية فى الاسلام ، ولكن مع امتداد الفتوح الاسلامية ، والتباين الحاد بين تلك القبائل الغازية والشعوب المغزوة ، والتسليم الخالص لله ، الى جانب الانفصام الفكرى بين الجماعة الاسلامية العالمية والندوات المحليـة أو م. هم من غير أهل الكتاب ، ومع المحاولات الباكرة للخلفاء الاوائل ومع قيـا الدولة العباسية ، فان المثل الاعلى للجماعة السياسية والدينية لم يتحة .. ومن ثم كان هذا الانفصام المطرد فى السياسة الاسلامية بين الصفوة رجال السياسة والدين وبين الجماعات المحلية العديدة والنظم المختلفة

وان كمن وراءه اتجاه قوى الى توحيدها جميعا . أحب ١٩٦٢ ص ٣ ــ ٣٣ .. تيرنر ١٩٧٤) .

وتميزت الجماعة الاسلامية بالوحدة والتماسك اللتين صاغتهما الشريعة حمل لواءها وقام عليها اقطابها من العلماء واضطلع الحكام بحمايتها وشد أزرها ، وكان بين العلماء والحكام علاقة من نوع خاص كان العلماء فيها سلبيين أو تابعين للحاكم وان استأثروا وحدهم ــ الى حد كبير ــ بتطبيق الشريعة (شاخت ١٩٦٠) .

وقد أدى هذا التركيب الى قيام جماعة متميزة من الساسة لها ملامحها البارزة وتنظيمها الذاتى قبل جماعة من رجال الدين المتميزة لها ملامحها الذاتية ، ولكن ينقصها التنظيم مما أدى الى تزايد الهوة بينهما . فقد ظلت القيادات الدينية معتمدة اعتمادا كبيرا على الحكام وعجزت عن أن يكون لها تنظيم قوى متماسك مستقل بذاته . ولم يكن للجماعات الدينية والعاملين فى ابنائنا اى تنظيم لكيان منفصل ولم يقيموا كيانا متماسكا له نظامه كما كان فى الامبراطورية العثمانية حين وضعت الدولة لهم نظاما خاصا بهم (جب وبوين ٩٥٧ ف ٨ ــ ١٢) .

وأفرخ الانفصام المذهبى البارز فى العالم الاسلامى الى جانب التباين بين الجماعات الاولى وهنا فى العلاقة بين دعاة الثقافة الاسلامية والقائمين عليها من رجال الدين والسياسة .

وقد أدى هذا التركيب من المتغيرات الدينية وبناء الصفوة والعلاقة بين الصفوة والجماعات المحلية التى تنتمى اليها الى قيام نمط محكم من الجماعات الحاكمة فى كلا النظامين : الامبراطورى والوراثى فى الدولة الاسلامية وخاصة من الحكام العسكريين الدينيين ومن العناصر القبلية أو الطائفية ومن نظام الرق العسكرى الذى أفسح المجال لظهور النظام المملوكى والانكشارية العثمانية وهى نظم ينتمى رجالها الى عناصر أجنبية غريبة (أيالون ١٩٥١ ، اتزكوتز ١٩٧٢ ، سللر ١٩٤١) .

كما برزت بالمثل أوضاع أدت الى قيام علاقة بين الصفوة السياسية ورواد الانماط الثقافية ومفسرى الاقتصاد ، هذا بغض النظر عما يسمى بالبعثات التبشيرية التى أفرزت أوضاعا جديدة .

التباين فى المجتمعات الامبراطورية
والمجتمعات الامبراطورية الاقطاعية :

الامبراطورية الصينية :

أما كونفوشية الصين والتاوية والبوذية والعرف السائد بالقياس الى ديانات التوحيد فقد اتسمت بوهن التوتر بين ما هو دينى ودنيوى والتصور الواهن للبعد الزمنى لامتداد التاريخ الدينى مما أدى الى اهتمام بالغ بالدنيويات قضى على هذا التوتر تحدد معه المجرى العام فى يسر وسهولة (بالاز ١٩٦٤ ، الوين ١٩٧٣ ، رايسكوير وفيربانك ١٩٦٣ ف ٢ — ١٠) .

وقد نما هذا الاتجاه الفكرى على وئام مع الكيان السياسى للامبراطورية الصينية ، فقامت الامبراطورية وفقا للشريعة الكونفوشية ، بينما وجدت الكونفوشية بمراسمها وأخلاقياتها مكانها الطبيعى وكيانها ومعالمها فى الامبراطورية .

وكان الصينيون أكثر التصاقا بكل ما هو دنيوى من كافة الاعراف الكبرى الدنيوية ، فالكونفوشية بما لها من كيان شرعى فى الدولة قد استمدت قوتها من النظم الثقافية والسياسية الاجتماعية التى تمثل قمة الاتساق الكونى فصانت الاعباء الدنيوية والعمل الدنيوى فى اطار من النظام الاجتماعى السائد للاسرة وصلات القرابة الممتدة والخدمات الامبراطورية ووثقت الصلة بين الاداء الصحيح لهذه الاعباء ومسئولية الفرد التامة عن معايير الاداء .

ومن البداهة أن نبرز الاعراف مسئولية الفرد عن كل ما يطرأ على الاخرويات من تغييرات فعالة ، الا أن هذه المسئولية ترتكز تماما على ماالابعاد السياسة والابعاد الاسرية من أهمية فى الوجود الانسانى .

كما تضفى الاعراف الصينية أهمية بالغة على التوافق الاساسى بين ملامح المركز وثبات الطابع الذاتى للجماعات المحيطة ، حيث يؤدى الاتجاه الى المركز والتضامن معه الى هذا المزيج المتميز للذاتية الجماعية لكثير من الجماعات المحلية والمهنية .

وقد تركت هذه الاتجاهات تأثيرها البالغ على بناء المركز فى الصين وكيان الصفوة الاصيلة والبناء الطبقى فى المجتمع الصينى . فالمركز الصينى فريد فى أتجاهاته السياسية والثقافية والمركز الامبراطورى بكل اتجاهاته الكونفوشية القوية وماله من شرعية هو وحده الذى يهب الحظوةوالشرف لكل المجتمعات الصغرى ، وليس لأى جماعة أو طبقة اجتماعية اتجاه استقلالى منفرد الا على المستوى المحلى فى اضيق حدوده . أما الاتجاهات الكبرى الواسعة — غالبا ما تكون واحدة — فانها لا تنفصم عن الاتجاه

السياسى والدينى للمركز . (بالاز ١٩٦٤ ، إيزنشتات ١٩٧١ ، لابيدوس ١٩٧٥ ، ميكائيل ١٩٥٥) .

وابرز ما يتسم به الرباط الاكبر بين المركز والمحيط بوجه عام ، وفيما يبدو عليه التكوين الطبقى بوجه خاص ما يقوم عليه بناء الجماعات الكبرى التى تربط بين المركز والمجتمع الكبير . من الفقهاء والمعلمين ، أولئك الذين يستأثرون وحدهم بتعليم الكونفوشية وأدائها امتحاناتها . (بالاز ١٩٦٤ ، هو ١٩٦٢ ، كراك ١٩٥٣) ، وهذه الصفوة من الفقهاء والمعلمين هم جماعة متماسكة أشد التماسك من أفراد وجماعات محدودة لهم ثقافتهم المشتركة تأصلت لديهم بما أجتازوه من امتحانات ، وتفوقهم فى تعاليم الكونفوشية وطقوسها القديمة . وهم زاد البيروقراطية ، وهم الذين يمزجون نشاط الصفوة السياسى بمن يقومون على التواصل بين الانماط الثقافية ، ولهم صلاتهم الوثيقة بالقائمين على التماسك السمعى (رءوس العائلات والجماعات القرابية الواسعة) ، كما يمارسون نوعا من الاحتكار للتعامل مع المركز . ويقوم تنظيمهم على بيروقراطيــة أشبه ما تكون ببيروقراطيــة الدولة (وتمدها بعشرة أو عشرين فى المائة من رجالها) وفيمـا عدا بعض المدارس والكليات لا نرى لها تنظيما خاصا بها ، وهذه الصفوة الواسعة والممتدة الى حد كبير تستمد عناصرها أصلا من كافة الطبقات ، بما فيهم الفلاحون . وأن كان أكثر أفرادها ممن ينتمون الى الطبقات المتميزة ، فهى على خلاف الروسيا ، تحتفظ بصلات وثيقة بكافة طبقات المجتمع .

الامبراطوريتان البيزنطية والروسية :

قامت فى كلا الامبراطوريتين الروسية والبيزنية كوكبة من الاتجاهات الثقافية ، وأبنية الصفوة والمراكز والعلاقة بين المركز والمحيط (وكذلك فى الامبراطوريات العباسية والفاطمية والعثمانيــة) ، ففى الصفحة الاخــيرة (ما قبــل المغول) من الحضــارة المسيحية (المسكونية) (بيبس ١٩٧٥ سيتون ـ واطسون ١٩٥٢) نجح المركز الى حد كبير فى اخضــاع الثقــافة للنظام السياسى ، وحد أدنى من الاقتراب الذاتى للطبقة العليا من السجايا الاصيلة للنظامين السياسى والاجتماعى ، وغدا المحيط السياسى وقفا على الحكام واصبح المحيط الاقتصــادى اقل مركزية ، وصــار النشاط الاقتصادى اليهم والى تدبيرهم الخاص ما داموا لا يتطاولون على المركز .

وكان لكافة الطبقات استقلالها الذاتى فى كل ما يتصل بالدنيويات من إعمال بدءا بالاقتصاد على الا تكون لها صيغة من أى نوع كانت وبكل معنى من المعانى بأى جانب من جوانب الثقافة الدينية .

وبهذا ، اقام المركز حاجزا ضخما عنيفا دون سجايا عامة – للخلاص – (امتد الى كافة الطبقات دون أن يكون للكنيسة دخل فيه) لا تدنو معه من ألسجايا التى يتسم بها النظام السياسى والاجتماعى ، بعد أن غدت حكرا تاما عقب العهد المغولى للمركزية السياسية . وأصبحت الهرطقات الدينية اما فى عالم آخر واما بعيدة بعدا تاما عن الميدان السياسى ، وان اقحم المتدينون انفسهم الى حد ما فى أمور الاقتصاد (خريتشنكورن ١٩٧٠) .

وكانت الاداة الكبرى التى حقق بها المركز أهدافه ، هى العزل الصارم بين الصفوة السياسية التى تمتلك القوة – وان كانت فى الوقت نفسه من دعامات النظام الثقافى وخاصة ما يتصل منه بالابعاد السياسية – والصفوة الاقتصادية والتعليمية والقائمين على تماسك التجمعات الكبرى التى تنتمى اليهم (ابزنشتات ١٩٧١ ف ٦ رايبف ١٩٦٦) .

ونجت الامبراطورية البيزنطية من العمى الذى أصاب الفتح المغولى وعبد الطريق فى روسيا للوهن الذى منيت به الاتجاهات الذاتية والضعف الذى أصاب بناء الطبقات الكبرى النشيطة فلم تواتها المقدرة على الفصل بين هذا الاتجاه الدنيوى وغيره من الاتجاهات الدنيوية الاخرى للجماعات المختلفة والطبقات أو الصفوة الى الحد الذى وصل اليه المركز فى روسيا ، وان كانت بعض المحاولات قد تمت فقد كان للامبراطور السلطة الدينية العليا على البطريق ، وكانت تلك هى العقيدة الرسمية للامبراطورية والكنيسة معا . (هى ١٩٣٧ – أوستروجورسكى ١٩٥٦) .

ولم تخضع الاتجاهات الثقافية الدينية فى الامبراطورية البيزنطية خضوعا تاما للسياسة كما كان فى روسيا ، وكان للكنيسة اهتماماتهـا الدنيوية الاخرى ، وان لم تكن سياسية فانها لم تكن مقيدة كما كانت فى روسيا . وقامت طوائف مختلفة من الفلاحين والارستقراط لها صلاتها المستقلة بالمركز ، كما تميز المجتمع البيزنطى بطبقة وسطى من الصفوة تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتى ، ولها صلاتها الوثيقة بالطوائف العريضة الاخرى (كارانيس ١٩٤٠ – ٤١ ، ١٩٥١) .

حضارة أوربا الغربية :

وما زالت هناك مجموعة من العلاقات المختلفة الباقية تنمو داخل بناء الامبراطوريات والامبراطوريات الاقطاعية فى أوربا العصور الوسطى وبواكير العصر الحديث (أوربا الغربية والوسطى) ، (بيالوف ١٩٦٤ ، بلوخ ١٩٦١ ، هنز ١٩٧٥ ، لندساى ١٩٥٧) .

وقد اتسمت الحضارة الاوربية بعـديد من الاتجاهات الثقافيـة والتراكيب البنائية المتناقضة ، فالملامح العـديدة والتبـاين الشديد فى المجتمع الاوربى قد بدت واضحة فى هذا العديد من الاعراف ـ اليهـودية ـ المسيحية ـ واليونانية ـ والرومانية ـ والقبليـة المتنـوعة ، ومنهـا جميعا تبلورت اعرافها الثقافية . وابرز ماكان من اتجاهاتها الثقافية توكيد ذاتيتها العامة ونظامها الثقافى والاجتماعى وتداخلها جميعا فى بعضها البعض ،

وهو ما اصطلح على انه نوع من التوتر بين النظامين العلوى والدنيـوى مع الاصرار على التحرر من هـذا التوتر بمزج النشاط الدنيـوى (السياسى والاقتصادى) بغيره من النشاط الدنيوى الآخـر (أو ، دى ، أو ، دى وادامس ١٩٧٥ ، ترويلتش ١٩٣١) .

واصبحت اتجاهات هـذه الملامح على صلة بنمط خاص من الابنيـة النظامية المتعددة تتباين تباينا شديدا عمـا يمـكن أن نراه من توحـد فى الامبراطورية البيزنطيـة (أو الروسية) وان كانت تشترك فى كثـير من صور الثقافة مع أوربا الغربية ، ويبدو التعدد فى الامبراطورية البيزنطيـة الى حد ما فى هذا التباين البالغ فى الابنيـة داخل التوحد النسبى للاطـار الاجتماعى السياسى حيث يوزع الاعمال الاجتماعية على الطوائف الاجتماعية المختلفة ، وقد نما هـذا البناء المتعـدد فى أوربا متسما ـ قبل أى شىء آخر ـ بامتزاج أبنية متباينة تكاثرت تكاثرا منتظما من ناحيـة واخـذت تغير على التوالى من حدود تجمـعاتها ومن وحداتها وهيـاكلها مـن ناحية أخرى .

ولم يكن هناك نوع من تقسيم العمل بين هذه الوحدات وانمـا كان هناك نوع من التنافس فيما بينها يعلو على ما للنظامين الاجتماعى والثقافى من سجايا كما يعلو على كل ما تتطلبه الوظائف المجتمعيـة الـكبرى من اجراءات : اقتصادية أو سياسية او ثقافية بمثل ما يعـلو على التعـريف بحدود الجماعات المنتمية اليها .

واثمر المزج بين الاتجاهات الثقافية والظروف التى تقـوم عليهـا الابنية عددا من السمات الدستورية الرئيسية فى أوربا (بلوخ ١٩٣٠ ، ١٩٦١ ـ برونز ١٩٦٨ ـ برواد وايزنشتات ١٩٦٨)أهمهـا : تعـدد المراكز ، وتغلغل المراكز فى المحيط وضغط المحيط على المراكز ، مع قليل من الالتحام بين الحدود وكيانات الطبقـة والسلالة والدين والسياسـة فى بنائها الجديد ، بالقياس الى تلك الدرجة العالية من الاستقلال الذاتى للجماعات والطوائف واقترابها من مراكز المجتمع ، وكثـير من التداخـل بين الوحدات الثابتة المتعددة الى جانب المستوى المرتفع من ثبات الوجدان والنشـاط الاقليمى الواسـع ، وتعـدد الوظـائف الثقـافية والمهنيـة

(اقتصادية أو مهنية) للصفوة التى تتمتع بجانب كبير من الاستقلال الذاتى يتقابل ويلتقى فى علاقات مغلقة مع الطوائف العريضة التى ينتمى اليها بما يتمتع به من استقلال ذاتى مشروع بالنسبة للنظم المتماسكة الاخرى الى جانب الدوائر السياسية والدينية واستقلال المدن الذاتى كمراكز مستقلة للبناء الاجتماعى والانشائى ومقومات الذاتية . أ برونر ١٩٦٨ ، ص ٢١٣ — ٤١ ، ويبر ١٩٥٧) .

انماط التغير والتحول :

وعلى أن أتناول الآن الانماط الكبرى للتغير فى المجتمعات الكبرى التى عرضنا لها بالشرح والتفصيل لا ننقل منها الى تحليل الاتجاهات الثقافية وصور التنظيم التى قامت فيها ، ومن ثم تحليل الصلات بين صور التغير من ناحية والاتجاهات الثقافية وصور التنظيم والمقومات السياسية البيئية من ناحية اخرى .

صورة التغير الموحد :

ان نظرة دقيقة الى بينات التاريخ لتسفر عن صورة كبرى عديدة من التغير ، لكل منها ملامحه الدقيقة الهامة .

ومن هذه الصور التى تتميز بدرجة عالية من التوافق والامتزاج فى كل ما ينم عنه التغير فى التنظيمات الكبرى وفى الطربقة التى يتم بها ما تتميز به الامبراطورية الصينية (بالاز ١٩٦٤ ، الوين ١٩٧٣ ، رايسكون وفيربانك ١٩٦٠ ف ٢ : ١) والامبراطوريتان البيزنطية والروسية (بيبس ١٩٧٥ ، أوستروجورسكى ١٩٥٦ ، سيتون واطسون ١٩٥٢) ، وفى بعض الدول الاسلامية لا كلها ، والعباسية منها بالذات ، وبصورة أقل فى الامبراطورية العثمانية (اينالك ١٩٧٣ ، اتزكوتن ١٩٧٢ ، وتيك ١٩٦٣) وفى العصور الوسطى فى أوربا وفى أوربا الغربية والوسطى الحديثة (بيلوف ١٩٦٤ ، بلوخ ١٩٦١ ، هنز ١٩٧٥ ، لندساى ١٩٥٧) . والصورة البارزة للتغير فى تلك المجتمعات ، تبدو أولا من التحوير والتعديل فى كيان التجمعات الثقافية والدينية والقومية الكبرى وفى الاطار الذى يقوم عليه التنظيم الاقتصادى والدينى وفى الترتيب الاجتماعى للطوائف بحيث يمضى جنبا الى جنب متوائما مع التحول الجذرى فى النظام السياسى ذاته .

وثانيا : فيما يبدو من اتجاه الى اقامة صلات قوية بين التغير فى أسس الاقتراب من السلطة بكل ما تنم عنه والتغير فى الاسس والمعايير التى يقوم عليها البناء الطبقى للمجتمع وبين حركات المعارضة والكفاح

السياسي المركزي ، من قبيل التنظيمات والمذاهب الفكرية العليا التي تكون الدعامات القوية للمسائل التي يدور حولها هذا الكفاح .

ومن المسلم به ، حتى في مثل هذه المجتمعات الامبراطورية والامبراطورية الاقطاعية ، أن أنماط التغير الشائعة كانت تغيرا في الاسر الحاكمة ، قد يؤثر أحيانا في محيط الحكم ، وغالبا ما يعجز عن القيام بتغيير ملموس في بنائها السياسي ، وفيما عدا ذلك تقوم أحيانا مع العلاقات القريبة أنماط اخرى على درجة كبرى من التوافق بين البناء الجديد للنظام السياسي وغيره من النظم السائدة ومن ثم كان تغير الاسر الحاكمة مرتبطا بقيام ونمو وتقوية أو بانهيار وضعف الصفوة من المثقفين ورجال الدين وغيرهم من العاملين . وكذلك النظام في معارضته لاكثر الجماعات التي ينتمون اليها أو بانتقال السلطة الى الطبقة الارستقراطية وتحولها عن الملك اليها أو لوقوف الطبقة الارستقراطية ضد الجماعات الحضرية والفلاحين الاحرار أو بانحراف قوة البيروقراطية واستئثارها بالنظام .

وأحيانا ما يرتبط التغير بالتحول عن المبادىء السياسية التي تدين بها تلك الجماعات وخاصة في اقترابها أو ابتعادها الذاتي عن المركز (ايزنشتات ١٩٦٩ ف ٤) .

وتبرز صورة أخرى مماثلة من ناحية الصلة بين استمرار الاشكال الاقتصادية والحدود السياسية للامبراطورية ، وفي هذا ، دون أي نمط آخر من المجتمعات التقليدية يتجه التغيير في الاصول التي يقوم عليها البناء الاقتصادي ويدور حولها الى الصدام المباشر مع المراكز السياسية ، وفي الوقت نفسه ، تصبح هذه التغيرات البعيدة في النظام السياسي قادرة على التأثير في وظائف المؤسسات الاقتصادية وبناء الطوائف الاجتماعية .

وينشأ داخل هذا النظام السياسي اتجاهات للتوافق أو اقامة صلات بين حركات المعارضة الكبرى والصراعات الجارية من قبيل التوفيق بين الثوار والخارجين عليهم ، أو بين هؤلاء وأولئك وأركان النظام ، (بداية بالدوائر الاقتصادية والثقافية التي يضطلع بها الصف الثاني من الصفوة) وبين كل منها وصراعات المراكز السياسية العديدة بكل أبعادها ، وقد تصبح هذه الصلات أكثر من أن تكون وسيلة للتوافق عندما تسفر هذه الحركات عن قيام نظم أكثر التصاقا وسمات كانت متوارية . ينتج عنها في الغالب سمات وأنماط من النظم جديدة ، وينتمي هذا الاتجاه الاخير الى سمات فكرية عميقة الجذور تعبر عنها شعارات رفيعة في كفاحها السياسي الذي تحاول أن تبثه في تلك المجتمعات .

وفي هذا الاطار العام لهذا النمط تبدو انماط صغرى عديدة على أقصى درجة من الاهمية ، ويمكن أن نميز بينها : أولاً ، تبعا للدرجة

التوافق القائمة بين المتغيرات فى النظم الحكوميـــة الـكبرى للمجتمـع ، والحركات الـكبرى للاحتجاج والتناحر . ثانيا : تبعا لاستمرار اى نظـام سياسى وبقائه ، فاذا لم يتسن له الاستمرار ، فمـا هـو البديل ، أهـو الانهيار والسقوط ، أم هو التبديل ـ على درجات متفاوتة من العنف ـ لهـذا النظـام .

الامبراطوريات الصينية
والروسية والبيزنطية والاسلامية

اتسمت الامبراطوريتان الصينية والروسية بسـمات واهيـة من التوافق ، فعـلى طـول ما عاشت الامبراطورية الصينية ، وعلى قصر ماعاشت الامبراطورية الروسية بالنسبة للامبراطـورية الصينية ، كانت نهاية الاثنين معا الثورة العنيفة والتحول العنيف .

واتسم التناحر والصراع السياسى فى الصين بما ند عنـه من ثورات وظهور عدد من الحكام الاقطاعيين العسكريين تمتعوا بنـوع من الاستقلال الذاتى وبداية لحكم أسرات أجنبية قام على الفتح ، ولم يبـذل أى جهـد لتوطيد مكانته السياسية ، واكثر ما نجم عن الثورات تفصيلات ثانوية عن جدوى النظام السائد ولم تحاول أى اتجاهات جديدة تنطوى على تغيـير جذرى ، ولم تتعد الاتجاهات السياسية للحكام العسكريين واقطــاب الحرب الاطار القـائم من الاشكال السياسية والقيم السائدة ، وعلى قدر ما قاموا به من محاولات للاستقلال أو الانفصال عن الحكومة المركـزية ، لم يبد منهم أى اتجاه لاقامة نظام سياسى جـديد . (داروس ١٩٧٣ ، ابزنشتات ١٩٦٩) .

وبالمثل ، أخذت تلك الاديان غير السماوية : التـاوية والبـوذية وبالاخص مدارس الكونفوشية ، تعمل داخل هذا الاطـار الاجتمـاعى السائد أو تجنح الى الارتداد عنه ، وكانت الصلة الوحيدة للتقـارب بين الكفاح الفكرى والمتغيرات التى طـرات على جمـاعات الصفوة فى المركز والسياسة الواقعية للمركز قد بدأت تسفر عن نفسها فى صورة من الجدل بين المحافظين من صفوة الكونفوشيين فى المركز الا أن تلك المتغيرات كانت ـ فى العادة ـ مقصورة على المركز ، فى الاوسـاط العليـا الضيقة من البيروقراطيين ورجال الفكر . (دبز ١٩٣٩ ، ليو ١٩٥٩) .

والصلة الوثيقة بين تغـير النظـام السـياسى والتـكوين الطبقى فى الامبراطـورية الصينية هى نفسها الصلة التى تسود كافة المجتمعـات الامبراطورية ، وهى تلك المتغيرات السياسية التى ترتبط بالتحول النسبى فى قوة الفلاحين الاحرار وموقفهم من العناصر الارستقراطية البـادية ،

الا أن هذا الرباط كان فى الصين بالقياس الى الامبراطورية البيزنطية على مستوى سياسة الحكام أكثر منه على مستوى الروابط السياسية الوثيقة الطبقة ، ومن قبيل ذلك أن النمو الحضرى والتجارى الذى تم على أيام سنج وان ارتبط بالتغيرات التى قامت على سياســـة الحكومة ، فانهـــا ظلت بعيدة عن المتغيرات التى اتسم بها ضغط هذه الجماعات على المركز .

وفى الامبراطورية الروســـية (بيبس ١٩٧٥ ، سيتون واطســون ١٩٥٢) كان المركز فى حاجة الى زمن مديد سببا ليقيم حاجـــزا قويا بين الثورات المحلية ، والحـــركات الدينية والاحـداث والصراعات فى المركز نفســـه .

وقد كان المركز منذ حكم بطرس الاكبر ـ على الاقل ـ متحضرا الى حد بعيد وافرز كثيرا من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، الا أنه استطاع ان يحكمها ، ويحول دون افرازها لاى اتجاه سياسى مستقل أو أى تنظيم ينشأ عنها .

وكان الاقتراب الذاتى للجماعات المختلفة من المركز ، والتحـــول عن الموارد الاقتصادية الى الموارد السياسية ، وعزل الطبقـات الـكبرى عن مقومات النظام وشارحيه ، كل هذا كان الاداة الكبرى فى عمليـــة التحـكم والضبط .

أما الامبراطورية البيزنطية فقد كانت على درجة كبرى من التوفيق بين المتغيرات والقدرة الداخلية على التحول واعادة البناء وخاصـــة فيمـــا يتصل بتداول السلطة ما بين الارستقراطية الحاكمة والحـكم الامبراطورى والفلاحين الاحرار ، ومن أعظم صور الصراع بما كان يحدث عند التنـــازل النهائى عن عرش الامبراطورية من تفاوت الاسباب ، (أوستروجورسكى ١٩٥٦) .

ومن نظم العالم الاسلامى الامبراطورية ما كان فى الدولتـين العباسية والفاطميـــة (لويس ١٩٥٠) فى اقترابهمـــا من النمط البيزنطى ، الا ان الامبراوطرية العثمانية كانت اكثر قربا الى هذا السلف البيزنطى المباشر . الا فيما كان من اسباب سقوطها من تحول ثورى (لم يتسم بالعنف) .

أوربا الغربية والوسطى :

أما المجتمعات الاوربية وخاصة الغربية والوسطى منهـــا (بيلوف ١٩٦٤ ، بلوخ ١٩٦١ ، هنز ١٩٧٥ ، لندساى ١٩٥٧) ، فقد كان التوافق بين المتغيرات وفى اقامة النظم السياسية وفيما عداهـا من دوائر الحـكم ناميا ومستمرا ، كما كان أيضا فى حركات المعارضة والهرطقات الدينيـــة والصراعات السياسية وما ينجم عنها من تناغم البناء .

ولهذا كان التغير فى أى دائرة من دوائر الحكم والنظم الحكومية يقتحم غيره من الدوائر وبصورة أكثر بروزا فى الدوائر السياسية وقد أدت هذه المتغيرات الى استمرار التناغم الانشائى بين تلك الدوائر ، وان لم تؤد بالضرورة الى ثقافة موحدة أو نظام سياسى موحد . كما كان هناك صلة وثيقة بين الحركات الثورية والهرطقات الفكرية والكفاح السياسى أيضا ، اقترنت باتجاه الصفوة بصورها العديدة والطبقات الاجتماعية العريضة الى التعاون مع المركز ودعمه وتعاونها جميعا فى بناء النظام الاقتصادى والثقافى ومجالات التربية والتعليم .

واذا ماقارنا بين النظم الامبراطورية الخالصة ، فان المجتمعات الامبراطورية الاقطاعية فى الغرب قد أتسمت بقدر كبير من الوهن وتفكك النظام والكثير من التغير سواء فى النظام أو فى التجمع العام كما تعددت فيها المراكز واختلفت كثيرا بين زمن وآخر ، وفى الوقت نفسه ، برهنت على قدرة بالغة على الابتكار فى ابداع النظم وفى تجاوز الحدود القومية والمراكز السياسية المختلفة قادت بصورة مطلقة فى اطار من الاقتصاد الملائم والقوام المتين الى ثورة الغرب الكبرى .

التوافق الجزئى
وانماط من التغير غير المتوافق :

والنمط الثانى من التغير فى تلك المجتمعات التاريخية وكانت له السيادة والانتشار أكثر من غيره ــ وخاصة المجتمعات اليونانية والرومانية ــ فى بعض دول المدينة القديمة وفى الشرق الادنى وفيما بين الاتحادات القبلية الاسلامية او الاسرائيلية بالذات ، فقد اتسم فيها التغير بدرجة عالية من التوافق فى كل أطواره ، التوافق بين التمرد ، والتجديف الدينى والفكرى من ناحية والكفاح السياسى فى المركز من ناحية أخرى ، ولكنه يرتبط الى أبعد مدى مع تنظيمات لا تعيش طويلا وان قامت على متضيرات متوافقة فى الدوائر التنظيمية العليا . (اهرنبرج ١٩٦٠ ، أيزنشتات ١٩٧١ ف ٦ ، فوكس ١٩٧٤) .

وثمة نمط ثالث من التغير ، وجد ــ قبل أن يوجد فى أى مكان آخر ــ فى كافة ارجاء الشرق الاوسط القديم ، وفى جنوب شرق آسيا قديما (موسكاتى ١٩٦٢ ، شتاينبرج ١٩٧١) وفى أكثر المجتمعات الاسلامية (تيرنر ١٩٧٤) ، اتسم بوهن التوافق فى كل من المتغيرات التنظيمية فى الدوائر الحكومية العليا وفى عمليات التغير على السواء .

وفى أغلب هذه المجتمعات ، ومع كل المتغيرات الدرامية أو المتفشية فى المبادىء التى تقوم عليها النظم أو الحدود التى تسيطر عليها وعلى غيرها

من التجمعات والمؤسسات وبالرغم من الضغط المتبادل الواضح فانها لم ترم بوجه عام الى التجمع أو التوافق ، وذهب كل منها يتغير فى عزلة أو على العكس يبدى نزعته الى الاستمرار بينما تحل التغيرات الكبرى بالآخرين . وشبيه بذلك نمو نوع من الصلات المتهاوية بين متغيرات النظم السياسية من ناحية واقامة مثل للاقتراب من القوى السياسية فى الدوائر الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى .

وتتصل التغيرات الكبرى فى كافة هذه الانظمة السياسية بتغير الافراد أو تغير الاسر أما بالتحول فى الموقف الوراثى للاسرات المختلفة أو الجماعات السلالية او الاقاليم او فى الحدود التى يقوم فيها الحكم وفقا لسمات الشرعية التى تضفى على الحاكم تميزه بالحكم ، أو تبعا لتغير سياسة الحكام ، قشرية كانت أو بدوية أو فريدة فى نزعتها .

وترتبط مثل هذه المتغيرات بظهور جماعات اقتصادية أو دينية جديدة نادرا ما تؤدى الى ظهور بناء جديد من المبادىء التى تكيف الاقتراب من السلطة . وليس لها من الصلات أكثر من صلتها بالتحول فى سياسة الحكام .

وتتفق هذه الممالك والمنظمات القبلية ودول المدينة أيضا فى نظمها الاقتصادية المتسعة التى تقوم على التجارة الداخلية المشتركة والاسواق الزراعية متجاوزة الحدود السياسية وتبقى على النظام الوراثى القائم ، مما يترتب عليه تحوير عميق فى وسائل التكنولوجيا أو فى النشاط الاقتصادى وفى بناء المؤسسات أو فى طبيعة الانتاج ، وان أدت بصورة غير مباشرة الى الازمات التى تعانى منها النظم الوراثية المختلفة ، فانها لا تتوافق على الدوام مع مثل هذه المتغيرات .

وينتمى هذا النمط انتماء وثيقا الى مستوى واهن من الروابط أو الاندماج ، أو الى نوع من الانفصام الشديد بين حركات المعارضة والصراعات المختلفة اى بين الثورات والخارجين عليها أو بينهما وبين الصراع السياسى فى المركز ، كما هو أيضا بين تلك العمليات ومثيلاتها من مبتكرات النظام وبالذات فى دوائر الاقتصاد والثقافة قبل غيرها ، كما يرتبط هذا النمط بالتبعية ايضا ارتباطا وثيقا بأيدولوجيات واهنة لا رباط بينها فى أى نشاط أو كفاح سياسى .

المجتمعات البوذية والهندوكية :

وفى هذا النمط نستطيع ان نتبين عدة متغيرات ، تبعا لدرجة الاختلاف ، أو الظروف المعقدة لهذه المجتمعات المتعددة . وتبعا لانتمائها اما الى ثقافتها المحلية وكيانها الغارق فى اغوار الماضى ، او على العكس الى

حضارة رفيعة وأديان دينوية لهـا وضعها المتميز كالهندوكية والبوذية ، (بالاردو ١٩٧٢ ، ديمـونت ١٩٧٠ ، تابيـاه ١٩٧٦) أو الزرادشتية الى حـد ما .

وقد يؤدى فناء النظام السياسى ، كما فى بعض الانظمـة البسيطة التى يقل فيها التباين ، كبعض مجتمعـات الشرق الادنى أو غـرب آسيا القديمة الى اختفاء الشعوب واختفاء اديانها ، وأحيانا ما تكون الصـلة بين المتغيرات فى بعض السلالات الجنسية واللغـوية الـكبيرة وفى النظم الاقتصادية بالذات وبين المتغيرات السياسية واهنة متهاوية .

أما النظم المعقدة شديدة التبـاين ، والتى ما زالت حتى وقتنـا هذا تقوم على حضارات عليا ، فانها تفصح عن عديد من التميز فى السلالة وفى القومية وفى الثقافة ، فضلا عن التميز بين التجمعات والنظـم الدينية والاوضاع الاقتصادية ، وبالتالى الاجتماعية الطبقية التى تصر على الثبـات والبقاء ، فاذا تغيرت فان تغيرها لا صلة له بالتحول فى النظام السياسى .

حتى اذا بدأ مـا يشبه أن يكون عـلاقة بين المتغيـرات الدينية والحضارية وبين المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، الا أنها تكون أكثر وهنا مما هى عليـه فى المجتمعات التى تتوافق فيها المتغيرات .

ومن اليسير ملاحظة بعض هذه الروابط والصلات ، خلال تطورها ، ففى عالم البوذية (الثيرافادا) مرت المتغيرات الثـورية بآلاف المتغيرات (تامبيا ١٩٧٦) وغالبا ما كانت على صلة بالمجاميع السياسية ، مما أدى الى ظهور معالم ملامح جديدة وأبعاد أخرى تتحدد فى اطـارها الجمـاعة السياسية المحلية وقـد اكتسبت مستوى أقوى من الملامح المتماسـكة وحفلت بمتغيرات أوسع تغدو قاعدة واطارا لبلورة تلك الملامح وتحـديد كيانها القومى ، وكثيرا ما تبدو مثل هذه الملامح ، كمـا هى فى الاعراف الدينية وكأنها أقدر على البقاء من النظم السياسية .

الا ان هذه الحركات لا تعزز أى تميز للمراكز السياسية ، ولا للعلاقة بين المركز والتوابع ، وليس لها من المعـايير ما تدنو بهـا من السـلطة السياسية ، ولا يتسنى لها أن تكون ذات أثر متميز فى النظم الاخرى .

وقـد جـرت بعض المتغـيرات المعقـدة فى الهنـد وفى اطـار الحضارة الهندوكية ، لها صلتها الوثيقة بالانتفاضة والهـرطقة والتغيـر الكبير فى النظام ، فقد كانت حركات التغير الهنـدية على صلة وثيقـة بالتشيع والجماعات الطائفية الكبيرة فأفرزت مثـل هـذا التحـول فى تلك المؤسسات حيث كان لهذه الجماعات الطائفية نشـاطها الملموس ، وعلى مدى التاريخ الهندى كان لهذه الطبيعة أثرها البالغ فى مثـل هـذه النزعة

الى التجديد الوئيد المنبعث من داخل الدوائر التى تقوم عليها النظم المختلفة كاعادة وضع الحدود السياسية والمتغيرات التكنولوجية ، والمستويات الاجتماعية المتباينة والبناء الجديد للدوائر الاقتصادية والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن الدوائر الدينية ، كما تسفر عن نفسها فى ظهور حركات وشيع جديدة ، (دومونت ١٩٧٠ ، كلوف ١٩٧١ ، سنجر دكون ١٩٦٨ ، ثابر ١٩٧٨) .

وغالبا ما تتصل هذه الحركات الدينية اتصالا وثيقا بمقومات البناء العليا للتغير ، وخاصة فيما يتصل بالعمليات الاقليمية والمتغيرات الطائفية والحراك الطائفى لتفرز جماعات طائفية متماسكة ، الا أن هذه العمليات نادرا ما تتصل باعادة بناء النظم السياسية أو تكون لها صلة بالعلاقة بين الدوائر السياسية والاقتصادية .

وعلى العموم ، فان حضارة الهند القديمة كانت من التناغم فى بناء نظامها التأسيسى واتصال كافة معالمها بعضها بالبعض الى حد كبير .

العالم الاسلامى السنى :

وقد ظهر فى داخل بعض المجتمعات الاسلامية السنية نمط خاص من الصلات بين حركات التغير والتحول فى الدوائر النظامية المختلفة (لويس ١٩٧٣ ص ٢١٧ — ٢٦٠) اتسمت اجمالا بمستوى واهن من التناغم بين الحركات وعمليات التغير بالرغم من المؤثرات المذهبية القوية التى ورثتها عن الاسلام مع قيام المثل الاسلامية الدينية والسياسية .

وقد ظهرت شيع دينية مختلفة وحركات شعبية الا ان تأثير الدين على السلطة ظل ضعيفا فى النظم القوية المستقرة ، ولم يكن غير الثورة اداة للارغام ، ومن ثم قامت شيع وحركات عديدة تعمل على هدم النظام القائم واحلال غيره محله يقوم على النقاء الدينى ، ولم يكن هناك بديل غير السلبية .

ولكن مع الاتجاه الاسلامى المتوارث القائم على الوحدة والاتساق جد نوع من التغيير الفعال فى قلب العالم الاسلامى يرمى الى الوحدة بدلا من الفرقة والتناغم بدلا من الاختلاف ، وقد ظهر ذلك فى محاولات ترمى الى تحقيق ما ينشده الاسلام من اقامة جماعة اسلامية سياسية ودينية هى « الامة » الاسلامية ، ويبدا هذا الاتجاه فى أبرز صوره بقيام النظم السياسية الجديدة ، كالنظام الامبراطورى ، (كانت الامبراطورية العثمانية آخر هذه النظم وأقدرها على البقاء) والانظمة شبه القبلية ، كما كانت فى

المغـــرب (جيلنر ١٩٦٩) وكثيرا ما كانت تلك النظم تتهـــاوى بقيـام نظــام جـــديد .

ولهذا ، فاننا نشهد على مدى التاريخ الاسلامى وخاصــــة فى قلب العالم الاسلامى نوعا من التأرجح بين الحركات السياسية والدينية الغائرة ، أشبه ما تكون بالنظم الشمولية تهدف غالبا الى تغيير النظـــام السياسى بطـــرق غير مشروعة كالاغتيـــال والتمـــرد والمواقف الدينوية والسلبية السياسية تعمل على صبغ النظام القائم بالطغيان .

ختـــام تحليلى مقـــارن :

ويتضح مـــن التحليل المتقدم عنف الكفاح السياسى والتوافق بيـن حركات وأنماط التغير مما يتصل اتصالا قويا بالمثل العليا والتميز فى تنظيم المركز عن المحيط التابع له ، وفى قوة الوعى الطائفى ، وكثـافة الطبقـــة الاولى من الصفوة عامة والطبقة التانوية منها بنوع خاص فى تفردهمـــا واستقلالهما الذاتى ، وشيوع التوتر بين النظامين الغيبـــوى والعـــلوى والتصور الدنيوى للقضاء على هـــذا التوتر او الالتزام الشـــديد بالنظام الاجتمـــاعى والـــكونى .

والسبيل الى ادراك تلك الصلة ، يتمثل فى حقيقة أن هناك صـــلة وثيقة أو تماثلا بين هذه القوى الرمزية ، والبحث عن حلول لها (مماثل لجريتز ٩٧٣ ص ١٧١) فى شتى المحتويات الثقافيـــة لمشكلات الوجـــود الانسانى الكبرى من ناحية ، والمستوى الرفيع من الملامح والتميز - تقنين الصور العليا للنظام التأسيسى من ناحية أخرى .

وقد أشرنا فى تحليلنا الى بعض الحركات التنظيمية والعـــاملين فى الميدان الاجتماعى حين يربطون بين هـــذه الحـــلول الرمزية للمشكلات والاواصر التى تربط بين المعرفة الرمزية والدوائر التنظيمـــــة بالمقارنة بالمنشئين الخالين من الغـــرضية من أمثال ليفى ستراوس (١٩٧٤) حين يؤخذون فى الغالب بهنات بسيطة (جلوكمان ١٩٧٤ ، روسى ١٩٧٤) .

وتكون الصفوة العليا بالاشتراك مع شراح النظام هى الرباط الاصيل بين الاتجـــاهات الثقافية والاواصر الرمـــزية للدوائر التظيمية الاصيلة ، وفيما بينها أيضا وبين عمليات التغير الاجتماعى . وهؤلاء الشراح هم حملة الاتجاهات الثقافية المتنوعة ، بينما يقوى الرباط بينهم ويدعمـــه ما يقوم من اواصر رمزية بناءة لدوائر التنظيم الاساسية مثلها فى ذلك مثل العمـــل الجماعى والتنظيمات والحـــركات الجماعية وكذلك الـــروابط التـــى تقوم بينهم .

والدعامة الاساسية الكبرى التى يستند اليهـــا الصفوة فى تشكيل

العناصر الكبرى للنظام التأسيسى هى : أولا : يسر الموارد المتاحة والانشطة التى لا تفرق تماما فى الوحدات المعروفة كالاسرة والجماعات والحرف ، اذ أنها يمكن أن تكون أساسا لمراكز تنظيمية ولمستويات طبقية وجماعية جديدة . ثانيا : هناك نمو تلقائى فى الاسواق الواسعة التى تقف فى وجه تلك الوحدات . ثالثا : التصورات البديلة للنظام الاجتماعى والسياسى أو الثقافى التى تختلف عن النمط القائم لا من حيث مجافاتها للوضع القائم (جلوكمان ١٩٦٣ ف ٣) ولكن من حيث وقوفها من ورائها .

الاواصر والحلول الرمزية :

ويفصح التحليل الذى قدمناه عن أن دقة التعبير عن مشكلة الوجود الانسانى تبدو أكثر وضوحا عندما يكون هناك تصور لحالة التوتر بين النظامين الدنيوى والعلوى وأن تكون هناك صلة وثيقة بهذه النظم ، أو عندما لا يستنى قبولها كما هى .

وعندما تنتظم تلك الاتجاهات فانها من اليسير أن تفرز رغبة قوية فى تحرير مصادر الثروة ، من حيث الاسواق الكبرى ، والتصورات البديلة للنظام الاجتماعى ، وكذلك الوضع المتماسك للصفوة وشراح النظام .

وكلما كان شراح النظام أكثر استقلالا فانهم غالبا ما يضفون نوعا من الحيوية على التصورات المتغيرة للنظام الاجتماعى ، وكذلك عندما يقوم المشرفون على تنظيم موارد الثروة بربط تلك الموارد بمختلف أنواع النشاط القائم فى الدوائر المختلفة ، وربطه تلقائيا باتجاهات النشاط الجديدة بأوثق رباط .

وتبعا لذلك ، فانهم يؤيدون قيام صلة وثيقة واضحة المعالم لمحتويات النظام التاسيسى الكبرى وأن يكون هناك تقارب مستقل بين الصفوة والمجاميع ، وأن تكون صلة الود بينهم وبين اتجاهاتهم المتآلفة متبادلة مع المركز ، بمثل ما يجب أن تكون عليه قدرة الشراح على تنظيم العمل الجماعى ، (التمرد والكفاح السياسى بالذات) فى اطار من التركيب المستقل .

وفى مثل هذه الاحوال هناك أشياء لا تقل عن ذلك أهمية ، فالصلات الوثيقة يجب أن تبرز بين شتى انماط التمرد والثورات والكفاح السياسى على قدر ما يجب أن يكون أيضا من توافق بين مستويات التغير فى كافة دوائر النظم المختلفة .

وعلى النقيض من ذلك ، نرى التصور الواهن للتوتر بين النظامين الدنيوى والعلوى مما يقلل من حلول مشكلات الوجود الانسانى ، ولا يسيغ قيام صلة وثيقة بين دوائر التنظيم الكبرى وموارد الثروة الحرة وبين الصفوة الغارقة فى التجمعات النمطية .

اتجاهات دنيوية اخرى :

ولكن ، حتى وان شاع أى تصور لهذا التوتر بين النظامين الدنيوى والعلوى فى تلك الحضارات وأصبح مقننا ، فستبقى أوجه عديدة للخلاف فى المحيط النظامى وفى عمليات التغير ، تتأثر الى حد بعيد بالاتجاهات الثقافية المتباينة ، والسمات اللازمة للصفوة المتميزة .

وقد أضفى تحليلنا المتقدم اهمية خاصة على اثنين من المتغيرات لإما أهميتهما الخاصة ، أولهما : التفاوت بين التأثير النسبى لهذا الحل الدنيوى وغيره من الحلول الدنيوية الاخرى على التوتر الناشب بين النظامين الدنيوى والعلوى (أو على الخلاص) . والثانى : ويأتى مقابلا للآخر ، وهو العلاقات القائمة بين الملامح أو البؤر التى يتمركز فيها حل هذا التوتر ، أى ملامح الخلاص أو الملامح التى تعزى الى بعض التجمعات الاولية الكبرى .

وعلى هذا — وقبل أى شىء آخر — فان مستوى التعميم لموارد الثروة ، واتساع الاسواق المختلفة ، والتماثل بين الدوائر النظامية ، وكذلك ظهور تصورات بديلة للنظام الاجتماعى ، مما يؤدى الى وهن النمو عندما يتركز الخلاص فى نشاط دنيوى آخر أو عندما يتصل بهذا النشاط الدنيوى وغيره من النشاط الدنيوى الآخر .

وشبيه بذلك ما تفرزه تلك التصورات ، أو ما ينجم عن انتشار التكنولوجيا وحالات البناء وتوجيهها نحو قنوات جديدة للتنظيم من فرص تتصل بموارد الثروة الحرة ، فان هذه الفرص تعظم وتتكاثر حيث تتوثق الصلات بين سجايا الخلاص وسجايا الجماعات الكبرى المنتمية اليها (عنصرية أو قومية) .

كما يؤدى اى توكيد للحلول الدنيوية الاخرى للتوتر بين النظامين الدنيوى والعلوى الى ظهور أسواق كبرى ومراكز دينية متميزة ولكنها لا تنتمى لدوائر التنظيم الاخرى ولا ينجم عنها غير رباط واهن بين هذه الموارد التى تشيعها قوى التكنولوجيا فى دوائر أخرى وتلك الموارد التى تنمو فى الدوائر الدينية .

وهنا ، نرى هؤلاء الذين يقومون على ابراز نماذج النظام الثقافى مع نشاطهم الدينى المستقل ، من وجهة النظر التأسيسية يغرقون فى محيط التجمعات الكبرى (مثلهم فى هذا مثل الصفوة السياسية والاقتصادية) ،

ومن ثم لا يتسنى لهم ان يقوموا بنشاط مستقل أو يقدموا أى توجيهات ولا تصبح لديهم القدرة على ابتكار انظمة جديدة معقدة .

ويبدو الفصل بين الحيوية الداخلية للدنيويات وحيوية المراكز الثقافية والدينية أشد واقوى عندما تنفصل بؤر الحلول الدنيوية الاخرى للتوتر القائم بين النظامين الدنيوى والكونى كما هى فى البوذية عن الجماعات الكبرى الاولية التى تنتمى اليها .

وفى هذه الحالات قد تتصل الحلول الدنيوية الاخرى لهذا التوتر بالسجايا والملامح الاساسية للتجمعات ، ولكنها لا تكون مع اعادة بناء الدوائر التنظيمية الكبرى ولا مع علاقات المركز بالمحيط .

وعندما تقوم الحلول الدنيوية الاخرى للتوتر القائم بين النظامين العلوى والدنيوى — كما هى فى الهندوكية — على صلات وثيقة تلتحم فيها سجايا الخلاص الدنيوية الاخرى مع السجايا الكبرى للجماعات الانسانية ، فان موارد الثروة الحرة تغدو متاحة وتقوم الاسواق الكبرى متخطية الدوائر الدينية الخالصة ، وقد توجه هذه الموارد اتجاهات ثانوية متباينة وان كانت الرقابة على تحويلها قائمة فى الدوائر الدينية .

وتجنح هذه الاتجاهات الى أن تبرزها وتعززها وتحملها الصفوة التى — تجمع — من ناحية — بين نوع من الاستقلال الذاتى فى اداء وظائفها (سياسية ، اقتصادية ، الخ) وبين بعض الاختلافات الداخلية فيما تؤديه من وظائف بينما هى من ناحية اخرى غارقة تماما فى جماعات متماسكة ، حيث يقوم نوع من الاستعلاء لدى من يفصحون عن نماذج النظام الثقافى من أولئك الذين يحملون ويصوغون الجانب الاخر من الخلاص الدنيوى .

وبينما يبدو تصور النظام البديل فى هذا محدودا ، كما هو فى البوذية فانه من الناحية الدنيوية الاخرى يغدو شديد الصلة بنشاط محدد فى الدوائر التنظيمية .

ولا يؤدى المثل الاعلى للاقلاع عن الشيء ، وهو طابع الهندوكية الاكبر (بياردو ١٩٧٢ ، ثابر ١٩٧٨ ص ٦٣ — ١٠٥) فى الوقت الذى يقيم فيه اطارا جديدا للالتزام ، الى الارتفاع بمستوى الحدود الثانوية أو ربطها بالصورة النهائية لحقيقة المستوى الثقافى والاجتماعى واتضاحه . ولا يفرز هذا المثل الاعلى اية بواعث أو اتجاهات قادرة على ربط انواع النشاط فى تلك الدوائر غير الدينية بالدعامة الاساسية التى تتميز بها الثقافة الهندية . وقد عجزت كل الحركات الهندية عن أن تبدع روابط جديدة بين الدوائر الدينية والدنيوية أو ان تمهد لظهور متغيرات أساسية

فى معنى وفى بناء الدوائر التنظيمية المختلفة) ثابر ١٩٨٧ ص ٦٣-١٠٥ ؛

بــــؤر الخـــلاص :

يؤدى التوتر الشديد بين النظامين الدنيوى والعلوى مع التوكيد على هذه الانشطة الدنيوية الى ظهوركم من موارد الثروة الحرة ، والاسواق الواسعة والتعبير الدقيق للدوائر النظامية والعــديد من التصورات المتلغيرة للنظام السياسى والاجتماعى .

كما يؤدى ادراك هذا التوتر الى ظهور ، أو على الاقل الارتباط بهـذا التوتر أو أن تضطلع به ، تلك الصفوة المستقلة سواء كان التعبير عن نماذج النظام الثقافى والصفوة السياسية أو كان التعبير عن تماسك التجمعــات المختلفة ، وبالتالى فان هذه المجتمعات التى تتفشى فيها تلك الاتجــاهات تسفر عن امتزاج تلك الصفوة واتحادها الوثيق مما يتيــح لهــا التمكن من موارد الثروة الحرة وتوجيهها نحو قنوات جـديدة ، واذا أتيـح لشراح النظام تبادل هذه الاتجاهات فان اتجاهات التغير تغدو أكثر امتزاجا .

ومن المحمتل ان يتضمــن هذا النمط عددا من المتغيرات تبعا لعدد تلك الاتجاهات وتعدد محتوياتها . وقد تتباين تلك المحتــويات من حيث بنائها الداخلى أو من ناحية الفصــل بين هذه البؤر الدنيــوية وغيرها من البؤر الدنيوية الاخرى للخلاص (وهى مشكلة قائمة فى أكثر الحضــارات والاديان الكبرى) . كما تتباين فى الاساس الذى تنتشر معه تلك البــؤر أيضا المتعلقة بهذه الحلول الدينوية للتوتر بين النظامين الدينوى والعلوى . وفى العلاقات التى تتسم بها بؤر الخلاص من هذا التوتر وتلك التى تتسم بها التجمعات الاصلية المعنية .

وعندما يضعف التوكيد على تلك العوالم الدينوية الاخرى (كمـا هو فى الصين) وتكون بؤرة الخلاص فى هذه الدنيويات أكثر حـدة ، أو يتركز الخلاص من هذه الدنيويات فى ســـاحة واحدة من النظام (كما هى فى الصين وفى العالم الاسلامى) فان الاتجاهات المحتملة للصــفوة المستقلة تغــدو أكثر قوة ، وخاصة لدى أولئــك الذين يعبرون عن تلك النمــاذج المتعلقة بالنظام الثقافى والاجتماعى والصفوة السياسية . لتكون منهـــا صورة متكاملة داخل اطار اجتماعى فرد ، أو نسق معين تتضاءل فيـــه الاختلافات الداخلية كما يصورها ابلغ تصوير رجال الفكر فى الصين .

ولا يتسنى لهذا البناء أن يمنح أكثر من قدر ضئيل للاسواق والموارد الحرة ، حتى وان كانت الاصول التى تقوم عليها دوائر النظام السائدة قوية مسيطرة ، فيقلّ انسياب الموارد نحو الاســواق وتصبح مقيــدة ويتجـه اكثرها نحو المركز ، ويتبع ذلك ان الصفوة فى هذا النظام لا تجـد لنفسها

سبيلا للاستقلال الذاتي في نقل الموارد ، ومن ثم تصبح احتمالات التحول الداخلي مقيدة غير يسيرة .

وكان الاهتمام بهذا الميدان المتفرد من النظم للخلاص الدنيوي شائعا في الصين وفي بلاد الاسلام (وكان في بلاد الاسلام عسكريا سياسيا) فأفرز بناء مماثلا من الملتزمين عاق قدرة المجتمع على التحول ، وان جدت في العالم الاسلامي أيضا مؤثرات دنيوية أخرى قوية — منفصلة عن هذه الدنيويات — أفرزت تصورا قويا لنظام اجتماعي وسياسي بديل ، وحضارة طائفية خاصة لها سماتها القوية المتميزة .

وكلما ازداد الانفصام في تنظيم العلاقات بين هذا الميدان الدنيوي والميادين الدينوية الاخرى للخلاص (كما كان في روسيا) كلما كان الاتجاه قويا لاتخاذ موقف تتفرق فيه الصفوة بدلا من أن تغوض فيه ، وان استبقت اتجاهاتها القوية المتبادلة مع المركز ، وفي هذا الموقف تتسع الاسواق وتنساب الموارد وان كانت تحت رقابة المركز القوية . كما تنمو اتجاهات قوية لبناء النظم والضغط على المركز لا يمكن السيطرة عليها أو ضبطها الا عن طريق الاجراءات القهرية .

وفي الوقت نفسه يستطيع التركيب الداخلي لميادين الخلاص ان يذاع تصورا قويا ينم عن الصورة المحتملة للنظام الاجتماعي البديل ، كما أن ضآلة التوافق وانعزال حركات المعارضة عن الصفوة وان أبقت على بعض الاتجاهات المتبادلة ، كفيل باطالة عمر الانظمة . فان لم يستمر ذلك أمدا طويلا ، كانت الفورة العنيفة التي يقوم بها رجال من الصفوة — وخاصة الصف الثاني — تعرفهم الحركات الثورية .

وبالمقارنة بكل الحالات السابقة ، حيث يقوم حتى الآن — كما في غرب أوربا — نسيج متهالك من تلك الدنيويات وغيرها من الساحات الدنيوية الاخرى للخلاص الى جانب تلك الكثافة النسبية من الساحات الدنيوية ، تنشأ فيها مثل تلك التصورات والاحتمالات الكامنة لتغيير النظام الاجتماعي في قوة عارمة ، وتفرز تلك الاتجاهات عديدا من التصورات المتباينة للنظم الاجتماعية البديلة ، وكيف تتحقق ، كما تبرز نوعا من التوافق بين العديد المتباين من ابناء الصفوة — الذين يفصحون عن نمط النظام الاجتماعي . والصفوة العاملة ، وحتى أولئك الذين يعبرون عن التماسك بين التجمعات المعنية — ومن ثم تقوم نقاط لبلورة الموارد الحرة والروابط التي تقوم بينها .

وتبرز المقارنة بين أوربا والاسلام أهمية البعد الثاني الذي أشرنا اليه من قبل . وهو مدى الاتصال بين سجايا الخلاص وسجايا التجمعات

الاساسية المعنية ، هذا الاتصال الذى كان ضعيفا فى العالم الاسلامى وقويا فى أوربا ، وكلما تقارب هذا الاتصال كلما تعددت قنوات الموارد وكانت عرى التماسك أشد وأقوى بين الملتزمين به .

البيئة والتغير :

وللتركيب البيئى تأثيره الذى يفوق غيره فى اتاحة الموارد لاعادة البناء التنظيمى ، والقدرة على تنظيم احتمالات التغير القابعة فى اى مجتمع ، كما ان للمقومات البيئية أثرها أيضا على سيولة الموارد فى الاسواق المختلفة وذلك بتقرير اهمية كل من الاسواق الداخلية والخارجية على السواء .

وتبرز المقارنة بين الامبراطوريتين البيزنطية والروسية من ناحيــة والانماط الاوربية الغربية للامبراطورية الاقطاعيــة والحضارات الاسلامية والهندوكية من ناحية اخرى ، ان النظم الامبراطورية تنمى اطارا موحدا من الاسواق الكبرى المتماسكة ، بينما هى فى أوربا الغربية وفى العالم الاسلامى (وكذلك فى الهند) تنشأ الاسواق المتضاربة بعضها مع البعض .

كما تؤدى سيطرة الاسواق الداخلية سواء كانت موحدة أو متضاربة فى كافة الاحوال الى فائض من الموارد يمكن أن توجه اتجاهات مختلفة . ومن ثم فانهــا تعزز من قدرة البنــاء التنظيمى والقدرة على التحــول فى المجتمعات ، وفى كل هذه المجتمعات يبدو أثر الصفوة الكبرى المسيطرة على الاسواق وانسياب الموارد داخل تلك المجتمعات . ففى المجتمعــات الامبراطورية (والوراثية) تتحكم الصفوة السياسية فى مثل هذا النشاط . وفى النظم الامبراطورية الاقطاعية وغيرهــا من النظم اللامركزية المختلفــة تتأثر الاسواق المتعارضة والصلات التى تربطها بعضها بالبعض تأثرا كبيرا بحجم الصفوة وضخامتها التى تتجاوز أحيانا الحدود السياسية .

وفى كافة المجتمعات تتأثر طبيعة مثل تلك الروابط تأثرا كبيرا ببعض ما تتصف به الصفوة من ملامح كما رأينا من قبل

ولهذا ، فان الروابط فى العالم الاســلامى تكون ــ غالبا ــ من صنع العلماء كما هى من صنع الانظمة المتعددة أيضــا ، وحيث تكون الصفوة السياسية ، واهمال الجهات الرسمية سببا فى هذا التفكك فى القــاعدة الاسلامية التى تقوم عليها التجمعات المحلية الكبرى ، فان هــذه الصفوة قد اغضت تماما عن اقامة روابط قوية مع تلك التجمعات .

وقــد أدى وهن الروابط بين العلماء والحكام من ناحية والتجمعات الكبرى من ناحية أخرى الى ضآلة تأثيرها فى اقامة الاســواق الكبرى وفى انسياب الموارد وتوجيهها نحو قنوات جديدة تتسق مع بعضها البعض ،

وان أدت اتجاهاتها الاساسية ـ على الاقل فى المواقف الحادة ـ الى نوع من التوافق فى المتغيرات الدينية والسياسية .

أما فى أوربا فان الروابط الوثيقة قد أدت الى اتجاه قوى لانسياح الموارد فى كافة النواحى والى درجة عالية من التوافق بين المتغيرات .

وتبدو أوربا الغربية والحضارة الاسلامية من حيث تركيبها البيئى اقرب الى التركيب الهندوكى . الا أن التركيب الهندوكى قد قام أولا وبصورة اساسية على شبكة من الطقوس المعينة ، والتنظيم الطائفى كان سببا فى تلك الروابط الكبرى . مع القليل من الاثر الدنيوى على النشاط السياسى والاقتصادى . فكانت الروابط بين الحركات الدينية والنظم السياسية أضعف منها فى العالم الاسلامى وفى أوربا . مما أدى الى قيام أشكال وراثية لم يكن لها قدرة على التغيير فى الميدان السياسى .

وقد اختلفت الاسس التى تقوم عليها احتمالات التغير لا من حيث الاتجاهات الثقافية أو العلاقات الوثيقة للصفوة ، ولكن من ناحية المجتمعات المتماسكة فى مقابل الاسواق المتضاربة وما لها من سيطرة أيضا . ففى المجتمعات التى تتضامن فيها الاسواق يسهل على الاداة المركزية الحاكمة أن تحدد هدفا يسيرا للتغير ، وينشأ عنها أما كفاح عام أو لا كفاح حينما تلوح البوادر التى لا يمكن تحاشيها لانهيار النظام . كما تفسح الاسواق المتضاربة فرصا أعظم للبحث عن طرق عديدة لاعادة بناء الدوائر التنظيمية المختلفة .

ولا يتيح الاعتماد الكلى على الاسواق الخارجية ـ كما يمكن أن نراه فى تحليل حكومة المدينة والاتحادات القبلية ـ اى فرصة لتفنين التغير ، حتى وان اتسم بالتوافق بين الثوار والخوارج والكفاح السياسى المركزى ، أو قامت اتجاهات للتحول فيما بينها . وقد رأينا أن كثافة الكفاح السياسى غالبا ما يؤدى الى ضآلة هذه النظم حتى وان اتحدث مع غيرها من المجتمعات .

ويتضح تفسير ذلك فى أن بعض المجتمعات تحاول أن تصون من حيث تركيبها الدولى ونشاطها التنظيمى علاقاتها المتآلفة مع المجتمعات الاكبر وأسواقها الداخلية التسع . (ايزنتستات ١٩٧٧) ، ولهذا فان هذه المجتمعات تكتفى بالعمل مع الاسواق الخارجية المختلفة ولا تلقى بالا الى الاسواق الداخلية . وهو ما نراه من ضآلة وقلة النشاط الخاص وتواكل الجماعات الحاكمة وهياكل التنظيم ، ويفسر المزج بين الموارد المتاحة وقدرة الصفوة الواهنة على التنظيم مدى الصعوبات التى تواجهها فى تنظيم القدرات الكامنة على المدى الطويل .

التركيبات الدولية :

ان أن هذه المجموعة من التنظيمات بصورة عامة والابنية المختلفة التى يتكون منها ، حيث يوجد نوع من التلاحم المؤثر بين مكان المجتمع من النظام الدولى وبناء الصفوة فى هذا المجتمع . فالمجتمع الذى يتمتع بالسيادة يتجه بعامة الى دعم وتعزيز استغلال الصفوة ، بينما يؤدى الاعتماد على الغير الى القصور فى دعم وتعزيز الصفوة ، وما يترتب علىهذا القصور من نتائج على الابنية والنظم .

ويبرز من خلال ذلك عاملان على غاية من الاهمية :أولهما : البناء الاساسى للصفوة فى صلته بالاتجاهات الثقافية للمجتمعات المختلفة ، وطالما انها ـ حتى وقتنا هذا ـ لا تتمتع باستقلالها ـ كما هى الحال فى أسبانيا ـ فان ما تتمتع به من سيادة لا يعمل على تعزيز اتجاهات مستقلة سواء فى المركز بما له من سيادة أو فى توابعه الخاضعة له .

وان كان ، كما هو الحال فى اليابان ، نرى مثل تلك الصفوه تثبت استقلالها وتحاول ان تدعى لنفسها نوعا من السيادة أو على الاقل جانبا من الاستقلال فى النظام الدولى ، وان كانت قدرتها على القيام بهذا الدور مما يتوقف على بناء النظام الدولى .

واكثر المتغيرات اهمية فى مثل هذا الوضع هو : جمود أو مرونة ملامح وتنظيم بناء المجتمع المتسيد والمجتمعات غير المستقلة ، والتوازى او التشابه بين ابنية المركز الامبراطورية وتوابعها ، ومدى تغلغل النظام المتسيد فى التوابع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا (امبراطوريا) ، حيث تتشابه جميعا فى التنظيم وفى الاطار كما تنسق فى صلاتها وفى مقومات تبعيتها ، وفى شيوع هذا النمط من التبعية سواء كانت تبعية مباشرة (حكم مباشر ، أو غزو ، الخ) أم تبعية غير مباشرة ، وفى حدة التنافس بين القوى المختلفة المتسيدة التى تعمل داخل الكيان الدولى ، وتتسع لظهور القوى الثانوية فى داخل كل من تلك الكيانات .

وكلما كان التنوع اكثر شيوعا فى النظام الدولى ، واتسعت الاختلافات وامتدت فى مكونات الوحدات ، كلما زادت فرص التحول والتغير من الداخل ، ولذلك فان ضآلة التحول فى الصين وفى الامبراطورية البيزنطية تجعل التحول يبدو وكانه على صلة بوضعها فى النظام الدولى الذى يتسم بالجمود والاتجاهات الضيقة فى الابنية الاجتماعية والنمطية ، أو التوازى المتشابه بين البناء الامبراطورى للمركز والمحيطات التابعة له ، والتبعية الكلية المباشرة (غزو ، أو القرب الجغرافى بين المركز الامبراطورى واقاليمه

التابعة) وأخيرا الاطار العام المشترك للنظام الدولى الشائع سياسيا وثقافيا واجتماعيـــا .

أما التحول الكبير فى الحالات الاخرى فانه يبدو متصلا ، أولا : بالبناء الداخلى للقوى صاحبة السيادة فى تعددها أو تباينها .

وقد جاء داخل الانظمة الاقتصادية والثقافية والسياسية الدوليـة المختلفة التى لم يكن لها اطار واحد من النظام ، نوع من التحول المتناقض والمستقل وثمة تناقض هام برز من خـلال الغرض الذى تقوم عليـه النظم الثقافيـة والسياسية الدولية والذى قوض فى الغالب نظـاما امبراطوريا معينا ، وفى أكثر هذه الحالات كانت التبعية أيضا كثيفــة وغير مبـاشرة رغم يكن هناك سمة للتوافق بين البناء الاجتمـاعى لوحـدات السيادة والوحدات التابعة ، وأخيرا فان مراكز القوى الصغرى العديدة تؤدى الى ظهور محركات أصيلة للتغيير .

وتيسر الابنية الكثيرة والاستقلال الثقافى (كما هى تماما فى الصـور المرنة التى ذكرناها آنفا) ظهور متغيرات عديدة أى المتغـيرات فى البنــاء الداخلى وفى نظام المراكز الامبراطورية وتوابعها ، وتحول السلطة فى العلاقة ما بين القلب والتوابع فى مثل تلك الانظمة بمثل ما يكون من تطـور ونمو داخل سلطة السيادة والسلطة الثانوية التوابع ، ممـا يعزز فى الغـالب اتجاهات ثقافية جديدة كما يعزز الصفوة التى تعمل على تغيير واعادة بناء العلاقات بين المركز والمحيط ، وبين الغزاة ومن وقع عليهم الغزو .

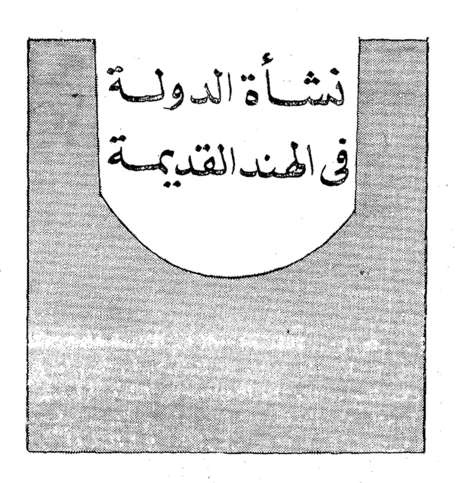
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوچين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



نشأة الدولة في الهند القديمة

لم تزل النظريات المتعلقة ببداية ظهور الدول فى الهند بوجه عام نظريات مفرطة فى البساطة ، بعيدة عن الثراء الفكرى الذى يميز الآن تحليل نشأة الدول فى أفريقية وامريكا الوسطى . ويرجع هذا الفقر فى النظرية جزئيا الى صورة واحدة متسلطة للدولة الهندية القديمة ، صورة الحكم الاستبدادى فى الشرق . هذه النظرية التى اطلقها البداية الحكام والمؤرخون البريطانيون فى القرن التاسع عشر لم تجد ما يناقضها فى أكثر الكتابات اصالة فى القرن الحاضر ، على غرار التصاوير الاخرى المستقاة من نفس المصدر . ولم تزل الفكرة الماركسية المتسلطة بالمثل ، والمنتشرة فى جميع أنحاء العالم بشأن « أسلوب الانتاج الاسيوى » ، لم تزل تعرض بحماس رغم أن الحقائق التجريبية تناقضها ، وكثيرا ما استبعدت أعمال الماركسيين الهنود الذين حاولوا أن يثبتوا عدم قابليتها للتطبيق .

واثار التأكيد على طبيعة الدول الآسيوية اهتماما كبيرا أدى الى اهمال المسألة الاولية الخاصة بنشأة الدولة . وثمة ايحاءات مترددة انتهت

الكاتب : روميلا ثابار

استاذ التاريخ بجامعة جواهر لال نهرو بنيودلهى ،متخصصة فى تاريخ الهند القديم . صدر لها بنوع خاص « اسوكا وافول الامبراطورية المورية » (١٩٦١) ، و « تاريخ الهند » (الجزء الاول ، ١٩٦٦) ، و « تاريخ المجتمع الهندى القديم : بعض التفسيرات » (١٩٧٨) .

المترجم : أحمد رضا محمد رضا

ليسانسيه فى الحقوق من جامعة باريس ، ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة ، مدير بالادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم (سابقا)

اجمالا الى تفسيرين محتملين ، يتعلق الاول منهما بنظرية الغزو التى تقول بأن الآريين انتصروا على السكان الاصليين خلال الالف سنة الاولى قبل الميلاد ، وكانت هذه هى الخطوة الاولى التى افضت الى نشأة الدولة . أما الثانى فيقوم على فكرة التقسيم الطبقى الداخلى للسكان ، ويرى فى نشأة طبقات الشعب دلالة على بداية ظهور الدولة . وأدت نتائج الابحاث الجديدة الى تنوع هاتين النظريتين تنوعا كبيرا . أما بخصوص التفسير الاول فانه يبدو من المشكوك فيه كثيرا ان يكون عنصر آرى غزا شبه القارة الهندية غزوا منظما . ويقدر البعض أنه ينبغى بالاحرى ربط لفظة « آرى » بظاهرة ثقافية ولغوية انتشرت مع الهجرات والمبادلات التقنية أكثر منها نتيجة للغزوات . وفيما يختص بالنظرية الثانية ، فانه من المشكوك فيه تشبيه تقسيم السكان الى عشائر بتقسيمهم الى طبقات . ويبدو ان أحسن طريقة لاعادة بحث المسألة هى اجراء تحليل جديد لعملية تكوين الدولة فى مستهل العصور التاريخية ، وتحديد التغيرات الكبرى التى طرأت ابان الانتقال من المجتمع بلا دولة الى مجتمع الدولة .

ويربط الناس بوجه عام الدولة بسلطة سياسية تمارس فى اقليم معين ، يتولاها موظفون وتمولها ضرائب تجبى من الاشخاص الذين يسهمون بانتظام وبكيفية موضوعية فى الانفاق عليها ، وتعمل كأداة لادماج الوحدات الاجتماعية التى تحددها أدوار شعائرية ووظائف اقتصادية . الدولة اذن تتميز عن الحكومة من جهة ، وعن المجتمع من جهة اخرى .

وقد ثبت أول ظهور فى التاريخ لهذا البيان فى الهند فى منتصف الالف عام الاول قبل ميلاد المسيح فى وادى الجانج الاوسط . ويشهد الادب الفيدى [المتعلق بالفيدا : أسفار الهندوس الدينية الاربعة — المترجم] والآثار أن ثمة مجتمعا مستقرا فى القسم الغربى من وادى الجانج فى مستهل الالف الاول قبل ميلاد المسيح كان على وشك تكوين دولة ، ومع ذلك يختلف هذا المجتمع عن المجتمع الذى ظهر فيما بعد الى الشرق منه حيث هناك أدلة واضحة على وجود دولة . وتحمل القرائن المستخلصة من مختلف الاسفار الفيدية والنصوص المقترنة بها على الاعتقاد بوجود تشكيلة منوعة من مجتمعات طبقية . وفى الجزء الغربى من وادى الجانج تطورت « امارات » عصر الريح فيدا (أقدم أسفار الفيدا المترجم) وكذا عصر البهاراتا تطورا متدرجا صوب نظام ملكى يتمثل فى مملكتى الكورو والبنكالا . وبقيت امارات وادى الجانج الاوسط — ومن أشهرها امارة فريجى — أمدا طويلا ، وتحولت كما يقول بعض المؤرخون الى دول قبل أن تروح ضحية للمكليات القوية فى الاقليم .

وتحليل هذه الانماط الاجتماعية البدائية مفيد بنوع خاص فى حالة الهند ، لان تكوين الدول كان مستمرا بها على مدى القرون ، اذ تندمج المناطق الجديدة فى نظم دولية قائمة . ولقد قيل انه كان فى الهند خوف مرضى من الفوضى التى عرفت بانها عدم وجود ملك أو دولة ، على انه يمكن التأكيد ايضا بأن تبرير هذم العملية المستمرة : عملية تكوين الدول — هو الذى يستخلص من النصوص ، وليس الخوف من الفوضى ، ولم تكن نشأة الدولة فى اية منطقة من المناطق الكبرى فى شبه القارة الهندية تحولا منتظما يشمل المنطقة بأسرها ، ولم تتعلق غالبا فى البداية الا بنوبات صغيرة من البشر . وبصورة عامة كان التحول مثيرا غالبا . وعلى ذلك ، فان دراسة الانماط الاجتماعية الاولى تتيح استخلاص تخطيط نجده فيما بعد مكررا أو معدلا أو معادا تنظيمه ، ولكن عناصره تبقى كما هى فى جوهرها .

وفى القسم الغربى من وادى الجانج ، خلق الانتقال من نظام الامارة الى النظام الملكى وضعا يمكن القول بانه أوقف نمو الدولة . ففى حين كانت بعض الاتجاهات تعزز نشأة الدولة ، كانت اتجاهات اخرى تستمر فى عرقلتها .

ويمكن وصف المجتمعات الفيدية فى النصف الاول من الالف السنة الاولى قبل ميلاد المسيح بأنها مجتمعات قائمة على مبدأ الانساب . كانت الوحدة هى العشيرة التى تكون فى نواح كثيرة أساس التنظيم . وكان هناك وعى بالاقليم ، ويتمثل هذا الوعى فى اطلاق اسم العشيرة على الاقليم المراد ضمه . من ذلك أن أقاليم قندهارا ، ومادرا ، وكيكيا ، وكورا ، وباتكالا ، وماتسيا استخلصت اسماءها من أسماء العشائر التى فرضت سيادتهـا عليها ، وكان يقال عن هذه الاقاليم انها « جانابارا » ، ومعنى هـذا اللفظ حرفيا « المنطقة التى وطأتها أقدام قبيلة جانا » .

وكانت العشيرة تتكون من أسر الزعماء (راجانيا) ومن آخـرين (فيش) ، وكانت الارض من الاصل ملكا للعشيرة كلها . وتذكر النصوص أن الزعماء لم يكن من حقهم التنازل عنها للغير دون موافقة العشيـرة . وكان الزعيم فى البداية حامى العشيرة ، وهذه الحماية ضرورية فى مجتمع من الرعاة يهتمون اهتماما خاصا بامتلاك المراعى ، ونماء قطعانهـم . وكان هؤلاء الرعاة يقدمون كثيرا على سرقة مواشى جيرانهم لكى يزيدوا من نماء قطانعهم . وأصبح البحث عن الابقار (جافيستى) مرادفا للغزو . وحين ينجح الغزو يعقبه تقسيم الغنيمة بمعرفة مجلس العشيرة .

ويتأكد التقسيم الطبقى للمجتمع باعطاء النصيب الاكبر من الغنـائم للزعيم والكهنة ، وكان الكهنة يدعون انهم يضمنون النصر للابطال بما يؤدونه من صلوات وعزائم ، وانهم يملكون القدرة المطلقة على الاتصـال بالآلهة . ومع ذلك لم يكن عمل العشيرة مقصورا اساسا على تربية الماشية ، فقد صار لزراعة القمح ، والشعير ، والارز فى بعض المناطق أهمية متزايدة حيـن استقر المقام بالعشائر على المجرى الغربى لنهر الجانج . وادت ممارسـة الزراعة الى حدوث تعديل تدريجى فى تعريف الثروة : اذ اعتبرت الارض أيضا عنصرا له قيمة . اقتصادية ، الى جانب الالوف من رءوس الابقـار والخيل والنبات الرقيق والمركبات والذهب . وأسهمت الزراعة أيضا فى تزويد الزعيم بأساس آخر لسلطته ، اذ حلت فكرة الحقـوق على الارض محل فكرة الاقليم ، وطرأ لذلك تغيير فى المصطلحات فأصبح الراجانيـا وهو الزعيم المكرس ، عضوا فى مجموعة أوسع تسمى كشاتريا ، وهى كلمة مشتقة من كلمة كشاترا ومعناها « السلطة » . وكان الزعماء الحكام الذين ينتمون الى هذه الفئة قريبين فى مكانتهم من الملك ، عن طريق أداء مجموعة من الطقوس القربانية المعقدة التى تؤكد ارتباطهم بالاله ، يؤديها لهم البراهمة الذين أصبحوا بذلك المشرعين لهـذا النظام الجديد ، الامر الذى أتاح لهم بالتالى أن يحسنوا حالتهم ويطالبوا بمركز الصدارة فى التـدرج الطبقى الاجتماعى . واذا كان تركيز السلطة بالتدريج فى أيدى الـ « كشـاتريا

راجا » قد زاد من سلطته الفعلية ، فان الزعماء الاقل منه أهمية لم يصيروا بذلك تابعين له ، واحتفظوا حتما بألقابهم . وكان تفويض السلطة قليلا . ثم أن سلطة الملك قد ضعفها فصل الوظائف الدينية عن الوظائف الدينوية . كانت الملكية ترتكزعلى نطاق واسع على التأييد الدينى ، كما يشهد بذلك اقترانها بأفكار الخصوبة والرخاء ، ويرمز الى هذا الاقتران كثيرا باضفاء صفة « صانع المطر » على الملك . وقيل مرارا فى النصوص أن الملوك الكفرة مسئولون عن القحط ، ويشير الكثير من القصص الى مجىء الامطار بعد انقضاء اثنتى عشرة سنة من القحط حين أعيد العرش الى صاحبه الشرعى.

وكان الحفاظ على النظام الملكى مكفولا عن طريق الاتاوات العرضية ، وما يدفعه الرعايا من مال أو يؤدونه من خدمات . وفيما بعد ، صارت الكلمات التى تعبر عن هذه الاتاوات : بالى ، باجا ة شولكا تعبر عن الضرائب الدورية ، ومن ثم حدثت خلافات فى شأن مدى جواز اعطاء هذه الاتاوات معنى الضرائب الحقيقية اعتبارا من هذه الحقبة البدائية . ومع ذلك يبدو فى النطاق الذى تظهر فيه هذه الاتاوات انها بالفعل أتاوات وليست من قبيل الضرائب لانها لا تتسم بأية طبيعة دورية ، ،وليس لها مقدار محدد بوضوح ، ولا تجبى من طوائف مدنية بالذات .

وكان دافعو الاتاوات والاموال المشار اليها ينتمون الى الطبقة الدنيا فى العشيرة ، وقيل فى النصوص أن الكشاترا « يأكل » العشيرة مثلما يأكل الوعل القمح . وكانت « الفيش » أى العشيرة قد طرأ عليها بعض التعديل ، فأصبح « الجريهاپاتى » أى كبير الاسرة بالتدريج كيانا اجتماعيا متميزا . والشىء الذى له مغزى أن الجريهاپاتى كثيرا ما كان يسمى فى العصر التالى « فايشيا » (وهذى كلمة مشتقة من فيش) وأن وظيفة الفايشيا هى بالذات وظيفة الجريهاپاتى فى ذاك العصر ، أى تربية الماشية والزراعة والتجارة . ربما كان الجريهاپاتى فى الاصل هم أصغر أبناء السلالات الحاكمة أو أغنى أعضاء العشيرة . واكتسب هؤلاء أهمية تبعث على الاعتقاد بأن الاقتصاد أصبح – وقتئذ – « اقتصادا منزليا » الوحدة فيه هى الاسرة الابوية ، والاراضى الزراعية التى يمتلكها الجريهاپاتى تتولى الاسرة زراعتها وعند الحاجة يقوم بزراعتها بعض الاجراء والعبيد ، وكان هؤلاء يؤدون الاشغال اليدوية الصغيرة اللازمة للاسرة ايضا ، وباتساع نطاق هذا النشاط أصبح أساسا للمبادلات والتجارة . ولم يتبين بوضوح هوية الاجراء والعبيد ، وكانوا يسمون شودرا ، ودازا ، وهذان مصطلحان لا يعرف لهما أصل ، ولكنهما يطلقان فى نصوص سابقة على قبائل فى شمال غربى الهند ، ولعلهما يعبران عن خضوع السكان الاجانب . وفيما بعد أصبحت كلمة دازا مصطلحا تقنيا يعنى « عبد » .

أصبح المجتمع ــ هذا لحين ــ مقسما بدرجة كافية الى طبقــات ، ومن ثم فهــو يتطلب تفسيرا نظريا بناء عبرت عنــه نظـرية الفارنا ، وهى لفظة كثيرا ما ترجمت على أنها « طائفة » . ويرى بعض المؤلفين وهى فئة الموضوع نظاما للتصنيف « الشعائرى » تشغل فيه انقى الفئات وهى فئــة البراهمة أعلى مرتبة . أما الفئات الاجتماعية الاخرى فانها تتدرج تبعــا لدرجة دنسها ، وأدنى فئة فى هذا التدريج هى فئة المنبوذين يرجع ظهورهم الى أواخر عصر ما بعد الفيدا . وثمة نظرية أخرى تقول ان نظام الفارنــا يمثل تقسيما طبقيا يشهد بوجود الدولة ، حتى ولو كانت المكونات الاخرى للدولة غير موضوفة بصورة واضحة فى هذا العصر .

والواقع أن هاتين النظريتين لا تعترفان بأن معيار التفـرقة الرئيسى للفرنا كان فى الاصل موجودا بالذات فى عنصر يربطهــا « أى الفــارنا » رباطا وثيقا بفكرة النسب ، أى بالروابط الزوجية . ونتبين ثلاثة نظــم متميزة : الاول منها هو نظام البراهمة الذين يراعون التقسيمات الفــرعية « الجوترا » ويهتمون اهتماما جوهريا بالزواج الخارجى ، ويحظــرون الزواج فى داخل التقسيم الفرعى الواحد . وهناك إستثناء واحد من هــذه القاعدة بالنسبة الى براهمة الجنوب ، يسمح لهم بالمخالفة والزواج مــن بنة الخال . والنظام الثانى هو نظام الكشاتريا والفايشيا ، وهم فى الغالب يتزوجون زواجا داخليا ، أى من داخل الفامشا » أى النسـل . النظــام الثالث هو نظام الشودرا » ويختلف اختلافا جذريا عن النظامين الآخرين من حيث انه يقوم اساسا على فكرة « اختلاط الطوائف » مــــن حيث القرابة « سالكرنا جاتى » وتتحدد مرتبة الشوادر بمجموع الطوائف التى تشكل قرابته . ولم يزل اعادة تركيب اصول طوائف الشودرا نظريا من كل الوجوه ، ذلك لان عدد التبادلات الممكنة لا نهاية له ، وانساب الشودرا التى تظهر فى النصوص لا تتوافق بالضرورة .

والمحظورات الغذائية المقترنة بكل فارنا تعزز النظرية التى تقول بتدرج « شعائرى » » يؤكدها ايضا أن الادب الابراهمى ، ادب البوذيين والجانيين يقلب بتصنيف الطائفتين الاوليين فيجعل الكشاتريا مرتبة أعلى من البراهمة . فاذا كان الامر يتعلق بتصنيف شعائرى » فانه لا يسرى الا على المناطــق التى تسودها القيم البراهمانية . ثم أن الصلة بين الفارنا وبين الحــالة الاقتصادية ليست صلة ثابتة ،، فهناك براهمة فقراء ، وشودرا اغنياء .

ومن خلال نظام الفارنا ، تبذل الجهود لدعم وحدة المجتمع والانسجام الداخلى .ولم يكن هناك اجراءات شكلية قضائية . وكانت العقــوبات الجنائية مرتبطة بالضغوط الاجتماعية والشعائر التفكيرية . وكانت الحماية

الخارجية وقفا على وظيفة « الراجا » أى الزعيم . ويمكن ان نرى محاولات غير مباشرة لدقم سيطرة الزعيم على القوى المادية فى ضم « السنانى » (أى القائد العام للجيش) الى حاشية لزعيم المقربة ، وفى أن الالتحاق بمكتب الزعيم مشروط عرفيا بسبق القيام بمهام قيادية فى الحروب وكانت الشعائر المعدة التى تستهدف تثبيت كل من الزعيم والسلطة الدينية فى وضعهما تعتمد على الهبات والعطايا ، غير انه لم يكن هناك اجراء منهجى لتحصيل الدخول لتمويل مؤسسات الدولة . وكانت الثروة فى جميع الاحوال تستهلك أساسا فى اقامة شعائر فاخرة . وكانت الاحتفالات القربانية الكبيرة — الباجنا — التى تتوالى شهورا ، وربما سنين عديدة تجمع بصورة شعائرية مهمة « البوتلاتش » [مهرجان دينى عند الهندد — المترجم] وأشكالا منوعة من تبادل الهدايا . وتحدد هذه الهدايا تدرجا فى مراتب الزعماء . وكانت هبات « الباجامانا » (واهب القربان) للكهنة تحدد مرتبته هووكذا مرتبة الكهنة . واذا كانت هذه الشعائر تسهم فى اثبات شرعية الزعيم فانها تمنع استثمار الثروات فى الانشطة الاقتصادية المثمرة ايضا .

والواقع أن توجيه الثروات الى الطرق الاقتصادية قد حدث فى العصر التالى — فى منتصف الالف سنة الاولى قبل الميلاد — فى المنطقة الشرقية المجاورة ، أى فى وادى الجانج الاوسط . وذكر هذا الانتقال الجغرافى فى أسطورة « فيدجا ماتهافا » التى تحكى لنا كيف أن فيرجا مانهاتا رحل صوب الشرق ، ولكنه توقف وانتظر عند نهر جانداكا حتى ظهر « اجنى » اله النار الاراضى الكائنة على الجانب الآخر من النهر ، وبعد ذلك تستقر به المقام هناك . ولما كانت تلك المنطقة سهلا رطبا . صادف تربية الماشية بها بعض الصعوبات وحل محلها اقتصاد يقوم على الزراعة أساسا . وتبين أن رزاعة القمح والارز ميسورة فى « الكوشالا » (اوتار برادش الشرقية) حيث نشأت احدى الممالك القديمة . وكانت مستنقعات بيهار الشمالية أكثر ملاءمة لزراعة الارز . وتنتج زراعة الارز — أساسا — محصولا سنويا واحدا ، ومن الصعب ضمان المحصول على محصول ثان بصورة منتظمة ، حتى بالاستعانة بالرى بوساطة قنوات نهرية وصهاريج كما ذكر فى المصادر . ودعت الحاجة الى مزيد من المحصول بتوسيع الرقعة المزروعة . وتتحدث الكتابات التى تصف الاملاك الغنية عن مزارع أرز تغطى مساحات تصل الى مئات الهكتارات . وكانت الملكيات الزراعية الكبيرة تنتمى اما الى عشائر واما الى الافراد حينما اختفت ملكيات العشائر ، ولاصحاب الملكيات من الافراد حق التصرف المطلق فى ملكياتهم ، وتتولى العشيرة شئون الرى أو يتكفل بها ملاك الاراضى تبعا لصيغة استمرت متبقية عدة قرون فى معظم بقاع شمال الهند . ولم تباشر الدول الرى الا فى القليل النادر .

وكان اتساع رقعة الاراضى المزروعة وتنظيم الرى يعتبران فى الكثير من الاحيان شرطين كافيين لنشأة الدولة . ومع ذلك فهناك ماتحمل على الظن بأن الدولة لم تكن لتنشأ ذاتيا نتيجة للتطور السالف ذكره ، لان ثمة نظامين سياسيين تعايشا معا فى وادى الجانج الاوسط : ففى احد هذين النظامين بقيت الدولة فى نمطها البدائى ، فى حين تطورت فى النظام الثانى . وكانت عناصر هذه الصورة المتناقضة هى من جهة « الجانا سانجا » التى توصف كثيرا بأنها جمهوريات ، أو « اليجارشيات » (حكومات القلة) أو امارات ، ومن جهة أخرى الملكيات التى أصبحت بالتدريج النمط العادى للدولة فى الهند القديمة .

ولم تكن الامارات موجودة فى وادى الجانج الاوسط فقط : اذ تذكر النصوص انه يوجد بعض منها فى مناطق أخرى أيضا ، حتى تاريخ متقدم من الالف سنة الاولى بعد ميلاد المسيح . ومع ذلك وصفت النصوص البوذية الاولى امارات حوض الجانج الاوسط وصفا أتم . وتنتمى هذه الامارات اما الى عشيرة واحدة ، مثل عشيرة « الشاكيا » التى ينتمى اليها بوذا ، واما الى اتحاد من العشائر ، مثل اتحاد « فريجى » المشهور الذى يضم ثمانى عشائر . هذه العشائر تنتمى كلها ، وعلى نسق واحد لطبقة الكشاتريا ، الا انه كانت هناك تفرقة واضحة بين أعضاء العشائر الحاكمة (راجا ــ كولا) التى تدعى ملكية الارض ، ولهم حق الاجتماع فى مجلس العشيرة ، ويتمتعون بأعلى وضع اجتماعى ، وبين الآخرين ، وهم الاجراء والعبيد الذين يزرعون الارض لحساب العشائر الحاكمة ، ولا يمكنهم المطالبة بأى حق اجتماعى أو سياسى .

ولم يذكر فى أى نص فى خصوص الامارات أن الارض تنتمى الى ملاك من الافراد أو الى « جريهاباتى » . وفى حالة قيام نزاع بشأن توزيع الماء للرى ، على سبيل المثال ، تنزل العشائر الحاكمة جماعات فى الساحة لفض النزاع بالسلاح . ومع ذلك ، فهناك نظام للادارة معقد نسبيا ، فيه أعضاء العشائر الحاكمة متساوون كلهم . وكانت المسائل الهامة تعطى مجالات للتصويت بعد تداول المجلس الذى يهتم كل الاهتمام بالمسائل الادارية وعلى ذلك يبدو أن الامارات من نمط جانجاسانجا تدخل فى فئة المجتمعات المنقسمة الى طبقات والسابقة على نشأة الدول ، وكما وصفها بعض النظريين .

كانت الشعائر الدينية فى الامارات تتألف من عبادة قبور الاسلاف ، ولم تكن احتفالات القرابين البراهمانية معروفة . ويفسر هذا انه حتى فى التدرج الطبقى بين العشائر ، كان البراهمة يشغلون مرتبة اقل شأنا من مرتبة أعضاء عشائر الكشاتريا ، وهى المكونة من الاسر الحاكمة وملاك الاراضى .

وكان نظام الفارنا يعتبر تكوينا نظريا ليس له علاقة كبيرة بالتقسيم الطبقي الحقيقي ، ويحدد سير العمل في المجتمع تقسيمه الى « ناتى » ، وهو مصطلح يطلق على النسب الاقل حجما ، والى « جاتى » ، وهو أكبر حجما ، تعرف بالاكثر بنشاطها المهنى ، وينتمى أفرادها اليها بمولدهم . وتنقسم الجاتى الى فئة عليا وفئة سفلى .

ولما لم يكن هناك أهمية للتقسيم الطبقى الشعائرى للمجتمع ، فان هذه الفئات كانت تعتبر نجسة فى نظر الكتاب البراهمانيين الذين جعلوها بمنأى عن المجتمع . ويتضح فى الامارات وجود بديل دينى قوى للبراهماتية ، « آية ذلك اجلاص الكثير من هذه العشائر للعلميين الدينيين الناشئين فى احضانهم مثل جواناما بوذا الذى كان من طائفة الشاكيا ، وماهافيرا المقترن اسمه بديانة الجانية ، والذى ينتمى الى اتحاد الفريجى .

وفى حين توقفت الامارات عند الحد الذى يمكن ان تتحول فيه الى دول ، فان النظم الملكية ، مثل مملكتى كوزالا ، ومجادا تحولت الى دول كاملة البنيان . ويبدو أن هذا التطور قد نجم عن تغيرات هامة أخرى ، كان اكثرها وضوحا ظهور طبقة من التجار المحترفين ، وفى الوقت نفسه ظهور اقتصاد ريفى . هذان التغيران حطما القيود التى فرضها نظام المعاملات المالية السائد فى وادى الجانج الغربى ، وأديا الى تحرر الانشطة الاقتصادية . .

وفى الاصل كانت المراكز الحضارية ـ غالبا ـ مقرا للعشائر الحاكمة ، لذلك نجد فى كل « جانابادا » اى قليم تابع لعشيرة مركزا كبيرا على الاقل ـ يشكل العاصمة السياسية . وكان الامر كذلك فى « جانابات » شمال غربى الهند ايضا ، وفى وادى الجانج الاوسط . وكانت « هاستينابورا » عاصمة كورو و « أهيشهاترا » عاصمة البنكالا مركزين سياسيين لهما ما (لكابيلافاستو » و « فايشالى » المدينتين الرئيسيتين لاقليمى الشاكية والفريجى من أهمية . وطرأ على عملية التطور الحضرى تحول حين اكتسب بعض هذه المراكز أهمية تجارية باعتبارها أماكن للانتاج وفى الوقت نفسه اسواقانامية . وكان لهذين النشاطين ، السياسى والتجارى اثرهما فى تسمية هذه المراكز « المدن الكبرى » ، « المهاناجارا » فى الكتب البوذية .

ويمكن تمييز عدة مراحل فى هذا التطور . فنشأة الممالك وتركز السلطة السياسية فى أيدى أسرة واحدة صحبهما تعديل فى الروابط العشيرية . ووجد زعيم عشر اسر ـ جريهاباتى ـ باعتباره مالكا خاصا للاراضى والدعامة الاساسية للاقتصاد ، ان وضعه قد تحسن . وكان من

شأن التوسع فى الزراعة فى وادى الجانج الاوسط أن جعل منها رمــزا للثراء ، وكذا الممول والدعامة الرئيسية للمملكة ، ووصل الامر بالتدريج الى تقدير الثروة بعدد مكاييل الحبوب ، ثم بالنقود المعدنية .

والآن أصبح فى الامكان استثمار الاموال التى تكتسبها الاسر ـ الجريهاپاتى ـ بفضل التوسع فى الزراعة ، وافول الاقتصاد القائم على الاداء العينى ، استثمارها فى التجارة . ونمت التجارة اعتبارا من ابسط المبادلات التى تجرى على مستوى القرية والسوق ـ النيجاما . وليس من شك فى أن الحدادين المتجولين الذين يشتغلون بتكنولوجيا الحديد الجديدة قد شجعوا التجارة المتجولة التى ربما استقرت بالتدريج واستخدمت دوائر تجارية منتظمة . ومع نمو المنشئات القائمة على شبكة انهار وادى الجانج ، أصبحت القنوات النهرية تشكل وسيلة طبيعية للمواصلات . وكانت المدن الكبرى المقترنة بالتجارة الاولية واقعة عند مفارق الطرق النهرية ، وبعامة عند التقاء منطقتين بيئيتين على الاقل . وتبالغ الاوصاف التى ذكرتها الكتب فى حجم هذه المدن : فالخمسون كيلومترا مربعا التى تقدرها الكتب احيانا كمساحة لهذه المدن لا تؤيدها الدلائل الاثرية (٢٤) . ومع ذلك فان للتجمعات الحضرية التى كشفت عنها الحفائر مساحة أكبر بكثير من مساحة التجمعات فى العصر السابق لنشأة المدن . وتعبر المبالغات فى الكتب تعبيرا رمزيا عن الفكرة التى شاعت فى الاذهان عن هذا الاتساع . ويتميز أيضا العديد من المواقع الحضرية فى وادى الجانج بالتماثل الملحوظ فى بعض الاشياء الاثرية التى وجدت فيها . واستخرج من هذه البقاع الالوف من قطع النقود المصوغة ، وهى بمثابة المقابل الاثرى للنصوص التى تتحدث عن الاستخدام الشائع باطراد للنقود المعدنية كقاعدة للمبادلات التجارية فى المدن . هذا التطور ، فضلا عن أنه وسع مجال التجارة ، خلق مهنة المصرفى اللازمة لتمويل المبادلات التجارية .

وترفض النصوص البوذية الربا : ولا يرخص فى هذه النصوص للبراهمى الحكيم باقراض المال نظير الحصول على فائدة الا فى الظروف الملحة ، ويجب عليه وقتئذ أن يؤدى شعائر الاستغفار من الذنب الذى يقترفه بهذا العمل .. أما الربا فى الاخلاق البوذية فانه يعتبر على العكس من ذلك نشاطا مشروعا يمكن أن يمارسه أى فرد فى المجتمع .. والمصطلح الذى يطلق على المصرفى هو « شربشتين / سيتثى » ومعناه «الذى يملك الاحسن » . وتضفى الكتابات غير البراهمانية على المصرفى أكبر قدر من الاحترام . ويحدث كثيرا أن يزاول « جريهاپاتى » غنى مهنة المصرفى ، ويغدو « شريشيثنا » محترما . واسهم وجود الطوائف الدينية الهرطقية ، وبخاصة الطائفة البوذية والجانية ، وسائر الجماعات المنشقة المنوعة مثل الكارفاكا ، واللواكاياتا ، اسهم فى اقرار شرعية استثمارات الجريهاپاتى

فى التجارة بدلا من استهلاك ثرواتهم فى اقامة الحفلات القربانية . ومع ذلك لم تختف القرابين البراهمانية ، فقد استمر الملوك يلتمسون فيها مشروعية وضعهم ، ولكنها أصبحت شكليات فحسب . وهناك حقيقة اكثر اهمية : ذلك أن الاموال التى تنفق فى الاجتماعات الشعائرية لم تعد سوى جزء صغير من الانتاج الاجمالى . وكان البراهمة المتخصصون فى أداء الشعائر يكافأون على أعمالهم بمنحهم اراضى رزاعية خصبة . وعلى الرغم من النصوص القانونية التى تحظر على أعضاء هذه الطائفة أن يعيشوا فى مزاولة الزراعة ، فان البعض منهم كانوا يعتبرون من أغنى الملاك العقاريين فى الممالك الجديدة .

اما الاقتصاد المنزلى القائم على الملكية الخاصة للاراضى ، والذى انبثق من تفكك أملاك العشيرة بالتدريج ، فانه لم يوجه الثروة صوب المبادلات والتجارة فحسب ، ولكنه اسهم فى تعديل نظام الزراعة أيضا . وزاد اقبال ارباب الاسر بالتدريج على مزاولة التجارة ، فأهملوا شئون الزراعة ، وكانوا يميلون الى أن يعهدوا بزراعة حقولهم ، لا الى أشخاص يستخدمونهم ، ولكن الى مزارعين مستقلين يؤجرون لهم الحقول فى مقابل نصيب من المحصول . هؤلاء الفلاحون الذين كانوا فى الغالب من قدامى العمال الزراعيين ، فاصبحوا مستأجرين ، اكتسبوا بذلك وظيفة ووضعا جديدين . وكانت المزارع فى كثير من الاحيان واسعة بدرجة لا تستطيع معها اسرة واحدة أن تتولى زراعتها مباشرة . فكان لا بد من تأجيرها لمزارعين يقيمون بها . وثمة كتابة تذكر حالة رب أسرة تنازل عن القسم الاكبر من أملاكه ، واحتفظ مع ذلك بخمسمائة محراث ، وأربعين هكتارا من الارض ، وأربعين الف رأس من الماشية . غير أن النصوص تتحدث أيضا عن « جريهاباتى » افتقروا ، وقضى الجفاف واستحالة انتاج أى محصول على اموالهم كلها ، واصبحوا فى مرتبة الفلاحين البؤساء .

وزاد عدد الفلاحين مستأجرى الاراضى بتوطين مزارعين فى اراضى بكر ، وجرى هذا بمبادرة من جانب الدولة التى ادعت ملكية هذه الاراضى واتاح لها هذا التوسع فى الزراعة أن تنمى ايراداتها . وحينما كانت الدولة هى مالكة الاراضى ، فانها اقامت نظاما للاجارة يدفع المزارعون بمقتضاه نسبة مئوية من حصتهم فى الارض ، واقام هذا النظام علاقة مباشرة بين الدولة وبين المزارع ، دون وساطة المالك العقارى . وبالتدريج ماثلت مصطلحات الطوائف بين « الشوادر » فى مجال الزراعة ، وبين المزارع ، بمعنى الفلاح . وتحمل الشوادر ــ باعتباره فلاحا وعاملا وحرفيا ــ والفايشيا ــ باعتباره جريهاباتى ــ العبء الرئيسى من الضريبة ، وأصبح فرض الضرائب عنصرا هاما فى نظرية الدولة .

تنوعــات نظــرية الـــدولة :

تعــدلت التفسيرات الخاصة بأصول النظام الملكى والحكومة بصورة ملحوظة فى غضون هذه الحقبة التى انبثقت فيها الدولة . ففى حين كانت النصوص فيما مضى تبرز صفات الزعيم وتشيد بالبطولات الحـــربية ، أصبحت من هـــذا الوقت تذكر بالاكثر عنــاصر أخــرى . فقد أضيف الى النظرية السابقة مظهر تعاقدى ناجم من حالة يفترض فيها ان المجتمع قد طرأ عليه بعض التعديل . ويوصف المجتمع البدائى بانه مجتمع مثـــالى فاضل (طوباوى) قديم ، ليس فيه ملوك ولا قوانين ولا تفرقة اجتماعية . غير أن انحطاط الفضائل بالتدريج جعل من الضرورى سن القــوانين ، ووضع السلطة بين يدى الملك الذى يتولى حماية المجتمع من التهديدات الخارجية والخلافات الداخلية . ويوصف انحطاط الفضائل هـــذا فى النصوص الداخلية بصورة تختلف عن وصفه فى النصوص البوذية تبعــا للكيفية التى ينظر بها الى التطور الاجتماعى . وثمة فرق هام آخر : ففى حين أن الملك فى الكتابات البراهمانية تعينه الآلهة ، فان الــكتابات البوذية لا تتـــكلم الا عن رجل يملك سلطات منحها الشعب الذى انتخبه من بين أفراده .

ويشهد القــــرن الرابع قبل الميلاد ظهور نظرية عن دولة تقــوم على سبعة عناصر ، سميت فيما بعد « الاعضاء السبعة » . ووصفت هــذه العناصر فى الارتاشاشترا ، لكوتاليا ، فذكرت أنهــا الملك ، والوزراء ، والمديرون ، والاقاليم ، والعاصمة ، والخزانة التى تودع فيهـــا حصيلة الضرائب ، والقوات العسكرية ، والحلفاء . وكانت هذه العناصر موجودة بصورة غامضة بعض الشىء فى امارات وادى الجانج الاوسط ، الامــر الذى يحمل على اعتبار اتحاد خريجى بمثابة دولة فى مرحلة التكــوين . ومع ذلك تبدو هذه العناصر أكثر وضوحا فى ملكيات هذه المنطقة ، مثل مملكة كوشالا ، وماجادا ، وفضلا عن ذلك فان النصوص التى تصف هذه العناصر تعتبر النظام الملكى الشكل الوحيد للدولة الشرعية .

ويتجلى الاهتمام بتبرير وجود الدولة الملكية ــ أيضــا ــ فى روايات مختلفة حافلة بالاضافات والتحريفات للملحمتين الهنديتين القديمتين . فالمهابهاراتا التى تجرى أحداثها اساسا فى اقليم كورو على المجــرى الغربى لنهر الجانج ، تنوه بضروب الضيق التى احاطت زوال الامارات ببطء فى مواجهة قيام الدولة . ومع أن المجتمع الموصوف هو الذى سبق مـــولد الدولة ، فان الاضـــافات المتقاربة والتى تتخذ فى القصة سمة الفقــرات التعليمية الدخيلة ، تتجلى صراحة بمثابة دفاع عن الدولة المــلكية . أمــا الرامايانا فانها تتخذ من مملكة كوشالا على مجرى الجانج الاوسط اطــارا

لها . ولعل النسخة الاولى من الملحمة لم تخرج من حدود هذه المنطقة ، الا انه فى النسخ التالية اتسع افق الملحمة معاتساع الرقعةالجغرافية للقصة . ويبدو تبلور النزاع بين مختلف النظم التى تتضمن أو لا تتضمن دولة اكثر وضوحا فى الرامايانا حيث البطل راما ، أمير دولة كوشالايقاتل رافانا الذى يتجلى فى شعبه « اراكساسا » ـ الذى جعلته الملحمة فى صورة جماعة من الشياطين ـ الكثير من أوجه الشبه بالامارات .

وطرأ على الرامايانا بعض التغيرات وترجمت الى عدة لغات هندية ، واقترنت كل ترجمة جديدة ببعض التعديلات . ومما له دلالة أن حكاية نصوصه باللهجات الاقليمية يتوافق بنوع ما مع قيام ممالك قوية فى هذه الاقاليم . وبصرف النظر عن الرسالة الدينية التى دعت اليها هذه الترجمات بقصد نشر عبادة فيشنو فانها كانت وسيلة بارعة للاشادة بالدولة الملكية .

هذا التطور المتواصل فى تاريخ الهند ، استمر على التوالى فيما وراء وادى الجانج حيث نجد امثلة مكررة لتحول المجتمعات القائمة على رابطة النسب الى نظم دولية . واذا لم تكن العملية مماثلة كل التماثل للعملية التى وصفناها آنفا ، فانها على أية حال من نوعها ، وابنما كانت افاليم العشائر مجاورة للممالك ، كان يقضى على سيادة العشيرة بغزو المنطقة أو بتعديات النظام الملكى عن طريق استصلاح الاراضى البكر واقامة مستوطنات زراعية . واكتسبت العشائر المسيطرة صفة الكشاتريا . وفى أعقاب تجزئة اراضى العشائر ، ادعت الاسر الكشاترية الاقل نفوذا ملكية الاراضى المجزاة ملكية خاصة . واصبحت العشائر السائدة تابعة للممالك المجاورة ، الا انه حين تتراخى سيطرة هذه الممالك ، تتقدم هذه العشائر بالتدريج فى طريق الاستقلال . وكانت العشائر السائدة ، باعتبارها الصفوة المحلية تقلد اسلوب حياة الملوك ، وترعى بخاصة أدب البلاط الذى يستخدم اللغة السنسكرتية ، وتشيد المعابد ، وتتنازل عن بعض الاراضى للبراهمة المتفقهين فى الفيدا وتشجع طورا جديدا من الهندوكية تعبر عنه نصوص البورانا » [مؤلفات هندية تخاطب عامة الشعب الذين لا يستطيعون مطالعة النصوص المقدسة كالفيدا ـ المترجم] أما الذين انحدر بهم الحال فأصبحوا من الفلاحين مستأجرى الاراضى ، فانهم اعتبروا من طبقة الشوادر ، مثلهم مثل العمال والصناع . وبقيت التجارة كما كانت فى الاصل مهنة الاجانب ، ولكنها اخذت بالتدريج تجتذب الاسر الوطنية الثرية .

وما لبث نظام الفارنا فى هذه المناطق أن أصبح نموذجا للنظام الاجتماعى اعتبارا من انقسام المجتمع التدريجى الى طبقات ، واستقدم له براهمة ، اذ كان اداء شعائر القربان ضروريا لاقرار شرعية النظام القائم . وفى مقابل

هذا تلقى البراهمة مساحات شاسعة من الارض ، ومزايا اخرى تكفل لهم الحماية ، وأصبحوا فى الكثير من الاحيان محور التقدم الثقافى . ولم يكن معنى اقرار الشرعية اقامة دولة ملكية مركزية فحسب ، ولكنه يعنى أيضا وضع سلسلة انساب للكشاتريا ، وروابط أنساب للذين نجحوا فى الاستيلاء على السلطة السياسية. لذلك تقدمت سلسلة الانساب غيرها من مكونات التقاليد التاريخية فى الاخبار التاريخية المكتوبة بعد منتصف الالف السنة الاولى الميلادية . وفى القرون التالية ، ينزع الفايشيا الى فقد اهميتهم ، حتى باعتبارهم طبقة ، كلما هبط الذين يمارسون حرفا متصلة بالتجارة الى مرتبة الشودرا . وحين ظهرت دول صغيرة بكثرة فى أواخر الالف سنه الاولى وفى غضون الالف سنة الثانية الميلادية ، نلحظ تكاثرا فى تعداد « الشودراجاتيس » يدل على الاستيعاب الجماعى لطبقات جديدة ، وازدياد الطوائف المهنية فى المناطق التى استعمرت حديثا .

وبقى التدرج المقدس لنظام الفارنا على ماهو عليه بفضل تقديم أنماط دينية فى الدول الحديثة النشأة ، والاهتمام بامتصاص العبادات والطوائف الموجودة فيما قد نسميه التقاليد الهندوكية البورانية الكبرى . واستهدفت الشعائر استيعاب آلهة العشيرة المحلية وضم اقليمها الى الدولة الجديدة ، وتحويل كهنتها اما الى براهمة وأما الى موظفين خصوصيين يقومون بخدمة المعابد المكرسة للآلهة . وتأكدت هذه العملية ــ مثلا ــ فى تاريخ عبادة « الجاجانات » فى « بورى » وهى مدينة أصبحت مركزا دينيا لهذا النوع فى أواخر نمو دولة أوريسا . وفى مثل هذه الاوضاع ، كانت الطبقة تتوافق احيانا مع الحالة الاقتصادية . وحتى حين لم يكن الامر كذلك ، فان نظام الفارنا اسهم فى فرض نظام مشترك على مجموع المناطق رغم التغيرات الاقتصادية ، مثل ظهور طبقة من الفلاحين وطوائف مختلفة من التجار .

ولم يكن الانتقال من نظام الانساب الى نظام الدولة هو النموذج الوحيد للتطور الذى حدث ، كما لم يكن الغزو هو الوسيلة الوحيدة لنشأة الدولة ، بعكس ما أكده الكثير من المعلقين على الماضى القريب للهند . وقد طرأ على المناطق التى بها نظم دولية قديمة جدا ، على مدى القرون تحولات تاريخية عميقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة الدولة ومهمتها. وتتنوع النظم من الدولة المركزية الموحدة الى ماأطلق عليه حديثا اسم الدولة « المجزأة » ، بالاضافة الى نظم اخرى منوعة ، لا مركزية نسبيا ، يدخل فيها أنماط مختلفة من النظام العقارى والانشطة التجارية ، ولم تكن العلاقة بين العواصم وبين المناطق النائية ثابتة أو متماثلة على أن الباحثين فى نظرية الدولة قبل الحديثة يؤكدون بوجه عام أن ما هو معروف عن تاريخ الهند

يثبت وجود نظام واحد يشمل شبه القارة كلها ، وصالح بالفعل لكل العصور .

وباختصار ، يفترض تحليل الدولة فى الهند قبل العصر الحديث وضعا ثابتا حتى عصر الاستعمار ، دون أى تطور ، اللهم الا اختفاء النظم التقليدية القديمة بسبب امتصاص الدولة الاستبدادية للمجتمع بأسلوب يبدو أنه كان شائعا فى العصور القديمة . ولما لم يكن هناك ملكية عقارية ، كانت الاراضى ملكا للدولة ، أو ملكا جماعيا للقرية التى كانت على أية حال تابعة للدولة . وكان الملك المستبد يجمع الضرائب من القرويين . وفيما عدا ذلك وصف القرويون بأنهم مستقلون يتمتعون باكتفاء ذاتى ، فيما عدا أن الانتاج كله زراعى يعتمد على طرق الرى التى تتحكم فيها الدولة عن طريق هيئة من الموظفين الذين يتولون تحصيل الدخول أيضا وفى هذا الوضع كانت المدن القليلة العدد مراكز ادارية ، لان التجارة لم يكن لها وجود بها . وكانت السلع المنتجة الوحيدة موادا ترفيه خاصة للملك والبلاط .

هذا التصور لما اعتبر فى الاصل استبدادا شرقيا ، شرحه ماركس بالتفصيل فى أسلوب الانتاج الاسيوى ، ولا يزال النموذج النظرى السائد فى التحاليل التى تجرى للاقتصاد السياسى التقليدى فى الهند . وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت لاثبات أن المعطيات التجريبية لا تؤيد هذا النموذج ، أو أن هذا النموذج يتعارض مع نظرية العملية الجدلية (الديالكتية) ، فان هناك مؤلفين يؤكدون انه قابل للتطبيق .

واقترح حديثا تعريف أكثر دقة « لاسلوب الانتاج الاسيوى » على أساس معلومات خاصة بدولة « الانكا » ببيرو ومجاوراتها . الانكا دولة هندية بأمريكا الجنوبية كانت قائمة قبل وصول كولمبس الى امريكا — المترجم] . كانت الارض قبل وصول الانكان تملكها العشائر ملكية جماعية ثم يعاد توزيعها بصفة دورية على الاسر الكبيرة التى تستغلها ولكن لا تملكها ، وكان العمل اشتراكيا ، يتعاون القرويون فى أدائه . وبعد أن تغلب الانكا على العشائر ، أعلنوا أن الاراضى كلها ملك للدولة ، وخصصوا جزءا منها للعرش ، واستمرت العشائر تعمل فى سائر الارض تبعا لنظام من العمل الاجبارى . وحين فقدت العشائر حق ملكية الارض ، احتفظت مع ذلك بحق الحيازة والانتفاع ، لذلك ظل أسلوب الانتاج اشتراكيا رغم تغيره . وكانت دولة الانكا تراعى بعض العادات السابقة التى تشمل توزيع الاغذية والاشربة والبذور على المزارعين ، ايحاء منها — على مايبدو — بأن النظام السابق لم يزل قائما . وكان هناك تنظيم ادارى لرقابة نشاط العشائر أيضا . وفى هذا النظام كانت الدولة باعتبارها المالكة الجماعية تشكل الوحدة الاجتماعية العليا . وزال دور صلات القرابة فى الانتاج ، كما زال الهيكل الاجتماعى السابق .

ولم يزل من غير الملائم تطبيق هذا النموذج على الهند القـــديمة ، فليس من الثابت أن الدولة كانت مالكة للاراضى غير تلك التى عـرف على وجه اليقين أنها تملكه . وعلى العكس من ذلك ، تتحدث النصوص كثيرا عن ملاك من الافراد ، ،وتصرف هؤلاء فى اراضيهم .، وحينما وجـــد نظام دولى ، كانت زراعة الاراضى الجديدة تجرى فى الكثير من الاحيان بمعرفة الدولة ، أما بأن تمنح بعضها للافراد ، أو بأن تقيم مستوطنات للمزارعين فى المناطق المشار اليها. وتتحدث الارثاشاشترا « لكوتاليا » عن مستوطنين من المزارعين من طبقة الشودرا نقلوا من مناطق مزدحمة بالســـكان ، أو استحثوا للهجرة من الممالك المجاورة . ويذكر النص فى موضـــع آخر ، وبالتحديد أراضى الدولة التى يقـــول انها تزرع امـــا بواسطة مزارعين مستأجرين ، واما بواسطة عمال اجراء أو عبيد ، واما بواسطة بعض المحكوم عليهم بعقوبات جنائية . وعلى اية حال فان هذه المستوطنـــات لم تفض على الملاك العقاريين المستقلين .

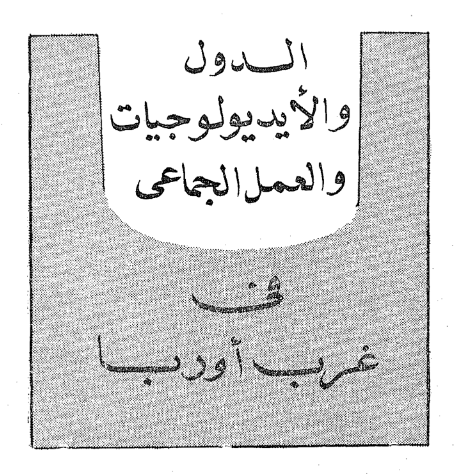
ومن المستحيل القول ـ اعتمـــادا على الاحصائيـــات ـ بأن أيا من النظامين الزراعيين الخاص والدولى تفوق على الآخر . وبالنظر الى قصر حياة الدول الـكبرى ، وأن الاراضى الجديدة كانت وما زالت متاحة حتى زمن قريب ، فأنا نميل الى الاعتقاد بأن المستوطنات الزراعية التابعة للدولة لم يتضاعف عددها الى درجـة أن تصبح هى النظـام السائد . وعلى أية حال ، فان العدد المتزايد من التنـــازلات العقارية من جانب أفراد من الصفوة لصالح منتفعين من رجال الدين أو العلمانيين اعتبارا مـن الالف السنة الاولى الميلادية يتعارض مع وجود سلطة مطلقة للدولة على الاراضى ، وان بقاء نظم العشائر المستقلة الى جانب النظم الاقتصادية القائمة على كد الفلاحين حتى عهد قريب ليوحى ـ أيضا ـ بأن دور الدولة فى مجـــال الاقتصاد الزراعى لم يكن متماثلا فى مختلف الممالك .

وحتى منتصف الف السنة الثانية الميلادية ، لم يكن الشكل الاساسى لاحتجاج الفلاحين ضد فداحة الضرائب هو الثورة ، ولـــكنه تجلى فى الهجرة الى أراضى جديدة واقعة خارج حدود ولاية الدولة التى يتبعهـــا الفلاحون . وكان النصح يسرى الى الملوك بالا يفرضوا ضرائب فادحة على الفـلاحين خشية أن يهاجروا فتؤدى هجرتهم الى افتقار المملـكة . وكانت الهجرة دلالة اخرى على وجود أراضى جديدة يمكن استعمارهـــا . وكان هؤلاء المتذمرون موضع ترحيب الممالك المجاورة لان اقامتهم بها تكسبهـا ايرادات ضريبية جديدة .،

وتميل نظريات نشأة الدولة فى الهند فيما قبل العصر الحديث لما الى تجاهل كل من الاقتصاد الزراعى ونشأة المراكز الحضرية القائمة على التجارة باعتبارها عوامـــل التغير التاريخى ، أو الاقلال من أهميتها .

وقد وضعت النظم القائمة على رابطة النسب أو العشيرة بسبب تقوية هاتين الظاهرتين بنوع خاص . وعلى العكس من ذلك فان النظام الشعائرى كما تجلى فى الفارنا أو فى التدرج الطبقى أطال بشكل خفى نظام الانساب وبخاصة فى المجتمعات التى تسودها القيم البراهمانية ، وحيثما كانت الطبقة (أو الطائفة) تميل الى التوافق مع الوضع الاقتصادى . وكانت هذه المجتمعات فى الكثير من الاحيــــان هى تلك التى كان فيها القطاع التجارى ضعيفا أوتسيطر عليه الطبقات العليا ولا يقر الشارحون الحديثون بقوة القطاع التجــارى فى عصور أخرى ، ربما بسبب الجدل فى خصوص الظروف السابقة على ظهور النظام الرأسمالى ، والتأكيد على ما يبدو انه الدور الثانوى للاقتصاد التجارى فى الهند .

وقد تتجلى نشأة الدولة فى تاريخ الهنــد القديم كعملية انتقال من تكوينات اجتماعية تعتبر بعامة بمثابة نظم قائمة على الانساب الى تكوينات اجتماعية يسيطر عليها نظام دولى قائم على نظام الفلاحة . ومع ذلك فان طبيعة الدولة والتغيرات التى طرأت عليها بمرور الزمن لا تتوافق بسهولة مع أى من النماذج الموجودة . كذلك فان الانتقال من نظام اجتماعى الى نظام آخر غير ظاهر بوضوح لان هنــاك تداخــلات كثيرة بين النظــامين ، وعناصر كثيرة من النظام القديم باقية فى النظام الجديد .. وبغض النظر عن التفسيرات المسبقة التى قدمها الكثير من النظريين بشأن الهند قبــل العصر الحديث ، فان هذه التداخلات هى التى اسهمت فى الكثير مــن الاحيان فى الحفاظ على التفاعــلات بين النظام الشعائرى وبين الحالة الاقتصادية بحيث ينتهى الامر بأن يحجب احدهما الآخــر فيخفى فى الواقع العناصر الرئيسية للتطور التاريخى ، وتعقد المجتمــع الهندى فى بداية تاريخه .



أوضح تاريخ علم الاجتماع بالتدريج الخطوات العديدةالتى ينجم عنها نظام معين للدول ، وقد القى التاريخ الضوء على حقيقة هامة وهى : انه اذا ما غضضنا النظر عن التفسيرات التطورية العديدة ، فاننا سنجد أنفسنا امام تأكيد واضح لما طرأ من تحديث على النظم السياسية المختلفة فالنظم السياسية اذن ، لا تتبع بعضها البعض فى ترتيب حتمى مؤكد كما كان الرأى الفلسفى يقول ، وكما كانت النظريات تزعم بأن أصل السياسة ينبع من التطور المتوالى لمراحل التطور الاقتصادى ، الناجم عن تغييرات فى البناء ، يزعمون انها تؤثر على النظم الاقتصادية عبر التاريخ .

ولعل من أهم المكاسب التى حصل عليها علم الاجتماع السياسى فى التاريخ المعاصر تكمن فى الاعتراف بالتجديد الواضح الذى طرأ على النظم السياسية ، والتى لاقت خلال القرون الوسطى مقاومة شديدة من المعاقل الاقطاعية الموجودة حول العالم .

الكاتب : بيير بيرنبوم

استاذ فى جامعة باريس ، تخصص فى علم الاجتماع السياسى وله مؤلفات عديدة منها « قمم الدولة» (١٩٧٧)، والفروق الطبقية فى فرنسا ١٩٧٨ ، والدول والمجتمع ١٩٧٩ ، وغيرها كثير .

المترجم : تماضر توفيق

الرئيسة السابقة لتليفزيون جمهورية مصر العربية .

ولذا فقد كان مولد الامم ، وخاصة فى بلد مثل فرنسا ، نتيجة لوجود تباين واختلاف أدى الى ايجاد منطقة عامة تستقل ذاتيا ، ولبنيات خاصة بهذه المنطقة ، أدت الى ايجاد نوع من دولة المؤسسات . وكانت الدولة فى نطاق تاريخى واقتصادى نتيجة ولى لاختلاف البناء الاجتماعى ، وكان لظهورها اثر عميق فى قلب النظام الاجتماعى الى غير رجعة ، اذ أنه بعد ذلك اتخذ جذوره واسسه من الدولة ذاتها .

وظهرت الدولة كآلة ادارية سياسية ذات مؤسسات ، يخدمها ناس تخصصوا كل فى مجال معين ، وان هذه الدولة تشرف تماما وتكون بمثابة الوصى على المجتمع من خلال جهاز ادارى وقانونى ، وتحكمها من خلال نظام امنى خاص وتعمل على تطورها الاقتصادى وذلك بكسب الشعوب الى جانبها ونشر قيمها الخاصة بينهم وفرض هذه القيم على المجتمع ليتقبلها .

وثمة مجتمعات اخرى مثل انجلترا لم تواجهها مثل هذه الصعوبات فمنذ نهاية القرون الوسطى ، كان نظام المركـــزية الذى قد اثر على كل النظم السياسية لم يجابهه ، الا فى حالات نادرة ، بناء سياسى واداري مختلف ونجح المجتمـــع المدنى فى تنظيم نفســـه ، كما نجحت الطبقـــات الاجتماعية المختلفة فى أن تجعل أصواتها تصل الى الوسط أو المركز ، كما نجح البرلمان فى ان يوجد نظاما ذا كفاءة لا بأس بها لتمثيل الشعب . وعلى لذلك فان انجلترا لم تشهد ولم تمر بتجربة بناء الدولة بذات الطريقة التى مرت بها فرنسا ، او الى حد أقل ، بروسيا . فان المركـــزة القانونية وقفت حائلا دون ظهور نظام سياسى ادارى مطالب بحقه فى الانفـــراد عن المجتمع المدنى ، أو بمعنى آخر بحقه فى أن يحكم هذا المجتمع . وحتى يومنا هذا نجد ان المملكة المتحدة بها جهاز جماعى أو ما يسمى الآن بالحكومة وليس بها الى حد ما يسمى حقيقة بالدولة ،، هو الذى يدير أمور المجتمـــع المدنى ، وهو جهاز لا يختلف ولا يبتعد عن الدولة .

وهذان النظامان من أنظمة الحكم السياسى المركزى أديا فى الواقع الى أنظمة اجتماعية ظلت حتى يومنا هذا قائمـــــة ، ويبدو أنها ستبقى الى الابد . فمنذ ذلك الوقت أخذت الجماعات تتطور وتتخذ بنفسها خططا مختلفة ، وأخذت الاحزاب السياسية تتآلف وتنظم نفسها طبقا لاهدافها المحددة التى كانوا يريدو ن الوصول اليها فى أى م ن النظامين ، وأخـــذ المثقفون يطلعون بالخطط ويتمتعون بنوع من الافضليـــة ، كما ظهـــرت الايديولوجيات فى كل جانب واختلفت هذه الايديولوجيات اختلافا جذريا فى نظرها الى الواقع والحقيقة . وعلى ذلك فان الاجتماع والسياسة كعلم موحد يجب أن يسلك طريق المركزية السياسية التى تنجم عنها أنظمـــة مختلفة للدول . ومن هذا المنطق نجد ان لدولة ينظر اليها على انهـــا تركيب يمكن أن يتغير ولكنه تركيب يحوطه النظام الاجتماعى بأسره ، ويعيـــد تنظيم نفسه كلما ارتأى ذلك .. وعلم الاجتماع السياسى لا بد أن ينظر نظرة جدية للغـــــاية الى كل انواع التمـــــركز السياسى ، وكل أنواع الدول التى تنجم عنه .

ونحن نحب أن نورد أولا فى هذا المقال كيف ان الايديولوجيات التى تظهر وتتمكن من الانتشار والتوسع تسيـــر سيرا متوازيا تاما مع نوع الدولة التى تتطور فى نطاقها ، ثم ننتقل بعد ذلك الى دراسة اثر هــــذه الدول عن حركات العمال ، وعلى بنيتها الاساسية ، وعلى قيمها ، وعلى نوع التنظيم الذى تتبناه والخطة التى تستخدمها ، كل هذا بالنسبة الى الدولة والى طريقة المساومة الجماعية التى تحاول من خلالها الحصـــول على أفضل الشروط لكل أعضائها .

ان المعرفة بمغزاها الاجتماعى توجد العديد من أنواع الصلات بين الايديولوجيات والاطر الاجتماعية ، وهى تحاول ان تبنى العلاقة المتداخلة أو الطارئة بين المعرفة ، بمعناها العام ، والنظام الاجتماعى . ومهما كان مصدر الهامها ، ماركس أو ويبر ، فان علم المعرفة الاجتماعى يقوم بتفسير كل هذه ايديولوجيات ، من تجريبية أو عملية ، كان تبين الرأى العام العالمى فيها ، او بالاحرى ، القيم التى ينتجها كل طبقة اجتماعية ، أو جماعة أو مجموعة متداخلة من الافراد . وهى لا تأخذ فى الاعتبار خصوصيات السياسة على الرغم من أن هذه الخصوصيات قد تؤدى الى ثورة فى الاحوال التى تحيط بهذه المعرفة . وماركس مثلا ، راى أن الطبقات الاجتماعية هى وحدها مصدر الايديولوجيات التى تعبر عن مصالحها ، وفى رأيه أن التمثيل الفكرى والتبادل الذهنى بين الافراد هو نتاج مباشر لتصرفات هؤلاء الافراد المادية ، وبالشكل نفسه نرى أن الدولة تبعا للامثلة التى يجىء ذكرها كثيرا فى أعماله هو وانجلز ، هى دولة الطبقى الاقوى ، الطبقة التى تسيطر اقتصاديا ، وبالتالى تصبح المسيطرة سياسيا أيضا . وماركس لم يحاول قط أن يربط بين أشكال المعرفة وبين الطبقات ، ولا أن يربط بينها وبين نظم الدولة المختلفة ، رغم انه اعترف فى بعض احيان بقيامها ووجودها ، وذلك عندما قارن بين نظام الولة فى كل من فرنسا وبروسيا وبين هذا النظام فى بريطانيا وسويسرا .

وكان فى كثير من الاحيان يؤكد اهمية تنوع وتخصيص الدولة وكان بامكانه عندئذ ان يوجد الصلة الدائمة بين الايديولوجيات والطبقات الاجتماعية، كما اورد التداخل بين الايديولوجيات وانواع الدول ايضا . وعلى ذلك ، فاننا نجد أن ينظر الى المثقفين على انهم أعضاء فى طبقة معينة ، وليسوا افرادا فى نطاق دول . وبالتالى فالمثقفون فى رأى ماركس ليسوا سوى ممثلين لطبقات اجتماعية يعبرون عن مصالحهم وعلى ذلك نجد ان ماركس أهمل تماما الروابط التى تقوم فى احيان عديدة بين هؤلاء المثقفين وبعض أنواع الدول ذات المؤسسات مثل فرنسا وبروسيا ، بمعنى أن كل النظريات الناجمة عن مثل هذا الوضع نابعة من الدولة وترتكز عليها وليس على طبقة اجتماعية معينة . وعلى ذلك فمن الطبيعى أن ثمة نظريات وايديولوجيات اخرى قد توجد فى حالات مثل حالة بريطانيا مثلا ورغم أن العلاقات الاجتماعية فى هذا البلد قد تكون متطابقة فى طبيعتها ، الا أن الاختلاف فى نوع نظام الدولة قد يحدد الدور الذى يقوم به المثقفون فى كل حالة .

ومن خلال النظام الماركسى نجد أن مشكلة المثقفين ودور الايديولوجيات قد أوليا اهتماما خاصا من « جرامسكى » ، الذى رأى ان هذا الدور يتفق تماما مع التباين الناجم عن سيطرة للطبقة الغالبة على

المجتمع بأسره ومع دور هذه السيطرة المباشرة التى تتمثـل فى الدولة وفى الحكومة الرسمية أو القانون وهـو بهذا يتعـدى ماركس ، لان « جرامسكى » اعتبر المثقفين ليسوا سوى عملاء للطبقة المسيطرة وانهم يعاونونها فى ممارسة السيطرة على المجتمع وعلى الدولة ، ولكنه عندما عقد مقارنة بين دول الشرق ودول الغرب فقد أكد جرامسكى أن الدولة فى الشرق هى كل شيء ، بينما هى فى الغرب ليست سوى المعبر الذى يصل بين قلعة المجتمع المدنى ، وهى قلعة حصينة وبين الناس . وعلى ضـوء هذه المقارنة كان بوسـع جرامسكى ، ان يلقى الضوء على الادوار العديدة التى يستطيع المثقفون أن يقوموا بها ، لا بالنسبة للطبقـات الاجتماعية فحسب ، بل بالنسبة للانواع المختلفة من الدول ، وقد لخص بيرى اندرسون ، أفكار جرامسكى ، فى النموذج التالى :

الغرب	الشرق
مجتمع مدنى	دولة
دولة	متمع مدنى
موافقة	مناهضة
تضامن	سيطرة
مـكان	حركة

وهو لهذا يقول « انه تبعا لجرامسكى ، فان انتشار المجتمع المدنى وسيطرته على الدولة فى الغرب قد يكون مشابها لسيطرة الموافقـة على المناهضة ، وهذا النموذج له ميزة انه يحدد اتجاها نسبيا ومتباينا مـن الناحية الاجتماعية تجاه المثقفين والايديولوجيات ، ولكنه رغم كل ذلك يظل غير كاف ..

والواقع أن بيرى اندرسـون ، عند تفسيره لاقوال جرامسكى ، يحتفظ بنظرية التغيير والاختلاف بين الشرق والغرب ، وهى النظرية التى لا تعاونه على تجسيم الفروق البعيدة التى تفصل بين المجتمعات الغـربية ذاتها الواحدة من الاخرى ، وفى الوقت نفسه نجد انه ينظر الى هـذه المجتمعات كلها خلال القرن السابع عشر على انها مجتمعات ارستقراطية . ويتجاهل ظاهرة المؤسسات الدولية فى فرنسا ويقذف الى خارج الصورة العوامل التى جعلت من فرنسا مملكة مطلقة ، حيث أصبحت الدولة ذاتية وانفصلت عن النبلاء ، وهو يخالف تماما ما حدث فى الانجلترا حيث بقيت الدولة ضئيلة ولا كيان لها .

واذا تركنا ماركس وجرامسكى واندرسون على حدة ، فانه ينبغى علينا أن نعترف بالانواع المختلفة للتمركز السياسى التى كانت قائمة فى الغرب ، هذا اذا كنا نحاول دراسة نمو الايديولوجيات تبعا لنوع الدولة التى ظهرت فيها او نحاول استنباط ما اذا كانت السيطرة فى الغرب لا تمارس الا من خلال مجتمع مدنى ، وليس على العكس ، تأتى من خلال الدولة . وهنا نود أن نستخدم الاجتماع والمعرفة وهو علم لا يعتمد على اطار اجتماعى واقتصادى ولكن على اطار اجتماعى سياسى ، وعلينا بعد ذلك أن نوضح كيف تطورت العلاقات بين الايديولوجيات وانماط الدولة ، ثم نأخذ كأول مثل على ذلك أوربا الغربية فى نهاية القرن التاسع عشر .
ونحن بهذا نهدف الى تحدى كل من النظريتين ، التطورية ، والتقدمية ، وهما نظريتان تربطان ظهور أى نوع من الايديولوجيات مثل الشيوعية الى زمن معين حدث فيه نوع من التصنيع ، وتزعمان أن الامثلة فى أوربا لا تعترف بالتطور التاريخى السياسى ، بل ترجحان ان هناك تشابها بين نظم الدول وطريقة عملها ، وان هذا العمل يتم من اجل البورجوازية فقط .

النموذج الفرنسى

كما أوردنا ، هناك أنواع من الدول ذات المؤسسات المستقلة وان فرنسا أحسن مثل على هذا النوع ، وان مثل هذه الدول تختلف عن غيرها من الدول التى مرت فى مرحلة مركزة سياسية أدت الى وجود دولة ضعيفة . وعلى ضوء هذا التمييز ، يجب أن نأخذ فى الاعتبار العلاقات القائمة بين الدولة والطبقة المسيطرة ، وهى علاقات قد تكون متداخلة — الى ابعد الحدود — فى بعض الاحيان ، وقائمة بذاتها فى أحيان أخرى . ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار عاملا هاما آخر ، وهو عامل مستقل عن الدولة لانه ينبع من أصل مختلف تماما ، وهو عامل المساومة السياسية وهو العامل الذى من خلاله ، وبمستويات مختلفة ، يمكن الوصول الى الديمقراطية . وحتى يمكن فهم الطريقة التى تتكون بها الايديولوجيات ، ونحن هنا سنتكلم عن الايديولوجيات التى تقوم عليها الاعمال الجماعية للطبقة العاملة ، فمن الضرورى أن نستخدم العوامل السياسية حتى يمكننا ان نحلل كل النتائج الناجمة .

وفى دول المؤسسات نجد أن المانيا لم تستطع أن تجعل من الدولة جزءا مستقلا عن الارستقراطية ، وكان من نتيجة ذلك أن اندمجت الدولة مع الطبقة المسيطرة ، وكما قال بارنجتون مور كان هذا سببا لثورة أتت من أعلى ، وتحمست لتغيير ولتصنيع سريع شاركت فيه الدولة .
وفى هذا الاطار يمكننا أن نفهم كيف تنشأ دولة ماركسية ديمقراطية

اشتراكية وقف فيهـــا العمــال وجها لوجه امام القوة الحاكمة فى تفاعل تام مع الدولة .

وكان لظهور الماركسية اثر فى ايجاد طبقة عاملة قـــوية نشأت عن التصنيع السريع ووقفت تحت سيطـــرة تحالف من الارستقــــراطية والبورجوازية .. وعلى العكس من ذلك نجد ان « لاسال » يشيـــر الى الثقل الذى حملته الدولة فى تكوين الطبقات المسيطـــرة . وقد نظمت الديمقراطية الاشتراكية فى المانيا بنفس الاطار وعلى الشكل ذاته الذى ارادت أن تقضى عليه ، وكانت مركزية ومنضبطة مثل الدولة تمامـــا ، ولذلك كان منطقيا أن يتكلم ر. هيلفردنج عما اسمــــاه « البسماركية » . ولكن رغم ذلك ظهرت الدولة المتطورة ذات المؤسسات ، وكانـت هى فى الطبقة المسيطرة . ومن هنا يتضح ان السيطرة الاجتماعية بدت وكأنهـا تنبع من السيطرة السياسية ، وان نقابات العمال كانت خاضعة للحـزب السياسى . والعنصر الذى يفـــرق بين « كاوتسكى » و « برنشتين » والذى اصبح فيما بعد القضية الاساسية فى المناقشة النظرية التى جرت بعد ذلك وهزت قاعدة الديمقراطية الاجتماعية فى المانيا كان هو مســألة الدولة ، فقد حاول المـــرتدون أن يستخدموا استراتيجية غير مباشرة للحصول على السلطة من خلال الاقتصاد ، وهو فى المثال الذى اتخـذناه يمثل دورا كافيا فى دلة ضعيفة ، وأن يحولوا الحزب الى حزب ديمقراطى وأن يوجدوا نقابات للعما ل ، بينما حاول « كاوتسكى » والاغلبيــــة أن يجعلوا من طبقة العمال دولة قائمة لذاتها .

وهذا الوضع كان سببا هاما فى تطور الماركسية وضعف الفوضى ، وكانت حركة العمال تكافح لا ضد الدولة بوصفها دولة ، بل ضد الدولة بوصفها الطبقة المسيطرة .

وفى فرنسا ، على العـــكس من ذلك ، كانت الدولة بمؤسساتها ، يصاحبها اختلاف عن الطبقة المسيطرة ، وظهرت «البروقراطية » أو الدولة البحتة كوسيلة للسيطرة على المجتمع المدنى ، وليس كآلة فى يد الطبقـة المسيطـــرة ، ومن هنا نرى أن السيطرة اخذت تظهر وتمارس فى نطاقها السياسى ، وهو ما قد يفسر بداية ظهور النظريات الفوضوية وما تبعه من تضامن بين الفوضويين ونقابات العمل .

وفى النصف الاخير من القرن التاسع عشر انتشرت الفوضوية فى فرنسا ، وصاحب هذا قوة للدولة . وكانت سيطرة « برودون » عـــلى حركات العمـــال حتى أوائل القرن العشرين تشهد على الوزن الذى كان للفوضوية ، وكان « برودو » يرى أن الدولة بعيدة جدا عن كونها آلة فى يد الطبقة المسيطرة ، ولكنها فى رأيه كانت آلة مختلفة ذات ابعاد عديدة ،

وانه يجب مقاومتها على هذا الزعم ، وعندما قام بتحليل الانقلاب الذى تزعم نابليون الثالث أكد تخصص الدولة الناجمة عن هذا الانقلاب ، وقال ان نابليون عندما واجه الدولة الفرنسية لم يتمكن من فهم أبعادها والتجديدات التى طرأت عليها ، وكان تحليل « برودو » يتفق مع تحليل آخرين أتوا من آفاق أيديولوجية مختلفة تماما مثل « توكفيل » و « ماركس » . وفى رأى « برودو » أن المركزية بطبيعتها توسعية ومتدخلة ، وان مفهوم الدولة ينمو دائما على حساب المبادرات الاجتماعية. أما ماركس فعندما قام بتحليل الامبراطورية الثانية فقد استخدم تحليل برودو ليدحضه فقط ، فقد كان يرى أن الدولة تتدخل وتنظم وتسيطر على المجتمع وتقوده تماما ، ورأى أنها جسم متطفل سخيف يلف المجتمع الفرنسى بأسره ويغلق جميع مسامه . ولما واجه مكرنس الدولة الفرنسية تخلى تماما عن تحليله التقليدى فيما يختص بالطبقة العاملة واعترف مثل برودو بتخصص السيطرة السياسية ، كما كان يتفق مع « توكفيل » الذى اكد انه فى النظام القديم ــ كما هو الحال الآن ــ فان جميع المؤسسات ، من مدارس ومستشفيات ومصانع ليس باستطاعتها التصرف فى ممتلكاتها ، وان الدولة سيطرت تماما على أفراد الشعب الفرنسى . والواقع ان الفكر الليبرالى والنظرية الماركسية والتحليل للفوضوية ، اتفقت كلها فى الاعتراف بأن النظام الفرنسى فريد فى كونه يسيطر سيطرة تامة على الايديولوجيات فى اطار اجتماعى وسياسى ، رغم أن كل هؤلاء المفكرين كانوا يعتنقون آراء مخالفة تماما لبعضهم البعض .

وكما أشار « بيير انسار » وبحق أن التناسق البنائى يمكن وجوده فى ممارسة مشتركة بين العمال كما حدث فى فرنسا ، خلال أيام برودو ، كما يتطور هذا التناسق فى صورة جمعيات عمالية متحالفة وهى الجمعيات التى تخلت عن الدولة وفضلت عليها العمل الاقتصادى المستقل . ولكن كان من الواجب أن يتقرن نشاط هذه الحركة بالنسبة للدولة التى وقفت بذاتها وكان لحركة التصنيع ذات السرعة البطيئة فضل فى الاحتفاظ ببناء اقتصادى كان من نتيجته أن ظهرت مجاميع من صغار المنتجين والصناع كانت تفضل النظريات الفوضوية ، ولكنها فى الوقت ذاته كانت خاضعة للدولة ، وهنا يجدر بنا أن نذكر أن الفوضوية نجحت فى ذلك الوقت فى التغلغل الى حد بعيد داخل القطاع الصناعى .

وفى هذه الظروف كلها لم يكن غريبا اذن انه على عكس ما حدث فى المانيا نجد أن الفوضى كانت لها اليد الطولى فوق الماركسية ، وكما لاحظ « ادوار دروز » ، فان عمل « برودو » وأعوانه كان لهم الفضل الاكبر فى ايجاد الاتحاد العام للعمال ، كما نعت كل من جاك جوليار وانى كريجل

النظر الى سيطرة برودو على نقابات العمال الثورية . وقد حاول العمال من خلال تنظيم العمل ومن تقبل مبدأ الاضراب العام ان يوجد شكلا منظما لانفسهم ويقول « بيلونير » ان من مصلحة العمال أن يتحدوا وأن ينظروا الى النقابات والى التجمع التعاونى على أنه مدرسة للثورة والانتاج ولاستقلال ، لا على انها مكتب الحصول على عمل البنوك للتوفير . ومن الجدير بالملاحظة ان كتابات « بيلونير » بها كثير من المفهوم البريطانى للحكم الذاتى ولرفض سيطرة الدولة ، والواقع ان المملكة المتحدة لا تقبل وجود الدولة داخل النقابات بينما فى فرنسا نجد أن الدولة كانت السبب فى قيام هذه النقابات .

ونجد أن « بيلوتير » يعارض قيام حزب اشتراكى يهدف الى القضاء على الدولة ، كما انه يعارض الماركسية ، ولكنه يؤيد الرأى بضرورة تطوير العلاقات العمالية والتعاونية ويقول ان طبقة العمال تحمل فى ثناياها وبطبيعتها عوامل تطويرها .

وبين كل هذه الاشكال ، من فردية الى تبادلية الى جماعية الى نقابية ، انتشرت الفوضى على نطاق واسع فى فرنسا ، كما زادت سيطرة الدولة ، ويقول الكثيرون ان هذا راجع الى الفرق بين العقليتين اللاتينية والجرمانية وراجع أيضا — والى حد اكبر — الى نوع الدولة التى قامت فى كلا البلدين ، ويقول كثير من الباحثين ان هذا يتفق تماما وحالة العمال المضربين فى ذلك الوقت ، اذ كان الاض اب ينادى بالسيطرة التامة للعوامل السياسية .

وفى مؤتمر مارسيليا عام ١٨٧٩ انتصر هذا الرأى قلى الرأى التعاونى ، ولكن على الرغم من ذلك بقيت الفوضى النقابية مسيطرة على حركة العمال ، وصدرت وثيقة امبان عام ١٩٠٥ وبدت فيها هذه السيطرة ومهما كان الاختلاف بين كل هذه المبادىء فانها جميعا كانت تحاول تجديد موقفها بالنسبة للدولة ، أما بمناهضتها ، واما بتنظيم العمال بعيدا عنها وجندا لها . وفى فرنسا ركز العمال نشاطهم ضد الدولة ، فقد صرح « جويسرى » وهو ما يمكن ان نسميه ماركس الفرنسى بقوله : فلنكرر قولنا للعمال بانه مالم يسيطر هؤلاء على الدولة فان المجتمع لن يطرأ عليه اى تغيير يذكر ، ولن يطرأ أى تطور على نشاط العمال » . وسرعان ما تخلت الحركة الاشتراكية فى فرنسا عن التنظيمات التعاونية ، وعن جماعات الصداقة ، وعن الاتجاهات الفوضوية ، وفى لندن تم القضاء تماما على حركة الفوضوية عام ١٩٠٦ . ولكن فى فرنسا ظل القطاع المنتمى الى حركة العمال الدولة بها خاضعا لآراء برودو وتخلى تماما عن النقابة الثورية عام ١٩٠٥ ، وظل بعيدا عن التنظيم والبناء ، بعكس الحال فى ديمقراطية المانيا الاشتراكية .

وعند قيام الحزب الشيوعى فى تورز عام ١٩٢٠ بدأت الحــركة العمالية تنظم نفسها على نمط يشبه الدولة وفى هذا تقول «آنى كريجل» « ان كل حزب يشكل نفسه بحيث يكون سلبيا تجاه الدولة ، بل يجب أن يعمل للقضاء عليها .» وهو ما فعله الحزب الديمقراطى الاشتــراكى فى المانيا مما كان له اثر كبير فى مناهضة الدولة البـــروسية ، حتى أن لينين نفسه أعجب به . والحزب الشيوعى الفرنسى قد اكتشف السبيــل الذى يجعل النظام السياسى فى فرنسا منطقيا ومفهوما » . وليس ثمـة دليل أكبر من ذلك على أن الدولة فى فرنسا كان لها سيطــرة تامة على تنظيم المجتمع وعلى الايديولوجيات المختلفة وعلى الحركة السياسية .

ومثل الفوضوية التى وجدت لها مرتعا خصيبا فى أرض فرنسا ، فان الماركسية ، بعد أن تطورت بتطور التصنيع ، لجأت الى سيطـــرة الدولة ، وأصبح الحزب الشيوعى الفرنسى صورة مصغرة لنموذج الدولة بدلا من الاستيلاء عليها والقضاء عليها ، فهو فى الواقع يعمل وكأنه دولة لانه اتخذ من الدولة نموذجا ..

النمـــوذج البـــريطانى

أما اذا اتجهنا بأنظارنا الى النمـــوذج البريطانى ، والى المركـــزة السياسة التى حدثت دون أى تغيير فى بناء الدولة ، فاننا نجـــد أن التمثيل السياسى ، مهما صادفه من عقبات ، وخاصة فى الميدان العمالى ، أوجد نسبة معقولة من الاستقلال الذاتى للمجتمع المدنى ككل . ورغم أن بريطانيا العظمى كان يحكمها طبقة مسيطرة ، وهى طبقة الحكومـــة التى استوعبت العناصر الجديدة من الطبقة المتوسطة ، فان طبقـــة العمال لم تتقبل الماركسية كما تقبلتها المانيا التى مارست تداخل الطبقة الحاكمـة فى الدولة وشاهدت التطور الصناعى . والطبقة العمالية فى بريطانيـــا لم تعلن الحرب على الطبقة الحاكمة ولكنها أوجدت نوعا من الحوار معها ، وان اشتدت حدته فى كثير من الاحيان ، اذا كان العمال يطالبون بتحسيـــن أحوالهم المعيشية ، وبتحسين مركزهم الاجتماعى على وجه العموم ، وقد رفضت هذه الطبقة الالتجاء الى الدولة بأى شكل من الاشكال ، وفضلت أن تعمل على تقوية سواعدها وتأكيد وجودها .. والعمال فى بريطانيـــا لم يقبلوا الماركسية ، كما لم يقبلوا الفوضوية ، ولا النقابات الفوضوية ، كما حدث فى فرنسا . والواقع أن الدولة فى بريطانيا لم تكن من القوة بحيث يجد العمال أنفسهم مضطرين للنظر اليها على أنهـــا العنصر الذى تجب محاربته او استغلاله .

وكما اشار ج. د. هـ. كول ، فان الفوضوية نجحت فى التمركز فى الدول التى تحكمها مجموعة مسيطرة تماما مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا ، اما فى بريطانيا فلم يكن ثمة سبب لوجودها . والجماعات الفوضوية التى ظهرت فى بريطانيا فى خلال الجزء الاخير من القرن التاسع عشر كان يقودها فى معظم الاحيان الجانب ، مثل كروتيكن ، أو جماعات اليهود الروس أو البولنديين أو الالمان ، وكلها دول كانت ترزح تحت سيطرة تامة ، وبشكل قاس ، وكانت المؤسسات تحكمها ، والامبراطوريات تديرها .

وعلى ذلك ، فلم تكن للفوضوية آثار تذكر . وكما يقول المثل : ان الثورة لا يمكن أن تقوم اذا لم تكن هناك سيطرة ولم يكن هناك ظلم ، أو اذا كان هناك جهل بالمركزية والبيروقراطية .

وكما أشار « جورج وودلوك » فلقد ظلت بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة خالية الى حد بعيد من الفوضوية وهذه كلها دول لا تمارس فيها الدولة الكثير من الضغط . ولعل أحسن تفسير للدولة هو نموذج الدولة التى يتم فيها الفصل بين الطبقات ، أو الدولة الاشتراكية التى يتم فيها تنظيم الطبقات ، بحيث تتجنب التعارض . وكان الاثر الوحيد للفوضوية فى هذه البلاد وقتئذ أثرا مسالما اوجدته كتابات تولستوى ، ولم يتعد المجتمع المدنى . وظلت الفوضوية قصرا عليه ، ولم توجه سهامها الى الدولة ، بل اكتفت بمؤلفات الشعراء والكتاب ولم تتعداها الى حركات العمال .

ويقول « ديفيد ابتر » ان ظهور الفوضوية الجديدة فى البلاد الناطقة باللغة الانجليزية يعتبر ارتدادا عن نظام الادوار المختلفة فى المجتمع المدنى وليس تعبيرا عن صراع ضد الدولة . وهجمات الشباب تعتبر ثورات ضد الكيان الاجتماعى لخصومه ، والعنف كثيرا ما يوجه ضد النفس وليس ضد السلطة السياسية .

وفى الولايات المتحدة ، كما فى المملكة المتحدة ، أو حتى فى هولندا نجد أن نوع الفوضوية ، التى تجد لها تعبيرا اليوم ، يمكن ان تكون دليلا على وجود دولة ذات مؤسسات حقيقية ، وهنا نجد أن السياسة وبشكل سلبى قد تبدو البديل المستقل الذى يقر رنوع الايديولوجية .

وهكذا .. فان بريطانيا العظمى ، بعكس المانيا او فرنسا ، لم ترحب حقيقة بالماركسية أ والفوضوية ، وكما أشار هنرى بيلخ ، فان حركة النقابات العمالية ابتداء من القرن التاسع عشر كانت بلا شك اقوى حركة فى البلاد الاوروبية ، فقد كانت منظمة داخليا ، ومدركة تماما لمدى

قوتها ، والحركة البريطانية ــ كما يقول بيلنج ــ لم تكن لا ماركسية جدا ولا مرتبطة بشكل واضح بالسياسة الحزبية . وقد فضل زعماء الحركة العمالية فى بريطانيا العمل الاقتصادى على الصراع الحزبى . لما رفضوا حتى الاشتراك فى الاجتماع الدولى الثانى الذى عقد بلندن عام ١٨٩٦ ، وفى عام ١٨٨٠ حدثت بعض المحاولات لتنظيم حركات ماركسية مثـــل الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى الذى أراد اخضاع الحركات النقابية للعمل السياسى وأن يمنح الدولة دورا حيويا .. وعلى أية حال فقد ظلت الحركات المادية لنقابات العمال خارج نطاق الحركات العمالية فى بريطـانيا وهى الحركات التى اختـــــارت لها ، فى أكثر الاحيان ، طـــريق الصراع الاقتصادى ..

وعلى أية حال ، فانه على ضوء المصاعب الاقتصادية ورد فعـــل العمال اخذت نقابات العمال نفسها ، كما نعلم ، تدخــــل خلبة الصراع السياسى لهدف حماية حقوقها ، ومما يجدر ذكره ان هذا الاجراء أدى الى تكوين لجنة التمثيل العمالى عام ١٩٠٠ ، وهى اللجنة التى كانت النقابات العمالية تسيطر عليها سيطرة تامة ، بينما ظل تمثيل الحـركة الاشتراكية ضئيلا جدا . وفى عام ١٩٠٦ تطورت هذه اللجنة لتصبح هى نفسها حزب العمال ، وهو الحزب الذى نصب نفسه معبرا ، فى الساحة السياسية ، عن مطالب العمال بتحسين الاجور وظـــروف العمـــل . ورغم أن هذه الاشتراكية البرلمانية أثارت الكثيـــر من العوامـــل المناهضـــة وادت الى اشتراكية وثرية كانت فى بعض الاحيـــان تميل الماركسيـــة وتستلمهـــا ــ كما حدث فى فرنسا ــ الا انها تولت تمثيـــل العمال البـــريطانيين الى الابد .

وعلى عكس الموقف الذى كان سائدا فى المانيا حيث واجهت الحركة العمالية دولة متسلطة مكونة من فئة مسيطرة ، فان الطبقة العماليـــة فى بريطانيا تجاهلت ــ الا فى حالات نادرة ــ الماركسية تماما ، ورفضـــت الخضوع للحزب كما رفضت اخضاع النقابات العمالية له . ولما كانت الحركة العمالية فى بريطانيا جزءا من النظام السياسى وكان باستطاعتها أن تجعل صوتها مسموعا عن طـــريق ممثليها الذين تسيطر عليهم فانهـــا تجاهلت تماما نظام الفوضويات النقابية الفرنسى ولم تلق بالا الى صراعـــه مع الدولة ولم تعرف قط العزلة المنافسة بين النقابة والحـــزب . وكان العمال يقومون بتمويلها عن طريق الاشتراكات الاجبارية ، وعلى ذلك فقد اخضع العمال الجهاز السياسى لرغباتهم ، كما ادخلوا عليـــه كل أفكارهم وعلى ذلك فحزب العمال لا يمكن ان يخون العمال ، بل على العكس فانه يعبر عنهـــم . وعلى ذلك ، فان أنواع الدولة التى تنجـــم عن كل هذه التحركات هى الماكسية والمناهضة ، والدلة التى لا تقبل الايديولوجيات .

وهنا يجدر بنا أن نضيف انه بينما نجد فى فرنسا النقابات الثورية هى فى الواقع نقابات العمال مضافا اليها العمل المباشر ، فمن الممكن أن نقول ان نقابات العمال فى المملكة المتحدة هى فى الواقع نقابات اقامتها الثورات بمعنى أنها تحاول أن تعزز مركزها فى المجتمع ، ولكنها لا تقوم بأعمال مباشرة . وفى فرنسا حتى قبيل الحرب العالمية الاولى كانت الحركات العمالية تشبه الى حد كبير العمل النقابى ، ولكن فى بريطانيا تشكلت هذه النقابات الى حزب سياسى هو الحزب العمالى ، وبقيت فى فرنسا خاضعة للاحزاب لعديد من السنين وعلى ذلك ، فان منطق الدولة أو مركزها يعتمد — الى حد كبير — على العلاقة بينها وبين الحزب وعلى الايديولوجيات التى يمكن من خلالها التعبير عن هذا المنطق .

وهنا يجدر بنا أن نشير الى أن المنطق السياسى البحت هو الذى يقرر الوسائل التى يمكن بها حل المشكلات العمالية أيضا . ونجد أن نقابات العمال فى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة تفضل أن تحل المشكلات مباشرة باللجوء الى العمال انفسهم ، وهذا يخالف مايحدث فى فرنسا ، لان الليبرالية الانجلوساكسونية تنادى باضعاف سلطة الدولة فى التدخل فى مثل هذه المنازعات ، حتى لو أدى ذلك الى وضع احتكارى بالنسبة لنقابات العمال . أما فى فرنسا فان الاتفاقات الجماعية لا وجود لها على الاطلاق ، وكثيرا ما يتم فض هذه النزاعات عن طريق اللجوء الى الدولة أو الى القضاء . وهذا التقليد نراه متمثلا فى ذات المفهوم الذى يعطى الحق بانشاء النقابات والاشتراك فيها ، وهو القانون الذى رفعه وولديك وروسو الى مستوى قانون حرية الرأى ، وكانت الدولة فى هذه الحالة هى الفيصل ، وكانت المنازعات تحل عن طريق المحاكم .

أما فى بريطانيا العظمى ، فان الوضع يختلف تماما . ومنذ عام ١٨٧٠ فان القانون فيها تطور بشكل سلبى ، وجعل تدخل الدولة نادرا الا فى الحالات الجماعية ، وعلى ذلك ، فان المنازعات كانت تحل وكأن الطرفين متساويان ، ومن هنا نجد أن العلاقات العمالية فى بريطانيا تتصف بحرية المساومة ما دام التشريع غائبا . ونتيجة لكل ذلك حدث فى عام ١٩٦٠ أن تضاءلت كل هذه المساومات حتى صدر فى عام ١٩٧١ قانون العلاقات الصناعية ، وأخذت سياسة الدخول تتغير . أما فى وفرنسا ، فان الدولة على العكس من ذلك أخذت خلال الفترة نفسها تشجع المساومة الجماعية ، وهو ما يشير الى الضعف الذى طرأ على مركز الدولة فى هذا البلد ، والى اتجاه فرنسا الى الليبرالية . والفرق بين الطريقين ، الطريق الفرنسى ، والطريق البريطانى ، لا يزال على الرغم من هذا شاسعا ، ويتوقف — الى حد بعيد — على طبيعة الدولة والدور الذى تقوم به . وثمة دليل آخر على مدى التباين هو ان بريطانيا لم تحدث فيها

على الاطلاق اضرابات سياسية حتى عام ١٩٦٠ ، بينما البلاد الأخرى مثل فرنسا التىلاتجد لها قناة توصلها بالدولة ، أخذ العمال يستخدمون الاضراب كبديل للضغط الجماعى . والاضراب فى هذه الاحوال يمثل قناة برلمانية للعمال .. أما فى بريطانيا فقد نجحت الحركة العمالية فى أن تصبح جزءا من الدولة ومن قنواتها بهدف تبسيط دورها اى الدولة . وقد فضلت نقابات العمال أن تستصدر التشريعات لنفسها بدلا من أن تصدر اليها هذه التشريعات من سلطات عليا ، واشتركت النقابات فى المركز السياسى ، وأخذت التعاونيات تكثر وتنتشر . ومن الواضح انه كلما مر الزمن أخذت الدولة تؤكد وجودها ، هذا اذا ما قورن الحال الراهن بالاثر الماركسى والفوضوى الذى كان سائدا فى فرنسا فى نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك بظهور التعاونيات وتأثيرها الفعال ، وبصدور قانون العلاقات الصناعية فى بريطانيا وما يكتنفه من تناقضات .

وفى كتاب ايمانويل ويلرشتاين « النظام الحديث فى العالم » وهو كتاب هام جدا ، قام المؤلف بتحليل الظاهرة المتناقضة التى رآها تبدو منذ القرن السادس عشر وحتى الآن ، وهى ظاهرة التباين الهام بين للدول المتمركزة فى وسط الدائرة ودول الحواشى فهو يقول ان صفات الدول المتمركزة لا تبدو واضحة تماما ، ففى فرنسا وانجلترا وهولندا ، نجد أن اقتصاديات السوق ليست هى التى أخفتها ، بل أن تاريخ هذه البلاد هو الذى قام بذلك . وفى كتابه «اقتصاديات العالم الرأسمالى » نجد ويلشتينى يذهب الى أبعد من ذلك ليشمل تحليله العالم الرأسمالى بأسره ، وهذه الظاهرة — كما يقول — تعود الى العلاقة بين البورجوازية والطبقة العاملة ، فهذه الدول لم توجد علاقات محددة بين الطبقات وان طبقاتها الاجتماعية تختلف تماما عن الطبقات الاجتماعية فى دول الحواشى .

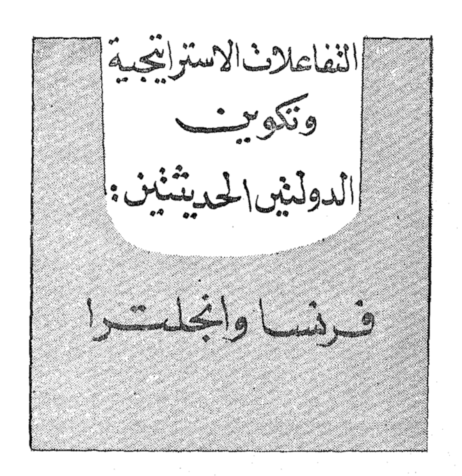
وعلى الرغم من هذا ، فان والشتينى لم يتكلم عن أنواع الدول المختلفة أو الايديولوجيات المختلفة ، ولكن التحليل الذى قدمناه هنا يدل على أن الايديولوجيات لا تعتمد على الدولة أو على الطبقات الاجتماعية بقدر ماتعتمد على الاطار السياسى والاجتماعى القائم .

وكما أوردنا ، فان الدولة تبدو وكأنها الحقيقة المستقلة وان التصنيع عامل من عواملها فى الدول التى تعتمد فى بنائها على النظام الرأسمالى ، وأن العلاقة بين هذه العوامل هى التى تفسر السبب الذى من أجله ظهرت يمكن أن يقال متباينة تماما فى بلدين مثل بريطانيا والمانيا على الرغم من أن التصنيع فى كلتيهما سار بخطا حثيثة ، والسبب الحقيقى هو أن الدلوة فى كل من البلدين كانت تختلف راديكاليا الواحدة عن الاخرى . الشىء نفسه يمكن أن يقال عن فرنسا والمانيا ، فبينما انتشرت الماركسية فى المانيا حيث

ارتبطت الدولة بالطبقة المسيطرة نجد أن الفوضوية النقابيـــة انتشرت فى فرنسا حيث كانت السيطرة سياسية ، والحقيقـــــة انه بمجرد ان انتشر التصنيع فى فرنسا حلت الاشتراكية الماركسية محل هذه الفوضوية .

أن قوة الدولة تبدو لنا عاملا ضروريا ، وقد يجوز ان نذكر انهـــــا تؤثر حتى على الشكل الذى تتخذه أية أيديولوجية . وكما اتفق كل مـــن ماركس وبرودو ودى توكفيل على الاعتراف بالشكل المميز للدولة الفرنسية نجد ــ اليوم ــ أن كلا من روبرت داهل ، وميلز ، ورايت ، وديفيد ايستون وجيمس اوكونر ، وعلى الرغم من اختلاف مناهجهم النظرية وتعارضهــا ، يولون اهمية قليلة جدا للدولة ذاتها عند تحليلهم للمجتمع الامريكى ، ونجد أيضا أن جيمس كونر فى الولايات المتحـــدة فى نطاق الحـــركة الماركسية المعاصرة ، ورالف ميلباند فى المملكة المتحدة ، يركزان اهتمـــامهما على تناقضات الرأسمالية ، أو الى تشابه الطبقات الحاكمة واتفاقها ، متجاهلين بذلك مشكلات الدولة ذاتها ، ونجـد نيكوس بولانزاس وكلاوس أوف فى فرنسا والمانيا الاتحادية يتفقان ، رغم تباينهما ، على الاعتراف بأهمية الدولة وصفاتها الاساسية .

كل هذا يعنى بالطبع ان النماذج النظرية التى تنبع من فكر واحد ، كالماركسية مثلا ، لا يمكن تفسيرها على أساس ما تحويه من منطق ، بل ان المتناقضات التى تثيرها كل هذه الافكار لا يمكن ان تكون محددة بالنطاق المفهوم فقط ، بل تعتمد أكثـــــر على نوع الدولة التى قام فى محيطها او داخلها هذا البناء الفكرى .



مقدمـــة :

ان أى مقال حول التحليل النظرى لنشأة الدولة باعتبارها الشـــكل الاساسى للتنظيم السياسى فى أوربا الحديثة ، وحول القوى المحركة لما تلى ذلك من تطورها وتنوعها وانتشارها. ســوف يواجه ــ ان آجلا أو عاجلا مأزقا مصرفيا نابعا من ذات طبيعة هدفها ســـواء أسس هـــذا المقال ــ فى معظمه ــ على مفهوم تجريدي أو ماركسى ، أو على مزيج متوائم تقريبا من عدة تقاليد اجتماعية واسعة الانتشار . والاسلوب الشائع المستخدم فى مثل هذه الممارسات هو اسلوب المقارنة الذى يتطابق مع الكليات المتناقضة الوحدات ، والتى تستقل كل منها عن الاخرى ، وهكذا .. فان التحليـــل المقارن للدولة يقوم على صورة عالم مكون من مجتمعات أو كيـــانات بشرية ينظر اليها على أنها متمتعة باكتفاء ذاتى الى حد كبير ، ومـــن ثم فهى مرتبطة الى حد ما بدافع داخلى ، ولكن أى انسان ينهج هذا النهج سرعان ما يدرك أن هذا التفسير مختلف جدا عن الحقيقة التاريخية ، ذلك أن

الكاتب : أرستيد ر. زولبرج

كاتب بلجيكى المولد واستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ، واستاذ مساعد بمعهد الدراسات السياسية فى باريس (١٩٧٠/١٩٨٠) . تركزت اهتماماته الاولى على افريقية ، ونشر كتابه « حكومة الحزب الواحد فى ساحل العاج (فى الاعوام من ١٩٦٤ – ١٩٦٩) ، وبعد ذلك انتقل الى تحليل التغير السياسى فى الغرب ، والصراعات العرقية ، والهجرات الدولية والدولة » كما اسهم فى كتاب « أزمة التطور السياسى فى اوربا وامريكا الشمالية » (الناشر : ر. ددو ، ١٩٧٩) وكتاب « الصراع العرقى فى العالم الغربى (الناشر : م. آسمان ، ١٩٧٨ ؛ وكتاب الهجرة البشرية » (الناشر : و. حماكتيل ١٩٧٩) . ويوجه الكاتب شكره الى مستر جى هرجمت مدير مركز الدراسات والبحوث الدولية التابع للمؤسسة القومية للعلوم السياسية ، على حسن ضيافته ، وكذلك للعاملين بمؤسسة سى.اى.آر.آى. على طباعة هذا المقال الذى قيرمت النسخةالاولى منه اثناء الاجتماعات التى نظمتها هذه المؤسسة بالاشتراك مع مدرسة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية ودار العلوم للرجال وذلك بباريس فى الفترة من ٢٧ – ٢٨ من مايو ١٩٨٠ .

المترجم : عبد الستار همام محمد بدر

المترجم : عبد الستار همام محمد بدر :

موجه اللغة الانجليزية ورئيس قسم الترجمة وقسم الصحافة سابقا بوزارة التربية والتعليم .

مسار التاريخ ملىء بحالات تترابط بحيث تظهر لنا أن المجتمعات فى كل عصر تخضع لمؤثرات لا دخل للانسان فيها ، وهى مؤثرات لا تعزى الى نتائج الاحداث العالمية التى تتعاقب نتيجة للتفاعلات بين المجتمعات العديدة المكونة للعالم الذى نحن بصدده فقط ، ولكن تعزى الى الارادة الفردية لواحد أو آخر من تلك المجتمعات ايضا .

وحقيقى ان هذه المشكلة تبرز فجأة وبصورة واقعية فى كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية ، الا انها تشير مع ذلك الى صعوبات نظرية وخاصة فيما يتعلق بالموضوع الذى نناقشه ، لانه فى الوقت الذى بدأ فيه ظهور الدولة فى المنطقة الاوربية ، كان عالم المجتمعات البشرية – من وجهة النظر السياسية – يتكون من عدد محدود جدا من الزعماء الاقوياء نسبيا ، استطاعت أعمالهم الفردية أن تحدد وجود الوحدات الاخرى المكونة للمجموع. ويصدق هذا بوجه خاص على مانسميه هنا العمل الاستراتيجى السياسى ، ونقصد به مجموعة الضغوط التى يمارسها الزعماء السياسيون لتجمع معين – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – لكى يؤثروا فى التنظيم والسلوك

الفردى للزعماء الآخرين فى التجمع ، أو حتى فى بنية التجمـــع ككل ، وأوضح تعبير عن هذا هو اللجوء الى القوة المسلحة . واذا افتــرضنا ببساطة ان الامر بالنسبة لدوله معينة ليس مسألة نتائج التصرفات التى يقوم بها زعماء آخرون حيالها ، ولكنه ايضا نتائج مغامـــراتها الشخصية خارج حدودها ، فسوف يتراءى لنا أن أية دراسة اجتماعية موسعة للدولة تهمل هذا العامل ، لا بد وأن تسقط من خطتها التفسيرية مجمـــوعة من المتغيرات التى قد تظهر آثارها مستقبلا ، والتى يفوق صوابها احيانا صواب الفرق الذى بيناه ، على حين أن وضع هذا العامل فى الاعتبار ســـوف يغير اتجاه التحليل من العام الى الخاص .

هل ترى ينبغى علينا أن ننظر الى النهضة التى تجرى فى هذا المجال باعتبارها عــودة من علم الاجتماع التاريخى الموسع الى التاريخ السياسى الذى نقده كثير من المؤرخين على أساس أنه واقعى ؟ يبدو — على سبيـــل المثال — أن « كوينجسبرجر » يرى مثل هذا فى تحليل حديث للاختـــلاف بين الانظمة الاوربية فى بداية العصر الحديث ، متخذا نظريات «أوتوهنتز» و « نوربرت الياس » نقطة انطلاق .

وفيما عدا الادعاءات المقررة لمذهب صورى معين ، فان كوينسبرجر فى التحليل الاخير ، ينظر الى علم الاجتماع التاريخى الموسع والى مايكتبه المؤرخ باعتبارهما منهجين متكاملين يبدآن عند طـــرفى سلسلة متصلة ، وليسا عملين متناقضين . واذا نحن قبلنا بقواعد علم النقد ، فان المهمـــة الملقاة على عاتق علم الاجتماع السياسى الموسع هى — بدقة — ان يعيد الى الوراء بقدر المستطاع — مدخله الى مجال التاريخ فى بساطة ونقاء . وفيما يتصل بالموضوع الذى نناقشه فا نما يهمنا على وجه التحديد هو أن نبين اذا ما كان جانب الاستراتيجية السياسية الدولية سيقع بالضرورة خارج نطاق علم الاجتماع الموسع كما يفترض كوينجسبرجر ، أو انه يمكن اعادته الى نطاق بحثنا . وعلى الرغم من أن التاريخ له بالتأكيد ميزته فى هـــذا المجال ، الا ان ذلك ليس مرده الى فشل التفكير النظرى ، ولكن الى ندرة استخدامه ، وربما كان السبب فى هذا السبب الى أن ظهور الدولة كبنية سياسية ذات اتجاهين أحدهما داخلى والآخر خارجى — كما عبر عنهـــا « ج.ب.رنتل » قد أحدث انفصاما فى طـــرق التفـــكير التى ادت الى الصدع الذى نراه اليوم في التاريخ وعلم الاجتماع السياسى والعلوم الفرعية التى تؤيد هذا أو ذاك على السواء . وعلى حين شهـــدت عشرات السنيـــن الاخيرة فيضا من النظريات المتصلة بالعلاقات الدولية من ناحية مع كثـــرة من التحاليل المقارنة ذات الصلة بشكل الحكومة او الدولة ، فان جهدا قليلا جدا قد وجه الى المنطقة المتداخلة بينهما من ناحية أخرى ، وهكذا نواجه

فى جانب شمولية المؤرخين من أمثال « فرناند برودل » و « وليم ماكنيل » و « جيوفرى باراكلوى » الذى يتميز بالشمولية ولكنه يدقق فى الاختيار بما لا يتفق مع بساطة العرض اللازمة لاى ممارسة نظرية ، وفى جانب آخر تواجه الشمولية النظرية لعلم الاجتماع والتى تميل الى سياسة القهر اما فى أسلوب مثالى مشوب بالغموض كما هى الحال مع « تالكوت بارسونز » واما فى أسلوب مادى محض كما هى الحال مع « ايمانويل فالرشتين » الذى يقدر الفشل تماما لا ىعمل ناظرا الى البعد الاستراتيجى السياسى فى النطاق العالمى كظاهرة ثانوية ، والمخططات التى تؤسس مباشرة على عملية التفاعل الاستراتيجى السياسى .. أى تلك النظريات التى طرحها المتخصصون فى العلاقات الدولية ـ تعانى هى الاخرى من خلل قاتل هو أنها تحصر نفسها فى نطاق هذه العملية دون مراعاة للتفاعلات بينها وبين العمليات الاخرى التى تسهم فى البنية الشاملة أو حتى المنطقة المتداخلة بين الدول ونظامها فى معظم الاحوال .

ولسنا ندعى أننا نبتغى حلا لهذه الصعوبات ، ولكننا نود فقط أن نبين أن التجمع ذا الطابع العالمى لا يمكن ادراكه فى صورة محددة باعتباره « اقتصادا عالميا » أو « نظاما سياسيا عالميا » ، ولكن ينبغى النظر اليه والتفكير فيه باعتباره نتيجة التفاعلات بين ثلاث بنيات تحليلية واضحة هى البنية الاقتصادية والبنية الاستراتيجية السياسية والبنية الثقافية التى يجب أن تضاف اليهما ، وكل منهما جلية على المستوى القومى والمستوى العالمى .

نشأة الدولة ونظام الدول فى العصور الوسطى

اذا نظرنا الى ظهور الدولة فى الغرب فى العصور الوسطى من جانبها الشكلى باعتبارها نمطا من التنظيم متميزا عن الامبراطورية والمدينة ، لرأيناه وثيق الصلة بنشوء عدة تجمعات من ذلك الطراز فى المنطقة فى الوقت نفسه تقريبا . والقول بأن هذه الوحدة التشكيلية كان ينبغى أن تتحقق بأعداد كبيرة ليس مرده الى التفاعل فقط ـ ونعنى به تبلور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أسهمت فى عملية التحول السياسى المتزامنة فى عدة أجزاء من المنطقة ـ ولكن مرده ـ أيضا ـ الى ديناميكية العلاقات التى تعد امرا غريبا على الحقل السياسى نفسه ، والدينامية التى تعنيها انما نشأت من تعدد تنظيمات السلطة الذى كان سمة مميزة لاوربا فى نهاية موجات الغزو من جانب الحضارات الاوراسية الاخرى ٪ ٤ والتى كانت فى ذاتها عاملا فيما يسميه « برى اندرسون » توزيع السيادة . وسوف نحاول أن نبين أولا كيف ان التفاعلات المتعاقبة بفعل هذا التعدد

ـ والتى تعد هنا موقفا اوليا ـ قد انقصت منها ولكنها لم تلغها لصالح مركز واحد من مراكز الهيمنة السياسية ، كما سنحاول ان نوضح ثانيا كيف ان تبلور هذه المراكز المتعددة انتجت آثارا ساعدت على أن تعطيها صفةتشكيلية مشتركة ، زد على ذلك أن التقسيم المبتسر لجزء من المنطقة ـ بهـــدف الهيمنة ـ الى مجموعة من الكيانات المنفصلة على مستوى عال بعض الشىء من التجمع الاقليمى قد ساعد على تحويل كل منها الى دولة .

والعوامل الرئيسية التى أسهمت فى تعدد التنظيمات المطلوبة معروفة جدا ، فنتيجة للتكدس فى مكان واحد ، وللتفاعلات التى استمرت فتـرة طويلة بين النظم الموروثة عن الامبراطورية الرومانية والمسيحية والقبليـة الجرمانية فى بيئة ديموجرافية ومادية تتباين من منطقة لاخـرى ، نجـد ان تلك العوامل قد شملت ـ على المستوى التنظيمى ـ الفرق فى المجالات الخاصة بالسلطة الروحية والسلطة الزمنية ، كما شملت على المستـوى الاقليمى تفتيت سلطة الاقطاع التى كانت تتصادم مع تركزه النظرى على مستوى الممالك ، على الرغم من بقاء ذلك التركيز ، وأخيرا فان أوروبا كانت تحتوى كذلك على مجموعة من الجزر الحضرية الصغيرة المتجمعـــة حول طرق التجارة ، والتى كانت تميل الى أن تكون لها سلطة مستقلة ذاتيا نسبيا . والتحول الذى نحن بصدده ينبغى ان يفهم اذن على انه عمليتان متزامنتان هما ظهور السيادات الاقليمية التى بدأت بالتجمعات المتكامـــلة الهدف ، وتجمع الهيمنة الذى بدأ من السلطة الاقليمية الواسعة الانتشار .

وقد ظهر الاختلاف بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية فى مرحلة متقدمة بعض الشىء مع ظهور الامبراطورية والبابوية ومايلزمها من مؤسسات قانونية مستقلة اعانت الامبراطور والبابا بشأن الحصول على الموارد المالية اللازمة من المجتمع كله ، وبوساطة مثل هذه التنظيمات تحـــولت هاتان الدائرتان من دوائر السلطة الى قطبين للسيطرة ، شكلت تفاعلاتهما مجـالا للتوتر الذى ظهر فى صور مختلفة كان من بينها الصراع المسلح . وطبقا لما قاله « أوتوهنتز » فان التصـدعات التى أحدثتها مثل هذه المصادمـات افسحت مجالا لزعماء آخرين يقبعون فيه ، ومن بينهم أولئك الذين كونوا نواة الدول التى نشـــأت فيما بعد . وعندمـــا يتناول « ج . ستريبار » الموضوع ذاته نجده يضفى أهمية خاصة على النتائج غير المرتقبة لانتصـار الكنيسة على الامبراطورية قرب نهاية القرن الحادى عشر حينمـــا وقعت تغيرات اجتماعية واقتصـــادية هامة ، وقد ساعد المفهوم الجريجـورى للسلطة البابوية الروحية للكنيسة ـ عن غير قصد ـ على تبلور فكـــرة السلطة الزمنية ، واحتفظت أوربا بوحدتها الدينية ، ولكن كان على الكنيسة منذ ذلك الحين ، أن تتعامل مع كل مملكة أو امارة على حدة ، وهـــكذا تم وضع أسس نظام الدول المتعددة كما يقول « شتريبار » .

ويمكن تفسير العملية نفسها – فى تعميم اكثر – بمنطق الصراع الثنائى ، ذلك أن الكنيسة وقد واجهت الخطر المتمثل فى امبراطورية متحدة قوية ، وجدت أن مصلحتها تكمن فى تشجيع قيام السلطة الزمنية المتعددة لان المنافسات الناشئة عن مثل هذا النظام تمكنها فى أى وقت من الحصول على الدعم اللازم لتجعل هذا الامير العنيد أو ذاك ينصاع لها ، ومع ذلك لم تكن نتيجة مثل هذه المنافسات واحدة ، فحيث كانت المواجهة مباشرة كما حدث فى ايطاليا ، تكونت الائتلافات حول كل من الزعماء ، مما أدى الى تفتت السلطة الاقليمية ، وعلى الجانب الغربى من الامبراطورية – من ناحية أخرى – كان اهتمام روما منصبا على مساندة سلطة الامير القادر على التصرف كقوة مكافئة للامبراطورية ذاتها . ونحن نلاحظ فى الحقيقة أن الكنيسة قد لعبت دوراً هاما فى قيام الملكية الفرنسية خلال القرن الثالث عشر ، ليس باضفاء الشرعية عليها فحسب ، ولكن بتقديم العون المادى اليها كذلك ، وأن تم هذا بطريقة غير مباشرة بالسماح لها بمطالبة رجال الدين بالاسهام المالى ، وهكذا فان العرف الذى كان معمولاً به تحول الى اجراء رسمى فى نهاية الصراع الذى استمر بين فرنسا والبابوات من عام ١٢٩٦ الى عام ١٣١١ م .

وقد كانت الكنيسة بتقديمها العون للملوك تقوى من مركز القمة عملية تكريس السلطة التى كانت قد بدأت من القاعدة منذ تحطم الاقطاع.

وكان من رأى « نوربيرت الياس » أن العملية التى أدت الى ظهور عدد محدود من الزعماء الاقوياء تحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى نشأت فى أوربا الغربية حوالى القرن الحادى عشر ، يمكن أن نقارنها بنموذج السوق التى تؤدى نزعة المنافسة فيه الى تركيز القوة الاقتصادية فى أيدى وحدات كبيرة قليلة .

ولما كانت حدود الدولة هى هدفها الاساسى ، فان عملية التكريس تطورت على أساس السلوك المنطقى للمتنافسين الموجودين منذ البداية ، فهم لم يشرعوا فى كسب السيطرة على مقاطعة بذاتها ، ولكنهم أرادوا فقط أن يسيطروا على الاراضى المتاخمة لتلك التى كانوا يمتلكونها ، بهدف تقوية أمنهم ، وهكذا فان اصطفاء عشوائيا محدودا كان له أثره بينهم ، وأدت التفاعلات المماثلة بين البقية الباقية منهم فى النموذج الناشىء الى امتداد الصراع من أجل السيطرة الى مناطق اكثر اتساعا ، ولعبت المنافسة ذاتها دورا من خلال نظامين متكاملين هما نشوء القوة المسلحة ونظام تحصيل الضرائب ، وهكذا أدت الى اختلاف أجهزة السيطرة عن طريق اضفاء صفة الشرعية على التنظيمات الجديدة ، وينبغى أن نضيف أنه علاوة على ميزات التكدس الاقليمى فى نقائه وبساطته ، كان هناك تحول وعى

يمكن أن يقارن بمفاهيم الاقتصاديين عن « القيمة المضافة » .. وهكذا بلغت هذه التكتلات حجما خطرا مما أكسبها تفوقا على الوحدات المتبقية ، وبعد ذلك بدأت المنافسة – على حد قول الياس – تفعل فعلها فى سوق لم تعد حرة ، وكان طريق الخلاص الوحيد لما تبقى من وحدات هو أن تربط نفسها بواحد أو آخر من التكتلات ذات الحجم الخطر .

ويبدو أن هذه العملية قد تبلورت عند بداية القرن الثالث عشر ، فى مجموعة من النماذج المتباينة جدا فى كل منطقة من المناطق الاوربية الكبيرة ، وهو تطور لم يحاول « الياس » تفسيره مكتفيا فقط بابداء ملاحظة هى أن تكون مراكز السلطة كان احتمالا كبيرا ، بيد أن تحديد مركزها وخط حدودها كان من العسير أن يتنبأ به ، وينبغى أن نذكر انه فى تلك الفترة وكما يقول « وايفز وينوارد » – تشكلت القسمات الثابتة لاوربا الغربية الحديثة عن طريق سلسلة من المعارك الحاسمة فيما بين عامى ١٢١٢ و ١٢١٦ ، وبينما كانت الطرقات تتوالى على الحدود الفرنسية الانجليزية عند مدينة « بوفين » كان المسيحيون يكسبون السيطرة على شبه جزيرة ايبريا ، وكانت الصراعات بين ملوك فرنسا وأراجون فى منطقة تولوز تقيم فاصلا بين فرنسا وايبريا ، وبعد ذلك لم تشن أى من الدول الكبرى أى حرب رئيسية لمدة قرن تقريبا ، فقد كانت فترة استقرار نسبى على المستوى الدولى ،ومن ثم فترة تعايش بين مناطق استراتيجية سياسية منعزلة نسبيا ، حصنت فيها الممالك نفسها باستيعاب فتوحاتها السابقة ، وهكذا قامت فى ايبريا تجمعات مختلفة ترتكز على أساس المذاهب الثلاثة للعقيدة المسيحية ، ففى فرنسا أصبحت الهيمنة الملكية – بعد اعادة الاستيلاء على الشمال الغربى – خطرا مكن الملوك من وضع سياسة لضم أجزاء اخرى ، ومع ذلك فان أقاليم بورجاندى وبريتانى وحويين والفلاندرز لم تبق خارج السلطة المركزية فحسب ، ولكن امتداد الاراضى أدى الى تكوين ما يسميه « شتريار » كيانا مختلطا ظل مشابها للامبراطورية ، ولكن مشكلات ادارته التى زادت على طاقة الحكومة المركزية خلقت اتجاها نحو اللامركزية ، وكان هذا هو عهد الاقطاعيات ، وعلى نقيض ذلك ، فان هزيمة ملك انجلترا على أرض القارة الاوربية بالاضافة الى المقاومة الاسكتلندية ، جعلت سلطاته تتقلص الى سلطة سياسية أكثر تواضعا فى العرف الاقليمى ، واضطرته الى أن يطامن من كبريائه أمام النبلاء ، وفى القرن التالى سهل هذا القصور المزدوج نشوء كيان أكثر تكاملا من الكيان الفرنسى المنتصر ، وكان من نتيجة قيام الدولة فى انجلترا مبكرا أن تمكن ملوكها فى يسر من تعبئة الموارد المالية المطلوبة للحرب فى الخارج ، مما عوض الميزات التى أتاحتها لفرنسا حجمها وثروتها ..

وقد يساعدنا تحليل ذو تفصيل اكثر على أن نتفهم بوضوح أكثر الطبيعة المتميزة لهذه المنطقة الواقعة فى شمال الاطلنطى حيث أصبحت عملية احتكار الهيمنة منظمة حول محور ذى قطبين فى مرحلة مبكرة . ويقول « الياس » انه من بين الاسر الخمس الحاكمة التى بقيت لديها قدرة على المنافسة عند نهاية القرن الثالث عشر ـ لعبت اثنتان دورا خاصا ، وهما : الكابيون وخلفاؤهم كملوك لفرنسا ، وملوك انجلترا فيما بين عامى ١١٥٤ و ١٤٨٥ ، أما القرنان التاليان فقد سادهما النزاع بين الاسرتين الحاكمتين ، مع احتكار الهيمنة على أراضى مملكة الفرنجة السابقة فى الغرب كغنيمة من الغنائم . وكان التطور السياسى الداخلى لكل من هذين الخصمين وثيق الارتباط بهذا النزاع الذى تأرجحت الغلبة فيه بينهما خلال عشرات السنين التى تلت الفتح النورماندى . وعلى امتداد الوقت اسهم الصراع بينهما فى تحطيم النظام السياسى العالمى على حين أدى الى تقوية التكامل السياسى فى داخل الاقاليم الاصغر ، كذلك فان المرحلة الاولى من تحول المملكتين الانجليزية والفرنسية الى دولتين كانت اسهاما جوهريا فى قيام نظام للدول الاوربية ، وهكذا نرى أن كلا من العمليتين كانتا قد ادت الى وجود الاخرى .

ومع ذلك فان تفسير « ج. ستريبار » لنشأة مؤسسات الدولة فى هذين البلدين يبدو لاول وهلة وكأنه يفند النظرية بالدور الهام الذى لعبته التفاعلات بينها فى أثناء تلك النشأة ، وهو يهتم كثيرا بحقيقة أن المؤسسات الادارية المركزية الاولى التى اقيمت فى البلدين حوالى عام ١١٠٠ كانت مدينة بوجودها لاعتبارات داخلية ، ويذكر أن المحاكم العليا ووزارة دالخزانة عد انشئت بصفة دائمة قبل أن تظهر ادارات الشئون الخارجية والدفاع بوقت طويل . وهو يقدم نظرية مناقضة لنظريتنا ومؤداها أن مؤسسات الدولة استمرت فى التطور خلال القرن الثالث عشر حين قلت الحروب ، بينما توقف ذلك التطور فى القرن التالى عندما أصبحت الحروب مستمرة تقريبا ، لان الخصوم كانوا يعتمدون آنذاك على الارتجال أكثر مما يعتمدون على التجديد الادارى ، وهو يرى ـ بوجه عام ـ أن الفترة بين عامى ١٣٠٠ و ١٤٥٠ فى المنطقة الانجلوفرنسية كانت فجوة بين عصرين خصبين من عصور التطور السياسى .

ولكن اعتراضات « ستريبار » تفقد الكثير من جوهرها اذا نحن أخذنا فى الاعتبار أن ظهور الادارات المتخصصة يحتل مكانة متميزة فى تصوره للدولة على حساب الحدود ، ولكنه ايضا ـ وبتجريد أكثر ـ تصور لمجموعة من العمليات التى تشكل نظاما للهيمنة الاحتكارية فى اقليم معين ، وعلى سبيل المثال يتضح لنا تماما أن وزارات الخزانة كانت مؤسسات

متعددة الاغراض تمكنت منذ البداية من احتكار المـوارد اللازمة للاعمال الملكية فى الداخل والخارج . ويبين لنا « ستريبار » ان حالات الطوارىء الناشئة عن الحروب الخارجية قرب نهاية القرن الثانى عشر كانت من الكثرة في انجلترا بحيث أن مساعدات الاتباع من أصحاب الاقطاعيات لم تـكن تكفى احتياجات الملك مما اقتضى تحويلها الى ضريبة عامة - وبالاضافة الى ذلك يرى « ستريبار » أن النزاع الانجلوفرنسى شكل مرحلة لا معدى عنها فى تكوين الدولة بمعنى أوسع ، .وهو مايقارب نظرتنا اليها ، وطبقا لنظرية فان النجاح الذى حققه الامراء فى القرن الثالث عشر جعل حروب القـرن الرابع عشر ضرورية وممكنة ، لانها كانت تمثل انتقالا الى مرحلة الدول ذات السيادة ، ولكن لم يتضح اطلاقا ايها مستقل وأيها غير مستقل وذلك حوالى عام ١٣٠٠ . ولكن ماذا كان شأن أقاليم ويلز وبريتانى والفلاندرز ؟ لقد كان من المستحيل تخطيط حدود مميزة فى قارة أوربية لم تعـرف الا الاقاليم المتشابكة والحدود المتداخلة فقط ، وهكذا .. فان الحـروب - وخاصة تلك التى كان هدفها اخضاع المناطق المجاورة بوسـاطة قادة الدول - قد ساعدت على تحديد المناطق التى كانت تسـيطر عليها اعظم دولتين أوربيتين تقدما ، وهنا نجد أن « ستريبار » يتفق معنا فى التفسير الذى قدمناه لرأى « الياس » من قبل ، وان ما يقوله بشأن المؤسسـات فيما بين عامى ١٣٠٠ و ١٤٥٠ لا يتعارض بأى حال مع نظريتنا ، وكمـا ذكرنا من قبل فانه يركز على الارتجال الادارى ، وعلى سبيل المثال فـان تنظيم الخطط الحربية لم يؤد الى قيام الاجهزة الادارية الدائمة لانه يؤكـد على أن ادارة العمليات العسكرية والدبلوماسية كان من اختصـاص الملك ومستشاريه الذين كانوا يعتبرون هذه الامور من الاهميـة بحيث لا ينبغى تركها فى أيدى الموظفين الاداريين المحترفين ، ومـع ذلك تبقى الحقيقيـة وهى : ان مثل هذه الاعمال الارتجالية مهدت الطريق لمزيد من تعبئة الموارد لمصلحة الجهاز السياسى ، كما تعنى علاوة على ذلك ان وضع الاحتيـاطى العام المخصص للعمل الخارجى يوحى بأن النظام كله كان مجرد آلة لمثـل هذا العمل كما يرى الملك .

وعندما نوجه اهتمامنا بمزيد من الدقة الى أساليب تعبئة الموارد على كلا الجانبين فاننا نزداد ادراكا للعمليات الداخلية التى حـركها الصراع الانجلوفرنسى والتى يمكن تحليلها فى العبارات التى استخدمها س. فاينـر فى مناقشة دور التنظيم العسكرى فى بناء الدولة ، فهو يتحدث عـن « الدورات المتشابكة » ونعنى بها سلسلة من التبادلات دفعت اليها متطلبات التعبئة بين الاجهزة الاجتماعية المختلفة وادت الى حدوث تحول فى الجميع . ونظرا لان التزامات أصحاب الاقطاعيات كانت قد فقدت قيمتها منذ وقت طويل كما يقول « م. هوارد » ، تقرر الاخذ بنظام التزام أوسع نطاقا حسب

الاسلوب الايطالى (نصب وستمنستر ، ١٢٨٥ ــ النداء الذى وجهــه ملك الفرنجة فيليب الرابع (١٢٨٥ ــ ١٣١٤) الى أصحاب الاقطاعيات واتباعهم لدفع التزاماتهم ، وفيليب الرابع « العادل » هو الذى عزز السلطة الملكية على حساب الاقطاع ــ المترجم) . وعند بداية القرن الرابــع عشر تكشفت خطورة تسليح جماهير الشعب الذين لم يكن اداؤهم العسكرى مــــرضيا بأية حال ، كما تبين أن ازدياد سطوة الاحتكار الملكى خلق نوعا من البطالة بين طبقة العسكريين التقليدية ، وهـــكذا كانت سوق العمل العسكرية مفضلة عند الطبقة الوسطى شريطة أن يكون لدى الحكومة الوسيلة لدفــع رواتب المحاربين ، ومن ثم فان الجيوش الانجليزية كانت تعمل فى فرنسا أثناء حرب المائة عام بعقود بصفة أساسية ، مثلما فعلت الجيوش الفرنسية منذ النصف الثانى للقرن الرابع عشر فصاعدا ، وقد أمكنت تغطية النفقات الاضافية التى اقتضاها هذا النظام عن طريق دخل التجارة : اما فى صورة رسوم واجبة السداد للملك مباشرة واما فى صورة قروض يقدمها التجار ، أو هبات تقدمها الهيئات النيابية فى المدن او الطبقات المنتجة الاخــرى . وهكذا بدأت البرلمانات ، وطبقات الامة والجمعيات النيابية للقطاعات الشعبية وغير العسكرية من الســـكان تلعب دورا هاما فى قدرة الجمــــاهير على شن الحرب .

ويقودنا هذا الى نظرية « هنتز » فيما يتعلق بالدور الذى لعبتـــه الصراعات الناجمة عن كثرة الدول ذات السيادة وليس فى نشــأة الدولة فحسب بل الطبقات كذلك ، مما ساعد على اضفاء صـــورتها على مخطط الهيمنة الذى أخذ فى الانتشار ، وكما يقول « هنتز » فان الامراء حينما أرادوا شن حرب كانوا فى أول الامر يستنهضون فئات الشعب الذين تمكنهم ممتلكاتهم ونفوذهم من الاسهام عسكريا وماليا ، وهكذا تكونت الطبقات من هذه الفئات ، وعندما زادت احتياجــات الملوك (الذين كانوا تواقين الى الاستقلال عن الفئة الممتازة من الشعب) جاهدت الطبقات فى سبيل تقوية امتيازاتها مقابل ما تتبرع به ، ويؤكد « هنتز » ان الخيار المطروح كثمــن لهذه الامتيازات كان ضياع احد الاقاليم ، وقد نمت المؤسسات النيابيــة الانجليزية والفرنسية بصفة خاصة خلال الحروب الطويلة التى جرت بيــن الدولتين فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر عندما كانت الحــكومتان الملكيتان تنفقان باستمرار اكثر من نصف مواردها المالية ، فى الحرب وكل ما يتصل بها على حد قول « ب. جوينيه » .

ويرى « هنتز » أن هذه الملاحظة تعين على رسم الخطوط الرئيســة العريضة لنموذج يتعلق بالاسهام الايجابى للصراعات الخارجية فى نمـــو المؤسسات النيابية فى أوربا ، ولكن ماذا يكون تفسيره ، اذن ، للحكم المطلق

(الاستبدادية) الذى نشأ — كما سنـــرى — عن الصراعات الدولية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، والذى يعترف هو نفسه بأنه يشكل استثناء صارخا على التعميم الذى يقول به ؟ ان اجابتــه تسبب احباطا شديدا ، فهو يوضح لنا فقط أن الحكم المطلق لم يكن سوى مرحلة انتقالية قائمة على ان الطبقات قد أصبحت — فى مواطن كثيرة — عقبة فى طريق نمو دول أكبر ، وان هذه المرحلة تلاها بعث المبدأ النيابى ، وذلك بمجـرد اكتمال التطور الذى اقتضته الحاجة السياسية . ونحن من جانبنـــا نفضل ان نعيد ايضاح المسألة على النحو التالى : هل يمكن — من ناحية — ان ننظر الى نموذج دولى معين باعتباره متغيرا يتضمن قيمة معينة بالنسبة لكل زعيم ، وأن نحدد — من ناحية أخرى — الظـروف التى استطاعت فى ظلها احدى الصيغتين اللتين أقرهما ذلك المتغير أن تسهم فى تطور نظـام دستورى معين ، وكذلك الظروف التى أدت الى اصابته بالضمور فى بعض الاحيان ؟ اننا — دون المضى فى دراسة مفصلة لهذه الخطة — سوف نبيـن انها تعود بنا الى ما أسميناه الحدود المتداخلة وحتى عندمـا دفعـت مقتضيات مخطط استراتيجى معين بالحاكم المركزى الى البحث فى داخل البلاد عن وسائل أكثر كفاءة لتعبئة الموارد التى احتاجها ، فان الآثار الناتجة لم تكن محددة بالدافع الخارجى اطلاقا ، وفى العصر الذى نحن بصـدده — على سبيل المثال — يبدو أن مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية فرضت على انجلترا سياسة لتعبئة الموارد ترتـكز على التجارة أساسا ، بينما نجد أن فـرنسا وهى تتوســع فى ضريبة الملح كانت تعتمد على الضرائب المباشرة بصفة أساسية ، وهذا الفرق هو الذى أدى الى الاختلاف بين مؤسساتها النيابية ، ولم يكن النمط الداخلى هو الذى فرض هذا الحل أو ذاك ، ولكنه جعل أحدهما أكثر احتمالا من الآخر فى وقت حرج ، ومع ذلك فحينما تم الاختيار تمت اقامة انظمة معينة أدت فيما بعد الى تضييق نطاق الاختيارات ، كما أن مثل هذه التحولات الداخلية غيـرت النمـط الدولى الاول كذلك .

وهكذا نجد أن حرب المائة عام — بالنسبة لفرنسا — ســاعدت على تحرير الملكية من قيـود النظام العســكرى والمالى السابق عن طـريق التخلى عن الدعوة السيادية الى حمل السلاح وتكوين جيش مأجور كانت المدفعية هى العامل الحاسم فيه ، وكانت أول ضريبة قومية فى الحقيقـة هى « ضريبة الرؤوس » التى فرضت فى عام ١٤٣٩ ووافقت عليها الطبقـة الارستقراطية بهدف تجهيز مثل هذا الجيش شريطة اعفاء هذه الطبقـة الارستقراطية نفسها من دفعها ، وقد تحولت هذه الضريبة فيما بعـد الى ضريبة على الشباب الذين هم فى سن التجنيـد ، وذلك فى السنوات العشر التالية .

وجاء وقت ـ كما نعلم ـ أصبح فيه حق الحصول على لقب « نبيل » قائما على الاستثناء الوراثى من هذه الضريبة ، ومع ذلك فان وسائل الاكراه فى يد السلطة المركزية للدولة كانت لا تزال محدودة ، وكما يذكر « برى اندرسون » فان سرايا الخدمة العسكرية للملك شارل السابع لم يزد عدد أفرادها على اثنى عشر ألفا ، وهى قوة لا تكاد تكفى للسيطرة على سكان يبلغ عددهم خمسة عشر مليونا ، ونتيجة لذلك فان النبلاء باعتبارها حماة الدولة احتفظوا بقدر كبير من الاستقلال الذاتى على المستوى المحلى للسلطة ، وهكذا .. فان الملكية الجديدة التى نجحت لاول مرة فى جمع كل الدوقيات حولها لم تشكل دولة متكاملة أو ذات سلطة مركزية .. وعلى نقيض ما حدث فى انجلترا حيث زادت الاحتياجات العسكرية للملكية من قوة دور البرلمان ، فان المجالس الاقليمية عاقت اندماج مجلس الطبقات فى مؤسسة قومية دائمة ، ولما كانت طبقة النبلاء معفاة من الضرائب ، فانه لم يكن لها مصلحة فى دعوته الى الاجتماع ، وهذا الخواء القانونى هو الذى أدى الى الانتكاسات التى عانت منها الملكية الفرنسية فى القرن السادس عشر ، ولكنها يسرت للاستبدادية القبض على زمام الامور فيما بعد ، ولما كانت حالة الحرب سائدة فى معظم الاوقات ، فلا يمكن اجفال العامل التكنولوجى وكل ما يتصل به ، بما فى ذلك التنظيم العسكرى بالمعنى الضيق للكلمة ، ولسنا مبالغين حين نقول أن ظهور المدفعية ـ على أساس عصر التكنولوجيا والاقتصاد ـ قد أحدث تحولا أكد نتائجه الاتجاه نحو احتكار الدولة ونحو اقامة نموذج دولى قدر له أن يصبح عاملا جوهريا فى الانتقال الى العصر الحديث ، كما أن استخدام البارود فى حضارة كانت من قبل قد برعت فى فن صناعة النواقيس ، أدى الى انتاج المدفع الذى حدث تحولا سريعا فى أسلوب القتال . ولا يتردد « هوارد » فى تأكيد أن طرد الانجليز من فرنسا لم يكن على يد الفرسان أو « جان دارك » وانما بوساطة رجال المدفعية الذين كانوا قد انضموا الى الجيوش الفرنسية فى وقت مبكر جدا ، بينما قاوم الانجليز عملية التحديث طويلا ، يشجعهم على ذلك النجاح الاسطورى لرماتهم ، فلم يقف الرماة فى وضع هزيل أمام تأثير أبسط انواع المدفعية فحسب ، ولكن الاهم من ذلك كثيرا هو أن السلاح الجديد غير أسلوب الحصار تماما ، وجعل الاحتفاظ بالنقاط الحصينة فى أرض اجنبية مهمة محفوفة بالمخاطر ، وهكذا ساعدت التكنولوجيا الجديدة على اتمام تقسيم منطقة شمال الاطلنطى الى كيانين سياسيين مستقلين يفصل بينهما البحر ، كما أسهمت هذه التكنولوجيا بصورة اعم فى عملية تأسيس احتكار الهيمنة السياسية عن طريق اعطاء الملكيات الافضلية التامة على مستوى اقليمى معين ، وهى عملية تعتبر فى ذات الوقت خطوة كبيرة نحو تكوين نظام للدول ، لا ذلك لم يكن ببساطة أمر مدافع قليلة ، ولكن امر تنظيم قوات

من المدفعية التى أنتج استخدامها الفعال حصارا قويا جدا يفوق المكانيات الجميع عدا تلك الكيانات التى كانت تتمتع باقتصاديات متينة ، أى تلك التى بلغت اعداد سكانها حدا خطيرا ، ففى فرنسا مثــلا زادت تكاليف المدفعية الملكية بمقدار عشرة امثالها فيما بين عامى ١٣٧٥ و ١٤١٠ ، وفى نهاية القرن الخامس عشر أنزلت الى الميدان ١٤٩ قطعة من المدفعية يعمل عليها مئات من الرجال ومعهم آلاف الخيول .

نشأة نظام الترابط الدولى فى أوروبا الحديثة

لقد كان التفاعل الاستراتيجى بين الدول عاملا لا يمكن التقليل من شأنه فى سلسلة الاحداث التى انتجت تحولات عميقة فى المنطقة الاوربيـة من عام ١٤٥٠ الى عام ١٧٥٠ ، وكذلك فى علاقاتها بالعالم الخارجى ، واننا وقد أتيحت لنا الفرصة من قبل لابراز قوة هذا التعليل فيما يتعلق بنظرية التحول الاقتصادى لايمانويل فالرشتين الخاصة بالنظام العالمى الغــربى ، سوف نقصر جهودنا فى هذا المقام اولا على تأكيد اسهام هذا العامـــل فى تكوين نظام حقيقى للدول فى اوربا ، وثانيا ، على بيان كيف أن ذلك النظام كمتغير بالمعنى الذى سبق أن عرفناه وهو استكشاف كيف أن هذا المتغير قد يتلاءم مع تفسير الاختلافات التى نشأت بين الانظمة الاوربية .

وينبغى أن نشير الى أن الصورة القائمة على فــكرة « الحــدود المتداخلة » والتى ســوف نستخدمها فى مناقشة هذا الموضوع لا تعنى الانحياز الى أى جانب فى الخــلافات بين المدارس الرئيسية للفــكر الاجتماعى أو الفكر التاريخى ، وكما يبدو فان هذا التصور لا يبدو بمنأى عن ذلك الذى استخدمه بيرى أندرسون بالنسبة للعلاقة بين الاحــداث الخارجية والداخلية التى تضافرت على الاتجاه بأوربا نحو الشكل الـذى يسميه « الاستبدادية » على الرغم من أننا نفضل على هذا التعبير ، تعبيرا آخر اقل صراحة استخدمه « هـ.ر. تريفور » وهو «دول عصر النهضة» ، وفى هذا الصدد نرى « أندرسون » وقد التقط الخيط من « التوسر » الذى حسم الامر برأيه المبنى على المفهوم العام ـ ويقول (اندرسون) انه على الرغم من أن علاقات الانتاج داخل كل دولة قد « حددت » بالتأكيد ذلك النمط من شكل الحكومة ، الا أن الدولة نفسها تشكلت بوســاطة قوى خارجية يمكن اعتبارها نظاما للدول ، ومع أن أندرسون يضفى أهمية كبيرة على هذه العملية ، مبينــا على سبيل المثـال كيف أن استبـداد القشتاليين (فى اسبانيا) قد حتم ظهور هذا الشكل من خلال الدور المهيمن الذى لعبته اسبانيا على المسرح الاوربى ، الا أن دراسته العامل الدولى تظل متخلفة ، كما أنها تتعارض مع آراء المؤرخ السويدى ب. ف. بورشنيف الذى يشير فى تحليل تاريخى قام به العــلاقات السياسية بين اوربا

الشرقية وأوربا الغربية ابان حرب الثلاثين عاما ــ الى ما يسميه « الاحتمال العلمى » لفكرة « نظام دولى » يقول أن المؤرخين استخدموها لبعض الوقت ويذكر من بينهم « لينين ». بوجه خاص ، ومن الواضح تماما أن النظام يرتكز على التفاعل الاستراتيجي السياسى .

و فى ختام تحليله التاريخى يقدم بوشنيف الخطة التالية :

١ ــ بينما أظهرت كل الدول دون استثناء ميلا الى التوسع الخارجى طالما ان نظامها الاجتماعى الداخلى كان مؤسسا على الاستغلال « كقاعدة » الا أن اتجاهات مماثلة فى دول أخرى عوقت هذا الاتجاه .

٢ ــ وفى كل عصر ثار مركز أو آخر من مراكز العدوان ضد هذه السياسة ، وهذا هو على وجه التحديد ما حول مجموعة الدول الى « نظام » لان قوى أخرى كانت تتحد دائما لصد العدوان ، ومن ثم تكون مركز ثان للنظام ، كذلك فان الدول المتاخمة وتلك التى كانت تؤدى دور المستفيد من النزاع بين طرفين آخرين قامت باحتلال المنطقة المتوسطة وهكذا تكونت قوة موازنة تواجههم ، وهلم جرا .

٣ ــ وعلى ذلك ، فان هناك قوانين عامة وموضوعية لاى نظام دولى أيا كان ، ونعنى بها القوانين التى لا ترتبط بالرغبات الفردية .

٤ ــ والتغيرات فى النمط داخل نظام معين ، أو حتى الانتقال من نظام الى آخر ترجع النهاية الى قوانين التطور الاقتصادى التى لا تقل موضوعية أو ثباتا ، والى التناقضات الطبقية التى تعدل ودر الدولة فى النظام وبالتالى فى دور النظام نفسه .

وهكذا نلاحظ انه بينما يشارك بوشيف المؤرخين الغربيين والباحثين النظريين آراءهم فيما يتعلق بالقوى المحركة الداخلية نفسها (ونتذكر هنا بصفة خاصة « لودفيج ديو » الذى سنعتمد عليه الى حد كبير بالنسبة للقرنين السادس عشر والسابع عشر ، وكذلك آراء « مورتون كابلان ») الا انه يتميز بمحاولة صياغة علاقة منهجية بين تلك العمليات الاجتماعية الاخرى وبين تلك القوى المحركة . واذا تحاشينا اضفاء كثير من الاهمية على الفروق الاصطلاحية ، واضفنا عنصر خامسا متعلقا برد فعل النظام الدولى تجاه المتناقضات الطبقية داخل بعضها مثلما فعلت « تيدا شوكيول » فى تحليلها المقارن للثورات العظمى ، فان هذه الخطة تعكس جيدا ما يتلو ذلك من تحليل .

ولنستعرض فى ايجاز ذلك التحول الذى نادى الى ظهور نمط خاص من النظام الداخلى للدول قرب منتصف القرن التاسع عشر ، وهو

ما يوصف « بالتوازن الدولى » . لقد أدت عمليات الاحتكار الى ظهور تجمعين أقليميين أكبر كيثر امن كل التجمعات الاخرى ، وذلك فى الجزء الغربى من القارة أثناء النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، وهما فرنسا التى دمرت الدولة البورجاندية وابتلعت ممتلكاتها فيما عدا الاراضى الوطيئة ، بعد استعادة الممتلكات الانجليزيةفىالجنوب الغربى ، وكان عدد سكانها ١٥ مليونا ، والتجمع الاسبانى الذى تكون فى عام ١٤٦٩ — رغم جهود فرنسا — على أساس الاتحاد الشخصى لمملكتى قشتالة وأراجون (وكانت الاخيرة نفسها مملكة اندماجية) وكان عدد سكانهما سبعةملايين ، وبعد كفاح من اجل تقوية جهاز دولتهما فى التجمع الاسبانى (وكان هذا ينطبق أساسا على قشتالة) لم تضيع القوتان العظميان وقتا للوصول الى تفاهم فى ايطاليا التى كانت المكان المفضل للمعركةبين الامبراطوريةوالبابوية ، والتى جعل منها الثراء الاقتصادى والضعف الاستراتيجى لقمة سائغة (كان الضعف الاستراتيجى راجعا الى توازن الصرعات الاقليمية قرب منتصف القرن الخامس عشر فى صور توازن بين ست من الوحدات السياسية الصغيرة) .

وبعد عشرين سنة من الحرب (١٤٩٤ — ١٥١٦) استطاعت خلالها الامبراطورية تقوية نفسها بالاستيلاء على الاراضى الوطيئة البورجاندية ، كما دخلت انجلترا ايضا فى اللعبة ، أصبحت الزعامتان متوازنتين تقريبا ، وبدا أن تقسيم شبه الجزيرة الايطالية الى قسمين هو النتيجةالمحتملة ، ان انتخاب ملك اسبانيا لمنصب الامبراطور فى عام ١٥١٩ غير الموقف تماما ، لان ظهور مثل هذه القوة العظمى بدد حلم اعادة بناء امبراطورية عالمية تضم كل العالم المسيحى الغربى وتشاء الصدفة فى هذه اللحظة الحرجة ان تنجح الحملات التى بعث بها ملك قشالة عبر البحار ، مما أعطى ميزة كبيرة لاسرة الهابسبورج ، ذلك ان المكاسب المالية الهائلة التى أمكن الحصول عليها بنهب أموال الهنود الحمر فى امريكا لعبت دورا فى انتخابات شارل الاول ملك اسبانيا امبراطورا بالاضافة الى أن هذه المغامرات اتاحت الفرصة ليجذب الى معسكره المغامرين من جنوا والمانيا ونعنى بهم الراسمالية الدولية التى وجدت أفضل مجال للاستثمار فى اراضى اسرة الهابسبورج كما زادت القدرة الاستراتيجية من فرص نجاحها ، أضف الى ذلك أن نشاط أسرة الهابسبورج فى أوربا وجزر الهند الغربية آزر بعضها البعض حيث انهم بسبقهم وبتأييد من البابا استأثروا باستعمال الدنيا الجديدة وهكذا استفادوا من هذه الميزات فى مواصلة العمل من أجل تحقيق مطامعهم فى أوربا ، كما أن نجاحهم فىأوربا دعم موقفهم فيما وراء البحار مما أخر تغلغل نفوذ الدول الاوربية الاخرى فى محيط سلطانهم لمدة قرن كامل ، وبعد فترة من الزمن ضمت البرتغال

وممتلكاتها الى التجمع العملاق الذى كان ينمو آنذاك .. هذه العلاقة الوثيقة بين ما كان يجرى على المسرح الاوروبى وما كان يحدث فيما وراء البحار بالمثل تفسر الانقلاب الذى حدث فى عملية بناء الامبراطورية فى القرن التالى عندما حطمت نتائج الفشل فى تحقيق الهيمنة على أوربا الاحتكار الاسبانى فيما وراء البحار ، مما ساعد على اعطاء المناطق البعيدة عن مركز الدولة بنية عكست تطور أوربا نحو نظام متعدد الدول ، وسوف نرى فيما بعد كيف ان تنظيم تلك المناطق على هذه الاسس قد أسهم بدوره فى هذا الاتجاه ،

واذا كان الفشل قد حاق بمحاولة اقامة الامبراطورية العالميــة فى أوربا فى القرن السادس عشر ، فان الاتجاهات لا يمكن العثــور عليها ف مجال الحتمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ أن فشل المشروع ينبغى أن يعزى بالدرجة الاولى الى المقاومة الفرنسية ، زد على ذلك ان تلك المقاومة نفسها لا يمكن أن تفسر بمكانة فرنسا فى « الاقتصاد العالمى » الذى كان فى دور التكوين ، لانه تصادف فى هذه اللحظة الحرجة ان كانت فرنسا فى ضائقة اقتصــــادية . وعلى ذلك يجب البحث عن الاسباب فى الطاقــة الاستراتيجية وحدها ، ونعنى بها القوة المسلحة التى استطاعت فرنســا تعبئتها على أساس للتنظيم السياسى الذى صاغته الملكية فى القرن السابق ، فبينما تظهر الهزيمة فى بافيا بوضوح أن القوة المسلحة لم تكن كافية ، تجــد السياسة التى انتهجتها فرنسا نتيجة لذلك تؤيد نظـريتنا فيما يتعلق بالاستقلال النسبى للعامل الاستراتيجى ، وهكذا .. فان فرنســا حين رأت نفسها مهددة من قبل أسرة الهابسبورج على ثلاث جبهـــات ، ومحرومة من الحلفاء الاوربيين تقريبا ، طلبت العون من العدو التاريخى لاوربا المسيحية ، وحوالى عام ١٥٢٥ بدأ فرانسيس الاول مفاوضات مع سليمان الكبير (سليمان الاول) كما شجع مبعوثوه تقدم القوات التركية الذى انتهى بحصار فيينا بعد أربع سنوات ، وقد احدث هذا التوسع فى مسرح الصراع تغييرا جذريا فى الموقف ، حيث ان الامبراطورية هى التى كانت مهددة عند طرفيها فى ذلك الوقت ، وكان بامكان فرنسا الاستفادة من الموقف الذى التزمته فيما يتعلق بمحورها ، كمــا لا ينبغى أن ننسى أن فرنسا لم تتردد فى تأييد الامراء الالمانيين ضد الامبراطور بالاسلوب نفسه الذى تصرفت به الامبراطورية خلال القرن الســـابق وذلك فى الصراع الذى أثار أمراء معينين ضد الملكية الفرنسية .

هذه التفاعلات التى تقصينا منها ـ فى هذا المقال ـ أسلوب القوة فقط ، كانت نتيجتها استعادة قدر من التوازن حوالى منتصف القـــرن السادس عشر ، ولكن الخصمين ـ كما يتفق على ذلك المؤرخون ومن بينهم « ف. برودل » ـ كانا قد أرهق كل منهما الآخر بصراعاتهما ، وهنا تتجلى

فائدة نظرية « رد الفعل » التى اضفناها الى خطة بورشنيفم « ذلك ان أصداء الاحداث التى توالت نتيجة للصراع بين الدول أدت الى أزمات فى كلا الجانبين على مستوى مايسميه الماركسيون « التناقضات الطبقية » رهو تعبير يغطى تقريبا ما نعنيه بالتبادلات الداخلية بين أساليب التنظيم. وبينما كانت فرنسا ممزقة بالصراعات الدينية ، كان فرع أسرة الهابسبورج فى اسبانيا مضطرا الى معالجة ثورة البلاد الوطيئة (هولندا وبلجيكا) التى كانت مظهرا وسببا للعقبات التى عاقت انتشار الاستبدادية الايبيرية خارج مهدها الاصلى فى قشتالة .

وبين هذه الانشقاقات فى الرأى أثناء هذه الورطة ، برزت مرة اخرى على رقعة الشطرنج الاوربية قطعتان قدر لهما أن يسهما فى تطور النموذج الدولى ، فنرى انجلترا التى انكمشت داخل الجزر البريطانية وأصبحت بمنأى عن التدخل الاجنبى الذى لم يكن له مبرر خلال النصف الاول من القرن السادس عشر نتيجة للصراع بين القوتين العظميين ، نراها تختلف عن الدول الاخرى من حيث أتيح لها الاختيار بين الحرب والسلام ، فالمتغير الذى عكس صورة النموذج الاستراتيجى بالنسبة لانجلترا كان كبيرا بدرجة مكنت من ضمان حمايتها بوساطة أسطول ، ولكنه اثبت ان تطوير مثل هذه الوسيلة سوف يعطيها سلطة فى النظام الداخلى للدولة لا تتناسب اطلاقا مع كل ما تستطيع تعبئته من عدد قليل من السكان ، وثروة محدودة جدا ، وسوف نعود فيما بعد الى دلالة هذا المتغيـــر فى التطور السياسى لذلك البلد . وعلى مستوى النظام الدولى نجد ان الحرب البحرية خففت لايام أو لساعات قليلة من الازمات التى ربما امتدت الى عشرات من السنين على اليابسة . وهكذا كانت هزيمة اسبانيا على يد انجلترا فى عام ١٥٨٨ نقطة تحول فى تطور النظام ، بأن جعلت النتيجة المأمولة للصراع الاوروبى وهى الحفاظ على النظام المتعدد الدول ـ حقيقة واقعة. وكنتيجة مباشرة ثبت أن هذا الوضع بصفة خاصة ملائم لظهور القطعة الثانية على رقعة الشطرنج ، وكانت هذه المرة قطعة جديدة تماما الا وهى الاقاليم المتحدة (اتحاد اترخت عام ١٥٧٩ ــ المترجم) . وكما يتضح من أحدث كتاب للكاتب ج. باركر ، فان تطور ثورة الاراضى الوطيئة من أجل استقلال جزء من المنطقة لا يمكن تفسيره الا فى ضوء القيود الاستراتيجية التى فرضت على اسبانيا خلال الثمانين عاما التى جاهدت فيها لاخماد الثورة بـــدءا بالهزيمة البحرية فى عام ١٥٨٨ أو ربما بالضغط التركى الذى تواجد فى البحر المتوسط خلال عشرات السنين السابقة ، وهنـــا نجد أن تسلسل الاسباب والنتائج سار فى كلا الاتجاهين اذ ساعدت الثورة انتصار الانجليز الذى ضمن بدوره تأييد الثوار ، وقد قللت هذه الاحداث من حرية اسبانيا فى الحركة ، مما يسر انهاء الحروب الدينية فى فرنسا ، وسرعان مامـــكنها

ذلك من تنظيم عودتها الى المسرح الدولى وهذا التطور ساعد انجلترا والثوار الهولنديين ... وهلم جرا .

وهكذا . وجدت اسبانيا نفسها فى نهاية القرن السادس عشر تواجه ثلاثة خصوم اوربيين بالاضافة الى الامبراطورية العثمانية ، واضطرت الى التعامل مع كل منهم بالتعاقب ، وكان هذا بشيرا باباحة أعالى البحار للجميع . واستطاع التجمع الايبيرى أن يدافع عن الجزء الاكبر من امبراطورية فى الدنيا الجديدة ، ولكن انجلترا والاقاليم المتحدة وفرنسا التى تأخرت عنهما بعض الوقت — استطاعوا أن يضعوا أقدامهم فى جزر الهند الغربية بما فيها البرازيل ، وفى شمال فلوريدا ، كما تسلل الهولنديون أيضا الى آسيا على حساب البرتغال ، وهكذا تحول جزء كبير من العالم الخارجى الى مناطق تستغلها أوربا ، ولكن التجار والمستعمرين الاوربيين استطاعوا أن يمضوا فى طريقهم حيث كانوا يتلقون العون البحرى والعسكرى من حكوماتهم ضد السكان الاصليين أو المغامرين غير الاوربيين الذين استقروا فى بعض المناطق وكذلك ضد منافسيهم الاوربيين أيضا . ومن ثم فان تكوين الاقتصاد العالمى الجديد لا يمكن أن يعزى الى الدافع الرأسمالى المتزمت فقط ، ذلك ان القوة اللافتة للنظر والتى استطاع الاوربيون تعبئتها بعون من الدولة أسهمت فى نجاح تجارهم ، وبالتالى فى قيام الرأسمالية نفسها .

وعلى النقيض من ذلك يبين لنا « م. هوارد » كيف أن تقسيم الاقاليم الخارجية الى مناطق تحت سيطرة المتنازعين عزز الاتجاه نحو قيام نظام الدولة فى أوربا نفسها ، وأكد أن الموارد التى استطاع المتحاربون تعبئتها فى الداخل ظلت محدودة جدا وذلك فى فترة تزايدت فيها الحرب المواكبة للتحولات العامة التى تخطت المجتمعات الاوربية نتيجة لضغط المرتزقة (فحيث لا توجد النقود لا يوجد مرتزقة) ، كما أن أصحاب البنوك الذين ظلوا يمدون الامراء بالمال خلال عشرات السنين السابقة أفلسوا نتيجة لعجز أولئك الامراء عن سداد الديون لانهم لم يضعوا انظمة للضرائب تمكنهم من الاقتراض من ثروة رعاياهم بانتظام ، بالاضافة الى أنهم لم يكونوا قد جمعوا من الثروة حتى ذلك الحين القدر اللازم لتمويل الحملات غير الحاسمة التى طال أمدها . وهكذا فان القدرة على تحمل أعباء الحرب وبالتالى الاحتفاظ بالنفوذ السياسى فى أوربا قد أصبحت على مدى القرن السابع عشر تعتمد كثيرا على الوصول الى الثروة التى تستجلب من العالم خارج اوربا او الناشئة عن التجارة التى كانت — كما رأينا — فى التحليل الاخير ثمرة لتلك الثروة .

ومع ان هذا الفرض قد يكون مثيرا الا انه يحتاج الى بعض التعديل لان الموقف لم يكن متماثلا فى كل الاوقات وفى كل الاحوال كما هو واضح

لنا . ومن بين الزعامات التى لعبت دورا عسكريا وسياسيا رائدا فى النصف الاول من القرن السابع عشر لم تستفد فرنسا و السويد بمثل هذا الدعم ، وقد يساعد هذا على ايضاح السبب فى أن الضغوط الدولية فى هاتين الحالتين دفعت الدولة الى مزيد من الضغط على المجتمع الداخلى بادئة بذلك سلسلة التغييرات التى كان لها أثرها فى اضفاء الشرعية على الحكم المطلق بكل معنى الكلمة . والحقيقة انه كانت توجد فى اوربا - فى ذلك الوقت - زعامتان اثنتان فقط ، وكان العالم خارج اوربا يمثل مصدرا رئيسيا للثروة بالنسبة لهما وهاتان الزعامتان هما : الفرع الاسبانى لاسرة الهابسبورج (الذى حكم البرتغال أيضا حتى عام ١٦٤٠) ، والاقاليم المتحدة .وعلى الرغم من أن هذا المصدر المالى قد زاد القوة العسكرية لكل منهما بصورة عامة دون شك ، كما زاد بالتالى من مكانتهما فى النظام الداخلى للدولة ، فقد كان له تأثير مختلف جدا على النمط الداخلى لكل منهما ، وهكذا أسهم فى تكوين انظمة سياسية متميزة . وعلى الجانب الاسبانى نجد أن الثروة التى تم انتزاعها من العالم خارج اوربا خدمت الملكية القشتالية بالدرجة الاولى ، اذ أعطتها قدرا من الاستغلال الذاتى فى تنفيذ مشروعاتها بالنسبة لمملكة اراجون والبلاد الوطيئة الجنوبية ، وبهذا ساعدت على تدعيم استبدادية بدت شديدة القوة فى مظهرها ، ولكنها خالية من الجوهر فى حقيقة أمرها بصورة أكثر ، كما انها توقفت عن التطور حين منيت بالفشل فى احداث أى تغييرات جذرية فى المجتمع . وفى الاقاليم المتحدة من الناحية الاخرى - نجد أن تلك الثروة أفادت التجار أو « المجتمع المدنى » - اذا فضلنا هذا التعبير - بصفة أساسية ، مما أتاح لهم الفرصة لمنع الاضطرابات الناشئة عن الصراع الذى استمر قرونا فى سبيل الاستقلال القومى بعد أن أصبحت اسبانيا وفرنسا المصدر الرئيسى للخطر) من التعجيل المفاجىء بسلسلة التغييرات المؤدية الى قيام دولة ذات نمط استبدادى ، وحين نظم هذا المجتمع التجارى نفسه فى اتحاد كونفدرالى خاضع لحكم الاقلية (اوليجاركى) استطاع أن يحول الحرب الى نشاط متخصص يعهد به الى وكلاء يتزعمهم أمراء من أسرتى أورانج وناسو (امارة أورانج فى القرن الحادى عشر ثم انتقلت سلطتها الى اسرة ناسو فى القرن السادس عشر - المترجم ») الذين ادخلوا تجديدات من النوع نفسه الذى أثمر ذلك النمو الاقتصادى العجيب فى البلاد اثناء القرن السابع عشر ونعنى به أساسا : الطريقة المكثفة لاستغلال رأس المال .

والحقيقة ان « الثورة العسكرية » حدثت فى ذات الزمان والمكان ، تلك الثورة الى قدر لها أن تستمر على مدى القرن السابع عشر فى السويد وفرنسا ومقاطعة براندبرج ، وفى هذا الصدد يشير « هوارد » الى أن

جيوش الاقاليم المتحدة كان استثناء كبيرا على الحالة التى يرثى لها لجيوش المرتزقة فى ذلك العهد ، فقد كانت الاولى ذات كفاءة ممتازة لسبب بسيط جدا وهو أنها كانت تتلقى الامدادات والاجور بصورة منتظمة ، وقدساعدت مكاسب التجار عملاءهم من العسكريين ليس على انتقاء اكثر المرتزقة مهارة فحسب ، ولكن على التأكد من حسن أدائهم لواجباتهم بدفع رواتبهم على أساس سنوى ، وقد يسر هذا النظام الاحترافى احداث تجديدات تكتيكية مثل انشاء فرق حملة البنادق بقوة نيران أكثر فعالية ، وممارسة حفر الخنادق ـ وهى عملية لم تكن تليق بكبرياء كل المرتزقة الآخرين ،، ولكنها زادت من الامكانيات الدفاعية بقدر كبير . وعلى العموم فان النجاح الاقتصادى للمجتمع التجارى أتاح له ـ فى الوقت نفسه ـ الوفاء بمتطلبات الاستثمارات الضخمة المطلوبة لبناء خط لا مثيل له من التحصينات ولبناء اسطول مزود برجال محترفين ايضا . وغنى عن القول ان هذا الاسطول ادى دورا كبيرا فى الحفاظ على المكانة التى كسبتها الاقاليم المتحدة لنفسها فى المناطق المحيطة بها .

ومع أن معاهدة « وستفاليا » التى انهت حرب الثلاثين عاما قد أقرت قيام « وازن أوربى » ، والاعتراف القانونى بسيادة الدول التى تكونت ، الا أن ما أبقى على هذا التوازن كان هو التفاعل بين اجهزة الصراع الناشىء أساسا عن التوتر بين اسرة البوربون واسرة الهابسبورج ، وهكذا فان النصف الثانى من القرن التاسع عشر (الذى سيختتم به هذا الايجاز لنظام الترابط الدولى لكى نعود الى التغييرات الداخلية التى صاحبت تكوينه) شهد التحدى الذى واجهه هذا التوازن متمثلا فى سعى فرنسا الحثيث نحو الحصول على موقع السيطرة بالنسبة للفرع الاسبانى من اسرة الهابسبورج ، ولا نعنى به اسبانيا فقط ، ولكن نعنى كذلك الاراضى الوطيئة التابعة لها ـ وفى الوقت نفسه ـ نجد أن الدوافع المختلفة التى شجعت التوسع الاوربى عبر البحار خلال القرنين السابقين قد تقلصت فى صورة بحث عن الموارد الضرورية لتدعيم قوة الدول التى يواجه بعضها البعض فى أوربا ، فبينما تمكن الهولنديون ـ بعد اقتحام بعض ميادين التجارة ـ من اقامة نظام اقتصادى اعانهم على الاستفادة من أى اقتسام للغنائم ، نجد الانجليز والفرنسيين يناضلون من أجل بناء نظام تجارى مشترك خاص بهما لا يمكن الحفاظ عليه الا بالقوة ، وكان من نتيجة ذلك تصعيد الصراع فى الواقع الى ابعاد عالمية ، أصبحت الحروب البحرية بعدها هى العامل الحاسم .

وفى مرحلة أولى ، دفعت المخططات الفرنسية بالقوى البروتستانتية البحرية ـ الائتلاف الانجلوسكتلندى والاقاليم المتحدة ـ الى أن يطرحوا جانبا تلك الخلافات التى تولدت عن منافستهم التجارية ، ويتحدوا للحيلولة

دون التخلص من عدوهم التقليدى الذى كان تقلص سطوته أقل تهديدا لهم من سطوة الامبراطورية النامية ، ولكن فرنسا استطاعت فى مرحلة ثانية أن تستغل هذه المنافسة ذاتها للحصول على عون بريطانى فى مغامرة كان هدفها ـ فى وضوح وبساطة ـ التخلص من الاقاليم المتحدة ، الا أن هذه الاخيرة استطاعت بتشجيع من تنظيمها الدفاعى ـ أن تقاوم الغزو ، كما تمكنت بدورها من الاستفادة السريعة من التواترات الداخلية التى دفعت بريطانيا العظمى الى أن تقلب الموقف وتهب لمساعدة أهل ذلك البلد الذين عارضوا التطور السياسى الذى كان يهدف الى جعلها تابعة لفرنسا وتحويلها الى ملكية كاثوليكية من الطراز الاستبدادى . وعندما اتحدت بريطانيا العظمى والاقاليم المتحدة تحت قيادة « وليم امير اورانج » الذى أصبح رجل دولة أوربيا بعد ان حيل بينه وبين تولى الملك فى هولندا ـ شكل هذا الاتحاد القطب الرئيسى لتحالف جميع الدول التى هددتها الهيمنة الفرنسية ، بما فى ذلك البابوية ، وقد ضمنت هزيمة فرنسا البحرية فى لاهاى (١٦٩٢) بقاء نظام الحكم الجديد فى بريطانيا العظمى ، وأكد الاتجاه نحو نظام تعدد الدول مثلما فعل تدمير اسطول الارمادا الاسبانى قبل ذلك بقرن من الزمان ، ولكن فرنسا التى لم تكن قد تخلت عن مطامعها سرعان مااستعادت زمام المبادرة مما أعاد الحياة الى الصراع الذى شمل أجزاء من العالم ، واستطاعت بريطانيا العظمى فى صحوتها أن ترفع نفسها الى مستوى قوة عالمية ، بينما نجد أن روسيا فى الجانب الآخر قد اقتطعت أجزاء من الامبراطورية العثمانية والسويد على الجانبين الشرقى والشمالى للنظام المتباين للدول فى أوربا ، الا أن غلبة بريطانيا العظمى مكنتها من الدعوة الى التنسيق عن طريق فرض سياسة للتوازن على قوى القارة ، ولما كانت لا ترغب فى استبدال الهيمنة الفرنسية بهيمنة الامبراطورية النمسوية ، فانه لم تكن لها مصلحة فى استبعاد فرنسا ، ولهذا تفاوضت معها على سلام منفرد فى عام ١٧١٣ ، وبعد عام اضطرت الامبراطورية الى الموافقة على المخطط الجديد ».

ويشير « هوارد » أيضا الى أنه بينما كان العامل الحاسم خلال الفترة من عام ١٦٨٩ الى عام ١٧١٣ هو القدرة الاعظم للقوى البحرية على أن توفر لنفسها الموارد المالية باستغلال مستعمراتها من أجل تدعيم الجهد الاستراتيجى الضخم ، ظهرت فى ذلك الوقت أيضا طرق بديلة للحصول على مثل هذه الموارد على نطاق لم يسبق له مثيل ، ونعنى بها القدرة المتزايدة للحكومات الاوربية على تنظيم أو حصر ثروة المجتمع واستخدامها فى اقامة الاجهزة الحكومية مثل الدواوين وانظمة الضرائب والقوات المسلحة بما مكنها من بسط سلطانها على المجتمع بقدر أكبر ، وقد تم وضع الخطة الرئيسية قبل عام ١٧٠٠ ، وهى خطة لاقامة جهاز دولة قادر على ادارة

قوة تعمل كل الوقت والاحتفاظ بها فى وقت السلم والحرب على السواء ، وهى قوة تقوم على نظام هرمى متسلسل متلاحم ، من رجال تلقوا ثقافة اضافية متميزة . وكانت الدول الاوربية جميعها ودون استثناء قد تحولت آنذاك ، ولكن علينا أن نتأمل كيف استطاعت التغيرات البارزة ان تتشكل فى البوتقة التى صنعتها تفاعلات هذين القرنين .

القوى المحركة على الحدود المشتركة فى فرنسا وانجلترا

سبق أن أشرنا الى اسهام المتغير الدولى فى أفول الملكية الفرنسية فى النصف الثانى من القرن السادس عشر ، وما تلا ذلك من الحفاظ على الوحدة الاقليمية لفرنسا ، ومع أن الحروب الدينية انتهت باعادة تثبيت دولة ملكية أصبحت باريس مركزها الشرعى ، الا انه لم يكن هناك مايوحى بأن فرنسا ستصبح النموذج الحقيقى للدولة الاستبدادية فى القرن التالى ، وينبغى أن نتذكر — على سبيل المثال — أن « مرسوم نانت » أقر وجود مجموعة من الكيانات المستقلة ذاتيا داخل نطاق الدولة ، وهو موقف لم يكن مألوفا من قبل ، مما دعا « هيجو جروتيوس » ان يرسل الى لويس الثالث عشر اعترافا كتابيا تكريما لاكثر الملوك تسامحا ، كما ينبغى أن نتذكر ان المناطق البعيدة عن مركز الدولة — مثل بريتانى — كانت لاتزال تحتفظ بقوانينها الخاصة بها ، وقد اقتضى ضعف فرنسا انتهاج سياسة سلمية ، كما أن الحفاظ على السلام جعل اقتصاديات الادارة أيسر ، وقد حاول الدوق دى سالى (كبير وزراء الملك هنرى الرابع فى فرنسا ١٥٦٠ — ١٦٤١ — المترجم) أن يضاعف الموارد الملكية دون أن يثقل كاهل أجهزة الدولة .

ومع ذلك فان التأكد من أن العمل المنسق من جانب دولتى الهابسبورج سوف يمكنهما من احتلال كل اوربا سرعان ما أجبر فرنسا على التدخل ، ومنذ اللحظات الاولى لبدء تدخله الدبلوماسى والعسكرى فى حرب الثلاثين عاما ، بذل « ريشيليو » قصارى جهده لاقامة جهاز ادارى قائم على أساس علمى للتدخل الملكى فى انحاء البلاد ، ووضع نهاية للجمعية الاتحادية الكنسية بابادة معاقل البروتستانتيين ، ولما كانت فرنسا لم تنجح بعد فى تثبيت أقدامها على المناطق الواقعة عبر البحار — على الرغم من جهود الكرادلة — فان سياسة ريشيليو الخارجية اقتضت زيادة ضخمة مفاجئة فى الاعباء المالية التى تضاعفت الى أربعة امثالها فى عشر سنوات من عام ١٦٣٠ فصاعدا ، وفى أول الامر ساعدت المعونات المالية التى تلقتها السويد (كانت عونا كبيرا لجوستافوس أدولفوس فى بناء دولة قوية بالاضافة الى المعونات التى حصلت عليها من روسيا) وكذلك استخدام المرتزقة الالمانيين ،

كل هذا انتهى بدخول جيوش فرنسية كبيرة الى الميدان ، وقد عجل موت جوستافوس أولفوس بالحاجة الى انشاء مثل هذا الجيش ، مما دعا الى التجديد الذى كان عاملا حاسما فى تطوير النظام السياسى الفرنسى فى المستقبل ، وهو تعيين هيئة مدنية لادارة الجيش ، وهى خطوة بارعة اذا لاحظنا انه لم تكن هناك هيئة منظمة لادارة أى شىء فى ذلك الحين ، وقد يسرت الحاجات العسكريه الطارئة تطبيق نظام المشرفين الاداريين فى الاقاليم التى تم غزوها أو التى كانت مهددة ، فانتشرت القوات الملكية بانتظام فى داخل البلاد لمساندة مطالب السلطة المركزية ، كما اسهم التوسع فى الجهاز الادارى بصورة أعم فى ظهور طبقة اجتماعية جديدة هى طبقة الاشراف من المحامين التى وكل اليها — باجماع الآراء — دون حاسم فى اقامة الحكم المطلق الفرنسى بصفة عامة .

وكما حدث فى منتصف القرن السابق ، نجد أن أصداء تلك الفترة الطويلة من الصراعات الدولية القاتلة والمكلفة ، قد ضاعفت من التوتر الداخلى ، مما عجل بحدوث أزمة عامة فى المجتمعات الاوربية ، اتخذت فى فرنسا صورة جماعة الفروند (المعارضة فى عهد الملك لويس الرابع عشر قبل أن يبلغ سن الرشد — المترجم) . وبعد هذه الفترة من الركود أسرعت عجلة التطور بتولى الملك لويس الرابع عشر الذى لم يكن الحكم المطلق بالنسبة له غاية فى ذاته ، وانما أداة للتوسع العسكرى كما يقول بيرى أندرسون ، ولما كانت فرنسا حتى ذلك الحين لم تنجح الا فى اتخاذ خطوات قليلة على رقعة الشطرنج فيما وراء البحار ، كان منطقيا أن توجه اهتمامها الى اخضاع اقليم اوربى معرض السقوط فى يد الاعداء نظرا لصغر مساحته وقلة سكانه وضآلة التنظيم الادارى فيه ، وبعد عشر سنوات من الاعداد الداخلى الذى شمل اعادة التنظيم الادارى للوزارات ومن بينها وزارات البحرية والحربية والشئون الخارجية ، كما شمل تطهير جهاز المديرين ، مما ساعد على مضاعفة دخل الملكية ، بعد كل هذا جاء غزو هولندا وما تلاه . وأثناء حكم لويس الرابع عشر تضاعفت قوة الجيش الملكى عشر مرات ، فمن ٣٠ الفا الى ٥٠ الفا عند توليه الحكم الى ٣٠٠ ألف سنة ١٧١٣ ، ويشير اندرسون هنا الى كتابات جوبير وموسنييه فيقول : ان تزايد مثل هذه القوة العسكرية أدى الى نزع سلاح طبقة الاشراف فى الاقاليم نهائيا ، واكتمال القدرة على اخماد الثورات الشعبية بسرعة وفعالية . وقد حدث تحول فى الثقافة الفرنسية ذاتها ، ذلك أن تقسيم الجيش الى فرق — وهو ما أضفى عليه « اليأس » اهمية كبرى باعتباره وسيلة لاطلاق سلطة الملك — كان يقابله ما يمكن أن نسميه «بتقسيم المجتمع» الذى لم يظهر فى تحول المعايير الذى كشف عنه « ميشيل فوكول » فحسب ، بل ظهر أيضا فى ابتكار نوع جديد من تخطيط المدن وهى « المدن

الصينية » ، ومن ناحية ثانية فقد كانت النتائج البعيدة الاثر للضغوط المتوالية التى فرضها المتغير الدولى اكثر وضوحا فى مجال المالية العامة المألوف ، كما نشأ عن تزايد الصراعات الدولية فى نهاية القرن زيادة مماثلة فى انفاق الدولة الفرنسية الذى بلغت جملته بين عام ١٦٨٩ وعام ١٧١٤ خمسة ملايين جنيه فرنسى (٣٠٠ مليون جنيه استرلينى) اى اقل قليلا جدا من مجموع انفاق الاعضاء الثلاثة الرئيسيين فى الائتلاف المعارض .. وعند نهاية حكمه كانت الحرب تبتلع ثلثى أو ثلاثة أرباع الانفاق العام ، بالاضافة الى فوائد الدين العام التى تحملتها الدولة نتيجة للحرب ، ولما كان نصف المملكة تقريبا معفيا من الضرائب نتيجة لتوطيد التقسيمات السابقة فيما يتعلق بالاشراف ورجال الدين والتى كان من العسير انكارها دون تعريض النظام للخطر — فان ضريبة الدفاع أثقلت كاهل عامة الشعب الذين فرضت عليهم الخدمة العسكرية العامة ، على حين انها كانت تغطى فقط ٣٠٪ من الانفاق العام . وعلى الرغم من الاتجاه الى تكريس الادارات المركزية المتخصصة فان قيود النظام السياسى منعت الدولة من تطبيق ذلك الاسلوب فى شأن الدخل العام نتيجة لتخلفها عن المملكة المتحدة فيما يتعلق بتطبيق نظام المركزية فى الدولة ، ولما كان وسيلة الالتزام لم تف بحاجات الضغط المالى الا بقدر ضئيل ، لذلك تناقص الدخل الاجمالى لحصيلة الضرائب غير المباشرة التى حصلت عليها الحكومة الفرنسية أثناء الحرب ، وبسبب القيود على ما كان فى استطاعتها الحصول عليه من المجتمع عن هذا الطريق لجأت الدولة الى الاقتراض ، ولكن نظرا للتناقص الشديد فى رصيدها ، أصبح الاقتراض باهظ التكاليف ، زد على ذلك ان استبعادها من أسواق المال الاجنبية الواقعة تحت سيطرة أعدائها ، جعلها تستسلم للمعاملات الجشعة الى حد كبير . وعندما انتهت الحرب بلغ اجمالى الدين اكثر مما كانت الدولة تتوقع جمعه من موارد الدخل العادية فى ثلاثين سنة ، كما أن فوائد الديون التهمت الدخل السنوى كله تقريبا ، ولم يتيسر حل المشكلات الناتجة عن هذا المأزق أبدا . وفى الوقت نفسه ، كان أضخم جهاز دولة فى العالم يدور لمجرد البقاء فى موقعه .

وبامكاننا أيضا ، ان نتتبع خطوة بخطوة أثر القيود التى فرضها الدور الذى كانت فرنسا تنوى القيام به فى المحيط العالمى فيما يتعلق بالحل النهائى للمشكلة البروتستانتية قبل وأثناء وبعد ابطال مرسوم نانت (١٦٨٥) ، وكذلك دورها فى تطور العلاقات بين السلطة المركزية والاقاليم التى يعد اقليم بريتانى مثالا جيدا لها ، فعند بداية حكم لويس الرابع عشر كان هذا الاقليم لا يزال يتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى تنظمه طبقاته ويمارس التجارة فى حرية مع البلاد الخارجية ولا سيما انجلترا باعتبارها شريكه الرئيسى ، وبناء على مبادرة « كولبير » (وزير مالية

لويس الرابع عشر ـ المترجم) نشأ ميناء « برست » من العدم كميناء بحرى عظيم لاسطول الاطلنطى ، وحيث ان الاقليم قد اكتسب أهمية استراتيجية مميزة ، لم يجد الملك بدا من الابقاء عليه فى قبضته ، وفى أثناء الحرب مع هولندا (١٦٧٥) ثار أقليم بريتانى نتيجة لفرض التزامات مالية جديدة (مسألة أوراق التمغة) دون استشارة الطبقات ، وتطورت الحركة الى تمرد عام ضد النظام الاستبدادى والسخرة ولكن تم سحقها بوحشية ، وكان هذا مقدمة لانهاء الاستقلال الذاتى للاقاليم ، وبعد بداية شاقة ، نجح مجلس المديرين الملكى الذى أنشىء فى رينيه سنة ١٦٨٩ ـ فى فرض ضريبتين جديدتين لاغراض الحرب دون استشارة الطبقات وهما ضريبة الرءوس وضريبة العشور ، وعلى طريق المساواة بين الاقاليم لاهداف ادارية ، بدأ اقليم بريتانى فى التدهور الاقتصادى أيضا ، وعندما أغلقت الحكومة فى باريس حدود البلاد فى وجه الاقمشة الانجليزية عن طريق الحماية الجمركية ، عجلت بالانصراف عن مورديها من رعايا بريتانى ، كما أن الحرب التى كانت دائرة فى البحر وجهت ضربة الى التجارة القائمة على الصناعة لم تقم لها قائمة بعدها ، ومرة أخرى وفى مواجهة الاختبارين المطروحين امام فرنسا ، أعطت الدولة اولوية للاختيار القارى بسبب ضغوط النظام الداخلى ، ومع أننا لا نرى اعتبار الحرب المصدر الوحيد للتعليل ، الا اننا مع ذلك نؤيد رأى رولان دى موسنييه الذى يتطابق مع رأينا الذى أوجزناه على أساس نظرية « سلسلة التغيرات » التى وضعها فاينر ، اذ اقتضت الحرب نظاما ضريبيا تجاوز ما كانت الرعية تعتبره شرعيا ، وساعد هذا الضغط المالى على قيام الثورات ، مما اضطر الحكومة الملكية الى استخدام قواتها المسلحة داخل البلاد ، لكنه ـ فى الوقت نفسه ـ جعلها تشجع التنمية الاقتصادية بهدف زيادة ثروة البلاد التى يمكن اخضاعها للضرائب . وعلى الرغم من أن الحرب لم تكن مستمرة من عام ١٦٢٥ الى ١٨٧٩ الا أن الحكومات التى تولت السلطة خلال فترات الصراع اكتسبت عادات استمرت بعد عودة السلام ، وهكذا اتخذت مسلكا طاغيا ومستبدا ادى الى انتقاد الملكية والمجتمع . وفى الختام ينبغى الا ننسى ان الازمة النهائية للنظام القديم (نظام فرنسا السياسى والاجتماعى قبل ثورة ١٧٨٩ ـ المترجم) بدأت كما هو واضح نتيجة لآثار حرب فاقت نفقاتها طاقة النظام .

ان سلسلة الاحداث التى أسهمت فى التطور المختلف جدا للنظام السياسى الانجليزى ، لا ينبغى أن تعزى الى عزلة انجلترا التى تعد حقيقة جغرافية ، ولكن الى الطريقة التى تم بها صياغة تلك العزلة فى فترة معينة ـ فى صورة معينة للنظام الداخلى للدولة ، وهكذا أصبح جزءا من متغير بالنسبة للتكوين الداخلى للبلاد . وجدير بالذكر أن

المؤرخين من أمثال « ل. ستون » و « س. هل » و « ب. أندرسون » الذين تختلف آراؤهم فى وجوه أخرى ، يتفقون جميعا تقريبا بشأن السبب الاول لنشأة الدولة ، ومع أن انجلترا كانت واقعة تحت ضغط مركزى له مثل قوة ذلك الضغط الذى ساد دول القارة ، الا أن ذلك الضغط لم يؤد الى انشاء جيش ملكى عامل ، وبالتالى فان هذه اللامبالاة فى الجهاز الملكى الحاكم فرضت قيودا عنيفة جدا على التصرفات من جانب الملكية أيا كانت الاهداف السياسية للملك ، ووضع انجلترا بالنسبة للنظام الدولى هو الذى مكن لاستمرار هذه اللامبالاة .

ويجب أن ننظر نظرة شاملة الى الموقف الدولى فى أوربا فى عصر النهضة وقبل اقامة النظام البرلمانى بوقت طويل ، فخلال النصف الاول من القرن السادس عشر كانت فرنسا واسبانيا مشتبكتين فى صراع دفعتهما قوته دفعا الى أن يصبحا آلتى حرب ، على حين أن ملوك أسرة تيودور (أسرة من ويلز تولت عرش انجلترا من عام ١٤٨٥ الى عام ١٦٠٣ — المترجم) كانت لهم طموحات تماثل طموحات الملكيات الاوربية الاخرى ، فدفعهم ذلك الى التدخل فى القارة خلال الفترة من عام ١٥١٢ الى عام ١٥١٤ ، ومرة أخرى من عام ١٥٤٣ الى عام ١٥٤٦ ، ولكن عجزهم عن تعبئة قوة عسكرية تكافئ قوات الملوك على القارة جعل حملاتهم كثيرة التكاليف ولكنها لم تحقق نجاحا جوهريا ، ويفسر « ل. ستون » فى وضوح شديد طبيعة القيود التى عاقت عملهم : وفيما يتعلق بالعامل السكانى أولا ، فان الطريقة الوحيدة التى استطاع بها ملك انجلترا انشاء قوة عسكرية ضاربة كانت استخدام المرتزقة الاجانب ومعظمهم من الايطاليين والالمان ، وثانيا فقد كان الملك يعتمد الى حد كبير على الضرائب المخصصة له حيث انه كان عاجزا عن تدبير أى موارد مالية مباشرة خاصة به مثل الذهب والفضة بالنسبة للملكية فى اسبانيا ، والملح بالنسبة للملكية فى فرنسا ، أو النحاس بالنسبة للملكية فى السويد ، ومن ثم فان الملكية فى انجلترا لم تستطع القيام بالحملات العسكرية فى الفترة من ١٥٤٣ الى ١٥٤٦ الا ببيع الجزء الاكبر من أراضى الكنيسة التى كانت قد استولت عليها منذ وقت قصير ، وكان هذا القرار يمثل نقطة تحول حاسمة بالنسبة للملكية نظرا لنتائجه غير المرتقبة ، ذلك أن الملك أولا لم يحتفظ لنفسه الا بالقدر الضرورى لاحتياجاته فى زمن السلم ، فى صورة دخل لا يخضع لموافقة البرلمان ، وثانيا فان بيع الممتلكات القومية عجل بظهور طبقة اجتماعية جديدة هى « الارستقراطية » التى شرعت منذ ذلك الوقت فى استمالة المجتمع الانجليزى ضد أى تحول ذى صبغة استبدادية مما قلل من احتمالات الملكية للبرلمان أو تصرفها بحماقة فى المستقبل .

وهكذا وضعت الملكية نفسها فى مأزق ، لقد كان باستطاعتها العيش على دخل ضئيل طالما انها لا تجهز جيشا ، ولكنها وقد سلكت هذا الطريق ، كان لزاما عليها أن تتقدم بطلب الى البرلمان الذى كان يتحين الفرصة لمعارضة أى محاولة من جانب الملكية لاقامة سلطة مطلقة ، ولكن الامر أختلف بالنسبة لبناء أسطول ، اذ تبين فى أثناء النصف الثانى من القرن السادس عشر أن هذا امر ضرورى ليس من أجل الدفاع عن البلاد فحسب ، ولكن ليخدم مطمع الملكية أيضا والطبقات الحاكمة الانجليزية كذلك ، حتى يكسبوا لانفسهم مكانا على أرض المستعمرات فيما وراء البحار ، وليؤدى دوره ـ بعد ذلك ـ فى عملية تكوين الدولة ونظرا لطبيعة هذه الاداة الاستراتيجية ، لم يكن من الميسور استخدامها فى داخل البلاد لفرض الحكم الاستبدادى .

والآن ، وقد توفرت لدينا هذه الحقائق ، فاننا نستطيع أن ندرك كيف اتخذت الازمة الاوربية فى انجلترا فى القرن السابع عشر صورة انهيار ملكية أسرة ستووارت وماتلا ذلك من ثورة ، وبالنسبة للشئون الخارجية خلال العقود الاولى من القرن ، لم يكن ملوك أسرة ستووارت يحيدون كثيرا عن التقليد الذى أرساه أسلافهم . وقد تضاءل الخطر من جانب اسبانيا نتيجة للسلام الذى سادسنة ١٦٠٤ ، فى وقت كانت فرنسا تخرج من حروبها الاهلية ضعيفة حذرة ، كما شكلت الاقاليم المتحدة قوة بروتستانتية صديقة ، وانضمت اسكتلندا البروتستانتية كذلك الى التاج الانجليزى ، ومنذ عام ١٦١٨ ومابعده ، ضمنت نهضة السويد العظيمة فى ظل جوستافوس أدولفوس ـ الحفاظ على قدر من التوازن على أرض القارة الاوربية بين الكاثوليك والبروتستانت ، حتى ان المتحاربين رحلوا عن الجزر البريطانية فى أثناء الصراع بينهما ، وقد شجع هذا الاسلوب سياسة حفر الخنادق تحت حماية الاسطول ، وهى سياسة خدمة مصالح المغامرين من التجار والمستثمرين الذين ظاهروهم ، بما فى ذلك الملك نفسه ، ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت أى مبرر لتكوين جيش ملكى ، وبدون مثل هذا الجيش لم يكن لدى الدولة ما يبرر بناء جهاز ادارى لتوفير القوى البشرية والاموال التى يحتاجها الجيش مثلما كانت الحال فى فرنسا .

وحينما حاول ملوك أسرة ستووارت أن ينغمسوا فى تيار السياسة الاوربية محاولين الاستقلال بقدر المستطاع عن البرلمان ، وضم انجلترا وأسكتلندا فى كيان موحد ، تبين لهم انهم لا يملكون مفتاحى السلطة المطلقة وهما : جيش عامل يمكن استخدامه ضد الرعية ، وادارة محلية تدفع الحكومة المركزية رواتبها ، ومن ثم تستطيع الملكية الاعتماد عليها . وجدير بالذكر أن الازمة نشأت نتيجة لحركة تمرد فى اسكتلندا عندما حاول الملك

وكبير الاساقفة أن يفرضوا النموذج الانجليزى للمراتب الدينية على رجال الدين الاسكتلنديين ، والذى كان ـ فى الوقت نفسه ـ يهدد الاشراف الذين كان اعتلاؤهم السلطة مبنيا على اكتساب صفة دينية ، وان تذكر شيئا هنا عن فترة الحرب الاهلية التى أدت الى قيام سلطة « كرومويل » الاستبدادية وخاصة من وجهة النظر العسكرية ، فقد كانت سلطاته القهرية تقوم على مستوى ضريبتى أعلى خمس مرات مما كان فى ظل الملكية ، ولكن النظام انهار بموت كرومويل بعد أن رفضت لندن دفع ضرائبها ، وهكذا نرى أن موقفا يشبه ذلك الذى أسهم فى انهيار الملكية فيما بين عامى ١٦٣٨ و ١٦٤٨ قد تمخض عن نتيجة عكسية ألا وهى استعادة الملكية .

وبعد استعادة الملكية بوقت قصير ظهر التوتر فى آن واحد (فى السياستين الخارجية والداخلية) بين الاهداف الاستبدادية التى احتضنها ملوك اسرة ستووارت ، وبين أهداف تلك القطاعات من الشعب التى كانت تؤيد التطور نحو حكومة برلمانية وذلك لان اختيارات التى كانت تتم فى كلا المجالين كانت متكاملة . ومن العدل أن نقول ان نقص موارد الملكية فى بداية الامر جعل نجاحها فى تقوية سلطتها معتمدا على العون الخارجى ، وكان هذا يعنى طلب العون من فرنسا حيث لم يكن بد من ذلك ، وأدى ذلك بالتالى الى تورط الملكية فى سياسة خارجية تتعارض مع المصالح الاقتصادية لانصار فكرة الحكومة البرلمانية ، كما تورطت الحكومة فى سياسة دينية تعارضت مع السياسة التى ظلت على مدى قرن احدى ركائز الشخصية القومية . ان توازن القوى الداخلية لا يكفى لبيان نتيجة هذا الصراع ، لان الملكية لم تحقق الا نجاحا هزيلا بتأييد من أعظم قوة اوربية معاصرة على الرغم من كل المعارضة لخططها فى الداخل ، ذلك لان معارضى هذا الاتجاه السياسى تمكنوا من ايقافه باستغلال الفرص التى أتاحها لهم الموقف الدولى ، وهكذا فان تبلور اختلاف حاسم فى التركيب العضوى للدولة الاوربية من حيث كونها ملكية مطلقة أو ملكية برلمانية يمكن تفسيره بالتقاء الاحداث الخارجية والداخلية على الحدود المشتركة لاشد الاوضاع حرجا .

ولنسترجع تتابع الاحداث فى اختصار شديد . فبينما شكلت انجلترا منذ عام ١٦٦٨ جزءا من تحالف ثلاثى مع هولندا والسويد ضد فرنسا ، نجد أن ملك انجلترا وقع اتفاقا سريا مع فرنسا سنة ١٦٧٠ ، التزم فيه أن يعلن اعتناقه الكاثوليكية عندما تسمح له الظروف ، وحصل فى مقابل ذلك على الاموال اللازمة لتحريره من القيود البرلمانية ، وعلى الرغم من افلاس الدولة بدأ شارل الثانى حربا ضد الاقاليم المتحدة سنة ١٦٧٣ متحالفا مع فرنسا ، وقبل اعلان الحرب بيومين ، أصدر أمرا

بالتسامح مع الكاثوليك (وكذلك مع الاقليات البروتستانتية) بينما أكد البرلمان سيادة الكنيسة الانجليكانية ، ولما كان البرلمان معطـــلا ، وظلت اجتماعاته مؤجلة طيلة الفترة من سنة ١٦٧٤ الى سـنة ١٦٧٩ تقريبـا ، اعتمد شارل الثانى أكثر من ذى قبل على حليفه الخارجى ، ولكن معارضيه وضعوا كل عقبة ممكنة فى طريقه . وفى محاولة لتحويل السياسة الخارجية عن نزعاتها الفرنسية الخالصة ، بدأ وزيره الخـاص سير توماس أوزبورن « مفاوضات الزواج » بين « مارى » الابنة الكبـــرى للملك والاميـــر « وليم » رأس أسرة أورانج المتطرف فى البروتستانتية وكبير قضاة الاقاليم المتحدة ، وبدأت ــ فى الوقت نفسه ــ حـــركة لاحلال دوق مونماوث البروتستانتى والابن غير الشرعى للملك مكان جيمس الكاثوليكى فى ترتيب الولاية على العرش ، وبعـد تعطيل البرلمان مرة أخرى سنة ١٦٧٩ استبعد شارل الثانى دوق مونماوث من الولاية على العرش ، وقبيـل وفاته سنة ١٦٨٥ اعلن شارل الثانى اعتناقه الكاثوليكية .

وبعـد أن اتخـذ جيمس الثـانى الخطوة الاولى نحو المصـالحة مع البرلمان عندما تولى العرش ، استفاد من التهديدات بالغزو (من جـانب دوق أرجيل فى سكتلندا ودوق مونماوث فى انجلترا) للحصول على موافقة البرلمان فى النهاية على تكوين جيش ملكى ارتفع عدد أفراده سريعـــا الى ثلاثين الف رجل ، وكانت لدى الملك الجديد فرصة اعالة الجيش مـــن الزيادة الكبيرة فى الرسوم الجمركية ، نتيجة لسياسة الحماية الجمركيـة التى وافقت عليها كل الاطراف المعنية ، وبهذا كان أقل من سـلفه اعتمادا على المعونات الفرنسية التى شكلت فى ذلك الوقت ثمن الدخل الحكومى السنوى ، ثم بدأت الامور تتأزم بسرعة ، لان الملك جيمس فى اصراره على اقامة نظام يمكنه الاعتماد عليه ، خالف القانون بالحاق ضباط كاثوليـك بالجيش الذى كان جزء كبير منه متمركزا بالقرب من لندن ، كما حاول عبثا أن يحصل على موافقة بسحب القوانين المعروضة للتصويت ، وعندما حاول البرلمان انتزاع الجيش من قبضة الملك بالعودة الى نظـــام الميليشيا نتيجة للصدمة التى تلقاها بالغاء مرسوم نانت ثم حله فى النهـــاية ومضى الملك قدمانحو هدفه ، ولما نجح فى أن يحصل من القضاة الذين كانوا فى خدمته على تأجيل القوانين التى تمنع الكاثوليك من ولاية الوظائف العامة ، شرع فى تعيين الكاثوليك الواحد تلو الاخر حكاما لايرلندا وقادة للاسطول ، وحتى فى المعـاقل الانجليكانيـة ذات القدسية مثـــل جامعتى اكسفورد وكمبردج . وعلى الرغم من تناقص المعونات الفرنسية سنة ١٦٨٨ ، كان جيمس الثانى واثقا من النجاح فى اعلان الالغاء الكامل للاقلية التى كان ينتمى اليها ، بعد أن أمر بسجن الاساقفة الانجليكانيين الذين عارضوه فى قلعة لندن ، وفى الوقت نفسه ، كان ميلاد ابنه يعنى ابعـاد أختـه هـو

(وكانت بروتستانتية) من سلسلة الولاية على العرش كما انه ضمن استمرار مخططاته .

ومع أن المحاكم ساعدت فى تقوية المعارضة باعلان تراءة الاساقفة ، الا أن القرار الذى أتخذه ايرل اف دانبى ـ يؤيده فى ذلك اسقف لندن بدعوة وليم أميز اورانج للقدوم الى انجلترا ، غير مجرى الاحداث ، وأخيرا وصل وليم على رأس جيش قوامه احد عشر ألفا من المشاة واربعة آلاف من الفرسان على الرغم من اقتراحات المصالحة التى قدمها الجانبان ، وبينما انضم الاشراف والطبقة الارستقراطية الى جانب هذه القوة العظيمة ، نجد أعوان الملك قد انصرفوا عنه جميعا ، ولما كان لويس الرابع عشر مشغولا آنذاك بحملة فى الامارة الجرمانية فانه لم يستطع أن يمنع وليم من الاقلاع ، كما أنه لم يرسل أى عون للملك جيمس الثانى الذى اضطر بناء على ذلك الى تسريح جيشه الذى لم يكن تسلم رواتبه وطلب هو اللجوء الى فرنسا وحين تبنه جماعة الى خطر ثورة شعبية فى لندن طلبوا الى وليم ان يدخلها بجيشه ليحفظ النظام . ويقول كوينجسبرجر ان الامر لم يكن مجرد توافق أحداث اذ نرى أحد أمراء أسرة أورانج الذى يمثل نظاما طالما دافع عن تيار الحكم المطلق بصفة خاصة يسهم على هذا النحو فى وضع أساس الملكية البرلمانية فى بريطانيا العظمى.

ودون الدخول فى تفصيلات حول الاحداث الداخلية والخارجية التى تضافرت على توفير المؤسسات لنظام الحكم الجديد ، ينبغى لنا أن نذكر أنفسنا أنه على الرغم من التسليم بالحاجة الى جيش حيث لم يكن النظام يستطيع البقاء الا بمقاومة الهيمنة الفرنسية بطريقة عملية ، الا ان أول خطوة اتخذها البرلمان عندما دعى الى الانعقاد فى فبراير ١٦٨٩ كانت فرض قانون التمرد على الملك (وهو قانون كان البرلمان البريطانى يقره عاما بعد عام لتنظيم السيطرة على الجيش فى الاعوام من ١٦٨٩ الى ١٨٧٩ ـ المترجم) وكان هذا القانون يسمح له بالاحتفاظ بالجيش لمدة سنة واحدة فقط يجب فى نهايتها تجديد سلطته على القوات ، وكان هذا بدوره يقتضى موافقة البرلمان ، وبعد هذا القانون صدر قانون سنة ١٧٠١ الذى نص على عدم اشتراك أى ملك فى حرب دفاعا عن أرض أجنبية ، أو مغادرة البلاد الا بموافقة البرلمان ، وكان هذا القانون أول خطوة دستورية نحو السيطرة البرلمانية على السياسة الخارجية . ومع انحسار خطر الغزو الفرنسى بانتصار الاسطول البريطانى الذى أعيد تنظيمه بعد خروجه من معركة لاهاى فى مايو ١٦٩٢ ، شرع البرلمان فى تعزيز سلطاته بتقييد الموارد المالية للملك بصورة متشددة جدا ، فى الوقت نفسه الذى شجع فيه على مركزية الدولة بالتخلى عن نظام الالتزام ، واستبداله بوزارة الخزانة ، كما اعطى

قوة دفع أكبر للسياسة الاستراتيجية التى كانت قائمة بتخفيض الانفاق العسكرى الى مادون المستوى الذى يريده الملك ، على حين زاد ميزانية البحرية الى اكثر مما طلبه الملك ، وهكذا زاد عدد الوحدات البحرية فيما بين عام ١٦٨٨ وعام ١٧١٣ بنسبة ٤٠٪ كما زادت حمولتها بنسبة ٦٠٪ .

وقد تأكد الخلافات بين فرنسا وبريطانيا العظمى فى أثناء الصراع الذى وضعهما وجها لوجه لمدة ربع قرن تقريبا . فكيف استطاعت بريطانيا أن تصمد فى هذا الصراع بل ينتصر فى النهاية على امة هى اغنى منها كثيرا ، على الرغم من المساوىء التى عانت منها كثيرا وعلى الرغم من ان دخلها العادى فى نهاية حكم ملوك اسرة ستووارت لم يكن خمس دخل فرنسا ؟ نقول أولا ان الانفاق الحكومى فى بريطانيا العظمى بلغ حوالى مليونين من الجنيهات الاسترلينية سنويا ، وارتفع هذا الرقم الى ٧٢ مليونا فى الفترة من عام ١٦٨٩ الى عام ١٧٠٢ ، والى ما لا يقل عن ٩٩ مليونا خلال السنوات العشر التالية وابتلعت الحرب معظم هذا المبلغ . ولمواجهة هذا العبء الضخم نظمت بريطانيا العظمى نفسها بطريقة تخالف ما فعلته فرنسا ، ففى المقام الاول ، وبعد اقامة نظام الحكم الجديد استطاع البرلمان فى عام ١٦٩٢ ان يقرر ضريبة على الاملاك لم يعف منها كبار الملاك بأية حال ، وكانت هذه الضريبة التى بلغت حصيلتها مليونين من الجنيهات سنويا موزعة بقدر اكبر من العدالة ، ولذا كانت اخف عبئا نسبيا على الطبقة الدنيا من الضريبة التى كانت تدفعها تلك الطبقة للسيد « الاقطاعى » أضف الى ذلك الرسوم الجمركية التى زادت الى أربعة أمثالها بين عامى ١٦٩٠ و ١٧٠٤ وبلغت حصيلتها فى نهاية الحرب حوالى نصف الدخل القومى تقريبا ، وفى الوقت الذى كان معظم الدخل القومى فى بريطانيا العظمى — كما كانت الحال فى فرنسا — من حصيلة الضرائب غير المباشرة ، ضمنت وزارة الخزانة ذهاب القدر الاكبر منه الى الحكومة المركزية ، وفى ظل هذا النظام الجديد استطاعت الدولة ان تصل بدخلها العادى الى ثلاثة أمثاله بين عامى ١٦٨٩ و ١٧١٤ ، وقد ساعد النظام الضريبى المتسم بقدر اكبر من العدالة والكفاءة على اشاعة الثقة فى نفوس الجماهير ، كما ساعد على زيادة الثقة بالدولة . وحوالى عام ١٦٩٠ حين بلغ اقتراض الحكومة حوالى عشر نفقات الدولة ، تم وضع القواعد لنظام الائتمان — الذى كان يشق طريقه بخطا بطيئة — عن طريق انشاء بنك انجلترا الذى نهض بأعباء التمويل قصير الاجل بعد افلاس الدولة تقريبا سنة ١٦٩٦ . وهذه المؤسسة التى حلت محل الخزانة العامة فى ادارة القروض الطويلة الاجل ، كانت مجرد مثل لكثير من التجديدات التى ادت الى انشاء سوق لندن كمركز للتعامل فى سندات الحكومة . وهكذا فان معدل الفائدة الذى توقف عند ١٠٪ فى تسعينات القرن السابع عشر ، هبط بعد عشر سنوات الى مابين ٥ و ٦٪ ، ويحتمل أن الكفاءة الاكبر فى

تعبئة الموارد الملكية عن طريق النظم الضريبية والائتمان كان يقابلها كفاءة عسكرية أكبر .

وهكذا تتباين نتائج الصراع فى الحالتين ، ويقول « فاينر » ان الاشراف من حزب الهويج (حزب الاحرار فيما بعد) وشركائهم فى بنك انجلترا وهم مؤسسو النظام الجديد ، أيدوا الحرب البرية والبحرية لانها كانت وسيلتهم للحفاظ على أنفسهم ، وكذلك كان موقف التجار منهما لانها أفادت تجارتهم ، ولم يعد فى مقدور الملكية أن تستخدم الجيش لالغاء الدستور حيث كان ضباطه فى أغلب الاحوال من شباب عائلات حزب الاصلاح (الهويج) الذين أيدوا الثورة ، وفى الوقت نفسه فضل أعضاء حزب الثورى (المحافظين فيمابعد) الابقاء على الاسلوب التقليدى للحرب البحرية ، لانهم كانوا يحرصون على المحافظة على السلطة المحلية التى استند اليها وضعهم الاجتماعى فى البلاد ، ولما كانوا يؤيدون الميليشيا ويسيطرون عليها ، فقد عارضوا أى محاولة لقيام احتكار عسكرى أو ادارة مركزية . ومع ذلك فسوف نلاحظ أن الصراع الدولى أوجد فى بريطانيا العظمى – مثلما حدث فى فرنسا – تغيرات فى العلاقة بين الحكومة المركزية والاقاليم التابعة لها ، وكانت هذه على وجه الدقة – هى الفترة التى تكونت فيها المملكة المتحدة ، من خلال الغاء برلمان سكتلندا وانشاء ادارة قمع كاملة المركزية فى ايرلندا ، وحرمان الاقلية الكاثوليكية من المواطنة الكاملة .

وتبقى التناقضات بين البلدين لافتة للنظر ، فالبنسبة لفرنسا نجد أن المتغير الناشىء عن الموقف الدولى والذى ساعد على قيام ملكية مطلقة (استبدادية) تميل الى أداء دور فى هذا النظام الذى زاد حدة التواترات الداخلية – هذا المتغير نفسه كان عقبة فى طريق التنمية الاقتصادية . وفى بريطانيا العظمى – من ناحية اخرى (باستثناء ايرلندا التى كانت مع ذلك تشكل تقريبا نصف سكان المملكة المتحدة جميعا) نجد أن المتغير الناشىء عن الموقف الدولى والذى ساعد على قيام ملكية على حشد جهود الطبقات الحاكمة من أجل نظام الحكم الجديد وعلى توحيد الطبقات الوسطى ، بعد أن جعل الحل الاستبدادى فى أول الامر أقل احتمالا ثم أسهم فى القضاء عليها فى النهاية . وعندما ازدادت قوة هذا المتغير ، أصبحت الدولة البريطانية برلمانية بدرجة اكبر ، واضطرت كلتا الدولتين الى الالتزام التام بالدور الذى فرضه النظام الداخلى للدولة عليهما ، لان التفاعلات بين فرنسا وانجلترا كانت احدى الركائز الاساسية التى اعيد تشكيل النظام الداخلى للدولة عليها ، كما أن الاختلافات فى النظام الداخلى لهما بدت أكثر وضوحا خلال حرب المائة عام الثانية كانت قد بدأت منذ حين.

خاتمــــة :

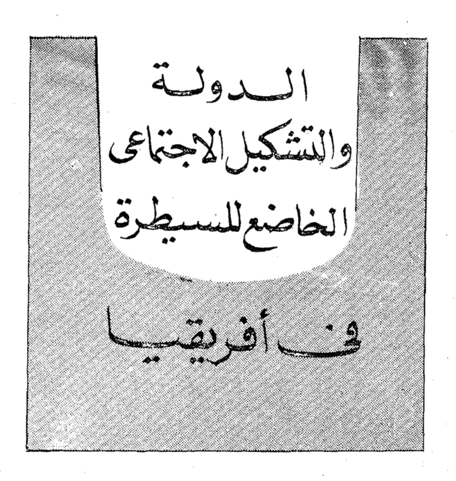
لقد كان هدفنا هو تبيان الحاجة الى اعتبار العامـــل الاستراتيجى الدولى متغيرا تفسيريا فى أية دراسة إجتماعية مقارنة وموسعة لتكويــن الدولة الغربية وتطورها وتميزها ، كما عنينا أيضا بابراز امكانية اخضاع هذا العامل نفسه لنوع من المعالجة الاجتماعية التى قد تعين على صبه فى قالب نظرى أكثر تفصيلا . ومع اننا ركزنا على بريطانيا العظمى وفرنسا كمثال ، الا أن ما قلناه يمكن بطبيعة الحال أن يطبق فى حالات أخرى كما ذكرنا عندما أشرنا الى اسبانيا والاقاليم المتحـدة والسويد وبروسيا ، وينبغى ان نضيف أن عرضا من هذا النوع يمكن ان يتم بالمثل فيما يتعلق بالعصور التالية ومنها العصر الذى نعيش فيه .

ويمكن تلخيص النظرية التى نخرج بها من هذا المقال الاستكشافى على النحو التالى : ان التغيرات الداخلية التى وقعت فى كل دولة أثنـاء عملية التكوين خلال الفترة التى نحن بصددها ، ساعدت على ظهور نظـام للترابط الدولى كانت هاتان الدولتان عنصرى تكوينه ، وقد طور هذا النظام قدرته الذاتية على الحركة ، والتى يمكن اعتبار نتائجها متغيرات محددة لها ردود فعل مؤثرة على كل وحدة من هذا الكل ، وقد حدثت هذه الدورة من التغيرات بالمعنى العكسى مع التحولات الجوهرية الداخليــة التى أدت الى تغـيرات فى النمط الدولى ، ومن ثم عـدلت المتغـير الذى كونه النمط الـدولى . فيما يتعلق بالوحدات المكونة له . ولو قدرت لاحد أن يستمر على هذا الاسلوب ، اذن لفكر فى سلسلة من النظم والاحداث السياسية هى نفسها جزء من نظام إجتماعى وثقافى أكثر شمولا يمـكن لها أن تجعـل منه عنصراً أساسيا فى النظام يتعذر تعديله وحتى اذا كان من غير المحتمل أن نتصور هذه السلسلة الكاملة بطريقة واضحة جدا ، فانه من المفيد أن نتقبلها على علاتها ، باعتبارها نقطة البـدء لدراستنا ، حتى تصبح أكثـر ثباتا فى واقع التاريخ .

وفيما يتعلق باسهام العامل الدولى الاستراتيجى والسياسى فى تطور الدول وانظمة الحكم ، هل هو أمر أوضح من أن يحتاج الى برهان بالنسبة لعامل اكثر اهمية يؤثر داخليا وعلى مستوى عالمى كما يدعى اولئك الذين يعتبرون النظم السياسية للعـالم الحديث مجرد ظـواهر ثانوية بالنسبة لتكوين النظام الرأسمالى الذى يتوسع على نطاق الاقتصاد العالمى) ؟ أم انه ـ كما يقول « هنتز » أمر يحتاج الى تعاون فى اقامة الدليل عليه ؟

فى مقدورنا ان نقول على وجه التحديد ــ اننا نواجه مجموعتيــن من القيود تظهران معا على الحدود المشتركة ، ولكن علاقاتهما غامضة ، ومع أننا ندرك فى الحقيقة كيف أن القيود الناتجة عن علاقات الانتاج وكل

ما يتعلق به ، وكذلك العلاقات التى يمكن ارجاعها الى النظم السياسية الداخلية القائمة ، تترابط لكى تحدد ما يترتب على ذلك من تطور نظام سياسى معين ، الا أن الثابت أيضا أن القيود التى أوضحناها تتدخل بصورة حاسمة فى اللحظات الحرجة لهذا التطور ، ونظرا لكون هذه القيود ذات طبيعة منتظمة ، كان من الخطأ أن ننفى ظهورها فى الواقع ، أو بمعنى آخر أن نضعها اعتباطا فى أدنى مستويات العوامل الحتمية .. الا أن كل شىء يشير الى حقيقة أن أهمية كل من هاتين المجموعتين من القيود تختلف من عصر الى عصر ومن موقف الى آخر . كيف ؟ ولماذا ؟ وما هى النتائج ؟ ان هذا هو بدقة ما ينبغى أن نحدده وينبنى على هذا أن يزداد أملنا القوى فى النجاح فى تحقيق طموحنا النظرى المشروع اذا نحن بدأنا من أول الامر فى وضع نظرياتنا بالنسبة للعوامل الدقيقة نسبيا ، أى بتحديد زمان ومكان المجتمع الانسانى الخاص الذى نطبقها عليه ، وبهذا الاسلوب يستطيع علم التاريخ وعلم الاجتماع أن يتحدا فى متابعة عمل مشترك .



طبيعة الدولة

تعتبر الدولة طبقا للنظرية الماركسية أداة طبقة من الطبقات للسيطرة على طبقة أو طبقات أخرى . وتنشأ الدولة فى الوقت نفسه ، الذى تنشأ فيه طبقات متعادية لتكون المجتمع ، ومن ثم ، فالدولة هى الاداة لسيطرة الطبقة القوية وتركيز السلطة فى يدها .

وعلى الرغم من أن ماركس وانجلز قد استخدما اصطلاح « أداة » لوصف الدولة ، الا أنه يتضح من كتاباتهما المتعددة انهما لم يحملا وجهة نظر ذرائعية أو ميكانيكية ، بل انهما كانا ينظران الى الدولة على أنها أداة لا على أنها سلاح للطبقة الانتهازية ، فالدولة عندهم هى القوة السياسية لتلك الطبقة ، وطبقا لبيان الحزب الشيوعى : تعتبر القوة السياسية هى القوة المسئولة عن التنظيم وهى تتكون من طبقة واحدة لقمع الطبقة أو الطبقات الاخرى ■

الكاتب : عيسى ج . شيفجى

« محاضر اول فى كلية القانون بجامعة دار السلام بجمهورية تنزانيا الاتحادية (صندوق بريد ٩٥٣) سبق ان نشر كتاب الصراع الطبقى الصامت (سنة ١٩٧٤) وكتاب الصراع الطبقى فى تنزانيا (فى ١٩٧٦) بالاضافة الى اشرافه على نشر كتاب السياحة والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٥) وهو الان يتم كتابه عن (تاريخ الحركة العمالية فى تنزانيا)

المترجم : محمد جلال عباس

مدير الشئون العامة بوزارة التعليم العالى

ومن المبادىء الاساسية للنظرية الماركسية أن الدولة تمثل فئة طبقية او انها سلطة سياسية لها دائما صفة الطبقية ، وعلى ذلك فالمشكلة الاساسية لكل ثورة فى نظر لينين هى قوة الدولة ، ولقد كان التعميم النظرى الذى قال به ماركس نتيجة لما لمسه فى كميون باريس من أن طبقة العمال لا تستطيع أن تضع يدها بسهولة على جهاز الدولة الكامل التكوين لتعديله طبقا لاهدافها ، وذلك لان الجهاز البيروقراطى العسكرى وهو الدولة لا يمكن أن ينتقل بسهولة من يد لاخرى ، بل لا بد من تحطيمه تماما ، ويعتبر هذا فى نظر لينين هو الشرط الرئيسى لاى ثورة شعبية فعالة تقوم فى أى قطر ، ويعد هذا المبدأ ــ بالذات ــ أساس الجدل الذى يدور حول طبيعة الدولة فى الاقطار الافريقية المستقلة ، وعلينا ــ قبل أن نتناول وجهات النظر المختلفة حول الموضوع ــ أن نذكر باختصار حديثين هامين وقعا أخيرا ويرجع سببهما الى النظريات التى تقول بالصفة الطبقية للدولة :

أولها نقاط الخلاف بين الحزب الشيوعى الصينى والحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى . والتعارض الايديولوجى بينهما يدور حول مشكلة توصيف الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، فقد جاء فى البرنامج الذى وافق عليه الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى لعام ١٩٦١ مايلى :

« بعد تحقيق النجاح الكامل والنهائى للاشتراكية ــ وهى المرحلة الاولى من الشيوعية ــ وبعد أن نجحت المهمة التاريخية بوضع المجتمع فى مرحلة التحول الى البناء الكامل للشيوعية ودكتاتورية البلوريتاريا ، لم تصبح الثورة هى المهمة الضرورية فى مجال التنمية الداخلية ، ذلك أن الدولة التى نشأت من دكتاتورية البلوريتاريا أصبح لها فى هذه المرحلة الجديدة المعاصرة شكل دولة لكل الشعب وتهدف الى التعبير عن ارادة ومصالح الشعب ككل .

وأضاف البيان :

« ان الحزب يتمسك بأن دكتاتورية العمال ستصبح غير ضرورية حتى قبل أن تلغيها الدولة ، ذلك أن الدولة باعتبارها تنظيما لكل الشعب سوف تبقى حتى يكتمل الانتصار الشيوعى » .

ويعتبر هذا اعلانا عن قيام دولة بلا صفات طبقية ، فهى دولة كل الناس وليست ديكتاتورية الطبقة . وأثار الحزب الشيوعى الصينى فى هجومه الشديد على « كون الدولة لكل الناس » مبحثا مضادا أو نقيضا لحقيقة النظرية الماركسية اللينينية حيث أعلن انه :

« لا يوجد فى الماركسية اللينينية شىء يسمى دولة لا طبقية أو دولة فوق الطبقات ، فما دامت الدولة قائمة فعليها أن تتخذ صفة الطبقة ولا يمكن أن تكون دولة « كل الناس » لانه بمجرد أن يصبح المجتمع بلا طبقات ينتفى وجود الدولة .

وبينما دار الخلاف الايديولوجى الرئيسى بين الحزب الشيوعى الصينى والحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى حول هذه النقطة ، كان للحزب الشيوعى الاندونيسى تحديده الخاص لصفة طبقية الدولة بمؤثراتها الفعلية المباشرة . ففى محاولة تعريف صفة دولة أندونيسيا فى وقت زعامة سوكارنو واجه الحزب الشيوعى الاندونيسى ما أصبح فيما بعد يسمى « نظرية الازدواج فى قوة الدولة » .

وتنادى هذه النظرية بأن قوة الدولة تضم عنصرين رئيسيين :

العنصر المضاد للشعب الذى يتكون من (الكمبرادور) أو مجموعة العملاء ، والرأسماليين البيروقراطيين والملاك من جهة ، والعنصر الموالى

للشعب الذى يتكون أساسا من البرجوازية الوطنية والبروليتاريا من جهة أخرى ، ولقد شرح د. ن. آيديت زعيم الحزب الشيوعى فى ذلك الوقت نظرية العنصرية فى سلطة الدولة . باختصار فى قوله : ان البناء الاقتصادى للمجتمع الاندونيسى المعاصر ما زال استعماريا ، بل شبه اقطاعى ، ومع ذلك ، يوجد فى الوقت نفسه ، الوقت صراع شعبى ضد هذا النظام

الاقتصادى ، صراع هدفه تحقيق أقتصاد وطنى وديمقراطية » .

وتنعكس وافعية هذه الفكرة الاساسية أيضا ، على قمة هيكل النظام الذى يشتمل على سلطة الدولة وبخاصة مجلس الوزراء . ففى الدول تشتمل السلطة على كل من القوى المعادية للنظام الاقتصادى الاستعمارى والاقطاعى ، والقوى التى تدافع عن الامبريالية ، بالاضافة الى مخلفات الاقطاع والبيروقراطية لرأسمالية وطبقة العملاء ..

وسلطة الدولة فى جمهورية اندونيسيا ـ اذا ما نظرنا اليها من خلال المتناقضات ـ تمثل مصالح الشعب التى تبلورت فى الموقف التقدمى وسياسة الرئيس سوكارنو التى يؤيدها ، ويظاهرها فى ذلك الحزب الشيوعى الاندونيسى وغيره من التجمعات الشعبية التقدمية . اما عنصر الشعب فقد أصبح هو العنصر الرئيسى الذى يأخذ دور القيادة فى جمهورية اندونيسيا .

وليس لنظرية الازدواج فى قوة الدولة الا ارتباط بسيط بتعاليم ماركس ولينين فيما يتعلق .. بخواص الطبقات فى الدولة ، ومع ذلك ، ليست هذه النظرية تبريرا علميا لظاهرة المشاركة فى الدولة ثم لتولى القيادة من جانب الحزب الشيوعى الاندونيسى ، فقد قدم هذا الحزب التأييد لافكار سوكارنو باعتباره العنصر المدافع عن مصالح الشعب فى الحكومة .

ومع ذلك حينما بلغ صراع الطبقات أقصى مداه ، أظهرت الدولة وجهها الحقيقى ، وانتهى نظام سوكارنو فى الانقلاب الذى حدث فى سبتمبر واكتوبر من سنة ١٩٦٥ والذى انتهى بالغاء الحزب ايضا ، وفى تقرير النقد الذاتى الذى قدمه زعماء الحزب الشيوعى الاندونيسى الذين نجوا من الانقلاب عبروا بحرارة عن معارضتهم الشديدة لنظرية الازدواجية فى سلطة الدولة على أنها انتهازية أو انحراف تدريجى يتنكر للتعاليم الماركسية اللينينية التى تقول « بأن الدولة أداة للحكم وتتكون من طبقة واحدة محددة لا يمكن أن تتفاهم مع اعدائها أو مع الطبقة المعادية . « ولا يمكن أن يقبل ـ عقلا ـ امكان حكم جمهورية أندونيسيا بالمشاركة بين الشعب وأعداء الشعب معا » .

وإذا كنا قد أشرنا هنا الى الحوار السوفيتى الصينى ونظرية الحزب الشيوعى الاندونيسى بشىء من التفصيل ، فان ذلك لان هذه الحالات كان لها صداها وتأثيرها فى كل حوار قام فى شرق أفريقية عن خاصية الطبقة التى تسيطر على الدولة .

ولعل المقابل الافريقى للنظرية السوفيتية التى تنادى « بدولة كل الشعب » هى نظرية « الدولة غير الرأسمالية » التى تحاول أن تأخذ عن النظم التى طبقت أحد أشكال الاشتراكية كأيديولوجية لها ، فالدولة فى تلك الاقطار موجهة توجيها اشتراكيا ، ذلك ان خاصية الطبقة فيها ليست برجوازية ولا بروليتاربة ، أو بمعنى آخر فان قوة الدولة هنا ليست محددوة الاتجاه ، ولكن يقال انها تميل نحو الاشتراكية .
وهذا النوع من الدولة يعتبر دولة فى مرحلة الانتقال ، فهى ليست برجوازية وفى الوقت نفسه لا تميل الى البرجوازية على الرغغم من وجود عناصر رأسمالية فى تكوينها ، ومن ثم ، فهى ليست اشتراكية . ويرى انصار هذه النظرية ان للدولة مهمة خاصة هى تحقيق التحول الاشتراكى
رأسمالية فى تكوينها ، ومن ثم ، فهى ليست اشتراكية . ويرى أنصار هذه النظرية ان للدولة مهمة خاصة هى تحقيق التحول الاشتراكى
« فهدف الاقطار التى تستخدم فيها قوة الدولة كأداة للتحول الاشتراكى مرورا بمرحلة ما قبل الاقطاعية ، ثم مرحلة ما قبل الرأسمالية وفى بعض الاحايين تسودها علاقات اقطاعية وشبه اقطاعية ، ومن ثم تهدف الى تحقيق الشكل الاشتراكى دون أن تمر بمرحلة الرأسمالية وتلغى هذه النظرية بجرة قلم فرضين رئيسيين فى النظرية الماركسية عن الدولة هما : ان قوة الدولة هى تعبير مركز عن حكم الطبقة المتسلطة وان التحول فى المجتمع الطبقى الى المجتمع اللاطبقى (مثلا : الاشتراكى) سوف يمر حتما بدكتاتورية البلوريتاريا التى لا تخرج عن كونها طبقة العمال المنظمة التى تتولى الحكم . ويرى لينين هذا الافتراض الثانى أساسا للنظرية الماركسية فقد قال انه يمثل أعمق تمييز بين الماركسية وبين البرجوازية سواء الصغيرة او الكبيرة .

وهناك مدرسة أخرى تضم عددا من العلماء المستقلين بفكرهم حاولت هى الاخرى أن تنشىء نظرية عن طبيعة الدولة فى أفريقية وبخاصة فى تلك الدول التى اشتملت نظم الحكم فيها بعض أشكال الاشتراكية ، وهناك اثنان من دعاة هذه المدرسة هما روجر مورى وجون سوال . وقد ركز أولهما على غانا فى ظل حكم نيكروما ، وركز الثانى على جمهورية تنزانيا الاتحادية فى ظل حكم نيريرى .

وخلاصة مبحث هؤلاء الكتاب هو الخلاف الذى نشأ حول قيام التشكيل الاجتماعى على أساس عدم تكوين طبقات ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الطبقة البرجوازية الصغيرة التى سماها مورى « طبقة السياسيين » وهى التى تتولى السلطة فى الدولة بعد حصولها على الاستقلال ، فهى طبقة لم تكن موجودة فى الشكل الاجتماعى الاصلى ، ومن ثم لم تصبح لها صفات محددة تعرف بها فى فترة ما بعد الاستقلال ، بل انها قد فتحت المجال للتمكين لقطاعات من هذه الطبقة كى تستخدم الدولة فى اقامة النظام الاشتراكى .

ولعل جوهر الموضوع هو ان الدولة فى فترة ما بعد الاستعمار (المملكة السياسية) يمكن النظر اليها على أنها أداة فعالة للثورة الاشتراكية والثورة ضد الاستعمار ، وعلى ذلك يرى هؤلاء الكتاب أن طبقة البرجوازية الصغيرة التى تولت السلطة فى الدولة ـ بالفعل ـ تقوم على عملية انتحار ، وتسير فى خط تاريخى مغاير للبديل الاشتراكى ، وفى كل من الحالتين تمثل هذه الطبقة ـ طبقا لتعبير ساول ـ حرف السين المجهول فى المعادلة السياسية .

ويمكننا بسهولة أن ندرك أن هذا الرأى يقترب كثيرا من نظرية الازدواج فى عناصر الدولة التى قال بها آيدت فى اندونيسيا ، وبهذا تتجه او طبقة السياسيين فى الحكومة مع ظهور اتجاهات أخرى مثل المرونة الى الانكار الكامل للنظرية الماركسية فبدخول مفهوم الطبقة السياسية الطبقية يتضح مدى التباعد عن المعنى الماركسى للطبقة التى تتحدد من خلال العلاقة بينها وبين وظيفتها فى العملية الاجتماعية للانتاج ، فبفرض وجود البرجوازية الصغيرة التى تختار البديل الاشتراكى تنتفى تماما فكرة سيطرة البروليتاريا وتفرض أن الصفة الطبقية فى الدولة غير محددة ، ومع توقع امكانية قيام سلطة الدولة بتنفيذ استراتيجيات اشتراكية تنتفى الصفة الطبقية للدولة أيضا ، ويصبح تحطيم نظام الدولة امرا انهم يطبقون النظرية الماركسية عن الدولة على الواقع الفعلى فى افريقية ضروريا من أجل تحقيق التحول الثورى . ولما كان هؤلاء الكتاب يزعمون فقد أصبح من المهم أن يكون هناك تركيز حول هذا الانفصال عن المبادىء الرئيسية لتلك النظرية الا اذا افترضنا أن هؤلاء الكتاب ينادون بعدم انطباقها على أفريقية وينادون بنظرية أخرى بديلة عن الدولة . ولما لم يحدث أى من هذين الفرضين فانه يتعذر اذن تقويم مبحثهم الذى لا يمكن أن يدرس ويقوم الا فى ضوء النظرية الماركسية ككل .

واخيرا اذكر ان هناك مدرسة ماركسية اخرى لاتولى نظريتهم لمسألة التحديد الدقيق لصفة الطبقية فى سلطة الدولة أى اهتمام ، وسوف

نتناول مباحثهم بشيء من التفصيل فى القسم التالى من المقال ، ويكفى هنا أن نذكر أنهم ينظرون الى ان سلطة الدولة فى كل المستعمرات الجديدة تقع فى يد أقلية مستغلة (أوليمباركية) وليس للطبقات المحليـــة أى نصيب فيها ، بل ربما أستخدم بعض افراد الطبقات المحلية لشغل وظائف أجهزة الدولة دون أن تكون لهم اى سلطة فى الدولة ، فهم جهاز خدمة للاقليـــة المستغلة فقط ، وربما كان بعض أفراد جهاز الخدمة ذوى اتجـــاهات رجعية وأدوات مخلصة فى يد الامبريالية ولكن الكثرة تبرأ من هذه التهمـــة وتظاهر الشعب ، وتكون مهمة الثورة فى هذه الحالة هى اقصـــاء الاقليـــة الرجعية التى كانت تظـــاهر الاستعمار عن الميـــدان ، وتؤيد الـكثرة التى تقف فى وجه الامبريالية ،وبهذا يكون حل مشكلة سلطة الدولة والثـــورة عن طريق النظرية الماركسية وذلك بالتحليل الكلى للامبريالية .

الدولة والطبقـــة الحـــاكمة :

أصبحت المشكلة المتعلقة بالطبقة أو الطبقات التى تتـــولى السلطة فى دولة تسيطر الامبريالية على شكلها الاجتمـــاعى هى المحـــور الذى دارت حوله كل مناقشة عن شرق افريقيـــة ، وكما سنوضح ــ بعـــد ترتبط المسألة أرتباطا وثيقا بحدوث التغيير من الدولة الخاضـــعة للاستعمار الى دولة الاستعمار الجديد .

ومع اختلاف الاشكال وجوانب التركيز ، يتفق معظم الـكتاب على أن البرجوازية الوطنية هى الطبقـــة التىكانت تحـــكم فى ظـــل الاستعمار ، أو بمعنى آخر ، كانت الدولة الخاضـــــعة للاستعمار جـــزءا من الدولة الامبريالية ، وبذلك يكون السؤال الذى يتبادر الى الذهن هنا :

ماهو التغير الذى قد يأتى به الاستقلال ؟ ــ فطبقا لرأى د. ونابوديرى وتلاميذه الذين يولون الموضوع اهتماما كبيرا ، بأن الاستقلال لا يأتى بأى تغيير فى الخاصية الطبقية لسلطة الدولة ، وهم يقررون رأيهم بأن الطبقة الحاكمة فى كل دول الاستعمار الجـــديد هى أقليـــة من أصحاب الاموال المستغلين ، تماما كما هو الحال فى الدول الامبرياليـــة ذاتها ، فبظهـــور الامبريالية ركزت هذه الاقليـــة المستغلة كل رءوس الاموال على جميع المستويات فى يدها ، وبذلك أصبحت تسيطر وتتحكم فى أقتصاديات تلك الدول الخاضعة للاستعمار الجـــديد ، ولما كانت هـــذه الاقلية المستغلة هى الطبقة المسيطرة على **الاقتصاديات فهى بالتـــالى تتحـــكم** سياسيا وتصبح طبقة حاكمة ، ذلك أن أصـــحاب رءوس الاموال هم ــ ايضـــا ــ ملاك الدولة .

وفى هذا الصدد ، نقتبس مما كتبه نابوديرى بشيء من التفصيل كى نتفهم الاسس التى يبنى عليها حواره .

« لقد سبق أن أوضحنا أن الرأسمالية حينما تدخل مرحلة الاحتكار انما تفعل ذلك عن طريق العمل على قيام طبقة أقلية من أصحاب الاموال المستغلين كي تتفوق على غيرها من الطبقات البرجوازية ، ومن ثم تتحول هذه الاقلية الى برجوازية صغيره وينمو الاستعمار مع هذه المرحلة بكل ما يتضمنه من سياسة التصدير والرأسمالية الكبيرة .

ويؤدى هذا الاستعمار بدوره الى نشأة طبقة من البرجوازية الصغيرة فى المستعمرات ، ولا يمكن لهذه البرجوازية الصغيرة أن تتطور بحيث تنشأ منها برجوازية وطنية ، ويحدث ذلك عادة فى الدولة الامبريالية ذاتها حينما يكون هناك تخريب فى البرجوازية الوطنية قد يؤدى الى نشأة أقلية مستغلة ، وفى المستعمرات التى ضمت قبل هذه المرحلة كانت أى برجوازية وطنية حينما تنشأ تمتد جذورها اساسا الى رأسمالية تجارية وتتحول تدريجيا الى برجوازية صغيرة ،وتتميز هذه البرجوازية الصغيرة بأنها تترتب فى فئات متعودة على أساس الدور الذى تلقيه كل فئة فى عمليات الانتاج والتوزيع ، وتعتبر هذه ـ فى نظرنا ـ نقطة البداية فى تحليل وجود الطبقات فى أى بلد من البلاد . ويلاحظ أن نقطة البداية عند نابوديرى هى فى الحقيقة أيضا ، خلاصة نقاشه فى المقال ذاته حيث قال « قديما كانت طبقات المحتكرين تأكل بعضها البعض وتتحول بالتدريج الى برجوازية صغيرة ثم تحول بعض أفراد البرجوازية الصغيرة الى بروليتاريا ، بينما تخلق أو تعيد انشاء برجوازية صغيرة وبروليتاريا ومزارعين للمواد الخام ، ويصور لنا هذا الشكل العام لتكوين الطبقة ، فمع نشأة الامبريالية قامت الاقلية المستغلة بعملية تجريد وخلع وتحطيم كل البرجوازيات وأصبحنا لا نتوقع أن نجد فى السلطة سوى البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا والمزارعين المنتجين لبعض المواد الخام ، وقد عبر ناوديرى ببلاغة فائقة عن ذلك بقوله « ليس من شك فى أنه فى كل من المجالين السياسى والاقتصادى على حد سواء تكون الطبقة التى تسيطر على اقتصاديات المناطق الخاضعة للاستعمار الجديد هى نفسها الاقلية المستغلة التى تكونت فى الدول الامبريالية وان السياسة ما هى الا انعكاس لهذا الوضع الاساسى .

يتبع الكاتب ى. تاندون الخط ذاته الذى قال به نابوديرى ، ففى مقاله المشهور بعنوان «لمن رأس المال ولمن الدولة » يعبر بالطريقة نفسها ولا يختلف عن نابوديرى الا فى اعترافه بوجود البرجوازية المحلية ، ولكنه يؤكد أن هذه البرجوازية المحلية لا تملك رأس مال ، فرأس المال جميعه ملك للبورجوازية الامبريالية ، بينما تختفى الطبقات المحلية بتوظيفه فقط وعلى ذلك ، فهم لا يمثلون سوى « أدوات خدمة » فى أيدى البرجوازية

الذى حدث نتيجة للاستقلال هو ان موظفى جهاز الدولة أصبحوا يختارون الامبريالية كما يسميهم تاندون ، وبينما يرى نابوديرى أن التغير الوحيد من بين الترجوازية الصغيرة بذا نجد أن الاستقلال عند تاندون يعنى تغيرا فى الحكومة لا فى الدولة .

ولنتجاوز هذا التضارب واختلافات الرأى والتناقضات ونركز على جوهر المبحث الاصلى ، فمن عاصر الحوار الماركسى فى أوائل هذا القرن لا بد انه يدرك تشابه هذا الحوار مع الاراء الاخرى التى أثارها بعض الكتاب من أمثال كاوتسكى وكيفسكى فى أوقات أخرى ، فكل منهما وجد الاجابة على تساؤلاته عند لينين ، ولما كان نابوديرى وأتباعه يزعمون انهم أتباع مخلصون لاراء لينين فمن المناسب هنا أن نوضح بايجاز وضع آراء لينين فى هذا الحوار المبكر .

يتصور كاوتسكى أن من الممكن لكل الراسماليات الوطنية أن تتحد لتكون رأس مالية متحدة تتعاون فى السيطرة الاستغلالية على العالم كله وبذلك يتقارب رأى نابوديرى عن الاقلية الدولية المستغلة فى العالم مع رأى كاوتسكى عن تكوين رأسمالية دولية متحدة .

وقد استحدث كاوتسكى نظرية يبرر بها كون الراسمالية سلمية الاتجاه ، ولكن نظرة لينين بهذا الرأى هى أنه رأى انتهازى لانه على حد قوله : « محاولة للهروب من التناقض الاساسى فى الامبريالية وتغطيه للتأمل العميق لهذا التناقض القائم بين الاحتكار والمنافسة الحرة المرتبطتين لرءوس الاموال والتجارة (التى تتصف بالامانة) فى السوق الحرة من جهة بالامبريالية من جهة وبين العمليات الانتاجية الضخمة (و الارباح الضخمة) اخرى وكذلك التناقض بين قيام اتحادات المنتجين والاتحادات الصناعية من جهة وبين الصناعة التى لا تدخل فى الاتحادات الصناعية من جهة أخرى الى غير ذلك من صور التناقض .

ويدافع لينين عن الرأى القائل بأن الاحلاف التى تنشأ بين الدول الامبريالية ما هى الا أحلاف مؤقتة تنشأ فى فترات ما بين الحروب ، وان الرأسمالية الاحتكارية لا تستطيع أن تستغنى عن المنافسة ، ولكن لا تسمح بها الا مع رأس المال المنافس فقط ــ وهذا هو الواقع الرئيسى لقيام الحروب الامبريالية ، وعلى ذلك لم يفكر لينين اطلاقا فى ان رأس المال المستغل يمكن أن يتحد دوليا ليكون أساسا لطبقة تتولى الحكم فى العالم .

ومن ناحية اخرى عارض ليفسكى فكرة ادخال مطلب تقرير المصير الوطنى ضمن برنامج الحزب البلشفيكى وبنى معارضته على أساس أن فترة تقرير مصير « رأس المال التجارى » ، « لا يمكن تحقيقها » ولا يقتصر الامر

على ذلك فحسب ، بل ان مثل هذا المطلب قد يمثل اتجاها رجعيا ، لان الدولة القومية تقيد نمو القوى الانتاجية ، وقد رفض لينين هـذا الرأى على انه يشوه شكل الماركسية ويحيلها الى شكل امبرياليـة اقتصـادية ذلك أن مطلب تقرير المصير القومى ـ كما يراه لينين ـ هو أساسا مطلب الاستقلال السياسى والحصول على حقوق الشعوب المقهورة لاقامة دولهـا المنفصلة ولا يقصـــد لينين حينما يذكر بالاستقلال الســـياسى انه يرتبط بالاستقلال الاقتصادى بالضرورة ، وذلك لان رأس المال المستغل قادر على أن يخضع لارادته اقتصاديات أقوى الدول المستقلة ، ومع ذلك فان قيـام دول مستقلة استقلالا سياسيا وذات سيادة كاملة على اقتصـادياتها أمـر ممكن التحقيق ، ولقد كان حق المستعمرات والشعوب المقهورة فى أن تحصل على استقلالها فى الاصل حقا ديمقراطيا لا بد من أن يجد المساندة من جانب البلوريتاريا .»

وفى معرض هذا الجدل العنيف يجيب لينين على السؤال المطـروح حـول معنى الاستقلال السياسى بمـا يمكن توضـــيحه وتلخيصـه على النحو التالى :

« يعنى الاستقلال السياسى أو تقرير المصير الوطنى قيام دولة قومية منفصلة وقيام مثل هذه الدولة القوميـة المنفصلة فى ظل الامبرياليـة أمر ممـكن التحقيق ولا يعنى الاستقلال الســياسى أن رأس المال المستغل غير قادر على الاستمرار فى سيطرته على الدولة المستقلة والسؤال الذى ينبثق من كل ذلك هو : ما الذى قصده لينين بتعبيره « دولة قومية منفصلة اذا لم تتول سلطة الدولة طبقة أو طبقات محلية) أو بمعنى آخر ـ هل يتفق مع نابوديرى فيقصد ببساطة الدولة التى تأتى رجالها من الطبقات المحلية ؟ ولعل فى القاء هذين السؤالين اجابة عنهما فى الوقت نفسه .

من الواضح اذن ، ان رأى نابوديرى لا يتفق مع نظرية لينين حـول هذه النقطة الرئيسية عن الدولة وعن الطبقة المتحكمة بها كما ان الـكتاب الاخرين من أمثال ساول لا يقدمون لنا أى بديل أو نظرية متكاملة تضـاهى نظرية ماركس ولينين .

واخيرا يذكر باختصار آراء بعض الباحثين الاخرين الذين كتبوا عن جمهورية تنزانيا الاتحادية ، فقد حاولت « فراى هـــولد » ان تتجنب ما فعله نابوديرى فى التوصل الى نتـائج نظـرية الدقيق لفـكرة الطبقـة المسيطرة اقتصـاديا المتحـكمة سياسيا ، وذلك بأن استخدم اصـطلاحا جديدا وهو « الطبقة الحكومية » حيث قالت :

هنا فرق واحد بين الطبقة الحاكمـة أو المتحكمة والطبقة الحـكومية (وبولانت اس) فالظاهرة العـادية فى النظام الراسمالى أن الطبقة الحاكمة

اقتصاديا لا تحكم الدولة حكما مباشرا ولكنها تترك هذا الامر فى يد هيكل تنظيمى هـرمى يشتمل على العـاملين فى الدولة والسياسيين الذين تم استقطابهم وتشكيلهم بحيث يؤدون العمل طبقا لما تقتضيه مصالح للطبقـة المتحكمة واذا لم تتحكم الطبقة واذا ما عجـزت عن أن تقرر بذاتهـا عمليـة الانتاج الاقتصادى فى البلاد فلا يمكن اذن ان تعتبرها طبقـة حاكمـة أو متحكمة مهما كان حجم السلطات المخولة لها .

والطبقة المتحكمة فى رأى (فراى هولد) تتكون من كبـار الموظفين مثل الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء سكرتيرية الهيئات ومديرى الاجهزة الادارية ، والمديرين العامين للهيئات الحكومية المستقلة ، ورؤساء الهيئات البيروقراطية المعينين على مختلف المستويات ورؤساء أجهزة القمع فهؤلاء جميعا يمثلون الشخصيات التنفيذية أو قيادات الوظائف فى الدولة ولكنهم ليسوا بالضرورة أصحاب السلطة ، فمن هم الذين يكونون الطبقة المتحكمة أو الحاكمة ؟ ان الطبقة الحـاكمة هى التى تسيطر على جـو الاعمـال فى الدولة فالمحرك الفعلى للاقتصاديات هو طبقة البرجوازية المتواجـدة فى القـار الرئيسية ، وهى بالنسبة لتنزانيـا البنـك الدولى ، ووكالات المساعدات من دول الشمال وغيرها من الدول الاوروبية وعدد كبير آخـر من الهيئات الاستثمارية الاجنبية التى تعمل فى الدولة .

وفى رأى كل من فراى هولد ونابوديرى يبدو أن هناك طبقة حاكمـة واحدة فى العالم كله وهى التى تسميها فراى هولد « برجوازية القـار الرئيسية » ويسميها نابوديرى « الاقلية المستغلة » بينما نجد ان كاوتسكى يميل الى مد فكرة التركيز الاقتصادى بحيث تضم احتكارا دوليا واحدا « أو رأس المال الدولى المتحد » ، ولقـد بنت كل من « فراى هـولد » ونابوديرى على قانون التركيز السياسى بالنمط الذى قال به كيفسكى ، وهو القانون الذى على أساسه قاما بصياغة فكرة تركيز ظاهرة التحـكم فى طبقة واحدة ، وعلى ذلك فكل النقد الذى وجهه لينين لكل من كيفسكى وكاوتسكى ينطبق على هذين الكاتبين ، ولكى يعززا رأيهما عن وجود طبقة واحدة متحكمة على المستوى العالمى وتمارس سلطتها فى الدولة فى كل من الاقطار الامبريالية ، والخاضعة للاستعمار الجديد على حد سواء ، قام كل من نابوديرى وفراى هولد من أول وهلة بمحاولة الكشف عن وجود مثـل هذه الطبقة الواحدة على المستوى العالمى — ولما كانت الطبقات هى مجموعات كبيرة من الناس تختلف الواحدة منها عن الاخرى باختـلاف المكانة التى تحتلها من النظام الذى أثر فى تطوره التاريخى نظام اجتمـاعى للانتـاج (طبقا لما قاله لينين) ، وعلى هذا الاساس كان عليهم ان يكشفوا عن وجود نظام اجتماعى واحد للانتاج على المستوى العالمى ، وبالتاكيد لم يحـاول

نابوديرى ، ومن باب أولى فراى هولد ، أن يزعم أن هناك نظاما اجتماعيا موحدا للانتاج (أو بمعنى آخر شكلا اجتماعيا موحدا) على المستوى العالمى .

ويترتب على مفهوم الطبقة الحكومية الكثير من التساؤلات أيضا ، أولها انه لا يوضح ماذا كان من هم فى قمة الهرم الوظيفى فى الدولة يكونون بالتأكيد فى طبقة ، فربما يكونون طبقة فقط اذا ما تبين انهم يشغلون مكانة محددة فى النظام الاجتماعى للانتاج ، وعلى هذا الاساس عجزت فراى هولد عن توضيح المفهوم من هذه الناحية ، وربما كان القصد هو كونهم مجموعة كبار موظفى الدولة ، وحتى بهذا الفرض نجد أن كونهم موظفين أستخدمتهم الدولة لا يعنى تحول مجموعة اجتماعية من هذا القبيل الى طبقة اجتماعية ، واذا ما حدث ذلك فان الامر يستلزم بالضرورة ان جميع الموظفين ابتداء من ساعى المكتب الى الوزير يمثلون أفرادا من « طبقة الحكومة » التى تقول بها « فراى هولد » .

وأخيرا هناك تناقض لا يمكن تجنبه بين مفهوم نظرية « فراى هولد » عن وظيفة الحكومة وبين وصف هذه الطبقة وتحليل وضعيتها فى جمهورية تنزانيا الاتحادية ، ومن الناحية النظرية يفترض أن « طبقة الحكومة » ليس لها الا سلطات رسمية فقط ، بينما نجدها فى واقع الامر فى تنزانيا وطبقا لرأى فراى هولد قد أخذت السلطة فى يدها وأخذت تمارس — من خلال الدولة كل الوظائف التى يمكن أن تؤديها الطبقة الحاكمة أو المتحكمة .

والطبقة الحكومية فى جمهورية تنزانيا الاتحادية طبقا لرأى — فراى هولد — بدأت منذ الاستقلال تعمل على تماسك الدولة وأقامت لنفسها كيانا خاصا ونظمت الطبقات المعاونة ، وقد قامت بكل ذلك فى معرض عملها لاجل بناء الدولة لخدمة المصالح الخاصة بها ولكى تساير مصالح المستثمرين الاجانب ، وقامت طبقة الحكومة بمد سيطرتها على الاجهزة الاقتصادية أيضا ، عن طريق عمليات التأميم وغيرها من الاجراءات وخلقت بذلك قطاعا عامنا فى الانتاج ، وتقول فراى هولد أن هناك سببين رئيسيين دفعا طبقة الحكومة الى الاتجاه الى الرأسمالية الدولية !

« اضطرت الطبقة الحاكمة أن تختار التنظيم التجميعى نتيجة لضعفها فى مواجهة الطبقات الاجتماعية الاخرى ونقص الموارد اللازمة للجهاز الحكومى ، وقد أدى ذلك الى تهيئة الفرص لافرادها وللبرجوازية الافريقية الصغيرة خارج القطاع العام أن يتكالب أفرادها على أخذ مكانهم فى القطاع الجديد الذى فتح مجاله أخيرا ، مما قد يؤدى الى اختلاف الوحدة والنظام فى داخل طبقة الحكومة وربما سلب منها القوة والموارد اللازمة لاقرار وضعها » .

وفى معرض العمل لتدعيم مركزها الاقتصادى من خلال الاجهزة الإقتصادية للدولة ، قامت طبقة الحكومة بتعديل مسار حركة الاستقلال الى جهاز أيديولوجى للدولة من الكفاءة ما يجعله قادرا على أختصاص أى تنظيم منفصل ينشئه الفلاحون أو العمال واستقطاب مزيد من العملاء لطبقة الحكومة ، وأخيرا نجد أن التوسع فى أجهزة القمع يتضاعف نتيجة للتوسع فى الجيش والخدمة الوطنية والقوات الخاصة .

والاكثر من ذلك قامت طبقة الحكومة بصياغة أيديولوجيتها الخاصة التى تترر بها العمل على مد توسيع نطاق سلطتها ولكى تجتذب اليها تأييد ومساندة الطبقات المتوسطة .

وبامتداد الزمن أمكننا أن نرى اشتراكية النظار Nizers (وهو اصطلاح آخر قدمته فراى هولد وله نفس معنى طبقة الحكومة) فى تطبيقها لمجموعة من الاستراتيجيات تمتد نفوذها على حساب الطبقات الاخرى التى تضعف أو تختفى تدريجيا مما أعطاها الفرص لتنمية طبقة متوسطة تؤيدهم وتساعد على أن تأخذ هذه الطبقة مكانتها التى جعلتها شريكا كاملا للبرجوازية القائمة فى القار الرئيسية .

وهكذا نرى أن « طبقة الحكومة » هى التى نشأت الدولة فى مرحلة ما بعد الاستعمار وأصبحت هذه الدول تتمتع بالقوة والاستقرار اللذين لم يسبق لهما أن شهدته ؛ وبالطبع هناك أخطار يتعرض لها هذا الاستقرار تنبع من التناقضات الداخلية فى نمط رأسمالية الدولة الخاص بتنزانيا وتظهر هذه التناقضات فى الصعوبة التى تواجه الدولة لتجمع رأس المال الذى تحتاجه طبقة الحكومة لكى تتعاون مع البرجوازية المحلية وكذلك لكى تحافظ على الطبقة المؤيدة لها وتوسع قاعدتها .

وربما أقترب هذا التحليل الطريف للدولة تنزانيا من الحقيقة ، ولكنة فى الواقع لا يؤيد الرأى النظرى الذى قالت به فراى هولد بأن « طبقة محكومة » ليس لها الا « سلطة نظرية » وانها تختلف عن الطبقة الحاكمة . ومن الممكن هنا ان نذكر ان تحليلات فراى هولد تبرز أن ليس هناك أختلاف بين مفهوم « طبقة الحكومة » ومفهوم الطبقة الحاكمة . ففى تحليلها الدقيق نجد أن الظاهرة نفسها يعبر عنها باصطلاحين مختلفين ، وهذا الاختلاف فى الاصطلاح ليس له ما يبرره ولكنه قد يسمح للانتهازيين باستغلاله .

الخلاصة

ولنحاول هنا أن نجمع خيوط الموضوع المطروح والنقد المرتبط به فى شكل اقتراح بنظرية شاملة :

علينا أن نوضح بشيء من الثقة ان الصفات الدقيقة للطبقة فى أى دولة من الدول يجب أن تتحدد عن طريق التحليل الدقيق للتشكيل الاجتماعى المعين المطروح للمناقشة ، بينما تعد صيغ النظريات الشاملة مجرد دليل ولا يمكن ان تكون هذه النظريات محل عملية التحليل الدقيقة ، ومع ذلك فالنقاط التى سبق ن أثيرت أ هنا تعطى الصفات لعامة الكافية للمعالجة النظرية للموضوع .

فكما سبق أن ذكرنا ، تدور النقطة الرئيسية حول طبيعة وصفات الطبقة فى الدول التى خضعت للاستعمار الجديد ، ولكن لا يمكن تناولها منفصلة عن قضية الدولة المستعمرة أو عن الاستغلال السياسى .

ورغم أن اصطلاح الدولة المستعمرة قد شاع استخدامه ، فان من الواضح انه لا يعبر عن نوع منفصل من الدول فمع استعمار أى قطر من الاقطار تقوم القوى الامبريالية المعنية بادخال نمط معين من الاجهزة ذات الطابع الامبريالى لتعمل فى المستعمرة ، ويعتبر اصطلاح « دولة الاستعمار » اختصارا لوصف الاجهزة المحلية التى فرضتها الدول الامبريالية ، وبالطبع لا يؤدى ذلك الى استبعاد أى نوع من الاستقلال الذاتى فى صنع القرار من جانب الذين يتولون أجهزة الحكم المحلى ، ومع ذلك فالطبقة الحاكمة التى تكون ما يسمى دولة الاستعمار لا تخرج عن كونها جزءا من الدولة الامبريالية .

وقد لاحظ الكثير انه فى معظم دول الاستعمار تقوم أجهزة من التنظيمات البيروقراطية والعسكرية معارضة الاجهزة للتنظيمات السياسية (البرلمانات والدساتير وغيرها) ، ويعتبر هذا أحد الظواهر الواضحة على الطبيعة غير الديمقراطية للامبريالية ، ولقد قال لينين فى هذا الصدد « أن الامبريالية ضد الديمقراطية أو بصفة عامة ضد كل الديمقراطيات » ولا نلاحظ هذه الخاصية فى دول الاستعمار فقط ، بل انها تتواجد فى دول الاستعمار الجديد أيضا ، حيث تتحالف الامبريالية مع الطبقات الحاكمة المحلية الاكثر رجعية .

ويعتبر الاستقلال السياسى خطوة هامة فى خط النضال من أجل التحرير ،وهو أحد المطالب الديمقراطية للشعب المقهور ، ويعنى خلق دولة قومية منفصلة ، ولكنه لا ينهى السيطرة الاقتصادية التى يفرضها رأس المال التجارى ، وهو لا يعنى أن سلطة الدولة لا تدار مباشرة بمعرفة الطبقة الحاكمة التى لا تنتهى الى القوة الاستعمارية السابقة .

وفى دولة الاستعمار الجديد تبقى السلطة فى يد الطبقة أوالطبقات الطبقية التى تنبثق من المكانة التى تحتلها فى مضمار الانتاج الاجتماعى

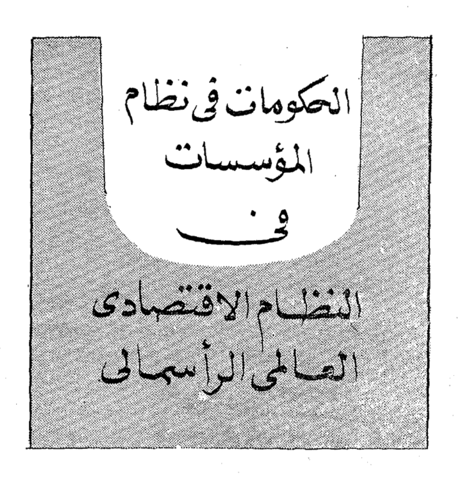
الطبقية التى تنبثق من الاكانة التى تحتلها فى مضمار الانتاج الاجتماعى وهى التى ــ على المدى الطويل ــ تتلاقى مع مصالح الامبريالية ككل .

وفى وظيفة الاستعمار الجــديد يصبح للمنافسات بين الامبرياليين وزنها الكبير وذلك لان القطاعات والطبقات العــديدة التى تضمها السلطة المحلية فى الدولة تحاول أن تقيم التحالف مع القوى الامبريالية المتعددة ، وبذلك تنعكس المنافسات بين الامبرياليين على استمرار الاضــــطرابات السياسية واعادة تشكيل الكتل الحــاكمة فى تلك الاقطــار ، وعلى ذلك ، فالسلطة فى دولة الاستعمار الجديد دائمــا مخضبة بالازمات الدموية التى ما تفسر عادة بأنها عدم استقرار سياسى .

أما هــؤلاء الذين يجــادلون فى ان الاستقلال الســياسى لم يأت بأى تغيرات جذرية فى خاصية طبقة السلطة فى الدولة فمن الصــعب عليهم أن يحللوا سياسة الاستعمار الجديد ، اذ عليهم أن يفسروا السياسة المحلية على انها أنعكاس مباشر للمنافسات بين الامبرياليين على الرغم من انهم أول واضعى فكرة الاقلية المتسلطة الموحدة التى تتكون على المستوى الاقتصادى العالمى ، ومن جهة أخرى فان تفسيرهم للصراع السياسى المحلى والاحلاف يتضاءل الى فكرة المؤامرات الفردية والمكائد لانهم ينــكرون الدور الذى تلعبه الطبقات المحلية فى سلطة الدولة .

ان قوة النظرية الماركسية ترجع الى انها قادرة على عمل التحليــل الدقيق للحركات السياسية ومن ثم تصبح دليلا للعمــل ، ولا بد أن يكون هنــاك خطأ أساسى بالنسبة للنظـرية الماركســية بالنسبة لمن يستطيعون ترديد كل البديهيات ولــكنهم يتمسكون بالتفسيرات الذاتية للتغــيرات السياسية المحــددة .

ومع فهم الدولة فى أقطار الاستعمار الجــديد يبقى الــكثير مــن الدراسات التى يقتضيها الامر للوصول الى مستوى التحليــل الدقيق ، فأولا لا يمكن وضع النظرية وبخاصة عن أشكال الدولة فى تلك الاقطــار بدون تلك الدراسات . وثانيا لا بد أن ينتهى التحليل الدقيق الى اكتشــاف الكيفية التى بها تستطيع السيطرة الاقتصــادية للامبرياليين أن تفــرض نفسها على المستوى السياسى على مستوى الدولة تمثل السيطرة الامبريالية وجهــا من أوجه عملة وجهها الاخــر هــو صفة أخــرى هامة للتشكيل الاجتماعى الخاضع للسيطرة وتمثل فى كثير من الدول استمرار مرحــلة العــلاقات فيمــا قبــل الراسمالية ، فكيف يؤثر كل ذلك على الدولة على مستوى الصراع من أجل السلطة والتأثير على أجهزة يمثل هــذا مجموعة جيدة من الاسئلة التى تحتاج الى تحليل دقيق آخر .



قد تتنافى الكلمات مع الفهم والتحليل ونحن ننشد الوصـــول الى الحقيقة المستمرة أو الدائبة الحركة فى مصطلحاتنا الفنية . ونحن نميـل بصدد ذلك الى أن انسى أن الحقيقة تتغير عندما نقوم بالصياغة المبنية على تلك الحقيقة . وهناك احتمال كبير فى ان ننسى أن الاخـرين يجمـدون الحقيقة بطرق مختلفة ، ولتحقيق ذلك فانهم يستخدمون الكلمات ذاتها . ومع ذلك فاننـا لا نستطيع التحـدث بدون الـكلمات ، وبالفعـل فاننـا لا نستطيع أن نفكر بدون الـكلمات .

فأين اذن النقطة المتوسطة ، اى الحل الوسط القـابل للتطبيـق او وسيلة التعبير عن العمليات المتعلقة بالاسلوب الجدلى ؟ ويبـدو لى أن هناك احتمالا كبيرا فى العثور عليها بأن نتصور كليات مؤقتة متعلقة بالامد الطويل ، نطاقها واسع وفى حدوده يكون للمفاهيم معنى . ويجب أن تطالب هذه الكليات بشكل ما بالاستقلال الذاتى والتكامل الممتـدين زمنيـا الى حد ما ، ثم انها يجب أن تكون على درجة كافية من الطول والسعة لنتمكن

الكاتب : إيمانويل وولرشتين

المترجم : الدكتور فرج عبد العزيز عزت

من تجنب المخاطرة المتمثلة فى أن المفاهيم المجردة ليس لها وجود حقيقى . ويجب أن تكون قصيرة وصغيرة بدرجة كافية لنتمكن من تجنب مخاطر التجريدية التاريخية العامة . وقد أطلق على مثل هذه الكليات « النظم التاريخية » وهو الاسم الجامع لصفتيهما الاساسيتين . وهذه الكليات متكاملة بمعنى أنها تتألف من أجزاء بينها علاقة متبادلة ، وبناء عليه وبمعنى ما فهى نظامية ولها أنماط ممكن فهمها . انها نظام له تاريخه بمعنى أن لها تكوينا وتطورا تاريخيا ونهاية (دمار ، الحل ، التحول) .

وعند مقابلة هذا المفهوم « للنظام التاريخى » مع ذلك المفهوم المألوف أكثر والمتعلق بالتعبير « المجتمع » أو « التكوين الاجتماعى » والذى أعتقد أنه يستخدم بدرجة أكثر أو أقل كمرادف) . وبطبيعة الامر ، فان المرء قد يستخدم التعبير « المجتمع » بالمعنى ذاته ، الذى يستخدم فيه « النظام التاريخى » ومن ثم ، فان المسألة ــ ببساطة ــ هى اختيار رمز له الصفة الرسمية . ولكن ، فى الحقيقة ، فان الاستخدام

القياسي لكلمة « المجتمع » هو ذلك الذى يطبق بدون تمييز ليشـــير الى الحكومات الحديثة (وشبه الحكومات) ، والامبراطـوريات القـــديمة ، « والقبائل » المفترض أنها تتمتع بالحـكم الذاتى ، والى كل أنواع النظم السياسية الاخرى (أو الثقافية التى تتطلع أن تصبح سياسية) . وهذا التجميع معا بدون تمييز يفترض ما سنقوم بشرحه ــ وهو أن الابعـــاد السياسية هى التى توحد وتصف بدقة السلوك الاجتماعى .

واذا كانت الحدود المرسومة بكل طريقة ممكن تصورها ــ المراحـل الانتاجية المتكاملة ، انمــاط التبادل ، ســيادة الدولة من الوجهــة السياسية ، الترابط الثقافى ، علم البيئة ــ هى فى الواقع دائما (أو حتى غالبا) مترادفة (أو حتى متداخلة الى درجة كبيرة) فان المشكلة ستكون هينة . ولكن كمسألة تمثل حقيقة تجريبية ، آخذين فى حسابنا العشر الاف سنة الاخيرة من التاريخ البشرى ، فان هذه ليست هى الحالة على الاطلاق .. وبناء عليه فانه يجب علينا أن نختار من بين المعايير البديلة لتعـــريف مناطق السلوك الاجتماعى ، وحداتنا للتحليـــل . ومن الممكن للمرء أن يناقش هذا بمدلول التعبيرات الفلسفية النظرية ، واذا كان الامر كذلك ، فان تحيزى يعتبر ماديا . كما أن المرء من الممكن أن يقترب من هـــذه النقطة بأسلوب البحث والتقصى أيضا ــ وهو المعيـــار الذى يفسر أكبر نسبة من السلوك الاجتماعى ، بمعنى أن تغيير مقاييسها ســوف يؤثر فى الحال وبعمق بالغ على عمل الاجزاء الاخرى من الكل ؟

واننى اعتقد أن المرء يستطيع أن يناقش وضع المراحـل الانتاجيــة المتكاملة على أنها تشكل المعيار الخــاص بالبحث والتقصى ، وسوف أستخدمها لرسم الحدود التى تحدد « نظاما تاريخيا » متماسكا ، والتى أعنى بها مجموعة عملية لمثل هذه العمليات الانتاجية المتكاملة وفقا لمجموعة خاصــة من القواعد ، تتفاعل العـوامل الانسانية الخاصــة بها بطريقــة عضوية ما ، الى حد أن التغيرات فى وظائف اية مجمـــوعة أو التغيرات فى حدود النظام التاريخى يجب أن تتبع قواعد معينة اذا كان بقاء الكينونة يجب الا يهدد . وهذا ما نعنيه بتعبيرات أخرى مثل النظام الاقتصـادى الاجتماعى ، أو تقسيم اجتماعى معين للبطالة . والاقتراح أو القـول بأن النظام التاريخى نظام عضوى لا يعنى الاقتراح (أو القول) بأن الية النظام خالية من الصراع ، وانما العكس هو الواقع ، أن النظم التاريخية تكتنفها التناقضات وتحتوى فى داخلها على بذور العمليات التى فى النهـاية تحطم النظـام . ولـكن هـذا أيضـا يتـوافق تمـاما مع اللفـظ الاستعارى « عضوى » .

ويعتبر ما تقدم مقدمة طويلة لتحليل مترابط منطقيا للدور الذى تقوم به الحكومات فى العالم المعاصر . وانه فى اعتقادى أن جزءا كبيرا من نقاشنا التجمعى كان حبيسا لكلمة « حكومة » والتى استخدمناهـا عبر التطـور التاريخى لتعنى أى تركيب سياسى كانت له شبكة من السلطة (شخص أو مجموعة أو مجموعات قيادية لها كوادر متوسطة تنفذ ارادة هذه الكينونة القيادية) . ونحن لا نعترض فقط أن ما نلقبـه (أو نرمز اليه) « بالحكومات » فى القرن العشرين يقع فى مجال الحديث ذاته ، مثل ما نلقبه « كحكومات » ولنقل فى القرن العاشر ، ولكن الشىء الاكثر غرابة هو اننا نحاول تكرارا أن نرسم خططا عامة للاتصال التـاريخى بين مثـل هاتين « الحكومتين » ـ بنفس الاسم أو التى تجـدها فى نفس الموقـع العام بمدلول خط الطول وخط العرض ـ والتى يقال انهما مستمران ، لان المثقفين يمكنهم أن يناقشوا الصلات بين اللغات المتحدث بها أو علوم الكونيات المعترف بها أو الاجناس المتجمعة .

ان النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى يشكل مثل هـذا النظـام التاريخى ، ومن وجهة نظرى ، فانه قد تواجد فى أوروبا فى القرن السادس عشر . ان النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى هـو نظـام ينبنى على الاندفاع نحو تجميع أو تراكم رأس المال ؛ التكيف السياسى لمسـتويات الاسعار (لرأس المال والسلع والعمالة) والاستقطاب المستمر للطبقـات الاجتماعية والاقاليم خلال الزمن . ولقد تطور هذا النظام وأمتد ليشمل الكرة الارضية بأجمعها فى القرون التالية . ولقد وصل النظام فى يومنـا هـذا الى نقطـة هـو عندها فى أزمة اطول من المألوف كنتيجة لتطوراته المتناقضـة .

ان تطور النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى قـد تضمن خلق كل المؤسسات الرئيسية بالعالم المعاصر : الطبقات الاجتماعيـة ، المجموعات الوثنية / القومية ، الاسر المنزليـة ـ و « الحكومات » ، وكل هـذه التركيبات تؤخر تاريخ الرأسمالية ولا تقدمه ، أى أنها تأتى بعد الرأسمالية لا قبلها وكلها نتـائج وليست أسبابا . وعـلاوة على ذلك ، فان هـذه المؤسسات المختلفة فى حقيقة الامر تخلق كل منها الاخـرى . وتعرف الطبقات الاجتماعية والمجموعات الوثنية / القومية والاسر المنزلية بواسطة الدولة ومن خلالها وفيما يتعلق بها ، وعلى التعـاقب تخـلق الدولة وتشكلها وتحولها . انه لاضطراب كبير ثابت الحركة متعـلق بالتركيب ، ومن الممكن أن تقاس مقاييسه عن طريق الانتظـام التكرارى ، بينمـا المجموعات الركيزة البارزة والمفصلة دائما فريدة .

ولكن ما الذى نعنيه بالقول بتواجد الدولة ؟ فى داخـل النظـام الاقتصادى الرأسمالى العالمى ، فان الدولة هى مؤسسة معرف (محدد)

كيانها عن طريق علاقتها « بالدول » الاخرى . وحدودها معروفة تقريبا بوضوح . وتتراوح درجة السيادة الشرعية للدولة من الشمول الى لا شيء . وسلطتها الحقيقية فى التحكم فى تدفقات رأس المال والسلع والعمالة عبر حدودها قد تزيد أو قد تقل . كما أن القدرة الحقيقية للسلطات المركزية فى أن تفرض بالقوة قراراتها على المجموعات التى تقوم بعملياتها داخل حدود الدولة قد تكون واسعة أو محدودة . كما أن قدرة سلطات الدولة فى أن تفرض ارادتها على المناطق خارج حدود الدولة قد تكون كبيرة أو ضئيلة .

والمجموعات المختلفة التى تقع داخل ، خارج ،وعبر حدود أية دولة معينة تسعى بصورة متواصلة فى أن تزيد أو تحافظ على أو تنقص من سلطة الدولة بكل الطرق المشار اليها سابقا . وتسعى هذه المجموعات فى ان تغير مجموعات السلطة الركيزة والبارزة هذه بسبب شعور ما بأن مثل هذه التغيرات سوف تحسن قدرة المجموعة المعينة فى أن تربح بصورة مباشرة أو غير مباشرة من عمليات السوق العالمى . وتعتبر الدولة أكثر وسيط ملائم فى المؤسسات التنظيمية فى ارساء القيود السوقية (شبه الاحتكارات بالمعنى الواسع للمصطلح) لصالح مجموعات معينة .

ان التطور التاريخى لنظام الاقتصادى الراسمالى العالمى هو انه ابتداء من الوجود غير المنظم نسبيا فانه قد تم خلق « دول » أكثر وأكثر تقوم بعملها داخل نظام قائم فيما بين الدول . وقد تم تعريف أو تحديد حدودها والتعريفات الخاصة بحقوقها الرسمية بمزيد من الوضوح (والذى يتمثل فى ابرز صورة فى التنظيم المعاصر للقانون الدولى الذى اعدته الامم المتحدة) . وقد تم أيضا تعريف أشكال وحدود ضغوط الجماعة على التركيب البنيانى للدولة ــ بصورة متزايدة (بمعنى كل من الحدود القانونية أو الشرعية الموضوعة على مثل هذه الضغوط ، وتنظيم المجموعات المنطقى لتتجاوز هذه الحدود) (*)

ومع ذلك وبالرغم مما قد نسميه « شحذ » شبكة المؤسسات التنظيمية ، فمن المحتمل انه من المأمون القول بأن لاستمرار النسبى للسلطة بالدول القوية والضعيفة قد ظل نسبيا بدون تغير فيما يربو على حوالى ٤٠٠ سنة ، وهذا لا يعنى القول أن نفس « الدول » قد ظلت « قوية » و « ضعيفة » . ولكنه يعنى على الاصح بأنه كان هناك فى كل الفترات تسلسل درجى للسلطة يمثل هذه الدول ، ولكنه أيضا لم تكن هناك فى اى فترة أية دولة واحدة سيطرتها لا تقبل التحدى كلية (ولو أن السيطرة النسبية قد حدثت لفترات محدودة) .

ولقد تعرضت مثل هذه النظرة للدولة الحديثة لاعتراضات متنوعة من حيث تكوينها وطريقة أدائها لوظيفتها . وهناك أربعة انتقادات يبدو انها أكثرها تكرارا وجديرة بالنقاش هي :

أولا : أن الجدل قائم بأن هذا التصور أو النظرة يعتبر الدولة مجرد وسيلة ، وانها تحول الدول الى مجرد اداة يقظة تتكون من مجموعات عاملة ليس لها حياة أو شخصية خاصة بذاتها ولا يوجد بها أو من أجلها اساس للمساندة الاجتماعية .

انه يبدو لى أن هذا النقاش المضاد أساسه فوضى المؤسسات الاجتماعية بصفة عامة ان كل المؤسسات الاجتماعية ، بما فيها الدول ، بمجرد أن يتم خلقها تصبح لها حياتها الخاصة بها ، بمعنى أن كثيرا من المجموعات المختلفة سوف تستخدمها وتساندها ، وتستغلها لبواعث مختلفة (وحتى متناقضة) . علاوة على ذلك ، فان المؤسسات الكبيرة والتى يتسع تركيبها لان يضم مجموعة كافية من العاملين تولد مجموعة من الاشخاص ـ الموظفين البيروقراطيين بهذه المؤسسات ـ والذين لهم مصلحة اجتماعية ـ اقتصادية ـ مباشرة ـ فى استمرار وازدهار المؤسسة بصفتها هذه ، مستقلة تماما عن الحيثيات المنطقية الايديولوجية التى لعى أساسها تم خلق المؤسسة ومصالح القوى الاجتماعية الرئيسية التى تساندها .

ومع ذلك فان القضية ليست تحديد الشخص الذى له قول ما فى القرارات الجارية للسلطة التنفيذية ، ولكن تحديد الشخص الذى له القول الحاسم أو الحيوى ، وأيضا ما هى القضايا الرئيسية التى يناضل من أجلها . والتى تعبر عنها سياسة الدولة . نحن نعتقد أن هذه القضايا الرئيسية هى :

(أ) القواعد التى تحكم العلاقات الاجتماعية للانتاج والتى تؤثر بصورة حيوية أو فعالة على توزيع القيمة المضافة .

(ب) القواعد التى تحكم التدفقات داخل وعبر حدود عوامل الانتاج ـ رأس المال والسلع والعمل ـ والتى تؤثر بصورة فعالة على تركيب هياكل الاسعار بالاسواق . واذا قام المرء بتغيير توزيع القيمة المضافة وتركيبات هياكل الاسعار بالاسواق ، فانه بذلك يغير درجة المنافسة النسبية لمنتجين معينين ومن ثم مستويات ربحيتهم .

ان الحكومات هى التى تقوم بوضع هذه القواعد وهى التى تتدخل أساسا فى سير العمل بالحكومات الاخرى (الاضعف) عندما تحاول الاخيرة صياغة القواعد بالاسلوب الذى تفضله .

ثانيا : والاعتراض الثانى على هذا الاسلوب من التحليل هـــو أنه يتجـــاهل حقيقة الاستمراريات التقليدية ، كمــــا يخفى الوعى الفعلى للمجموعات . ومثل هذا الوعى موجود فعلا ومؤثر للغاية ، ولكن السؤال يصبح هل هذا الوعى أو الشعور ذاته له صفة الاستمرارية ؟ ان اجاتتى هى بالنفى ، وفى رأيى أن مجرد النظرة العابرة الى الواقع العملى سيعزز ذلك . فتاريخ القوميات والتى تعتبر أحد الاشكال البـارزة لمثـل هـذا الوعى ، يوضح أنه فى كل مكان تنبثق فيه التحركات القومية فانها تخلق الوعى ، وهى تحيى (وحتى جزئيا تخترع) اللغات ، وهى تصيغ الاسماء وتؤكد العادات المألوفةالتى تميز مجموعتهم عن المجمـــوعات الاخـرى . وهم يفعلون هذا بما يدعون أنه كان دائما هناك ، ولكن كثيرا (ان لم يكن عادة) فانه يجب عليهم أن يتوسعوا فى تفسير الدليـــل التـاريخى بطرق يعتبرها المراقبون غير المهتمين طرقا موالية . وهذا صحيح ليس فقط بما اطلق عليه بالدول الحديثة فى القـرن العشرين ، ولـكن أيضـا بالنسبة للدول القـديمة .

ومن الواضح أيضا ان البيانات الايديولوجية المتتالية بخصـــوص اسم معين ـ ما تشمله وما يشكل تقليدها ـ غير متصلة ومختلفــة . ومن المكن تفسير كل وصف متتابع بمدلول الاساليب السياسية لزمنها ، ولكن حقيقة أن هذه الاوصاف تختلف الى هذا المدى البعيد يعد فى حـد ذاته جزءا من الدليل ضد أخذ التأكيـد على الاستمرارية أكثر من كونه مطالبة او ادعاء احـدى المجموعات المهتمة . وهى بالتأكيد نقل للرمال من مكان الى آخر لنبنى على أساسه تحليلنا للوظائف السياسية للدول .

ثالثا : النقاش الثالث ضد هذا الشكل من التحليل هو القول بأنه يتجاهل المركزية التى تمثل أساس الصراع الطبقى والذى يؤكد ضـمنيا بوجودها فى داخل كيان ثابت والذى يسمى بالمجتمع أو التكوين الاجتماعى والذى بدوره يفسر هيكل الدولة .

. وعلى أية حال اذا كانت الطبقـــات هى التعبير الذى نستخلصه للمجموعات المستنبطة من الاوضاع المتعلقة بأسلوب الانتاج ، فيجب علينا اذن أن ننظر الى حقائق مجموعة المراحل الانتاجية المتكاملة لتحـــدد من الذى يكون طبقاتنا . أن حدود هذه المراحل الانتاجيـــة المتكاملة هى فى الواقع وبطبيعة الحال أوسع بكثير من الطبقات الفـــردية ، بل انه حتى المجموعات الفرعية للمراحل الانتاجية لا تترابط فى كثير من الاحيان مع حدود الطبقات . وبناء على ذلك فانه ليس هناك من سبب بديهى يدفعنا للافتراض بأن الطبقات بمعنى موضوعى تطوقها حدود الدولة .

والان يمكننا أن نجادل باعتدال بأن الوعى الطبقى قد مال تاريخيا لان يكون قوميا فى شكله ،وقد كان هذا لاسباب مقنعة سنناقشها فيما بعد . ولكن كون هذا هو الواقع لا يعتبر دليلا على أن الادراك أو التبصر التحليلى صحيح . وعلى العكس من ذلك ، فان الحقيقة المتمثلة فى الشكل القومى للوعى للطبقات فيما وراء طبقات الدولة – تصبح فى حد ذاتها تفسيرا رئيسيا للعالم الحديث .

رابعا : وأخيرا فانه يقال ان هذه الطريقة من التحليل تتجاهل حقيقة أن أغنى الدول ليست هى أقواها ، ولكنها تميل حقا الى أن تكون ضعيفة نسبيا . غير ان هذا يؤدى الى سوء فهم لما يشكل قوة آلية الدولة . انه يجب علينا مرة أخرى أن نتبع الايديولوجية لاجل التحليل الواقعى .

وأجهزة بعض الحكومات تبشر بمخطط الدولة القوية . وهم يسعون الى الحد من المعارضة ،وهم يسعون الى فرض القرارات على المجموعات الداخلية ، وهم يعلنون الحرب تجاه المجموعات الخارجية . ولكن المهم هو النجاح فى التوكيد على السلطة وليس على ذويها . ونحتاج فقط الى كبح جماح المعارضة حيث تتواجد على نحو خطير . والدول التى تضم أو تشمل تدرجة أكبر نسبيا طبقات متجانسة (وذلك بسبب توزيع القوى الطبقية فى النظام الاقتصادى العالمى على نحو غير متكافىء) قد تنجز عن طريق الاجماع ما قد يناضل الاخرون (ومن المحتمل أن يفشلوا) لانجازه عن طريق اليد الحديدية . المنظمون الذين يتمتعون بقوة اقتصادية فى السوق لا يحتاجون الى مساعدة الحكومة لخلق امتيازات احتكارية ولو انهم قد يحتاجون الى هذه المساعدة من جانب الحكومة معارضة قيام الاخرين ، فى دول أخرى ، بخلق امتيازات احتكارية قد تضر بأسواق هؤلاء المنظمين الاقوياء .

وبناء عليه ، فان الدول – كما قلنا – هى مؤسسات مخلوقة تعكس احتياجات القوى الطبقية التى تعمل فى النظام الاقتصادى العالمى ، وهى على أية حال لا تخلق من فراغ ، ولكن داخل هيكل نظام متعلق بمختلف الدول . وهذا النظام القائم بين الدول هو فى الواقع الهيكل أو الاطار الذى تعرف أو تحدد الدول فى داخله . ان الحقيقة بأن دول النظام الاقتصادى العالمى الرأسمالى تتواجد داخل اطار نظام متعلق بالدول المختلفة ، تمثل الصفة المميزة على وجه الخصوص للدولة الحديثة ، والتى تميزها عن الاساليب السياسية البيروقراطية الاخرى . وهذا النظام المتعلق بمختلف الدول يشكل مجموعة من القيود والتى تجد من قدرات أجهزة الدولة الواحدة ، وحتى الدول الاكثر قوة من بينهم ،

على اتخاذ القرارات . ان ايديولوجية هـــذا النظـــام هى المساواة فى السيادة ، غير أن الدول فى الواقع ليست ذات سيادة كمـا انهـا ليست متماثلة . وعلى وجه خاص فان الدول بفرض كل منهـا على الاخـــرى ـ ليس فقط القوى منهـا على الضعيف ، ولكن القـوى على القـوى ، قيودا على طرق سلوكها السياسى (ومن ثم العسكرى) ، بل الاكثر من ذلك أنها تضع حدودا على قدراتها فى أن تؤثر على قانون القيمـــة الذى هو أساس الرأسمالية . وقد تعودنا ـ الى حد بعيد ـ على ملاحظة كل الامور التى تقوم بها الحكومات والتى تشكل تحـــديا للدول الاخـــرى ، الى حد أننا لم نتوقف لنتعرف على مدى قلة هذه الامور بدلا من مـــدى تعددها . ولقد اعتدنا ـ الى حد بعيد أيضا ـ فى التفكير فى النظام المتعلق بمختلف الدول على انه على حافة الهاوية الى حد أننـا نعجـــز عن أن نقدر الى أى مدى تتحكم فيها القواعد . وبطبيعة الحال فان « القواعد » تحطم طوال الوقت ولكننا يجب أن ننظر الى العواقب ـ الالية التى تحدث لتفسر التغيرات فى سياسات الدول المعادية . ومرة أخـــرى فانه يجب علينا أن ننظر أقل الى محك الصراع الواضح للسلوك السياسى ، وأكثر من ذلك الى محك الصراع الاقل ملاحظة للسلوك الاقتصادى ان قصـــة الدول التى توجد بها أحزاب شيوعية فى السلطة فى النظام الدولى للقرن العشرين لدليل لافت للنظر لفعالية مثل هذه الضغوط .

وتنبنى مراحـــل الانتاج بالنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى على علاقة مركزية أو تناقضية : ذلك الموجود بين رأس المال والعمل .

وعمليات النظام المستمرة فى التقدم لها أثر متزايد على تقييد الافراد (أو بالاحرى العائلات) وتجبرها على أن تساهم فى سير العمل بطـاقة ما أو بأخرى ، كمساهمين فى القيمة المضافة أو كمستلمين لها .

وقد لعبت الدول دورا رئيسيا فى استقطاب السكان الى أولئك الذين يعيشون على حساب الفائض المخصص لغرض معين أى البورجوازيين ، وأولئك الذين يستولى على ما يخصهم من فائض القيمة أى البروليتاريا . وكاجراء ما فقدت خلقت الحكومات الميكانيزمات (الآلية) لقانونية التى لم تسمح فقط بل سهلت أيضا تخصيص القيمة المضـــافة ولـــكنها حفظت نتائج التخصص بأن قننت حقوق الملكية ، وقد خلقوا المؤسسات التى أكدت وحمت تأهيل الاطفال اجتماعيا للوظائف المناسبة .

وعندما أصبح للطبقات فيما بينها وجود موضوعى ، فقـــد سعت الى تغيير (أو المحافظة على) قوة المساومة غير المتساوية بينها ، وللقيام بذلك ، فقد كان عليها أن تخلق المؤسسات المناسبة لتؤثر على قـــرارات الدولة والتى أصبحت مع مرور الزمن مؤسسات خلقت داخـــل حـــدود

الدولة ومن ثم تكون قد أضافت الى تحديد تركيب الدول على الصعيد العالمى .

وقد ادى هذا الى الشعور العميق بالحب والكراهية الشىء نفسه فى ادراكهم الذاتى وبالتالى الى سلوك سياسى متناقض . وكل من البرجوازية والبروليتاريا يمثلان طبقات تشكلت فى النظام الاقتصادى العالمى ، ونحن عندما نتحدث عن الوضع الطبقى الموضوعى فاننا نشير بالضرورة الى طبقات هذا النظام الاقتصادى العالمى . ومن جانب اخر ، حيث أن البرجوازيين هم الذين ابتدأوا أولا بممارسة الشعور الطبقى وفيما بعد البروليتاريا فقط ، فقد وجدت كل من الطبقتين مساوىء وبالمثل مزايا فى تعريف نفسها كطبقات عالمية .

والبرجوازيون فى السعى وراء مصالحهم الطبقية ، من حيث تعظيم الربح للتراكم الرسمالى ، فاشتدوا القيام بأنشطتهم الاقتصادية حيث رأوا ذلك مناسبا بدون أية قيود على الموقع الجغرافى أو الاعتبارات السياسية . وبناء عليه ، فانه على سبيل المثال فى القرنين السادس عشر أو السابع عشر كان من المألوف أن يتاجر المنظمون الهولنديون والانجليز والفرنسيون « مع العدو » فى زمن الحرب حتى فى الاسلحة الحربية . وكان من المألوف للمنظمين أن يغيروا من محل الاقامة الدائم والموطن سعيا وراء الربح الامثل . وقد عكس البورجوازيون فى ذلك الحين (كما هو الان) هذا الادراك الذاتى فى الميل تجاه نمط ثقافى « عالمى » — فى الاستهلاك ، فى اللغة ... الخ . ومع ذلك فقد كان صحيحا — فى ذلك الوقت والان — أنه مهما كانت درجة غضب البورجوازيين من القيود المفروضة من قبل سلطات معينة بالدولة لاسباب معينة فى لحظة ما أو أخرى فقد احتاج البورجوازيون أيضا الى استخدام أجهزة الدولة ليعززوا من وضعهم فى السوق تجاه المنافسين ولحمايتهم قبل الطبقات العاملة . وقد كان ذلك يعنى ان الاجزاء المتعددة للبورجوازية العالمية كان لها مصلحة ، فى تعريف أنفسهم كبورجوازيين « قوميين » .

وينطبق النمط نفسه على البروليتاريا ، فمن ناحية عندما أصبح يخالجها الشعور الطبقى فقد أدركت أن اتحادا (وحدة) البروليتاريا فى صراعها يجب أن يكون هدفا تنظيميا أوليا . ولم يكن مجرد صدفة أن يعلن البيان الرسمى الشيوعى : « اتحدوا يا عمال العالم » . لقد كان من الجلى أن الحقيقة الواضحة والمتمثلة فى قيام البورجوازيين بعملهم على مسرح النظام الاقتصادى العالمى ، وأنهم يستطيعون (وسوف يستطيعون) أن يحولوا مواقع الانتاج متى كان ذلك فى مصلحتهم — تعنى أن اتحاد البروليتاريا لكى يصبح فعالا حقا ، يجب أن يكون على المستوى العالمى

فقط . ومع ذلك فنحن نعلم أن اتحاد البروليتاريا العالمى لم يكن حقا أبدا فعالا (ويتمثل ذلك بصورة مثيرة فى فشل الإتحاد الدولى الثانى فى المحافظة على وقفة معادية للقومية خلال الحرب العالمية الاولى) . ويعتبر ذلك الى هذا الحد سببا بسيطا فقط . ان الاجهزة المتيسرة بسهولة للغاية لتحسين الظروف النسبية لاقسام الطبقات العاملة هى أجهزة الدولة ، وقد أخذ التنظيم السياسى للبروليتاريا دائما - تقريبا - شكل التنظيمات التى تعتبر الدولة قاعدة لها . بالاضافة الى ذلك فان هذا الميل قد قوى (عزز) ولم يضعف منه بأى من الاعمال الناجحة التى حققتها هذه الانظمة فى الوصول الى السلطة بالدولة بصورة جزئية أو كلية .

وبذا فاننا نصل الى وضع شاذ وغريب : فكل من البورجوازيين والبروليتاريا يعبرن عن شعورهم عند مستوى لا يعكس دورهم الاقتصادى الموضوعى . وتعتبر مصالحهم دالة لعمليات النظام الاقتصادى العالمى ، وهم يسعون الى تعزيز مصالحهم عن طريق التأثير على الاجهزة الفردية للدولة والتى لها فى الحقيقة سلطة محدودة فقط (ولو أنها برغم ذلك تعتبر سلطة حقيقية) للتأثير على عمليات هذا النظام الاقتصادى العالمى .

ان هذا الشذوذ هو الذى يضغط بصورة مستمرة على البورجوازيين والبروليتاريا ليعرفوا مصالحهم بمدلول الوضع الجماعى . واكثر الاوضاع الجماعية فعالية فى العالم الحديث هى الدولة ، نظرا لان الدولة تطالب بالحق المعنوى للتحكم فى تركيب أو بناء معين للحكومة .

وحتى المدى الذى لا تكون فيه الامة طبقة سياسية فاننا نجد هناك احتمالا لنشأة وازدهار حركة قومية . وبطبيعة الامر ، ليس هناك جوهر يعنى دولة والذى بين الفينة والفينة يولد حركة قومية ، بل العكس هو الصحيح تماما . فالحركة القومية هى التى تولد كيانا يسمى بالامة و تسعى الى خلقها . وفى ظل الظروف المتعددة التى لا يتاح فيها للقومية بأن تخدم مصالح الطبقة ، فان تماسك الوضع الجماعى قد يتبلور حول أقطاب بديلة : كالعقيدة ، الجنس ، اللغة ، أو أية أنماط ثقافية أخرى معينة .

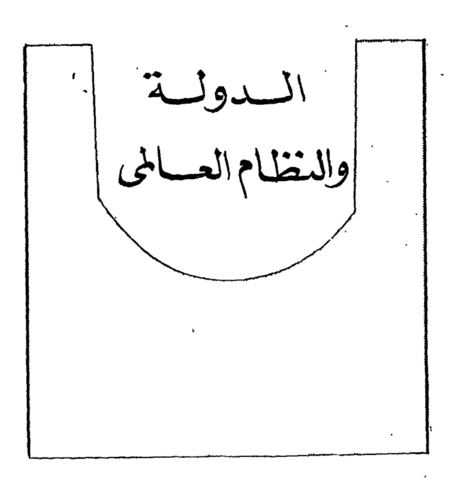
ويؤدى تماسك الوضع الجماعى الى ازالة شذوذ التنظيم أو الشعور الطبقى القومى من طبيعة الرؤية ومن ثم يخفف من التوتر المتأصل فى التركيبات التنظيمية المتناقضة ، ولكن بطبيعة الامر قد تشوش أيضا على الصراع الطبقى . وحتى المدى الذى يؤدى فيه شعور وثنى معين الى نتائج قد تجدها المجموعات الرئيسية غير محتملة ، فاننا نرى انبثاق التنظيمات الطبقية العلنية من جديد ، اما اذا كان هذا يخلق درجة

كبيرة من التوتر فاننا نرى انبثاق تماسك الوضع الجماعى يعيد تعريف معناه من جديد (رسم الحدود بطريقة مختلفة) . الى حد أن قطاعات معينة من البورجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية قد تنتقل بسرعة وعلى سبيل القول من جميع البلاد التركية الى جميع البلاد الاسلامية الى الحركات القومية الى الحركات ذات القاعدة الطبقية خلال فترة تمتد لعشرات السنين ، فان ذلك لا يعكس عدم تماسك الصراع فقط وانما أيضا ، صعوبات توجيه الحركة فى طريق يمكنه أن يعبر التناقض : الطبقات الموضوعية للنظام الاقتصادى العالمى / الطبقات الشخصية لتركيب (بناء) الدولة .

وأخيرا فان الذرات التى تكون الطبقات (والتى تكون أيضا وضع المجموعات) والاسر التى تساهم فى صندوق للدخل ، تشكل ويعاد تشكيلها بصورة متواصلة ليس فقط عن طريق الضغوط الاقتصادية الموضوعية الناجمة من الديناميكية ذات الفاعلية المستمرة للنظام الاقتصادى العالمى ولكنها تعالج أيضا بصفة منتظمة ومتعمدة بواسطة الحكومات التى تسعى الى تحديد (أو تغيير) حدودها بالنسبة لاحتياجات سوق العمل فضلا عن تحديد تدفقات وأشكال الدخل التى قد تجمع فى الواقع . والاسر بدورها قد تصر على التماسك الخاص بها وأولوياتها وتقاوم الضغوط بطريقة أقل فعالية عن طريق وسائل سلبية ، وبمزيد من الفعالية عندما يكون ذلك ممكنا عن طريق خلق التماسك الطبقى والوضع الجماعى الذى تمت الاشارة اليهما آنفا .

وكل هذه المؤسسات معا : الحكومات والطبقات والمجموعات الوثنية / القومية / الوضعية والاسر ـ تشكل نظاما من المؤسسات الذى يمثل كلا من النتاج والحياة المعنوية للنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى .

وبعيدا عن كونها جوهريات بدائية لها وجود سابق فانها كائنات عالة على غيرها أو غير مستقلة وذات حدود مشتركة . وبعيدا عن أن تكون معزولة عن غيرها وممكن فصلها فانه يمكن تضافرها أو جدولتها بطرق مركبة ومتعارضة . وبعيدا عن أن أحدهما يحدد الاخر ، فانهما فى جوهرها تتجسد كل منها فى الاخر .



تعبر الدولة عن مفهوم رئيسي في العلوم الاجتماعية وسوف تظل كذلك ، وهناك مؤلفون ينتمون الى مدارس فكرية متعددة يتمسكون بأن دراسة الدولة هى كل ما ينطوى عليه علم السياسة ، ومع ذلك فلم تحظ الدولة فى العقود الحديثة بعناية تذكر حتى ان الانطباع الانسانى يتمثل فى أن الدولة هى الدكتاتورية غير المكترثة التى لا تتأثر بما يجرى حولها فى العالم .

وباستخدام التقسيم الحالى « الذى أسىء استعماله كثيرا » نجد أن مفهوم الدولة فى الغرب قد طغى عليه « النظام السياسى » الواسع المتقلب وأن معتنقى الاشتراكية الحقيقية فى الشرق قد تحاشوا لاسباب واضحة ، مناقشة موضوع الدولة الحقيقية ، واذا تجاوزنا عن التقسيمات المصطنعة فاننا نجد الماركسيين الغربيين من يهتمون كثيرا بالصيغة الانتخابية حتى انهم أصبحوا يعتقدون بأن الدولة التى خدمت البورجوازية بأمانة بالغة تستطيع بالقدر نفسه أن تخدم أهداف الثورة

الكاتب : سلفى بروكات

استاذ العلوم الاجتماعية بجامعة بوخارست – برومانيا –
وهو سفير سابق لبلاده فى واشنطن وممثلها فى الامم

وهو سفير سابق لبلاده فى واشنطن وممثلها فى الامم
المتحدة ، نشر كتابين باللغة الانجليزية هما : انحلال السلطة (١٩٧١) والحوار حول السياسة العالمية (١٩٧٨) – وكلاهما اضافة الى النظرية الماركسية فى العلاقات الدولية ويعمل الان فى تصميم معهد للدراسات يعمل على انشاء نظام عالمى جديد .

المترجم : إبراهيم المسرلسى

مستشار فى الادارة وكبير خبراء الادارة فى الامم المتحدة سابقا .

ضدها . وبعبارة أخرى فاننا نواجه فى كل مكان بالاتجاه المعتاد جدا الذى يوائم بين النظرية وما ترتاح اليه السياسية .

وعلى ذلك فانه يصبح من الضرورى اعادة نصوص النظرية الماركسية الاساسية عن الدولة لاستكشاف مدى تطبيقها الحالى ثم مراجعتها فى ضوء التطورات الجديدة فى كل من العلوم الاجتماعية والواقع الاجتماعى . وسوف نكتشف أن الدولة قد تعرضت لتغيرات متميزة فى كل من دورها ووظائفها ، واسلم بأنه حتى بعض الافتراضات الاساسية التى بنيت عليها النظرية الماركسية عن الدولة تحتاج الى اعادة فحص شاملة ، ابتداء من أصولها .

وانى أرى أن انماط الدولة الموجودة فى العالم اليوم تشكلت الى درجة كبيرة متأثرة بالبيئة الدولية . والواقع أن أحدث التغيرات فى أنشطة وسلوك الدول جرت بتأثيرات خارجية أو نتيجة النظام العالمى أكثر منها نتيجة للصراع الفئوى الداخلى .

وقد جرت صياغة النظريات التقليدية عن الدولة فى وقت كانت فيه الدول الاوربية تعمل باعتبارها انظمة اجتماعية مكتملة تتخذ قراراتها بصفة أساسية من داخلها ، وكان النظام الاجتماعى العالمى هو المجتمع الدولى . ونظر كل من جان بودن ، توماس هوبس ، نيكولو ماكيافلى مؤسس علم السياسة الحديث الى الدولة باعتبارها السلطة العليا فى نطاق اقليمها . وتثار القرارات الكبرى من منطق الدولة ، كما عمل « ماركس » أيضا ، ظل المجتمع القومى ووصف — فى هذا الاطار — التعارض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج وبين القاعدة الاقتصادية والسلطات السياسية العليا والصراع الطبقى الذى من خلاله يجب أن تقوم البروليتاريا نفسها بتأسيس الدولة لتحظى بالسيادة السياسية . ومع أنه كان أول من اكتشف الاداة التى تعمل على التوسع الراسمالى فى أرجاء العالم فان مؤلفاته تعكس على الرغم من ذلك فترة تاريخية كانت فيها القوى الاوربية تملك السيادة فى شئون العالم وكان تشكيل وظائف الدولة تمليه أساسا القوى والضرورات الداخلية . ويتضح هذا من تركيز كل من « ماركس وانجلز » بصفة خاصة على تطوير المجتمع من الداخل لتفسير أصل ونشوء الدولة ، وكانت بريطانيا العظمى هى النموذج الذى اتخذه ماركس لنظريته عن النظام الرأسمالى ، ولكن يكفى أن تلاحظ أن ميزانية المملكة المتحدة لسنة ١٩٧٧ « وكذلك ايطاليا » خضعت فى حدودها العليا الرئيسية لرأى صندوق النقد الدولى ليتضح كيف أن القوى الخارجية تؤثر الان فى قرارات الدول .

والواقع اننى سوف أشرع فى توضيح أننا الان نمر بفترة انتقال فى تاريخ العلاقات الدولية — من النظام الدولى الذى بدأ مع انتشار الرأسمالية وقيام دول قومية فى أوربا الى ظهور النظام العالمى . وبينما كانت المدخلات من الدول القومية فى النظام السابق هى السائدة والحاسمة فى تشكيل النظام وتحديد سلوكه ، فان لها أخيرا التأثير العكسى على النظام العالمى الذى سوف يسود على انظمة الفرعية ويوافق بينها جميعا مع حركته . وسوف أحاول فى ضوء هذا المنظور المعاصر أن أعيد النظر فى نظرية ماركس عن الدولة .

نشوء الدولة :

لا زال حتى الآن موضوع متى ولماذا وكيف ظهرت الدولة كمؤسسة سياسية أمرا تتعارض فيه الاراء ، كما يهتم به كثيرا أصحاب المصالح السياسية والايديولوجية اذ أن المعرفة عن ظروف نشأتها لا غنى عنها فى وضع نوع الاطار النظرى الذى سوف يستخدم فى تحليل سمة ووظائف

الدولة . ومثل هذه المعرفة لها الاهمية ذاتهـــا فى التفكير فى متى وكيف يمكن أن تختفى الدولة أو تلغى .

وقد أصبح البحث العلمى الملائم عن الظروف التاريخيـة وقبـل التاريخية ممـــكنا نتيجة للعمـــل البحثى الضخم فى الدراسات البشرية السياسية الذى أنجز فى النصف الاول من هذا القرن . وفى الوقت الذى كانت فيه هذه البحوث فى مرحلة أولية وكان لويس مورجان يبحث بعمق فى التنظيم الاجتماعى لقبيلة « اوركيوس » وغيرهـا من سكان البـــلاد الامريكيين الاصليين ، وضع فريدريك انجلز نتائجه الشهيرة عن أصـول الدولة استنادا الى استكشافات مورجان ، وكانت رسالته التقليـــدية هى أن تقسيم المجتمـــع البدائى الى فئات تطلب قيـــام مؤسسة توفر الضمان الاجتماعى العام لكل أسلوب جديد للحصـول على ممتلـكات ، وبذلك تتكتل الثروة بسرعة تتزايد باستمرار . ولا يقتصر نشاط هـــذه المؤسسة على الاستمرار فى تقسيم المجتمع الى فئات ولكنها ايضـــا ، تكسب الفئات المالكة الحق فى استغلال من لا يملكون وأن تحـكم السابقة اللاحقة . وهكذا ظهرت هذه المؤسسة واخترعت الدولة .

ومع ذلك فقد كانت مصادر المعلومات الانسانية التى توفرت لانجلز قليلة ومحدودة فى مجالها . ولم يمتد البحث الى المجتمعات البدائيـــة فى أفراقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وبولينيزيا الا خـــلال العشرينـــات والثلاثينات من هذا القرن عنـدما شبت الانثروبولوجيـــا السياسية عن الطوق . ولا يعنى هذا أنه قد وجدت جميع الاجابات منذ أن أجرى هذا البحث الواسع دون الاستناد الى خلفية تصورية واتجاهات نظرية كبرى ولعل هذا يفسر لماذا كان الاتجاه الرئيسى الى دراسة كل مجموعة من وجهة نظر تفردها أكثر منه لتأكيد الاشكال الرئيسية للنشـاط التى كان لا بد — بالرغم من التفرع الكبير فى الظروف — ان تتطور نتيجة للحاجة فى كل مكان كمطلب يسبق قيام المجتمع الانســـانى ، وسوف تركـز دراستنا فى هـذا الاتجـاه .

ونبدأ القول بأن النظرة التطورية للتنظيم السياسى يجب أن ندرك التى ذكرت من قبل . وبينما يوجد افتراض لا خـلاف عليـه بأن الناس عاشوا فى أول الامر ولامد طويل فى تجمعات صغيرة أو قرى منـذ نحـو ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، فقد بدأت هذه الوحدات المنعزلة تتجمـع فى مجموعات أكبر : قبائل ثم اتحادات قبلية ثم فى بعض الاقاليم ممـــالك شديدة المركزية أو امبراطوريات . ومع أن هذا الاتجاه فى التطور تأثر فى مناطق وقارات متعددة بظروف معينة جغرافية وبيئية فانه ظل — مع ذلك — الاتجاه الرئيسى .

ومع أن القصور التكنولوجي الذى تمثل فى عدم القدرة على الانتاج الذى يتجاوز مستوى الاعاشة كان يؤيد الاستقلالية ، بينما نتج عن تطوير الزراعة والتقسيم الاول للعمل ظهور فائض من البضائع وتراكم فى الثروة ادى تدريجيا الى ظهور فئة عليا ، فان هذا التحول الداخلى شجع بدوره على التبادل الاقتصادى بين القبائل والى اشعال الحروب للاستيلاء على الارض والرقيق والى الهزيمة والحاق القبائل المهزومة ، والقرى بالمنتصر. وكلا العمليتين التحول الداخلى وتجمع القبائل فى وحدات أكبر تطلب قيام مؤسسة سياسية مركزية قوية ، أى دولة تقرر سيطرة فئة والتحكم فى مجتمع جديد وفرض الضرائب وتشكيل قوات حربية .

ولم يؤكد انجلز الا على الاصل الفئوى للدولة مركز كل التركيز على التحول الداخلى . ومع ذلك فان أحد حقائق المجتمع القبلى تنحصر فى الاتجاهين المتعارضين ، اللذين يرجح فيهما التجمع العرقى على التجمع الفئوى : أثر الدفع المركزى للاستقلال والانتشار الاقليمى ، كما يشجع الجذب المركزى على الوحدة والتماسك لمقابلة المنافسة الخارجية ، وهى السياسة وحدها التى تسوى المشكلة فليس هناك غير القوة السياسية ــ اى الدولة ــ التى تستطيع أن تتغلب على الاتجاهات الاستقلالية والتشتت الاقليمى ، وبذلك تشكل المجتمع الجديد الارحب ، وعلى قدر افقدان المجموعة الاجتماعية لاستقلالها وامتصاصها فى وحدة أكبر تصبح ممارسة القوة الرفيق الذى لا غنى عنه للسياسة والذى يتطلب من الدولة اقامة نوع ما من التنظيم الحربى .

وبناء على ما ذكرت من وثائق ــ فى مكان آخر ــ فان الاستكشافات الانثربولوجية أدت بى الى استنتاج ان مجال السياسة بدأ حيث افتقدت القرابة . وبعبارة أخرى فانه منذ اللحظة التى توقفت فيها علاقات القرابة

عن أن تكون العامل الاجتماعى المنظم فى المجتمع البدائى برزت السياسة باعتبارها القوة المنظمة والموحدة .

ومع تقسيم المجتمع البدائى الى فئات وتجمع القبائل فى وحدات اكبر اكتسبت السياسة بعدا جديدا : اذ انشئت الدولة كأداة لسيطرة الطبقة وكمنظمة وموحدة للمجتمع الجديد .

وانى أذكر باختصار هذه السمات للمجتمع البدائى كى أشير فحسب الى أن أصل الدولة يجب ان ينسب الى انماط أساسية فى كل من التجمعات الانسانية من حيث الجنس والفئة والى الديناميكيات التى تتولد من السلوك الناشىء عن عدم المساواة الفئوية والتنافس الخارجى . واعتقادى أن مثل هذا التوضيح النظرى لا غنى عنه اذا كان على المرء أن يعالج الدولة ــ الامة الحديثة بكفاية .

الامـة الدولة :

والدولة فى الدراسات الدولية مفهوم فى غاية التجـريد ، لا توجـد فيه حياة الا اذا امتلأ بالمركب القومى . ودلت التربة على انه ليس بمعنى أن يذكر شكل الدولة أى انها متسلطة او ديموقـراطية ، راسماليـة او اشتراكية ، وعلى المرء أن يضيف حتى يفهم سلوكها الخـارجى أنها فرنسية أو أمريكية أو أجنبية أو شيلية أو فيتنامية . وحينئذ فقط يمكن للفرد أن يسير فى عملية التحليل .

وعلى ذلك فالامة الدولة مفهوم أكثر تلاؤما مع ظروف العالم الحالية ، عير يقرن الدولة بمركبها القومى والعكس بالعكس . ومن الصعب التفكير فى مفهوم أكثر دلالة على المعنى ومفيد فى شرح أنماط السلوك والاتجـاهات والاختبارات والاستراتيجيات والسياسات فى نطاق الحلقة العالمية ومن ثم فانى أجد العلاقة بين لامـة والدولة رابطة تصورية اكثـر فائدة فى الدراسات الدولية من العلاقة بين الدولة والمجتمع التى تبدو أكثر تلاؤما مع دراسة السياسة الداخلية .

ومع ذلك فهناك الكثير من المؤلفين يتساءلون عن ملاءمة التعبـير : الامة الدولة اليوم . وهم يحاجون بأن الثورة التكنولوجية قد حولت الامة الدولة الى طراز قديم وان الامم الدول ـ سوف يمكن اختراقها والنفاذ اليها من خلال اختراق أجنبى منظم ، وأن النمـو الضـخم ؤ المؤسسات متعددة الجنسية يحدد نهاية الدولة ، وهؤلاء الذين يعارضـون مثـل هذه الاراء يصرون على أن الامة الدولة لا زالت هى المحـرك الاساسى على المسرح الدولى وأن القومية أقوى منها فى أى وقت .

وليس هذا بسبب أننا نفضل الحلول الوسط ، ولـكن الاصح أنه بسبب الاحساس بأن كلا من الظاهرتين يجب أن ينظر اليهـا باعتبـارها حقائق الحيـاة الدولية وتعتقد بأن المدخـل الجدلى هـو وحده الذى قـد يوفر الحـل .

ومن ثم فانى أقترح أن أعمل على مستويين من التحليل هما المستوى القومى والدولى ـ ثم أرى كيف يتفاعل الاثنان كل مع الاخر واى منهمـا الذى يتفـوق .

وانسب الاسئلة فيما يتعلق بالامة الدولة هـو دور الطبقة الحاكمـة فى تشكيل السياسة الخارجية والدور الذى تلعبه الدولة فى امعملية كلها . وفى هذا ينبغى أن أستعيد جدلا تثير فى الولايات المتحـدة فى أوائـل الستينات : اذ أثار احد الكتاب قضية تقول بأن السياسة الخارجيـة تشكلها مصالح الطبقة الداخلية واذا لوحظ أن الحرب الباردة قد أنتجعنها

أرباح خيالية حصلت عليها الصفوة من العاملين بالمؤسسات ، وانتهى الى انه يحسن أن تستمر الولايات المتحدة في أن تقتحم من خلال نفس المجرى الخطر ، وأن الطبقة الحاكمة كانت تقلقها مصالحها الخاصة القصيرة المدى بحيث أصبحت غير قادرة على أن تقوم بتحليل منطقى وتقديم غير متحيز للهدف النهائى الذى تسعى اليه . كما ان عرض رأى مختلف بواسطة احد رؤساء التحرير ركز فيه على عنصر جديد هو ظهور قسم من الفئة الحاكمة الامريكية (كان يرأسه الرئيس كيندي) أخذ يدرك الاخطار الكامنة فى مثل هذا الاتجاه فى العمل . وبينما الفئة الحاكمة لم تكن راغبة فى أن تغير من سياستها الخارجية فان مثل هذا انقسام فى الرأى داخل الدوائر الحاكمة يجعل التعديل ممكنا وفى مصلحة الرسمالية ذاتها .

وتضمن هذا الحوار قضايا نظرية رئيسية تتعلق بـ (أ) العلاقة بين مصالح الطبقة والسياسة الخارجية (ب) درجة الاستقلال التى تتمتع به الادارة أو الدولة فى مواجهة القاعدة الاقتصادية .

الايديولوجية والسياسة الخارجية

وعند تجميع القضايا السابقة فى الزمن الحديث نجد أن عددا وافرا منها يتعارض مع الادعاء النظرى بأن السياسات الدولية تنشطها الدوافع الايديولوجية ،ومن ثم فان السياسة الخارجية تمليها كلية أو بصفة رسمية مصالح الطبقة . ولنبدأ بالمعاهدتين النوويتين اللتين أعدتهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى معا واللتين رفضتهما كل من فرنسا الرأسمالية والصين الشيوعية استنادا الى أن هاتين المعاهدتين صيغتا لضمان السيطرة النووية الامريكية الروسية . وفى الحرب الهندوباكستانية لسنة ١٩٧١ وكذلك فى حرب انجولا كانت الولايات المتحدة والصين فى جانب واحد بينما وقف الاتحاد السوفيتى فى الجانب المضاد . ثم صدرت تصريحات سوفيتية موثوق بها فى وقت لاحق تحذر من حلف صينى أمريكى . ومن الواضح انه يصعب تفسير مثل هذا الائتلاف الشاذ بمصطلحات أيديولوجية الطبقة .

وبذلك تكشف كل من الديناميكيات الداخلية والخارجية للطبقة والمصالح القومية أن النظريات التقليدية قد فقدت قدرتها التفسيرية . وانى اقترح الفروض التالية لبناء نموذج تحليلى يمكن أن يتعامل مع مثل هذه الظواهر ويتكامل معها منطقيا فى اطار فكرى متماسك .

وتعمل مصالح الطبقة واهدافها رأسيا فى اطار النظام القومي ، ولكنها لا تعمل افقيا فى علاقاتها مع دول أخرى . وبينما يبقى النزاع الطبقى هو المحرك لتطور المجتمع وتتجه الفئات فى تعارضها الى التوسع

فى نطاق البيئة الدولية بحثا عن الدعم (مثــل العصبيات فى الحــرب الانجولية) وهى لا تتوسع فى اتجاه مستقيم فى هذه البيئة لانهـا تدخـل هناك فى مجال جديد للسياسة حيث يعمل فيها نوع مختلف من المتناقضات ومن ثم فقد تحدث المساندة من مصادر غريبــة (مثـال ذلك المساعدة الضخمة من اسرائيل الى الجناح اليمينى المسيحى فى لبنان).

وتلعب الامم دورا فى السياســة الدولية يتميــزا عن دور الفئات ، ومع أن الامم تتكون من فئات ومجموعات اجتماعية اخرى لهـا مصــالح متصارعة فانها متى نظمت فى نطاق دولة وتكاملت الى درجة كبيرة (كنتيجة فى الاشتراك فى اللغة والاقليم والاقتصاد والثقافة والعقيــدة .. الخ .. وانمجت فى ظل الظروف التاريخية والاستراتيجيــة التى تبرز مكانهــا على خريطة العالم) فانهاتحصل على مسلك يميزها فى السياسة الدولية . ولا يمكن أن يتطابق هذا المسلك مع أى من مسالك الفئــات التى توجـد فى الامة ، ومرة أخرى يختلف سلوك الكل عن سلوك أجـزائه وعلى وجـه الخصوص لان الكل يتعرض فى اتجاهه الى الخارج الى ظروف مختلفة . لان الامم فى النظام الدولى اما كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، غنيــة أو فقيرة ، متقدمة أو متخلفة وتولد هذه التناقضات نمطا من التعــارض (والتعاون) يختلف فى النوع عن الصراع بين الطبقات فى داخـل المجتمع الذى يبعثه التناقض فى أسلوب الانتاج وفى التشكيل الاجتمـاعى . وعلى أساس الدور المتميز للامة يمكن التحدث عن الصالح القومى الذى يتفوق على الصراع الطبقى وخاصة عندما تكون الاصول القومية الحيوية (مثل السلامة الاقليمية) فى خطر .

وبينما اتجاه دولة ما فى السياسة الخارجية له خلفية طبقية حاسمة شكلتها أهداف استراتيجية قومية ، كرد فعل لاحداث أو أزمات معينة ، فان الحكومات تتمتع باستقلال واسع . فالسياسة الخارجية ابتداء لا يمكن أن تكون أبدا اسقاطا بسيطا لمصالح الفئة الداخلية على البيئة الدولية ، وما هو أكثر انه مع أن الصفوة النقابية فى الدولة الرأسمالية هى القـــوة الحاكمة فى تحديد مسار السياسة الخارجية فان هذا لا يعنى أن المنفذين النقابيين يضعون أو ينفذون السياسة أو ان رجال السياسة هم ببساطة عملاء منصاعون لرجال الاعمال بأى وسيلة ، وتوجد طــرق وأســاليب تقليدية فى كل دولة تؤثر بها الطبقة الحاكمة فى السياسة الدوليــة . وقد سجلت كيف تؤثر القوى الاجتماعية الفـائدة على تشكيل السياسة الخارجيـــة الامريكية مركزا على سنتى ٥٧ ــ ١٩٥٨ التى كانت حاسمة بمدلول الاتجاه الامـــريكى . فان سبوتنك ، التى تشير الى التطــور السوفيتى فى مجال القذائف ذاتية الدفع العابرة للقارات جعلت كل الاستراتيجية النووية للولايات المتحـدة الى شىء بطـل استعماله . وتبع ذلك مباشرة تشكيل ثلاث مجموعات كبرى كل واحدة منهمـا مكونة من

فى نطاق البيئة الدولية بحثا عن الدعم (مثـــل العصبيات فى الحــرب منفذين مدنيين وجنرالات وأعضاء ممتازين من اتحاد الصحافة ومن علماء من المؤسسات العسـكرية .، وأدى عمل هذه المجموعات الى اعداد تقرير روكفلر وتقرير جايثر وتشكيل مجلس العلاقات الخارجية الذى كان مقرره (هنرى كيسنجر) ، وقد قادت هذه الهيئات صياغة عقيـدة حربيـة الخارجية الامـريكية مركـزا على سنتى ٥٧ - ١٩٥٨ التى كانت حاسمة جديدة ووضعته توصيات قصيرة وطـويلة المدى تبعتـــها بأمانة كل من الادارتين الديموقراطية والجمهورية خلال الستينات .

أما عن الطريقة التى تصاغ بها مصـــالح الفئة تبعـــا لاهـــداف الاستراتيجية القومية فيمكن الاشارة الى سياسة الرئيس ديجـول الذى عارض السيطرة الامريكية من أجل أن يرمى بالمصالح القوميـــة الفرنسية فسحب الفرق العسكرية الفرنسية من الجناح العسكرى لحلف الاطلنطى ومع ذلك أستمر فى الحلف لانه تحقق أن فرنسا لا تستطيع بمفـــردها المحافظة على سيادة الرأسمالية .

وهنا يجب أن أذكر أن ماركس ، انجلز حذرا ضد النظـرة الآلية الى الترابط بين القاعدة الاقتصادية والسياسية ، بينما تحدث كلاهمـــا عن استقلال الدولة ليس فقط من القاعدة ، ولـكن يضـــا - عن طـــريق الاستثناء . من الفئات المحاربة ! وفوق ذلك فان الانحراف المسموح به فى السياسة الخارجية أكبر كثيرا منه فى الامور الداخلية (مثال ذلك معاهدة مولوتوف ريبتـــروف لسنة ١٩٣٩) حيـــث أن الصـــراع الطبقـــى والايديولوجية التى تصاحبه عاملا مقيدا .

أين يقع هذا الاستقلال وكيف يعمل ؟

يزخر التاريخ بحالات حيث تعتنق الحكومات والقـادة السياسيون الذى يمثلون الفئة نفسها سياسات مختلفة تماما . ومن الحالات الشهيرة التى تؤيد هذا الوضع الصراع السياسى الشديد بين تشرشل وشامبرلين عن سياسة بريطانيا نحو المانيا النازية مع أن كليهما ينتمى الى الارستقراطية نفسها والى حزب المحافظين . والشىء نفسه حدث فى الدول الاشتراكيـة فقد اندلع الجدل العنيف وفى بعض الاحيان الصدام الشديد بين جماعات وقيادات الحزب الحاكم ابتـــداء من ستالين وتروتسكى وبوخارين حتى الاتهام الجديد لجماعة الاربعة فى الصين .

وحتى نضـــع الامور فى منظـورها الصحيح يجب أن نشير الى أن القضية الماركسية التى تقول بأن السياسة هى فى جوهرها مسألة علاقات بين الفئات لا تقدم الا اطارا عاما . وهى بالطبع لا تستبعد امكانية الصراع

السياسي الذي ينشأ بين الزمر أو الافراد في هذا الاطار . ولكن بينما الصراعات السياسية بين الفئات تتضمن في آخر الامر القضية الرئيسية كما عبر عنها لينين هي أي الفئات يمسك بالسلطة ، فان الصراعات بين مختلف الكتل أو القادة تدور حول التساؤل : من الذي يمارس السلطة نيابة عن الفئة تشرشل أو شامبرلن ستالين أو بوخارين ، الجناح المتحرر أو الجناح اليميني ،الصقور أوالحمائم؟

وعلى ذلك ، فان نظام المتغيرات الصمسة الاساس الطبيعي المادى (حجم الاقليم وتعداد السكان ، الجغرافيا وقوى الانتاج) ، التشكيل المجتمعي والقوى ، عوامل الاشتراط . نظام الدولة والقيادة .

وقد اتخذت لدراسة تشكيل السياسة الخارجية متغير تشكيل الدولة باعتباره الموضوع الرئيسي متضمنا الفئة التي تحتل السلطة بينما القيادة تمثل هذه الفئة .

ونظام الدولة هو الاداة السياسية لسيطرة الفئة وتوفر القيادة المفاهيم المختلفة عن وسائل استخدام وتوجيه سلطات الدولة لخدمة الفئة المسيطرة .وعلىذلك فان الاستقلال في اتخاذ القرار يرتبط بالمتغير الاخير أكثر من ارتباطه بنظام الدولة .

واني أعني بنظام الدولة كل المؤسسات ـ الحكومة ، الادارة وجهازها مشتملا اداة الحرب وجهاز القهر الذي تحول لها قدرة الدولة . وليست الحكومة الا عنصرا مؤقتا في نظام الدولة بينما جهازها دائم . وهذا تمييز هام كما سنرى فيمابعد .

اما عن القيادة فالمشكلة هي مقدار مايكون رئيس الدولة أو رئيس الحكومة متغيرا مستقلا ؟ وما مقدار ما يملكه من فعالية في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ؟

وما أراه انه ليس مستقلا استقلالا كاملا اذ تنحصر مبادأته وسلوكه في اطار معين من الاستقلال يوفره له النظام السياسي القائم . والاكبر من ذلك فان القائد في مجتمع الفئة هو ناتج وفاعل كذلك في العملية التاريخية وهذا يعني انه ممثل لفئة كماانه يتخذ القرارات التي تهدف الى تحقيق أهدافها . وهو يرتبط بأمته كذلك ومن ثم فانه يرى العالم من خلال منظار قومي مقرب .

وقد يصعب على المرء حتى في حالة شخصيات قوية مثل موسوليني أو هتلر وستالين أو ماوتسي تونج وروزفلت أو ديجولان يجد أفعالا ، وسلوكا جرى مضادا لمصالح دولهم من وجهة نظرهم ونظر اتباعهم . ومهما كان مزاج هؤلاءالقادة فانهم كقاعدة يتصرفون في اطار مدى الاستقلال الذي

يفرضه نظامهم . فاذا حاولوا أن يتجاوزوه يعمـــل نوع من صمام الامن ضد تجاوزاتهم . ولا يكون العمل مصيبا دائمـــا بل انه يخطىء . وتشير مختلف محاولات الانقلاب ضد هتلر فى داخل محيطه الى وجود مثل صمام الامن هذا حتى فى دولة فاشية . وتقدم فضيحة ووترجيت توضيحا مثيرا عن الطريقة التى تعمل بها مثل هـــذه الاداة فى النظـــام الامـــريكى ضد محاولات الرئيس التنفيذى فى أن يتجاوز سلطاته الدســـتورية . وعلى القطب السياسى الاخر فقد أعفى خروشوف من السلطة عنــدما قـــرر المكتب السياسى أن مبادراته أصبحت خاطئة.

ونقطة أخيرة هى : كيف يستجيب جهاز الدولة للقـــرارات المستقلة التى يتخذها القائد القوى ؟

اذا عدنا الى أن الجدل حول السياسة الامريكية فالمحتمـل أن نذكر حالتـــان : عندما قرر الرئيس ترومان أن يغير السياسة الامريكيـــة بالنسبة للاتحاد ان لسوفيتي متحـــركا الى اليمين فانه حظى بالتعـــاون الكامل من جهاز الدولة ومع ذلك فانه عندما قرر الرئيس كينيدى أن يترك مجابهة الحرب الباردة الخطرة مع الاتحاد السوفيتى فانه تعرض للمقاومة من المصالح البيروقراطية القوية فى وزارة الخارجية الامريكيـــة وادارة المخابرات C.I.A. والبنتاجون التى عارضت مثـــل هـــذا التحول فى السياسة بالاسلوب نفسه الذى عارض به الجنرالات الفرنسيون التغيير الذى أحدثه الجنرال ديجول . ووجدت أنماط مماثلة داخل جهاز الدولة البريطانى عندما أتخذت المبادرات السياسية حول روديسيا أو أيرلنـــدة الشماليـــة .

وباختصار فان جهاز الدولة وبرنامجه فى أن يسير على الاستراتيجية والسياسة الخارجية المقررة للفئة الحاكمة يعمل كقوة محافظة قوية متى رأى فى المبادرات السياسية انها تنحرف عن هذا الخط .

والخلاصة أن الدولة لا يمكن أن توصف وصفا شاملا بمصطلحـــات الفئة ، فوظيفتها الداخلية للوصول الى سيطرة الفئة تنلسج مع وظيفتهـــا الخارجية فعليها أن تضمن تعاون القوى الاجتماعية والسياسة المتميـــزة كدرع (سياسى ـــ حربى) واداري (اقتصادى) للامة تجـــابه مناقشة خارجية تثار فى نطاق الصراع العالمى .

وحتى تحصل الدولة على المساندة الشعبية التى تتطلبها وظيفتهـــا الخارجية فعليها أن تضمن تعاون القـــوى الاجتماعيـــة والسياسيـــة المتميزة التى تقع خارج الفئة الحاكمة .

وتعمل الامة الدولة عند تقاطع مصادر السياسة الداخليـــة مع المنشطات والقيـــود التى تنشـــأ من البيئة الدولية . وعلى ذلك فقرارات

السياسة قد لا تنسب أبدا بصفة كلية الى عوامل داخليـة أو خارجيـة فحسب . والقاعدة ن تتحذ مثل هذه القرارات بالمزج بين نوعى العوامـل ويختلف التركيز والوزن بالنسبة لكلبهما حسب الظروف والحالات .

ومن ثم ينصح دارس السياسة الخارجية أن يركز أولا على المصادر الداخلية باعتبارها الاساسية ثم يدرس العملية الجدلية حيث تتفـاعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تعامل تبادلى يتـأثر باستمرار بالبيئة الخارجية ثم يبحث كيف تتقـابل كل هـذه المتغيرات وتتصادم فى نطاق نظام الدولة ان لذى يؤدى آخر الامر الى اتخاذ قرارات فى السياسة الخارجية واجراءات تنفيذها .

اما وقد ناقشنا المصادر الداخلية للسياسة الخارجية بصفة اساسية فاننا نبدأ الآن من الطرف الآخر : ونتحدث عن النظام العالمى .

النظـام العـالمى
وأثره على الامة ـ الدولة

يمثل هذا العصر حقبة تمر فيها العلاقات الدولية بمرحلة تحـول من النظام الدولى الى النظام العالمى . وهذا نظام يضم الكوكب جميعـه ويعمل بانتظام كاف ليفرض أنماطا معينة ملحوظة عن سلوك جميع النظم الفرعيـة وبصفة خاصة الان الدولة . والواقع ان العلاقات الدولية اتجهت الى المنطقية حتى أن النظام اكتسب دفعا ذاتيا .

ونستطيع أن يتحدث ـ لاول مرة فى التاريخ ـ بادراك عـن السياسة العالمية والاسواق العالمية و الازمات العالميـة و المشكلات العالميـة ، وأن نتحقق الان فقط أن الحربين العالميتين قد اطلق عليهما هذا الاسم قبـل الاوان لان القدرات الحربية لم تكن قد وصلت بعد الى أن تعتبر فى الحقيقـة مجالا يشمل العالم جميعه الا فى الفترة الاخيرة .

وعلينا أن نشير هنا الى انه توجد مداخل متنوعة الى النظام العـالمى والى توقيت ظهوره ويقسم ايمانويل والرستين ، فى عمـل هام أنجـزه ، العملية التاريخية الى أربعة عصور كبرى تبدأ من القرن الخـامس عشر عندما ظهرت الاصول والظروف الاولى للنظام العالمى الذى كان ـ حينئذ ـ أوربيا فى جملته . وبينما اتفق مع تركيز والرستين على دور الراسماليـة فى تشكيل اقتصاد العالم فانه يجب ان أشير الى أن اجزاء كثيرة من العالم ظلت على مدى قرون خارج نطاق الدوامة الراسمالية محافظة على انعزالها وعلى مجتمعاتها القبلية أو اساليبها الاقطاعية أو التابعة نظـرا لان أدوات الاتصال والنقل والمعلومات القادرة على توحيد الكرة الارضية لم تكن قـد طورت الا فى الفترة الاخيرة .

ويتخذ جورج مودلسكي وجهة نظر اخرى تؤكد العامل السياسى فى تشكيل النظام العالمى . فبينما يركز على دور القوى العالمية فى ايجاد النظام العالمى فهو يحدد البرتغال كأول مثل لهذه القوة العالمية فى القرن الخامس عشر ، ومع ذلك فلم تكن البرتغال فى هذا الوقت تعرف ماهية هذا الكوكب أو مكانه ، وهذا وضع لا يتلاءم مع سيطرتها على العالم .

وانى أرى أن الحد الفاصل فى انشاء نظام عالمى يشمل الكوكب الارضى جميعه يتصل بالثورة العلمية والتكنولوجية . فهذه الثورة هى التى جعلت ـ الاتصالات كونية ، وسرعة النقل تفوق سرعة الصوت ، والمعلومات فورية ، والاسلحة الحديثة كوكبية وهو ما جعل فى الامكان استخدام كرة أرضية لها توابع على مستويات متعددة تعمل تحت تأثير قوة موحدة محدثة التكامل . وعلى ذلك فانى أنظر الى ظهور النظام العالمى باعتباره مختلفا عن النظام السياسى الدولى فى منتصف القرن العشرين عندما بدأ تطبيق التقدم الكبير فى العلم على نطاق واسع يكفى التأثير فى السياسة الدولية .

والنقطة النظرية الهامة هى أن النظام العالمى يمثل أفضل تصور لمعالجة مشكلات العالم الجديدة التى ظهرت فى العقود الاخيرة . وما تحتاج المشكلات من المؤكد أن التطور والتوازن النسبى والانتشار النووى والحرب النووية أو ندرة الموارد والطاقة لا يمكن أن ينظر اليها نظرة ملائمة فى اطار ظروف القرن الخامس عشر أو اهتمامات القرن الثامن عشر لسبب بسيط جدا هو انها لم تكن مشكلات عالمية آنذاك . كما أنها لم تكن موجودة بالصورة الحالية حيث لم يوجد نظام عالمى يشمل مجالها الكونى .

وابدأ فى معالجتى للنظام العالمى من الافتراض بأن هذا النظام ـ الذى يبعد عن أن يكون اندماجا مشوشا لعناصر مترابطة بروابط طارئة ـ مبنى على تشكيلات معينة تشمل وحدات ـ امم ـ دول تتواءم أنشطتها بصورة متزايدة مع التحرك الداخلى للنظام العالمى الذى يعمل وفق مبادىء متماثلة للسلوك .

المجال الحربى

ويعتبر اثر النظام العالمى على السياسة الحربية للقوى الكبرى توضيحا نموذجيا ، ولما كانت الاسلحة الصاروخية تعتبر كوكبية فى كل من قدرتها التدميرية والانتقالية فقد اكتسبت السياسة النووية نطاقا عالميا يتجاوز التحالفات ويتعدى كل الاعتبارات الاخرى بما فى ذلك الاعتبارات الايديولوجية . وهذه النظرة الكوكبية قد جعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يحتفظان باصرار باحتكارات القرارات الاساسية عن الحرب

وعن الاستراتيجية اليووية ثنائية القطبية . واعتناق الصين لفكرة أوربا غربية قوية نشأت من المنطق النووى ذاته ، ومن لعبة القوى العالمية التى تنظمها . ومنطق لعبة القوى هو الذى يجعل الصين تقبل اعتماد اليابان على المظلة النووية الامريكيــــة التى تحقق ـ فى الوقت نفسه ـ المصـلحة الامريكية فى الابقاء على اليابان دولة غير نووية

وتعمل لعبة القوى العالمية التى تتغـذى باستمرار من سباق التسلح ـ والعكس بالعكس ـ على تشكيل نظام حربى ـ وربما يوضح هذا السبب فى استمرار السباق النووى مع أن الترسانات الحالية تكفى لتدمير العـالم مرات عديدة . ويتضح التأثير الكلى للنظام العـــالمى على الامم ، الدول فى المشاركة الفعالة فى سباق التسلح بين كل القوى النووية بغض النظـر عن نظامها السياسى الداخلى وعن الاتجاه الذى تبعته فى أمم طموحة أخرى لان تصبح دولة نووية .

وباختصار ، فان النظام العالمى يجعل الامم ـ الدول تتخـذ قرارات تعدل من حركتها الديناميكيــــة بحيث لا يقتصر عملهـــا على الاستجابة للحاجات الداخلية .

المجـــال الاقتصـــادى

ويكشف النظام العالمى تأثيره للقوى على الامم ـ الدول على أفضـل نحو فى العلاقات والانشطة الاقتصاديه . وحتى تفهم طبيعة هـذا الاثر فان على المرء أن يتذكر أن الرأسمالية كانت بعيـــدة الاثر فى التغلب على عـزلة القارات والبلاد التى تشكل السوق العالمية ونظام النقد الدولى ، وفى اقامة قواعد التجارة الدولية والتبادل النقدى . وهى ـ كما عبر عنها البيـان الرسمى الشيوعى بوضوح وايجاز ـ أن البورجوازية تخلق عالما يتـــلاءم مع صــــورتها .

وقد تحولت تجارة العالم من ناد خاص للدول الكبرى المصـدرة إلى نشاط عالمى حقيقى تمارسه أكثر من مائة دولة تشارك فيه بصفة دائمـة ومتزايدة . ويزيد معدل النمو فى صادرات العالم بصورة أسرع من معـدل النمو لكل من الانتاج أو متوسط الناتج القومى الـكلى . وهـذا يعنى أن الاقتصاد القومى يتزايد اعتماده على المصادر الاجنبية للمواد الخـام وعلى التكنولوجية الحديثة وكذلك وجود مخارج لمنتجاته . وتبين أزمة الطـاقة بوضوح كبير أن التبعية الاقتصادية لم تعد مقصورة على الدول الناميــة . والحقيقة أن التكافل هو قانون العالم . وعملية العالمية تدعمها التكنولوجيا الحديثة سمة أساسية للعلاقات الدولية الحالية . وهى عامل له من القـوة ما يجعله قادرا على أن يتخطى حتى المواقف الايديولوجيــة . والمشروعات

المشتركة بين الدول الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية تتـــــزايد يومـا بعـد يوم .

والفوضى الاقتصادية والمالية الحالية ظاهرة عالمية حقيقية يتاثر بهـا كل فرد وكل الامم . والواقع ان تحويل اقتصـــاد العالم ليشمل الـكرة الارضية جميعها قد حدث بسرعة مذهلة حتى انه لا المؤسسات الاقتصادية أو السياسية ولا القومية أو الدولية أعدت او جهزت للتعامل معه .

وربما كانت اليابان أفضل نموذج على التعاون الـوثيق بين الحـكومة والشركات الكبرى . ففى أوائل سنة ١٩٧٨ صرح رئيس الوزراء فوكـودا او ادارته سوف تقود البلاد الى مستوى نمو مقداره ٧٪ . ومن ثم تستطيع اليابان أن تتمتع باستقرار اقتصادى . ولما كنت أزور اليابان فى هذا الوقت فقد حاولت فى مقال نشرته بأن اوضح انه حتى اذا حققت اليابان مستوى أعلى من النمو فانه من الممكن الا تصل الى الاستقرار ما دام التمزق المالى والتضخم فى الاسعار والاجور مصحوبا بركود فى الاستهلاك وزيادة فى البطالة مستمرا فى السوق الدولية. والحقيقة أن المركز الاقتصـادى اليـابانى بعيـد جـدا عن الاستقرار .

وليس التعاون المتبادل فكرة مضللة فى الاسلوب البلاغى الحـديث فحسب ، بل انه حقيقة جامدة فى السياسة الدوليـــة . ومع ذلك فقـد ركزت استراتيجية الدول الصناعية – حتى الان – على الجهـود المتسقة فى نطاق OECD – نادى الدول الاربع والعشرين الغنيــة للتغلب على الازمة . وسيناريو ECDO لسنة ١٩٨٠ الذى يستند نصفه الى تنبؤ والنصف الاخر الى خط مرشد ، ووافق عليه جميــع الاعضـــاء ، دعا فى عام ١٩٧٦ الى متوسط معدل نمـو سنـــوى مقداره ٥٪ فى المائة بافتراض أن التضخم سوف ينخفض فى سنة ١٩٨٠ الى ما بين ٤ ، ٧ فى المائة بينما تنخفض البطالة الى ما بين ٤ ، ٥٪ فى المائة . وتظهر البيــانات المتاحة فى سنة ١٩٧٩ بوضوح أن الاهداف الاصلية لم تتحقق أبدا ولا المستوى الادنى للنمو المستهدف لسنة ١٩٧٨ ، كما أظهرت سنة ١٩٧٩ اتجـاها هبوطيا جديدا مع انتقال التضخم والبطالة من سيىء الى أسوأ . والنتيجة المنطقية هى أن الدول المتقـــدمة لا تستطيع التغلب على الازمة من خـلال التخطيط فى دائرة مغلقة .

ومع ذلك فالبدعة الحقيقية هى أن سيناريو OECD هو المحاولة الاولى لتخطيط النمو الاقتصادى للعالم الصناعى ككل . وكان يمكن أن يعتبر هذا – قبل عقد من الزمان فحسب – هرطقة غير واقعية من وجهـة نظر الغرب . فقد كانت الايديولوجية الليبرالية لقـانون السوق والشركة الحرة لاتزال قوية وسيناريو الدول الاربع والعشرين الغنية

واجتماعات القمة من الدول السبع الغنية ، وكذلك لدول الاوبك تحـــدد مرحلة جديدة فى تطور النظام الرأسمالى العالمى ، نهاية المـرحلة الليبرالية عندما كان قانون السوق ينظم العلاقات الاقتصادية الدولية . ونشهد الان بدلا من ذلك تسيبا عاما للاقتصاد العـالمى .

وتستوى الحكومات والول الآن على الموضوعات الاقتصادية التـى كانت تؤدى بواسطه القطاع الخاص أو من خلال مفاوضات بين الحـكومة وقطاع الاعمال مستندة الى درجة كبيرة على اساليب اقتصـــاية ، ولـكن الاعتبارات السياسية تسود الان . فعنـدما ترفض الدول السبع الغنيـة أن تبدأ مشروعا ماليا ضخما لمساعدة الدول الفقيرة على أن تتصنع يكون الدافع على ذلك سياسيا بصفة أساسية . ومع أن الاقتصـــاديين يدللون على أن مثل هذا الاستثمار يمكن بدوره أن يحدث توسعا ضخما فى الدول الغنية الا انها تخشى أن يتحدى العالم الثالث سيطرتهـــا على تشكيل عالم القوى . وللسبب نفسه فانه عندما يقرر الاوبك أن يرفع مرة أخرى سعر البترول ، بينما يحافظ بدقة على مستويات الانتاج فان دافعـه الاساسى لذلك سياسى أيضا ، اذ هو يستطيع أن يكسب أموالا أكثر من زيادة الانتاج ولكنه فضل الاحتفاظ بما اكتسبه من سلطة جديدة على مدى العشرينات القـــادمة من خـــلال تأثيره على أنمـــاط الاستهلاك فى دول الشـمال المتعطشة للبترول .

لكننا ابتعدنا كثيرا عن دولة الحراسة الليلية التى وصفها لاسلى والتى تهتم أساسا بتامين أنشطة قطاع الاعمال ، بينما يعتمد الانتاج والتجـارة والتمويل على التأثيرات الطبقية القوانين الاقتصادية . وقـد بلغ الـكساد الاقتصادى انلكبير فى الثلاثينات بتدخل الدولة الى ذروته لضمان تشغيل الاقتصاد القومى حيث لم يكن بالامكان تركه لشأنه . والان عنـــدما انهـار النظام اقتصادى والمالى دعيت الدولة لتلعب دورا متزايدا لا يقتصر على الامور الداخلية ، ولكن يشمل الدولية كذلك .

ولكن ماذا عن الدولة والشركات متعددة الجنسية ؟ ان النقطة النظرية الاساسية هنا هى أنه لاينبغى أن يفسر التكافل بين الدولة والاحتكارت على انه اندماج كامل بل الاجدر القول ان الاثنين يكونان نموذجا جـدليا يتحـد فيه الجزءان ويتعارضان ، يتجمعان ويتفرقان ، ويبقى بعـد ذلك السؤال الذى يحث هو : أى الجزءين ينمو ليصبح أكثر قوة فى هذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية .

وتظهر البيانات المتاحة ان الدولة تساند الشركات متعـددة الجنسية طرق متعددة وتشجع التوسع فيها من ناحية ، ولكن هذه الشركات تعمل من ناحية اخرى ضد سياسة الدولة .

ولكن فى بيئة الشركات متعددة الجنسية لا نستطيع أن نتجاهل حقائق امة القوى التى يشتد فيها التنافس على الاسواق والمواد الاولية ويتدعم غالبا من خلال الصراع على المراكز الاستراتيجية ودوائر النفوذ والقواعد العسكرية . ومن ثم فانه ليس من قبيل المصادفة أن العديد من الشركات الامريكية قد استثمرت بغزاره فى البلاد المستوردة منها حيث وجدت بابا مفتوحا مثاليا . وما هو أكثر من ذلك إنه ما دامت أدوات القهر متعددة تخضع لرقابة – الامة – الدولة فيجب أن تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسية عندما يتعرض أمن عملياتها للخطر . فمن المنتظر اذن . أن تتجمع الشركات متعددة الجنسية حول المراكز الرئيسية للسلطة فى العالم الرأسمالى فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان بما يعكس ، لدرجات متفاوتة . التعارض الاستراتيجى بها – .

والخلاصة ان العلاقة بين الدولة والشركات متعددة الجنسية ليست خطية ولا بسيطة بل انها معقدة ومتضاربة تتضمن كلا من التعارض والتعاون ويتحدد وزن كل منها بواسطة القوى التى تعمل فى سياسة العالم .

وفيا يتعلق بمازق التعارض بين النظم الامبريالية أو الاستراتيجية الامبريالية المتناسقة فاننا نواجه مرة ثانية باتجاهات متعارضة أكثر من دفع فى اتجاه واحد . واذا لوحظ وجود عملية متعارضة من التعاون والتنافس فى النظام الرأسمالى العالمى فقد يرى أحد الكتاب أن هذا ينعكس فى تقسيم العمل فى المجتمعات الغربية المعاصرة بين أصحاب رءوس الاموال والمديرين فى الدولة (الشخصيات فى قمة جهاز الدولة) وهو تقسيم يثير الاختلافات فى المصالح والايدلوجية . وهذا يحدث فى داخل اطار هيكلى يعمل بحيث ان متابعة المصلحة الشخصية بواسطة المديرين فى الدولة (المهتمين بالمحافظة على سلطاتهم والتوسع فيها) تتجه لتخدم المصالح بعيدة المدى لراس المال .. وعلى ذلك فانه مهما كانت قوة الالتزام فى مجموعة الرئيس كارتر نحو اللجنة الثلاثية (الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية) فهم بمجرد أن يصبحوا فى السلطة تملى عليهم مصالحهم كرؤساء دول اتجاها اخر هو : حماية المصالح الامريكية ضد اليابان وأوربا الغربية . والحقيقة انه لا رؤساء الدول ولا أصحاب الاعمال الكبرى يتصرفون على أساس احتياجات الرأسمالية كنظام . اذ أنه بينما التعارض بين الرأسمالية يولد نوعا من الحرب الاقتصادية ، فان الثلاثية أسلوب مناسب لتنسيق الاستراتيجيات ضد العالم الثالث ، كما لوحظ من قبل .

وأخيرا فانى أشير باختصار الى انه يحتمل أن كل التطورات الجديدة التى وضعت من قبل تؤثر على ظروف الثورة الاجتماعية فى الغرب . ومن ثم

تتطلب تغيرات مقابلة فى كل من نظرية الثورة والاستراتيجية التى تؤكد نجاحها .

وقد شكلت الثورات الاجتماعية دائما نقط تجمع للصراع الدولى وبخاصة فى المجالات ذات الاهمية الاستراتيجية . ومن المؤكد أن أوربا الغربية حالة حدية فى هذه الناحية اذ أن تحالفا يساريا يستحوذ على السلطة فى فرنسا أو ايطاليا سوف يكون أول شرخ فى قلب النظام الرأسمالى . ومن ثم فسوف يعارض قوى ضخمة مثل هذا التغيير فى نظام اقليمى تسيطر عليه منظمة حلف شمال الاطلنطى NATO واللجنة الاقتصادية الاوربية EBC اللتان تتعهدان كلتاهما بالمحافظة على النظام الرأسمالى ويحتمل أن تثور القوة الجديدة فى ايطاليا أو فرنسا فى مواجهة تناقضات ضخمة .

وعلى ذلك ، بينما تظل العوامل الداخلية حاسمة فى اندلاع الثورة فان زيادة التدعيم والنجاح للقدرة الاشتراكية سوف تعتمد الى حد كبير على عوامل خارجية . والنتيجة المنطقية هى أنه يجب أن تتقدم قوى التعبير الإجتماعى فى اوربا الغربية على جبهة عريضة ليست داخلية فحسب ، بل خارجية كذلك ، لان العمل المطلوب هنا هو تغيير النسيج الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع وتشكيل النظام الاقليمى كليهما .

واذا عدنا الان الى العالم الثالث فيلزم البدء من منطق يقول بأنه هنا ومن خلال ما يسمى بنظام الشمال ـ والجنوب يحس الضغط القوى الرأسمالية فى أسوأ حالاته . ونظام الشمال والجنوب هو النتيجة النهائية للتقسيم الدولى للعمل على مدى قرن من الزمان بين المدن المركزية الكبرى فى الشمال وتوابعها المتطرفة فى القارات الجنوبية (افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية) نتج عنه أن أصبحت الاولى فى التصنيع والفنى ، بينما أستمرت الثانية متخلفة وفقيرة الى درجة كبيرة . ورغم الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه المستعمرات السابقة أو الدول التابعة فان ميكانيكية هذه العلاقة التاريخية التى بنيت على شروط تجارية غير عادلة واستثمارات جشعة وقروض .. الخ .. هى بحيث تعمل بانتظام فى صالح الدول الصناعية وتؤدى الى اتساع الفجوة التى تفصل بينها وبين الدول النامية .

وفى مثل هذه الظروف يعتمد الدور المحدد للدولة الى حد كبير على القوى الاجتماعية التى تملك السلطة . وتبدو الدولة فى كثير من الامم النامية أنها الوسيلة الافضل لتحديث الاقتصاد ولمعركة التنمية فى الحلبة الدولية . وعلى العكس من ذلك تشكل الدولة فى حالات أخرى نوعا من رأس جسر ساحلى للمدن الكبرى السابقة للمساعدة على التشغيل السهل

لنظام الشمال ــ الجنوب ، ومنطق معركة التطور يسوق جماهير هــذه البلاد لتربط بين المعركة ضد الامبريالية والصراع ضد عملاء الاخيرة الذين هم المسيطرون على الدولة . وباختصار فان الدولة فى العالم الثالث محصورة بين ضغطين متعارضين : أحدهما صادر عن النظام الرأسمالى العالمى وتأثيره الملطف والاخر يتولد عن الضغط المنبعث من التحقيق القومى للذات .

ويسير العالم الثانى (الاشتراكى) فى طريقه الخاص ولو أنه غير معزول عن الفوضى الاقتصادية المنتشرة فى انحاء العالم كما يظن . والحقيقة ان الامم الاشتراكية مرغمة على أن تعمل داخل نظام عالمى لا زالت الرأسمالية تضع فيه قواعد اللعبة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفى السوق العالمية . وكان لينين يدرك أن انتصار الثورة فى بلد متأخر مثل روسيا لا يمكن أن يغير النظام الدولى وحسب تعبيره ليس الا انتصارها فى عديد من الدول المتقدمة على الاقل ، يمكن أن يتيح للاشتراكية أن تمارس تأثيرا حاسما على سياسة العالم ككل .

ومع ذلك ، فقد أستطاعت الدول المتقدمة أن تعيش الثورات الكبرى الكاسحة فيما تلا الحربين العالميتين ولا زالت الرأسمالية (المركزية ، التى تحتل مركزا متحكما فى العالم اقتصاديا وتكنولوجيا) مستمرة فى تقديم مبادىء التشغيل وانماط السلوك فى العلاقات بين الامم ، ومع ان النظام الاشتراكى يمتد حاليا الى اكثر من ثلث الكرة الارضية وينتج نحو ٤٠ فى المائة من انتاج العالم الصناعى ويمثل عاملا سياسيا وحربيا متناميا فلا زال الدور الذى يقوم به فى اقتصاد العالم جانبيا : يتضمن نحوا من ١١ فى المائة من تجارة العالم وأقل من ذلك فى الاستثمار العالمى . ومن ثم فان الدول الاشتراكية ــ مهما اختلفت فى شئونها الداخلية ، فلابد لها ان تتواءم مع حركة النظام العالمى .

ولتحديد سمة ودور الدولة فى هذه المجتمعات يجب ان يؤخذ فى الاعتبار انه نظرا لان الثورة بدأت فى البلاد الاقل نموا فقد اصبح التصنيع هو العمل الحيوى السائد وما لم تلحق هذه المجتمعات اقتصاديا بالرأسمالية المركزية فلن تستطيع الاشتراكية ان تؤكد ذاتها كتشكيل اشتراكى يتفوق على الرأسمالية .

وجوهر المسألة فى التصنيع هو ما اسماه ماركس تراكم رأس المال . ومن ثم كانت الوظيفة الاساسية للدولة فى استراتيجية التنمية السوفيتية منذ البداية الاولى حتى الوقت الحالى هى تراكم رأس المال . وحيث أن هذه الاستراتيجية فى التصنيع السريع تتطلب تخطيطا مركزيا فان التعبئة الشاملة للمواد والطاقة البشرية والتخصيص المنظم لنسبة كبيرة من

الدخل القومى للتنمية (متضمنة نصيبا أقل للاستهلاك) والهجـــوم على الجبهة التعليمية جعلت من الدولة السوفيتية أداة سياسية قـادرة على اقحام مثل هذه الاستراتيجية فى بيئة دولية معادية . ولا شك أن هـذه المتطلبات الداخلية مضافا اليها هـذه المستمدة من السياسة الخارجيـة لقوة كبرى لها مصالح استراتيجية منتشرة فى العالم أوجــــدت الدولة السوفيتية .

وقد نظر ماركس ــ بمدلول المراحل التاريخيــة ــ الى الاشتراكيــة كمجتمع ما بعد الرأسمالية وبعد التصنيع لان التصنيع يرتبط فعلا بمرحلة الرأسمالية . وقـــد كانت البورجوازية هى التى وضعت نظرية التصنيع والطرق والاساليب لتنفيذها .

وعندما عزل لينين توقعات ماركس بأن الثورة يمكن أن تبـــدأ فى الدول الصناعية المتقدمة فقد أشار الى أن الدولة السوفيتية سوف يكون عليها أن تنهض فى أول الامر بأعمال الثورة البورجوازية الديموقراطيـــة ولا تنتقل الى الثورة الاشتراكية الا بعد ذلك ــ ولـكنه لم ينظـر أبدا فى السؤال الاساسى وهو ما اذا كان نفس النمط من الدولة يمـكن أن يؤدى دوره فى ثورتين يختلفان كثيرا فى السمة والطبيعـة والقيم . فقـــد كان ما يطغى على تصوره هو التحديد النظرى للفئة فى داخل الدولة ، بينمـا أهمل تدعيمها الاقتصادى أى تأثير عمليـــة تراكم رأس المال على شكل الدولة . والحقيقة أن لينين كان يدرك أنه خلال المرحلة الاولى تجب المحافظة ليس على حقوق البورجوازى فحسب ، ولكن حتى على الدولة البورجوازية دون طبقة البورجوازيين . وهذا الشكل من الدولة وحـده هو الذى يستطيع بطبيعة الحال أن يعالج موضوع تراكم رأس المال ويستخرجه من الفلاحين والطبقة العاملة ويستخدم الفائض الاقتصادى للتوسع فى الانتاج بينما يبقى على الاستهلاك منخفضا .

والواقع أن الدولة السوفيتية قد نفذت بنجاح استراتيجية التنمية هذه وحققت انتصارات مذهلة فى التصنيع وفى التعليم والعلوم وفى اقامة الدفاع . كما حققت دول أوربا الشرقية باستخدام النموذج نفسه نجاحا هائلا فى التصنيع . ولكن ماذا عن المرحلة التالية التى يلزم فيها ـ استنادا الى الوثائق الرسمية ــ انشاء مجتمع اشتراكى ناضج .

ويبدو أن الدولة التى شكلت ونظمت لتحقيـــق التصنيع السريع لا تستطيع الاستجابة بدرجة مناسبة للواجبات الاقتصادية والاجتماعيـة الجديدة ، وهذا ينعكس بوضوح فى الهبوط المنتظم فى معدل النمو ، وفى الفشل فى تحسين نوعية الانتاج وفى التخلف فى الزراعة . وبدأ الهبوط فى الاتحاد السوفيتى قبل ذلك (فقد كان النمو الصناعى فى الفترة من ١٩٦٦،

ــ ۱۹۷۰ ، ۸/٤٥ فى المائة وفى الفترة ، ۷۱ ــ ۱۹۷٥ ، ۷ر٤۲ فى المائة) ، وهبط خلال الخطة الخمسية الحالية الى ٥ر۷ فى المائة فى سنة ۱۹۷۷ والى ٤ر۸ فى المائة فى سنة ۱۹۷۸ . ويتضح مثل هـــذا الاتجاه حاليا فى دول أوربا الشرقيـــة .

ويحدث هذا التراجع فى وقت تشرع فيه هـــذه الامم فى تطبيـــق التكنولوجيا الصناعية الحديثة على نطاق واسع ، بينما تميزت هذه العملية فى كل الامم الصناعية بزيادة ضخمة فى النمو الاقتصادى .

وسوف يكشف التحليل الشامل للاسباب أن النظام السياسى ذاته (المبنى على الحزب الشيوعى والدولة) والذى مكن الاتحا دالسوفيتى من أن يصبح قوة صناعية كبرى ودول أوربا الشرقية من أن تتصنع بسرعة هو الان أكبر عائق مفرد لزيادة التنمية فى المرحلة الجـــديدة التحـــول الاجتماعى . وتبدو الدولة بالغة الجمود ، شديدة المركزية ، غير قـــادرة على استخدام الاساليب العلمية فى الادارة ولا أن تتعـــامل مع مجتمـــع صناعى واقتصاد معقد ومتنوع ومع طبقة عاملة متعلمة وجيش ضـــخم من المهندسين والمديرين المؤهلين . ومن الواضح أن المجتمـــع الاشتراكى يتطلب شكلا آخر من الدولة .

وفى كل مكان من العوالم الثلاثة تؤذن العلاقات والانشطة الاقتصادية بعصر التغيير .

المجـــال السياسى

وهناك ديناميكيات خاصة بمجال النفوذ والسياسات أيضا فى اطار النظام العالمى ، ولكن العلاقات السياسية بين الدول لا تعـكس بالضرورة الشئون الاقتصادية أو الحربية . فهناك قوى عالميـــة لا زالت فى مرحـــلة ما قبل التصنيع (مثل الصين) ومراكز كبرى للنفوذ (مثـــل اليـــابان) لا تمتلك قوة حربية متميزة ، فما هى الديناميكيات المحـــددة لسياسات النفـــوذ ؟

ونقطة البداية هنا هى عدم وجود مـــركز للنفـــوذ فى عصر الدولية يرتبط بالدولة فى المجتمع ، ومن ثم تتجه القوى الكبرى لملء هذا الفراغ . وبينما كان النموذج بعد الحرب العالمية الثانية مزدوج القطبية يضم القوتين الاعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لقيـــادة المعسكرات المنظمـــة استنادا الى خطوط أيديولوجية على نطاق العالم فانه مع ظهور الصين كقوة عالمية أصبح النموذج مثلثا . ثم أضيفت فى وقت احـــدث أوربا الغـــربية واليابان وأصبح النموذج متعدد الاضلاع يستخدم حاليـــا لشرح لعبـــة القـــوى العـــالمية .

وتأثير النظام العالمى واضح فى المنافسة الشاملة التى تلعب فيهما جميع القوى الكبرى وهى تخضع لقواعد اللعبة بصرف النظر عن نظمها الداخلية .. وللتوضيح : فانه فى لعبة يشترك فيهــا ثلاثة لاعبين توجد قاعدة هامة هى أنه لا يجوز أن يضبط أحد اللاعبين الثلاثة وله علاقات عدائية مع الاثنين الاخرين ، فان مثل هذا الموقف قد يربط بين الاثنين برباط أوثق . ومن تم فان بيكين ترفض مجرد فكرة انفراج العلاقات الامريكية ــ السوفيتية ، وموسكو تحذر من التقارب الامريكى الصينى . وواشنطون تصاب بالعصبية بمجرد أن يبدو فى الافق تفـاهم صينى سوفيتى . ولا يدخل فى هذا الموضوع اعتبارات ايديولوجية وتبدو اللعبة كأنها نموذج رياضى بارد .

والعامل الجديد حقيقة هو أنه تعمل الان فى سياسة العالم قوى متميزة خارج النموذج الهندسى .. نمط جديد من النفوذ اسمية .. نفوذ شامل ظهر منذ شكلت الدول المصدرة للبترول منظمة الاوبك وبدأت تتخذ قرارات متناسقة . وبعبارة أخرى برز الى المقدمة من العالم الثالث من يسيطرون على أسلحة سياسية حديثة ويتحدون بقوة ويعملون على تغيير قواعد لعبة النفوذ . والبيئة مواتية تشمل أكثر من ١٥٠ وحدة سياسية منتشرة على نطاق العالم مشكلة من أكثر الانظمة الدولية لا مركزية فى التاريخ الحديث . والواقع أننا نشـهد صراعا حاسما : فالضغط القديم نحو المركز يتصادم الان مع التحرك نحو لا مركزية السلطة فى نظام العالم .

وباختصار فان ضغط النظام العالمى على الامم الدول يحدث تأثيره فى كل المجالات الكبرى للسياسة الخارجية ــ فى المجالات الحربية والاقتصادية والسياسية ــ وتقريراتنا أن هذا الاثر سوف يتزايد فى المستقبل .

نظرة على المستقبل

وبينما الامة ــ الدولة لا تزال المحرك الرئيسى على المسرح الدولى وأن القومية تتخلل السياسة العالمية فان قوة التنظيم والتكامل فى النظام العالمى آخذة فى اكتساب مواقع جديدة ، ومن تفسيرى لهذه الاتجاهات المتعارضة فاننا نقترب من طور جديد فى تاريخ المجتمعات الانسانية ــ مرحلة طويلة من تحولات عميقة مع فترة انتقال قد تستغرق قرنا أو نحوه من النظام الدولى الحالى الى النظام العالمى .

والواقع أن النظام الدولى ــ باعتبار أن الامة الدولة وحدته التشكيلية الاساسية وان الرأسمالية هى المبدأ الرئيسى المنظم للاقتصاد فيه وأن

القوى العظمى تعمل كمديرين منسقين فى نظام عالمى — لا يستطيـــع ان يعمل بعد الآن على أساس هذه المقدمات المنطقية وعلى ذلك فانه يكون تحت توتر شديد ، ولما كانت الامة الدولة هى العنصر التشكيلى وبذلك الاكثر تحملا فان النظام الراسمالى العالمى ودور القوى الكبرى هما اللذان يجب ان يتعرضا للتغيير فى العقود التالية . ومن ثم فانه ليس امرا طــارئا ان نسمع الان عن الدعوة الى نظام اقتصادى دولى جديد ، وانها قد حظيت بالاستجابة فى انحاء العالم ، انها جزء من التحول الذى يدعم النظام الدولى .

والذى يميز بين النظام الدولى والنظام العالمى الآخذ فى الظهور هو انه بينما المدخلات — فى الاول — من الامم الدول كانت السائدة والحاكمة فى تشكيل النظام وتحديد سلوكه فانه الاثر العكسى للنظام العــالمى الذى سوف يسود فى الثانى على انظمته الفرعية ويوفق بينها جميعــا وبين حركته الذاتية . وهذا يعنى انه بالتدريج سوف لا يتوفر للامــة الدولة السلطة لان تتخذ قرارات مستقلة يمكن ان تؤخر مؤقتا حـركة النظام . والحقيقة أن العلاقات الدولية والانشطة متعددة الجنسية سوف تتحول الى المنطقة لدرجة ان العالم سوف يعمل بطريقة ذاتية التنظيم ..

مركز مطبوعات اليونسكو

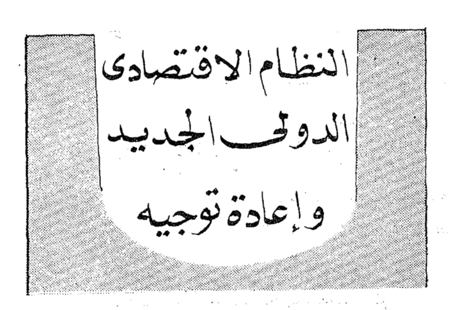
يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوجين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



سياسة التنمية الاقتصادية للدول النامية

لقد مضى أكثر من خمس سنوات منذ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخاصة السادسة على الاعلان الخاص بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد وبرنامج للعمل لوضع هذا النظام موضع التنفيذ . ويعتبر النظام الاقتصادى الجديد مفهوما متعدد الجوانب يؤثر ليس فقط على محيط التجارة العالمية والتقسيم الدولى الجديد للعمل والتعاون بين الدول فى مجال الصناعة والائتمان والمال والعلم والتكنولوجيا ولكنه يؤثر أيضا على الاقتصاد القومى للدول .

ان الحملة التى نظمت من أجل نشر فكرة النظام الاقتصادى الدولى الجديد كان الهدف منها استثارة الهمم من أجل البحث عن ثروات جديدة ومرشدة للتنمية الاقتصادية وطرق تنظيم التعاون الدولى فى المناطق المتخلفة حيث يعيش نصف سكان العالم .

ان كلا من استراتيجية النمو الاقتصادى التى تهدف الى احلال الانتاج المحلى محل الواردات ، واستراتيجية التوسع الخارجى الشامل للصادرات الصناعية حتى على حساب تحويل تلك الصادرات الى مايشبه

الكاتب : ليون ز . زيفن
يعمل مديرا لقطاع العلاقات مع الدول النامية بمعهد اقتصاديات نظام العالم الاشتراكى التابع لاكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى

المترجم : سعاد عبد الرسول حسن
مديرة ادارة بالشعبة القومية لليونسكو

المقاطعة الاجنبية داخل الاقتصاد القومى ، وهى الاستراتيجية التى حلت محل استراتيجية النمو الاقتصادى حوالى منتصف الستينيات — تتقهقران الآن أمام مفاهيم أكثر توازنا للتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى للدول النامية .

ومن المفهوم أن هذه العملية لا زالت غير مكتملة والافكار لا زالت بعيدة عن كونها مترابطة بالنسبة لكل الموضوعات .. فهل من الممكن أن يكون هناك بالفعل استراتيجية واحدة للتنمية الاقتصادية لما يزيد على ١٢٠ دولة نامية تختلف فى نظمها الاجتماعية والاقتصادية ومستويات تنميتها وحجم حدودها وسكانها ومدى تأثير مصادرها المعدنية وغيرها من المصادر الطبيعية ودرجة المساهمة فى التجارة العالمية والتقسيم الدولى للعمل ؟

يبدو أن ذلك سيكون التفتت لمفهوم الانفجار السائد وظهور العديد من المفاهيم الجديدة مثل الاعتماد القومى والجماعى على النفس

والتنمية ومواجهة الاحتياجات الرئيسية والتنمية الوطنية ، وتقوية الروابط بين الصناعة والتجارة وتنمية الصناعات الصغيرة وتنظيم تداخلها مع الشركات الكبرى الحديثة وحتى التوزيع الجغرافى للصناعة من خلال اعطاء الاولوية لانشاء المصانع الجديدة خارج المدن الكبيرة وما الى ذلك .

ان السمة المميزة لهذه المفاهيم هى أنها نتاج الجهود الجماعية للدول النامية تلك الجهود التى تأصل معظمها فى المنظمات الدولية من خلال مجموعة « السبعة والسبعين » وحركة عدم الانحياز أو اللجان الاقتصادية القومية فى الامم المتحدة .

ان التشكيل الجماعى للمفاهيم هو علامة على أن الدول النامية تفهم الحاجة لاعادة توجيه استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية فى عالم تتغير فيه الظروف الاقتصادية وتعمل على تقوية تعاونها السياسى والاقتصادى مع بعضها البعض بحيث تفت من عضد التأثير للعوامل الخارجية وتسرع بخطا التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

ويبدو واضحا فى ظل معظم المفاهيم الجديدة — أن الجهود المحلية يجب أن تلعب الدور القائد فى عملية التنمية الاقتصادية بينما ينظر الى التوسع فى التعاون والانجاز الدولى لمتطلبات النظام الاقتصادى الدولى الجديد كشرط هام لخلق موقف خارجى عليه أن يعمل بكامله على حفز تقدم الدول النامية واعطائها دفعة اضافية بل دفعة قوية جدا .

وفى الوقت نفسه فان الاصول الجماعية لتلك المفاهيم تذهب بعيدا لتشرح عدم ترابطها المنطقى والطبيعة التوافقية للعديد من المسلمات ولمسه معينة من مثالية « اليوتوبيا » والاعتقاد بأن مجموعة من الدول المتباينة تباينا شديدا يمكن أن تشكل اتحادا اقتصاديا دائما .

فاذا تركنا جانبا اى تحليل تفصيلى لهذه المفاهيم دعنا نحاول تتبع الآثار الممكنة للتطبيقات الواسعة لتلك المفاهيم من أجل احداث تغيير بشأن أوضاعها فى الاقتصاد العالمى ومن أجل ربط الجماهير العريضة من السكان بعملية البناء الاقتصادى ومشاركتها الفعالة فى الشئون العامة .

ولا يمكن الاعتماد على التنمية المحلية والتعاون الدولى ما لم تأخذ فى اعتبارها الاتجاهات السائدة وخاصة تلك المتعلقة بالثورة العلمية والتكنولوجية بحيث تكون عملية اجتماعية متكاملة تمارس تأثيرا متطورا — حتى وان اختلفت من حيث قوتها وطبيعتها — على جميع مجموعات الدول .

وفى ظل ظروف السوق الاقتصادية غير المنظمة فان الثورة العلمية والتكنولوجية تزيد من تخلخل موازين التنمية ، كما تزيد من اعتماد

ال « المحيط » على « المراكز » الصناعية وتقوى انتشار المؤسسات الدولية فى الدول النامية الى « الاستعمار التكنولوجى الجديد » . ولكن تطبيق انجازات تلك الثورة يمكن أن يسهم اسهاما ضخما فى التغلب على التخلف فى الدول النامية ويسرع بتكوين القدرة الانتاجية الحديثة وايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية بها .

وهناك اعتبار هام آخر يتمثل فى أن الدول النامية تتوسع فى تلك المفاهيم الجديدة فى وقت تواجه فيه الجماعة الدولية مشكلات عالمية بعيدة المدى تشتمل حلولها على نفقات ضخمة من المصادر المادية والبشرية وتتطلب تضافر جهود جميع مجموعات الدول نظرا لمستوى تلك المشكلات وتعقدها .

ومن هنا ، فان تطبيق القوة الدافعة الفنية للتقدم العلمى والتكنولوجى ـ مع اعطاء الاهتمام اللازم بالطبع ـ للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية الخاصة ـ يجب أن يكون أكثر انعكاسا بصورة مكتملة فى الاستراتيجيات والمفاهيم القومية للدول النامية . فمن الواضح أن تلك الدول تهتم بأن تلعب دورا فعالا فى حل المشكلات العالمية على أساس من المساواة الحقة والميزات المتبادلة والاهتمام بمتطلباتها الخاصة .

ان الغرض من المفاهيم الجديدة هو احداث بعض التغييرات فى الاتجاهات السائدة للتنمية الاقتصادية واعادة توجيه تلك التنمية حتى يمكنها الدخول فى صراع أكثر فعالية ضد الجوع والفقر والتقليل من الظلم الاجتماعى الفاضح وضمان توزيع واعادة توزيع أكثر عدلا للدخول ووضع حد لعدم المساواة السائدة بين الدول المتقدمة والدول النامية فتلك المشكلات جميعها أصبح لها صوت ينادى باصرار من أجل ايجاد الحلول العاجلة .

وهناك حقيقة تقول أن عدد العاطلين كليا او جزئيا فى دول آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية قد وصل الى ٣٠٠ مليون شخص أو مايساوى ثلث مجموع القوى العاملة . كذلك فان ٨٠٠ مليون شخص يعيشون فى فقر مطلق من المنتظر انه بحلول عام ٢٠٠ حتى حسب التنبؤات المتفائلة سوف لايقل عددهم عن ٦٠٠ مليون ما لم يتغير النموذج السائد لتوزيع الدخول بطريقة جذرية ومالم تشرع خطا النمو الاقتصادى .

وفوق ذلك فان مظاهر عدم المساواة أصبحت أكثر سوءا داخل العالم النامى ذاته ، فخلال الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٧٠ كان الفرق الاعظم بين اقاليم الدول النامية بالنسبة لمعدلات متوسط النمو السنوى للناتج القومى الاجمالى للفرد يمثل عاملا قدره ٢ر٧ بينما هذا العامل فى الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ حوالى ١٠ ، وهكذا تتسع الهوة أيضا بين

القوى الرأسمالية الصناعية وبين الدول النامية فيما يتعلق بمستويات التنمية الاقتصادية : فلقد بلغ معدل نصيب الفرد من مجمل النتائج القومى بين تلك المجموعات من الدول فى الوقت الحاضر نسبة ١٣ : ١ بالمقارنة مع نسبة ١٠ : ١ التى كانت قائمة بعد الحرب مباشرة .

وقد بلغت قيمة ديون الدول النامية ٣٥٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكى بينما بلغ العجز فى الميزان التجارى للدول المستوردة للبترول من دول تلك المجموعات ٣٥٠,٠٠٠ مليون دولار أمريكى عام ١٩٧٨ . ولقد اضطرت هذه الدول الى استيراد ما مقداره ٤٠ مليون طن من الحبوب فى السنة لتفادم الجوع وزيادة التدهور فى مستوى المعيشة .

ولقد قدر رجل الاقتصاد الهندى «ن.جوش» ان الدول النامية تلقت مقابل صادراتها للدول الرأسمالية مايساوى دولارا واحدا فقط من خمسة دولارات يدفعها المستهلكون فى تلك الدول . أما باقى المبلغ فانه يدخل جيوب الوسطاء من كل نوع وأولهم المؤسسات الدولية مقابل ماتقدمه من خدمات تتعلق بالنقل والتصنيع والتوزيع .

ومن بين السمات التى تتميز بها المفاهيم الجديدة أنها لا تتناول مجموع مشكلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكن كل مفهوم من المفاهيم يتناول مهمة فى منطقة معينة . فعلى سبيل المثال : ان استراتيجية الاعتماد الجماعى والقومى على النفس تهدف الى حفز قدرات الدول النامية الفردية واستثارة جهودها المشتركة من أجل تقليل اعتمادها — من جانب واحد — على العوامل الخارجية ولتقوية موقفها فى المفاوضات مع الدول المتقدمة .

وفى ظل هذا الاطار — وكما قرر وزراء مجموعة الـ ٧٧ فى اعلان « اروشا » — فان استراتيجية الاعتماد الجماعى على النفس يجب أن ينظر إليها كجزء متكامل من نظام اقتصادى عالمى » وان « التعاون الاقتصادى بين الدول النامية هو العنصر الرئيسى فى الاستراتيجية الجماعية للاعتماد على النفس » وبعبارة أخرى فان تلك الدول تحاول خلق أساس خاص بها للتنمية الاقتصادية من خلال اعطاء الاولوية لتكوين نظام من الروابط الافقية ومن خلال التعزيز التدريجى لاستكمال الهياكل الاقتصادية .

ويركز مفهوم اليونسكو المتعلق بالتنمية الوطنية اهتمامه على المصادر الداخلية للنمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى الذى يعتبره ذا واسطة مسيطرة وكذلك على الحاجة لتجنب نموذج « الصفوة » فى التنمية . ولكى يحقق هذه الغاية فان هذا المفهوم يتقدم مفترضا ان الدول النامية

يجب ألا تتخذ وهى مغمضة العينين النماذج الغربية للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية .

ان استراتيجية مواجهة الاحتياجات الرئيسية قد صممت لزيادة فرص العمل ولتزويد كل اسرة بالطعام الكاف والاسكان والملابس وأهـــم الخدمات العامـــة . ان استراتيجية التنمية الريفية تستدعى اعطاء مزيد من الاهتمام للزراعة والحرف اليدوية وانشاء بنية الانتاج وما الى ذلك .

وليس من الصعب إن تبين أن جميع تلك المفاهيم الجديدة ماهى الا رد فعل اضطرارى لاكثر المشكلات الفردية حدة ونعنى المشكلات التى تنشـأ خلال عملية اعادة الخلق القومى للدول المحررة . وتفسر درجة الاختلاف حدة هذه المشكلات ن دولة أخرى ، وظهـورها فى مراحل مختلفة من عملية التنمية ـ التفصيل الذى يعطى لهذا أو ذاك المفهوم . ومع ذلك ، فان من الاهميـــة ان اختيـــار المعالجـــة التعاقبية « خطوة خطوة » لمشكلات اليوم يجب الا ينتج عنها تفتيت السياسة الاقتصادية أو صـــدع فى الاستمرارية أو فقد لوجهة النظر الصحيحة .

ومن الواضح أنه مع زيادة العمل الذى يتناول المفاهيم الجديدة ومع فحص تلك المفاهيم بطريقة عملية يصبح من الممكن الاجابة على الاسئلة التى تبدو غير واضحة ، وبذلك يمكن اجراء تقييم أكثر شمولا لميزاتها ونقاط ضعفها . وفى الوقت نفسه فان الدول الصغيرة تبحث فى عناد ومثـابرة عن طرق بديلة للتنمية وتحاول تطبيق المفاهيم الجديدة على أساس قومى وجماعى . وينعكس ذلك بالفعل على التنمية المحلية لتلك الـدول وعلى وضعها فى نظام العلاقات العالمية الاقتصادية .

وعند التصـــدى لمناقشة خطوط اعادة التوجيه تؤخذ فى الاعتبـار بصفة خاصة تلك المشكلات المتعلقـة بالاســاس العلمى والتـــكنولوجى للاستراتيجية الجديدة مثل ربط التكنولوجيا المحليةبالتكنولوجيا الخارجية واختيار أساليب رأس المال المكثف أو العمل المكثف وحجـــم المؤسسات وأولويات الصناعة أو الزراعة أو ....

وقد تفشل المفاهيم الجديدة أحيانا فى إعطاء الاجابة الواضحة فيما يتعلق بطبيعة الاساس العلمى والتـــكنولوجى للتنمية . فالاولوية التى تعطيها تلك المفاهيم للمؤسسات الصغيرة وللصناعات الزراعية والريفيـــة وتكنولوجيات العمل المكثف وانتاج السلع البسيطة أو الانتاج لمواجهـــة الاحتياجات العاجلة تحل بعض المشكلات العاجلة ولكنها فى النهاية تهـدد باستمرار التخلف التكنـــولوجى للدول النامية وتحـكم عليهابالركـــود التكنولوجى .

مثل هذا النهج اذا اتبع لمدة طويلة قد يؤدى الى « شرعية » وجود مجموعتين من الدول تختلف اختلافا حادا من حيث المستويات الاقتصادية والقورة على تسخير انجازات التقدم العلمى والتكنولوجى والطرق المكثفة أو المؤسفة التى يستخدمونها فى مجال التنمية الاقتصادية .

وقد يكون من الصعوبة تجنب ذلك ما لم يتبع أسلوب متناسق فى التصنيع مع اعطاء الاهتمام الواجب بطبيعة الحال للظروف الخاصة بكل دولة أو مجموعة من الدول وللمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى يتعين حلها فى كل مرحلة . فالسؤال اذن ، ليس متعلقا بما اذا كان التصنيع شيئا لازما ولكن يتعلق أكثر بنوعية التصنيع والمراحل التى يجب أن يتم فيها وأحسن الطرق للاهتمام بخصوصيات التنمية للدولة المعنية . ان التصنيع وحده هو القادر على التحام الاقتصاد القومى وتحويله الى كيان عصرى منفرد وعلى استبعاد الهياكل القديمة التى تعوق التقدم الاجتماعى والاحتفاظ بالقدرات الخلاقة للجماهير العريضة من السكان العاملين .

ويفترض تحقيق تلك الاغراض مقدما أن الدولة اذا اتخذت استراتيجية معينة للتنمية فى ضوء ظروفها الخاصة فانها ستضعها موضع التنفيذ وترتفع بالبنية التكنولوجية بطريقة واضحة وتبنى نظاما حديثا للتعليم وتدريب الافراد .

وتوضح تجربة الدول المتقدمة أن الصناعة وحدها قادرة على استيعاب حجم كبير من القوى العاملة انسلخت من قطاع الزراعة . ولكن المفاهيم الجديدة لم تثبت بعد انها قادرة على ضمان الاستخدام الكامل على المدى الطويل وتطوير تشكيل اقتصاد قومى موحد أو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم سوف تكون قادرة على انتاج سلع بالحجم المطلوب والتنوع الكافى لمواجهة احتياجات السكان .

ولقد كان وزراء الدول النامية فى مجموعة الـ ٧٧ اكثر وضوحا فى تعبيرهم عن شكوكهم بهذا الخصوص فى اعلان « اروشا » :

بينما يبدو أن ارضاء الاحتياجات الانسانية الرئيسية والقضاء على الفقر الشامل يجب أن تكون لها الاولوية القصوى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فان فكرة ان هذه الاهداف يمكن أن تتحقق بدون التنمية الاقتصادية الكاملة والشاملة للدول النامية وانشاء نظام اقتصادى دولى جديد هى فكرة غير مقبولة وخاطئة .

ومن هنا فان المعايير المتعلقة بتقييم كفاءة المفاهيم الجديدة يجب أن تكون كما يلى :

ـ قدرتها على تغيير الاتجاهات غير المرضية فى التنمية وارضاء الاحتياجات الاكثر الحاحا للسكان ـ وفى المقام الاول احتياجات الطبقات الاكثر فقرا ـ مع أخذ الحاجة للارتفاع المستمر لمستوى المعيشة فى الاعتبار .

ـ امكانية تأكيد الاستمرار مع جميع العناصر المرشدة لاستراتيجيات ومفاهيم التنمية المستخدمة الآن .

ـ التوجيه على المدى البعيد نحو تطبيق التكنولوجيا الحديثة بعد استخدام طريقة : مرحلة بمرحلة . وذلك من خلال التسخيرات لانجازات التقدم التكنولوجى والعلمى وكذلك استخدامات التكنولوجيا والمعدات المحلية والوسيطة .

ـ تقوية الاستقلال الاقتصادى من خلال تنظيم عملية اعادة الانتاج على أساس قومى أولا أو على أساس جماعى لمجموعة من الدول الناميه مع الحفز المتزامن للمشاركة فى العلاقات الاقتصادية العالمية .

المشاركة النشطة والواعية من جانب الجماهير العريضة فى الاجراءات التى من شأنها اعادة توجيه سياسة التنمية الاقتصادية .

هذه المعايير يمكن تحقيقها فقط من خلال الاستراتيجية الشاملة للتنمية القومية وقد أصبحت هذه الحقيقة معروفة على نطاق واسع فى السنوات الاخيرة ، ولم يعد يتبادر الى الاذهان فى الوقت الحاضر أن مجرد الاحتفاظ بالمعدلات العالية نسبيا للتنمية الاقتصادية يعتبر كافيا بطريقة أتوماتيكية عدم المساواة فى الدخول أو لوضع نهاية للجوع والفقر وابتعاد المدينة عن الريف وغيرها من الشرور الاجتماعية المرتبطة بالتخلف .

وتنظر الطريقة الشاملة الى التغير التقدمى وخاصة الاصلاح التعليمى والريفى باعتباره شرطا مسبقا لنجاح النمو الاقتصادى . ويتضمن هذا التغير أيضا وضع سياسة سكانية مرشدة واقصى زيادة ممكنة فى الاستخدام واختيار هياكل الانتاج والمعدات والتكنولوجيا الموجهة نحو مواجهة الاحتياجات الرئيسية لغالبية السكان ونعنى طبقاتها الاكثر فقرا .

وتبذل الجهود فى الوقت نفسه لربط مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية مع مفهوم تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية داخل استراتيجية قومية موحدة .

ولقد كشف التحقق من أن التنمية الاقتصادية تعتبر مفهوما اجتماعيا معقدا وشاملا عن احد نقاط ضعف برنامج النظام الاقتصادى الدولى :

فقد تحول التأكيد على اعادة بناء العلاقات فى مجال التوزيع كما يبدو الى خلفية اعادة بناء العلاقات فى مجال الانتاج . ومع ذلك فمن الواضح أن أغراض النظام الاقتصادى الدولى الجديد لا يمكن تحقيقها فقط من خلال اجراءات اعادة التوزيع ولكن من خلال توزيع اكثر عدلا للدخل العالمى .

ان الشرط الحاسم لتحقيق الانجاز الكامل لاغراض النظام الاقتصادى الدولى الجديد هو النمو الخارجى الشامل للقدرات الإنتاجية بحيث تتحقق من خلال الربط الامثل للمصادر المحلية مع امكانية التعاون الدولى . ولكى يتم ذلك سيكون على الدول النامية أن تدخل فى صراع مع المؤسسات الدولية التى تستخدم قوتها الانتاجية والتكنولوجية والمالية لكى تحصل فى المقام الاول على اقصى أرباح ممكنة ، فالارباح الخيالية التى تحققها تفوق دائما رءوس أموالها الاستثمارية .

ولذلك فانه فى مجال النظام الاقتصادى الدولى الجديد تعطى أهمية كبيرة لاجراءات نقل المعرفة العلمية والفنية التى تساعد على تطوير انجازات الاستقلال الاقتصادى الحقيقى واختبار طرق التنمية يتمشى مع ارادة الناس . ومن بين تلك الاجراءات نذكر بصفة خاصة

ـ تلك التى تعكس احتياجات اقتصاد متخلف والطرق التى يمكن للدولة تطبقها بها .

ـ التوجيه الاكثر وضوحا للبحث العلمى والتكنولوجى فى الدول المتقدمة للتعاون الدولى فى هذا المجال نحو مواجهة احتياجات الدول النامية .

ـ سياسة التعاون الثنائى فى مجال العلم والتكنولوجيا لمواجهة الحاجة لتطوير البحث العلمى فى الدول النامية ولوضع بنية قومية وشاملة للعلم والتكنولوجيا .

ان تطبيق توصيات مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية قد يساهم فى النقل السريع للمعرفة العلمية والفنية للدول النامية والتحقيق الاكثر فعالية للعلم والتكنولوجيا من جانب تلك الدول من أجل اغراض التقدم الإجتماعى والاقتصادى ورفع مستوى معيشة السكان والتغلب على التخلف وانشاء هياكل اجتماعية حديثة .

ان التناول الشامل لعملية التنمية الذى تقوم به كثير من الدول النامية يجعلها تواجه عددا من المشكلات التى تعتمد فى حلها على مساعدة المنظمات الدولية التابعة لنظام الامم المتحدة . ومن هنا يمكن لليونسكو ان يقدم مساهمة من خلال توسيع قاعدة البحث وتوجيهها الى الجوانب العالمية للنظام الاقتصادى الدولى الجديد والى طرق زيادة انجازات التقدم العلمى

والتكنولوجي في ضوء مستوى التنمية الاقتصادية وهيكل الاقتصاد والنظام الاجتماعي والتقاليد الثقافية والقومية وكذلك من خلال وضع التوصيات المتعلقة بجعل نظم التعليم وتدريب الافراد متمشية مع الاستراتيجية الطويلة المدى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ان طبيعة الامكانية العلمية والتكنولوجية المؤدية الى التنمية الاقتصادية المستقلة وخطوط الاولوية التى يمكن انشاء تلك الامكانية فى اطارها فى الدول النامية والربط الامثل للتكنولوجيا المحلية والمستوردة والمعدات والبحوث والتنمية ومحو عدم المساواة المادية والظلم الاجتماعى.. كلها تمثل مجموعة أخرى من الاسئلة التى لا زالت تبحث عن الاجابة .

ويمكن لليونسكو التحدث مع السلطات المعنية حول الطرق التى يمكن من خلالها اعادة توجيه الامكانيات العلمية والتكنولوجية الضخمة - التى تستخدم فى الوقت الحاضر لاغراض التسليح - نحو أهداف التنمية السلمية لجميع الدول وحل المشكلات العالمية ، وتنظيم البحوث الموسعة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة والبعيدة المدى للدول النامية واعطاء الاولوية للدول الاقل تقدما .

وعلى مدى العشر السنوات الماضية دخلت كثير من المشكلات التى ذكرت فى نطاق نشاط اليونسكو حيث أخذت اليونسكو زمام المبادرة فى عدة مناسبات وأصدرت عدة توصيات ولكن التصعيد المتزايد للوضع الدولى فى بداية الثمانينيات وصياغة الاستراتيجية فى عقد الامم الجديدة للتنمية واعادة توجيه التنمية فى عدد من الدول المحررة استلزمت جميعها اعادة تقييم بعض الآراء والاتجاهات القائمة .

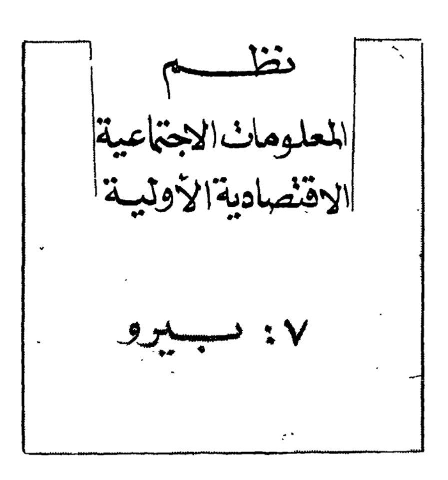
ولقد قدم الاتحاد السوفيتى وعدد من الدول الاشتراكية التعاون على أساس التناول الشامل لمشكلات التنمية مما ساعد على تطوير انشاء اقتصاد حديث يتناسب مع الظروف الخاصة لكل دولة ومع البناء القطاعى والمحلى لمجمعات الانتاج سواء الصناعى أو الزراعى الصناعى ومع خلق بنية علمية تكنولوجية قومية ونظم فعالة للتعليم وتدريب الافراد مع المشاركة الفعالة من جانب الدول الاقل تقدما فى مجال التبادل العلمى والتكنولوجى الدولى .

وكما اظهرت تجربة التعاون مع الهند على سبيل المثال ، فان هذه الاغراض قد استفادت كثيرا من عقد الاتفاقيات الطويلة المدى بين الحكومات ومن برامج التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى والتكنولوجى التى تستمر من عشر الى خمس عشرة سنة . لان ذلك ساعد على امكانية تنسيق التعاون الدولى مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الاطراف فى الاتفاقيات او البرامج كما ساعد على تسهيل الاحتكاك بين

الاجهزة التخطيطية والادارية التلك الدول والتعاون فى مجالات البحوث التطبيقية والجوهرية والعمل الانمائى وفى مجال المشروعات فى دول العالم الثالث وفى تنشيط التخصص والتعاون فى مجال الانتاج والعلم والتكنولوجيا .

ان استراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية من خلال انشاء مجمعات انتاجية قطاعية ومحلية وفى النهاية مجمع اقتصادى قومى على أساس عصرى يمكن أن تشتمل على كثير من المسلمات المتعلقة بالمفاهيم الجديدة للدول النامية .

وتوجه مثل هذه الاستراتيجية نحو حل المشكلات الرئيسية لاقتصاد متخلف وقد تعمل على ربط الاهداف المتوسطة والطويلة المدى ومصالح النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والمصادر المحلية والخارجية . ويساعد تنفيذ هذه الاستراتيجية على تقوية السيادة القومية بتزويدها بقاعدة مادية يمكن الاعتماد عليها وتكثيف التعاون بين الدول النامية بعضها بالبعض العمل على مشاركتها الفعالة فى العلاقات الاقتصادية العالمية على أساس من المساواة . هذه فى نهاية الامر اهداف تبدو واضحة فى برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد



الاحصاءات الاجتماعية ـ الاقتصادية

الميزة الاساسية للبيانات الاحصائية التى ندرسها فى هذا المقال هو طابعها الاجتماعى الاقتصادى . ولذلك يصعب علينا أن نقرر ما تجب دراسته فى هذا المجال ، نظرا لقلة الاحصاءات المجردة من الطابع الاجتماعى الاقتصادى . ولذلك ندرس فى هذا المقال من الاحصاءات ما يعاون على وضع السياسة الاقتصادية ، ويوفر من المعلومات ما يلزم للاجهزة المختصة بالرفاهية الاجتماعية ، ويساعد الجمهور بأسره على تكوين صورة أقرب الى الحقيقة عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية وسنختار من الفيض الغزير من الاحصاءات الاجتماعية ــ الاقتصادية ما يتم انتاجه ونشره حاليا ، ولا نشير ، الا لماما ، الى الاحصاءات المتصلة بالماضى .

والميزة الثانية للبيانات الاحصائية التى اخترناها هى صفتها الدورية المنتظمة وان كنا قد أوردنا عددا من المسوح والدراسات الخاصة التى تصلح أساسا لجمع احصاءات مستمرة على الرغم من اختلافها فى صفتها الدورية .

الكاتب : فرناندو جونزالت فجيل
بالاشتراك مع : أنا ماريا تننباوم
و خوليو فيلاردى
(1) عضو هيئة الباحثين بمركز الدراسات الادارية، بمدينة ليما عاصمة بيرو ، وأستاذ الاقتصاد بجامعة القديس

المترجم : أمين محمود الشريف
عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى للثقافة وسابقا رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم .

والميزة الثالثة للاحصاءات الاجتماعية ــ الاقتصادية التى نحللها فى الاجهزة المشتركة فى نشاط معين على المستوى القومى . وعلى أساس هذا التعريف لن يشمل تحليلنا تلك الاحصاءات المنبثقة من عمليات الوحدات الخاصة ما لم يكن نشاطها من الاهمية بحيث يمكن اعتباره نشاطا عاما ، وكذلك استبعدنا احصاءات الهيئات العامة والخاصة مما يتصل بعملياتها الادارية كالبيانات المالية للشركات . وكذلك استبعدنا الاحصاءات الخاصة بالمدن والمقاطعات والاقاليم الفردية ، وان كانت الاحصاءات التى تغطى الدولة كلها انما يتم فى الواقع تحليلها على اساس تقسيمها تبعا للمدن والمقاطعات والاقاليم .

والميزة الرابعة والاخيرة للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية التى نحللها هو طابعها الاولى . ولذلك كانت المعلومات التى تنطوى عليها هذه الاحصاءات هى المعلومات التى حصلنا عليها بالطرق المباشرة اى المعلومات التى أتيحت للمنتفعين بالشكل الذى جمعه المنتجون دون ان يخضع لاى معالجة غير ما يلزم لاغراض الجداول الاحصائية . ومن ثم فان قائمة

الاحصاءات التى أوردناها لا تشتمل على نسب ، أو نسب مئوية ، أو مؤشرات الخ . ومتى عرفنا الاحصاءات الاولية المتاحة استطعنا ان نكون ـ بالفعل ـ صورة واضحة للمؤشرات التى يمكن استنباطها منها ، بصرف النظر عما اذا كانت هذه المؤشرات قد وضعتها أو لم تضعها تلك المصادر التى تنتج أو تنشر الاحصاءات الاولية .

تصنيف الاحصاءات الاجتماعية ـ الاقتصادية :

سنحلل فيما يلى احصاءات مصنفة تحت ثلاثة عناوين رئيسية :

(أ) احصاءات ديموغرافية (= سكانية) ، واجتماعية ، وعمالية (ب) احصاءات اقتصادية اجمالية (جـ) احصاءات خاصة بقطاع معين من النشاط الاقتصادى .

فأما القسم الاول (أ) فانه يغطى مجالا من الانشطة مماثلا للمجال الذى تغطيه الامم المتحدة فى احصاءاتها اى احصاءات ديموغرافية (أ.١) . واحصاءات اجتماعية (أ.٢) واحصاءات خاصة بالعمل والضمان الاجتماعى (أ.٣) . وتنقسم الاحصاءات الديموغرافية بدورها الى احصاءات تعداد السكان (أـ١ـ١) واحصاءات سكانية (أـ١ـ٢) واحصاءات حيوية (أـ١ـ٣) تشمل بيانات عن المواليد ، والوفيات والزواج ، والطلاق ـ واحصاءات الهجرة المحلية والخارجية (أـ١ـ٤)

اما الاحصاءات الاجتماعية فتنقسم الى احصاءات الاسكان (أـ٢ـ١) والتعليم ، والعلم ، والتكنولوجيا (أـ٢ـ٢) ، والثقافة ، والترويح ، والاتصال الجماهيرى (أـ٢ـ٣) والصحة (أـ٢ـ٤) والامن ، والنظام العام (أـ٢ـ٥) والخدمات الاجتماعية (أـ٢ـ٦) .

اما احصاءات العمل والضمان الاجتماعى فتنقسم الى احصاءات العمالة (أـ٣ـ١) وتشمل بيانات عن العمالة ، والسكان ذوى النشاط الاقتصادى ، والاجور والمرتبات ، ونقابات العمال ، ومنازعات العمل ، وخدمات العمالة ، والحوادث والاصابات والعجز عن العمل فى مجال الصناعة ، واحصاءات الضمان الاجتماعى (أـ٣ـ٢) .

أما القسم الثانى (ب) وهو احصاءات اقتصادية اجمالية فيشمل النظم المستخدمة فى الحسابات القومية (بـ١) والاحصاءات الحكومية (بـ٢) والقطاع الخارجى (ب ـ ٣) . ويشمل هذا القسم ايضا احصاءات عن الاسعار (بـ٤ـ١) ، وعن حجم وتكوين ميزانية الاسر (بـ٤ـ٣) . والاحصاءات التى نحللها فى هذا القسم ذات طابع عام ، وتتعلق بالانشطة التى تدور فى مجال الاقتصاد لا فى قطاع خاص من النشاط الاقتصادى .

اما القسم الثالث (جـ) فيشمل احصاءات اقتصادية اجمالية عن قطاع معين من النشاط الاقتصادى (جـ) . وهذه تتعلق بقطاعات خاصة من الاقتصاد ، وتنقسم طبقا للتقسيم الرئيسى المتبع فى « التصنيف الصناعى القياسى الدولى لجميع الانشطة الاقتصادية » المعمول به فى الامم المتحدة . والاحصاءات التى نحللها فى هذا الصدد تتعلق بالزراعة والصيد ، والغابات ، وصيد الاسماك (جـ-١) ، والمناجم والمحاجر (جـ-٢) ، والصناعة (جـ-٣) ، والكهرباء ، والغاز والمياه (جـ-٤) والانشاءات (جـ-٥) وتجارة الجملة والتجزئة ، والمطاعم ، والفنادق (جـ-٦) ، والنقل والمواصلات (جـ-٧) والمالية والتأمين (جـ-٨) ، والاحصاءات السياحية (جـ-٩-١) والاحصاءات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والشخصية (جـ-٩-٢) .

السمات العامة للاحصاءات :

ذكرنا فى القوائم الاحصائية التى سنشير اليها فيما بعد المسلسلات الاحصائية التى جمعتها الاقسام الادارية التابعة للجهاز القومى للاحصاء . وعلى الرغم من أننا سوف نحلل النتائج التى تم التوصل اليها عند الاشارة الى هذه الاقسام الادارية ، فانه يجدر بنا أن نشير الى ان هذه النتائج تعكس السمات العامة للاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية التى نحللها فى هذا المقال ، نظرا لان الجهات المسئولة عن انتاج الاحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية هى أجهزة عامة فى جوهرها . أما الجهات الاخرى فهى تمثل المنتفعين ، وتنتج فى كثير من الحالات الاحصاءات الاولية أو تنشر التحليلات التى تستخدم فيها هذه الاحصاءات لاغراض معينة .

ويلاحظ ان الاحصاءات فى الاطار الذى تركز عليه هذه الدراسة تتصل اساسا بالناحية الاقتصادية ، فى حين ان الاحصاءات الخاصة بالبيئة الاجتماعية تحتل المكان الثانى . هذا ، والموارد ضئيلة بصفة عامة ، ولكنها اشد ضآلة فى حالة أنتاج الاحصاءات الاجتماعية .

ويمكن القول بأن المتغيرات التى يتم انتاجها حاليا بصفة دورية قد احرزت بعض التقدم فى الايام الأخيرة . وعلى الرغم من ان المجال لايزال متسعا للمزيد من التحسين من حيث نوعيتها ، وشمولها ، ودوريتها ، وسرعة معالجتها ونشرها ، وتوزيعها الجغرافى ، ففى وسعنا ان نؤكد ان الاحصاءات التى يتم انتاجها تقدم صورة للموقف الاجتماعى والاقتصادى السائد فى البلاد أدق مما قدمته فى الماضى . وهذا أقصى ما يمكن توقعه فى ضوء الموارد المحدودة المتاحة ، والمصاعب التى تعوق انتاج البيانات الاحصائية . وسنفصل القول فى ذلك فيما يلى :

ومن العوامل الجوهرية فى نوعية الاحصاءات صحتها والوثوق بها . غير ان الصحة والثقة لا تتوقف على المشتغلين بالعمل الاحصائى فحسب ، بل على نوعية الاحصاءات المكونة للمادة الخام للمنتج الاحصائى والتى يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة ، كما تتوقف على الاغراض التى تستخدم فيها الاحصاءات ، والطرق المستخدمة فيها ، وتدريب كل من الذين يقدمون الاحصاءات ، والذين يعالجونها حتى تتاح للمنتفعين .

ولايزال هناك قدر كبير من الاحصاءات المتوافرة فى مختلف القطاعات العامة والمنظمات لم يؤخذ فى الاعتبار أو تتم معالجته . والمقصود بمعظم البيانات التى تتم معالجتها هو استخدامها لاغراض ادارية معينة لا لاغراض احصائية . ومن الصعب استخدام مثل هذه الاحصاءات فى تحليلات أوسع نطاقا . وقد بذلت فى السنوات الاخيرة بعض المحاولات للانتفاع على نحو أفضل بالبيانات التى يتم جمعها — من خلال القنوات الادارية — بالتنسيق فى اطار الجهاز القومى للاحصاء ، وبالاتصالات القائمة بين أجهزة الانتاج المختلفة والمنتفعين ، وباستخدام الاستفتاءات الدائرة حول موضوع واحد .

والى جانب العيوب الكامنة فى العملية الاحصائية ذاتها قد يرى الذين يقدمون الاحصاءات أنه من المصلحة تشويهها فى كثير من الحالات محافظة على طابعها السرى . وقد يؤدى الخوف من انشاء المعلومات الى تشويهها بلسان مصدرها نفسه . وهناك طرق ووسائل لاختبار اتساق البيانات وخلوها من التناقض والتشويه ، وقد طبقت هذه الطرق فى كثير من الحالات وسوف نشير الى مزاياها وعيوبها عند الكلام على الموارد المتاحة لانتاج ونشر الاحصاءات الاجتماعية — الاقتصادية . ولهذه المزايا والعيوب تأثير هام على نوعيتها .

وقد حدث تقدم كبير على مر السنين فى انتاج احصاءات اجتماعية — اقتصادية اجمالية على المستوى القومى . ومنذ ١٩٧٧ صدرت التعليمات الى القطاعات المختلفة بتقسيم احصاءاتها على أساس أقليمى ، فى محاولة لتحليل التقدم نحو اللامركزية والاقليمية . ولكن على الرغم من الجهود التى بذلت فى هذا المجال لم يتيسر حتى الآن انتاج الاحصاءات الكافية لتغطية الاقاليم الجغرافية وزاد الامر تعقيدا انه لا يوجد نظام واحد لتقسيم البلاد الى أقاليم ، وانه أصبح من الصعب الربط بين الاحصاءات ، نظرا لان السلاسل الاحصائية التى تغطى الاقاليم مما انتجته القطاعات المختلفة ترتبط بأنماط مختلفة من التقسيم الاقليمى . ثم انه سوف يصبح من الضرورى زيادة انتاج الاحصاءات التى تغطى

الاقاليم والمقاطعات والمراكز وغيرها من التقسيمات المحلية ، بعد فحص احتياجات المنتفعين أولا .

وانك لتجد أن أكثر الاحصاءات الدورية شيوعا هى الاحصاءات السنوية وقلما تجد احصاءات جمعت فى فترات تقل عن سنة . ولما كانت هناك حاجة ملحوظة الى المزيد من الاحصاءات التى تجمع فى فترات متكررة قصيرة تلبية لبعض الاغراض الخاصة ، أمكن لنا أن ندرك أن هناك نقصا فى الاحصاءات المجمعة على أساس نصف سنة ، وربع سنة ، وكل شهر ، وكل اسبوعين ، وكل اسبوع. ويجب ان يعرف الغرض المراد من كل سلسلة من هذه الاحصاءات قبل تقرير الصفة الدورية المناسبة . وهذا أمر موكول الى وحدة الانتاج بالتنسيق مع كل من المنتفعين ومصادر الاحصاءات . على أن المزيد من العمل لا يزال مطلوبا فى هذا المجال وكذلك الحال فى معدل معالجة الاحصاءات ونشرها . ولكن هذا الامر محكوم — للاسف — بالامكانيات المتاحة .

السمات الخاصة للاحصاءات

أدرجنا تعداد السكان بين الاحصاءات السكانية مراعاة لاغراض التصنيف ولكن الواقع أن الاخيرة تتجاوز كثيرا المجال الديموغرافى المحض . أما التعداد فيمدنا باحصاءات عن تركيب السكان فى البلاد ، وخصائصهم من الناحية المهنية والاقتصادية . وقد تم تعداد السكان سبع مرات حتى اليوم ، ولم تنشر نتائج الثلاث الاولى التى أخذت فى ١٨٣٦ و ١٨٥٠ و ١٨٦٢ . أما نتائج المرات التالية فى ١٨٧٦ و ١٩٤٠ و ١٩٦١ و ١٩٧٢ فقد نشرت . ومن المتوقع اجراء التعداد الثامن فى ١٩٨١ . والآراء متضاربة حول نوعية الاحصاءات التى جمعت فى التعداد الاخير ، ولكن الرأى السائد أن تقدما كبيرا قد تم فى النواحى الفنية ، وفى التغطية الشاملة للسكان . ولذلك فان هامش الصحة فى البيانات الاحصائية عريض جدا .

وتستخدم بيانات التعداد المجموعة من مكاتب التسجيل العام فى جميع الاحصاءات الدورية عن المميزات السكانية والاحصاءات الحيوية . وتكابد مكاتب التسجيل عناء كبيرا فى تغطية التعداد لكل من السكان ، ولذلك يجب تقدير عدد « السواقط » (الذين اغفلهم التعداد) حتى يتسنى اصدار أرقام صحيحة موثوق بها . وقد اثبتت نتائج التعداد خطأ التقديرات المتعلقة بعدد السكان فى البلاد ، نظرا لان هذه التقديرات لاتمثل الاتجاه الحقيقى لعدد السكان ، وتوزيعهم المكانى ، وتصنيف اعمارهم . وقد بذلت جهود كبيرة فى السنوات الاخيرة للتغلب على هذه المشكلة

جزئيا ، عن طريق المسح القومى للسكان الذى أجرى بين سنتى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وسوف تساعد نتائجه على التقدير الدقيق لعدد السكان فى البلاد .

اما الاحصاءات الاجتماعية فهى متخلفة عن ذلك من حيث التغطية ، والصحة ومعدل الانتاج والنشر . ويرجع بعض السبب فى ذلك الى نوعية بعض الخدمات المتاحة ، كما يرجع الى خصائص الاهالى ، مما يزيد من صعوبة معالجة الاحصاءات ، يضاف الى ذلك أن نوعية الاحصاءات تتأثر بسبب الحصول على البيانات الاحصائية من مسوح العينات فى معظم الاحوال ، كما تتأثر بسبب اقتصار بعض المتغيرات المدروسة على الخدمات التى يؤديها القطاع العام . واذا قدم القطاع الخاص بياناته الاحصائية عن انشطة فانه يتأخر فى توصيلها مما يزيد من صعوبة وضعها فى شكل مجاميع كلية صحيحة ، نظرا لان المؤشرات ليست متماثلة دائما .

ويمكن القول بأن الاحصاءات الصحيحة عن المساكن لا تزال محصورة فى نتائج التعداد . ومن المنتظر أن يجرى ثالث تعداد للمساكن فى ١٩٨١ ولكن يلاحظ أن احصاءات المساكن قد أخذت من تعداد السكان أيضا والدليل على ذلك أن نسبة كبيرة من الاحصاءات القائمة مستمدة من التقديرات المبنية على أرقام التعداد .

والى جانب هذه الاحصاءات ، كانت هناك — فى الماضى — احصاءات قليلة جدا مستمدة من قطاعات متعددة . غير انها لم تكتسب أهمية الا منذ عهد قريب . وتقوم هذه القطاعات بجمع تلك الاحصاءات أو انتاجها ، ولكنها تتصل بطبيعتها بالمساكن ، ولذلك عوضت النقص فى هذا الباب ولا يمكن الحصول على كثير من بنود هذه الاحصاءات الا بالطرق غير المباشرة أ ومسوح العينات ، بل ان الاجهزة المنتجة للاحصاءات بالفعل لا تستطيع التوصل الى عدد محسوس من مصادر الاحصاءات . وهذا يصدق على احصاءات المبانى ، ومشروعات التنمية الحضرية ، والغرف المؤجرة (للطعام والمبيت) والمساكن المقامة بالجهود الذاتى ، واسعار المساكن .وتعد مكاتب الوزارات المختلفة والسجلات الادارية فى الجهات المكملة لمصادر الاحصاءات الخاصة بالمساكن .

وتمتاز الاحصاءات الاجتماعية بأوسع مدى من التغطية ، ولكن أعلى معايير الصحة تتوافر فى قطاع التعليم . وتتضمن البيانات الاحصائية المتاحة مؤشرات خاصة بمستويات التعليم ، واحصاءات عن المراكز التعليمية ، ومختلف انواع طلاب الوظائف ، والدارسين ، والمتممين للدراسة ، والحاصلين على الدبلومات ، والحوافز التعليمية . ومع ذلك

انقطعت استمرارية الاحصاءات فى قطاع التعليم بسبب الاصلاح التعليمى الذى أدخلته حكومة الثورة . وتشمل أنواع التعليم التى تتوافر بشأنها البيانات الاحصائية من سنة ١٩٧٣ فما بعدها ، التعليم اساسى والتدريب المهنى ، والتدريب المنتظم والخاص والابتدائى . ومنذ ١٩٦٠ فصاعدا توافرت الاحصاءات عن المدارس الثانوية العامة ، والثانوية المهنية ومدارس اعداد المعلمين ، كما توافرت ، حتى ١٩٧٠ ، عن مدارس الفنون والصناعات والمدارس الثانوية العليا ، والتعليم غير الجامعى ، والتعليم قبل المدرسى ، والتعليم الابتدائى . وبعد أن كانت التغطية على مستوى الدولة حتى ١٩٧٠ أصبحت على مستوى المناطق التعليميةمن سنة ١٩٧٣ فما بعدها .

ويمكن القول بأن الاحصاءات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا تحتل المكان الاخير . ويرجع بعض السبب فى ذلك الى أن النشاط فى هذا المجال لم يلق تشجيعا الا فى الايام الاخيرة . أما الاحصاءات الخاصة بالثقافة ، ووسائل الترويح ، والاتصال الجماهيرى ، فهى شاملة فيما يتعلق بالمتغيرات التى تؤخذ فى الاعتبار ، وتختص هيئات مختلفة بجمع الاحصاءات ونشرها ، اذ لا يوجد جهاز واحد تتركز فيه هذه المهمة . والتغطية مقصورة على الاحصاءات المستمرة من المصادر العامة ، والنشر محدود .

ويتم تسجيل ومعالجة الاحصاءات الخاصة بقطاع الصحة على أساس شهرى ، وترد الاحصاءات فى المؤسسات المختصة مباشرة . وفيما يتعلق بتنظيم هذا القطاع ، فان الاحصاءات متوافرة بشأن الموارد اللازمة لتسييره .

وفى عتام الاحصاءات الاجتماعية تأتى الاحصاءات الخاصة بالامن والنظام العام ، والاحصاءات الخاصة بالخدمات الاجتماعية . وفيما يتعلق بالاولى فان التغطية والصحة كافية ولكن نشرها محدود وفى بعض الحالات تكون الاحصاءات محاطة بالسرية . وفيما يتعلق بالثانية فان هناك أنواعا مختلفة من المتغيرات ترتبط بالشئون الاجتماعية ، والمسئولية عنها موزعة بين عدد من الاجهزة التى تختص بتقديم الخدمات اكثر مما تختص بجمع الاحصاءات ، وهذا يفسر لنا عدم الثقة بمثل هذا النوع من الاحصاءات الاجتماعية ـ الاقتصادية .

ويمكن تقسيم احصاءات العمل الى قسمين : احصاءات خاصة بالعمالة والعاملين فى قطاع الاقتصاد ، الاجور ، واحصاءات خاصة بالعمل فى حد ذاته . فأما الاحصاءات التى تدخل فى الباب الاول فهى مستمدة من المسوح التى تجرى فى أوساط الاسر والشركات ، ومن السجلات الادارية ، وكشوف المرتبات ، والمنظمات ، والمصالح فى

القطاعات الاخرى ، والتقديرات المستمدة من تعداد السكا ن. وعلى الرغم من أن هناك طرقا لمراجعة صحة هذه الاحصاءا ت، فان المجال يتسع فيها لادخال كثير من التحريف المتعمد ، وبخاصة فيما يتعلق بموقف العمالة ومستويات الدخول . أما مستوى الصحة فى احصاءات قطاع العمل فهو أعلى بكثير ، لانها تستمد من مختلف المصالح الحكومية ، وهذا من شأنه ان يكفل توافر البيانات الحديثة . وتتوافر البيانات الاحصائية عن تنظيمات النقابات العمالية ومنازعات العمل ، والاضرابات ، والاتفاقات الجماعية الخاصة بالاجور . وخدمات العمالة ، والحوادث والاصابات والعجز عن العمل فى مجال الصناعة .

ويتم جمع المتغيرات التى تشكل احصاءات الضمان الاجتماعى أيضا وهذه دائرة البيانات التى تشكل الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والعمالية .

وقد حدث معظم التقدم فى انتاج البيانات الاحصائية فى القطاع الاقتصادى بلا شك . ومن أسباب ذلك الضغط الذى يمارسه المنتفعون ، ولكن السبب الرئيسى هو مختلف البيانات الاحصائية التى تقدمها الحكومة. ويرجع تشجيع النشاط الاحصائى الى عشرات السنين الماضية تقدمها الحكومة . ولكن المسلسلات التاريخية التى تم جمعها افتقرت الى الاستمرار نظرا لاختلاف المعايير والاساليب التى استخدمتها مختلف الاجهزة المنتجة للبيانات الاحصائية . وهنا يمكن ان نشير الى مظاهر التناقض والتعارض فى البيانات الاحصائية الواردة فى مختلف المصادر . وهذه المشكلات التى عولجت فى السنوات الاخيرة .

وتوضع الحسابات القومية طبقا لنظام الامم المتحدة للحسابات القومية (مسلسل ف ، رقم ٢ ، تعديل ٣) . وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يتبع الا حديثا ، فقد حدث تقدم ملحوظ ، الا أن الامر لا يزال يتطلب بذل المزيد من الجهود فى هذا المجال . ومن مزايا أحدث تعديل لنظام الامم المتحدة للحسابات القومية انه يسهل المقارنة الجوهرية لتوحيد الحسابات القومية فى جميع الدول التى تنظمها « مجموعة الانديز » (١). وفيما يتعلق بجداول الدخل والخرج فان التواتر المطلوب فى جميع الاحصاءات لم يتحقق حتى الآن ولا يزال كثير من الجوانب الاخرى فى حاجة الى التحسين .

---

(١) نسبة لجبال الانديز فى امريكا الجنوبية .

وربما كانت الاحصاءات الخاصة بالشئون النقدية والمصرفية ، والمالية بوجه عام من أقدم الاحصاءات فى البلاد وهذه الاحصاءات متوافرة بشىء من التفصيل ، وتمتاز بالاتساق وعدم التناقض ، ودرجة عالية من الصحة والدقة . وعلى الرغم من أن الاحصاءات الحكومية ، واحصاءات القطاع الخارجى ظلت تجمع منذ عشرات السنين ، فانها لا تعكس نمطا مستمرا ، وربما كانت هذه الاحصاءات هى التى تختلف أشد الاختلاف من مصدر آخر ، فبعض المتغيرات عرضة للتحريف فى حين أن بعضها ظل محاطا بالسرية الى عهد قريب . وعلى العموم فان التقدم الذى حدث فى تطوير هذه الاحصاءات الاقتصادية الاجمالية يدعو الى الرضا .

وتحسب مؤشرات أسعار الجملة وأسعار السلع الاستهلاكية بسرعة فى المدن الكبرى بالبلاد على أساس معدلات الاسعار المختلفة للسلع الشخصية التى تشكل « سلة التسوق » (= سلة السلع التى تشترى من السوق) .. ثم تأتى مؤشرات أسعار السلع الرئيسية الكبرى لتكمل دائرة احصاءات الاسعار . وتجمع أيضا سلاسل احصائية لتصنيف ميزانيات الاسر فى مختلف المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية على أساس مسوح العينات والبحوث الاجتماعية . وقد أجرى فى جميع أنحاء البلاد مسح اسرى واحد على المستوى القومى يبحث فى الاستهلاك . وكانت الاحصاءات التى تم جمعها فى هذا الشأن شاملة تماما . ويقوم الجهاز القومى لاحصاءات الطعام حاليا بدور هام للغاية فيما يتعلق باحصاء النفقات التى تصرف على استهلاك الطعام .

والقسم الثالث من الاحصاءات المعروف باسم « احصاءات اقتصادية عن نوع معين من النشاط » قد وصل الى مستوى عال أيضا ، اذا أخذنا بعين الاعتبار الامكانيات المحدودة المتاحة لجمع الاحصاءات . وتستخدم فى هذا الشأن مصادر مختلفة أشهرها التعداد ، والمسح ، والسجلات بالاولى فان التغطية والصحة كافية ، ولكن نشرها محدود وفى بعض الادارية . وتصنيف البيانات فى هذا القطاع لا غبا عليه . وقد أمكن جمع عدد كبير من المسلسلات الاحصائية بشأن منتجات معينة . وعلى الرغم من أن التغطية تتسم بالطابع القومى فى الغالب ، فان عددا كبيرا من المسلسلات الاحصائية يتم انتاجه بالنسبة لبعض المقاطعات والاقاليم . وتجمع هذه الاحصاءات — غالبا — على أساس سنوى ولكن كثيرا من المسلسلات يتم انتاجها فى فترات أقصر من ذلك . والعادة أن القطاعات المختلفة تضع بعض التقديرات أولا ، ولا يتم تعديلها — فى بعض الاحوال — الا بعد مرور وقت طويل ثم توضع الارقام النهائية بعد ذلك .

الجهاز القومى للاحصاء
نبذة تاريخية موجزة عن
جهاز الاحصاء فى بيرو

لقد كان تاريخ الجهاز القومى للاحصاء فى بيرو غريب الاطوار ، اذ لا يوجد أى جهاز واحد قد عاش زمنا طويلا فى مكان واحد مثل هذا الجهاز ، وذلك نظرا لان تغييرات مستمرة قد طرأت عليه من النواحى القانونية ، والادارية ، والعملية . ويجدر بنا أن نشير الى أن الاهمية التى اكتسبتها المعلومات الاجتماعية والاقتصادية قد اختلفت على مر السنين ، باختلاف الاغراض التى هدفت اليها مختلف الحكومات .

فعلى عهد امبراطورية « الانكا » لعبت الاحصاءات دورا رئيسيا فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية .. وفى وسعنا أن نؤكد انه وجد فى هذه الامبراحورية نظام للاحصاء ، وانه انتج معلومات عن عدد السكان ، والاقتصاد خاصة . وكان هذا النظام فى تلك الامبراطورية مبنيا على الكويبو (العقدة) وكانوا يطلقون على الموظفين المتخصصين فى هذا العمل اسم « كويبوكاميوك » . وكانت الكويبو تتألف من حبل أفقى ، طويل سميك ، تتدلى منه خيوط ربطت بها سلسلة من العقد . وكان القوم يسجلون الحوادث ، والقصص والاخبار ، ومختلف الظواهر الكمية ، بواسطة لون ، وسمك ، وطول الحبال ، ومختلف أنواع العقد .

وكان نظام الاحصاء عند الانكا ذا اغراض عملية ، ولذلك حظى بتأييد القوم ، فسجلوا به المواليد ، والوفيات ، والقوى البشرية الصالحة للدفاع عن السكان والقادرة على توفير أسباب الرفاهية لهم ، كما سجلوا منتجات الارض ، والمواشى ، والمعادن . وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت لدى القوم احصاءات حيوية واحصاءات خاصة بالهجرة ، وفى وسعنا أن نؤكد أنه أول تعداد للسكان تم اجراؤه فى ذلك العهد .

وفى عهد الاستعمار (١٥٣٥ — ١٨٢١) اتجه انتاج الاحصاءات الى خدمة الاغراض الضريبية والدينية ، لمعرفة الاشخاص الذين تجبى منهم الضرائب ، والقوى البشرية القادرة على العمل فى المناجم ومناشر الاخشاب ، وعدد الهنود الحمر الذين اعتنقوا المسيحية ، ولذلك قوبل تسجيل الاحصاءات بمقاومة واسعة النطاق ، وانتهى عهد الطرق الاحصائية الدقيقة فى عهد الانكا ، فلم تكن هناك معايير فنية يهتدى بها فى جمع

الاحصاءات ، لذلك اغفلت الاحصاءات تسجيل كثير من الاشخاص والحوادث وكانت تغطية الاحصاءات لا جزئية فقط تقتصر على السكان المحليين أساسا . ولذلك كان حظها من الصحة ضئيلا كما كان متوقعا .

وفى عهد الحكم الجمهورى حدثت تغييرات كبيرة فى أغراض واستخدامات البيانات الاحصائية ، والاهمية التى حظيت بها . وفى خلال الفترة التى أعقبت الاستقلال مباشرة اعترفت التشريعات القانونية بأهمية النشاط الاحصائى صراحة ولكن لم توضع نصوص قانونية باقامة هيكل تنظيمى يمكن أن يقوم بانتاج الاحصاءات . وكانت الاشكال الاولى من تعداد السكان فى عصر الجمهورية (١٨٣٦ ، ١٨٥٠ ، ١٨٦٢) مشوبة بالعيوب الفنية ، وكان الغرض الاساسى من اجرائها هو ضبط جباية الضرائب ، كما كان الغرض منها تسجيل أسماء الناخبين ، والقادرين على أداء الخدمة العسكرية .

وفى ١٨٥٣ أنشىء قسم للاحصاء – لاول مرة – فى احدى وزارات الحكومة ولكن لم تنشأ « ادارة الاحصاء » الا فى ١٨٧٣ حين أعيد تنظيم هذه الوزارة . وقد قسمت هذه الادارة الى ثلاثة أقسام : قسم للحصاءات السكانية وثانى للاحصاءات اقليمية وثالث للاحصاءات الحكومية . وكان من أهم ما قامت به هذه الادارة هو اجراء تعداد ١٨٧٦ ، وهو أول تعداد فنى أجرى فى بيرو ، وكان الهدف منه هو احصاء امكانيات البلاد البشرية والاقتصادية . ولم يقتصر الغرض منه على البيانات السكانية الكمية ، بل شمل تلك البيانات المتعلقة بملكية الاراضى والملكية الصناعية أيضا .

وكان من نتائج الحرب مع شيلى التى تورطت فيها بيرو بين سنتى ١٨٧٩ و ١٨٨٣ ، وما منيت به بيرو من الغزو والهزيمة ، أن أصبحت البلاد فى حالة يرثى لها ، فاختل نظام الدولة واضطربت أمورها ، وضعف الاهتمام بالبيانات الاحصائية ، حتى لقد صرف النظر عن الاعتمادات المالية التى خصصت لادارة الاحصاء فى السنوات المالية من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ . وقد ادى هذا الى تدهور العمل الاحصائى فى البلاد . والحق انه لم يحدث فى تلك الفترة تسجيل لاى نشاط احصائى قومى . وفى ١٩١٥ خصصت فى الميزانية اعتمادات مالية لادارة الاحصاء من جديد ، فعادت الى العمل مرة أخرى ، ولكنها أصبحت تابعة لوزارة الاشغال العامة . وكان من أهم ما قامت به من أعمال هو وضع مؤشر لارقام نفقات المعيشة فى مدينة ليما ، ونشر هذا المؤشر فى فترات منتظمة . وفى ١٩٢٣ انتقلت ادارة الاحصاء الى وزارة المالية والتجارة ، ووضعت جدولا لاسماء الناخبين فى

١٩٣١ وكان ذلك خطوة اولية نحو اجراء تعداد قومى للسكان والعمالة فى ١٩٤٠ .

وقد انشئت مصلحة الاحصاء بمقتضى القانون رقم ٧٥٦٧ الصادر فى ١٩٣٢ ؛ وأطلق على ادارة الاحصاء اسم الادارة القومية ، وانشىء المكتب المركزى للاحصاءات القومية .

وتم اجراء تعداد ١٩٤٠ بعد التعداد العام السابق بأربعة وسبعين عاما وكان الهدف منه — فى هذه المرة — هو الحصول على بيانات عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان . وكان هذا التعداد من المعالم البارزة فى تاريخ الاحصاء فى بيرو ، حتى لقد أصبح الناس يتحدثون عن « عهد ما قبل ١٩٤٠ » و « عهد ما بعد ١٩٤٠ » عند اشارتهم الى نظام الاحصاء فى بيرو .

وصدر مرسوم فى ١٩٤٤ بانشاء الادارة القومية للاحصاء ، ووضعت التوجيهات الخاصة بسير العمل فى المصلحة القومية للاحصاء ، وظل الانتاج الرئيسى للمسلسلات الاحصائية من اختصاص الادارة القومية للاحصاء التى اصدرت مسلسلات احصائية عن المواليد ، والوفيات ، والزواج ، والعمالة ، والثقافة ، والنقل ، وعن عدد من الانشطة الاقتصادية والمالية ، ومؤشرات عن تكاليف المعيشة وأسعار الجملة . وفى ١٩٥٨ تحولت الادارة القومية للاحصاء الى الادارة القومية للاحصاء والتعداد . وفى ١٩٥٩ صدر القانون الاساسى للتعداد (القانون رقم ١٣٢٤٨) الذى نص على اجراء تعداد للسكان والاسكان كل عشر سنوات ، وتعداد اقتصادى كل خمس سنوات . وفى ١٩٦١ أجريت ثلاثة تعدادات تغطى نواحى السكان ، والاسكان ، والزراعة .

ومنذ الخمسينيات انتشرت فكرة التخطيط وتهيأت الاذهان لقبولها ، وكانت البلاد تفتقر الى الاحصاءات المناسبة ، فاضطرت هيئات التخطيط الى انتاج احصاءات أساسية بنفسها . ولما كان من الاهداف الجوهرية للاحصاءات أن تكون أساسا للتخطيط ، توثقت العلاقة — بعد ذلك — بين الهيئات المشرفة على الاحصاء والتخطيط . وشهدت سنة ١٩٦٢ مولد المعهد القومى للتخطيط ، وخضعت الادارة القومية للاحصاء والتعداد تحت اشرافه ثم عادت فالتحقت باحدى الوزارات .

وفى أثناء الستينيات اهتمت الحكومة بانتاج البيانات الاحصائية بدافع الحاجة الى توفير البيانات المتصلة بالحصول على قروض دولية . وكان « التحالف من أجل التقدم » ، وزيادة حجم المعونة الثنائية والمتعددة الجوانب هما السبب الاكبر فى زيادة اهتمام الحكومة بانتاج البيانات

الاحصائية . وفى أواخر الستينيات ازداد الوعى بأهميــــة الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية فى مجال التخطيط . يضاف الى ذلك انالتوسع فى القطاع العام أدى الى زيادة الطلب على البيانات الاحصـائية ، وكانت الحكومة هى المنتفع الرئيسى بمثل هذه البيانات .

وكانت الحكومة الثورية للقــــوات المسلحة التى تولت السلطــة فى ١٩٦٨ تهتم دائمــــا بانشاء جهــاز كفء قادر على أداء الخدمات المتصلة بالاحصاء والتعداد . فنصت « خطة الحكومة » على ضرورة توحيــــــد الهيئات المشرفة على الاحصاء بحيث تكون جهازا واحدا يعمل على تحسين الخدمات الاحصائية . وقد نفذت هذه الفكرة بعد عدة سنوات من التفكير فيها ، وذلك بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣٧٢ الصادر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٥ الذى أنشأ الجهاز القومى للاحصاء (ج ف ا) .

وكان أهم ماقامت به الادارة المركزية للجهاز فى خــــلال السبعينيات قبل انشاء (ج ف ا) ما يلى : المسح القومى السكانى والاسكانى للمــدن الجديدة (المراكز الهامشية) فى ١٩٧٠ ، والمسح الزراعى الثانى الذى أجرى بين ٤ و ٢٤ سبتمبر ١٩٧٢ ، والتعداد السكانىالسابعوالمسحالاسكانىالثانى فى ٤ يونية ١٩٧٢ ، والسلسلة الثانية للمسوح الاقتصادية القــومية التى تضمنت أبحاثا فى التجارة ، والبناء ، والكهرباء ، والصناعة ، والمناجم ، والهيدروكربونات ، وصيد الاسماك ، وقطاعات الخدمات . وقد أجريت هذه المسوح على يد أفراد مدربين واستخدمت فيها أحــــدث الطــــــرق التكنولوجية فى معالجة المعلومات ونشرها وكان هذا يعنى تزويد المنتفعين بمعلومات موثوق بها فى أقصر وقت ممكن . ويجدر بنا أن نشير أيضا الى بدء المسحالديموغرافى القومى فى ١٩٧٤ بقصد معرفة حركة الســــكان فى بيرو ، بالحصول على مؤشرات خاصة بالمواليد ، والوفيــــات ، والزواج ، والهجرة وكان من الوظائف الهامة للمكتب القومى للاحصاء والتعداد هــــو قيامة دوريا بجميع ونشر مؤشرات أسعار الجملة وتكاليف المعيشة . وقد قام بهذا العمل بعد ذلك المعهد القومى للاحصاء ثم المكتب القومى للاحصاء (م ق ا) ، وقد اتسع نشاط هذين فى السنوات الاخيرة .

انشاء ونمو الجهاز القومى للاحصاء

لقد قام الجهاز القومى للاحصاء بدور حيوى منذ انشائه . وجــدير بالذكر أن المكتب القومى للاحصاء (م ق ا) ، وهو مجلسادارةالجهاز ، والمكاتب القطاعية للاحصاء (م قط ا) المسئولية عن القطاعات الفردية هما الهيئتان المسئولتان بصفة رئيسية عن انتــــاج ونشر البيانات الاحصائية الاجتماعية والاقتصادية . وهناك هيئات أخرى عامة وخاصة تقوم بجمع الاحصاءات التى نعنى بها فى هذا المقال .

ومعلوم أن الجهاز القومي للاحصاء (ج ق ا) أنشىء بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣٧٢ فى ديسمبر ١٩٧٥ ، وقد نظم تطبيق هذا المرسوم بمقتضى المرسوم العالى رقم ٥ــ ٧٧ ــ ب م ، ثم انشىء المعهد القومى الاحصاء (م ق ا) ليكون هو الهيئة المركزية للجهاز ، وظل يعمل تحت هذا العنوان حتى ١٩٧٨ حين آلت مسئولية مجلس ادارة (ج ق ا) الى مدير المعهد القومى للتخطيط بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٢٤١١ . وتتركز الوظائف الفنية فى المكتب القومى للاحصاء (م ق ا) فى حين أن الانشطة العملية من اختصاص المكاتب القطاعية . ويستثنى من ذلك أنشطة البيانات الاحصائية التى تختص بها الهيئة المركزية للجهاز . وفى الوقت الحاضر يوجد للمكتب القومى للاحصاء ١٢ مكتبا احصائيا فى اركوبيا ، وكجامرفا ، وكيزكو ، وتشاشا بوباس ، وشكلايو ، وشمبوتو ، وهيو انكايو ، واكويتوس ، وبيورا ، وبيونو ، وتاكنا ، وترجيلو .

ويمثل انشاء (ج ق ا) تقدما هاما فى سبيل انتاج الاحصاءات الاجتماعية ــ الاقتصادية . وكان جمع الاحصاءات قبل انشائه من اختصاص كل قطاع ادارى طبقا لموارده واحتياجاته . ولذلك لم يكن هناك أى تنسيق بين هذه القطاعات الادارية اذ كانت الطرق والاساليب تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا ، فحدثت ثغرات كبيرة فى البيانات ، وازدواج فى العمل ، وتناقض فى المعلومات . وقد عولجت كل هذه العيوب منذ انشاء هذا الجهاز المتكامل . ولا شك أن الادارة القومية التى تمتاز بالكفاية والمقدرة تتطلب أن تكون الاحصاءات منسقة ، وصحيحة ، ومتاحة عند الطلب ، وان تكون صورة واضحة للموقف القومى ، وتسهل التخطيط المتكامل للتنمية وتصلح أساسا لاتخاذ القرار . ولذلك ، فان للجهاز القومى للاحصاء دورا حيويا يجب الاضطلاع به فى بيرو ، وذلك بالعمل على تحسين نوعية الاحصاءات المتاحة .

وتدعو الحاجة الى ربط الوحدات القائمة بوظيفة الاحصاء بعضها بالبعض ، عن طريق انشاء هيئة مركزية . ولا نستطيع أن نتحدث عن قيام جهاز قومى للاحصاء الا بعد تحقيق هذه الغاية . ويجب علينا أن نشير فى هذا الصدد الى انشاء لجنتين هما لجنة التنسيق ، واللجنة الاستشارية. فأما لجنة التنسيق فقد أنشئت للتأكد من أن المكتب المركزى ومختلف القطاعات الادارية العامة تقوم بدور لافعال فى وضع السياسة الاحصائية القومية ، والخطط الاحصائية ، وأما اللجنة الاستشارية للاحصاء فقد أنشئت لتسهيل مشاركة القطاعات غير العامة فى الانشطة الاحصائية القومية . وكذلك يهدف الجهاز القومى الى تنمية اهتمام الجمهور العام بالنشاط الاحصائى لكى يكفل مشاركته ومعاونته الفعالة على أساس طويل الامد مما يعد شرطا أساسيا لنجاح الجهاز فى مهمته .

وقد وضعت حتى الآن خطتان قوميتان للاحصاء احداهما تغطى المدة ١٩٧٧/٧٨ ، والاخرى تغطى المدة ١٩٧٩/٨٠ . وكانت هاتان بمثابة محاولة أولى لضم البيانات التى تحتوى عليها الخطط القطاعية والاقليمية الاولية ، وخطوة الى الامام فى سبيل برمجة الاحصاءات ، وذلك باتاحة وسيلة لتنظيم نشاط مختلف الهيئات المنتجة للبيانات الاحصائية . وهدف هاتين الخطتين هو توجيه احتياجات المنتفعين فى القنوات الرسمية المختصة ، والافادة القصوى من الموارد المتاحة ، وضمان تنفيذ نشاط جميع الوحدات الموجودة فى الجهاز . وتحدد الخطتان المسئولية عن المهام الواجب الاضطلاع بها فى تلك المدة ، كما تحدد ترتيب الاولويات ، والتغطية الجغرافية ، ودورية الاحصاءات . وتتجه النية الى اجراء تقدير سنوى ونصف سنوى وربع سنوى للخطتين ، ويهدف هذا التقدير الى تصحيح الاخطاء ، وضمان حسن التنفيذ .

ويلاحظ أن وضع الخطط القومية للاحصاءات يرتبط بالخطط القومية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية . وبيان ذلك ان الخطة القومية للتنمية لسنتى ١٩٧٩/٨٠ تهدف الى تنفيذ برنامج للانعاش القومى ، وتشجيع اللامركزية الاقتصادية ، وذلك بتعزيز هيئات التنمية الاقليمية . وعلى هدى هذه التوجيهات العامة تهدف الخطة القومية للاحصاءات لهاتين السنتين الى التوسع فى انتاج المؤشرات الاجتماعية — الاقتصادية ، وتوسيع نطاق التغطية ، وتحسين انتاج الاحصاءات الاقليمية بحيث تعكس عملية اللامركزية .

هذا ، ويعد اتباع طريقة « الاستفتاء حول موضوع واحد » تقدما كبيرا أحرزه الجهاز القومى للاحصاء . والامل كبير فى أن يؤدى استخدام هذه الطريقة الى تحسين جمع البيانات والمعلومات والاسراع بها ، وترشيد الاجراءات ، وتجنب الازدواج الذى لا داعى له فى الاحصاءات ، وتوحيد المعايير والتصنيفات ، وارساء قاعدة صلبة من المعلومات والبيانات للبنك القومى للعلومات . وتتجه النية الى الحصول على المعلومات الضرورية من المصادر الاولية ، على أساس « استفتاء الجرعة (الموضوع) الواحدة » وستجمع المعلومات باستخدام طرق موحدة ومنسقة ، تلبية لمطالب المنتفعين على اختلاف أنواعها . وقد بدأ استخدام الاستفتاءات فى سنة ١٩٧٦ وشملت فى البداية قطاعات الطعام ، والصناعة ، والمناجم ، والمصايد .

وسوف تختص الهيئة المركزية للجهاز باجراء التعدادات القومية بمعاونة المكاتب القطاعية المختصة طبقا لما هو مطلوب ، كما تختص بتنسيق وتوحيد أعمال الهيئات العامة والاشراف عليها . وتنطبق هذه الاحكام على المسوح المنتظمة والخاصة التى تجرى من وقت الى آخر . ويتم اعـ

المسوح بالتعاون مع مختلف القطاعات ، والمنتفعين ، والمسئولين عن اجرائها .

وقد تعهدت بيرو فى معاهدة كرتجينا (قرطاجنة) بتقديم البيانات الاحصائية حتى يشترك فى استخدامها اعضاء « مجموعة الاندز » . ولكن الحكومة لم تزود الجهاز حتى الآن بالامكانات اللازمة للوفاء بهذا التعهد ، وان أمكن تلبية المطالب الملحة بفضل ما بذلته الوحدات التابعة للجهاز من جهود اضافية .

الطاقة التنفيذية والانتاجية للجهاز القومى للاحصاء

لقد زودتنا نتائج مسح التنظيم الاحصائى القومى الذى أجرى فى ١٩٧٢ ببيانات تفصيلية عن خدمات الجهاز القومى للاحصاء وطاقته التنفيذية فى ديسمبر ١٩٧٦ . وقد نشرت فى نهاية ١٩٧٨ البيانات التى اسفر عنها المسح الاحصائى القومى الثانى . ولسوء الحظ حالت الاعتمادات المالية المحدودة ، وقلة الموظفين دون اجراء المسوح الاحصائية بصفة دورية . ويلاحظ أن البيانات التى تغطى معظم السنوات الاخيرة عامة ، وغير وافية فى حالات معينة ، وهى من انتاج المكاتب القطاعية التابعة للجهاز القومى للاحصاء الذى تم تعزيزه فى يوليو وديسمبر ١٩٧٨ . وسنبين ابرز سمات البيانات التى امدتنا بها وحدات الجهاز المختلفة لكى نعطى صورة حديثة ـ بقدر الامكان ـ عن الطاقة التنفيذية والانتاجية للجهاز ، ونصف التغييرات الكبيرة التى حدثت فى السنوات الاخيرة .

المكاتب الاحصائية (م ١)

لا نستطيع أن نلحظ فى السنوات الاخيرة أى معدل ثابت لنمو الطاقة التنفيذية للجهاز القومى للاحصاء . ومن المؤشرات الدالة على هذه الفاقة عدد المكاتب الاحصائية اى مكتب ادارى ـ بصرف النظر عن مستواه الرياسى فى الهرم الوظيفى ـ يخضع لسلطة اى جهاز من أجهزة القطاع العام ، ويقوم بأداء كل أو بعض المهام المتصلة بجمع البيانات الاحصائية وتحليلها كجزء من انتاج البيانات الاحصائية .

وقد دل مسح التنظيم الاحصائى القومى فى ١٩٧٢ على وجود ٤٨ مكتبا احصائيا ، ودل المسح الثانى على ارتفاع عدد المكاتب الى ٩٦ . ويمكن تفسير هذا النحو ـ من جهة ـ بتوسع القطاع العام كما يتضح من الزيادة الجوهرية فى عدد مؤسساته ، كما يمكن تفسيره ـ من جهة أخرى ـ بزيادة اهمية البيانات الاحصائية وانتاجها وتنظيمها . غير انه فى نهاية ١٩٧٨ لم يزد عدد المكاتب الاحصائية على ١٠٥ . ويرجع بطء معدل

النمو فى السنوات الاخيرة الى نقص الموارد المالية والبشرية مما يعوق انشاء مكاتب جديدة مسئولة عن انتاج الاحصاءات ».

ومنذ اقرار المرسوم بقانون رقم ٢١٣٧٢ الذى نص على انشاء المكاتب القطاعية للاحصاء فى مختلف الوزارات ، حدث تقدم فى هذا المجال . ففى ديسمبر ١٩٧٩ أنشئت هذه المكاتب فى قطاع الاقتصاد والمالية ، وقطاع التعليم ، وقطاع النقل والمواصلات فقط . ثم خصصت فى القطاعات الاخرى مكاتب ادارية للقيام بمهمة المكاتب الاحصائية . على أننا الآن نجد ان قطاع العلاقات الخارجية هو القطاع الوحيد الذى يخلو من مكتب قطاعى للاحصاء . فقد أنشئت هذه المكاتب الاحصائية فى بقية القطاعات منذ وقت قريب ، وتتخذ الآن الاجراءات لاستكمال انشائها فى بعض القطاعات مثل قطاع الاسكان والبناء ، وقطاع التكامل . وفى بعض القطاعات تعتبر المكاتب الاحصائية مسئولة مباشرة أمام مدير القطاع نفسه ، وفى بعضها الآخر يخضع المكتب لاشراف مكتب تخطيط القطاع ، ولكن عندما توضع المكاتب الاحصائية تحت سلطة المكاتب الاخرى فانه يخشى عدم الاهتمام بالعمل الاحصائى ، لانه فى هذه الحالة ينزل الى المكان الثانى .

ويمكن — أيضا — اعتبار حجم المكاتب الاحصائية مؤشرا للطاقة التنفيذية للجهاز . وتسهيلا لاجراء المسح فى هذا المجال يتحدد حجم المكتب على أساس عدد الموظفين التنفيذيين وكبار الفنيين فيه . وعلى أساس هذا المعيار يمكن القول بأن معظم المكاتب الاحصائية صغيرة ، نظرا لانها تضم عددا اقل من ٥ من الموظفين التنفيذيين وكبار الفنيين (انظر جدول ١) .

جدول (١)

عدد الموظفين الاخصائيين التابعين للجهاز القومى للاحصاء من حيث الحجم (١) والقطاع الادارى :

القطاع الادارى		اقل من ٥	بين ٥ر٩	بين ١٠	بين ٢٠ر٤٩	بين ٥٠ طم
الزراعة والطعام	٤	٢	—	١	—	١
التجـــارة	٤	٢	١	١	—	—
الصناعة والسياحة	١٢	٩	٢	١	—	—
الطاقة والتعدين	٥	٣	١	—	—	—
الاقتصاد والمالية	٩	٩	—	—	—	—
التعليم	١٠			—	١	—
التكامل	٨	١	—	—	—	—
الداخلية	٦	٨	—	١	—	—
المصـــايد	٧	٣	٢	١	—	١
مكتب الرئيس	١	٣	٢	—	—	—
العلاقات الخارجية	٦		—	—	—	—
الصحة	٩	٢	—	—	—	—
العمل	٥	١٠	٢	١	١	—
النقل والمواصلات	١٤	٣	٣	١	—	—
المجموع الكلى	٤	١	—	—	—	—
الاسكان والبناء	—	—	—	٨	—	—
المجموع الكلى	٩٦		١٥	٨ر٣٣	٢	٢
النسبة المئوية	٦٩	٨٨–٧١	١٥ر٦٣		٢ر٠٨	٢ر٠٨

المصدر : المسح الاحصائى « القومى الثانى » ، سبتمبر ١٩٧٨ .

---

(١) يحدد الحجم طبقا لعدد الموظفين التنفيذيين وكبار الفنييـــن فى المكتب .

الموارد البشرية ، والمالية ، والمادية

لا يمكننا فى الوقت الحاضر أن نقوم من الناحية النظرية المحضة بأى فحص دقيق لتقدم الجهاز وانجازاته من حيث نوعية ومجال الانتاج الحالى من البيانات الاجتماعية – الاقتصادية ، اذ يجدر بنا أن نوجه اهتمامنا الى عدد ومؤهلات الافراد للعاملين فى الجهاز القومى للاحصاء والموارد المالية والمادية المتاحة .

وتسهيلا لهذا المسح نقول : ان الموارد البشرية للجهاز تتألف من الموظفين العاملين فى المكاتب الاحصائية . وعلاوة على ذلك فاننا عند البحث فى نقص هذه الموارد سوف نشير بالضرورة الى مؤهلاتهم .

وفى نهاية ١٩٧٦ بلغ عدد الموظفين العاملين بالمكاتب الاحصائية التابعة للجهاز ٣٨٩٣ر١ ، ولكن توزيعهم بين مختلف القطاعات لم يكن متجانسا وخير مثال لذلك مكتب رئيس الجمهورية الذى يضم ٣٣٪ من هؤلاء الافراد وان كان يجدر بنا أن نشير الى أن هذا الرقم يشمل كل الموظفين العاملين بالمكتب ويليه من حيث الحجم قطاع الزراعة والطعام لكثرة عدد الافراد فى هذا القطاع .

وفى يوليو ١٩٧٨ بلغ عدد موظفى الجهاز ٢٩١٠ر١ أى بنقص قدره ٣٢٪ . ولكننا اذا أسقطنا من الحساب موظفى مكتب رئيس الجمهورية وموظفى قطاع العلاقات الخارجية ، والعمالة – وهى القطاعات التى لم تقدم أى بيانات عن سنة ١٩٧٨ – رأينا أن عدد موظفى الجهاز لم ينقص بهذه النسبة فى يوليو ١٩٧٨ . ذلك أن موظفى القطاعات المذكورة يمثلون ٣٨٪ من موظفى الجهاز ، وان كان هذا الرقم أضخم من الحقيقة لانه يتضمن الموظفين المشتغلين بنشاط غير احصائى . هذا ويمكن تفسير النقص الظاهرى الذى لوحظ فى ذلك التاريخ بأن موظفى الجهاز تضمنوا فى المسح الاحصائى القومى الثانى العاملين فى مختلف المكاتب الاحصائية فى حين ان البيانات الخاصة بالموظفين لسنة ١٩٧٨ لا تشير الا الى المكاتب القطاعية للاحصاءات فى عدد من القطاعات الادارية .

وقد بلغت نسبة موظفى المكتب القومى للاحصاءات ٤٣٪ من مجموع موظفى الجهاز فى يوليو ١٩٧٨ . وكان عدد موظفى المكتب ٥٤٩ منهم ٥٠٧ يعملون فى المكتب المركزى و ٤٢ فى المكاتب الاقليمية . هذا ، وموظفو الجهاز ليسوا بأى حال من العاملين الجدد ، اذ نقل الكثير منهم من قطاعات ادارية أخرى حين انشىء المكتب القومى الذى يليه فى الاهمية قطاع الزراعة والطعام حيث تبلغ نسبة موظفيه ٢٨٪ من مجموع موظفى الجهاز .

ولم يكن الجهاز القومى للاحصاء منذ انشائه مزودا بالعدد الكافى من الموظفين فى أى وقت من الاوقات . وقد اشتد هـذا النقص فى السنوات الاخيرة على أثر تدابير التقشف الذى لجأت اليه الحكومة . وكان للحوافز المالية التى أغرت العاملين فى القطاع العام بالاستقالة من الخدمة تأثير كبير فى الجهاز اذ أدت استقالة الموظفين الى نقص عدد العاملين اعتبارا من اكتوبر ١٩٧٨ ولا سيما الموظفين المؤهلين . وكان لذلك أثره الملحوظ فى كفاية العمل الاحصائى . وفى ديسمبر ١٩٧٨ بلغ عدد موظفى الجهـــاز كله ٩٨١ أى بنقص قدره ٢٤٪ عما كان عليه فى يوليو من ذات العام . وكان النقص أشد ظهورا فى قطاعات الاقتصاد والماليـــة ، والطاقة والمنـــاجم ، والصناعة والسياحة . أما فيما يتعلق بالمكتب القرمى للاحصاءات ، فقد ازداد عدد موظفى المكاتب الاقليمية بنسبة ١٠٥٪ فى حين نقص عدد موظفى المكتب المركزى بنسبة ٢٣٪ .

وتوجد أعداد غير كافية من الموظفين المهنيين والمساعدين وقد تناقصت كلتا الفئتين بصورة مطلقة فى خلال السنوات الاخيرة . وفى ديسمبر ١٩٧٦ بلغت نسبة الموظفين المهنيين ٣٠٪ من القوة البشرية فى الجهاز ، فى حيـن بلغت فى ديسمبر ١٩٧٨ ، ٤٢٪ من مجموع الموظفيـــن . وفى نهاية تلك السنة كانت أغلبية الموظفين من المهنيين فى قطاعات الاقتصـــاد والمالية ، والتعليم ، والصناعة والسياحة ، والتكامل فقط ، وكذلك فى المكتب القومى للاحصاءات .

ويجدر بنا أن نوجه النظر الى عاملين هامين آخرين فى الجهاز همـــا مستويات وفائت الموظفين المدربين . وتدل نتائج المسح الاحصـائى القومى الثانى على أن ٧٧٪ من الموظفين هم من فئة الفنيين ، ومنهم رجال الادارة، فى حين أن كبار الموظفين الفنيين لا يمثلون سوى ١٩٪ من القوة البشريـة فى الجهاز ، ولذلك يحسن أن تزيد نسبتهم . ذلك أن نقص هذه الفئة من الموظفين قد أدى الى الحد من انتاج الاحصاءات ، ولكن المشكلة أخف حدة فى قطاعات التعليم ، والصناعة والسياحة ، والعمالة .

ومعظم موظفى الجهاز هم من خريجى المدارس الثانوية . وقد حصل عدد لا بأس به منهم على تدريب متخصص . أما الجامعيون وأصحـــاب الدراسات العليا فتبلغ نسبتهم — على الترتيب — ٤٪ و ٣٤٪ من جميع الموظفين . ويضم قطاع الزراعة والطعام أعلى نسبة من أصحاب الدراسات العليا ، اذ وصل ٣٣٪ من موظفيه الى هذا المستوى .وتتألف نسبة كبيـرة من مجموع القوة البشرية للجهاز من موظفين فنيين مساعدين من خريجى المدارس الثانوية ، وتبلغ نسبتهم ٣٧٪ من المجموع الكلى . وقد تلقى أغلب الموظفين على المستوى الادارى تدريبا متخصصا فى الجامعة ، فى حيـــن

ان اغلب الموظفين الفنيين هم من خريجى التعليم العالى غير المتخصص .
وهذه الارقام تحملنا على القول بوجود نقص ملحوظ فى الموظفين المؤهلين
(انظر جدول ٢)

جدول (٢) ـ موظفو (ج ف ١) بحسب فئاتهم ومستواهم التعليمى (بالنسبة المئوية) (١)

مستوى التعليم / الفئة	موظفون تنفيذيون	كبار الفنيين	فنيون مساعدون	موظفون اداريون	المجموع الكلى
دراسات عليا	٢ر٤٣	١ر٢٢	—	—	٥ر٦٥
تعليم جامعى متخصص	٤ر٢٣	٧ر٢٩	٣ر٤٣	—	١٥ر٦٤
تعليم غير متخصص	١ر٦٩	١٠ر٦٢		٠ر٠٥	١٨ر٧٥
ثانوى متخصص	٢ر٤٨	—	٢٣ر٩٣	٢ر٠١	٣٥ر٤٥
ثانوى غير متخصص	٠ر٤٨	—	١٢ر٧٨	٢ر٩١	٢٣ر٠٩
انواع أخرى	—	—	٠ر٤٨	١ر٩	٣ر٤٣
	١١ر٣١	١٩ر١٣	٤٦ر١٧	٦ر٨٧	١٠٢ر٠١

(١) وضع هذا الجدول على أساس نتائج المسح الاحصائى القومى الثانى .

وكذلك تشتد الحاجة الى اتاحة التدريب المتخصص لموظفى الجهاز الفنيين . وأشد ماتكون الحاجة فى مجال جمع ومعالجة الاحصاءات الاولية وفى مجال تحليل الاحصاءات ، وهما مجالان من العمل المتخصص يحتاج فيهما الى التدريب ٣٤٪ و ٢٨٪ ـ على الترتيب ـ من الموظفين . على أن هذا الامر لم يغب عن بال المسئولين ، فقد أتيح التدريب فى السنوات الاخيرة لموظفى (ج ق ١) بواسطة الدورات التدريبية والحلقات الدراسية .
ومن أسف أن أغلب الذين تلقوا مثل هذا التدريب لم يعودوا يعملون فى الجهاز الذى يعانى نقصا من الناحية النوعية . ومن الممكن الافادة من نظام التعاون الفنى فى عقد الدورات التدريبية فى الاعمال الاحصائية كما تجب الافادة الى أقصى حد من منح النشاط الاحصائى التى تقدمها مختلف البلاد والمنظمات الدولية . وكذلك تجب متابعة السير فى تنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية .

وقد اكدت زيارة مختلف المكاتب القطاعية للاحصـــاء الحقائق التى ذكرناها آنفا . ونشير هنا بوجه خاص الى النقص الشديد فى عدد الموظفين الفنيين ذوى التدريب الاحصائى ، والاثر الشديد الذى أحدثته استقالات الموظفين نتيجة تدابير التقشف التى اتخذتها الحكومة ، وقلة موظفى الجهاز بوجه عام . ويعالج هذا النقص جزئيا باستخدام طلبـــة الجامعات بعض الوقت ، وبدون مرتب ثابت ، مع ما يجلبه ذلك من عدم استمرارية العمل، كما يعالج أيضا ـ حيث تقضى الضرورة ـ بالتعاقد على عدد من الانشطـة والمسوح الميدانية ، مع ملاحظة أن هذه يقوم بها الموظفون الدائمون فى بعض القطاعات فقط .

ولا يخفى أن الجهاز القومى للاحصاء أنشىء ومارس عمله دون ميزانية كافية . وساءت الحال بعد تفاقم الازمـةلا اقتصداية التى انتابت البلاد ، وقد بدأ المعهد القومى للاحصاء نشاطه على أساس الميزانية التى سبـق تخصيصها للمكتب القومى السابق للاحصاء والتعداد برغم اتساع نطـاق وظائفه ومسئولياته . وكذلك اضطلعت المكاتب الاحصـائية الاخرى فى مختلف القطاعات بوظائف ومسئوليات جديدة لم تقابلها الاعتمادات الماليـة اللازمة للنهوض بها . وبصرف النظر عن ضآلة الاموال المخصصـة . فان بعض المكاتب لم تكن لها ميزانية خاصة مما ترتب عليه أن أصبح نشاطهـا رهنا بقرار الموظفين الذين لم يعطوا دائما الاولوية للعمل الاحصائى . ولذلك يجب علينا أن نؤكد اهمية تخصيص موارد مالية اكبر للمكاتب الاحصائية ، لان كلا من انتاج الاحصاءات ونشرها يتأثر بنقص الاموال .

وكذلك يلاحظ ان التسهيلات المادية غير كافية فى كثير من الحالات مما يعوق تحقيق أهداف الجهاز القومى للاحصاء . ويبين جدول ٣ وضع المكاتب الاحصائية التابعة للجهاز القومى للاحصاء بالنسبة للمعـــدات والاجهزة فى نهاية ١٩٧٦ .

جدول ٣ ــ عدد المكاتب الاحصائية فى (ج ق ١) المستخدمة لاجهزة معالجة البيانات ، مع بيان نوع الاجهزة ، والقطاع الادارى .

الصناعة والسياحة

القطاع الادارى	٤	—	٢	١	٢	٢	٢	٢
الزراعة والطعام	٤	—	١	—	١	—	١	٣
	١٢	١	٢	٤	٣	١	٢	٨
الاقتصاد والمالية	٥	—	١	٢	١	١	٢	٢
التعليم	٩	١	—	—	١	١	١	٨
الطاقة والتعدين	١٠	—	١	١	—	—	١	٧
التكامل	١	—	—	—	—	—	—	١
الداخلية	٨	—	—	—	—	—	—	٨
المصايد	٦	—	٣	١	١	١	—	٢
مكتب الرئيس	٧	١	٣	١	٣	٣	٢	٣
اللاقات الخارجية		—	١	—	١	١	—	—
الصحة		—	١	٢	١	—	—	٤
للعمل	٥	—	٣	٣	٣	٣	—	٢
النقل والمواصلات	١٤	١	٤	٢	٤	٤	—	٨
الاسكان والبناا	٤	—	٢	١	٢	١	١	٢
المجموع الكلى	٩٦		٢٥	١٩	٢٢	١٨	١٢	٦٠
النسبة المئوية	١٠٠	٤ر١٧	٦ر٠٤	١٩ر٧٩	٢٣ر٩٦	٨ر٨٥	١٢ر٥	٦٢ر٥

(١) آلات تنظيم الجداول ، وآلات التصنيف والنسخ ، وآلات المقارنة ، والآلات الحاسبة الخ .

المصدر : المسح الاحصائى القومى الثانى ، سبتمبر ١٩٧٨

ويدل استخدام الكمبيوتر على التطور الكبير الذى طرأ على معالجة البيانات الاحصائية سواء أكانت المعالجة عن بعد أم قرب . ويلاحظ أن ٣٠ ٪ من وحدات ج ق ١) كانت فى ذلك التاريخ تستخدم الكمبيوتر بالفعل ، وأن ٢٠ ٪ من المكاتب كانت تستخدم الاجهزة العادية ، وأن ٢٤ ٪ و ١٩ ٪ منها كانت تستخدم ــ على الترتيب ــ آلات تثقيب البطاقات وآلات

التحقيق (لمراجعة التثقيب) ، و ١٣٪ تستخدم أجهزة أخرى لادخال المعلومات والبيانات فى الكمبيوتر .

وفى الوقت الحضر لا تستعمل الاجهزة الاتوماتيكية فى معالجة البيانات الا فى بعض المكاتب القطاعية للاحصاءات ، وذلك فى جزء من عملياتها على الاقل مع ملاحظة ان القليل منها هو الذى يملك الاجهزة . اما الاجزاء الاخرى من العمليات فتتم يدويا . وتقدم المكاتب التى تملك هذه الاجهزة يد المساعدة للمكاتب الاخرى فى القطاع . وتمتاز المعالجة الاتوماتيكية للبيانات بالسرعة والكفاية ، اذ تيسر المعالجة الدقيقة لكمية كبيرة من البيانات الاولية فى أقل وقت ممكن . ولذلك يجب التوسع فى استخدام هذه الاجهزة فى الجهاز سواء بالشراء أو التأجير ، تبعا للدراسات الاولية التى تجريها المكاتب الطالبة لهذه الاهزة عن بعض نواحى السلع مثل حجم البيانات التى تعالج حاليا ، ودرجة المعالجة المطلوبة ، والسرعة التى يجب بها اتاحة البيانات للمنتفعين .٩٠

هذا ، وتؤثر تدابير التقشف فى اجهزة المكاتب أيضا ، فهى الى جانب كونها غير كافية ، أبعد ما تكون عن التطور . يضاف الى ذلك أن نقص آلات الطباعة يؤخر نشر البيانات الاحصائية وتداولها . وقد تتأزم الامور فيتعذر اصدار ما تم انتاجه ، لافتقار المكتب الى الاجهزة او الموارد المالية اللازمة . ولكى يتسنى التوازن بين العرض والطلب وتضييق الهوة بين مايتم انتاجه ومايتم نشره ، يتعين تزويد المكاتب الاحصائية فى الجهاز بالموارد المادية الضرورية ، ونخص بالذكر المكاتب القطاعية فى مختلف الوزارات .

الانتاج ـ السلسلات الاحصائية :

ننتقل الآن الى انتاج المكاتب الاحصائية ، بعد أن حللنا الطاقة التنفيذية للجهاز القومى للاحصاء فنشير الى تصنيف الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية . وسنرى مختلف الصعوبات التى يجب علاجها . وسيعطينا هذا المعايير اللازمة لقياس انجازات الجهاز

ويعتبر عدد المسلسلات الاحصائية مؤشرا لانتاج المكاتب الاحصائية . ونعنى بالمسلسلات الاحصائية كل مجموعة منظمة زمنيا من قيم عددية لمتغير يتصل بظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك . ولكن الاختلاف فى عمومية المسلسل الاحصائى وفى اختصاصات المكاتب الاحصائية فى مختلف القطاعات الادارية يزيد من صعوبة المقارنة بين المسلسلات الزمنية (انظر جدول ٤) .

جدول (٤) ـ مسلسلات احصائية من اعداد القطاع الادارى .

القطاع الادارى	١٩٧٢(٢)	٪	١٩٧٦(٢)	٪	٪٪
الزراعة والطعام	١٥٣٤	٥٩ر٩		١١ر٠٣	٤٢ر٦٣
التجـــارة	—	—		—	—
الاقتصاد والمالية	٩١	٣٦ر٠	٧١٦	٣ر٦١	٦٧٦ر٨١
التعـليم	٣	٠١ر٠	٧٠٣	٣ر٥٤	
الطـاقة والمنـاجم	٥٤١	٢ر١١	٩٥٧	٤ر٨٣	٧٦ر٨٩
الصناعة والسياحة	٢١٥٤٠	٨٤ر١٦	١٢٤٦٩	٦٢ر٨٤	ـــ٤٢ر١١
الداخليـــة	—	—	٧٠	٠ر٣٥	—
المصـــايد	١٠٥٦	٤ر١٣	٣٦٦	١ر٨٤	ـــ٦٥ر٣٤
مكتب الرئيس	٧٧٠	٣ر٠١	٨٥٧	٤ر٣٢	١١ر٣
العلاقات الخارجية	—	—		٠ر٢٢	—
الصـــحة	—	—	١٥٤	٠ر٧٨	—
العمـــل	—	—	٤٢٢	٢ر١٣	—
النقل والمواصلات	٥٨	٠ر٢٣	٥٠٦	٢ر٥٥	٧٧٢ر٤١
الاسكان والبناء	—	—	١٨	٠ر٠٩	—

وتشير المسلسلات المسجلة فى مسح التنظيم الاحصائى القومى الذى اجرى فى ١٩٧٢ الى الانتاج ، والمبيعات ، والمخزون السلعى ، والعمالة ، ثم اضيفت اليها مسلسلات مستقاة من المطبوعات المختلفـة ، وهى تغطى على وجه أخص المالية ، والمصارف ، والتجارة الخارجية ، والعمالة ، والتعليم ، والصحة .. ويعد قطاع الصناعة والسياحة مسئولا عن اعـــداد اكثر من ٨٤٪ من مجموع عدد المسلسلات . يليه فى الاهمية قطاع الزراعة والطعام ، ومصايد الاسماك ، ومكتب رئيس الجمهـورية . وفيما يتعلق بالمكتب الاخير يجدر بنا أن نشير الى ان المسلسلات الاحصـــائية التى تنتجها مختلف المؤسسات العامة مثل المكتب القومى للاحصاء والتعـــداد تدخل فى الارقام الخاصة به .

وفى ديسمبر ١٩٧٨ تم تسجيل ١٩٤٢ مسلسلا احصـــائيا . وهذا الرقم ينقص عن رقم سنة ١٩٧٢ . على أن هذا النقص يعزى الى تجميع المسلسلات الاحصائية وضم بعضها الى بعض . ويمكن ان نلمس فى أغلب القطاعات زيادة ملحوظة فى عدد المسلسلات الاحصـــائية ، مما يدل على

زيادة إهتمام البلاد بالحصول على قدر وفير من البيانات المعلومـــات .
ومرة ثانيــة يأتى قطاع الصناعة والسياحة على راس القائمة على الرغم من هبوط عدد المسلسلات التى انتجها منذ ١٩٧٢ . ويعزى بعض هذا الهبوط الى استبعاد البيانات الخاصة بالتجارة ، ولكن يعزى أكثره الى زيادة تجميع المسلسلات . والسبب فى نقص البيانات الاحصائية فى قطاع التكامل هـو حداثة عهده . ويمكن القول بأنه لا علاقة بين عدد المكاتب والموظفين ، وعدد المسلسلات المنتجة فى كل قطاع ادارى (انظر جدول ٥) .

الاحصاء ، والموظفين العاملين وعدد المسلسلات الاحصائية ، فى القطاع الادارى .

القطاع الادارى	عدد المكاتب	٪	الموظفين	٪	عدد المسلسلات الاحصائية	٪
الزراعة والطعام	٤	٤ر١٧	٣٧٦	١٩ر٨٦	٢١٨٨	١١ر٠٣
التجـارة	٤	٤ر١٧	٨٠	٤ر٢٢	٣٧٢	١ر٨٧
الاقتصاد والمالية	١٢	١٢ر٥	١١٣	٥ر٩٧	٧١٢	٣ر٦١
التعليم			٤٤	٢ر٣٢	٧٠٣	٣ر٥٤
الطاقة والمناجم		٩ر٣٨	٥٤	٢ر٩٥	٩٥٧	٤ر٨٢
الصناعة والسياحة		١٠ر٤٢	١٣٥	٧ر١٣	١٢٤٦٩	٦٢ر٨٤
التـــكامل	١	١ر٠٤	٢	٠ر١١	—	—
الداخلية	٨	٨ر٣٣	٣٥	١ر٨٥	٧٠	٠ر٣٥
المصـــــايد	٦		٩٩	٥ر٢٣	٣٦٦	١ر٨٤
مكتب الرئيس	٧	٧ر٢٩	٦١٧	٣٢ر٥٩	٨٥٧	٤ر٣٢
العلاقات الخارجية	١	١ر٠٤	١٨	٠ر٩٥	٤٤	٠ر٢٢
الصحة	٦	٦ر٢٥	٤٨	٢ر٥٤	١٥٤	٠ر٧٨
النقل والمواصلات	٥	٥ر٢	٩١	٤	٤٢٢	٢ر١٣
العمل	١٤	١٤ر٥٨	١٣٦	٧ر١٨	٥٠٦	٢ر٥٥
الاسكان والبناء	٤	٤ر١٧١	٤٥	٧ر٣٨	١٨	٠ر٠٩

وتؤيد نتائج المسح الاحصائى القومى الثانى الملاحظات السابقة بشأن خصائص البيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية التى يتم انتاجها حــاليا . ويلاحظ ـ فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية ـ أن ٨٦٪ من المسلسلات ذات طابع قومى ، ولكنها ذاب طابع اقليمى فى قطاع التعليم فى حين ان معظمها يغطى المقاطعات فى قطاع الطاقة والمناجم . هذا ودورية المسلسلات سنوية فى الدرجة الاولى (٨٢٪ من المجموع الكلى) . ويتم انتاجها شهــريا فى قطاع التجارة ، ومكتب رئيس الجمهورية (انظر جدول ٦ ، ٧) .

شكل ٦ ـ المسلسلات الاحصائية التى تعدها المكاتب الاحصائية فى (ج ق ا) طبقا للتغطية الجغرافية :

التغطية الجغرافية	عدد المسلسلات الاحصائية	٪
قومية	ـــــ	٠ر٠٦
اقليمية	١٩٨٤٢	٣ر٩٣
مقاطعية	١٧٠٢٦	٨٥ر٨١
محلية	٤٧٨	٢ر٤١
مركزية	٧٧٩	٠ر٠٤
حضرية	٨٠	٣ر٦٨
ريفية	١٢	٠ر٠٤
غير ذلك	٧٣٠	٣ر٦٧٧
	٨	ـــــ
	٧٢٩	١٠٠

المصدر : المسح الاحصائى القومى الثانى ، سبتمبر ١٩٧٨ .

شكل ٧ المسلسلات الاحصائية التى تعدها المكاتب لاحصائية ،
فى (جق ١) بحسب دوريتها :

الدورية	عدد المسلسلات الاحصائية	٪
سنوية	١٦٣٠٤	٨٤ر١٧
نصف سنوية	١٠١	٥١ر٠
ربع سنوية	٣٢٧	٦٥ر١
شهرية	٢٤٩٦	٥٨ر١٢
نصف شهرية	٦١	٣١ر٠
اسبوعية	١٠٤	٥٢ر٠
غير ذلك	٢٨	١١ر١
غير دورية	٢٢١	١٥ر١

المصدر : المسح الاحصائى القومى الثانى ، سبتمبر ٩٧٨

العوامل التى تقلل من انتاج الاحصائى

ان قلة الموارد البشرية ، والمالية ، والمادية ، هى العامل الاساسى فى تقليل انتاج البيانات الاحصائية . وتدل التقارير على أن قلة الموظفين تعوق ٧٧٪ من عمل المكاتب الاحصائية ، اذ تعانى ٦٧٪ منها نقصا فى الموظفين المدربين ، كما تعانى ٦١٪ منها نقصا فى الموارد المالية ، و٧٥٪ نقصا فى الاجهزة والمعدات . ومن العوامل الاخرى التى تضعف الانتاج قلة التنسيق مع المنتفعين ، ومصادر المعلومات .

المؤسسات الرئيسية التى تنتج و / او تنشر البيانات الاحصائية الاجتماعية ـ الاقتصادية

يتضمن ملحق (١) قائمة بالمؤسسات الرئيسية التى تنتج و /او تنشر البيانات الاحصائية ، الاجتماعية ـ الاقتصادية كما يبين انواع البيانات التى تبحث فيها هذه المؤسسات ايضا .

وقد قسمنا هذه المؤسسات الى ثلاث مجموعات ، فذكرنا فى المجموعة (أ) الهيئة المركزية للجهاز القومى للاحصاء ، وهى المكتب

القومى للاحصاء ، الملحق بالمعهد القومى للتخطيط . وبالاضافة الى عمل هذا المكتب فى اعداد واجراء التعاديد والمسوح بالتنسيق مع القطاعات المختصة ، يختص بانتاج الاحصاءات الخاصة بعدد السكان ، والحسابات القومية ، والاسعار ، ويشترك ايضا فى انتاج الاحصاءات بالتعاون مع المؤسسات الاخرى بوصفه الهيئة المركزية للجهاز القومى للاحصاء ، وينشر الاحصاءات الاجتماعية — الاقتصادية على اختلاف أنواعها .

وتشتمل المجموعة الثانية على مختلف المكاتب فى الوزارات ، التى تختص بانتاج و / أو نشر الاحصاءات الاجتماعية — الاقتصادية . وكثير من هذه المكاتب يعمل بصفة مكاتب قطاعية للاحصاءات ، كجزء من الهيكل العام للجهاز القومى للاحصاء — الذى ذكرناه فيما سبق — وهذه المؤسسات تقوم بالتعاون مع المكتب القومى بانتاج معظم البيانات الاجتماعية — الاقتصادية ، بحيث يمكن تقدير التقدم القومى فى مجال المعلومات والبيانات الاجتماعية — الاقتصادية على أساس أنشطة هاتين المجموعتين من المؤسسات . ومع الاسف ، ان البيانات التى تتم بمعالجتها لا يمكن نشرها على نطاق واسع كما ينبغى نظرا لقلة الموارد ، ونقص الاعتمادات المخصصة فى الميزانية .

واخيرا أدرجنا فى المجموعة جـ المؤسسات الاخرى ، من عامة وخاصة المتصلة بانتاج و / أو نشر البيانات الاحصائية الاجتماعية — الاقتصادية على أن هذه القائمة ليست شاملة بالطبع ، اذ أننا اخترنا المؤسسات طبقا لاهميتها وبالاضافة الى ذلك اقتصرنا على ذكر المؤسسات التى لها مقر فى مدينة ليما . هذا والمؤسسات التى تنتج البيانات الاولية قليلة ، لان معظمها يقصر نشاطه على نقل البيانات الاولية ومعالجة البيانات الثانوية ، ونشاط هذه المؤسسات يتجاوز العمليات الاحصائية البحتة ، ويستخدم البيانات فى كثير من الحالات كمادة خام للتحليل والبحث ، وفى حالات أخرى يرتبط نشر البيانات ارتباطا وثيقا بنشاط المؤسسة ، أو تستخدم المعلومات والبيانات كمؤشر عام لتطورها او لاغراض التقييم . وتشمل هذه المؤسسات على البنوك ، ومراكز البحوث وغيرها من الشركات والجمعيات والمؤسسات على اختلاف انواعها.

من المؤسسات التى تنشر احصاءات الديموغرافية ،وا لاجتماعية والعمالية الهيئات العامة ، وبنك بيرو المركزى ومراكز البحوث والدراسات.
أما الاحصاءات الديموغرافية فهى من اختصاص المكتب القومى للاحصاءات وان كانت هناك وحدات معينة فى مختلف الوزارات والهيئات العامة تتعاون معه فى انتاج بعض المسلسلات الاحصائية .

وبالنسبة للاحصاءات الاجتماعية فان انشاء المكتب القطاعي للاحصاء في وزارة الاسكان والبناء اخيرا قد أدى الى معالجة ونشر البيانات الخاصة بالاسكان عن طريق المكتب المركزي للجهاز القومي للاحصاء ، والبنوك المعنية بالانشطة في هذا المجال . وهناك هيئات عامة أخرى تقوم بنشاط احصائي في هذا المجال .

وجدير بالذكر ان زارة التعليم ، والمجلس القومي لجامعة بيرو ، والمجلس القومي للبحوث هي الاجهزة الرئيسية المعنية بانتاج الاحصاءات التعليمية ، والعلمية والتكنولوجية . ويكمل نشاطها نشاط الاجهزة العامة ومؤسسات البحوث الاخرى وان لم يهتم أحدها اهتماما رئيسيا بانتاج أو نشر البيانات الاحصائية . أما الانشطة الاحصائية المتعلقة بالثقافة والرياضة والاتصال الجماهيري فهي من اختصاص وزارة التعليم والمعهد القومي للثقافة والمعهد القومي للرياضة والتربية البدنية والالعاب .

وتختص وزارة الصحة ووزارة الداخلية ، وادارة الضمان الاجتماعي وغيرها من الهيئات العامة بالنشاط الاحصائي المتصل بقطاع الصحة ، اما الاحصاءات الخاصة بالامن والنظام العام فهي من اختصاص وزارة الداخلية ، والحرس المدني ، والسلطة القضائية ، وشرطة المباحث البيروقية (ش م ب) . أما وزارة الصحة والمعهد القومي لرعاية القصر والاسرة . وغيرها من المؤسسات المعنية برفاهية الجمهور فهي تنتج الاحصاءات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية .

وتختص وزارة العمل بالاحصاءات المتعلقة بالعمال وقضايا العمل ولكن المكاتب المختلفة في هذه الوزارة تقوم بالانشطة الاحصائية في هذا المجال ، خلافا لما يجرى عليه العمل في القطاعات الاخرى . ومن اختصاصات المكتب الفني للدراسات الخاصة بالقوى البشرية ، الملحق بالادارة العامة للعمالة والذي يعمل كمركز بحوث ، انتاج الاحصاءات لخاصة بالعمالة والعمال والمرتبات . وتبحث وحدة الاحصاءات القطاعية التي هي جزء من مكتب التخطيط ، في الاحصاءات المتعلقة بالتنظيمات النقابية ومنازعات العمل ، والحوادث والاصابات والعجز عن العمل في مجال الصناعة . وجدير بالذكر ان البيانات التي ينتجها هذا المكتب يتم نشرها عن طريق هيئات خاصة . ومن ناحية اخرى فان قسم العمالة هو الذي ينتج الاحصاءات المتعلقة بخدمات العمالة . وكذلك تختص ادارات عامة أخرى ، ومنظمات العمال والمراكز الاكاديمية ومراكز البحوث التي تقوم بالتحليلات الاقتصادية ، بنشر وتحليل الاحصاءات المتعلقة بشئون العمل . وتتولى وزارة العمل ومكاتب الضمان الاجتماعي الاحصاءات الخاصة بالضمان الاجتماعي .

وتقوم بانتاج ووصف وتحليل الاحصاءات الاقتصادية الاجمالية ، الهيئات الحكومية ، مثل بنك بيرو المركزى ، والمعهد القومى للتخطيط ، كما يقوم بها مختلف الجمعيات والاتحادات ، والبنوك ، وعدد من معاهد ومراكز البحوث الاخرى ، ومعظم هذه الاخيرة أنشىء حديثا ، لتقوم باجراء التحليلات القصيرة والطويلة الاجل .

ويقوم المكتب القومى للاحصاءات ، بالتعاون مع المصالح المختلفة فى الوزارات ، بوضع الحسابات القومية للدولة ، فى حين يقوم المعهد القومى للتخطيط باعداد جداول الدخل والخرج .. والبنك المركزى مسئول عن اعداد الاحصاءات النقدية والمالية ، وان هذا بالتعاون الوثيق مع الهيئات الاخرى المعنية بمثل هذه الامور ، ومنها الهيئة القومية للمشروعات المالية ، وسوق الاوراق المالية ، واللجنة القومية لمراقبة المشروعات التجارية والاوراق المالية ، وهيئة التنمية المالية ، وادارة البنوك والتأمين.

والمصادر الرئيسية للاحصاءات الحكومية المتعلقة بالايرادات والمصروفات ، والاحصاءات الخاصة بالقطاع الخارجى هى وزارة الاقتصاد والمالية وبنك الاحتياطى المركزى ، وتقدم هذه الاحصاءات الى المكتب المركزى فى (ج ق ا) الذى يتولى نشرها مع الاحصاءات الواردة من القطاعات الاخرى . وكذلك يقوم المعهد القومى للادارة العامة بدور هام فى احصاءات العمالة فى القطاع العام وغيرها من الاحصاءات الحكومية . ويقدم مكتب وزارة التجارة البيانات الاساسية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، فى حين تقدم مختلف الهيئات العامة والخاصة البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات .

ويقوم المكتب القومى للاحصاءات بدور فعال فى انتاج الاحصاءات الخاصة بالاسعار ، وميزانيات الاسر . وتتولى تقديم الاحصاءات الخاصة بالاسعار — أيضا — مكاتب وزارات الزراعة والطعام ، والصناعة ، والتجارة والسياحة ، والتكامل وغيرها من الهيئات العامة . وتقوم مختلف الهيئات والشركات التجارية بنشر الاسعار — عادة — واذا صرفنا النظر عن استحالة تقديم قائمة شاملة فى هذا المجال ، وجدنا أنه لا ضرورة اليها اطلاقا ، لان الذى يهمنا هو الاحصاءات العامة للاسعار ، والمؤشرات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكبيرة والرئيسية . وتقوم وزارة الزراعة والطعام — فى نطاق الجهاز القومى لاحصاءات الطعام — بدور نشط فى انتاج الاحصاءات المتعلقة بميزانيات الاسر .

وتختص مكاتب الوزارات — كل فيما يخصه — بانتاج الاحصاءات المتعلقة بقطاعات اقتصادية خاصة ، وتقدم البيانات القطاعية المستقاة من المصادر الاولية الى المكتب القومى للاحصاءات ، والهيئات العامة وغيرها

من المنتفعين . على أن هذه الاحصاءات يتم نقلها وتحليلها بواسطة عدد كبير من الهيئات العامة والخاصة بما فى ذلك البنوك ، ومراكز ومعاهد البحوث ، والجمعيات والاتحادات ، والشركات العامة. ويحتوى الملحق على قائمة بأهمها بالنسبة لكل نوع من البيانات الاحصائية .

تخزين ونشر واستخدام الاحصاءات
الاجتماعية ـ الاقتصادية
الهوة الواسعة بين انتاج الاحصاءات ونشرها

لا يعالج كل ما يجمع من البيانات ، كما لا ينشر كل مايعالج منها ، بل قد لا يتم الوصول اليها . وفضلا عن ذلك فليس كل من يتلقى البيانات يستخدمها ، وحتى اذا فعل ذلك فانه يستخدمها جزئيا . ولذلك كان من الضرورى التمييز بين المراحل المختلفة التى تمر بها البيانات الاحصائيه من وقت جمعها الى وقت استخدامها .

ويجب ـ أيضا ـ مراعاة (أن معالجة البيانات عملية طويلة من وقت تقديمها الى الهيئات المنتجة للاحصاءات ، الى وقت تقديم الاحصاءات الى المنتفعين ، واستخدامهم لها .. وسنذكر بعض الشىء عن الثغرات بين كل مرحلة وأخرى ، والاسباب الرئيسية لطول الفترة بين وقوع الحادثة أو الظاهرة ، والوقت الذى تصل فيه البيانات المتعلقة بها الى المنتفعين .

وقد سبق أن رأينا أنه قد حدث خلال العقود القليلة الماضية وبخاصة منذ انشاء الجهاز القومى للاحصاء ـ تقدم كبير فى انتاج الاحصاءات الاجتماعية ـ الاقتصادية ، ولكن النظر الى هذه الاحصاءات على انها سرية ـ بغير مبرر فى الغالب ـ أدى الى الحد من استخدامها . ولقد انتج المختصون من الاحصاءات ما لو نشر لادى الى فهم أفضل لحالة البلاد . ولكن السلطات الحكومية لم تكن ترى من المصلحة اذاعة هذه الاحصاءات على الملأ .

وكانت النتيجة انه حدث فى بعض الحالات ان الهيئات التى حصلت على بيانات « سرية » مما جمعته بعض المؤسسات ، نشرت هذه البيانات دون نظر الى دقتها مما أدى غالبا الى نشر صورة مشوهة عن حالة البلاد. وفى حالات أخرى نشرت بيانات متفرقة وشرحت أو فسرت طبقا لوجهة نظر المؤسسات التى نشرتها ، ولم تكن وجهة النظر هذه صحيحة دائما . والقاعدة انه اذا حجبت المعلومات الرسمية ، ساعد حجبها على ترويج الشائعات ، وخلق فى بعض المواقف جوا من عدم الثقة والتشويش على الاذهان مما له أسوأ الاثر فى شئون البلاد .

والى وقت قريب ظلت الهيئات الرسمية تنشر فى البيانات الاحصائية ما تراه مناسبا . وعلى الرغم من أن السياسة تغيرت منذ ذلك الحين ، فان البيانات لم تنشر حتى الان كما يجب ، وكان نقص الموارد من العوامل التى ادت الى الحد من نشر الاحصاءات . ومما أن تيسر الوصول الى الهيئات الاخرى التى تنشر وتفسر وتحلل البيانات الاولية ، حتى أصبحت البيانات الصحيحة تنشر من خلال كثير من وسائل الاتصال ، على الرغم من أن الوصول الى هذه المصادر ـ كما سنرى فيما يلى ـ محدود فى كثير من الحالات

ولا تزال الهوة واسعة بين انتاج ونشر البيانات الاحصائية سواء من حيث الكمية ومن حيث الزمن الذى يمر بين مرحلة واخرى ، والسبب فى ذلك أن نقص الموارد المالية والمادية يحول دون انتاج البيانات ونشرها ، ويؤدى ـ فى بعض الحالات ـ الى اطالة الفترة بين جميع البيانات واتاحتها للمنتفعين . وفى حالات اخرى يضطر المنتفعون الذين يريدون الحصول على المعلومات الى التقدم بطلب مباشر الى المكاتب المنتجة لها ، لانها لا تنشر الا بعد زمن طويل ، اذا قدر لها أن تنشر ، أو لا تنشر ـ فى أفضل الاحوال ـ الا فى نسخ محدودة جدا بقصد الحد من النشر . وقد تفاقمت هذه المشكلات بسبب تدابير التقشف التى اضطرت اليها مختلف هيئات الجهاز القومى للاحصاء .

المطبوعات الرئيسية المحتوية على الاحصاءات الاجتماعية ـ الاقتصادية خلاصة تاريخية موجزة للمطبوعات الكبرى

على الرغم من أن هذا المقال يبحث أساسا فى البيانات الاحصائية ذات الصبغة الاجتماعية ـ الاقتصادية التى يتم انتاجها ونشرها فى الوقت الحاضر ، فانه يجدر بنا أن نذكر نبذة عن المطبوعات التى تغطى مجالا واسعا وتحتوى على فيض غزير من البيانات والتى كان لها شان كبير خلال هذا القرن ، وبخاصة المطبوعات التى أصدرها ـ فى فترات منتظمة ـ مجلس ادارة الجهاز القومى للاحصاء والحسابات القومية .

وفى المدة من ١٩٣١ الى ١٩٣٤ نشرت الادارة القومية للاحصاء « الخلاصة الاحصائية البيروقية » ثم نشرت الادارة القومية للاحصاء والتعداد (الكتاب السنوى للاحصاءات البيروقية) الذى تغير اسمه الى (النشرة الاحصائية البيروقية) ثم عاد الى اسمه الاول فيما بعد . وقد غطى العدد الاخير منه سنة ١٩٧١ ، مسجلا نهاية نشر البيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية . وعلى الرغم مما شابه من العيوب الفنية ، فانه قدم صورة قومية للمؤشرات الديموغرافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، التى اذا أخذت معا عكست التطور الذى طرأ على بيرو .

وقد تم اعداد البيانات الخاصة بالحسابات القومية منذ ١٩٤٢ ، وكان اعدادها من اختصاص البنك المركزى للاحتياطى فى بيرو ، الذى نشر البيانات الاجمالية الرئيسية الخاصة بالحالة الاقتصادية تحت عنوان « الايرادات القومية فى بيرو » . ولم تشتمل هذه النشرة على الارقام فحسب ، بل تعدت ذلك الى تحليلها . وقد ترتب على الدراسة الفنية التى اتاحت تحسين حساب البيانات الاجمالية ان انتهج البنك المركزى للاحتياطى طريقة جديدة فى اعداد البيانات منذ سنة ١٩٥٠ فصاعدا ، فنشر الجداول الاحصائية تحت عنوات « الحسابات القومية البيروقية » .

وفى ١٩٧٦ أصبح اعداد الحسابات القومية من الوظائف الرئيسية للمعهد القومى للاحصاءات ولا يزال مجلس ادارة هذا المعهد هو المسئول عن اعداد ونشر هذه الحسابات ، وهو ينظم المسلسلات الاحصائية طبقا للتعديل الاخير الذى ادخلته الامم المتحدة على نظام الحسابات القومية (مسلسل ف ، رقم ٢ ، تعديل ٣) ، والتعديل الاخير الذى أدخل على « التصنيف الصناعى القياسى لجميع الانشطة الاقتصادية» (مسلسل م ، رقم ٤ ، تعديل ٢) . وبفضل هذه الطريقة أمكن زيادة فئات البيانات التى تتم معالجتها ، ليس فقط بالنسبة للسنة الاخيرة ، بل بالنسبة للسنوات السابقة ايضا ، التى تمتد فى بعض الحالات الى سنة ١٩٥٠ .

وتشتمل البيانات الخاصة بالفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ — الى جانب اشتمالها على المكونات الاجمالية للعرض والطلب — على الدخل والخرج فى كل نشاط اقتصادى ، والايرادات والمصروفات ، والحسابات القومية الموحدة الاربعة ، كما تشتمل على مسلسلات احصائية لكل نوع من النشاط الاقتصادى ، والمصروفات اعتبارا من سنة ١٩٥٠ فصاعدا . وكما بينا فى الملاحق ، فان البيانات موضحة بالحدود العادية والحقيقية ، ومنها جميعا — مضافا اليها التحليل المصاحب لها — تستطيع أن تكون صورة عامة للتطور الاقتصادى فى البلاد خلال السنوات الاخيرة .

وصف المطبوعات

التصنيف الذى اتبعناه فى المطبوعات الوارد ذكرها فى الملحق ٢ هو التصنيف الذى استخدمته الجهات المسئولة وهى المكتب القومى للاحصاء (أ) الوزارات (ب) وغيرها من الجهات الخصاصة والعامة

للاحصاء (أ) الوزارات (ب) وغيرها من الجهات الخاصة والعامة

الرئيسية المشتملة على المعلومات الاجتماعية — الاقتصادية . وعلاوة على بيان الجهة المسئولة عن المطبوعات ، بينا صفتها الدوية ايضا ، والفئات الرئيسية للبيانات والاحصاءات .

ويختص المكتب القومى للاحصاء بنشر نتائج التعداد القومى والحسابات القومية ، وينشر أيضا الاحصاءات المتعلقة بعدد السكان ، والاسعار ويجب أن نشير الى المطبوع المسمى « التقرير الربع سنوى » الذى يبحث فى الموقف الاقتصادى ، وغير ذلك من الدراسات غير الدورية . وجدير بالذكر أن مطبوعات هذا المكتب محدودة العدد ، ولذلك تنفد بسرعة . ولكن قلة تداولها وتأخر صدورها يرجعان فى الاساس الى قلة الموارد . ونتيجة لهذه المشكلات ، يختلف حجم النسخة من عدد الى آخر طبقا للموارد المتاحة فى كل مرة .

وتقوم القطاعات الادارية نفسها بنشر ما تنتجه من الاحصاءات . ومن حق المكاتب القطاعية للاحصاءات أو ما يعادلها أن تعتبر البيانات الاحصائية التى تنشرها ذات صفة رسمية . ويشتمل ملحق ٢ على مطبوعات الوزارات مبينا فى كل حالة المكتب المختص المسئول وحجم المطبوع ، وهو حجم صغير جدا . وترسل هذه المطبوعات الى مختلف المصالح الحكومية والى بعض المكتبات المتخصصة ، ومراكز الوثائق . وتخصص نسخ نادرة جدا للبيع ، أو للتبادل مع المطبوعات الاخرى . وهذا — بالاضافة الى أن كل ما تتم معالجته من البيانات لا يتم نشره ، أو ينشر بعد مرور وقت طويل — يحتم فى كثير من الاحوال الرجوع الى المصدر الاصلى للمعلومات للحصول عليها بسرعة . وتشمل هذه المطبوعات الكتب السنوية لمختلف القطاعات ، وغيرها من المطبوعات السنوية . وفى بعض الحالات تشتمل هذه المطبوعات على أرقام نهائية مما يدل على أن المطبوعات لا تتاح للمنتفعين الا بعد مرور وقت طويل . وتصدر بعض القطاعات — الى جانب المطبوعات السنوية — مطبوعات أخرى فى فترات تقل عن سنة وتحتوى عادة على أرقام ذات صفة مؤقتة .

والى الوقت الذى يمر قبل أن تعد البيانات للنشر ، ويجب أن يضاف الوقت الذى تنحى فيه المادة جانبا بسبب قلة الموارد المالية والمادية التى سبقت الاشارة اليها . ويحدث فى حالات مستطرفة أن تتوقف المطبوعات كما هو الحال فى عدد من المطبوعات المذكورة فى ملاحق هذا المقال التى لا تنشر فى الوقت الحاضر على الرغم من توافر المادة . مثال ذلك بعض المطبوعات فى قطاعات الزراعة والطعام ، والصحة والسياحة . وفى حالات أخرى لا يمكن نشر كل ما يعالج من البيانات بسبب قلة الموارد ولذلك يضطر المنتفعون الى التقدم بطلب للمكاتب المنتجة للبيانات اذا أرادوا الحصول عليها . يضاف الى ذلك أن بعض المكاتب القطاعية للاحصاءات لا تنشر أية مادة ، فى حين أن بعضها لا يصدر سوى مطبوعات خاصة أو غير دورية ، أو أصدر مطبوعات لا تحتوى على أية احصاءات اجتماعية — اقتصادية . وهذا يحدث فى القطاعات الآتية : الاقتصاد والمالية ، التنسيق ، العلاقات الخارجية ، الاسكان والبناء .

هذا والمجموعة الثالثة من المطبوعات الواردة فى ملحق ٢ أكثر من ذلك تنافرا واختلافا من حيث طبيعة المطبوعات ، وصفتها الدورية ونشرها .

ويختلف حجم النسخة المطبوعة من مطبوع الى آخر ، على الرغم من انه يمكن القول بوجه عام أن المطبوعات التى تعدها الهيئات العامة تطبع فى نسخ أصغر حجما بكثير مما تعده الهيئات الخاصة . وتوزع الاولى بالمجان ، أو تباع بثمن منخفض فى حين يمكن تقسيم الاخير الى قسمين : مطبوعات مخصصة للاستعمال الاكاديمى ، والبحث العلمى ، وخدمة المجتمع وهذه تباع بثمن منخفض نسبيا ، ومطبوعات مخصصة لاسواق مختارة وهذه يكون الاشتراك فيها أعلى من الاولى .

وتتضمن فيها المطبوعات تحليلات وتعقيبات خلافا لمطبوعات المجموعتين السابقتين . غير أنه يمكن القول بوجه عام بانه قل من المطبوعات ما يتضمن تقديرا للاحتمالات المستقبلة بشأن البيانات الاحصائية ، واذا تضمنت مثل هذا التقدير ، فانه يكون منقولا عن التقديرات التى تعدها السلطات الحكومية .

وقد ذكرنا المطبوعات الدورية الرئيسية طبقا لانواع البيانات التى تغلب على كل منها . ونلاحظ أن الجهات المختلفة فى الجهاز القومى للاحصاء مسئولة عن نشر الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية . أما الهيئات الخاصة فتعنى أساسا بالاحصاءات الخاصة بالاقتصاد والعمل ، وهى مجالات تكثر فيها المؤلفات المطبوعة سواء من اعداد الجهاز القومى للاحصاء أو المؤسسات الخاصة بما فيها من البنوك ، ومراكز البحث والتعليم ونقابات العمال .

استخدام الاحصاءات الاقتصادية ـ الاجتماعية

لا شك ان الحكومة هى المنتفع الرئيسى بالاحصاءات الاجتماعية ـ الاقتصادية الاساسية ، نظرا لان هذه الاحصاءات تتبوأ المكان الاول فى عملية صنع القرار فى الادارة الحكومية . وكذلك معهد التخطيط ، ومختلف مكاتب التخطيط القطاعية من أهم المنتفعين بالبيانات الاحصائية التى تقوم بدور رئيسى فى تخطيط التنمية .

وفى مختلف القطاعات ادارات أخرى تستخدم الاحصاءات كما تستخدمها مكاتب التخطيط القطاعية . وفى الحالات التى لا تنشر فيها هذه الاحصاءات يستطيع موظفو الوزارات الحصول عليها اذا لم تكن سرية تستطيع السلطات الحكومية فى القطاعات الأخرى الحصول على الاحصاءات . فان المطبوعات التى تشتمل عليها توزع بالمجان على هؤلاء الموظفين . وكذلك

تستطيع السلطات الحكومية فى القطاعات الاخرى الحصول على الاحصاءات . يستخدمها بالفعل ، ومنهم من يستخدمها جزئيا فقط .

وتنشر البيانات الاحصائية بطرق مختلفة . كأن تنشر عن طريق المطبوعات ، دورية وغير دورية ، أو عن طريق الاوراق المنفصلة ، أو النشرات ، أو الوثائق أو الكتب ، وهذه قد تتضمن ارقاما فقط أو ارقاما مقرونة بالتحليل والتعليق . ويمكن نشر الاحصاءات أيضا على نطاق واسع بواسطة وسائل الاعلام ، وان كان ذلك يقتصر على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية والمؤشرات الاجتماعية الدالة على تطور البلاد .

واذا لم تنشر البيانات الاحصائية ، فاننا نجدها محفوظة فى تقارير خاصة يتم تداولها فى نطاق محدود أو فى قوائم الكمبيوتر أو فى بنوك المعلومات أو فى مراكز الوثائق التى تخدم بعض القطاعات . ويستطيع القطاع العام عادة الحصول على البيانات التى يتم تخزينها بكل هذه الطرق بما فى ذلك البيانات الاولية التى لم تتم معالجتها ، متى أمكن الحصول على اذن خاص من السلطات المختصة .

وجدير بالذكر ان الجامعات وغيرها من مراكز البحوث والتعليم تنتج البيانات الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تستخدمها . ويكابد موظفو الجامعات والباحثون عناء كبيرا فى الحصول على هذه البيانات سواء من المصادر العامة أو الخاصة ، لتكون مصدرا للمادة التى يستخدمونها فى دروسهم ومحاضراتهم ، واجراء دراساتهم وبحوثهم . وواضح أن تيسير الوصول الى المعلومات والبيانات يعد فى العادة من العوامل الرئيسية المؤدية الى نجاح رسالتهم . ومن ثم فان المنتفعين يضطرون الى اللجوء الى المصادر التى تنتج البيانات رغبة فى الحصول على ما يحتاجون اليه من معلومات . ويمكن الحصول على هذه البيانات والمعلومات بالطرق الرسمية المقررة ، أو بالطرق غير الرسمية من خلال الاتصالات المختلفة .

واذا تم تبادل المطبوعات على أساس منظم ، أمكن الحصول على عدد كبير من المطبوعات الخاصة والعامة . ولكن الامر يتطلب المزيد من الجهد فى هذا المجال . وفى بعض الحالات تنشر أو تباع نتائج الدراسات والبحوث التى تجرى فى تلك المراكز ، وان كانت لا تقدم ــ دائما ــ البيانات الاحصائية التى استخدمت كمادة خام . ويتم تخزين هذه البيانات وكذلك البيانات غير المنشورة ، فى مراكز البحوث والتعليم التى يكون الوصول اليها محدودا فى أغلب الاحوال .

ويشكل الطلاب طائفة أخرى من المنتفعين بالبيانات الاحصائية الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة من يشتغل منهم باعداد مقالات علمية

أو رسائل جامعية . ويمكن الرجوع الى هذه المؤلفات فى مكتبات مراكز البحوث ، وينشر فى بعض الاحيان أفضل هذه الاعمال . ويبحث بعض الطلاب فى البيانات التى سبق نشرها فى حين يستخدم بعضهم البيانات التى لم تنشر من قبل ، وفى حالات نادرة يحصلون على بيانات لم تتم معالجتها . ويتطلب الامر الحصول على اذن خاص للاطلاع على هذه البيانات سواء انتجتها هيئات عامة أو خاصة ، ومن الصعب الحصول على ذلك الاذن ويقوم الطلاب عادة — فى مقابل الحصول على البيانات — باجراء بعض الدراسات العملية سواء بأجر كامل أ وبأجر رمزى . وهذا يعود — أيضا — بالفائدة على الهيئات المنتجة للمعلومات ، لانها تعوض نقص مواردها ، بفضل هؤلاء المنتفعين ويجب أن نضيف الى ذلك أن الطلاب أو الخريجين قد يستخدمون بيانات جمعوها بأنفسهم من خلال المسح والبحث الميدانى .

وتستخدم البنوك والهيئات المالية والنقابات العمالية ، والنقابات المهنية البيانات الاحصائية أيضا . وقد اهتم فى السنوات الاخيرة بعض أفراد الجمهور اهتماما كبيرا بما يجرى فى بيرو ، وأبدوا رغبتهم فى الحصول على معلومات وبيانات فى هذا الشأن . ويزداد اهتمامهم بذلك يوما بعد يوم كما يتضح من ظهور المؤلفات التى تتضمن تحليلا لحالة البلاد ، والتى تلقى اقبالا متزايدا . وهذا التحول الذى طرأ على اتجاه الناس يبدو واضحا بصفة خاصة فى دوائر الاعمال ، اذ يهتم رجال الاعمال اليوم بالحصول على البيانات الاحصائية الصحيحة ، ويبدون استعدادهم لدفع مبالغ كبيرة من المال . وتخصص بعض المطبوعات لتلبية مطالب السوق ذات الايراد العالى ، ولذلك اتعذر الحصول على ما تحتويه من بيانات .

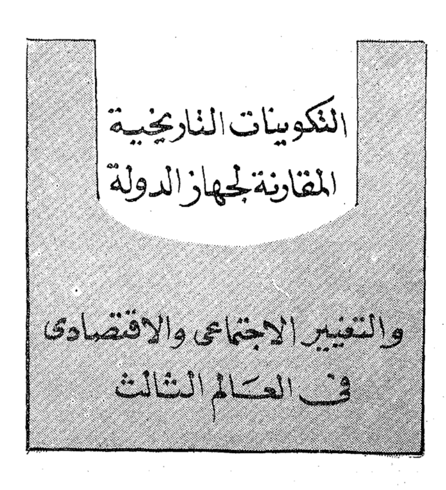
وكذلك تستخدم الهيئات الدولية البيانات الاحصائية ، سواء أكان مقرها فى بيرو أم فى الخارج . وبعضها يكتفى بجمع البيانات من مختلف الدول ثم ينشرها فى كتب سنوية دولية أو فى نشرات . وتحتاج الحكومات والبنوك الاجنبية الى البيانات الاحصائية كذلك ، لتكون أساسا لاتخاذ القرار فيما يتعلق بمنح القروض او الاستثمارات ، أو القيام بأعمال أخرى فى بلادنا . وكذلك يستخدم الاكاديميون أو الباحثون الاجانب البيانات الاحصائية الخاصة ببيرو لاجراء دراسات ينشرونها فى مقالات متخصصة او كتب ، أو رسائل جامعية . وأخيرا يجب علينا أن نشير الى أن من مهام السلك الدبلوماسى فى بيرو الحصول على معلومات أو بيانات عن المتغيرات الاجتماعية او الاقتصادية الرئيسية ، وابلاغ الحقائق الاساسية الى سلطاتهم الحكومية ، مع خلاصة للبيانات الاحصائية الصحيحة .

ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك تنسيقا مع الهيئات العامة ، داخل القطاع وخارجه ، سواء بوصفها مصادر للمعلومات والبيانات أو بوصفها منتفعة بالبيانات التى يتم انتاجها ويساعد مثل هذا التنسيق على معرفة المطلوب من البيانات الاحصائية ، وهو الامر الذى يجرى عليه العمل بوجه عام . ومنذ انشاء الجهاز القومى للاحصاء بذلت كل الجهود لمعرفة موطن القصور فى انتاج الاحصاءات بحيث لا تلبى الطلب . وهناك نوع آخر من التنسيق يقوم على الارشاد والتدريب .

ولا يكفى أن نعرف المعلومات والبيانات المطلوبة ، بل لا بد من تحسين طرق تقديمها واستخدامها . ولهذا الفرض يجب اقامة جسر بين الهيئات المنتجة للبيانات الاحصائية ، والمنتفعين بها ، ويتمثل هذا الجسر فى مراكز الوثائق ، ومراكز الاعلام ، والمكتبات المتخصصة وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر .

وجدير بالذكر أن بعض المكتبات ومراكز الوثائق ملحقة بالجهات المنتجة للبيانات الاحصائية . وهكذا نجد ان المكتب القومى للاحصاء له مكتبة سوف تتلقى ، بمرور الزمن ، البيانات التى يتم انتاجها فى الجهاز كله ، وان لم تقم بعملها بعد ، وليس ثمة بنك مركزى للمعلومات ولكن هيئات كثيرة لها بنوكها الخاصة . وكثير من الوزارات ليس بها مكتبات أو أرشيف فنى حتى الآن ، فضلا عن بنوك المعلومات على الرغم من أن بعض التقدم قد تم احرازه فى هذا السبيل .

وقل من هذه المراكز التى تختزن البيانات ما يفتح أبوابه للجمهور . وفى غيرها لا تتاح البيانات الا لموظفيها او من يعملون فى القطاع العام ، اللهم الا اذا حصل طالب البيانات على اذن خاص . واخيرا يجب علينا ان نشير الى ضرورة توافر شروط معينة فى بعض الاحوال حتى يتسنى الحصول فيها على البيانات واستخدام الخدمات المتاحة ، وذلك بالاضافة الى دفع رسم اشتراك .



الغرض الذى نتوخاه هو أن نضع التأكيد على وجود فجوة خطيرة فى المعرفة بدلا من أن نقدم حجة قائمة بذاتها .. اننا نعرف الكثير تماما عن التاريخ الاقتصادى للعالم الثالث . وعن طريق الجهود الرائدة التى قام بها ايمانويل والرشتاين ورفاقه أمكن — ايضا — اقتراح بعض تصورات مثمرة عن العلاقات الشاملة بين البلاد الواقعة فى مركز النظام الرأسمالى والبلاد الواقعة على ما يشبه الحد الخارجى وعلى الحد نفسه . ومع كل ، لم يتم سوى القليل من ناحية الدراسات المقارنة عن جهاز الدولة فى بلاد العالم الثالث . وفضلا عن هذا ، وحسب مبلغ علمى ، فان دراسات قليلة جدا عن البلاد أولت هذا الموضوع اهتماما خاصا .

مثل هذا الاهمال يثير الدهشة .. فايا كان الشكل الاجتماعى الذى يتخذ فكلما تأخر الاندماج فى السوق العالمية وتأخرت محاولات تحديد النمو الاقتصادى وتحقيقه والى جهاز الدولة فى بلادالعالم الثالث الى أن يزداد أهمية وانتشارا . فاذا استطاع المؤرخون مؤقتا ان يخدعوا أنفسهم

الكاتب : جلويلرمو أودونل

من علماء السياسة الارجنتينيين وهو حاليا عضو بالمعهد الجامعى فى يسكويساس ، وكان من قبـل مديرا لمعهد الدراسات الاجتماعية فى بيونس آيرس . وقام بأبحاث كثيرة ونشرها عن الدولة والبيروقراطية والسياسات العامة فى امريكا اللاتينية .

المترجم : الدكتور راشد البراوى

استاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا . عين عضوا متفرغا بالمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بالادارة ، له مؤلفات عدة

بأن يكتبوا تاريخ انجلترا على أنه اساسا تاريخ مجتمعها المدنى ، فالواضح انه فى الحد الخارجى يكون كلا نمطى النمو الاقتصادى والتكوين الطبقى ــ ولا نقول شيئا عن التحالفات السياسية ــ مرتبطين ارتباطا لا فكاك منه بالدور الذى يلعبه جهاز الدولة ، قبل وبعد تصفية الاستعمار . قد لا يكون من المبالغة فى معظم الحالات ، التأكيد بأنه بدلا من أن نفترض فى الدولة أنها انعكاس للمجتمع المدنى على ما تقول النظريات الكلاسيكية أى النظريات التى نشأت فى المركز ، كان جهاز الدولة وعلى نقيض هذا الى حد كبير ، هو الذى شكل المظاهر الاساسية لمجتمعاتنا ..

غالبا ما كانت البورجوازية الصناعية ونظيرها .. أى الطبقة العاملة الصناعية ــ نتيجة ترتبت على السياسات العامة . فلو كانت هذه السياسات تدور فى اطار ليبرالى من الناحية الاقتصادية ، فقد استهدفت ــ بشكل خاص ــ تحقيق مثل هذه النتيجة ، ولو كانت موجهة نحو صورة ما من الاشتراكية أو راسمالية الدولة ، فان الانشطة التنظيمية التى قام بها جهاز الدلة أوجدت بورجوازية تابعة بدأت فى تجميع راس المال

فى الحلقات اللاحقة لمثل هذه الانشطة الاقتصادية التى تمارسـها الدولة او الحلقات السابقة عليها .

ومهما يكن من أمر ، فخلق بورجوازية صناعية وطبقـة عاملة ذا أهمية لا فى حد ذاته فحسب ، ولكن لانه أحدث تغييرا عميقـا فى المراكز النسبية لجميع الطبقات الاخرى ايضـا . وعلى النقيض من الانماط الرأسمالية الكلاسيكية التى اتخذها التطور الاقتصادى فان طبقة متسلطة آخذة فى الظهور لم تشكل القوة السياسية التى يجسدها جهاز الدولة . بل بالعكس ففى معظم الحالات كانت الطبقة المتسلطة فى الداخل وليدة جهاز الدولة بالطبع ، وفى كلا النمطين نشأ جدال معقد بين الطبقة المتسلطة والاستقلال الذاتى النسبى الذى حظى به جهاز الدولة ، ولكن مثل هـذا الجدال ليس الامتشابها من حيث التشكل فى المركز وفى العالم الثـالث . يكفى أن نذكر أنه من بين أشياء أخرى كثيرة أتاح النمط التاريخى الذى سـاد المركز الرأسمالى ، مجـالا فسيحا أمام الايديولوجيات السياسية التى اكدت المكونات ذات النزعة الفردية ، بينما تكثر المكونات الفـردية والجماعية والحكومية فى العالم الثالث مهما كان التوجيـه الايديولوجى السائد فى كل حالة .

الايديولوجيات هى فى ذلك الجزء من الواقع الاجتمـاعى الشـامل الذى يقننها فيعزو اليها معانى متأصلة فى تجارب معظم الناس التاريخية . فالفكرة الجماعية والحكومية عن المكان ان الذى يقع فيه محور المجتمـع ـ ومن اى اتجاه ـ للخير أو للشر ـ تنشأ الدوافع الدينامية الرئيسية ، هذه الفكرة قد تبدو غير موفقة بالنسبة الى التقليد الليبرالى الذى يسود المركز الرأسمالى . أما من حيث المظاهر الاساسية التى تتسم بها دراسة خصائص الواقع الاجتمـاعى ، فان مختلف صـور المذهب الشعبى والاشتراكية تشترك فيها قطاعات واسعة من السكان فى العالم الثـالث ممن تستهويهم أمثال هذه الحركات حيث يتكرر نجاحها .

والسبب فى هذا هو ان الدولة فى العالم الثـالث ليست بالعامـل المثالى أى التركيب ـ الاسطورى وان لم يكن عديم الفاعلية ـ الذى يربط بين أجزاء المجتمع المدنى القائم . بالعكس ، انها ـ فى العـادة ـ كيان غير تمثيلى الى حد بعيد (كلما زاد هذا كان أقرب الى أصوله الاستعمارية) رسالته التاريخية أن يكون العامل الذى يولد تأليفـا لما يعتبر فى معظم الحالات مجتمعا مدنيا غير متجانس مع نفسه ومع الدولة . فغالبا تماما ما يبدو جهاز الدولة (مهما بدا ضعيفا ومجزأ فى نظر المراقب الذى يركز الاهتمام على المركز) القوة المركزية الجاذبة الوحيدة ، وانها لكذلك فعلا . وأقل ما يمكن قوله هو أن جهاز الدولة مهمـا كان مثقـلا بالتناقضات

الناشئة من كونه فى آن واحد ، نقطة حاسمة ينتشر منها فى الداخل تسلط الاستعمار الجديد والامبريالية ، لعب دورا فى مهام تاريخيـة شتى أهم بكثير منه فى المركز الرأسمالى ، أو كان من هذه الناحية يعنى فى اشتراكيات نصف الكرة الشمالى ، بلوغ شعب مرحلة النضـج السياسى أى ادراك معظم السكان بانتماء الى كيان واحد يتمشى مع الحدود السياسية لدولة تصبح بهذا دولة وطنية) ويعنى توحيد أقليم الدولة كمجال لتداول السلع والخدمات ، سـواء كان شكلها رأسماليا أم لم يكن . هناك بلاد لم تتم فيها هذه المهام ولكن اتجاه واحد هو ان الدولة على الاقل من حيث مجالهـا السياسى ، تميل الى أن تربط بين القومية والمعامـلات الاقتصادية .

فالفرق بين العـالم الثـالث وغيره هـو انه فى أداء مثـل هـذه المهـام ومايصاحب هذا من اعادة تشكيل المجتمع المدنى ، وهو عملية بعيدة الغور وأحيانا عنيفة ، لعب جهاز الدولة دورا فعالا بوجه خاص فى زمن تاريخى الى حد كبير .

حالة أمريكا اللاتينية

بعد هذه التصميمات يمكن الان أن نكون أكثر تحـديدا . اذا كان جهاز الدولة عاملا جوهريا على هذا النحو ، فى انماط التغييـر بمعظـم البـلدان ، فقد نتوقع بذل الجهد من أجـل ماتشعـر به من نقص بالغ فى المعرفة بمادة مثل هذا الموضوع . أما عن الموضوعات الاخرى الكثيرة فى العلوم الاجتماعية فالمعـرفة تعنى المعـرفة المقـارنة التى بدونهـا لا يجد الطالب ما يرشده الى ما هو غير عادى أو ما يبعث على الدهشة ، مختلفا أكان أم متكررا، وبذلك لا يستطيع تعميق البحث والفـكر نحـو المفاهيم التفسيرية النظرية التى تنطوى عليها الانماط التى نلاحظها بشأن التغيير والعلاقات . ولكن ما الذى ينبغى أن نبدأ مقارنته فى هذا المستوى البدائى من المعرفة المتاحة لنا ، وكيف نبدأ ؟ من الصعب تقـديم جواب عملى ، ولكن من السهل بدلا من هذا ، أن نستنتج : استغلال القليل الذى نعرفه حتى نكون تخمينات صحيحة ومعقولة عـن مشكلات جـوهرية معينة يبدو أنها تفسر الفوارق الظاهرة فى الانماط التاريخية التى اتخذها جهاز الدولة وعلاقته بالتغيير الاجتماعى والاقتصادى فى مجموعات من بلاد العالم الثالث . وبعبارة أخرى ليس ثمة حاجة الى ان نضرب على غير هدى أو أن نتخذ وجهة نظر مسرفة فى الفلسفة التجريبية .

دعونى أوضح النقطة . اذا أستبعدنا استثناءات قلائل فالتجربة المشتركة بالنسبة الى العالم الثالث ، عبارة عن ماض استعمارى . ولكن وراء هذا التشابه فى النشأة نجد أن حالة أمريكا اللاتينية مختلفة تماما ان شئنا التبسيط ، عن حالة أفريقيا ومعظم آسيا . لقد كان البلد الذى عمل على استعمار أمريكا اللاتينية ينتمى بشكل ظاهر الى عصر ما قبل الرأسمالية (بل الواقع كانت البرتغال واسبانيا شبه محيط دائرة أوجد ورعى عن طريق الاستعمار بدايات التصنيع الرأسمالى فى انجلترا والاراضى الواطئة) ، بينماكان استعمار معظم آسيا وأفريقيا مرحلة جوهرية فى كشف الستار عن الامبرياليه الرأسمالية . وكان هذا يعنى من بين أمور أخرى كثيرة ، أن الجهاز الاستعمارى البيروقراطى فى أمريكا اللاتينية مختلف جدا من ناحية بنيانه وادائه وتغلغل آثاره الاجتماعى ، عنه فى أى مكان آخر . وفضلا عن هذا ، ففى أمريكا الاسبانية (وان لم يكن الامر كذلك فى البرازيل حيث ظلت بيروقراطية عهد الاستعمار تؤدى وظائفها دون توقف كبير بعد الحصول على الاستقلال السياسى) ، كان معنى ذلك أنه كانت هناك فى أوائل القرن التاسع عشر عملية كبرى من اعادة تشكيل البيروقراطية الحكومية ، بل اقتربت فى حالات قلائل من مرحلة التفكك والانحلال لتعود الى الظهور بعد بضعة عقود ، وقد تغير وجهها . ومهما كانت هذه العملية ضعيفة وتغلغلت فيها مصالح الاستعمار الجديد ، الا أن هذا أسفر فى أمريكا اللاتينية عن عملية طويلة نوعا من تكوين الدولة ، كما تكونت قطاعات متوسطة كثيرة وتغذت بفعل تداخلها مع الجهاز الحكومى . وحتى على الرغم من أن كلا نمطى الاستمرار البرازيلى مع الادارة الاستعمارية وأسلوب الانقطاع الحاد نوعا عنها فى أمريكا الاسبانية ، يمكن ملاحظتهما فى آسيا وأفريقيا المعاصرتين ، فان اعادة توجيه وتشكيل الجهاز الحكومى فى هاتين القارتين (وهو أمر صحيح بوجه عام) لتحقيق أهداف وطنية ، هى عملية أحدث عهدا بكثير .

هذه ليست مسألة ترتيب زمنى فحسب . فبعض بلاد أمريكا اللاتينية (وأوضح الامثلة عنها الارجنتين وشيلى وأورجواى) كانت قد اكملت بصفة أساسية مهام بناء الامة والتوحيد الاقتصادى عندما بدا القرن العشرون ، بينما تحقق هذا فى جميع البلاد الاخرى عند بدء ثلاثينيات القرن الحالى . وعلى النقيض من ذلك فهذه المرحلة حديثة العهد نوعا ، أو لم تتم تماما بعد ، فى معظم بلاد بقية العالم الثالث التى تخلصت أخيرا من الاستعمار . وهذا لم يسفر عن نمط مختلف بالنسبة الى سيطرة وتوسع الجهاز الحكومى فحسب ، وانما يعنى أيضا ، أن مثل هذه

العمليات حدثت فى مرحلة تاريخية مختلفة جدا من مراحل النظام العالمى فأولا ، نجد ان التفوق فى الاسلحة الذى يمكن أن يحققه جهاز الدولة (أو مجموعة أو اقليم وثيق الارتباط بقوة أجنبية) على السكان بوجه عام ، هو الان أكبر بكثير مما كان تحت تصرف الدول الامريكية اللاتينية التى اخذت تظهر فى أوائل القرن التاسع عشر ، بل واستغرقت فى حالات كثيرة عقودا قبل أن تكون لها قوة قمع حاسمة على اقليمها .

وأهم من هذا أنه اذا كانت تصفية الاستعمار لا تعنى الاستقلال الاقتصادى ، ولكن تعنى فى معظم الحالات شكلا ما من الاستعمار الجديد ، فان الاشكال المادية الملموسة التى اتخذتها فى القرنين التاسع عشر والعشرين كانت مختلفة . فعلى أثر الاستقلال السياسى أصبحت بلاد أمريكا اللاتينية مستعمرات غير رسمية للمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة ، وكل منهما كانت فى مرحلة توسع الرأسمالية التنافسية السريع . وبدلا من هذا نجد أن الاغلبية الكبيرة من البلاد الافريقية والاسيوية التى تخلصت من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تظل غارقة فى العلاقات الدولية الاقتصادية التى حددتها أشكال احتكارية جدا من الرأسمالية الدولية فحسب ، بل حددها أيضا ، وجود معسكر أشتراكى ان لم يكن فى امكانه منافسة المعسكر الرأسمالى من الناحية الاقتصادية مباشرة ، فقد أتاح أشكالا بديلة من التنظيم الاجتماعى (والحكومى) ، وقدم فى بعض الحالات دعما سياسيا وعسكريا لتجربة أمثال هذه الاشكال . فى كلا القرنين التاسع عشر والعشرين كانت للموارد الطبيعية فى مناطق محيط الدائره أهميه جوهرية بالنسبة الى المراكز الشمالية ، ولكن المصلحة التابعة للبلاد الرأسمالية فى القرن التاسع عشر كانت تتمثل فى استخراج هذه الموارد . أما اليوم فهذه المصلحة مرتبطة مع الاوضاع التى جعلت الشركات الدولية دولية حقا . فأولا ، هناك الحاجة الى توسيع الاسواق أمام تصدير منتجات هذه الشركات الى العالم الثالث ، وبهذا عملت على تشكيل انماط ثقافية و رفع الدخول بطريقة تناسب مثل هذا الهدف . وثانيا ، هناك استراتيجية تدويل الانتاج وفق خطوط تجعله يشكل اسهاما مهما فى الارباح الكلية ، وفى أغلب الاحوال بالاستفادة من القوة العاملة الرخيصة فى العالم الثالث . وبالطبع لم تنجح بلاد أمريكا اللاتينية ، ولكن لم يكن هناك تداخل مع جهاز دولة وطنية ، والى حد ما مع طبقات وطنية قضت وقتا طويلا نوعا فى الكشف عن نفسها وفى ارساء قواعدها .

ليست الصورة متجانسة فى جميع أرجاء أمريكا اللاتينية ، ولكن على الاقل فى البلاد الكبيرة لم تكن مثل هذه البورجوازية بالتأكيد البورجوازية التى يشتغل أفرادها فى البنوك والمنشئات التجارية الاجنبية والتى يرى معظم المحللين إنها كانت سائدة فى الكثير من البلادالافريقية

والاسيوية فى وقت الخلاص من الاستعمار ، وهذا كان يعنى أن وجود طبقة صناعية وتجارية محلية لها قاعدتها اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالى فى السوق المحلية ، كانت قد شجعت توسعا مهما فى جهاز الدولة فى دوره كمنظم يباشر أنشطة اقتصادية لم تكن ممكنة عمليا أو تناسب أمثال هذه البورجوازيات (ولكن كانت لا غنى عنها للتراكم الذى تسعى اليه) ، وكذلك فى دور المشرف على أمثال هذه الطبقات ومكملاتها من العمال (بما فى ذلك دور نشيط من الوساطة فى العلاقات بين الطرفين) . اما ان روح الفلسفة الشعبية انشأت فى معظم الحالات فى أمريكا اللاتينية قبل وليس بعد غزو الاسواق المحلية من جانب رأس مال الشركات الدولية الذى بلغ درجة عالية من الاحتكار ، نقول ان هذا ليس الا دلالة واحدة على مشكلة التوقيت ذات الاوجه المتعددة .

وعلى الرغم من طابعها التقريبى نبدأ فى تصور صورة أو نسخة من الفئات (قسمات ثنائية يمكن تجزئتها الى تصنيفات أدق) تغطى المشكلات والفترات ذات الاهمية على ما يظهر ، بالنسبة الى فهم الاختلافات فى الانماط التاريخية التى اتخذها تكوين الدولة فى العالم الثالث طبقا : (أ) لما اذا كانت الدولة المستعمرة (بكسر الميم) راسمالية أم لا ، ب) لاستمرار أو انقطاع الصلة بالادارة الاستعمارية ، (ج) لمرحلة الرأسمالية العالمية فى لحظة تصفية الاستعمار ، وامكانية الوصول الى الاختيارات والمساعدات الاشتراكية فى ضوء العلاقة العالمية بين القوى ، (د) ووجود دولة وطنية قامت على النحو الصحيح وبورجوازية محلية (أى طبقة تملك قاعدة مهمة للتراكم الرأسمالى فى سوقها المحلية) وتدويل الانتاج على أيدى الشركات الكبرى .

واضح أن هذه الفئات التى حددناها بصفة مؤقتة ليست بالوحيدة التى تحتاج اليها للاغراض التى نتوخاها . ولحسن الحظ فى الامكان ربط أمثال هذه الفئات بغيرها حتى وان بدأت الامور تفقد بساطتها الاصلية وهو ما يجب أن تفقده .

وثمة عامل مشترك بالنسبة الى جميع بلاد العالم الثالث هو الوحشية التى كان المستعمرون وحلفاؤهم المحليون يعاملون بها أهل البلاد . ولكن نقول مرة ثانية ان المواقف العلمية الملموسة كانت متفاوتة . فلدينا فى ناحية حالات كالارجنتين واستراليا تضم مساحات شاسعة من الارض جعل لها توسع السوق العالمية قيمة بالنسبة الى تصدير المواد الغذائية . فكل الاراضى كانت تسكنها أعداد قليلة من السكان الاصليين الرحل الذين تم القضاء عليهم بسرعة ولم يبق بعد ذلك سوى آثار قليلة تدل على ثقافاتهم . ولدينا فى الناحية الاخرى مواقف تمثلها المكسيك وبلاد جبال الانديز فى أمريكا اللاتينية ، كما يمثلها عدد صغير من البلاد الاسيوية . وفى هذه

جميعا فرض الاستعمار نفسه وبطريقة وحشية على ثقافة محلية معقدة ومتقدمة قائمة على شعوب لها تجربة طويلة من حياة الاستقرار والزراعة . وهذه فى العادة أتاحت فريقا كبيرا من السكان للاستغلال الاقتصادى . أما الاراضى الخالية نوعا من السكان فعندما أصبحت مندمجة فى السوق العالمية اضطرت الى جلب قوة عاملة من المهاجرين ، تعين حوالى انتهاء القرن التاسع عشر إجتذابهم بطريق حوافز الاجور ، مما كان معناه أن العلاقات الرأسمالية أنتشرت فى وقت مبكر تماما وحددت الخصائص الاساسية للدولة التى قامت بدور الوكيل فى إجتذاب المهاجرين وفى ضمان العلاقات الاجتماعية الرأسمالية .

على نقيض هذا ، مال تغلغل الرأسمالية الموجهة نحو التصدير فى النوع الثانى من المواقف ، الى أن يخلق من جديد الترتيبات السابقة والقائمة على استغلال قوة العمل برغم الخضوع اقتصاديا وسياسيا لامثال هذه الاشكال . وفضلا عن هذا ، ولاسباب لا تتعلق بالبيئة أو بالاعتبارات التكنولوجية فحسب ولكن كنتيجة أيضا مترتبة على وجود الايدى العاملة الوفيرة والرخيصة (التى لم يكن يدفع لها الاجر نقدا الا بصفة جزئية) فان غرس رأس المال الدولى فى الحالات الاخيرة كانت تصحبه فى العادة تكنولوجيات تكثر من استخدام العمل . وفى مثل هذه الظروف أصبح المجتمع والدولة نوعا من مزيج يجمع بين العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والعلاقات الاجتماعية السابقة على العهد الرأسمالى . وعلاوة على هذا فالحاجة الى السيطرة على قوة عاملة كبيرة وموضع الاستغلال الشديد ، ولدت (على ما يبدو لى واضحا من البيانات المقارنة) نموا مفرطا فى قوى القمع ازاء جهود الدولة والجهود المبذولة من أجل تحقيق اجماع فى الرأى . يمكن أن نتوقع أن تكون أمثال هذه الادوار المختلفة التى اضطلع بها جهاز الدولة فى مجتمعات تفاوتت كثيرا على امتداد هذا البعد ، قد ولدت اختلافات ذات شأن فى معدلات وأساليب توسع الجهاز نفسه وان هذه بدورها قد تزودنا بمعلومات كثيرة تكمل وربما تصحح بعض ما علمنا اياه المؤرخون الاقتصاديون عن أصول الشعوب .

اذا كان هذان النوعان من الموقف واضحين بشكل معقول فان النوع الاكثر شيوعا فى أفريقيا وجزء طيب من آسيا ، الى جانب بعض حالات مهمة فى أمريكا اللاتينية ، جر فى أذياله بسط الحكم الاستعمارى ، وولد فيما بعد دولة أخذت فى الظهور وتجاهد فى سبيل أن تكون وطنية (قد تتمشى أو لا تتمشى مع حدود الادارة الاستعمارية) وتحكم سكانا متنافرين الى حد كبير ، أى انها ليست « الارض الخالية من السكان » ولا حالات الحكم الاستعمارى التقليدى المتجانس بدرجة معقولة . فى هذا النوع تزودنا بمعلومات كثيرة تكمل وربما تصحح بعض ما علمنا اياه المؤرخون الثالث من الموقف فان العرقية واللغة الاقليمية والدين والثقافة وغير ذلك

من الخصائص التى كانت المجموعات المكونة للمجتمع تعتبرها على درجة هائلة من الاهمية ، نقول ان هذه العوامل جميعا تميل الى أن تصبح لها الغلبة والسيادة . وتصبح الصورة أشد تعقيدا عندما تضطر أمواج من مهاجرين أحدث عهدا وأشد اختلافا عن السكان المقيمين فى الاقليم ، الى الاضطلاع بدور ثانوى من الناحية السياسية بينما تقوم بأدوار مهمة كأعضاء بورجوازية تشتغل أو تشتغل بالتجارة الداخلية . ويزداد تعقد الموقف عندما نجد المزارع الكبيرة التى يظهر فيها رأس المال الدولى فى فترة مبكرة ، لا تضم على ما كان يحدث فى الغالب ، سوى جزء صغير من الاقليم بخلاف الميناء ورأس المال ، وبذلك تزيد من درجة وامكانية تفجر التنافر الموجود ، وذلك عن يريق « تحديث » السكان فى ذلك الجزء من الاقليم ، فى هذه الحالات يكون على جهاز الدولة عادة القيام بالمهمة « المعتادة » الناتجة من وضعه شبه الاستعمارى (أى يتعامل مع تلك الاجزاء الصغيرة من رأس المال الدولى الذى زرع فى نفس اقليم الجهاز ، وعليه من جهة أخرى أن يجد طريقا ما يفرض به حكمه على مثل هذا المجتمع . قد ينجح جهاز الدولة من الناحية النظرية ، ولكن بصعوبة كبيرة فى أن يجعل نفسه الحاكم الاعلى فى المنازعات الناشئة من مثل هذه التجزئة . والاغلب أن تستولى عليه مجموعة أو ائتلاف من المجموعات فيصبح عقبة خطيرة تحد من عملية تكوين أمة ، وذلك بقدر ما تظهر الدولة فى نظر الجماعات التى تم اخضاعها ، على أنها تناقض ما تدعيه من عمومية ومن اخلاص للصالح العام .

لن تكون النظريات الكلاسيكية من الدولة موضع قدر من التصديق الظاهرى الا اذا كان الاستعمار قد مد نفوذه الى أراض خالية بالفعل من السكان . ففى النوع الثانى من الموقف تكون الدولة أو يكون جهازها ان شئنا التخصيص ، أحد الاجهزة الاساسية التى يقوم عليها استمرار الابعاد السياسى والاقتصادى بالنسبة الى الذين يجرى اخضاعهم وهم أساسا السكان الوطنيون أى أهل البلاد .. وهكذا يمكن القول بأن مثل هذا الجهاز يتبع الحدود التى قسمت المجتمعات التى كان أمامها طريق طويل تقطعه قبل القضاء على مظاهر تراثها الاستعمارى . وفى ضوء هذا المعنى يكاد يكون من الصعب القول بأن مثل هذه الدولة تغير المجتمع المدنى اذ الاغلب أنها تمثل بلورة تسلط اجتماعى واقتصادى (تخفف من بعض هذا الجهاز يتتبع الحدود التى قسمت المجتمعات التى كان أمامها طريق حدته قطاعات متوسطة نشأت أساسا عن ذلك الجهاز نفسه) يتعارض بشدة مع معظم السكان . والصورة فى النوع الثالث أشد تعقيدا اذ بدلا من أن « يمثل » جهاز الدولة بطريقة أو أخرى ، المجتمع القائم ، فان عليه أن يخلق مجتمعا به أقل قدر من التجانس ويخلق أمة . ولكنه غالبا مايقصر

عن هـــذا ، على الاقل فى الاجلين القصير والمتوسط حيث يصبح البلورة السياسية لسيادة مجموعات معينة .

انى لاتخيل أن يحدثنا تشريح أمثال هذه الاجهـزة وتاريخها بالكثير لا عن المراحل المختلفة التىمر بها تجانس المجتمعـات فحسب ، وانمـا يحدثنا أيضا عن الطرق التى عولجت بها المشكلات المختلفـة فى داخـل المواقف المختلفة .

الارتبـاط بالسوق الدوليـة

ثمة ناحية أخرى تشترك فيها فعلا جميع بلاد العالم الثالث ، هى أنها أصبحت مرتبطه بالسوق الدولية — فى لحظات تاريخيه مختلفة . وفى مراحل مختلفة من الرأسمالية العالمية ، على ما سبق لنا ذكره — عن طريق منتج واحد أو منتجات قليلة أصبحت لسبب ما ذات أهمية بالنسبة الى المركز . وكما أظهر المنظرون الرئيسيون فان كل منتج فى مرحلة معلومة من التكنولوجيا المتاحة دوليا يجر فى أعقابه متطلبات ونتائج خاصة تتعلق بتنظيم الانتاج (أو الاستخراج) . وفى وقت أقرب عهـدا اقترح ألبرت هيرشمان (٤) امتدادا مبشرا لفكرته عن الارتباطات المتذخرة والمتقدمـة وتتبعها عن طريق ما تنطوى عليه من معان من ناحيـة التكوين الطبقى ، ومن ناحية ما له أهمية كبيرة بالنسبة الى تحليلنا ، وتعنى به تكوين أنمـاط توسع جهاز الدولة . وحتى يتسنى لنا ان نعرض مسألة معقدة من الناحية التجريبية ، يمكن ان نتناول بعض منتجـات أولية باقامة علاقة رقيقـة بالمجتمع المحلى ، وربما تكون وسيلة فحسب للنقل الى الميناء أو تكون الميناء نفسه وبعض قوة بوليسية للسيطرة على العمال . وعلى النقيض هنـاك مسائل أخرى من قبيل المثال الذى يستخدمه هيرشمان (البن فى البرازيل) تتطلب طائفة كثيفة نوعا من العلاقات ليس فقط مع طبقات ومجموعات فى المجتمع المدنى (موضوعة عند طرفى الاستثمار والمنتج) ولـكن على أساس أنها أيضا ولصالح استقرار العلاقات الاقتصادية القـائمة حـول المنتج ، تتطلب أن يكون لجهاز الدولة دور متطور نوعا ومعقد . أننا نعرف الكثير عن الاقتصاديات والتكنولوجيا — الماضية والحالية — المتعلقة بالكثير من المنتجات التى ربطت بلاد العالم الثالث بالسوق العالمية . وهذا يؤدى بى الى الاعتقاد وعن طـريق استخدام منهج هيرشمان ، بأن فى الامـكان استخلاص فروض نظرية قوية عن التأثيراتالمتبادلة بين أمثـال هـذه المنتجات من جهة وتكوين جهاز الدولة وتوسعه من جهة أخرى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يدل ماسبق قوله على ان من الخطأ قصر البحث على هذا البعد . فيجب ان نتوقع وجود اختـلافات ذات

شأن ذو الآثار المترتبة على نفس المنتج اذا جرى انتاجه مثلا فى بلد كان يضم عندما بدأت العملية ، دولة وطنية استقرت بشكل معقول واحتاجت الى اجتذاب الايدى العاملة بمنحها حوافز خاصة بالاجور ، وذلك على خلاف بلد كان خاضعا للحكم الاستعمارى وكان معظم العمل فيه يتم فى ظل علاقات سابقة على العصر الرأسمالى أو علاقات غير رأسمالية . وهذا يوحى بأن التغييرات هى دالة التداخلات بين خصائص المنتجات والابعاد الاخرى التى سلف أن بحثناها .

وثمة علاقة وثيقة بين أسلوب الارتباط وأسلوب أخر وان يكن غير شبيه به ، توحى به المعرفة بالحالات الامريكية اللاتينية وربما ولد آثارا مهمة بالمثل فى اقاليم اخرى بالعالم الثالث . وهذا يشير الى تلك النقطة فى دورة المنتج حيث كانت الحواجز فى وجه الدخول من الارتفاع بحيث لم يكن فى مقدور البورجوازية المحلية أو مجموعات القلة الحاكمة التحكم فيها (وهو ما يفترض دورا خاصا لجهاز الدولة وامكانية الوصول الى الموارد نظرا لان أمثال هذه القيود كانت مختلفة اذ تعتمد على الدعم أو اللامبالاة أو — كثيرا تماما — على العداء من جهاز حكومى تغلغل فيه رأس المال الدولى بشكل بعيد الغور) . وكما اظهر هنريك كوردوزو وانزو فاليتو **ENZO faletto** كان ثمة مظهر هام هو ما اذا كان المنتج الرئيسى المعد للتصدير موضع الاستغلال المباشر من جانب طبقة محلية ولدت بورجوازية محلية لها قاعدتها التى يقوم عليها التراكم الراسمالى فى السوق المحلية وأزاحت بسرعة من طريقها العناصر الاكثر اشتغالا بالتجارة فى طبقتها هى . هذا النمط كان مختلفا عن النمط السائد فى المزارع الكبيرة وفى معظم التعدين حيث المورد الطبيعى يشتغله مباشرة رأس المال الدولى مما لم يتح سوى مجال اقتصادى صغير جدا لقيام بورجوازية محلية . بالطبع كانت لهذا علاقة كبيرة بخصائص المنتج — والسبب انه قريب من أسلوب الارتباط — وعلاقة بوجه خاص بتعقد التكنولوجيا اللازمة لانتاجه أو استخراجه وكثرة ما يتطلبه من رأس مال .. قارن مثلا الحد الادنى من المتطلبات من رأس المال والتكنولوجيا والعمل اللازمة لتربية الماشية فى مناخ مناسب ، بالاستثمارات المهيمنة التكنولوجية والرأسمالية فضلا عن الاعداد الكبيرة من العمال وتعقيد تنظيمهم ، وهو ما يترتب على أنشطة تعدينية معينة . اما انه عندما شحت أمثال هذه المتطلبات كان على المجموعات البورجوازية المحلية أو المجموعات البورجوازية البدائية أن تتنازل لرأس المال الدولى ، وأن دولة القرن التاسع عشر بعد حصولها على الاستقلال نادرا ما عملت على خفض هذه الحواجز التى تحول دون الدخول فى صفوف بورجوازيتها أو حاولت ممارسة هذه الانشطة نفسها ، نقول ان هذا كله شاهد على

الموقف فى ظل الاستعمار الجديد وهو الموقف الذى ما يزال فيه عدد قليل من البلدان . يمكن أن نرى هذا حتى فى تلك الحالة المواتية جدا اى حالة الحبوب وتربية الماشية فى الارجنتين حيث ظل رأس المال الدولى يحتكر لوقت طويل ، مصانع تعليب اللحوم والتجارة الداخلية والنقل الداخلى والخارجى والتأمين وما الى ذلك (حتى وان كانت الطبقة المحلية تملك الارض ومن ثم كانت تخص نفسها منافع اقتصادية ضخمة) . ولكن الاهم بالنسبة الى موضوعنا أن الحواجز المنخفضة نوعا ، التى تحول دون دخول المجموعات المحلية فى مجال الانتاج المباشر ، كان لها بالفعل نتيجة هامة من حيث تشجيع بروز الطبقات المحلية فى تاريخ مبكر ، وخاصة ظهور بورجوائية لم تكن موجودة أساسا حيث كان رأس المال الدولى يسيطر مباشرة على انتاج أو استخراج منتجات التصدير الرئيسية .

فى الحالات الاخيرة كان الشىء الرئيسى المقابل لجهاز الدولة لا بد أن يكون رأس المال الدولى ، اذ بخلاف ضمان « القانون والنظام » . ومعالجة نواحى الاحباط المتكررة التى كانت تتعرض لهما القطاعات الوسطى التى تعتمد على الجهاز الحكومى أو التجارة الصغيرة كانت الصور التى تجسد رأس المال الدولى هى القوى الرئيسية فى مثل هذه المجتمعات . وفضلا عن هذا فالوجود الهامشى للجماعات البورجوازية واضفاء الطابع النقدى المحدود على الاقتصاد وهو ما كان هذا الموقف يتطلبه ، تقول ان ذلك الوضع كان النظير الرئيسى لجهاز الدولة ، نظرا لان العائدات المستمدة منه كانت أهم مصدر تعتمد عليه الدولة . وهكذا .. كان الاتجاه نحو ظهور جهاز الدولة يغلب عليه عنصر القمع بالنسبة الى الاهلين ، وهو جهاز كان « هدوءه » من اسهاماته الرئيسية فى قيام علاقة مستمرة مع رأس المال الدولى ، وبالاضافة الى هذا ، وللسبب ذاته ، كان مثل هذا الجهاز واقعا تحت ضغط شديد كى يوفر العمل للقطاعات الوسطى التى لم يكن امامها سوى القليل من الفرص البديلة وهو ما يتعارض مع القاعدة الهزيلة وغير الثابتة التى يمثلها الاعتماد على العائدات .

ومن ثم ليس مما يثير الدهشة أن المحاولات الحقيقية لرسم سياسة اقتصادية وطنية وبناء المؤسسات من قبيل انشاء بنك مركزى أو نظام ضريبى يتصف بأقل قدر من الفاعلية ، جرت فى وقت متأخر كثيرا عنها فى المتجهة نحو الجانب الاقصى المضاد . فى هذه البلاد كان من الصعب على الطبقات المحلية المسيطرة على الموارد الرئيسية ، أن تكون من طراز المنظمين الذين يتحدث عنهم شومبيتر ، ولكن قدرا من الفائض الاقتصادى عند هذه الطبقات انساب الى مجال الاستثمارات والانشطة

الحضرية فشجع من ثم ، على قيام نسيج من طبقات اجتماعية بما فيها القطاعات المتوسطة التى لم تكن تعتمد اعتمادا شديدا على جهاز الدولة كى تضمن بقاءها ، كما شجع على بدء طبقة عاملة . واضح أن الدولة حسب انماط نمو جهازها وفى سياساتها كانت تعبر عن هذا التعقيد الذى لا ينبغى الخلط بينه وبين حالات عدم التجانس الاجتماعى التى سلف ذكرها . وعلاوة على هذا (وبقدر ما كانت أمثال هذه المواقف تعنى أن الارتباطات الاقتصادية مع رأس المال الدولى لم تكن تدور حول العائدات ، كانت علاقات جهاز الدولة (البورجوازية المحلية أيضا) مع مثل رأس المال هذا ، أشد تعقيدا . وأخيرا ، فان ما تبقى كفائض اقتصادى استأثرت به فى الداخل الطبقات المحلية وتسرب الى المجتمع بوجه عام وأرسى أساسا عريضا يقوم عليه نظام ضريبى محلى . وهذا بدوره كان يعنى أن البلاد التى من هذا النوع تستطيع بسرعة تماما اقامة جهاز حكومى أوثق ارتباطا بالطبقات الاجتماعية المحلية ، وانه علاوة على هذا ، فذات جهاز كهذا فضلا عن السياسات التى تتخذ ، كان أشد تعقيدا بصورة لها شأنها ، منه حيث كان رأس المال الدلى يحبط أمثال هذه التطورات بسبب تحكمه مباشرة فى انتاج أو استخراج منتجات التصدير الر ئيسية .

وتنشأ حالة أخرى حيث تكون الحواجز التى تحول عند نقطة الانتاج، دون دخول المجموعات المحلية ،مرتفعة للغاية ، ولكن حيث يكون للنشاط الاقتصادى ارتباطات فى المجتمع المحلى وحتى لو كانت لرأس المال الدولى السيطرة تماما . وبرغم بعض التحفظات فالمثال الذى يحضرنى هو النفط . انه مثال جذاب لانه يبين أن ارتفاع الحواجز التى تحول دون الدخل المشار اليه لا يحدث مرة واحدة والى الابد ، ولكنه قد يتوقف بخلاف الاعتبارات الاقتصادية البحتة ، على ارتباطات دقيقة بين العوامل السياسية الداخلية والظروف الدولية . ان ما قد تعجز عنه البورجوازية المحلية ، قد تكون فى حيز الامكان بالنسبة الى الجهاز الحكومى نفسه عن طريق تأميم الانشطة الانتاجية المباشرة ، وكذلك عن طريق المراحل التى تجعل المنتج تحت تصرف السوق الدولية (التكرير والنقل فى الداخل) . ليس من قبيل الصدفة أن هذه الحركات لم تكن كثيرة الحدوث حتى عهد قريب جدا ، بسبب أجهزة حكومية ضعيفة جدا (وما تعرضت له من تغلغل مؤثرات خارجية من الناحية السياسية)، عن وجود درجة عالية من احتكار التكنولوجيا والمعدات اللازمة ، وكل هذا جعل من اتخاذ القرارات شيئا لا يمكن التفكير فيه . ولكن فى زمن أقرب عهدا ، وبازدياد قوة الاجهزة الحكومية (المرتبط الى حد معين بازدياد أهمية النفط النسبية فى السوق العالمية) ، وبسهولة الحصول

على التكنولوجيا والمعدات ، أمكن اتخاذ امثال هذه القرارات .. ان تأميم المصدر الرئيسى للتراكم الراسمالى كان يجب أن يعنى - وان كانت معرفتنا بصدد هذه النقطة وكثير غيرها قليلة بشكل يبعث على الدهشة - تغييرا ضخما لا فى شكل جهاز الدولة فحسب ولكن فى دوره الاجتماعى والاثار المترتبة عليه أيضا .. والاستيلاء على مثل هـذا المصدر الرئيسى من مصادر - الفائض الاقتصادى ، كان لا بد أن يحدث فى اتجاه شكل ما من الاشتراكية أو رأسمالية الدولة ، كما وضع فى أيدى جهاز الدولة موارد تضاءلت أمامها معظم الانشطة الاقتصادية الاخرى . وفضلا عن ذلك فقد حول جهاز الدولة الى مجموعة من الوكالات تستأثر بنسبة مهمة من الاستثمار والانفاق الاجتماعى عن طريق القرارات المتعلقة بالسياسة العامة وليس عن طريق السوق ، وهى تفعل هـذا أيا كان الاسلوب الاشتراكى أو الرأسمالى الذى أتخذ فى التنظيم الاجتماعى بوجه عام . ومن الطبيعى أن الدور النشيط الذى أضطلع به جهاز الدولة فى تشجيع التغيير الاجتماعى والاقتصادى (بما فيه فى بعض الاوقات بصورة لا وجود لها بالفعل - تكوين طبقات يغذيها ثقل فوائضها) ، هذا الدور تمت ترجمته الى نمط مميز من المؤسسات .

وبرغم حالات خاصة ناشئة من مجرد حجم الموارد النفطية ، فان هذه الحالات يمكن النظر اليها كمثال متطرف عن ظاهرة أصبحت شائعة بصورة متزايدة فى العالم الثالث . فازاء بورجوازية محليـة ضعيفة يهدف الى تحقيق أهداف ذات صبغة قومية ، عن طريق أشكال متنوعة من الاشتراكية أو الفلسفة الشعبية ، فان جهاز الدولة لا يقوم باستغلال مصادر التراكم الراسمالى الرئيسية فحسب ولكنه يصبح أيضا ، وعن رضاء نفس ، خالق فئات بورجوازية جديدة ومعلمها الاقتصادى ، سواء بتحويل الطبقات الاجتماعية السابقة كما حدث فى مهـد مبكر بالمكسيك قبل أن أصبح النفط ذا أهمية جوهـرية بوقت طـويل ، أى بمحاباة قطاعات تنشأ فى ذلك الجهاز نفسه .. هذا الدور التعليمى وثيق الصلة الى أبعد حد بأنماط التغيير الاقتصادى الداخليـة والتكوين الطبقى مما يؤكد ويبرز حجتنا الرئيسية ، بمعنى أنه اذا كانت دراسة التكوين التاريخى لجهاز الدولة مهمة فى حد ذاتها ، فانها أيضا ، عنصر لا غنى عنه فى وصف وتفسير ما ظل أمدا طويلا ينظر اليه على أنه أبعـاد اقتصادية بحتة وربما سوسيولوجية .

وحتى قبل الزيادة الكبيرة فى أسعار النفط كانت التعقيـدات التكنولوجية المتعلقة باستغلاله ، والمتطلبات المادية الخاصـة بالبنيـة التحتية اللازمة لتصديره ، والاعداد التى يحتاج اليها من مهـارات على درجة عالية من التخصص ، كل هذا كان يعنى أن الكثير من الارتباطات

المتأخرة كانت تعمل على خلق تفرعات هائلة فى جميع أرجاء الاقتصاد المحلى . وفضلا عن هذا كانت الارتباطات السياسية أقوى (مع تأثيراتها على جهاز الدولة) اذ كانت الموارد تعتمد اعتمادا شديدا على العائدات (مما ثبط كل شيء عدا نظام ضريبى بدائى) وارتبط مصير معظم الطبقات الاجتماعية ارتباطا وثيقا بأنماط توزيع دخل الدولة . وهذا بالاضافة الى المساومة المستمرة وغير المؤكدة مع شركات النفط ، جعل للسيطرة على جهاز الدولة أهمية بالغة وخاصة السيطرة على المؤسسات التى تتعامل مباشرة مع رأس المال الدولى ومع التوزيع الداخلى للموارد الناتجة ، فضلا عن قوى القمع التى كان عليها من جهة ، أن تضمن « القانون والنظام » ، وكان مفروضا فيها من جهة أخرى أن تمنع المجموعات المحلية المنافسة من طرد المجموعات التى سبق أن ظفرت بالنفوذ والهيمنة . ان الكثير مما يقال له « عدم الاستقرار » (وحالات توسع وتقلص جهاز الدولة من وقت لاخر)فى أمثال هذه البلاد يمكن فهمه على أنه نمط من صراع سياسى ناشيء من هذا النوع من الموقف . وزيادة فى التعقيد كان من صالح رأس المال الدولى أن يشجع عناصر بديلة على شغل هذه المناصب الحكومية عندما تصبح المطالب التى يتقدم اليها شاغلوا هذه المناصب « غير معقولة » .(١٠) وعلاوة على هذا ، لم يمض وقت طويل حتى وصلت القوات المسلحة الى النتيجة التالية : اذا كان على هذه القوات أن توفر الضمانات الرئيسية لاستمرار امثال هذه المواقف ، فمن الطبيعى أن تشغل أعلى مراكز السلطة فى جهاز الدولة . ولكنها اكتشفت أن هذا لم يؤد الا الى أن يظهر فى داخل القوات المسلحة نفر ممن يتحدون أولئك الذين يشغلون أعلى المراكز الحكومية ، وهو أمر لا يمكن فضه فى معظم الحالات الا مؤقتا ، ولكنه يولد فى اية حالة نمطا جديدا تماما من الصراع السياسى — هو أن تتولى الدولة استغلال المنتج .

علينا أن نضيف بعدا آخر تشترك فيه جميع بلاد العالم الثالث ، يرجع الى تبعيتها الاقتصادية ، ونقصد به الاثر الشديد بوجه خاص الذى تولده أزمات عالمية معينة ، تخص بالذكر منها الازمة التى وقعت فى أوائل الثلاثينات من القرن الحالى . لقد حالت أمثال هذه الازمات الى أن يكون لها تأثير مختلف طبقا لما اذا كان البلد قد حقق استقلاله السياسى أو مازال خاضعا للحكم الاستعمارى . فاذا كان الامر الاخير ، وأيا كانت المصالح المحلية ، وكذلك فى زمن الحرب ، فالاغلب ان هذى الازمات كانت تتجاهلها الادارة الاستعمارية من أجل المصلحة الاستراتيجية المباشرة للدولة المتسلطة . مثل هذا التشديد العنيف لاخضاع المستعمرة « مباشرة » للمركز ، لا بد أنه كان يخلف آثارا عميقة لا على الاقتصاد

فحسب ، ولكن على الجهاز الادارى أيضا الذى كان فى غالب الاحوال البنيان المبدئى لاول حكومات اقامت بعد الخلاص من الاستعمار . وحيثما تحقق الاستقلال السياسى قبل وقوع مثل هذه الازمات ، حدثت ردود متنوعة الى حد كبير ... ففى بعض الحالات انهار الاقتصاد وجهاز الدولة فعلا ، وفى حالات اخرى ظل الاخير قائما وطابعه سلبى ، دون تجديدات كبيرة فى المؤسسات والسياسة املا فى ان تتحسن الاحوال ، وفى البلاد التى كانت القواعد المهمة للتراكم الراسمالى ، فى أيدى بورجوازية محلية ، ومن ثم فى أيدى جهاز حكومى أشد تعقيدا وأكثر تنوعا ، قوبلت الازمة العالمية فى أوائل الثلاثينيات بسياسات تستهدف توسيع السوق المحلية والجهاز الحكومى ، وبذا شجعت عملية سريعة من التصنيع لانتاج بدائل عن الواردات . ونتيجة لهذا كانت الازمات أخف وطأة . واقصر أمدا منها فى معظم الحالات الاخرى . بالمثل ، عندما فرضت الحرب العالمية الثانية قيودا شديدة على الاستيراد فان التخفيف من وطأة أعناق الزجاجة الناشئة عن هذا ، تحقق بالدرجة التى كانت بها هناك ليس فقط بورجوازية صناعية محلية ولكن كان هناك أيضا جهاز لاحكومى يتخذ السياسات التى ينتهجها المنتظمون والتى تؤدى الى التقدم ...

بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن اتجاهات الجديدة للرأسمالية الدولية ومواجهاتها مع البلاد الاشتراكية ، راحت فى ذلك الحين فقط تتخذ سياسات نشيطة ازاء أجزاء معينة من العالم الثالث . هذه الامور يجب أن تؤخذ فى الحسبان ، ونخص بالذكر النمو الخيالى الذى شهدته الشركات الدولية اعتبارا من ستينيات القرن العشرين . فبدون استبعاد النمط الاستخراجى القديم والموجه نحو التصدير ، كانت هذه الشركات وما تزال توجه الاهتمام الى أسواق العالم المحلية لبيع منتجاتها (وفى حالات قلائل من أجل تصنيعها) .

وتحولت بعض بلاد العالم الثالث الى شكل معين من الاشتراكية أسفر فى ظل الظروف التى جرى فيها مثل هذا التحول ، عن توسع هائل فى دور الجهاز الحكومى ووزنه ، ففى اغلبية البلاد التى ظلت مرتبطة بالنظام الرأسمالى العالمى . وخاصة البلاد الاكثر « جاذبية » بسبب حجم سوقها ووجود مناخ سياسى « ملائم » ـ كان للشركات الدولية اهتمام نشيط بمدى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية وباستقرار الحكومات « الصديقة » الطويل الامد . كان هذا معقولا بالنسبة الى الشركات التى رأت الان ـ وعلى خلاف الشركات الموجهة نحو التصدير فى ظل النمط الاستعمارى والنمط الاستعمار الجديد ـ فى أسواق العالم

الثالث المحليــة مصــدرا هاما لتحقيــق التراكم الرأسمالى عــلى نطاق عالمى .

بسبب صغر حجم السوق او المناخ السياسى « السليم » فهــذا النمط لم يمس بعض البلاد بالفعل ، ولكن كان على كثير غيرها ان تتعلم كيف تعالج أمر هذه التغييرات الجـوهرية التى كانت مفروضــة على التوجيه التصديرى والذى لم يعد له وجود . وتراوح هــذا التعلم من الرضاء البسيط كما اعتبرته الشركات متعددة الجنسية (والدول القومية التى تساندها) مناسبا لعمليات تنفت النظر نتعلق بنزع الملكية ليس فقط من قدامى أصحاب راس المال الدولى ولكن ممن هم أحدث عهــدا أيضا . ويمكن وضع أغلبية الحالات بين هدين الطرفين القصويين ، وكل منها تبين نوعا معقدا من المفاوضات والتنازلات والتهديدات الرامية الى تحقيق التقارب بين التأثيرات المحلية الناتجة من الشركات الدولية وبين الاهداف المقررة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

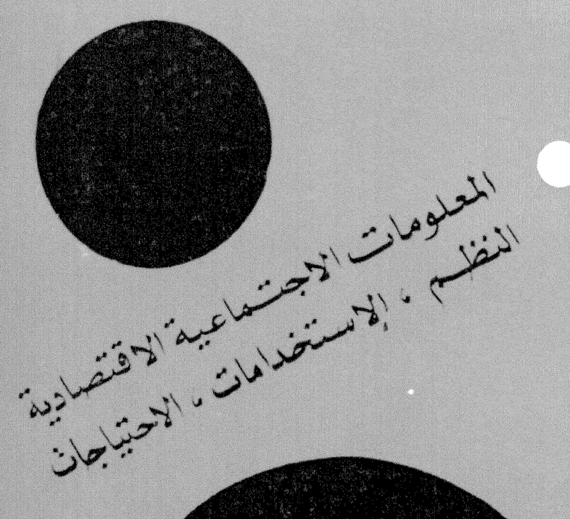
وغالبا ما أسفرت امثال هذه المحاولات عن نمو خارق للعادة كل من الفروع المحلنة للشركات وكذلك الجهاز الحكومى ـ وكان نمــو الاخير متمشيا مع محاولات فرض القيود ومعالجة المشكلات الاقتصادية بأسلوب أرق وأخف ، واقامة مختلف أساليب الارتباط المباشر بالشركات . ومرة أخرى ، وكما حدث خلال الازمة العالمية ، كان لهذه الاحــداث التى تحددها عوامل خارجية ، عواقب بعيدة المدى . لقـد جـرى استكناه الكثير منها بدقة مع استثناء صارخ للتغييرات التى أحدثتهــا فى شكل ودور الجهاز الحكومى وما كان لها من تاثيرات عن المجتمع الوطنى .

كنا اخيرا نواجه اتجاها أحدث عهدا وضع رأس المــال المــالى فى المؤخرة الدينامية للرأسمالية العالمية . ربما يكون من الســابق للاوان جدا أن نقول الكثير عن هذا ، عدا أن مدفوعات الفــوائد المستحقة عن قروض قدمها رأس المال هذا كانت تعمل على تضخيم الصعاب المتزايدة التى يواجهها العالم الثالث فى ميزان المدفوعات (باستثناء البلاد البترولية وقليل غيرها) . وهذا يوحى بأن هناك حدودا ضيقة نوعا للتوســع المالى على نطاق عالمى . فحيث جرى التعرض لصعاب خطيرة) مرتبطة عمومــا بأزمات سيئة عنيفة) حاولت البلاد مواجهتها والتغلب عليها بانتهـــاج سياسات تحاول (بأسلوب ليبرالى جديد وصحيح أيا كانت ألوان الولاء الايديولوجى المعلنة) ان تبطل مشروعات التنميــة المبنيــة على التصنيع الواسع النطاق ونمو الجهاز الحكومى وخاصة تلك الفروع منـــه الاوثق ارتباطا بأدوار التنظيم والترويح والرفاهية الاجتماعية . وهذا بالطبـــع يتعارض مع اية فكرة أولية عن الوزن المتزايد لجهــاز الدولة . برغم أنه يكاد لا يمكن القول أن لهذا التقليم والتشذيب تأثيرا اجتماعيا واقتصاديا أضعف شأنا من النمط السابق .



INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعلوم الإجتماعية



العدد السادس والأربعون - السنة الثانية عشرة
يناير/مارس ١٩٨٤

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد السادس والاربعون

السنة الثانية عشر

يناير / مارس ١٩٨٢

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد

الافتتاحية

كل من يقرأ هذه المجلة بانتظام يشعر باهتمامنا المستمر بالمشكلات المتصلة بالاتصالات : والمعلومات ، والبيانات العلمية . ففى ١٩٦٤ اصدرنا عددا عن « المعلومات فى البحث المقارن » (المجلد ١٦ ، العدد ١) . ثم أصدرنا عددين ركزنا البحث فيهما على الدوريات العلمية وخصائصها ومواقفها : احدهما موضوعه « صحافة العلوم الاجتماعية » (المجلد ٢٦ ، العدد ٣) ، ١٩٧٤ ، والآخر موضوعه « الكمبيوتر والتوثيق فى العلوم الاجتماعية » (المجلد ٢٣ ، العدد ٢ ، ١٩٧١) . وأصدرنا عددا بعنوان اقتصاديات الاعلام ، والاعلام من أجل الاقتصاديين (المجلد ٢٨ ، العدد ٣ ، ١٩٧٦) . وابتداء من المجلد ٢٩ ، العدد ٤ (١٩٧٧) انشأنا بابا جديدا فى المجلة باسم « أسس المعلومات الاجتماعية ـ الاقتصادية : مواقف وتقديرات ، ونشرنا أول مقال فى سلسلة مسوح النظم القومية عن استراليا ، ونشرنا الثامن فى هذه السلسلة عن المجر ، على صفحات هذا العدد .

وليس هذا من قبيل المصادفة ولا سيما بالنسبة لمجلة دولية ، فانه مهما تكن النظريات والايديولوجيات التى ينبع منها البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية فى مختلف البلدان والازمان ، ومهما اختلفت الطرق والاولويات ، وتضاربت الآراء والافكار ، فان هناك أمرين أساسيين فى هذا كله هما المعلومات والبيانات التى يستقى منها كل شيء فى النهاية والبحوث والتحليلات ، ثم المناقشات العامة والآراء المختلفة .

وقد ولى الزمن الذى كانت فيه المعلومات الاساسية فى العلوم الاجتماعية تتألف من مسلسلات احصائية أساسية ، ومن المصنفات المؤلفة لحل علم . واليوم تعددت المصادر التى يمكن الرجوع اليها والاستناد عليها كمسوح العينات والافلام ، والسجلات التاريخية ، والصور والاصوات المسجلة والمعلومات المختزنة فى الكمبيوتر ، والتنبؤ باحتمالات المستقبل ، والوثائق المتفرقة الخ . وهذه المصادر المختلفة من الكثرة بحيث تحير الاذهان . ولذلك يحار المرء اذا هو حاول أن يستخلص من هذه المراجع الكثيرة مزيجا مناسبا . وتعتمد الكتب المدرسية على عدد كبير من الصور الايضاحية التى تزدان بها صفحاتها . وقد بذلت محاولات لتقريب المعانى الى الأذهان عن طريق الأفلام . مثال ذلك فيلم « الان رسنيه » الاخير بعنوان « عمى الامريكى » الذى مزج فيه بين القصة الخيالية والشروح الايضاحية بقلم د . هنرى

لابوريت . وجدير بالذكر أن لابوريت هذا قد دبج مقالا فى هذه المجلة بعنوان « الوسائل البيولوجية والسوسيولوجية (الاجتماعية) للعدوان » فى العدد الذى أصدرناه عن « العنف » (المجلد ٣٠ ، العدد ٤ ، ١٩٧٨) . وقد أصبحت العلوم الاجتماعية (والعلوم الزائفة أيضا) سلعة رائجة فى كثير من قنوات التلفاز . وكذلك خطت المتاحف خطوات كبيرة فى طرق العرض ، وتنظيم المعروضات . وانك لتجد الآن أن المعرض الفنى يتسم بطابع سوسيولوجى فى أغلب الاحيان ، كما تجد ان المجموعات الانثروبولوجية ، والتاريخية ، والسوسيولوجية ، والمعارض الخاصة ، كثيرة العدد فى المراكز الرئيسية ، بل لقد أخذت تتجاوز هذه الدائرة بكثير . وكل أولئك يشهد بالاهتمام الشديد ، والترحيب الكبير بكل ما تقدمه العلوم الاجتماعية من ثمرات الفراغ وبنات الافكار ، والمنهج الذى تسير عليه .

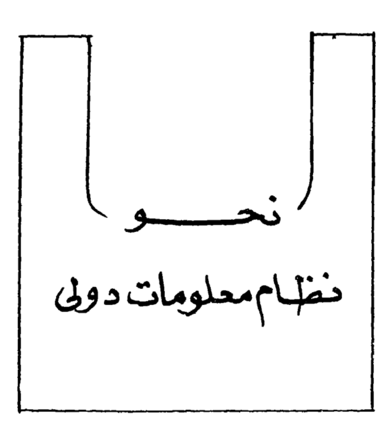
هذا ما نراه فى جانب الطلب ، اما ما نراه فى جانب العرض ، فهو حدوث تغييرات كبيرة كذلك ، وان كانت التعقيدات البيروقراطية (= المكتبية) والتنظيمية تعوق الاستجابة للطلبات الكثيرة فى بعض الاحوال . ويوضح لنا المقال الذى يبحث فى جهاز المعلومات والبيانات الاقتصادية الاجتماعية فى المجر كيف ان المعلومات والبيانات تلبى مطالب الاقتصاد المخطط طبقا لمنهج مرسوم . وكذلك المقالات السابقة فى هذا الموضوع — مثل هذا المسح الخاص بالنرويج بقلم المرحوم شتاين روكان ، والمنشور فى المجلد ٣٠ ، العدد ٣ (١٩٧٨) — تصف لنا اتساع نطاق الاهتمام بأمر التنمية القومية ، وتورد لنا فى هذا الصدد تحليلات دقيقة . ولكن الامر لا يزال بحاجة الى المزيد من الجهد فى هذا الميدان ، وبخاصة فى العالم الثالث ، كما ذكر جلوريا فليسانو فيما يلى فى عدد من بلدان جنوب شرقى آسيا .

على اننا نجد — فيما يتعلق بالناحية الفنية والمهنية — أن الموقف فى هذه الظروف الحرجة ملىء بالتحدى الشديد ، كما هو ملىء بالعثرات ومزالق الاقدام ، كما تسجل ذلك المقالات المنشورة فى هذا العدد . ويقول ف. ا. فينوجرادوف وزملاؤه فى مقاله انه يمكن وضع نظم دولية موحدة ومتسقة للمعلومات والبيانات الاجتماعية — الاقتصادية كهدف يمكن تحقيقه فى الاجل المتوسط . على أن تحقيق هذا الهدف لن يكون بالامر الهين ولكنه جدير ببذل الجهد فى سبيل تحقيقه حتى يتسنى نقل ذخائر المعلومات (المجموعة والمنتقاة بطريقة مناسبة) المدفونة فى المخازن الموصدة ، الى أيدى المنتفعين أينما كانوا ، وكائنا من كانوا ، بيد أن دراسة الموقف فى المملكة المتحدة بقلم ستيفن روبرت ، وميشيل بريتين ، تدل على أن التوفيق بين العرض والطلب فيما يتعلق

بالمعلومات الاجتماعية ـ الاقتصادية لتلبية مطالب المنتفعين على اختلاف انواعهم أبعد أن يتحقق كما تدل على أن مطالب الممارسين خاصة لا تلقى الاستجابة التى تلقاها مطالب الاكاديميين أو الباحثين . أما مارتن اينالز ، وولف سكوت ، فانهما لا يدخلان فى مقاليهما فى بعض التفصيلات الخاصة بموضوعين هما ، على الترتيب ، الاعلام بحقوق الانسان ، والاهتمام بالتنمية على المستوى المحلى .

وهناك مظاهر اخرى مختلفة للاهتمام بالمشكلات المثارة فى هذا العدد ، منها ظهور مجلة دولية جديدة فى الايام الاخيرة باسم « الدراسات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية ، لمحررها ت. د. ولسون ، جامعة شفيلد ، المملكة المتحدة ، وناشرها بطرورث بوروجرين ، فى كنت .. وتهدف هذه المجلة الى توثيق الصلات بين علماء العلوم الاجتماعية من جهة ، والممارسين » والباحثين ، والمدرسين فى علم الاعلام من جهة أخرى . ومن بين الهيئات الدولية غير الحكومية العاملة فى هذا الميدان اللجنة الدولية للاعلام والتوثيق فى العلوم الاجتماعية بباريس والمعلومات من أجل التنمية مرسيليا فرنسا ، والجمعية الدولية لخدمة الاعلام والتكنولوجيا فى العلوم الاجتماعية ، ولها ست أمانات (سكرتارية) اقليمية ، والاتحاد الدولى لمنظمات المعلومات فى العلوم الاجتماعية ، جامعة ذوكولن ، بجمهورية المانيا الاتحادية .

وفى اليونسكو ذاتها تمت الموافقة فى الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام المنعقد بمدينة بلغراد فى سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٨٠ على بندين هامين يتصلان بهذا المجال فى برنامج السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ أولهما « توسيع شبكات الاعلام وتشجيع تدفق المعلومات فى العلوم الاجتماعية » وهذا البند يشمل نشر هذه المجلة والتعاون مع الهيئات الدولية غير الحكومية .. والبند الثانى هو « المساهمة فى تطوير نظم المعلومات المتخصصة » وهو يشمل استمرار عمل مركز توثيق العلوم الاجتماعية ، وبنك « دير » للمعلومات ، المتصل به (يتمثل انتاجه الآن فى اصدار عدد من الادلة فى سلسلة « الخدمات الاعلامية العالمية فى العلوم الاجتماعية » منها دليل للمؤسسات ، وثان للدوريات ، وثالث للخدمات المتعلقة بالمعلومات) كما يشمل مشروعات تتعلق بالربط بين المعلومات الاجتماعية ـ الاقتصادية ، والتنمية ، والتدريب والمواد التعليمية فى مجال الاعلام ، وطرق ومعايير الاعلام ، وتحسين المصطلحات الفنية ، واقامة جهاز اعلامى دولى لفن العمارة . وهناك عناصر اخرى تتعلق البيانات والمعلومات فى برنامج اليونسكو للعلوم الاجتماعية ، ونحن نعتزم نشر مقالات هامة عن هذه الانشطة فى هذه المجلة خلال السنوات القادمة ب.ل .



نحن على مشارف القرن الحادى والعشرين . وكلما اقترب هذا الحادث الهام تزايدت أهمية الدراسات البحثية المتعددة والنماذج والخطط التى يحاول مؤلفوها ان يتنبأوا بالاتجاهات الهامة فى التطور الاجتماعى ويعبروا عن فهمهم للمشكلات التى تواجه الانسانية وامكانية وأساليب حلها . ويرجع هذا الى أن معظم الدول مضطرة ان تجد أساليب للاسراع فى عمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية أو الى معالجة مشكلات اجتماعية واقتصادية معينة ، ويستطيع نظام المعلومات الاجتماعى الاقتصادى تسهيل هذه المهمة .

واحدى حقائق العالم الحديث هى التنوع والتنافر فى نظمه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ومن ثم فانه من الطبيعى جدا أن تبحث المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى ضوء نظريات عن التطور تختلف اختلافا أساسيا عن بعضها البعض .

والواقع ان اختلاف مستويات النمو الاقتصادى والاجتماعى تشكل — الى حد كبير — الفروق الرئيسية فى المشكلات التى تواجه الدول وبالتبعية

إعداد : ف . ا . فينوجرادوف وآخرين

المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار فى الادارة وكبير خبراء الادارة

أساليب حلهـــا . وفوق ذلك فان المشكلات ــ حتى فى الدول حــديثة الاستقلال ــ ليست دائما متطابقة .

ولا يستطيع الباحث أن يتجاهل هــذه الحقيقة ولا أن يتجــرد من التناقضات الاجتماعية ــ الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية الجذرية التى تجرى حاليا ، ولا بد أن تعكس نماذجه مداخل مختلفة لتقــديم الاتجــاهات واقتراح التغييرات .

تصورات ونماذج لمشكلات اجتماعية ــ اقتصادية

ان أى محاولة لصياغة « مشكلة اجتماعية اقتصادية » يجب أن تأخذ فى الاعتبار المحتوى المادى اتاريخى المتضمن فى مختلف النظم الاجتماعية ــ

---

* يعتمد هذا المقال على تقرير أكثر تفصيلا أعده لليونسكو خبراء معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية التابع للاكاديميــة السوفيتية للعــلوم ١٨ ــ ٤٥ كراسيكوفا ــ موسكو ب ــ ٤١٨ الاتحــاد السوفييتى . ورأس وأعضاء المجمـــوعة هم : ب.ث اندريا نوفا ماجث ، س.ك فيلنسكويا ، ج.ب كوساف ، أ.م. كول كين ، ى.ى. مديفـــانى ، أ. راكيتوف ، ف.ى. كيساموتدينذف رؤساء أقسام ثم ل. ف شمبركر باحث أول .

الاقتصادية وتعكس حاجاتها الحقيقية ومستوى التطور الاقتصادى والتقاليد التاريخية وتشكيلات القيمة . وتتحدد المشكلات وكذلك أهداف التنمية بواسطة قوانين تحكم تشغيل نظام اجتماعى معين يعبر عنه بأعمال اقتصادية وسياسية وفقا لاولويات معترف بها .

وبينما تختلف المواقف الا أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الواقعية يمكن أن يكون لها سمات عديدة متشابهة تسمح بالتوصل الى حلول من خلال مجموعة شاملة من الفروق .

ويصبح من الضرورى ـ الان ـ تنظيم نظام معلومات دولى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية أحد أهدافه الهامة نقل خبرة الدول فى التنمية الى الملكية الدولية . ويمكن أن يكون ، انشاء بنك بيانات دولى مشتملا على معلومات ذات طبيعة تصورية ، وكذلك على خطوات واضحة تتخذ من الدول والمناطق لحل مشكلات اجتماعية اقتصادية ، عاملا على الاسراع وتيسير العملية الصعبة والمؤلمة أحيانا للتغلب على التخلف .

والمشكلة الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية التى تجابه الدول النامية يمكن أن تصاغ باختصار على أنها رفع مستويات المعيشة واغلاق الفجوة الكبيرة فى التنمية الاقتصادية التى يرجح ـ من سوء الحظ ـ أن تتسع بينها وبين الدول المتقدمة .

ومن ثم : فان العمل الذى يحظى بالاولوية القصوى هو الاسراع فى رفع معدلات التنمية الاقتصادية والتعجيل فى زيادة الناتج القومى الكلى .

وقد أستطاعت بعض الدول ، خاصة الغنية بالبترول ، أن تتقدم فى هذه الناحية على مدى السنوات القليلة الماضية . ولكن الاغلبية ـ على الرغم من الجهود الجادة ـ لم تحقق بعد ، نتائج كافية .

وفوق ذلك ـ كما دلت التجربة فى الدول النامية المنتجة للبترول ـ فان التعجيل بالتنمية الاقتصادية ، مع كل مدلولاته ، لا يكفى لبلوغ الاهداف المخططة . ولا يمكن حل المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية الا من خلال توزيع عادل للدخل القومى الكلى بين كل طبقات المجتمع ، ويتوقف حل مجال متسع من المشكلات الاجتماعية والقانونية والاخلاقية ـ الى درجة كبيرة ـ على النشاط الشعبى وعلى درجة مشاركة المواطنين فى تحقيق الاهداف القومية . وفى هذا الخصوص ، فان المستوى العام للتعليم والمقدرة على خلق كادرات قومية علمية وادارية وهندسية وغيرها من الكادرات الفنية يعد صفة خاصة وثيق الصلة بالموضوع ، ولكن يجب التوفيق بدقة بين التعليم والتدريب المهنى والاحتياجات الفعلية والا فهناك خطر من ألا تؤدى مثل هذه التغيرات الا الى الزيادة من خطورة المشكلات الاجتماعية ومضاعفة البطالة بين المتعلمين أو تشجيع العقول على هجرة .

وهناك قضايا أخرى مثل المشكلات السكانية والانتقال غير المقيد الى الحضر وتحسين الزراعة كما أن موضوعات بناء الدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعجيل بالتنمية .

والمشكلة الاجتماعية المفردة التى تحظى بأكبر قدر من الاهمية هى تلك التى تختص ببناء الامة : انها الصراعات القبلية وخلق قدر أكبر من الانساق القومى مع الاحتفاظ بالقيم التاريخية والثقافية لكل الشعوب والجماعات العرقية التى تسكن دولة معينة . وتباين الخواص فى كثير من الدول النامية ، وهو تراث نشأ من ماضيها كمستعمرات . يحظى باهتمام كبير حيث انه يكون ـ غالبا ـ مصدرا للصراع الداخلى والخارجى يزيد من خطورة المشكلات الاساسية . وربما يساعد نظام معلومات دولى على حل هذه المشكلة بمقدار ما يستطيع من نشر الخبرة الكبيرة لمثل هذه الدول متعددة الجنسية ، كما حقق من قبل نجاحا فى حل المشكلات القومية .

ومن بين المشكلات الكبرى للدول النامية عدم المساواة فى المكانة فى نظام الروابط الاقتصادية الدولية، واعادة التشكيل العام للعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة . وعلى ذلك فالمتطلبات التى جمعت باسم الدعوة الى نظام اقتصادى دولى جديد تشمل السيادة على الموارد الطبيعية (ب) اعادة صياغة جذرية لنظام التجارة الدولية (جـ) زيادة المساعدات المالية وتصفية ديون الدول الاقل نموا (د) السيطرة على أنشطة الشركات متعددة الجنسية وغير ذلك .

ويؤدى هذا الى خلق أداة جديدة تعمل على التوسع فى اعادة توزيع الانتاج الاجتماعى العالمى لصالح الدول النامية وتحويل العلاقات الاقتصادية الدولية نحو الديموقراطية بحيث تتأكد المشاركة المتساوية لجميع الدول فى حل مشكلات العالم الاقتصادية .

المشكلات العالمية وتوقعات حلها :

نتج عن التوسع فى النشاط الانسانى والتكافل المتعاظم فى عمليات التطوير العالمية حدة المشكلات العالمية التى يتطلب حلها الجهد الجماعى لجنس البشرى كله . وقد ذكر قادة الاتحاد السوفيتى ان المشكلات العالمية سوف تمارس فى المستقبل تأثيرا أضخم على حياة كل أمة فى اطار نظام العلاقات الدولية جميعه ، وان الاتحاد السوفيتى شأنه شأن الدول الاشتراكية الاخرى لا يستطيع ان يبقى بمنأى عنها . وقد أشار العلماء من الدول الاشتراكية فى عدد من المناسبات الى أنه بالرغم من المجادلات الايديولوجية حول تحليل وتقويم المشكلات العالمية فانهم كانوا على أستعداد لاجراء الحوار ولم يتخلوا عن امكانية البحث البناء المتبادل

، وخاصة فى مياطق معينة) والتعاون العملى فى حلها . اذ لا ينبغى أن تكون المداخل المختلفة عقبة فى سبيل التعاون الدولى .

واكثر المشكلات العالمية أهمية هى منع الحرب النووية الحرارية واقامة اساس سلمى لتطوير العلاقات الدولية والتغلب على الجـوع والفقـر . والاستخدام السليم والشامل للموراد الطبيعية دون اضرار بالبيئة وحمايتها ، والتعاون الاولى فى البحث العلمى وتطبيق التقدم العلمى والتكنولوجى من أجل فائدة الجنس البشرى (وخاصة فى استكشاف الفضاء الخارجى وعالم المحيطات وفى استئصال أغلب الامراض الخطرة) ، والصعوبات الناشئة عن الحاجة الى توفير الطاقة وغيرها من الثروات القابلة للاستنزاف اللازمة للعدد السريع المتزايد من سكان كوكبنا .. الخ .

والمحاولات لحل مثل هذه المشكلات دون أن يؤخذ فى الاعتبار الزيادة فى تدويل العمليات الاجتماعية والتطورات التى تجرى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لا يتصور أن يكون لها الفائدة نفسها ، ومن ثم فانه يمكن أن يكون تبادل الخبرة المتراكمة ، فى اطار نظام دولى للمعلومات عاملا على تقدم المدخل الشامل .

ولا يمكن حل المشكلات العالمية الا على أساس علمى دقيق لا يقتصر على الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين العوامل التكنولوجية والاقتصادية والطبيعية فحسب ، بل لا بد أن يربط بينها وبين النـواحى الاجتماعيـة السياسية والقانونية والاخلاقية باعتبارها نواحى تكاملية .

وقد أعتبرت السرعة المتزايدة للتقدم العلمى والتكنولوجى ، والتى لم يسبق لها مثيل ، السبب الرئيسى للمشكلات العالمية ولهـذا ما يبرره . والواقع انه اذا كان للعلم والتكنولوجيا تأثير على الحياة فى كل مكان فانهمـا لا يشكلان العلاج الشامل دون اعتبار للهيئة الاجتماعية . وبينمـا يعترف بالاثر الكبير للتقدم العلمى والتكنولوجى فى حل المشكلات العالمية الا أنه من الضرورى تذكر الحدود الاجتماعية التى تحدد أشكالا أجتماعية معينـة من التطبيق ، فالمشكلات العالمية هى ، أولا وقبل كل شىء ، مشكلات اجتماعية .. ولكن دور العلم فى التفاعل بين العلم والمجتمع ليس دور غير فعـال ، بل انه منشط هام قادر على أن يقترح حلا ليس فعالا فحسب بل انه يعمل كمساعد على حـدوث التغيرات الضرورية فى التشكيلات البنائية الاجتماعية ايضا . ولا بد أن تيسر هذه العملية من خلال نظام معلومات ــ اجتماعى ــ اقتصـادى دولى .

ويحظى الاتجاه الاخلاقى والتكيف الانسانى فى العلم بأهمية قصوى فى حل المشكلات العالمية ، والانفراج فى العلاقات الدولية المتوترة هـو الشرط

أسبق الاكثر أهمية بالنسبة للمدخل الانسانى ، فهو يزيد من احتمالات التجارة والتعاون البناء بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة فى مجالات التطور الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى . ويمثل الانفراج عملية ذات جانبين تحدث تقدما فى اعادة تشكيل نظام العلاقات الدولية جميعه على أساس سليم وعادل .

وهنا أيضا قد يلعب نظام معلومات اقتصادى اجتماعى دولى دورا ايجابيا من خلال تعريف المستفيدين منه بوجهات نظر متعددة بصورة أوسع واعمق ، وبذلك يتيح لهم اختيارا أكبر من بين بدائل التنمية . ولا ينتظر من التعاون الدولى فى الاعلام الاقتصادى الاجتماعى أن يزيل الخلافات الايديولوجية ولكنها ــ كما أظهرت التجربة ــ ليست عقبة لا يمكن التغلب عليها فيما يتعلق بحل مشكلات التنمية .

العلم والمعلومات والتنمية

ما يقدمه العلم والتكنولوجيا للتنمية الاجتماعية :

يصعب أن نجد مجالا أثار عددا كبيرا من التصريحات المناقضة على مدى الخمسين سنة الماضية مثل التقدم العلمى والتكنولوجى . ومع ذلك فقد نتفق على أن هذه عملية ثورية تتصل بالتحولات التاريخية البعيدة الاثر فى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية فى كل من الدول الراسمالية والاشتراكية والنامية . وانه ليس الا أمرا طبيعيا أن تبدو هذه التغيرات فى الانظمة الاجتماعية فى الدول المختلفة فى صور متباينة . فما الذى أضافته ، اذن ، الى المجتمع الحديث ؟

فاذا نظرنا الى ان لتاريخ منظور التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث تصدمنا حقيقة انه حتى منتصف القرن العشرين جرى تطور التكنولوجيا والانتاج الصناعى موازيا لتقدم العلم ، ولم يحدث ــ الا مصادفة ــ أن بدأ هذا التطور من خلال أفكار مستمدة من العلوم الطبيعية .

ولكن الموقف تغير تغيرا شديدا الان . فالتكنولوجيا تتحدد فى جميع قطاعات الانتاج الرئيسية نتيجة للتطور السريع للعالم الذى يغير من جوهر الاشياء . وبينما كانت التكنولوجيا تتطور فى الماضى بشكل تدريجى حتى أن من عاش فى جيل قامت فيه ابتكارات قليلة لم يكن يستطيع دائما أن يراها وهى تتكشف ؛ فانه تحدث اليوم العديد من التحولات التكنولوجية بعيدة الاثر فى مدى جيل واحد من الزمان . وهى تشجع على تغيرات ملحوظة فى اسلوب الحياة وفى طرق التفكير وتتطلب مهارات ثقافية وفنية ومعلومات جديدة .

ومع ذلك ، فانه أمر لا يغتفر أن نغفل عن أن كل تقدم يحدث لا يبشر بمستقبل أفضل فحسب ، ولكن هناك ما يطغى على فائدته . اذ تحمـــل الطاقة النووية بذور كارثة ذرية عالمية . ويمكن أن يؤثر الانتاج الكيميائى على الخصائص الوراثية فى الانسان والحيوان والنبات وكذلك على تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعيـــة . ولا تقـدم الثـورة الخضراء التى تثرى المنتجين الا حلا جزئيا لمشكلات نقص الغذاء وزيادة الطلب عليه .

فهل يستطيع العلم والتكنولوجيا بالذات حل التناقضات ذاتهـا التى تتولو عنهما ؟

وتهتم كل من الدول المتقدمة والنامية بالاجابة على هـذا التساؤل ، ولكن الاجابة تحظى بأهمية خاصة من الدول النامية اذ تجـد انفسها ــ فى أغلب الحالات ــ فى موقف تشعر فيه بالاثار السلبية أكثـــر من احساسها بالايجابيات . وهى تعمل فى أغلب الاحوال كمورد ــ فى التقسيم العالمى للعمل والتعاون الاجتماعى ــ للمواد الخام ، بينما تجبر على أن تستورد التكنولوجيا والمعرفة الفنية والمصنوعات والمعرفة العلمية يحدوها الامل ــ كما أشار الى ذلك وبحق كثير من الباحثين ــ فى أن مثل هذه المستوردات تعمل تلقائيـا على ازالة التخلف وتجعل من المستطاع وسريعا سد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ولكن هذا تحول الى سراب .

ويمكن الافتراض بأن الدول الناميـــة تستطيع أن تستفيد اذا كانت ظروفها الاجتماعية الاقتصادية تتيح لها ألا يتصر دورها على دور المستهلك السلبى ، بل تقوم بدور شركاء متساوين قادرين بأنفسهم مع تطوير العلم والتكنولوجيا . وبهذا نقترب من الاجابة على السؤال الاصلى ، والواقع أنه يشير الى أن ازالة التناقضـــات العميقة والمعان السلبية المتضمنة عمـــل مستقلا بذاته يمكن أن يساهم فيــه العلم (بما فى ذلك العلم الاجتمــاعى) بفاعلية . ونجد هذا مشروعا تفصيليا فى بعض مؤلفات الــكتاب الغـــربيين الذين يتحدثون عن المستقبل حيث يعترفون بأنه لا مفر من حدوث تحولات اجتماعية مثيرة وتغيرات تشكيلية حاسمة .

وفوق ذلك فان التقدم العلمى والتكنولوجى ذاته يعتبر مستحيلا دون مساهمة العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعى المستفيض . اذ لا يمكن تحقيق فاعلية الابتكارات التكنولوجية وتحديد النتائج الاجتمـــاعية الايجابيـــة والسلبية للتكنولوجيا الجديدة والتسيير الذاتى أو دراسة التغـيرات التى يعجل بهـا ايقاع الحياة والضـغوط النفسية والتغـيرات فى علم النفس الاجتمـاعى الجماهيرى الا من خـلال علم الاجتماع النظرى والتجريبى ، والشأن فى ذلك شأن الاهداف الاجتماعية وأساليب الابتكارات العلميـــة والتكنولوجية المتقدمة التى لا يمكن صياغتها الا فى اطار نظـرة علميـــة

تستند الى رؤية فلسفية عالمية . وكما حدثت تغيرات حاسمة فى العلاقة المتبادلة بين العلوم الاجتماعية والتكنولوجية فى ذلك الوقت تحدث الان تحولات مشابهة فى العلاقة المتبادلة بين العلوم الاجتماعية واشكال أخرى من التعرف على الحقيقة وتبدأ العلوم الاجتماعية والمجموعة الكاملة من المعرفة الاجتماعية الاقتصادية فى النهوض بوظائف نوع من النظم الاجتماعى ـ بارومتر للتقدم العلمى والتكنولوجى .

وهناك ارتباط وثيق بين تعقيد وديناميكية التغير المعاصر وبين تفهم التطور العلمى باعتباره عملية معلومات متكاملة . وينظر الى تقدم العلم على انه تدفق معلومات معقدة تتفاعل مع معاهد وتشكيلات معينة بالذات . وتطبق هذه المعلومات النوعية المختلفة بأساليب متنوعة فى الصناعة والادارة وتخدم أهدافا متعددة فى أنظمة اجتماعية متنوعة . ومع ذلك فان المدخل العلمى للمعلومات يجعل من الممكن الكشف عن عدد من التناسقات العامة والمحددة كما يمكن أن ييسر اتخاذ القرارات الفعالة .

العلوم الاجتماعية : المعلومات والتوجيه

أظهر التطور الاجتماعى الاقتصادى بالذات لاول مرة فى التاريخ الرابطة العمقة بين العلم والادارة . فقد أصبح الارتقاء بالاسس العلمية للادارة فى عملياتها الدقيقة والكبيره على السواء أحد الوسائل الكبرى فى التغلب على الجوانب السلبية والتناقضات التى نشأت عن التقدم العلمى والتكنولوجى . وحيث تظهر هذه التناقضات من خلال النشاط العقدى والابتكار والمشروع ، فانه من الصعب التحكم فى نتائجها . وفى ظل مثل هذه التشكيلات الاجتماعية يفهم التقدم العلمى والتكنولوجى على انه قوة أساسية معينة عمياء يتولد عنها اتجاه وأيديولوجية مأساوية . ومن ثم تصبح الادارة المنطقية والاستراتيجية المستندة الى العلم فى اتخاذ القرار جزءا لا غنى عنه فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى .

والعلم شكل معين من الانتاج العقلى ، يختلف ـ بشكل أساسى ـ عن الانتاج المادى من حيث الحداثة والسمة المتفردة للناتج النهائى ـ قوانين جديدة ، نظريات ومكتشفات تكنولوجية وحقائق ـ الخ . والتكرار فى العلم لا معنى له كما تمثل اعادة الكشف عن حقيقة عرفت من قبل عملا زائدا عن الحاجة . وهذا هو السبب فى ضرورة التنظيم الذى يجعل من المستطاع بأقل قدر من الجهد وفى أقل وقت ممكن الحصول على بيانات جديدة وتجنب التكرار وتطبيق النتائج بفاعلية . وليست هذه المشكلة جديدة ولكن نتيجة للترابط الشديد بين العلم والانتاج والممارسة فقد أصبحت أمرا ملحا .

وتنظيم المعلومات العلمية الثانوية هو أكثر الاساليب أهمية فى حل هذه المشكلة . فاذا نظرنا الى العلم انفسه باعتباره نظاما للمعلومات الاساسية فان المعلومات العلمية الثانوية تمثل نوعا من التشكيل الاعلى ، نظام اضافى خاص للمعرفه من المعرفة .

وهناك على الاقل ثلاثة أسباب هامة وراء تشكيلات المعلومات العلمية الثانوية . أولها أن العلم لم يعد بعد مجال عمل الفرد : فملايين البشر مشغولون باستخراج المعرفة العلمية . وهذا يثير موضوع التعرض للتكرار انه ليس التكرار البسيط فحسب ، بل يشمل التكرار المضاعف . وثانيها ان خطر التكرار يتزايد من جراء السمة الجماعية للانتاج العلمى . اذ تتزايد الصعوبة كثيرا امام الباحث العلمى فى التكيف . واخيرا فان العلم تزيد تكلفته باستمرار بحيث يبدو الاستخدام الاقتصادى للموارد ضرورة حتمية .

والصفة الشاملة للعلم الحديث والروابط القوية بين فروعه العديدة التى يغلب أن تكون متباعدة هى احدى سماته الحالية المتميزة . كما أن التوسع السريع فى العلم الذى يتمثل بصفة خاصة من واقع أن عدد البحوث المنشورة ـ فى كل فرع منه تقريبا ـ يكاد يتضاعف فى فترة : بين سبع وعشر سنوات .. يعنى انه لا يوجد عالم أو فريق من العلماء يستطيع بالطرق العادية أن يطلع على البحوث الاساسية المنشودة .

ومفتاح الحل بالنسبة للعلوم الاجتماعية يتوفر فى نظام معلومات متشعب وفعال مصمم ليعكس المعلومات التى تضمها الكتب والمقالات والتقارير .. الخ .. بحيث يشمل الحياة الاجتماعية بأكملها .

ويجرى التعمق فى التخصص والتمييز بين العلوم الاجتماعية ولا يزال وهذا مما ييسر اجراء تحليل أكثر تفصيلا لمظاهر المختلفة للحياة . ولكنه يحدث ـ فى الوقت نفسه ـ السير فى اتجاه عكسى نحو تركيب المعرفة التى تجد انعكاسها فى الاكتراق والاثراء المتبادل للفروع المتفرعة وفى تطوير وجهات نظر جديدة تظهر عند نقط الاتصال بين المناهج .

ويسم البعض الموقف الحالى على انه « انفجار المعلومات » نوع من الازمة . الا أننا لا نوافق على ذلك . فالزيادة المستمرة فى تدفق النشر العلمى ليست مقصورة على العقود الماضية . اذ كان العلم يخضع دائما للقانون الاسى ، ولكن هذا الواقع لم يحظ بالاهمية الا حديثا ، بسبب الاهتمام الجماهيرى ، ثم بدأت فى الظهور أنظمة خاصة للمعلومات العلمية الثانوية ترجع الى القرن الماضى باعتبار أنها ببليوجرافيا متميزة وملخصات

علمية مقتبسة . ولكن لم يتأكد الا حوالى منتصف القــرن العشرين أن هــذه الخدمات المتميزة لا تستطيع أن تشمل باحاطــة المراجع العلميــة الاساسية ، ومن ثم برز التساؤل عن ايجــاد نظــام تأخــرى للمعلومات العلمية . وكانت مثل هذه النظم فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى من بين العوامل التى ساعدت التقدم الاجتماعى العام والتكنولوجى العلمى . كمــا انهــا عملت أيضا على الارتفاع بمستوى التنميــة الثقافية والاجتماعية فى الجمهوريات السوفيتية ابتداء من مستويات أساســـية متنــوعة .

وبدأ منذ الخمسينات انشاء نظام متشعب للمعــلومات العلميــــة والتكنولوجية اختلف وفقا لفروع المعرفة وتكامل على مقيـــاس شامل الدولة وطبق على قعدة واسعة .

واتسع هذا النظام فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات وتجــاوز العلوم الطبيعية الفنية ليشمل العلوم الاجتماعية كذلك .

واقامة مثل هذا النظام للمعلومات بالنسبة لعلم الاجتمــاع يسهل حل أكثر الواجبات الاجتماعية الاقتصادية أهميـــة وفى الوقت نفســه يعجل بفاعلية العلم وترشيد العمليات الاجتماعية .

وهذا القول يحتاج الى توضيح : اذ تشكل السلسلة الكاملة للمعرفة عن العمليات التى تجرى فى المجتمع ما يسمى بالمعلومات الاجتماعيـــــة الاقتصادية . وفى المجتمع الحديث تتولد من هذا الشكل أكثر البيــانات تنــوعا وتنشر وتستخدم ، وفى التشكيلات الاجتماعيــة ــ حيث يمكن أن تخدم وسائل الاعلام الجماهيرى الاهداف الخاصة وأهداف الشركات ــ يبــدو تفسير وتطبيق مثل هــذه المعلومات الاجتماعيــة الاقتصــادية غير ملائم فى أغلب الحالات . والمعلومات الاجتماعية الاقتصادية التى توفرت من خلال طرق علمية موضوعية اتصفت بالاسلوب العلمى هى وحدها التى تستحق أن تقبل وتستخدم بفاعلية . وتستخرج مثل هــــذه المعلومات السليمة بواسطة التسهيلات الحديثة من تجميع وتجهيز ومراجعــــة صحته ، ومن ثم فان أحد وظائف نظام المعلومات التى هى تقــدير الجردة والاكتمال والسلامة ، بالاضافة الى توزيع المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الاساسية تصبح أكثر العناصر أهمية فى ترشيد الادارة والتقدم العــام . ومن خلالها يحدث التغلب على الجوانب السلبية فيمـــا يعــرف بأزمة المعلومات ، وفى الوقت نفسه تصبح مثل هذه المعلومات أكثر حبكة وايسر فى الحصول عليها وأرخص توزيعا وأيسر معالجة ، كما يجرى نشر المعرفة على نطاق عالمى واقليمى بسرعة اكبر .

ومن النظرة الاولى يتضح أن أجهزة الارشاد الطبيعية أجهزة معقدة ذات مستويات هيراركية متعددة ، ويمكن أن تصور على شكل أهرامات توجد فى قمتها هيئات تتخذ القرارات عن الاتجاهات الرئيسية للاقتصاد والثقافة ولتيظيم الاجتماعى ، كما تحدد السياسة الخارجية . ونرى عند التحرك الى أدنى هيئات قوية تدير عمليات اجتماعية اقتصادية متميزة : صناعات وزراعة متنوعة ، تجارة ، تعليم ، خدمات صحية ، تأمين اجتماعى .. الخ . وتجمع هذه الهيئات المعلومات عن مجال تخصص كل منها أو تقيم البدائل والسياسات وتخطط الاجراءات الملائمة وتتخذ القرارات وتشرف على تنفيذها . ومن الضرورى أن تتوفر معلومات معينة لكل مستوى ووظيفة على أسس منهج وأساليب معينة . وهذا هو السبب فى وجوب توفر نظام ادارة متقدم ومنتشر يتكافأ معه نظام على مستوى التقدم ذاته والانتشار من المعلومات العلمية يجرى عليه التحسين باستمرار .

المعلومات الاجتماعية الاقتصادية : المجال والسمات

يجب أن يتحدد شمول نظام المعلومات الاجتماعية الاقتصادية بوضع المعاملات التى تميز البيانات الاجتماعية الاقتصادية الاساسية والربط بينهما . وهى فى وضعها التجريبى تمثل تدفق المعلومات ــ تدفق المنشورات الاجتماعية العلمية ــ التى يجب أن الوصف أساسا بسماتها الوصفية . وعلى ذلك فالواجب الاول هو ترتيب دقيق وترميز للعلوم الاجتماعية . والثانى هو تحديد العناصر المركبة أو الفروع المختلفة : علم الاجتماع ؛ علم التاريخ ، علم الاقتصاد .. الخ . والواجب الثالث هو تحديد كثافة تدفق المعلومات فى كل منها ويشكل القياس الكمى الدقيق لتدفق المعلومات وشدة الهبوط والصعود فيها والمنحنيات الاسية والمنطقية مجموعة خاصة من المعاملات تجعل من الممكن التنبؤ بالمستقبل القريب والتخطيط للخدمات الثانوية . وتتصل المجموعة الرابعة من لواجبات بالتعرف على الاساليب الهامة وعلى قيمة المكتشفات وأثرها على تقدم العلوم الاجتماعية كما ترتبط الدراسة التفصيلية لهذه المعاملات ارتباطا وثيقا بالتحث فى استقلال موارد معينة والتنويه بالفهارس ، وأهمية دور النشر والمجلات وغيرها من مصادر المعلومات الاساسية .

وأخيرا فان هناك مجموعة خاصة من المعاملات تيسر تأصيل قيمة المكتشفات ، كما أن كثافة تدفق المعلومات واتجاهها الى التشتت يجعل العمل فى غاية التعقيد ويتطلب تركيبات تفصيلية وطرق تقديم ومقارنة خاصة والتعرف على المكتشفات .

وتتصل المشكلة الاخيرة بتطوير جهاز تصـــدرى عام للتنسيق بين المصطلحات فى مختلف العلوم الاجتماعية والتغلب على صعوبات اللغـــة وتقديم النتائج الصحيحة الى مختلف نظم المعلومات الاقليمية والعالمية

ويثير وضع نظام للمعلومات الاجتماعية الاقتصـادية عـــددا من الصعوبات ، ويرجع ذلك ــ بصفة خاصة ــ الى أن نظام معلومات العلم الطبيعى والفنى ابتدأ وتطور قبل أن يستشعر الحاجة الى نشوة نظـــام معلومات اجتماعى اقتصادى ، ومن ثم وجد الميل الشديد الى أن يصـــاغ الثانى على شكل النموذج الاول .

ولا يمكن أن ينجح هذا الاتجاه حيث ان للعلوم الاجتمـــاعية سمات معينة عديدة لا تتصف بها العلوم الرياضية والطبيعية والفنية .

فالعلوم الاجتماعية : أولا : أقل تراكميـــة من العلوم الرياضـــية والطبيعية والفنية ، وهذا يعنى أن استكشافات الاخيره تمتل تمـاما فى تقدمها ، اذ يمكن لاى كتاب فى مقررات الفيزياء أن يقدم فى شمول تام أكثر الاكتشافات قيمة على مدى القرون الثلاثة الاخيرة . بينمـــا لا تستطيع العلوم الاجتماعية أن تكون على مستوى التراكم نفسه بسبب التنافر فى الايديولوجيات ، ومن ثم المفاهيم . وهذا لا يعنى أن يهمل مؤرخـو القرن العشرين ما توصــــل اليه مؤرخو القـــرن التاسع عشر « مثـــل نيبور . سوكوفيف ، مومسن ، كلوشفكى » ولو أن تقـديمهم وتفسيرهم يتعـدد بشكل حاسم حتى أن الوصف الصحيح للموضوع يتطلب الرجوع الى كثير من وجهات النظر الرئيسية السابقة ، وعلى ذلك تغطى المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الثانوية فترات زمنية أطول ، ويشترط أن تكون أكثر شمولا ، حيث أن محتوى العلم الاجتماعى يفقد صلاحيته للاستعمال بشكل أبطأ ، ويحافظ على قيمته لفترات أطول .

ثانيا : ان المعلومات الاجتماعيـــة الاقتصـــادية لا تتعـــارض مع الايديولوجية ، بل انها تحيط بها وتتكامل معها . وتوهم امكان فصـــل العنصر الايديولوجى المصرفى فى العلوم الاجتماعية قد دحض خلال مسيرة التطور منذ زمن طويل ، كما أن شعار الخروج عن الايديولوجيـــة يخفى وراءه أيديولوجية محددة تماما .

والايديولوجية ما هى الا مجموعة من وجهات النظر والمفـاهيم تعبر عن أهداف ونظم القيمة عند الجمـــاعات . وما المفـــارقات والمعـــاداة للايديولوجيات فى مجتمع طبقى ، الا انعكاسا للتناقضـــات فى المصـــالح الاجتماعية ــ الاقتصادية والاهداف التاريخية للفئات المختلفة .

وتفهم العلاقات المترابطة بين الايديولوجيـة والعلم بصفة عامة وبين الايديولوجية والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة تنشأ عن هذا .

وتطبق على أيديولوجيات القوى التى تحاول أن تدعم مراكزهــا فى الحكم أن وجهات النظر المحدودة تاريخيا والمتأثرة بمصالح طبقيــة عابرة لا تنسجم مع النظرة المستقبلية العلمية العالميــة وبدرجــة أكبر مع التفهم العلمى للمجتمع .

وان ابعاد العلوم الاجتماعية عن الايديولوجية وفصلها عن اتجــاهات القيمة وعن التكيف الســياسى والاقتصادى والاجتماعى فصلا تاما يتساوى مع التنصل من المسئولية عن محتواها .

ويستلزم وجود مثل هده المركبات الايديولوجية التى لا خــــلاص منها أن تنعكس فى نظام المعلومات الذى لا بد أن يعنى عناية كافية بمختلف وجهات النظر . ويكاد أن يكون هذا مفتقدا تماما من العلوم الرياضــــية والطبيعية والفنية .

ثالثا : تتأثر العلوم الاجتماعية بسمة النظم الثقافية والاجتماعيـــــة التى تنشأ عنها ، وكذلك بالظروف السياسية والاقتصادية لتطورها بدرجة أكبر كثيرا منها فى العلوم الرياضية والطبيعية والفنية ، وفوق ذلك فان اداتها المفصورية تتصل اتصالا قويا بالاهداف التاريخية المحلية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ايضا بالنسبة للمعلومات الــثانوية ، وخاصــــة فى المشروعات التعــــاونية للتشكيلات والمؤسسات والمعــاهد ذات الانظمــة الاجتماعية المختلفة .

رابعا : والنظريات الاجتماعية أقل انصياعا للرسمية من نظـــريات العلوم الرياضية والفنية والطبيعية ، وهى اذا حاولت الاخذ بها فانه يندر أن تكون كاملة أو فعالة . وتطبيق الاساليب الرياضية محــــدود ولو أن الاتجاه الحالى يتزايد نحو التطبيـــق الرياضى وفوق ذلك فان التطبيق ى تحدوه خصائص الاشياء ومن ثم ، يجب الاهتمام الكافى بافتقـاد المعيارية التى تمثل مشكلة أخرى شديدة التعقيـد بعيدة الاثر ذات أهمية كبرى بالنسبة للمعلومات الثانوية .

ونعتقد انه يمكن لنظم المعلومات ان تتغلب على هذه المشكلات بالقيام بخمسة واجبات معينة هى :

البحث : برنامج بحث متناسق عن تدفق المعــلومات الاجتماعيــــة الاقتصادية الاساسية ، اقليميا وعالميا أستنادا الى مجموعة متفق عليهــا من المعاملات ، وينبغى أن يصور الناتج الوضع الحالى للفن والتوقعــــات العاجلة فى ديناميكيات التدفق .

التبويب : مجموعة من التبويبات الاقليمية والعالمية للعلوم الاجتماعية لاعداد نظــام تفصيلى لاسترجاع المعــلومات فى المستقبل المنظور يستخدم

... السياسيون والاقتصاديون من الدول النامية الى التنمية الاقتصادية النظم الاقليمية والعالمية الإلية والتيسيق المتبادل بينهما ، والتركيب النهائي ، ويرتبط هذا العمل ارتباطا وتيقا بتحليل المصطلحات العلمية والدراسة التفصيلية لمختلف لغات استرجاع البيانات .

الانشاء : المشروعات الانشائية والبحث عن نماذج انشائية وتنظيمية مثلى تنسق وتجهز المعلومات اقليميا وعالميا .

وضع المفاهيم :التحليل النظرى للمبادىء التصورية للمعلومات الثانوية بهدف الوصول الى التفاهم المتبادل بين الخبراء فى نظم المعلومات باعتبار ذلك مطلبا مسبقا لحل المشكلات التى تظهر فى قطاع المعلومات الاساسى .

التنظيم : وضع خطط عملية للتعاون بين نظم المعلومات الاقليمية والدولية الحالية ولتحقيق أهداف عامة محلية لتجميع الجهود لمعالجة المشكلات المشتركة .

تبادل المعلومات بين الدول النامية والدول الصناعية
مقاييس الفاعلية فى تبادل المعلومات

يمكن أن يعمل الاثر الايجابى لتبادل المعلومات الاجتماعية الاقتصادية عن تطور جميع الدول كمقياس على فاعلية تبادل المعلومات . وبينما يبدو هذا الموقف على انه الوحيد المحتمل فانه يثير على الفور سلسلة من المشكلات المنهجية والفنية ..

فلماذا ينبغى أن تدل عليه فكرة التطور وبأى الطرق يمكن أن يستدل على الصلة بين وضع وتشغيل نظم المعلومات وعمليات التطوير الاجتماعى والاقتصادى ؟ وما هو نمط الارتباط الممكن بين أسبقيات التطور الاجتماعى الاقتصادى وأسبقيات نظم المعلومات ؟ وأخيرا ، بأى الطرق يمكن ان يعرف أو يقوم أثر نظام ما للمعلومات على الحياة الاجتماعية الاقتصادية ؟

ومن بين العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار فى هذا المجال نشير الى أهمية ما يلى :

١ ـ مستوى التعليم فى دولة معينة . يمكن أن يكون أحد المؤشرات : « طاقة عقلية » تقاس بعدد الافراد الذين حصلوا على التعليم العالى من بين كل ألف مواطن راشد .

٢ ـ مستوى تدريب المواطنين ، ويشمل ذلك فهارس عن مستوى التعليم للقوى العاملة الوطنية .

٣ ـ حد الادراك ، للعلم والتكنولوجيا المتقدمة ، كما عدلت بعوامل تتصل بالتقاليد والثقافة والاشكال النفسية المجسمة المتأصلة فى المجتمع .. الخ . ويرجع فى وضع تفصيلات مثل هذا الفهرست الى حقيقة ان هده العوامل يصعب أن تصاغ فى قالب رسمى بحيث يبدو أن الاستفادة من تقويم ذوى الخبرة تغلب عليه المصلحة الذاتية . وفى هذا الامر قد يثبت أن تجربة جمهوريات أسيا الوسطى السوفيتية تثير اهتماما معينا .

وانبعاثا من هذا الافتراض يبدو أن أكثر المداخل البناءة الى هذه المشكلة هو ذلك الدى قد يوصف بأنه وظيفى . ويفترض ـ سلفا ـ التشغيل الفعال لتبادل المعلومات بين الدول النامية والدول الصناعية الحل المتتابع لثلاث واجبات هى :

أولا : تجميع المعلومات من خلال تبادل البيانا ت عن مشكلات التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمعرفة العلمية (انشاء بنوك البيانات) . وينبغى ان تشمل مثل هذه المعلومات البيانات الاحصائية والتجريبية الاخرى .. وكذلك الفئات التحليلية والافتراضية ، واكثر المسائل أهمية ، هنا ، المعيارية فى التعاريف والفهارس وتصنيفها ، وهذا ما يجعل البيانات مفيدة من حيث التحليل التقويمى .

ثانيا : تقدم مجموعة المعلومات التى حصلت بهذا الاسلوب وجهة نظر موضوعية عن العمليات التى تحدث فى الدول النامية ، والتى يمكن أن تستخدم كأساس لوضع تفصيلات أهداف التنمية القومية والاقليمية (نماذج التنمية المثلى) ، ولما كانت عمليات التنمية تؤثر على حياة أوسع قطاعات السكان فان مشاركتهم فى اعداد ومناقشة مثل هذه الاهداف جعل أمرا مرغوبا . ومن الضرورى حتى تنجح المشاركة ألا تقتصر الاحاطة بالمعلومات عن موضوعات التنمية على الختراء ، بل تشمل قطاعات عريضة من سكان الدول النامية أيضا .

ويفترض فى وضع الاهداف اتباع نظام معين فى الاسبقيات يؤثر بدوره ـ بالتأكيد ـ على تدفق المعلومات وفى حجمها ومحتواها . وبناء على ذلك ، فان وضع تفصيلات الاعمال القومية الاقليمية على أساس البانات المقدمة بواسطة نظام للمعلومات يؤثر فى هذا النظام .

ثالثا : يأتى بعد وضع تفصيلات نماذج التنمية المثلى ادخال البيانات عن تنفيذها الى نظام تبادل المعلومات الذى يسمح باسترجاعها وعن الملاءمات التى لا مفر منها . وتتضمن الملاءمات تغيرا فى المصطلحات التى اتخذت أصلا ، وكذلك ملاءمة تنفيذ أعمال محددة . ولا يمكن تحاشى مثل هذه التغيرات التقويمية وهى متضمنة فى عملية التنمية . وينشأ البطء

ـ عادة ـ من عدم الكفاية أو التأخر فى تدفق المعلومات الذى يعرقل السياسة الى درجة كبيرة .

المعلومات الاقتصادية باعتبارها عاملا فى التقدم الاقتصادى

تترابط مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتواءم . ولكن التنمية الاقصادية لا تعنى بالضرورة تنمية فى التشكيل الاجتماعى . ومن ثم ، فان الاقتصاد المتجة أساسا الى التصدير أو الى صناعات الترف لا يرقى ، بالضرورة ، بالتقدم الاجتماعى . ولذلك يجب أن تعرف هذه المفاهيم وفقا للظروف السائدة فعلا . ويجب أن يتوافق تشكيل ونظام تدفق المعلومات مع هذا التعريف ومع أهداف السياسة الاقتصادية التابعة منه .

وأحد الشروط التى لا غنى عنها لاتخاذ أفضل القرارات فى الاقتصاد هى توفر قاعدة سليمة من المعلومات وهذه لا توجد عادة فى الدول النامية كما أن انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية لا يتيح المتطلبات الاساسية التقدم فى نظام المعلومات وهذا بدوره يعوق التنمية الاقتصادية .
ولا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة باقل التكلفة الا فى مجال المعلومات : اذ أن بناء نظام معلومات يضمن تحقيق التقدم الاقتصادى أسهل من السير فى الطريق العكسى .

على ذلك ، فانه يمكن النظر الى نظام المعلومات على انه نظام فرعى فى داخل تشكيل الادارة الاقتصادية التى يمكن أن تجسد الحاجة الى تخصيص موارد له .

وينبغى أن يبدأ تصميم نظام المعلومات من الافتراض بأنه يوجد عدد معين من نماذج النمو الاقتصادى المتاحة تختار كل دولة نامية بديلا واحدا منها على امتداد فترة محددة اعتمادا على ظروفها الخاصة . ويراعى فى هذا الاعتبارات التالية :

أولا : عند اختيار فئات اقتصادية مقبولة من الدول الصناعية ينظر القادة السياسيون والاقتصاديون من الدول النامية الى التنمية الاقتصادية بمدلول النمو الاقتصادى المطلق أى الزيادة فى الانتاج القومى الكلى بالنسبة للفرد .

ولكن هذه النظرة تتعرض لنقد يتزايد باستمرار حتى فى الدول الصناعية الغربية وهو لا يقبل كلية من الدول النامية . وفى الدول المتقدمة ، فان الانتاج الكبير يصحبه الاستهلاك الكبير الذى ينشط نشاطا مصطنعا من خلال الاعلان ، ويغلب أن يكون غير منطقى مبالغا فيه وتأثر بالانماط التى سادت فى الخمسينيات والستينيات ـ ويرجع لدرجة كبيرة

الى التبادل غير العادل من الدول الصناعية والدول النامية ، والتوسع فى مثل هذا النمو الاقتصادى وما يتبعه من استهلاك من جانب ثلثى الجنس البشرى يتحرك أولا ضد عائق طبيعى .. هو القصور فى الخامات واحتياطيات الطاقة . ومن ثم فالاحتمال ضئيل جدا فى امكان قبول هذا النموذج على المدى الطويل .

وتتطلب اعادة التقويم الدقيق لهذا النموذج مراجعة المعاملات التى وضعت للاداء الاقتصادى . ويقع عادة تحت هذه الفئة مؤشرات مثل الانتاج القومى الكلى ومعدل النمو الاقتصادى ، ومساهمة الاستثمار الرأسمالى فى الدخل القومى وحجم استهلاك الطاقة والتوظيف .. الخ .

وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات فان قيمتها النسبية تعتمد على مفهوم النمو الاقتصادى الذى يقبل . وعدم التوافق بين نموذج ما ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية يمكن أن يصل الى تشويه الصورة الحقيقية وأن يسىء توجيه هؤلاء الذين يعملون فى تفصيل وتنفيذ السياسة التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار فى نظام دولى للمعلومات الاقتصادية ليقابل احتياجات الدول النامية .

ثانيا : ستصل احدى نقط المناقشة باستخدام التكنولوجيا [illegible] . ولما كانت المراجع الغربية تسلم عادة بأن هذا لا يتلاءم مع ظروف معينة فى المناطق النامية انه يعقد من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية . ويدلل هؤلاء الذين يؤيدون وجهة النظر هذه على أن التكنولوجيا الحديثة للدول المتقدمة هى من ناحية تعقد على رأس المال الضخم والطاقة المكثفة ومن ناحية أخرى لا تأخذ بالعمالة الكثيفة . بينما الدول النامية تعانى من النقص الشديد فى رأس المال ، كما أن مصادر الطاقة فيها ضئيلة فى الوقت نفسه الذى تتوفر لها عمالة زائدة وتعانى من بطالة ضخمة دائمة ، وقد يكون من الملائم — نتيجة لذلك — تطوير التكنولوجيا التى تتطلب انفاق القليل من رأس المال والطاقة واستخدام العمالة المكثفة .

وليس هناك من ينكر أن مشكلات مثل النقص فى رأس المال والخبرة الفنية وفائض القوى العاملة مشكلات قائمة . ولكن الحل المقترح برفض التكنولوجيا المتقدمة يتساوى : أولا مع وضع تابع وأبعد فى عدم المساواة من حيث الوضع الدولى للقوى . وثانيا فانه ببساطة غير عملى . ومن السذاجة الافتراض بأن الشعوب التى حققت الاستقلال السياسى وسارت فى طريق التنمية المستقلة ترفض الاخذ بالمدنية الحديثة والمعرفة العلمية والتكنولوجيا المتقدمة .. الخ . وعلى ذلك ، فان الواجب الحقيقى ينحصر فى تطوير استراتيجية واقعية تمكن الدول النامية من أن تعد

نموذجا أمثل لتحديث اقتصادها القومي بمدلول البناء التنظيمي معدل الانشاءات كليهما .

ويقدم مؤيدو وجهة النظر المذكورة حجة مشابهة اخرى : هى أن الاخذ بالتكنولوجيا المتقدمة يعوقه أيضا التشكيلات الاجتماعية التكنولوجيا المتقدمة يفترض سلفا تحديثا واسع الانتشار ولو أن الواقع فى الدول النائية أن هذا لا يحدث فى أغلب الاحوال أو انه لم يصل بعد الى مرحلة النضج .

وبينما لا يمكن انكار التعقيد ، وكذلك المشقات التى يتضمنها تحديث التشكيلات الاجتماعية والسياسية العتيقة فينبغى التأكيد على أن هذا العمل ممكن ويحدث فعلا بواسطة الدول التى تقوم بعمليات الاقتصادية البالية والتخلف الثقافى .. الخ .. وهم يؤكدون أن ادخال اعادة تنظيم متتابعة بالتنسيق الوثيق مع اعادة بناء القاعدة المادية والفنية لاقتصادها . ومفهوم المعونة الاقتصادية الذى تعتنقه روسيا السوفيتية والدول الاشتراكية الاخرى يسير بافتراض أن اقامة التكنولوجيا الحديثة واعادة التشكيل الفنى لجميع فروع الاقتصاد يسرع بالتقدم الاجتماعى والثقافى .

ثالثا : يسلم بعض الباحثين أن التجاوب مع حاجات الدول النامية يتضمن الرجوع الى التكنولوجيا الغربية المستخدمة قبل عصر الصناعة . وحيث أن انتاجها لا يمكن عادة أن ينافس الدول الصناعية فان مثل هذه التكنولوجيا لا تستطيع أن تعمل الا فى ظل اجراءات الحماية .

ومع ذلك فهناك نموذج آخر يقترح التكنولوجيا بسيطة وهى فى جوهرها تستخدم فى الصناعات الصغيرة وتتطلب رءوس أموال محدودة وتستفيد من الموارد المحلية وتنتج أساسا للاستهلاك المحلى . وهنا يكون التركيز على العمالة الكاملة وعلى اشباع المتطلبات التقليدية بصفة أساسية .

ومن المسلم به أن هذا النموذج يتيح استخداما أفضل للموارد المادية والانسانية والتوسع فى الانتاج . ومع ذلك فانه نموذج اضافى وينبغى الا يعد خطأ بديلا عن مرشد رئيسى للاستراتيجية . ولا يمكن لهذا النموذج أن يغير الوضع غير المتكافىء للدول النامية فى التقسيم الدولى للعمل ، بل انه قد يؤدى الى زيادة الاعتماد على الدول الراسمالية المتقدمة أو على الشركات متعددة الجنسية .

والصعوبات الكبرى الثلاث التى تعترض اقامة اقتصاد متقدم هى النقص فى الموارد ، والعلم والتكنولوجيا ، والعمالة الماهرة . ويمكن

للتعاون المتبادل أن يعجل بالاصلاح اذ سبق أن اكتسبت بعض خبرات ايجابية على المستوى الاقليمى من قبل ، وينبغى أن تدعم نظم المعلومات مثل هذا التعاون وتبادل الخبرة كما تحدد أكثر مجالات التعاون فائدة وانماط التعاون الاقتصادى .

ويحسن أن يشمل نظام المعلومات الاقتصادى العامل العناصر التالية :

جهود تعاونية من كل من الدول الصناعية والنامية بوضع أفضل نماذج التنمية الاقتصادية للدول ومجموعات الدول والاقاليم .

تحسين ادارات المعلومات الاقتصادية فى الدول النامية ، وتوجيه تدفق المعلومات من هذه الدول الى مراكز البحث العلمى للدول الصناعية .

تحليل المعلومات التى جمعت وربط الموقف الاقتصادى السائد فى الدول النامية بأفضل النماذج ثم تقديم توصيات لتصحيح النماذج او السياسة الاقتصادية أو كل من النماذج والسياسة فى آن معا .

بالنسبة للنماذج البديلة ، عمل تنبؤات عن الاختبارات المختلفة وما يترتب عليها .

تحليل تدفق المعلومات ذى الاتجاهين من حيث الاكتمال والكفاية فى تحسين نظام المعلومات .

امداد المستفيدين الرئيسيين بالمعلومات دون عائق أو انقطاع ، وينبغى تجميع وتجهيز وتخزين وتوزيع المعلومات مركزيا الى درجة محدودة ، ويقام مركز معلومات كبير فى كل دولة .

تأثير المعلومات الاجتماعية الاقتصادية على التنمية الاجتماعية

تقدم نشرة الامم المتحدة ، نحو نظام للاحصاءات الاجتماعية والسكانية (١٩٧٥) تجميعا منظما لانواع المعلومات الاجتماعية الاقتصادية . وتستطيع الدول النامية أن تستخدم تجربة الدول المتقدمة لاعداد خططها مركزة على الديناميكية الاجتماعية وليس الاستاتيكية الاجتماعية . على أن يؤخذ فى الاعتبار التفاعل بين العمليات الاجتماعية والاقتصادية . وأحد الامثلة على ذلك هو تأثير التحسن فى مستوى المعيشة على معدل النمو الذى يمكن أن يؤدى اما الى تحقيق معدل النمو ، وأما الى الاسراع به كما لا يكون له فى بعض الحالات أثر محسوس عليه . وبعبارة أخرى فقد يكون للعوامل الاقتصادية نفسها آثار اجتماعية مختلفة والعكس بالعكس .

والمتطلبات الاساسية لتبادل المعلومات الناجح عن التنمية الاجتماعية هى كما يلى :

ينبغى أن توجه الجهود المشتركة فى الدول الصناعية والنامية الى افضل نماذج التنمية الاجتماعية . وسوف يعتمد هذا على أفضل نماذج التنمية الاقتصادية . كما ينبغى أن تتضمن التنمية الاجتماعية النامية : (أ) المساعدة على تحديث التشكيلات الاجتماعية (ب) الاقلال الى أدنى حد من النتائج السلبية لهذا التحديث (جـ) اتجاه حذر نحو معايير النظام التقليدى والقومى اذ قد يؤدى تقويضه الى تخفيض مستويات المعيشة بالرغم من التقدم الاقتصادى .

ولا بد أن تصل المعلومات عن المشكلات الاجتماعية التى تتعرض لها المناطق النامية الى مراكز البحث العلمى المختصة فى الدول الصناعية بصورة منتظمة .

وينبغى تحديث هذه المعلومات بين وقت وآخر .

تقوم مراكز البحث العلمى فى الدول الصناعية بالربط بين المعلومات التى تتلقاها وافضل نماذج التنمية الاجتماعية . ويقصد بهذا الربط تصحيح مخرجاتها العلمية التى تؤدى بدورها الى ترشيد السياسة فى الدول النامية ، وكذلك تعد مراكزها العلمية .

يجب أن تصل المعلومات الاجتماعية الاقتصادية بانتظام الى المستفيدين منها فى الدول النامية وتشمل : المعاهد العلمية ، الحكومة ، الاحزاب السياسية ، المؤسسات الدينية والعامة ، والمكتبات العامة .. الخ .

ينبغى أن يحدث تدفق منتظم للمعلومات من الدول النامية الى الدول الصناعية يشمل البيانات الاحصائية والمؤلفات عن الحياة الاجتماعية والتقاليد الفلسفية والدينية والاخلاقية .

وينبغى أن تتضمن عروة المعلومات الاسترجاعية بين الدول المتقدمة والدول النامية بيانات عن استخدام الدول المتقدمة للمعلومات وأثرها ، وبذلك يكون من الممكن تقدير آثار هذه المعلومات .

أثر المعلومات الاجتماعية الاقتصادية على العلم فى الدول النامية .

يتعادل أثر المدى الواسع من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية على الوعى الاجتماعى مع تطبيق نظرة عالمية مستقبلية حديثة والتجرد التدريجى من التكوينات الخرافية للمجتمع التقليدى .

وتخليص الوعى الاجتماعى من الخرافات عملية طويلة وتحدث فى مراحلها الاولى من خلال الرموز المعتادة للمجتمع التقليدى ، ويمكن أن ينظر اليها على انها عملية تصاحب التطور الاقتصادى والاجتماعى .

ومع ذلك ، فان أوضح أشكال هذا التأثير ينبغى أن تكون غرس العلم فى الدول النامية بالطرق التالية :

يعد نموذج مثالى للتحث فى العلوم الاجتماعية باشتراك العلماء من الدول النامية والدول الصناعية ، ويمكن اعداد تفصيلاته استنادا الى افضل النماذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع أخذ الموارد المالية المتاحة فى الاعتبار .

تؤسس الاولويات فى عملية تطبيق هذا النموذج المثالى وتضبط السمات الكمية والكيفية فى تدفق المعلومات من الدول المتقدمة بالترابط مع الاهداف المختارة .

تجرى عمليات تقويم منتظمة للاحتياجات من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية لتصحيح تدفق المعلومات .

يحدث تدفق المعلومات الاجتماعية الاقتصادية من الدول النامية الى الدول الصناعية .

واحد الاساليب المتاحة حتى يعمل النظام بنجاح هو در جة التواصل بين تشكيل تدفق المعلومات والنماذج العلمية المثالية .

ومعيار اخر هو عدد الطلبات على المعلومات من مصادر مختلفة من الدول النامية والصناعية ، ومؤشر ثالث هو تكرار الاشارة أو الاقتباس بواسطة المؤلفين من الدول الصناعية من نظرائهم فى الدول النامية والعكس بالعكس .

الاحتياجات من المعلومات وأسلوب توفيرها

لا يمكن قيام نظام معلومات اجتماعى اقتصادى فعال دون تحليل الاحتياجات من المعلومات وكيفية توفير ما ظهر منها وما بطن . ويمكن انتهاج منهجين للوصول الى هذه الغاية : النظر الى الاحتياجات على أنها مجال بحث منفصل أو على أنها الاساس لتعميم نظام للمعلومات .

وأشارت بحوث كثيرة الى دلالة التحليل المركب للاحتياجات من المعلومات وركزت على خطورة نظم المعلومات التى تنتج كمية من البيانات غير الصالحة والتى لا تفيد فى عملية اتخاذ القرار .

واحد أهداف دراسة الاحتياجات من المعلومات هى التعــرف على المبادىء التى على أساسها يمكن التفرقة بين أنواع واشكال مجمــوعات المعلومات التى تحتاجها مختلف فئات المستفيدين .

للاخيرة . كما لم يؤد افتقاد الاساس النظرى الاصيل ونقــل أساليب العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية دون تمحيص الى نتائج مقبولة . المستفيدين .

تعريف الاحتياجات من المعلومات

ينبغى أن تسترشد دراسة النواحى النظــرية للاحتيــاجات من المعلومات بالنظرية العامة للاحتياجات التى قدمها أخيرا ــ وخاصــة من خلال التحليلات للعلاقات المترابطة بين الحاجــة والنشــاط ــ كل من ل. سيف ، أ.ن ليونتيف ، د. أ. شيكهيرن ، س.د كوجتكوف وغيرهم الذين اتخذوا النشاط باعتباره أساس الاحتياجات من المعلومات ولتحديد طبيعتها ومحتواها .

وهناك مدخل عملى هو المدخل النفسى الاجتماعى الاقتصادى المعقد الذى يعرف الحاجة الى المعلومات على انها أولا حاجات فردية متنوعة . وثانيا باعتبارها حاجة اجتماعية . وثالثا كفئة اقتصادية .

والاحتياجات من المعلومات اذا قورنت بالحاجات الاخرى نجــدها انتقائية ومتباينة . وهى تتكيف بالنشاط العلمى والانتاجى الذى يتصف بالرضوخ التام وترتبط بهدف وموضوع واساليب وطرق .

ويتأثر تشكيل الاحتياجات من المعلومات بالعوامل المادية والروحية كليهما ، ولكن تسود الاحتياجات المادية . وهذا يعنى انه ينبغى على الفرد حتى يقدر الحاجة الى المعلومات أن يبدأ فى كل حالة معينــة بتقــويم الظروف الموضوعية فى مجال من المعرفة ، وكذلك الظروف الاجتماعيــة التاريخية والاجتماعيــة الاقتصــادية للنشــاط العلمى والعملى

وتبدو المعلومات فى البحث العلمى كأنها مدخلات ومخرجات كلاهمــا بحيث أنها تشمل خصائص معينة كسلعة . وتحــدد الاحتيــاجات من المعلومات الاتجاه نحو المعلومات ذاتها . وهى تظهر فى الرغبة فى المعلومات كمنتج ينتج عن العمل وكانعكاس للحقيقة الموضوعيــة للعــالم المحيط للابقاء على وتطوير الاساس المادى والروحى للحياة الاجتماعية .

وترتبط الاحتياجات من المعلومات بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وتتحدد بها . ومن ثم فانه لا يمكن تفهم جوهر هذه الاحتياجات الا اذا عرفنا تفصيلات المواقف التى تشكل المعلومات أحــد عنــاصرها .

وتاريخ دراسة الاحتياجات من معلومات العلوم الاجتماعيــة يعــد قصيرا نوعا اذا قورن بتاريخ العلوم الاخرى ، كما يبـــدو أنه تقليـــد

ومن السمات الهامة للمعلومات الاستمرارية والتدفق وهــذه تتأثر بصفة خاصة بالتغيرات الاجتماعية الاقتصادية ، وبينما يمكن معرفة الاحتياجات سلفا بالنسبة لموارد أخرى بصورة دقيقة نوعا قبــل بداية العمــل العلمى فان الاحتياجات من المعلومات لا تظهر أو تدرك بشكل واضح الا من خلال الانشطة لعلميــة وعمليــة اتخــاذ القرار . وهــذا يشير الى أنه يصعب الاعتماد فى استكمال الحــاجات المستقبلية من المعــلومات استنادا الى المستويات السابقة فحسب .

والاحتياجات من المعلومات موضوعية فى المحتوى وذاتية فى الشكل . وهى تنشأ كأنها ارتداد للمعلومات التى توفرت من قبل وكطلب يتصــل بالتغير فى طــاقة المعــلومات لدى المستفيد منهــا يستخدمها فى حالة الافتقــار اليهــا .

ولا تتوافق الحاجة مع المعلومات الفعلية التى تستخدم ، اذ يعتمــد ذلك على الشكل الذى تظهر به المعلومات وهذا لا يتحدد بالمحتوى فحسب ، بل انه يستند كذلك الى العمليــــة التاريخيـــة فى انتــاج واستخدام المعلومات .

الاحتياجات من المعلومات الاجتماعية والجماعية والفردية

تبدو الحاجة الى المعلومات الفردية على كل من المستوى الموضوعى المحتمل والشعورى الشخصى كليهما . ويحدث التحول من حاجة محتملة من المعلومات الى حاجة حقيقية من خلال الاعتراف أولا بالتعــارض بين الشخص وبيئته ، وبعد ذلك من خلال فرصـــة ســد الثغرة المدركة . ولا يحدث اختيار وتقويم الحاجة للمعلومات الا فى المرحلة التالية .

ولا تقوم الاحتياجات الجماعية للمعلومات مستقلة عن هؤلاء الافراد ولكن لا يمكن أن تحدد على أنها مجرد مجموع الاحتياجات لانهــا مستقلة نسبيا تنتج من خلال الاهداف والانشطة الرئيسية للشعوب .

واستنادا الى « ج مارتن » فان الاحتياجات الفردية تقع فى فئتين (أ) هذه التى لا غنى عنها فى الوظائف المهنية ، (ب) هذه التى تقع بعيدا عن دوائر النفوذ التى يصعب فى بعض الاحيان تحديدها حيث انها تتجاوز العلوم الاجتماعية ، ويمكن الحصول على المعلومات من مصــادر رسمية وغير رسمية وحتى من مجرد الملاحظة البيئية الخالصة ، والاحتيــاجات من الطراز الاول تبدو فى أبرز صورة فى المراحــل الاولى للبحث العلمى

(صياغة الاهـداف واوإجبـات) أو فى تحليـل موفف ما يسبق اتخـاذ اقـرار ، بينمـا الطـراز الثـانى سمته المرحلة الخـلاقة (تكوين الافكار التنظيم الامثـل ، وشمول المحتوى والموضـوع الذى يخضـعللغتـير المستمر .

وتؤثر الاحتياجات من المعلومات الاجتماعيـة الى درجـة كبيرة على المدخلات فى نظم المعلومات وتشكل الاساس لتحديد واجباتها الاساسية ، التنظيم الامثل ، وشمول الاحتوى والموضـوع الدى يخضـع للتغيير المستم .

الاحتياجات من المعلومات ، الاهتمام والطلبات

ينبغى التفرقة بين الاحتياجات من المعلومات والطلبات على المعلومات والاستخدام العقلى للمعلومات . ونفهم الاحتيـاجات من المعلومات على أنها طلب من نوع ما ، ليس بالضرورة ظاهـرا ولا مصـاغا . وطلب المعلومات عبارة عن أستفهام شـعهى أو كتابى مرسل الى مكتبة او نظـام معلومات يسبقه اهتمام بالمعلومات ووظيفـة استرجاع للبيانات تفترض قيـار حاجة وتوجيهها الى مصادر المعلومات القائمة . ومن وجهـة نظر سيكولوجية فان الاهتمام هو حاجة تجاوزت من قبل مرحلة الاثارة وهى محاولة شعورية لاشباع الحاجة . وينبع الاهتمام بالمعلومات والحاجـة اليها تحت تأثير المنشـطات الخارجيـة والداخليـة وتتمثل المحفزات الخارجية بالاهتمامات المهنية فى اطار البيئة الاجتماعية ، وتنشأ المحفزات الداخليـة (النفسية) عن الحمـاس والاحساس بالواجب ، البحث عن التعليم والترقية الوظيفية .. الخ . وعلى ذلك فان الاهتمام هو استجابة شخصية للحاجة الى المعلومات الموضـوعية (تسمى أحيانا الحـاجة الشخصية من المعلومات) . وفى التقدم للحصول على المعلومات يضـع المستفيد منها صيغة التساؤل بلغة طبيعية (طلب معـلومات) ثم تترجم حينئذ الى لغة النظام (طلب بحث) ، وقد يميز المرء بنـاء على ذلك بين الحاجة الكاملة الى المعلومات والحاجة الى البحث عن المعلومات ولا تشكل الاخيرة الا جزءا من الاولى .

ويغلب أن ينتج عن الانتقائية الـكثيرة فى الاحتياجات من المعـلومات الاجتماعية الاقتصادية وكذلك عن التحول المستمر فيها عدم قدرة المستفيد من البيانات على التحديد الدقيق لما يحتاجه ممـا يجعـل الاستجابة اليـه متعـذرة .

وفوق ذلك ، فان تحـويل طلب المعلومات الى طلب بحث يضـع صعوبات لغوية معينة حيث يغلب أن تكون لغة العلوم الاجتماعية معقدة

الى درجة كبيرة . وتنشأ الصعوبات بسبب المصطلحت المبهمة ، ولكنها ترجع فى الغالب الى ظهور تعبيرات جديدة ، بالاضافة الى انه مع كل بند يضاف الى نظام المعلومات يتعرض مفهوم الاحتياجات الى تعديلات معينة . ومن ثم ، فانه يجبعند كل مرحلة من مراحل الضمير وتشغيل مثل هذا النظام أن تجرى دراسة ديناميكية عن موضوعات وتشكيل الاحتياجات .

سمات الاحتياجات من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية

تشير خصائص العلوم الاجتماعية ـ التى نوقشت من قبل ـ الى أن نطاق المعلومات ينبغى أن يهتم بالفئات العامة للاحتياجات التالية :

حل المشكلات العلمية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية التى تتطلب الحصول على بيانات اجتماعية اقتصادية شاملة متداخلة المناهج .

وبالنسبة للدراسات المقارنة الاقليمية والخاصة بدولة واحدة بما فى ذلك الاقاليم الداخلية والاقاليم التى تشمل دولا عديدة تشكل وحدة جغرافية ، والمعلومات عن دولة فى عمقها التاريخى فقد يشتمل على تقسيم فرعى أخر على معلومات عامة عن دولة واحدة أو عدة دول ، وكذلك معلومات عن مشكلات متميزة تتصل بدولة أو اقليم .

وكثيرا ما تطلب معلومات لا تتعلق بالظاهرة نفسها ، ولكنها تهتم بتفسيرها من وجهات نظر متباينة ولا تمثل البحث عن وثائق بأكملها بل عن أجزاء منها .

وبالنسبة للتخطيط والتنبؤ بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية فان الاحصائيات والمعلومات المنظورة مطلوبة .

مستخدمو المعلومات الاجتماعية الاقتصادية

من المعروف جيدا أن عدد من يطلبون المعلومات الاجتماعية الاقتصادية يزيد كثيرا على عدد من يستخدمونها فعلا . وعلى ذلك يجب أن يكون الهدف الاساسى لنظام المعلومات تقديم الخدمة الملائمة للفئات الرئيسية التى تستفيد منها .

وأكثر ما يحدد الاحتياجات من المعلومات أهمية هى الوظائف التى يستخدمها أفراد البحث العلمى ، الادارة ، التخطيط ، التعليم والتى يسمح تحليلها بتشكيل تسلسل وأسبقية الحاجة الى المعلومات .

ويمكن تقسيم من يستخدمون المعلومات الى مجموعات رئيسية عديدة ، ومع ذلك فان الاحتياجات من المعلومات لكل منها غير متجانسة وهى : (أ) الباحثون وفرق البحث (ب) المدرسون ، وقد حللت احتياجاتهم من المعلومات بتفصيل واف فى مشروع نجامعة « باث » (بالمملكة المتحدة) ، (جـ) رجال الدولة والسياسيون ومتخذو القرارات على المستويات الحكومية والتنظيمية والقومية والدولية ، (د) المسئولون عن برامج التنمية بما فى ذلك وضع المؤشرات ، ودراسات التنبؤ والمسح والخرائط ، وتحليل المواقف الاجتماعية الاقتصادية ، والاجتماعية السياسية ، وتقديم مشروعات البحث .. الخ . (هـ) اخصائيو الاعلام الجماهيرى ، (و) ادارات المعلومات (القومية والدولية) التى تعنى باهتمامات هذه الفئات .

وتتأثر الحاجة الى المعلومات بصورة مباشرة بسمات سكانية ونفسية مختلفة تؤثر على سلوك مستخدميها . وقد أختار « م.لاين » السمات الشخصية التالية ، التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار فى تقديم الخدمة الى مستخدمى المعلومات ، السن ، الخبرة فى العمل ، المؤهلات ، الوظيفة ، العمل ، المثابرة ، اليقظة ، الميل الى النظام ، الحافز ، الاستقلال ، تقبل المساعدة من الاخرين ، أسلوب حل مشكلة علمية ، حدود فهم المعلومات ، المعرفة مصادر المعلومات وتسهيلات البحث ، والمعرفة باللغات الاجنبية .

دراسة الاحتياجات من المعلومات

كان مصممو نظم المعلومات ـ حتى وقت قريب ـ يعدون من الضرورى اجراء دراسة شاملة من مستخدمى المعلومات حتى يحددوا احتياجاتهم منها والمتغيرات اداةرة معلومات نموذجية . وكانت الاساليب المستخدمة مستعارة من الدراسات الاجتماعية الجادة (المقالات والاستختارات وتقصى الحقائق وغيرها وتحليل الوثائق) وتستخدم التساؤلات بكثرة غالبة حيث انه يتوفر لها عدد من المزايا ، فهى اقتصادية نسبيا ، ويمكن استخدام الحاسب الالكترونى فى استخلاص النتائج والتحليل البيانات الاحصائية بحيث يمكن أن تفسر تفسيرا ملائما عن طريق وسيط للمعلومات يفيرها بدقة كافية ، والاستخبارات أداة لجمع البيانات ولتفسير العوامل الاجتماعية كذلك ، وتجعل من المكن التمييز بين خمسة أمور : تفهم المكانة الرسمية ، علاقة مستخدم المعلومات بنظامها ، نشاط المعلومات ، انواع نشاط المعلومات ، والمحتوى الفنى للاحتياجات من المعلومات . كما أن لها عددا من العيوب أيضا : اذ لا يمكن الحصول الا على البيانات العامة وفى حالات كثيرة لا يتوفر للمحبين الوقت أو الموارد البشرية الكافية لتقديم الاجابات الكاملة أو انهم لا يضعون كل احتياجاتهم الفعلية .

وفوق ذلك ، فان الدراسة الشاملة للاحتياجات ليست عملية تنجز مرة واحدة بل انها عملية ديناميكية منتظمة .

ولا يمكن أن تكون فعالة الا اذا استخدمت أساليب عديدة مجتمعة يتحدد اختيارها وأولوياتها من خلال المواقف المعينة .

ويجب ان يكون وصف مجالات الاهتمام ومسميات البيانات على أساس خطة منتظمة فى غاية الرسمية تعمل على كل المستويات من الفئات الفرعية (الاقليمية والعلمية والادارية .. الخ .) ويمكن أن يستخدم مؤشر (نظام المعلومات الدولى للعلوم الاجتماعية للدول الاشتراكية) كمثال من المعلومات .

ويجب ان يقام — ايضا — تقسيم منطقى للعمل بين الادارات المركزية (الدولية ، والاقليمية والقومية) والادارات الفرعية التى تبحث فى الاحتياجات من المعلومات .

ولهذا المدخل حدود معينة . فمن ناحية فان الاحتياجات من المعلومات الاجتماعية الاقتصادية بالغة التعقيد ومتنوعة (شأنها شأن مستخدمى هذه المعلومات) حتى أن دراستها قد تنتهى الى أنها غير ملائمة . ومن ناحية أخرى فانه من الواضح — حتى لو كان علمنا بالاحتياجات من المعلومات دقيقا جدا — أن من الصعب الاستجابة لكل احتياجات المستفيدين فى كل الاوقات .

وتشكل نظم المعلومات — حاليا — على أساس مفاهيم الاخصائيين عن حاجات المستفيدين المحتملة بما يعكس مواقف مختلفة توضحها نتائج متنوعة ، ومن ثم فالنتيجة أنه من الضرورى ألا يقتصر الامر على البحث فى الاحتياجات من المعلومات ، بل يشمل استكشاف طرق لتحويلها أيضا ، الى طلب بحث .

ومن الحكمة أن تصاغ نظم المعلومات ويجرى تحديثها استنادا الى ديناميكية اجتماعية عامة . وكما يشير « ج. اندرلا » فان التفاعل المستمر لحسابات المعلومات يعنى أنه يصبح مصدرا مجتمعا لا يفنى حيث تحدث اعادة توزيع مستمرة واعادة دوران للمعلومات التى تراكمت من قبل .

والمدخلان : الفكرى والاجتماعى التكنولوجى — الى تعميم نظم المعلومات استنادا الى دراسة حاجة المستفيدين منها (كما قدمها ب. لانجفور) يثير الاهتمام ، وجوهر المدخل الفكرى هو أن توصف المعلومات بطريقة تجعلها فى متناول من يستخدمها دون الاعتماد على مساعدة فنية ، وفوق ذلك تأخذ فى الاعتبار عرض المخرجات فى صور مختلفة . ويفصل هذا المدخل تحليل العوامل الاجتماعية والشخصية عن التصور التكنولوجى ويخضع اللاحق للسابق .

وبينما يعطى المدخل الفكرى أفضلية للعنصر الانسانى فان المدخل الاجتماعى التكنولوجى يقترح مساومة معينة بين الانسان والحاسب الالكترونى (الكمبيوتر) .

وتتحدد الاحتياجات من المعلومات بداهة على أساس المفاهيم العامة لمستخدميها عن متطلباتهم . ولكن البداهة ليست أفضل الادوات اذا نظرنا الى التعقيد المتزايد للنظم والمشكلات المتصلة بها . وبذلك فقد ثبتت أفضلية الاسلوب الاجتماعى التكنولوجى حيث انه يقدم تعريفا دقيقا للواجبات وتكاملها . وهو يؤسس على المبادىء التالية :

يتحدد التصميم بناء على ناتج المعلومات الذى يرغب فيه مستخدمها .

ويتقرر فى تحليل مرحلى لاسبقية المعلومات مكان الحصول او كيفية استنتاج المعلومات المطلوبة . مستقلة عن تحليل الاسبقيات .

وتشكل عملية الاستنتاج بينما يمكن أن تجرى عمليات الاسقاط الداخلى لاستنتاج المعلومات .

وللحصول على فكرة عامة عن الاحتياجات يستطيع الفرد أن يستخلص المفاهيم المؤيدة — أفكار عامة غير دقيقة — ثم يجرى تحليل المركبات متسلسلا الى الافكار الاساسية والوسائل . وتتحدد مواصفات أخرى لعمليات المعلومات والبيانات من خلال تحسين تنظيم فى تشكيل النظام .

ويفترض هذا المدخل أن معرفة المستعيدين لاحتياجاتهم من المعلومات ليست دقيقة وان تحديد وتوثيق هذه الاحتياجات توفرى ادارة معينة وأكثر الموضوعات أهمية هو أن يعهد الى اخصائيى المعلومات القيام بالعمل الخلاق فى دراسة وتحديد الاحتياجات من المعلومات .

ويبين التفاعل بين مستخدمى المعلومات ونظامها ، من خلال وسيط ، ضرورة صياغة الاحتياجات بطريقة تجعلها واضحة فى نظر اخصائى المعلومات الذى تتوفر له المعرفة بلغة النظام ، ولكنه ليس خبيرا فى مجال معين بالذات . والمتطلبات التى تصاغ باللغة الطبيعية أكثر ما تكون انعكاسا لما يعرفه اخصائيو المعلومات عن احتياجات المستفيدين منها (ربما بعد تقص قصير) من كونها تعبيرا من احتياجاته الفعلية .

ولا غنى عن تفهم طلبات المعلومات للنجاح فى استعادتها . ولا يحدث مثل هذا الفهم الا عند نوع معين من التواصل بين نموذجى عالم المستفيدين وعالم المستعيدين للمعلومات فى اطار مجال محدد — على الاقل . والتشابه بين نماذج اشارة المعلومات ومفاهيم الكلمة — كما تستخدم من كل من

المزودين بالمعلومات والمستفيدين منهـا لا غنى عنه . ولكن من سوء الحظ انه ليس من النادر فى العلوم الاجتماعية الا تدل المفـردات على مفـاهيم او ظواهر متميزة بل يغلب ان تعنى شفرات لمفاهيم معقدة وأفكار واسعة يمكن أن يحتاج وصفها الى عدد من الصفحات . وكثيرا ما يحـدث أن تصدر لفظ من مجموعة غريبة من المصطلحات على انه يتبع المجمـوعة المقصودة مما يؤدى الى أفكار مشوهة تماما . ومن هنـا تنشأ صعوبات ضخم فى الربط بين الاهتمام بالمعلومات والطلب عليها .

واخيرا فقد شاع الرأى السليم من أن اعداد طلبـات المعلومات يحتاج الى تدريب خاص ليمكن مستخدم المعلومات الاجتماعية الاقتصادية من أن يتفهم احتياجاته الفعلية وطاقة النظام وعندئذ فقط يمكن لمستخدمى المعلومات أن يقوموا بالدور الرئيسى فى تحليل حاجاتهم من المعلومات .

وتجعل النظم المباشرة لاستعادة المعلومات المستفيد منهـا يستطيع بكفاءة أن يوضح ويعدل طلبه بمجرد ان يحصـل على المخـرج الوسيط . وهذا لا يلغى ولكنه بالاحرى يزيد من سـرعة الحاجة الى المعلومات . وينبغى على المستفيد فى تحاوره مع الحاسب الالكترونى (الـكمبيوتر) الا يتصرف كالباحث عن كنز اذ يجب أن يتأيد أسلوب التجربة والخطأ بصـياغة طلب يتصف بالخبرة والامتياز يعتر على أفضـل صـورة عن الاحتيـاجات من المعلومات .

ومن بين المداخـل لتصميم نظم معلومات تبنى على الافتراض بأن مستخدم المعلومات يعرف ما يحتاج اليه منها ما يلى :

تحليل البيانات : تتكشف الاحتياجات من خلال دراسة التقـارير والملفات والمصادر الاخرى ومن سؤال الاداريين ، وهذا شكل مقيد مختلف من التحليل التشكيلى الفكرى دن دراسة التغيرات التنظيميـة والتشكيل الراسى والتوثيق الرسمى ــ وتتحدد الاحتياجات استنادا الى موضوعات البحث الجارى وطويل الامد والموضوعات التى تثير الاهتمـام بين ائمـة المختصين والموضوعات التى يتداولها العالم من خلال ما ينشر فى المجـلات من موضوع معين وكذلك من خلال موضوعات المقالات التى تظهر فى النشرات البيلوجرافية ومجلات المقتبسات .

ويتخذ تحليل القرارات الاحتياجات من المعـلومات كنقطـة بداية للتحليل ودراسة عملية اتخاذ القـرار دراسة شاملة أيضا ، ولـكنه يركز تركيزا كاملا على احتياجات طبقة المعبرين .

ويشبه التصنيف التحليل الفكرى من حيث انه يقدم مفهوم العنصر للتعرف الدقيق على المعلومات أيضا ولكنه يهمل المفاهيم المنحازة وتحليل

المركبات . ويجرى تفصيل الوصف شبه الرسمى واستخدام جداول القرار باعتبارها الاداة الرئيسية للوصف واختبار طلبات مستخدمى البيانات مستقلة عما يطلب من الكمبيوتر .

التظاهر ، ويتضمن نموذجا أصليا مبسطا جدا للنظام وبنك بيانات صغيرا تهمل فيه الفاعلية الفنية اهمالا تاما . وهو يستخدم فى التجارب التى يشارك فيها مستخدمو البيانات ثم يعدل النموذج وفق متطلباتهم . وهذا المدخل يشبه المدخل الفكرى بالنسبة للمشاركة النشطة من جانب مستخدمى البيانات واتجاههم الواقعى نحو تفضيل احتياجاتهم ، ومع ذلك فالمدخل الفكرى يتيح فرصا أفضل للتلخيص والرؤية الشاملة بينما التظاهر يقدم للمستفيد فكرة اكثر وضوحا وواقعية عن كيفية عمل النظام ، ويمكن لهذين النظامين أن يدعم كل منهما الاخر .

وتعتمد فاعلية نظام المعلومات على فهم دقيق عن كيفية استخدام الافكار العلمية وعن الاساليب التى تستخدم فى تقويم ملاءمة المخرجات . وغالبا ما يبنى مصممو النظم أساليبهم بصفة أصلية على الخصائص اللغوية للوثيقة ، أى على درجة التوافق بين الموضوع الرئيسى للوثيقة وموضوع الطلب . ولكن مثل هذا الاسلوب أكثر تنوعا فى التطبيق العملى من حيث أنه يتصل بسمات كاشفة الوثائق ، وبناء على ذلك فانه بمدلول مفاهيم المعلومات الحديثة لا يتبع خصائص المعلومات اللغوية ، ولكن الخصائص للمعلومات أيضا .

والاحتياجات من المعلومات عملية ديناميكية تؤدى باستمرار الى نشاط علمى ، وعلى العكس من ذلك فان العرض من البيانات خامد لدرجة أن البحوث والادارة لا يمكن أن تتصف بالفاعلية الا اذا حدث تفاعل قوى بين مستخدمى المعلومات والاخصائيين فيها . والملاحظة المستمرة عن كيفية تقديم المعلومات للمستفيدين من خلال التوزيع الانتقائى للمعلومات هى أحد الطرق الممكنة للمحافظة على ديناميكية الاحتياجات ، وفى عملية التوزيع الانتقائى للمعلومات يجرى باستمرار وضع المواصفات وتصحيح المعلومات والطلبات على أساس من تحليل بطاقات التغذية الاسترجاعية .

التبادل الدولى للمعلومات

لا تستطيع هيئات المعلومات القومية (الحالية والمستقبلة) فى الدول النامية أن تكفى احتياجات أفراد المستفيدين منها ، ولكنها تستطيع أن تقوم بالعمل بصورة مقبولة على نحو ما بتقسيم المستفيدين منها الى فئات . وينبغى أن يبدأ الانسان دراسة الاحتياجات من المعلومات واشتقاق رموز للمستفيدين بتحليل تشكيل الاقتصاد . ولما كان مستخدمو البيانات — فى بعض الدول النامية — لا يعرفون دائما — بصورة دقيقة —

ماهية المعلومات التى تساعد على حل المشكلات القومية فانهم مضطرون الى استشارة الاخصائيين الاجانب (وبصفة أساسية من الدول الصناعية) . ومن ثم تنشأ الحاجة الى أساليب فعالة لمعرفة الاحتياجات من المعلومات من خلال التعاون بين الاخصائيين الوطنيين والاجانب . وقد اجريت غالبية البحوث عن الاحتياجات من المعلومات على المستوى القومى مع أن هناك اقرارا واضحا على الاهمية الدولية للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية وفائدة التعاون فى مجال المعلومات على مقياس عالمى . ومن المنتظر أن يساعد قيام نظام عالمى للمعلومات على زيادة فرصة التوصل الى المعلومات ، ويتغلب كذلك على انعزال الانظمة القومية والمراكز والادارات . ولا غنى عن البحث التجريبى فى اتصالات المعلومات الدولية وتحليل الاحتياجات فى دول على مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى الاجتماعى لانشاء مثل هذا النظام . ولا بد أن نعمم التجربة المتراكمة والخطوط المنهجية المرشدة لدراسة الاحتياجات الحالية والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلة بالنسبة للتطبيق العملى فى بعض الدول والمنظمات مع الاهتمام المناسب بمعرفة مستوى التطور فى احتياجات المعلومات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فى رأينا أن المداخل البنائية الفكرية والمنطقية والمتجهة للهدف من أجل تحديد الاحتياجات من المعلومات اذا صاحبها تدرج الهدف والتحليل على نطاق واسع ودقيق هى أفضلها .

وفحص العلاقات المتبادلة بين مستخدمى نظم المعلومات لا بد أن تدعمه دراسة مختلف المداخل الى ايجاد لغة يتعامل بها مستخدمو نظم المعلومات (القومية والاقليمية والدولية) وكذلك بالبحث اختيار أفضل استراتيجيات الدراسة التى توفر أقصى درجات الرضا عن احتياجات قطاعات عريضة من مستخدمى المعلومات . ولاقامة نموذج مثالى للاحتياجات من المعلومات أو على الاقل فعال لا بد من اعداد أساليب نوعية وكمية للتنبؤ من خلال التنسيق فى اطار UNISIST لمشروعات البحث فى الدول المختلفة .

تنظيم ادارات المعلومات وشبكاتها
الادارات والمراكز القومية والدولية

تعالج الكثير من المؤلفات تنظيم ادارات المعلومات وشبكاتها . ونود أن نشير بصفة خاصة الى دليل نظم المعلومات واداراتها تأليف « بولين أثرتون » وبالذات الفصل الرابع ، وكذلك الى المعلومات الغزيرة عن ادارات المعلومات فى الدول الاوربية وكذا استنادا الى موضوعات مؤتمر التعاون الاوربى الاول الخاص بمعلومات العلوم الاجتماعية ووثائقها ECSS10 الذى عقد فى الاتحاد السوفيتى فى يونية ١٩٧٧ .

وتضم معاهد المعلومات الاجتماعية الاقتصادية مكتبات خاصة ومراكز بيانات ومراكز تحليل ومراكز حدمة ومراكز عامة توفر خدمات معلومات شاملة . ويكاد يكون من المستحيل حصر عددها الكلى ، ولكن يمكن أن يقال على سبيل التقدير أن هناك ٢٤٣ هيئة فى أوربا ، ١١٢ فى الاتحاد السوفييتى .

وقد توسعت المكتبات أخيرا فى أنشطة المعلومات : مثال ذلك ان مكتبة لينين الرسمية فى الاتحاد السوفيتى هى مركز المعلومات للثقافة والفن وأن مكتبة جامعة الدولة فى هامبورج هى مركز المعلومات علم شكل الحكومات .

وتعالج مراكز البيانات ، الخام أو النصف مجهزة وهى تقوم كقاعدة عامة بتقويم البيانات وتوزيعها وتقديم الخدمات المرجعية . كما أدت انشطتها الى انشاء بنوك البيانات التى زادت كفاءتها الى درجة كبيرة بعد أن توفرت فى أوائل السبعينيات مجموعات من البرامج ونظم التشغيل المتخصصة لمعالجة العمليات الاحصائية . ومن بين أكثر مراكز البيانات تقدما الاتحاد بين الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية فى الولايات المتحدة والارشيف المركزى فى كولونيا بجمهورية ألمانيا الاتحادية وادارة بيانات العلوم الاجتماعية النرويجية .

وتجمع مراكز تحليل المعلومات بيانات عن مجالات واضحة ومحددة بدقة . وهى تحلل وتقدم المعلومات وتخزنها وتوزعها بواسطة قوائم بيانات وتعليقات . كما تقدم — أيضا — خدمات على شكل توزيع انتقائى للمعلومات وكاجابات على استفسارات .

وقد تكون مراكز خدمة المعلومات مكتبات أو جزءا من ادارة معلومات أخرى أو هيئات مستقلة . وهى تقوم بالتوزيع الانتقائى للمعلومات مستخدمة أساسيات البيانات الخارجية على أشرطة ممغنطة ؛ كما تجمع وتجهز ملفات معلومات المستفيدين . وتختبر كل ما تحصل عليه من معلومات للتأكد من ملاءمتها للطلبات . كما تطبع المعلومات الببليوجرافية التى تطلب عن الوثائق وترسل الى المستفيدين . وتقدم الخدمات من هذا الفرع فى العادة نظير سداد القيمة .

وقد ظهرت معاهد للمعلومات ذات طابع جديد يجمع بين المكتبات ومراكز المعلومات فى كل مركب من خلال العقد الماضى . ومن بين هذه الهيئات الرائدة يوجد معهد المعلومات العلمية عن العلوم الاجتماعية التابع لاكاديمية العلوم السوفيتية (I NION) أو مركز المكتبة الاساسية للمعلومات العلمية التابع لاكاديمية العلوم التشكيلية . فمعهد المعلومات العلمية السوفيتى (INION) يجمع بين مركز معلومات كبير ومكتبة

أساسية ودار نشر ، وهو شكل يوفر مزايا واضحة من خلال تسهيل الحصول على ملكية موحدة واستخدام متعدد للمعلومات من مدخل واحد . والمعهد مركز كمبيوتر ، وقد بدأ اجراءات التشغيل الذاتى لاعداد مطبوعات تستخدم التكوين الفوتوغرافى الالكترونى والتوزيع الانتقائى للمعلومات واستعادة الاحداث الماضية .

ويمكن النظر الى الادارات القومية من وجهات نظر متباينة مثل أن تكون استنادا الى شمول الموضوع او الى درجة التشغيل الذاتى او الى طراز الخدمات المقدمة أو تنظيمها أو الى المجال الجغرافى .

وتمتلك أغلب الدول عددا من الهيئات المنفصلة والمنعزلة ، ولذلك يكاد يكون هناك ميل واضح الى التكامل والتعاون .

ويشمل مصطلح (نظم المعلومات القومية) أنواعا متعددة من المراكز ، ففى الاتحاد السوفيتى ـ كم هو الحال فى أغلب الدول الاوربية الاشتراكية وبعض الدول الاخرى ـ يعمل النظام على أساس قومى ويحدث التعاون فى غيره بواسطة ترتيبات تعاونية .

والانيون (NIOIN) الذى يتبع أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى هو مركز معلومات العلوم الاجتماعية على نطاق الدولة الذى ينسق عمل الاقسام الفرعية المنفصلة للمعلومات . ويشمل النظام هيئات فرعية مركزية وثلاثة عشر مركز جمهورية وشبكة من أقسام المعلومات للمعاهد العلمية لمؤسسات التعليم العالى .. الخ .. ويرتبط الانيون ارتباطا وثيقا بكل منها وينسق عملها .

وواجبات مراكز المعلومات فى جمهوريات الاتحاد هى فى الواقع العملى نفس واجبات معهد معلومات العلوم الاجتماعية (NION) ، ولكنها محلية من حيث المجال ، وتجهز هذه المراكز وتقدم الى INION معلومات عن المشروعات العلمية التى تساعد على تغذية بنك معلومات INION ، وهى ـ أيضا ـ تحصل على وتجهز التدفق العالمى للمطبوعات التى تهتم بمنطقتهم الخاصة .

وعلى المستوى العالمى وضعت نظم معلومات عديدة مثل DEYSIS, COMNET, EU DISED, SPINES والنظم العالمية للدول الاشتراكية عن علم أصول التدريس والثقافة .

وكذلك ، فانه على مدى الخمس السنوات السابقة انشىء العديد من الهيئات الدولية للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية بما فى ذلك الاتحاد الدولى لادارات معلومات العلوم الاجتماعية IASSIST فى ١٩٧٤ ، ونظام معلومات العلم الاجتماعى الدولى للدول الاشتراكية MISON

فى ١٩٧٦ ، ولجنة بيانات محفوظات العلم الاجتماعى الاوربى ESSDA فى ١٩٧٦ ، والتعاون الاوربى فى معلومات العلم الاجتماعى والتوثيق ECSSID ، مشروع المركز الاوربى لتنسيق بحث العلم الاجتماعى ومعلوماته فى فيينا ــ النمسا ١٩٧٧ ، ولجنة خاصة للاتحاد الدولى لمنظمات البيانات IFDO فى ١٩٧٧ .

وتحظى MISON باهتمام خاص حيث انها تعمل بنجاح وأدت الى نتائج عملية .

وهو نظام اعلامى ــ ذو جوانب متعددة وأهداف كثيرة ، لاكاديميات العلوم فى بلغاريا وهنجاريا وفيتنام وجمهورية المانيا الديموقراطية ومنغوليا وبولندا والاتحاد السوفيتى تشيكوسلوفاكيا ــ أنشىء فى موسكو سنة ١٩٧٦ ويستند ــ الى تعاون متكافىء بين نظم المعلومات القومية المشاركة . وقد اختارت كل دولة مركزا قوميا للمعلومات لتنسيق الانشطة فى داخل اطار MISON . وتستهدى الانشطة مجلس ميسون الذى يضم عضوا ممثلا لكل من آكاديميات العلوم وجهاز القيادة فى ميسون هو INION

وقد أسندت ECSSID الى نفسها واجب اعداد وتقديم مداخل منتظمة الى تصميم نظام ذاتى التشغيل واجراءات موحدة منهجية لغوية رياضية وفنية . واتخذت توجيهات منهجية عن استخلاص وتحضير منشورات ببليوجرافية وتبادل النماذج ، كما بدأت التجارب عن تبادل شرائط المعلومات ومن خلال قنوات الاتصال .

ومشروع ECSSID لمركز فيينا الذى صمم لترقية التعاون الاورى أصبح مساعدا آخر . ومن جوانبه الهامة التنسيق بين المبادىء والمعايير للمدخلات ولتخزين وتبادل المعلومات والاعداد المستفيض لمداخل لغوية واصطلاحية منتظمة لتبادل المعلومات والبيانات .

بنوك البيانات وشبكات المعلومات

يتيح الوضع الحالى للتكنولوجيا احتمالات قيام نظام معلومات يسير ذاتيا AIS من خلال استخدام بنوك البيانات وقواعدها .

ويمكن تعريف بنك البيانات بصفة عامة على انه نظام لتجميع البيانات المترابطة من مجال متسع واحد (مجال من المعرفة ، اقليم ، منظمة) بحيث يتيح الوصول العشوائى الى المخزون المتراكم من المعلومات جميعه .

ويتوفر لبنك البيانات السمات التالية التى تميزه عن الانظمة السابقة لاسترجاع المعلومات ونظم الحساب الموجه الى ملفات دقيقة التحديد والاهداف وهى : (أ) الاستقلال فى التطبيقات الخاصة والحساب (ب) عدم تكرار البيانات (جـ) تعدد الوظائف والاستعادة (د) امكانية الاتصال والتشغيل (هـ) مرونة التشكيل .

والسمة التكنولوجية الاساسية لبنك البيانات هى انفصال المحتوى والتشكيل المادى لملف البيانات عن مجموعة البرامج ونظم التشغيل المستخدمة . وهناك ظاهرة اجرائية أخذت تبرز حديثا هى امكانية الوصول الفورى الى بنك البيانات .

وبنك البيانات هو اساس تنظيم شبكات المعلومات وأبسط صورة له هى جهاز من نهايات بعيدة تتصل بكمبيوتر المضيف . ويتم الوصول الى الاخير (اوامر استعادة البيانات وتجهيزها) وادخال المعلومات الى الملفات عن طريق النهايات . وأحدث نوع من شبكات المعلومات هى بنوك بيانات موزعة DDB, . وهى تمثل مرحلة جديدة نحو أقصى درجات استغلال المجالات الموضوعية عن ملفات البيانات والقيود الفنية . وتوفر بنوك البيانات الموزعة عمليات شاملة لتجهيز المعلومات من خلال حاسبات الكترونية بعيدة ، اى أن شبكة المعلومات ليست سلسلة من النهايات ولكنها تتكون من حاسبات مترابطة . وأحد المركبات التى لا غنى عنها فى بنوك البيانات الموزعة هى ادارة خاصة من خلال مجموعة من التسهيلات والوسائل والطرق التى ترفع عن مستخدم البيانات الكثير من القيود وتسمح له بأن يركز على أمور بالذات ومتطلبات حاجاته المعينة .

وتمثل بيوك التيانات الموزعة أكثر أشكال تبادل المعلوما توتجهيزها فاعلية . كما تعتبر بنوك البيانات وشبكات المعلومات ــ وخاصة تلك التى تستند الى بنوك البيانات الموزعة ــ أكثر الاساليب فاعلية للحصول على المعلومات الاجتماعية الاقتصادية وتجهيزها والتى ترد عادة من نقط بعيدة وتشتمل على بيانات تختلف الى درجة كبيرة فى دلالة ألفاظها وتشكيلها وحجمها وتطبق فى مجالات مختلفة . وان عالمية ومنطقية التشكيل الوظيفى لبنوك البيانات وتصميمها يجعل من الممكن استخدام التجربة المتراكمة من عملية تطوير هذه البنوك فى مجالات أخرى فى نطاق المعلومات الاجتماعية الاقتصادية .

ومن امثلة بنوك البيانات عن المعلومات الاجتماعية الاقتصادية يمكن أن نذكر قاعدة البيانات المشتركة للدول الاسكندنافية عن السلاسل الزمنية الاقليمية ، وبنك البيانات عن المدن الايطالية ونظام بنوك البيانات ذات التشغيل الذاتى عن العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى وضعت تحت رعاية المركز القومى للبحث العلمى فى فرنسا . ويتوفر للاخير قواعد بيانات ببليوجرافية عن العلوم الاجتماعية وبنك بيانات عن الاحداث السياسية المعاصرة وتستخدم لاسترجاع المعلومات من قواعد البيانات هذه حرمة من مجموعة البرامج ونظم التشغيل معروفة على نطاق واسع .

واستنادا الى تقديرات معينة ، فان قواعد البيانات التى يتاح الوصول اليها من خلال نظم معلومات ذات تسيير ذاتى تحتوى فى الوقت الحالى على نحو ٦٠ مليون مرجع ببليوجرافى .

وبالاضافة الى ذلك ، هناك استخدام واسع لبيانات قاعدية تشمل معلومات كمية متعددة الانواع ، لا يعرف عددها بدقة ولكنه يقدر ببضع مئات .

ويحتاج علماء الاجتماع دائما الى بيانات أولية لم تنجح المكتبات فى توفيرها ، لذا ظهرت مراكز متخصصة لتجميع وتحليل بيانات التصويت والمسح والاحصاءات الاجتماعية بالنسبة للدولة والاقليم .

ويشكل المستفيدون من نظم تجهيز البيانات مجموعة كبيرة تتزايد بسرعة . فمثلا يستخدم فى السويد أكثر من مليون شخص أو ٢٨٫٧ فى المائة من القوى العاملة مثل هذه المعلومات ، من بينهم نحو ٣٠٠ ألف من خلال نهايات الكمبيوتر .

ويتيح الوصول الى قواعد بيانات مختلفة فرصا جديدة الى قواعد المعلومات للبحث بين المناهج ، كما يجعل من الممكن أيضا القيام باسترجاع المعلومات بأسلوب انتقائى من قواعد بيانات ، مختلفة دون الحاجة الى استثمارات أولوية ضخمة لانشاء بنوك بيانات محلية متماسكة كبيرة جدا . ولكن نظم المعلومات لا تعمل بنجاح الا اذا توفرت مراكز خدمة .

وقد تطلب التقدم الفنى تغييرات جذرية فى السيطرة على المعلومات . وحيث انه حدث تأخر معين فى هذا المجال فى أوربا فقد تقرر تنظيم ادارة جديدة لمقابلة احتياجات دوائر الاعمال والدوائر العلمية أطلق على شبكة أوربا ، انشئت فى صيف عام ١٩٧٩ ، تعمل على مستوى المجتمع الاقتصادى الاوربى . وقد وفرت ، فعلا ، الحصول مباشرة على بيانات أساسية فى المجالات العلمية والفنية والقانونية والاجتماعية الاقتصادية من خلال النهايات فى أمستردام وبروكسل ودوبان وكوبنهاجن لندن ولكسمبرج وباريس وروما وفرانكفورت .

وقد أتاحت شبكة أوربا منذ البداية الوصول الى ما يقرب من مائة قاعدة بيانات ٧٥ فى المائة منها أوربية . ويتحمل مقدمو البيانات المسئولية الكاملة عن اختيارها وادارة خدمتها .

وتهتم ثمان عشرة من منظمات تقديم البيانات بالارتباط بشبكة أوربا العاملة ، وكذلك بعدد من المراكز الداخلية مثل الاتصال فى اطار طبقة المجتمعات الاوربية التى سوف تصبح حينئذ متاحة لكل من يريد

استخدامها . وقد اقيمت الاتصالات مع الشركات الخاصة ليتوفر لها الوصول الى بنوك البيانات .

والمعلومات ـ بصفة عامة ـ ذات طبيعة فنية ، ولكن بالنظر الى سبق اهتمام البرلمانات الاوربية بتصحيح عدم الاتساق فى البيانات فانه تتخذ الخطوات لزيادة عدد بنوك البيانات التى توفر معلومات اجتماعية اقتصادية (يوجد فى الوقت الحالى خمسة منها فقط) ، كما أن هناك بعض النقص الظاهر فى المعلومات الاقتصادية ، لذلك اقترح ايجاد بنك بيانات احصائية واقتصادية يتبع لجنة المجتمعات الاوربية خلال سنوات قليلة . ولم يتضح ان لعزم بعد على انشاء روابط مع شبكات أمريكا الشمالية ولكن لا شك ان هذا سوف يتحقق فى المستقبل على أساس تبادلى .

ويحدث الاتصال بشبكة أوربا بواسطة خطوط مؤجرة من خلال شبكة تليفونات الدولة أو من خلال شبكة الدولة لاذاعة البيانات حيث توجد .

وتعكس فئات التعريفة المبادىء الاساسية للمجتمع : تعريفات موحدة لنقل البيانات دوليا بصرف النظر عن المسافة تؤسس على مدة الاتصال بالشبكة وعلى حجم الاتصال ، ويجرى اتخاذ اجراءات خاصة لتحقيق فئات الاسعار الحالية .

وقد بحث موضوع امتداد الشبكة الاوربية ، ومن ثم وقع اتفاق مع سويسرا لتحقيق هذه الغاية .

ولكن منظمو الشبكة الاوربية يجابهون صعوبات عديدة وبخاصة فى الترجمة الذاتية ونصف الذاتية لمصطلحات بنوك البيانات وللمكانز متعددة اللغات للتغلب على حاجز اللغة ، ولتسهيل الاستفادة من بنوك البيانات يجرى انشاء ادارات معلومات خاصة ، سوف تختزن المعلومات فى بنوك بيانات لها اتصال بالشبكة الاوربية ويطلق على هذا النظام كلمة DIANE (معلومات مباشرة خلال شبكات أوربا) . وسوف تشمل بنوك المعلومات ملفات ببليوجرافية ضخمة عن العلوم الاجتماعية . ومما يجدر ذكره كذلك بنك البيانات الجديد عن المشكلات الاجتماعية السياسية فى الانتخابات للبرلمان الاوربى .

ولا ينبغى الاقلال من شأن الصعوبات فى انشاء مثل هذه الشبكة وفى تنظيم الوصول اليها . فان هذا يتضمن اقامة مجمعات متعددة المكنات تتكون من عدد من الحاسبات الالكترونية الاساسية القوية تتصل ببعضها البعض من خلال قنوات اتصال ، وتحتم اذاعة البيانات أن تكون المعلومات فى الصيغة التى تسمح بالتبادل .

واخطر العقبات هى عدم وجود اتفاقات معيارية للاتصالات البعيدة تتكافأ مع العمل أو بروتوكولات تصف طراز العمليـة ومصـدر المعلومات والعنوان الذى ترسل اليه .. الخ .

ولاسباب تاريخية تستخدم بنوك البيانات المختلفة أساليب متباينة لاسترجاع البيانات اى وسائل لغوية متنوعة وأساليب لاختصار المصطلحات وعمليات منطقية . وقد نتج عن هذا موقف يتطلب أن يتبـع المستفيدون من بنوك البيانات الـكثير من التعليمات المختلفـة وهى مشكلة خطيـرة فى العمل مع بيئة الشبكة .

وأسعار الخدمة مرتفعة وتستفيد الاتصالات البعيدة جزءا كثيرا من الانفاق المالى . وقد بذلت الدول الاشتراكية فى السنوات الاخيرة جهـودا مكثفة لايجاد أنظمة وشبكات تعمل أوتوماتيكيا . ويجـرى الان تفصيل نظام MISON ليعمل كشبكة من الانظمة ذات التسيير الذاتى . وسوف يتوفر لدى بنوك البيانات المشتركة معلومات عن المراجـع الاكثر أهمية من الناحية العلمية والتى تنشر فى هذه الدول .

ومن البديهى أن تهتم الدول الغربية ببنوك البيانات ، كمـا تزايدت فرص التعـاون المتبادل المثمر . والفضـل فى ذلك يرجع الى مشروع ECSSID الذى يضع على جدول أعماله تبادل الشرائط الممغنطـة والوصول بها الى بنوك البيانات التى تعمل معها .

المشكلات الاجرائية لنظام دولى

يعبر التعاون فى ايجاد قواعد معلومات ذاتيـة التسيير والترابط بينها والتكامل بين بنوك البيانات والوصول اليها من دول مختلفة عن أهم الاتجاهات وأكثرها أملا فى التحرك نحو تشكيل نظام معلومات اجتمـاعى اقتصـادى دولى . ومع ذلك فسوف يتطلب الامـر الـكثير من البحث والتطوير لحل مشكلات طبيعية تنظيمية وادارية وقانونية ومالية وسياسية وتكنولوجية رياضية .

وتختص مجموعة من المشكلات القانونية والادارية بالمحـافظة على حقوق النشر والاتصال بالشبكات الحاليـة والمستقبلة وبنـوك البيانات وتسديد أثمان الخدمات . وقـد عرضت هـذه المشكلات فى تقـرير لسنة ١٩٧١ ، ويشجع مؤتمر الامن والتعاون فى أوربا ـ الذى أكدت فيه الحكومات المشتركة استعدادها لتبادل أوسع للمعلومات على الامل فى تحقق النجاح .

وترتبط المشكلات السياسية بحقيقة أن أكثرية شبكات المعـلومات وبنوك البيانات تتحكم فيها بشكل طاغ دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية

.. وحتى اذا حلت المشكلات القانونية والتكنولوجية والمالية لتيسير الوصول الى الشبكات من خلال قنوات الاتصال فقد تجد دول أخرى نفسها تعتمد اعتمادا خطرا على التغيرات فى الموقف الدولى فى عصر العالمية ، ويبدو أن قيام بنوك بيانات بديلة على مستوى قومى أو اقليمى يتطلب موارد لا يحتمل أن تتاح للدول النامية فى المستقبل المنظور . ويمكن أن تكون أحد الحلول الممكنة هى وضع جميع شبكات المعلومات الكبيرة تحت رقابة المنظمات الدولية مثل اليونسكو .

ومن المشكلات التكنولوجية خدمة مستفيدين عديدين فى وقت واحد ومنهم من يقيمون على مسافات بعيدة ، وهذا يتطلب تنميط اتفاقيات الاتصال البعيد مع شبكات المعلومات وتدريب الافراد . ومن المهم أيضا معالجة مشكلة تبادل المعلومات بلغات مختلفة وأبجديات متباينة (حروف رومانية أو سيريلية) .

ويتصور المدخل البديل اعداد المراكز فى الدول التى تستخدم الحروف الرومانية مع وحدات مدخلات مخرجات تجعل من الممكن استخدام الابجديات الرومنية والسيريلية مع أخذ علامات النطق المميزة فى الاعتبار .

ومن بين المشكلات التنظيمية تقسيم العمل بالنسبة لتجهيز المعلومات والمدخلات وايجاد نظم مراجع تسير ذاتيا ، وارشاد المستفيدين الى بنوك بيانات تخدم احتياجاتهم وتصميم الادارة وبرامج المواعيد .

وتبدو المشكلات الرياضية أقل صعوبة . فمن الناحية العملية اتجهت مختلف النظم لان تكون أكثر تشابها فى برامجها وأصبح من الواضح وجود درجة معينة من التشبع فى طاقة وظيفة البرنامج وانه يجرى حل مشكلات تحويل المعلومات من الصيغة الداخلية الى صيغة المبادلة والعكس بالعكس .

والصعوبات اللغوية من أشق الامور ، والشكل الذى تظهر به يختلف نوعا عن الذى تتخذه فى الانظمة القومية المستقلة .

ويجب أول كل شىء التغلب على الحاجز اللغوى . فالصيغة التى يستخلص عليها محتوى وثائق العلم الاجتماعى ليست منتظمة ولكنها تقدم بلغات طبيعية مختلفة تتوزع حول العالم دون انتظام .

ويتعرض الاخصائيون لصعوبات ضخمة فى التغلب على حواجز اللغة فى مجالين : فى تيسير تعريف المستفيدين بالاكتشافات العلمية وفى تمكين بقية العالم من أن يتعرف على أعمالهم ، وهذه مشكلة نمطية وليست مقصورة على اللغات الطبيعية فى الدول النامية .

ويرتبط انشاء نظام دولى للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بمشكلات ملاءمة اللغة التى يمكن تقسيمها الى مجموعتين : هذه

التى تتصل بالاختلافات فى اللغات وتلك التى تتصـــل بانشاء واستخدام لغات استعادة المعلومات التى تجعل عمل النظم متعددة اللغات ممكنا .

ويمكن أن يكون الحل الامثل من وجهة نظر ملاءمة اللغـــة توفير خدمة تتيح للمستفيدين النص الكامل للمصادر فى لغتهم الخاصة . لكنه لا يوجد فى الوقت الحالى ترجمة أوتوماتيكية حاسمة ومن ثم فان تقديم مصادر فى لغات متاحة للمستفيد لا يمـكن أن يحـــدث الا من خـــلال المترجمين ، وبذلك يتضح تماما ان الترجمة المتخصصـــة أو خـــدمات الاقتباس تشكل عنصرا ضروريا فى تطوير بنية أساسية للمعلومات .

ويعد التوسع فى انتهاج أساليب جديدة لتعليم اللغـات الاجنبيـــة وظيفـــة هامة لاسيما تلك اللغـــات التى تنشر بهـــا معظم مراجع علم الاجتمـــاع .

ويشبه موقف اللغة بالنسبة لعلم الاجتماع فى نواح كثيرة موقفها فى المجـــالات العلمية والتكنولوجيـــة الذى يشبه بدوره الموقف بالنسبة للنشر .

وتبين الدراسات التى أجريت بواسطة DIC &ASLIB على ٣٧٣ بنك بيانات فى أوربا الغربية أن ٧٦ فى المائة منها تستخدم اللغة الانجليزية ، ١٠ فى المائة اللغـــة الالمانية ، ١٠ فى المائة اللغـــة الفرنسية ، ٤ فى المائة تستخدم لغات أخرى .

ومن بين ١٤٩ بنك بيانات (منها نحو ١٠ لهـــا نهـــايات) يستخدم ٦٦ فى المائة اللغة الانجليزية و ٢٠ فى المائة لغات أخرى بينما ٧ فى المـــائة فقط تتعدد فيها اللغات .

ولغة العمل داخل نظام المعلومات الدولى المسير ذاتيـــا للعـــلوم الاجتماعية للدول الاشتراكية AIS MISON هو الروسية التى تشكل على أساسها نظام بنك البيانات .

وفكرة استخدام لغة واحدة عالميـــة متعـــددة الوظائف لاستعادة المعلومات فى نظام دولى للمعلومات ليست واقعية .

وقد تكون خبرة الجمهوريات السوفيتية مفيـــدة للدول النامية .. مفيدة فى حل مشكلاتها اللغوية .

وازدواج اللغة منتشر فى جمهـــوريات الاتحاد وهـــو شائع بالنسبة لجنسية الاصل واقليمى بالنسبة للمجموعات الجنسية الاخرى فى الاتحاد السوفيتى . ويتعلم سكان الجمهوريات السوفيتية اللغة الروسية باعتبارها لغة الاتصال الواسطة ، ثم بعد ذلك فهؤلاء الذين ليست الروسية لغتهم ٦٦،

الاصلية يستطيعون قراءتها ولكنهم غير قادرين على التعامل مع ملفات الوثائق المعقدة وخاصة اذا تجاوزت تخصصاتهم . كما توجد الصعوبة العكسية ايضا ، وبعبارة أخرى فهناك ازدواجية اللغة فى الموارد عند مدخلات نظم معلومات الجمهوريات وازدواجية اللغة للمستفيدين عند المخرجات . واخد الوسائل للتغلب على حاجز اللغة هو مكنز مزدوج اللغة وكذلك خطط تصنيف عامة .

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند انشاء أو احكام مكنز موحد سوابق متطلبات العمل التطبيقى . فالجوانب اللغوية الخاصة أو المتعلقة بطريقة المعرفة ليست لها دلالة حاسمة . ويمكن ان يكون المدخل عمليا خالصا . وليس من المستطاع تطبيق أساليب بالغة الدقة من أجل التوافق ، أو انه لا مبرر لبذل الجهد للوصول الى التوافق النموذجى على المستوى اللغوى والمصطلحى) الذى لا ينتظر أن يكون ممكنا فى العلوم الاجتماعية ، والمطلوب هو تحقيق أفضل علاقة بين تكلفة التوافق وبين درجة الفاعلية التى يجب الوصول اليها .

وكانت الخبرة المتراكمة فى اعداد مكانز متعددة اللغات أقل كثيرا فى ذات اللغة الواحدة .كما يوجد تخلف أكبر فى النظرية وفى تعميم طرق العمل والتطبيق .

وتنشأ صعوبات اضافية بسبب الحاجة الى اقامة تعادلات بين الاوصاف بلغات متعددة ومصطلحات المدارس العلمية المختلفة وخاصة بالنسبة للمصطلحات التى تتعارض أحيانا فى استخداماتها . والفروق فى المظهر والايديولوجية لها الاهمية الكبرى هنا . والمدخل العام الى تبويب العلوم الاجتماعية والتعرف على تشكيلها والجهاز التصورى وتقويم الدلالة الاجتماعية لظواهر معينة والعمليات العالمية تؤثر كلها فى محتوى وتشكيل المكانز والصياغة والدلالة اللغوية للاوصاف ويعبر عنها فى آخر المطاف فى المكانز .

والمفاهيم فى العلوم الاجتماعية غير محددة ومعانى الكثير من الالفاظ غامضة ، كما تظهر مفردات جديدة باستمرار تخلق صعوبات اضافية فى اقامة الاتساق بين اللغات فى المكنز .

وتعدد المعانى أكثر فى العلوم الاجتماعية منه فى العلوم الطبيعية وفى التكنولوجيا ويلحق حتى بكلمات مثل الادارة والتطور .

وتتكون اللغات الوصفية لاستعادة المعلومات باستخدام وحدات معجمية ومركبات لفظية من اللغات الطبيعية ، ومن ثم تعكس الايديولوجية لدرجة معينة . كما تنعكس الايديولوجية فى المكانز من خلال الروابط بين الصيغ العرفية ، كما تمنع التشويش فى مرحلة التكشيف والاستعادة .

[١٠٥]

ويجب أن تحدد قواعد معيارية موحدة للاهتمام بالنواحى الايديولوجية ولوضع تفصيلات استخدام لغات استعادة المعلومات ، ويخلق مثل هذا التفاعل عدم استقرار فى المصطلحات يستدعى مدخلا ديناميكيا الى تسهيلات اللغة .

وهناك مشكلات لغوية معينة تتعلق ببنوك البيانات الاجتماعية الاقتصادية مثل لغة المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية التى تعرف موضوع وحدود الاستعادة وتجميع البيانات وكلها يمكن أن تطور عملية الاسترجاع وتعدل من استراتيجيتها من خلال التغذية الاسترجاعية .

ويجب أن يكون نظام المعلومات الفعال قادرا على اجراء تحليلات للمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لمقارنة معانيها واجراء عمليات أولية منطقية عليها . والطريقة الرئيسية لاى مجموعة معينة من المؤشرات هى تحليل لغوى للنصوص باللغات الطبيعية (باستخدام تسهيلات اضافية مثل المعاجم الخاصة) بينما يلزم أن يستخدم فى مقارنة مؤشرات المجموعات المختلفة تبويب عام للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية سبق تحديده . ومن المفيد جدا (ان لم يكن من الواجب) توحيد المؤشرات الاحصائية وايجاد تبويب اقتصادى ومسميات ومراجع ادارية معيارية .

ويبدو من المؤكد الان أن التسيير الذاتى للمعلومات الاجتماعية الاقتصادية سوف يتطلب لغة خاصة لاستعادة المعلومات لوضع و/أو وصف المؤشرات الاقتصادية (الاحصائية) ، ويمكن أن توجد مثل هذه اللغة بطريقتين : الطريقة التقليدية وتتضمن وضع تفصيلات لغة معجمية بتوحيد المصطلحات وايجاد مكانز للمؤشرات (بعضها متعدد اللغات) باستخدام تبويبات لموضوعات اجتماعية اقتصادية وطرق أجرومية ، وكذلك قواعد لاستخدام اللغة فى تجهيز المعلومات .

وتشتمل الطريقة الثانية على اجراء تحليل لغوى ذاتى التشغيل للمؤشرات باعتبارها فقرات فى اللغة الطبيعية . وبالنظر الى حدود المؤشرات المعجمية والى التركيبات الاعرابية المستخدمة ، فهذه الطريقة واقعية ، وفوق ذلك ، فانها لا تتطلب اعادة بناء ملحوظ فى المجموعة الحالية من المؤشرات او اعداد مكانز شاملة عن التبويبات الاقتصادية ويسير العمل قدما فى الوقت الحالى عن استخدام مثل هذه الطريقة وخاصة فى مركز بحوث الكمبيوتر فى براتيسلافا تشيكوسلوفاكيا .

ونقطة البداية هى التفرقة بين الموضوعات التى تعتبر منفصلة بالنسبة للتبويب فى المعلومات الاجتماعية الاقتصادية ومن أمثلتها ، تعداد السكان ، الطلب ، نوع النشاط ، الانتاج ، الموارد الطبيعية ، الموارد المالية ، الوحدات التنظيمية والوحدات الاقليمية . ويمكن وضع تبويبات

عديدة لكل منها لتفسير ظواهرها المختلفة (مثـال ذلك أن من بين أنواع النشاط الصناعات ، العمل والخدمات ، حرف العمال ، وظائف الموظفين م.. فئات المرتبات) أو قد يغطى تبويب واحـد العـديد من الموضـوعات (عدد السكان) انواع الانشطة .

وعلى سبيل المثـــال فانه يمكن ربط موضـــوع السكان بالمؤشرات التالية : التوظف والنشاط الاقتصادى ، الدخـــل ، ظروف الاسكان ، ظروف التعليم ، مركز العائلة حجم العائلة ، العمر ، الجنسية ، اللغه ، الانتمـاء الدينى ، لسمات البيبولوجية الطبية .. الخ . ويعتمـد اختيار وتبويب المؤشرات على تشكيل المجتمع الذى يجب أن يقـوم به الخبراء . ولما كانت كل دولة أو نظام معلومات اجتماعى اقتصـــادى قـد يستخدم مجموعة معينة خاصة به من المؤشرات فانه يبدو من المفيد أن يعد تبويب (أو سلسلة من التبويبات) تنعكس فيها كل ناحية من الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مجموعة من المؤشرات يستطيع المستفيد أن يختار أكثرها تلاؤما مع احتياجاته وينبغى أن يذكر فى هذا المجال العمل الكبير الذى نفذ فى الاتحاد السوفيتى وفى الدول الاشتراكية الاخرى وخاصة فى جمهــورية المانيا الديموقراطية وتشيكاسلوفاكيا عن ايجاد نظـــام تبويب اقتصادى متماسك ومسميات ومجموعات من المؤشرات . والشىء الهام هنـــا ليس هو السمة الخاصة لهذه التبويبات (التى تختلف تبعا للتشكيل والمحتوى) ولكن هو اكتمالها والقاعدة المنهجية لانشائها .

ويمكن أن يخدم التبويب العام للمعلومات الاجتماعية الاقتصـــادية (كجدول تسجيل) بين هذه التبويبات أو بمدلول لغة استعادة المعلومات كأنه لغة اعلى لوصف المؤشرات ، وليس من الممـكن دائما فى حالة الادارة الاقتصادية والتخطيط وضع تبويب متماسك كأداة لربط تبويبات معينة معا لان ذلك يستنفد ــ أساسا ــ قوى عاملة كبيرة . ولكنه واقعى تمـاما فى حالة المعلومات الاجتماعية الاقتصادية لانه بسبب التقسيم المحـــدود للموضوعات يمكن أن تلحق وصف موضوع واحـد ، بنـــاء على سمات متعددة ، بوصف موضوعات استنادا الى سمة مفردة .

ويمكن حل بعض المشكلات اللغوية حلا كاملا أو جزئيا أثناء الاتصال المباشر للمستفيدين بالابتعاد عن التعقيد أو عدم التحديد فى الطلب الرئيسى والتعريف بهذه الروابط اللغوية الداخلة فى اطار الاعتمـاد الخـــاص بالمعلومات التى لم يعبر عنها بوضوح فى العلاقات اللغوية الخاصـــة لغة استعادة المعلومات .

وينبغى أن نشير الى أن المدخل الحالى للمشكلات اللغـوية يستند الى مقدمات تاريخية ونفسية معينة . ومن الممكن ان نتبع الطريق المطروق

الذى انتهجته العلوم الطبيعية والتكنولوجية ـ استخدام لغات رسمية أو أجزاء رسمية من اللغات الطبيعية دون اعتبار لتعداد المعانى والجوانب الايديولوجية وسمات معينة أخرى للعلوم الاجتماعية .

وتعتبر لغة الاستعادة التى تستخدم مفردات تتزايد بغير حدود مغرية جدا حيث انها تتيح الفرصة للمرونة وسرعة التطور . وبالنسبة لكانز التقليدية المطبوعة أو التشيف اليدوى فقد تكون مدخلات العمل لتجهيز الوثائق ذات دلالة ، وعلى ذلك ، فانه من المرغوب فيه بصفة خاصة تخزين الكلمات فى ذاكرة الكمبيوتر من أجل الاستعادة الاوتوماتيكية للوحدات اللفظية . ويظهر المخرج من اجزاء الكلمات للعرض المباشر ، وفى منظور التكشيف الذاتى للوثائق والاستفهامات دون اعادة بناء الكلمات بشكل رئيسى .

ومن المشكوك فيه ما اذا كان يوجد أى حل مفرد لكل المشكلات اللغوية لعمليات تجهيز المعلومات الاجتماعية الاقتصادية واستعادتها . واحد الحلول هو نشر مفتبسات متعددة اللغة أولية وثانوية . كما يشكل انشاء مراكز خاصة للترجمة على المستويين القومى والدولى امكانية أخرى .

ولكن يجب أولا ، ان تجرى مفاوضات متعددة الاطراف من الاتفاقات التى سوف تجعل فى الامكان ـ على أساس تحليل وتقويم الموارد المحلية والمتطلبات ـ تقرير السياسة التى ينبغى ان تتبع فى ترجمة المعلومات من اللغات الواقعية فى مجالات ظاهرة لتقديم احسن خدمة بأقل التكاليف .

ويمكن أن يساعد التسيير الذاتى لمراحل تجهيز البيانات مساعدة كبيرة وبالذات فى اعداد جداول مفردات الكمبيوتر ذات اللغة الواحدة باعتبارها أساس المكانز متعددة اللغات والكشافات المسيرة ذاتيا استنادا الى هذه المكانز متعددة اللغات .. وهكذا .

وبالنظر الى نشاطية عملية المعلومات فانه يلزم أن تبقى العناصر اللغوية مستقرة فى جميع مراحل تشغيل النظام . ويمكن تلخيص الاتجاهات الرئيسية فى بحوث المشكلات اللغوية كما يلى :

ـ الادراك الاوتوماتينى لمعنى النص ومكوناته بما فى ذلك الادراك المحتمل والادراك المقصود للمعنى ، والاستخلاص الالى بالتركيز والاختصار الالى لاستعمال الكلمة الى صيغة الحرف المطبعى .

اعتراف المكنز بالمعنى بما فى ذلك اعداد مكنز على اساس لغة النص الفعلية الترجمة بالمكنة (معجمى ـ أجرومى ، دلالات الالفاظ) .

وقد اظهرت التجربة ان الضغط الاوتوماتيكى هو واحــد من أكثر الاعمال اهمية للاستمرار فى التطور ، وفى تقــدير امكانية تطبيق طريقــة لغوية بالذات لتحليل علاقة الترابط بين التشكيل اللغــوى والتعبير عنــه باللغات الطبيعية فانه يجب أن تؤخذ التكلفة فى الاعتبــار ، ونظرية النطق الفعلى لجملة ، والدراسات اللغوية عن علاقة الترابط بين تسلسل موضوع النص والدلالة اللغوية لما يتبعه من عيــصر لاغراض التركيز تبشر بالنجاح . وينبغى أن نؤكد أن اختيار التسهيلات اللغوية يحــدد تطور نظام المعلومات لسنوات طويلة اذ يكون من الصعب جــداً ـ ان لم يكن من المستحيل ـ أن نغير المسار بسبب فداحة النفقات .

ونعتقد ان ما سنذكره بعد ، يمــكن أن يساعد على حــل المشكلات اللغوية لنظام معلومات اجتماعى اقتصادى دولى (ا) اختصــار مجهودات الترجمة (ب) اتصالات وثيقة بين ادارات الترجمة الكبرى مبــاشره ومن حلال مراكز اقليمية وفرعية لتجنب التكرار ولضمان التوازن بين العرض والطلب (جـ) التعاون الدولى الذى يضمن أن تتساوى فرص الدول النامية فى الحصول على المراجع متعددة اللغات (د) استخدام أحــدث طرق تعليم اللغات (هـ) البحث فى ملاءمة التسهيلات اللغــوية (و) تقــدير احتمــالات استفادة الدول النامية من التسهيلات اللغوية الحالية (التبويبات والمكانز) (خ) انشاء بنك بيانات للمصطلحات الفنية (ط) عمل وتنسيق خطة تبويب عام مع اخذ المجهودات التى تتم حاليا فى الاعتبار (ى) اعداد مكانز متعددة اللغــة (ك) وضع معــايير ومستويات وتعليمــات عن التسهيلات اللغــوية ومنهجية موحدة لتطبيق المكانز متعددة اللغات (ل) التجميع والمحــافظة الاوتوماتية على المكانز بهدف التحول فيما بعــد الى تكشيف الحــواشى والوثائق التى تدخل فى النظام واستعادتها بيانياً .

وبذلك فان المشكلة اللغوية تتبلور فى الاستخدام الامثل لعناصر اللغة الطبيعية وفى التوصل الى أحسن أساليب تجهيز المدخل المخرج لمستويات اللغة ، ومع ذلك فان المشكلات اللغوية تبلغ درجة من الصــعوبة حتى انه لا يكاد يرى لها حل قريب .

خاتمة وتوقعـــات

ينبغى أن يكون أى نظام دولى للمعلومات الاجتماعيــة الاقتصــادية مرنا يشكل شبكة تتطــور تدريجيا بحيث تكون قادرة على أن تتعــامل مع قدر من المعلومات يتزايد باستمرار ، وكلما زادت الفرص أمام المجتمع للحصول على معلومات غنية ومتنوعة كلما كان أيسر عليه اتخــاذ قرارات سليمة تتوافق مع تطوره وأهدافه .

وتعد المعلومات الاجتماعية الاقتصادية مصدرا دوليا ، كما يعتمد التعجيل فى عملية التنمية الى درجة أكبر على امكانية الوصول اليها وعلى مقدار الفاعلية فى استخدامها وعلى مدى التصحيح الذى يحدثه فى عدم التوازن القائم .

وتشهد الخبرة فى التنبؤ الاجتماعى التى اكتسبت على مدى العقود القليلة الماضية على أهمية اتخاذ الحيطة ، فانه ــ بالرغم من الفروق بين المداخل المختلفة للتنبؤ ــ لا توجد طريقة لاخراج تقويم شامل لاكثر الاحداث الاجتماعية بروزا يمكن أن يقارن بالتقويمات الفلكية . اذ لا يملك البشر لا المنهجية الضرورية ولا معرفة كل التفصيلات العملية اجتماعية ما . ومع ذلك فانه يتضح بنفس القدر انه دون تنبؤ يستند الى العلم يستحيل القيام بوظائف الادارة الاجتماعية من حيث الرقابة على الانشطة الانسانية وهدايتها لطبقة خاصة . والفرق بين التنبؤ فى العلوم الطبيعية والمواقف والعمليات الاجتماعية هو أن الاخيرة تتضمن الكائنات الانسانية التى تملك ارادتها الخاصة وميولها وأهدافها الشخصية والاحساس بالضمير ، ومن ثم تكون قادرة على تغيير مصيرها والعالم معه . ولكن لا يجوز ــ مع ذلك ــ التخلى عن التنبؤ الاجتماعى ببساطة ، بل الامر على النقيض تماما اذ تتمسك المنهجية المادية بانه ــ تحت ظروف معينة ــ يمكن أن تكون مثل هذه التنبؤات دقيقة الى درجة مقبولة . وفوق ذلك ، فانه يمكن استخدامها لاهداف متعارضة اما لتأخير أو لتنشيط التقدم الاجتماعى الثقافى والسياسى والتكنولوجى ، وهذا هو السبب فى أن اى محاولة للتنبؤ بالاحداث الاجتماعية الكبرى على مقياس محلى أو اقليمى أو عالمى تفترض ــ سلفا ــ المسئولية والمعرفة الدقيقة بالاهداف والغايات واكتساب البصيرة الاجتماعية المستندة الى العلم فى الدول الاشتراكية يرتبط ارتباطا وثيقا بالخبرة فى التخطيط الذى يستخدم فى تعبئة الموارد الانسانية والمادية لتحقيق أكثر الاهداف الاجتماعية منطقية وملاءمة تاريخية .

وان تدعيم التعايش السلمى بين الانظمة الاجتماعية الاقتصادية المختلفة والمحافظة عليه من خلال انفراج العلاقات الدولية ليس أمرا مرغوبا فحسب ، بل انه عامل لا غنى عنه للتقدم الاجتماعى على نطاق عالمى كما أنه شرط أساسى مسبق للكشف عن عمليات المعلومات ، وقد أظهرت التجربة الحديثة أن المعلومات العلمية عندما تستخدم كأداة للضغط السياسى اما أن تفسد أو تفقد صفتها العلمية . ولا يمكن للتوترات والمجابهات الا أن تسد جميع قنوات المعلومات وعلى وجه الخصوص المعلومات الاجتماعية الاقتصادية ، بينما التعايش السلمى والاستقرار فى

انفراج العلاقات بين الدول يشجع على التبادل المستمر للمعلومات المستندة الى العلم .

ونتقدم لان بالمشاهد المستقبلية الثلاثة التالية التى تعد تكاملية اكثر من تبادلية . ويمكن أن يطلق على الاول منها مشهدا طويل الامد اذ يصعب تقديمه خلال السنوات التاليه : ويمكن اعتباره النموذج النهائى . هو يفترض نظام معلومات متماسكا يسير ذاتيا على مستوى اقليمى او عالمى ويتيح الحصول على كل المعلومات من كل الدول وفروع الصناعة والمواقف المعيارية والادارية لكل من يستخدم المعلومات فى اى مكان ، وسوف يتطلب انشاء هذا النموذج مستوى عاليا من التسيير الذاتى والاستثمار والتدريب الخاص الذى يصعب توفيره ليس فى الوقت الحاضر فحسب ، بل ربما على امتداد العقود الاولى القليلة من القرن التالى أيضا ، ومع ذلك فما لم يظل هذا التطور النهائى أمام أعيننا فى اعداد نظم المعلومات المحلية فقد يصبح من المستحيل احداث التماسك والتكامل فى داخل تشكيل قوى .

والمشهد الثانى تحضيرى وهو واقعى تماما .. واذا صمم بدقة يمكن ان يثبت انه كبير الفائدة حتى فى الوقت الحالى . ويستند الى افتراض بأن المعلومات العلمية والتكنولوجية القيمة لا تظهر الا فى عدد محدود نسبيا من الدول الصناعية . وتستند الى افتراض بان المعلومات العلمية والتكنولوجية القيمة لا تظهر الا فى عدد محدود نسبيا من الدول الصناعية .. وتستفيد منها بصفة عامة بقية دول العالم ، وشكلها ومحتواها واحد بالنسبة للجميع ، اى أن المعلومات عن الطبيعة والكيمياء والتكنولوجيا تستخدم عادة فى الشكل ذاته الذى تنتج به ولا تتطلب اكثر من المؤهل الجامعى العام فيمن يستخدمها .

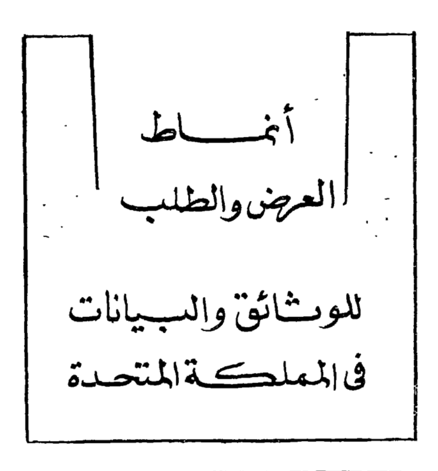
ومن ناحية اخرى ، فان المعلومات الاجتماعية الاقتصادية تنتج فى كل مكان ولكنها تختلف بشكل ظاهر من دولة الى اخرى بحيث لا تتطابق أى مواقف قومية تطابقا تاما ، ومثل هذه المعلومات لها قيمتها فى كل من أغراض التعاون والاتصالات بين الدول ، ومن ثم فان العمل المطلوب هو أن تتوفر المعلومات بشكل مقبول لمستخدميها من أكثر الخلفيات تنوعا . ونشرها يعمل على زيادة الثقة والتفاهم المتبادلة . وعلى ذلك ، فالمشهد الثانى لا يقدم نظم معلومات جاهزة محلية واقليمية وعالمية ولكنه يهتم بالخطوات التمهيدية المتعلقة بدراسة الحاجات الحالية من المعلومات فى مجالات مختلفة . وهو يطبق على مؤسسات قادرة على الاستجابة الى سؤالين :

الاول هو أى انماط المعلومات المنتجة فى الخارج يمكن استخدامها محليا لبلوغ أهداف اجتماعية اقتصادية محلية ؟ ثانيا : اى انماط المعلومات

المنتجة محليا يمكن أن تكون مفيدة فى الخارج ؟ ومن ثم فان المشهد الثانى يمثل مرحلة تمهيدية تتضمن تحليلا عميقا للطلبات والاحتياجات وموقف المعلومات فى كل دولة ؛ ويمكن استخدام النتائج فى انشاء واسقاط والربط بين نظم المعلومات على كل المستويات .

واخيرا يتطلب المشهد الثالث اعدادا تفصيليا لمنهج الانشاء العملى واستقلال نظم المعلومات الاجتماعية الاقتصادية المتكاملة فى مراحل ثلاث : دولة بدولة على مستوى الاقليم والعالم . عند هذه النقطة يقع المشهد الثالث فى ذات الخط مع المشهد الاول . وتتطلب كل المراحل اقصى اعتماد على الخبرة التى اكتسبت من قبل فى الميدان كما هو الحال فى نظام ميسون MISON. بالنظر الى التباين الواضح فانه لا يمكن نقل هذه الخبرة ميكانيكا بشكل جيد ولكن يمكن لاى دولة تقريبا ان تستفيد من دراسته شاملة والتدقيق بينه وبين الظروف المحلية . وتعنى الديناميكية المعقدة فى العلاقات الدولية والاختلافات فى الموارد المادية والمالية والانسانية أن تطبق هذه المشاهد فى الدول المختلفة سوف يتباين مع الوقت ، ولكن يبغى ترتيبها بالتتابع . ويبدو انه من اكثر الامور واقعية أن ينفذ المشهد الاول فى أغلب الدول الصناعية وفى كثير من الدل النامية . ويمكن أن يصبح حقيقة فى كل مكان تقريبا مع بداية القرن التالى بافتراض سير التنمية الاجتماعية والعلمية بنفس الخطوات أو بأسرع منها . ومن المحتمل امكان تنفيذ المشهد الثانى فى عدد من لدول بما فى ذلك بعض الدول النامية خلال العشرية الاخيرة من القرن الحالى وبالتأكيد خلال الربع الاول من القرن التالى ومن المفترض أن يلى هذا المشهد الثالث طويل المدى ولو أن هذه التطلعات تظل يكتنفها ضباب كثيف وتوقيتاتها يعتريها الشك .

وعلى كل حال ، فانه من الواضح أن التعرف على المراحل الكبرى والمشاهد الرئيسية فى منظور المعلوما تتوفر أرضية واسعة للتفكير والتعاون فى البحث عن الحلول الجذرية السليمة للمشكلات العاجلة فى مجال المعلومات الاجتماعية الاقتصادية .



يقوم هذا المقال على سلسلة من الدراسات النقدية التى تدور حول عرض وطلب وثائق وبيانات علم الاجتماع ، كلفت بها هيئة اليونسكو جامعة لوجبرو — ،» وعهـد بهـا الى خبراء متخصصين فى ثمان مجالات للعلوم الاجتماعية والميادين التطبيقية المرتبطة بها أى : التعليم ، علم الاقتصاد ، الجغرافية البشرية والاجتماعية ، الادارة الاجتماعية ، تخطيط الرفاهية الاجتماعية ، الحكومة المحلية ، والتوثيق للهيئات الحكومية المتداخلة .»

وجرى حذف الكثير وبشكل واضح من قائمة الفروع العلمية الاجتماعية لعلم السياسة ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، اما ما جرى حذفه بشكل أقل وضوحا فيرتبط بعلم المنهج ، علم الاحصاء ، علم السكان ، والتاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، والجوانب الاجتماعية للقانون والعلاقات الدولية ، وميادين الادارة ، والصحة والامن ، والدراسات المحاسبية والتجارية ، والطب الاجتماعى .

ولقد طلب من الخبراء الذين عهد اليهم القيام بهـذه الدراسات أن يضعوا فى اعتبارهم بوجه خاص العلاقة بين عرض وتيسر الحصول على الوثائق والبيانات من ناحية ، وبين طلب الوثائق والبيانات واستخدامها من

الكاتبان: ستيفن ا. روبرتس
مايكل بريتين

عضو هيئة الابحاث بمركز المكتبات والادارة الاعلامية ـ قسم الدراسات المكتبية والاعلامية ـ بجامعة لوجبرو ـ المملكة المتحدة . وميكل بريتين محاضر فى القسم نفسه . نشر الاثنان « قائمة الموارد الاعلامية فى العلوم الاجتماعية ١٩٧٥ » ، كما كتبا مقالا لهذه المجلة عن الخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية المجلد الثامن والعشرون ـ العدد الرابع . والاخير صاحب مؤلف « المعلومات ومستخدموها » بحث مرتبط بالعلوم الاجتماعية بوجه خاص (١٩٧٠) . ونشر له مقال بهذه المجلة عن « الخدمات الاعلامية وهيكل المعرفة فى العلوم الاجتماعية » ، المجلد الواحد والثلاثون العدد الرابع من هذه المجلة (١٩٧٩)

المترجم: حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الاداب ـ جامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب . وله كثير من الترجمات العلمية والادبية والثقافية .

ناحية أخرى . وأن يضعوا فى حسبانهم بدرجة أكثر أسباب عدم الاستفادة بالوثائق كما يجب كلما استطاعوا بيان هذه الاسباب . وأخيرا ، أن يقترحوا الوسائل الكفيلة بتحسين الخدمات الوثيقية والاعلامية .

ومن المعروف جيدا ـ الان ـ أن علماء الاجتماع يستفيدون استفادة ضئيلة نسبيا من الوسائل المكتبية والخدمات الاعلامية ، وفضلا عن هذا نجد كثيرا من الخدمات المكتبية والاعلامية تحتوى على عدد كبير من الوثائق التى لا تستخدم الا نادرا أو لا تستخدم على الاطلاق . كما أن تكرار استخدام ثلاثة أرباع الرصيد فى بعض المكتبات يقل عن مرة واحدة فى العام ، وان كثيرا من المجلات المهنية لا تصل الا لعدد ضئيل جدا من جمهور القراء ، وان المقال الصحفى لا يذكر اطلاقا بعد عامين أو ثلاثة أعوام من نشره . وقد طلب من هؤلاء الخبراء ان يتصدوا لهذه المشكلات ، وأن يضعوا فى حسبانهم بصفة خاصة أسباب عدم الاستفادة كما يجب ، والتى تميل الى الكثافة والانتشار . وهل يوجد السبب فى مستوى تشغيل الخدمة المكتبية والاعلامية ، أم فى مستوى الوسائل الببليوجرافية ، أم من المحتمل أن الاسباب أكثر عمقا ، ومرتبطة بطبيعة البحث فى علم الاجتماع وبالمعرفة والخبرة ؟

الفروع العلمية وما تغطيه من مجالات :

كان علم الاقتصاد هو الفرع العلمى التقليدى الرئيسى لعلم الاجتماع الذى يتضمنه هذا المقال . وهو يعطى ميادين نظرية وتطبيقية مع الاعتماد على الوسائل الاحصائية والرياضية والبيانات . ونوقشت حالة التعليم فى نطاق اطار العلوم الاجتماعية مناقشه ساخنه . فالماده تستمد قوتها من وجهات نظر عميقة الجذور فيما يسمى بالفروع العلمية الاصلية كالفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس ، ودخل فى نطاقها ، مؤخرا علم السياسة وعلم الاقتصاد والبحث العملى . ومن ثم ، فهى تتميز بالانتقائية التصورية وبالمنهجية التى تفرض تحديا رهيبا على المشتغل بالتوثيق ، فمن وجهة نظر المؤلفات المنشورة نجد المجال يغطى النظرية والتطبيق فى التعليم والتدريب وفى كل ما يقصد استخدامه او انتاجه بوساطة المهنيين ، والجغرافيا البشرية هى — قبل كل شىء — دراسة المجتمعات البشرية وعلاقتها ببيئتها . ولقد ادى التركيز على المجتمع الى الدفاع عن مصطلح « الجغرافيا الاجتماعية » كبديل للجغرافيا البشرية . ومنذ وقت قريب نسبيا ، نجد أن الجغرافيا البشرية والاجتماعية قد صار يعتقد أنها من العلوم الاجتماعية ، ولكن على أسس المناهج والمضمون والعلاقات المتداخلة لها مع مواد مثل : علم الاجتماع (فى الدراسات الحضرية والريفية) ومع علم الاقتصاد (فى الموقع الصناعى) تبريرا لهذا الوضع . وتعتبر تطبيقات المعرفة الجغرافية والاساليب الفنية تطبيقات مكثفة ، ولكن الجغرافيا البشرية والاجتماعية لا تزال مادة تعليمية ومدرسية . ولا تهم كيفية اتساع نطاق هذه التطبيقات . ولقد نما مجال الجغرافيا التطبيقية بشكل جزئى ليقاوم التحيز الاكاديمى والتعليمى . وفى الخمس والعشرين سنة الماضية كان نشوء الجغرافيا الكمية الجديدة لافتا للنظر بالنسبة لاستخدامها فى التوثيق والاعلام .

اما مجالات المواد الاربع الباقية فمرتبطة تمام الارتباط ، وفى نطاق المملكة المتحدة ، ربما ترى على هذا النحو فى التطبيق بكل تأكيد . وتعد الحكومة المحلية كجانب من الادارة العامة ، شكلا سائدا ، ومجالا هاما للمهنى . وهى تدين بالكثير للعلوم الاجتماعية دون أن تكون واحدا منها بالمعنى الاكاديمى الضيق . كما نجد مجالين تطبيقيين هامين فى نطاق الحكومة المحلية لهما صلات قوية بازدهار العلوم الاجتماعية . أحدهما التخطيط بالنسبة للمدينة والقطر والتخطيط الاقليمى ، والاخر هو الرفاهية الاجتماعية . وتمثل هذه المجالات الثلاثة معا العلوم الاجتماعية التطبيقية حيث تكون المجالات النظرية والدراسة أقل اهمية الى حد كبير بالمقارنة الى المهنيين وممارستهم لفنونهم . وفى المملكة المتحدة تزدهر المجالات الثلاثة فى أغلب الاحوال فى نطاق البيئة الحكومية والتنظيمية

نفسها . فالسياسة الاجتماعية والادارة التنفيذية تعد فرعا من المعرفة بدرجة أكبر مما تعدد مهنة ، ولكنها تعتدى على كل المجالات الثلاثة السابقة . والادارة التنفيذية الاجتماعية ليست الا دراسة فى السياسة الاجتماعية من كل جوانبها . وهى تدرس وتبحث أكثر مما تطبق ، والمطبقون لها هم الاحصائيون الاجتماعيون ورجال الادارة المنفذون للخدمة الاجتماعية ، ورجال التعليم والاسكان ، والمنفذون فى الحكومة المحلية .

والمجال الاخير الذى غطيناه – أى هيئات التوثيق الحكومية المشتركة – يعد فريدا فى كثير من النواحى ، بل مزيدا بالنسبية لمكانه فى هذا المقال . وحيث انه قد نشر فعلا (هوبكنز ، ١٩٨٠) فسنشير اليه هنا اشارات عابرة فحسب . اذ ان هيئات التوثيق الحكومية المشتركة هى اساس دراسة المنظمات والعلاقات الدولية . وهى مجال للوثائق غير المنشورة فيه أهمية تعادل أهمية الوثائق المنشورة ، وتعد الرقابة الببليوجرافية فيه مشكلة رهيبة . ويوضح هوبكنز كيف أن كثيرا من تقديراتنا للعلاقات بين طلب الوثيقة وعرضها لا بد أن تعتمد على دراسة عميقة لموارد الوثائق ووسائل تدفقها . وان مثل هذه العلاقات محيرة فى أغلب الاحوال لاولئك الذين لا يكونون جزءا منها . ويصور عرض هوبكنز للموضوع كيف انه من الصعب تعميم الحكم بالنسبة للعلاقات بين الطلب والعرض والاستخدام على الرغم من أن التركيز على شكل معين من الوثائق قد يعاون فى اجراء البحوث ، وقد يساعدنا على الفهم .

المستخدمون وأنماط الطلب :

لقد شاع مفهوم المستخدم بشكل يجاوز ظاهر معناه ، وحمل على انه يعنى الشخص الذى يستخدم الوثائق والمعلومات . والمستخدم النشط هو الشخص الذى تكون طلباته ذات مواصفات معينة ، ومع ذلك ، فكثير من الافراد يتطلب الامر اعتبارهم من المستخدمين المتوقعين أو من اللامستخدمين . ومن أنفع الامور فى هذا المقال أن نضع فى حسباننا مجتمع علماء الاجتماع أولا ، والمستخدمين المتوقعين واللا مستخدمين ثانيا . وقد وجد كل المساهمين فى الدراسات النقدية بعض الصعوبة فى تحديد وتعريف فئة واضحة لا جدال فيها من المستخدمين .

ففى علم الاقتصاد ، ظهر أنه لم يكن ثمة خط واضح يمكن رسمه ليفصل بين المستخدمين الاكاديميين والمستخدمين المهنيين الا بالقدر الذى يهتم به أصحاب عملهم حتى الان . ومن المحتمل أن تكون هيئات التدريس الاكاديمية بالجامعات ، وبالكليات التطبيقية والباحثون بالمعاهد الاكاديمية – حيث توجد وحدات مستقلة للبحث – هم اهم المستخدمين شأنا .

وفى السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضـــية تحققت زيادة فى عـــدد المستشارين الاقتصاديين الذين يعملون طول الوقت للشركات والبنـــوك والمصالح الحكومية ونقابات العمال . اما بالنسبة لطلب الوثيقة فقد كان ثمة تحول مطرد بدءا من الرسائل ذات الموضوع الواحد حتى المؤلفـــات الاولية المسلسلة ، والى أوراق العمل فى الفترة الاخيرة للتغلب على التأخير الزمن فى النشر . كما كانت هناك زيادة ملحوظة فى طلب المعلومات الاحصائية من جانب المستخدمين الاكاديميين والصناعيين . وفى المملكة المتحـدة ، تحسنت الرقابة البيليوجرافية بالنسبة لعلم الاقتصـــاد بقدر لا يستهان به فى السنوات العشر الماضية وللوعى الحالى خاصة .

ومن ناحية اخرى ، نجد أن الاهتمـــام من جانب عامة الجمهـــور بالتعقيبات أو بالبيانات قد أصبح وشيكا بالكاد . وأحس الباحث أنه يمكن توفير المزيد من العون الحكومى لزيادة عدد المجموعات الاحصائية المتوفرة ، ولتوفير هيئة مؤهلة ومدربة لتقديمها .

ان السوق المتوقعة للمعلومات التعليمية فى المملكة المتحـدة كبيرة ومتنوعة ، بل هى بالتأكيد أكبر الاسواق التى نناقشها هنا . وتقدر احدى الدراســـات أن ما يربو على ثلاثة أرباع المليـــون من البشر مستخدمون فى خدمات التعليم والتدريب استخداما مهنيا . وأن الاختـــلافات فى نوعيات الطلب داخل هذه المجموعة العريضة لدالة بشكل جزئى على تشعب خدمات التعليم والتدريب ، واندماجات المادة هى الاخـرى تعـد مصـــدرا قويا لاختلافات الطلب حيث يعتبر كثير من المدرسين أن مادتهم أو فرعهم العلمى نقطة مرجعية أقوى من نوعية المؤسسة التى يعملون بها . وعلى الرغم من الاختلافات فى أتجاه الطلب ، فان أعظم مجال ــ وحيد ــ للاختـــلاف يكون فى كثافة الطلب . كما أن أعلى مستوى للطلب يكون من جانب الباحثين ، والمقال الصحفى هو الوسيلة الرئيسية للاتصال . ومع أن هنــــاك ثروة عظيمة من الخدمات الاعلامية فى متناول أخصائيى التعليم الا أن قيمتهـــا بالنسبة للباحثين وغيرهم محـل للـكثير من الجدال . ونجـــد من بين المجموعات المختلفة ان رجال الادارة هى الفئة المهملة الى حـد كبير حتى الان . وتشير نتائج البحث فى الوقت الحالى الى أن المعلومات تكون مفيدة على الارجح اذا ما تعمقت فى خبرات المدرسين بصفتهم أفرادا أو مدارس ذات مواصفات معينة . وثمة علاقة أخرى لافتة للنظر أيضا بين طول مدة الخبرة فى التدريس وبين استخدام المعـــلومات . اذ أن من المرجح أن المدرسين الاطول خبرة كانوا أكثـــر تأثرا بالبحث العلمى ، وأنهم قامـــوا باستفسارات معينة عن المعلومات بحثا عنها فيما يجـاوز الحـدود المغلقة للمدرسة ، وليستفيدوا بدرجة أعظم بالدوريات والمـكتبات .

وفى السياسة الاجتماعية والادارة التنفيذية توجد ثلاث مجموعات رئيسية للمستخدمين الموجودين والمتوقعين هم : الطلاب ، ومدرسو الادارة الاجتماعية ، والباحثون . وثمة قدر ضئيل من الشك فى أن الطلب الفعلى اقل بكثير من الطلب المتوقع ، وفى ان الموارد الضخمة للمصادر الاولية لا تستخدم حاصة ى التدريس حيث يكون التعليم هو المستخدم ، وفى ان وسائل التركيز الجديدة كفيله بتحول انماط الاستخدام والطلب . ومن الصعب أن نحدد المجموعات الجديده من المستخدمين لان عددا منهم قد نشأ خلال العقد الماضى . وتحتاج مجموعات البحث الضاغطة ، والهيئات المعنية بالرفاهية مثلا الى المعلومات الاحصائية التى تصدر فى شكل كتيبات . ومن الممكن توقع زيادة هذا الطلب ، وطلبات متزايدة ايضا لنوعيات معينة من المعلومات المحظور نشرها على الجمهور . كما تعد قطاعات البحث بادارات الخدمة الاجتماعية للسلطة المحلية جماعة جديدة اخرى نسبيا . وبيئة الادارة الاجتماعية ليست الا صورة عظيمة من البيئات سريعة التغيير ، أما فى التدريس والبحث فثمة احتياجات قياسية متماسكة تتغير بدرجة أقل بطئا .

وفى مجال الرفاهية الاجتماعية تم التعرف على خمس مجموعات من المستخدمين ومن الطلب هى : المهنيون ، رجال الادارة والمستشارون ، الطدب ، المدرسون ، التاحثون . وتشمل المجموعات ذات المواصفات الخاصة التى يمكن ذكرها الموظفين المدنيين بالادارات الحكومية الكبيرة ، ومستشارى السلطة المحلية ، والقضاة ، واعضاء اللجان الادارية من الجمهور ، والمتطوعين بوكالات الرفاهية الاجتماعية ، وأعضاء جماعات المجتمع المحلى . وفى مجال الرفاهية الاجتماعية والاستقصاء نجد أن عدد المستخدمين المتوقعين أخذ فى التحسن وقد يزيد عن ١٠٠٠٠ مستخدم . وقد اتسع مجال المادة بشكل ملحوظ فى العقد الماضى . وقد زاد طلب المعلومات القانونية والتشريعية بسبب ارتباط كثير من الخدمات الاجتماعية بالقواعد التشريعية . كما كان هناك تكاثر مفرط للمؤسسات الخيرية ، وجماعات الضغط وغيرها من الهيئات التى تكون فى أغلب الاحوال غير معروفة على نحو ملائم أو غير مستخدمة بوساطة القائمين على الخدمات الاجتماعية المحترفين . وتصل هذه التطورات موازية للنمو العام فى سياسات المجتمع المحلى وما يحتاج اليه من معلومات . وعلى الرغم من اتجاهات الطلب هذه نرى نقصا فى الوعى بما هو متيسر واستفادة أقل بالتسهيلات المرجودة ، ولقد تحولت بعض الخدمات الاعلامية الى المستخدم التقليدى للتعليم ولمواجهة الموقف يجب أن تثبت الحاجة وجودها على المدى الطويل بشكل أكثر وضوحا فى الوكالات المتصلة بها . اذ أن عاملا يختلف بالنسبة للاحتياجات الى حد لا يستهان به . وليست المعلومات

أو الوثائق كلها مطلوبة بشكل فورى ، ولكن يجب ترسيخ الثقة فى الخدمات الاعلامية حتى يمكن تقديم الخدمة المطلوبة دون تأخير غ يرمقبول ، وعموما ، فان الحاجة كلها كانت عاجلة كانت المعلومات أو الوثيقة المطلوبة ذات مواصفات معينة . كما يستخدم الاخصائيون الاجتماعيون الخدمات الاعلامية لتحديث معلوماتهم لدرجة أكثر مما يستخدمونها بحيث تكون جزءا متكاملا من نشاطهم فى حل المشكلات اليومية .

وفى التخطيط القائم على أساس المهنى ، الباحث ، المدرس نجد أن هذا التقسيم صالح بالنسبة للمستخدمين وأن هذه المجموعات متداخلة فى بعضها البعض الى حد بسيط فحسب ، وعامة الجمهور الان هو المستخدم الاعظم لوثائق التخطيط وبدرجة تفوق ما كان مألوفا . ويرجع هذا بشكل جزئى الى المطلب التشريعى لمشاركة الجماهير فى التخطيط ، والمهنيون هم أكبر المجموعات عددا (حوالى ٢٠٠٠ شخص) ويحتاج هذا الوضع الى نوع من التغاير فى حجم بعض المجموعات التى ذكرناها ، ومن المحتمل أن تكون للبيانات أهمية كمصدر لمعلومات المخططين بدرجة أكثر من الوثائق ونجد نتيجة لهذا ان ثمة حاجة متوائمة وأقل شأنا بالنسبة للمستخدم التقليدى للتعليم . كما أمر للمعلومات التى يجب توافرها فى أثناء الخدمة أهمية خاصة كما هى الحالة بالنسبة للخدمة الاجتماعية ، ولتأثيرات عامل الوقت أهمية مماثلة .

ويمكن مناقشة حاجة المستخدم فى الحكومة المحلية على مستويين متمايزين : الموظفون (المهنيون) والاعضاء المنتخبون (عامة الجمهور) الذين هم أصغر عددا ولكنهم لقوا اهتماما كبيرا فى محاولات التقديم خدمات الاعلام والوثائق . وليست الحكومة المحلية (باستثناء التفسير الاكاديمى لها بأنها دراسة فى الادارة العامة) مادة بالمعنى الحقيقى ، ولكنها بيئة يتم التعبير فيها عن كثير من الاحتياجات المختلفة الى المعلومات . ويعد أعضاء الهيئات المعنية بالرفاهية الاجتماعية ومخططو المدن والريف مجموعتين كبيرتين متطابقتين تماما . كما تعد البيانات الاحصائية والتقارير الداخلية والوثائق مصادر هامة وغالبا ما يرتبط طلبها بالمشكلات الجارية الهامة . وفى العقد الماضى حدث انفجار ورقى فى الحكومة المحلية ، ولكن ليس ثمة دليل على زيادة الطلب للخدمات المكتبية والاعلامية بشكل متناسب ، وثمة شاهد على تجاوب المستخدمين لهذا النمو على الرغم من انه يحدث بطرق قد لا يوافق عليها أخصائيو المكتبات والاعلام ، ومثال ذلك : تجاهل عدد كبير من الوثائق ، واستخدام صندوق المهملات !!.. وربما يشير هذا الى الحشو الذى لا لزوم له فى كثير من عمليات التوثيق الناشئة . ويمكن أن نخلص من هذا بأن المشكلة ليست من الكبر لدرجة أن المستخدمين لا يعرفون كيفية التعامل مع الاجهزة الموجودة ، ولكن هذه

الاجهزة هى التى لا تفى باحتياجاتهم . وقد يكون حقن المهارات الجديدة والاساليب الفنية فى عملية تداول المعلومات امرا مطلوبا ، ومن المحتمل أن يتطلب الامر اتخاذ اجراء أعظم لتحقيق التعاون الداخلى بين الوكالات الاعلامية فى الحكومة المحلية .

وقد تلعب « الموضة » دورا ما فى طلب الوثائق : حيث تقع الحكومة المحلية والخدمات تحت ضغط الحكومة المركزية فى اوقات الركود الاقتصادى ، وتكون التحولات السريعة فى الاهتمام عاملا فى الطلب . وتتخذ كثير من القرارات دون توفر المعلومات الكاملة التى يمكن لمتخذى القرار الحصول عليها . أما مكان النوعيات المختلفة من المعلومات والمخابرات فى العملية السياسية فلا يزال غير مفهوم حتى الان .

الاكاديميون أزاء المهنيين :

على الرغم من أن هناك عددا من المهنيين يفوق عدد الاكاديميين الى حد كبير جدا فى مجال العلوم الاجتماعية الا أن المؤلفات والخدمات الاعلامية والمكتبات والدراسات الخاصة بالاحتياجات الاعلامية قد وجهت للاكاديميين بشكل ساحق . وبالنسبة لرصيد المواد الاعلامية الخاصة بالمدرسين (بغض النظر عمن يشتغلون فى التعليم العالى) وبرجال الادارة ، وبجماعات مهنية اخرى نجد انه قد اجريت عنها بحوث محدودة اتضح منها أن احتياجاتهم الاعلامية كانت ضئيلة ، ويساء فهمها فى أغلب الاحوال .

وتعد الوثائق بالنسبة للاكاديميين بمثابة دم الحياة خاصة فى العلوم الاجتماعية (حيث لا تشمل كل أنواع البحث التجارب وجمع البيانات وتداولها كما هى الحال عادة فى العلم والتكنولوجيا) . اما المهنيون فيحتاجون للمعلومات والبيانات بدرجة أكثر مما يحتاجون للوثائق (والمراجع الببليوجرافية) ، وعلى الرغم من تزويدهم بالوثائق فى أغلب الاحوال ومن واجبهم الانتفاع (أحيانا بتجاهلها) الا انهم عادة ما يفضلون المعلومات والبيانات المرتبطة بالمشكلات والموضوعات الجارية ، ومع هذا

فقد صيغت الخدمات الاعلامية للمهنيين على غرار الخدمات (الموجهة للمكتبة وللوثائق) التى تم ايجادها للاكاديميين والمدرسين منذ عقد من الزمان أو أكثر ، وسلك كثير من المهنيين فى مجال العلوم الاجتماعية مسلك العلماء التطبيقيين من حيث البحث من المعلومات واستخدامها ، اى أنهم يكونون فى حاجة الى المعلومات والبيانات لحل المشكلات . ومن ثم ، فهم محتاجون الى المعلومات ذات الصلة المباشرة والقابلة للتطبيق لايجاد الحل لما يواجههم فى أعمالهم من مشكلات — لا الى المعلومات العامة عادة — وبالقدر الكافى لحل مشكلة ما — لا أكثر ولا أقل . ومع ذلك ثمة تناقض جلى ،

فعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يسلكون مسلك العلماء التطبيقيين فيما يتعلق باستخدام المعلومات الا أن طبيعة الممارسة فى علم الاجتماع مختلفة تمام الاختلاف . اذ أنها ليست مسألة حل مشكلة عن طريق المناقشة واعادة التقدير والاقناع .

وللمهنيين ، ولرجال الادارة الاجتماعية ، وللعاملين فى ميدان الرفاهية الاجتماعية ، ولعلماء الاجتماع التطبيقيين فى التجارة والصناعة توقعات حول فائدة وقيمة بحوث علم الاجتماع ومؤلفاته ، فهم يتوقعون بصفة عامة (أو يودون على الاقل) أن تكون بحوث علم الاجتماع والاعلام شاملة ما يلى :

أ ـ حل المشكلات .
ب ـ تقديم المناهج والخبرات الجديدة .
ج ـ طرح أفكار جديدة وعميقة لحل المشكلات المألوفة .
د ـ تقديم المنظريات والاساليب الفنية
هـ ـ التراكم لتكوين جرم من المعرفة يستبان منه أن التقدم يشق طريقه .

ولكن كثيرا من مؤلفات علم الاجتماع أميل الى أن تكون نقدا أدبيا منها الى المعالجة العلمية . وبدلا من حدوث التراكم الذى يعول عليه والذى يتم تدريجيا وبصورة مستمرة فى عناصر النظرية نجد أن النظريات فى اغلب الاحوال غير متيسرة حتى تفسر عددا كبيرا من الملاحظات المتفرقة ـ وان كانت سليمة بشكل جزئى ـ الا أنها تسبب نوعا من الاضطراب لكل جيل جديد . وثمة اعادة تقدير متواصلة ، وجدال حول الاسس (خاصة فى أيامنا هذه) ، وحول بعث نظريات ونماذج الماضى على أمل ان تلقى المناهج السابقة ضوءا جديدا أو أن تكون سبيلا لفهم المشكلات الحالية ، ويؤكد كاتبا هذا المقال الاختلافات المشكوك فيها والقائمة بين الاكاديميين والمهنيين ، وعموما ، يمكن أن نستنتج أن الخدمات المكتبية والاعلامية تقدم بصورة جيدة للاكاديميين ، وأن الحال ليست هكذا بالنسبة للمهنيين . وأن ثمة دلالات قوية على أن عرض الوثيقة المتحسن بوساطة الخدمات المكتبية التقليدية لن يحسن موقف المهنيين .

ونجد فى الفروع العلمية الراسخة كعلم الاقتصاد والجغرافيا الاجتماعية والبشرية ، وفى الفروع العلمية الناشئة حديثا ، وفى السياسة الاجتماعية أن الوثائق هى قوام حياة الاكاديميين والمدرسين . وأنه رغم كثرة الوثائق المرتبطة بها فالاكاديميون مستعدون لقراءتها ما دامت تحتوى على أفكار ومفاهيم وبيانات ومعلومات ذات أهمية . فضلا عن ذلك يحصل الاكاديميون على تسهيلات جيدة الى حد كبير بالنسبة للمجموعات

المكتبية وخدمات تداول الوثيقة . وفى علم الاقتصاد والجغرافيا والسياسة الاجتماعية نجد الخدمات المكتبية والاعلامية لا زالت ، بالنسبة للاكاديميين والباحثين ، تتيح نوعا من « التناغم الجميل » لمواجهة الاحتياجات الى المعلومات الموجودة أو المتوقعة والتى قد تزيد ــ مع أنها قد تكون هامشية فى بعض الحالات ــ من الاستخدام الشامل الوثائق وقد يشمل التناغم الجميل لجهاز المعلومات اضافات مادية متحسنة والمعرفة بالمجموعات الخاصة فى المكتبة ، والطرق التى يمكن ان تستغل بها ، وتقليلا للجهد المطلوب من المستخدمين لاسترجاع المعلومات ، وتحسينات فى تصنيفات وتنظيم مجموعات الوثائق . كما يمكن ايضا احداث تحسينات بسيطة لزيادة الارتباط بالمعلومات المسترجعة .

ويبدو أن الاكاديميين قانعون الى حد مقبول بمحتوى الوثائق . وليس ثمة دلائل قوية تثبت حاجتهم الى تعديل مؤلفات علم الاجتماع بدرجة كبيرة . ومثال ذلك ، أن يكون هناك نوع جديد من المؤلفات والبحوث والكتابات عن موضوعات ومشكلات لم تتناول فى الوقت الحاضر . وهذا أمر يمكن توقعه . ومن أهداف الاكاديميين التعرف على الثغرات فى المؤلفات سواء على مستوى البحث الاساسى أو على مستوى الكتب الدراسية حتى يسدوا هذه الثغرات بأبحاثهم وكتاباتهم . ولو وجد أن الاكاديميين كانوا غير راضين عن مؤلفات العلوم الاجتماعية فى اى نطاق كبير ، فان ما يمكن لاخصائيى الاعلام القيام به لتحسين الموقف يكون شيئا قليلا نسبيا . ولكن لو وجد أنهم كانوا غير راضين عن المكتبات وعن خدمات تداول الوثيقة ، وعن الخدمات الاسترجاعية للمعلومات لكان هذا أمرا مهولا ويجدر بأخصائيى الاعلام العمل من أجل تحسين هذه الاوضاع . بيد أن هذا الموقف ليس موقف العرض والطلب بوجه عام ولذا يمكن مواءمته على نحو طيب .

والمجال الوحيد الذى يثور الجدل حوله هو مجال الارتباط ، والتصفية والاختيار والندب بالنسبة للباحثين ، وقد يكون كثير من الاكاديميين غير مستعدين للندب (حين يطلب منهم ذلك بصفة عامة) ولكن حين تقدم لهم خدمات اعلامية تجريبية يدخل عنصر الندب فيها (ايفانز ، لين ، ١٩٧٣) يكونون مستعدين لقبوله .

ومن المحتمل ان أعظم الثغرات خطورة فى مؤلفات علم الاجتماع موجودة على مستوى أبحاث التقدم والتصنيف والتقديرات الشاملة ، فقد يحب الاكاديميون والباحثون ــ فى أغلب الاحوال ــ أن تكون لديهم وفرة من المواد (خاصة فى المجالات التى يعدون خبراء فيها) . ومع ذلك ، فان مما يدعو الى التناقض هو أنهم يرغبون عن كتابة الابحاث الخاصة .

ومن الممكن ان نستنتج ان نظام الاتصال والاعلام فى علم الاجتماع بالنسبة للاكاديميين والباحثين على الرغم من أنه معقد الا أنه يقوم بوظائفه على نحو مقبول مقنع . ولقد ثارت شكوك فى الفترة الاخيرة (بريتان ، ١٩٧٩) حول امكانية انشاء جهاز للاعلام لعلم الاجتماع على نسق جهاز الاتصال للعلم الطبيعى ، وذلك بسبب الاختلافات الاساسية فى الطريقة التى تتراكم بها المعلومات فى كل من هذين الشكلين من أشكال المعرفة ، وبالنسبة لتجزء الاعظم لا ينعكس مثل هذا الاضطراب فى الاضافات التى تتناول الفروع العلمية الاجتماعية الراسخة .

والوضع فى علم الاجتماع التطبيقى مختلف جدا على مستوى الخدمات المكتبية والاعلامية بما فى ذلك الخدمات الخاصة بتداول الوثيقة ، وعلى مستوى انتاجها ، وعلى الرغم من أنه قد حدثت تحسينات كثيرة فى العقد الماضى نجد أن الخدمات المكتبية والاعلامية التقليدية ما زالت تقدم لعلماء الاجتماع التطبيقيين ،بشكل هزيل نسبيا ، ومن الاهمية بمكان أن نذكر أن كثيرا من الخدمات لا تقدم على المستوى الذى يتطلبه المهنيون ، بل اعظم من ذلك أهمية هو الاحتمال القائم بأن أغلبية الوثائق والمعلومات والبيانات المتوفرة ليست مطلوبة ، وأنها ذات فائدة أو قيمة ضئيلة للمهنيين .

وابراز هذا الاضطراب ليس الا سؤالا عن قيمة المعلومات من حيث كونها سلعة نافعة لعلماء الاجتماع التطبيقيين . وفى بيئة الحكومة المحلية ، نجد أن غير محدود المعرفة يعتنق الراى القائل بأن المعلومات المرغوبة فى حد ذاتها يمكن أن تكون محلا للجدل فى الوقت الحاضر ، وحيث أن كثيرا من العمل يشمل عند التطبيق مسألة اتخاذ القرار فمن الواجب على الخدمات الاعلامية الاعتراف بأن لكل مستخدم نطاقا محدودا لدرجة لا تمكنه من استيعاب المزيد من المعلومات ، وأن أى محاولة فى هذا الصدد تكون كفيلة باضعاف قدرته على اتخاذ القرار ولتفادى الحمل الزائد يتطلب الامر درجة معينة من الانتقاء والتصفية . ويمكن أن يتم هذا بطريقة مرضية حين تصير الخدمة الاعلامية جزءا متكاملا من البيئة العملية للمهنيين ، كما ان الحاجة الى أن يكون أخصائيو الاعلام جزءا من الفرق العاملة حاجة مؤكدة .

ولقد كان من المعروف لفترة من الزمن من واقع الدراسة المسماة (بحث فى الاحتياجات الاعلامية للعلوم الاجتماعية) مثلا ، والتى قامت بها (جامعة باث ، ١٩٧١) أن علماء الاجتماع التطبيقيين راغبون بدرجة تفوق رغبة الاكاديميين والباحثين الى حد كبير جدا ، فى قبول درجة عالية من الانتقاء والتصفية فى الخدمة الاعلامية .

خصــائص العـــرض :

لقد كان من الاغراض الرئيسية لهذا المسح التوصـــل الى تقـدير تقريبى للعلاقه بين العرض والطلب ، والافتراض الواضح هـو ان العرض اعظم قدرا من الطلب ، ولقد تضمنت بعض البحوث تخمينات عن الكميات السنويه من الوثائق المنتجه ، ولكن الامر يتطلب تقديرا اكثر دقه اذا ما كانت المعلومات مرتبطه بالناحيه الاداريه . وينبع ذلك بعض الملاحظات الخاصـة بموقف العرض التى الفتها مجالات الماده .

وفى علم الاقتصاد نجد أن المجموعات الرئيسية للمادة موجـودة فى المـكتبات القوميـــة الاكاديميـة ، وليس هنــاك سوى قلة ما المـكتبات متخصصه من اى حجم ومن اى نوع ، وان لمكتبه البريطانيـــه للعـلوم السياسيه والاقتصاديه اهميه كبرى فى هذا الشان . كما ان علم الاقتصاد لا يزال علما اكاديميا الى حد كبير . تعتبر المقـالات الدوريه ، وبحـوث المؤتمرات ، واوراق العمل غير المنشوره من الاشكال الرئيسية للمؤلفـات فى هذا العلم . وظهرت كثير من الدوريات الاقتصاديه الجديده فى العقـد السابع واستمر عدد منها حتى العقد الثامن .

والتعليم مجال آخر تعتبر فيه النشرات غير المنشورة أو ما أشبه من العناصر الهامه المتناميه بالنسبه لماده المؤلفات للدرجه يشعر الباحث معها انه رغم حجمها وتنوعها فقد كانت الامدديه العامه لتوفرها طيبة تماما . واثبتت المشروعات المحلية التعاونية للاعاره الداخلية بين المكتبات التعليمية فاعليتها . وثمة سلسلة من المكتبات المتخصصة تشمل المجموعة الحكومية المركزية بادارة التربية والعلوم ، وهى مفتوحة للجمهور بغـرض الاطـلاع والبحث . وهناك ايضا الجمعيه NFER التى تقدم نبـذات عن بحوث المؤتمرات ، والتقارير المقدمة عن الابحاث ويصعب توفرها فى مكان اخر . وتميل امكانية توفر مادة المؤلفات الجغرافيه الى الناحية المعهدية ، ولهذا يعتبر الذين يعتمدون على الاعتماد على المـكتبات العـامة ـ فى البحث ، وفى مجال الماده المتخصصة ـ محرومين أما امكانية توفر المادة المؤلفة باللغـات الاجنبية فمرضية ، ولكن ما ترجم الى اللغة الانجليزية قـدر ضئيل جدا ، على الرغم من اهمية التعليم التعاونى كمجال من مجالات الدراسة .

ويعد موقف العرض فى الجغرافيا البشرية والاجتماعية طيبا نسبيا . ويعنى التحيز الاكاديمى والتعليمى للمادة أن الانتماء المعهدى هـو العامل المحدد لامكانية توفرها . ويشترك الجغرافيون مع العلماء الاجتماعيين فى التمتع بغرض الحصول التى لا تبـــارى على المادة الاوليـة للمؤلفـــات (والرسائل ذات الموضوع الواحد) التى يتيحها لهم قسم الاعارة بالمكتبة البريطانية . ولحسن الحظ ، يقوم الجغرافيون البريطانيون بتغطية المادة

الثانوية للمؤلفات (بالمستخلصات الجغرافيه) والتى تعتبر الخدمة الدولية الرئيسية التى تقدم فى المملكة المتحدة .

ومع ان الجغرافيا علم رائد كعلم الاقتصاد الا أن المجموعات الجيده بهذا العلم لا توجد سوى بمكتبة أو مكتبتين بصفة استثنائيه ، كمكتبة الجمعيه الجغرافيه الملكية . ومكتبتى جامعتى اكسفورد وكمبردج) . وثمه اضافات طيبة لمادة الخرائط الجغرافيه بيد أن هناك مشكلات بشأن أصافه البيانات الاحصائية (التخلف الزمنى فى التوريد . نقص العملة . مشكلات التجميع) وتعانى علوم اجتماعية اخرى من هذه المشكلات ، وعلم الاقتصاد بشكل ملحوظ . وللجغرافيا البشرية والاجتماعية نطاق واسع المدى ومنه واجب الجغرافيين أن يظهروا بعض البراعة فى الحصول على الماده او تحديد موضعها نظرا للكم الهائل المتيسر منها . وللمواد الدوريه المطبوعه اهمية ، ولكن ربما كانت الرسائل ذات الموضوع الواحد تستخدم بكثافة اكبر مما تستخدم فى علم الاقتصاد . ولعل الجغرافى التطبيقى الذى يعمل كمهنى (ربما فى الحكومه المحليه) اقل حظا فى الحصول على الاضافات ولكنه قد لا يحتاج الى توسيع مداه الى هذا الحد البعيد .

ويتسع مدى السياسه الاجتماعية والادارة التنفيذية أيضا ، كما ان الرسائل ذات الموضوع الواحد . وسواد المطبوعات الرسمية على هذا النحو من حيث اتساع المدى ان لم تكن اكبر اتساعا . ولكنها اكثر اهمية من مواد المجلات . وفى مجال التدريس يوجد تركيز قوى على المصادر الاوليه . ويكاد نمو مجموعات النشرات والتقارير ان يكون أعظم فاعليه حيث تتوفر لهيئة المكتبة معرفة سليمه بالمادة . وقد ثبت ان ماده المؤلفات المطبوعه فى شكل تقارير تعتبر مشكلة بالنسبة للاقتراض المكتبى الداخلى . وتشارك فى هذا علوم اجتماعية أخرى . ويشير كل الباحثين الى أهمية المواد الاساسية المؤقتة — اى الوثائق ذات الطبع القصيرة الاجل ، والمحدوده التوزيع ، والتى قد توجد لاغراض الاتصال الشفهى او المراسلات فحسب . ومن التطورات الهامة أن الطلب أخذ فى الاتساع بالنسبة للمواد غير البريطانية . وبخاصة المواد الناشئة عن الهيئة الاوربية الاقتصادية ، وان الاجماع يظهر ان الطلب صعب ، وأن ترتيبات الايداع ليست مرضية ، وربما لن تكون حلا نهائيا للعرض الفعال . كما أن الافتقار الى المعرفة التفصيلية من جانب المستخدمين والموردين يعتبر هو الاخر حجر عثرة فى طريق المواءمة بين الطلب والعرض . وعلى الرغم من أن السياسة الاجتماعية تعد دراسة تاريخية من عدة جوانب الا أن امكانية الحصول على المواد طيبة نسبيا باستثناء الفئة التى ذكرناها منذ لحظات .

ويركز الباحثون فى مجال الرفاهية الاجتماعية على وصف الخدمة التى تقدم فى ادارة من ادارات السلطة المحلية كعينة للبحث العلمى . وقد

نبت أن ادارة كهذه قد تكون مجهزة على نحو أفضل من كثير من الجهات التى تتعامل مع مشكلات عرض المعلومات والوثائق . ومن المحتمل أن يكون هذا الوضع بسبب المشروع التجريبى . أما فى الموقف العملى فتكون المجموعات صغيرة فى العادة . وتميل الى ان يكون لها درجة عاليه من الفورية . ولا يتوفر للاخصائيين الاجتماعيين سوى وقت قليل نسبيا بالنسبة للمواد المطبوعة ومع انهم فى الواقع لا يرغبون فى استخدامها بدرجه كبيرة . ولا بد ان يكون الهدف هو تقديم مجموعات صغيرة أساسية ومرتبطة بدرجة عاليه بالاحداث الجاريه ومتصله بأعمالهم . ومنتقاة على حيط من المواد . وللتوثيق الداخلى وللمادة الخاصة بحالة معينة اهميه عظيمة . وتضرب لنا حالة الرفاهية الاجتماعية مثــلا كلاسيكيا لصراع الشخصى بين عرض الوثيقة والمعلومات . ويظهر من الضغوط العمية على المستخدم أن عمليات العمليات الخاصة بالوثائق والاتصالات الرسميه تمنع بمقاومة داخلية ضد تدفق الحقائق والبيانات والاراء ــ أى ضــد جميع الاشكال المختلفة للمعلومات . ولا يبدو حتى هذه اللحظة أن الاتوميشين قد طبق بشكل لافت للنظر ليتماشى مع تداول المعلومات .

وتظهر ملامح التقارير التشريعية والاحصائيه بشكل بارز فى التخطيط .. وللمواد التى تضمها أهمية عظيمة . وكما هى الحال فى مجال الرفاهية الاجتماعية نجد ان المهنى يحصل فى العادة على مجموعة صغيرة جــدا من الوثائق التى تتصل بالناحيــة العملية بدرجه اكثر مما اتتصل بالابحاث . وثمة عدد من مجموعات الوثائق القومية او من المجمــوعات الاكبر والاكثر شمولا . وفى مجال التخطيط نجد أن المادة المتوفرة حاليا مرتبطة بالمملكة المتحدة بصفة كلية تقريبا . ويبدو أن حاجز اللغة أمر عسير تماما بالنسبة للمادة الهامة ، وقد استشهد الباحث بفرنسا وبولندا على انهما من المصادر التى توشك ان تكون موضع اهتمام الاكاديمى المتوقع . وموضع اهتمام فى البحث العلمى .

وفى كل مجالات الاتصال الداخلى للحكومة المحلية نجد أن للتقــارير وللمادة التشريعية درجة عظيمة من الاهمية . وأن امكانية الحصول على الوثائق الداخلية فى نطاق السلطة المحلية وخارجها مصابة بالاتفاق العــام من حيث ايجاد نظم قياسية للتصنيف والاسترجاع . ومرة أخرى نجـد أن للوثائق التى تنتجها الهيئة الاوربية الاقتصاديه أهمية عظيمة . ولكن مشكلات الاقتناء والرقابة الببليوجرافية لها خطورتها . كما أن الوحدات المركزية للمعلومات التى تغطى ادارة ما أو مجموعة من الادارات شىء نادر الوجود ، وأن ثمة نقصا فى الهيئات المهنية العاملة التى يمــكن أن تؤدى الخدمات القائمة او المتوقعة . وأن هناك قدرا من التــكامل فى خــدمات المكتبة العامة بيد أنه ليس بالدرجة العظيمة التى يمكن أن يكون عليهــا ؛

ولقسم الاعارة بالمكتبة البريطانية فائدة ضئيلة بالنسبة لوكالات الحكومة المحلية حيث انها لا تجمع المواد بطريقة منهجية فى هذه المجالات . ونجد ايضا أن امكانية السريه والانشاء مخفضة الى حد ما بالنسبة لذيوع المعلومات والوثائق همسا . ولقد بذلت بعض الجهود لتحسين الرقابه البيليوجرافية وكانت هناك مشروعات تعاونية فى هذا الشأن مثل مشروع وسلنك فى برمنجهام ويادارجيس فى يوركشير .

ويعد النظام الذى تتبعه الهيئه الجغرافية الدولية فى التوثيق نظاما فريدا من عدة جوانب بالنسبة للعلوم الاجتماعيـة . وحيث ان هدفه الاساسى هو وصول الوثائق لاكبر عدد ممكن من القراء . كما تتبع تقليدا محمودا لافساح الطريق لكم وفير من المطبوعات عن غير طريق البيع . ويمكن الحصول على ما يباع منها عن طريق التريد ، كما ان المؤسسات التى تتعامل مع هذه البيئة تبذل جهودا طيبة بالمقارنه الى جهود التسويق التى تقوم بها الهيئة الجغرافية الدولية ، بيد ان المستخدم من الافراد قد يجد ان حجم وتعقد هذا النظام من الكبر بما لا يمكنه مجاراته ، وقد يكتشف ان المكتبات تحقق فى تأييد رايه أيضا . وعلى الرغم من أن ترتيبات الايداع فى المملكة المتحدة وفيرة (معظمها فى المكتبات الاكاديمية) الا أنها ليست مرضية بسبب اخفاق التأييد المحلى لها . وتعد مكاتب الاعلام للهيئة الجغرافية الدولية على درجة هامة من حيث انها وكالات للتوريد .

مشكلات الحمل الزائد للمعلومات :

من الطرق المتبعة فى تفسير التشعب أو عدم المواءمة بين الطلب والعرض ما يسمى بالحمل الزائد وما ينتج عنه . وقد لاقت هذه الفكرة اهتماما كبيرا فى العقدين الماضيين . واذا كانت طاقة المستخدم محدودة أساسا ، فلا بد للموردين أن يركزوا جهودهم على التنـاغم الجميل والتصفية .

ولقد ضج بالشكوى كل من الاكاديميين والباحثين وعلماء الاجتماع التطبيقيين مما يسمى (بانفجار المعلومات) ومن المشكلات الناتجة عن الحمل الزائد والتشبع . ففى خلال ما يقرب من مائة عام ، وحتى أوائل العقد الثامن نمت المادة المؤلفة فى العلوم الاجتماعية بمعدل اسى ، وفيما بين ١٩٢٠ ، ١٩٧٠ سارت المادة الثانوية للمؤلفات فى الاتجاه ذاته (لين ، روبرت ١٩٧٦ ، جامعة باث ١٩٧٥) .

ولقد قرأ بعض علماء الاجتماع ومحصوا أكثر وأكثر ليتماشوا مع هذه الزيادة فى المؤلفات . وقام عدد كبير منهم بتنقيح مادتهم فى حدود

ضيقة . وقد شجع هذا على التخصص ، وتشير التقارير الى عدد من الوسائل الاخرى التى اتبعت لحماية المستخدمين من التزايد المستمر للوثائق .

وبالنسبة للمستقبل المنتظر نجد ان ثمة نهاية لما يسمى بانفجار المعلومات . فعلى الرغم من ظهور عدد مذهل من المجلات الجديده للعلوم الاجتماعية الا انه لم يعد هناك نمو أسي . كما كانت تكلفة الورق الآخذه فى الارتفاع ، والمناخ الاقتصادى للعقد الثامن . والزياده الهائله فى تكلفة المطبوعات مسئوله عن حدوث انخفاض فى زياده المعلومات . والواقع انه لم يكن هناك انفجار على الاطلاق . ولكنه مجرد نمو أسي مرتب ترتيبا حسنا . وقد عزيت الفكرة القائلة بانه كان هناك نمو متفجر — بشكل جزئى — الى سوء التفسير الذى أنتشر على نطاق واسع عن اسعار الورق فى (١٩٥٦) والى رد الفعل الذى اقترب من درجة الفزع لدى كثير من المستخدمين .

وتعتمد كمية المعلومات التى يحتاجها المستخدم على تفسير لمادته أو على خبرته الى حد كبير ، كما يعتمد وعى المستخدم هو الاخر على الخدمات المكتبية وعلى زملائه ، ولم تكن المحاولات التى بذلت لجعل المستخدم اكثر وعيا محاولات ناجحه على الدوام ، وبخاصة حين يصبح وعيه — فضلا عن ذلك — وعيا غير متسم بالتمييز ، وقد يقضى الباحث كثيرا من الوقت مسترجعا وقارئا لدرجة انه قد لا يبدا البحث على الاطلاق ، وقد يفعل المهنى هذا ايضا ويهمل عملاءه وخبرته . ويمكن القاء قدر من اللوم على مهنة المكتبة والاعلام التى حاولت أن تذلل مهنة المستخدمين لدرجة جعلت من واجتهم أن يكونوا على وعى بالمعلومات بدرجة أكثر ، وأن يزيدوا من القراءة . وكانت هناك محاولات قليلة لاظهار الناتج . وعموما ، فقد تقبل معظم المهنيين ، وكثير من الباحثين والاكاديميين ما أسدى اليهم من نصائح ليكونوا على دراية افضل ، ولم يكن هؤلاء جميعا فى اغلب الاحوال فى موقف يمكنهم من مقاومة الضغط . بل وضعوا فى موقف جعلهم يشعرون بجريرة جهلهم . وساند مناخ هذا الرأى شعار « كن على دراية » وعمل المستخدمون فى نطاق المثل القائل بأن الابحاث والاعمال تتطلبان المعلومات ، وأن من لديه معلومات أكثر هو الافضل . كما أن المناخ الاجتماعى ، والتركيز التعليمى على عملية استظهار الحقائق من غير فهم ، ومكانة وسائل الاعلام الجماهيرية فى المعرفة العامة ، والتليفزيون الذى يبدو غير محدود المعرفة ، وتسالى الراديو المرحة قد ركزت كلها على المرغوبية فى معرفة المزيد والمزيد . ولكن المعرفة لاى غرض ؟

المعرفة بالمصادر والهيئات المعنية بها :

لقد ساد الاعتقاد منذ زمن طويل بأن المرء اذا عرف أين توجد الوثائق والمعلومات يكون كل شيء على ما يرام . وركزت البرامج التقليدية لمستخدم التعليم تركيزا كبيرا على معرفة الوسائل الببليوجرافية ، وعلى التنظيم الرسمي المعرفة المنشورة . وفي الوقت الذي تكون فيه المعرفة بهذه الوسائل من الجوانب الهامة لهذا المستخدم فانها قد تصبح في احيان كثيرة بديلا للتفهم العملي للكيفية التي تسير بها عمليات الاعلام والاتصال . واذا كان من واجب المستخدمين ان يكونوا على دراية بالمكتبات والمعلومات . فلا بد ان يكونوا ايضا متدربين على التفكير في المشكلات والمسائل التي تتضمنها ، والا يعتمدوا على مجرد الدراية غير المفهومة بالوسائل الببليوجرافية . وبموقع المواد .

وثمة باحثان فقط (في الجغرافيا ، وفي وثائق الهيئة الجغرافية الدولية) هما اللذان رأيا بصفة خاصة ذلك الجزء من الخلاصة التي استدعت تقديرا للمعرفة بمصادر مادة المؤلفات وبالهيئات المعنية بها ، وقد ينبغي اعتبار هذا بمثابة مؤشر دلالي ان لم يكن شيئا لافتا للنظر . وقد ينبغي أيضا أن نشير من ناحية الى النقص الكلي في الادلة المرتبطة بالموضوع التي يمكن أن تقوم عليها مثل هذه المعرفة ، ومن الصعب أن يصدق ذلك . ولكنه قد يوحي بأن امكانية الحصول على الادلة المطبوعة منخفضة جدا خارج نطاق البحث ، ومن المحتمل أنها كذلك من ناحية الوضوح وبخاصة للمهني . ومن ناحية أخرى فانها قد تشير الى نقص الاحتياج لمثل هذه الوسائل فيما يجاوز خيال أمناء المكتبات والببليوجرافيين .. وفي هذا شيء من الصدق ، اذا ما كان المقصود من التعليق أن يكون بمثابة النقد للنوع الخاطيء من الوسيلة الببليوجرافية ولمصدرها ، أما العمل التجريبي في تقديم الخدمة الاعلامية للرفاهية الاجتماعية ، أو لادارة الفحص فقد يوحي بالتأكيد بأن اعادة حشد المادة والتصفية الصحيحة لها قد يكون أمرا فعالا بالنسبة لمواجهة احتياجات المهنيين . ويمكن لمثل هذا التشغيل والنظيم أن يخفض بالتأكيد من الحاجة الى الوسائل التقليدية وأن يرشد الى المصادر خاصة حين لا يتيسر الحصول على جزء كبير من المادة من خلال الخدمة الخاصة بتداول الوثيقة بأية طريقة من الطرق ، وبالنسبة للاكاديمي والباحث ، ومع منهج متسم بالتروي في استخدام المعلومات نجد أن هناك شيئا يجب أن يقال عن التنظيم التقليدي للوسائل ، ذلك التنظيم المشوب بالاضطراب الى حد ما ، وبقدر تحفيزه للاكتشاف الاتفاقي للمواهب .

وتؤيد الابحاث ما هو معروف حق المعرفة بالفعل فى الدراسات الخاصة بالمستخدم . من حيث ان كثيرا من الوسائل البيليوجرافية غير ملائمة للاحتياجات الحقيقية للمستخدمين المتوقعين . كما ان المستخدمين ذوو دراية سيئة عن وجود وطبيعة الوسائل البيليوجرافية المتوفرة . ومهارات معظمهم هزيلة جدا فى استخدام المكتبات ومحتوياتها . وكثير منهم — لمجموعة من الدوافع — يقاومون ما يبذل من جهود لتحسين معرفتهم بالوسائل البيليوجرافية . وبالمصادر . وبالمكتبات . ويؤكد التحيز الاكاديمى (اى التركيز على الوثائق وعلى الاطلاع والكتابة) فى مجال الجغرافيا البشرية والاجتماعية ان بعض التسهيلات الخاصة بمصادر مادة المؤلفات ، وبالوسائل ليست الاجزاء من المهارة المهنية . وبمعرفة ان مصادر مادة المؤلفات غير موزعة بالتساوى سواء من الناحية المعهدية والمكانية يبدو أن الجغرافيين ليسوا اسوا حالا . بل لعلهم افضل الى حد ما من المجموعات الاخرى فى استخدام المكتبات ومصادر المعرفة . كما ان بعض انواع المادة تتطلب جهدا هامشيا أكبر من اجل المتابعة والتناول بعد نوعا من المثابرة أكثر مما يعد مهارة ببليوجرافية فطرية ، الامر الذى يجعل هذا الجهد عاملا مقررا . ويحتاج كثير من الجغرافيين . خاصة فى العالم الاكاديمى الى المادة المؤلفة باللغات الاجنبية ويستخدمونها . والمصادر المؤلفة بالفرنسية وبالالمانية ، وبالروسية وبالاسبانية تعد من المصادر الهامة ، ولكن لكى يستخدم الافراد هذه المصادر فانهم قد يعتمدون اعتمادا كبيرا على مصادرهم الخاصة ، وبالنسبة للمواد الاخرى فان ما يمكن قوله ليس الا نزرا قليلا ، وقد اظهرت دراسة (أنفرس) أن معظم علماء الاجتماع لم يستفيدوا الا استفادة ضئيلة من المادة المؤلفة باللغات الاجنبية ، ومن الوسائل البيليوجرافية بكل أنواعها ، ولا بد لحالة معرفتنا أن تظل تجريبية وقائمة على التكهن ، ولكن من الواضح ان الفائدة لا تجاوز الحد الادنى ، ولا تصل الى الحد الاقصى ، ولا تتسم انماطها بضرورة الاستفادة القصوى وبالاستغلال ، وحينما يصل الامر الى معرفة المصادر والهيئات المعنية بها نجد أن المستخدم ذا الدراية الحسنة بها هو استثناء أكثر مما يكون قاعدة .

وفى العمل الاكاديمى والبحث يفترض أن استخدام ومعرفة المكتبات والوسائل البيليوجرافية جزء من وسائل المهنة ، ومع أن كثيرا من الباحثين ليسوا خبراء بوجه خاص فى استخدام المكتبات والوسائل البيليوجرافية الا أن معظمهم قد يكتسب — بعد سنوات قليلة — من الخبرة مهارات مناسبة تمكنهم من الوصول الى المادة التى يحتاجون اليها . ومن اجل تحسين عملية تدفق المعلومات للاكاديميين والباحثين تم تقديم ما يعرف بالوسطاء الاعلاميين (خبراء الاعلام الذين يكونون همزة الوصل بين مخزن

الوثائق من ناحية . والمستخدمين من ناحية أخرى) للعمل فى المكتبات والمراكز الاعلامية ، ولكن الناتج النهائى يظل موجها عادة للناحية الببليوجرافية — بمعنى أن أخصائيى الاعلام يمدون المستخدمين بالوثائق أو بالقوائم الخاصة بالمراجع الببليوجرافية — فى أغلب الاحوال — اكثر مما يمدونهم بالبيانات وبالاجابات عن مسائل ومشكلات معينة .

وفى المجتمع الاكاديمى نجد أن الاختلافات بين الانشطة الاعلامية وبين أخصائيى الاعلام وأمناء المكتبات اختلافات صرخة ، و ن تقسيم العمل بالنسبة للبحث عن المعلومات وجمعها يختلف طبقا للمعهد ، ولنوع العمل . لوتوجيه الخدمات المكتبية والاعلامية ، ولغرض المقرر ، ولافراد المستخدمين .

والموقف فى علم الاجتماع مختلف كل الاختلاف بالنسبة للمهنيين ، فالوصول الى المكتبات يكون فى أغلب الاحوال مشكلة ، وبراعة المهنيين فى استرجاع المعلومات ضئيلة فى العادة (على الاقل من المكتبات والوسائل الببليوجرافية رسم أن البيانات المتولدة داخليا تعد ضرورة فى العادة) ؛ كما أن الكتب والتقارير والمجلات ليست قوام حياة المهنيين عادة ، ولذلك فانهم يفتقرون الى الدافع فى استخدامها . وادوار الوسطاء الاعلاميين والمهنيين على أقل تقدير ، وبقدر اهتمام العمل الاعلامى بها ليست قابلة للتغيير الداخلى على الدوام . ولو لم يكن هناك تقسيم للعمل لتأثر تزويد المهنيين بالوثائق والمعلومات .

والاستنتاج العام الذى نخرج به هو أولا : ان كثيرا من المستخدمين حاليا ، وكذلك المستخدمين المتوقعين للوثائق والمعلومات يواجهون صعوبة مادية فى الوصول اليها . ثانيا : ان الحصول الفعلى المناسب على الوثائق لا يكفل استخدامها ، ويرجع ذلك بشكل جزئى الى أن كثيرا من المستخدمين ليسوا موجهين من الناحية الببليوجرافية والمكتبية ، وبشكل جزئى الى ان اخصائيى المعلومات المهنية قد لا يكونون على دراية بميكانيزم الحصول على الوثائق ، وفى كل مجالات العلوم الاجتماعية نجد أن عرض الوثيقة فى صالح المستخدم المنتظم للمكتبة .

استخدام الوثائق والمجموعات :

لقد احرز قدر ضئيل جدا من التقدم فى كل العلوم الاجتماعية من ناحية ترجمة وترويج ، واعادة كتابة نتاج المتخصص حتى اكتسب جمهورا أكبر من المهنيين وعامة القراء . ولا بد أن تكون الحاجة الكامنة الى هذا فى مجتمع لديه متسع من الفراغ ، وموجه الى التماثل ، عظيمة جدا ، لتحكم من واقع فائدة الصحافة والتليفزيون كوسائل للاعلام . وفى معظم

الفروع العلمية الاكاديمية نجد تغييرا تدريجيا فى انماط الطلب والاستخدام بيد انه غير مدرك حسيا . ويشبه اثر وثائق الهيئة الجغرافيــة الدوليــه اثار اللجنه الاقتصاديه الاوربيه فى انه استثناء . كما تمثــل ذلك فى تغيير انماط الاستخدام بعد تقبل الجماعه لها فى المملكة المتحده . وفى الجغرافيا نجد أن التغيير الجذرى فى هيكل الماده الذى حدث فى العقد السابع لا يكاد يتكرر ولو لفترة وجيزه . ولكن استخدام الحاسبات الالية فى هذا العلم . وفى الفروع العلمية الاكاديمية الاخرى — على الرغم من انه بطىء فى الوقت الحالى — الا انه قد يؤدى الى تغييرات جذرية لم تخطر على بال حتى الان

ويؤكد الباحثون فى مجال الرفاهيــة الاجتماعية ضرورة الاستخدام الحازم (وربما افضل تعريف له انه الاستخدام الفعال فى ذروة لحظـــة الاحتياج) ومثال ذلك . . ان خطابا يلقى من نزل الزوجات المنحدرات قد يكون اكثر تناسبا من حيث التوقيت والاهميــة من مقــال عن الموضوع ولو كان جيدا . ومن أهم الامور أن يعوض المكلفون بتقــديم الخــدمة لمستخدمين ذلك النطاق المغلق للمعــلومات والوثائق والاستخدام . وهذا مثال اخر يدل على الحاجه الى التناغم الجميل . والاستنتاج الذى نخرج به من مجالات المهنى هو أن المشروعات العظيمة لا تنفــذ عمليــا . كما ان التقليد الخاص بضرورة احتكاك هيئة العاملين بالمكتبة الاعلاميــه بالمستخدم احتكاكا مباشرا ومحليا يعد من أعظم النماذج فاعليــة . ويجب ان تكون له تطبيقات واسعة فى القطاع العام حيث يعمل العلماء الاجتماعيون . . وحيث تستخدم معلومات علم الاجتمــاع . فأنشطه البوابين لهـــا أهمية ، ولكنها قد تقلل الطلب والاستخدام المتحقق حيث يعتمد الناس على وسائل الاتصال غير الرسمية . ولذلك ، ليس للوحدات الاعلامية ان تحتكر المواد الاعلامية .

ويبدو أن الموقف فى مجال الحكومة المحليــة ينطبق على كثــير من المواقف فى المجال التطبيقى والمهنى للعلوم الاجتماعية . كمــا أن الصعوبة الكبرى فى التعامل مع وثائق وبيانات الحكومة المحلية هى ذلك المدى الفسيح الذى تغطيه المادة ، وعلى الرغم من القيود المفروضة على الانفــاق العــام (وهى مسألة تشغل الفكر فى المملكة المتحدة حاليا) الا أن الحكومة المحلية على ما يبدو ستظل متورطة فى سلسلة كبيرة فى كل من الميـــدان التقنى والاجتماعى مما يؤدى الى خلق الوثائق والبيانات فيها ، والى خلق الطلب لها ، فالتخطيط الطبيعى . والهندسة المدنية ، والعلوم البيئية ، وتخطيط وسائل النقل ، وعلم الحاسب الالى ، وتخطيط القوى البشرية ، وطرق البناء ، وكل العلوم الاجتماعية تقريبا تدخل فى مجال الحكومة المحلية . وغالبا ما يكون رجل الادارة التنفيذى ، والعالم الاجتمــاعى فى الحـكومة المحلية من ذوى التخصصات المتداخلة ، وعلى الرغم من كميــة المعلومات

المنتجة والمطلوبة وتباينها فلم يتم الا لتحليل الاحتياجات ، وتقديم الخدمات الخاصة للاستفادة بالوثائق والبيانات . كما أن الخدمات الاعلاميه في الحكومه المحليه محدثه الأصل نسبيا - ولا تنظر اليها كثير من السلطات المحليه على انها أولويه - وفي معظم الحالات ، تكون هذه الوثائق والبيانات ضئيله ومبعثره ولا يقوم أفراد مؤهلون مهنيا بحشدها - وفي هيئات كبيرة جدا تجرى حراسه وبعثره المواد الاعلاميه بطريقة متسمة بالغيرة للابقاء على عدد من الجماعات المتناحية المتنافسة بما فيهم أمناء المكتبات ، وأعضاء اللجان ، والكتبه ، وموظفو العلاقات العامة ، ومديرو الافراد . ولا توجد في المملكة المتحدة هيئة ذات سياسة أو تؤدى خدمة مركزه أو متسقة على نحو كامل . ونتيجة لهذا ، فمن المستحيل ان تفعل شيئا سوى ان تخمن بما ينشأ من مسائل حول أمكانيه تيسر الوثائق والبيانات في عن طلبها . كما أن البحث العلمى الموجود محدود الفائدة هو الاخر من ناحية الاجابة عن هذه الاسئلة اذ أن معظمه محصور في دائرة الدراسات المتعلقة بالمكتبة ، وبالطلب النوعيات محددة من المعلومات ، ووجه خاص ، المعلومات التى تطلبها المجموعات المهنية مثل المخططين والاخصائيين الاجتماعيين . وتميل هذه الدراسات الى ان تكون مقصورة على المصادر المطبوعة . ولا تقوم الا بمحاولات ضئيلة لمقارنة موقف الطلب ، ولنقل . مثلا . مادة المجلات بمادة الوثائق الداخلية أو بالسلسلة الكبيرة من الخدمات الرسمية وغير الرسمية التى يمكن الحصول عليها .

الموائمة بين الطلب والعرض :

تعد المواءمة بين الطلب والعرض اختبارا حاسما لاجهزة التوثيق والإعلام . وسواء كان لمثل هذا المفهوم العام قيمة من حيث أنه مقياس لفاعليه يمكن ان يكون محلا للجدل فهو مؤشر بالتأكيد على صحة الجهاز العامة . وهو مفهوم بالغ الصعوبة من حيث القياس ، ومن المحتمل أنه قادر على التقويم الموضوعى للمواءمة فحسب ، وعلى أية حال ، فان أحد أغراض هذه الدراسة هو التقويم الموضوعى للمواءمة وتستخلص بعض الاستنتاجات التجريبية من المواد الاتية : علم الاقتصاد ، التعليم ، الجغرافيا ، السياسة الاجتماعية ، الرفاهية الاجتماعية ، التخطيط والحكومة المحلية .

اولا ، كنقطة عامة : ان المستخدمين يمثلون كلا من المنتجين والموردين المعلومات والوثائق ، وانهم مصدر للطلب أيضا ، أما الطلاب فيدخلون في مجال الطلب الى حد كبير .

وربما يجب علينا أن نميز بين تعبير الطلب بالنسبة لاى مستخدم فرد : وبين الطلب المشترك أو الطلب المعهدى الذى يجرى العمل به تمييزا

دقيقا بحيث يتعين على المستخدم أن يقف منه موقفـــا وسطا . ولنطرح المسألة بشكل آخر ، اى أن المستخدم قد يكون حاجـــزا من حيث سد الاحتياجات بادخاله لعنصر من التزيد والموسية . فتشوه هده العـوامل الموائمة بين الطلب والعرض .

وأوراق العمل ، والسلاسل الاحصائية على حدة . والمواد المطلوبة للاقتصاديين وهى أشياء متعـارف عليها وتبدو فيها المواءمة بين الطلب والعرض على ما يرام تماما ؛ كما يمكن الحصول على الرسائل ذات الموضوع الواحد ؛ وعلى مواد المجلات من خلال الشبكات المتداخلة للاقراض المكتبى والمتطورة بشكل جيد وذلك فى حالة اخفاق عملية التوريد المحلية . واللغة الانجـليزية هى اللسان الافرنكى لعلم الاقتصـــاد . كما أن الخـــدمات البيليوجرافية الخاصة بتحديد مواقع المادة واقتفاء اثرها تعـــد نوعيــه مرتفعة ، وقد تحسنت الرقابة البيليوجرافية خلال السنوات العشر الماضية ولكن لا تزال ثمة حاجة الى التحسين فى تغطية الخدمات الثانوية ونشرها . وفى المجال الاكاديمى نجد أن الطلب والعرض متوائمان الى حد معقول جدا فى المؤلفات العادية لعلم الاقتصاد ، أما المستخدمون الصناعيون والتجاريون والحكوميون فليسوا على وعى بالعمل المتصل بالموضوع والذى يجرى فى الدوائر الاكاديمية ، وربما كان من دواعى سعادة الاكاديميين أن يجـدوا مزيدا من الاستخدام العملى لابحاثهم . وبوضوح أكثر نعرف أن المواءمة عملية ذات شعبتين تجرى بين المجموعات والاهتمـامات العـديدة ؛ وهى مشكلة شائعة فى كل الفروع العلمية وأن حل هذه المشكلة النسبة لعـلم الاقتصاد ليس أيسر مأحلها بالنسبة للمواد الاخرى .

وتؤدى الاختلافات فى اهتمام المجموعات بالنسبة للتعليم الى تساؤل الباحث عن مدى صلاحية الملاحظات العالمية بالنسبة لمواءمة بين العرض والطلب ، ولا يمكن أن يكون أحد الانماط الناجحة فى مجـال من المجـالات لتــأكيد عملية المواءمة ضمانا لتوظيفه فى مجــال آخر من مجــالات التعليم وبعبارة أخرى ، أن ما يصلح للباحثين والاكاديميين قد لا يصلح للمهنيين ولرجال الادارة التنفيذية ، ولا بد ان يكون من المحقق أن أى اجراء واحـد لتحسين مواءمة العرض والطلب بنفسه قد لا يدفع هذه العملية الى الامام سوى خطوات قليـــله ، ففى دراسة عن المعلومات التعليميـــة والمدرس (هاونسل ، آل ، ١٩٨٠) رأى أنه قد يحدث تحسين كبير كنتيجــة فقط لخطة استراتيجية للاجراءات التى كان لديها اهتمام بمفاهيم دور المعلومات فى مهنة التدريس ، ولمستخدم التعليم قبل دخوله فى الخدمة ، ولتدريبـه أثناء الخدمة ، وفى خلق جهاز أو شبكة تخدم هذا الهدف ، ولايجاد خدمات اعلامية ملائمة ، وفى وضع الاستراتيجيات الخاصة ببثها . وهذا لا يعنى أن الموقف جامد ، أو أن بعض الاجراءات المعينة قـد لا يكو نلها بعض

الاثر . وقد ارتبطت المملكة المتحدة ارتباطا وثيقا بعمل الجهاز الاوربى للتوثيق والاعلام والبث العلمى . والذى أسفر عن عدد من التقارير الفنية . وعن معجم متعدد اللغات . وعن سجل لبحوث التقدم ، وعن نشرات تجريبية المقالات الدورية والمواد السمعية والبصرية ، وثمة اعتراف متزايد أيضا بان المعلومات الخاصة بالبحث والتنمية نادرا ما تصل الى المهنيين الذين من واجبهم تعلم الكثير منها ، وفى الفترة الاخيرة حدثت مبادرات من جانب كل من المؤسسة القومية للبحوث التربوية ، ومجلس المدارس ، ومجلس ابحاث العلوم الاجتماعية بهدف فحص أو تحسين عملية بث المعلومات . وبلا شك ، ان هذه الجهود فى حاجة الى أن ترتبط بدراسة مكثفة عن استخدام المهنيين لمعلومات باتباع منهجية نوعية بدرجة أكثر تضع فى حسبانها البيئة التى يدرس فيها هؤلاء وكيفية اتصال بعضهم بالبعض . والمشكلة الاساسية هنا هى كيف يتم تقدير الاثر المتوقع لمعلومات بافتراض انها يمكن أن تقدم فى شكل يجد فيه المهنيون انهم قادرون على الحصول عليها وعلى استيعابها ، ويمكن البدء بتجريب خدمات اعلامية على درجة عالية من الانتقاء ، اذ أن المجلات النظرية قد صممت قبل كل شىء من اجل الباحثين ، وان ما نحتاج اليه الان ليس الا نوعا جديدا من الوسائل الببليوجرافية المفصلة وفقا للمتطلبات المختلفة للمدرسين ورجال الادارة التنفيذيين .

واذا كان الجغرافى مدرسا أو باحثا جامعيا تكون فرص اشباع احتياجاته حسنة على الرغم من أن الحصول على المعلومات قد يتطلب انفاقا واعيا للوقت والجهد ، بينما يكون للاكاديمى عددا أكثر من الاهتمامات .. والجغرافى التطبيقى احتياجات ذات مواصفات معينة ومرتبطة بالمشكلة الفورية التى يعالجها ، ويمكن اشباع الاحتياجات الى المعلومات الفورية والى الوثائق من البيانات والمصادر التى قد توجد بالمنزل ، أو من سجلات العمل الميدانى ، ولكن ثمة حاجة ضاغطة الى الوعى الحالى العام ، والى البحث الاتفاقى الاسترجاعى العميق ، ويميل الوعى الحالى العام الى أن يكون غير منهجى فى أغلب الاحوال ، وقد يوكل البحث فى المؤلفات الكبيرة الى أحد الاخصائيين فى الاعلام ، وفى كلا الحالتين نجد الاحتياجات والموارد تتواءم بطريقة محدودة فحسب ، وان أغلبية المستخدمين يصلون وصولا مباشرا الى جزء صغير فقط من المؤلفات ولا يصلون الى جوهرها كله ، ومع ذلك فمن السمات الملموسة فى المملكة المتحدة انها تعمل على تقريب لمستخدمين من الموارد التى يمكن الجغرافى استغلالها اذا ما كانت لديه المعرفة والمهارات التى تمكنه من ذلك ، وقد تكون المواءمة الفورية الفعلية هزيلة فى حالة ما اذا كانت عملية المواءمة بالغة حدا من العظم كما هى الحال فى أى مكان بالعالم ، كما يجب ايجاد اجابة عن مسألة المواءمة ولو بشكل جزئى بمراعاة

انه قبل التمكن من متابعة العمل الجغرافى فهناك شروط ضرورية مسبقة ، ففى المجال الاكاديمى نجد هذه الشروط تشمل التسهيلات المكتبية الاساسيه ، ومجموعة من نواحى النضج المعقول المتعمق الى جانب امكانيه الوصول الى المواد الخاصة بعلم الاجتماع والمواد العلمية الاخرى . وحيث يتم العمل الجغرافى فى المعاهد البريطانية تستوفى هذه الشروط بوجه عام . والحال هكذا فى المجال التطبيقى . والفرق الجوهرى هو ان المدى الدورى للاهتمام قد يكون اضيق نطاقا .

وفى السياسة الاجتماعية ، يقترح وجوب مقاومة الاغراء حتى يوضع فى الاعتبار مسالة استخدام الوثائق او البيانات بشكل اقل مما يجب نتيجه لعدم ملاءمة وسائل تقديم المعلومات او بعض أوجه النقص الاخرى للجهاز الاعلامى ، ولا شك ان ثمه تحسينات معينه كثيره يمكن ادخالها على الجهاز الحالى مثل تحسين عملية وضع القوائم أو الكشافات الخاصة بالتقارير ، ومن المهم ان نتذكر أيضا ان الاحتياجات والجهاز المطلوب فى ميدان الرفاهية الاجتماعيه للمهنيين مختلفان الى حد كبير ، فالادارة الاجتماعية علم ناشىء . ولم تتوفر له سوى فترة زمنية قصيرة جدا من حيث اختبار الجهاز الاعلامى بالحالة التى هو عليها ، ولذلك ، نقبل نبذه على اساس أنه غير ملائم يجب بذل بعض الجهود لتسهيل استخدامه ، حيث ان جرم المؤلفات التى يغرى بها مختلطة الى حد كبير جدا ، ومن الممكن مهما كانت الاخطاء التى توجد فى الاجهزه الاعلامية التى تخدم افضل الفروع العلمية الراسخة التى تغرى الادارة الاجتماعية بها نجد أن المطلوب سيكون على الدوام هو تكيف الافراد مع الجهاز لا العكس .

ويظهر الشاهد من الخدمة الاعلامية التجريبية فى مجال الرفاهية الاجتماعية الدور الصغير نسبيا الذى يقوم به أى تنظيم اعلامى رسمى ، وان المستخدمين لا يصبون انفسهم فى قوالب حول تنظيم الجهاز الاعلامى الذى يقدم لهم ، وقد ستخدمت « الوحدة الاعلامية » كمصدر وثقى تماشيا مع خدمتها التى نقدم فى شكل نشرات ، ولكنها أقل فائدة فى خدماتها الاخرى ، وعموما ، فان هيئة العاملين بهذه الاجهزة غير مدركة الخدمات التى يمكن تقديمها ، وغير راغبة فى الاستفادة بها بشكل منتظم ، وربما تسبب طرقهم غير الفعالة فى الحصول على المعلومات — اى — الكراسات ، المصادفة ، الزملاء ، ملفات الحالة وهلم جرا — اضطرابا فى المعلومات الثقافية الاكثر ترتيبا ، الا أن ما ذكرناه توا أمر راسخ الجذور فى واقع دنيا العمل الاجتماعى ، وينبثق افتقار المستخدمين الى الوعى من نقص الاحتكاك الهادف ، لا من مجرد النقص البسيط الظاهر للعيان ، وعلى الرغم من انه قد يكون للمدخلات فى المقررات التمهيدية أو فى ترويج النشرات شىء من القيمة الا أنها ليست كافية فى حد ذاتها لازالة بعض الحواجز

القائمة فى طـــريق التوصل الى المعلومات . ولا يعمــل رفض المستخدمين لبعض أو لكل الخدمات المقدمة الا على تأييد النمط الثابت والـكشف عن مواطن الفشل .

وعلى الرغم من ان التخطيط الاعلامى منحاز بقوة فى أغلب الاحــوال الى الجانب المحلى الا ان الجانب المقارن يعد على درجه من الاهمية ، ويجرى السعى للحصول على المعلومات من هيئات أخرى . والمشكلات هنـا ليست الا مشكلات التوثيق فى الحـكومة المحليـة بصفة عامة ، ومشكلات المواد غير المنشورة بخاصة . ومن المستحيل حقا مناقشة التخطيط على أنه مسألة متميزه عن عملية التوثيق فى الحكومة المحلية بصفة عامة ، وما قـد يتطلب الامر يعد شيئا هينا . الا وهو تعليم المستخدمين وتعليم المنتجين للوثائق . ومن الممكن تحسين مستوى التخطيط للوثائق بوجـه عام ، وقـد نشرت مطبوعات غالية الثمن جدا فى هذا المجال دون اثبات تاريخ الاصدار أو أى بيــانات عن الهيئة التى اصــدرتها ، ولذلك فالحــاجة الى الايداع المركزى يجب التركيز عليها ، كما أن الافتقار الى التحقق من جانب كثير من المنتجين الى احتمالية ان أى شخص آخر قد يكون مهتما بالموضوع هـو جـزء من المشكلة ، ولذلك تحتاج عملية الرقابة الببليوجرافية الى شىء من التنبه ، ويدرك هذا كثير من أمناء المكتبات .

ومن الصعب أن نقول الى أى مدى تتم مواءمة العــرض والطب فى الحكومة المحلية حيث ثمة مشكلات كثيرة ، فعلى الاساس للغاية قـد يجـد المستخدمون أنه من الصعب عليهم التقــدم بطلبــاتهم بسبب المشكلات الخاصة بالمصطلحات والعجز عن تعريف حدود الابحاث ، وربمــا بسبب افتقار المشتغلين بالاعلام الى الخبرة الموضوعية ، ويعتمد التحسين بوجه عام على قيام علاقة عمل اكثر قربا بين المشتغل بالاعلام وبين المستخدم حتى يكون الاثنان على دراية أفضل بالمجال الموضوعى وبالطرق المحتملة التى يمكن أن تساعد فيها المصادر الوثيقة .

وبغض النظر عن هذه المشكلات المعقدة الى حد ما فيما يختص بالاتصال واستغلال المعلومات . وهناك صعوبات أساسية أيضا تواجه عملية التعرف على الوثائق والحصول عليها فى مجال تكون فيه كمية من المعلومات لافتـة للنظر غير منشورة أو شبه منشورة أو مؤقتـــة ، أو من الصعب تحــديد موقعها ، ولقد تركزت الاضواء على جوانب عدم المواءمة فى أجهزة الاقراض المتداخل للمكتبة ، و فى أجهزة الرقابة الببليوجرافية ، كما أن التحسينات الخاصة بانتاج المؤلفات وعرضها خارجيا لازالة الازدواج الذى لا لزوم له بغربلة المواد هزيلة النوعية تعـــد أمرا مرغوبا بتقليــل مشكلة الهدرف من منابعها . ومن المحتمل أن تتحسن المواءمة اذا ما أزيلت « العــوائق » من القنوات الموجودة ، وثمة بعض التعليقات المستنتجة بمعرفة البـــاحث فى

مجال الحكومة المحلية قابلة للتطبيق بوجه عام . والدور الرئيسى لاى خدمة اعلامية هو مساعدة المستخدمين على القيام باعمالهم بطريقة أيسر ، وبفاعلية أكثر من خلال تزويدهم بالمعلومات الصحيحة فى الوقت السليم وعلى أساس من المعرفة السليمة بالاحتياجات الاعلامية . ومن المشكوك فيه هو ما اذا كانت كثير من الخدمات الاعلامية للحكومة المحلية تفعل هـــذا أم لا . فهى بالتاكيد تعدم المعلومات بمعنى ان نشراتها ومطبوعاتها الببليوجرافية تغطى المؤلفات المرتبطة بالموضوع . ولكنها نادرا ما تحـــاول ان توائم بين عرض المعلومات وبين الاحتياجات ذات المواصفات الخاصة . وان كان هذا منهجا مقبولا من بعض النواحى فى الخدمات ضيقة النطاق التى تؤدى لعدد كبير من السكان المستخدمين . الا انه مع مرور السنين اصبح منهجا محفوظا فى وعاء فسلفتهم المهنية كاداة لزيادة الوعى الاعلامى الشامل للمشتغلين فى مجال الاعلام ، ومع ذلك احتفظ برواجه رغم قيـــام الدليل على فشله فى اشباع الاحتيـــاجات الحقيقية للمستخدمين ، ولانه من اليسير جـدا أن يستمر فى مجال يكون عرض الوثائق والبيانات فيه على درجـة كبـيرة من الوفرة ، وعلى أية حال ، فانه كلما صار المستخدمون أكثر ادراكا لاحتيـــاجاتهم ولوسائل اشباعها فانهم لن يستمروا على ما يبدو فى اقتنـــاعهم بخدمات لا تفعل شيئا سوى أن تضيف المزيد الى الحمل الساحق من العمل الورقى والى شعورهم بجريرة عجزهم الظاهر عن مجاراة المادة المطبوعة .

استنتاجات :

من الممكن اجراء تغييرات فى الجهاز الاعلامى للعلوم الاجتماعيـة فى عدد من المستويات :

أولا : تحسين الخدمات المكتبية والاعلامية الموجودة .

ثانيا : ايجاد خدمات جـديدة من المحتمل تكاملهـــا مع عمـــل المستخدمين .

ثالثا : تعديل سلوك المستخدم ، ومثال ذلك ، تعليمه وتدريبه على معالجة المعلومات .

رابعا : تغيير اتجـاهات المستخدم ، ومشغل الجهـاز الاعلامى من حيث الخدمات الاعلامية ، وقيمة المعلومات وفائدتها .

خامسا : فى امكان الكتاب والناشرين ايجاد نوعيات جـــديدة من المؤلفات النقدية مثلا .

ومع ان جهاز الاعلام للعلوم الاجتمـاعية واسع المدى اذ انه يشمل الـكتاب والناشرين ، والمكتبات ، وعمال التشغيل ، والمستخدمين وبه قوة دافعة وجيشان هائل الا أن تغيير الاتجاه غير محتمل بالمرة ، ولن يحدث هذا تسيير الا بالتدريج ، وتتلخص بعض التغييرات فى جهاز الاتصـال للعلوم الاجتماعية والمحتمل حدوثها خلال العقد التالى فيما يلى :

ـ يمكن تغيير جوانب عديدة فى جهاز الاعلام بالنسبة للمهنيين ، ومن المحتم فى حالة الخدمات المكتبية التقليدية أن تبتعد عن الخدمة التمطية القائمة على التلخيص والتكشيف (الذى لا يحب المهنيون استخدامه) والذى يقوم على المراجع الببليوجرافية (التى لا يمكن للمستخدمين التعامل معها بسهولة) ويعتمد على استرجاع الوثيقة (الذى قد يمس مشكلات عديدة من ناحية القدرة المادية للحصول عليها) وحيث تكون عملية الاستعراض عن استخدام الوثائق ـ اذا ما كانت مادية ـ صغيرة فى أغلب الاحوال ، لانها من المحتمل أن يكون كاتبوها من الاكاديميين الباحثين ، ولا تعالج مشكلات المهنيين بدقة كافية ، ولقد صممت مجلات المستخلصات للباحثين قبل كل شيء ، وما نحتاج اليه الان ليس نوعا جديدا من الوسائل الببليوجرافية التى تغطى احتياجات المدرسين ورجال الادارة التنفيذية المختلفة تمام الاختلاف .

ـ اذا كان من الواجب على المهنيين انفسهم المشاركة فى العمليات الاسترجاعية ربما تطلب الامر وسائل ببليوجرافية جديدة ، واذا كان الوسطاء الاعلاميون سيقومون بتقديم الخدمات الاعلامية لهم ، فقد تكون الوسائل التقليدية كافية من حيث المبدأ على الاقل ، مع ان الامر قد يقتضى أن تكون هذه الوسائل على درجة أعلى من حيث انتقاء وتمييز المادة المدخنة فى الوسائل الببليوجرافية ، ومن حيث استخدام الوسطاء لها بدرجة تتسم بتمييز أكبر لنضمن أن المعلومات التى تقدم للمهنيين مرتبطة بالمشكلات الحالية وبمهام العمل .

ـ قامت الخدمات الخاصة بالاكاديميين والباحثين من الناحية التقليدية على أساس المكتبة والمرجع ، وتوقع المستخدمون بصفة عامة ، وأرادوا فعلا ، القيام بأنفسهم بكثير من العمليات الاسترجاعية ، كما وضعت المواد الهائلة للخدمات الاعلامية والمكتبية من أجل الاكاديميين ، ومع ان الجهاز قد يظهر غير سلس القياد بالنسبة للغريب عنه (واقع الحال ، ان كثيرين لا يستخدمونه بطريقة عقلانية فعالة من حيث التكلفة) الا انه يمكن الاستنتاج بأنه يؤدى وظائفه بطريقة حسنة ومعقولة ، وقد ادخلت تحسينات عديدة على الخدمات الاعلامية على مدى السنين ، ولكن ما زال ثمة نواح كثيرة يمكن تحسينها ، ونخلص من هذا بأن أفضل وصف لهذه الطريقة هو ما سمى بعملية « التناغم الجميل » . ولكن التغييرات المثيرة فى هذا المستوى بعيدة الاحتمال .

ـ ان التغييرات القائمة أصلا على التطورات التقنية ، والتى تعد أساسية بطبيعتها ، تحدث فى نشر المؤلفات الاولية والثانوية ، ولا شك أن هذه التغييرات ستثبت وجودها بشكل متزايد فى العقد التالى .

ـ يتوقع أنصار التشغيل الفورى للخدمات الاسترجاعية حدوث تغييرات عظيمة فى كل الخدمات الاعلاميــه مع ان بعض هـذه التغييرات ستؤثر فى الاكاديميين والباحثين ، وان بعضها لن يكون له تأثير مباشر على الاقل ، ومثال ذلك ، الترتيب الفورى للمكتبه وادارتها .. الخ ...
ويبدو ان الاسترجاع الفورى بالنسبه للباحثين فى العلوم الاجتماعيــة سيظل على مستوى المراجع الببليوجرافية . وربما بقـدر محـدود فى مجال ارسال المستخلصات والمتون سلكيا و بالراديو . كمــا سيكون استرجاع البيانات الخام محدودا فى معظم فروع علم الاجتماع . ولـكن فى مجالات معينة (مثل ، المبنى النموذجى فى علم الاقتصاد) . ويبـدو انه سيكون لثورة التشغيل الفورى اثر عظيم .

ـ من المؤكد أن مزيدا من التغييرات الاساسية مطلوبة فى الخدمات الاعلامية للمهنيين ، والواقع أن بعض المستحدثات الموصـوفة فى تجـربة « ويلتشير » تشمل كثيرا من أوجه الانحـراف فى الخـدمات المكتبيه التقليدية وتداول الوثائق .

ـ لا ينبغى على المرء أن يقلل من شان تغيير الاتجاهات فى المعلومات والخدمات الاعلامية ، وفى طبيعة أهداف العلوم الاجتماعية بوجه عام . ولا تزال هناك تساؤلات جوهرية تدور حول نمو المعرفة وهيكلها فى هذه الفروع العلمية لم تناقش أو تبحث حتى الان ، ولقد استفادت العلوم الاجتماعية (والمجالات المرتبطة بها) طوال هذا القرن بالخدمات الاعلامية والمكتبية القائمة على النمط الخاص بالاتصال العلمى ، ومع ذلك فلا يزال هناك سبب للاعتقاد فى الوقت الحاضر بأن طبيعة البحث ، والكتابة ، والتقدم ، والثقافة تختلف فى العلوم الاجتماعية أساسا عن طبيعة هـذه العناصر فى العلم . كما تعد اعادة النظر فى الخدمات الاعلاميـة والمكتبية أمرا مناسبا من حيث التوقيت لان معظم العلماء الاجتماعيين لم يثيروا أى نوع من الجدل حول استمرار الخدمات القائمة .

ـ وأخيرا ، يبدو أن العقد التالى سيشهد زيادة بطيئة فى المؤلفات التى تكتب خصيصا للمهنيين ، وفى الواقع ، قيـــام المهنيـين أنفسهم بتأليفها ، ونحن على وشك أن نشهد ظهـــور مؤلفات فى علم الاجتمــاع التطبيقى يتعذر تحديدها ، وتتسم بكثير من سمات المؤلفــات التطبيقية وسيكفل هذا بالنسبة للجزء الاعظم من المؤلفــات أن تكون محتـــويات الوثائق مرتبطــة بشكل واضـــح بمشــكلات المهنيــين وباهتمــامهم ، كما سينتج عن ذلك حتما اضمحلال الاعتقاد بوجوب تعرض المهنيين الكم الهائل من المؤلفات التى كتبها الاكاديميون والباحثون أساسا ، وستكون المؤلفات التطبيقية ذات اجزاء أسلس قيادا من السلسلة القائمة والتى يظن أنها ذات فائدة عامة للمهنيين .

وجوب إنشاء شبكة إعلامية للاتصالات تيسيرًا لنشر المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان

وردت فى ديباجة ميثاق الامم المتحدة فقرتان هامتان ، تنص احداهما على : « انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب وتنص الاخرى على تأكيد ميثاق جديد بحقوق الانسان الاساسية .... » ؛ وقد أشار دستور منظمة اليونسكو الى هذين النصين حيث ورد فيه أن الغرض من تأسيس المنظمة هو « توطيد السلم والامن بتعزيز التعاون بين الامم عن طريق التربية والعلوم والثقافة ؛ بقصد زيادة احترام الامم قاطبة ، لمبادىء العدالة ؛ وحكم القانون - وحقوق الانسان ؛ وحرياته الاساسية التى أكدها .. ميثاق الامم المتحدة » أ هـ .

لذلك كان السلم ؛ وحقوق الانسان من الاغراض الرئيسية لاسرة الامم من المنظمات المختلفة . ويلتقى هذان الغرضان فى اليونسكو فى قسم العلوم الاجتماعية المتفرع من ادارة حقوق الانسان والسلم .

وجدير بالذكر أن هيئة العمل الدولية قد وضعت فى ١٩١٩ ، أى قبل وجود الامم المتحدة ذاتها ، سلسلة كبيرة من الاتفاقيات الهادفة الى حماية حقوق العمال ؛ والاطفال ؛ والنساء فى مجال عملهم . على انه منذ قيام الامم المتحدة تجلى الاهتمام بحقوق الانسان وحمايتها فى الوثائق الدولية على المستوى العالمى والاقليمى والقومى ، وتم تأييدها وتنفيذها

الكاتب : مارتن إينالز

الأمين العام (حتى يوليه ١٩٨٠) لهيئة العفو الدولية الحائزة على جائزة نوبل للسلام فى ١٩٧٧ ، وجائزة الامم المتحدة لحقوق الانسان فى ١٩٧٨ ، وهو الان رئيس اللجنة الدولية لانشاء نظام دولى لتوثيق حقوق الانسان .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى للثقافة وسابقا رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم .

بوسائل مختلفة ، حكومية وغير حكومية . وقد صيغت حقوق الانسان فى ميثاقين دوليين تم اعدادهما والتوقيع عليهما فى ١٩٦٦ . وسرى مفعولهما فى ١٩٧٠ : أولهما « ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » ، وهو يؤكد حق العمل (المادة ٦) كما ينص على الظروف المناسبة والعادلة للعمل فيما يتعلق بالاجور ، والاجر المتساوى للعمل المتساوى ، وسلامة بيئة العمل ، ويتضمن ايضا نصوصا عن ضرورة توفير الراحة ، والفراغ ، وساعات العمل المناسبة ، وتنص المادة (٨) على حق حماية وتعزيز هذه المبادىء ، وذلك بتكوين النقابات والانضمام اليها . وتنص المادة (١٣) على الحق فى الضمان الاجتماعى والنمو الثقافى .

أما الميثاق الثانى فهو « ميثاق الحقوق المدنية والسياسية » . وهو ينص على حماية حق الحياة وسلامة الفرد (تحريم التعذيب والاسترقاق والسخرة) والحريات الشخصية (حماية الفرد من السجن التعسفى) (المواد ١ — ١١) ، كما ينص على حريات أخرى منها حق الاجنبى فى الا يطرد طردا تعسفيا ، وحرمة الحياة الخاصة ، وحرية التفكير والضمير ، واختيار الدين ، وحرية التعبير ، والمشاركة فى الحياة السياسية ، وحرية الاجتماع ، والاشتراك فى الجمعيات مع الغير .

وتتضمن الوثائق الاقليمية السارية الآن فى أوربا وامريكا مبـــادىء مماثلة . وتعترف بالمسئوليه الدولية عن الحقوق الواردة فى هذه النصوص ويجرى حاليا فى افريقية اعداد وثيقة لحماية حقوق الانســان على أسس مماثلة تحت رعاية منظمة الوحده الافريقيه .

وقد شكلت الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة لجانا تنفيذية اضافيه لتعزيز وحمايه حقوق الانسان المتصله باختصصات المنظمات المختلفـــة . مثال ذلك انه قد شكلت تحت رعايه لجنه حقوق الانسان التابعـــة للامم المتحده . وبقرارات من الجمعيه العامه ، لجان خاصة للنظر فى مشكلات حقوق الانسان التى خلقتها التفرقه العنصريه فى جنوب أفريقيا ، وحقوق الانسان للاشخاص المقيمين فى الاراضى التى تحتلها اسرائيـــل فى الشرق الاوسط . وانتهاكات حقوق الانسن فى شيلى . وتشكل لجن اخرى للنظر فى الحالات التى تنتهك فيها حقوق الانسان بشكل خطير فى بعض البلدان . ففى 'ليونسكو تتلقى لجنة الاتفــاقيات والتوصـــيات الخاصـــة بالتعليم « رسائل » تتعلق بانتهاك حقوق الانسان وتدخل فى دائرة اختصــــاص اليونسكو . وتتخذ هيئة العمل الدولية عددا من الاجراءات المتعلقة بعداد تقارير عن تنفيذ كثيرمن الاتفاقيـــات وتقصى الحقـــائق ، والتوفيـــق فى المنـــازعات .

وفى كل هذه الاجراءات المشتركة بين الحكومات تقوم الهيئات الدولية غير الحكوميه بدور مستمر ومعترف به : فمن حقها أن تقدم بعض الوثائق لتكون محل نظر الجهات المختصة ، و ن تدلى بشهادتها مشافهة أو كتابة . ومن الهيئات هيئـــة العفو الدوليـــة ، واللجنة الدوليـــة لرجل القانون (ما لا شان له الا حماية حقوق الانسان ، وتعزيز حكم القانون . ومنهــــا ما يضع برامج محددة لحماية وتعليم اعضائها (كنقابات العمال ، والهيئات المهنية وعندما يهتم بتنفيذ المبادىء الاولية والدفاع عن حقـــوق الانسان بصفة عامة) كالهيئاتالدينية ، والمؤسسات الاكاديمية ومعـاهد حقوق الانسان . وكل هذه الهيئات من حكومية وغير حكومية ، ذات صبغة عالمية من حيث العضوية ، ومتعددة من حيث النزعة الفكرية والايديولوجية .

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الموحد والعام والقـــانونى بحقـــوق الانسان . فانه لم يوجد حتى الآن نظام عام وموحد لمعالجة المعلومــــات الخاصة بحقوق الانسان .

ولا يخفى ان اعلام الناس بحقوق الانسان وتعريفهم بهـا ضرورى لتعزيز هذه الحقوق وحمايتها ، سواء على المستوى الدولى أو القومى . فالدون ان يعلم النـــاس بوجود حقـــوق الانسان لا يستطيعون أن يسعوا الى حمـاية أنفسهم من أى ظلم يقع عليهم ، وبدون أن يعـرفوا أن حقوق

الانسان تتعرض للانتهاك لا يستطيع اى فرد أو جماعة أن يسعى الى حماية هذه الحقوق من العدوان عليها . ولذلك يتطلب تعزيز حقوق الانسان وحمايتها ان يعلم الجميع كل شيء عن هذه الحقوق . ولا ريب أن تعليم الناس حقوق الانسان ضرورى ، لكى يعرفوا أن هذه الحقوق تسرى على الجميع ، وان كل الحكومات تعترف بها كخطوط هادية للسلوك على المستوى القومى .

وقد أكد اسبجورن ايد فى مقاله « حقوق الانسان فى المجتمع العالمى » ان فكرة حقوق الانسان ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الدولة حيث قال : « ان فكرة حقوق الانسان لا معنى لها الا فى اطار مجتمع منظم به اجهزة ذات سلطة » . وعند السعى لتعزيز وحماية حقوق الانسان على المستوى الدولى نجد أن الدولة هى الجهة التى ينتظر منها (أو التى يمكن) أن تملك المعلومات الخاصة بالظروف السائدة فى المنطقة التى تسيطر عليها . ومن ناحية أخرى فان الدولة نفسها هى التى تتعرض لسهام النقد اذا انتهكت حقوق الانسان . ومن هنا لم تكن الدولة وحدها هى المصدر الكافى للمعلومات الخاصة بحقوق الانسان . وهذا أمر مفهوم ضمنيا بدليل تشكيل كثير من اللجان الدولية للتحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان ، كايفاد ممثل خاص السكرتير العام للامم المتحدة ، وكالدراسات التى تطلبها لجنة حقوق الانسان ، وكمحاكم حقوق الانسان القائمة فى أوربا وامريكا ، وحق الفرد فى التظلم أمام المحكمة الدولية التى نص عليها ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ، وما شابه ذلك من النصوص التى تضمنتها الاتفاقيات الاقليمية . ويلاحظ أن دور الهيئات غير الحكومية (هـ غ ح) معترف به فى هذا المجال بموجب نصوص خاصة تقضى بتخويل (هـ غ ح) حق تقديم ما لديها من معلومات عن انتهاكات حقوق الانسان لتنظرها المحاكم الرسمية التى تشكلها الهيئات الدولية .

وهناك أيضا ، مسئولية دولية مسلم بها عن تعزيز حقوق الانسان ، فالمعلومات الخاصة بحقوق الانسان مطلوبة للبرامج التعليمية والبحثية تضعها وتشجعها المنظمات الدولية . وينص مشروع السنوات السبع لليونسكو عن السنوات ١٩٨١ — ٨٧ على :

ا — انشاء مؤسسة دولية لجمع وتبويب وتوزيع المعلومات ، وذلك لتعليم حقوق الانسان وتبادل المعلومات الخاصة بالبرامج التعليمية ، والدروس القائمة حاليا بشأن حقوق الانسان على كل المستويات ، وكذلك الخاصة بالبحوث المتخصصة .

ب — انشاء هيئة اتصال دولية من مدرسى حقوق الانسان .

حـ — انشاء معاهد اقليمية لتدريس مادة حقوق الانسان والبحث فيها .

د ــ اعداد معجم لحقوق الانسان ، وكذلك دائرة معارف خاصة بهــا .

هـ ــ المقارنة بين الدراسات الخاصة بالسلم والخاصة بحقوق الانسان .

و ــ دراسة وتعديل الطرق التربوية المتبعة حاليا فى تعليم حقوق الانسان .

ز ــ تطوير الطرق المتبعة فى وسائل الاعلام لنشر المعلومات الخاصة بحقوق الانسان .

وكذلك يتضمن مشروع البرامج للسنوات ١٩٨١ ــ ٨٣ برنامجا كبيرا فى قطاع التعليم « لتدريس حقوق الانسان ، والسلم ، والتفاهم ، الدولى ونشر المعلومات عنها .

ويحتل الاعلام بحقوق الانسان مكانا بارزا فى البرامج الدولية المماثلة فى معظم الهيئات الدولية ، حكومية كانت ام غير حكومية . وهناك كليات فى جامعات كل القارات تتولى تدريس حقوق الانسان . وتوجد معاهد لحقوق الانسان ، ويتم الآن انشاؤها فى آسيا ، وافريقية ، وامريكا اللاتينية ، واوربا ، والشرق الاوسط . الا انه على الرغم من هذا الاهتمام التنظيمى والدولى ، والسياسى ، والاكاديمى بحقوق الانسان لا يوجد حتى الآن أى مرجع لحقوق الانسان أو أى نمط للتبادل بين مئات الهيئات التى يحتل الاعلام بحقوق الانسان جزءا هاما ــ ان لم يكن رئيسيا ــ من برامجها .

ولا توجد طريقة مقررة لتبويب ، وتخزين ، واسترجاع ، وتبادل المعلومات ، الخاصة حقوق الانسان . صحيح انه توجد مجموعات هامة من هذه المعلومات ، ولكن لا توجد أى رابطة بينها . وقد اتبعت هيئات كثيرة طرقا خاصة لجمع المعلومات ، ولكن ما جمع منها ليس معروفا لمن هم أقدر على الافادة منها ، أو لمن يكرزون فى بحوثهم أعمال غيرهم .

ولا شك أن الافتقار الى المعايير الفنية فى توصيل المعلومات الخاصة بحقوق الانسان لا يهم الهيئات الدولية فحسب ، بل يهم أيضا الوزارات القومية مثل وزارة الخارجية ، والعدل ، والصحة ، والعمل ، والداخلية . وتدعو الضرورة الملحة الى وضع الطرق الفنية لمعالجة المعلومات فى هذا المجال المتخصص فى ضوء تطور تكنولوجيا الاعلام ، ونمو المؤسسات المتخصصة فى ابحاث حقوق الانسان وتدريسها ، وحمايتها . وما لم تعالج هذه المشكلة بطريقة منسقة وصحيحة عن طريق الامم المتحدة واجهزتها المتخصصة فانه يخشى أن تجمع معلومات جديدة طبقا لنظم متنافرة مما يعد نكسة خطيرة للعمل فى هذا الميدان .

الموقف الحالى

يتضمن القانون الدولى مجموعة شاملة من المعايير لحقوق الانسان ، وذلك عن طريق الاتفافيات الدولية والمعايير الدولية التى وافقت عليها الهيئات المختصة . على أن التفاصيل الدقيقة لهذه المعايير غير معروفة فى كل مكان ومن البديهى أيضا أن الواقع الاجتماعى والسياسى بين الدول وفى داخلها يجافى الامانى والمطالب التى تنطوى عليها هذه المعايير .

وازاء هذه الظروف يتطلب الامر توافر المعلومات عن ثلاثة جوانب من موضوع حقوق الانسان : (أ) محتوى معايير حقوق الانسان . وسبل تعزيزها (ب) الواقع العملى فى المناطق التى تحكمها معايير حقوق الانسان (جـ) توافر المعلومات عن كيفية سد الفجوة بين الواقع والمعيار ، وذلك المطابقة بين المعايير والواقع . ومن هنا كانت المعلومات مطلوبة من أجل تعليم حقوق الانسان ، والبحث فيها ، وتنفيذها .

فأما تعليم حقوق الانسان والاجهزة الموجودة التى تتولى حمايتها فهو جزء من البرنامج الحالى لكثير من المنظمات والمؤسسات . ومن دواعى الاسف أن التعليم ليس هو الشغل الشاغل لاى من الهيئات الكبرى . صحيح أن حقوق الانسان جزء من البرامج التعليمية بالجامعات فى جميع أنحاء العالم ولكنها تدخل فى مناهج كلية الحقوق ؛ وبذلك لا تحظى بجمهور عريض من الدارسين . وتبذل الجهود لتوسيع نطاق النشاط التعليمى فى مجال حقوق الانسان ، وجعلها من المواد الدراسية فى المدارس الثانوية ، بل الابتدائية . ولهذا كان توحيد المعايير والمصادر الاعلامية على أعظم جانب من الاهمية اذا أريد أن تكون البرامج الدراسية موضوعية ، واذا أريد تحاشى الازدواج فى البحث والمادة التعليمية .

وليس من الصعب النهوض بتعليم المعايير الحالية بفضل مساعدة الهيئات الدولية مثل اليونسكو ، وهيئة العمل الدولية ، وكثير من المؤسسات الجامعية والتعليمية التى تتبنى وتؤيد البرامج الدولية ، وتتولى تنفيذ المبادىء الدولية . وهناك حاجة الى ترجمة بعض المواد وتيسيرها للطالبين حيث لا تتوافر فى الوقت الحاضر . ويجب دعم القرارات الداعية الى تعليم حقوق الانسان بالاموال اللازمة ، لتمكين الحكومات والمؤسسات التى تدعمها الحكومات من نشر مبادىء حقوق الانسان والاعلام بها . ويمكننا أن نتوقع المعاونة من جانب الهيئات غير الحكومية كالكنائس والجمعيات القانونية . ولكن هذه الهيئات ؛ تفتقر الى المساعدة والتشجيع من جانب السلطات القومية والدولية . وهناك أيضا حاجة الى توسيع نطاق التعليم بحيث يشمل الدوائر التى تجهلها أو تتجاهلها كدوائر البوليس ، والسجون ، والمحاكم ، والمؤسسات النيابية والمصالح الحكومية .

وكثيرا ما نرى هذه الدوائر ان الحديث عن حقوق الانسان والمبادىء الدولية ضرب من الدعوات الهدامة .

ويجب الا تكون معايير أو مبادىء حقوق الانسان موضعا للخلاف والجدال . صحيح أن الحديث عن وجود فجوة بين المبادىء والواقع الذى نشاهده كل يوم يثير كثيرا من الحساسية ، ولكن هنا أيضا حاجة ملحة الى نظام متفق عليه لتبادل المعلومات . وصحيح أن المعلومات العامة عن انتهاكات حقوق الانسان متوافرة ، ولكنها ليست فى متناول المدرسين الذين لا يعلمون أنهم يمكنهم الاستفادة من بعض المصادر مثل التقارير الحكومية ، ووثائق الامم المتحدة ، ومطبوعات الهيئات غير الحكومية . وانه لمن دواعى الاسف انه لا يوجد سجل مركزى منسق ونظام للتبويب والتصنيف فى هذه المجالات المتخصصة ، مما يؤدى أحيانا الى ان يكون الحصول على المعلومات بطريق الصدفة ، لا بطريقة منهجية منظمة . وما لم تتوافر المعلومات العامة فانه يخشى ان يتهم المدرسون بالتحيز فى دروسهم وأن يتعرضوا لسهام النقد الذى لا ينجيهم منه سوى وجود منهج منظم للمعلومات .

والجانب الثالث لموضوع الاعلام بحقوق الانسان هو بذل الجهد لسد الفجوة بين مبادىء حقوق الانسان ، والواقع العملى لتطبيق هذه المبادىء . وهنا تظهر أيضا الحاجة الى الوقوف على المعلومات والمواد المتاحة فى هذا الصدد . ومن المصلحة العامة أن تكون الخطط والبرامج ، والقوانين واللوائح معروفة للمدرسين ، اذ يجب أن يكون تدريس حقوق الانسان تجربة ايجابية مبناها معرفة مدى التقدم ، وكذلك معرفة اوجه القصور فى حماية هذه الحقوق فى كل المجتمعات .

وتتراكم البحوث فى كافة مجالات حقوق الانسان مما يدل على الاهتمام الشديد بهذا الموضوع خلال السنوات الاخيرة . وتجرى البحوث على كافة المستويات وتتركز على معايير ومبادىء حقوق الانسان ، كما تتركز على انتهاك هذه الحقوق والفجوة بين المعايير والمبادىء وبين الواقع الفعلى ، وهناك أيضا بحوث هامة للتوفيق بين مختلف المعايير والمبادىء التى تبدو متعارضة أحيانا . وأن تحليل المواقف المتصلة بالبطالة ، والضمان الاجتماعى ، وظروف العمل ، واستخدام الاطفال ، والتخطيط الاقتصادى ، والظروف الصحية ، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات ، ليكشف لنا عن بعض أوجه التعارض التى ينبغى فحصها والنظر فيها . ولكى يكون التحليل مجديا يجب أن يعتمد على معلومات سبق اعدادها وتوفيرها . ويجب أن تكون هذه المعلومات سهلة المنال ومسلما بها ، وان يكون مصدرها قابلا للتحقيق والتثبت من جانب الباحثين .

ولا يمكن احراز التقدم فى سبيل التوفيق بين مبادىء حقوق الانسان وتعزيزها على أساس القاعدة العريضة التى نصت عليها المواثيق الدولية الا بمساعدة البرامج البحثية التى تتعثر حاليا بسبب الجهل بالمصادر الموجودة . وهذا ينطبق على البحوث الجامعية ، وبالذات على البحوث التى تقوم بها الهيئات الدولية والمعاهد المتخصصة فى حقوق الانسان . ومن أمثلة هذه الهيئات اللجان والمحاكم الاقليمية التى شكلت فى استراسبورج وسان خوسيه (كوستاريكا) بمقتضى الاتفاقيات الاقليمية الخاصة بحقوق الانسان . وتنشأ فى افريقية حاليا معاهد للبحوث ، وقد تم احراز تقدم كبير فى سبيل اعداد اتفاقية جديدة لحقوق الانسان . وكثيرا ما يؤكد الباحثون انه لكى يتسنى توفير أسباب الاحترام لحقوق الانسان ينبغى النظر اليها على انها جزء من الثقافات الاقليمية السائدة . وفى آسيا عدد من معاهد ومراكز حقوق الانسان ، ولكن ــ للاسف ــ لا توجد اتفاقات اقليمية أو شبه اقليمية .

وما من احد فى مجال البحوث الخاصة بحقوق الانسان يستطيع أن يعمل وحده . ولكى تؤتى هذه البحوث ثمرتها يجب ان تقوم على أساس ما يجرى فى البيئة ذاتها . ومعلوم أن حقوق الانسان مسألة اجتماعية : لا نظرية ، ويحتاج الباحثون فى قضايا يتصل بعضها بالبعض أن يكون أحدهم على علم بابحاث زميله . واذا صرفنا النظر عن تعليم حقوق الانسان والبحث فيها ، وجدنا أن الاعلام بها ضرورى لحمايتها ، ولا يمكن تنفيذ مبادئها ما لم يكن القائمون بتنفيذ الاتفاقيات الدولية على علم بمدى احترامها أو انتهاكها .

هذا وشبكة المنظمات ، والمعاهد ، والافراد ، التى يحتمل أن تتألف من المختصين بتنفيذ معايير حقوق الانسان ، شبكة واسعة النطاق . وواضح انه ما لم يوجد نظام مشترك يربط هذه الهيئات ، فان كل الجهود التى تبذل فى هذا السبيل سوف تتعثر ، وتصبح بلا جدوى . وتنتظم هذه الشبكة الحكومات والهيئات غير الحكومية والمنظمات المشتركة بين الحكومات والافراد ومعلوم أن مسئوليات هؤلاء جميعا معروفة وكذلك معايير حقوق الانسان معروفة ولكن قنوات الاعلام ليست كذلك .

ومن المشكلات الحالية الاخرى أن كثيرا من المعلومات المتاحة ليست منصبة على معايير حقوق الانسان . ويمكن الاستعانة بالتحليل الاقتصادى أو القواعد القانونية التى أرستها المحاكم الدولية فى توضيح القضايا المتعلقة بحقوق الانسان ، ولكنها لا تهدف أو لا تتجه الى استخدام المعلومات الخاصة بحقوق الانسان . ولهذا ضرران ، وبيان ذلك أن عدم تصنيف حقوق الانسان فى مكتبة قانونية يجعل البحث أو اعداد مادة التدريس أمرا

متعذرا فى غياب مختارات مناسبة سابقة . حيث لا يجد طلاب القانون المهتمون بحقوق الانسان مرجعا فى الموضوعات المتصلة بهذه الحقوق. وهذا النقص ينطبق أيضا على معايير الجوانب الاخرى لنوعية الحياة ، التى تغطيها المواثيق أو المعايير . ولكن ليس لها مكان معروف فى الوثائق الاقتصادية أو الاجتماعية .

وكثيرا ما تكون المعلوما تمتاحة بشأن التغييرات التى طرأت على اوضاع الاقليات ، سواء على المستوى الدولى أو القومى ، مما له صلة بمعايير حقوق الانسان ، ولكن لا يمكن تمييزها أو استرجاعها بسهولة بواسطة الباحثين أو المدرسين .

واخيرا توجد فروق كبيرة حاليا بين تخزين المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان بين دول « الشمال » ودول « الجنوب » . فالمعلومات الخاصة بالعالم الثالث أقل مما هو مختزن ومسترجع فى الدول الغنية حيث البحوث اكثر انتشارا ، والمصادر أكثر تطورا .

اقتراح انشاء نظام دولى

لتوثيق حقوق الانسان

ان معايير ومقاييس حقوق الانسان موجودة ، واجهزة حماية حقوق الانسان وتعزيزها موجودة ، والالتزام والاهتمام الدولى بحقوق الانسان موجود ، ولكن الذى ليس بموجود فى الوقت الحاضر هو النظام الذى ييسر وبربط الجهود الحالية والمستقبلة التى تبذل فى سبيل جمع ، وتخزين ، واسترجاع المعلومات الخاصة بحقوق الانسان .

ولقد كان هذا الموضوع من الامور التى استشارت فيها اليونسكو ذوى الراى فى مارس ١٩٨٠ ، استجابة لتوصية وردت فى الوثيقة النهائية لمؤتمر دولى عن تدريس حقوق الانسان ، دعا الى عقده المدير العام لليونسكو فى فيينا ، ١٩٧٨ . وكانت المشكلة هى ايجاد الطرق والوسائل لانشاء نظام منسق لتوثيق حقوق الانسان . وكان المفهوم ان ذلك ليس دعوة الى اقامة نظام ينتج المعلومات ، بل يمهد الطريق للتعاون الدائم بين المؤسسات ، وفقهاء القانون ، والباحثين والمدرسين المتخصصين فى حقوق الانسان ، تيسيرا لتبادل الخبرات والمعلومات » . ويحسن أن يشتمل على الانواع الآتية من الوثائق :

١ — الوثائق الدولية والاقليمية المتعلقة بحقوق الانسان .

٢ — القوانين القومية الخاصة بحقوق الانسان .

٣ — المؤلفات التى تتناول هذا الموضوع .

٤ ـ المواد التعليمية عن حقوق الانسان .

على أن الوقت لم يسمح بتوسيع نطاق الاستشارة بحيث تشتمل التفاصيل والمشكلات المتعلقة بتنفيذ المشروع الضخم الذى أشار اليه مؤتمر فيينا أو لجنة العمل التطوعية التى ظلت تجتمع منذ ١٩٧٩ للاعداد لنظام دولى لتوثيق حقوق الانسان (ن د ت ح ا) .

وقد ادرجت اليونسكو بالفعل فى برنامجها للفترة من ١٩٨١ ـ ٨٣ انشاء معاهد اقليمية لتدريس وبحث حقوق الانسان ، وانشاء دراسات متخصصة وكراسى لحقوق الانسان فى الجامعات . وستنظم دراسات عن حق الاتصال تحقيقا لهدف « احترام حقوق الانسان » (رقم ١ ـ ١) . ويقضى برنامج الفترة من ١٩٨٠ الى ٨٣ ، تحت موضوع « تعزيز البحوث وتبادل المعلومات ، وتدريب الباحثين فى مجال الاتصال (رقم (٩ ـ ٣) ، بانشـــاء :

« شبكة من مراكز التوثيق المختصة بابحاث الاتصـال ، وتعـزيز اتصالات اليونسكو .... لكى تصبح نواة فعالة للشبكة العامة التى سـوف تقدم قدرة أوفى من المعلومات وخدمات التوثيق للدول الاعضاء وللباحثين ومراكز البحوث ، كما انها سوف تتوسع باستمرار فى استخـــدام الكمبيوتر » .

وهذا الضرب من الاهتمام بالاتصالات فى مجال حقوق الانسان هـو الامر المطلوب الآن على وجه الاستعجال . والواقع أنه يمكن اتخاذ خطوات مبدئية فى هذا السبيل فى اطار البرامج الحالية لليونسكو ، والمؤسسات الاكاديمية ، وغير الحكومية .

وخلاصة الاقتراح بانشاء (ن د ت ح ا) وهو ايجاد نظام لربط جميع المعلومات الخاصة بحقوق الانسان . وتحقيقا لهذا الغرض يجب أن ننشىء فى النهاية اطارا لربط كل المراكز الاقليمية أو المتخصصة فى هـذا الشأن . وأبسط صورة لذلك هو انشاء « وحدة تنسيق » تقوم بالاعلام عن المعلومات الموجودة ، كما تتلقى هذه المعلومات . ويجب أن ينشأ على وجه الاستعجال نظـام مشترك تابع للامم المتحـدة لتصنيف المعلومات الخاصة بحقوق الانسان . ويجب ابلاغ هذا النظام لكل المشتغلين بتعليم حقوق الانسان وتنفيذ معايير حقوق الانسان . وقد اتخذت الخطـوات الاولى فى هذا السبيل ، اذ تبذل اليونسكو كل جهد لاعداد قوائم بمجموعات المواد الخاصة بحقوق الانسان . وتجرى البحوث الاقليمية لهذا الغرض . وتبذل الجامعات والمراكز العلمية كل جهد للتفرقة بين حقوق الانسـان ، وغيرها من العلوم الاجتماعية . ولكن الامر لا يزال متطلبا لانشاء وحـدة

مركزية لتنسيق الجهود . وجمع شمل كل من يهمهـــم الامر في أسرع وقت ممكن .

وقد شكلت لجنة عمل دولية للعمل على انشاء نظام جديد للتوثيـق ، وكلفت بدعوة جميع المختصين الى الاجتماع فى ١٩٨١ ، وهى على اتصال بكثير من الهيئات التى تعنى بوضع مثل هذا النظام فى المستقبل . وقد كلف المعهد النرويجى للكمبيوتر والقانون باعداد دراسة عن جدوى هـذا النظام . وقد الحقنا بهذا المقال شرحا فنيا موجـزا لاقتراح انشـاء (ن د ت ح ا) .

وقل من الباحثين من يرى أن كلمة « حقوق الانسان » تصف نوعـا عريضا ومشروعا من السلوك الانسانى الذى يتطلب دراسة شاملة كغيره . وانك لتجد ان الهيئات الدولية متقدمة على دولها فى هـذا الفرع مـن العلوم الاجتماعيـة .

ملحق : النظام الدولى لتوثيق
حقوق الانسان (ن د ت ح ا)
شرح فنى للاقتراح وضعته لجنة عمل غير رسمية
برياسة مارتن ايناك

الاقتراح بانشاء (ن د ت ح ا) يتألف من العناصر الآتية : شبـكة حقوق الانسان : المشتركون والمنتفعون ، والمراكز الاقليمية المختصـة ، التى تربطها معا وحدة تنسيق مركزية أو نواة ، مهمتها تنظيم وتخـزين وتقديم المراجع الاعلامية لـكافة المعلومـات الموجودة فى النظام على أى مستوى .

يغطى نظام (ن د ت ح ا) كافة جوانب تخزين واسترجاع المعلومات ويستخدم أحدث التطورات فى تكنولوجيا الكمبيوتر . ومن ناحيـة أخرى فان النظام يمتاز بالمرونة ، اذ يسمح باستخدام مختلف التطورات فى معالجة المعـلومات واسترجاعها ، بحيث يمكن استرجاع المعـلومات على المستوى الاقليمى و / المحلى ـ بصفة خاصـة ـ بالطرق اليـدوية على نحو يفى بالغرض المطلوب .

والمراكز الاقليمية / المتخصصة مستقلة فى كيانهـا وفى جمعهـا للمعلومات . وهى ترتبط بالنواة المركزية ، وتضطلع بمسئوليات معينـة فى نطاق مجالها المتخصص ، وفى الاطار الموضوعى المتفق عليه للخدمـة التوثيقية . ولما كان التوثيق سوف يتم أساسا فى المراكز الاقليميـة / المتخصصة ، فان هذه المراكز سوف تتحمل أيضا مسئولية لانشر المعلومات التى يطلبها المنتفعون ، حيثما أمكن ذلك . ويستهدف النظام أيضـا

تقديم خدمة احتياطية فى المراحل المتأخرة لانشاء النظام . وذلك بانتاج الميكروفيلم لتيسير نشر المعلومات .

والمراكز حرة فى استخدام التكنولوجيا المناسبة لتخزين وصيانة مجموعتها . وفيما يتعلق بنقل مراجع المعلومات الى وحده التنسيق . تلتزم المراكز بنقل كامل وسريع لكل المراجع المناسبة . كما تلتزم باستخدام الطرق القياسية فى معالجة المعلومات . والتدريب على هذه الطرق امر ضرورى وسوف يتم توفير أسبابه .

وسيكون باب (ن د ت ح ا) مفتوحا للمشتركين والمنتفعين . ويمكن أن يسهم المشتركون فى شبكة حقوق الانسان فى حين أن المنتفعين من الخارج سواء أكانوا من الهيئات أم الافراد ليسوا جزءا من الشبكة ، ولكن يمكنهم استخدام النظام فى ادخال المعلومات لتقديمها لمن يطلبها . والمشتركون فى النظام يتألفون من المنظمات والمؤسسات المتخصصة مثل مراكز الاعلام ، والمكتبات الخ ، فمن ينشئون مجموعات المواد الاعلامية ويحتفظون بها فى نطاق نظام التوثيق . ويمكن أن يرتبط هؤلاء المشتركون بمختلف المستويات مثل الوحدة المركزية للتنسيق ، أو المراكز الاقليمية

وتكفل الوحدة المركزية للتنسيق أ او النواة تدفق المعلومات بين المراكز وغيرها من أعضاء الشبكة . وسوف يكون من الضرورى ــ لاسباب فنية ــ ربط وحدة التنسيق بأحد المراكز الاقليمية الذى يحتمل أن يكون المركز الاوروبى المزود بالمستوى التكنولوجى المطبق فى هذا المجال بأوربا . وسوف تكون التكنولوجيا المطلوبة فى النواة على درجة عالية من التعقيد والتطور . وقد ذكرنا التفاصيل فى دراسة الجدوى الفنية . وسوف تحتفظ النواة المركزية بجميع المعلومات الاساسية المخزونة فى النظام أى جميع مراجع المواد الاعلامية المختزنة فى المراكز الاقليمية / المتخصصة وغيرها من المؤسسات المشتركة (بكسر الراء) التى سوف يطلب اليها أن تستخدم تكنولوجيا واحدة اذا أرادت الاشتراك فى النظام .

وفى وحدة التنسيق سوف يتم الاسترجاع اساسا على هيئة حوار مباشر تستخدم فيه جميع المعلومات الاساسية أو أجزاء منها . ونحن نقترح استخدام ألفاظ اللغة الطبيعية والسماح بالبحث فى كافة عناصر « الوثيقة البديلة » ويتولى جمع الوثائق البديلة موظفو الوحدة المبنية على المراجع الاعلامية المقدمة من المشتركين فى الشبكة . وسوف يكون فى وسع المراكز الاقليمية / المتخصصة أن تحصل على المعلومات الاساسية المركزية ، أما بطريق مباشر عن طريق قنوات الاتصال النهائية والناسخة واما بطريق غير مباشر . وكل من يتصل بالنواة مباشرة يستطيع أن

يلقى مختلف أنواع الخدمات الاعلامية تبعا لاحتياجاته ، واحتياجات منتفعه . وتطور موارده .

وسوف تصوغ المراكز الاقليمية / المتخصصة علاقاتها مع النواه المركزية فى صورة التعاقد . ويشمل العقد مستوى التعاون ، والحصول على المعلومات . والمقاييس المتبعة فى النظم ، ونقل المعلومات ، وأجهزة الكمبيوتر . والخدمات الاضافية المطلوبة الخ . وعلى الرغم من أن المراكز ليست بحاجة الى الاحتفاظ بالمعلومات الاساسية فى شكل آلى مقروء . فانها سوف تتلقى المساعدة والارشاد اذا اعتزمت ادخال تكنولوجيا الكمبيوتر .

وسوف ترتبط المراكز بعضها ببعض عن طريق وحدة التنسيق المركزية . وفى وسعها بالطبع أن تكون على اتصال مباشر . والهدف من وحدة التنسيق فى هذا الصدد أن تكون وحدة تكنولوجية احتياطية النظام والشبكة كلها .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

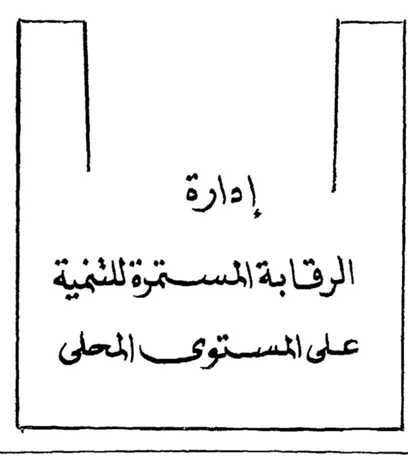
⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



تصف هذه المقالة مشروعا متصلا بمعهد أبحاث الامم المتحدة من أجل التنمية الاجتماعية (يونريسد) ومقره فى جنيف ، وبمعهد الاحصاء بكيرالا (KERALA) وموقعه فى تريفاندرام (الهند) . ومعهد أبحاث الامم المتحدة من أجل التنمية الاجتماعية متخصص فى مشكلات التنمية الاجتماعية وفى العلاقات المتبادلة فيما بينها مع التنمية الاقتصادية . فهو يهتم مثلا بالنتائج المترتبة فى الماضى على « الثورة الخضراء » وبالدور التعاونى الريفى من حيث هو عامل تنمية « وبالتناول الموحد » للتنمية وبمؤشرات التنمية وبمقدار التنمية وتحليلاتها المقارنة . ويوجه هذا المعهد أبحاثه نحو العلاقات القائمة بين التغذية ونوع المجتمع ونحو المشاركة السكانية وكذلك نحو العلاقات بين البيئة والتنمية مع الاستمرار فى الاشتغال بمقدار التنمية وتحليلها . وتأكد لدى المعهد على أى حال بعد انشائه بقليل سنة ١٩٦٣ أن المعطيات الضرورية للتحليل النافع فى معظم البلاد النامية اما أنها غير متوفرة بالمرة واما انها غير كافية من نواح عديدة . ولكن هذا النقص كان أخطر بكثير مما نعتقد عموما اذا أدركنا أن المعلومات عن الموقف الاجتماعى شىء آخر سوى الاحصاءات البسيطة الصادرة عن المستشفيات فى البلاد التى لا تستطيع الغالبية من السكان أن تتردد على

الكاتب : وولف سكوت

باحث بمعهـــد ابحاث الامم المتحدة من أجل التنميـــة الاجتماعية ، قصر الامم ١٢١١ جنيف – سويسرا

المترجم: أمين محمود الشريف

المشرف العام على الامانة الفنية والمترجم بالمجلس الاعـلى للثقافة .

المستشفى) أو عدد الاطفال الذين يذهبون الى المدارس الابتدائية اى تكن دلالتها فضلا عن ذلك .

الواقع ان المعهد يهتم – قبـل كل شيء – بمسائل توزيع الدخـل بخاصة وتوزيع المواد الغذائية والاراضى الخ .. حتى تصل الى الادارات الطبية والخدمات الصحية والى وضعية الفئات المحرومة مثـل الفـلاحين الذين لا يملكون أرضا أو المجموعات العرقيـة ذات الدخـل المنخفض . وفعلا الاحصاءات حول هذه المسائل على وجه التحديد لاسباب شرحناها فى موقع آخر «١» غير مستوفاة الى حد كبير جدا بشكل عام . وكذلك

طالب مجلس المعهد على الدوام (الذى كان يرأسه فى ذلك الوقـت بأن تنبرجين وكان من بين أعضـائه الاكثر نشـاطا جرنار ميردال) من هذه الهيئة استطلاع الوسائل لزيادة عدد ونوعية الاحصائيات المتصـلة بالتنمية الاجتماعية وبالمجالات المرتبطة بها . فأوصى المعهـد الهيئة باعطاء الاولوية فى جهودها لمسـائل المنهجية وليس لجميع المعطيات بالمعنى الحقيقى لان هذه من اختصاص خدمات الاحصائيات القومية .

وعلى ذلك طرح المعهـد مشروعين فى بداية السبعينيات : الاول عن تحسين المعطيات الاجتماعية عموما بالنسبة الى من يستخدمها وعـلى

الخصوص بعض هذه المعطيات مثل المعطيات المقارنة عن توزيع الدخل والفقر وعن الاحصائيات المتعلقة بالاطفال (٢) . والثانى للذى هو موضوع الكلام هنا يهبط الى المستوى المحلى كمصدر للمعطيا تعن التوزيع .
وأطلق المعهد فى اول الامر على هذا المشروع اسم « تقدير وتحليل التقدم المتحقق على المستوى المحلى » ولكنه فضل تسميته الآن باسم « ادارة الرقابة المتصلة فى التنمية على المستوى المحلى » بقصد ابراز نقطتين ابرازا جيدا : فمن ناحية ان الضرورى ليس مقدار ضمان وتأمين جمع المعطيات من حيث هى معطيات بقدر ما هو ايجاد نسق أو هيئة تضمن الاستمرار فى الجمع كما تضمن التصورات والتعريفات والمناهج . ومن ناحية اخرى ينبغى أن يكون جمع المعطيات ـ كما سوف نرى فيما بعد ـ مرتبطا ارتباطا قويا باستخدام هذه المعطيات .

وقد أدت دراسات استكشافية تحققت فى الارجنتين وغانا واليونان والهند وايران والمكسيك ونيجيريا وبولندا الى تقديم توصيات من شأنها أن تجسم المشروع التجريبى الجارى حاليا فى كيرالا (الهند) (٤) .فهذا المشروع ينطلق من مبدأ أن القرية أو المدينة أو الضاحية أو الاقليم وليس البلد أو الدولة او المجموعات الجغرافية الكبيرة هى التى يجب أن نستخدمها كاطار للملاحظة او لتحليل المعطيات المتصلة بالتغيير الاجتماعى ولم يعترض أحد قط على اختيار القرية أو المدينة الصغيرة ويشهد العديد من الدراسات الممتازة عن المجموعة السكانية من وجهة النظر الانثروبولوجية والاجتماعية على ذلك . أما ما يتم الاعتراض عليه فهو العكس مدى تمثيل أو تطبيق النتائج المستخلصة من الدراسات السكانية الاقليمية المعزولة زمنيا ومكانيا ومن حيث الغاية . ويمكن فيما يتعلق بالابحاث القومية عن طريق العينات أن توفر معطيات تمثيلية ولكن ليس لها على العموم عمق الدراسات السكانية الاقليمية ولا تنفذ مثلا الى حد بلوغ نوع التفصيلات التى تستطيع أن تفسر علاقات التداخل المتساند والسببية . ويتطلع مشروع المعهد الى تخطى هذه الصعوبة او بعبارة اخرى الى تذليلها بحيث تصبح هذه الدراسات بفضل المناهج التى سندرسها هنا دراسات فى العمق وبحيث يمكن تسجيل النتائج التى تصل اليها فى منظور قومى أو اقليمى .

الدراسة عن كيرالا

يوجد اقليم كيرالا فى جنوب غرب الهند حيث توجد مقاطعة كيرالا أو دولة كيرالا وعدد سكانها حوالى ٢٥ مليون نسمة . والوضع الاجتماعى لسكانها مميز بوضوح ظاهر على الهندى المتوسط من حيث المستوى :

معدل العارفين بالقراءة والكتابة مرتفع والمواصلات ممتـــــازة والمستوى المهنى ممتاز ومعدل الوفاء والواليـد ضعيف نسبيا . ومعظم الحـاجات الاساسية للسكان مستوفاه . والمسألة التى تفـرض نفسها هى معـرفه الى أى حد يمكن مثخ هـذا النجـاح الملحوظ ان يفيـد كوسيله لمتابعه التنمية . واحدى المشكلات فى هذه المقاطعة هى من ناحية الدخل الضعيف جـدا لـكل ساكن . فهو يعادل ٨٠ دولارا عام ١٩٧٥ (ولـكنه قد يكون أكثر ارتفاعا الآن الى حد ما .. بفضل ارسال العمال المهاجرين لاموالهم). ومن ناحية أخرى يمثل هذا الدخل المنخفض قطاعا ثانويا غير موجـود عمليـا . وأكثر من ذلك أن فرص العمل امام الشباب ـ الذى يتمتـع بظـروف جسيمة حسنة وهـو يتغـــدى ويتعلم عمــوما بشكل طيب محـــدودة .

وفى سنة ١٩٧٨ بدأ المعهد الاحصائى فى كيرالا ـ بمساعدة مالية من معهد أبحاث الامم المتحدة للتنمية الاجتمـاعية UNRISD

ـ عمله فى المراقبة المستمرة فى اثنتى عشرة « منطقة ملاحظة » منها تسـع مناطق ريفيه (كل منها تضم غالبيه او جزءا من البانشايات وهى اصغر وحده ادارية فى الهند) وثلاثة مراكز عمرانية (عى تالوالى مدينه صغيرة ومدينة متوسطه وتريفاندرام اى الهند او العاصمه) والسكان المتوسطون (حوالى ١٢٥٠٠ ساكن) متجمعون فى حوالى ٢٥٠٠ أسرة . وتمثــل هـذه المناطق اختلافات على المستوى البينى أو على المستوى الاجتماعى انسياسى . وليس لشمال كيرالا (الذى كان من قبل جـزءا من مالابار) الماضى السياسى ذاته الخاص بالجنوب (أى امارات كوشان وترافـانكور القديمة) . ومن الشرق الى الغرب نجد على التوالى مناطق جبال وهضاب وسهول ولـكل منها غذاؤها وثقافتهـا وحالاتهـا فى الازدحـام السكانى الخـاصة بهـا . وقـد انقسمت المنـاطق الطبيعية والشمال والجنـوب والوسط الى تسعة مواقع وفى كل موقع توجد البنشايات الخاصة به كما توجـد منطقة محجوزة لتمثيله نيابيا . ويقدم المعهد الطريقة ذاتها بالنسبة الى المناطق الحضرية .

وعلينا أن نحسب هنا حساب الضغوط المالية . فالموارد الماليـــة الخاصة بمعهد أبحاث التنمية الاجتماعية بالامم المتحدة UNRISD ومعهد كيرالا الاجتماعى KSI محدودة . وأحد أهداف المشروع كان فى الواقع البحث عن المناهج الاقتصادية لتجميع المعطيات . وكان المعهد يمتلك حوالى ٢٠٠٠٠٠ روبية فى السنة (أى ٢٥٠٠٠ دولار بسعر النقد الاجنبى ١٩٧٩) ولو كان قد امتلك مبالغ مالية أكثر أهمية لاستطاع أن يختار عددا أكبر من المناطق (مثلا اثنين فى كل موقع) . ولكنه قـدر

انه لا يستطيع على المستويين المالى والادارى ان يقوم بملاحظة اكثر من اثنتى عشرة منطقة فى المدة الاولى .

والملاحظ ملحق دائم فى كل منطقة . وهذا الملاحظ طالب (مدة دراسته اثنا عشر عاما) يقيم فى المكان نفسه ، فيما عدا واحد منهم يسكن على بعد ٥ كيلومترات من المنطقة ويعمل نصف الوقت تحت اشراف مفتش متنقل من منطقة الى اخرى . والطالب يتم اعداده أولا بالمقر الرئيسى فى تريفاندرام او العاصمة) ثم يتم تكليفه عن طريق المفتش والعاملين بالمركز الرئيسى ممن يترددون على المنطقة بتجميع أربعة أنواع من المعطيات بشأن منطقته :

١ ـ معلومات يتم تجميعها من أكثر المصادر أهمية بما فى ذلك المعلومات الخاصة بالخدمات المتوفرة مثل خدمات الصحة والتعليم وكذلك لدى الوحدات الاقتصادية والصناعية والبنوك ومكاتب البريد والطرق ووسائل الانتقال والمحلات والاندية الخ ..

٢ ـ معلومات محدودة حول كل اسرة (التعداد) : حجم الاسرة ونوع السكن وما اذا كانت تتوفر له الكهرباء أم لا ونوع الاجهزة الصحية ومصدر الماء النقى وعدد أيام المرض فى الاسبوع الذى سبق الاستبيان والمواليد والوفيات والاطفال المتوفون خلال السنة المنصرمة ودخل الاسرة ومعلومات عن رئيس الاسرة (تعليم وديانة والطبقة الطائفية) .

٣ كعينات للاسر (الى ٢٠ فى كل منطقة) يتم تحصيل معلومات مفصلة عن الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية وأعضاء الاسرة والسكن .

ويحرر الملاحظ البيان الخاص بالممتلكات الدائمة للاسرة والحيوانات الاليفة والاراضى والنفقات التى تخصصها الاسر للمنتجات الغذائية الرئيسية خلال الاسبوع المنصرم ومراحل النفقات غير الجارية مثل الملابس والصحة والتعليم أثناء السنة المنصرمة . ويسأل الاشخاص الذين يجرى معهم الحديث أن يعرفوه بموقفهم نحو الطبقات الطائفية . ويستفسر منهم ايضا عن المسافة التى تفصل بينهم والمدرسة والمستشفى مثلا وعن موقع المياه الآمنة وعن السوق . ويسألهم ما اذا كانوا يقرأون الصحف ويلبسون الاحذية ويمتلكون كتبا ويستخدمون المواصلات المشتركة وما هو عمر زوجاتهم وأزواجهم ومقدار ديونهم ومعدل الفائدة التى يدفعها وما اذا كان لهم حساب فى البنك وما اذا كانوا يسافرون .

٤ ـ ويسأل الاشخاص الرئيسيون موضوع الابحاث من العمال الحرفيين (النجارين والبنائين) المؤهلين وغير المؤهلين عن معدل مرتباتهم

شهرا بشهر مع التفرقة بين الرجال والاناث والاطفال وكذلك بين المرتبات حسب النوع وحسب طبيعة العمل .

وتستمر المراقبة مع الالزام بالملاحظه الدوريه التى تسمح بالكشف عن التغيرات لما حدث وباتخاذ الاجراءات حتى يتم تجميـــع المعطيات على اساس مرحلى ايضا . وقد تم تجميع المعطيات المذكوره انفا خلال الاثنى عشر شهرا الاولى (جداول المرتبات كل شهر) . والهدف من الحصيلــه الثانية التى تعطى السنه الثانية والتى كادت تنتهى تقريبا مقابله المعطيات المتجمعه على هذا النحو مع تلك التى امكن تحصيلها فى العام الاول . وبما انه من المحتمل الى حد ما ان يتغير الموقف الاجتماعى كثيرا من عام لاخر (علما بانه قد وقعت هجرات عديده وتغييرات فى ابعث الاسر وبنائها وانه قد اقيمت ابار جديده فى بعض المناطق) فمن المنتظر اجراء هذا النوع من البحث سنة واحده كل سنتين حيث تخصص السنه الوسطى لابحــاث معينة أو اضافية منها اثنان حاليا بصدد الاعداد فضلا عن ذلك . وهكذا لا يغطى المشروع الحالى بشكل متكامل كلا من المرض والتعدية . وقد وفر اليونيسيف مبالغ من اجل اجراء دراسة أوليه تتعلق بارسال القــائمين بالابحاث من غ) المحترفين حتى يقوموا برصد أعراض المرض فى الاسر موضوع الدراسة . وستهتم دراسة أخرى ستمولها « الاومز OMS » بحول القائمة والوزن الخاص بالاطفال (مقاييس سوء التغــذية وتقــدير الامراض المرتبطة بها) بالنسبة الى المعطيات الاخــرى الاجتماعيـــة الاقتصـــادية ..

ولن يبلغ المشروع مداه تماما الا خــلال سنوات عديدة عنــدما تقوم التسلسلات الزمنية باظهار تغيير (أو عدم حدوث تغيير) فى ظروف الحياة وفى البناء الاجتماعى الاقتصادى وفى تنظيم السكا ن. وسنجد فيما يلى مثلا لانماط المعطيات التى يمكن الحصول عليهــا . ولا يلتقى المشروع مع النمط التقليدى للدراسات الطائفية للاهالى وللابحـــاث عن الاسر . اذ يتم ميدانيــا توفير سلاسل من المعطيات المؤيدة كلا من حــدة بالنسبة الى كل واحدة من الاثنى عشرة منطقة . وثانيا يمكن أن تكون فــكرة عن الموقف على مستوى الدولة أو القاطعة مع الموازنة بين سلاسل المعطيات الخاصة فى الاثنتى عشر منطقة . .

والجدول الموجود بالصفحة المقابلة يبين كيف تتوزع جدوليــا بعض الخصائص المميزة على مستوى الدولة أو المقاطعة .

وتظهر هذه المعطيات وغيرها من الطبيعة نفسها التى نمتلكها بالنسبة الى كل خاصية وكل مجموعة من الخصائص فى السلاسل الاربع .. تظهــر التنوع فى المواقف الموجودة بداخل المقاطعــة . وهكذا يمكن اعادة وضـــع

خصائص اثنى عشر منطقة للملاحظة الاجتماعية الاقتصادية :

	المناطق الحضرية				المناطق الريفيـــة							
	تقم	كتم	ميم	فيم	تكا	كلا	ركي	كيم	تلر	كنر	مدى	الم
الافراد	١٣١٣٧	١٠٩٥٧	١٢١٢٢	١١٤٨٦	١١٥٢٤	١١٥٠٢	١١٠٧٥	١٠٩٨٠	١٣٥٩٥	١٦١٤٨	١٥٠٣٤	١٢٠٦٥
الاسر	٢٣٨٣	٢٠٧٩	٢٠٣٤	٢١٢٢	١٨٥٨	٢٠٤٠	٢٠٩٦	١٩٩٥	٢٢٩٧	٢١٧٣	١٩٩١	١٩٠٤
ـ الدخل:												
النسبة المئوية للاسر التى تملك اقل من ٢٥٠ روبية فى الشهر	٢٢	٢٢	٢٥	٤٦	٧٤	٦٢	٤٨	٥٧	٢٣	٧٠	٥٩	٤٩
ـ التعليم :												
الذكور	١	١	٦	٩	١٩	١٩	١٨	٣	١٦	١٠	٢٤	١٠
الاناث	١٢	٣	١٨	٣٠	٤٢	٣٥	٣٥	٥	٢٦	٣٤	٤٢	٣٠
نسبة السكان اقل من ١٥ سنة الذين يقـــــرأون الصحف بانتظـام	٨٣	٧٩	٤٧	٢٦	١٢	٢٦	١١	٢٦	٣١	٣٩	٢٠	٢٦
ـ السـكن :												
النسبة المئوية للمنـــازل بدون كهربـــاء	٢٨	٣١	٥٩	٨٣	٩٠	٩٣	٨١	٧٨	٦٧	٨٩	٥٦	١٠٠
النسبة المئوية للمنـــازل بدون دورات مياه (حيث يستخدم اعضاء الاســرة الحقول كمرحـاض) ...	١١	١١	٤٢	٩٣	٩٧	٧٩	٧٦	٨١	٨٤	٨١	٥٦	٩٥

تابع الجدول

النسبة المئوية للمساكن الخالية من المياة الجارية	صفر	١	٦	١٨	٤٥	٣١	٧٧	٥٣	صفر	١	صفر	٢٦
ـ الدين والطبقة الطائفية (توزيع رؤساء الاسـر بالنسبة المئوية)												
هندوكى من الفئة ف ...	٦٠	٣٤	١٥	٣٢	٣	١٠	٢	٩	١٠	٢٢	١	١٤
هندوكى من الفئة ب ...	١٩	٢٢	٢٤	٢٧	٥٥	٢١	٤٠	٤٣	٣٠	٤٨	٢٤	٢٥
الطبقة الطائفية /القبيلة الخاصة	٧	٣	٧	٧	٤	٢٥	٨	١٨	١٦	١٤	١١	٤
مسيحيون	٤	٣٦	٤	١٣	صفر	٢٣	٤٨	١٩	٤٢	صفر	١١	٤٤
مسلمون	١٠	٥	٥١	٢٢	٣٨	٢٣	٣	١١	١	١٦	٥٢	١٣
ـ النسـبة المئـوية للاشـخاص الواردين فى فى البحث												
الذين يؤيـدون الزواج بين الطوائف فى الاسرة	٢٢	٢٦	١٧	٩	٣٢	٩	٣٤	٤١	٧	٢	٢١	٣٠
الذين يؤيدون الولائم بين الطبقات الطائفية	٩٧	٩٨	٧٧	٩٠	٨٠	٩٦	٦٣	٩٢	٩٠	٩٥	٤٧	١٠٠
ـ الميلاد والوفاة :												
المواليد بين الف ساكن	١٧	١٨	٢٥	٢٤	٢٦	٢٩	٢٢	٣٣	٢٨	٢٦	٣٨	٣١
الوفيات فى كل الف ساكن	٦	٤	٨	٧	٦	٨	٦	٦	٦	١٠	٩	٦
الوفاة بين الاطفال (اقل من سنة) فى كل الف من المواليد الاحياء	٤٠	٤١	٤٢	٣٩	٩٠	٨٠	٩٥	٢٨	٨٣	٧٢	٥٣	٥٧

النتائج بشكل أكثر تفصيلا فيما يتعلق بهذه المنطقة او تلك داخل سياق عام . فمثلا لنقم باختصار بفحص البنشايات الموجزة فى « تكا » مع العلم بأنها واحدة من افقر المناطق الريفية فى كيرلا .

فهى قرية على الحافة الجنوبيه . والارض الزراعية نادره فى مجموع المقاطعة (والكثافة السكانية تعادل ٦٤٠ مواطنا فى الكيلومتر المربع) ولكنها نادرة على الاخص فى « تكا » حيث تملكها عدة اسر . ولكن حتى اكبر الملاك يملكون اقل من ثلاثة هكتارات . وعلى غالبية الاسر أن تجد مصادر أخرى للدخل كالصيد أو صنع الحبال او العمل اليومى . ويعنى رفع مستوى المعيشة فى القرية بالنسبة الى معظم السكان استغلال امكانيات الدخل هذه على أحسن وجه ممكن . ولكن ليس ذلك بالامر البسيط . فبالنسبة الى الصيد مثلا الارباح ضعيفة نسبيا . وتتم ممارسة الصيد على أوسع نطاق فى زوارق صغيرة لا تعمل بالموتور بعامة . وبما انه لا توجد « ثلاجات » فى الموقع يباع السمك بالمزاد بمجرد وصوله الى الشاطىء . فاذا كان الصيد وفيرا انخفض السعر بحيث يستطيع الصيادون أن يكسبوا أكبر مقدار ممكن من المال بأقل قدر من الاسماك . وعلى ذلك فستكون اقامة ثلاجة شيئا هاما بالنسبة الى القرية . وفيما يتعلق بصناعة الحبال فالاسعار (التى تحددت وفقا لشروط الاتفاق بين الصناع والمشترين) منخفضة جدا . ويضاف الى ذلك النقص فى خيوط شجر جوز الهند الذى تصنع منه الحبال : ومن هنا تنشأ البطالة . أما بالنسبة الى العمل اليومى فهو نادر على الرغم من أن سعره جيد نسبيا فى الهند . وعلى ذلك فدخل الاسر ضعيف . ومعظم السكان فى « تكا » يقفون تحت مستوى عتبة الفقر بالنسبة الى الهند ، واذا نظرنا الى دخلهم من حيث الانواع فقط ولكن فقرهم الحقيقى أقل خطورة فى الواقع بفضل دخولهم من حيث الطبيعة التى يستمدونها من الارض القليلة التى يملكونها .

واذا كان الامر كذلك فالدخل الشخصى ليس العامل الوحيد الذى يحدد مستوى المعيشة . فالانسان الكيرالى محظوظ نسبيا بكل ما يتمتع به من خدمات الصحة والتعليم والمواصلات والمياه التى تكون مجانية أو معانة من قبل الدولة . ودخول المدارس الابتدائية والثانوية فى الدورة الاولى فى متناول اليد بسهولة ابتداء من منطقة « تكا » حيث توجد أيضا عيادة طبية يعمل فيها طبيبان مؤهلان وممرضتان وحيث يمكن ايواء المرضى . ومع ذلك ينبغى شراء الادوية بسعر مرتفع من أقرب مدينة . وبعض السيارات تؤمن المواصلات الى المدن القريبة مقابل سعر زهيد . وتمثل المياه مشكلة حيث أن الحزام المائى السفلى عميق جدا لدرجة يصعب معها استغلاله عن طريق التنقيب بالآبار . وبعض المنازل تتم تغذيتها بالمياه

القائمة على أعمدة عالية للتغذية المشتركة ولكن الغالبية تستخدم الميـــاه غير الآمنة من المستنقعات أو البحيرات المقفلة .

ادارة المراقبة المتصلة للتنمية

والمشروع — كمـا وصفناه الى الآن — يهتم بجميع المعطيـات على المستوى المحلى فى سلسلة من المجموعات الســـكانية . وادارة الرقابة المستمرة للتنمية فى الواقع هى أولا ما يضمن على التحديد هذا الاستمرار. وتستلزم المراقبة المستمرة فى الواقع من حيث هى تقـديم كشف تقريرى دائم عن الموقف الاجتمـاعى المتطور دوما محققـا فى التنظيم الى جـانب هوية التصورات والتعريفات والمناهج . ويقدم المشروع حتى هذه اللحظة كل الضمانات . ولـكن يوجـد عامل آخر ذو أهميـة . فجميع المعطيات الاجتماعية على نحو ما يتم فهمها تقليديا ، يجرى عموما فى صورة مجزاة ومعزولة من وجهة النظر التنظيمية والفكرية كما يجرى — عادة — فصل المعطيات من استعمالها . فيجرى بعامة تنظيم المعطيات الاقتصادية فى داخل نسق الحسابات القومية SCN (٥) ولكن لا يوجد نسق معـادل فى المجال الاجتماعى . وفكرة ايجاد نسق من احصائيات اجتماعية والسكانية مماثل لنسق SCN لم تجد حتى الآن قبولا قويا (٦) . وقد تعــرض نسق الحسابات القومية نفسه أخيرا للنقد : فهو متهم فى الواقع بأنـــه لا يأخذ فى أعتباره بالاوجه المتعلقة بالتوزيع بما فيه الكفاية وهى فى معظم البـلاد النـامية تصدر خصيصا عن الاختـلاف بين القطـاع المالى وقطاع المواد الغذائية .

وفضلا عن أنساق المعطيات الكبيرة على نحو مايقدمها نسق الحسابات القومية SCN أ والسجلات الحسابية الاجتماعية يأخذ التنظيم الخاص باحصائيات التقدم الاجتماعى فى البلاد النامية أشكالا تتنوع حســب كل بلد على حدة . ففى بعض الحالات يتم جمع المعطيات وفقا لمناهج كلاسيكية يرجع تاريخها عادة الى عهد الاستعمار (وتتمثل هذه الحالة بشكل مميز فى الاحصائيات التى تتعلق بالمستشفيات والمدارس) . وفضـلا عن ذلك وخاصة فيما يتعلق بالمحاولات الحديثة لاقرار ادارات الابحاث الملائمة حول الاسر (٧) قامت بعض البلاد بتطبيق مسار تقدمى تجــريبى : فيطلب الى المستخدمين الممثلين للقوة العاملة — من موظفى الادارات المركـــزية أو الاقليمية للتخطيط مثلا — أن يقوموا بتحديد المعطيات العينية المـــراد تحصيلها . ويتم استيفاء هــذه الاحتياجات بقدر المستطاع بفضل نسق من المؤشرات الاجتماعية غير المالية فى الغالب من النوع المتمثل فى الجدول السابق .

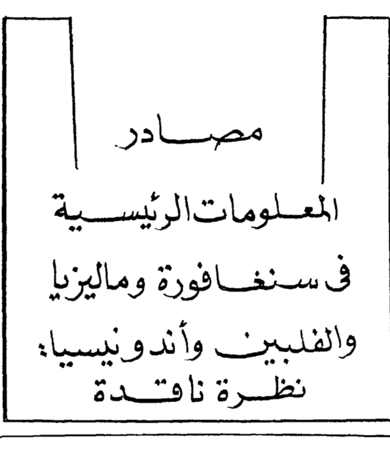
ولم يتبين اى واحد من هذه المناهج بشكل مرض تماما . والواقع ان هؤلاء المستخدمين للمعطيات لا يملكون غالبا سوى حدس غامض بما يحتاجون اليه ولا يستطيعون تحديد مطلبهم مقدما . ولا يستطيعون معرفة كل الامكانيات ولا كل الحدود التقنية لتجميع المعطيات . وعلى ذلك ينبغى غالبا انشاء حوار دائم تتحدد خلاله الافكار بين المستخدمين والمسئولين عن جمع المعطيات بواسطة تقريبات متتالية . ويتم تقديم المعطيات الى المستخدمين لها بعد فحصها واستبعادها أو تعديلها . وتقام .. من ، ثم ، سلاسل جديدة من المعطيات وتتكرر العملية حتى يتم العثور على حل مرض بالتبادل .

وتهدف ادارة الرقابة المستمرة للتنمية الى تحويل ذلك المسار الى مسار علمى اكاديمى من أعمال المعهد . ويمكن ان يتحمل شخص أو شخصان مسئولية ضمان الصلة بين المسئول عن تجميع المعطيات وبين من يستخدمها عن طريق الحوار . وفى حالة كيرالا يوجد نموذجان لزبائن معهد كيرالا الاجتماعى على المستويين المركزى والمحلى بالتناوب ممن يجرى الحوار بينهم . فعلى المستوى المركزى ينبغى تزويد المخططين بالحساسية نحو تطور ظروف المعيشة المحلية المرتبطة بالسياسات وبالبرامج . وفضلا عن ذلك فقد ذكروا بعض الاوجه التى تستحق الدراسة مثل العلاقات بين الطبقات الطائفية التى تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعامة أو العلاقات بين تطور أبنية الاستغلال والتغذية .

وفيما يتعلق باستخدام المعطيات على المستوى المحلى جرت محادثات بين معهد كيرالا الاجتماعى وموظفيه والبنشايات المحلية التى تعتبر منذ انتخابات سبتمبر سنة ١٩٧٩ ممثلة نسبيا لغالبية السكان . وهذا الحوار عملية مستمرة ولكن بعض النقاط تكون محددة سلفا . فمثلا ليست الاحتياجات الى المعلومات واحدة على المستوى المحلى وعلى المركزى . ويبدو سكان كل بنشاية فى كيرالا كما لو كانوا يعرفون جيدا المستوى المركزى . ويبدو سكان كل بنشاية فى كيرالا كما لو كانوا يعرفون جيدا على العموم مشكلاتهم . وعلى العكس من ذلك ما يجهلونه هو موقفهم بالنسبة الى البنشايات الاخرى كما هو الحال فى موضوع الخدمات ويمكن ان تؤدى الارقام كما هي واردة بالجدول السابق الى عقد موازنات . وفضلا عن ذلك فالجداول النسقية فى اطار رقابة التنمية — مقترنة بمعطيات للموازنة — يمكن أن تشارك فى وضع علامات على مواقع الاختناقات المحلية . ويبقى لنا أن نعرف ما اذا كانت هذه الاختناقات — بعد الاشارة اليها — قابلة للازالة . ويبدو أن بعض

المشكلات مثل نقص الاراضى الزراعية أو اختفاء الصناعة يصعب حلها بالنسبة الى المبادرة المحلية . فى حين أن بعض المشكلات الاخرى يمكن – على العكس – أن تتناولها حلول اقتصادية على المستوى المحلى .

والمشروع الذى أتينا على وصفه لا يزال فى مرحلة الاستكشاف ومن المقترح مواصلة تطبيقه وتنفيذه فى كيرالا ولكن مع تكييفه بالنسبة الى مناطق أخرى بالهند وببلاد أخرى . ويجب ان تكون منطقة التجريب التالية اقل حظوة من كيرالا فيما يتعلق بالمواصلات و عدم الامية . وتحظى هذه الفكرة باهتمام الحكومات والهيئات الدولية . ويجرى بالفعل تطبيق عدد المشروعات حاليا فى نيبال وفى السودان . وتدور محادثات مع بعض منظمات التخطيط فى كثير من البلاد النامية الاخرى . وكما قلنا من قبل يعاون كل من (الاومز) واليونيسيف ماليا فى عقد دراسات متخصصة وكذلك هيئة المساعدات المالية بالامم المتحدة فيما يتعلق بالانشطة الخاصة بموضوع السكان . وفى النهاية شارك اليونسكو ومنظمة التقنيات العالمية فى استشارات غير رسمية فيما بين المعاهد المختلفة على المستوى التقنى .



مصادر المعلومات الرئيسية في سنغافورة وماليزيا والفلبين وأندونيسيا: نظرة ناقدة

تختلف سنغافورة اختلافا واضحا تماما عن جاراتها من حيث انها فى مرحلة تطور أكثر تقدما ، ولكى تحقق ماوصلت اليه الآن فانها ــ منذ استقلالها سنة ١٩٦٥ ــ تابعت أهدافها بعزم صادق ونظام مركزى للسلطة يضمن وضع كل شيء فى مكانه الصحيح . وقد كانت قوة الدفع فى المجال الاقتصادى ، دفعة نحو صناعات الخدمات والصناعات المكثفة التى ترتكز على التكنولوجيا المتقدمة وتوجه انتاجها الى التصدير .

وقد وجهت قوة الدفع فى محيط البحوث نحو دعم هـــذا التكييف الاقتصادى ، كما ان العلوم الاجتماعية التى سيطرت على أنشطة استنباط المعلومات هى علوم الاقتصاد والاحصاء ، وتقوم الحكومة بتمويل الجـــزء الاكبر من أعمال البحوث وتديرها وتنتفع بها .

وانتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية والمعلومات الاخرى المتصلة بالتنمية القومية يتم أساسا فى وحدات الاحصاء والبحوث التابعة للوزارات والادارات والمجالس التشريعية لحكومة سنغافورة تحت الاشراف الكامل ومسئولية اللجنـــة القومية للاحصـــاء . ومن الناحية العملية نجـــد أن لكل وزارة وادارة وكذلك لكل واحد من المجالس التشريعية ــ الخمســـة

الكاتبة : جلوريا . د . فيليسيانو

عميده معهد الاتصال الجماهيرى بجامعة الفلبين ــ ديلمان
ــ كويزون ــ سيتى ــ الفلبين

المترجم : عبدالستار همام محمد بدر

موجه اللغة الانجليزية ورئيس قسم الترجمة والصحــافة
بوزارة التربية والتعليم (سابقا)

عشر فى سنغافورة ــ أجهزة البحث التى تدبــر احتياجـــات الوكالات من المعلومات .

وهكذا ، فان ادارة الاحصاء تجمع الاحصاءات السكانية (المعلومات المتعلقة بالاحصاءات السكانية والاقتصادية الاجتماعية) عن طريق عمليات الاحصاء واستعمال السجلات الحكومية مثل سجلات المواليد والوفيات والزيجات . كما تقوم أيضا ، بعمليات مسح تعد الاساس لاحصاءات عن التجارة والنقل والاتصالات والسياحة والخدمات .

ويقوم قسم الاحصاء والبحوث بوزارة العمل بعمليات مسح للقوى العاملة ودراسات اخرى تتعلق بها مثل الاجور وشروط التــوظف، وذلك بصورة منتظمة ، ويكمــل ذلك ما تجريه وزارة العلوم والتكنولوجيــا من عمليات مسح لما هو متاح من القوى العاملة ، بينما تتولى وحدة خدمات الاعلام والنشر بمجلس الانتاج القومى القيام بدراسات انتاجية مقارنة .

وتتولى وحدة الاحصاء والبحوث بوزارة التنمية القوميــــة تصنيف الاحصاءات التفسيرية لكل من القطاعين الخاص والعام ، كما يتولى قســم المراجعــة والتخطيط بوزارة التعليم تصنيف أو تحديث البيانات الاساسية عن المدارس والطلبة وهيئة التدريس ، وتقوم وحدة التقييم والبحــوث

بهيئة السكان والتخطيط الاسرى باعداد تقرير منتظم عن احصاءات الخدمات المتعلقة ببرنامج التخطيط الاسرى ، وتتولى وحدة الاحصاء والبحوث بوزارة الصحة تصنيف وحفظ سلسلة من البيانات عن الاحصاءات الصحية .

أما ادارة الخطط والبحوث التابعة لهيئة التنمية والاسكان فتقوم بجمع معلومات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية عن السكان الحاليين والمتوقعين للشقق التابعة لهيئة التنمية والاسكان ، بينما يتولى قسم الاحصاء والبحوث التابع لجمعية مدينة جورونج اجراء عمليات مسح للحصول على معلومات اقتصادية اجتماعية عن السكان المقيمين فى متاجر بمدينة جورونج ، وتقوم الادارة الاقتصادية بهيئة النقد فى سنغافورة بتصنيف احصاءات البنوك والنقود بهدف مراقبة الاتجاهات الجارية .

وبالاضافة الى مراقبة انشطة البحث التى تقوم بها هذه الوحدات الحكومية لضمان سلامتها ومنع الازدواجية ، والارتقاء بأسلوب تبادل المعلومات بين الاقسام ، تقوم اللجنة القومية للاحصاء أيضا بالدور الاول فى وضع برنامج احصائى قومى مناسب ومتكامل ، وتزيد من قدرات وحدات البحث التى تشرف عليها من خلال المشورة والتدريب بما فى ذلك توحيد التعريفات والتصنيفات والاصطلاحات كى تحقق التناسق والترابط بين المجموعات الاحصائية .

وعندما تحتاج الحكومة الى دراسات لسياسة مرسومة تتعلق بمشكلات التنمية فى سنغافورة فانها تطلب العون ـ عادة ـ من مركز البحوث الاقتصادية ، وهو وحدة مستقلة داخل جامعة سنغافورة أقيمت بمساعدة مالية من مؤسسة فورد سنة ١٩٦٥ وتمولها حكومة سنغافورة منذ سنة ١٩٧٢ ،، وقد أعد المركز دراسات عن التصنيع والتجارة والحسابات القومية والاحصاءات السكانية والقوى العاملة ونقل التكنولوجيا ، وهو يعمل الآن فى مجالات مثل : سوق العمل واتجاهات الانتاج فى سنغافورة والمهارات الحرفية واعتماد القطاعات المختلفة على بعضها اقتصاديا واقتصاديات قطاع الخدمات وكذلك الاقتصاديات السكانية لمجتمع ناضج ..

ويقوم مركز البحوث الاقتصادية بنشر سلسلة من البحوث وأخرى من المقالات غير المنظمة ، كما يصدر قائمة سنوية بكل مطبوعات ووثائق بحوثه ، ويقوم أيضا بالتعاون مع مؤسسات أخرى باصدار المجلة الاقتصادية الماليزية ، وهى مجلة واسعة الانتشار .

وبالاضافة الى القطاع الحكومى لا يتركز انتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية فى اثنتين من مؤسسات التعليم العالى وهما جامعة سنغافورة

وجامعة نانيانج اللتان تم ادماجهما فى جامعة واحدة فى أغسطس ١٩٨٠ ، وقبل هذا الاندماج تم تجميع العلوم الاجتماعية فى جامعة سنغافورة مع علوم أخرى فى كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ومدرسة المحاسبة وادارة الاعمال ، وأشرفت على برامج الدراسة أقسام الاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماع والجغرافيا والتاريخ .

وفى جامعة نانيانج كانت هناك كليتا الآداب والتجارة ، وكان بهما أقسام للتاريخ والجغرافيا والادارة العامة والحكومية ومركز للغات فى كلية الآداب ، واقسام للاقتصاد والاحصاء والمحاسبة وادارة الاعمال والادارة الصناعية فى كلية التجارة ، بالاضافة الى معهد العلوم الاجتماعية والانسانية ومعهد لدراسات الاعمال والاقتصاد .

وكانت بحوث العلوم الاجتماعية فى هذه الجامعات تتم بصفة أساسية على أيدى الطلبة كجزء من منهج دراستهم العملية ، وخاصة الذين يدرسون للحصول على درجات علمية أعلى ومرتبة الشرف ، وكذلك بوساطة الكلية التى تلتزم بتخصيص بعض وقتها لاعمال البحوث قياما بواجباتها العلمية .

والمجموعة الثالثة الهامة من منتجى البيانات الاقتصادية الاجتماعية تتمثل فى المنظمات الدولية والاقليمية العديدة التى أقامت منشآت فى سنغافورة تشمل : منظمة وزراء التعليم لجنوب شرقى آسيا ، والمركز الاقليمى للغة الانجليزية ، والمعهد الاقليمى للتعليم العالى والتنمية ، والمركز الدولى لبحوث التنمية ، ومشروع هيئة أساتذة كولمبو لتعليم الفنيين ، ونخص بالذكر معهد دراسات جنوب شرقى آسيا والمركز الآسيوى للمعلومات وبحوث الاتصالات الجماهيرية .

وقد أنشىء معهد دراسات جنوب شرقى آسيا سنة ١٩٦٨ ليعمل كمركز بحوث اقليمى للعلماء والمتخصصين المهتمين بجنوب شرقى آسيا وخاصة المشكلات المتعددة الجوانب والمتعلقة بالتنمية والتحديث والتغير الاجتماعى والسياسى ، وتتم البحوث عن طريق برامج الزمالة والمنح الدراسية التى يقدمها .

وتسير أعمال التوثيق سيرا حسنا داخل كل من القطاعات الثلاثة الرئيسية المسئولة عن انتاج البيانات وهى الحكومة ومؤسسات التعليم العالى والمنظمات الخاصة .

أما وحدات الاحصاء والبحوث فى الوزارات والمصالح والهيئات التشريعية فتعنى بنشر سلسلة البيانات الاحصائية التى يتم تحديثها بصفة منتظمة وذلك — مثلا — عن طريق تقارير تصدرها وزارة العمل كل ثلاثة

اشهر عن موقف العمالة ، ونشرات شهرية عن الاحصاءات السكانية ، وتقاويم نصف سنوية عن السكان تصدرها ادارة الاحصاء ، واحصاءات عن المبانى تصدرها وزارة التنمية القومية كل ثلاثة أشهر ، وعجالة عن المدارس والمعاهد تصدرها وزارة التعليم ، ودليل المرافق الرياضية الذى يصدره مجلس الرياضة فى سنغافورة .

وتطلب اللجنة القومية للاحصاء من اقسام الاحصاء المختلفة بالقطاع العام ان تقدم اليها تقارير ربع سنوية عن المشروعات الجديدة أو عمليات سح التى تقوم بها ، وكذلك بيانات عن انشطة البحوث بها ، كما أن لديها مكتبة ذات ارشيف كانت تحوى فى عام ١٩٧٨ نحو سبعة وعشرين الفا وسبعمائة كتاب ومجلد من الدوريات .

وللمؤسسات التعليمية مرافقها الخاصة ، حيث تودع مجموعات الكتب فى العلوم الاجتماعية عادة بالمكتبة المركزية ، بينما توجد المكتبات ... فى الكليات الجامعة ، وفى جامعة سنغافورة يوجد بالمكتبة المركزية مجموعة تبلغ حوالى ثمانية آلاف مجلد فى العلوم الاجتماعية تغطى فروع المعرفه الاجتماعيه تغطى جميع فروع المعرفه بصورة عمليه . م ستينيات مكتبة جامعة نانيانج فتشمل الكتب والدوريات والميكروفيلم . وتبلغ جملتها نحو تلتمائة الف مجلد ، ومقتنياتها الجغرافية ذات شهرة عالميه ولكنها تدور ــ كما نتوقع ــ حول جنوب شرقى آسيا ، وفى مكتبة معهد دراسات جنوب شرقى آسيا مكتبة تضم نحو اثنين وثلاثين الف مجلد من الكتب والدوريات ، وخمسة آلاف وأربعمائة وعشرين لفافة من الميكروفيلم ، وثلاثة آلاف ومائتين وستين كتيبا والفين من البحوث المتداولة ، وتتركز مجموعتها حول الاقتصاد والاحصاء السكانى والتعليم والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والادارة العامة وعلم الانسان الحضارى والاجتماعى ، والاجتماع والاحصاء ، كما تقوم هذه المكتبة ايضا بمشروعات بحوث حول المخطوطات والكتب والتعريف بها .

اما مكتبة وحدة التوثيق بالمركز الآسيوى للمعلومات وبحوث الاتصالات الجماهيرية فتحتوى على مجموعة أصغر تبلغ نحو ثمانمائة كتاب ومائتين وخمسين من البحوث المتداولة ، وخمسة آلاف وثمانمائة من الوثائق الاجنبية وسبعمائة من الوسائل السمعية والبصرية وخمسمائة من مراجع التعريف بالمخطوطات والكتب ، وهى تخدم عددا من المترددين عليها مثل الاطباء والمحامين والباحثين والعلميين من هيئة التدريس والطلبة .

وبينما يتضح لنا أن نظم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فى سنغافورة غير معقدة الى حد ما ، وتؤدى دورها جيدا ، الا أن هناك عددا من المآخذ عليها :

فهناك أولا ، تفاوت واضح جدا بين فروع علم الاجتماع المختلفـــة تتميز فى أن علم الاقتصاد ومجالاته تغلب عليها ، وهذا يتفق مع تـكييف الحكومة لسياستها ، وكان الواجب أن تحظى علوم الاقتصاد والاحصـــاء ، والاحصاء السكانى والتربية بأولوية على علوم أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والعلوم السياسية .. الخ وهى ما تركـزت عليهـــا البحوث فى الجامعات الا اذا كانت جزءا من منهج متعدد الجوانب المعرفية . ومع نمو حركة التصنيع فى سنغافورة وظهور المشكلات الاجتماعيةالمصاحبة لملية التحضر فان من المناسب ان يكون اهتمام اكثر بالعلوم السلوكية .

والامر الثانى : هو أن الحكومة والقطاع الخاص يعملان دون تعـاون بينهما ، فتقوم الحكومة بتوفير احتياجاتها من أعمال البحوث مثلما تفعل الجامعات والهيئت الخاصة وتكاد علاقات التعاون والتنسيق بينهما تكون معدومة وهو أمر لا ينبغى أن يوجد بالنظر الى المشـــكلات التى تواجهها بينهما تكون معلومة وهو أمر لا ينبغى أن وجد بالنظر الى المشكلات التى ، مثل الميزانيـــة اللازمة والموظفين والخبرة والوقت .. الخ ..) والتى يمكن حلها عن طريق المشاركة ، فالقطاع الحكومى لا يقدم سوى حوافـــز .بة جدا لموضوعات البحوث الاكاديمية على سبيل المثال حتى ان كثيرا من الرسائل العلمية ليست سوى ممارسات أكاديمية لا تسهم بقليل أو كثير فى خطة الحكومة او استراتيجيتها ، وبينما نرى بعض كبار العاملين فى الحكومة يأتون حقيقة من مجتمعات علمية أو ممن لهم علاقات أكاديمية ، الا أن هؤلاء لم يساعدوا كثيرا على الارتقاء بالانشطة الحكومية .

ويوجد مثل هذا الوضع فى أعمال التوثيق اذ تقوم الحكومة باعداد وتوثيق ونشر المعلومات الخاصة بها مثلما تفعل الجامعات (رغم انها تحتفظ بعلاقة عمل قوية) وهيئات البحوث الخاصة ، وسوف تكون هناك حاجة الى تبادل الانتاج الادبى أو مجرد ان القوائم المكتبية حتى يستطيع كل قطاع أن يستفيد بصورة أتم من معلومات الآخر .

وتسلم اللجنة القومية للاحصاء بوجود نقص فى اعداد الموظفين اللازمين لوحدات التوثيق والبحوث بالوزارات والمصالح والهيئات التشريعية ، ولما كان اعداد البحوث الاحصائية يتطلب معرفة ومهارات من نوع خاص ، فان هناك الكثير الذى يمكن عمله بشأن مؤهلات الموظفين المسئولين عن نوعية المعلومات ، وتقوم اللجنة القومية للاحصاء بتنظيم دورات تدريبية لتحسين الموقف ، ولكن بعض العوائق بعوق عمل هذه اللجنة .

وهناك أيضا نقص واضح فى الوعى الجماهيرى بالبيانات المتاحة من المصادر المختلفة ، وعلى الرغم من أن الحكومة تنشر البيانات على الجمهور الا انه يبدو أن الجماهير لا تدرك جيدا ما هو متاح وكيف يستفيدون منه

او كيف يميزون بين مؤسسات النشر ، ومثل هذا الوضع موجود فى القطاع الخاص . والانطباع السائد هو عدم وجود مصدر مركزى للمعلومات والبيانات فى الدولة .

ماليزيا

ان أساس المعلومات الاقتصادية الاجتماعية فى ماليزيا يشبه الى حد كبير مثله فى جارتها سنغافورة . ولكن لما كانت ماليزيا دولة متعددة الاجناس والديانات واللغات ، فقد كان حتما ان يأخذ التطور بعدا أقوى يتسق مع الدفعة الاقتصادية نحو النمو الزراعى والتنوع الصناعى وتأتى هذه الدفعة فى التنمية الاجتماعية على ثلاثة مستويات : أولها مستوى البرامج الاجتماعية او الخاصة بالقطاعات المختلفة التى تشمل الصحة والتعليم والاسكان وتنمية المجتمع ،وثانيها مستوى الخدمات الاجتماعية ومساعدة الفقراء ،وثالثها المشكلات المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية والدستورية التى تنشأ عن التنمية أو تعوقها .

وعند تنفيذ هذه البرامج تتجلى قيمة البحوث الاقتصادية الاجتماعية للحكومة وبصورة مباشرة تحت ادارة رئيس الوزراء ومن خلال ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام ، وتدور البحوث فى المحيطين الاقتصادى الاجتماعى فى ماليزيا حول هذه المؤسسة التى تقوم بالبحوث الخاصة بها وتنظيم البحوث الخاصة بالهيئات الحكومية الاخرى ، هكذا نجد ان البحوث الاقتصادية الاجتماعية فى ماليزيا تتم على صعيدين : ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام والوحدات المتفرعة عنها وبصفة أساسية ادارة الاحصاء والمركز الماليزى للدراسات التنمية والوزارات العاملة الاخرى (الصحة والتعليم والعمل والقوى العاملة والاسكان والحكم المحلى والتجارة والصناعة والخدمات الاجتماعية .. الخ) .

وتقوم ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام بفحص المجالات ذات الاهمية الاجتماعية فى تخطيط التنمية وتنفيذها ، وتحدد مجالات معينة للبحوث الاقتصادية الاجتماعية التى ينبغى القيام بها بوساطة ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام وهيئاتها المعاونة مثل المركز الماليزى للدراسات التنموية أو بوساطة الوزارات بمفردها أو بالاشتراك مع الادارة ، وتهتم الدراسات التى تقوم بها هذه الادارة بالجوانب التنموية المتعددة المعارف والمشتركة بين الادارات المختلفة أو ذات الطبيعة الاقتصادية الاجتماعية مما يجعل من غير المستطاع أن يعهد بها الى ادارات معينة .

ومجالات نشاط ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام كما وصفتها هى نفسها تشمل :

(أ) القيام بدراسات عميقة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى محيط التنمية ، واثر برامج التنمية على نوعية الحياة والبيئة الاجتماعية .

(ب) اجراء الدراسات النوعية فى هذا الصدد حسب توجيه الحكومة حيال المشكلات الاجتماعية والانسانية العاجلة التى تعوق تقدم التنميـة او تؤدى الى نتائج غير مرغوب فيها .

(ج) تطوير اتجاهات خطة التنمية الاجتماعية لتكمل وتدعم جهـود الدولة فى التنمية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى ، وكذلك توجيه الوحدات المختلفة التى تقع فى نطاق مسئوليتها والاشراف عليها والتنسيق بينها ، مثل ادارة الاحصاء المركز الماليزى للدراسات التنموية .

وتؤكد ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العـام على اهميـة دورها المتعـدد الجوانب فى زيادة الوعى بالشئون الامنيـة والسياسية والسسيولوجية لتخطيط التنمية وتنفيذها ، وضمان التوزيـع العادل لمكاسب برامج التنمية بين القطاعات المختلفة للسكان .

وادارة الاحصاء هى المسئولة عن جمع واعداد ونشر وتفسير المعلومات الاحصائية وكذلك تقديم العون فى اعداد المعلومات التى تتـولاها هيئات حكومية اخرى ، وبالاضافة الى القيام بعمليات التقييم والاحصاء القـومى أجرت الادارة دراسات فى الديموجرافيا والاسكان والانتاج الزراعى .

ويقوم المركز الماليزى للدراسات التنموية ببحوث تتعلق بالمشـكلات الاجتماعية وما يتصل بها والتى تواجه عملية التنمية فى ماليزيا وغيرها من الدول النامية ، ويوفر الوسائل لمناقشة الجوانب السياسية والادارية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية القائمة على تجربة ماليزيا وذلك من خلال تبادل منتظم لوجهات النظر بين العاملين فى ماليزيا والعامليـن فى دول نامية أخرى .

وتتركز البحـوث على مستوى الوزارات حول المعلومات الاحصائية التى تكون مطلوبة عادة لتخطيط البرامج وتنفيذها (معلومـات عن القوى العـاملة والصناعة والتجارة وحالة السكان والمحـة عن السكان فى الريف ، والحالة الصحية والانتاج الزراعى) وعلاوة على ذلك ، تقوم ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط العام والمركز الماليزى للدراسات التنموية باجراء بحوث بالتعاون مع الوزارات المختلفة وكذلك مـع سلطات الدولة والحكم المحلى فى مجالات أكثر تنوعا أو ذات أهداف محددة ، والامثلة

على مجـالات البحوث الحاليـة أو المقترحة تشمل : الظـروف الصحية والاقتصادية الاجتماعية بين السكان فى المناطق الريفيـــة ذات المستوى الاجتماعى المنخفض ، وذلك بالاشتراك مع وزارات الصحة، كما تشمـــل اتجاهات الطلبة وموقفهم حيال الاهداف القومية والمثل العليا للتنميـــة بالاشتراك مع وزارة التعليم ، وتشمل كذلك ظروف الاسكان فى القـرى ذات المستوى المنخفض بالاشتراك مع وزارة الاسكان ، ومنها أيضا بحوث حول طبيعة وأسباب البطالة فى الزراعة ووسائل التـدريب للوظائف التى تتطلب مهارات عالية بالاشتراك مع وزارة العمل والقوى العاملة ، ومـــن بينها كذلك بحوث عن الالتزامات الاجتماعية للقطاع الخاص فيمـــا يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة الخدمات الاجتماعية .

ويأتى اكبر قدر من اسهام القطاع الخاص فى اعمال البحوث مـــن معـاهد التعليم العالى ومن جامعة ماليزيا بصفة اساسية عن طريق كليـة الاقتصاد والادارة التابعة لها ، كما تقوم الجامعة الاهلية فى ماليزيا باجراء بعض البحوث عن طريق كلية العلوم الاجتماعية والدراســـات الثقافية ، وكذلك تسهم جامعة العلوم فى ماليزيا ببعض البحوث عن طريق مدرســـة العلوم الاجتماعية المقارنة . وكما هى الحال فى دول آسيوية أخرى فان الدراسات فى هذه المعاهد تظهر فى صورة رسائل علمية يعدها الدارسون فى اقسام الدراسات العليا باعتبارها جزءا من المهام العلميـة التى يكلفون بها ، كما تسهم الكلية بقدر محدود فى هذا العمل باعتباره مسئولية ترتبط بالوظائف الجامعية .

وتتولى معاهد البحوث نفسها أعمال الاعداد والتوثيق للمعلومات مع محاولات لتوحيدها من جانب الجهاز المركزى ، كما تقوم المكتبة القومية فى ماليزيا بهذا العمل على النطاق القومى .

وفى القطاع الحكومى نجد ان ادارة البحوث الاقتصادية الاجتماعيـة والتخطيط العام تحصل على نسخ من تقارير البحوث التى تجريها الوزارات المختلفة وكذلك تلك التى تجريها فــروع هـــذه الادارة . وتحتفظ ادارة الاحصــاء بسجلاتهـا الاحصـائية الخاصـة بهـا ، وهنـاك مكتبة خاصة بالمركز الماليزى للدراسات التنموية ، ويسير هذا المركز على سياســـة مرسومة تهدف الى الحصول على المعلومات المتعلقة بمحيط اهتمامـــه (التخطيط والتنمية فى ماليزيا ودول أخرى) كما تقوم باعداد ونشر وثائق البحوث وأحاديث القادة القوميين عن سياسة التخطيط والتقارير المتصلة بالتنمية ، وييسر الحصول عليها للمهتمين بها من الجمهور .

وللمعاهد التعليمية مكتباتها الخاصة التى تضم مجموعات تشمـــل

قدرا أكبر من موضوع العلوم الاجتماعية ، كما يوجد مكتبة جامعة ماليزيا أكبر مجموعة من الكتب اذ يبلغ عددها نحو ثلثمائة الف مجلد .

وقد بذلت جهود على المستوى القومي لتطوير نظام قومي الفهارس كما صدرت قوانين الايداع سنة ١٩٥٠ ، وكان آخرها قانون حماية الكتب الصادر سنة ١٩٦٦ ، ويوجب هذا القانون ايداع نسختين من أي كتاب ينشر في ماليزيا بدار المحفوظات القومية .

الفلبيـــــن

تشير الدراسات السابقة الى الضعف العام في العلوم الاجتماعية بالفلبين ، الا انه يجري التغلب على هذا الامر تدريجيا حيث يزداد الادراك لاهميتها بالنسبة للجهود المبذولة من اجل التنمية القومية ، وقد ظلت العلوم الاجتماعية ـ لسنوات ـ بعيدة عن متناول الدوائر العلمية فيما عدا العلوم الاقتصادية التي ظهرت على المسرح نتيجة للجهود المبذولة لاصلاح الاقتصاد القومي بعد الحرب ، ولكنها تدخل الآن في المسار الرئيسي لخطة التنمية حيث يحظى الاسلوب الذي يعتمد على معارف متعددة لحل المشكلة بنصيب أوفى من التقدير في الوقت الحاضر .

وتنبثق المعلومات الاقتصادية الاجتماعية ثلاثة قطاعات هي الحكومية ، والمؤسسات التعليمية وما يتبعها من معاهد البحوث ، والهيئات الخاصة وشركات التجارة .

وفي القطاع الحكومي تتم البحوث بوساطة اقسام البحوث والمعلومات التابعة لوزارات الحكومة المختلفة والدوائر الرسمية والسلطات ، ويتولى الجهاز القومي للاحصاء والتعداد شئون المعلومات السكانية وما يتصل منها بالديموجرافيا والوظائف والتجارة الخارجية والداخلية والصناعة والتعليم والمالية ، أما احتياجات الحكومة الاخرى في هذا الصدد فتتولاها الوزارات والدوائر الرسمية نفسها ، أما عن طريق العاملين بها واما بالتعاقد مع هيئات البحوث الخاصة .

وهكذا فان وزارة الزراعة تحصل على معلومات بشأن انتاج المحاصيل من خلال ادارة الانتاج الزراعي التابعة لها ، كما تحصل على معلومات عن الثروة الحيوانية عن طريق ادارة الانتاج الحيواني ، وتضبط أسعار المنتجات الزراعية عن طريق ادارة الاقتصاد الزراعي ، وتقوم وزارة الصناعة باجراء الدراسات الصناعية التي يستفاد بها كأساس لتخطيط أعمال القطاعات والتنمية ، وتعتمد هيئة الاستثمارات على بحوثها الخاصة في ترشيد تطور الصناعة ، وتذيل وزارة الصناعة معلومات

الاحصاء العام للوظائف بما هو متاح من معلومات عن الحرف والانتاج والاجود .. الخ ، وتقوم وزارة التنمية والخدمات الاجتماعية بجمع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية عن عملائها فى هذا المجال وهم أشد الناس فقرا ، وتتولى وزارة النقل امر توفير المطلو بالقطاع النقل ومواجهة الطلب على وسائل النقل .

وتعتمد الوزارات والهيئات الحكومية على مواردها الخاصة فى تخطيط وتنفيذ برامج البحوث الخاصة بها وتحديد اولوياتها ، وتكون مشروعات البحوث ذات طابع تطبيقى بدرجة عالية ، بمعنى أن تكو نأساسا أو دعما لبرامج العمل فى الوزارة ، واذا لم يكن لدى الوزارة ما يكفى من الوقت أو الموظفين أو الخبرة لاجراء دراسة ما ، فانها تكلف هيئات البحوث فى القطاع الخاص بانجاز هذا العمل فى نطاق الاسس التى تعدها لهذا الغرض .

وقد وجهت البحوث الحكومية بطريقة مكثفة نحو الزراعة والهندسة كما هو واضح من يصيبها م نالانفاق على التنمية والبحوث (فى عام ١٩٧٦) فقد بلغ ٧ر٤٩٪ بالنسبة للزراعة و ٧ر٢٠٪ للهندس ة . ومما يثير الاهتمام ان العلوم الاجتماعية والدراسات الثقافية تحظى بنصيب من الانفاق قد يبلغ ٧ر٢٠٪ وهى زيادة ملحوظة عما خصصها منذ خمس سنوات اذ كانت نسبته ١٤٪ ، ويتجلى هذا الاهتمام بالعلوم السلوكية فى الدراسات الانثرولوجية والسيكلوجية والثقافية والاجتماعية التى تتم أو التى يخطط لها دعما لبرامج التحديث الزراعى على مستوى المزارع ، وتنظيم السكان وأماكن التجمع السكانى والانتشار الصناعى .

وقد انشئت مؤسسات حكومية اخرى خارج الوزارات لتؤدى وظائف محددة وتجرى بعض البحوث المبدئية والتدريب تكملة البحوث التى تتم على مستوى الوزارات .

وفى عام ١٩٧٥ سجلت الهيئة القومية لتطوير العلوم نحو ثلاث وسبعين هيئة تشتغل بأعمال التنمية والبحوث ، ولكن تسعا وعشرين منها تركز اهتمامها على البحوث فى محيط العلوم الاجتماعية والعلوم الثقافية ، وطبقا لما ينفق من اموال على البحوث تأتى أكاديمية التنمية بالفلبين فى المقدمة (٢٩٪) تليها وزارة التعليم والثقافة (٢٤٪) والهيئة القومية للاقتصاد والتنمية (١٥٪) وتمثل انصبة هذه المؤسسات فى مجموعها ٦٨٪ من اجمالى الانفاق .

وكما ذكرنا آنفا ، فان الخطة الطويلة المدى للهيئة القومية لتطوير العلوم تهدف الى بذل جهود منسقة فى انشطة البحث الحكومية ، وبعد

سجل الانفاق على البحوث والقوى العاملة فى المؤسسات الحكومية المختلفة خطوة فى هذا الاتجاه ، ولكن مهمتها الرئيسية فى الوقت الحاضر هى البدء فى دراسات فى مجالات جوهرية محددة خارج نطاق الهيئات الاخرى ، وفى عام ١٩٧٨ بلغت ميزانيتها ١١٨ مليون بيزو ، وتعهدت الحكومة بزيادتها بنسبة ١٥٪ سنويا لتمكينها من القيام بأدوارها المختلفة باعتبارها الهيئة العلمية الرائدة فى الدولة .

والمصدر الرئيسى الثانى للمعلومات الاقتصادية الاجتماعية هو معاهد التعليم العالى ، اذ يوجد بالفلبين واحد من أوسع النظم التعليمية فى جنوب شرقى آسيا ، وفى عام ١٩٦٩/٦٨ على سبيل المثال كان هناك ٦٥٦ كلية وجامعة مسجلة لدى الحكومة ، ولكن خمسة فى المائة منها فقط هى التى تهتم بأعمال التخطيط والبحوث ، الا ان عددا كبيرا منها يقوم باستخلاص المعلومات الاقتصادية والاجتماعية من البحوث التى تجريها الكليات التابعة لها والدارسون فى اقسام الدراسات العليا الذين يكلفون باعداد رسائل تعتمد على البحوث كشرط علمى أساسى ، وقد قامت الهيئة القومية لتطوير العلوم بتقييم لخمس وخمسين كلية وجامعة تبين منه أنها تضم نحو ٣٥٥ عالما اجتماعيا بين اعضاء هيئة التدريس بها ، يحمل ٤٧٪ منهم درجة الماجستير ويحمل ٤١٪ درجة الدكتوراة ، وكان الكثيرون منهم يشتغلون بالبحوث والادارة والاعمال الاستشارية والخدمات التعليمية الاضافية ، ومن ناحية أخرى أوضحت المعلومات خلال الفترة من ١٩٦٧/٦٦ الى ١٩٧٧/٧٦ ان حوالى ثمانية آلاف دارس كانوا يدرسون لنيل درجة الماجستير فى العلوم الاجتماعية أو العلوم المتصلة بها ، بينما يحصل نحو اربعمائة على درجة الدكتوراه كل عام .

وذكرت الهيئة القومية لتطوير العلوم أن ٣٦٧٥ بحثا قد تمت فى جامعات الفلبين على مدى سبعة واربعين عاما قبل عام ١٩٦٦ ، وكان نصف هذه البحوث — تقريبا — فى محيط التربية يليها اللغة الانجليزية والفلسفة والعلوم السياسية وادارة الاعمال والاقتصاد . وفى الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ أجريت دراسات فى الاقتصاد باعتباره أكثر الموضوعات تداولا ، ويليه فى الاهمية التربية والادارة الزراعية والتغذية .

ويعمل عدد من المعاهد العلمية لا يزيد على أصابع اليد الواحدة فى نطاق بحوث العلوم الاجتماعية ، وفى مقدمة هذه المعاهد جامعة الفلبين التى يعهد اليها بمعاونة الدولة فى أعمال التنمية القومية وذلك باعتبارها مؤسسة رسمية ، وتعمل هيئات البحوث التى تتبعها فى محيط البحوث الموجهة نحو التنمية دعما للبرامج الحكومية ، وفى نطاق الجامعة الحكومية يوجد عدد من الكليات والمدارس والمعاهد والمراكز التى لديها مقتنيات فى

العلوم الاجتماعية القائمة على البحث وما يتصل بها من معلومات ، وتشمل هذه المؤسسات كلية ادارة الاعمال والمعهد السكانى ومعهد الاتصالات الجماهيرية ومعهد الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع ومركز الدراسات القانونية ومركز الدراسات الاحصائية وغيرها ، أما المؤسسات الاخرى التى لها أنشطة فى بحوث العلوم الاجتماعية فتشمل المجمع العلمى لجامعة مانيلا ومعهد الثقافة الفلبينية الملحق به ، وجامعة سليليما فى نجروس اوسينتال وجامعة سان كارلوس فى سيبو وجامعة زافيير فى مدينة كاجاين دى أورو وجامعة الفلبين المركزية فى ايلويلو وجامعة نوتردام فى كوتاباتو وجامعة سانت جون فى مدينة باجويو .

والمصدر الثالث البارز للمعلومات الاقتصادية الاجتماعية هو القطاع الخاص ، وهيئات البحوث التجارية الخاصة ، وتشمل معاهد البحوث غير الجامعية هيئات مثل المشروع الفلبينى للتقدم الاجتماعى الذى يتلقى دعما ماليا من رجال الاعمال بهدف القيام بمشروعات التنمية — وحركة تعمير الريف الفلبينية ، والمعهد الدولى لتعمير الريف ويعمل فى محيط البحوث الاجتماعية الريفية ، ومركز البحوث والاتصالات الذى يجرى بحوثا فى المحيط الاقتصادى ، وتقوم الهيئات التجارية الخاصة باجراء بحوث لحساب الحكومة تتركز حول العقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تعوق مشروعات التنمية ، كما تجرى بحوثا لحساب القطاع الخاص فى الصناعة وبصفة خاصة فى محيط الاقتصاد (تحليلات التكاليف والارباح) وبحوث التسويق . والهيئات الاكثر نشاطا هى مجاموعة الخدمات الادارية لمؤسسة التنمية الاقتصادية وسايسب جوريز فيلايو وشركاهم وكذلك منظمة آسيا للبحوث والمحاصيل الاستهلاكية وهى متخصصة فى بحوث الاسواق ، وهناك ايضا المجموعة الاستشارية الفبلينية واتحاد المشتغلين بالتنمية والاستثمار والادارة ، وتشتغل المؤسسات الكبرى ايضا بالبحوث السلوكية وذلك فى الصناعات الانشائية والاعلانية .

وبينما يبدو لنا ان هناك عددا كبيرا من المؤسسات العاملة فى محيط انتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية ، الا أن حصيلة المعلومات المتجمعة ليست بالحجم الذى يتناسب وهذا العدد ، كما انها تتم لصالح فروع معينة من المعرفة . وتعانى المؤسسات الحكومية والخاصة من نقص فى اعداد العاملين المدربين فى محيط البحوث ، وفى المجامع العلمية حيث توجد الخبرة (ومعظم اصحابها ممن تلقوا تعليما أجنبيا) نجد العاملين منقلين بأعباء المسئوليات من تدريس وادارة الى الخدمات الارشادية والاستشارات الخاصة كما تعانى من نقص دائم فى الاعتمادات المالية ومن القيود المفروضة على البحوث فى البيئة الآسيوية ، وكذلك من

القصور فى أساليب البحث الفنيـة التى تم اختبـارها تجريبيا ، وذلك بسبب مشكلات الطقس فى هذا المحيط لاعتبارات النقل والاتصالات .

ولا يزال توثيـق المعلومات ونشرها يفتقر الى التنظيم الكافى ، فالمعلومات التى يتم انتاجها تظل حبيسة داخل الهيئات التى بعدها ، ويتم تبويبهـا وحفظهـا بطريقـة مبسطة دون فهـارس فى وحـدات المعلومات ومكتبات صغيرة او قاعات للمطالعة تحويها تلك المؤسسات ، ويتم تبـادل المعلومات بين هذه المؤسسات على أدنى مستوى أو هو يكاد يكون شبه موجود فى الحقيقة الى حد ان الباحث الذى يرجع الى ماكتب فى موضوع معين يضطر الى الذهاب بنفسه الى المؤسسات التى اعدت المعلومات ، ولـكن بعض هـذه المؤسسات لا تحتفظ بفهـارس للمواد التى لديها او ملخصات لهـا ، مما يجعـل الحصـول عليهـا يعتمـد غالبا على ما يتذكره العـاملون بالمؤسسة .

ولم يكن أمرا غريبا فى الوزارات أن يحال البـاحث من ادارة الى اخرى بحثـا عن نسخة من دراسه تمت ، كذلك لم يكن غريبـا بالنسبة للعاملين ان يعترفوا بجهلهم بدراسة تمت فى نطاق الوزاره .

والمواد التى تم نشرها غير متداولة كما أن كثيرا من التقارير بشأن البحـوث يتم نسـخها على الآلات الناسـخة ، وفى بعض الحـالات تكون النسخ متوفرة مما يتيح للباحث أن يحصل على نسخة او أكثـر دون مطالبته بتوقيع ايصال بتسليمها ، وقد لا يتيسر احيانا الا النسخة المودعة فى « الاضبارة » ، وعندما لا توجد الة ناسخة ينفق البـاحث وقتـا ثمينا فى نسخ ما يريد بخطه ، وفيما يتعلق بالمواد المطبوعة نجـد أن تكاليفهـا تجعلها بعيدة عن متناول الدارسين ، ومع أن الهيئة القومية لتطـوير العلوم تدرك أبعاد المشكلة ، الا أن محاولات اعداد الفهارس تعوقها مشكلات الميزانية والموظفين ونقص الدعم المالى وكذلك نقص التعاون من جـانب معاهد البحوث ، أما الحصول على المواد المطبوعة فانه أمر أكثر صعوبة .

وتعتبر المكتبة القومية المستودع المركزى للمواد المطبوعة فى الفلبين بالاضافة الى المكتبة الرئيسية لجامعة الفلبين والمركز الثقافى التابع لمكتب الفلبين ، ومكتبة جامعة الفلبين فى سيبو ومكتبة جامعة ولاية منداناو . وطبقا لقانون الايداع الثقافى والقانون يتحتم ايداع نسختين من كل كتاب جديد يطبع فى الدولة بالمكتبة ، الا ان القانون — لسوء الحظ — لم يوضع موضع التنفيذ الا سنة ١٩٧٦ ، ويحدد مواد الكتب بسبب النقص فى وسائل التخزين ، والجميع يدركون مشقة العملية الطويلة المتصلة ببناء مكتبـة قومية وهو أمر من المتوقع أن يستغرق وقتا طويلا قبل أن تتمكن المكتبة القومية من أداء دورها فى التوثيق بصورة فعالة .

إننا نشاهد مثل هذا الوضع فى معاهد التعليم العـالى التى تحتفظ بمجوعات الكتب فى الموضوعات الخاصة بها حيث تظل مشكلةاقتسام الموارد المالية التى طالت مناقشتها أمرا يثير الحيرة ، ولا يزال حق تبادل استخدام المواد الموجودة فى المكتبات والممنوح للدارسين والكليات محـــدودا فى الوقت الحاضر ، ويستطيع الجمهـور أن يحصـل على ترخيص باجـراء بحوث فى المكتبة ، ولكن ذلك يتم فى أوقات محددة .

وبالنسبة للمعاهد التعليمية ، نجد ان انتاج وتوثيق المعلومات أفضل نسبيا ، لان معظم البحوث تتم بواسطة المعاهد داخل نطاق جامعة الفلبين كما أن المكتبة الرئيسية لجامعة الفلبين هى التى تنسق شبكة المكتبات ومراكز التـوثيق ، ولذا يتم وضع فهرس مركزى لحصيلة البحـوث من المصادر المختلفة .

وليس من اليسير الحصول على نتاج البحوث من القطـاع الثـالث ونعنى به الهيئات الخاصة ، فكل هيئة فيما يبدو تتحمس للحفاظ على مالديها من معلومات تعد أكثرها اسريا ، وهـذا فى حد ذاته يقلل الى حد كبير من عملية تبادل المعلومات خاصة بين المؤسسات التجارية .

التجارية .

اندونيسيــــا

لقـد بدأ انتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية فى اندونيسيا منذ وقت طويل باعتبارها أداة لفهم الشعوب المتباينة التى تغطى هذه المجموعة من الجزد التى يربو عددها على ١٣٠٠ جزيرة . وفى أثناء جترة الاستعمار كان العلماء الهولنديون يتولون البحــوث فى نطاق علم الانثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجناس والعرف باعتبارهما أساس الادارة الناجحـة ، وبعد الاستقلال سنة ١٩٤٥ امتد الاهتمام الى الاقتصاد والقانون نظـرا لعلاقتهما بالهدفين الرئيسيين للحكومة وهما : التنمية الاقتصادية وتوحيد الشعوب الاندونيسية فى ظل هوية واحدة .

ولا تزال هذه هى أهداف الحكومة حتى اليوم ، فالقانون هو محور البحوث فى القطاعين الحكومى والخاص ، وهكذا يواجه الانسان ما هو متاح من معلومات غير متوازنة فى محيط الاقتصاد والقــانون (والعلوم السياسية).

ويتم انتاج المعلومات الاقتصادية الاجتماعية بوساطة رجال الجامعة فى أكثر من اربع وعشرين مؤسسة تعليمية تابعة للدولة تضم اغلبها كليات للاقتصاد والقانون والعلوم الاجتماعية . ومعاهد التعليم العالى تدرك جيدا أهمية العلوم الاجتماعية حتى أن جامعات العلوم الطبيعية والفنية بها كليات

لفروع معينة من العلوم الطبيعية ، ويتبين من قائمة الكليات التابعة للجامعات الحكومية أن هناك احدى وعشرين جامعة بكل منها كلية للقانون وتسع عشرة جامعة بكل منها كلية للعلوم الاقتصادية ،، وخمس عشرة جامعة بكل منها كلية للعلوم الاجتماعية ، ويوجد بالجامعات الاخرى كليات مستقلة للفلسفة والآداب وعلم النفس والعلوم السياسية والاجتماعية .

وأكثر الجامعات نشاطا فى بحوث العلوم الاجتماعية جامعة اندونيسيا فى جاكارتا ، وجامعة جادجا مادا فى يوججاكرتا ، وجامعة حسن الدين فى يوجونج باندانج ، وتتلقى البحوث الجامعية دعما ماليا من الحكومة عن طريق ادارة الثقافة والتعليم العالى ولكنه دعم محدود بطبيعة الحال . وكثيرا ما يعطى اولوية للعلوم الزراعية ، وبالنسبة للعلوم الاجتماعية تعطى أولوية للمجالات التى توليها الحكومة اهتماما خاصا مثل مشروعات البحوث الاقتصادية التى يمكن تطبيقها فورا . ويأتى جزء آخر من الدعم المالى من هيئات التمويل الاجنبية مثل برنامج التنمية التابع للامم المتحدة ، وهيئة التنمية الدولية الامريكية ومؤسسة فورد ومؤسسة آسيا ومركز بحوث التنمية الدولية ... الخ . ولكن هذا الدعم ينفق بدوره فى أطار سياسة التنمية التى تضعها الدولة وعلى ذلك فانه تركز على العلوم الاقتصادية والديموجرافيا والتعليم ، ويوجه قدر ضئيل جدا من هذا الدعم لعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والعلوم الاجتماعية السلوكية الاخرى .

وخارج نطاق الجامعات يتم انتاج المعلومات العلمية ومن بينها المعلومات الاقتصادية الاجتماعية عن طريق معهد العلوم الاندونيسى وهو هيئة حكومية تشرف على البحوث التكنولوجية والعلمية فى اندونيسيا من حيث تقديم المشورة للحكومة فى شأن صياغة سياسة قومية للعلوم والتنسيق والتكامل بين انشطة العلوم والتكنولوجيا على المستويين القومى والاقليمى ، وكذلك ادارة عشرة معاهد قومية للبحوث فى جاكارتا وبوجور وباندونج ، وتجرى هذه المعاهد بحوثا فى العلوم الاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية وكذلك فى العلوم الثقافية .

ويشرف المعهد القومى للبحوث الاقتصادية والاجتماعية على أعمال البحوث فى تعاون وثيق مع المعهد القومى للدراسات الثقافية . ويجرى المعهد القومى للبحوث الاقتصادية والاجتماعية بحوثا اقتصادية واجتماعية بصفة عامة بهدف الحصول على المعلومات أو البيانات اللازمة لجهود الدولة من اجل التنمية ويقدم مشورته للحكومة فى هذا الصدد بشأن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلب حلا عاجلا ، وتشير مجموعة التقارير التى جمعها المعهد القومى للبحوث الاقتصادية والاجتماعية

والخاصة بالبحوث التى تمت بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٨ الى مائة وتسعة عشر بحثا فى موضوعات شتى مثل العلوم الاقتصادية والتخطيط الاسرى والبيانات الديموجرافية او السكانية والجوانب الصناعية والتجارة ، الى جانب الخصائص السيكلوجية والاجتماعية للشعب الاندونيسى . ويركز المعهد القومى للدراسات الثقافية من ناحية اخرى على القيم الحضارية للمجموعات البشرية المختلفة فى اندونيسيا وكذلك على الدول الاخرى التى تمر بعملية تنمية مماثلة لتلك التى تجرى فى اندونيسيا .

وتتم البحوث فى العلوم الاجتماعية فى اماكن اخرى داخل القطاع الحكومى :

(أ) فى وزارات الحكومة المختلفة (التعليم والثقافة ، الشئون الاجتماعية ، والدفاع والامن ، القوى العاملة ، الهجرة والتعاون .. الخ)

(ب) وفى الجهاز المركزى للاحصاء الذى يعالج البيانات الاحصائية عن السكان والانتاج والتجارة والصناعة ، والبيانات الجانبية الاساسية الاخرى المتعلقة بالمجتمع الاندونيسى .

ولكل واحدة من كليات العلوم الاجتماعية المختلفة فى الجامعات الحكومية مكتبتها الخاصة التى تعمل فى استقلال عن الاخريات ، على الرغم من أن ادارة المكتبات وقسم الكتب التابعين للادارة العامة للتعليم العالى بوزارة التعليم والثقافة تبذل جهودا للتنسيق بين الادارة وهذه المكتبات ، ولكنها مهمة عسيرة نظرا لان نظام التعليم العالى الذى تدعمه الدولة يشمل — بالاضافة الى الجامعات الحكومية — ثلاثة معاهد فنية ، وست كليات للمعلمين ، واحدى عشرة أكاديمية رياضية ، وثمان جامعات اسلامية ونحو مائتين وعشرين معهدا خاصا للتعليم العالى ، وليست هناك مكتبات جامعية بالمعنى الدقيق تتولى عملية التكامل بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة او بين الكليات .

ويبدو أن تنسيق ومركزية المعلومات التى ينتجها القطاع العام يتم بطريقة أفضل كثيرا ، حيث توجد شبكة توثيق قومية تقوم بجمع وتنظيم المعلومات المطبوعة فى أى صورة من الصور وتتولى توزيعها على التعليم والبحوث ، اما فى محيط التكنولوجيا والعلوم فهناك المركز القومى لتوثيق العلمى وهو واحد من عشرة مراكز تتبع معهد العلوم الاندونيسى الذى انشىء سنة ١٩٦٥ بهدف توفير المعلومات اللازمة لاغراض البحث فى معاهد البحوث بأندونيسيا ، ويؤدى هذا المركز خدمة فى مجال التوثيق والمعلومات للمعاهد التابعة لمعهد العلوم الاندونيسى وكذلك لكل من يطلبها ، وتتبعه مكتبة تضم حوالى واحد واربعين الف كتاب وستة آلاف مجلد من الدوريات ، كما أن له اتصالات بمقتنيات المكتبات فى سبعة معاهد

فى باندونج واثنين فى بوجور . وستة فى جاكارتا وواحد فى سورابايا وواحد فى يوجياكارتا ، ويهتم المركز ــ بصفة خاصة خلال عملية جمع النشرات ــ بالمطبوعات العديدة اللازمة للدوريات الثقافية الاندونيسية ، والمطبوعات الصادرة عن الهيئات الحكومية ، ويحتفظ ايضا بنحو مائة وسبع وسبعين لفافة من الميكروفيلم تتركز موضوعاتها حول الوسائل الاجنبية عن اندونيسيا أو التقارير الفنية ، ويتبع ادارة المطبوعات فى اندونيسيا مركز للتعريف بالمخطوطات يتولى شئون البحوث وخدمات التوعية بالاحداث الجارية والخدمات الخاصة بالكتب والمخطوطات وخدمات الترجمة التى يتضمنها مشروع الفهرس الجامعى .

وتحتفظ الاقسام الادارية بمجموعة البيانات والمعلومات التى تنتجها ، والنسخ التى تزود بها ادارة المطبوعا مما تنشره هذه الاقسام من المواد الاعلامية تيسر نشر المعلومات بدرجة واضحة .

وأحد المشروعات الطموحة الذى يمكن أن يؤثر بصورة بارزة على مركزية الاعلام هو تلك الخطة الرامية الى انشاء مكتبة قومية فى المستقبل القريب تكون نواتها مكتبة المتحف المركزى ومكتبة التاريخ الاجتماعى والسياسى وثبت المراجع القومى ، وهى الوحدات الثلاث التى تضم أهم مجموعة من المراجع فى العلوم الاجتماعية خارج محيط الجامعة .

النتائج ووجهات النظر

ان نظرتنا الشاملة الى أساس الاعلام الاقتصادى الاجتماعى فى أربع من دول جنوب شرقى آسيا تكشف عن نمط متشابه بصورة مذهلة من حيث مداه واتجاهه فى انتاج وتوثيق ونشر المعلومات .

وقد تطورت فروع المعرفة المختلفة طبقا لما يتوقع أن تسهم به فى تحقيق الاهداف القومية ، وعلى ذلك اكتسبت العلوم الاقتصادية تفوقا نتيجة للدفعة نحو انتاج زراعى أوفر وكذلك نتيجة للجهود المبذولة من أجل التصنيع ، وقد حظيت دراسة القانون بشعبية كبيرة ، وتعد المعاهد التى تقدم برامج دراسية فى هذا المجال من أقدم المعاهد وأفضلها وبصفة خاصة فى اندونيسيا والفلبين ، وقد تزايد حجم المعلومات الثقافية الاجتماعية بسرعة ، خاصة فيما يتصل بدعم برامج الخدمات الاجتماعية والتجمعات البشرية والسكان .

ويتم الوفاء بمتطلبات الحكومة بصفة عامة عن طريق الاجهزة التى تحتاج الى المعلومات ، وهناك عدة أسباب لهذا الاتجاه الذاتى مثل القيود المالية والرغبة فى الابقاء على الميزانية داخل الوزارة والحاجة الى ممارسة رقابة لصيقة على برنامج البحوث ، والحفاظ على سرية النتائج وتبرير

تعيين موظفين اضافيين ، والنقص فى عدد المعاهد المؤهلة للقيام بأعمال البحوث خارج نطاق الجامعة .

واذا كانت هناك بعض المزايا للبحوث التى تتم داخليا ، الا ان لهما عدة عيوب اهمها رداءة نوعية العمل بسبب النقص فى عدد موظفى البحوث المؤهلين المدربين ، واحتمال الحصول على تقارير منحازة ، وازدواج الجهود فى البحوث ، ويرجع ذلك فى جانب منه الى القصور فى نشر حصيلة البحوث خارج البلاد .

ومهما كانت العيوب فمن المتوقع أن يستمر القطاع الحكومى فى انتاج ما يحتاج اليه من البحوث فى العلوم الإجتماعية مما يلزم لتخطيط البرامج وتنفيذها ، وبالنسبة للمهتمين بزيادة المعلومات عن العلوم الإجتماعية نرى ان الاسلوب المنطقى هو العمل فى الاطار الموجود لزيادة امكانية فى أعمال البحوث ، ويمكن تحقيق هذا الهدف بعدد من الطرق نذكر منها :

* تنمية مهارات العاملين الموجودين فى الجوانب المختلفة لاعمال البحث عن طريق برامج التدريب المحلى ا والجماعى .

* افاد العاملين المتازين فى البحوث لحضور الندوات العامة حول البحوث أو حضور برامج دراسية قصيرة فى معاهد ممتازة فى الداخل أو فى الخارج .

* تقديم المشورة فى نطاق البحوث فى مجالات معينة مثل التخطيط لجمع العينات والبيانات وفحصها وتحليلها .

* تيسير الاطلاع على أنشطة البحوث ذات الصلة الوثيقة والتى تتم فى أماكن أخرى بهدف الاقتداء بها .

* تعزيز التعاون واقامة علاقات عمل بين موظفى البحوث فى الحكومة وفى القطاع الخاص وهيئة البحوث فى المعاهد الجامعية .

* تشجيع التبادل المستمر لنتائج البحوث بين وحدات البحوث داخل الدولة وبين معاهد البحوث التى تعنى بمثل هذا العمل فى دول اخرى .

وهناك حاجة مماثلة الى تحسين خدمات الاعلام والتوثيق فى الوزارات والادارات والمؤسسات العامة ، وكما ذكرنا آنفا ، فان حصيلة البحوث تظل عادة تحت يد منتجيها فى مكتبة صغيرة أو وحدة توثيق تحتفظ بالبحوث مع موضوعات أخرى تتعلق بعمل الادارة ، ومثل هذه التقارير لا تطبع فى المعتاد ولكنها تبقى فى صورة تقرير داخلى او مذكرة ، ولا تزال عملية النشر بطيئة ومكلفة فى جنوب شرقى آسيا ، أضف الى ذلك أن الموظف المنوط به حفظ مجموعات البحوث (وعادة ما تكون موظفا كتابيا) ينقصه

التدريب على استخدامها مما أدى الى ضياع نسخ منها والى ندرة الفهارس والتعاريف بالمخطوطات ، كما أن الادارات الحكومية لا تنشر قوائم بتقارير البحوث التى أعدتها .

وتتضاعف مشكلة عدم كفاية التوثيق والنشر نتيجة لعدم وجود قوانين ايداع معمول بها تماما فى الدول التى تم مسحها ، وتوجد لدى الفلبين وسنغافورة وماليزيا لوائح ايداع قانونية توجب ايداع عدد من النسخ من كل المواد التى تنشر فى الدولة ، ولكن المشكلات لا تزال قائمة ، وقد وضعت تلك اللوائح فى الفلبين حديثا ، ولكن كثيرا من المواد التى تم نشرها قد افلتت من تطبيق القانون ، وعلاوة على ذلك فانه بوسعنا أن نقدر أن المشكلات التى انتقلت الى دول أخرى ستبرز بصورة مفاجئة وتحول دون اتمام تجميع ما يكتب ، ومن أمثلة هذه المشكلات مشكلة التحديد الضيق للمواد التى يشملها التجميع اذ يتم استبعاد كثير من الموضوعات التى لم تنشر أو التى نشرت بصورة جزئية ، ومشكلة عدم وجود عقوبات على المخالفات أو التساهل فى تطبيق ما هو موجود منها ، ومشكلة العيوب فى المراكز المخصصة للتعريف بالكتب والمخطوطات ، ويحتمل كثيرا أن تفلت نتائج البحوث العلمية الاجتماعية من شبكة الايداع لانه على نقيض المعلومات الفنية والاحصائية ـ يظل الجزء الاكبر منها دون نشر .

وفى القطاع الخاص تتركز البحوث فى معاهد التعليم العالى ، وتأتى المعاهد الحكومية فى المقام الاول ، غير ان انتاج الكليات والطلبة ليس وفيرا بالمعنى الكامل كما أن عدد المنتسبين للدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية ليس كبيرا وعدد الخريجين أقل ، ففى الفلبين مثلا حيث يعد معدل الانتساب للدراسات الجامعية من أعلى المعدلات فى جنوب شرقى آسيا ، يظهر لنا من التقييم أن نحو ٤٠٢٠ قد اتموا رسائلهم العلمية خلال واحد وخمسين عاما أو بمعدل ثمان وسبعين رسالة فى العام ، وانتاج الكليات من البحوث أقل كثيرا ، ويرجع ذلك الى أن الاساتذة يكونون ـ عادة ـ مشغولين بمسئوليات التدريس والادارة وليس لديهم سوى قليل من الوقت لاعمال البحث ، ولن ندهش اذا علمنا أن كثيرا من المجلات العريقة لا تجد من المواد ما يستأهل النشر .

وغالبا ما يكون البحث الجامعى فى العلوم الاجتماعية من النوع البحت وليس من البحوث التطبيقية فيما عدا البحوث التى تتلقى دعما ماليا من هيئات أجنبية ، وفى هذه الحال تكون الاولوية لموضوعات البحوث التى تتصل مباشرة ببرامج الحكومة ، أما وحدات البحوث الحكومية فهى الاكثر ارتباطا بالبحوث التطبيقية وفى مقدمتها البحوث التى تساند انشطتها ،

ومن الواضح أن هذا الوضع ليس مثاليا ، فالذين يعملون فى الجانب النظرى يحتاجون الى جهود التجريبيين والعكس بالعكس .

وقد شجب الباحثون فى القطاعين الحكومى والخاص مشكلة التقسيم هذه لانها تؤدى الى خسائر كثيرة ، فاكثر البحوث الجامعية ليست لـــه علاقة مباشرة باحتياجات الحكومة من المعلومات رغم شدة حاجة الحكومة الى المعلومات ، ومن ناحية أخرى نجد أن أحد المجلات الهامة الذى يضم بحوثا تمت تحت اشراف الحكومة لا يستحق الاعتماد عليه بسبب نقص الخبرة والعاملين المدربين فى معاهد البحوث الحكومية ، فالعلماء الاكفـاء ينفرون عادة من وظائف البحوث الحكومية لعدم كفاية المكافآت ، وبسبب الاحباط الذى يشعرون به نتيجة للبيروقراطيـــة والميزانيـات المحـدودة والروتين الحكومى والتغييرات السريعة فى الترامج وفى العـاملين وحظر الجمع بين وظيفتين ، كما يرجع أحيانا الى عـدم تقـدير ما يسهمون به من جهد فى ما تؤديه المعاهد من عمل .

وبوسعنا عموما أن نوجز العيوب الرئيسية فى أساس المعلومـــــات الاقتصادية الاجتماعية فى اثنتين :

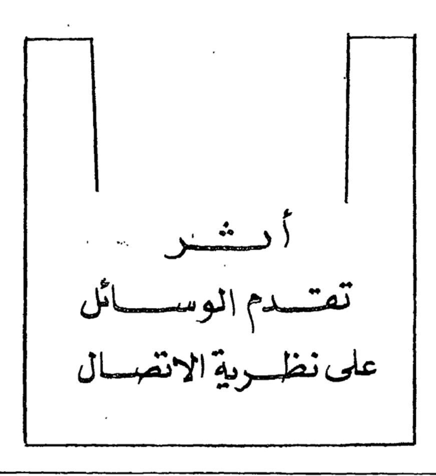
(أ) عيوب اساسية تتصل بقدرات المعاهد التى تنتج المعلومـــــات ونوثقها وتنشرها .

(ب) والنقص فى التقنيات اللازمة ليس لتقوية قدراتهـــا فحسب ولكن لتنسيق العمل والناتج من المعاهد المختلفة ايضا ، لضمان صلة أقوى ولتقليل الازدواج بين المعلومات التى يتم جمعها .

ونوعية البحث مسألة هامة فى البيئة الآسيوية نتيجة لنقص البيانات الجانبية او للتطبيق المحدود لاساليب ومعايير البحث الذى يقـــوم على الاسس المتبعة فى الدول الغربيـــة والصعوبات الناشئة عن الخصـــائص السلوكية لحرية التقييم الى جانب القصور المنطقى فى الحقـل نفســه . ومن الواضح ان الحل يكمن فى التدريب على طـــرق البحث وأساليبه واقتسام موارد معاهد البحوث المختلفة . وعلى حين نجد ان هذه الحلول معروفة الا انها لا تكاد تطبق عملية ، فمن الذى ينبغى أن يأخذ بزمـــــام المبادرة ؟ ومن اين يبدأ ؟

ان الهدف الرئيسى البعيد المدى هو اقامة نظام تنسيق مركزى كجزء من نظام المعلومات القومى وهو ما لا يوجد فى أى من هــــذه الدول حتى الآن ، وربما يسبق هذا هدف آخر وهو دعم فروع المعرفة المختلفـة ذات الصلة به أو مجموعات الفروع الصرفية المتقارية قبـل ربطهـا ببعضـها فى شبكة أكثر اتساعا ، ذلك لان تكديس كل العلوم الاجتماعية معا يجعلهـا

شيئا يصعب الاشراف عليه بصورة فعالة من الناحية العملية . فهناك فروع ينبغى ان تظل مستقلة نظرا لضعف صلتها بالفروع ذات الاتجاهات الاعلامية الخاصة بها) لكن عمليــة الربط تكون ملائمة بالنسبة للجهود التى تعتمد على فروع متعددة من المعارف . الا انه يفضل من الناحية العملية أن نربط فى بداية الامر بين المعاهد ذات التخصص المماثل ، الاقتصاد مع الاقتصاد . والقانون مع القانون والعلوم السياسية .. الخ) ..



ان تطور وانتشار وتغلغل وسائل الاتصال عموما والتكنولوجيا التى صاحبت أجهزة الكمبيوتر فى عشرات السنين الاخيرة قد جلبت معها تغيرات ملحوظة على كل وسيلة من وسائل الاتصال فى البلاد الصناعية العظمى . لقد أصبحت الفوارق بين طرف الاتصال المختلفة تدريجيا غير واضحة ومسارها الى التلاشى .

واكثر الامور أهمية هو التناقض التدريجى والجوهرى فى الفوارق بين وسائل الاتصال ومعالجة البيانات كنتيجة لتلاحم هذه الطرق التكنولوجية . وقد لخص الاستاذ « اثيل دى سولا » منذ عدة سنوات ماضية هذه الاتجاهات فى التعبير « نقطة التقاء الاساليب » وسواء كنا نستطيع أن نتقبل هذا المفهوم أم لا فاننا يجب أن ندرك ان كل وسيلة من وسائل الاتصال تخضع الآن لتحول سريع وفقا لدورة الحياة الخاصة بها والتى تتماثل مع دورة الحياة الخاصة بها والتى تتماثل مع دورة الحياة الخاصة بالبضائع والخدمات الاخرى .

وتنبثق بصورة متعاقبة طرق اتصال حديثة كما لوكانت ترمز الى ابتكارات تكنولوجية فى علم الاتصال والكمبيوتر ، وسوف تحل محل الوظائف المختلفة لطرق الاتصال القديمة . واذا عبرنا عن ذلك بكلمات

الكاتب : سيسيوك كومانسيوزاكى

عضو معهد البحوث الاقتصادية والاتصال من بعد : طوكيو
اليابان

المترجم : الدكتور فرج عبد العزيز عزت

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس -
القاهرة

أخرى فانه يمكن القول بأن تقدما سريعا يقع فى اتجاه الوسائل الالكترونية ، واذا عرفنا وسائل الاتصال بأنها آلة ربط الافراد ونشر المعلومات بينهما ، فبناء عليه يجب ان يوضح هذا التقدم فى العلاقة بين الافراد والمعلومات ووسائل الاتصال .

وعادة ما تنقلب رأسا على عقب العلاقات الانسانية التقليدية أو النظام الاجتماعى المتعارف عليه نتيجة لاثر الاتجاهات التكنولوجية على وسائل الاتصال وخاصة فيما يتمثل فى الآلات والمعدات . فعلى سبيل المثال ، الحجم الصغير المصمم لشبه الموصلات يزيد من فعالية الاتصال وكثيرا ، ويمكن من الاعتماد عليه وبجعله اقتصاديا عاما بعد آخر ولذلك فهى تؤثر على مجتمعاتنا بطرق مختلفة . وفى الوقت نفسه تنمو وتتغير احتياجات الناس الى المعلومات ووسائل الاتصال وفقا للتغير المعجل لظروف حياتهم اليومية .

ولقد تغيرت نظرتهم للقيم فأصبحوا يقدرون المعلومات أكثر وأكثر واصبحت لديهم قدرة أفضل لمواجهة الانفاق المتزايد على المعلومات ووسائل الاتصال . ان الموازنة بين الاحتمالات التكنولوجية والحاجة الى التحسينات

من جانب الجمهور هى المناسبة لتبل المجتمع الطبيعى لوسائل الاتصال الحديثة .

واذا تقبلنا أسلوبا جديدا للاتصال ومن ثم تم انتشاره ، فان الدور الاجتماعى الذى كان يلعبه الاسلوب المتعارف عليه يجب أن يستبدل به الاسلوب الجديد وقد يعنى الاسلوب الجديد بالاحتياجات المستخبرة بكفاءة اكبر وملاءمة اكثر وبتكلفة أقل ، وبناء عليه تتغير انماط سلوك وسائل الاتصال ومن الممكن ملاحظة هذه التغيرات كما فى حالة ادخال التليفون والتليفزيون للمرة الاولى على سبيل المثال .

وليس هذا بالحدث المستقل والتدريجى ولكنه تغير دورى أو التكرار المستمر لمجموعة التغيرات فى الوظائف الحيوية التى من الممكن ملاحظتها فى حياتنا اليومية ولو أنها حركة لا يمكن تصورها عقليا .. وكان نتراكم هذه التغيرات اتر ضحم على نظريات الاتصال المتعارف عليها والتى كانت تنبنى فى الايام اولالى على علاقة ساكنة نوعا ما بين الافراد والمعلومات ووسائل الاتصال .

وحتى قريبا فانه لم يكن من الممكن ان نتصدر عقليا مجموعة التغيرات ى الوظائف الحيوية لوسائل الانصال فكل منها يؤدى وظيفته بصورة منفصلة ومستقلة . فعلى سبيل المثال : فان جهاز التليفون يؤدى وظيفته دون أية علاقة بجهاز التليفزيون .

وفى ضوء هذه الظروف نانه من الممكن استخدام طرق معالجة متباينة بصور الوسائل المختلفة مثل وسائل الاتصال الجماعية ووسائل الاتصال الشخصية .

ومع ذلك وكنتيجة للتغيرات الحديثة فى مجموعة الوظائف الحيوية تتناقض الفروق بين كل من نمطى الاتصال ، وتتجمع فى نظام موحد ويعتبر الفيدتكس مثالا نموذجيا لتجمع الاساليب اذ أنه يتكون من تليفون وجهاز تليفزيون ملون وكمبيوتر ليقدم منفعة جديدة ، وبناء عليه فقد أصبح مطلوبا الآن نظرية أجدى وأكثر شمولا لوسائل الاتصال . وفى هذه المقالة فانى اقترح النظر الى لاتجاهات التقدمية فى الوظائف الحيوية وأن أبين أثرها على نظريات الاتصال .

الاتجاهات التى تنحوها وسائل الاتصال :

خلال عشرات السنوات الاخيرة أمت تكنولوجيا الكومبيوتر ووسائل الاتصال ابتكارات تكنولوجية كاملة فى البلاد الصناعية الكبرى . لقد حقق التصور العريض لتكنولوجيا وسائل الاتصال تقدما سريعا . ومن

وجهة نظر نظرية وسائل الاتصال ، تعد الوسائل الخارجية أكثرها اهمية ، لانها تربط ــ مباشرة ــ الافراد والمعلومات . ان وسائل الاتصال الخارجية من الممكن أن تؤدى وظيفة مشتركة ليس فقط بين الافراد ولكن بين الانسان والآلة ايضا .

ومع التقدم السريع فى تكنولوجية وسائل الاتصال ، فقد تطورت وسائل الاتصال الخارجية بصورة ملفتة النظر . وهى تجتاز الآن تحولا ضخما عن الحساب بالقياس الى الحساب بالارقام ومن الآلية الكهربية الى الآلية التى تعمل الكترونيا كلية ، ومن الوظيفة الواحدة الى الوظائف المتعددة. والآن ومع وجود أجهزة الكومبيوترز المصغرة المركبة داخليا ، فانه من المتوقع أن يتسم استخدامها بمزيد من البراعة .

ومع ذلك فان التكنولوجيا المصاحبة لوسائل الاتصال الخارجية لا يمكنها ان تؤدى وظيفتها بمفردها ، ولكن من الممكن ان تؤدى وظيفتها ــ فقط ــ اذا تم ربطها بشبكة اتصال منظومة وبناء عليه فان تقدم محطات الاستقبال/الارسال يمثل تطورا كليا لتكنولوجيا وسائل الاتصال برمتها .

وهناك ميول رئيسية ومتعددة فى تمركز تقدم وسائل الاتصال على التكنولوجيا المصاحبة للوسائل الخارجية ، وهى كما يلى :

التصــــور :

انه من المتوقع أن تصبح تكنولوجيا التلتكس والفيديوتكس فى السنوات القادمة أكثر وسائل الاتصال المرئى التى لها مستقبل مرتقب ، نظرا لان تكلفتها من المتوقع ان تكون أقل نسبيا من التكنولوجيا الاخرى . وفى عدد كبير من البلاد الصناعية ، فان هذه التكنولوجيات تطور بسرعة كبيرة . وتتنافس هذه البلاد بعضها مع البعض لتحتلّ المركز القيادى فى هذا المجال.
وستزيد الادارة التجارية لهذه التكنولوجيات من نصيبها فى مجال الاتصال المرئى حيث حافظت الاذاعة التليفزيونية المألوفة على مكانتها التى لها شأنها . واحتمال آخر هام هو التليفزيون الرقمى البرقى بكبل والذى يستطيع أن يوفر معلومات مرئية متعددة الاستعمالات على أساس عملى متبــادل .

وعلى نحو متباين ، فان وسائل الاتصال التقليدية مثل الخدمة البريدية ، والخدمة التلغرافية تقترب الآن من حدود نموها ، ويتناقص فى بعض البلاد مدى استخدامها . ويبدو اتجاه الوظيفة الاجتماعية من الاساليب التقليدية الى الاساليب الحديثة واضحا للغاية .

كما يختلف مضمون المعلومات التى تنقلها الوسائل المرئية الجـديدة عن مضمون المعلومات التى تنقلها الوسائل القديمة .

الوســائل « البــارعة » :

مع تطور وسائل الاتصال ، فانها أصبحت تتصف بمزيد من البراعة . وتتكون «البراعة » التى تتصف بها محطة اتصال للاستقبال / الارســال من كمبيوتر مصغر مركب فى بناء محطة اتصــال للاستقبال / الارسال

الا التقدم السريع فى شبه الموصلات مثل ل ـ اس ـ آى

قد جعل من الممكن أن نستعمل الكومبيوتر المصغر ذا الطاقة المرتفعة حتى ى محطات الاستقبال / الارسال للاغراض المنزلية بالاضافة الى محطـات الاستقبال / الارسال لاغراض المشروعات التجارية والصناعية .

انه من الايسر (الاسهل) استعمال محطات الاستقبال / الارسال التى تتسم بالبراعة عن محطات الاستقبال / الارسال القديمة لانها من الممكـن أن توفر الذكاء الانسانى عند كتابة الشفرة ومن ثم حلها وتبسط من اجراءات الاتصال . ان التليفون الموجه عقليا من الممكن ان يتذكر ارقام تليفونات مكاتب ومنازل معينة ، واذا لزم فانه من الممكن أن يطلبها بصفة متـكررة بمجـرد الضغط على زرار . ان ما نسميه « تليفـون العمليــات » أو « تليفون البيانات » من الممكن أن يقرأ الاكواد الممغنطة على كرت سلفـة ندخله فى التليفون ومن بعد نرسل الكود الى الكومبيوتر المركزى للاجازة (التصديق) . ومن المحتمل انه خلال العشر السنوات القادمة ستكون هناك محطات استقبال / ارسال مرنة وذات استعمالات متعــددة ، ليس فى المكاتب فقط ولكن فى المنازل أيضا .

التـــكامل :

يبدو أن تكامل الوسائل .. يعد فكرة بعيدة للغاية ،، ومع ذلك فقد كانت حلما أبديا لرواد الاتصال من بعــد ، الذين كا نيتصف خيالهــم بالاتساع . فعلى سبيل المثــال السيد / دافيد سارنوف مؤسس شركة راديو أميركا ذائعة الصيت ونبى صناعة الاتصل ، أعلن عن فكرته الخاصة بشبكة الاتصال المتكاملة الاتصال الوطنى منذ وقت بعيد .

ومن بين عدد من الافكار المشابهة ، فانه يجب علينا ان نقدر بمزيد من الاعجاب شركة نيبون العامة للاتصال التلغرافى والتليفونى ، وبـرنامج شبكة الخـدمة الرقميــة المتكاملة . وتهتم الآن شركة نيبون للتلغـراف والتليفون بتعزيز الاستخدام الكامل للارقام فى شبكتها الواسعة للاتصال ، وان تلمج كل أشكال الاتصال من جانب شبكة الخدمة الرقمية المتكاملة . ومن الطبيعى أنه من الممكن استخدام أية أرقام عشرية فى محطات الاتصال للاستقبال / الارسال المتصلة بالشبكة وبذا تصبح متعددة الاستخدام .

ويعد هذا — في الواقع — برنامجا رياديا للتكامل الكامل لوسائل الاتصال ، وسوف تؤثر على الاتجاه الحالي نحو التكامل وتعجله .

التفاعــــل :

تعرض صفة التفاعل احتمال الاتصال من جانبين من خلال الوسائل ذاتها . ويعد أمرا طبيعيا ان تختلف هذه الصفة الى حد ما من وسيلة الى أخرى وفقا لصفاتها المميزة . وبصفة عامة فان الوسائل الشخصيـــة تتصف بدرجة عالية من التاعل عن الوسائل الجماعيـة . لانه كان من الصعب الى حد ما أن ندرك فعالية الاتصال من اطراف متعددة بطـــرف أو حد . لقد حطم تدريجيا ادخال الكومبيوتر في شبكة الاتصال الحاجـز (العائق) الذى يواجه الاتصال من اطراف متعددة بطرف أوحد .

ومن المعترف به أن الفيديو تكس يعد أحد الوسائل الجماعية المتفاعلة . وتعد الوسائل الجماعية المتفاعلة نافذة المفعول لانها تبنى على اتصال الفرد بالآلة ، وهى في الوقت الحالى ما زالت فى مراحلها الاولى ولا يعرف احـد كيف سيتقبلها المجتمع ، ولو انه يبدو ان كل الوسائل الجماعية تناضـل من أجل تحسين فعاليتها .

ومن المفترض أن زيادة تفاعل أحد الوسائل سيكون ذا فائدة جمة لمن يقوموا بتلقى المعلومات .

خفض التكلفــة :

ان تكلفة الوسائل وبخاصة فى الاتصال للمسافات الطـويلة ، قد خفض منها لدرجة ملحوظة خلال عشرات السنوات الماضية . وهذه احدى المساهمات الملحوظة للتكنولوجيا الحديثة مثل الاقمار الصناعية والاتصال بواسطة الموجات القصيرة جدا ، ونظم التحويل الالكترونية وشبكات الارقام العشرية وما أشبه . وتقترب تكلفة الاتصال للمسافات الطويلة متكلفة الاتصال للمسافات القصيرة ويعنى هذا انها أصبحت أقل تكلفة . وقد هبطت تكلفة محطات الاستقبال / الارسال بدرجة ملحوظة وهذا بفضل الالكترونيات المتقدمة — وفى الوقت نفسه — فقد أدى تبرير الوسائل التكنولوجيـة الحديثة الى تعريفات أكثر اعتدالا بالنسبة الى غيرها من المنافع .

وقد حفز خفض التكلفـة استخدام الوسائل ، كمـا أن التوسع فى الوسائل أدى بدوره الى خفض التكلفة . وتستمر هذه الدورة الايجابيـة المتمثلة فى التكلفة المنخفضة والمنفعة المرتفعة . وبطبيعة الامر فانها تؤدى الى تغيرات فى سلوك وانماط وسائل الاتصال ، ومن اكثرها أهمية الشعبية البارزة للوسائل المتقدمة والتى تحققت عن طريق التخيــل (التصور) والعناصر « البارعة » وخفض التكلفة وفى مفهوم شبكة الخدمة الرقمية المتكاملة فانه من المتوقع ان تكون تكلفة الاتصال للمسافات البعيدة مماثلة

لتكلفة الاتصال للمسافات القصيرة . وبعبارة أخرى فان تقديم شبكة الخدمة الرقمية المتكاملة سوف يحفز بلا شك مراجعة هيكل فئات الرسوم .

الاثر على احتياجات وسلوك وسائل الاتصال :

كان للتطور السريع فى وسائل الاتصال اثر على احتياجات وسلوك وسائل الاتصال ، لا يمكن قياسه . ويبدو فى بعض المجالات ان التطور التكنولوجى كان سريعا للغاية لكى يسمح بالاستخدام العقلى . ان التغير فى انماط السلوك أبطأ من التطور التكنولوجى . ومع ذلك فان التغيرات الاساسية فى احتياجات وسلوك وسائل الاتصال التى حدثت نتيجة لتطور الوسائل السريع من الممكن ملاحظتها الى حد ما ويمكن تصنيفها كما فى الفقرات التالية :

ان العنصر المرئى ينمو الآن فى كل جانب من جوانب وسائل الاتصال الحديثة . وهى تتضمن الاتصال على شكل نصوص مثل التليفون التليفزيونى والخدمة الاعلامية على شكل صور غير متحركة والفيدوتكس والتليتكست . ومن الجانب الاجتماعى ، فان جيل الشباب يتقبل بمزيد من الرغبة من الشكل المرئى عن الجيل القديم . ومن الممكن أن نشاهد هذا الميل فى كل بلد . ويتقبل الشباب الاتصال فى صورة بخلاف النصوص لانه من الاسهل تفهمها عن الاتصال النصى باستبعاد العملية المجهدة الخاصة بالتكويد وحل الشفرة والتى تتمثل فى قراءة وكتابة الرسائل .

ويجب على الاطفال فى اليابان أن يتعلموا لغة معقدة لتحقيق الاتصال انفعال . ومن الضرورى فى الحياة اليومية العادية دراسة ما لا يقل عن ثلاثة آلاف حروف صينية والتى تستخدم كرموز تعبيرية ولا يعتبر هذا بالامر السار .

وبناء عليه ، فان الاطفال اليابانيين يميلون الى تجنب تعلم الحروف الصينية ويفضلون الاتصال الشفهى أو المرئى . وهم يفضلون المحادثات التليفونية عن كتابة الخطابات والرسم عن الاتصال الكتابى . ويحذو الجيل القديم السلوك ذاته . ووسيلة الاتصال المرئية وغير النصية تعتبر أكثر ملاءمة للاتصال العاطفى عن الاتصال المنطقى التفكير . وتستخدم وسيلة النص المرئى فى كل مجال لانها أكثر ملاءمة لاسترجاع وتبادل المعلومات عن الوسائل المتعارف عليها . فنقص لب الورق والذى يعتبر أحد الموارد التى لا يتكرر حدوثها بشكل دورى يجب أن يعجل من تقدم الاتصال المرئى فى كل مجال . والتجربة التواقة التى باشرتها البعثة الفرنسية لاتصالات والتليفون للاستبدال بدليل التليفون المطبوع دليلا الكترونيا ستظهر الامكانيات العملية والمشكلات لمثل هذا المشروع .

وحتى القريب العاجل فان الناس كانوا فى صراع مع طوفان المعلومات التى تقدمها الوسائل الجماعية غير المتفاعلة . وقد قامت شبكات الاذاعة القومية والجرائد بتوفير معلومات ضخمة ومتجانسة . ومع ذلك فان الاحتياجات المتنوعة للمعلومات لم تشبعها أبدا الوسائل الجماعية التقليدية وقد استمر السعى للتوصل الى طرق أخرى للحصول على المعلومات .

ومن ناحية أخرى ، فان هناك كمية ضخمة من الاشياء المطبوعة متراكمة فى المنازل . وطبقا لمسح اجرته مؤسسه رايت ١٩٧٨ فى عام ١٩٧٨ فان هناك ، فى المتوسط ، ٣٠٠ كتاب ، وخمسين نسخة من المجلات الخ . . فى المنازل فى نطاق العاصمة طوكيو . وتوجد دائرة معارف فى حيازة أكثر من نصفهم . والاكثر من ذلك اهمية ، أن الافراد يعالجون بحماس المعلومات المقدمة الى الجمهور على نطاق واسع بفحصها وحفظها فى ملفات .

ويبدو أن ظهور وسيلة جذابة أو متفاعلة للاتصال الجماعى مثل الفيديوتكس ، يوفرن الامل لجمهور غير راض . وقد أوضحت نتائج مسح آخر قامت به هيئة رايت ... لقياس الاحتياجات الاجتماعية لخدمة جديدة للمعلومات ، أنه من بين خدمات الاعلام المرئية فان توفير خدمة اعلامية طبية أمر مرغوب فيه من جانب ما يقرب من ٨٠٪ من ربات البيوت فى المدن الجديدة وخدمة طبية من بعد لحوالى ٧٠٪ وخدمة اعلامية متجرية لحوالى ٦٠٪ وخدمة اعلامية للتسهيلات الثقافية والترويحية لحوالى ٥٠ — ٦٠٪ . والسبب فى أن الخدمة الاعلامية الطبية من بعد — أمر مرغوب فيه الى حد كبير ، هو أن من يساورهم القلق بخصوص نقص التسهيلات الطبية فى المراكز الاجتماعية يسعون بشغف نحو الطمأنينة . وتعتبر الخدمة المتجرية الاعلامية أمرا مرغوبا فيه أيضا لان ربات البيوت تعانى صعوبات فى هذا المجال .

وعلى النقيض من ذلك ، فان الذين يرغبون فى الخدمة المتجرية من بعد والخدمة بدون استخدام النقود يمثلون أقل من ٢٥٪ . وهذا يعكس ليس حاجة أقل شأنا فقط ولكن الصعوبة فى فهم مثل هذه الخدمات المبتكرة أيضا . ومع ذلك فهى ما زالت فى مرحلة التجربة أو النمو ، كما أن امكانياتها العملية الاقتصادية والاجتماعية ما زالت غير معروفة . ويلزم على الاقل عدد كبير من السنوات لتقييم الامكانيات العملية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الوسائل .

وهناك شىء واضح جلى فى هذه المرحلة : وهو أنه يلزمنا نوع جديد من القراءة والكتابة للاتصال الفعال الذى يستخدم الاشكال الحديثة من الوسائل .

ويعتبر سلوك وسائل الاتصال ، فى الاصل ، كموضوع شخصى للغاية . ولو أنه فى الحياة الواقعية ليس هذا هو الحال ، حيث ان هذا يتوقف على التركيبات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية التى تنبنى عليها وسائل الاتصال . وكنتيجة للخفض الجذرى فى تكلفة الوسائل ، فان الاتجاه نحو الصفة الفردية المميزة يزداد وضوحا عاما بعد آخر .

هذا ويفضل الناس الوسائل التى تتميز بالصفة الفردية عن الوسائل الاخرى المستخدمة بصفة عامة . ان مجموعة التليفون والراديو والتليفزيون التى تشكل وحدة تتسم بعلامة تدل على انه ملك خاص لشخص معين منتشرة الآن للغاية فى البلاد الصناعيةالكبرى وهذا يعكس الاحتياجات الشائعة بين عامة الناس .

وهذا الميل له آثار ايجابية وسلبية على السلوك . فعلى سبيل المثال فانه من الممكن زيادة صفة الابداع كنتيجة لزيادة السمة الشخصية التى تتصف بها وسائل الاتصال والوسائل الاعلامية المتخصصة . ومن ناحية أخرى فانها ستقوى من التحول نتيجة النقص الاستجابة . وبالاضافة الى ذلك فان اتسام وسائل الاتصال بالصفة الشخصية قد يوسع من الفجوة بين « المعلومات الغنية » و « المعلومات الفقيرة » .

التأثير على النظريات :

ان تقدم وتطور الوسائل كان له تأثير على نظريات الاتصال بطرق متعددة . وتنبنى النظريات المألوفة على قواعد انضباط مختلفة مثل علم النفس ، وعلم الاجتماع ، والعلوم الاعلامية وهندسة الاتصال من بعد . وهذه الطرق لمعالجة الموضوع كانت مفيدة فى الايام التى كانت فيها كل وسيلة تؤدى وظيفتها بصورة منفصلة .

وبسبب التغيرات الجذرية آنفا ، فقد حدث تحول فى العلاقة بين الناس والمعلومات ووسائل الاتصال . ولقد واجهت نظريات الاتصال التقليدية صعوبات والتى يجب أن تكون قادرة الآن على التغلب عليها .

واكثر الامور اهمية ، ان منفعة الوسائل الحديثة لايمكن تقديرها بحق على أساس النظريات المتآلف عليها . فهناك حاجة ماسة لان نبنى نظرية شاملة بحق والتى ستقودنا فى الاتجاه الصحيح نحو تحول الوسائل وترتيب الوسائل والتى تشمل كلا من الاتصال الجماعى والاتصال الشخصى ولاول مرة فى التاريخ الانسانى ، فان وسائل الاتصال أصبحت متوفرة فى البلاد الصناعية ، وهناك زيادة فى البدائل الفنية اذا ما قورنت بالاحتياجات الاجتماعية التقليدية . وتؤدى مثل هذه الوفرة الى سوء فى توزيع الوسائل (الموارد) والذى يبدو واضحا للغاية فى

الولايات المتحدة . ومع ذلك فانه لا توجد هناك معايير مناسبة للوصول الى حل منطقى لهذه الوسائل البديلة .

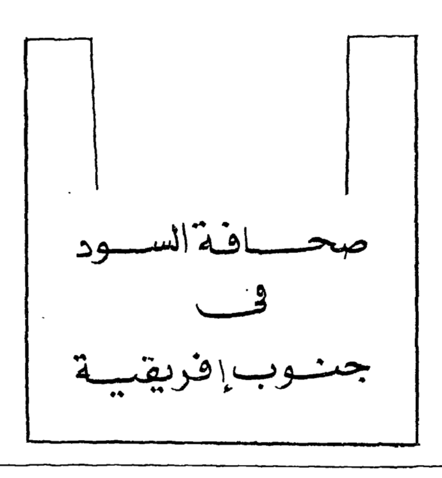
والمشكلة التالية هى كيفية مسايرة شعبية هذه الوسائل . فالوسائل المرئية و « البارعة » والتى تتناقص تكلفتها بصفة مستمرة ، تعتبر عناصر هامة للغاية فى شعبيتها الجماهيرية . فكلما زاد تقبلها بين الجماهير ، كلما زاد التغير فى انماط الاتصال . ومع أن التقدم الحديث فى الوسائل يعزى الى بناء الجمل ، والذى يمكن أن يساير بنجاح مشكلات التحول من كود الى آخر ، فان هذا لا يمكن تطبيقه حيث توجد مشكلات بين الافراد والمعلومات .

وتعتبر الوسائل المرئية التى لها شعبية جماهيرية ، مناسبة للاتصال غير النصى ، ويجب دراستها من وجهات النظر العملية وعلم دلالات الالفاظ وتغيرها . واذا ما أخذنا فى الاعتبار أن هذا سوف يتضمن العلوم الاجتماعية ، فانه يجب اتباع أسلوب أكثر شمولا .

والاثر الثالث لتطور الوسائل على النظريات هو محصلة نشأة قاعدة للاتصال تتمثل فى « ثروة اعلامية » . وحتى وقت قريب فان معظم وسائل الاتصال الانسانية قد تمت دراستها من وجهة نظر « تدفق المعلومات » . ومع ذلك فان تطور ونمو الخدمات المباشرة لبنك البيانات سوف يؤدى دون شك الى ظروف جديدة تنادى بنظرية جديدة .

المراجـــع

1) Akuto, H. Komyunikeishon (Communication). Tokyo, Chikuma-Shobo, 1972.
2) Komatsuzaki, S. Nihon ni Okeru Johokankyo (Informational Environment in Japon). Tokyo, Graken, 1972.
3) ——————, Communication Technology and Its Social Implications for 1980s. Paris, Unesco, 1979.
4) ——————, Social and Economic Implications of Technological Innovation, Boston, Tuft University, 1979.
5) Robinson, G., Communications for Tomorrow. New York, Praeger, 1979.
6) Yoshida, M., Toshikankyo to Sumai no Shinrigaku (Psychology in Urban Environment and Residential Life). Tokyo, Shokokusha, 1980.
7) Yoshida, T., Shakaiteki Komyunikeishon (Social Communication). Tokyo, Baifukan, 1967.



مقدمــــة

تعد جنوب افريقية على حد علمنا الدولة الوحيدة فى العالم التى نشأت بها صحافة عنصرية وتطورت فيهـا بدون أى خفـاء كصـحافة مخصصة لمجموعة من مجموعات الشعب تتميز تميزا عنصريا ، فصحافة السود نشأت للسود ويكفى هذا لكى يوضح الى أى مدى يمكن للنظـام القائم على التفرقة العنصرية أن يصل الى أقصر صور هذه التفـرقة ونتساءل هنا : ما هو المعيار الذى على أساسه تتحـدد الانباء والمعلومات أو التعليقات كسواد أو بيضاء أو صفراء ؟

ومع وجود هذا النمط من الصحافة العنصرية فما زال هنـــاك الكثيرون من الدعاة الذين يزعمون بأن هناك صحافة حرة فى جنـوب افريقيةواننا لعلى ثقة اننا فى هذه الدراسة سوف نقـدم الاسس القوية لدحض هـذا الادعاء ذلك فن جميع إجراءات القمع والقـوانين المضـادة للصحافة خلال العشر السنوات الماضية لم يقتصر أثرها على تقييد حرية التعبير عم الراى والافكار فقط ، خلافا لما هو قائم فى غالبيـة افكار العالم ، بل أخذت تضع يوما بعد يوم أيضا وبالتدرج حدودا وقيودا على ما تبقى فى البلاد من الحريات الهامشية والتى تسمى أجهزة المعلومـات

الكاتب: رينيه ليفورت

يعمل مراسلا لليفريونيا ولجريدة الموند السياسية فى جنوب افريقية وهو مؤلف كتاب « جنوب افريقيه : تاريخ الازمة) نشر عام ١٩٧٧ ، وهو الان ضمن العاملين باليونسكو ، وتمثل هذه المقالة مستخرجا من دراسة عامة مفصلة .

المترجم: محمد جلال عباس

مدير الشئون العامة بوزارة التعليم العالى
عمل استاذ للجغرافيا والتنمية الاجتماعية فى ليولينكتيك كامو بنيجيريا . وكان رئيسا لقسم الاداب والعلوم الاجتماعية بها .

المعارضة وهى تلك الاجهزة التى تقوم بنقد سياسة العزل العنصرى ، بل ان هذه القوانين بالاضافة إلى ذلك قد اصبحت تحمى المشكلة التى تعانى منها جنوب افريقية ، او بمعنى آخر أصبحت تعلن سياسة صريحة تنبنى كلية على التفرقة العنصرية . وفوق ذلك فان ظهور صحافة السود كنتيجة لذلك لا يمكن بأى حال من الاحوال أن تلغى هذا الحكم القائم على التفرقة العنصرية . وتؤكد اسمها تلك الحقيقة القائلة بأنها جزء مهم لهيكل الذى ينبنى على أساس الجنس — حقا انها فى بعض الاحيان تأتى بومضات من الضوء تلمع وسط الظلام الذى يخيم على جنوب

ولكن هذه حالة استثنائية نادرة ولا تأتى بأى معارضة فعلة للقاعدة العامة للحكم وهذا يخالف الحقيقة عن اخفاء صوت الافريقيين تماما باستعمال القوة ، وهو ما حاولنا أن نوضحه قدر امكاننا ، ذلك أن كل صحافة السود تمثل أولا وقبل كل شىء مصدرا للكسب وأداة للممارسة السياسية بالنسبة للاقلية القومية .

الهيكل والتشريعات والعناوين والتوزيع :

تصدر من صحافة السود فى جنوب افريقية طبعات عديدة ، وتتميز بالتنوع فى صحفها بما يفوق كل ما هو موجود ـ القارة الافريقية

اذ يوجد اكثر من ٧٠٠ صحيفة تصدر بأكثر من اثنتى عشرة لغة ، أما الصحافة التى تنشر باللغة الانجليزية فانها أقدم هذه الانماط وهى شبيهة بتلك الصحف التى تصدر فى سائر الاقطار المتكلمة الانجليزية ، وهى تمثل نحو ٧٠٪ من مجموع الصحف ، وذلك مقابل ٣٠٪ تصدر باللغة الافريكانية فى جنوب افريقية نسبتهم ٦٥ر١ : ١ للمتكلمين باللغة الانجليزية . وتعكس الصحافة التى تصدر باللغة الانجليزية بصورة واضحة المعارضة القانونية لوجهة النظر العنصرية ، بينما نجد الصحافة الافريكانية تؤيد بكل اخلاص معارضة الحكومة ، باصدار كل من النوعين من الصحف عدد قليل من مجموعات المستثمرين الذين يسيطرون سيطرة فعلية على كل صحافة السود فلا يتركون بذلك اى مجال لصحافة السود المستقلة وكذلك المطبوعات غير الدورية لبعض المناضلين فى منظمات الطلاب البيض ، وأخيرا نجد أن كل الصحافة وكل من نستخدمهم وبخاصة من الصحفيين يتعرضون للقيود التشريعية الدقيقة التى تحد من نشاطهم والتى أدت الى رد فعل يتمثل فى قيام الصحافة الثورية . وتعد الطباعة والنشر من أ م القطاعات الاستثمارية الرئيسينة ؛ حيث يستثمر منها نحو ٣ر٤ فى المائة من مجموع الاستثمارات ، وتحتل طباعة ونشر الصحف اكثر من نصف هذه النسبة المئوية (١) .

ويعد الاعلان أهم شريان يغذى الصحافة اذ تحتل الاعلانات نحو ٦٠٪ من مساحة الصحف تاركة الباقى للاخبار الفعالية ، كما أن الاعلانات تمثل بالنسبة للصحافة نحو ٨٠٪ من مصادر دخلها بينما تمثل المواد الخام والاجور والاعمال الاشرافية وغيرها ما يتراوح بين ٣٣ ، ٣٥ فى المائة من التكاليف (٢) .

وفى ابان الازمة الاقتصادية عام ٧٦/٧٧ وفى الفترة نفسها التى قامت فيها حركة التجديد حدث تهديد وأضح لمكاسب دور الصحافة ثم حدثت نهضة بالغة بعد ذلك نتيجة لثلاثة عوامل :

أولها : ضيق مجال الاعلان فى التليفزيون سواء بالنسبة لحجم الاعلان أو مدى تأثيره فسرعان ما تبين أن التليفزيون الوطنى لا يستطيع أن يتولى الاعلانات المحلية فظلت هذا احتكارا للصحافة وحدها ، ولهذا السبب ، ونتيجة لتحسن الاحوال الاقتصادية ابتداء من أواخر عام ١٩٧٨ فان قيمة الاعلانات الصحفية تزايدت من ٦ر٨ مليون راند فى عام ١٩٧٥ الى ٩ر٧٩ مليون راند فى عام ١٩٧٨ (٣) .

وثانيها هو أن جنوب أفريقية احدى الدول الصناعية القليلة التى يتزايد فيها توزيع الصحف بصفة مستمرة ، ويرجع هذا التزايد المستمر أساسا الى زيادة عدد القراء السود .

وأخيرا : كان هناك خفض واضح لعدد الصفحات ومن ثم تخفيض تكاليف النشر ، وانعكس ذلك على انخفاض فى استهلاك الصحف من ١٨٤ر٣٥٢ طنا عام ١٩٧٥ الى نحو ١٥٠ر٠٠٠ طن عام ١٩٧٨ (٤١) . وعلى ذلك تعد صناعة الصحافة فى جنوب افريقية من الصناعات المستمرة وهى فى الواقع من الصناعات المربحة .

وتسيطر على صحافة جنوب افريقية اربع جماعات رئيسية تجمع بينها صفة رئيسية هى انها خاضعة خضوعا كاملا لمصالح البيض وان اداراتها جميعا مقصورة على البيض .

تكونت شركة أرجيوس للطباعة والنشر فى عام ١٩٦٦ كشركة ذات رأس مال مشترك هو ملك لملاك المناجم فى جنوب افريقية وبخاصة الهيئات الامريكية البريطانية ، وتسيطر هذه المجموعة ـ بصفة خاصة ـ سيطرة قوية بل كاملة على الصحف التالية : « ستار » النجم وتصدر فى جوهانزبرج « ديلى نيوز » الاخبار اليومية وتصدر فى ديان ، « ارجوس » وتصدر فى مدينة الكاب ، ودياموند فيلد ادفرتيزر (معلن حقول الماس) وتصدر فى كمبرلى ، الصديق وتصدر فى بلمفنين ، بريتوريا نيوز (انباء بريتوريا) وتصدر فى بريتوريا ، ستاداى تربيون وتصدر فى دربان . وكذلك البوست اليومية التى تصدر بالانجليزية ، وايلانجا التى تصدر بلغتى الزولو والانجليزية وهى مصممة خصيصا لجماهير السود بينما تصدر « كيب هيرالد » فى مدينة الكاب خصيصا للسكان الملونين خلاف السود .

أما اتحاد صحف جنوب افريقية فهى شركة خاضعة للمصالح الاقتصادية ذاتها ، التى تسيطر على كارت ارجوس وتخضع بالفعل لسيطرة الاقلية وتصور من بين مطبوعاتها المختلفة : راند ديلاى ميل فى جوهانزبرج وكيب تايمز فى مدينة الكاب .

وكذلك تصدر ثلاث مجلات اسبوعية هى سنداى تايمز وسنداى تايمز وصنداى اكسبريس وفينانشيال ميل ، بالاضافة الى أيسترن بروفانس هيرالد وايفننج بوسنت ، وويك آند بوسنت وكلها تصدر فى بورث اليزابث ، وناتال ميركيورى وغيرها .

جدول رقم (١) : الصحف والمجلات المدنيـة التى تصدرها مصلحة الاستعلامات فى جنوب أفريقية :

اسم المجلة		التوزيع	اللغة التى تصدر بها	نوعية القراء
الما	١٠ مرات فى السنة	١٩٢٠٠	الافريكانيه-الانجليزية	الملونون
ادوكاموس	سرية سوية	٤٤٣٩٢	الافريكانية-الانجليزية	المدرسون السود
امباكت	شهرية	٧٣٠	الانجليزيه	منوعه
فيات لوكس	شهريه	١٤٠٠٠	الافريكانية-الانجليزية	الهنود
انكوكوبيلا	شهرية	٧٢٠٠٠	السوزا	الاكسوزا
انفو نوكو	شهرية	٦٩٠٠٠	زولو	الزولو
ايزندانا	شهريه	٤٠٠٠٠	زولو	الزولو
امبوفاناندا	شهرية	٣٣٠٠٠	فاندا	الفاندا
أنهلو فوكو	شهرية	٤٥٠٠٠	تسونجا	السونجا
انفورما	تصدر فيها	٨٠٠٠	افريكانية	منوعة
انفورما	شهرية	٥٧٠٠٠	انجليزية	منوعة
ساوت أفريكان	شهرية	١٢٨٠٠٠	انجليزية	متنوعة
سويدافريكانزا	شهرية	١٨٥٠٠	افريكانية	منوعة
ساوت افريكان بانتو	شهرية	١٥١٠٠	افريكانية	متنوعة
سويدا فريكانزبانو	شهرية	٩٦٥٠٠	انجليزية	متنوعة
سويلو ليبيلو	شهرية	٧٣١٠٠	تسوانا	العنسوانا
ثويلو بيلو	اصدارها	٧٩١٠٠	سوزو الشمالية	السوزوا الشماليون
نويلو بلو	١٠ مرات فى	٥٤١٠٠	سوزو الجنوبية	السوزو الجنوبيين
انجوانى	السنة	٥١٠٠	سوازى	السوازى

المصدر : الكتاب السنوى لجمهورية جنـــوب افريقية ص ٨٢١ صادر فى جوهانزبرج عام ١٩٧٩..

وهنـــاك من دور النشر دار ناسيونال بيرز وهى شركة عامة اسمها غير قابلة للتحويل ، ويحافظ ملاكها على أن تبقى فى مأمـــن من العبث السياسى ، تصدر عددا من الصحف من بينها : دى بورجو فى مدينـــة الكاب ، بيلد فى جوهانزبـــرج ، دى فولكرس بيلد فى بلموفنيتـــن ، واوستر ليج فى بورت اليزابيث وجميعها باللغة الافريكانية وتعد هـــذه الشركة شريكا كاملا فى صحيفة « رابورت » التى تصدرها مجمـــوعة بريسكور ، كما انها مسيطرة سيطرة كاملة على مجموعة أخـــرى من المجلات مثل هوليسجنوت وسارى مارياس فيرليدى وغيرها .

وتعتبر بريسكور أكبر جماعات الناشرين فى جنـــوب أفـــريقية ، وتصدر معظم مطبوعاتها باللغة الافريكانية وتتمتع باحتكار فعلى لصحافة البانتوستان ، ومن بين مطبـــوعاتها دى ترانسفالر التى تصـــدر فى

جوهانزبرج . ودى فادرلاند التى تصدر فى جوهانزبرج . واوجينـــديلاد وهوفستاد اللذان يصدرران فى بريتوريا ، وتمبو فى دوبان وكلهـا صحف يومية ، وتشارك هذه الدار ايضا فى اصدار « رابورت » مع دار ناسيونال بيرز ، كما تصدر صحيفتين للسود هما بونا وهى صحيفة شهرية تصدر بلغات الزولو والاكسوزا والسوزو والانجليزية ، وصحيفة امفـــر التى تصدر بلغة الاكسوزا واللغة الانجليزية وهى فى الواقع التى تولت فيمـــا بعد اصدار صحيفة سيتزن (المواطن) .

(x) البانتوستان هى معازل البانتو التى خصصتها حكومـــــة جنوب افريقية لشعب الباتيو ليمارسو فيها حياتهم الاقتصادية فى فى معزل عن الحياة السياسية والاجتماعيــة والاقتصـــادية
افريقية وتحدد القوانين اليها ومنها الى سائر جهات جنوب افريقية فهى مناطق مخصصة لعزل السود فى داخلها وتعتبر مصدر العمال ومنفى لغير المرغوب فيهم من العناصر الثورية التى تنـــادى بالمساواة العنصرية ولا يخرجون منها الا بتصاريح خاصة من السلطات يحصل أصحاب الاعمال الذين يحتاجون الى العمالة .

ولا تكتمل القـائمة التى نوردها هنا اذ لم نذكر السلطة التى تساندها أو تظاهرها ، فالدولة تتولى بنفسها اصدار خمسين صحيفـــة ومجلة ولا تقتصر هذه الصحف الحكومية على اللغة الانجليزية والافريكانية فحسب . ل انها تصدر أيضا بلغات افريقية متعـددة يبلغ عددها احدى عشر لغـة وهى مخصصة للملونين والهنود .

جدول رقم (٢) الصحف الرئيسية واللغات التى تصـــدر بهـا ، والتوزيع :

المرجع : الكتاب السنوى الرسمى لجمهورية أفريقية جـــوهانزبرج ١٩٧٩ ص ٨١١

لكل صحيفة من يساندها

يكون الافريكان الجمـــاعة الفقيرة من بين المستوطنين البيض ويسكن ... فى المنـــاطق الريفيـــة ، وقد كانت الامية منتشرة فيهم وعانو طـويلا من النقص فى المقـدرة على ادارة الاستثمارات الحديثـــة ، ولذلك تأخر ظهور الصحافة المنشورة باللغة الافريكانية بعد ظهور وانتشار الصحـــافة المنشورة بالانجليزية بزمن طويل لان قراء الصحافة الانجليزية كانوا يعيشون على مستوى أعلى ويسكنون المدن كانوا قد اعتادوا قـــراءة الصحف ، وفوق ذلك ، فان ظهور ونمو الصحافة الافريكانية ارتبط بكفاحهم وبخاصة الكفاح تنشيط قيام صحافة أفريكانية ذات طابع سياسى بالمفهوم العـــام

الكفاح منـــذ السيطرة الامتريالية للبريطانيين وكان من نتـــائج هـذا المصطلح ، اى أنها كانت تؤيد وتساند الحزب السياسى السائد الـــذى يدافع عن مصالح الشعب الافريكانى ومطالبـــه ، بينما ظلت الصحافة الانجليزية صحافة اقتصادية ، غير أن هذا التمييـــز بين الصحـــافة الافريكانيـــة والصحافة الانجليزية على هـــذا النحـــو لا يبلغ هذه الدرجة القصوى ، فمن جهة كانت المعارضة القانونية تجـــد سندا لهـــا فى أوساط الجماعات المتكلمة بالانجليزية ، ومن ثم أصبحت الصحافة الانجليزية تعكس هذه المساندة ، ولقد أدى احتكاك الصحف الانجليزية للمعارضة أن أدرجت الحكومة اعتمادات سرية لانشاء صحيفة « المواطن » (ستيزن التى بدأت تصدر منذ سنة ١٩٧٦) وهى صحيفة يومية تدافع عـــن رأى الاغلبية ، وكانت هـــذه المنـــاورة واحـــدة من العنـــاصر الرئيسية التى تسببت فى فضيحة الاستعلامات التى إنتهت باستقالة س. ب. مولدر وزير الاعلام بل فى الحقيقة استقالة جون فوستر رئيس الوزراء ، وبالاضافة الى ذلك يجدر بنا أن نشير الى أن النمـــو فى قوة الطبقـــة المتوسطة من الافريكنيين قد أعطت ــ فى الآونة الاخيرة ــ وزنا اقتصــــاديا مؤكدا للصحـــافة الافريكانية .

ان هذا التمييز اللغوى الذى غالبا ما يمثل انعكاسا رفيعا للاختلافات السياسية والتاريخية على نشأة وتطور الصحافة الانجليـــزية الافريكانية قد أدى الى تقسيم القراء بطريقة تجعل لـــكل صحيفة واقعها من المساندة التى لا تنافسها فيها غيرها . ففى كل تجمع سكـــانى للبيض نجـــد صحيفتين يوميتين احداهما صباحيةوالاخرى مسائية واحداهما بالانجليزية والاخرى بالافريكانية ، والانجليزية فيها تؤيد المعارضة والافريكانية تؤيد الاغلبية . ولا يوجد الا استثناء واحد من هذه الظاهرة يتمثـــل فى الحرب القائمة بين صحيفتى ليلا والترتسغالى (دى ترانسفالر) اللتين تصدران فى جوهانزبرج .

وعلى ذلك ،، ففى اقتصاديات السوق تتركز صحافة جنوب أفريقية فى واحدة من أربع مجموعات ، ولا تترك الا فرصة ضئيلة للغـــاية لخلق صحافة مستقلة ، والاكثر من ذلك تتوافر فى يد كل فرد صحيفة معينة تصدر بلغته وتعكس صدى اتجاهاته السياسية . ولا يترك هذا الوضع الا امكانية بسيطة جدا لقيام صحافة متنوعة وبخاصة مع وجود تشريعات صارمـــة تفرض احكاما شديدة بالنسبة لكل ما يحدث من انحراف ولو ضئيلا عـــن الخط العام .

من الثابت تاريخيا أن المصالحة بين الانجليز والافريكانيين التى تمت بعد حرب البوير (١٨٩٨ ــ ١٩٠٢) قد بنيت على أساس استغلال وتسخير

السود ، ولم يقتصر الامر على حرمان السود ، ولم يقتصر على حرمان السود من حقوقهم السياسية وسلب موارد ثرواتهم الرئيسية وهى متعـــددة

القيود المتزايدة على حرية الصحافة

بقصد منع قيام قوة اقتصادية للسود تجعلهم قادرين على تملك وســـائل الاعلام الخاصة بهم ، بل امتد الامر أيضا الى حرمانهم الكامل من حـــق الاعلام عن آرائهم (حتى بطريقة غير مباشرة) وكذلك من حــــق تلقى المعلومات ، وقد نص قانون ادارة البانتو رقم ٣٨ الصادر عام ٢٧ بصراحة على انه لا يحق للصحفيين فى المناطق المحجوزة أن يجمعوا اى معلومات دون الحصول على موافقة صريحة من السلطات المختصة ، وان السلطة التنفيذية وحدها صاحبة الحق فى تقرير نوع المطبوعات والصحف والاقلام وغيـــرها من المصنفات التى يسمح بتداولها فى المناطق المحجوزة للسود .

وحتى عام ١٩٤٨ حينما تولى الحزب الوطنى السلطة كانت حـــرية الصحافة مكفولة طبقا لنفس الاجراءات والمبادىء المعمول بها فى ســـائر البلاد الناطقة بالانجليزية ، والتى تحرم السود من اى حقوق فيها ، وحتى وقتنا الحاضر يسارع قادة جنوب افريقية فى كبح جماح احترامهم لمبــــدأ حرية الصحافة كلما تنبهوا الى أن حرية الصحافة لا تحترم فى معظم أقطار القارة الافريقية ، وعلى ذلك ، فلكى يضمنوا استمرار نظام السيطـــرة العنصرية التى تنافى أبسط مبادىء الديمقراطية التى تبنى عليها الصحافة ، فقد سارعوا الى وضع مجموعة كاملة من القـــوانين التى تحد من هـــذه الحــــرية .

فطبقا لقوانين الامن يمنع منعا باتا اعطاء معلومات أو التعبير بصراحة عن أى رأى من شأنه أن يكون معارضا للنظام القائم فى جنوب أفريقية ، وتحدد هذه القوانين بوضوح المجال الذى يسمح بحرية الصحافة ، بالنص على « أن ممارسة حرية الصحافة مسموح للبيض فقط »

وقد أعطى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠(٥) الخاص بقمـــع الشيوعية الحق للحكومة فى أن تصادر اى مطبوعات من شأنها ان تعمق المعارف أو تعبر عن انجازات تخدم الآراء الشيوعية ، وبالاضافة الى ذلك فان هذا القانون وتعديلاته المتتالية تنص على منع أى منظمة أو شخص اسمه فى قائمة الممنوعين من المشاركة المباشرة أو غير المباشرة فى انشطة الاعلام .

ويعطى قانون الامن العام رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ السلطة للحكومة فى أن تعلن حالة الطوارىء دون ان ترجع الى البرلمان لاخذ موافقته ، وفى ذلك اعطاء السلطة حقا غير محدود لممارسة الرقابة فى كل المجالات .

وينص قانون تعديلات قانون العقوبات رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ على ما يأتى :

« يعد فى عداد الجريمة أى توجيه أن تشجيع أو اثارة لاى فرد يحتج أو ينشر أى أشياء مضادة لاى قانون معمول به ، ويدخل فى عداد ذلك الاقاصيص التى تنشر فى الصحف وتتضمن احداها فيهااحتجاجات مخططة .

أما قانون الاسرار الرسمية (رقم ١٦ لسنة ١٩٦٥) وتعديلاته العامة التى صدرت فيما بعد بموجب القانون رقم١٠١لسنة ١٩٦٩ فانه يعطى السلطة لوزارة العدل فى أن تعلن أى منطقة تراها كمنطقة ممنوعة ، بمعنى منع اى صحفى من نشر أو تصوير او اجراء تحقيق فى المنطقة أو عنها بدون اذن سابق من الوزارة المختصة ، فضلا عن اعتبار نشر أى معلومات عن الامور العسكرية أو أمور الشرطة أو الامن بدون موافقة سابقة من السلطات المختصة جريمة يعاقب عليها القانون وينص قانون السجون رقم ٨ لسنة ١٩٤٩ على منع نشر أى معلومات عن السجون أو المسجونين او أوضاع الحجز مما لا يوثق برضى المحاكم القضائية عنه .

و فى تعديلات قانون الدفاع رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ يعتبر نشر أى شىء مهما كانت طبيعته ــ وتراه السلطات كفيلا باثارة السكان أو اشاعة اليأس فيهم ــ جريمة يعاقب عليها القانون . ومنذ السنوات الاولى من العقد الثامن بدأ النظام الحاكم فى جنوب افريقيا يتعرض لاخطار التحدى من داخل وخارج البلاد ، وكرد فعل لهذه الاخطار المتزايدة والمواجهة الدور الفعال الذى اخذ يلعبه أحد قطاعات الصحافة الذى بدأ بدعم نفسه ويحدد موارده ؛ أخذت الحكومة تصدر سلسلة من القوانين الجديدة التى وافق عليها البرلمان تزيد ما الحد من حرية الاعلام ، ومن أمثلة ذلك قانون السجون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ ، قانون البوليس المعدل رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٧٤ لسنة ١٩٧٩ قانون الدفاع المعدل رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ ، وكلها تخول لرئيس الدولة حق الرقابة على الصحافة ، ليس فقط فى وقت الحروب ولكن أيضا فى وقت عمليات الدفاع عن الجمهورية أو لمنع أو قمع الاضطرابات الداخلية .

وتعتمد جنوب افريقيا على اقطار أخرى من العالم فى الحصول على المواد الخام والتكنولوجيا فى المجالات الرئيسية التى يقتضيها سير اقتصادياتها بكفاءة ، وبخاصة الطاقة الذرية والبترول ، ولكى يكون لديها ادراك كامل لابعاد المناورات التى تدور حولها ولتواجه بأقصى كفاءة ماكنة المقاطعة الاقتصادية التى فرضت عليها ، أقامت الحكومة رقابة برلمانية على

كل ما يتعلق بالطاقة الذرية وامدادات البترول وقد اتسع نطاق هذه الرقابة التى نص عليها قانون ضمان الامدادات الوطنيـــة رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٩ فأصبحت تشمل الصناعة كلها بما فيها استيراد وتوزيـــع اى سلع أو خدمات يحددها وزير الشئون الاقتصادية .

واخيرا صـــدر قانونان جـديدان لتغطية واخفـاء اى ملاحظات عن تصرفات الدولة . ـ

وينص قانون التحـريات المعـدل رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ على ان أى شخص يحاول التعليق المغرض على اى اجراءات أو معلومات أو التـأثير فيها أو التعجيل بالنشر عنها مرتكبا لجريمة ويستحق عليها المحاكمة » . ويعطى قانون المرافعات رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٩ لرئيس الجمهورية سلطـة العنصرية التى تنافى أبسط مبادىء الديمقراطية التى تنبنى عليها حرية تكليف المدعى العـام بالقيام بالتحقيق على اختـلاس المال العـام أو سوء توجيهه أو استخدامه لغرض سيىء .

واليوم أصبحت جميع الصحف ملكا لاتحاد الصحافة الوطنى ممـــا يعفيها من الخضوع لقانون المطبوعات رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وتعـــديلاته المتعددة (القوانين المعدلة رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٠٩ لسنة ١٩٧٨ ٤٤ لسـنة ١٩٧٩) ولكن هذا لا ينطبق على الصحف الصغيرة وبخاصـة مطبوعات الطلبة لبعض صحف المناضلين ، الذى يمنـــــع اتحاد الصحافة الوطنى دخولها .

ولقد أدت قوانين المطبوعات الى قيام نظام للرقابة يخضع خضـوعا كاملا للسلطة التنفيذية وحدها ، وانشئت ادارة المطبوعات التى تتكون من رئيس وثلاثة مستشارين يعينهم وزير الداخلية ، وتساعدهم لجنة محلية تتكون من بعض المواطنين يختارون قائمة العاملين فى هذه الوزارة ، وهذه الادارة هى السلطة الوحيدة التى تقرر ما اذا كانت المطبوعات أو الكتب او الافلام غير مرغوب فيها كليا أو جزئيا أو وقتيا أو مطلقا ، ولا يمكـــن الاعتراض على قراراتها الا امام هيئة استئناف لا تخضع للقضاء ، ويحق لاى هيئة او اى مواطن ان يتقدم الى ادارة المطبوعات بطلب الترخيص له بنشر أى صحف ، واخيرا أصبحت كلّ الاعمال العلمية والفنية خاضعـة لقوانين المطبوعات وأصبح بالامكان أن يتهم أى فـــرد بنشر أى مطبوعات تراها ادارة المطبوعات غير مرغوب فيها .

ولم تكتف الحكومة بهذه القيود التى حددت نشاط الاعلام الرسمى الى هـذا الحـد ، بل انهـا ارادت تأكيد ذلك بأن جعلت تكاليف انشاء أى صحيفة أمرا باهظ التكاليف ، فأصدرت قانون تسجيل وترخيص الصحف

رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ وهو لا ينص على ضرورة اتخاذ اجراءات تسجيل اى عمل منشرر فقط بل انه ينص على ايداع مبلغ يتراوح بين عشرة آلاف وعشرين الف راند قبل اصدار اى صحيفة أيضا ، وهو المبلغ الذى تعتبره وزارة العدل عقوبة عن مخالفة القانون الخاص بالشيوعية .

وأخيرا ، وأكثر اهمية من كل ذلك ان جميع هذه القوانين التى سبقت الاشارة اليها تعامل الصحافة كمؤسسة ، واذا ما أثبتت هذه القوانين عجزها عن ان تكون أساسا للاجراءات التى تتخذ فى حالة ما اذا اعتبرت المعلومات مخالفة من وجهة نظر السلطة فان هناك اجراءات أخرى أشد واقوى تحد من الحريات الفردية للصحفيين مثلهم مثل أى مواطن آخر ، ولقد مكنت هذه التشريعات للسلطة أن تتجنب الاجراءات القضائية ، لان قوانين الامن تخول للسلطة التنفيذية وحدها سلطات غير محددة من سجن وتحديد اقامة والمصادرة — فلا يستغرب مع ذلك أن الصحفيين والذين يعملون فى هيئات الاعلام قد أصبحوا أكثر تعرضا لاعمال القمع والاضطهاد من معاملة الصحف ذاتها .

صحافة السود

يغطى هذا المصطلح فى الحقيقة اربع مجموعات من الصحف تختلف بعضها عن البعض من حيث حجم القراء السود بالنسبة لكل نشرة ، وطبقا للنسبة العددية من السود الذين يملكونها أو نسبة السود فى هيئات التحرير .

يكون السود نسبة كبيرة — إن لم يكونوا الغالبية العظمى — من قراء الصحف التى يصدرها البيض لان هذه الصحف تصدر طبعات خاصة تخصص للقراء السود وذلك فى محاولات تلك الصحف لاجتذاب المزيد من القراء لها .

ونظرا لتزايد حاجة جماهير السود للصحف قامت دور الصحف الكبرى بتقديم خدمات صحفية موجهة خاصة لمجتمعات السود الذين يكونون غالبية هيئات التحرير فيها .

ومع ذلك فهناك عدد قليل من الصحف التى يملكها السود ويصدرونها ، وأخيرا هناك الصحافة السرية التى تنتشر خاصة فى أوساط مجتمعات السود ، دون أن يعلم غالبية البيض بوجودها .

وبنظرة الى الماضى يمكننا أن نتبين بوضوح الاختلافات فى المراحل المختلفة لتطور صحافة السود فى جنوب افريقية .

انشأ المبشرون أول الصحف الافريقيــة ، وكان يشارك فى كتــابتها السود اما باللغة الانجليزية واما بلغات افريقية متعددة ، مثل « السوازى » التى صــدرت بلغــة الاكسوزا عام ١٨٤٤ وكاميز اكستريسوكريستيان اكسبريس عام ١٨٧٦ ، ولقد تحولت الاخيرة الى ساوث افريكان آوت لوك (منظار جنوب افريقية) منذ عام ١٩٢٢ وما زالت تصور حتى وقتنا هذا .

غير أن الصلة بين صحافة الســود والـكنائس لم تقتصر على كون التبشير هــو اساس هــذه الصــحافة فنجــد أولا أن جيــل الصحفيين الافريقيين الذين ظهروا فى اوائل القرن التالى لم يكونوا ممن تلقوا تعليمهم فى الارساليات التبشيرية فقط ، بل كانوا متأثرين لدرجة كبيرة بالصحــف الاولى أيضا ، وثانيا ، ان السلطات الحكومية حينما سمحت بقيام صحافة السود وتعميق جذورها وتطورها فانما حدث ذلك فى وقت كانت فيه هذه الصــحافة مدفوعة ومتأثرة بفلسفة قيم الـكنيسة فى ذلك العصر وكانت تعكس أوضاعا وآراء تتصف بالمحافظة ، ومع ذلك فقد حدث بعد نحو مائة عام من نشأتها ان عددا من كنائس جيوب افريقية ادارت ظهرها للنظــام وبدأت تدخل فى مضمار النضال ضد سياسة الفصــــل العنصرى ثم اكتسبت بعد ذلك تأثيرا كبيرا على احدى حركات التحرير وهى حــركة الوجدانية السوداء وأصدرت عددا من المنشورات ذات الطابع الثورى التى جعلتها تتعرض لمصاعب جمة مع السلطات .

ومع نشأة صفوة متعلمة من الافريقيين والملونين وبخاصة فى مقاطعة الكاب شهد أواخر القرن التاسع عشر ظهور أول صحافة يصدرها السود ، ومن بين أسلاف هؤلاء الصحفيين « جون تانجو جابوفو » الذى يعد الاب المؤسس ومنشىء صحيفة « امفورابانتسوند » و « جون دوبى » الــذى فى قاتال صحيفة « ايلانجالاس ناتالى » و « سول بلانجــا » الذى أنشىء عام ١٩١٠ صــحيفة « كورانيتا ايابتشــوانا » فى مدينــة مافكنج باللغــة الانجليزية ولغة التسوانا وبيكيسلى كا ايزاكا سيمى الذى أصدر عــام ١٩١٣ صــحيفة « ابانتوبانتــو » فى جوهانزبرج باللغــات الانجليزية والزولو والسوزو .

وبخلاف الصحافة التبشيرية لم تكن هناك صحف مملوكة للســود ، بل كانت هذه على وجه الخصوص تعبيرا صادقا عن آراء وافكار السود وبخاصة تلك الصفوة ، وكان الصحفيون هم وحدهم الشخصيات المرموقة التى تولت القيادة السياسية فى أوساط السود . وصممت هذه الصحف أولا وقبل كل شىء كأدوات سياسية تخدم مصالح السود ومنظماتهم .

ونظرا لما أصيبت به الحركة من هزيمة عدج لها من ميدان النضال فقد تراءى للصفوة القائدة انه من الضرورى نقل النضال الى المضمــار

السياسي مما ادى الى تكوين المؤتمر الوطنى الافريقىعام١٩١٢ ، اذ رأى جون‌دوبى أول‌زعيم‌لهذا الحزب وبلانجى اول سكرتير عام له أن سبب ضعف شعب السود يرجع الى عدم اتحادهم » ولكن تنتشر آراء المؤتمر الوطنى الافريقى انشأ أول صحيفة على مستوى قومى هى أبانتو بانتو. وبالمثل حينما تكون أول اتحاد للعمال السود تحت اسم اتحاد عمال‌الصناعة والشباب عام ١٩١٩ قام زعيمه كليمنتس كادالى باصدار صحيفة الهيرالد العمالية (ووركرز هيرالد » ، ولكن جاءت الضربات المضادة من الجانب القوى ممثلا فى المصالح الصناعية والمالية ، واخيرا اصيبت المعارضة السوداء بالانقسامات التى سرعان ما تجمعت مع بعضها لتهددكيان الصحافة الافريقية الذى تمثل فى استغلالها واتجاهها السياسى .

وكان أول عمل مضاد للتأثير المتزايد للصحافة السوداء هو شركات التعدين التى أصدرت صحيفة أومتيتيلى وابانتو سنة ١٩٢٢ بعدة لغات افريقية وأخذت توزعها بالمجان فى معسكراتها ومدنها .

وفى عام ١٩٣٢ أقام أحد مندوبى الاعلانات وهو « ب. ج. بافر » بانشاء شركة البانتو المحددة للصحافة وأصدرت صحيفة يومية بعنوان « عالم البانتو » وسرعان ما استطاعت هذه الدار الصحفية استيعاب صحيفة أرجوس ، وفى عام ١٩٣٦ التى ابتلعت ما بقى من الصحافة السوداء ممثلة فى صحيفتى امفو وايلانجا وكان اختفاء صحيفة ايانتو بانتو عام ١٩٣١ علامة واضحة على الضعف الذى أصاب المؤتمر الوطنى الافريقى .

التقسيمات السياسية والتطور الاجتماعى :

تنقسم المعارضة الحرة للبعض بصفة عامة الى اتجاهين رئيسيين ، أولهما وهو اتجاه الغالب الذى يعارض التمييز العنصرى المبنى على السلالة فقط دون اى عامل آخر ، وينادى بأنه منذ اللحظة التى اكتسب فيها الافريقيون أى ضرب من « الحضارة » فليس هناك ما يمنعهم من الاستمتاع بحقوق هؤلاء الذين بلغوا مستويات عالية من التقدم وهم البيض ، وكان هذا هو الرأى الذى نادت به المجموعة التى كانت تسيطر على صحيفة « عالم البانتو » .

وفى مواجهة هذه المجموعة كانت هناك الصفوة التى تميل الى المزيد من الاصلاحات الديمقراطية والتى يمكن أن نميزها بالوصف السياسى : « دعاة الديمقراطية الاجتماعية » . وكان مؤيدو هذا الاتجاه فى وضع بجعلهم اقرب الى اتحاد عمال الصناعة والتجارة ومازالوا موجودين حتى يومنا هذا فى المعارضة المتطرفة الواقعة على مائدة الشطرنج التى يلعب

عليهــــا السياسيون البيض ، وعلى الرغم من أن هــــذه المعارضــــــة مسموح بها قانونا الا انها مع ذلك كانت معرضة لضربات السلطة دائما .

وأخيرا تكون الحزب الشيوعى لجنوب افريقية عام ١٩٢١ بادئا بخلية من المناضلين البيض ، وعلى الرغم من غلبة الافريقيين عليه فى السنوات التالية فقد ظلت نسبة كبيرة من أعضــائه من البيض ، حتى قضى عليــه رسميا بالغائه فى عام ١٩٥٠ ، وحدث قبل أن يعلن عن عدم الرضاء عنــه وبعد ذلك الاعلان بسنين قليلة إن أصدر هذا الحزب العديد من الصحف والمنشورات التى أصبحت ــ بالطبــع ــ فى عــداد الصحافة السرية التى سنتناولها بالدراسة فيما بعد .

وكان الحزب الاشتراكى يقابله فى مجتمع السود ممثلا فى « المؤتمر الوطنى الافريقى » ، وكان لكليهما قبل وبعد الغائهما عام ١٩٦٠ صحف خاصة مازالت حتى يومنا هذا فى صور سرية . ان الجناح الآخر من حركة الاحتجاج الثورية للسود فقد نشأت حول فكرة القومية الافــــريقية التى تبلور شكلها التنظيمى بانشاء اتحاد شباب المؤتمر الوطنى الافريقى عــــام ١٩٤٢ ، وقد انتشرت أيديولوجية هذا التنظيم عن طريق صحيفة انكونــدا لايابانتوا التى لعبت دورا هاما فى الصراع من اجل اسقاط الرؤساء القدامى للمؤتمر وقد عادت الى الظهور عام ١٩٥٨ بعد أن انفصلت عن المؤتمر وأعلنت عن قيام مؤتمر الجامعة الافريقية وأقامت صــــلة قوية مع « الوجدانية السوداء » التى مازالت قائمة حتى يومنا هذا بصورة علنية .

ويجدر بنا أن نذكر أن الاختلاف الاساسى التى يميز النوع الثالث من المشاعر السياسية للسود عن الاتجاهين السابقين هــو أن لاتجاهين الاول والثانى يمارسان تحدى السلطة من خارجها بينما يقوم الاتجــــــاه الثالث على تحدى السلطة من داخلها ، ويبدو هذا واضحا اليــــوم فى أوساط قيادات معازل البانتو (البانتوستان) والذى بلغ اقصى مــــداه مع قيام حركة انكاثا التى قادها الزعيم كانشابا تيليزى وأدى الى اصدار صحيفة الامة ، وقد ساندت معظم الشخصيات الافريقية الهـــــامة هذا الاتجاه ، واثبت هؤلاء الصحفيون بحق أنهم هم خليفة الشعب الافريقى ، وأطلقوا انفسهم الصفوة المتعلمة ونجحوا فى تحقيق توزيع ضخم لبعض الصحف التى أصـــــدروها بأنفسهم ، حيث بلغ توزيع كل من ايلانجــــا وانجوفونجو ٣٠٠٠ نسخة يوميا بينما بلغ توزيع عالم البانتو نحو ٦٠٠٠ نسخة ، وكان الهدف المعلن لنضالهم هو رفع مستوى حياة الافريقيين : ويرجع ذلك الى انهم كانوا متعلمين ، واثرياء وعارفين بالحياة وقادرين على الوصول الى المستويات التى لم تكن ليصل اليها الا البيض ، وعلى ذلك رأوا أن العدالة التى ينادون بها الدين قد تتحقق ، وفى تلك الظروف

التى لم يكن للافريقيين أية امكانيات للنشر.كانت الصحافة السوداء المبكرة مهدا لنشأة الادب وأصبح الادب والصحافة لا ينفصلان .

وفى أوائل العقد السادس كانت هناك ثلاث ظواهر لها تأثيرها الحاسم على تطور الصحافة السوداء ، أولها أن تولى السلطة الحزب الوطنى الذى تغلغل فى جنوب افريقية وكانت له اتجاهات قوية للتمييز العنصرى ، وكان هذا هو بداية وقف نشاط منظمات السود الكبرى التى كانت توزع الصحف التى تخضع لها وتويرها بصورة سرية .

ان النمو الاقتصادى الكبير الذى ارتبط بالعيصر الذهبى فى العقد السابع ادى الى حدوث تغير فى المستوى الثقافى والاجتماعى للطبعة المتوسطة من الافريقيين ، فقد تميز هذا العصر أولا بنشأة الطبقة المتوسطة الافريقية ، تلك الطبقة التى كان عددها قليلا ولكن كانت هامة بالنسبة لاصحاب الصحف ، وترجع هذه الاهمية الى سببين رئيسيين أولهما هو ما تحصله من دخل كبير وتعطشها للمواد التى تقرأها ، وأدى وجود هذا النوع الجديد من التعطش للقراءة الى نشأة سوق جديدة لها وتشجيع الناشرين بالتالى على زيادة مطبوعاتهم وتنويعها فى اتجاهين رئيسيين : المجلات الخفيفة للتسلية مثل مجلة « يونا » أو الصحف ذات الطابع الثقافى الرفيع مثل مجلة الطبول (درام) الواسعة الانتشار . وهناك أيضا ما سمى الطبعات الخاصة من مجلات البيض ، وكان الفرق الوحيد بينها وبين الطبعات الاصلية هو تغيير ترتيب الصفحات بحيث تناسب الاذواق والمتطلبات الخاصة بالقراء السود بصورة أفضل .

وفى الوقت ذاته كان السبب الثانى هو زيادة عدد السود الذين سكنوا المدن ، وزيادة أعداد البلوريتاريا الذين يعرفون القراءة والكتابة مما شجع على إصدار صحف شعبية متعددة ، ومنذ عام ١٩٧٣ بلغ توزيع صحيفة العالم ٢٠ الفا وصحيفة ايلانجا ٢٣ الفا وايمقو حوالى ٥٠ ألفا ، وتضمنت هذه الصحف موضوعات عن الجنس والجريمة والرياضة وغيرها .

احياء تحديات السود

نتيجة لاجراءات القمع الشديدة التى مارستها الحكومة خلال العقدين السادس والسابع ، والتشبع بالمتاعب والصعاب التى واجهت العمل السرى، فقدت حركة النضال الافريقية دفعتها ولم تعد الى الحياة مرة أخرى الا فى أوائل العقد السابع ، وكانت عودتها بقوة دافعة مذهلة فى شكل حركة الوجدانية السوداء . ولقد أعطت الاضطرابات التى نشبت فى ربيع عام ١٩٧٥ فرصة سانحة للنمو المفاجىء لصحافة جديدة يصدرها السود .. كانت المدن فى غليان والسلطة تحاول جاهدة تهدئة الثورة فى المدن ،

وعلى قلة أعداد الصحفيين السود لم يكن هناك ما يمنعهم من التحرك في وسط مناطق الثورة كما يشاءون ، وفجــأة أدرك البيض اولسود على حد سواء أن الوسيلة الوحيدة للتعرف على ما كان يجره في منــاطق السود والملونين في المدن هي ان يقرأوا صحافة السود .

ولكن لكي تستطيع صحافة السود ان تجد توزيعا معقولا بدأت تتخذ خطا جديدا من النظم الى قرائها ، فكان عليها أن تلتزم بالتحالف مع حركة «الوجدانية السوداء» ، أو تظهر — على الاقل — الانتماء لها .

ووصل توزيع صحيفة « العالم » التي كانت طليعة هذه الصحف الى نحو ٢٣٠ ألف نسخة يوميـا وكان يقرؤهــا الملايين من السود ، غير أن السلطات بدأت حملةمضادة ، فنتيجة للثورة التي تبحث عن مــوت ستيف بيكو في السجن في ١٩ إكتوبر ١٩٧٧ صدرت أعداد الصحيفتين الرئيسيتين المعروفتين بانتمائهما الى حركة الوجدانية السوداء وهي العالم اليومية والعالم الاسبوعية (الى جانب سبع عشرة منظمة أخرى مرتبطة بالوجدانية السوداء أو على صلة قوية بالكنائس المناضلة) وحددت اقامة برس كوبوزا رئيس تحرير هاتين الصحيفتين مع غيره من الصحفييــن السود ، وأعلن أن اتحاد الصحفيين السود خارج على القانون ، وبعد ذلك بشهرين تقريبا ، أخذت صحيفتا بوست وسنداي بوست بقيــادة برس كوبوزا نفسه تملآن الفراغ طبقا لقوانين تراخيص المطبوعات .

وكنتيجة للضغوط الخارجية والداخلية على جنوب افريقيــة بدأت بعض الكنائس تهاجم السلطة مشيرة لممارستها سياسة الفصل العنصري وذلك في مطلع العقد الثامن ، وكان لسان حال هذه الادانة بصورة خاصة هي صحيفة بروفريتانا (مع الحق) ثم تولت العملية — بعــد ان اغلقت هذه الصحيفة — صحيفة أخرى تسمى « الصوت » .

واخيرا قامت في أوساط المجتمعات الافريقية حركة جديدة مصرة على أن تهدم النظام كله من داخله ، قادها بعض الانصار الافريقيين في الهيكل التنظيمي التقليدي وانتهت هذه الحركة الى عودة الشرعية لصحافة السود التي يملكها السود انفسهم ممثلة في صحيفة « الامة » لسان حال حركة « انكاشا » .

الملاك البيض والقراء من السود .. فماذا يكون المحتوى ؟

لم تستطع صحافة السود المستقلة التي يمـلكها ويصدرها السود أن تكتسب الا عددا محدودا من القراء السود ، واقتصر محتــواها على التعبير عن نوع التفكير الذي ساد في المطبوعات غير المستقلة ولعل نقطتي الخلاف الرئيسيتين يتمثلان في مجالات أخرى هي :

اولا ــ أن ما يميز الصحافة التى تدور حول امتداح النظام السائد وتتخفى وراء اذاعة الامجاد والانجازات فى محاولة لتغطية اتجاهاتها الحقيقية لتتميز بذلك عن الصحافة التى تنتقد سياسة الفصل العنصرى بشدة وبصراحة .

وثانيا : هى تعكس الهوة العميقة التى تفصل بين الصحافة المصرح بها والصحافة المصادرة .

وللاكثر من ذلك أن صحافة البيض التى يمتلكها ويصدرها البيض اكثر تداولا فى أوساط القراء الافريقيين والملونين والهنود من غيرها . أما بسبب شكلها الصحفى الاصيل واما بسبب ما يدخل عليها من تعديلات تجتذب مثل هؤلاء القراء ، وهى فى ذلك اكثر مرونة من الصحافة التى تحددت مهمتها ونشأت « بواسطة الشعب ومن أجل الشعب » ونقصد بالشعب هنا السود .

أما بالنسبة للصحافة التى تصدر باللغة الافريكانية فنجد أن صحيفة مثل « رابوت » لها قراء من السود أكثر من أى صحيفة أخرى بينما يؤكد من يصدرون صحيفة « دى بورجر » أن أكثر من نصف قرائها من مجتمع الملونين ، اما الصحافة التى تصدر بالانجليزية ، فنجد فى واقع الامر ، ان اغلب قراء صحيفة مثل « رادند ديلى ميل » من السود الذين يمثلون اكثر من نصف نسبة القراء السود لصحيفة « كاب تايمز » وباختصار علينا أن نذكر انيا اذا نظرنا الى التجمعات الحضرية الرئيسية فى جنوب افريقية لوجدنا أن عدد القراء الملونين للصحف الصادرة باللغة الانجليزية فى مدينة الكاب يفوق عدد القراء البيض ، ويتساوى عدد القراء الهنود مع غيرهم فى مدينة دربان ، ويتفوق عدد القراء السود فى مدينة جوهانزبرج عن جملة القراء الآخرين .

ومن وجهة نظر الناشرين البيض تعتبر موضوعات العنف والجنس والرياضة هى التى تجتذب القراء السود اكثر من غيرها وبصرف النظر عن مراعاة امداد طبقات إضافته (من الصحافة السوداء بصفة عامة) فان ذلك قد نقل امتداد نظام الفصل العنصرى فى مجتمع جنوب أفريقية الى ميدان الصحافة ومن المهم أن نذكر هنا أن القراء السود يعتمدون فى تلقى المعلومات على الصحف التى تمتلكها ويصدرها البيض الذين لهم وحدهم الحق فى تقرير مدى الاهمية التى توجه الى كل من محتوى وشكل المعلومات التى تقدم لهم . وبالتالى فان أى دراسة عما فى متناول السود من معلومات لا بد وان تتعرض الموقف الذى تتخذه صحافة البيض التحامل المسلط الذى يتعلق بالنظام القائم فى جنوب افريقية ووضع السود فيها ، وهو الوضع نفسه الذى تعاملهم على أساسه هذه الصحافة ..

وتقرر سياسة الصحافة التى تصدر باللغة الافريكانية كليـــة على أساس تكوينها الاقتصادى وادارتها وهيئات تحريرها . والاهم من ذلك الميول السياسية السائدة فى داخل الحزب الوطنى . ويمكن القول بأن هذه الصحافة تتصرف كراعية لسياسة الفصل العنصرى . ولهذا السبب لا يقرأ السود هذه الصحف الا نادرا وبخاصة لان الغالبية من غير البيض لا يعرفون اللغة الافريكانية باستثناء بعض السكان الملونين ، وبالاضـــافة الى ذلك هنــاك حدود للتنوع فى داخـل الصحافة التى تصـدر باللغـه الافريكانية ، اذ انها تعكس على صفحاتها راى الحزب الوطنى فقط بالنسبة للصداقات المتـــــزايدة وبخاصـــــة الصراع الواضح بين المستنيرين والمتعصبين .

وتتمتع الصحافة المنشورة بالانجليزية بتوزيع أوسع نطـاق ولـكن موقفها السياسى ودورها فهو اكثر غموضا (٦) ، ذلك أن الخط السياسى الذى تسير عليه الصحف الانجليزية يتحدد طبقا لارادة ملاك هذه الصحف وأهدافهم أو بمعنى آخر تتحدد طبقا لمصالح المجموعات التى تسيطر على القوى الاقتصادية الكبرى فى البلاد وهى قطاع التعدين . ولئن كانت هذه القوى تعارض فى الوقت الحاضر نظام التفرقة العنصرية فانما يرجع ذلك أساسا الى أنها تعبير عن الابقاء على ثقل هذا النظام بشكله المتعـــارض تعارضا كاملا مع بقاء الاستثمار الحـــر فى المستقبل ، بل انه بالفعـل يتباطأ أو يعوق النمو المستمر بل وحتى تركيز الوضع وثباته .

ويتبع ذلك أنه رغم رفض الصحف المنشورة بالانجليزية لنظـام الحكومة الحالى الا أنها لم تحاول تقويض أسس هذا النظام ،وذلك يعنى ان الاقلية البيضاء هى التى تمتلك فى يدها السلطة والسيطرة ، ويستتبع ذلك ان المعارضة لم تقترح اطلاقا إقامة نظام ديمقراطى كلاسيكى كبديل لنظام العزل العنصرى ، وفى الوقت نفسه يكاد رأس المال فى جنـــوب أفريقية أن يكون ملكا خالصا للبيض ، وهـــذا يعنى أن البيض يمتلكون وسائل الانتاج ويسيطرون على كل الطرق التى يستطيعون بها تأمين تشغيله بكفاءة تامة ، ،وبالتالى يجعل قيام معارضة من جانب البيض محورا لاى تغيير يمكن حدوثه فى البلاد (٦) . وعلى ذلك فمن منطلق هذا الموقف يتحدد ادراك مجتمع السود ، وهو موقف متأثر بمشاعر البيض وثقـافة البيض ، وفوق ذلك كله ينبع من اخلاقياتهم ، وفى الواقع لا يتفهم مجتمع السود الامر الا على ضوء هذا الموقف وكل تحرك فى أوساط مجتمع السود يكون له عطاؤه الذى لا يتعدى انهم من النـاحية الفعليـة والاستراتيجية يساندون مصالح هذه المعارضة وتطلعاتها . ولا يتأتى ذكر المنظمات الثورية للسود فى الصحافة المنشورة بالانجليزية سواء فى ضوء المصادرة الرسمية

أو التقارير النوعية الا بالقدر الذى يربطون به انفسهم كليا أو جـــزئيا بالاهداف الطويلة المدى والقصيرة المدى للمعارضة البرلمانية .

وفى دراسة قامت بها صحيفة « راند ديلى ميل » لتصوير أحوال السود . وردت الحقائق التاليــة بالنص « يظهر من استعراض الامدادات التى تنشر عن السود أن اكثر من ثلثها يدخل فى نطاق موضوعات الحرب والعسكرية وأمن الدولة والاضطرابات والعنف ، ويظهـر فى الثلث الثانى الصلات التنظيمية للسود ، لا تظهر التقارير عن حياتهم الاجتماعيةوالثقافية الا فى نحو ٣٪ فقط ممــا ينشر عنهم » وفى ذكر آخـر « لا ينشر شىء عن السياسة الخاصة بالسود فىمناطق المدن الا كجانب من جوانب نظـم المعتقدات السياسية والبرامج ، ولكن غالبا ما يكون ذلك بمجرد ذكر عدم الاستقرار والعنف أو عدم الرضى بصفة عامة ، ونادرا ما حاول المتحدثون التقدميون أن يوضحوا الافكار السياسية التى هى من وراء الظـروف والاحداث ، وبدلا من ذلك فان الصحافة التحررية أو المتحدثين باســم الحكومة انفسهم يقدمون تبريرات خاطئة للاضطـرابات التى تحـدث فى البلاد .

ولا يقتصر هذا التناول المحدود لشئون السود على امور السياسـة الداخلية ،، بل انه يمتد الى كل ما يتعلق بالقارة الافريقية ، فالاحداث التى تجرى فى أنحاء القارة تعرض فى الصحف بطريقة توحى بأن أفريقية هى أسوأ ضحية لاعمال العنف وبها أسوأ الاوضاع التى يمكن تصورهـا ومثال ذلك تسمية حركات التحرير فى جنوب افريقية على أنها حـركات ارهابية طالما هى تستخدم استراتيجية الكفاح المسلح .

أما عن الصحافة التى يحررها السود والتى تقـــوم بينها وبيــن المجموعات الافريقيــة السابق الاشارة اليهــا صـلات وثيقة فهى أساس مقصورة على عدد قليل من الصحف الكبيرة مثل بوســت ، وسنداى بوست ، وامفو ، وايلانجو ، وبعض المجلات الملحقة والتى تعد من قبيـل القرارات الخفيفة حيث تركز على القصص وتخـدم كدعاية لخط الحيـاة البرجوازية الخالصة ونمط استهلاكها وانفاقها مثل الرحلات والتسليـة والرياضة .

وتعد صحيفة « امفو » من أدوات الدعاية الخالصة الموجهة للحزب الوطنى . وتخدم بعض الصحف الاخرى الفرض ذاته وهى صحيفـــة « بونا » التى تنتمى الى جماعة برسكور وتنشر باللغة الانجليـــزية وبعض اللغات الافريقية ، وتعد أكثر الصحف انتشارا اذ يبلغ توزيعها نحــو ٥٨ الف نسخة ، وتخصص صحيفة « تاندى » لشــئون المــرأة ، وكذلك صحيفة « هيث » أو الضربة والتى يرتبط ملاكها مع اجموعة التى تتـولى

شئون الاعتمادات السرية لوزارة الاستعلامات فيبلغ توزيعها نحو ٦٨ الف نسخة .

وتعتبر صحيفة باس نموذجا للصحافة الجديدة الموالية للحكومة والمخططة خصيصا لتكون اداة دعاية ، ولكن طرقها فى الدعايةغير مباشرة، وأنشئت بمساعدة مالية سرية من الحكومة ، وبلغ توزيعها ٨٣ الف نسخة وتتجه الموضوعات التى تتناولها أولا الى محاولة كسب مجتمعات السود الى جانبها عن طريق تأييد مشاعرهم وآمالهم ، وذلك بالتركيز حول آراء الوجدانية السوداء ، وفى الوقت نفسه تحاول أن تنشر بعض النقد للحكومة ، ولكن بالطريقة التى تدافع بها عن روح النظام فى جنوب افريقية .

أما صحيفة « رام » الطبول ، فانها تنتمى الى اتحاد صحف جنوب افريقيا ويبلغ توزيعها نحو ٩٥ ألف نسخة ، وهى تصدر بالانجليزية ، وقد اجتذبت أعدادا كبيرة من القراء منذ انشائها عام ١٩٥١ ويرجع ذلك بصفة خاصة الى مساندتها لحملة الدفاع التى نظمها حزب مؤتمر جنوب افريقية ، وبالتعرض لعمل تحقيقات عن أحوال السود فى المعتقلات وقد عدلت اتجاهاتها منذ أوائل العقد السابعفأصبحت أكثر اعتدالا ، وأصبحت تخصص مزيدا من المساحة للموضوعات الخفيفة .

ويصل بنا هذا الى حجر الزاوية فى صحافة السود المشروعة وهى صحيفةبوست ومجلة سنداى بوست ، فلقد اكتسبتا سمعة خاصة فى خارج البلاد نتيجة لقرائها الوطنيين ، ولما يتعرضون له من اعمال القمع حتى يومنا هذا ، وكان هذا سببا كافيا لان ينظر اليهما الكثيرون على انهما صحيفتان مستقلتان والصوت المعبر لقوى السود التقدمية غير انه من الضرورى تقويم هذه النظرة بشىء من التدقيق .

فأولا وقبل كل شىء تعتبر صحيفة بوست ومجلة سنداى بوست صحافة مستقلة ، ذلك لانهما خاضعتان خضوعا كاملا لمجموعة أرجوس ومستمدان قوتهما الحقيقية من هذه المجموعة ، وتسيطر أرجوس عليهما من خلال تخصيص بعض التسهيلات الاقتصادية لهما ، وتبدو هذهالظاهرة واضحة جلية فى قسم الاعلانات الذى سينشر فى كل منهما ، وفىالوقت نفسه يبدو أن الادارة وليست هيئة التحرير هى صاحبة الكلمة الاخيرة فيما يتعلق بالمحتوى الموضوعى لهما .

ورغم أن صحيفة بوست تنشر عن الآثار السيئة التى تقع لسكان السود نتيجة للعزل العنصرى معلومات أكثر مما تنشره غيرها .

الا انه لا يمكن ان نعتبرها معبرة عن صوت أغلبية الشعب الاسود . وذلك عن ان كلا من صحيفة بوست ومجلة سنداى بوست تتباعدان كثيرا عن المؤتمر الوطنى الافريقى بما يحتويانه من موضوعات بل انهما يسيران على خط مخالف تماما للسياسة التى تنادى بها حركة الوجدانية السوداء .

صحف السود المستقلة

هناك صحيفتان ظهرتا فى وقت واحد تقريبا (عام ١٩٧٦) ويمكن أعتبارهما ضمن هذه المجموعه المستقلة من صحف السود وهما : الامه والصوت ، وتسيطر على صحيفة الامة شركة على صلة وثيقة بحركة انكاتا التى يأتى اغلب اعضائها من الزولو ، وبتأثير من قيادة هذه الحركة أصبحت أكبر حركة فى تاريخ الشعوب السوداء فى جنوب افريقية ، وفوق ذلك فان هذه الصحيفة هى بمثابة لسان حال اتجاه السود الذى يتمثل فى الاصرار على انهاء العزل العنصرى عن طريق محاربة النظام من داخله . ولا يقتصر الهجوم على هذا النوع من المعارضة على الحكومة ما يوجه من جانب الوجدانية السوداء فحسب ، بل من جانب صحيفة الصوت ايضا التى تعلن عن نفسها انها ذات اتجاه دينى متطرف .

ولقد اتخذت الحكومة من صحيفة الامة والصوت هدفا لهجومها الشديد ووجهت هجوما اكثر شدة مما وجهته لاى صحيفة أخرى من صحف السود التى تعارض سياسة العزل العنصرى . فقد أوقف صدور صحيفة الصوت تماما فى الفترة من ١٦ يونيه الى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٨ ، وتأجل انضمامها الى اتحاد الصحافة حتى سبتمبر من ذات العام .

أما بالنسبة لصحيفة الامة فقد قررت — بعد أن صدرت تسعة أعداد متتالية منها فى يونيه سنة ١٩٧٩ — أن تغادر الترانسفال وتتجه الى ناتال لتتخذ منها مقرا رسميا لها ، وذلك هربا من الضغوط الواقعة عليها ، ولتكن أقرب الى الافريقيين الذين يعيشون فى المناطق الريفية ، والاهم من ذلك لكى تكتسب بهذا الانتقال مزيدا من القراء فى المنطقة التى تتكون غالبية سكانها من الزولو . والى جانب هذا الضغط السياسى الذى وقع على هاتين الصحيفتين فقد كانت هناك أيضا مقاطعة اقتصادية ترجع بلا شك الى اتجاهاتها ، وكذلك الى منافستها الطبيعية لمجموعات الناشرين الذين يريدون السيطرة على السوق . ولقد اتخذت هذه المقاطعة شكلين مختلفين : رفض أجهزة التوزيع أن توزع هاتين

الصحيفتين ورفض وكالات الاعلان أن تشترى مساحات اعلانية فيهما . وعلى ذلك أصبحت مجلة الصوت توزع ٢٥ الف نسخة بدق ابواب المنازل فى منطقة سويتو . وليس من شك فى ان صحف السود المستقلة قد عانت صعوبات كبيرة لتحقيق استمراريتها ، ولعل استمرار صدورها هذا يرجع الى المساندة التى كانت تتلقاها من مصادر أخرى غير القراء ، وتتمثل هذه المصادر فى معونات حركة انكاشا بالنسبة لصحيفة الامة ومجلس كنائس جنوب أفريقية بالنسبة لصحيفة الصوت .

سود قبل أن يكونوا صحفيين

لا يجد "الصحفيون السود فى جنوب افريقية (كأى سود آخرين) مكانا حقيقيا لهم الا فى المستويات الدنيا من السلم ، ولا يوجد من هو أدنى منهم ، فالفرص أمامهم سواء لتلقى التدريب المهنى أو الترقى الوظيفى محددة الغاية وعليهم فى معظم الاحوال ان يرضوا بوضعهم ويقبلوا مايمنح لهم من مستويات وظيفية . وبالاضافة الى ذلك فان هناك شعورا سائدا بأن الصحفى الاسود يجب الا يمنح أى امتيازات او يتلقى اى تشجيع فى العمل كما أن هناك اتجاها غالبا لاستخدام الصحفيين السود فقط كادلاء أو مترجمين الصحفيين البيض . وليس من شك فى أن صحف البيض تحتاج الى مراسلين من السود للحصول على المعلومات المتعلقة بالسود الذين يعيشون فى المدن ، ويكاد البيض يسيطرون على كل الصحف تقريبا ماعدا بوست وسنداى بوست والصوت (١٠) .

ولا يكلف الصحيفيون السود الا بمهام ثانوية واذا ما خصص عمود أو مساحة فى جريدة لاحد من غير البيض فانما ذلك يكون استثناء نادرا ولا يتأتى تولى أى عمل من هذه الاعمال الرئيسية الا فى بعض الصحف القليلة ، وفضلا عن ذلك فان عدد المراسلين الاحرار من السود كبير نسبيا ، مما يؤدى الى عدم الاقبال على توظيفهم ويمنحهم مرتبات أدنى بكثير من مرتبات أقرانهم البيض .

أما بالنسبة للتدريب فان صحف جنوب أفريقية التى تمتلكها كل من جماعة أرجوس ، وجماعة صحف جنوب أفريقية تنظم دورات تدريبية اجبارية مدتها ثمانية عشر شهرا لكل الصحفيين المتقدمين للعمل ، الا انه فى يوليو عام ١٩٧٩ لم يكن هناك سوى صحفى أسود واحد من بين ثلاثة عشر مندوبا (١١) .

ومع ذلك فان عدم الرضى الذى يسود فى أوساط الصحفيين السود لا ينبع اساسا من الاحوال المادية السيئة التى عليهم أن يعملوا فى ظلها وانما ترجع اكثر إلى فشلهم فى الحصول على اعتراف رؤسائهم

بقدراتهم ومواهبهم حتى فيما يتعلق بالموضوعات التى تتصل بمجتمع السود الذى ينتمون اليه ، ورغم أنهم يعتقدون أنهم أكثر احتكاكا بما يجرى فى عالم السود فانهم يصابون بخيبة الامل العميقة حينما يسمعون ان الرئاسات العليا من البيض هم وحدهم العالمون بحقيقة ما يجرى فى مجتمع السود كما انهم يتبينون بوضوح ان البيض يعرضون نوع المعلومات التى تهم مجتمعات السود أكثر منهم ، ويتكرر دائما رفض أى طلب من جانب الصحفيين السود بالسماح لهم بأن يميطوا اللثام عن حركة سياسية او اجتماعية يكتشفونها .

ولعل اجراءات الاحباط التى يلاقيها السود ويعانون منها لا تعد ولا تحصى وهى تبدأ من تعريضهم لمشكلات يكون لها تأثيرها السيىء على نشاطهم الصحفى مثل عدم منحهم تراخيص المرور الصحفية اللازمة او عدم اعطائهم بطاقات صحفية ، أو تخويفهم بالايماء لهم بأن المؤتمر الصحفى أو الحدث الرسمى أو غيره انما يهدف الى تجميع الصحفيين للقبض عليهم او نفيهم او ايقاعهم فى الكمائن .

وطبقا لبيانات جمعية كتاب جنوب افريقية يعرض مائة صحفى لاضطهاد السلطات خلال السنوات الثلاث المنتهية فى يوليو ١٩٧٩ وكان أغلبهم من السود بينما تم القبض على عشرين آخرين أو تحديد اقامتهم تنفيذا لقوانين الامن .

وبدافع من الحاجة الى الاتحاد لمقاومة أعمال الاضطهاد ولرفع مستوى الاحوال الوظيفية وظروف العمل تضافرت قوى الصحفيين السود لتكوين اول اتحاد للصحفيين السود ، وفيما بعد كونوا اتحاد كتاب جنوب افريقية ، ولقد آتت هذه الاغراض النقابية بنتيجتها الخاصة بالجانب الثانى من المضمون العام للتطلعات السياسية الكبرى لهذه التنظيمات وهى التحرك نحو الكفاح من اجل تحقيق التحرر الكامل .

تكون اتحاد الصحفيين السود فى عام ١٩٧٣ فى الاطار الشامل لحركة الوجدانية السوداء ، والغى فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ وقبض على رؤسائه وقادته ، كما صودرت مجلة نقابة الصحفيين بعد اصدار عددها الثانى وأوقفت تماما .

وسرعان ما عادت منظمة الصحفيين الى الظهور مرة ثانية تحت اسم جديد هو جمعية كتاب جنوب افريقية ، وبلغ عدد أعضاء هذه الجمعية اليوم نحو ٢٥٠ عضوا وينتمى إليها كل الصحفيين السود تقريبا ، وعقدت اول مؤتمر لها فى سرية تامة فى يونيو سنة ١٩٧٨ وحضره نحو خمسين عضوا كما عقدت مؤتمرها الثانى عام ١٩٧٩ .

وقبل انشاء اتحاد الصحفيين السود كانت الجمعية الوحيدة القائمة فى جنوب افريقية وتضم الصحفيين هى جمعية جنوب افريقية للصحفيين وتتكون من ٧٠٠ عضو من الصحفيين الناطقين باللغة الانجليزية ،، وقد اعترفت السلطات والمسيطرون على الصحافة فى جنوب افريقية بهذه الجمعية باعتبارها الممثل الوحيد الذى يتكلم باسم الصحفيين . وفى مقابل ذلك قبلت الجمعية الا تكون متعدد الجنسيات بمعنى انها أصبحت ترفض قبول أى عضو أفريقى ، ولكنها قبلت فقط نحو اثنىعشر صحفيا هنديا كأعضاء منتسبين .

ولعل الاتجاه العنصرى الصارخ يمثل فقط احد الاسباب التى ادت الى قيام اتحاد الصحفيين السود ، ولكن السبب الحقيقى هو أنجمعية جنوب أفريقية للصحفيين قررت فى ٢ مايو ١٩٧٧ بأغلبية ثلثى الاعضاء أن تحول الجمعية الى نقابة مفتوحة أو بمعنى آخر متعددة الجنسيات ، وكانت تضحية كبرى بالاعتراف الحكومى الذى اكتسبته الا أن أعضاء اتحاد الصحفيين السود رفضوا الانضمام اليها .

ولقد كان الموقف الدائم والموحد لكل منظمات السود التى تعمل فى اطار الوجدانية السوداء هو رفض الانكمام الى أى منظمة متعددة الاجناس ، ذلك أن مفهوم الوجدانية السوداء يعنى بصفة عامة ان السود لا بد وان ينظموا أنفسهم أولا فى جماعات قوية فعالة قبل أن يتجهوا الى الانضمام الى منظمات البيض ، وهذه تعنى بصفة عامة ان فى الاتحاد قوة (١٢) .

وبالنسبة لما يهم الصحافة فان اتحاد الصحفيين السود اعتمد على ثلاثة عناصر جدلية أخرى : أولها : ان العضوية المفتوحة لم تكن غير مخرج لجمعية جنوب أفريقية للصحفيين لكى تصل الى هدف حياتها وهو اعتراف الاتحاد العالمى للصحافة . وثانيهما : أن جمعية جنوب أفريقية للصحفيين ما هى الا تنظيم يسوده البيض . ولو أن جميع الصحفيين السود انضموا اليها لظلوا فيها أقلية صغيرة مما سيمكن الاعضاء البيض فى الجمعية من ان يواصلوا تقرير السياسة التى تسير عليها الجمعية ، وثالثها أن السود يرفضون تماما . ان يقرر البيض ما يتعلق بمستقبلهم ، لما كانوا غير مؤهلين لان يفعلوا ذلك بأنفسهم (١٣) .

وكانت المعركة صعبة ولكنها انتهت بالاصرار الى النجاح ، ففى المؤتمر الدولى الرابع عشر للاتحاد العالمى للصحافة الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩٧٨ أصبحت جمعية كتاب جنوب أفريقية عضوا منتسبا فى الاتحاد العالمى ، ومن ثم اصبح طلب انضمام جمعية جنوب أفريقية للصحفيين

مرفوضا من أساسه ، ولم تتم الموافقة على انضمام هذه الجمعية العنصرية الا بشرط ان يعلن مندوب جمعية كتاب جنوب افريقية العبارة التالية :

« ان من أهدافنا التى نعلنها بصراحة هو أن النقابة التى انتمى اليها تأخذ على عاتقها الالتزام بالامتناع عن ممارسة اى نوع من التفرقة العنصرية فى صحف جنوب افريقية وان تعمل على منعها . وأن تضمن ان جميع الصحفيين يعاملون على قدم المساواة بصرف النظر عن جنسهم او لونهم أو انتماءاتهم » .

ولم يكن لهذه العبارة المعلنة أى أثر فعلى ولو بسيطا ، وذلك لان جمعية جنوب افريقية للصحفيين لم تفعل اى شىء محدد منذ انشائها لازالة التفرقة العنصرية التى تطغى على الصحافة ، بل انها ذهبت الى ماهو أبعد من ذلك بمحاولة منع جمعية كتاب جنوب افريقيا من اكتساب الاعتراف ولكن حدث عكس ما ارادت ففى سبتمبر ١٩٧٩ تحقق لها انتصار عظيم يمكن أن يعتبر انتصارا تاريخيا ، ذلك أن جمعية كتاب جنوب افريقية اصبحت أول نقابات السود التى اكتسبت اعتراف شركات جنوب افريقية (مجموعة شركات الصحافة المنشورة باللغة الانجليزية) كشريك اجتماعى كامل فى كل مفاوضاتها المشتركة .

وكان الهدف الثانى لجمعية كتاب جنوب أفريقية هو مايتعلق بالانشطة السياسية التى تمثل أحد العناصر الرئيسية لاى منظمة يكونها المثقفون السود . فقد اعتبرت نشر أفكار الوجدانية السوداء أحد وظائفها الحيوية ، ولم تأل جهدا ، وبخاصة فى ميدان الصحافة ، ان تنتهز كل فرصة مواتية للقيام بحملات الهجوم على الطبعات الخاصة من الصحف ، وفيما يتعلق بالمستقبل . لم يكن سرا أن قادتها تطلعوا الى ايجاد صوت حقيقى معبر عن الشعوب السوداء يسمع فى أنحاء العالم وينطلق متحررا من الضغوط المالية أو ضغوط هيئات التحرير التى تحاول أن تخمده ولهذا السبب بالذات يقوم هؤلاء القادة حاليا بدراسة امكانية اقامة وكالة صحفية او صحيفة يومية وهم على ذلك قد حققوا حتى وقتنا الحاضر أهدافهم الاولية وبدأوا يتجهون الى تحقيق أهداف أخرى .

الصحافة السرية

كانت الصحافة فى جنوب افريقية تعيش عصرا من الحرية حتى تولى الحزب الوطنى ، وربما أثار هذا الامر الدهشة عن طبيعة النظام القائم بالفعل ، ولكن يمكن تفسير ذلك أساسا بأن الافكار الاشتراكية قد دخلت الى جنوب افريقيا منذ البداية على يد عناصر من البيض .

وفيما يتعلق بالمحتوى علينا ان نتساءل . ما هى الاختلافات الرئيسية بين الصحافة المصرح بها حتى لو كانت مضطهدة . وبين الصحافة الممنوعة رسميا ؟

بصرف النظر عن أى نشر يرتبط بأى منظمة ملغاة « مثل الحزب الشيوعى لجنوب افريقية ، والمؤتمر الوطنى الافريقى . ومؤتمر الجامعة الافريقية) ليس له فى الحقيقة فرصة ليتواجد رسميا ، فان أى صحافة تلجأ الى العمل فى الخفاء فى احدى الظروف التالية :

اذا تضمنت فيما تتضمنه من تحليلات سواء كانت تتعلق بأسس النظام القائم أو التناقضات والصراعات التى تحدث فى داخله ـ وتمت هذه التحليلات بأسلوب يتعرض للطبقة الاجتماعية وليس للعنصرية بصفة عامة .

واذا كانت تنادى ضمن ما تنادى به باستخدام العنف وبخاصة الكفاح المسلح كوسيلة لتقويض النظام الحالى فى جنوب افريقية .

وهنا تتكشف لنا الجوانب التى تفصل بين جناحى السود بجنوب أفريقية وهما الوجدانية السوداء التى تميز بين المضطهد ومن يمارس الاضطهاد ، وبين المعرض للاستغلال والمستغل الامر الذى يتم أولا على أساس السلالة وهى تزعم بالاضافة الى ذلك أنها فى صف إعمال العنف الحالية ، والصحيفة الرئيسية التى يصدرها المؤتمر الوطنى الافريقى وتدافع عن هذا المفهوم تسمى « سيشيبا ايسيزوا » تطبع خارج جنوب أفريقية ، والى جانب هذه الصحيفة هناك صحف أخرى من ذات النوع أنشئت فى سرية مثل صحيفة « اماندلاماتلا » فى أواسط سنة ١٩٧٥ ، « وفوكانى اواكى » ، و « الكفاح » و « شباب التحدى » ، و « الكشاف الضوئى » و (الثورة » وغيرها وينطبق ذلك بشكل واضح أيضا على صحافة الحزب الشيوعى لجنوب أفريقية ،، فهناك مجلة « الشيوعى الافريقى » التى تصدر فى لندن منذ عام ١٩٥٠ وتوزع بطرق سرية فى جنوب أفريقية منذ عام ١٩٧١ ، غير أن هناك مطبوعات أخرى لهذا الحزب تصدر فى داخل جنوب افريقية مثل « انكولوليكو ـ الحرية » وتمثل هذه الصحيفة جزءا من المواد الدعائية التى تصدرها هذه المنظمة الشيوعية الملغاة ، وهناك كتيبات صغيرة أيضا وسلخ مطبوعة ، ومنشورات توزع على المارة ، أو تلقى فى اماكن التجمعات ـ الى غير ذلك من وسائل التوزيع غير الرسمية .

وليس من شك فى ان مثل هذه المطبوعات تنتشر بالفعل فى جنوب افريقية وقد زاد توزيعها منذ عام ١٩٧٦ نتيجة لقوة دفع نشاط المؤتمر الوطنى الافريقى .

وبالطبع من الصعب ان نحدد بدقة الاعداد التى توزع من هذه الصحف السرية كما يصعب أن تحدد مدى تأثيرها أيضا ويدعى قادة هذه الحركات المنوعة أن مطبوعاتها تتمتع بجمهور ضخم من القراء ، ويؤكد ذلك اعداد الشباب الذين يشعرون بأوضاع جنوب افريقية ويأتون يوميا الانضمام الى التنظيمات ومع ذلك فان الكثيرين من الشباب يؤكدون عكس ذلك ويقولون بأن هناك نقصا كبيرا فى المعلومات المنظمة عن المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى وعلى ذلك فاننا نميل الى قبول ما تقول به صحافة السود المشروعة من أن انتشار الوعى المتزايد عن هذا الجناح المتطرف من حركة التحرير انما يرجع أساسا الى الاستماع الى الاذاعات التى تصدر من الدول المجاورة لجنوب أفريقية . ومن الواضح أن الصحافة السرية محددة التوزيع ومحددة المحتوى وغالبا ماتكون موضوعاتها سطحية نتيجة لظروف اصدارها وتوزيعها ، وعلى ذلك فان دورها الرئيسى يقتصر على تزويد شبكات وخلايا المناضلين بالوسائل التدريبية . وعلى كل حال – فرغم كون هذه الصحافة معروفة خارج جنوب افريقية ومعروفة لدى البيض فى داخل جنوب افريقية فليس من شك فى أن أهميتها السياسية كبيرة للغاية .

الخلاصة

صحافة السود وحركة التحرير فى جنوب افريقية

تعد الصحافة فى جنوب افريقية مؤسسة اجتماعية تعكس أوضاع نظام قائم على السيطرة وكأداة لفرض هذا النظام (١٤) . وتنطبق هذه القاعدة على جنوب أفريقيا مثلما تنطبق على سائر جهات العالم ، فالصحافة بالضرورة لا بد وان تعكس الوضع السائد فى أى مجتمع معين وما يشتمل عليه هذا المجتمع بذاته من اختلافات اقتصادية وقوى سياسية واجتماعية ، ولما كان وضع جنوب أفريقية هو مجرد سلطة شرعية تدافع عن إستمرار سيطرة الاقلية على الأكثرية فيستتبع ذلك أن الصحافة المشروعة سواء أكانت صحافة السود أم صحافة البيض لن تساعد بحال من الاحوال على اقامة مجتمع ديمقراطى ، وبالتالى لا تلعب أى دور فى الجهود التى تبذل لتحقيق التحرر الحقيقى فى جنوب أفريقية .

حقا أن هناك بعض المطبوعات التى تدين تصرفات السلطة وتصور ما فى نظام العزل العنصرى من الشرور والمساوىء وتدعو إلى الاصلاح ، الا أن الصحافة بعامة ليست مقصورة على اتجاه واحد ، فالمدى المسموح به لا يمكن أن يتعدى حدودا معينة . واذا ما أخذنا بالتقسيم السياسى المعمول به فى الدول الغربية يمكننا القول بأن المدى

المسموح به من الراى هو الذى يتراوح بين اليمين واليمين المتطرف فى المضمار السياسى أما عن اليسار فانه صامت أو بمعنى آخر لا يخرج الاتجاهات المختلفة الموجودة فى صحافة جيوب افريقية عن كونها وهما أو مصيدة .

وهى وحيدة لان : « حرية الصحافة قد تراعى فقط اذا ما استبعد السود من مجال الحياة السياسية تماما ، وباعتبار ان صحافة البيض التى تنتشر فى جميع الارجاء هى التى تحتكر بالفعل كل وسائل التعبير وأما بالنسبة للسلطة فان خفض مكانة صحافة البيض الى ذات مستوى صحافة السود سوف يكون كفيلا بتحطيم التضامن الذى ينبنى على التعصب العنصرى والذى هو باختصار عملية تؤيدها الصحف التحررية » (١٥) .

وهنا يكمن الخطر على حد تعبير البعض :

« فى أنه اذا لم تكن بمعارضة الصحافة للحكومة صارمة فى تناولها للموضوعات الحقيقية فى مجتمعنا ، فان الصحافة التى تنشر باللغة الانجليزية تخدم فقط فى اضفاء الشرعية على النظام القائم ، وتقوية الرأى الخاطىء الذى ما زالت بعض الاوساط تتمسك به . وهو أن جنوب افريقية دولة ديمقراطية (١٦) » .

ويبدو مما سبق أن ذكرته اننى اميل الى القول بأن الدور الذى تلعبه الصحافة فى جنوب افريقية دور سلبى تماما فحتى مع اختفاء الصحافة تماما — بما فيها الصحافة الحرة فسوف لا يقلل ذلك من مسيرة التحرير بل ربما يؤدى الى سرعة سيرها . ان التفكير فيما يظنه البعض عن رأيى بهذه الطريقة تفكير خاطىء وربما يؤدى بنا الى الاخذ بوجهة نظر الانتهازيين .

فأولا وقبل كل شىء : تغلب على السود الذين يقرأون الصحف بما فى ذلك الصحافة التحررية النظرة الناقدة .

وثانيا للصحافة رسالتها التى يجب أن تؤديها للجماعات التى تسيطر على الامور أو تديرها ، بمعنى انها هى التى تمدهم بالمعلومات ، وبالتالى فان الرسائل التى تنقلها الصحف لا يمكن أن تتغافل لا عن أفعال ولا عن أوضاع المعارضين لهذه الرسائل ، وبالمثل يمكن لهذا النوع من المطبوعات أن يستخدم بواسطة جماعة معينة لكى تخلق صعوبات أمام جماعة أخرى متعارضة معها فى المصالح ، وان لم يكن هذا هو الغرض الرئيسى منها ...

لكى تكسب أى جماعة حاكمة المعركة فى صراعها مع قطاع آخر من نطاعات المجتمع فانها تنشر معلومات وأنباء فى وسائل الاعلام التى تملكها تتعلق بالثورة وآراء قادتهـا . وهـذا يضع الصحفيين فى مأزق .. فان من واجبهم أن يوصلوا الى الطبقة الحاكمة المعلومات عن تطور الاحداث التى قد تؤثر فى أمن الدولة او مصالحها وبرامج الكفاح التحررى من خلال ذلك تكون الخدمة غير المباشرة للقوى التحررية ، فوسائل الاعلام تنقل المعلومات عن الحركات ومؤيديها والمتعاطفين فيها . وهذا هـو ما تريده هذه الحركات بالفعل (١٧)

واخيرا . فمن المؤكد ان محتوى صحافة المعارضة لا يحطم النظام السائد ، ولكنه يكون بمثابة نقطة البدء : أول الطريق الى الحذر من أن الفصل العنصرى لا يمثل القاعدة المطلقة الحاسمة التى لا يمكن الاستغناء عنها . وبهذه الطريقة تبدأ الخطوة الاولى الى الامام ، فهى عمليـة عقلية تحركت ، وليس هناك ما يظهر انها سوف تقف عند النقطة التى تـلائم الفكر السائد فكل اجاباتها الاصلية التى تثير بالتالى أسئلة من نوع آخر أكثر دقة . والنتيجة اننـا نصبح شهودا على عمليـة تغيير عهد السبيل الى دور أكثر ايجابية لصحافة السود فى جنوب افريقية وهو مايداعب وجدانها .

وفى بعض الحالات تؤدى الصحافة ـ الى جانب هذه المهمـة ـ دورا فى تعبئة الرأى العام ، حتى بصورة غير دورية (فى مناسبات معينة مثل المحاكمات ، الجنازات والاجتماعات وغيرها) وكذلك تؤدى مهمة تدريبية ، وتنطبق هذه المهمة التدريبية على صحف مثـل بوسـت وسنداى بوست ، والصوت ،، والامة ، فان هذه الصحف تنشر عن أحد الخطوط السياسية للتحرير وان كانت تعكس على وجـه أخص آراء الجماعات الاكثر اعتدالا فى مجتمع السود .

مركز مطبوعات اليونسكو

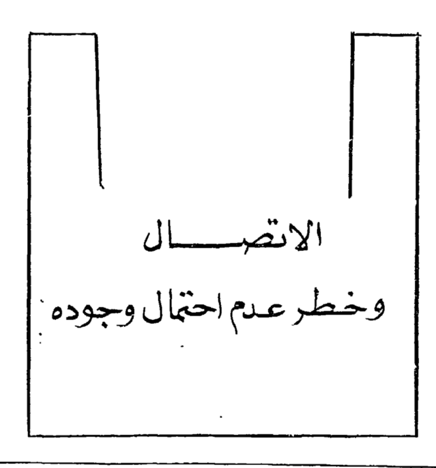
يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوجين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



الاتصال وخطر عدم احتمال وجوده

لا تكون هناك علاقات انسان بدون الاتصال ، بل ولا تكون هناك حياة انسانيه . وعلى ذلك فنظرية الاتصال لا يمكن ان تظل محدودة بالبحث فى بعض قطاعات الحياة والمجتمع ، وليس كافيا أن نشغل أنفسنا بالبحث المستفيض عن وسائل الاتصال المختلفة ، وان كانت هذه الوسائل بحكم وجودها الحديث فى المجتمعات وبحكم مالها من آثار تستحوذ على معظم التفكير فى المجتمع المعاصر ، وليس كافيا أن نبدأ بمناقشة المفاهيم . لان هذا قد يكون مجديا لو أن الواحد منا يعلم الى ماذا يهدف هذا المفهوم وفى اى ميدان نظرى طبق او استخدم ، ولكن ليس هناك اجماع على هذا المفهوم ، وعلى ذلك ، فاننا سنبدأ بعرض وسيلتين نظريتين يمكن عليهما بناء نظرية علمية .

واحدى هاتين النظريتين تبحث عن طرق عديدة لتحسين الوضع الراهن . وهذه النظرية تدفعها الرغبة فى الكمال أو فى الوصول الى أحسن الحالات الممكنة ، وهى النظرية التى اتبعها بيكون واتباعه ، وهى تزعم ان المعرفة العلمية للمبادىء الطبيعية وتجنب الاحكام الطائشة ليست كلها ضرورية للابقاء على العالم ، كما ان المعرفة بعلم البصريات ليس بالضرورة معناه أن يرى الواحد جيدا ، وان كان يساعد على التعرف على الاخطاء وبالتالى يؤدى الى تحسين الاحوال التى يعيشها الناس .

الكاتب: نيـكلاس ليهمـان

الكاتب نيكلاس ليهمن استاذ علم الاجتماع فى جامعـة بيلفيلد . بجمهورية المانيا الاتحادية .

المترجم: تمـاضر توفـيق

الرئيسة السابقة لتليفزيون جمهورية مصر العربية .

الـكاتب : نيكلاس ليهمان أستاذ علم الاجتماع فى جامعة بيلفيلد بجمهورية ألمانيا الاتحادية

المترجمة : تماضر توفيق : الرئيسة السابقة لتليفزيون جمهـورية مصر العربيـة .

أما النظرية الثانيـة فتقـوم على أساس الزعم بعـدم الاحتمـال . وهى لا ترضى عن الحال الراهن ، بل تفرد التوقعات والتأكيدات العادية . ثم تأخذ فى تفسير حقيقة هامة ، وهى : أن العلاقات حتى لو كانت تحمل بداخلها صفات عدم الاحتمال الا أنها رغم ذلك ممكنـة الحـدوث ، بل يتوقع قيامها مع نسبة كبيرة من التأكد ، وعلى عكس بيكون نجد أن هوبز أقام نظريته السياسية على مثل هذا الزعم ، وهو الزعم بعدم الاحتمال وعلى العكس من جاليليو ، نجـد أن « كانت » لم يعـد يعتمد على امكان التجريب أو المعرفة التجريبية ، بل ألقى بظلال الشـك على المعـرفة السطحية ، ثم أخذ فى دراسة الاحوال التى تؤدى الى مثل هذه المعرفة ، والمشكلة فى هذه الحالة لا تكون كيف تمكننـا أن نحصـل على تحسينات عملية ، ولكن كيف نستطيع أن نجيب على سؤال نظرى قـد يثار قبـل

اتمام هذه التحسينات . وباختصار علينا ان نجد نظاما يمكنه تحـويل المستحيل الى ممكن وغير المحتمل الى محتمل .

والبحث الذى سنورده فيما بعد يبقى داخل نطاق هذا السؤال . ويهدف الى البناء النظرى الملائم للاتصال بوصفه لطريقة اللائقة الوحيدة للتعرف على المبادىء العالمية التى تشوب كل المجتمعات . ولكن ثمة دوافع عمليه اخرى تظهر فى المجتمعات وخاصة تلك التى تستهدف التنميـــة والرخاء . وعلى ذلك فمن السذاجة أن يحاول الفرد اقناع نفســه بأن التطور ممكن . وانه قد يحـدث بالطبيعة البشرية او الطبيعــة المادية ، ولكن علينا اولا أن نقيم الانجازات ونواحى القصور ، فعنـدئذ يصبح من الواضح ان القضاء على نظـام قائمـة يعنى بالضرورة العـودة الى عدم احتمال قيام نظام جديد .

الاتصـــال ومشكلاته

ان نظرية الاتصال التى نحاول أن ننصح بها تبـدأ من الزعم بأن الاتصال غير محتمل رغم اننا نمارسه ونجربه كل يوم من أيام حيـاتنا . واننا لا نستطيع البقاء بدونه ، وينبغى علينـــا اولا أن نفهم معنى عدم الاحتمال هذا . وحتى نصل الى ذلك ينبغى علينا ان تقوم بمجهود قـد يوصف بأنه مجهود مناف للظواهر ، اد اننـا ننظر الى الاتصـــال على انه مشكلة . وعلى ذلك فبدلا من البحث عن الظاهرة اللائقة التى قد تفسر الحقيقة نجد اننا ينبغى علينا ان نسأل اولا : كيف يمكن قيام الاتصال .

عندئذ يصبح من الواضح على الفور ان هناك العـديد من المشكلات والعوائق التى ينبغى ان نتخطاها قبل أن يتم الاتصال وأول مظاهر عـدم الاحتمال تقع فى ان الشخص منـا ينتفى أن يكون متشابهـا فى أحاسيسه وفرديته لشخص أخر حتى يستطيع أن يتم بينهما اتصال .

أما وجه عدم الاحتمال الاخر فيتصل بمشكلة الوصول الى الملتقى اذ ليس من المحتمل أن أى اتصال ينبغى ان يصل الى اشخاص اكثر من من الحاضرين تحت ظرف معين . والمشكلة عندئذ هى مشكلة امتداد المكان والزمان ، لان نظام التفاعل القـائم بين الحاضرين فى كل حالة يؤكد شكل عملى نسبة كافية من الانتباه بهـدف الاتصال ، ولكن هـذا النظام قـد يتداعى اذا ما كانت هناك رغبة ولو بسيطة لعدم الاتصال حتى لو وجـد الاتصال سبيلا بواسطة الاساليب المتنقلة ، فانه من غير المحتمـــل انهـــا ستجذب الانظار أيضا ، لان الناس تحت ظروف أخرى يكونون منهمكين دائمـا بأمور أخـرى .

ووجه عدم الاحتمال الثالث هو عدم احتمال النجاح ، فحتى لو كان مفهوما فليس هناك ما يؤكد أنه مقتول . وعندما اقول النجاح . فانى اعنى أن المتقبل للاتصال يوافق على مضمونه . أى يوافق على المعلومه التى يحملها هذا الاتصال . مما يمهد لسلوكه هو . وبهذا يصل بين اختياراته والاختيار الاولى ويعززه ويقويه . وبهذا المفهوم يكون القبول بوصفه مؤشرا للسلوك يعنى ان الشخص يتصرف ، تبعا للاوامر التى يحيلها الاتصال ويصنف تجاربه وافكاره واحساسانه ومشاعره على زعم صحة المعلومة التى نقلت اليه .

واوجه عدم الاحتمال هذه ليست عوائق تحول دون وصول المعلومة الى النقطه المستهدفة فحسب ، بل أنها تعمل كأساس للتثبيط كما تؤدى الى غرفه الانفصال . وخاصه اذا كانت نتائجه ليست مرضية . واذا كانت القاعدة التى تقول ان الاتصال لا بد منه تنطبق على الموجودين فى نطاق انظمة موحده فقط . وحتى فى ذلك الحين يمكن الاتصال أيضا . وتنصب الاهمية على عملية الاتصال لا على المحتوى الذى ينقله هذا الاتصال . والاتصال يصبح غير مقبول عندما يكون احتمال الوصول الى الناس ومحاولة اقناعهم بعيدا جدا . ولكن بدون الاتصال لا يمكن قيام نظام اجتماعى أيضا . لان الاتصال هو الذى يتغلب على العوائق ويجعلها احتمالات تحكم النظام الاجتماعى ، وعلى ذلك ، فان التطور الاجتماعى الثقافى ليس الا تغييرا واتساعا فى الاحوال التى يتم فيها الاتصال ، وهى دائما الاحوال التى يقوم فيها المجتمع بتشييد دعائم ، وهذا ليس تنميه فقط ، بل انه أختيار للانظمة الاجتماعية المجدية ونبذ لغيرها لانها بعيدة الاحتمال .

وهذه الانواع الثلاثة تشد أزر بعضها البعض ، ولا يمكن أن ينظر اليها أو يتم تغيرها الواحد تلو الاخر ، لان حل مشكلة ما يجعل من حل المشكلة التى تليها أمرا بالغ الصعوبة وكلما تمكن الانسان من فهم مشكلات الاتصال فهما صحيحا ، كلما أحسن اختيار وسائله ، واذا أمتد الاتصال الى خارج دائرة الحاضرين المباشرين فان التفهم يصبح أكثر صعوبة والرفض أكثر سهولة . ان دراسة الفلسفة ترجع فى أصولها الى هذا القانون ، قانون العوائق المتزايدة المشتركه ، وعندما تساعد الكتابة الاتصال حتى يغطى الجمهور الحاضر ، فان القصور فى الوقت والمكان لا يمكن الاعتماد عليه لان الاتصال وعناصره لا يمكن ان يحملوا أو يخاطبوا الا الحاضرين ، وتصبح المادة ذاتها هى السبيل الوحيد لنقل الاقتناع .

وهذا القانون الذى يقول ان عدم الاحتمال هو عادة الذى يدعم نفسه ، وان الحلول فى اتجاه ما تحدد الامكانيات فى اتجاه آخر يعنى انه

ليس ثمة طريق مباشر لتحسين التفهم بين الناس ، وكل محـاولة فى هذا السبيل ، ستصطدم بمشكلة النمو السكانى مع مشكلة الاحتياجات التى لا يمكن قضاؤها .

وفيما يختص بوضع الانظمة الاتصالية الحديثة فاننا نجد أن النـاس تنظر اليها وكأن كل هـذه المشكلات قد حلت ، ولكن الواقع انها مشكلات لا يلتفت اليهـا على الاطـلاق وخاصة من وجهة نظر بعض القـائمين على الصحافة وعلى وسائل الاتصال الاذاعية .

وعلى الرغم من كل هذا ، فما زال السؤال قائما : هل البناء الحديث للمجتمعات ليس معتمدا على حل مشكلات معوقة ، وهـل هذه المشكلات تقف عند حد أم أنها تخلق هى الاخرى سلسلة من المشكلات الجديدة .

مفهـــوم وسائل الاتصـــال

ان هذه النظرية تحتاج الى مفهوم عام يغطى كل المنظمات التى تعمل فى الاتصـال ، وهى المنظمات المفترض فيها ان تجعل من عدم الاحتمـال الاتصالى احتمالا ، وانا أقترح أن نسميها بوسائل الاتصال ، ونحن نتحدث كثيرا عن وسائل الاتصال الجماهيرية ، وهى ما نعنى به الصحف والاذاعات المرئية المسموعة وهى وسائل مفروض أنها تنقل المعلومات الى جمهـــور لا تعلم عنه هى شيئا أو جمهور لا تراه ، بالاحرى جمهور غالب .

وقد أضاف بارسونز الى هذا التعريف مفهوما آخـر وهـو وسائل الاتصال التبادلى ، ومن ذلك الحين ، فان مفهوم وسائل الاتصال أصبح يستخدم بمعنيين مختلفين فى علوم الاجتماع ، ولا يمـكن تفهمه دون شرح وتفسير اضافيين . وهذا المفهوم يجب أن يتصل اتصـالا وثيقـا بمشكلة عدم الاحتمال فى عملية الاتصال ، وبهـذا يمكن القضاء على الاضطراب فى التفسير ، كما انه يساعد فى الوقت ذاته على توضيح مغزى ومدى الانواع الثلاثة من وسائل الاتصال .

ان الوسيلة التى تساعدنا على تفهم الاتصال هى اللغة ، فهى تستخدم عموميات رمزية لتحل محل ، أو لتمثل المعـانى ولتحـل مشكلات الفهم المتبادل .. أى ان اللغة تختفى بخلق شعور التفهم كأساس للاتصـــال ، حتى لو كان هذا الاساس هشا الى أبعد مدى .

من وسائل توزيع المعلومات ليست هى فى الواقع ما نحـدده بتعبير « وسائل الاتصال » ، وخاصة فان اكتشاف الكتابة كان قد أتم مهمة نقل المعلومات عبر حدود التواجد المباشر ، دون الضرورة الى المواجهـــة ، وتوزيع المعلومات قد يتم عبر الكتابة ، ومن خلال وسائل أخرى تعمل على

حفظ المعلومات كما هي . وكان اثر هذه الوسائل على الثقافة كبيرا جدا . لانها تزيد من حجم المخزون من المعلومات . بينما في الوقت نفسه تحدد نوعيتها عن طريق الاختيار .

وعلى وجه العموم يمكن القول ان نظرية الاتصال قد تركزت في هذين النوعين من وسائل الاتصال ، ولكن الصورة الناجمة عن ذلك بعيدة جدا عن التوازن . ولا يمكن الوصول الى نظرية ثابتة تواجه مشكلات الاتصال الا عن طريق محاولة اكتشاف اي واحدة من وسائل الاتصال هي الاكثر فاعلية . اما النوع الثالث لوسائل الاتصال فيمكن وصفه بأنه معلومات عامة لانه لا يقوم الا بنقل مثل هذه المعلومات .

وقد اشار بارسونز الى مثال كهذا للنوع أو الى امثلة تتركز في المال والسلطه . ويمكنني هنا ان اضيف قيمتين اخريين ، هما الحقيقة في ميدان العلم . والحب في ميدان العلاقات الشخصية . ووسائل الاتصال المتعددة تغطي كل جوانب النظام الاجتماعي التي لها علاقة بالاثار الحضارية .. وهذا يدل دلالة واضحة عن مدى اثر وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة واثرها على التنمية ، وان تطور الامكانيات بها يساعد على قيام انظمة خاصة في ميادين الاقتصاد والسياسة والدين وغيرها .

واذا تكلمنا رمزيا ، فاننا نقول ان وسائل الاتصال العامة يمكن أن تقدم عندما تمهد لها وسائل نشر المعلومات أن تتعدى حدود المواجهة ، وعندما يمكن اختزان المعلومات حتى يمكن ارسالها الى جمهور غائب لا تعرف ابعاده ، والى مواقف لا يمكن التكهن بمداها ، اي بمعنى آخر انها تعتمد على اختراع مسبق لنوع من أنواع الكتابة ، وفي هذه الحالات ، وازاء كل هذه الاحتمالات الاتصاليه فان ضمان النجاح الذي يجب أن توفره مثل هذه الانظمة المتداخلة تتداعى تماما ، لانها في الواقع تعتمد على الحضور المادي ، ولذا فيجب آن تستبدل أو على الاقل تدعم بوسائل تخصصية أخرى ، ولذا ففي العالم الكلاسيكي اليوناني نجد أنه قد اخترعت عدة كلمات تصف احتمال التقبل كما تنشره وسائل الاعلام ، ولم يستطع احد منذ ذلك الحين أن يستنبط نظاما موحدا للاتصال ينطبق على كل الظروف .. ومنذ اكتشاف الطباعة زادت الشقة بين وسائل الاعلام بعضها البعض حتى ان ايجاد نظام موحد طبيعي أو أخلاقي أو قانوني للحياة أمر غير ممكن ونحن نجد أن بعض الدول تستخدم القوات المسلحة والانظمة الادارية لنقل المعلومة ، بينما تستخدم صالونات الفكر الخطاب والرواية ، وهذا كله يؤدي الى أنظمة متباينة مما يجعل المجتمع يقوم على طبقات معينة محددة ■

وهذا العرض الموجز يبرز الوجهة المزدوجة لمفهومنا النظرى .
والنظام يقوم على اساس ان الاتصال ، رغم انه غير محتمل الحدوث .
الا انه ممكن وهو الوضع الطبيعى لاى مجتمع ، ولكن صعوبة نشر المعلومات
هو الذى يزيد من فرص عدم النجاح ، وثمة متطلبات جديدة للثقافة نتيجة
للمتغيرات التى حدثت فى ميادين الاتصال ، وظهرت اتجاهات جديدة تحاول
وسائل الاتصال نشر الاقتناع بها مثل اهمال كل ما هو ماض والتمسك
بكل ما هو قائم ، وعلى أيه حال فهنا كانجاه نحو زيادة الاختلاف ونحو
التخصص ، وفى الوقت نفسه نجد ان التغير يسير بخطا حثيثة بهدف تطوير
كل ما هو قائم .

وسائل الاتصال الحديثة

ان المناقشات التى تدور اليوم حول اثر وسائل الاتصال محددة
بالنظرة الضيقة التى ينظر بها الباحثون الى المشكلة . واذا اخذنا مفهوم
الجماهير سنجد ان هذه الجماهير ليست هى موضع البحث ، بل ان الفرد
هو موضع البحث . كيف يتاثر بهذه الوسائل ، كيف يتأثر بالفيلم أو الاذاعة
أو الصحافة ، وحتى التغيرات التى تحدث فى هذا القطاع لا يزال ينظر
اليها بهذا المقياس حتى تعد أن انتشرت وسائل الاعلام ودخلت كل البيوت
وانا هنا لا اريد ان ادحض تماما هذا المنهج فى ان البحث ، ولكن اعتقد أن
هذه نظرة ضيقة وأنها تتجاهل الكثير من المتغيرات الهامة ، لان المجتمع
يجب أن ينظر اليه على انه نظام متعدد الجوانب والصفات وانه لا يتألف
من مجاميع تتألف من أفراد فقط ، ولكنه مجموعة انظمة وبداخلها أنظمة
فرعية وهذه بالتالى بداخلها أنظمة فرعية ثالثة ، ولا يمكن أن نفعل أمر
هذه الانظمة عند اجراء البحث ، فهناك الاسرة مثلا ثم الاحوال الاقتصادية
ثم القانون ثم الانظمة الصحية ثم التعليم ، كل هذه يجب أخذها فى
الاعتبار عند اجراء أى بحث .

ولذا ينتفى أن نجد خطوطا آخر يكون أكثر شمالية حتى يمكننا أن
نصل الى الصورة العامة للمجتمع الحديث و مايحدث فيه من تغيرات
بسبب التسهيلات الاتصالية التى يمكن الوصول اليها ويجب أن تأخذ
فى الاعتبار ما يطرأ على وسائل الاتصال هذه من متغيرات فية ، وهو
الشىء نفسه ، الذى حدث عند دراسة التغيرات التى طرأت على التعليم .

ونحن هنا سنحاول ان نقدم أمثلة على كل ذلك ، مثلا مهما حاولنا
ان نحدد مقومات أى مجتمع وما يطرأ عليه من تغيرات فلا يمكن القول بأن
التحسن الذى يطرأ على وسائل الاتصال سيؤدى بالضرورة الى تحسن فى
جميع اوجه النشاطات بهذا المجتمع .. والمجتمع الحديث فى أوربا مثلا

نجد انه قد تأثر الى حد كبير بالانظمة الاتصالية القائمة به نظرا التفوق العم والاقتصاديات . والسياسات .

ويجدر بنا هنا أن نذكر ان هذا لا يعنى انه كان لوسائل الاتصال اثر على الفرد او على أحداث تغيير فى انماط سلوكه ولا يزال الاتصال الشخصى هو السبيل الوحيد لاقناع الناس بضرورة التغيير . والحقيقة انه حتى الان لم يستنبط تكنولوجيا يمكن بواسطتها اقناع الناس بهذه الضرورة . فلا الحقيقة . ولا الحب . ولا المال . ولا السلطة تستطيع كلها أن تزودنا بموارد تأتى بنتائج محققة فى هذا المجال .

وكل هذا يوضح ان ثمة مشكلة يمكن أن نطلق عليها المشكلة التوازنيه فى التنميه . وفى بعض المجالات نجد ان تحويل غير المحتمل الى شىء يمكن توقعه كان ناجحا حتى أنه امكن السيطرة على انظمه بالغه التعقيد . رغم انها تتوقف ــ الى حد بعيد ــ على القرار الحر . بينما نجد ان التنمية فى ميادين أخرى تقف بلا حركة .

والامثلة الاخرى تختص بالاثار المترتبه عن نشر المعلومات على التقسيم فى المجتمعات . وكان لاختراع الطباعة اثره البالغ على الكثير من المهام الاجتماعية ، ولعل أوضح اثاره ما حدث فى الدين فان التقسيمات التى حدثت فيه جاءت نتيجة للطباعة لانها بلورت الكثير من المواقف مما جعل المنادين بها لا يستطيعون التراجع ، وفى ميدان السياسة فتحت الطباعة آفاقا جديدة لاستثمار الافكار السياسية وممارسة السيطره . اما فى ميدان الحياة الاجتماعية والعلاقات الشخصية فان الطباعة أدت الى زياده فرص التعليم ، كما انها دفعت الناس الى تطلعات لم تكن كلها موفقه . فقد أوصت بالقواعد ولكنها تركت مراعاتها للاشخاص وباختصار فقد أدت الطباعة الى تغيير فى نظام الاختيار ، فرغم انها توسع آفاق الامكانيات . الا أنها تعقد مجال الاختيار .

وهذا الحال يستمر تطبيقه عندما تتحرر وسائل الاتصال وتستقل عن التعليم وتأخذ فى توسيع امكانياتها . ولكن السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : هل هناك مؤثرات يمكن التعرف عليها ؟ ــ : والرد عليه يكون بالنفى . لاننا نعتمد فى الرد عليه على الحدس والتخمين . وقد يمكن أن تقوم ثقافة على وسائل الاتصال ، والتبرير الوحيد لها يكمن فى أنها ثقافة تفترضها مسبقا برامج وسائل الاتصال هذه ، ولكن هل هذا يعنى أن الاخلاقيات تفسر السلطة ، كما يزعم ارنولد جيهلين . عندما يشير الى الولايات المتحدة الامريكية ، وهل لا توجد هناك أسس مماثلة وجيدة للزعم المضاد ، وهو أن السلطة هى التى تفسر الاخلاقيات لانها تعمل على تغير المفاهيم الاساسية للبرامج .

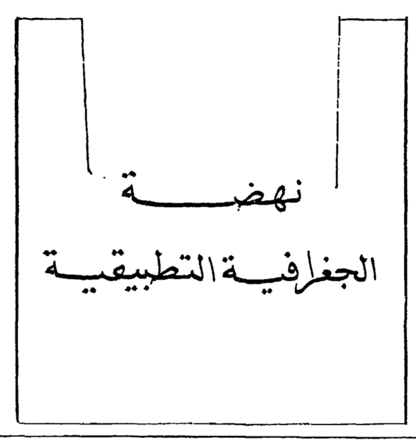
ولكن ليس هناك من الشواهد ما يؤيد هذه النظريات الخاصة بوسائل الاتصال ، وكيف انها تعمل على تخفيف حدة المزاعم السياسية وقبل كل شيء يجب أن نعلم أن البناء الزمنى للعمل السياسى يتغير عندما تدأب وسائل الاتصال على تقديمه ، ثم يأخذ فى التقدم سريعا لان المشتغلين بالسياسة يجب أن يمارسوا رد الفعل من لحظة لاخرى ، وعلى وسائل الاتصال ان تنقل تحركاتهم ولذلك فان وسائل الاتصال يجب أن ترتبط بنظرية سياسية ، وأن تشارك فى الحياة السياسية ، وهذا حال يوجد بشكل ملحوظ فى الديمقراطيات .

ومهما كان مثل هذا التحليل واقعيا ، الا أن نقطة البداية فيه هى الزعم بمبدأ الاختيار حتى يمكن تحويل الامر البعيد الاحتمال الى امر محتمل الحدوث ، ورغم التحسينات الفنية التى ادخلت على وسائل الاعلام ، الا أن التوازن مطلوب أيضا فى جميع نواحى نشاطها .

ان المشكلات التى تجنبناها تتناول أثر التقدم الفنى المباشر فى وسائل الاتصال عى الانظمة العاملة ، ويجب هنا أن نفرق بين هذا وبين مسألة أثر وسائل الاعلام على الشخص وقدرتها على تغييره وتغيير سلوكياته ونوازعه . لان هذا له بالتالى أثر غير مباشر على الفرص السياسية المتاحة له ، وعلى العلم والمجتمع أيضا ، ولكن هده الانظمة العاملة لها فى الواقع أثر مباشر على وسائل الاتصال ، ومثال ذلك ما حدث فى سياسة الكنيسة التى عرضتها قضية « كونج » ، وهى القضية التى كان لها أثر واضح فى اتجاهات الاصلاح ، والتمسك بالاراء القديمة والمبادىء التقليدية ، وقد عرضتها كلها وسائل الاعلام .

وعلينا أن نتجه أيضا الى الاثر الديمغرافى لوسائل الاعلام ، أى أنها تجمع بعض الافكار فى منطقة ما مما يؤدى الى قيام ظروف قد تؤثر على النظام الاجتماعى ، ولكن هذا لا يعنى أن وسائل الاعلام يمكن أن توجد سلوكا موحدا ، وقد يكون أكثر واقعية أن نعترف أن ثمة مبادىء معينة قد يجب أتباعها عند تقديم الصحيفة أو البرنامج الاذاعى او التليفزيونى الى الجمهور ، وان هذه المبادىء هى التى تحدد مفهوم المعلوم ، وهذا المبدأ هو القائل بأن كل ما هو جديد أو بعيد عن المألوف ينبغى تقديمه للجماهير ، وهذا قد يكون السبب فى انتشار مباريات كرة القدم والحوادث وبرامج العنف والجريمة والبلاغات الحكومية بين برامج الشاشة ، ان النظام الاجتماعى والاقتصادى ، لاى مجتمع قد يجد نفسه فى موقف صعب من حيث مواجهة توقعات الناس مهما كان نوع هذا المجتمع : اشتراكيا أم رأسماليا .

وهنا يجدر بنا ان نفكر : هل نحن نسأل الاسئة الواجبة وهذا ما أعلنته الاليونيسكو فى مؤتمرها عن وسائل الاعلام . ولم نتمكن حتى فى نهاية المؤتمر أن نرد عى هذا السؤال . ولكن يجب أن نكون واثقين انه من الممكن دراسة مشكلات وسائل الاتصال اذا نظرنا اليها بشكل راديكالى منظم . ان الصلة بين عدم الاحتمال وانشاء الانظمة هى الصلة بين المفهوم والمضمون ، واذا كانت مشكلة عدم الاحتمال هى نقطة البداية فان هناك اتجاها لا بوضع الاسئلة الواجبة . بل بالتقدم بالاسئلة الاساسية . وهى الاسئلة التى تبحث فى علاقة وسائل الاتصال بالمجتمع ، وان هذا الاثر ليس محددا فى ميدان بحث وسائل الاتصال فقط . بل فى ميدان البحث فى نظرية المجتمع بأسره .



الصحوة المتأخرة

طبقت الجغرافية تطبيقات عديدة من أزمنة بعيدة وقبل أن يتبلور اصطلاح الجغرافية التطبيقية الذى لم يظهر استخدامه الا على يد الجغرافيين البريطانيين فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولم ينتشر ويتسع استخدام اصطلاح الجغرافية التطبيقية الا على يد الجغرافى البريطانى الشهير ل. دادلى ستامب ومدرسته

واستخدم علم الجغرافيا فى أغراض علمية عديدة منذ زمن مبكر ، وكان ذلك الاستخدام فى ميدانين رئيسيين ، أولهما أن تقدم المعلومات الجغرافية قد أفاد فى عمليات كشف الارض . ومن ثم كانت هناك صلة قوية بين الجغرافية ورحلات الكشوف المتتابعة ، وفى الوقت نفسه ، أمد المستكشفون علم الجغرافية بمواد جديدة ، ولقد أدت الجغرافية دورها بوضع المعلومات المكتسبة الجديدة فى نسق علمى ساعد بالتالى على القيام بمزيد من رحلات الكشف الجغرافى . اما الميدان الثانى الذى استخدمت فيه الجغرافية استخداما علميا فهو أن العلم بالبيئة كان أمرا له فائدته الكبرى ليس فقط بالنسبة للعسكريين ورجال الاستراتيجية ، بل لرجال الادارة والسياسة أيضا فى قيامهم بالتخطيط للمناطق التى تقع تحت سلطتهم ، ولقد سبق أن تكشفت أهمية الجغرافية بالنسبة لمختلف

الكاتب: ميشيل فليبونيو

استاذ الجغرافيا بجامعة برتانيا العليا فى رينز بفرنسا ، ورئيس مجموعة العمل لدراسة العوامل الجغرافية التطبيقية فى الاتحاد الجغرافى الدولى .

المترجم : محمد جلال عباس

مدير الشئون العامة بالتعليم العالى عمل سابقا استاذا للجغرافيا والتنمية الاقليمية فى بولينكتيك كانو بنيجيريا وكان رئيسا لقسم الاداب والعلوم الاجتماعية بها .

وظـائف الدولة حتى قبـل أن تظهـر كعلم لاول مـرة فى مدونات هيرودوتس .

ويعد العامل الثانى مكملا للعامل الاول ، وتتضح الفائدة الكبيرة للجغرافية حينما يبدأ تنظيم منطقة من المناطق لتحقيق أغراض متعددة ، أو بمعنى آخر عند القيام بعملية تخطيطية ، ذلك أن المعلومات عن خـواص المنطقة تكون لها فائدتها كدليل يستخدم لغرض التخطيط ، ولذا أصبحت الجغرافية نظاما علميا لتخطيط الاقطـار الجـديدة ، وأصبح باستطاعة البحث الجغرافى أن يؤدى الخدمة ذاتها حينما يأتى دور إجـراء عمليـة التغيير فى اقليم سبق أن سكنه اليـاس واستخدموه منـذ أربعة أزمنـة قديمـة .

ولقد اشتركت مع جون جوتمـان فى كشف ما قام به مارشـال دى فوبان ، الذى يعد أحد آباء الجغرافيا التطبيقيـة ، من استخدام الجغرافية فى خدمة العديد من الاغراض ، وأولها : الاعراض الاستراتيجية مثل اقامة نظام تحصين دفاعى يتلاءم مع ظروف البيئـة الجغرافيـة واستخدامها فى عمليات مد شبكة من طرق النقل فى امتداد مناطق الحدود . ثانيها : استخدامها فى تنمية قطر جديد مثل كندا حيث استطاع دى فوبان أن يتنبأ بنمو السكان فيها ــ بصورة غاية فى الدقة ــ منذ قرنين من الزمان ،

ثالثها : استخدامها فى عملية التخطيط الاقليمى لمنطقة مسكونة منذ زمن طويل .. الخ ، والشاهد على هذا الاستخدام التطبيقى للجغرافيه كتابه بعنوان « وصف جغرافى للانتخاب فى فيزلاى » ، هذا ، وقد ادرك نابليون ببصيرته كاستراتيجى ورجل ادارة القيمة الكبيرة للتطبيقات الجغرافية .

ومن الحقائق العجيبة أنه فى خلال القرن التاسع عشر والربع الاول من القرن العشرين ، فى الوقت الذى كان الانسان فيه يمد سلطانه على الارض ، وكان المجال واسعا للتطبيقات الجغرافية الى أقصى مدى ممكن لم تكن هناك روابط قوية بين الجغرافيين ومستخدميها ، اذ أن الجغرافيين كانوا فى شغل شاغل بالجهود التى يبذلونها لجعلها علما حقيقيا ، ولذا أولوا اهتماما ضئيلا باستخداماتها العملية .

حقا لم تكن الاقوال الحضارية العامة لتهيىء للجغرافية مجالات الاستخدامات العملية ، اذ كان بعض الجغرافيين من أمثال فيدال دى لابلاش يرمى فقط الى توضيح التنوعات العجيبة من الظواهر التى تتفاعل مع بعضها البعض لتعطى للدول صفاتها الخاصة ، فما فائدة الموضوعات التى تصف وتشرح الظواهر المكانية فى عصر تميز بالحرية الفردية العاملة لتخطيط واستخدام المواقع الملاءمة المصالح الخاصة والمباشرة والمحددة للافراد ؟ ان التجربة التى سادت فى عمليات التخطيط المكانى دون أى اعتبار للمصلحة العامة لم تشجع التطبيق العملى للبحوث الجغرافية . بالاضافة الى ذلك ، فلكى يكون للدراسات الجغرافية أثرها الفعال لا بد من أن يكون لها سندها من جانب العلوم الاخرى المتصلة بها ، الامر الذى لم يتعد المستوى الاولى لازمان طويلة .

ولم يتهيأ المجال لفتح آفاق جديدة للجغرافية من حيث علاقتها بالعلوم الاخرى المتصلة بها والتى أخذت تتطور فى الوقت نفسه الا نتيجة للتحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى صحب الحرب العالمية الاولى وأزمة ١٩٢٩ وهى الحالة التى نمت وانتشرت ابتداء من عام ١٩٣٩ وما بعدها ولما أصبح هناك شعور لدى الجغرافيين بضرورة التجديد أخذوا يتزودون بما يلزمهم للاستجابة لمطالب مستخدمى الجغرافية .

ولقد عكس التخطيط الاقليمى فى الدول التى يسودها الاقتصاد الاشتراكى من الوجهة الجغرافية الاهتمام بالاستخدام العقلانى لكل وسائل الانتاج ، فلقد كان لبناء قرارات التخطيط على أساس مكانى دور رئيسى لعبته فى اقتصاد يعتمد كلية على الدولة . أما فى الدول التى تسير على نظام الاقتصاد الحر فقد أدت أزمة سنة ١٩٢٩ الى ظهور مشكلات

اجتماعية كثيرة فى المناطق التى تسودها الصناعات التقليدية ، وتبين بعد ذلك مدى أهمية مشكلات التخطيط الاقليمى ، والاستخدام الامثل للموارد وعمليات التحول ، أما فى الولايات المتحدة باعتبارها وحدة جديدة ، فقد حدث فيها رد فعل مضاد للسماح بالحرية الكاملة التى انعكست آثارها على الارض ، حيث قامت سلطات وادى تنسى بعمل ضخم فى التخطيط الاقليمى والمحافظة على الثروة الطبيعية بينما اعترف القائمون بالاعمال بأهمية المسائل الجغرافية فى ادارة الاستثمار ، وتجدر بنا الاشارة أخيرا الى الاقطار المدارية التى خضعت طويلا للاستعمار ، ففى هذه الاقطار لم تبن فيها سياسة التنمية على الدراسات الجغرافية الاولية مما دعا الذين تولوا السلطة فيها الى اشراك الجغرافيين فى اعداد البرامج الجديدة ، وفى بعض الدول المستقلة فعلا مثل البرازيل والمكسيك استطاعت الحكومات أن تدرك أهمية مشكلات التخطيط وأصبحت ترجع الى الجغرافيين لدراسة هذه المشكلات .

ولقد اتسع نطاق استخدام الجغرافية الى حد كبير مع قيام الحرب العالمية الثانية ، ففى أعقاب الحرب كان من الضرورى اعادة بناء المناطق التى تعرضت للتدمير والتى تطلبت تحركات ضخمة فى سكانها وتغيرات كبيرة فى نظمها السياسية والاقتصادية مما اقتضاه الانتقال من مرحلة الحرب الى مرحلة السلام .. وفوق كل ذلك كان من الضرورى أن تتلاءم البنية المكانية مع النهضة التى أحدثتها التغيرات التكنولوجية السريعة ، وارتبطت بأحداث ما بعد الحرب معدلات نمو اقتصادى عالية ساعدت عليها الاسعار المنخفضة للبترول ، والتحركات السكانية والتضخم الكبير فى حجم المدن الذى لم يسبق أن شهد العالم مثله ، ولهذا السبب الاخير بالذات أصبح من الواضح ضرورة حماية وضع الحياة والبيئة اذ انها تعرضت للمؤثرات المباشرة وغير المباشرة للتركيز السكانى الكبير ، كما أصبح من الضرورى أيضا أن تكون هناك مواجهة فعالة للانفجار السكانى فى اقطار العالم الثالث ، ومحاولة التقليل قد لاستطاعة من ظاهرة عدم التوازن المتفاقمة بين الاقطار المتقدمة والاقطار النامية .

وهكذا نجد أن التغيرات التى حدثت فى كل انحاء العالم على مدى نصف قرن من الزمان قد أشعرت العالم بحاجته الى تخطيط عاقل للاماكن التى يعيش فيها الناس ويعملون ، على مختلف المستويات من مراكز التجمع والمناطق الريفية والمناطق الحضرية الحديثة التكوين ، وكذلك على المستوى الاقليمى ومستوى الدول بل ومستوى المجموعات الاقليمية .

وعلى الرغم من اختلاف درجات تأخر الجغرافيين فى مختلف الدول عن ادراك الدور العملى الذى يستطيع أن يلعبه علم الجغرافية فقد

شهدنا فى عام ١٩٦٠ تطورا كبيرا فى الدول ذات الاقتصاد الاشتراكى وبعض الدول الاخرى مثل المملكة المتحدة وبلجيكا والولايات المتحده الامريكية وحتى فى بعض الدول النامية مثل البرازيل . هذا بالاضافة الى ما كان قائما فى بعض الدول الاخرى مثل فرنسا والمانيا الفيدرالية حيث كانت مدارس الجغرافية فيهما تتمتع بوضع خاص ولها كيانها العلمى الثابت .

ويمثل هذا أحد الاسباب التى أدت الى الاتفاق مع زملائنا فى الدول الاخرى حول تطبيقات الجغرافية . واقتراح تكوين الاتحاد الجغرافى . والمؤتمر الجغرافى فى ستكهولم عام ١٩٦٠ ، وانشاء لجنة للجغرافية التطبيقية الذى تم فى اجتماع مؤتمر لندن عام ١٩٦٤ . وأعقب ذلك أن تم فى مؤتمر موسكو الذى عقد عام ١٩٧٦ أن حلت محل هذه اللجنة مجموعة عمل لدراسة العوامل التطبيقية لجغرافية ووضعت لها أهداف محددة كان من بينها بعض الاهداف التى حددت منذ عام ١٩٦٠ ومنها :

أ ــ تحديد الاطار العام للجغرافيا التطبيقية ومضامينها .

ب ــ دراسة المشكلات التى تتعلق بتدريب الجغرافيين الجدد الذين يتطلعون الى العمل مستقبلا فى مجالات الجغرافية التطبيقية .

جـ ــ وضع بيانات عن العمل للجغرافيين الجدد الذين تم تدريبهم على الجغرافية التطبيقية .

ولقد بحثت هذه المسائل على نطاق دولى ومن خلال استفتاءات اجريت فى اوساط الجغرافيين فى الدول الاعضاء فى الاتحاد الجغرافى الدولى . ولقد وضعت هذه المسائل موضع البحث أيضا فى الحلقات الدراسية وحلقات المناقشة التى نظمتها لجنة الجغرافيا التطبيقية مما أدى بالتالى الى ظهور عدد كبير من المطبوعات التى تشتمل على قوائم المصادر الرئيسية حول مجالات الجغرافيا التطبيقية صدرت فى جهات متعددة « براغ ١٩٦٥ باكنجستون فى رودايلاند بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٦ ، ليبج فى بلجيكا عام ١٩٦٧ ، ورينيه فى فرنسا عام ١٩٧١ ، ووترلو بولاية اونتاريو فى كندا عام ١٩٧٢ ، وليبج عام ١٩٧٥ ، والاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٦ ، وولفسبرج فى المانيا الفيدرالية عام ١٩٧٧ ، وقد وضعت هذه القوائم تحت تصرف مجموعة العمل لدراسة مجالات الجغرافيا التطبيقية » .

ولقد قامت اللجنة فى أثناء اجتماعاتها بما هو أكثر من تبادل المعلومات ، ففى نحو خمسين دولة كان هناك أعضاء مراسلون يعملون على تشجيع تطبيق الجغرافيا فى الواقع العملى وذلك بتنظيم حلقات بحث وطنية مثل حلقة البحث التى عقدت فى ستراسبورج عام ١٩٦١ والتى كانت

بداية فعلية للجغرافيا التطبيقية فى فرنسا وذلك باقامة أقسام للجغرافيا التطبيقية فى اللجان القومية الجغرافيه ، وهو ما بدا فى فرنسا عام ١٩٧١ ، ورغم المواجهة والنقد الذى لاقته الجغرافيا التطبيقية فى الخفاء والعلن . بل بالعنف ، فان تقدير فكرة الجغرافيا التطبيقية وتطورها فى الواقع العملى أصبح ظاهرة ملموسة فى كل قطر من أقطار العالم .

مجالات تطبيقات الجغرافيا وأشكالها ..

يتسع مجال بحوث الجغرافيا التطبيقية بحيث يشمل كل مجالات البحوث فى العلم البحت ، وذلك لان كل فروع التخصص الجغرافى يمكن أن تنبثق عنها بحوث تطبيقية ، والمثل يقال عن الاشكال التى تعمل فى اطارها الجغرافيا وتستخدم فى الاغراض العملية فهى غاية فى التنوع .

ولنأخذ مثالا على ذلك تنفيذ برنامج واسع النطا لتنمية موارد المياه حيث يتعرض لمشكلات تقنية خاصة يشترك فيه : الجيمورتولوجى فى اختيار موقع الخزان ، وموضوع الاطماء ، ويشترك المتخصص فى المناخ والمتخصص فى الدراسات المائية فى بحث المشكلات المتعلقة بنظام التصريف المائى ، كما يشترك المتخصص فى التربة والمتخصص فى الحياة النباتية فى اختيار المحاصيل وانواعها ، وبالمثل يشترك المتخصصون فى الجغرافيا البشرية والجغرافيا الاقتصادية بتوجيه الانظار الى دراسات السكان وتطورهم وتحركاتهم ونظام ملكية الارض وطرق الزراعة وما حدث فيها من تغيرات ، والانماط القديمة والحديثة للاستيطان البشرى فى المنطقة والطرق القديمة والحديثة ، واحتمالات قيام الصناعات والانشطة السياحية الجديدة ، وما يحدث من تحولات فى سوق المنطقة .

اذ يمكن أن تقوم دراسة حول كل مشكلة من هذه المشكلات بمعرفة أحد المتخصصين ، ويكون لها أهمية كبيرة سواء لدى السلطات السياسية المسئولة عن تقرير قيمة الخطة أو المشروع أو السلطات المحلية المعننة بعناصر البرنامج كل فى حدودها ، أو لمختلف مديرى المشروعات المسئولين عن تنفيذ العمليات .

ويختلف أيضا الاشكال التى بها يقدم الجغرافى خدماته . فالاكاديمى قد يستثير اهتمام الدارسين بهذه المسائل وقد يدفعهم ذلك الى اعداد رسائل للماجستير أو الدكتوراه حول هذه الموضوعات دون أن يطلب اليهم أصحاب المصلحة الفعلية — فى استخدام المعلومات من العاملين فى المشروعات — ذلك وربما حدث أن طالب أصحاب المصلحة فى استخدام المعلومات من الاكاديميين القيام بمشروعات بحوث معينة يتعاقدون عليها معهم ، وربما يستشارون فى نقاط معينة تتعلق بالمشروعات المخططة للمدى الطويل ،

وهو ما يحدث دائما بالفعل ، واخيرا اذا ما احتاج أصحاب المصلحة الى وجود موظف متخصص متفرغ فقد يتعاقدون على توظيف جغرافى متفرغ للمشروع .

والى جانب هذا الاستخدام لمختلف التخصصات تلعب الجغرافيا دورا هاما للغاية كدراسة تجميعية تبدأ بالوصف الشامل للبيئة الذى يتحول الى تحليل جغرافى للتفاعل بين عوامل البيئة ومظاهرها واستجاباتها للتغيرات التى تحدث فى بعض هذه العوامل والمظاهر ، والنتيجة التى تنتهى اليها هى اعطاء تصور عام عما ستئول اليه المنطقة بعد تنفيذ البرنامج .

ونعود الى مثال مشروع تنمية الموارد المائية الذى سبقت الاشارة اليه . فبينما يكون المتخصصون فى فروع أخرى أكثر قدرة وعلما على دراسة العناصر المختلفة للمشروع كل عنصر على حدة ، فان المهمة الصحيحة للجغرافى هنا هى تحليل ما يتجمع من دراساتهم وتفاعل هذه العناصر المختلفة التى درس كل منها على حدة ومدى الاستجابة فى كل ظاهرة من ظواهر البيئة المحيطة بالمشروع لكى يكشف عن الفوائد والمخاطر التى يمكن ايجاد حلول لها .

ولا يعتبر اتخاذ القرار الخاص بالخطة من المهام التى يضطلع بها الجغرافى ، ولكنها مهمة السياسيين ولذا يجب أن يكون واضحا فى الاذهان ان الجغرافى يقوم بدوره كخبير وكفنى يشير على السلطة بما يراه ، ومن ثم فعليه أن يقدم للسياسى الحلول التى ينصح بها فى مسائل أو مشكلات معينة ويحيطه علما بما قد يترتب على أى عمل من الاعمال بالنسبة لاى عامل من العوامل ، وهو بذلك لا يقوم بالاختيار ولكنه يقدم المشورة والرأى فقط .

وقد تكون عملية التخطيط متعلقة بمنطقة ريفية أو منطقة زراعية صغيرة ، ولقد أعطينى عام ١٩٦٠ فكرة عامة عن مدى اتساع وتنوع مجالات تطبيقات الجغرافيا وبحوثها فى هذا الميدان وهى :

أ ـ التعديلات من نمط ملكية الارض والاستيطان .

ب ـ الطرق الحديثة فى فلاحة الارض وتربية الحيوان .

جـ ـ الفنون الجديدة فى الانتاج والتقنية والتصنيع والتسويق .

د ـ برنامج تنمية . و هـ ـ مختلف اشكال السياحة الريفية

وبينما يعمل الكثير من هيئات التدريس فى الجامعات فى مثل هذه التطبيقات ويوجهون تلاميذهم للقيام ببحوث حولها ، تقوم الهيئات

الزراعية والغرف الزراعية والنقابات المهنية والتعاونيات ومعاهد بحوث الهندسة الزراعية ، ومديرو الادارات الزراعية ـ تقوم جميعها باستخدام الجغرافيين كمتخصصين متفرغين لعمليات التخطيط الريفى .

ويهيىء تخطيط المدن ميدانا لا يقل أهميـة عن التخطيط الريفى لتقـوم الجغرافيا فيـه بتطبيق مفاهيمها ، ذلك ان التخطيط لاى منطقـة حضرية أصبح خاضعا لظروف النمو السكانى فى العالم ، والى حد كبير ومتزايد على القطاع الجغرافى ، ونشاهد فى وقتنا الحاضر فوائد البحوث التطبيقية التى تتولاها هيئات التدريس فى الجامعات وانطلاقه الجغرافيين الى المشاركة فى المجموعات العلمية المشتركة التى يعينها السياسيون من صناع القرار للقيام بالتخطيط الكافى للمناطق الحضرية .

ومن حيث الحجم والتعقيدات نجـد أن الاقليم يمثـل بالنسبة لبحوث الجغرافيا التطبيقيه مجالا اكثر منسبه للعمل حتى أن الجغرافيا التطبيقيـه اصبحت تمثـل مرادفا للتخطيط الاقليمى ؛ ذلك ان المعلومات الجغرافية من اقليم من الاقاليم تكشف لنا عن الطريقـة التى استطاع بهـا الانسان ان يستغل بيئته أحسن استغلال ومدى استخدامه للامكانيات المتاحة له ، فان تقدم أى اقليم وتحقيق النمو الاقتصادى فيه ورفع مستوى معيشة سكانه لا يتم تحقيقه الا طبقـا لمشروع تخطيط شامل وواع ، وبما فتحتـه الجامعات من مجـالات لأصبح المزيد من الجغرافيين المتخصصين يعملون فى داخـل هـذا الاطـار لدى الادارات الحكومية ووكالات التنمية الاقتصادية . والشركات التى تتـولى وضـع الخطط وبعض الهيئات المحلية . ولعل الظاهرة الجـديدة التى تتجـه بمقتضاها معظم الدول الى الاقليمية تؤدى الى مزيد من فرص استخدام الجغرافيين . وكل الاقاليم مترابطة ويعتمد مستقبلها على القـرارات العامة التى تتخذ فى اطار ما يعبر عنه الفرنسيون بالتخطيط الاصـلاحى للمناطق ، وعلى ذلك فلا بد أن يكون تخطيط المناطق انعكاسا للمفهـوم المكانى والاوضاع الجغرافية المتغيرة فى اطار قرارات الخطة القوميـة ، والهدف الرئيسى من ذلك هو التـوطين المعقول للسكان ولما يؤدونه من نشاط ، والتوصـل الى توازن كلى شامل على مستوى الدلة ، وربمـا على نطاق أوسع من نطاق الدولة ، فاذا ما تهيأت الحرية لتحرك السكان وراس المال والبضائع ، مع تمكين الهيئات المشتركة بين الدول للعمـل بحرية يصبح التخطيط فى حدود الدولة الواحدة أمرا غير ذى موضوع ، ولما كانت قدرة الجغرافيين الجامعيين على القيام ببحوث التخطيط الاقليمى فائقة فان قدرتهم على تحديد البحوث فى نطاق الدولة قد تكون أقل من ذلك ، ومن ثم تعتمد الوكالات المختلفة التى تتـولى عمليـات التخطيط

المحدودة فى داخـــل الدول على المتخصصين أكثر من اعتمـــادها على الجغرافيين .

ولقد اتسع نطاق بحوث الجغرافيا التطبيقية حـول الدول النامية ودعمت بصور مختلفة ، ولكنها لا تلاحق بعد المشكلات الضخمة والمتعدده التى يواجهها التخطيط العلمى للمنـاطق فى دول العالم الثالث ، ولقـد استخدمت الوكالات الدولية التى تقوم بالاسهام فى التغلب على مشكلات واثار التخلف عددا من الجغرافيين المهنيين ، ولكنها ما زالت تطلق عليهم لفظ « مستشارين »

وكذلك بدأت مكاتب التصميمات فى توظيف بعض الجغـــرافيين المهنيين ، والاهم من ذلك أن السياسيين ورجال الادارة ، وصناع القـرار فى معظم الدول النامـيــة قـد أصبحوا يدركون ما للتخطيط الاقليمى من اهمية ، ويتجهون حاليا الى العمل على تدريب بعض المتخصصين اللازمين فى هذا المجال .

ضرورة ايجاد تدريب معين للجغرافيين المهنيين .

يستخدم اصطلاح « الجغرافيـا التطبيقيـة » للتمييز بين العمـل الذى يتم فى اطار العلم البحت وربما أدى الى ظهور تطبيقات عملية لهذا العلم ، ولكنها تكون تطبيقات غير مخططة لغرض محدد ، هذا من جهـة وبين العمـل الذى يطلبه المستخدم أو التخطيط الذى يعمـل خصيصا لحل بعض المسائل العملية وينتهى الى استخداماته الممكنة ، ففى المراحل الاولى من أى عمل كثيرا ما يكون الجغرافى من واجبه أن يكون صـــاحب المبادرة فيقوم بالبحوث التى تثبت أهمية العمل الذى يقـــوم به ، ومن ناحية اخرى قد يطلب صـاحب العمل من الجغرافى أن يعمل معـه بعقـد أو كخبير ، وأخيرا قد يستخدمه فى وظيفة دائمة .

وهنا نجد أن التدريب أمر ضرورى أثبت أهميتـه بالنسبة لهؤلاء الجغرافيين المهنيين من أمثال هؤلاء الذين يعملون كجغرافيين متفـرغين بمرتبات ثابتة فى المصالح الحـكومية ، أو شركات الاستثمار أو هيئـــات التخطيط أو غيرها مما يستخدم المهارات الجغرافية فى العمل .

وهنا نتساءل ، هل هناك تناقض بين الحـــاجة الى نوع معين من التدريب وبين التأكيدات العديدة بأن بحوث الجغرافية التطبيقية لا تختلف فى منهجها عن البحوث العلمية البحتة ، وان مضمون منهج البحث واحـد سواء أدى ذلك الى استخدام نتائج البحث فى التطبيق أم لا ؟

ينطبق هذا تماما على الجغرافى الجامعى الذى لم تتهيأ له فرص التدريب فى ميادين مختلفة ، وفى علوم مرتبطة بدراساته ولكنها لم تدخـل ضمن

منهج دراسته . على أن الدور الرئيسى الذى يلعبه الجغرافى الجامعى فى الكثير من الدول هو ان يقوم بتدريب تلاميـــذه الذين سيتولون بدورهم التدريس فى المدارس الثانويه وغالبا ما تكون هناك دراسات اخرى تدخل فى مجموع ما يدرسونه وبخاصه التاريخ (كما هو الحال فى فرنسا مثلا) . فتدريس الجغرافيا فى الجامعة اذن . هو أساسا توفيه احتياجات التعليم الثانوى . وهنا نجد أن هناك مطلبا رئيسيا . فلكى يمكن للجغــرافى المهنى أن يدخل ضمن مجموعة من العاملين فى تخصصات متعددة دون صعوبة ان تتعمق نظرته لعدد من الدراسات والعلوم التى لا بد ان يتزود بها . اما فى ميدان التخطيط المكانى أو الاقليمى فان دور الجغــرافى يختلف عن دور أى فنى أخر . ولقد أوضح فيليب بنشاميل ذلك بقوله :

« ليس الجغرافى متخصصا مسئولا عن اعداد الوثائق الخاصة بنقط معينة فى العمل ، بل بالعكس نجد أن اعداده العلمى يجب أن يتجـــه الى تأهيله لتفسير ما يقوم به المتخصصون فى علوم أخرى من اضافات للعمل فى التخطيط الريفى أو الحضرى أو الاقليمى . ولما كان الغرض هو التوصل الى ما يمكن توقعه — على المدى القصير — من تغيير فى البيئة — أو حدوث اختلال فى توازن الاقليم بقصد تحسين الوضع واحـداث التغيير الـكلى التى يخلع عليها صفات جغرافية جديدة ، ويبدو واضحا أن هذه المهمـة تقع كلية على عتق لجغرافى بمساعدة الفنيين الاخرين .

وربما أدى هذا المفهوم الملىء بالتطلعات عن دور الجغرافى الى اتجاه لوضعه فى مكانه فوق الفنيين الاخـــرين أو فى مقدمتهم ، ولا يكون ذلك واقعا الا اذا كان هناك ادراك بأن الجعرافيا وظيفة تجميعية ؛ وليس من شك فى أن المتخصصين فى المجالات الاخرى سوف يشجبون « امبريالية » الجغرافى من خـلال اعتقادهم فى أنفسهم أنهم أصحاب السلطان ، ولـكى ينسبوا الى انفسهم فخر القيام بتنسيق الجهود المختلفة التى تبذل بحجة أن الجغرافيا تعطيهم فقط ، الاحساس بالتجميع والاحساس بالمكان ؛ ولتجنب مثل هذا النقد ، وليتمكن الجغرافى من أن يقوم بدوره فى عمليـة التنسيق ، لا بد أن تتوافر له — على الاقل — النظرة العميقة لهذه المجالات التخصصية المتعددة التى تتواجد فى المجموعة التى تعمل فى التخطيط ، والى جانب ذلك ، فانه يتطلب تخصصات من جانبه مثل علم الخـــرائط وفن تحليـل الصور الشمسية ، كمـا لا بد أن يتوافر له أسس متين من الاقتصاديات ، وعلم الاجتمـاع والقـانون الادارى ، والحسابات العـامة وتحليل البيانات ، ودراسة البيئة الطبيعية وحمايتها يتطلب خلفيـة من المعلومات فى العلوم الطبيعية والفيزيقية ، ولقد أكدا الجغرافيون الامريكيون على أهمية المسائل المتعلقة بتدريب المخططين ، فحينما قام أحد مدرسى

جامعة هارفارد بدراسة ميدانية لاقسام الجامعات تراءى له أن هناك نحوا من ١٢٠ موضوعا دراسيا رأى انها أساسية للتدريب وان هناك ٦٥ موضوعا مطلوبة على درجة عالية . ونهكم قائلا انه بعد ٣٥ و ٤٠ عاما من الدراسة يمكن ان يتخرج مخطط كفء ، وأن هناك بعض موضوعات الدراسة الفلسفيه ضروريه لتنظيم معلوماته .

ومع ذلك . تظهر مسأله تعدد التدريب خاصة فى دول مثل فرنسا التى بقيت جامعاتها حتى وقت متأخر تكرس كل جهودها لاعداد المدرسين .. وما زالت تواجه السؤال الحيوى الذى يتطلب اصدار قرار بشأنه وهو الى أى مدى يمكن تطبيق التعدد فى مجالات التدريب . أما فى دولة مثل الاتحاد السوفيتى حيث كانت المجالات المهنية لجغرافيين أمرا رئيسيا فنجد ان التدريب المتخصص يتم حينما يلتحق الدارس بمرحلة الدراسات العليا ، على انه فى جميع الاحوال نجد ان تدريب الجغرافى يتجه الى مهنة التخطيط دائما ، ومهما يتخصص الجغرافيون فى تطبيق الجغرافيا على بحوث الاعمال أو بحوث التسويق أو التوطن الصناعى أو التجارة او السياحة او المواصلات .

المثال الفرنسى

يختلف النموذج الفرنسى عما هو قائم فى الدول التى أولت الجغرافيا بعض الاهتمام المعقول فى وضعها ضمن مجموعة المواد الدراسية فى المرحلة الثانوية والتى اعترفت متأخرا بقيمة الجغرافيا التطبيقية وبحوثها أولا فى أوساط هيئات التدريس فى الجامعات ثم بالتالى فى أوساط المهنيين .

تأخر المدرسة الفرنسية

كان الجغرافيون الفرنسيون حتى العقد السابع من هذا القرن يعتبرون الجغرافيا مادة ثقافية ، وتركزت كل جهودهم فى البحوث العلمية البحتة وتدريب المعلمين ، ومع ذلك فمنذ حركة اعادة البناء التى بدأت عام ١٩٤٥ والتوسع فى التخطيط الاقتصادى بدأت تتكشف أهمية التخطيط الاقليمى ودراسة الاثار المكانية للظاهرة الاقتصادية واعادة النظر فى اختلال التوازن الاقليمى ، وكان الجغرافيون — على وجه الخصوص — هم المؤهلين لدراسة المشكلات التى واجهت مكتب لجنة التخطيط وادارة التخطيط الاقليمى ، ثم فيما بعد بعثة التخطيط والعمل الاقليمى وكذلك تلك التى واجهت الوزارات الفنية المختلفة والولايات الاقليمية والهيئات المحلية ، وتخطيط المكاتب التى تختص بالتخطيط الاقليمى وتخطيط المدن ، واقامة التسهيلات السياحية وحماية البيئة .

ورغم انبثاق أول شعاع ضوء من المدرسة الفرنسية لينير الطريق للجغرافيين ويفتح أمامهم الفرصه عبر احـد الجغـرافيين الفرنسيين للجغرافيين البلجيكيين عن الوضع بقوله :

« انكم حقا محظوظون : فحكومتكم تقدركم وتوظفكم ، واننى لاشعر بالغيرة منكم لعدم وجود ذلك التقدير فى فرنسا حيث لا تعترف الحكومة أو هيئات الخدمة المدنية بوجودنا ، ولئن كانت فرنسـا تضم الان أعظم مدرسة جغرافية فى العالم الا أنهـا غير مستخدمة اطـلاقا ، ويعتبر الجغرافيون كالفلاسفة من قبيل الترف العلمى » .

ففى فرنسا يحتل غير الجغرافيين المناصب ، بينما يعزل الجغرافيون عنها ، ويقوم المتخصصون الاكثر واقعية وأقل غرورا باختيار بعض زملائهم الصغار مدفوعين بالاعجاب بما حصلوه من التدريب ، ولقـد بقى هـذا التعصب المهنى عاملا رئيسيا فى ابقاء الجغرافيين بمعزل عن الدخـول فى وكالات التخطيط ، وظل الوضع كذلك حتى أوائل العقد الثامن حينمـا بدا الجغـرافيون أنفسهم فى اتباع أسلوب التعصب المهنى ذاته لصـالح مادتهم ، وحينما أدرك الجغرافيون الجدد ما للمدارس الجغرافية الاجنبيه من مكانة ، وأخذوا فى أيديهم المبادرة وجدوا أنفسهم أمام الهجوم العنيف والمناورات غير الشريفة التى كانت تهدف الى الغض من أهمية دخولهم الى ميدان الدراسات العليا ، كما أن المجلات الجغرافية الهامة أهملت بحوثهم كما أهملت الاعمال الفردية والجماعية التى تمت فى مجـال الجغرافيـا التطبيقية . وفى عام ١٩٦١ عقدت حلقة البحث القومية عن الجغرافيـا التطبيقية فى ستراسبورج فكانت بداية لتحول جديد للجغرافيا فى فرنسا ، وبدلا من أن ينشر فى مجلة « سنويات الجغرافيا » المشهورة ملخص لما دار فى حلقة البحث نشر بها مقال كتبه بيير جورج بعنوان « هل هناك ما يسمى بالجغرافيا التطبيقية » ؟

وكانت الاجابة سلبية بالطبع ، وكان تفصيلها نابعـا من العمـل الجماعى . ولم يكن الخلاف مجرد خـلاف على المصطلح حيث كان التساؤل : ما هو الفرق بين « الجغرافيا فى العمل » و « الجغرافيا والعمل » ولقد أبرز بيير جورج الجغرافيـا التطبيقية فى صـورة مشوهة مرتبطة بالجيوبوليتيك . وبعد عشر سنوات ظهـر فى المجلة الدورية الجديدة « هيرودوت » ، وبتأثير من الروح ، ظهرت فى الكتيب الذى نشر فى مايو سنة ١٨٨٦ حاول ى لوكست الربط بين الجغرافيـا التطبيقيـة وبين الجغرافيـا اللازمة لكل العاملين ، واعترف فى الوقت نفسه بأن تطورها كان أمرا ضروريا وانه بالامكان اثبات أهمية نتائج بحوثها اذا ما أخذ بها من فى السلطة والحكومة والموظفون والمنظمات ، غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق

فى حالة وضعها أمام المتعصبين والمعارضين والنقابات العمالية . ونحن شخصيا لم نكن لننظر حتى تتم هذه المبـادرة ويقتنع التنظيم السياسى او النقابى بانه مواطن يمكن ان يضع فنه تحت تصرف هذه التنظيمات

ولقد وضع بيير جورج الجغرافيا التطبيقية فى موضع منافسة مع الجغرافيا فى العمل التى تعتبر ماده مخصصه لبحوث العاملين وللاكاديميين الذين يختارون بحرية موضوعات بحوثهم ومعدلات عملهم والذين تتبين قيمة عملهم بصوره تجعل التطبيقيين والسياسيين يطبقون الدروس المستفادة من تلك البحوث . ويبدو لنا أن هذه الافكار قد انبثقت عن وهم خطير . ذلك ان مستخدمى الجغرافيا الذين يحتاجون الى حلول مباشرة وفورية لمشكلات معينة تعترضهم عند قيامهم بالتخطيط المكانى انما يحتاجون اليها بسرعة وبصورة محددة تمكنهم من اتخـاذ القرارات الفوريه ، واذا لم يوف الجغرافيون هذه المتطلبات فان أخرين سوف يقومون بها ، ففى الحضارة التى تسودها مفاهيم النفعية . لا تخصص الاعتمادات الا لميادين البحوث التى تعطى تطبيقات مباشرة . بل انهـا تتجه الى ازالة كل المواد الثقافية من مناهج تعليم الصغار ، وهنا يعانى مدرس الجغرافيا فى المرحلة الثانوية من المواقف التحفظية التى يتخذها الجغرافيون فى الجامعات ازاء التطبيقات .

نهضة التطبيقات الجغرافية ..

قام مركز الجغرافيا التطبيقية فى ستراسبورج فى عام ١٩٦١ تحت رئاسة ج شريكارت بتنظيم حلقة دراسات قومية تحت رعايه المركز القومى للبحوث العلمية ، وكان لهذه الحلقة فى وجيه الجغرافيا بفرنسا نحـو التطبيقات العملية . ولقد حضر الحلقـة الدراسية نحـو ستين من اعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الفرنسية وبعض الجغرافيين المهنيين ومجموعة من زملاء المهنة الاجانب ، وكان جميع الحـاضرين مرشحين للانتساب لعضوية لجنة الجغرافيين التطبيقيـة التى كونهـا الاتحـاد الجغرافى الدولى . ولقد شمل برنامـج كل جلسة من جلسات الحلقـة تقريرا أوليـا يتضمن ملخصا للاجـابات التى وردت بصحيفة الاستبيان التى وزعت على جميع معاهد الجغرافيا فى فرنسا ، فضلا عن ٩٠ جغرافيا أجنبيا وزعت عليهم صحيفة الاستبيان هذه . ولقـد تنـاولت صـحيفة الاستبيان الجغرافيا الطبيعية التطبيقيـة ، التخطيط الريفى والحضرى والاقليمى ، والعلاقة بين الجغرافيا من جهة وبين الاعمـال التجـارية والسياحة والمواصلات من جهة أخرى ؛ وكذلك نقاطا حـول التـدريب ومجالات العمل المفتوحة أمام الجغرافيين ؛ ولقـد لعبت هـذه الحلقـة الدراسية دورا رئيسيا وكانت نمطا استفادت منـه العـديد من الدول

الاخرى ، اذ أنها كشفت أو أكدت للجغرافيين الفرنسيين أن جميع فروع الجغرافيا قابلة للاستخدامات التطبيقية ، وانه من الممكن مد نطاق التجارب الاولى فى هذا المجال التطبيقى ونشرها فى جميع الانحاء .

ونتيجة لظهور هذه الادراكات الجماعيه الجديدة انطلقت جميع المعاهد الجغرافيه الى متابعه التطبيقات الجغرافية على أوسع نطاق وفى عديد من المجالات ، ولقد تبين من الدراسة الميدانية التى عملت عام ١٩٦٧ على وجه الخصوص ان جميع أقسام الجغرافيا فى جميع الكليات والمعاهد الجديده كانت تولى اهتماما كبيرا فى هذا اللون من النشاط ، وربما كان ذلك نتيجة لخضوعهـا لرئاسة جغرافيين من الشبان ، وفى دراسة ميدانيه اخرى عملت فى عام ١٩٧١ تبين ان هناك واحدا وثلاثين قسما فى الاقل تشتغل بالبحوث التطبيقية وبصور مختلفة ، ومن العام ... كونت اللجنة الجغرافية القومية لجنة خاصة للجغرافيا التطبيقية لتجتمع كل عام كجزء من المؤتمر الجغرافى السنوى وتولى اهتماما خاصا بمشكلات تدريب الجغرافيين المهنيين .

كانت مشاركة الجغرافيين المهنيين فى المراحل الاولى محدودة ، ففى اثناء اجتماع ستراسبورج عام ١٦٦١ كان عدد المهنيين الجغرافيين ستة عشر فقط ممن كانوا يستخدمون مهاراتهم الخاصه فى وظائفهم التى يشغلونها فى المصالح الحكومية وقليل من الشركات الخاصة ، واخذ هذا العدد يتزايد قليلا سنة بعد أخرى ، وكانت البحوث التطبيقيـة فى اول الامر من اختصاص أعضاء هيئات التـدريس الجامعية الذين وجهوا بحوثهم الخاصة وبحوث تلاميذهم نحو المشكلات العمليـة ، وفى المرحلة الثانية اخذت البحوث تتم بناء على عقود رسمية ، وبدأت معاهد وأقسام الجغرافيا والافراد من مدرسى الجغرافيا فى الجامعات وطلبة الجغرافيـا توقع عقـودا للقيام بأعمال معينة محددة بناء على طلب مستخدمى هذه الاعمال والبحوث ، كما أنشأت بعض أقسام الجغرافيا جمعيات الاضطلاع بتنفيذ مثل هذه العقود ، ومن أوائل هذه الجمعيـات جمعيـة بريتون للجغرافيا التطبيقية التى أنشئت فى عام ١٩٦٠ فى رينيه ووقعت عقدا كبيرا مع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية CECD القيام بدراسة لخطة اقليمية فى تركيا ، كما دعت الكثير من الوكالات المختصة بالتنمية الاقتصادية والتخطيط المحلى والاقليمى عددا من الجغـرافيين الذين يعملون فى الجامعات للعمل معها كاستشاريين ، وبالاضافة الى ذلك فان تكوين فرق العمل المتعددة التخصصات لعمل أطالس اقليمية ، قد أدى الى انتشار المعرفة بمناهج البحث التى يتبعها الجغرافيون ، وبالتالى لعب ذلك دورا هاما فى نهضة الجغرافيا التطبيقية .

ولقد كان للمشاركة المتعدده الاشكال من جانب الجغرافيين الجامعيين فى البحوث التطبيقيه اثر لا ينكر فى الافكار والاراء المتعلقة بالتخطيط الاقليمى وتخطيط المدن وتكوين رءوس الاموال لمهنة السياحة وفى مجال حمايه البيئه ، واصبح من الضرورى المحافظة على استمرار هذه المشاركة من جانب الجغرافيين الجامعيين ، وذلك لما لها من فوائد متعدده ، اولها : انها تثبت لمستخدمى البحوث ما يمكن استفادته من البحوث الجغرافيه وتعرفهم بطلبة الجغرافيا الذين يتتلمذون على الاساتذة الذين يقومون بهذه البحوث ، وبذلك قد يرتبط طلبة الجغرافيا بالعمل المهنى مع تلك الهيئات عن طريق القيام ببحوثهم للماجستير فى موضوعات تقترحها تلك الهيئات التى قد يشتغلون معها .

وفوق ذلك ، فان مثل هذه المشاركة قد تمكن المدرسين الجامعيين من ان يقرروا الطريقه التى سيرون عليها فى تدريب تلاميذهم . لان مدرس الجغرافيا الجامعى حينما يكون - شخصيا - مرتبطا بعمل كرئيس لوكالة تخطيط او كعضو فى مكتب اقليمى أو محلى متخصص فانه يكتسب الكثير من المعلومات العملية من خلال عمله ويستخدم هذه المعلومات فى البرامج التى يدرسها ، ويمكنه ايضا ان يطلب من رؤساء الاقسام والفنيين ان يشاركوا فى المناقشات وحلقات البحث ويقبلوا لديهم راغبى التدريب ويمكنه كذلك ان يشجع على استخدام بعض الجغرافيين المهنيين فى مختلف المصالح الحكوميه . وكان من نتيجه مشاركه هيئات التدريس الجامعية أن اخذت هذه المهنة الجديده للجغرافى تنمو وتتطور ، أو بمعنى أدق أصبحت هناك مجالات عمل عديده خارج نطاق التدريس لخريجى اقسام الجغرافيا ، ففى كثير من الاحيان يقضى الجغرافى وقتا كبيرا فى اداء مهام بعيده عن الجغرافيا ، ولم يعترف بالجغرافى كمهنى من جانب المستخدمين ، ولكن الظاهرة الواضحة ان الكثير من هؤلاء العاملين ينتمون الى الجمعيات المهنيه الجغرافية التى اوضحت لنا أنهم جميعا يعملون على اثبات كيان دراستهم وتدريبهم الاصلى .

وحتى عام ١٩٦٠ كان عدد الجغرافيين المهنيين الذين بدءوا حياتهم الوظيفية فى المهنة اقل من خمسة فى العام ، ولقد زاد هذا العدد الى نحو ما يتراوح بين ستين وثمانين جغرافيا ، وفى عام ١٩٧١ تجاوز هذا العدد المائة ، وأصبح عدد الجغرافيين المهنيين يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ فى مقابل ٧٠٠٠ جغرافى يعملون فى التدريس وهى نسبة صغيرة اذا قورنت بنسبة الجغرافيين المهنيين الذين يعملون فى مجالات أخرى غير التدريس فى بعض الدول التى تقدمت فيها الجغرافيا التطبيقية منذ زمن مبكر .

أما الجيل الجديد فان النسبة ستكون أعلى ، فانخفاض عدد من

يشغلون وظائف التدريس سوف يؤدى حتما الى زيادة عدد المهنيين بحيث تقترب النسبة أو قد يتجاوز عدد المهنيين عدد المدرسين الذين يعينون فى الوظائف ، وربما كان هذا هو الوضع فى وقتنا الحاضر ، فلا ريب ان عدد المعينين فى الجغرافيين المهنيين يتعدى ١٥٠ سنويا ، ولا يرجع هذا التطور الى ما كان متوقعا من انخفاض عدد وظائف التدريس ، ولكن على الرغم من ذلك كان النقاش الدائر حول خفض عدد وظائف التدريس منذ عام ١٩٦٠ يسير فى صالح تطور ونهضة الجغرافيا التطبيقية .

ولقد ادى هذا النوع من النشاط فى المهن الجديده الى اجتذاب الكثير من الشبان رغم ما فيها من مساوىء ، ففى عام ١٩٦٠ احذنا نردد أن الجغرافى المهنى يختلف عن الجغرافى الجامعى الذى يقوم بعمل فى مجال الجغرافيا التطبيقيه فهو لا يتمتع بالحريه الفكريه ولا حتى الاستقلال المادى ، الذى يتمتع بها الجغرافى الذى يكرس جهوده فى البحوث أو التدريس ، ويمكن القول كذلك أنه يفتقر الى الامان الذى يتمتع به مدرس الجغرافيا ، فالجغرافى المهنى يعمل بناء على عقود ، وقد ينتقل بين مستخدم ومستخدم — باستمرار — زمنا طويلا كى يتمكن من الحصول على الترقيات ، وساعات عمله عادة ما تكون أطول من غيره ، وقد تكون غير منتظمة ، ولكنه يتحصل على مرتب اكبر وبخاصة عند بدايه الخدمه . وتغريه طبيعة العمل فى البحوث ومع المجموعات وما فى ذلك من فرص للاتصالات الواسعة ، وهذه كلها عناصر جذب للشباب الذين يهتمون بالحصول على أعمال تجمع بين الفكر والنشاط ، ولذلك لم يكن مستغربا ان شعبة التخطيط تحصل على نصيب الاسد من الطلاب فى الاقسام التى يختار فيها الطالب بين التخصص فى التخطيط والتخصص فى التدريس .

وفى المرحلة المبكرة التى انتهت فى عام ١٩٧٥ لم تظهر أى مشكلات من ناحية توافر مجالات العمل أو الوظائف للجغرافيين المهنيين — على الاقل فى باريس حيث لم يكن بمقدور الاقسام والوحدات العديدة التى تتولى تعليم الجغرافيا والقيام بالبحوث الجغرافية من أن توفى الاحتياجات ، أما فى الاقاليم فان فرص التوظف كانت محدودة لدرجة كبيرة .

وتميزت الفترة التى احتوت من عام ١٩٦٥ الى ١٩٧٥ بالاقتصاديات المتوسعة والنمو الحضرى السريع مع الاهتمام الكبير بمشكلات تخطيط المدن وحماية البيئة ، وانشاء المشروعات الرئيسية للتخطيط والتنمية الريفية ، ولذلك انفتح المجال على مصراعيه أمام المتخصصين فى تخطيط المواقع وتكونت ، فى باريس العديد من جمعيات الجغرافيين المهنيين فى هذه الفترة ، ثم أعقبها تكوين جمعيات فى العديد من الاقاليم فى الشمال

رالغرب واللورين ، واضحى عدد اعضاء هذه الجمعيات يتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ عضو ، وأصبحت تقوم بعمل يشبه عمل جمعيات طلاب المدارس العليا . تتدارس مشكلات المهنة ، وتتناول المعلومات المتعلقة بالمرتبات وشروط الخدمة ، والوظائف الخاليه فى مختلف الاماكن ، لكى تسهم فى تيسير عمليات النقل من مكان الى أخر او من وظيفة الى اخرى ، وكذلك الترقيات وغير ذلك ، وهى تتشاور مع هيئات التدريس فى الجامعات ، وتعمل على تهيئه فرص توظيف الطلاب ، وحل مشكلات تدريبهم . ومع ذلك فقد اصاب الموقف فى السنوات الاخيره شىء من الضعف نتيجة لازمة العمل وانخفاض معدلات عمال الانشاء ، ولذا لم تنشأ وظائف جديده بل كان هناك غالبا اتجاه الى تقليل عدد الموظفين ، بل ان الكثير من مكاتب التصميمات التى استخدمت اعدادا كبيره من الموظفين قد اخذت تغلق ابوابها ، واصبحت المصالح الحكومية وادارات الحكم المحلى ووكالات تخطيط المدن تقتصر على تدريب العاملين فيها دون ان تأخذ اى موظفين جدد ، ولما كان غالبية الجغرافيين المهنيين الذين يشغلون الوظائف من الشبان ، ومعظمهم قد حصل على الوظائف فى الفتره بين ١٦٦٠ و ١٦٧٠ ، لم يكن هناك مجال لتوفير وظائف خالية نتيجه لاحالة الى المعاش ، اما فى خارج فرنسا ــ حيث كانت المجالات المفتوحة كثيرة فى الدول الناميه ــ فان مكاتب التصميم والمكتب الاستشاريه كانت تواجه المنافسة الشديدة من جانب الوكالات الاجنبية والاخصائيين المحليين الذين بدءوا يحتلون الوظائف .

ونتيجة لذلك اصبح اعضاء هيئات التدريس الجامعية فى فرنسا يبحثون من مخرج او مجالات لتوظيف المهنيين الجدد ، وقد وجدوا انفتاحات جديده لهم مع السلطات الرسمية التى أخذت تحت ضغط الرأى العام تعمل بجد على مواجهة مشكلات حماية البيئة بناء على دراسات علمية ذات طبيعة جغرافية ، وكذلك اجراءات الحد من التلوث ، وبحوث الاقتصاد فى استهلاك الطاقة وغيرها .

والمثل يقال عن اصلاحات الاحياء والمساكن القديمة التى تتطلب القيام بدراسات قبل اى اجراء للتجديد الشامل وكذلك انشاء أحياء سكنيه كبيرة ، بل زياده مسئوليات هيئات الحكم المحلى عن العوامل المختلفة فى منطقها ، ولقد ظهرت الحاجة الى كل هذه الامور بصورة فعالة منذ أن تخرج هؤلاء الشبان الذين دخلوا الى سوق الوظائف بعد تدريبهم لا ليكونوا مدرسين للجغرافيا ، ولكن كجغرافيين مخططين ، واذا ما قارنا عدد الطلبة الذين يتخصصون فى هذا النوع من التدريب بعدد الوظائف المتوافرة لهم لوجدنا انهم محقون فى اختيارهم لهذا التخصص .

أمثلة أخرى من الدول الغربية

طرق تدريب الجغرافيين المهنيين فى بلجيكا

تعد التجربة البلجيكية فى تدريب الجغرافيين المهنيين فريدة فى نوعها وتتميز بأن بلجيكا قد عملت حسابا فخططت التعليم بحيث اكملت ما كان فى التعليم التقليدى من نقض وأدخلت تدريب الجغرافيين المهنيين .

فلقد بدأ الجغرافيون البلجيكيون فى اعقاب الحرب العالمية الثانية يعملون فى اتجاه التطبيق العملى للجغرافيا وبخاصة فى مجال التخطيط المحلى والاقليمى ، اذ أن اساتذة الجغرافيا فى الجامعات البلجيكية قد رأوا بثاقب نظرهم أن هناك ضروره لتدريب من نوع معين لمواجهة احتياجات المستقبل للتخطيط التى لا توفرها مناهج تدريب معلمى المستقبل . ومع ذلك ، لم يحاول الجغرافيون البلجيكيون أن يفصلوا بين هذين النوعين من التدريب فى المراحل الاولى ، اذ انهم كانوا يعتقدون ان الاربع السنوات التى يقضيها الطالب فى الدراسه والتدريبات الاساسية للتخرج هى — فى الوقت نفسه — ضروريه كتدريبات لطلبة التخطيط ، غير ان كمدرسين (سنتان دراسات عامه وسنتان لحصول على الدرجة العلميه ، ج. أ. سيورك اوضح ان الدراسه التقليديه للحصول على الدرجة العلمية فى أربع سنوات — رغم انها تأخذ فى اعتبارها التخصص — الا أنها لا تضمن التدريب المناسب للجغرافى الذى سيتولى مسئوليات كبيرة فى التخطيط المحلى ، وفى ذلك يقول :

« بدون المعلومات المناسبة عن السكان وفى علم الاجتماع والاقتصاد والاحصاء والتربية وتحليل الخرائط المصورة .. وغيرها ، لا يستطيع الجغرافى أن يستخدم الفنون المتعددة اللازمة ولن يتمكن من اثبات وجوده فى العمل مع ممثلين متخصصين فى مجالات اخرى ، وعلى ذلك يبدو أن الدراسات العليا فى الجغرافيا التطبيقية ضرورية للغاية لتأهيل الجغرافى كى يلعب دوره الفعال مع مجموعات العمل فى التخطيط المحلى وتمكنه من أن يتولى مسئولياته فى اعداد الخطة دون أى أخطار .

ولقد أصبحت هذه الدراسات التكميلية فى الجغرافيا التطبيقية هى الطريقة العملية وأخذت شكلين : أولهما ينبنى على أساس جغرافى وتتولى تدريسه أقسام الجغرافيا ذاتها ، وثانيهما تتولاه الاقسام والمعاهد المتخصصة فى التخطيط وتكون فيها الجغرافيا واحدة ، مما تتضمنه الدراسات المتعددة فى برامج التدريب فى هذه الاقسام والمعاهد المتخصصة .

طرق التدريب فى المملكة المتحدة

لعب دولى ستامب فى انجلترا دورا رئيسيا مثل الذى لعبه تيوليب فى بلجيكا فى مجال تطوير الجغرافيا التطبيقية ، ويشهد على ذلك كتاب الجغرافيا التطبيقية الذى اصدره دولى ستامب فى عام ١٩٦٠

ومند وقت مبكر يرجع الى فترة ما بين الحربين العالميتين بدأ الجغرافيون البريطانيون يوجهون اهتمامهم الى التطبيقات الجغرافية فى مجال الاقاليم التى تأثرت بالازمة الاقتصادية ، وتحركوا بسرعة من مرحلة الوصف للاقاليم الى مرحلة التخطيط الاقليمى ، واخذت موضوعات تحويل مواطن الصناعة وبحوث التوطن الحضرى تأخذ مكانا هاما فى البحوث التى يقومون بها ، وجاء اخيرا ما اثاره ل. دولى ستامب حول الدراسة الميدانية وحصر استخدامات الارض التى لم تكن اهميتها الرئيسية ترجع الى انها قد سهلت التحول الكامل فى نظام الزراعة البريطانية اثناء الحرب فحسب ، بل الى انها قد كشفت للسلطات الحكومية والادارة المدنية والراى العام عن الاهمية الفعلية للجغرافيا التطبيقية ايضا ، وبينما يجد ان حجم سوق النشر فى البلاد الناطقة بالانجليزية يساعد الجغرافيين البريطانيين على نشر انتاجهم فانهم كانوا يعملون على نشر بحوثهم فى المجموعات والدوريات الاكثر توزيعا بقصد خدمة الراى العام بدلا من الحفاظ على هذه البحوث فى الملفات والمكتبات وبذلك امكنهم ان يعرضوا أمام الراى العام الاهمية الهامة للبحوث الجغرافية ، واصبح واضحا ان السلطات بطبيعتها تدعو الجغرافيين للاشتراك فى مثل تلك البحوث .

ومع ذلك فقد ظلت انشطة الجغرافيا التطبيقية حتى قيام الحرب العالمية الثانية مقصورة على البحوث التى قامت بها الجامعات والباحثون فيها مع مشاركتهم كاستشاريين او خبراء فى أوائل الوكالات التى نشأت وتخصصت الى جانب مهامها العسكرية بالتخطيط الاقليمى وتخطيط المدن .

وفى اواسط الحرب — عام ١٩٤٣ — حينما اخذت طرق البحث الجغرافى تخدم الجهود الحربية بصورة مباشرة نشأت — فى الوقت نفسه — وزارة تخطيط المدن والريف وأرخت بذلك لوصول الجغرافى الى مكانته القوية فى جميع الوكالات والهيئات المختصة بالتخطيط على كل المستويات القومية والاقليمية والمحلية ، وبمجرد أن تولى الجغرافيون المناصب العليا غدا التعاطف المهنى عاملا رئيسيا ساعد على توظيف الكثير من الجغرافيين المهنيين ، وحتى وقت قريب لم تعترضهم الا منافسة ضئيلة من جانب غيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية .

وبدأ اساتذة الجغرافيا فى الجامعات يوجهون بحوثهم وبحوث تلاميذهم ودراساتهم نحو تطبيق الجغرافيا على أوسع نطاق فى مختلف الميادين التى تخدم مصالح المملكه المتحدة ، وكذلك بعض الدول الاخرى النامية والمتقدمة ، ولقد اعطاهم وصف خبرات الدول الاخرى فى مجال التخطيط المحلى فرصة للقيام بدراسات مقارنة مفيدة . كما ان الجغرافيين الجامعيين قد شاركوا كاستشاريين وكخبراء فى اعمال هيئات التخطيط واكتسبوا بذلك خبرة وكفاءة ثبتت قيمتها البالغة بالنسبة لهم فيما بعد ، وبخاصه فى تدريب تلاميذهم ، وفوق ذلك ، فان التبادل الذى يتم بين الجامعات من جهة وبين الجهات الخارجية من جهة اخرى قد ساعد على نقل العالم الاكاديمى الى الحياه المدنيه والعكس ، وعلى الرغم من ان هذا التبادل بين الجامعات والحياة المدنية فى انجلترا كان اقل من مثيله فى الولايات المتحده الا انه قد لعب دورا مرموقا ، غير ان الصفه السائده فى ذلك هى ان النسبة الكبرى من خريجى اقسام الجغرافيا الذين يتخصصون فى مجال غير مجال التدريس كانوا يعملون فى خدمه الحكومه بعامة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية مر تاريخ توظيف الجغرافيين المهنيين بمراحل عدة فحتى عام ١٩٦٠ كان هناك توظيف سريع وكبير لمواجهه احتياجات الوزارات والهيئات الاقليمية والمحليه ، وكان الهدف الرئيسى فى تلك الفترة هو البحوث المتعلقة بمشكلات المحافظة على الموارد بصفة عامه ودراسات تخطيط المدن والتخطيط الاقليمى بخاصه . ثم أعقب ذلك اتجاه الى التركيز على حماية البيئة ، الامر الذى تطلب المزيد من مشاركة المتخصصين فى الجغرافيا الطبيعية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد استخدمت الشركات الخاصة مزيدا من الجغرافيين لقيام بدراسات عن مشكلات توطين الصناعات والانشطة التجارية ، واشتغل عدد من الاكاديميين كخبراء استشاريين فى كثير من هذه الشركات الخاصة .

ولقد كان لهذا التوجيه للجغرافيا فى بريطانيا أثره فى قيام مدرسى الجامعات بالتدقيق فى مدى صلاحية المناهج التى يدرسونها وملاءمتها لهذه الوظائف الجديدة ، وتبين من دراسة ميدانين قام بها ب. أ. جون هاوس عام ١٩٦٥ ان ٢١٦ خريجا من بين الحاصلين على درجة البكالوريوس فى الجغرافيا عام ١٩٦٣/١٩٦٤ والبالغ عددهم ٨٤٣ قد أصبحوا جغرافيين مهنيين ، وسافر نحو اربعين منهم الى الخارج ، وقد زاد عدد الذكور الذين اشتغلوا بالمهنة الجغرافيا على عدد من اشتغلوا بالتدريس فى المدارس الثانوية ، اما بين الخريجات الاناث فقد كانت نسبة المهنيين

اقل كثيرا ، ويدل ذلك على أن مهنة التدريس قد غلب عليها العنصر النسائى .

وأخذت نسبة الطلبة الذين اختاروا التخصص فى الجغرافيا المهنية تتزايد بصفة مستمرة ، بينما اخذت نسبة الذين تخصصوا فى التدريس تتناقص بوضوح من ٤١٪ عام ١٩٦٦ الى ٣٠٪ عام ١٩٧٣ طبقا لاحدث الاحصاءات .

وزاد عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس فى الاداب او البكالوريوس فى العلوم فى تخصص الجغرافيا من ٧٥٠ عام ١٩٦٠ الى نحو ١٥٠٠ فى عام ١٩٧٠ ثم الى ١٩٠٠ عام ١٩٧٣ وترتب على ذلك منذ تلك السنة ، وفى العام الدراسى ١٩٧٤/١٩٧٥ أن بلغ عدد الطلبة المقيدين فى أقسام الجغرافيا بالجامعات الى ٩٨٥٦ طالبا . أما بالنسبة لطلبة الدراسات العليا فقد كان معدل الزيادة فى اعدادهم اكثر بكثير ، ولقد تضاعف عدد المقيدين فى دراسات التدريب العليا فى الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ اذ بلغ عددهم ٥٠٠ طالب ، وتضاعف ثانية حيث بلغ ١٠٠٦ طلبة فى عام ١٩٧٤ من بينهم ٥٥٧ طالبا يعدون لدرجة الدكتوراه ، وعدت اقسام الجغرافيا - وكان معظمها قائما فى عام ١٩٦٠ - تقوى نفسها بصفة مستمرة من حيث الاجهزة والادوات وهيئات التدريس مع نوع من الاستقرار فى السنوات الاخيره . ففى عام ١٩٧٥ كان عدد اقسام الجغرافيا خمسة واربعين قسما منها اثنا عشر قسما يضم كل منها اكثر من عشرين عضوا فى هيئه التدريس والاقسام الاخرى يضم كل منها اكثر من عشره اعضاء فى هيئة التدريس ، وكان من أهم التطورات التى حدثت اخيرا هو تقدم دراسات الجغرافيا فى المعاهد المتعدده التخصصات (بوليتكنيك) . والكليات الفنيه . وهى وان كانت لا تمنح درجات علميه فى الجغرافيا الا انها تنظم دورات تدريبية بقصد تحقيق زيادة مهاره الافراد الذين يتولون الاشراف على الاعمال ، ففى عام ١٩٧٥ بلغ عدد الطلاب فى ستة وعشرين معهدا من هذه المعاهد نحوا من ٢١٢٧ دارسا مقيدا لدرجة اقل من البكالوريوس ، بينما لم يكن هناك سوى اثنين وثلاثين دارسا لدرجة علميــة كاملة بما فيهم احد عشر دارسا لدرجه الدكتوراه ، ووضحت الزيادة المستمرة منذ ذلك التاريخ .

ولقد اتجهت الدراسات العليا فى اقسام الجغرافيا بالجامعات الى خدمة الاهداف المهنية ، واصبحت الجغرافيا البشرية والجغرافيا الاقتصادية تشغلان فيهما جانبا رئيسيا وهاما ، على انه مع التقدم الذى حدث فى مجال بحوث البيئة اتسع نطاق التخصصات المتعلقة بالجغرافيا الطبيعية ، وقد بلغ عدد المراجع التى يشار اليها نحو ١٥٠٨ مراجع منها

١٨٢ مرجعا فى الجيمومورفولوجيا و ١٠٠ فى علم المنــاخ والجغرافيــا الحيوية و ٦٨ مرجعا عن الدراسات المائية ، وبقيت الدراسات الخاصة بجغرافية السكان والاستيطان البشرى ومسائل تخطيط المدن والتخطيط الاقليمى والانشطة الاقتصادية المختلفة ــ بقيت جميعها تحتــل المكانه الرئيسية والاكثر شيوعا من بين ميادين الدراسات الجغرافية .

تجــربة أمــريكا الشمالية

تعد امريكا الشمالية ــ كندا والولايات المتحدة ــ أحسن مثال يجسد كل اشكال الجغرافيا التطبيقيــه ـ حتى الاوضــاع الجغرافيــــة ذاتهــا بما تشتمل عليه من اتساع المسافات ، تخدم اهداف الجغرافيا التطبيقيه بصوره تدعو الى الاعجاب ، ان تميز المواطن الامريكى باتجــاهه الفكرى الواقعى ، وحاسته التجارية ، مع وجود احتكاك وتبــادل مستمر بين الجامعات والناس والافكار والخدمات المدنيه ــ بل هذا يفسر لماذا نجه الجغرافيون الامريكيون ببحوثهم نحو الجوانب التطبيقيه واخذوا يوجهون تلاميذهم اليها ، ومن ثم كان اشتراكهم فى اللجنة الدوليــه للجغرافيــة التطبيقيه اشتراكا مؤثرا ـ ولقد تولى بيتر هـ ناش لجان السين من اهم حلقات البحث احداهما بجامعــــه نجستون فى رود آيلاند عام ١٩٦٦ ؛ والثانية بجامعه ووتولو فى أونتاريو عام ١٩٧٢ ، ولقــد كان من نتيجــة اجتماعات هاتين الحلقتين الدراسيتين ان تمكن الجغرافيــون الامريكيون والكنديون من ان يتصلوا بزملائهم فى دول اخــرى بمــا لهم من انشطة جغرافيه متنوعه فى الميادين التطبيقيه ، ويمــكن ان تكون تجــربة أمريكا الشماليه ذات قيمة كبيره بالنسبه لجميــع الدول التى تحــاول تطــوير هذا الفرع من فروع الجغرافيا وتدرب من ابنائها من يعملون كجغــرافيين مهنيين ، وبالاضافه الى ذلك فان التقارير التى تصدرها جمعية الجغرافيين الامريكيين كجزء من نشاطها الواسع النطاق قد تكون لها اهميتها الكبرى فى هــذا المجــال .

ومن الخاصيات الاصيلة الواضحة للجغرافيا التطبيقية فى الولايات المتحدة الامريكيه تشغيل الجغرافيين فى عالم الاعمــال الانتاجية والتجارية المختلفه ، فمنذ البداية اتجهت المؤسسات الانتاجية والتجاريه الى الجامعــات وهيئــات التدريس فيهــــا تطلب منهم المشورة او الخبره الاستشارية فى بعض المسائل المتعلقة بتوطين المنشآت الصناعية والتجارية ، وسرعان ما أدركوا بثاقب نظرتهم قيمة الخدمات التى يمكن أن يؤديهــا الجغرافيون ، ومن ثم وظفوا عددا من الجغرافيين المهنيين بصــفة ثابتــة فى مؤسساتهم . ومن ناحية التوطين نجد أن للجغرافية وظيفتين رئيسيتين فالمتخصصون فى هذا الميدان اما انهم قد تدربوا على يد جغرافيين أو أنهم

نشأوا بميول جغرافية ضيقة . فهنا نجد أن للجغرافيا دورها الرئيسى الذى تلعبه فى تدريب الطلاب وبخاصة فى مدارس اداره الاعمال الناجحه ، فمعظم مدارس اداره الاعمال قد أدركت أن الجغرافيا تمثل موضوعا رئيسيا ومن ثم وجدنا ان ٨٠٪ من المناهج التى تدرس فى هذه المدارس تتضمن موضوعات جغرافية

قد يتجاوز دخول الجغرافيا فى عالم الاعمال مستوى بحوث التسويق الاوليه ، وتوطين المحلات التجاريه الشامله او المكاسب المتوقعه لخط طيران ، ذلك ان البحوث الشامله التى يقوم بها الجغرافى حول التطور الذى مرت به منطقة قائمه بالفعل او اقليم او حتى دوله يمكن ان يكون ذا فائدة كبرى فى عالم الاعمال الاستثمارية ، فمجالس ادارات الهيئات العالمية المتعدده الجنسيات تحتاج الى أشخاص قادرين على وضع تنبؤات متوسطة المدى وطويله المدى للتغيرات المتوقعة فى المجالات البشرية والاقتصادية والسياسية للمنطقه التى يوجهون عملهم اليها ، وهنا لا بد ان يكون تدريب الجغرافيين الذين يعملون فى هذا المجال شاملا لآفاق واسعه . وقد اوضح جيان جوتمان هذه الفكره بصوره جليه حينما أكد ان من واجب الجغرافى ان يكون كفئا لان يأخذ فى أعتباره العوامل التى اغفلتها الجغرافيا التقليديه وهى . الدور الرئيسى الذى يلعبه الاستهلاك والتعقيدات فى نظم العلاقات العامه . والعوامل المتعدده التى تجلب الربح . وعلى ذلك يستطيع الجغرافى الذى تدرب تدريبا سليما أن يلعب دورا هاما فى توجيه اداره العمل وتوطين الاصول الثابتة للمشروعات ، الامر الذى يساعد على احداث التغيير فى البناء الاقتصادى للاقليم وبالتالى تغير معالمه الجغرافية .

وعلى ذلك فهناك نوع من الصلة القوية بين الجغرافيا المطبقة فى ادارة الاعمال وتلك المطبقة فى التخطيط المكانى التى كانت اكثر شيوعا حيث انها نشأت منذ عهد الرئيس فرانكلين روزفلت مع اول عملية تخطيط تمت بمعرفة هيئة وادى تنسى ، وتمثل المشكلات الحيوية لتطوير المراكز الحضرية جنبا الى جنب مع التخطيط الاقليمى احد الميادين الرئيسية التى تطبق فيها الجغرافيا ، الامر الذى حدث بالفعل وبصفة خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأخيرا أضيف الى اهتمامات الجغرافيا التطبيقية متأخرا — فى العقد الثامن — موضوع حماية البيئة .

ومنذ وقت مبكر يرجع الى العقد الرابع من هذا القرن بدأ الجغرافيون يعملون فى المصالح الحكومية ، وبخاصة فى الادارة الفيدرالية ، وفى عام ١٩٦٥ قام ايتزل بيرسى الذى يعمل فى وزارة الدولة بتحليل نوعيات ومستويات الوظائف التى يشغلها نحو ٦٠٠ جغرافى فى الادارة الفيدرالية دون أن يأخذ

فى الاعتبار الجغرافيين الذين يعملون فى البنتاجون وفى مصـــالح المساحه والخرائط والذين بلغ عددهم اكثر من ٢٠٠٠٠ فنى .

اما فى كندا ، فان الجغرافيين الذين يعملون فى الخـــدمات المدنيـه والمصالح الحكومية يشغلون وظائف على مستوى عال . وافضـــل مثـال على الاستفادة من مهارات الجغرافيين هو تعيين الجغرافى بيير كامو المشـــهور بدراساته عن طريق سانت لورانس البحرى لرئاسة الهيئة الفنيــة للنقل . ولا يقتصر استخدام الجغرافيين فى كندا على الاداره الفيدراليـه فحسب . بل ان آلاف الجغرافيين يعملون فى كثير من الادارات المحليه والمحـافظات . بل فى بعض الوحدات الصغيره ويتناولون مشكلات التخطيط ، وهم المسئولون عن تخطيط المدن ، وان كان الكثير من هؤلاء الجغرافيين قـد تلقوا تدريبات اخرى الى جانب تدريباتهم الاصلية فى الجغرافيه ، وفى الواقع نجد أن هناك تعددا فى اساليب التدريب بأمريكا ، فللجغرافيـــين الامريكيين تنظيمـاتهم القوية التى تهتم بشئون المهنة مثل الجمعية الجغرافية الامريكية التى تتجه بأنشطتها الى البحوث ، والجمعية الجغرافيه الوطنيه التى تركز دوريتهـا التى تصدرها المجلة الجغرافية الوطنية على توصيل الموضوعات الجغرافيـه الى الرأى العام ، والمجلس الوطنى لتعليم الجغرافيـا الذى يهتم بمسائل التــدريب .

هذا ، وقد أدى الاستقلال الكامل للجامعات بطبيعته الى تنـــوعات التدريب على أوسع نطاق ، وتعتبر المدرسة الجغرافية الكندية فى كويبـــك سائرة على النمط الفرنسى ، أما فى مناطق كندا الناطقة بالانجليزية وفى الولايات المتحـــدة الامريكيــة ــ رغم وجــود الاختلاف الواضح ــ فانه اتبع النمط البريطانى ولكنه انقسم فيها الى مستويين رئيسيين : مستوى الدراســات الجامعية لدرجــة البكالوريوس ومستوى الدراسات العليا الذى ينقسم الى درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه .

والى جانب التدريب التخصصى الذى تنظمه أقسام الجغرافيـــا فى الجامعات الامريكية ، هناك ظاهرة هــامة تستحق التوضيح هى دخـــول الجغرافيا فى برامج تدريبيــة أكثر تعقيدا ، وقـد سبق أن أشرنا الى ذلك فى ذكرنا لما يتعلق بالمدارس ادارة الاعمال ، حيث يكمل طلبة الجغرافيا تدريبهم فيها وحيث يتولى أعضاء هيئات التدريس فى هذه المعاهد ، وينطبق هــذا أيضا ، على التدريب فى مجال التخطيط على جميــع المستويات الجغرافيــة سواء أكانت مراكز توطن حضرى أم أقاليم .

اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والدول الاشتراكية

للجغرافيين فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا اهتمـامات كبيرة بالجغرافيا التطبيقية ويعترف الجغرافيون السوفييت بأن علم الجغرافيـا

قد أحرز تقدما كبيرا قبل قيام الثورة ، ولكن من الواضح أن النظام الاقتصادي والسياسي الذي أقيم في سنة ١٩١٧ وما واكبه من تغيرات أخذت تحدث في أعقاب الثورة قد أدى الى وضع الجغرافيا بصورة فعالة على خط التطبيق العملي .

والمثل يقال عن الدول الاشتراكية الاخرى في شرق أوروبا ، ففي جميع الدول التي تسير على اقتصاديات اشتراكية ، يتم التخطيط المكاني في اطار قومي . وهو اهتمام يركز على توجيه كل وسائل الانتاج بأسلوب عقلاني الى صالح الجماعة لا الى مصالح راس المال .

وكانت أول تجربة سوفيتية هي التي تمت في العقد الثالث حينما اقام لينين هيئة الكهرباء الحكومية ، ومنذ خطة السنوات الخمس الاولى بدأ الجغرافيون يلعبون دورهم الهام في توطين وتوزيع المجمعات الصناعية والمدن الصناعية واعادة بناء الاقتصاد الزراعي .

ولقد جاء التطوير في دول شرق أوروبا متأخرا عن ذلك ، ورغم الخسائر البشرية والعلمية التي احدثتها الحرب بدأ الجغرافيون منذ عام ١٩٤٥ يتجهون نحو تطوير التطبيقات العملية للجغرافيه على نطاق واسع للغاية ، ولقد لعبت المدرسة الجغرافية البولندية دورا رائدا كان له صداه على المستوى العالمي ، فاعادة البناء ونقل السكان والتغيرات الكبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والنظم الاجتماعية ــ كلها كانت تعني أن هناك دراسات تناولت المشكلات المتعلقة بهذه التغيرات قد تمت على نطاق واسع .

ولم تكن مسئولية الاتحاد السوفيتي هي ان تتناول المشكلات المشتركة للتخطيط المكاني لمناطق سبق ان عمرها الانسان في دول شرق اوروبا منذ زمان طويل فحسب ، بل كان عليه أيضا أن يتناول مشكلات تخطيط المساحات الشاسعة الممتدة في سيبيريا واواسط آسيا واقصى الشرق واقصى الشمال . ولعل التأثير القوي للظروف الطبيعية التي يصعب على الانسان الحياة فيها يعد سببا في أن المتخصصين في الجغرافية الطبيعية قد احتلوا مكانة مرموقة ، فلقد اكتسبت الجغرافية الطبيعية أهمية أكثر اكسبتها اياها تطور الاهتمامات بحماية البيئة التي نجدها قائمة في شرق أوروبا كما هي موجودة في سائر دول العالم المتقدم .

وبالاضافة الى ذلك ، تدرس الجغرافيا كمادة ثقافية في المدارس الابتدائية والثانوية في كل مكان ، ولكن هذا الجانب ــ ان وجب عدم اهماله ــ الا أنه أقل أهمية من توجيه الجغرافيا الى جانب التطبيقات العملية ، فالدور الذي يقوم به الجغرافيون المهنيون أهم بكثير من الدور الذي يقوم به الجغرافيون الذين تدربوا في معاهد المعلمين للقيام بمهمة التدريس ،

والذين غالبا ما يجمعون بين الجغرافيا وبعض المواد الاخرى ، وتتخذ أنشطة الجغرافيين المهنيين شكلين رئيسيين ، أحدهما ذلك الجانب الاصيل الهام الذى تقوم بالدور الرئيسى فيه أكاديمية العلوم فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

وتوجد معظم فرص التوظف فى هيئات التخطيط المتعددة ، والوزارات الفنية ، والهيئات الادارية لاستثمارات الدول الكبرى والتنظيمات الاقليمية والمحلية ، وهذه وان لم تكن ظاهرة فريدة فى نوعها فان لها هنا أبعادا أوسع اذا قورنت بما فى بعض الدول الاخرى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حيث يعمل الكثير من الجغرافيين فى الوظائف المدنية . ولكن الظاهرة الفريدة هى ذلك الدور الذى تلعبه اكاديمية العلوم فى روسيا وفى سائر دول شرق أوربا التى أخذت بالنظام السوفيتى ، فلقد انشىء قسم الصناعة والجغرافيا فى أكاديمية العلوم فى روسيا منذ وقت مبكر يرجع الى عام ١٩١٨ ، وبعد ادخال تغييرات كثيرة أنشىء المعهد الجغرافى فى عام ١٩٣٦ ، ولقد كان الموضوع الرئيسى للدراسة فى الفتره من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٤٢ هو الكشف على احتياطات موارد الثروة الطبيعية فى الجزء الآسيوى من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتطوير نظرية الجغرافيا الطبيعية ، أما فى فترة الحرب ، فالى جانب البحوث التى اجريت حول الدفع الوطنى قام المعهد الجغرافى بجهود كبيرة فى عمليات نقل الصناعات التى تعرضت لخطر الهجوم الالمانى نحو الشرق .

وبانتهاء الحرب عادت الاهتمامات الكبرى فى الاعمال التى تقوم بها اكاديميه العلوم الى موضوعات مثل استخدام موارد الثروه المتوفره فى الجزء الاسيوى من الاتحاد السوفيتى ، وتطوير المناطق الجغرافية التاسعه فى هذا الجزء عن طريق مشروعات كبرى لتغيير البيئة ، كما حدث تطور اخير يتمثل فى بحوث التوطن الحضرى ، والدخول بالضرورة فى بحوث حماية البيئة . هذا ، وينقسم المعهد الجغرافى التابع لاكاديمية العلوم الى أربعة اقسام منها ثلاثة أقسام تختص بالعوامل المختلفة للجغرافيا الطبيعية التى تحافظ على مركزها المرموق بين موضوعات البحوث ، ومن المهام الرئيسية لاكاديمية العلوم ، العمل على متابعة الاتجاهات والفنون التى تسود فى المدارس العلمية الاجنبية من خلال ترجمة ونشر المؤلفات الاجنبية والمشاركة فى المؤتمرات وتبادل بحوث العاملين فيهامع بحوث العاملين فى تلك المعاهد ومراكز البحوث الاجنبية ، ولقد وضعت تحت تصرف الاكاديمية امكانيات ضخمة تتناسب مع المهمة الكبرى الموكلة لها ، فهناك اكثر من خمسمائة باحث نصفهم على الاقل حاصلون على أعلى المؤهلات ، وتساعدهم هيئة من العاملين والفنيين والاجهزة الفنية تحسدهم عليه الباحثون فى دول أخرى من العالم .

فيتجه العمل – بطبيعة الحال – الذى يقوم به الباحثون من رجال المعهد الجعرافى التابع لاكاديمية العلوم نحو التطبيقات العملية ، ويكون ذلك تنفيذا للطلبات التى تعلن الهيئات الحكوميه ، والوزارات المختلفة والادارات المحليه عنها ، والكثير منها يطبق مباشرة ، مثال ذلك الدراسات التى تمت لتنميه مصادر المياه على النطاق الواسع ، والتعدين فى احدى الطبقات الارضية الحديثة الاكتشاف او انشاء خط السكه الحديد ما بيكال الى أمور ، وبذلك أصبح لدى الدولة رصد من الباحثين الاكفاء الذين يمكن ان تدعوهم للدراسه مختلف جوانب البحث فى اى مشروع معين يخطط له الفنيون . . ومع المحافظه على الاسس العلمى البحث لهذه البحوث تجاوزت بذلك المصلحة المباشره لمستخدمى نتائجها .

وتلعب الجامعات دورا مماثلا الى حد كبير ، وذلك بالقيام باعمال البحوث التى تتعاقد عليها بناء على طلب المصالح الحكوميه المختلفه . ولعل هيئات الدورات الدراسية والبعثات الميدانية التى تنظمها معاهد واقسام الجعرافيا اثناء الاجازات الصيفيه للطلبه الاشتراك فى البحوث الميدانيه وتعريفهم بفنون هذه البحوث – وفى الوقت نفسه – تنفيذ لعقود التى تمد الجامعات بجزء كبير من مواردها المالية ، ومثال ذلك يمثل دخل جامعه موسكو من عقود البحوث نحو نصف ميزانيتها السنوية التى قدرت بنحو ٦ ملايين روبل عام ١٩٧٦ .

وتتمشى اساليب التدريب مع الحاجة الى الجغرافيين المهنيين . وهناك فرق رئيسى بين ما هو قائم فى الدول الشرقيه وبين النظام الغربى فى تدريب الجغرافيين هو أن تدريب الجغرافيين للتدريس منفصل تماما عن تدريب الجغرافيين المهنيين الذين يعدون للعمل فى بحوث الخدمه المدنية ، فاختيار الطالب لاحد هذين النوعين من التدريب يتم مباشرة بعد اتمام الدراسه الثانويه ، وطبقا لنتائج امتحانات القبول التى تنظمها الكليات التى تدرب الجغرافيين المهنيين ، لا كما يحدث فى دول غرب اوروبا حيث يتم الاختيار بعد عدة سنوات من الدراسة الجامعيه وفى نظام الدول الشرقية يتم تدريب المدرسين فى معاهد المعلمين المتخصصه . حيث يتلقون معلومات ذات طابع موسوعى تشمل جميع فروع الجغرافيا العامة والجغرافيا الاقليمية الى جانب أساس قوى من العلوم التربويه وفنون التدريس، وفى الواقع نجد أن عددا كبيرا من التلاميذ الذين يختارون هذا النوع من الدراسه هم الذين لم يحرزوا نتائج عاليه فى امتحانات القبول التى يتحدد بناء عليها عدد التلاميذ الذين يلتحقون بكليات الجغرافيا كل عام .

ومن أهم كليات الجغرافيا تلك التى أنشئت فى جامعة موسكو سنة ١٩٣٧ ، وهى تحتل عدة أدوار من المبنى الرئيسى للجامعة ، ولها

موارد مالية ضخمة ، ويبلغ عدد العاملين بها نحو ١٨٠٠ شخص من بينهم ٦٠ استاذا جميعهم حاصلون على دكتوراه العلوم و ٢٠٠ محاضر واستاذ مساعد ، وعدد ضخم من المعيدين والمدرسين المساعدين ، وكثير من الفنيين والاداريين ونسبة المدرسين الى التلاميذ عالية ، وذلك لان الكلية تضم ١٥٠٠ طالب عادي فقط ونحو مائتى طالب بدراسات عليا يعدون رسائلهم ، وبها نحو ٥٠ طالبا أجنبيا .

وتضم الكلية أربعة عشر كرسي استاذية ، ولها هيكل هرمى دقيق للاساتذة رؤساء الاقسام والاساتذة ، والاساتذة المشاركين والمعيدين والعاملين بالبحوث ، وبها خمسة وثلاثون معملا من بينها خمسة معامل مخصصة لمسائل العلوم البحتة ، وبها خمسة أخرى تشترك معها فيها تخصصات أخرى وخمسة وعشرون تخدم الاقسام المختلفة وفضلا عن ذلك يتبع الكلية خمس محطات بحوث دائمة فى مختلف مناطق الاتحاد السوفيتى أقيمت لخدمة العمل الميدانى ومختلف أنواع البحوث .

وتمتد الدراسة فى هذه الكلية الى خمس سنوات ، وكسائر انواع التعليم العالى يتم القبول بناء على امتحان مسابقة ، وبذلك اصبح من الممكن تعديل عدد الطلبة المقبولين كل عام طبقا لتقدير الاحتياجات المعقولة ، ويتم اختبار القبول وطريقة الاختيار بطريقة صارمة ودقيقة وذلك لان هناك اقبالا كبيرا على مثل هذه الدراسة التى تخرج مهنيا يعمل فى مجال شيق كهذا فضلا عن المرتبات الكبيرة التى تدفع لهم ، وقد ساعدت هذه الصرامة والدقة فى قبول التلاميذ على ضمان دخول مستوى معين من الطلبه الذين رغم خضوعهم جميعا لنظام المنح الدراسية وتمتعهم بالاسكان الجامعى لا بد وأن يتقبلوا مقدما ومن أول وهلة نوعا من الحياة التى قد تبدو صعبة للغاية بالنسبة لطلبة الدول الغربية فضلا عن دراسة تتكون من ساعات دراسية ، وساعات عملية تتراوح بين ثلاثين وأربعين ساعة اسبوعيا ، بالاضافة الى قضاء شهرين من فترة الاجازة الصيفية فى رحلة ميدانية تستغرق معظم هذه الاجازة ، وخلال سنى الدراسة هناك اختبارات مستمرة للمعلومات لتقدير قدرات الطالب على الاستيعاب والتحصيل ، وهذه الاختبارات بالاضافة الى نتائج امتحانات نهاية العام تحدد مستوى تقدير الطالب عند منحه شهادة التخرج ، ولهذا التقدير بدوره أثره على مستقبله فى الحياة العملية .

ومن المظاهر الفريدة المميزه للاتحاد السوفيتى الاهمية الكبيرة التى تولى للخدمة التدريبية التى تمثل نحو ثلث وقت الدراسة ، ويتم بعض هذه التدريبات فى مراكز البحوث أو فى قاعات الدراسة التابعة للكلية فى مختلف الاقاليم ، ويتم بعضها من خلال المشاركة فى الرحلات العلمية التى تتجه الى مختلف الجهات وبخاصة بعيدا فى شمال سيبيريا أو أقصى الشرق ،

ويشترك التلاميذ أيضا فى البحوث التى تتم بناء على عقود توقعها الكلية ، ويبدا العمل الميدانى قيمته فى انه يزود التلاميذ بالمهارات العملية فى مختلف الفنون وتعوده على العمل فى المجموعات المتكاملة .

وهناك بعض كليات الجغرافيا الاخرى التى لا تتمتع بمثل ما تنعم به كلية الجغرافيا فى جامعة موسكو من موارد وامكانيات ولكنها تعمل على النمط نفسه . هذا ، وتتأثر أساليب التدريب فى دول شرق أوروبا الأخرى بالنظام السوفيتى وان كان التخصص فيهـا لا يبدا من اول الطريق كمـا هو الحال فى الاتحاد السوفيتى .

وتعد بعض خواص النظام السوفيتى فى اعداد الجغرافيين المهنيـين وبخاصة من ناحيه الاهتمام الذى توليه للعمل الميدانى ذات فيمه بالنسبه لكل الدول الاخرى بعامه والدول النامية بخاصة ، ويبدو ان الدور الذى تلعبه اكاديمية العلوم هو النمط نفسه الذى اخذت عنه الجزائر فيما انجزته من انشاء اكاديميه مماثله .

مشكلات التدريب فى الدول النامية

لعبت الجغرافيا التطبيقية دورا هاما فى مجـال التخطيط فى الدول النامية منذ اوائل العقد الرابع ، ولقد قامت لجنه الجغرافيـا التطبيقيـه المنبثقه عن الاتحاد الجغرافى الدولى من جانبها بتوجيه اهتمـامات كبيره لمشكلة تدريب المهنيين الجغرافيين الذين يمكنهم العمـل فى تلك الدول النامية .

طبيعة وأهمية المشكلات المتعلقة بالتخطيط

بدأ استخدام البحوث الجغرافية من أجل التنمية والتخطيط فى الدول المدارية منذ وقت طويل كما أشار الى ذلك م. ا. فيلا عن فنزويلا عام ١٩٤٥ وكانت الدراسة الجغرافية الشاملة التى قام بها الدوق الاسبانى عام ١٥٧٧ بمثابة وصف للبلاد قطاعا تلو قطاع ، ونوع من حصر المشتملات من الموارد الاقتصادية والتعرف على مستقبل تنميتها ، وكان الغـرض من هـذه الدراسة الشاملة للمستعمرة هى أحسن ما أمكن تقديمه للحكومة

وبالاضـافة الى الاعمال التى قام بهـا الجغرافيـون العـرب قام الجغرافيون الاوروبيون والامريكيون بدراسات ـ ربما كانت ذات أهـداف بعيدة ـ حول مشكلات التنمية والتخطيط فى دول العالم الثالث ، ولقـد شهد هؤلاء الجغرافيون على النتائج المؤسفة للاحتكاكات المبـاشرة بين الحضارات المختلفة ، ومن بينهم بيير جورو الذى القى الضـوء على ذلك بأن أورد قائمة بالتخريب غير المتعمد الذى وقع على الظـاهرات الطبيعيـة

والبشرية فى المناطق المدارية نتيجة لتدخل الاوروبيين . وكانت قائمة طويلة للغاية فضلا عما حدث نتيجه تعطشهم للاستغلال والعنف .

وقبل ذلك بكثير ، كان الجغرافيون يدفعون فضائح الاستنزاف والاستغلال السيىء الذى حدث فى العالم الثالث . وذلك لكى يبينوا لزملائهم فى المهنة أن الخدمات التى عليهم أن يؤدوها يجب الا توجه لصالح من بيدهم السلطة السياسية والاقتصادية ويريدون ان يستمر هذا الاستنزاف ، ولكن عليهم أن يوجهوا خدمتهم نحو الفقراء الذين يمثلون اكثريه الناس . ومن بين الميادين المتعدده الميدان لعمل الجغرافيين فى الدول النامية يعد التخطيط الاقليمى ميدانا رئيسيا ، اذ كان ما حدث بعد الحصول على الاستقلال من انفجار سكانى ، واستغلال للموارد الطبيعية ، وتغير فى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أصبح دافعا الى ضرورة عمل تخطيط للاستغلال المكانى . ويعد تخطيط المناطق علما لم يأخذ بعد شكله الدقيق نتيجة لتعدد تعقيدات العناصر المتعلقة به . ولكنه احد العلوم التى تهدف الى وضع مقاييس للعقلانيه والاسلوب المنطقى والكفاءه عند استعمال الانسان للمكان ، وعلى المستوى القومى ، وكذلك على المستوى الاقليمى بعناصره المختلفه هو عمل لتوطين وتنظيم الجنس البشرى والسلطه وتنظيماته الاساسيه بطريقه عقلانيه طبقا للامكانيات المتاحه ولمصلحه الجميع ، ولا يجوز أن نخلط بين التخطيط والاختيار السياسى الذى ينتهى الى القرار الاقتصادى فالمخطط ليس بصانع قرار ولكن يمد السلطه السياسيه بالمعلومات المتعلقه بالجوانب المكانيه للاستراتيجيه التى يقرر الاخذ بها .

ولعل الفائدة التى ترجى من وراء التخطيط لا تقصر على الجوانب الاقتصاديه فالاهتمام بالبيئه والانعكاسات الاجتماعيـة للاستثمار قد يتعارضان مع المصالح الخاصه بالتنمية الاقتصاديه ، وعلى المخطط ان يعكس صوره هذه التناقضات ، واخيرا يعد التخطيط من قبيل استراتيجية خاصة لكل منطقة لان الخطة ترتبط ارتباطا كاملا بالتاريخ السابق للمنطقة وتراثها وامكانيات ومستوى التنمية ونظامها السياسى » وتؤدى هذه الخواص الجغرافية الى صعوبة نقل اساليب التخطيط من دولة الى أخرى .

ففى كل دولة من دول العالم الثالث تحتاج دراسة مشكلات التخطيط الى أعداد كبيرة من المتخصصين ، فغالبا ما ادت الطبيعة التى كانت فى عليها عند حصولها على الاستقلال ، وتوعية مواردها الى منع مثل هذه الدول من تدريب الاخصائيين اللازمين ، حقا ان المقارنة مع بعض الدول المتقدمة توضح لنا أن تخلفها وتأخرها قد لا يصل الى درجة السوء البالغ

بل هناك امثلة من الدول المتقدمة قد أحدث ببعض أساليب التجديد التى تمت بمعرفة بعض دول العالم الثالث .

مشاركة الجغرافيين الاجانب
فى أعمال التخطيط بالدول النامية

اخذت البحوث الجغرافيه مكانتها المرموقة واتسع نطاق استخدامها بفضل الاهميه التى اعطتها لها السلطات المحليـة والمسئولين فى الهيئـات الاقتصادية فى ظل النظام الاستعمارى والتى ادركت انها بدون الجغرافيين لن تتوفر لديها الحقائق اللازمة لسير عملها ، وبدأت البحوث بعد الحرب العالمية الثانية تتخذ شكلا أكثر نظامية واقرب الى التطبيق وغالبا ما كانت تاخذ فى اعتبارها مصالح الاقطار التى تعمل فيها ، ولقد يمكن لبعض الافراد الاكاديميين او مجموعات العمل الجامعية القيام بمثل هـذه البحوث بنـاء على عقود وقعت مع العديد من الوكالات التى تعمل فى الدول النامية .

ومن الواضح ان مثل هذه المشاركة من جانب رجال الجامعـات فى البحوث التطبيقيه كانت تتم لصالح بعض الدول الاخرى ، ولقد قام اخيرا بعض الجغرافيين الانجليز والفرنسيين بحصر ومقارنه الاعمـال التى تمت فى دول العالم الثالث ، وكان الكثير منها موجها نحـو التطبيق ، ونشط الجغرافيون الامريكيون والسوفييت ايضا فى هذا الميـدان حيث شهدوا المثال على هذه البحوث فى اطلس كوبا

وفضلا عن مشاركة الاكاديميين والباحثين ، فان هنـاك بعض مكاتب التصميم التى تختص بالمشكلات المتعلقـة بالتخطيط تلعب دورها الهـام والمتزايد ، ذلك أن حكومات الدول الحـديثة الاستقلال كانت تنظر الى من ينتمى الى السلطات الاستعمارية من اكاديميين وعلماء باحثين ، ومعاونين على أنهم وسيلة لاطالة فترة السيطرة القديمة للمستعمرين ، ولعل لنظرة عدم الثقة هذه ما يبررها دائما ، ومن ثم فقد أصبحت الحكومات وبخاصة اذا توفرت لديها الاعتمادات المالية الكافية — أصبحت تفضل دعوة مـكاتب التخطيط الخاصة التى رأت تلك الحكومات انها لا تمثل أى تهديد لاستقلال البلاد ، وأصبحت هذه المكاتب تكون مجموعات العمل التى ستقوم بالتخطيط فى الدول النامية طبقا لنوع المشكلة التى تقوم بدراستها بنـاء على العقـد الموقع مع الحكومة .

ونظرا لان الهدف الرئيسى لهذه المكاتب هو أن تحقق اكبر ربح ممكن فى أقل زمن ممكن فان مستوى العمل الذى كانت تقوم به لا يناسب مطالبها

المالية ، وفضلا عن ذلك لم يكن بالامكان ضمان استقلالها التام عن الحكومات أو الهيئات التجارية المتعددة الجنسية .

ولذلك فقد كان للدول النامية كل الحق فى أن تفضل العـــون الذى تقدمه الوكالات الدولية الذى تشارك فيه أطراف متعددة على العون المقدم بناء على اتفاقات ثنائية أو الخدمات التى يتم التعاقد عليهـا مع المكاتب الخاصة لدراسة مشكلات التنمية واستخدام الموارد والتخطيط .

وبناء على ما طلب من لجنة الجغرافيا التطبيقية التى ركزت فى كثير من المناسبات على أن المنظمات الدلية اذا ما دعيت الى الاسهام فى دراسه بعض المشكلات ذات الطبيعـة الجغرافية فقد تؤدى الى توظيف بعض الجغرافيين ، وهو ما تم حوله دراسة ميدانية شاملة .

ففى الجزء الاول من الدراسة اعترفت معظم الهيئات الدوليـة التى طلب اليها الراى فى الموضوع وهى الامم المتحدة ، اليونسكو ، منظمة الاغذية والزراعه ، البنك الدولى ، وكذلك السوف الاوروبية المشتركة ، وغيرها ــ اعترفت جميعها بأنه كان عليها أن تتناول بالدراسة مشكلات يعتبر الجغرافى فيها حجه وقدره على تناولها مثل موضـــوعات : السكان ، والاستيطان البشرى ، وانهاك الموارد الطبيعية ، وتطوير مصادر الميـــاه ، والتخطيط الاقليمى ، والنوطن الحضرى ، الى غير ذلك من أشكال التخطيط ، وتضمن الجزء الثانى من هذه الدراسة اجابة على السؤال التالى : هل تستخدمون الجغرافيين أو تخططون لاستخدامهم ؟ وكانت الاجابة بالنفى بحجـــة أن البحوث التى تتصل بتلك المشكلات موضع الدراســة بحـوث ايجابيـة . وكان أكبر تناقض هو ما ورد فى أجابات البنك الدولى الذى أعلن انه مهتم بمشكلات ذات طبيعة جغرافية ، ولكن لا يستخدم الجغرافيين ولا يخطط لاستخدامهم فى المستقبل .

اما المنظمات الاخرى فقد أستخدمت عـددا محـدودا للغـــاية من الجغرافيين ، وبدات كلمة « جغرافى » تظهر فى قوائم الامم المتحـــده التى تعلن فيها عن وظائف الخبرتاء ولكنها كانت دائما تقترن بكلمة « مخطط » .

وربما تأثر الجمع بين البحث التطبيقى والتدريب المهنى على مستوى المراكز الدولية ، ولقد اقترحت هذه الصيغة من جانب السوق الاوروبية المشتركة ، وذلك بانشاء قسم للجغرافيا والتخطيط الاقليمى فى الجامعـة الاوروبية بفلورنسة ، وربما استخدمتها جامعة الامم المتحـدة فى توجيـه العمل الجغرافى نحو التطبيق وخاصة فى مجال التخطيط .

تدريب الجغرافيين المهنيين من أبناء البلاد

تفضل الدول النامية أن يكون لديها رجال التخطيط المتخصصون من أبنائها على أن تعتمد بصورة أو بأخرى على خبراء الاجانب ، والطريقتان

الرئيسيتان اللتان يمكن استخدامهما معا فيما يتعلق باعداد المخططين هما ايجاد الطلبة الذين يتلقون التدريب العملى فى الدول المتقدمه او ان يتم تدريبهم فى داخل الوطن مع الاستعانة — على الاقل فى بادىء الامر — بالمتخصصين الاجانب .

واذا ما اتبع الاسلوب الاول فلا بد أن يعتمد التدريب على مستوى الدراسة الجامعية التى تقدم للتلاميذ فى أوطانهم ، فبالنسبة للدول التى تقدم تعليما جامعيا جيدا . فان الوقت الذى يقضيه الدارسون فى جامعه خارجيه سوف يكرس لدراسة الماجستير او فى الحالات المتازه الدكتوراه ، ومن الطبيعى ان يقوم الدارس بالبحث فى موضوع له اتصال وثيق ببلاده ، وعلى ذلك فلا بد للطالب ان يحمل معه قبل سفره وثائق الموضوع الذى سيبحث فيه أو يصبح عليه بعد اتمام الدراسه التحضيرية أن يعود الى بلده لكى يجمع المادة العلمية ، ويقوم بالدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع بحثه ثم يعود ثانية الى الجامعة الاجنبية لكتابة هذا البحث ، ولقد تسبب هذا النظام فى ظاهرة استنزاف العقول على حساب الوطن فى الدول النامية اذ ان الكثير من الدول تكتشف أن ثلاثة ارباع الطلبة الذين يدرسون فى الخارج لا يعودون — غالبا — بعد انتهاء التدريب الذى بعثوا من اجله .

اما فيما يختص بتدريب المتخصصين فى داخل الوطن فى الدول الناميه ذاتها فهو بالطبع اجراء يمكن اتخاذه وتطبيقه تدريجيا ، ويتطلب دائما وبخاصه فى البدايه مشاركة من جانب بعض المتخصصين الاجانب ، وتعد هذه المشاركه فرصه سانحه لاكتساب المعارف والخبرات الاجنبية ، ومثال ذلك : استخدمت جامعة بريتانيا العليا فى رينيه عددا من المدرسين الاجانب استمروا يعملون بها لعدة سنوات متتالية وكان وجود مثل هؤلاء المدرسين التولنديين والتشيك والبريطانيين فرصة سانحة مكنت طلبتنا فى فرنسا من اكتساب الخبره وابتكار اساليب جديدة فى العمل .

وهناك بعض الدول التى حصلت على استقلالها منذ زمن طويل فهذه الدول قد تمكنت من ان تعطى لنفسها فرصا للتدريب على المستوى الجامعى .. بل ان بعض الجغرافيين فيها قد سبقوا بعض زملائهم الاوروبيين فى ادراك أهمية التوجيه العملى التطبيقى ، وينطبق هذا بصفة خاصة على البرازيل والى حد ما على سائر دول أمريكا اللاتينية والهند حيث التعليم الجامعى على مستوى لا بأس به ، ولقد وقعت البرازيل تحت تأثيرات متعددة : ففى أول الامر كان تأثير المدرسة الفرنسية كبيرا ، ثم خضعت لتأثير المدرسة البريطانية التى تنافس فى تأثيرها التأثير الفرنسى والتأثير الامريكى .

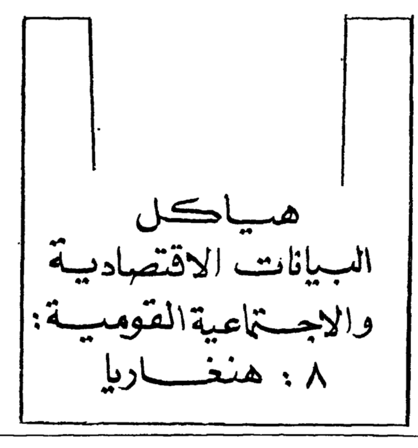
وفى مدغشقر كما فى بعض دول افريقية السوداء كان تدريب واعداد

المعلمين هو المهمة الرئيسية للجامعات ، الا ان هده الجامعات أصبحت تتوق اليوم الى توجيه دراستها لتدريب الجغرافيين المهنيين ، والمتخصصين فى التخطيط ممن تحتاجهم مختلف الوزارات التى تتولى أمور تخطيط المبانى وتخطيط المدن والتخطيط الزراعى ـ فضلا عن الحاجة اليهم فى مكاتب الخبره الاستشاريه ، وما زالت هده الهيئات ـ من يومنا هـذا ـ تدعو الخبراء الاجانب من مكاتب التصميم الفرنسيه ، واذا اخذنا ساحل العاج كمثال اخر نجد ان معهد الجغرافيا المداريه فى ابيدجان يتجه الى سد مثل تلك الاحتياجات من الجغرافيين المهنيين ، وبناء على ذلك اصبحت المهمه الرئيسيه له هى تدريب المعلمين بعد حصولهم على الدرجه العلميـه طبقـا النظام الفرنسى ، وبعدها يلتحمون بكليـة الدراسات العليـا ليحصلوا على تدريب مدته سنتان يؤهلهم للتدريس فى المدارس الثانويه ، ولـكى نوفى الحاجه من الجغرافيين المهنيين يقوم معهد الجغرافيا المدارية حاليا بعمل الترتيبات لمنح درجـه الماجستير فى التخطيط الاقليمى . اما عن الجـزائر فانها قد تجاوزت مرحلة تقليد النظام الفرنسى ، اذ اخذ معهد الجغرافيـا فى الجزائر ـ منذ عام ١٩٧٣ ـ ينظم دورات دراسية متعددة التخصصات وفى عام ١٩٧٦ حلت محل دبلوم الجغرافيا دبلومه فى الهندسة مع التخصص فى أحـد الفروع الاختيـارية التاليـة : تخطيط المدن أو تخطيط البيئة الطبيعية أو الخرائط ، ولقد كان أخر تطور يتميز بالتحديد هو انشاء المركز القومى لدراسـة وبحوث التخطيط الاقليمى ، وهو يتصل فى عمله بوكالات البحوث العلمية المختلفة ، ويجمع بين عمليتى التدريب والبحث معا .

وبناء على اتفاق تم بين حكومة فنزويلا بالاشتراك مع جامعـة الانديز فى مادير أو منظمة الدول الامريكية فى عام ١٩٦٤ انشىء فى فنزويلا مركـز أمريكى مشترك للتنمية الشاملة للارض وموارد المياه وهو يجمع بين عمليتى التدريب والبحوث أيضا ، وكان أول عمل قام به هذا المركز الجديد هـو الاسهام فى انشاء وزارة البيئه بالموارد المتجددة فى فنزويلا عام ١٩٧٧ لتتولى ادارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحسينها ، ولقد ساعد انشاء هـذه الوزارة فى أن الحكومة قـد أصبحت قادرة على امـداد مركـز التنميـة الشاملة للارض وموارد المياه بكل الوسائل الضرورية لقيـامه بمهمتـه وتحقيق أهـدافه .

ويوضح لنا هذان المثالان من الجزائر وفنزويلا انه ما ان قامت حكومات الدول الناميـة بتولى مسئوليـات تدريب المهنيين الذين يقومون بمهمة التخطيط فان المستقبل يبشر بالخير الكثير ، ولقد أدركت حكومات بعض هذه الدول النامية ما لهذه المشكلات من أهمية كبرى ومن ثم لم تأل جهدا أو تدخـر وسعا فى توفير الوسائل المختلفـة لتـدريب المهنيين تدريبـا يرتبط بالبحوث .


أسس البيانات الاجتماعية الاقتصادية:
الأوضاع
والتقويم



يغطى هذا التقرير مجالا أعرض – الى حد ما – مما يوحى به عنوان السلسلة اننا نتناول بالبحث والنظر هياكل البيانات الاجتماعية والاقتصادية الهنغارية من حيث أهميتها لاقتصاد يخضع للتخطيط المركزى . وفى سياق الحديث نعتبر ان أهم خصائصها يؤثر فيهابشدة ، بل من نواح محددة ، سير وتطور الدولة والاقتصاد الاشتراكيين . ومن هنا فجمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية وتجهيزها واستخدامها يتم تحليله فى ظل ارتباط وثيق بتخطيط البلد ونظام الادارة فيه .

وهذا النوع من بحث المشكلة أصلح – أيضا – من ناحية انه يشير الى المظاهر القومية المتميزة .

فعلى الرغم من ان أنشطة احصائية معينة ربما حدثت فى قرون سابقة الا ان الاحصاءات الهنغارية الرسمية لا يرجع تاريخها الى أبعد من من منتصف القرن الماضى . فقد أنشىء أول مكتب هنغارى للاحصاء فى عام

(x) الاستقصاءات السابقة فى هذه السلسلة كانت عن استراليا (المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، ١٩٧٧) ، تونس (المجلد ٣٠ ، العدد الاول ١٩٧٨) ، النرويج (المجلد ٣ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩) ، ساحل العاج (المجلد ٣١ ، العدد ١ ، ١٩٧٨) ، اليونان (المجلد ٣٢ ، العدد ٣ ، ١٩٨٠) وبيرو (المجلد ٣٢، العدد ٤ ، ١٩٨٠)

x x الدكتور قماس هو مدير معهد التخطيط الاقتصادى التابع لمكتب التخطيط القومى الهنغارى .؟

الكتاب: ت . مورفـــا
و ل . دريشـــلر
و ا . هجســـال

المترجم : الدكتور راشد البراوى

المترجم : الدكتور راشد البراوى استاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس . عين عضوا متفرغا فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بالادارة .. له مؤلفات كثيرة .

١٨٤٨ خلال حرب استقلال هنغاريا ضد النمسا ، والغى بعـد انهيـار الحرب فى عام ١٨٤٩ . وخلال العقدين التاليين تولى مكتب الاحصـاء النمسوى تنظيم الانشطة الاحصائية (وبصفة خاصة تعدادات السكان).

يمكن ارجاع الاحصاءات الرسمية الهنغارية المستقلة الى عام ١٨٦٧ عندما أنشىء المكتب المركزى للاحصاء مع قيام الملكية النمسوية الهنغارية ، وكان أول مدير له وهوكادولى كيليتى منظما ممتازا الى جانب كونه عالما ومن ثم تطور نشاط المكتب على أساس سليم .

أحدث تحول الاقتصاد والمجتمع الهنغاريين بعد الحرب العالمية الثانية ـ وقيام نظام اقتصادى على أساس التخطيط المركـزى ، تغييرا بالغا فى دور الاحصاءات وزادت أهمية الانشطة الاحصائية زيادة لا يستهان بهـا . أصبحت أداة مباشرة من ادوات التخطيط والادارة ، كمـا نظمتها اللوائح القانونية أيضا . الخاصة بالانشطة الاحصائية («قوانين الاحصاء») أولا فى عام ١٩٥٥ ، ثم فى عام ١٩٧٣ .

النظام الاقتصادى وتأثيره على اجهزة المعلومات

كان أول تغيير هام بعد الحرب العالمية الثانية يتمثـل فى تحقيق التجانس بين الاحصاءات القومية واحتياجات الادارة الاشتراكية للاقتصاد،

وادخال النظام الموحد للمحاسبة والاحصاء فى المشروعات المملوكة للدولة .
وثمة تطورات جديدة مبنية على هذا المبدأ كانت تمثلها تغييرات نوعية بعد عام ١٩٤٨ . هـذه كانت نتيجة نظام الادارة الاقتصادية الجديد بوجـه خاص ، ولكنها كانت وثيقة الارتباط بانتشار تجهيز المعلومات بطـريق الكمبيوتر وكذلك باستخـدام اسلوب من النظم فى تطـور تكنولوجيا المعلومات . وهذه المظاهر نحللها بمزيد من التفصيل فى الفقرات التالية ، اما أن تطورا مرسوما للاقتصاد وقائما على اساس جيد يتوقف الى حـد كبير على صورة الاقتصاد كما توفرها الخدمات الاحصائية وبعبارة أخرى ان مضمون الخطط يتوقف بطرق كثيرة على المعلومات المتاحة ، نقول ان هذا كان موضع الادراك والصياغة منذ عام ١٩٦٨ وعلى نحو أفضل مما كان عليه من قبل . ولـكن لا يمكن بالطبع ان يكون هناك اعتماد من طرف واحد . فأولا ، يمكن ان يتأثر الموقف باستمـرار اعادة تشكيل مدى ومضمون البيانات الاحصائية بحكم حاجات التخطيط الاقتصـادى ، وهى حاجات معرضة ــ أيضا ــ للتغيير المستمر بسبب تطور نظام التخطيط .
وبدأت الفترة الجديدة بالتوفيق باستمرار بين نظم التخطيط والاحصاء ، وبسبب هذا التنظيم تطلب الامر حلولا وسطا أقل نتج عن كل هذا تشكيل نظام البيانات الاحصائية (الظواهر المشاهدة ، الهيكل التصورى للبيانات التى يجرى تجهيزها ، الخ) ليتفق مع حاجات المخططين ، ويمكن القول الآن بأن أمثال هذه التداخلات جوهرية ، ان ادماج الاحصاءات الجزئية فى نظام موحد جزء من هذه العملية كما انه بالمثل شرط مسبق لها .

والنتيجة ، اتسع مدى الظواهـر ــ العمليات ، الاتجاهات ، التغييرات ــ التى يجرى تغطيتها وتحليلها فى التخطيط . ونظرا لان هـذه الظواهر والمظاهر مترابطة فيما بينها بطرق كثيرة ، تطلب الكشـف عن علاقاتها الاعمق مزيدا من التحاليل . وفى هذه الجهود من أجل الكشف عن العلاقات أصبحت البيانات الاحصائية أكثر فائدة . مثال هذا : انه حدثت زيادة فى قيمة الامكانيات المنطقية التى تنطوى عليها الاحصاءات ، وذلك عن طريق الاجراءات الاحصائية الرياضية ، الخ . كذلك استخدمت البيانات الاحصائية كمتغيرات للنماذج الرياضية الاقتصـادية (نماذج التخطيط الاقتصادية الخطية ، الخ) لان منطقها الهيكلى والعملى كان يلائم تمثيـل العلاقات الخفية فى داخل البيانات الاحصائية . كانت نماذج المدخـلات والمخرجات قد استخدمت فى الاحصاءات والتخطيط الاقتصـادى فى هنغاريا فى أواخر الخمسينيات من القرن الحـالى ، وكذلك جربت البرمجة الخطية البسيطة ونماذج الاقتصاد القياسى المختلفـة ، ولكـن هذا لم يصبح نشاطا متسقا الا بعد عام ١٩٦٨ . والنتيجة ان النظـام التصورى للبيانات الاحصائية ثم تعديله لتلبية متطلبات هذه النماذج أيضا .

والى جانب النواحى الاقتصادية اكتسبت النواحى الاجتماعية ايضا أهمية متزايدة ، ذلك ان المؤشرات الاجتماعية عملت على اثراء الاحصاءات الاقتصادية والصناعية والزراعية والاستثمارية والتجارية والمالية التجارية والمالية التى كانت لها الغلبة من قبل . وبدأ تكوين المؤشرات الاجتماعية فى أواسط السبعينيات فى اطار التطور العام الذى طرأ على الاحصاءات .

والكشف الاحصائى عن الظواهر المتصلة بالتعاون الدولى والتغيرات فى الاقتصاد العالمى ، اكتسب مزيدا من الاهمية ايضا ، نظرا لانه من بين العوامل الاخرى ، اصبحت علاقات التجارة الخارجية الثنائية ومتعددة الاطراف (تبادل السلع ، التعاون ، البرامج المشتركة للتنمية ، الخ) ، حاسمة فى تطور الاقتصاد الهنغارى . والعمل من أجل خلق مشروع تصورى للمعلومات من هذا النوع بدأ فى السبعينيات ، ولا يزال يتمشى مع نمط النظام للمعلومات عن التجارة الخارجية الذى يسير عليه مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

هذه التغييرات خلقت موقفا جديدا فى المعلومات الاحصائية التى يزود بها المخططون ، وعلى مستوى أعرض ، فى العلاقة بين الاحصاءات القومية والتخطيط الاقتصادى . كان المخططون يحتاجون الى مزيد من المعلومات لا يقوم بجمعها أو تجهيزها الجهاز الاحصائى القومى من المصادر الدولية المختلفة مثلا ، ومن الظواهر والعمليات فى مجال السلطة الحكومية أو الادارية (لم يتم تغطيتها بصفة جزئية الا فى الخمسينيات) ، عن المعرفة العلمية أو متصلة بها (مثلا ، من تقارير البحوث ووثائق الكتاب ، الخ) ، المجالات والتقدم فى البحث والتطوير ، وعن الاتجاهات فى الاقتصاد العالمى .

معظم هذه الموضوعات تتمشى مع تصنيفات متجانسة للبيانات ، ولكن ظل من الضرورى خلق نظم مناسبة لتجهيز المعلومات تتفق مع مثل هذه التصنيفات من طبيعة خاصة ، مما ادى الى انشاء أجهزة منفصلة وخاصة للمعلومات .

هذه الاجهزة الخاصة لا ترتبط فى الوقت الحاضر بالتخطيط المركزى الا بصورة غامضة ، ولكن تظل الحاجة قائمة الى كثير من العمل حتى يتحقق تنسيق أوثق . لقد تميزت العلاقات الجديدة المتغيرة بين مورد المعلومات من جهة والتخطيط المركزى من جهة أخرى ، بتحولات ناشئة من ازدياد حجم المعلومات (البيانات الاساسية والمتعاقبة) واعادة تنظيمها التصورى . كذلك ظهرت انواع أخرى من العلاقات ، ومنها طائفة خلقتها حاجة نظام التخطيط الى أن يأخذ التغييرات الاجتماعية والاقتصادية فى الحسبان وهو ما لا سبيل اليه بالطبع الا اذا سانده فيض سليم من

المعلومات . والطائفة الاخرى ذات علاقة بالترتيب المنهجي والمنطقي الخاص للتخطيط وتنظيمه ، اذ كان لعلم التخطيط ولاداء الادارة الاقتصادية أهمية حاسمة . هذه العلاقات المتعددة يمكن التعبير عنها بايجاز : يجب أن تنفق المعلومات التى يزود بها المخططون مع العمليات الاجتماعيةوالاقتصادية وخاصة مع علم مناهج التخطيط وتنظيمه . وبينما لا تزال الحلول العملية والتطبيقات غير متوافرة حتى الآن ، تزداد التغييرات قوة حركة ويمكن اعتبارها من المبتكرات .. ومن أهم المظاهر لامركزية الوظائف والمسئوليات فى عدد من النواحي . فقد حدث تقسيم للوظائف بين المخططين والمنظمات الحكومية الاخرى مما سبب تغييرات فى توريد المعلومات . فالجهاز المركزى مسئول عن التنمية المخططة للاقتصاد القومى بأسره وعن تنفيذ الخطط والمراقبة الشاملة للتنفيذ ؛ بينما يجب أن تتأكد الوزارات والهيئات الاخرى من أن السياسة الاقتصادية العامة يجرى تنفيذها فى المجالات المعينة التى تدخل فى نطاق سلطات هذه الوزارات والهيئات . وتسهم هذه الهيئات فى اعداد الخطة للاقتصاد القومى فى مجالاتها المتعددة المتعلقة بالكفاءة الفنية ، فتمارس الهيئات ذات السلطة على المستوى القومى سلطان الدولة باعتبارها المالك فى مجال معين . وتضمن أجهزة الاحصاء المركزية تزويد منظمات التخطيط المركزى بالمعلومات . ولا يمكن تلبية حاجة الوزارات والهيئات الادارية الاخرى بالمعلومات الا عن طريق الاحصاءات المركزية ، وهكذا تنشأ فى كل منها نظم لتوفير المعلومات تتمشى مع مهامها الخاصة ووظائفها وأجهزتها . وتقوم فى هنغاريا فى الوقت الحاضر هيئات عديدة للادارة الاقتصادية ، واحدى هذه المجموعات أنشأها مكتب التخطيط القومى والوزارات والفروع المختلفة من السلطة القومية (من قبيل المكتب القومى للاسعار والمواد ، والهيئة القومية للمياه ، الخ) ، بينما أنشأت المجالس المحلية والبلدية مجموعات أخرى .

وتنشأ حتما مشكلة التنسيق بين النظم المختلفة للمعلومات لى المستوى القومى ، ويجب أن يشمل هذا توحيد البيانات الاساسية ونظم المعلومات وانماط التعاون الملائمة ــ الكفاءة والمسئولية وتجنب الازدواج الذى لا لزوم له ، الخ ــ والتطوير المتوازن المطرد لتكنولوجيا المعلومات وذلك من أجل نظم تجهيز الاخيرة ، واصبح هذا مهمة تضطلع بها الادارة الحكومية واعتبر المكتب المركزى للاحصاء السلطة القومية المسئولة عنه من كلتا وجهتى النظر الفنية والادارية .

والى جانب المهام التنفيذية قصيرة الاجل فالتطوير طويل الاجل لتوريد المعلومات مهم من وجهة النظر القومية مما قد يلقى عليه اكبر قدر من الوضوح . ان التعاون بين المؤسسات والشركات والهيئات الحكومية

يتحقق فى اطار برنامج قومى للتنمية . وتتميز البرامج القومية للتنمية ــ عموما ــ بعملية ابتكار ذات أهمية خارقة للعادة بالنسبة الى تقدم البلد الاجتماعى والاقتصادى والفنى ، اذ تستغل مجالا واسعا يمتد من اسهامات الكشوف العلمية الى مجموعة كبيرة من التطبيقات .

وللموقف الذى خلقه نظام الادارة الجديد الذى ادخل فى عام ١٩٦٨ ، أهمية حاسمة فى التخطيط القومى بالنسبة الى النظم الاحصائية ونظم المعلومات الاخرى . وكانت النتيجة أن سن البرلمان فى عام ١٩٧٢ قانونا للتخطيط القومى ، ثم لنظام الاحصاءات فى عام ١٩٧٣ .

والمتطلبات التى يتعين تلبيتها فى الخطط القومية والعمل المتصل بالتخطيط ، محددة فى قانون التخطيط القومى ، بينما المتطلبات التى يتعين تلبيتها فى جمع البيانات الاحصائية والخدمات الاحصائية ينظمها قانون الاحصاء الذى عدل هو نفسه الى حد كبير ليتمشى مع قانون التخطيط . وثمة مبدأ أساسى مؤداه أن تجهيز وتوريد كافة المعلومات (جمعها ، خزنها ، توزيعها ، الخ) يجب أن يكون متفقا مع احتياجات تخطيط وادارة الاقتصاد القومى .

توفير المعلومات للتخطيط القومى

وتقديم المعلومات والخدمات المتعلقة بها لدعم تنمية الاقتصاد القومى الهنغارى وسيره وادارته ، يجب أن يهتم بالطوائف الرئيسية التالية من المتطلبات ،

(أ) المتطلبات الناتجة من مدى المجالات والعمليات المخططة وطبيعتها .

(ب) المتطلبات المتصلة بالانواع المختلفة من الخطط وبالوثائق عن خلفياتها .

(ج) المتطلبات المرتبطة بأسلوب وتطبيق برامج الخطط والوثائق التى تؤيدها .

(د) المتطلبات اللازمة للاداء المرسوم للاقتصاد وادارته .

فى مرحلة مبكرة أثير السؤال التالى بطريقة بسيطة : اية بيانات أو معلومات عن الاقتصاد متاحة ومطلوبة ؟ لكن المسئولين اليوم عن تقديم المعلومات يبدأون أساسا بالاسئلة التالية : ما طبيعة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المراد تخطيطها وادارتها ؟ كيف تتغير ؟ ما مدى وعمق التحاليل الواجبة ؟ اى نوع من الصورة أو النموذج أو التنبؤ يعتبر وافيا بالغرض ،

راى نوع من المعلومات والبيانات يحتاج اليها تركيب الصورة او النموذج أو التنبؤ ؟

والى جانب هذا ينشأ التطبيق الفعلى المبنى على أمثال هذه الاسئلة الاكثر تقدما واساليب حل المشكلات . فمنذ أمد قريب رسمت معالم تصميم لنظام يتعلق بتوصيل المعلومات يمكن ان يفيد كمرشد فى الاجل الطويل . وطبقا لهذا يمكن الوصول الى الاهداف الآتية ،

(ا) التمشى مع المظاهر الاقتصادى والاجتماعية التى كثيرا ماتتعرض للتغيير ، والمرتبطة بالتخطيط والادارة وبالحاجة الى المعلومات عن الخطط والنماذج والاساليب .

(ب) التجانس بين العمليات والاجهزة ، وسير التخطيط والادارة ، وسير الاحداث والعمليات الاقتصادية .

(ج) التخفيف الواسع النطاق عن المخططين والمديرين من عبء جمع البيانات وكل ما يتصل به من الاعمال التحضيرية ، بسبب العناصر البشرية والفنية التى يتكون منها نظام التزويد بالمعلومات .

(د) قيام نظام لتسهيز المعلومات يتسم بالسرعة والكفاءة العالية ، وذلك من أجل العمليات اليدوية والآلية .

(هـ) حدوث زيادة لها شأنها فى كفاءة ومرونة نظم التخطيط ومراقبة التنفيذ عن طريق وظائف خاصة ومختلفة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات ، مثل الجمع والتخزين وتصحيح الاخطاء والترتيب واعادة الترتيب ، الخ .

إن استخدام نظام للتزويد بالمعلومات من هذا النوع ، لا يقتصر على من يقال لهم صانعو القرارات ، وانما يجب ان يخدم جميع الذين يقومون بأعمال مختلفة فى التخطيط ومراقبة التشغيل بتزويدهم بالمعلومات على النحو وفى الوقت الذى يسبب زيادة كبيرة فى عملهم بتجنب الحاجة الى التجميع الشخصى لتشكيل مورد « خاص » من البيانات .

مراحل التخطيط الاساسية

ان التعاقب الاساسى للتخطيط الاقتصادى القومى نتيجة مترتبة على سنوات كثيرة من الممارسة ، وله مراحل واضحة ذات وثائق تتم فى نهاية كل مرحلة على النحو التالى :

المرحلة الاولى : تقرير تحليلى عن الوقائع والاحداث ومشكلات الماضى والحاضر المتعرف عليها ، وعن النتائج المحققة ، الى جانب تقييم للاهلية .. وهذه الصورة ليست ثابتة ولكنها تمثل عمليات ، واتجاهات نحو التغيير والتطوير أيضا .

المرحلة الثانية : تصورات سابقة بخصوص المستقبل وتنبؤات عن ظواهر لا يمكن التحكيم فيها ، واوصاف عامة عن ظواهر يمكن التحكم فيها ، ومتغيرات عن ظروف وعمليات واتجاهات انمائية .. الخ .. يمكن أن تنشأ .

المرحلة الثالثة : متغيرات خاصة بمفاهيم الخطط (الاهداف ، الاستراتيجيات) مع دلائل تشير الى الحلول المفضلة . وهذه الوثائق اكثر تفصيلا وتعقيدا منها فى المرحلة الثانية وتستجيب لمتطلبات التنفيذ الرئيسية أيضا .

المرحلة الرابعة ، الخطة المعدة للمتغير الذى يتخذ فى النهاية ، مع التفاصيل المطلوبة بما فيها : ( ) قواعد يقوم عليها اتخاذ القرارات المركزية (استثمارات الدولة ، البرمج لمركزيةللتنمية ، الخ) ، (ب) مؤشرات عن الضوابط الاقتصادية (الثمن ، السياسة النقدية والضريبية ، الخ) ، (حـ) مؤشرات أو قرارات مقترحة بشأن التدابير التنظيمية التى يمكن اتخاذها .

يصلح هذا التقسيم الاساسى الى مراحل — الى حد كبير — الخطط فى الاجل الطويل والمتوسط والقصير ، ومع كل ، يمكن أن تكون هناك اختلافات بين الخطة الخمسية والتفاصيل المطابقة لهـا بالخطط السنوية والتى يجرى عادة تصحيحها من سنة الى اخرى .ولكن يمكن أيضا ، وبسبب ظروف ما ، وقوع انحرافات أهم عن الخطة الخمسية أو التعديلات التى تدخل عليها . ان للتخطيط طويل الامد مظاهر أخص . فلم تتحقق بالفعل مرحلة رابعة ، وتختلف المرحلتان الثانية والثالثة عن مراحل الخطط الاخرى . والتخطيط طويل الاجل اكثر اهتماما بالمستقبل واكثر صراحة وشمولا ، ولا يدخل فى التفاصيل الا بالنسبة الى مشكلات معينة من قبيل الطاقة والاسكان .

فى اعداد الخطة الخمسية فالعملية بأسرها التى تغطى المراحل الاربع ، تتطلب فى العادة ما بين سنتين وسنتين ونصف السنة . وهـذا يعنى من بين أشياء أخرى ، انه لا يمكن الحصول فى المرحلة الاولى الا على صورة قومية للموقف المبدئى فى فترة التخطيط . وهذه الصورة تختلف عموما عما يحدث فى النهاية ، وهو ما يتطلب التصحيح المستمر خلال فترة التخطيط . وقد تسفر التصحيحات فى الاساس عن تعديلات بعيدة المدى فى المقترحات الواردة بالخطة . ويصدق الشيء ذاته على الاعمال التمهيدية المتعلقة بالخطط السنوية وان كان التخلف الزمنى أقصر أمدا بكثير . (عادة يبدأ التخطيط السنوى فى شهر مايو ، وتعتمد الحكومة الخطط فى

ديسمبر من العام السابق) . وامثال هـــــذه الصعاب تزداد تحـــديا لاجهزة المعلومات .

المظـاهر المتعلقـة بالمعلومات
فى المــرحلة الاولى

تحلل المرحلة الاولى من التقرير الاداء والتاريخ الاقتصاديين الماضيين. ويجب أن تكشف عما بين الظواهر من علاقات مثل : الارتباطات والمجموعات ، والعلاقات العلية والآتية اللازمة ، الخ ، والصلات بين الماضى والحاضر ، وعليها أن تحدد الاتجاهات والميول وتبين والتغيرات ونقاط التحول . ففى معظم الحالات يزود المخططون بهـــــذه البيانا والتحليـــلات عن طريق الاحصاءات المركزية

وتتوقف القيمة العملية للاحصاءات على اتساق مضمون المعلومـات المطلوبة التى يتم توفيرها ، وعلى صدقها والثغرة الزمنية بيـــن وقوع الظواهر وتقديم البيانات الاساسية المفصلة ، من بين غيرها .

ولقد تحقق تقدم بالغ فى أساليب اعداد البيانات التى تمثـــل الواقع ، وتجهيزها ، والتى تتعلق بفترات سابقة ، وتتفق مع الحالية ، وفى جعل المعلومات الماضية تناسب المتطلبات الحالية .

وينتمى اعداد المفاهيم التكنولوجية والاقتصادية الى العمـــل الذى يتم فى المرحلة الاولى . وهذه المفاهيم تشتمل على بيانات وتحاليـــل عن الماضى والحاضر فى فروع معينة أو فى قطاعات فرعية من الاقتصاد . انها تحلل الانتاج والعرض والتنمية والاستثمار والتجارة وتكاليف وكفاءة عنصر العمل وغيره ، وتكشف عن المشكلات فى اجزاء معينة من الاقتصاد وتوحى بوسائل حلها . ولما كانت المعلومات عن الظواهر الاقتصادية تتعلق بعمليات تخلق السلع المادية والخدمات من جهة ، وتنتج من جهة أخرى الدخول وتوزعها وتعيد توزيعها على النحو الذى ينقلهـــا بها النظام النقـــدى والضريبى ، لهذا يجب مشاهدتها وقياسها طبقا للمعايير المادية وحســب القيمة .

ان سير الظواهر الخاصة أو الجزئية الفعلى (مثل الانتاج والاستهلاك بفعل المنتجات وتغييرات الانماط ، وتوزيع الايدى العاملة ، ومـؤشرات انتاجية المهن ، ومؤشرات الطاقة النسبية والاستهلاك المادى) يمكن بيانه اولا حسب المقاييس المادية . مثل هذه المعلومات يمكن ان تفسر كلا مـن الناحيتين الكمية والنوعية ، ولكنها تتعلق دائما بعمليات معينة ، كمـــا انها تميز المعلومات على مستوى المصنع فى داخل المشروعات ولكنها تتعلق

لا تصلح لقياس الكفاءة وللتعبير عن العلاقات المالية بين المشروعـــات أو تحليل العلاقات الشاملة على مستويات الفروع وعلى المستوى القومى .

والبيانات التى يتم تجميعها وتجهيزها طبقا للقيمة ، تعكس الظواهر والعمليات الاقتصادية كما تنقلها الاثمان ، والاتجاهات والنزعات الشاملة . والعلاقات المالية ، وتوزيع الدخول ، ودوران المال ، الخ . ان اسلوب القياس حسب القيمة أمر لا غنى عنه لتقييم نشاط المشروعات (تحليـــل التكلفة والمنفعة) وتحليل العلاقات الشاملة بين فروع الاقتصـــاد الوطنى . يجب ان تتضمن الاحصاءات الاقتصادية كلا من البيانات المادية والبيـــانات عن القيمة ، ولكن المعلومات المبنية على أسلوب القيمة ، أوسع نطاقا ، لان هناك ظواهر معينة لا توصف الا من وجهة النظر المالية .

ويثير القياس طبقا للقيمة مشكلات خاصة . فالتغييرات التى تنتاب مؤشرات القيمة لا تتأثر بتغييرات جوهرية (فى الحجم) فحســـب ، ولكنها تتأثر بالتحولات فى علاقات الاسعار والقيمة الحقيقية للنقود يضا . ونتيجة لهذا ، فان التحاليل التى تحاول أن تعكس المظاهـــــر المادية من اتجاهات التنمية (بخلاف الاثر الناجم من مجرد التغييرات فى الاثمان) تستخدم الحسابات بالاسعار الثابتة . والمنهج المبنى على الاسعار الثابتة يشترك فى الكثير مع القياس طبقا للاعتبارات المادية . الا ان المحاسبـــة الاساسية تتم بالاسعار الجارية ، وعلى الاخيرة يقوم تحليل العـــلاقات الشامل وكذلك مراقبة العلاقات النقدية .

وتعد تحليلات خاصة ومختصرة مع قدر معين من الانتظام ، لتقدير وحساب (القيم الحقيقية) ، كمـــا يتم تحليـــل تكوين الاثمـــان التفاضلية بالفروع الاقتصادية . وفى هذه الحسابات تتبع قواعد متجانســـــة فى تكوين الاثمان (مثل مبادىء أثمان القيمة أو اثمان الانتــــاج) . وتصحح انحرافات النسب بين الفروع والاثمان ، تمشيا مع المشروع العام . ومثل هـــذه الحسابات مبنية على القالب العكسى لجدول المدخلات والمخـــرجات بالاقتصاد ، وتكرر اجراؤها على امتداد الفترة الماضية التى تراوحت بين خمس عشرة وعشرين سنة .

ويقوم تحليل أرس أثمان التجارة الداخلية والخارجية (الصـــــادرات والواردات) وتقديرات كفاءة التجارة الخارجية قلى مقارنات بين مؤشرات المنتجات ، وكذلك على الجداول الشاملة للمدخلات والمخرجات . كذلك تستخدم تكتيكات المدخلات والمخرجات لحساب أسعار صرف العمـــلات وهى الاسعار التى تستخدم فى تكوين الاثمان وفى حسابات التجـــــــارة الخارجية .

ان توفير البيانات القائمة على الحقائق المجردة يعتبر اكثر مكونات توفير المعلومات تنظيما بسبب اهميته الرئيسية ويجب التوسع الى أكبر حد فى تطويره .

المظاهر المتعلقة بالمعلومات فى المرحلة الثانية

فى المرحلة الثانيـة تعد الوثائق التى تلخص : (أ) أنماط الاقتصاد القومى الممكنة والتى يمكن التنبؤ بها ، (ب) مجموعة من الاهداف الاجتماعية التى سوف توجه نحوها التنمية المخططة ، (جـ) أهـداف التقـدم التكنولوجى الفرعية الرئيسية او عناصره الاساسية فى الاقتصاد والتى يراد أن تدعمها البرامج المركزية للتنمية والاستثمارات المهمة .

والاحصاءات تفيد بوصفها الاساس الرئيسى للمعلومات فى هذه المرحلة أيضا ، بمعنى أن التوقعات تقدر على أساس الاحصاءات ذات الاثر الرجعى والجارية باستخدام الاتجاهات والارتباط الرياضى الاحصائى وغير ذلك مـن أساليب التحليل . وبالاضافة الى هذا توجد مجموعة كبيرة مـن اجراءات التقدير الاخرى لتكوين المعلومات عن المستقبل ، ويعتمد معظمها على تقديرات خبيرة يعدها أفراد أو جماعات . وتصل أمثال هذه المعلومات الى المخططين بطريقة أقل انتظاما ، عن طريق قنوات رسمية أو شخصية ، يصل اليها المخططون أنفسهم . وعلى امتـداد السنوات العشر الماضية أصبحت التنبؤات جزءا أساسيا من التخطيط . ففى مرحلة قريبة العهد مـن تخطيط طويل الاجل وضعت واستخدمت تنبؤات بلغ عددهـا الثلاثين تقريبا . ويقوم الاعداد الحالى للخطة الخمسية السادسة على التنبؤات الآتية — وكل منها حتى عام ١٩٨٥ — : التغييرات فى الاقتصاد العالمى ، التنبؤات عن التطـورات المحتملة فى الاثمـان ، التغييـرات فى السكان والايدى العاملة ، وامكانيات استيراد المواد الاولية والطاقة .

وتشكل التصورات والخطط عن المستقبل والناشئة من قطاعـات الاقتصاد المختلفة ، مصدرا خاصا للمعلومات المتوقعة ، ولها أهمية أساسية اذ يستطيع المخططون أن يستمدوا منها أفكارا واتجاهات جديدة .

الواضح أن التخطيط الاقتصادى القومى لا يمكن أن يتناول سـوى المشكلات ذات الاهمية القومية أو المشكلات العامة التى تتعلق بمجـالات كثيرة . الا ان مضمون الخطط المفصـل ونوعيتهـا يتوقفـان — الى حد كبير — على مدى المراجع ونوعية التصورات المقترحة عن التنمية . وتشكل التصورات التكنولوجية والاقتصادية التى سلف ذكرها ، طائفة مهمة من هذه المصادر لانها معدة بطريقة منتظمة واساليب منظمة لمنظمة التخطيط المركزى . وترتيب الاولويات لا يكفى ، لان هذه التصـورات

تغطى مجموعة كبيرة من الاساليب ومناهج البحث العلمى . وبرغم ما بذل من جهود لاعداد دراسة مشتركة لمناهج البحث العلمى . الا انه لا تزال هناك صعوبات كثيرة ومشكلات لم تحل .

المظاهر المتعلقة بالمعلومات فى المرحلتين
الثالثة والرابعة

التخطيط عملية قوامها التكرار . فاذ يسير العمل قدما تثور أسئلة جديدة وتنشأ نواح جديدة ، ولهذا : فغالبا ما يتعين على المخططين أن يعودوا الى مشكلات سبق بحثها والى مراجعة المواقف . والوثائق الاساسية والملاحق بالنسبة الى المرحلتين الثالثة والرابعة تشبه بوجه عام أمثالها فى المرحلة الاولى (تتعلق بالمستقبل) ولكنها اكثر تخصصا وأشد احكاما من ناحية التفصيل . وتوضع المتغيرات والمقترحات لبرامج التنمية المركزية او الاستثمارات على اساس تصورات تكنولوجية واقتصادية . وتستخدم متغيرات اكثر فى المرحلة الثالثة ولكن بطريقة اقل تفصيلا منها فى المرحلة الرابعة . وبرغم أن العمل التخطيطى مستمر فهناك مرحلة تتوسط المرحلتين الثانية والرابعة : ولها مزايا عملية .

وفى المرحلة الرابعة يقوم العمل على أساس متغير واحد من متغيرات الاقتصاد القومى : وتكون المهمة الرئيسية تحديد التصورات المكونة لها ، وبصورة أكثر تفصيلا وضمان التنسيق الشامل .

والتصورات الشاملة للمستقبل تولدها الحسابات الاقتصادية والقومية فى المرحلتين الثانية والثالثة . وهى مبنية فى المرحلة الرابعة على حسابات جزئية ويراد بها كشف الانحرافات والتناقضات وتسهيل انشاء نمط موحد يسوده التجانس . ومن ثم ، ففى المرحلتين الثالثة والرابعة يتسع نساق مضمون المعلومات ويزداد عمقا ، بينما يزير التجهيز مما يحدو ويقلل من عنصر عدم التأكد .

وعلى سبيل التلخيص نقول : ان المرحلتين الاخيرتين من تصور التخطيط ومن الخطة ذاتها ، تتطلبان مصادر كثيرة وعملا اكثر وأسرع ؛ ولكن تجهيز المعلومات وغيره من المظاهر متفاوت . فحسابات الارصدة الاقتصادية القومية ، والنماذج المركزية ، واعداد وثائق الخطة ، هذه جميعا موضع المراقبة ولكن مصدر المعلومات وراءها ليس موضع الرقابة تماما وفق خطوط موحدة . وعلى أثر النجاح فى توريد البيانات المبنية على الحقائق المجردة تحتاج المعلومات عن المستقبل الى التحسين مد نطاقها ، وهذا يمثل الشرط الرئيسى للتحول عن التخطيط الدورى (الخمسى او السنوى) الى التخطيط المستمر الذى تزداد ضرورته بسبب التغيرات فى كافة أنحاء العالم .

بعض مظاهر عامة تتعلق بالمعلومات

برز مفهوم التخطيط المستمر بالتدريج ، كما طلق عليه أيضا وصف : المرن أو الدوار أو الذى يعمل على تحقيق التطابق .. وتتمثل الفكرة فى أن نظام التخطيط لا يمكن ان يتكيف مع التغييرات الاقتصادية والفنية والعلمية والسياسية والاجتماعية التى تتعاقب بسرعة الا اذا ريدت قدرته على اداء عمله فى مرونة ، واذا زيد فى الوقت نفسه من قابلية البلد للتكيف . وأفسح المجال امام مبادرات فى داخل امكانياته ، تتجاوز موقف استجابة العادى .

ويتحقق هذا على أفضل وجه عن طريق خطط ذات آفاق زمنية مختلفة ، أى بتحليل ومراجعة الاهداف والظروف والمعدلات والنتائج ، والتوازنات والعمليات . ونستطيع أن ندرك الاتجاه نحو التكيف أيضا ، اذا عرفنا أن الخطط الخمسية عند اقرارها تحدد السياسة الاقتصادية ولكنها تسمح — فى الوقت نفسه — بانحراف فى المسار عند تنفيذ الخطط السنوية . وحتى بالنسبة الى الاستثمارات الكبيرة والتى تقررها بالتالى الادارة المركزية ، فالكلمة النهائية تقال فى الخطة السنوية .

ان الخطط التى تعد للاقتصاد الوطنى ، هى نتيجة التعاون بين عدد من منظمات تتغير مهامها بطريقة مناسبة ، وهو ما يميز جميع تفاصيل المراحل من الاولى حتى الرابعة . فمكتب التخطيط القومى هو المسئول أصلا ، بينما تضع الوزارات والسلطات القومية المقترحات والتصورات الفنية والاقتصادية لمجالاتها الخاصة بها ، والتى يعود مكتب التخطيط فيدمجها ، بعضها فى البعض . ولا تعد الوزارات والسلطات القومية أية خطط مركبة أو معقدة ، ولكن المجالس والمنظمات المحلية التى تعمل بوصفها وحدات اقتصادية (مشروعات مملوكة للدولة وتعاونيات) مضطرة الى وضع الخطط .. وتضم المجالس المحلية المستقلة بلديات بودابست وأربع مدن خرى وكذلك مدن تسع عشرة مقاطعة .

وتزويد المؤسسات والمنظمات بالمعلومات فى صورة بيانات اساسية ومجهزة ، خدمة يمكن توفيرها نسبيا وببساطة بمشروعات مجددة ، ولكن هناك طريق طويل وصعب قبل أن تتطور المشروعات بحيث تخدم حاجات التخطيط العملية .

والمسئولية عن توفير المعلومات لمراقبة التنفيذ والنتائج ونواحى القصور او الانحراف عن الخطط ، هذه المسئولية مقررة لمكتب التخطيط القومى ، وتسهم الوزارات والسلطات القومية والمجالس المحلية ، كل فى مجالات اختصاصاتها . والبيانات الرئيسية تغطى الاحداث القريبة

المعهد ، ويمكن استخدامها بطريقين ، أولهما بوصفها صورة تمثل التخطيط ، والتالى اعادة استخدامها عند تنفيذها .

منذ عام ١٩٦٨ كانت هذه التغذية المرتدة التى كانت من قبل تسفر عن تداخلات مركزية ، ذات طابع يتعلق بالمعلومات تمشيا مع مبدأ التدخل المحدود من جانب الاجهزة المركزية فى عمليات الوحدات الاقتصادية المستقلة . ولكن لا تزال تقع تدخلا مركزية مستقلة عن توريد المعلومات و أشكالها .

الخصائص الفنية

ان نظام توفير المعلومات لاغراض التخطيط الاقتصادى القومى (بيانات أساسية ومجهزة) لا يزال الطابع التقليدى يغلب على بنيانه . فالتجهيز اليدوى مرتبط بالتجهيز الآلى فاحصاءات الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية ، فضلا عن سجلات الشركات ، تحول فى المكتب المركزى للاحصاء الى قواعد تبنى عليها البيانات ، وبذا تمثل تجارب وأدوات تعلم فى آن واحد . وثمة مبتكرات أخرى فى الطريق الآن .

ويعد الآن نظام لتزويد مكتب التخطيط القومى بالمعلومات عن التجارة الخارجية ، وسوف يضم بيانات عن المفاوضات المنتظمة الثنائية ومتعددة الاطراف التى تجرى بقصد التنسيق بين خطط البلاد الاشتراكية ، كما يضم بيانات عن التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى علاقات التجارة الخارجية ، الى جانب معلومات عامة عن الاقتصاد العالمى .

ويجرى فى المؤسسات الاخرى وضع نظم خاصة لتوفير المعلومات ولكنها غير مرتبطة بالاجهزة الموحدة المخصصة للتخطيط الاقتصادى القومى .

وتعطى أعلى الاولويات لنظام توفير المعلومات الموحد الذى يخدم التخطيط الاقتصادى القومى . ولقد بدأ العمل فى رسم الصورة التى يكون عليها توحيد البيانات الاساسية ، وفى التوافق بين القواعد التى تبنى عليها البيانات وتوحيد طوائف المنتفعين بها .

توفير المعلومات للوزارات والهيئات والادارة المحلية

تضطلع الوزارات والهيئات القومية بثلاث وظائف أساسية هى : الحرفية (الفرع) وملكية الدولة . هاتان مسئوليتان بصفتهما الحرفية عن كل شىء يدخل فى مجال اختصاصهما بوجه عام ، وعن التطوير

القضاء على اساس العلمى ، وعن الاداء والتعاون مع المجالات الاخرى والعلاقات الدولية بوجه خاص .

واستنادا الى وظيفتهما المستمدة من سلطاتهما ، تضع القواعد والاوامر وأسلوب الرقابة فى مجالات اختصاصهما ، وتتم ممارسة وظيفة ملكية الدولة بالنسبة الى الوحدات الاقتصادية المستقلة (مشروعات ، مؤسسات) الخاضعة لسلطانهما أو للمنظمات الحكومية الاخرى والمؤسسات العامة . وتقسيم الهيئات المعنية الى مجموعتين : الوزاره الوظيفية ووزارات الفروع والهيئات القومية .

والى المجموعات الوظيفية تنتمى وزارتا المالية والعمل وينتمى المكتب القومى للاسعار والمواد . ونظرا لان مهامها وسلطتها تمتد الى الاقتصاد القومى بأسره فان الغلبة هى للوظائف المهنية والسلطة ، اذ ليس تحتها وحدات اقتصادية مستقلة .

ووزارات صناعة المعادن والآلات ، والصناعة الثقيلة ، والنقل والمواصلات ، والغذاء والزراعة ، والهيئة القومية للمياه ، تنتمى من بين غيرها ، الى مجموعة الفروع . وبرغم أن وظائفها المهنية المستمدة من سلطاتها : تمتد ايضا الى كافة أنحاء البلاد ، الا أن تحتها عددا كبيرا من الوحدات الاقتصادية المستقلة ، وبهذا تنهض بمهامها على نطاق واسع باعتبارها من الملاك الحكوميين .

ومجالس المدن والمقاطعات هى كلها وحدات اقتصادية مستقلة تؤدى دورها بصفة رئيسية كهيئات وملاك حكوميين ، وهى على اتصال بوحدات خدمية مختلفة الاحجام ، فى اقليمها (الماء ، الغاز ، الكهرباء ، النقل العام المحلى ، التعليم ، الرعاية الصحية ، الخ) وكذلك مع شركات انتاج اصغر حجما وتعاونيات بوصف كونها مالكا حكوميا .

وتشمل الوظائف الاساسية الثلاث مظاهر خاصة تتعلق بالمعلومات فبالنسبة الى الوظائف المهنية (وظائف الفروع) هناك حاجة الى المعلومات فى المستويين العلمى والعملى حول الفرع فى الداخل والخارج ، وحول البحث والتطوير ، والعمليات والانتاج وغير ذلك من مشكلات يراد حلها . وتنشأ وظيفة السلطة من اكثر مظاهر الحياة طابعا عمليا ، وتتطلب بالاضافة الى البيانات المهنية معلومات لوضع القواعد والاوامر والمستويات والمعايير او لتحديد مضمونها وتتحقق من الامتثال لها . وترتبط المعلومات التى تتطلبها وظيفة الملكية بكفاءة عمليات الاداء ولكن الواقع ان متطلبات المعلومات لاتصاغ بمثل الوضوح بالنسبة الى كل وظيفة ، كما لا تظم

فى مثل هذه الصورة الكاملة على النحـــو الذى يوحى به التصنيف الذى نورده .

وكمثال عن وظيفـة الفـروع تقـدم وصف لنظام توفير المعلومات بوزارة الصناعة الثقيلة وهو من اكثر النظم تقدما .

نظام توفير المعلومات وتقديمها بوزارة الصناعة الثقيلة

تخضع لسلطات هذه الوزارة أربعة مجالات رئيسية : (أ) التعدين المحلى وموارد المواد الخام واستغلالها (أهمهاالفحم والنفط والغاز الطبيعى والبوكسيت) ، (ب) صناعة الطاقة بما فيها الخدمات . وتتـــدرج حتى تصـــل الى المستهلك ، (ج) انتـــاج الالمنيوم .. (د) الصناعة الكيماوية بوجه عام وصناعة العقاقير الطبية بوجه خاص .

وتنقسم البيانات التى تجمع الى الانواع الآتية : (ا) احصـــاءات صناعية تشمل فئات من قبيل المنتجات والانتاج والانتاجية والقوة العاملة والمبيعات والطلبات ، (ب) الاستثمارات الجارية والاستثمارات المنفذة . (ج) بيانات مستمدة من حسابات الوحدات الاقتصادية الخاضعة لسلطان الوزارة ، (د) رصيد حاملات الطاقة على أساس البيانات عن المنتجيـن والتجار والمستهلكين ، والصادرات والواردات ، (هـ) بيانات عـــن أرصـدة الطاقة الصناعية والزراعيـة ، وخاصة من الانتـاج والتحـويل والاستخدام .

لا يعـالج بأجهزة الكمبيوتر سوى صـغير نسبيا من البيـانات ، بينما يتم اعداد الباقى بالطريقة التقليدية واليدوية . وتحتـاج الوزارة الى بيانات أوسع مدى والمبادرات بشأن المستقبل القريب تشمل بيانات التخطيط وأخرى عن الصناعة الكيماوية . وسوف يتعين فيما بعد ـ ابتداع نظم للبيانات تتمشى مع القواعد التى تتخذها الهيئات الاخرى ، مثل ، مكتب التخطيط القومى ، والمكتب المركزى للاحصـــاء ، ووزارة المالية .

المعلومـــات الماليـــة

المؤسسات القومية التالية تغطى المجال المالى تمامــــا : ووزارة الماليـة وهى المسئولة عن وجهتى النظر المهنية والادارية ، البنـك الاهلى الهنغارى ، بنك التنمية القومى ، صندوق الادخار القومى ، التأميـــن الحكومى ، مكاتب حسابات الميزانية والتـابعة للمجالس ، شركة بنـك التجارة الخارجية بهنغاريا .

والفئات الرئيسية من المعلومات التى تجمع من أجل الهيئـــات

التى تربط بينهـا علاقات وثيقة وهى وزارة الماليـة والبنك الاهلى وبنك التنمية القومى . هى : (أ) تقارير أجهزة الميزانية ، (ب) الارصـدة المالية للمشروعات والتعاونيات ، (ج) الضرائـب والاعانات الحكومية للوحدات الاقتصادية المستقلة ، (د) الرسوم والتعريفات الجمركيـة ، (هـ) الموقف المالى (والائتمانى) للمنظمات والشركات الاشتـراكية ، (و) الارصدة النقدية العامة والعمـلات الاجنبية ، (ز) تمـويل الاستثمارات ، (ح) الحسابات المصرفية والاعتمادات وغيـرها مـن المسائل المالية المتعلقة بالجمهور ، (ط) مالية وأعمال التأمين .

الهياكل التى تقوم بتوفير المعلومات

وزارة الماليـــة

هـذه الهياكل مبنية على الوحدات الاقتصادية الصغيرة بالبـلاد ، وتندرج تحت الفئات الآتية : الاصول ان لثابتة والقواعد التى تقوم عليها . الاحتياطيات وقواعد حسابها ، علاقات ميزانية الحكومة ، المدفوعات ، الاعانات . الاحتياطيـات وقوناعد حسابها . عـلاقات ميزانيـة الحكومة ، المدفوعات . الاعانات المبيعات ، التكاليف وحسابات الضرائب. واذا كان فى الامكان التعرف بوضوح على المنظمات ، الا انها كثيرا ماتتغير بسبب عمليات الاندماج والانقسام ، أو نتيجة عوامل أخرى .

وتكاد البيانات فى صورتها الحالية ألا تصلح لمزيد من الاستخـدام خارج وزارة المالية ، لان انتقاءها وتجهيزها يراد بهما سـد احتياجات هذه الوزارة فقط . ومع كل ، ونظرا لانها مبنية على الحقائق المجردة ، فيمكن ان تفيد فى تحليل التقديرات ، وفى عمليات مختلفـة تتعلق بالمراجعة .

ويستخدم الكمبيوتر فى تخزين وتجهيز كافة البيانات عـن الارصدة المالية وحسابات الضرائب والاعانات . ويجرى اعداد قاعـدة باستخدام الكمبيوتر تقوم عليها البيانات ، بالتنسيق مـع المنظمات الاخرى .

البنـك الاهـلى الهنغـارى

تتكون شبكة البنك من تسع عشرة ادارة بالمقاطعـات ، ومـن ادارات الوكالات المحليـة ، وجميعهـا تربطهـا علاقات ماليـة مختلفة بالوحدات الاقتصادية . والفئـات الرئيسية وسياسة العملات الاجنبية . ويتم تجهيز المالية الخارجية ، الاعتمادات وسياسة العملات الاجنبية . ويتم تجهيز البيانات يوميا ، ولكن هناك أيضا ، فترات أطول للابلاغ عنها .

وتجهيز البيانات يسير فى الوقت الحاضر وفق الاسلوب المالى والمحاسبى التقليدى ، مع استخدام العمل اليدوى والآلى والكمبيوتر فى الوقت نفسه .

بنك التنمية الوطنى

يمول البنك الاستثمارات الحكومية ، كما يتولى ما يتصل بها من المسائل المالية والائتمانية وسداد القروض . ويقوم قسم توفير المعلومات بجمع وتجهيز البيانات المالية عن الاستثمارات والخدمات المرتبطة بها . وثمة جزء هام من تجهيز المعلومات ذو طابع مالى ومحاسبى . ولكن يوجه الكثير من الاهتمام الى المطبوعات . وعلى هذا المصدر تعتمد التحاليل الاقتصادية القومية . وتجمع البيانات بصفة رئيسية من التقارير اليومية التى تعدها المؤسسات المالية ومن تقارير المستثمرين .

الهياكل والخدمات الاحصائية

الاحصاءات الاقتصادية

لم تكن ثمة حاجة الى التزام التوافق الشديد بين مختلف الاحصاءات الاقتصادية فى الفترة المبكرة ، فقد كان كل فرع يضع مفاهيمه الخاصة به وتعاريفه ونظمه فى التصنيف على نحو مستقل بوجه عام . وبعد ذلك بحين أو فى الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الحالى اصبحت الحاجة اشد الحاحا بصورة متزايدة ، الى تحليل احصائى مركب للاقتصاد ككل . وقد أنشىء وتطور نظام قومى للمحاسبة ــ بسرعة تماما ــ يزيد من توافق الاحصاءات الاقتصادية الجزئى .

وفى الخمسينيات والستينيات اتسع نطاق التغطية ، وأدخلت مفاهيم ومؤشرات وأرقام قياسية جديدة فى المطبوعات التى تصدر بانتظام ، فأصبحت التحاليل اكثر عمقا . الا أن التعارض بين مختلف السلاسل لم يفض والمرحلة الاخيرة التى لم تبدأ الا فى السبعينيات هى مرحلة اندماج وتكامل الاحصاءات الاقتصادية . وهذه العملية لاتزال مستمرة فهدفها النهائى تحقيق التوافق التام بين مختلف السلاسل الاحصائية والمحاسبة القومية . وهذه العملية يصحبها الى حد كبير استخدام الكمبيوتر .

والاحصاءات الاقتصادية الجارية مبنية على أساس سليم نسبيا . فبفضل نصيب القطاعات الحكومية والتعاونية الكبير فى الاقتصاد

الهنغارى فان الجانب الضخم من البيانات الاساسية يتم الحصول عليها وبشكل واسع الى حد كبير ،

من تقارير المشروعات . ان الابلاغ عن البيانات المتعلقة بالانتاج والاستثمار والقوة العاملة والمعدات . الخ ... اجبـــارى بالنسبة الى المشروعات الحكومية والتعاونيه . ويتحقق التجانس عن طـريق نظـام موحـد على المستوى القومى . لامساك الدفاتر والمحاسبة الاساسية .

ونظام المحاسبة القومية الهنغارى هو ــ أساسا ــ النظـام ذاته . الذى تتبعه البلاد الاخرى التى تاخذ بأسلوب التخطيط المركزى والمعروف باسم « ميزان الاقتصاد الوطنى » او نظام المنتج (بفتح الثاء) المادى طبقا لمصطلحات الامم المتحدة ، لكن جرى توسيع نطاقه فى عام ١٩٦٨ ، وهـو يشمل ايضا فى الوقت الحاضر . المفاهيم الرئيسية التى ينطوى عليها نظام الحسابات القوميـــة الذى تسير عليه الامم المتحـدة مثل : المنتج المحلى الاجمالى ، والدخل القومى القابل للتوزيع . الخ .. وامكانيـــة عقـــد المقارنات مضمونة ايضا بالنسبة الى نظم التصنيف ، ومثال هـذا : ان التجارة الخارجيـــة الهنغارية مبوبة طبقا لتصنيف التجارة الدولى الذى وضعته الامم المتحـدة ، وطبقا للتصنيف الذى يأخـذ به مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

ونظام المحاسبة القومية الهنغارى غنى نسبيا حتى بالقيـاس الى احصاءات البـلاد التى بلغت درجة عالية من التصنيع ، هذا النظام يجعل فى الامكان اجراء تحليل متعدد الابعاد لموارد وتدفقات الاقتصاد ، وللمنتج واستخدامه . وتوزيع الدخول المبـدئى واعادة توزيعهـــا واستخدامها النهائى ، والثروة القومية (الميزانيات) والتغييرات التى تطـرأ عليهـا . وتوضع جداول مفصلة للمدخلات والمخرجات (مع التقسيم الى حوالى ١٠٠ قطاع) كل خمس سنوات تقريبا ، تتوافر كل عام بالفعل جـداول مختصرة (حوالى عشرين قطاعا .

واستخدام مختلف المؤشرات الاقتصادية التحليلى تحد منه ــ الى حد ما ــ المظاهر الخاصة التى يتسم بها جهاز الاثمان . ففى هنغـــاريا تحصل الاسر على عدد من السلع والخدمات مجانا أو بأسعار مخفضـة (مثل : الادوية ، الخدمات التعليمية ، الايجارات) . والنتيجة وبالنسبة الى أنواع من الاستخدامات التحليلية ، تقصر التدفقات المقومة بالاسعار الحقيقية عن التعبير عن اهميتها النسبية . وعلى ذلك ، والى حد أكبر منه فى بلاد اقتصاديات السوق ، نجد أن التدفقات المحسوبة بالاسعار المقومة محاسبيا تستخدم لاغراض خاصة ، مثال هذا ، انه فى قيـــاس الاستهلاك الحقيقى أو الدخل الشخصى الحقيقى تقدر الخدمات الصحية

والايجارات ، الخ .. حسب مستوى التكلفة (بدلا من مستوى الانفاق الفعلى) أى أن الاعانات تضاف الى الاثمان (الاجور الاسمية) التى تدفعها الاسر .

الاحصاءات الاجتماعية والديموجرافية

نشأت الاحصاءات الديموجرافية والاجتماعية بطريقة مستقلة بوجه عام عن بعضها البعض كما هو الشأن فى معظم البلاد الاخرى . ولعبت مؤشرات وتوصيات المنظمات الدولية دورا هاما جعل فى الامكان اجراء المقارنات .

و فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات بدأت مرحلة جديدة فى تطور الاحصاءات الاجتماعية . فاذا أصبح التخطيط القومى ذا اتجاه اجتماعى أكبر ، أشتد الطلب على البيانات الاجتماعية ، ويجرى تعميم نظام للمؤشرات الاجتماعية ، يتبع بوجه عام توصيات مكتب الاحصاء التابع للامم المتحدة ، وثمة مظهر جديد اخر تتسم به الاحصاءات الاجتماعية هو تكاملها ، وذلك بتوسيع القواعد المشتركة (المفاهيم والتصنيفات) التى تقوم عليها مختلف السلاسل . وثمة ابتكار هام يحذو حذو مثيل له ، البلاد الشمالية ، ونقصد به ادخال رقم البطاقة الشخصية ، وهو ابتكار ما يزال فى مرحلته المبدئية .

الاحصاءات البيئية

هذا أحدث فى الاحصاءات الهنغارية ، اذ لم يبدأ الا فى النصف الاول من سبعينيات القرن الحالى . فازدياد خطر الازمة البيئية . ومختلف أنواع عطب الوظائف مثل تلوث الماء والهواء والتربة . والضوضاء ، الخ .. كل هذا زاد من الطلب على المعلومات . فبدت مراقبة مختلف الظواهر البيئية بانتظام ، كما ينشر بانتظام عدد من المؤشرات البيئية .

مصادر المعلومات الاحصائية

فى هنغاريا كما فى البلاد الاخرى ذات الاقتصاديات القائمة على التخطيط المركزى ، فان الجزء الاكبر من المعلومات الاساسية التى تطلب من المشروعات والتعاونيات والمؤسسات ، تقدمه التقديرات الاجبارية وهى فى أغلب الاحوال على أساس شهرى أو ربع سنوى أو سنوى ؛ وهو ما يساعد الى أبعد حد ، على ضمان التغطية .

فى مقارنة مورد البيانات الهنغارية الاساسية ببيانات البـــلاد التى تسودها اقتصاديات السوق ، يجب ذكر ثلاثة مظاهر رئيسية . أولا ، تقدم التقارير الجارية فى هنغاريا جزءا كبيرا من البيـــانات الاساسية ، بينما تلعب التعـــدادات دورا أصـــغر نسبيا ، على الاقل بالنسبة الى الاحصاءات الاقتصادية . ثانيا ، أهمية عمليات الاستقصاء الشاملة فى هنغاريا اكبر الى درجة بالغة ، بينما عمليات الاستقصاء على أساس العينة أقل شمولا ، وثالثا ، يتم تنسيق أساليب المحاسبة فى المشروعات مركزيا ويهيىء اساسا ، سليما لتوفير البيانات الاحصائية .

ويمكن تمييز المصادر والاساليب الرئيسية التالية فى توفير وتقديم البيانات الاساسية :

السجلات الادارية :

تشكل السجلات الادارية التى تحتفظ بها السلطات العامة مصدرا هاما للبيانات الاساسية ، على غرار الحال فى البلاد الاخرى ربمـا تكون سجلات المواليد والزيجات والوفيات خير الامثلة ، ولكن هنـاك غيرها فى المجال الاقتصادى (سجلات الضرائب ، الخ ..) .

المشروعات والمؤسسات الحكومية والتعاونية :

هى أهم مصدر للاحصاءات الهنغارية . والطريقة الرئيسية للابلاغ عنها هى التقارير الجارية ، وهى عادة شهرية أو ربع سنوية أو كل سنة . ان اغلبية المعلومات التى يتم الحصول عليها على هذا النحو مستفيضة ، ولـكن الاستقصاءات الجزئية (اى المقصورة على المشروعات الـكبيرة) وطرق العينة (فى مشاهد تغييرات الاثمان لها أيضا بعض الاهميـــة . وفى السنوات القلائل الاخيرة وجه اهتمام اكثر الى الاخيرة فى محـــاولة لخفض تكلفة الاستقصاءات الاحصائية .

القطـاع الخـاص :

على المشروعات الخاصة (تجارة التجزئة) التزامات معينـة بأن ترفع البيانات الاحصائية وان كانت الاخيرة أقل منها فى القطاعين الحكومى والتعاونى . وتكرر هذه المشاهدات أقل ايضا ، ولطرق العينة أهميـــة اكبر نوعا .

الاســـر :

أهم مصدر للمعلومات هو تعداد السكان الذى يجرى بوجه عام عند بدء كل عقد زمنى . ومعظم الاستقصاءات الاخرى عن الاسر مبنيـة على

ذكره تبذل الان جهود كبيرة من أجل اتباع توصيات المنظمات الدولية . وربما يكون خير مثال نضربه هو نظام المحاسبة القومية الذى يشارك بلد من البلاد الاشتراكية والراسمالية اذ يعتبر فريدا فى العالم من وجهة النظر هذه .

ان صغر البلاد وانفتاح اقتصادها يفسران الى حد كبير السبب فى مثل هذا الاهتمام الذى تبديه هنغاريا بالمقارنات الدولية ، فمكتب الاحصاء يشارك بانتظام فى مشروعات مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة التى تقارن الاستهلاك ، وتكوين راس المال ، والاستثمارات ، والانتاج الصناعى والزراعى ، وكانت هنغاريا احدى البلاد العشر التى اشتركت فى مشروع الامم المتحدة للمقارنات الدولية منذ بدايته الذى يقارن المنتج المحلى الاجمالى وتعادل القوى الشرائية ، وكانت أيضا من المشتركين فى المقارنات متعددة الاطراف لانتاجية العمل ومن المنظمين الرئيسيين له ، وهو النظام الذى أوصت به اللجنة الاقتصادية لاوربا والتابعة للامم المتحدة . ويلعب رجال الاحصاء الهنغاريون دورا هاما فى تطوير علم مناهج الاحصاء ، واسهاماتهم خاصة بالمحاسبة القومية والارقام القياسية وطرق المقارنات الدولية وقياس الانتاجية .

الملحق (١) المطبوعات المتعلقة بالاحصاءات

كان هناك اتجاهان رئيسيان خلال الثلاثين عاما الماضية : أولهما توسع فى التغطية من جانب المطبوعات ، والثانى تحول من المطبوعات « السرية » الى المطبوعات العلنية تماما .

والمكتب المركزى للاحصاء هو بالطبع اهم من يخرج المطبوعات ، لكن لمكاتب الاحصاء المحلية مطبوعاتها ، وتقوم مختلف الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى بتحضير قدر كبير من المعلومات ، وهى عموما للاستخدام الرسمى فقط . وينطبق الشىء نفسه على مطبوعات مختلف معاهد الابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، مثل معهد التخطيط الاقتصادى ومعهد البحوث الاقتصادية ، وبحوث الاسواق ومعهد البحوث المالية .

وتتضمن الكثير من مطبوعات المكتب المركزى للاحصاء تقييمات وتقديرات وهذا تقليد قديم نسبيا ، كثيرا ما كان موضع النظر فيه باعتبار أن مزاياه تربو على مساوئه ، فمن جهة تساق الحجج بأن مكاتب الاحصاء يجب أن تلعب دورا محايدا ومن الصعب التزام هذا الحياد عندما يجرى التعليق على الارقام ؛ لكن من جهة اخرى يقال ان الذين يخرجون المطبوعات أكثر دراية بطبيعتها (امكانية الوثوق بها ، امكانية

المقارنة ، من الذين يستخدمونها بحيث يمكن أن يزداد تعمق التحاليل لي سبقتها تقييمات مناسبة .

مطبوعات المكتب المركزى للاحصاء

الكتب السنوية والمطبوعات المماثلة ، كتاب الاحصاءات السنوى (٥٠٠ ـ ٦٠٠ صفحة ، يترجم الى الانجليزية والروسيه) ، عدة كتب سنوية متخصصة أهمها : الكتاب السنوى الصناعى ، الكتاب السنوى الديموجرافى ، الكتاب السنوى الاقليمى ، الكتاب السنوى للتجارة الداخليه ، الكتاب السنوى للتجارة الخارجية ، الكتاب السنوى للنقل والمواصلات . (هناك أيضا كتب سنوية خاصة بالمقاطعات والعاصمة ، تنشرها هيئات الاحصاء المحلية بانتظام) . مما ينشر بانتظام أيضا كتب الجيب للاحصاءات مثل : كتاب الجيب الصناعى ، كتاب الجيب الزراعى ، كتاب الجيب الدولى .

مطبوعات متكررة أخرى . هناك عدد من المطبوعات التى يتكرر اخراجها على فترات منتظمة وغير منتظمة مختلفة ، ومنهـا سلاسل المؤشرات قصيرة الاجل (النشرات الشهرية ، الخ ..) ، ومن الامثلة الاخرى : (بيانات عن قطاعات خاصة من الاقتصاد القومى (مثل : الصناعة ، التشييد ، الزراعة) وتقدم معلومات مفصلة جدا . (ب) مطبوعات المحاسبة القومية وتوفر نتائج كاملة او جزئية عن « ميزان الاقتصاد القومى » ، (الانتاج ، الدخل ، الاستهلاك ، التكوين الراسمالى ، الثروة) ، وبعض المطبوعات مصممة بوجه خاص لقياس مستوى المعيشة (مثل : الاستهلاك ودخول السكان) .

ميزانية الاسر وهى مبنية على عمليات مسح الاسر ، (د) البيانات الديموجرافية ، و (هـ) دراسات و/أو بيانات عن ميادين اجتماعية شتى ، ومن هذا القبيل دراسة مفصلة على صحة السكان وعن الخدمات الصحية فى سنة معلومة .

مطبوعات غير متكررة (لاغراض خاصة . وللتوضيح صدرت المطبوعات التالية فى عام ١٩٧٨) .

التعليم العام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦
المتاعب الاجتماعية فى تكيف الشباب
التطورات فى التجارة الداخلية فى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧
الاصابات الصناعية
خصائص الشباب الرئيسية من سن ١٦ الى ٢٩ سنة

بيانات اختيارية تقدم . وعمليات استقصاء ميزانية الاسر مهمة اذ توفر معلومات مستمرة عن دخل انفاق عدة الاف من الاسر . وهناك استقصاءات عن الاسر ، ويشار اليها بوجه عام على انها تعدادات صغيرة .

تجهيز البيانات الاحصائية

اول مرحلة فى عملية التجهيز يقوم بها أولئك الذين يجمعون البيانات ونقصد بهم الوزارات والاجهزة الاحصائية المحلية . الهدف الرئيسى هو الحصول على مجاميع فرعية ، ولكن هذا الاجراء يعتبر أول خطوة فى أعداد وتركيب المجاميع القومية .

والمرحلة التالية ـ ولعلها أهم مراحل التجهيز ـ ، تتم فى المكتب المركزى للاحصاء . والنتائج عباره عن المجاميع القومية والمتوسطات والارقام القياسية عن الكميات والاثمان . الخ . .

ولاغراض خاصة تعتبر هذه الارقام التى تم اعدادها النتيجة الاحصائيه النهائية . الا انه بالنسبة الى أغراض اخرى فقد تكون هناك حاجة الى مزيد من التجهيز والمعالجة ، وهذا ما تقوم به عموما مختلف مؤسسات الابحاث ، وقواعد التجهيز (مثلا : اى نوع من صيغ الارقام القياسية يتعين استخدامه) ذات طابع موحد ومنمط بوجه عام ، وتؤخذ التوصيات الدولية فى الحسبان الى حد كبير ، وعلى امتداد العقدين الاخيرين كثر استخدام أجهزة الكمبيوتر . ففى الوقت الحاضر لا يملك أجهزة الكمبيوتر الكبيرة المكتب المركزى للاحصاء فحسب ، وانما يملكها عدد من الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى أيضا . واستخدام الكمبيوتر يصحبه انشاء بنوك كبيرة للمعلومات تستطيع اختزان سلاسل زمنية أكثر مما كان يحدث من قبل .

وخلال العقد الماضى انشئت نظم فرعية شتى ، أهمها فى ميدان الاحصاءات الاقتصادية ، وتشمل النظم الفرعية للنشاط ، وتغطى الصناعة (التعدين ، الصناعة التحويلية ، الخ . .) ، والزراعة والتجارة الخارجية ، فضلا عن نظم فرعية وظيفية تغطى الاستثمارات من القوة العاملة والطاقة .

العلاقات الدولية والتعاون

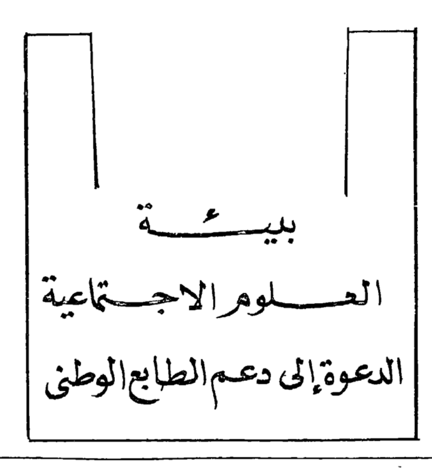
لعبت العلاقات الدولية والتعاون فى تطور الاحصاءات الهنغارية دورا مهما . فمنذ أواخر الخمسينيات كان المكتب الهنغارى للاحصاء يعلق أهمية كبيرة على تشجيع عملية عقد المقارنات الدولية ، وكما سلف

دراسة مقارنة للاستثمارات والمساكن
التشييد فى بولندا وهنغاريا
دراسة مقارنة عن وسائل منع الحمل
ظروف عمل العمال اليدويين
الخدمات الاستهلاكية
بعض خصائص الوفيات فى صفوف
ظروف معيشة المحالين الى المعاش

نتائج عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٧ عن تنظيم الاسرة والخصوبة وعمليات استقصاء منع الحمل

نتائج الاستقصاء عن النساء اللائى يستخدمن وسائل قديمة لمنع الحمل .


بيئة
العلوم الاجتماعية



يجب النظر فى تطور العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث فى نطاق ظاهرتين : التنمية ، وزوال الاستعمار . ولما كان الاستعمار والرأسمالية والعلوم الاجتماعية قد نشأت فى فترة تاريخية واحدة ، فانها كلها من خلق البلاد الغربية التى غرستها فى الاقاليم التى جعلت منها مستعمرات لها . والواقع أن الاستعمار الفكرى قد تخطى حدود الاستعمار السياسى ، ولم تستطع البلاد التى عرفت كيف تحافظ على سيادتها السياسية أن تتوخى استعمار نظمها التربوية . وقد مست عمليا التغريب والتقصير عددا كبيرا من الانصار ، وأوجدت علاقة من « التبعية ، والاحترام ، والعبودية » ، وغذتها ، وهذه العلاقة هى التى يرفضها اليوم هؤلاء الانصار . وينتقد المخططون والمسئولون السياسيون فى البلاد النامية نموذج التنمية الغربى ، ويبدى أخصائيوهم فى العلوم الاجتماعية استهجانهم للنظريات والمناهج الغربية . ونشهد اليوم نوعا من قلب الاولويات . ويجعل خبراء التنمية من أنفسهم دعاة للتنمية الداخلية ، أما خبراء العلوم الاجتماعية فانهم يطالبون بالحاح بدعم الطابع الوطنى .

ونوقشت مسألة الطابع الوطنى هذه فى اجتماعات قومية ودولية عديدة نظمت تحت رعاية هيئات مختلفة . وازدادت الحركة نشاطا منذ

الكاتب: يوجش أستال

مراسل المجله الدولية للعلوم الاجتماعية فى بنجكوك ،
والمستشار الاقليمى لليونسكو للعلوم الاجتماعيه فى آسيا
الباسفيك .

المترجم: أحمد رضا محمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون
لعام من جامعة القاهره ـ مدير بالاداره العامة للشئون
القانونيه والتحقيقات بوزاره التربية والتعليم سابقا .

بداية السبعينيات حيث نهض بعض مفكرى العالم الثالث ضد دعم قواعد العلوم الاجتماعيه دعما يديم « العبوديه » الفكريه . وانضم اليهم عدد من اخصائى العلوم الاجتماعيه فى البلاد العربيـــه الذين يشاركونهم قلقهم فى هذا الصدد ، وتجلى هذا القلق بشدة فى اسيا عـــام ١٩٧٣ ابان انعقـــاد المؤتمر الاسيوى الاول فى سملا بشأن تدريس العلوم الاجتماعيه تحت رعايه اليونسكو ، وفيما بعد ، وفى غضون اجتماع نظمتـــه اليونسكو فى باريس عام ١٩٧٦ بشأن التعاون بين الاقاليم فى مجـــال العلوم الاجتماعيـــه ، ذكر المندوبون أن ٩٩٪ من اخصائى هذه العـــلوم ينتمون الى بلاد متقـــدمة . وقيل فى التقرير الذى وضع فى ختام هذا اللقاء : « ليست الحقيقة الجديره بالتسجيل أن هناك صلة بين البلاد الغربية والمناطق النامية ، ولكن هنـــاك فى الواقع علاقة تبعية : وبعبارة أخرى ـ وقد ترددت الكلمة مرارا خلال المناقشات ـ ان الموضوع علاقة « راسية » بين واهبين ومنتفعين ، بين سادة وأتباع . ويذكرنا هذا التقرير ايضا ، بأنه على الرغم من أن كل بلاد العالم الثـــالث ـ تقريبـــا ـ قـــد أصبحت اليـــوم مستقلة سياسيا ، فان العلوم الاجتماعية ليست حتى الان « مستقلة » ... ومع أن الباحثين الوطنيين قد زاد عددهم ، فان صلاتهم بزملائهم الغربيين أكثر من صلاتهم بأمثـــالهم فى العـــالم الثـــالث ، بل بأمثالهم فى منطقتهم . والاسئلة التى يطرحونهـــا ،

والنماذج ، وتقنيات البحث التى يستخدمونها ، والفكرة التى يكونونها عن مستقبل بلادهم . كل أولئك أمور معظمها مستورد من الغرب ، أو فى أحسن الاحوال مقتبس من أعمال خبراء غربيين ، من بينهم باحثون فى العلوم الاجتماعية . لا عجب اذن فى أن تعتبر العلوم الاجتماعية فى بلاد العالم الثالث . فى الكثير من الاحيان . غير ملائمة لهذه البلاد ، وأن يتهم الباحثون بانهم أجانب بالنسبة الى مجتمعاتهم » (اليونسكو ، ١٩٧٧ ، صفحة ٨) .

ونوقشت مشكلة « الطابع الوطنى » هذه أيضا . فى مؤتمر انعقد عام ١٩٧٧ لمجالس القومية لعلوم الاجتماعية والهيئات المماثلة ، وفى عام ١٩٧٨ نظمت مؤسسة وينر ـ جرين مؤتمرا بخصوص الانتروبولوجيا الاهلية . وفى مستهل عام ١٩٧٩ عقد المجلس الكورى للبحوث فى العلوم الاجتماعية ندوة بشأن « اضفاء الطابع الكورى على الاساليب الغربية للعلوم الاجتماعية » . وفى شهر سبتمبر من العام نفسه ، نظمت جمعية المجالس الاسيوية للبحوث فى العلوم الاجتماعية ، بالتعاون مع الاتحاد الدولى لهيئات العلوم الاجتماعية ندوة خاصة فى لجنة فى مؤتمرها الثالث المنعقد فى مانيلا .

وتبين ان المشكلة قد حظيت باهتمام عالمى ، وفى هذا المجال جهدنا أن نجمع التيارات الفكرية الرئيسية ، ونصيغ بعض الاسئلة الجوهرية المتعلقة بطلب اضفاء الطابع الوطنى على العلوم الاجتماعية .

وفى اسيا ، لم يزل هذا المطلب فى مرحلة « ردود الفعل » ، ولما كانت ردود الفعل هذه ناشئة من مصادر مختلفة ـ وتتعلق بالمتخصصين فى العلوم الاجتماعية وحدهم أيضا ، فانها تلقى الاضواء على مختلف مظاهر الطابع الوطنى ، ولم تحل مشكلة التعريف . فكل انسان يعطى لمصطلح الطابع الوطنى معنى مختلفا .

وفى آسيا والاوقيانوس لم تبلغ العلوم الاجتماعية فى كل الانحاء المرحلة ذاتها من التطور ، وتحدد ظهورها فى كل بلد تحت تأثير السلطة الاستعمارية .. ان الفترة التى قدمت فيها هذه العلوم ، والاهمية المعطاة لمختلف فروعها ، وتوجيه الرعيل الاول من الاخصائيين الوطنيين فى العلوم الاجتماعية « الى الخارج » ، وكذا الكتب الصادرة عن مجتمعات هذه البلاد وثقافاتها ، هذه الامور كلها تحمل طابع الميراث الاستعمارى ، وحتى البلاد التى لم تستعمر سياسيا قد عانت مما يمكن تسميته بالاستعمار « البديل » الذى اتاح للمؤثرات الخارجية أن تنتشر فى مجتمعاتها وثقافاتها .

لقد اقام النظام الاستعمارى نظاما ذا منفذ واحد يمر من خلاله معظم المؤثرات الخارجية ، اى مؤثرات الدولة الاستعمارية ، وفى خلال الفترة التالية للاستعمار . حاولت المستعمرات القديمة اقامة نظام ذى منافذ

عديدة : فاجتهدت ، دون أن تغلق المنفذ السابق نهائيا ـ أن تفتح عدة مصادر لتاثير والالهام ـ وتجتهد اليوم فى أن تنتزع انفسها من مستعمريها القدامى ـ دون أن تنعزل مع ذلك عن الخارج كل الانعزال .

وتشكل الاهمية المعطاه « للتنمية الداخلية » وزياده سرعة التنمية فى الطريق الذى تحدده الحكومات عنصرا رئيسيا فى عمليـة التخلص من الاستعمار ـ وبدات هذه العملية فى بعض البلاد قبل ان تنال استقلالها ، وعلى العكس من ذلك فى بلاد اخرى ، بدات بعد تحررها سياسيا بزمن طويل ـ ومع ذلك يحتفظ الجميع بعلاقة غير واضحة بالسادة القدامى ، وهذه العلاقه التى تتكون من حب وكراهيـة قائمة فى حالة العلوم الاجتماعية أيضا .

وعلى الرغم من أن المستعمرات القديمة تقر بضرورة تقييم مهنـة أخصائى العلوم الاجتماعية ، وتحسين طبيعة العمل فى هذا المجال ـ فانها اجتهدت أن تفعل ذلك فى المراكز الجامعية الكبيرة فيما وراء البحار ، وبخاصة فى البلاد التى تتكلم اللغة الانجليزية ـ وجرى هذا الانتقال بسهوله اكثر فى البلاد التى خضعت لسيادة بلاد تتكلم الانجليزيه ، اما البلاد الاخرى ، فانها صادفت مصاعب ، وبخاصة فى مسائل الاتصال واجتذبت بدايه فترة التطور الخبراء الاجانب فى نطاق اتفاقيـات « المساعدة » ، وكذا باعتبارهم أخصائيين يهتمون بالتغيرات التى حدثت فى مجتمعات غير مجتمعاتهم ـ وكان من نتيجة هذه العملية القضاء على احتكار أخصائى الانثروبولوجيا الاجتماعية الذين كانوا حتى ذلك الحين الباحثين الوحيدين فى العلوم الاجتماعيـة المتخصصين فى دراسة « الثقـافات الاخـرى » ـ وعلى المستوى السياسى ، أصبح التخلص من الاستعمار مرادفا لدعم الطابع الوطنى ، وتولى البلد أقداره بنفسه ، وفى هذا الاتجاه على سبيل المثال ، أطلق نهرو ومواطنوه شعار « الهنودة » خلال كفاح بلدهم لنيل الاستقلال ـ واليوم تدعو حكومات جزر الباسفيك الصغيرة الى دعم « الطابع الوطنى » بمزيد من القـوة ، وعلى الرغم من أن هـذه البـلاد حصلت على استقلالها ، فان مرافقها تتشكل بالاخص من غير مواطنيها ، وهم غالبا ينتمون الى بلد واحد ، ولمقاومة هذا الوضع بدات هذه البلاد فرض قيود صارمة على البحث الاجنبى ، فهى ترفض بالفعل أن تكون دائما موضوعا للدراسة ، وكأنها بعض قطع المتاحف ـ وبدلا من أن تعهد الى أجانب بمهمة وصفها ، فانها تفضل أن يعرض عليها مفكروها صورة لها تاثلها من « الداخـل » وبدلا من تشجيع الاجنبى على البحث فى أسرار ثقافاتها ، فانهـا تفضل بحثا منهاجيا فى المشكلات التى تحكم أولويتها ـ ويدرس الكثير من البلاد الاسيوية ـ فى الوقت الحـاضر ـ مقترحات البحوث التى يعرضها عليها الاجانب ، اذ تعتبر هذه الدراسات

بمثابة مرحلة ضرورية لتشجيع البحث « فى صميم الموضوع » ، وهكذا ، فان دعم الطابع الوطنى على المستوى السياسى يعنى أن يتولى الوطنيون انفسهم بحوثهم الخاصة ، ويتولون أيضا ، الاشراف والرقابة على البحوث التى يجريها غير الوطنيين ، وتشجيع أعمال البحث هذه فى الموضوعات الوثيقة الصلة بهم .

وضم الجامعيون ايضا صوتهم الى صوت انصار الطابع الوطنى . ويبدو المطالبة بدعم الطابع الوطنى باقوى ما فيها من تعبير بمثابه ثورة ضد تفوق المفاهيم والنظريات والمنهاجيات الغربية التى يعتقد الوطنيون انهـا « غير متكيفة » و « غير ملائمة » فى النطـاق الاسيوى . وهم من جهة ينتقدون طبيعة العمل الذى يؤديه الغربيون فى خصوص مجتمعاتهم ، ومن جهة أخرى ما قوم به مفكروهم الذين تعلموا فى الخارج من تقليد النماذج الاجنبية تقليدا أعمى ويعتبرون أن غير المواطنين يقدمون فى مؤلفاتهم صورة مشوهة جدا ، وتفسيرا غير صحيح للحقيقة الواقعة . فهؤلاء الاجانب اذ يحللون الواقع من خلال عدسة ثقافية مختلفة ، لا يستطيعون المضى الى ما وراء الظاهر واكتشاف الحقائق العميقة . أسوأ من ذلك أنهم ينسبون الى الباحثين الغربيين بواعث سياسية وايديولوجية ، ويشكون فى أنهم يريدون تشجيع نموذج من التقارب والتجانس ، وأن يكونوا اعضاء فى جمعية شبيهة ببلاط الملك أرثر ، يعملون فى نطاقها على استدامة علاقة تربط بين السيد والتابع . بل يرى البعض منهم فى العلوم الاجتماعية الغربية شيئا كالوحش الكثير الاطراف .

ولا تقتصر مؤلفات الاخصائيين الذين طالبوا بحماسة بدعم الطابع الوطنى فى انتقاداتها لهذا « الشعور بالاستعارة » .

وفى عام ١٩٦٨ ، فى ندوة أقيمت بشأن ملاءمة العلوم الاجتماعية آسيا المعاصرة ، ونظمها الاتحاد العالمى لجمعيات الطلبة المسيحيين ، تحدث كثير من الخطباء طويلا فى هذا الموضوع . مثال ذلك أن اليابانى كوكو ياماوكا (١٩٦٨ ، صفحة ٤) أعطى التصريح التالى :

« ... نحن الجامعيين الاسيويين لم نفعل فى الواقع شيئا سوى اننا استوردنا فروع العلوم الاجتماعية المختلفة ، وقنعنا باستخدامها فى اعداد دروسنا ، ولم نبتدع نظريات مجـددة تناسب الشئون الاسيوية الواقعية ، ومستخلصة منها » .

وبعبارات اشد حماسة أعلن ك. ت. كوريان (الهنـد — ١٩٦٨ صفحتا ١٧ ، ١٨) قائلا :

« .... لسنا أسويين ولا علميين . ان اغلبية معارفنا بشأن مشكلات مجتمعاتنا مأخوذة من الكتب ، والكتب التى نقرأها اتية من الغرب أصلا

... اننا كلنا متسولون ، نتسلل تحت مناضـــد المؤتمرات لنلتقط بعض الفتات ونخلطها لنصنع منها عجينة ندعى أنها لذيذة ، ولكننا لا نستطيع أن نهضمها ، ولم نسهم البتة فى اعداد الطبخة الجامعية ، وأعتقدنا أننا غير قادرين على اعداد وجبة بطريقتنا الخاصة باستخدام وصفة خاصــة بنا ، وما نمتلكه من امكانيات » .

ويرى ا. ن. اسبيريتو (من الفيلبين ـــ ١٩٦٨ ، صفحة ٤٣) أنه لا يجوز التسليم بخنوع « بالعلوم الاجتماعية التقليدية بالصــورة التى تطورت بها باعتبارها عنصرا من مجموع المعرفة الغربية » ، وفى ذلك يقول :

« من المهم الى أقصى درجــة أن يتحــرر المعلمون والاخصـــائيون الاسيويون فى العلوم الاجتماعية من الاحكام القيمية الملازمة للمفــاهيم والمسلمات الغربية ، يجب أن يلتزموا التزاما خـلاقا حقيقيـا بثقافتهم ومجتمعهم ، ويستخدموا أنواع المراجع التى تعطى قواعد توافق تجــارب مواطنيهم وأمانيهم » .

وحين تحدث جون سامى من جزر فيجى (١٩٦٨ ، صفحة ٣٠) عن حاجات دول الباسفيك أكد بصراحة قاسية قائلا :

« يلزمنا أيضا علوم اجتماعية ملائمة لنا ، مزودة بوســائل تحليــل مناسبة تجعل من طريق الباسفيك حقيقة واقعة فى هــذا العــالم الذى يتطور سريعا ولا يكف عن التقارب . ومن الواضح أن شخصــا واحــدا ، أو جامعيا واحدا ، أو فرعا واحدا من فروع المعرفة لا يمـكن أن يضطلع لا يمكن أن يضطلع وحدة بهذه المهمة ، كمـــا لا يستطيع أن يضطلع بهــا اخصائيون أجانب » .

وفى الخطاب الافتتاحى الذى ألقاه فى المؤتمر العـــالمى العـــاشر للانثربولوجيا والانثولوجيا (١٩٧٨) س. ك. دوب (١٩٧٩ ، صفحة ٦) ، أن الترويولوجى العالم الثالث الذين ، كمـا يقول ، لم يسهموا بنشاط فى أثراء « عملهم بالتعبير عن أعماق ضمير شعبهم » .

... فى هذه البلاد و لم يكن بعض الذين يزعمون أنهم أئمــة مهنتهم قادرين على تحرير عقولهم من ربقــة الاستعمار ، سواء من حيث النظرية والطريقة أو أختيار موضوعات البحث والتحليــل ، ولم يعـــرفوا كيف يؤكدون ذاتهم أو استقلالهم ، ويواصلون البحث عن وحيهم ونماذجهم فى المراكز الكبرى المشهورة ، وبقى أسلوبهم فى التفكير هو أسلوب المحــاكاة ، والسمة الدولية للعلم ، كما تبدو فى الظاهر تحجب حقيقة أنه لا صلة لهم الا بفئة قليــلة من الصفوة تنتمى الى الدائرة السحرية نفسها ... هــذا الوهم ، وهم السمة الدولية يجعل من هؤلاء جمــــاعة مسلوبة الارادة ،

ولا يجد وعى العالم الثالث الحديث لنفسه سوى صورة كاذبة فى نتاج نشاطهم غير العادى فى مجال البحث . وتحملهم القيم المشوهة التى يتبنونها على الا يدرسوا غير التوافة من الامور بدلا من أن تحفزهم على أن يقوموا ببحوث ذكية فى شأن المسائل الجوهرية العميقة المتعلقة بعصرنا الحديث . وثمة مظهر مدهش لهذا العلم الاجتماعى الدولى ، ذلك أن له ممارسين ضعافا ، يستهدفون لسخرية زملائهم وأحاديث المنتديات العلمية الادبية . ومع ذلك يحظون بمكانة رفيعة ، ومن المؤسف أن يتضح لنا أن العالم الثالث يرى نفسه غالبا بعيون الغرب ، وأن المشتغلين بالانثروبولوجيا لا يخاطبون فى الواقع الاناسى الذين يدرسونهم ولما كانوا يكتبون بلغة اجنبية ، فانهم لا يتصلون الا بزملائهم .

ويؤكد ب. ل. بيناجن الانثروبولوجى الفليبنى (١٩٧٩، صفحة ٤٨) ضرورة « ... تحطيم تلك المرآة التى تعكس مغالطات تاريخية ، والاحتفال - متأخرا - بزوال الاستعمار الماضى ، تلك المرحلة التاريخية الحاسمة التى عجلت بتطور الانثروبولوجيا باعتبارها من فروع المعرفة ، وينبغى الكلام عن مسئولية جديدة .. مسئولية الاهالى الاصليين الذين يصنعون مرآتهم الخاصة التى تعكس الحقائق الجديدة ... »

والى جانب الانتقادات التى يوجهها للصفوة الجامعية المتجهة الى الخارج أعضاء تلك الطبقة التى تنخدع أكثر فأكثر بسراب الغرب ، هناك ايضا مطالب أولئك الذين ليسوا من أعضاء الصفوة ، وهم الممارسون غير المبرزين ، والطلبة ... فالمدرسون الذين يشغلون مراكز هامشية ، ولا يستطيعون الاتصال بالصفوة الا عن طريق لغة أجنبية ، يشعرون بالاحباط ، وأنهم ضحايا مؤامرة من جانب الصفوة الجامعية فى بلدهم ، ويتجلى موقف هؤلاء المدرسين من دعم الطابع الوطنى بكيفية شديدة الغموض : فهم يطالبون بنوع خاص بكتب تصدر بلغة بلدهم ، ولكنهم - فى الوقت نفسه - يرتابون فى صدق أشد أنصار الطابع الوطنى حماسة : أليس هؤلاء هم الذين استفادوا من اتصالاتهم بالخارج ، وهم اليوم من الصفوة المفكرة الدولية ؟ ما الذى اسهموا به فى دعم الطابع الوطنى للعلوم الاجتماعية ، فيما عدا الضجة التى يثيرونها حولهم) الا يسعون ، باشادتهم بالطابع الوطنى الى الابقاء على عزلة أولئك الذين ليسوا من الصفوة المفكرة فى البلد ، والمحافظة على بقائهم هم فى النطاق الدولى ؟ ألا يسعون فى الواقع بحملتهم هذه الى ترك الذين لا يعرفون علوم الغرب الاجتماعية فى دياجير الجهالة ، ومساعدة « أهل المعرفة » على دوام الاتصال بالغرب ، وأن يحظوا بشكر مواطنيهم على اتخاذهم موقفا دقيقا وقيامهم بدور الناطقين بلسان المضطهدين ؟

انني اشعر بان المطالبة بدعم الطابع الوطني لا تمتد حاليا بالكامل على المستوى الاقليمي ، مثل هذه الاقليميه امر مستحيل . وهذا الدعم يقع معظمه في نطاق قومي تنظيمي ، والبلاد التي عرفت العلوم الاجتماعية مؤخرا ليست حتى الان بقادرة على صياغة مثل هذا المطلب باعتبار أن الشروط المسبقة ليست مستوفاة ؟ انها لم تزل في مرحلة التعرف على العلوم الاجتماعية ويلزمها لذلك الاعتماد على المراكز المتفوقة الموجودة في جهات اخرى ، وليس من شأن تغيير المراجع ، وتفضيل بلاد المنطقة التي تملك قاعدة جيدة من العلوم الاجتماعية بدلا من الغرب ان يخدم قضية دعم الطابع الوطني . أليست هذه البلاد على أية حال بلادا أجنبية أيضا ؟ في البلاد التي عرفت حديثا العلوم الاجتماعية ، ما زالت الكتب والمدرسون ، وكذا المواد من أصل اجنبي ، وكان تطبيق العلوم الاجتماعية بها محدودا فلم يكن ليستثير استياءها ، ثم ان المطلب الوحيد الذي كانت تبديه هو أن تكون اللغة المختارة كأداة للتعليم هي لغتها الخاصة ، وحتى هذا المطلب لم تبده حكومات جزر الباسفيك الصغيرة التي استخدمت لغة دولية كدعامة للتعليم ، أما البلاد التي كان لها ميزة التعرف قبل غيرها على العلوم الاجتماعية ، ولها أكثر من ثلاثة أجيال من المتخصصين فيها ، فهي التي تطالب بدعم الطابع الوطني بمزيد من الالحاح ، وذلك في عدة اتجاهات : بأن يتولى مواطنوها مسئولية هذه العلوم ، واختيار لغة أخرى ، واستبدال النماذج ، والرجوع الى مجالات الفكر الوطنية ، وتمجيد التقاليد ، وادانة الاستعمار الفكري الاجنبي .

ولا يجهل أنصار الطابع الوطني المخاطر التي تسفر عن شن حملة كلامية مضادة بسيطة ، ولا يريدون أن يظهروا بمظهر « الوطنيين الذين يملكون الشجاعة في الرد على اسيادهم الاجانب » ، ولا أن يتهموا بالمغالاة في حب الوطن ، ومظاهر دعم الطابع الوطني الايجابية التي يؤكدون عليها هي بنوع خاص الاتية :

١ ــ دعم الطابع الوطني هو دعوة الى الوعي بالذات ، ونبذ الشعور بالاقتباس ، والتأكيد على ضرورة النظر الداخلي ؛ ويريد المدافعون عنه تشجيع كل مبادرة فكرية من شأنها تعزيز التفكير المتعمق في مجتمعهم الخاص لقلب الاتجاه الحالي الذي ينظر الى هذا المجتمع بأعين الغرب .

٢ ــ يقدر أنصار دعم الطابع الوطني أنه من المرغوب فيه فتح آفاق اخرى على المجتمعات الانسانية للقضاء على روح التحزب الذي يسود العلوم الاجتماعية ، ولاثراء هذه العلوم ، ومن أثر ذلك تحرير العقول ، وتحسين حالة التطبيق العملي المهني ؛ وتحليل المجتمع من خلال عدسات جديدة .

٣ ـ يؤكد دعم الطابع الوطنى على الاقليمية التاريخية والثقافية ، ويطالب « باعادة تركيز » الاهتمام باستخلاص امكانيات نشيطة فعالة للمشكلات الوطنية .

٤ ـ لا يجوز أن يؤدى دعم الطابع الوطنى الى انتصار روح التحزب ، أو تفكك العلم الى عديد من نظم الفكر المنعزلة القائمة على حدود جغرافيه ، ان دعم الطابع الوطنى نقيض ليس فقط لمذهب العمومية الكاذبة ، ولكن ايضا النزعة القومية الكاذبة ، وهو حين يهبط الى مستوى النرجسية القومية ، يفقد كل ما له من قيمة .

ويميز كريشنا كومار فى مقاله (١٩٧٩) بخصوص دعم الطابع الوطنى والتعاون بين الامم فى مجال العلوم الاجتماعية ثلاثة انماط من هذا الدعم : نمطا بنائيا ، ونمطا اساسيا ، وانمطا نظريا . ففى رأيه : (ا) ان دعم الطابع الوطنى البنائى يمكن تعريفه بالنسبة الى القدرات الانشائية والتنظيمية لبلد من البلاد فيما يختص بانتاج المعلومات فى العلوم الاجتماعية ونشرها (صفحة ١٠٤) ، (ب) يمكن تصور دعم الطابع الوطنى الاساسى على انه موجود فى قلب العلوم الاجتماعية ، والغرض الاساسى هو أن هذه العلوم تتركز فى المجتمع الوطنى وسكانه ، وكذا فى المؤسسات الاقتصادية والسياسية (صفحة ١٠٤) ، (ج) دعم الطابع الوطنى النظرى هو فرع من المعرفة يسهم فيه أخصائيو العلوم الاجتماعية فى بلد ما بصنع هياكل تصورية ، ونظريات تعكس رؤيتهم للعالم ، وتجربتهم الاجتماعية الثقافية ، وكذا أهدافهم كما تتجلى لهم (صفحة ١٠٥) .

ويرى كريشنا كومار أن النمطين الاولين من دعم الطابع الوطنى لا يطرحان اية مشكلة ، وعلى العكس من ذلك يتمهل طويلا عند النمط الثالث ، ويصل الى نتيجة « منطقية » فحواها أن ما ينبغى تشجيعه هو « التعاون بين الامم » وليس دعم الطابع الوطنى (انظر الصفحات ١١٤ ـ ١١٦) ، وهو على هذا النحو لا يعالج سوى مظهر واحد من المشكلة . ودعم الطابع الوطنى ، رغم انه يثير حوله ضجة كبيرة ، فانه يدعو الى التفكير فى استراتيجية توفق بين الرغبة فى نشر ثقافة فى العلوم الاجتماعية تكون عامة شاملة ، والرغبة فى تأصيل هذه الثقافة فى مجالات ثقافية مختلفة ، والجدير بالذكر أن مصطلح « دعم الطابع الوطنى » فى هذا البحث مفضل بعامة على مصطلح « التنمية الداخلية » ، وهذا المصطلح الاخير مرادف للتنمية النابعة من الداخل بكيفية متوالية بحيث لا يدع مجالا لاى تأثير خارجى . والواقع أن الشعار الذى أطلق لصالح التنمية الداخلية أريد به التعبير عن رد فعل قوى ضد استراتيجية تنمية « بالتفويض » مفروضة من الخارج ، الامر الذى لا يمنع أن تستمر التنمية الداخلية فى هذا الصدد مشوبة بمصالح أجنبية ، فأصبح هذا الشعار

الان عديم الجدوى . أما دعم الطابع الوطنى فانه على العكس من ذلك لا يتجاهل المؤثرات الخارجيه ، والمهم بالنسبة اليه هو صبغ العناصر الخارجية بالصبغة الوطنية بحيث تتكيف مع المقتنيات المحلية ، دون الاهتمام بما اذا كان هذا العمل يؤديه « وطنيون » أو أجانب » .

ويتبين لنا بوضوح فى الوقت الحاضر ان هذا البحث فى خصوص « دعم الطابع الوطنى » يميل الى ان يصير عالميا شاملا ، وليست بلاد العالم الثالث هى وحدها التى تتكلم عن دعم الطابع الوطنى ، بل انا نجد مقالات تعالج موضوع « دعم الطابع الكندى » ، ولا يجوز ان نفسر هذا الاهتمام الذى نجده لدى الباحثين فى البلاد المتقدمة تفسيرا حرفيا ، ويعلق جون سامى من جزر فيجى على المداولات بخصوص « النظرية والاساليب » التى جرت فى مؤتمر « الامم الصغيرة » (ماماك ، وماك كولت ، ١٩٧٩ ، صفحتا ٢٤٢ ، ٢٤٣) فيصف وضعا أصبح مالوفا :

١ ــ سمع المؤتمر خليطا من عبارات طنانة ، جذابة ومقنعة فى صالح التطوير ، وكان بعض هذه العبارات من الانتاج المحلى ، فى حين صيغت عبارات أخرى بالطابع الوطنى « ارضاء لممثلى منطقة الباسفيك » .

٢ ــ « مما له دلالة أكبر أن المناقشة جرت فى معظمها فى صورة حوار غير مفهوم بسبب الهوة الواسعة بين المندوبين الاجانب (الاستراليين والنيوزيلانديين ، والباحثين من الدول الكبرى القديمة) واخصائى المنطقة (مواطنى جزر الباسفيك والبلاد التى كان موضوعا للبحث . .) »

٣ ــ كانت الاغلبية العظمى من الاخصائيين المزعومين ، الاجانب أو المغتربين يريدون أن يعرفوا كيف تكون دراساتهم مفيدة لممثلى الباسفيك ، وكانوا حين يستقر بهم المقام ، يبدون سعداء لدعوتهم للاجتماع فى سيدنى لتقديم المشورة والارشاد للاجانب بخصوص البحث الملائم » .

وجرى دعم الطابع الوطنى فى آسيا فى أربعة اتجاهات : (أ) التعليم باللغة الوطنية ، واستخدام المواد المحلية ، (ب) اجراء البحوث بمعرفة الوطنيين ، (ج) تحديد أولويات البحوث ، (د) اعادة التوجيه النظرى والمنهاجى .

ويبدو من المفيد أن نقول بضع كلمات عن كل من هذه الاتجاهات .

التعليم باللغة الوطنية واستخدام المواد المحلية

يتخذ الكثير من بلاد المنطقة الاجراءات اللازمة لجعل لغتها القومية اداة التعليم العالى ، وهذى هى الخطوة المنطقية الثانية بعد استخدام اللغة القومية فى التعليمين الابتدائى والثانوى ، وتتعقد المسألة فى الهند لان الدستور يعترف بأربع عشرة لغة اقليمية ، ولان الولايات تعمل على

استخدام اللغات الاقليمية فى التعليم . وسوف يكون تأثير هذه السياسة على تطور العلوم الاجتماعية ما يأتى :

فى البلاد التى رسخت فيها العلوم الاجتماعية فى زمن متأخر نسبيا . تأهل معظم المدرسين فى الخارج ، ولذلك فليس فى وسعهم ان تسوء دروسهم بلغة بلدهم ، وفى البلاد التى بها تقاليد أكثر قدما فى مجال العلوم الاجتماعية ، تنقسم هيئة التدريس عادة الى أساتذه كرسى لا يعرفون سوى لغة أجنبية ، ومحاضرين يعرفون لغة أجنبية ، ولكنهم يستطيعون التعبير بلغة بلدهم أيضا ، ومدرسين عندهم معرفة قليلة بلغة أجنبية ، ولكنهم يعبرون جيدا بلغتهم . هذا الوضع يؤدى الى أزمة فى التفاهم : فالطلب يجدون أنفسهم محرومين فى الواقع من التعليم الذى يمكن أن يزودهم به الاساتذة الاكفاء ، فلا يتابعون بالفعل الا الدروس التى يعطيها مدرسون أصغر سنا تعوزهم الخبرة بوجه عام .

ويتطلب استخدام لغة قومية فى التعليم اصدار كتب تعليمية بهذه اللغة ، على ان معظم الكتب التعليميه المحرره بلغات غير آسيوية لا يستطيع الغالبية من طلبة المرحلة الثالثة أن يفهموها ، ولما كانوا قد تلقوا التعليم بلغتهم الوطنية ، فانهم يجدون أنفسهم عاجزين عن دراسة الكتب أو فهم الدروس بلغة أجنبية ، ومن ثم يطالبون باصدار كتب بلغة بلدهم ، الا ان اساتذتهم الكبار لا يستطيعون أن يستجيبوا لهذا المطلب على الرغم من انهم متخصصون فى المجال الذى يدرسه الصغار اذ لا يستطيعون التخاطب معهم بلغتهم الوطنية ، ومن ثم ظهر فى السوق مجموعة من « الكتب الرائعة » المحررة باللغات المحلية ، ويمكن تصنيف هذه الكتب التى تصدر باللغات المحلية الى خمس فئات :

(أ) كتب مقبولة من الناحية العلمية ، ولكنها محررة بلغة رديئة ، (ب) كتب رديئة من الوجهة العلمية ، ومكتوبة بلغة « غير علمية » ، (ج) كتب يتساوى مضمونها العلمى ومستواها اللغوى ، (د) كتب رديئة من حيث الشكل والمضمون ، (هـ) كتب جيدة ، معظمها مترجم (وهى نادرة جدا) .

وكما قلت فى موضع آخر (اتال ، ١٩٧٦ ، صفحة ١٣٨) : « يجب التسليم بأن الكثير من الكتب الوجيزة التى يقال انها « أصيلة » ليست فى أحسن الاحوال سوى سرقات أدبية ، ان اعداد كتاب وجيز يجب أن يكون مرتبطا ببرامج جامعية ، والترجمة تسفر عن تحريفات شديدة ، وفى معظم الحالات ، حين يترجم كتاب أجنبى الى لغة محلية ، تدمج البيانات المدونة بأسفل الصفحات فى النص الاصلى ، ويفسح حيز للتعريفات والاستشهادات أكبر مما يفسح للامثلة والرسومات الايضاحية

المأخوذة من البيئة المحلية ، هذه الكتب الرديئة الرخيصة الثمن الصادرة بكميات هائلة ، شأنها شأن العملة الزائفة تطارد الجيدة . ويزخر السوق بموضوعات من نوع الاسئلة والاجوبة ، وكراسات من طراز « مفاتيح لاجل ... » ، وكتب « للمراجعة السريعة استعدادا للامتحانات » . والطالب الذى لا يحترز من هذه الكتب يغدو ضحية سهلة لها ، والناشرون بنوع خاص هم الذين يستفيدون من هذا الوضع . والعلوم الاجتماعية هى التى تعانى منه . ولا سبيل الى علاج الاضرار الناتجة : فالطالب الذى اعتاد أن يستخدم الطرق الموجزة . لا يحب بعد ذلك ان يسلك الطريق الطويل المتعرج الذى يؤدى الى اكتساب المعرفة . ونظام الاشراف على المعارف ، الذى يشجع الاستذكار بالحفظ هو السبب فى هذا الاتجاه . وكان لهذا الاسلوب فى التعرف على العلوم الاجتماعية « من باب الخدم » تاثير سىء على قواعد التعليم ، ففى مدارسنا . لا يدرس المعلمون . ولا يتعلم الطلبة سوى نفاية العلوم الاجتماعية ، وهكذا أصبحت الجامعات التى احتفظت باللغة الانجليزية أو بلغة أجنبية أخرى معاهد للصفوة ، وظهر فى المهنة هيكل طبقى ، الصفوة فيه معظمها غرباء على ثقافاتهم . والاخرون غير مؤهلين لمواجهة التحديات الجديدة » .

ولما كان الجيل الجديد من الباحثين فى العلوم الاجتماعية غير قادرين على التفاهم بلغة دولية ، فان لديهم فرصا قليلة لمعرفة ضروب التقدم الحديثة التى تحققت فى البلاد الاخرى فى هذا المجال ، كذلك لا تصل أعمالهم الى علم زملائهم الاجانب . مثل هذه العزلة تجعل الوطنيين بعيدين عن المجتمع الدولى ، ويمكن أن تحدث هذه الظاهرة نفسها فى داخل البلد اذا كانت اللغات القومية (أو المحلية) قد اختيرت لتكون أداة للتعليم .

اما المدرسون الاكفاء الذين يثابرون على استخدام لغة أجنبية دون أن يدركوا أن العودة الى اللغة القومية أصبحت الآن حقيقة واقعة فانهم حفروا بذلك هوة بينهم وبين طلبتهم الذين يرفضون أن يضاروا بسبب عدم قدرتهم على اجادة لغة دولية ، وقد يحتج هؤلاء الطلبة بأنهم ليسوا هم المسئولين عن هذا القصور ، والواقع أنهم ليسوا هم الذين اخطأوا بتلقى دروسهم بلغة بلدهم ، بل الحكومة هى التى أجبرتهم على ذلك ، وهم يشتكون ويتهمون الجامعة بسذاجة بأنها لم تحقق اصلاح التعليم الذى أملته السياسة اللغوية التى تتبعها السلطات ، وكان جديرا بها أن تتمشى مع التطور وتتهيأ لمواجهته ، ولم يكن أخصائيو التغيير ، من بعض الوجوه أكفاء فى مجالهم الخاص .

البحث الذى أجراه الوطنيون

يشكل العمل الذى يؤديه « الوطنيون » لصالح البحث ، وكذا القيود التى فرضت على البحوث التى يقوم بها « المغتربون » بعض الاجراءات الهامه التى اتخذتها غالبيه البلاد فى سبيل دعم الطابع الوطنى ، وظهر العديد من الصعوبات المنهاجيه فيما يختص بمزية البحث « الوطنى » على البحث « غير الوطنى » . ومع ذلك يمكن التأكيد بأن الاعتبارات الاكاديميه ليست هى وحدها التى فرضت هذا القيد على البحث غير الوطنى . فثمة بواعث سياسية ادت هى الاخرى دورا فى منع للوطنيين من اجراء بحوث فى بعض الموضوعات . ويمكن ان نذكر حالات صرحت فيها الحكومات لبعض الباحثين الاجانب باجراء دراسات لمشكلات وثيقة الصلة بالشئون الوطنية . فى حين حظرت على الوطنيين اجراء هذه الدراسات ، وثمة صعوبة اخرى تتمثل فى القيود المفروضة على نشر نتائج البحوث ، وفى حين أن الباحثين من غير سكان البلد الاصليين يتمتعون ببعض الحرية فى جمع الوثائق ونشر نتائج عملهم ، فان الاهالى الاصليين قد يجدون أنفسهم محرومين من هذه الامكانيات .

مشكلة الاولويات

من مظاهر دعم الطابع الوطنى ما يتعلق بتشجيع البحوث فى موضوعات تعتبر هامه ووثيقه الصله بالمجال القومى . هذه الحركه قد مست كل القطاعات فى البلاد الاسيوية الناميه ، وهذا المعيار الاساسى ، معيار الصلة بشئون البلد هو الذى يهيمن على تخطيط الانشطة وتخصيص الاعتمادات المالية ، وتبذل الجهود لتدريج الاولويات بالنسبة الى مدى الصلة بالموضوع ، ويتحدد تدريس العلوم الإجتماعية والنهوض بالبحث على اساس هذا المعيار . ومع ذلك فالمشكلة ليست بسيطة . ومع أن هذا المبدأ العام ، مبدأ الصلة بالموضوع يبدو مقبولا من الكافة ، فانه لم يكن من السهل تعريف قواعده التى تختلف من بلد الى آخر ، كما انه من الصعب الوصول الى اتفاق فى شأنها داخل البلد الواحد ، وتحتوى المستويات السياسية المختلفة فى برامجها على مراتب مختلفة من الاولويات فى موضوع التنمية . وينضم الاخصائى الى معسكر أو آخر تبعا « لارتباطه » السياسى . والمشكلة أكثر تعقيدا أيضا فيما يتعلق بتعريف أولويات البحث فى نطاق الفرع الواحد من العلوم الاجتماعية ، وتتوقف هذه العملية على عوامل كثيرة فى داخل الفرع الواحد ، وتتعلق بالوسط الاجتماعى والثقافى الخارجى ، وتتشكل العناصر الداخلية لهذه العملية من مجموعة المعارف الخاصة بالمجتمع ، والاداة النظرية والمنهاجية المتاحة ، واليد العاملة المؤهلة الموجودة ، وقاعدة أساسية للبحث ؟ ويمكن أن

تضيف اليها عوامل خارجية ، اجتماعية وايديولوجيــة . وبالنظـر الى المشكلة من هذه الزاوية نستطيع بسهولة معرفه نقطــة الضعف فيهـا .
وقد حاولت مجموعات مختلفة من الاخصائيين باسم دعم الطابع الوطنى ان تقدم قوائم مختلفة من الاولويات فالبعض منهم لا يهتمون الا بأساليب تفكير السكان الاصليين ، ويرفضون النظريات والنمــاذج المستورده من الخارج باعتبار انها غير مناسبة ؟ وآخرون يرفضون بالجملة . كل عمل أنجزه حتى اليوم المواطنون الاصليون ، أو غير المواطنين لانه لا يتفق مع أسلوب تفكيرهم (سواء الخاص بهم أو المستعار من غيرهم) . وآخرون يحبون ان يروا الباحثين فى العلوم الاجتماعية يعملون بجـد فى البحـوث المكلفين باجرائها ، ويكفون عن السعى وراء الموضوعية .
وتشكل الدراسات التى تجرى على البحوث الحاليــة من أجـــل التعريف بالشخوص والمجموعات العرقية من جهة ، ووضع قائمة جـرد للاسهامات النظرية والمنهاجية التى قام بها المواطنون الاصليون من جهــة اخرى ، تشكل نتيجة من النتائج التى أسفرت عنها الدعوة الى دعم الطابع الوطنى . ولعل نظرة الى هذه الدراسات توضح لنا الى اى مدى وصل بالفعل هذا الدعم للطابع الوطنى .

توجيه جديد ، نظرى ومنهـاجى

هذا التوجيه يجرى بمزيد من البطء ، وفى حين اننــا نسمع فى الكثير من الاحيان أحاديث ضد « سيطرة » النظريات والنماذج الاجنبية ، وعدم تكيفها ، فان الحلول البديلة المقترحة التى تحظى بالقبول قليلة . وكما نسمع انتقادات موجهة ضد العلوم الاجتمـــاعية « الغربيـــة » ، او « المحافظة على التقاليد » ، نصادف أحيانا انصارا متحمسين للحلول الماركسية ، ومن الصعب تبرير هـذه الاختيـــارات باسم « الطـــابع الوطنى » .. واذا كانت الماركسية تشكل نظرة مستقبلية « مرجـوة » ، فانها لا تفقد مع ذلك طبيعتها « الاجنبية » ، وينبغى لنا ايضا أن نختبر العمومية المزعومة للنظريات والنماذج المستقرة فى بيئــات مختلفــة . وليس المطلوب هو اختيارات جديدة ، اذا أريد الوصــــول الى علم عام شامل ، لا الى انشاء « مدارس فكرية » يتـــولد عنهـــا ـ على غرار الطوائف ـ كهنوت يسيطر على المؤمنين ايمانا أعمى . ومع ذلك ظهـرت بعض المبــادرات (*)

ولنا ان نذكر على سبيل المثال عمل « محبوب الحق » وهو اقتصادى باكستانى مشهور ، تدل مجموعة دراساته التى نشرت فى « ستار الفقر » انه أثار الشك فى القواعد البديهية لنموذج التطور الذى تعلمه فى هارفارد ، وفى ييل ، وانه سعى الى اعادة صياغة هذه الاستراتيجية فى ضوء الحقائق

الجديده . وكتابه . رغم أنه حرر بأسلوب هجـومى بعض الشيء لاثارة الاهتمام والتغلب على ضروب المقاومة فانه يصدر عن معالجـة بنـاءه . فهو يقول ان « المجمع الجامعى الغربى الذى رفض ان يصدق ان واحدا من طبته قد صار فجاه مجنونا » يقبل الان مقترحاته ومقدماته المنطقية . ولعلنا فى حاجة الى كتب اخرى من هذا النوع .

خاتمـة ..

يخطرنا الاهتمام بدعم الطابع الوطنى الى دراسة كل نتائجه بعناية وتؤده . ان الرغبه فى دعم الطابع الوطنى تدعونا الى اعاده تقييم بنيـان العلوم الاجتماعيه . واعداد استراتيجيـات تتيح تنشيطها فى مختلف الظروف العسيره التى يعانى منها العالم فى الوقت الحـاضر . ومع ان المصطلح مقبول فى الوقت الحاضر على مدى واسع ، فانه يبدو أن معناه الحقيقى وملاءمته لا يحظيان بالموافقه الاجماعيه ، والمشكله الاساسـية العسيره هى تلك الخاصة بعموميه العلم فى مواجهة النوعيات الثقافيه . ولعل طلب ازالة « اقليمية » العلوم الغربية يلخص الازمة التى تجتازهـا هـذه العلوم فى الاونة الحـاضره ، وانا لنرى بقلق أيضا هوة تفصـل بين ما يقال وما يحدث . أن معظم الذين ابدوا استياءهم من العلوم الاجتماعية الغربية . وامتدحوا دعم الطابع الوطنى لم يثبتوا أنهم يفـكرون بالفعـل فيما يقولون ، سواء برفضهم نظريات الغرب ومفاهيمه واساليبه المزعومة . او باعدادهم نماذج بديلة ، وتبـدو المرحلة الحاضرة موسومة بالمقـاومة ورد الفعل ، ويحسن التفرقة بين ما هو وطنى بالاصل ، وما اجعل بمثابة وطنى ، بين التطور الداخلى وبين دعم الطـابع الوطنى ، بين مظـاهر العمومية ، والمظاهر الاقليمية لدعم الطابع الوطنى . ويجب أيضا التسليم بأن العلوم الاجتماعية لم تصل الى مرحلة واحدة من التطـور فى البـلاد بأنها ، وان هذا الوضع يتحكم فى عزم البلاد على قبول « ايديولوجيـة » دعم الطابع الوطنى . ويجب تعريف الشروط المسبقة لدعم الطابع الوطنى فيما يختص بالعلوم الاجتماعية ، والا صار هذا المطلب مجردا من المعنى ، ويجب تحديد هذه الشروط على المستويات الفردية والمهنيـة والتنظيمية والقومية والاقليمية . وربما كان من الضرورى لذلك نقل المداولات الى مجالس الاخصائيين فى العلوم الاجتماعية على المستويات القومية والاقليمية أو المحلية ، ولعل دراسة منهاجية المؤلفات الصادرة فى البـلاد النامية توضح لنا المحاولات التى بذلت لاضـفاء الطـابع الوطنى على العلوم الاجتماعية ، والصعوبات التى أعترضت هذه المحاولات .

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

تصدر شهريا

مستقبل
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمعلومات

مجلة (ديوجـ
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

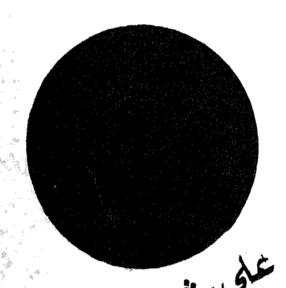
العلم والمجتـ
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثمن ٢٥ قرشاً

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



على مشارف علم الاجتماع

- النظرية والتطبيق والتاريخ
- النظم التعليمية
- الدين • الهجرة • الاقتصاد
- السلالة، علم الاجتماع الحضري

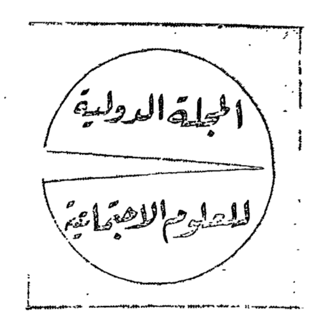
العدد السابع والأربعون - السنة الثانية عشرة

أبريل / يونيو ١٩٨٢

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد (٤٧)

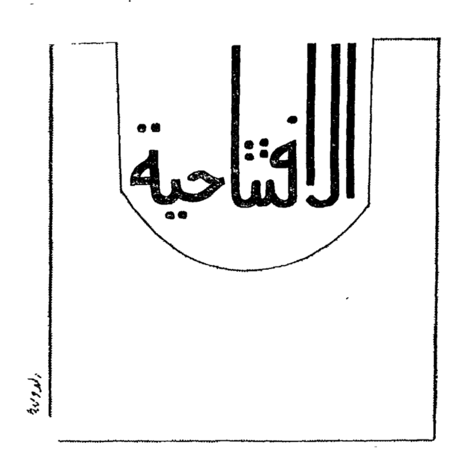
السنة الثانية عشرة

ابريل / يونية ١٩٨٢

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد



على حدود علم الاجتماع

مقالات هذا العدد جميعها صور من أوراق بحث قدمت الى اجتماع مجلس بحوث علم الاجتماع الدولى الذى عقد فى « جابلونا » بالقرب من وارسو (فى الفترة بين ٢٥ ، ٣٠ اغسطس ١٩٨٠) . وهى لذلك تعكس اهتمام لجان البحوث المختلفة التابعة لاتحاد علم الاجتماع الدولى . وتقدم نصوص المقالات فى حالات معينة وخاصة فى مقالات أولف هيمر ستراند ، عن التغيير الاجتماعى ، هارى ماكلر — ارفولد سيلز — نيل سملر عن الاقتصاد والمجتمع منظورا شاملا عن الموضوع من وجهة نظر وخبرة لجنة البحوث المختصة ذاتها ، اما بقية المقالات فهى اكثر اتجاها الى التعبير عن وجهة نظر شخصية ، الا أن المقالات فى مجموعها تشكل مجموعة ذات مستوى علمى رفيع تشير الى اتجاهات جديدة والى اعادة تقييم فكرى فى مجالات مختارة من البحوث الاجتماعية .

وتعبر عن عظيم تقديرنا لاتحاد علم الاجتماع الدولى وخاصة الى نائب الرئيس الاستاذ « ماجدوليناسوكونفسكا » عضو أكاديمية العلوم البولندية التى نظمت اجتماع مجلس البحوث واقترحت اصدار هذا العدد وسمحت لنا بأن نختار بحرية من بين المادة العلمية المتوفرة . ونثق فى أن القراء يقدرون اختيارنا لهذه المجموعة وخاصة من حيث الاهتمام بالبعد الدولى فيها ، وقد حقق علماء الاجتماع تقدما عظيما فى السنوات العشر الماضية أو نحوها من حيث الاحاطة بالظواهر المختلفة بنظرة عالمية أو ــ على الاقل ــ اقليمية متسعة . كما يتضح ذلك من مقال « جون والتن » عن علم الاجتماع الحضرى الجديد ، مقال وانيل كوبات ــ هانز جواكيم هوفمان ناوتنى عن الهجرة ومقال جون ركس عن علاقات الاجناس البشرية ومجموعات الاقلية . ويشكل هذا بالتأكيد جزءا من اتجاه علمى مدقق آخذ فى الظهور عن اتجاهات وحركات منتشرة عالميا تحدث ترابطا متزايدا بين مختلف الدول وتزيد من ترابط كل منها بالاخرى . وقد سبق لنا ان خصصنا أحد الاعداد لموضوع (اكتشاف التعاضد العالمى ، مجلد ٣٠ عدد ٣ ــ ١٩٧٨) ويجرى اعداد عدد آخر عن صور العالم ، يصدر آخر هذا العام .

النظرية والتطبيق والتاريخ



يفترض ان احد الاسباب فى اثارة الاسئلة عن مستقبل النظرية الاجتماعية هو عدم الرضا ، الذى يشارك فيه الكثيرون منا ، عن وضعها الحالى . ويرجع عدم الرضا ـ اساسا ـ الى أن علماء الاجتماع لم يضعوا حتى الان نظريات وطنية وقومية يمكن ان تفسر الظواهر الاجتماعية وتقدم ارشادات موثوق بها لتطوير تكنولوجيا اجتماعية تعالج المشكلات الانسانية. فهل هناك من سبب لتوقع ظهور مثل هذه النظريات فى المستقبل .

وهناك رأى شائع يقول : أنه لا توجد أسباب منطقية تجعل عالم الاجتماع الثقافى لا يقبل الاسلوب العلمى تقبلا كاملا وان تطبيق هذا الاسلوب سوف يؤدى آخر الامر الى النتائج ذاتها التى حققتها العلوم الطبيعية .. وتزعم سورة ذائفة من هذا الرأى أن البحث الشامل المتعمق الذى يستخدم الحاسب الالكترونى والنمـــاذج وتحليـــل النظم وغير ذلك من تطبيق الرياضيات المتقدمة سوف يؤدى الى وجود قاعدة أساسية لانشاء نظريات

بقلم : تيودور آبل
أستاذ علم الاجتماع فى جامعة نيومكسيكو : البوكرك ـ
نيو مكسيكو الولايات المتحدة .

ترجمة : إبراهيم البرلسى
مستشار فى الادارة . خبير فى الادارة بالامم المتحدة
سابقا .

اجتماعية بعيدة الاثر . وانى اذكر « بول لازارسفيلد » وهو يعرض هذه النقطة فى اجتماع دعت اليه منظمة رائدة ، لتحديد ما اذا كان ينبغى أن تستمر مساندة العلوم السلوكية أم لا . وكانت الحجة الرئيسية التى قدمتها المنظمة ضد الاستمرار فى المساندة هى أن انفاق ملايين الدولارات على البحوث على مدى العشرين عاما الاخيرة لم يؤد الى نتيجة تذكر ـ فلا تقدم فى المعرفة ولا اكتشافات أو افكار رائدة . وكان هذا أمرا عجيبا ، نظرا لان علماء الاجتماع أمثال كولى ، فالمين ، سومتر اويسمل ـ وهم قليل من بين قائمة طويلة ـ استطاعوا القيام ببحوث متميزة معتمدين على الانفاق من اموالهم الخاصة . ويمكن ان يضم الى قائمة العلماء هذه بعض المعاصرين نذكر منهم ـ على سبيل المثال ـ روبرت نسبت الذى حسم القول بأن وجد أن الفى عام قد عطلت التفهم والمعالجة السليمة لحقائق التغير الاجتماعى . وهذا عمل قد غير ممول سوف يعتبر بغير شك تقدما مفاجئا فى المعرفة بمجرد ان يعترف بفائدته ودلالته على نطاق واسع .

وكانت اجابة « لازارفلد » هى أن علم الاجتماع يقع الان فى موقع علم الفيزياء منذ اربعمائة عام . واستنادا اليه ، فان تجميع وترتيب البيانات الاجتماعية سوف يتطلب مثل هذا الزمن قبل التوصل الى شىء ذى أهمية كبيرة فى علم الاجتماع . فاذا حدث هذا فسوف يظهر بعد مرور اربعمائة عام تقريبا من الان من علماء الاجتماع أمثال نيوتن ، والتن ، ماكسويل ، اينشتين ممن يفخر بهم هذا العلم . ولكن « لازار فلد » الذى عرف بأنه طور علم الاجتماع تطويرا كبيرا اضاف محذرا بأنه لن يتحقق شىء من هذا الا اذا استمر تدفق الاموال دون توقف .

كما قدم أحد المشاركين فى الاجتماع اجابة باهرة لسؤال عن السبب فى حدوث اضافاتعظيمة لعلم الاجتماع فى الماضى دون استخدام اعتمادات مالية مخصصة فشبه واجبات علم الاجتماع بعملية اكتشاف لمنجم ذهب . فانه بمجرد تحديد موقع المنجم فى وقت ما من الجزء الاخير من القرن التاسع عشر فان من سبقوا بالوصول اليه من الرواد استطاعوا ان يجرفوا كتل الذهب التى وجدت على السطح وعادوا بغنيمة سهلة . وكان على من جاء بعدهم ان يحفر على عمق ابعد وأبعد ليحصل على مزيد من الذهب وأصبحت العملية باهظة النفقة .

ولست أعترض على الاكثار من البحث لذاته . ولكنى أشك فى أن حجة لازارسفلد بأن ندرة البحوث التى تذرع بها سبب كاف فى الوضع الحالى للنظرية الاجتماعية ، فقد لا يكون الكم بل مسمة البحوث التى ينهض بها علماء الاجتماع هى التى تعوق النمو الناجح للنتائج النظرية فى هذا المجال . فاذا كانت هذه التوقعات وهمية فان اتجاه وهدف البحث المستند الى هذه التوقعات لا يؤدى الا الى نتائج تافهة ، والواقع ان تفاهة نتائج الكثير من البحوث الحالية هى المصدر الرئيسى لعدم الرضا عن الوضع الحالى للنظرية الاجتماعية . فهل يمكن ان تكون التوقعات السائدة وهمية .

ويقرر اغلب علماء الاجتماع النظريين ــ صراحة او ضمنا ــ ان علم الفيزياء هو النموذج لعلم الاجتماع الذى يؤملون ان يجعلوا منه علما كميا تجريبيا تصاغ له القوانين عن العلاقات العالمية المجردة التى يمكن حينئذ ان ترتبط بقوانين اخرى فى هذا المجال وتؤدى الى القدرة على التنبؤ الدقيق الحاسم بالاحداث الفردية او بعض جوانبها والمتوقع ان يكشف علم الاجتماع عن المجتمع كما كشف علم الفيزياء عن التشكيل التى تستند اليه الطبيعة . وسوف يؤدى هذا بدوره الى ظهور نظريات تشبه نظريات الميكانيكا السماوية او الديناميكا الحرارية غير الذرية حيث تتكامل المصطلحات والافتراضات بطريقة يمكن من تطبيق الانغلاق والاكتمال بدقة تامة تقريبا .

وانى اشترك مع اقلية فى الاحساس بان هذا التوقع قد لا يكون الا وهما . ولو ان هذا لا يستند الى اسس فنية كأن يكون لسبب صعوبات منهجية أو لان التجريب والتقدير الكمى لا يعتد بهما فى علم الاجتماع وليس هذا هو الواقع بالطبع ، ولكنه استنادا الى أنه يوجد فرق اساسى بين اهداف دراسة الطبيعة وأهداف دراسة المجتمع .

فالعلوم الطبيعية تجابه بأهداف واحداث لها خصائص فطرية وتدخل فى علاقات تخضع لقوانين عامة وبذلك تكشف عن نظام ثابت غير قابل للتغيير . وكما يقول عالم الفزياء « ارنست ماسن » « لا تحدث الامور فى الطبيعة ، كما تحدث ، الا بقدر وهى لا تحدث الا بطريقة واحدة » . وقد أيد ذلك ، ماكس بلانك — وهو ايضا عالم فيزياء عظيم — باضافة اخرى هى أنه فى كل العمليات الطبيعية تظهر طبقة سفلية حقيقية عالمية تتقبل الذكاء الانسانى وتتحكم فى الطبيعة نظام منطقى وهدف ؟ وتحدد هذه الحقيقة بوضوح أهداف العلوم الطبيعية : فهدفها يجب ان يكون استكشاف النظام المنطقى الذى يحكم ظواهر الطبيعة .

فاذا نظرنا فى البداية الى « كومت » وعدد قليل من المفكرين الذين سبقوه نجد ان علماء الاجتماع السابقين حاولوا الاقناع بأنه يوجد — بالقياس على نظام الطبيعة الاساسى العقلانى — ايضا مثل هذا النظام والانتظام وراء الظواهر الاجتماعية واعتبر الانتظام الذى يلاحظ كثيرا فى الحياة الاجتماعية كعلامات مرئية على مثل هذا النظام الاساسى المنتشر .

ولكن زاد ادراكنا حينئذ بأنه ربما لم يكن هذا هو الحال ، فأمور الانسان هى بالضرورة غير منتظمة وغير متلائمة . وهى على خلاف النظام الطبيعى الذى هو من صنع الخالق الذى اعتبره اينشتين « الرياضى المقدس » الذى لا يعرض العالم للاحتمالات ولكن النظام الاجتماعى من صنع الانسان ومعرض للاحتمالات . فقد أوجدته الكلمات الانسانية من خلال عدد لا يحصى من عمليات التفاعل التى تمكنهم من العيش معا ومن تعظيم القيم التى يتعلقون بها .

وكل الترتيبات بين الكائنات الانسانية ، مهما اطلقنا عليها من مسميات علاقات — منظمات — تشكيلات — مؤسسات تتفاعل وتوجه وتتغير نتيجة اعمالنا . وليس هناك أهداف غير أهدافنا تعمل على قيام النظام الاجتماعى . وفوق ذلك فانه مهما كان من أثر ما نصنعه من أشياء وأدوات ومعتقدات وفن وأمثالها فانها تنحصر فى المعنى الذى يضفيه عليها البشر ولا ترتبط بشىء خارج عنه . وصفات دنيا الاجتماع الثقافى على خلاف صفات الطبيعة لا تعيش مستقلة عنا . فنحن مسئولون عن تصميمها وهدفها . والعناصر الديناميكية للحياة الاجتماعية والثقافة هى النوايا والحاجات والانشطة التى تقبل التكيف وتحدد اعمالها القدرات الابتكارية للكائنات الانسانية

وليست قوى الطبيعة . والانسان بالضرورة ليس خارجا عن الطبيعة . بل الحقيقة أنه يمكن النظر الى الانسان على أنه وسيلة الطبيعة فى انتاج الثقافة . وقد خلق اله الطبيعة الانسان واعطاه الحرية فى تكوين عالمه الخاص ليعيش فيه ويكون سيد قدره .

ولما كنا المنشئين لدنيا الانسان فانه يتوفر لنا معرفة مباشرة وجوهرية بها . والنظام الاجتماعى نظام صنعه الانسان . والقوانين التى تحكمه صنعها كذلك . وليس هناك سبب يجعلنا ننتظر ان يقف وراء هذا النظام وهذه القوانين قوانين كونية طبيعية ثابتة تتجاوز قدرة الانسان .

وينتج عن ذلك اذن ، ان اهداف علم الاجتماع سوف تختلف اختلافا جذريا عن اهداف الفيزياء ولو أنه عند المتابعة يتضح ان كلا منهما يتوافق مع مبادىء ومنطق الاسلوب العلمى . ولا يحتاج علم الاجتماع ان يشغل نفسه بالبحث عن قوانين عالمية لتحكم الظواهر الاجتماعية التى يمكن ان نفسر بنظريات عامة من خلال عملية استنتاج . ويوضح تعليق قدمه « موريس كوهين » هذه النقطة . واستنادا اليه ، فان الادعاء بأنه يجب ان تكون هناك قوانين تدعم الحياة الاجتماعية ما هو الا حجة بديهية . وتستند الى الافتراض بأنه توجد أعداد محدودة من العناصر او الاشكال التى يجب أن تكرر نفسها فى تسلسل زمنى لا ينتهى . ولكن لماذا ، انه يتساءل ـ الا يمكن ان تقتصر هذه الاشكال والعناصر المتكررة على تلك التى تنطوى تحت قوانيننا الفيزيائية ؟ وأى ضمان يوجد على انه فى الوقت المحدود المتاح لنا يجب ان يحدث تكرار كامل الانماط الاجتماعية كذلك ؟

فماذا ينبغى ان تكون اهداف البحث الاجتماعى اذا لم يكن اكتشاف نظام اساسى لعالم الانسان ؟ يمكن ان اقتصر على هدفين اعتبر ان لهما أهمية كبرى . فأولا انه بالنظر الى الطبيعة التاريخية للحقائق الاجتماعية ينبغى ان يهدف علم الاجتماع الى التوصل الى تقارير منطقية عن نشوء وعمليات تشكيل وتغيير ترتيبات بارزة معينة بين الناس الافراد فى المجتمع ـ وسوف يتطلب هذا بحثا منطقيا مقارنا (وهو نوع من البحوث مغفل اغفالا تاما أو غير مقدر فى الوقت الحاضر) يهتم بالعلاقة الاجتماعية بالغة التعقيد بين الانماط الاجتماعية كل منها والاخر والارتباط بين مختلف عناصر هذه الانماط . وسوف ينتج عن هذه الدراسات كما حدث فى بعض الحالات من قبل معلومات وصفية مقيدة موثوق بها وقوانين وضعية وتفسيرات او افكار عامة تتيح تفهما للاحداث الاجتماعيـــة والنظرات التركيبية الخاطفة عن الوضع القائم وتفسيرات ايحائية لاى شىء يشـــكل علينا .

وتمثل التفسيرات فئة متميزة من التعميمات التى لا يوجد لها مكان الا فى العلوم الاجتماعية . وكما أوضح (روفيلد) فانها تمثل غالبا اضافات

كبرى الى فهم الانسان والمجتمع وقد أثرت على مدى سنوات تأثيرا عميقا على مسار علم الاجتماع ، والتفسيرات ليست افتراضات ولكنها تشترك في سمات النظريات . والافتراضات تخمينية ولكنها صيغت بحيث يمكن تأييدها او نقضها — والتفسيرات كالنظريات تخمينية وتظل كذلك اذ أنه يمكن التوضيح كما فعل « بلومر » فيما يتعلق بتاريخ العامل البولندى أنه لا يمكن استنتاجها دون لبس من البيانات — وفوق ذلك ، فانها تمثل نتائج لا يمكن بطبيعتها الاساسية أن تخضع للاختبار التجريبى او التحليل الاحصائى كما هو الحال فى تحليل « النازية » مثلا . والتفسيرات شأنها شأن النظريات نتاج خيال خلاق بالغ التطور وليست تطبيقا لبعض الاساليب الرسمية فى البحث . ومع ذلك هناك فرق جوهرى بين التفسيرات والنظريات . اذ توضع النظريات لشرح القوانين السببية وتخلق التفسيرات لتوفير التكيف فى مجالات هامة ومحتومة من الحياة الانسانيه ولتقديم مفاهيم جديدة عامة عن الطرف الانسانى كما فعل ماركس ، ودركهايم ، ماكس فيبر بذكاء شديد .

وهذا يؤدى الى الهدف الثانى الكبير للبحث الاجتماعى اذ ينبغى أن يهتم علماء الاجتماع بوظيفة الاشياء والاحداث فى عملية المعيشة أى فى عملية حل التوترات من خلال التكيف مع الظروف . وكما اوضح (ديوى) فان الاشياء والاحداث على المستوى الاجتماعى الثقافى هى عقبات وموارد اما للاستخدام او المتعة ، وهذا يقوم موضوعا خاصا لعلم الاجتماع او الاصح عددا من الواجبات مثل اكتشاف أساليب ازاحة العقبات او اكتشاف موارد جديدة ، وبصفة عامة تقويم المؤسسات الحالية والطقوس والعادات والايديولوجيات وغير ذلك بمداول تشغيلها الفعال وتوصيلها للتحسين .

وفى هذا الوضع توجد أوضح دلالة على الفرق فى الفكر الاساسى بين علم الفيزياء وعلم الاجتماع . فأكثر الواجبات أهمية وشمولا بالنسبة لعلم الاجتماع بالمقابلة مع علم الفيزياء هى معالجته للوقائع التاريخية فى عملية الحياة الجارية الخلاقة ، وعلم الاجتماع وجودى فى اهتماماته اذ يركز على الظواهر اما علم الفيزياء فهو مجرد وجوهرى أى انه يهتم باستكشاف القوانين العالمية والنظريات الرائعة .

نظرة الرواد :

ادرك رواد علم الاجتماع الطبيعة الوجودية للصالح الاجتماعى فى عملية الحياة ادراكا تاما .. وبالرغم من خلافاتهم الكثيرة حول موضوعات معينة فقد كان لهم الهام مشترك واحساس بالتوحد والواقع انى لا اتردد فى القول بأنه كانت لهم نظرة مشتركة الى ما يختص به علم الاجتماع ..

وما يجدر به أن يسعى الى تحقيقه ، فماذا كانت هذه النظرة وهل لازالت واقعية فى الوقت الحالى ؟

وتوقع متوسعوا علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين أن يهتم هذا العلم بمجالين نظريين كبيرين . عرفا بتعبير « كومت » بالنظام الاجتماعى للاول والعمل المتصور له هو وصف وترميز وتشكيل وتنظيم العلاقات الاجتماعية . والثانى التقدم الاجتماعى والعمل المتصور له هو التحقق من ديناميكية التطور الاجتماعى بحيث يمكن فهمه والتحكم فى اتجاهه . وكانت فكرة التقدم هى البؤرة التى تركزت فيها النظرة الاجتماعية . وكان من اللازم اخضاع دراسة النظام الاجتماعى ومتابعة العديد من الاهداف الفرعية للهدف النهائى لعلم الاجتماع الذى كان يعتبر الارتقاء بالتقدم الاجتماعى . هذه كانت النظرة .

ونتج عن عملية التجـزئة والتخصـص والمهنية التى تعرضـت لها المؤسسـة الاجتماعية فى السنوات الاخيرة ان احتجبت هذه النظرة ان لم تكن افتقدت تماما . ولكن الاغلب انها أهملت لان فكرة التقدم اصبحت موضوع جدل والكثير من علماء الاجتماع ينكرون صـــحتها كلية ومن ثم يرفضون موضوع نظرة المؤسسين نفسه .

فهل يمكن استعادة هذه النظرة الى النظرية الاجتماعية ؟ اعتقد فى امكانية ذلك فان التجزئى لا يمنع التركيب حتما ، بل الواقع انه كثيرا ما يشجع عليه . والتخصص والاحتراف فيه لا يمنع بالضرورة نظرة مستقبلية من أن تتوسع فى المعنى المستمد من الحقائق المكتسبة من منظور بحث اضيق . وأخيرا ، فان الطبيعة الصعبة لفكرة التقدم يمكن ان تجد حل مشـكلاتها فى جـزء كبير منها بالاحتفـــاظ بفكرة التقدم فى اطار الافتراضات التى يمكن الدفاع عنها منفصلة عن مفهوم التقدم باعتباره اداة مقبولة للتحليل الاجتماعى .

وقد نشأت فكرة التقدم فى القرن السابع عشر وانبثقت استجابة لازدهار مذهل فى العلم وجاذبية فلسفة جديدة للمذهب العقلى وازدياد العلمانية فى امور الانسان . وساعد التحرر من السلطة والتقاليد التى شجعت عليها التطورات الجديدة على حرية الفكر وتعميق الاتجاه للاعتماد على النفس . ونتج عنه تفاؤل نشط عن قدرة الانسان على تشكيل قدره ــ وأصبح الانسان باعتباره سيد قدره عقيدة جديدة عبر عنها (كوندروست) على أحسن صورة : (ليس هناك حدود ثابتة توقف الانسان من تحسين مستواه والحصول على خدمات انسانية اوفر ، وتقدم الانسان الى الكمال مطلق بلا نهاية) .

وتتضمن فكرة التقدم اربعة مفاهيم أساسية . الاول ان التقدم حتمى ، والثانى أن سمته الاساسية هى التعجيل بسعادة الانسان ، والثالث، أنه بمرور الوقت تتزايد بانتظام عدد المشكلات التى تجابه الجنس البشرى ، والرابع أن عقلانية السلوك آخذة فى الارتفاع بانتظام .

والواضح ان هذه المفاهيم ليست الا تخريفا ، فأولا عن حتمية التقدم : فقد يحدث التقدم فعلا لان الجنس الانسانى مهيأ لتصويب الاخطاء وتجنب اعادتها وزيادة المنطقية فى التخطيط واتخاذ خطوات وقائية بالنسبة لعدم التلاؤم وكذلك علاجه . ولكن لا توجد قوة تتولد ذاتيا تعمل فى النطاق الانسانى مستقلة عن الكائنات الانسانية تجعل التقدم حتميا ، وثانيا فانه بالنسبة للسعادة : فانه لا يمكن اتخاذ زيادتها كمعيار للتقدم . فالسعادة ممارسة شخصية كلية نسبية وسريعة الزوال ، ومن ثم ،لايمكن اتخاذها كمعيار لتقويم ظروف الجنس البشرى . والتناسب فى السعادة الفردية والشقاء يغلب ان يكون ثابتا فى التاريخ الانسانى .

كما اننا لا نستطيع ان نستخدم المفهوم الثالث كمقياس للنجاح . فليس هناك ندرة فى الشواهد على أنه على مدى تاريخ الجنس البشرى كانت المشكلات التى تطغى على الانسان تجد الحل أو يجرى العمل لحلها . وافضل مثال على ذلك التخلص التدريجى من المرض واقتلاعه وما ينتج عنه من زيادة ملموسة فى عمر الانسان . ومع ذلك فان هذا الشاهد يمثل سيفا ذا حدين . فانه بينما نستأصل بعض المشكلات فاننا نخلق ايضا مجموعة كبيرة من المشكلات الجديدة . والسيارة مثل جيد على ذلك . اذ أنها يسرت مشكلة الانتقال ولكنها خلقت مشكلات لم يهتم بها أسلافنا أبدا . والواقع أنه يصعب التفكير فى أمر قد انجز لتحسين ظروف الانسان لم تنشأ فى اعقابه مشكلات جديدة . وحتى مايبدو كأنه قيمة مجردة مثل اطالة العمر يمكن ان يثير التساؤلات . وانى اذكر بحثا قدمه المرحوم هورنل هارت ، من جامعة (ديوك) الى اجتماع علم الاجتماع الامريكى اظهر فيه ان المنحنى الاحتمالى للحياة أمسى النوع ، وعلى هذا الاساس فقد تنبأ بأنه سوف يصل عمر الرجل والمرأة فى سنة ٢١٠٠ الى مائتى عام فهل سر الاستاذ هارت بما يبدو كأنه نعمة موعودة ؟ الامر على العكس فقد بدا كئيبا وقال انه قلق من جراء ماينتظر ان يحدث لمبدأ احادية الزواج . وحجته كانت انه يتوقع ان يستمر الرجال والنساء فى الزواج فى سن مبكره ومن الطبيعى ان ينتظر الانسان الاحتفال بعيد زواجه الفضى وحتى الذهبى أيضا ولكنه تساءل كم من الافراد يقبلون الاستمرار ١٥٠ سنة وربما اكثر مع الشريك نفسه ؟..

ويبدو من المحتمل ان نسبة المشكلات الى الحلول كانت ثابتة نسبيا على مدى التاريخ . بالاضافة الى ان بعض المشكلات استدامت . فاذا

تصورنا أن أحد السومريين أو قدماء المصريين عاد الى الحياة فانه سوف يبدو بالتأكيد خائفا مذهولا يتعجب من الانجازات المادية لحضارتنا . ولكنه سوف يدرك على الفور ان وراء فخامتها وتعقيدها تظل مشكلات العلاقات الانسانية ذاتها بغير حل ويكون عليه وعلى معاصريه مجابهتها : وكذلك عذاب الهرم ، والتناقض بين الشباب والشيب ، والتنافس على المكانة ، والمركز ، والصعوبات فى البحث عن الشريك المثالى ، هذا اذا اغفلنا الحديث عن الصدام بين المجموعات التى تتمثل فى الحروب .

واخيرا : فلا نستطيع ان نستخدم مزيدا من العقلانية كأسلوب للتقدم . فزيادة المعرفة عن الاسباب والاثار بالنسبة لقوانين الطبيعة والتاريخ تشجع بلا شك السلوك الانسانى الرشيد . ولكن الانسان مشرب بالميول التى تتساوى مع العقلانية ايضا . وقد كشف فرويد عن التأثير القوى للاشعور ، كما تبين (بارينو) كيف ان الكثير من الفكر الانسانى تطغى عليه عواطف غير منطقية . ولم يستطع اى فرد حتى الان ان يقدم اسبابا صحيحة لتوقع ما اسماه (هيوم) سيادة العاطفة على العقل بحيث يمكن عكسها الى الابد .

والخلاصة ان المفاهيم الاربعة التى تضم فكرة التقدم تمثل رغبة مأمولة اكثر مما تمثل حقيقة . وعلى ذلك ، فان فكرة التقدم اذا قوبلت بمفهوم التقدم لا تمثل الا خرافة وعلى ذلك فانها ترفض — بحق — كنظرية اجتماعية .

وبينما نرى ان لعلماء الاجتماع مايبرر رفض فكرة التقدم فانهم مخطئون — فيما ارى — فى انكارهم جدوى المفهوم فى التحايل الاجتماعى او اعتباره اسلوبا فى تقويم دلالة البحوث الاجتماعية .

وابتداء ، فان هذا المفهوم واقعى . فالتقدم بيان ظاهر للتجربة الانسانية المشتركة عندما يضع شخص ما لنفسه او لمجموعة هدفا (مثل ان يقترب من مستوى التعادل فى لعبة الجولف او تخفيض معدل التضخم ، ويستطيع ان يحدد موضوعيا ما اذا كان هناك تحرك نحو الهدف . واكثر من ذلك ، فان التقدم او الرغبة فيه مبدأ نشط للعمل الانسانى لانه يعود الى الميل الداخلى فى الكائنات الانسانية لتحسين مستقبلها وللتقدم الى وضع افضل . ولما كان هذا التقدم ليس محتوما ولكنه — كما قال « جون ديوى » وهو يردد صدى قول « ماركس » — نتيجة موجهة . وتعتمد الكائنات العضوية فى المحيط البيولوجى على تغيرات الورثة فى تطورها وعلى الانتقاء الطبيعى . وفى المحيط الاجتماعى فانها القدرة الانسانية على الابتكار وغريزة الارتباط التى عرف بها « بارتو » ميل الانسان الراسخ للتعامل مع الاشياء التى تحدد تطوره ، وهناك اكثر من مسحة من الصدق

فى تعجب « سونبرن » الشعرى : « المجد للانسان فى الاعالى ! اذ أن الانسان سيد الاشياء » .

والتقدم مفهوم قيمى ، ولكن لا ينبغى ان نخشى هذا . فالتقويم يستند الى المقارنة ويتوفر لنا الكثير من المستويات المقبولة اجماعيا بالنسبة لهذا الهدف . ومع أنى لا استطيع ان ادخل فى التفصيلات هنا ولكنى أعدد ببساطة بعض الاهداف المرغوبة التى لدينا بالنسبة لها أساليب موضوعية للمقارنة : فاعلية الاداء ، مدى توفر الاختيار فى البضائع الموجودة والتى يمكن الحصول عليها ، الخدمات والقيم ، الظروف التى تجعل من المستطاع تحقيق الامكانيات الكامنة وبالطبع نمو المعرفة ، وعلى ذلك فانه يمكن معالجة التقدم معالجة علمية .

ومن ثم فان رؤية المؤسسين تستند الى أساس سليم وتشمل عهداً راسخا بتطوير النظرية الاجتماعية . ومع التركيز على الاتجاه نحو التقدم فان مدى الموضوعات التى يمكن لعلم الاجتماع وينبغى عليه ان يبحثها كبير جدا . وسأذكر مشروعين بعيدى المدى على سبيل التوضيح . احدهما اكتشاف الوسائل الملائمة لتوفير ظروف مؤاتية تستطيع الكائنات الانسانية فى ظلها ان تعيش فى صحة عقلية يتوفر فيها الرضا والابتكار . والمشروع الاخر هو اكتشاف الادوات الاجتماعية التى تيسر بشكل متزايد تذويب التوترات الاجتماعية ومنع حدوثها .

خطوات تقدمية مستقبلة فى النظرية الاجتماعية :

لم تمس الكثير من ملاحظاتى حتى الان عن مستقبل النظرية الاجتماعية الا موضوع الشكل العام الذى يمكن ان تتخذه وقد استخلصت عن ذلك ان نوع الصياغة التى تصل اليها النظرية الاجتماعية سوف تحددة أهدافها بما يتلاءم مع طبيعة موضوعاتها وليس من خلال الاهداف التى وضعت للعلوم الطبعية . وليس من المعقول ان ننتظر أن تكون الاضافات الجديدة الى العلوم الاجتماعية فى مثل مستوى اضافات نيوتن وأينشتين الى العلوم الطبيعية .

وأود أن أبرز الآن مجالا اتوقع أن تحدث فيه تطورات كبرى فى المستقبل يتقدم علم ما بان يكون دائم اليقظة الى مواضع عدم اليقن فيه والافضل أن نقول أسرارة ويتصل اكثر هذه الاسرار أهمية بجوهر مادة العلم . ذلك نجد أن الفيزياء شغلت من قبل بسر الفواه والبيولوجيا بسر الحياة وعلم النفس بالطبيعة الخفية للعقل والشعور . والسر الذى يجابه علماء الاجتماع هو طبيعة الاجتماعى .

وكخلفية لهذا السر فاني اشير الى أن الافتراض الرئيسى للنظرية الاجتماعيه هو قضية اعتماد بقاء علم الاجتماع علما مستقلا ومنفصلا على حقيقة ان الحياة التى يشارك فيها الافراد الذين يجتمعون ويتفاعل كل منهم مع الآخـر يولد فئة خاصة من العوامل التى تعمل كمحددات للســـلوك الانسانى .

وتعين هذه العوامل فى نطاق حدود قابلة للتخصيص طبيعة حالات معينة تظهر فيها سمات أخرى أو تحدد بعض مايلاحظ من تغيرات فى هذه الظواهر وبعبارة أخرى تعمل العوامل الاجتماعية كأسباب أو كمتغيرات مستقلة وهى عوامل وثيقة الصلة فى شرح الظروف والاحداث .

ويستنتج من ذلك ان علم الاجتماع يتقدم من خلال تأكيد هذه العوامل واكتشاف صلتها بجوانب أخرى من المواقف المشـــكلة والتعميمات التجريبية التى يتوصل اليها فى هذا البحث هى المادة التى تبنى منها انشاءات نظرية صالحة للتطبيق بصورة عامة .

وهذا هو الاتجاه الذى جرى فيه المسار الرئيسى لعلم الاجتماع منذ كونت فقد تجمعت الدلائل باستمرار وانتظام منذ نحو مائة عـام للدلالة على ان عناصر الوســـط الاجتماعى تؤثر فى أعمال البشر وأن الاتجاهات الجمعية تؤثر فى المجتمع وتحدث التغيرات بسبب ما أسماه تحولات اجتماعية . ولكن كيف تمارس العوامل الاجتماعية تأثيـــرها ؟

وبأى الاساليب يؤثر التشكيل الاجتماعى على تفكير الانســانوعمله؟ وكيف يصبح القهر الاجتماعى فعالا ؟ وكيف تتكون قوة المجموعة ؟ ولم نجد كل هذه الاسئلة عن الطبية المتأصلة فى الاجتماعى الاجابة عليها حتى الان . وهى تعكس السر الذى يجابه علماء الاجتماع ولم يجد اجابة مقنعة .

وقد افترض وورتهيام وجود حالة من الديناميكة الاجتماعية ومن تيارات الطاقة الاجتماعية حتى تمكن تعليل ظواهر مثل آثار الدرجات المختلفة من التماسك الاجتماعى لما يسمى « مناخ الرأى » والعقل المزدحم ، والارادة العامة « روسو » وظواهر مثل العقلية الثقافية « سوروكين » والظروف المحيطة « بارسون » او اكتشافات « نسبت » عن طبيعة العقد الاجتماعى ، ويمكن ان اضيف ايضا ان تعديلات سلوك مجموعات من الناس أكثر من تعديلات افراد الحمام أو الانسان اسكنر ، تفترض سلفا قـوى اجتماعية تؤدى دور الظروف المؤثرة .

ويتضمن افتراض « دوركهايم » تشبيه المجتمع بمجال كهرومغنطيسى له وجوده الموضوعى الخاص به،مستقلا عن الجزئيات المشحونة التى أوجدته أصلا وليس ككائن عضوى . وسوف يكون الوسط الاجتماعى مثل هذا المجال ويمثل الاشخاص المتفاعلون الجزئيات المشحونة .. ولكننا لم ننجح حتى

الان فى تدعيم هذه المقارنة باكتشافات واضحة لها خواص نفسية فى مجال الديناميكية الاجتماعية .

ولكننا لا نبحث – الان – حتى مثل هذا الاستكشاف . فقد تخلى أغلب علماء الاجتماع عن الخط الذى اتبعه (دوركهيام) واتخذوا افتراضات بديلة ، ولكن هل تكشف هذه الافتراضات عن سر « الاجتماعى » .

والافتراض السائد اتباعا لتقليد « كولى رميد » هو ان المجتمع والفرد ليسا الا وجهان لعملة واحدة او بتحديد ادق فان الاجتماعى موجود بداخلنا وأحد مظاهر طبيعتنا ولو ان المجتمع يبدو انه خارج عنا ويحيط بنا . وبناء على ذلك فان الاجتماعى فى داخلنا يتكون من استعدادات ليعمل او يمتنع عن العمل فى ظل انماط معينة غرست فينا من خلال عملية الاستدخال وفوق ذلك تعتبر الاشكال الفعالة الوحيدة .

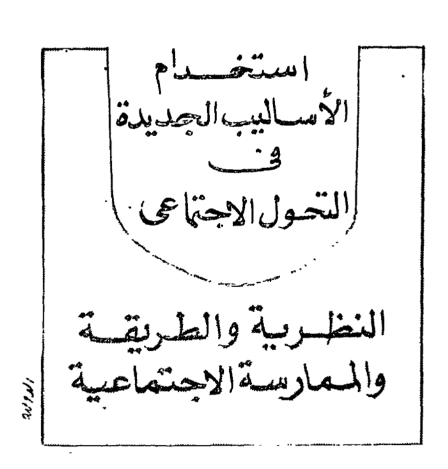
وفوق ذلك تعتبر الاشكال الفعالة الوحيدة من الطاقة فى الشئون الانسانية هى النشاط النفسى للعقول الفردية والطاقة الفيزيائية لاجسامهم ، وعلى ذلك فان كل التفسيرات للسلوك الانسانى فى التحليل النهائى هى فيزيائية نفسية وان الجوهر الاساسى للنظرية الاجتماعية يختصر الى افتراضات فى علم النفس .

ولهذا الافتراض المزية المشكوك فيها من وضع عبء الفكر الخلاق فى النظرية الاجتماعية على اكتاف علماء النفس الاجتماعيين . ومع ذلك ،

فانه ينبغى أن يكون واضحا ان هذا لا يحل فى الحقيقة لغز الاجتمــــاعى ولكنه يكتفى بأن يسميه تحت بساط يسمى « الاستدخال » حيث يختفى عن النظر لان طبيعة الاستدخال لا تقل فى طقوسها عن طبيعة الاجتماعى . ولا يتوفر لنا الا فكرة غامضة عما يحدث فى داخلنا وكيف يعمل المخ وأى الاجهزة تختفى فى الصندوق الاسود للنفس الانسانية . واذا قلنا على

سبيل المثال ان الناس يتوافقون مع المعايير لانهم استدخلوها فمعنى ذلك أننا نرتكب خطأ لان قوة القهر التى تتمسك بالمعايير لا تفسرها حقيقة إنها قد استدخلت وتقبل معيار ما لا يفسر بأى حال تأثيره الرابط .

وعلى ذلك لا يزال السر باقيا واتنبأ بأن الحاجة الى الكشف عنه سوف تتعجل مع الوقت وسوف يتحمل اكثرنا موهبة المزيد من الجهد . ثم يقدم شخص ما بانوثبة الكبرى اخيرا ويحدث نوع الثورة التى تحدث عنها «توماس كون » التى سوف ترتفع بالنظرية الاجتماعية الى مستوى جديد اعلى فى الانجاز . انى اتطلع الى المستقبل بثقة لارى وثبات لاشراقة البديهة .



الفت الجمعية السوسيولوجية (نسبة للسوسيولوجيا أو علم الاجتماع) لجنة خاصة باسم « لجنة البحوث » لدراسة مسألة اختلفت فيها الاراء حول استخدام الافكار والاساليب العصرية الجديدة فى عملية التحول لاجتماعى .

ولم تتوصل اللجنة الى حل لهذه المسألة الخلافية ، نظرا لان الطابع المتعدد للجنة المذكورة يهيىء فرصا لمعلومات متعارضة لم تستغل استغلالا كافيا . وسنحاول فى هذا المقال تحديد هذه المسألة الخلافية ، واقتراح الوسائل لجعلها اكثر فائدة من الناحية السوسيولوجية .

واول ما نبدأ به هو الكلام على ذلك الاطار النظرى المتين البناء الذى تم اختياره على نطاق واسع ، ولقى قبولا من جانب السوسيولوجيين لاكثر

بقلم : أولف همبلستراند

استاذ علم الاجتماع بجامعة ابسالا ، بمعهد علم الاجتماع ، بالسويد ورئيس الجمعيـــة السوسيولوجية الدولية .
وأحدث مؤلفاته كتاب ألفه بالاشــتراك مع ثلاثة مؤلفين عنوان « ماوراء رأسمالية الرفاهيـــة : القضـــايا ، والمشتركون ، والعوامل فى التحول الاجتماعى .

ترجمة : أمـين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى للثقافة . وسابقا ، رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم .

من عشر سنوات ، لانهم اعتبروه اكثر الخطط فائدة فى دراسة مختلف المراحل فى عملية الاتصال الجماهيرى منذ ان نشر « اليهو كانز » و « بول لزارسفلد » كتابهما الرائد بعنوان « التأثير الشخصى » (١٩٥٥) .

وقد صيغ هذا الاطار فى الاصل لتفسير انتشار الاراء على مرحلتين فى عملية الاتصال الجماهيرى ، ثم توسع فيه دارسو نشر الافكار والاساليب الجديدة ليدخلوا فيه طريقة توصيل الافكار الجديدة ونشر الاســاليب التكنولوجية مثل الاسمدة الكيماوية والالات ، واجهزة الراديو ، ونشر الافكار الجديدة مثل فكرة التعليم النظامى فى البلاد والطبقات المتخلفة التى لم تتغلغل فيها مثل هذه الافكار والاساليب . وقد اقترن هذا المنهج بفكرة « العصرية او التعصير » (ادخال الاساليب والافكار العصرية) فى دراسة دانيل ليرنر ، الرائدة بعنــوان « زوال المجتمــع التقليدى » (١٩٥٨) .

وكان المعتقد أن انتشار الاساليب الجديدة ، واشكال التنظيم ، والتكنولوجيا فى البلاد المتخلفة يؤدى إلى التحول الاجتماعى فيها ويجعلها اقرب الى الروح العصرية اى اكثر اصطباغا بالصبغة الغربية .

المسألة الخلافية :

تتألف المسألة الخلافية من مجموعة من المفاهيم ، والفروض ، والنتائج التجريبية الثابتة . ومن الممكن بالطبع تحسين هذا الاطار بالمزيد من البحث . ومع ذلك فان الاساس الذى يقوم عليه هذا الاطار سليم فى جوهره . وقد دل البحث التجريبى على ان انتقال الافكار من أعلى الى ادنى فى عملية صبغ البلاد بالصبغة العصرية كان ابطأ وأقل مما كان متوقعا فى بعض الحالات ، وأن هذه العملية قوبلت بالمقاومة فى بعض الاحيان . ولكن هذه المقاومة زادت من حدة المسألة الخلافية ، وذلك باثارة مسائل وفروض جديدة قابلة للبحث والمناقشة حول الظروف التى تدفع الناس الى مقاومة التحول الاجتماعى . وقد أدى البحث فى مثل هذه المسائل وهو البحث الذى اجراه اخصائيون اكفاء فى علم الاجتماع ، وفى علم الاجتماع النفسى — الى زيادة معلوماتنا عن طريقة التغلب على مقاومة التحول الاجتماعى .

على ان السوسيولوجيين لم يرضوا عن هذا الاطار الكبير . ويبدو ان عدم رضائهم لا يرجع الى أسباب علمية ، بقدر ما يرجع الى اسباب ايديولوجية ، ولكن الطابع الايديولوجى للمسألة الخلافية تعذر قبوله لدى الذين تشبعوا بفكرة السوسيولوجيا الخالية من القيم . بيد ان الفترة تم فيها ذلك غلب عليها تسييس علم الاجتماع اى اصطباغه بالصبغة والقيم السياسية التى ادخلها عليه بعض علماء الاجتماع بالدول النامية ، وكان من نتيجة ذلك ان اكتسحت — فى السنوات التالية — موجة جديدة ما بقى من مقاومة للتحول الاجتماعى بطريقة اكثر فاعلية من المحاولات الكثيرة التى بذلت لنشر استخدام الاسمدة الكيماوية عن طريق « الفلاحين التقدميين » . فى المناطق الريفية المتخلفة . وصار واضحا ان ما أثمر من الناحية السياسية والايديولوجية كان مثمرا من الناحية العلمية أيضا ذلك ان تطبيق علم الاجتماع بمفهومه الغربى الضيق على آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حال دون نشر الاساليب العلمية المناسبة . ولذلك فتح استبعاده — حتى ولو كان الباعث على ذلك الاستبعاد ايديولوجيا — آفاقا جديدة من البحث الاجتماعى .

وجدير بالذكر ان الذين عارضوا « طريقة نشر الاساليب والافكار العصرية » (سنسمى هذه الطريقة منذ الان فصاعدا باسم « طنا » من باب الاختصار) لم يرتابوا بوجه عام فى صحة النتائج التى توصل اليها

انصار هذه الطريقة ، كما لم يرتابوا فى وجود افكار واساليب عصرية جديدة وانتشارها . والحق انه اذا كانت قد ظهرت بعض الشكوك حول الانتشار الفعلى لبعض الافكار الجديدة فانما كان ذلك نتيجة البحوث التى اجراها انصار « طنا » انفسهم مثل ايفريت روجرز واعوانه الكثيرين .

ولكن الذى ارتاب فيه معارضو « طنا » هو مبانى بعض المفاهيم مثل « تعصير » التحول الاجتماعى ، ومقاومة هذا التحول . واعتقد انه من الانصاف ان نقول ان لفظ « التعصير » كان اصطلاحا بغيضا من الناحية السياسية لدى معارضى « طنا » وان كان من عبارات التكريم والتشريف لدى انصار هذه الطريقة فى اوائل السبعينيات .

وليس الميل أو البغض السياسى مجرد أمر عاطفى لا صلة له بالواقع . ذلك لان الواقع هو أن « العصرية » كما يراها علماء الاجتماع فى البلاد النامية هى « زيادة التبعية للاستعمار الجديد » اى تركيز السلطة والثروة فى أيدى الصفوة المختارة والقلة الممتازة التى توصف « بالتقدمية او الديناميكية » ، واشتداد الصراع الطبقى والقومى ، وهدم الانماط التقليدية للاخلاق الاجتماعية ، والاستعاضة عنها بالتكالب والتنافس الشديد على الثروة النادرة ، مما يؤدى الى زيادة حرمان الجماهير وتجريدهم من الوسائل الاجتماعية المعاونة التى سبق ان اتاحت لهم اسباب التغلب على ظاهرة الفقر والاقطاع قبل عهد الاستعمار .

وحتى مع هذه النظرة الضيقة الى العصرية ــ تلك النظرة التى تختلف اختلافا بينا عن النظرة الغربية الرفيعة الساذجة ذات البعد الواحد ، الداعية الى ادخال اصلاحات متوالية وناجحة ــ تبدو مقاومة التحـــول الاجتماعى امرا معقولا ، لا نوعا متخلفا من المقـــاومة العنيـــدة ، كما يزعمون !

وتتجلى المسألة الخلافية فى ان انصار « طنا » يرون فى التحديث (= ادخال الاساليب والافكار الحديثة ، وهو مـــرادف للعصرية او التعصير) حلا لمشكلات ذا طابع تكنولوجى او تنظيمى او مثالى . وهذا الحل يأتى من « الخارج » او من « أعلى » او من « المركز » ، فى حين ان معارضى (طنا) يرون ان التحديث لا يجوز ان يأتى من أعلى او يفرض من «المركز» على المحيط (= عامة الشعب الذين يقفون على محيط دائرة المجتمع) ، وان عملية التحديث لا تتطلب العمل على نشرها فقط بل تتطلب ضرورة ادراك الشعب للمشكلات التى تواجهه ايضا ثم قيامه بابتكار الاسلوب المناسب لحل هذه المشكلات . ومن هنا يتضح ان التحديث هو نهاية العملية لابدايتها ، اى ان عملية التحديث تتطلب زيادة وعى الجمهور بمشكلاته الحقيقية ثم العمل على حلها من اسفل لا من اعلى . وهذا هو جوهر الخلاف بين انصار « طنا » ومعارضيها .

هذا . والفرق بين الذين يرون ان الاصلاح يجب ان يأتى من اعلى والذين يرون انه يجب ان يأتى من اسفل هو ان اصحاب الرأى الاخير يرون ان الحلول التى يقدمها اصحاب الرأى الاول هى حلول لمشكلات غير تلك التى يواجهها عامة الشعب ، كما انهم يرون ان هذه الحلول لا تتلاءم مع المشكلات . ولذلك فان المسألة النظرية والمنهجية والعملية الحاسمة فى هذه النقطة هى كيفية تحديد ومعالجة درجة الملاءمة بين المشكلات والحلول المقترحة لها فى عمليات التحديث والتجديد الهادفة الى تحقيق التحول الاجتماعى .. وواضح ان الخلاف بين هذين المنهجين قد يسر لنا اكتشاف وتحديد هذه المسألة النظرية والمهجية الهامة .

والمشكلة النظرية المتصلة بهذه المسألة الخلافية هى ان كلا من الطرفين يجنح الى المنهج الذاتى (= غير الموضوعى) او المثالى فى تفكيره — اذا أردنا استخدام اصطلاح ماركسى شائع . فأنصار « طنا » يركزون كثيرا على القيم والاتجاهات المتصلة بانتشار الامطار ومقاومتها ؛ ومعارضو «طنا» هم ايضا « ذاتيون » لتركيزهم على الوعى الذاتى بالمشكلة وما يترتب عليه من ضرورة العمل على حلها . ولكن عملية التحويل الاجتماعى هى عمليــة مستقلة الى حد كبير عن الارادة الذاتية والرغبة البشرية كما يعترف بذلك الماركسيون وغير الماركسيين على السواء . ويلاحظ ان عددا كبيرا مــن الاعمال الفردية كثيرا ما تسفر عن نتائج لا يرغب فيها أى فرد أو — على الاقل — لا يرغب فيها النــــاس كلهم أو جلهم ، حتى ولو كانت العوامل الذاتية ذات اثر حاسم فى تحديد مصير العمل الفردى فى نطاق اختبارات أو قيود معينة ومن عادة النــــاس انهم لا يفكرون فى النتائج العامة أو الاساسية التى تترتب على اعمالهم عنـــــدما يركزون معظم اهتمامه على الاساليب الجديدة التى يريدون استخدامها .

التغيير الذى طرأ على طريقة نشر الافكار والاساليب الجديـــــدة

أول ما الاحظه فى هذا الصدد هو أن كلمة « التحديث » (الافكار والاساليب العصرية الحديثة) كادت تختفى من مقالات انصار « طنا » فى اجتماعات لجنة البحوث ، مع بعض الاستثناءات الهامة . وعلى كل حــال يمكن اسقاط هذه الكلمة من طريقة « طنا » والابقاء على العنصر الاخر من هذه الطريقة ، وهو عنصر النشر . صحيح أننا باسقاط هذه الكلمة نضحى بالقيمة الايجابية التى التصقت بكلمة التحديث ، ولــكننا — فى الوقت نفسه — نتخلص من العبء العاطفى السلبى الذى يزداد التصاقا بها . وفى وسعنا ان نواصل دراسة الاثار الاساسية للنشر بطريقة علمية ، دون ان نضمن هذه الدراسة شيئا عن التغييرات الاجتماعية الكبرى التى تشير اليها كلمة « التحديث » ويتجلى هذا بوضوح فى العلوم الاجتماعية حيث يضيق مجال البحث عندما نتخلى عن فكرة كبيرة لاسباب قوية ، فلا نجد

ما نقوله عن التغييرات الاجتماعية الواسعة التى تشير اليها هذه الفكرة صحيح أننا نتوقى سهام النقد باسقاط هذه الكلمة ، ولكن مجال البحث يضيق ايضا ..

وكما سبقت الاشارة توجد استثناءات هامة لاسقاط كلمة التحديث منها ان هذه الكلمة عاشت مدة اطول فى المقالات التى وردت الى اللجنة من اوربا الشرقية . وفى حدسى (= ظنى) أن السبب فى ذلك يرجع الى ان فكرة التحديث هى أكثر ملاءمة للنظم السياسية والاقتصادية المركزية التى تضطلع فيها الدولة والاجهزة الادارية (المركز) بتحسين احوال الحياة الانسانية (فى المحيط) ، كما هو الحال فى الدول الاشتراكية ، وذلك لان هذه الفكرة تركز على المؤثرات الصادرة من الخارج او من المركز لامن المحيط ..

ولكن الملاءمة بين فكرة التحديث والنظم السياسية المركزية ليست سوى مظهر واحد من شيوع هذه الافكار فى الدول الاشتراكية . ومن المظاهر الاخرى مظهر لا يتصل بالمصادر المركزية لعملية التحديث ، وانما يتصل بنتائجها . ذلك أن التحديث أدى فى البلاد الاشتراكية من حيث الرفاهية الى نتائج أكثر قبولا مما أدى اليه التحديث فى البلاد النامية بل فى بعض البلاد الرأسمالية .

وقد يعترض على حدسى هذا بأن السوسيولوجيين الامريكيين كانوا أول من نادى بفكرة التحديث ، ولكننا نقول ان المركزية هى ايضا من ابرز سمات تطور الرفاهية الرأسمالية فى المجتمع حتى وان كانت المركزية السياسية اقل وضوحا فى الغرب الرأسمالى . يضاف الى ذلك أن فكرة التحديث فى الغرب ظفرت بحافز قوى من جراء الاهتمام بتقديم المعونة للبلاد النامية ــ تلك المعونة التى تقدم ــ بلا شك ــ من المركز الى المحيط ومن ذلك يتضح أن حدسى المشار اليه لا يفنده نمو فكرة التحديث فى الغرب ، وانما يصبح أعم لانه لا يصدق على المركزية السياسية وحدها . ومع ذلك فان قصدى الاساسى يختلف عن ذلك ، وهو ان النقد الموجه الى فكرة التحديث واسقاط هذه الكلمة ذاتها لم ينشأ فى الدول الاشتراكية وانما نشأ فى الغرب ، وبخاصة فى محيطه المتخلف .

وهناك مسألة نظرية لابد من ذكرها هنا وخلاصتها ان ظهور معارضة واضحة لطريقة « طنا » فى البلاد الرأسمالية وبخاصة فى « المحيط » يمكن تفسيرها بانها انعكاس لتناقض الراسمالية بالقياس الى نظام « اشتراكية الدولة » المعاصرة ذلك ان تناقضات النظام الرأسمالى ــ وبخاصة عندما يقترن بالديمقراطية المتعددة او ــ على الاقل ــ بايجاد مجال للمعارضة يخلق مزيدا من القضايا الجديدة ، ويفسح مجالا اكبر لعلم الاجتماع النقدى وبالتالى لمعارضة طريقة سائدة مثل طريقة « طنا » .

ولكن ما اقوله انما هو سوسيولوجيا حدسية للسوسيولوجيا ويبقى بعد ذلك ضرورة تأييد التجارب لمثل هذا الحدس ـ التجارب المبنية على قراءة النصوص السوسيولوجية المتعارضة قراءة اوسع نطاقا مما ادعى أنني استطعت القيام به !

بحوث العمل ـ اطار للبحوث أو العمل ؟

نوهنا فيما سبق بان الجمع بين إثارة الوعى (أى رفع الشعور الى مستوى اعلى من الوعى والتجربة الشخصية) والعمل يشكل الاساس الذى تقوم عليه نظرية المعارضين لطريقة « طنا » وترتبط هذه النظرية بالميل المنهجى نحو بحوث العمل المشتركة . وجدير بالذكر أن طريقة بحوث العمل هذه لا تشبه طريقة كورت لوين (الفصل ١٣ ، ١٩٤٨) التى تفضى بتطبيق نظرية مقررة على مشكلة قائمة بالفعل . أما بحوث العمل المشتركة فهى مجموعة غير منفصلة من النظرية ، والبحث ، والممارسة ، تتميز باجراء الحوار بين الممارسين والباحثين على نحو ينير الطريق امام الفريقين لفهم معنى العمل المراد ، ويؤدى فى النهاية الى زيادة استقلال الممارسين عن الباحثين كما يؤدى الى التحرر من ربقة الاعتقاد بحتمية نظام الكون الذى هو موضع الشك ، ومقيد لحرية العمل . وهذه الطريقة تتنافى تماما مع بحوث العمل عند لوين حيث يتخذ الباحث قراره مقدما ويطبق هذا القرار على المشكلة القائمة ، وحيث تعالج عملية صنع القرار تجريبيا طبقا لنظرية اجتماعية ـ نفسية معينة تعطى نتائج مقررة من قبل ، ويمكن حينئذ كتابة تقرير عنها فى المجلات العلمية المحترمة . ويمكننا ان نطلق على بحوث العمل المشتركة اسم « بحوث العمل المبنية على أساس المناقشة وتبادل الاراء خلافا لبحوث العمل التى ذكرها ومارسها كورت لوين واتباعه .

وفى بحوث العمل المشتركة القائمة على اساس المناقشة وتبادل الاراء لاتتحدد اهداف العمل مقدما بواسطة الباحثين وانما تتحدد بواسطة الممارسين انفسهم . ومهمة الباحث هى المساعدة على توضيح هذه الاهداف وما يتصل بها من الظروف والمعوقات ، وذلك فى حوار بناء مع الممارسين انفسهم توجه فيه الاسئلة المتتابعة على طريقة سقراط ، وفيما يتعلق بتقارير البحوث ـ اذا تحققت على الاطلاق ـ فانها تأخذ ـ عادة ـ شكل البيانات الوصفية التحليلية للعملية الخاصة بالمناقشات والعمل ومعوقاته ونتائجه والاخطاء المرتكبة والمكتشفة فى اثناء العملية والتى يستفاد بها فى تحسين فهم الموقف والقيام بعمل آخر . والهدف من بحوث العمل القائمة على المناقشة بين الباحثين والممارسين هو تمكين الناس من اسماع صوتهم وابداء رايهم كما اقترح باولو فرير .

ومن مشكلات بحوث العمل . المبنية على المناقشة ان الحافز عليها كثيرا ما يتضمن اعطاء اولوية لاعداد تقارير عن البحوث اقل من الاولوية التى تعطى لاسماع الناس صوتهم ، وبدائهم رأيهم . ولذلك يبدو عـــدد المشروعات اكبر من عدد التقارير المكتوبة عنها . ومن المشكلات الاخـرى الظروف السياسية فى بعض الدول حيث ينظر الى القوم الذين يسمعون صوتهم ويبدون آراءهم على انهم قوم مشاغبون ان لم يكونوا خطرين مـن الناحية السياسية . ولذلك فان تقارير البحوث تعرضهم لالوان الـكبت والقمع .

وقد وصفت بحوث العمل فى أبحاث أعدها أرلانـــدو فالس لوردا (١٩٧٧ وهينز موزر (١٩٧٧) وسألخص هنا باختصار بيان موزر بدلا من مقال فالس بوردا الفلسفى ، لان موزر استطاع ان يلخص افكاره فى رسم بيانى مختصر يساعد على توضيح الفكرة (شكل ١) .

١- جمع المعلومات عن ملابسات العمل (الممارسة) .
٢ - مناقشة المعلومات بين الممارسين، وبين الممارسين والباحثين .
٣- العمـــل الإجتـــماعى .

شـــــكل (١)

شكل (١) خطوات بحوث العمل القائمة على الحوار
(نقلا عن موزر (١٩٧٧ ، ص ١٤) مع تعديلات يسيرة لادماج بعض شروحه) .

والمقصود بجمع المعلومات الموضح فى أعلى الشكل هو تهيئة المسرح للعملية كلها اعنى تهيئة اطـار للمحادثات والمناقشات بين الممارســين والباحثين . والمعلومات المناسبة لهـــذا الغرض هى مجموعة المعلومات المحلية واليومية ـ أى المتصلة بالتاريخ المحلى ، والنظم والقوانين المحلية ، والاحداث الجارية ، التى يعرفها الممارسون المحليون او يمكن الحصول عليها بالمجهود الذاتى . ولكن المعلومات الاساسية الواسعة عن احـــوال القاطعة والامة يمكن ان تكون ضرورية ايضا لا دراك طبيعة المشكلات التى يجب الوعى بها والعمل على حلهـــا ..

اما الطريقة الواجب اتباعها فى هذا الباب فهى ضرورة الاعتماد على الحقائق اليقينية ، والجداول الاحصائية ..

وجدير بالذكر انه لا جدوى من اجراء الحوار او المناقشة بشـــأن اساليب الانتاج السائدة ولا مع ملاك الاراضى الاقطاعيين ، ولا مع السلطات القومية المسيطرة ، ولا مع اتحـاد المنتجين الذين اتفقوا فيما بينهم منعـا

للمنافسة . ومن العبث كذلك أن يشترك الانسان فى حوار مع خصومه فى العمل . وصحيح ان مثل هؤلاء الخصوم هم مصدر هام للمعلومات فى المحاولات الاولى لوضع اطار لاثارة الوعى بالمشكلات والعمل على حلها . ولكن جمع المعلومات عن الخصوم بطريق الحوار لايجدى نفعا .. ومعلوم ان شروط الحوار الحقيقى لا يمكن أن تتوافر بين المتخاصمين . وفى وسع الانسان ان يتجاذب اطراف الحديث مع شخص معارض غير معاد . ولكن المعلومات عن شخص معاد لا يمكن التوصل اليها الا بالرجوع الى تاريخه الماضى أو التقارير المتاحة عن مثل هؤلاء الاشخاص . ومن الممكن اللجوء الى التجسس عليهم ايضا اذا جاز ذلك من الناحية الاخلاقية

وقد اكدت بعض هذه النقاط فى بحث سابق (هميلستراند ، ١٩٧٧) . ومن الواضح أن الباحث يقوم عادة فى مرحلة جمع المعلومات بدور اكبر من المارسين المحليين ، وان كان من الضرورى اشراك الممارسين فى البحث عن حصيلة أكبر من المعلومات . ولكن الوقت لايسمح عادة للباحث الاصلى بالتوصل الى مثل هذه المعلومات العريضة . وأقصى مايرجوه المرء فى هذه الحالة هو الحصول على التقارير المتاحة والتحليل الثانوى للبيانات والمعلومات المتوافرة .

ومع ذلك فانه يمكن ــ بل يجب عادة ــ اجراء المزيد من البحث الاصيل للحصول على المعلومات المحلية . وفى وسع الممارسين المحليين ان يشاركوا فى العملية بمعلوماتهم المحلية بحيث تبدأ عملية اثارة الوعى فى المرحلة الاولى أى مرحلة جمع المعلومات .

وفى المرحلة الثانية ــ كما هو مبين فى الجدول (١) ــ تستخدم المعلومات التى تم التوصل اليها كاطار للمناقشات والمجادلات وتوضيح العقبات والاهداف فى حوار حر بين الممارسين من جهة وبينهم وبين الباحثين من جهة اخرى . والهدف من ذلك هو التوصل الى اتفاق مستنير بين الممارسين حول طبيعة الموقف ، والعمل الواجب اداؤه . ويؤكد موزر وجوب تسجيل هذه العملية ووصفها فى وقت واحد مع الانشطة الجارية فى المشروع ، وهى مهمة عويصة ودقيقة فى البيئات التى يمكن ان يؤدى فيها افشاء المعلومات المبتسرة عن هذه العملية الى الاضطهاد والقمع . ولكن ذلك اخف وطأة فى المجتمعات الديمقراطية المعتدلة ..

يلى ذلك مرحلة العمل الاجتماعى . وهذه تتضمن فى الغالب اخطاء ، وتغييرات ، ونتائج ــ طيبة وسيئة ــ يجب العودة الى جمع المعلومات عنها من اجل القيام بعمل اخر واجراء المزيد من البحث ، ثم الاستفادة بهذه المعلومات فى اعادة تقدير اطار العمل واهدافه . وهذا يمثله اتجاه الاسهم فى الشكل (١)

وعلى الرغم من ان هـذا يمثل الاطار العـام المتبع فى بحوث العمـل المشتركة القائمة على الحوار والمناقشة ، فان الامر ليس دائما بمثـل هذه السهولة . وأنا لا أفكر هنا فى اخطار الاضطهاد الخارجي وأساليب القمع والقهر المتبعة فى بعض البيئات السياسية ، وان كانت هذه الامور تساعد على تعقيد الموقف ، ولكنى أفـكر فى مشكلتين داخليتين اخرين تتعلق احداهما بدور الباحث والاخرى بعلاقة الباحث مع الممارسين فى المشروع ..

لقد سبق ان بينت أن العمل المحلى قد تعطى له الاولوية على التقارير ونشرها ، وذلك بسبب اهمية دور الممارس واهمية عمله فى مثل هـذه المشروعات ولكن هذه المشكلة ليست وقفا على بحوث العمل القائمة على الحوار ، فحتى فى البحوث التطبيقية العادية قد لا ترغب الجهـة التى ترعى البحث دائما فى نشر التقييم العلمى للمشكلة فى تقارير الباحثين وتزداد الصعوبة فى بحوث العمل القائمة على الحوار اذا ازداد الارتباط الوثيق بين الباحثين والممارسين .

وقد حذر تورين (١٩٧٩) من بحوث العمل المشتركة التى اقترحها أرلاندو فالس بوردا والتى يرتبط فيها الباحث بالممارسين ارتباطا قويا بحيث يأخذ بوجهة نظرهم ويعبر عن آرائهم وقال تورين انه يجـب على الباحث ان يتحاشي الارتباط العاطفى مع الممارسين والاندماج معهم بحيث يتخلى عن استقلاله الذاتى الشخصى . ويبدو ان تورين يذهب الى أن من رأى فالس بوردا ارتباط الباحثين بالممارسين ارتباطا قويا ، والتقليل من قيمة البحوث . ولكن هذا غير صحيح اذا أمعنا النظر فى ابحـاث فالس بوردا حل هذه المشكلة والتوفيق بين هذين الرأيين المتعارضين بمافعله وترنر ، من التفرقة بين تقمص الانسان لدور غيره ، والاخذ بوجهة نظره . ففى بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار يجب على الباحث حين ينغمس فى بحث الظروف التى تحيط بالممـارس حين يمارس عمله ان يتقمص دور الممارس فى المناقشات التالية بأن يتخيل وضع نفسه فى مكان الممارس ، مع رفضه فى الوقت نفسه الاخذ بوجهة نظره . وواضح أن هذا يتطلب قدرا كبيرا من ضبط النفس ، كمـا يتطلب بعض المهارات التعليمية فى تفسير دور الباحث للممارسين حتى يفهموا قواعد اللعبـة التى يجب على الباحث اتباعها .

أما المشكلة الثانية فتتعلق بـدور الممارسين انفسهم ، لان البحث يتطلب عدم تعارض المصالح بين الممارسين انفسهم ، اذ يجب أن يشتركوا فيما يواجههم من مشكلات ، وان تكون اهدافهم متماثلة تقريبـا ، والا انعدمت الشروط الاساسية لقيام الحوار بين الممارسين من جهة وبيـن الممارسين والباحثين من جهة اخرى . ولنضرب لك مثلا يوضح هـذه

القضية ، وبيانه انه وضع مشروع من مشروعات بحوث العمل المشتركة في السويد بين مدمني المخــــدرات (= الممارسين) وبين الاخصائيين الاجتماعيين (= الباحثين) الذين ادعوا الاشتراك معهم في بحث مشكلتهم رعاية لمصلحتهم . ولكن سرعان ما تبين أن ثمة خلافات كبيرة ليس فقط بين اجهزة الصحة العامة والاخصائيين الاجتماعيين ، بل ايضا ، بيــن الاخصائيين الاجتماعيين ومدمني المخدرات انفسهم . وازاء هذه الظروف تعذر على الباحثين أن يتفقوا على رأى واحـــــد واتهم بعض الممارسين الباحثين بانهم يقفون منهم موقف الخصومة ، وبذلك انهار الحوار فاضطر الباحثون الى اختيار أحد امرين : اما القيام بمشروع بحث تقليدي دون اشراك الممارسين ، واما الاخذ بوجهة نظر عدد محدود من الممارسين والسير في المشروع على هذا الاساس .

ومن الامثلة الاخرى مشروع من مشروعات بحوث العمل المشتركة يضم مجموعا تمحلية من المزارعين على نطاق ضيق ، وعمال زراعيين معدمين . وما أن ظهرت بوادر النجاح حتى اندس بينهم بعض اليساريين المتطرفين الذين زعموا انهم يريدون خدمـــــة الشعب ، والاشتراك في المشروع ، ولكنهم دخلوا المشروع متشبعين بفكر نشر الاساليب العصرية الحديثة (طنا) وهى الفكرة التى تقضي بفرض الاصلاح من اعلى ، وكان واضحا انهم قرروا مقدما ـ في نفوسهم ـ الخطة التى يرونها في صالح المزارعين ، واردوا فرضها على المجتمعين ، مما يتنافى تماما مع اهداف المشروع وهو الحوار والمناقشة الحرة بين الطرفين المتنازعين بغيـــــة الوصول الى حل للمشكلة يتفقان عليه . وعلى ذلك اصبح من المستحيل مواصلة الاجتماع ، وبدلا من ان يسود الوفاق بين الممارسين حل الخصام والشقاق بينهم ..

وهناك حالات كان الفشل فيهـــا اخف حدة ـ مثال ذلك تـــلك المشروعات التى هدفت الى اثارة الوعى وحل مشكلات العمل بين عاملات النسيج في السويد حيث تعـــذر اجراء بحث كامل من بحوث العمـــل المشتركة القائمة على الحوار بسبب اختلاف وجهات النظر بين العاملات المحليات وزعماء نقابات العمال المحلية والاقليمية . ومن جهة اخرى ، فانه في مثل هذه الحالات التى تتضارب فيها المصالح بين الممارسين تضـــاربا لا يتسم بروح العداوة يكون المنهج المعقول الواجب اتباعه على الباحثين هو اعادة تقييم الموقف وتوسيع اطـــــار الحوار باشراك الممارسين على المستوى المحلى والاقليمى والقومى لتوضيح العقبات والاهداف العامة في هذا الاطار العريض . على ان اختلاف الحافز بين المستويات المحليـــة والمستويات العليا ، الذى يحدو الجميع الى الاشتراك في هذا المشروع يمكن ان يكون عقبة كأداء في سبيل الاتفاق . ذلك أن الحافز على الاشتراك

فى الحوار بين المستويات المحلية قد يكون اقوى منه بين المستويات العليا من التنظيم النقـــابى .

ومن المحتمل ايضا وجود حالات يفترض فيها حدوث شقاق بين الممارسين أنفسهم ، فى حين ان هناك مجالا اوسع للاتفاق بينهم مما هو متوقع . مثال ذلك الاطراف السياسية التى تتنازع على قضايا ايديولوجية او طبقية على المستوى القومى فى حين ان وجهات النظر بينها متقاربة بشأن تحديد المشكلات وحلولها الممكنة على المستوى الاقليمى والمحلى وذلك بسبب الطابع المادى الملموس للمشكلات المحلية ، وقرب المسافة بيـــن السياسيين والناخبين وتغلب القضايا المحلية والاقليميـــة على النزعات الايديولوجية . وفى مثل هذه الظروف يمكن مواصـلة مشروع لبحـوث العمل المشتركة القائمة على الحوار مع الممارسين التابعين لاحزاب مختلفة
والدرس المستفاد من هذه الامثلة هو ضرورة اجراء تحليل مبـدئى لتضارب المصلح سواء أكان مشوبا بالعداوة أو غير مشوب بها ، قبـــل الاقدام على مشروع لبحوث العمل المشتركة القائمـــة على الحوار وذلك لتهيئة المناخ الملائم للحوار بين الممارسين .

ولكن يجب مواصلة هذه التحليل فى المراحل المتاخرة ايضا ـ مثال ذلك ان مشروعا فى مجال اصلاح الاراضى او احتلال ارض دون مقاومة قد يقضى فى مرحلة متوسطة تخصيص قطع من الارض للاسر المعدمة . ولكن هذا قد يهدم الروح الجماعية ، ويضع ـ فى الاجل المتوسط ـ ملاك الاراضى الجدد تحت رحمة المرابين الذين يمكنهم استعادة الارض لصالح كبار الملاك الغائبين ولكن لو كانت العلاقات المشوبة بالعداوة بين الطبقات تم تحليلها باستمرار ، لكان من الممكن توضيح الحاجة الى الملكية الجماعية للارض ، بدلا من الملكية الخاصة ، مما يؤدى الى تغيير الاتجاه فى وقت مبـــكر ..

ويبدو ان الباحثين المشتركين فى مشروعات بحوث العمل المشتركة قد أغفلوا استخدام الطرق المناسبة لتحليل العلاقات المشوبة بالعدواة بين الطبقات . وكثيرا ما يتجه التحليل الماركسى لصراع الطبقات ، فى صورة المعاصرة (انظر ـ على سبيل المثال ما ذكره اى.او.رايت) الى المجتمعات الصناعية المتقدمة بدلا من المجتمعات الريفية التى تجرى فيها الان بحوث عمل أساسية . وهنا نجد مثلا آخر لضرورة اجراء بحوث عمل مشتركة للوقوف على مزيد من الحقائق الموضوعية للاوضـــاع الاجتماعية ، دون التخلى عن دراسة الجوانب الذاتية لاثارة الوعى بالمشكلات والعمل على حلهـــا .

ليس من السهل تقديم صورة متوازنة بشـــــكل معقول للطريقتين النظريتين اللتين سبق ذكرهما ، وبخاصة اذا كان الكاتب قد تعاون تعاونا وثيقا مع ممثلى احد طرفى المسألة الخلافية ، كما فعلت أنا نفسى . واذا كنت قد حللت أعمال معارضى طريقة « طنا » بشكل مستفيض أكثر مما فعلت فى تحليل « طنا » فليس ذلك ـ بالضرورة ـ تعبيراً عن تحيزى والواقع ان طريقة بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار أكثر غموضا وتعقيدا من طريقة « طنا » واقل منها تطورا من الناحية العلمية . ولذلك فانها تتطلب مزيدا من البحث ومجالا اوسع للمناقشة . ولما كنت أنـا شخصيا لم أقم بمشروع من مشروعات بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار ، فان مثل هذا النوع من البحوث يشد انتباهى ، ولكنه فى الوقت نفسه يحير فؤادى لما يشوبه من تعقيد وقصور .

ومن ناحية اخرى يجب عدم المبالغـــة فى مســـألة الخلاف بين الطريقتين لانى أرى نقاطا معينة من الالتقاء بينهما . ومن دلائل هــذا الالتقاء الاسقاط الجزئى لفكرة التحديث من طريقة « طنا » .. ويمكننا ان نجد تعبيرا أقوى عن هذا المعنى فى بحث أعده نيلز رولنج ، وجوزيف أشكروفت ، وفريد وتشيج (١٩٧٤) . وجدير بالذكر أن رولنج تعاون بشكل وثيق مع ايفريت روجز الذى هو من كبار انصار « طنا » على ان هؤلاء المؤلفين قلبوا فى بحثهم تقرة « طنا » التقليدية رأسا على عقب . والدليل على ذلك أن العمل الميدانى الذى سجلوه فى تقريرهم لم يعتمـد على فكرة سريان التحول الاجتماعى من اعلى الى ادنى عن طريق ما اسموه « الفلاحين التقدميين » ، ولكنه تناول الطبقات « المتخلفة » غير المتقدمة من سكان المناطق الريفية بأفريقيا مباشرة ، وتبين لهم ان معدلات اقتباس الاساليب والافكار الحديثة كانت بالنسبة لهؤلاء الفلاحين « المتخلفين » اعلى بكثير منها بالنسبة للفلاحين « التقدميين » ، ثم تبين ثانيـــا ان « مقاومة التغيير » جاءت من اعلى لا من أدنى ، اذ أن الفلاحين التقدميين وجدوا فيما يبدو ان اقتباس الفلاحين « المتخلفين » للاساليب الحديثة مخالف لطبيعة الاشياء لانه لا يتفق مع طبيعة النظام الطبقى السائد . ولذلك لقى التقدم الاجتماعى بين أوساط الفلاحين المتخلفين مقاومة كبيرة من جانب الفلاحين التقدميين الذين هم احسن منهم حالا .

وعلى الرغم من أن الطريقة التى اتبعها هؤلاء المؤلفون بعدما تكون عن طريقة البحوث المشتركة القائمة على الحوار فان فكرتهم عن مجىء التحول الاجتماعى من أسفل جاءت قريبة جدا من فـــكرة أرلاندو فالس بوردا وغيره من المؤيدين لفكرة البحوث المشتركة .

ومن الابحاث الهامة الاخرى ، بحث فان دى فال وآخرين (١٩٧٨) ، الذى يشير الى مجالات اخرى ن الالتقاء بين الطريقتين . فقد اوضح فان ــ باستخدام طرق بحثية مقررة من التحليل الكمى المتضمن متغيرات متعددة ــ أن البحث الاكاديمى « الكمى » الذى يفصل تماما بين البحث عن المعرفة ، وتطبيقها عمليا ، لا يحتمل ان يؤثر فى الممارسة والتطبيق اكثر مما يؤثر البحث النوعى ، الذى يقوم على النظرية الثابتة ويتم تنفيذه فى اطار عملى . وعلى الرغم من ان معظم اشكال الممارسة والتطبيق التى درسها فان دى فال بعيدة ــ فيما يبدو ــ عن العمل النقدى والجذرى الذى يؤيده معظم الباحثين فى بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار فان النتائج التى توصل اليها تؤيد فكرة من افكاره الاساسية الا وهى ضرورة توثيق الصلة بين البحث والعمل .

ومن الوسائل الاخرى التى تساعد على الالتقاء بين الطريقتين تلك الابحاث التى تركز على فرض قيود على عمليات التحديث وبذلك تسد بعض الثغرات التى تركتها الفلسفة « الذاتية » لبحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار (انظر هيل ، ١٩٧٤) .

وفى أبحاثى عن التحول الاجتماعى فى السويد التى قدم عنها الين هيل (١٩٧٤) أول تقرير فى هذا الشأن ركزت انا واعوانى على الاهتمام بشكل كبير على وصف وتشخيص المشكلات أى التناقضات والعوائق الاساسية الموجودة فى راسمالية الرفاهية الاجتماعية (ب) التقدير التجريبى للقوة العددية ، والتنظيمية والشعورية ، والمنهجية ، للممارسين المكافين الذين يمثلون كلا جانبى التناقضات الرسمالية ، أعنى العمل ورأس المال . (جـ) تحليل درجة الملاءمة بين المشكلات وحلولها فى التحول الاجتماعى بالسويد مع العناية على وجه خاص ببعض الاقتراحات الاخيرة بشأن المركز المالى لاصحاب الاجور ، والديمقراطية الاقتصادية (ميدنر ، ١٩٧٨) التى تكافح الحركة العمالية السويدية من أجلها . وكانت الطرق التجريبية التى استخدمناها تقليدية تماما وان كانت بعض المتغيرات غير تقليدية . وقد ركزت هذه الطرق الاهتمام الكبير على المؤشرات الاقتصادية والبيئية ، والمهن ، والفروق الطبقية ، والبيانات الخاصة بالوعى الاجتماعى ، والمعلومات التاريخية عن النمو والوحدة التنظيمية ، وانفاق الدولة على الرفاهية الاجتماعية والاعانات الصناعية ، وانى أقرر انى تأثرت فى مشروع هذا البحث بما عرفته عن بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار بمعنى أننا جمعنا معلومات وثيقة الصلة بالحوار القائم على العمل والممارسة من وجهة نظر الحركة العمالية السويدية ــ فيما عدا أن جمع المعلومات تم على نطاق اوسع كثيرا مما يحدث فى بحوث العمل التى من هذا القبيل . وقد استغرق هذا

المشروع خمس سنوات . ويلاحظ من ناحية اخرى ان ايقاع تاريخ الحركة العمالية فى بلاد مثل السويد ليس سريعا بل هو تـــــاريخ بطىء الحركة تشوبه المتناقضات . ولذلك ارى أن نتائج بحثنا يمكن ان تهىء اطـــارا للحوار والمناقشة فى تيار الحركة العمالية السويدية الذى يحتمل ان يكون تيارا سريعا فى المستقبل القريب سواء باجراء البحوث المشتركة او بدونها.

وانى وان كنت أرى قدرا معينا من الالتقاء وتقسيم العمل بـــين مختلف الجماعات المتنازعة ، فانى أرى أيضا مجتمعا متسامحا ولكنه منحل متعدد المذاهب والاتجاهات « يفعل فيه كل امرىء ما يحـــلو له » وانى لارجو أن يساعد هذا المقال على مكافحة هذا الاتجاه بالاشارة الى الارتباط الموجود بين دراسة التغيرات الكبيرة والتناقضات الاساسية فى المجتمع من جهة . والحوار القائم على العمل والممارسة ، والممارسة والعمل القائم على الحوار من جهة اخرى . وفى وسعنا ان نرى هذا الارتباط ايضا بين نشر التحديث من أعلى او من أدنى ، كما نراه فى تلك العمليـــــات التى لا يقتصر الامر فيها على انتحال الاساليب الحديثة بل يتعداه الى استخدام هذه الاساليب فى ضـــــوء الحوار حول الظروف المحيطة بالممارسين . ولا يمكن ان تصبح طرقنا مثمرة من الناحية العلمية الا اذا ركزنا الاهتمام على هذا الارتباط . وانى لا رجو أن تساعد هذه الطرق على اثارة الوعى بالمشكلات والعمل على حلها . ولذلك فانى الخص فى ختام مقالى نموذجا مبدئيا لدراسة أوجه الارتباط بين مختلف الافـــكار النظرية والمنهجية والعملية التى تجعل من الممكن تربية « مجتمع جدلى من العلماء » .

الارتباط بين ثلاثة من موضوعات المعوقة :

يوضح الشكل (٢) بعض أوجه الارتباط الهامة بين (أ) الاساليب الجديدة المعدة (الجاهزة) بالفعل ، ونشرها و (ب) العمليات الجديدة لحل المشـــكلات ، وهى تتضمن ابتكار الاساليب الجديـــدة (اساليب اجتماعية فى اساسها) فى اطار بحوث العمل المشتركة و (جـ) الاوضاع والعمليات الاجتماعية والاقتصادية المسببة للمشكلات والمعوقة لحلهـا ، وهى اما تهىء المسرح لعمليات التحديث او تعوق نشرها .

ويمكن قراءة الشكل (٢) من اسفل أو اعلى أو من اليسار الى اليمين عند المستوى (٣) كما هو مبين فى الشكل . واذا قرانـــــاه من اسفل الى اعلى كان أقرب الى رأى خصوم « طنا » واذا قرأناه من أعلى الى أسفل كان أقرب الى رأى انصار « طنا » ، واذا قرأناه من اليسار الى اليمين عند المستوى الثالث فانه يمثل بكل دقة الصور المحدودة لبحوث العمل المشتركة « الذاتية » . وتتلخص الفروق بين هذه الطرق الثــلاث فى أن انصار « طنا » يعتبرون موضوعات المعرفة فى الجزء الاسفل من

الشكل قيودا على نشر الاساليب الحديثة ، فى حين ان الذين يقراون الشكل من أسفل يعتبرون موضوعات المعرفة فى الجزء الاعلى قيودا على هذا النشر . أما أصحاب بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار الذين يقرأون الشكل من اليسار الى اليمين فانهم يرون أن القيود اقل اهميــة من محتوى الحوار الذى يقوم عليه العمل (الممارسة) . ذلك انهم يرون ان موضوعات المعرفة فى الجزء الاعلى والاسفل من الشكل تهىء محتوى الحوار الذى يسبق العمل ، وعلى ذلك يمكن التنبؤ مقدما بهذه القيــود (= العوائق) فى اثناء الحوار . ولكن وجود هذه القيود وطبيعتها فى مجال العمل الفعلى يتقرران فى اطار العمل نفسه .

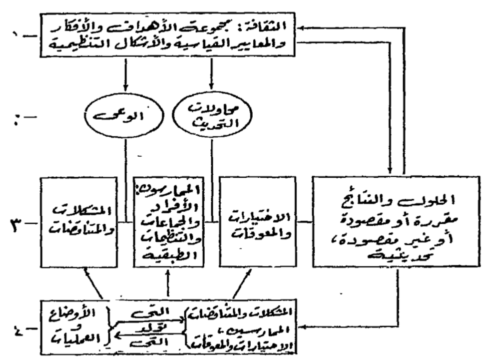
وعلاوة على ذلك ، يمكن قراءة الشكل من اليمين الى اليسار كما سأبين فيما بعد . واذا قرأنا الشكل من اسفل فاننا نبدأ من الاطار الممثل للاوضاع والعمليات التى تولد (أ) المشكلات أو « التناقضـــات » (ب) الممارسين الذين يتولون حل المشكلات (جـ) المعوقات أو ـ حسبما تقضى به الحال ـ الاختيارات المتاحة للعمل التحديثى (= الاساليب الحديثة) الذى يحل المشكلات وجدير بالذكر أن الممارسين (= العاملين) ليسوا قوما « يوهبون » وانما هم قوم « يخلقون » (= يصنعون) بمعنى انهم لا يصبحون ممارسين الا نتيجة الاوضــــاع والعمليات التى تضعهم فى مواقف أو مشكلات مشتركة تحددهم الى التحرك ليصبحوا « ممارسين »

وتتدخل بين المشكلات والممارسين عملية اثارة الوعى التى يمكن ان يعوقها من اعلى العناصر الايديولوجية فى الثقـــافة . وكذلك المحاولات التحديثية (= محاولة ادخال الاساليب الحديثة) التى يبذلها الممارسون لاستخدام وعيهم فى ازالة المعوقات الاساسية يمكن ان تعوقها العوامل الثقافية من أعلى . وعلى ذلك فالمعوقات أو القيود نوعان (أ) اساسية ومثالها العلاقات الطبقية والطبقات المسيطرة (ب) ثقافية ومثالها الاشكال التنظيمية والانماط الايديولوجية فى المحيط الثقافى .

ويسرى هذا المنطق نفسه عند قراءة الشكل من أعلى الى أسفل . بيد انه يمكن ايضا قراءة الشكل من اعلى أو من أسفل لتحليل النظم طبقا للطريقة التركيبية (= خلافا للطريقة التحليلية) . ومن هنا تظهر أهمية الاسهم الدالة على التغذية المرتدة فى الشكل لانها ـ أى الاسهم ـ تبين مدى اسهام النتائج فى تغيير الاوضاع الثقافية المبينة فى أعلى وأسفل الشكل على التوالى ...

ويمكن ايضا قراءة الشكل من اليمين الى اليسار ، كما ســـبق ان نوهنا . ذلك أن الحلول (الجاهزة) أو الاساليب الحديثة كثيرا ماتنتقل الينا من القمة اى من الزعماء السياسيين أو كبار المديرين ويبررها هؤلاء

بانها تتضمن مزيدا من الحرية أو المساواة أو القانون والنظام . ولكننا نستطيع — بدلا من تقييم مثل هذه الحلول أو الاساليب بانتحال معايير القمة — أن نستشف مدى ملاءمة هذه الحلول للمشكلات التى تولدها القاعدة . ومدى قدرة وحوافز الممارسين على حل المشكلات . وقد بينا ذلك فى مؤلف « هميلستراند وآخرين » (١٩٨٠) .



شكل (٢) الارتباط بين العوامل الثقافية ، ومجالات العمل أو الممارسة ، والاوضاع والعمليات الاساسية (العمليات المحاطة بدائرة — وهى الوعى والكفاح فى سبيل التحديث — تمثل العلاقات بين المشكلات والممارسين ، وبين الممارسين والمعوقات او الاختيارات)

وقد روعى فى رسم الشكل (٢) وتسمية اطاراته أن يكون محايدا بالنسبة للمنهج الماركسى وغير الماركسى فى تحليل المجتمع . ولذلك يمكن تفسير الشكل تفسيرا ماركسيا وغير ماركسى فى وقت معا . فالماركسى — مثلا — ينظر الى الاطار السفلى على انه القاعدة الاقتصادية اى اسلوب الانتاج . وفى المجتمع الراسمالى تولد هذه القاعدة التناقضات الاساسية فى النظام الراسمالى ، وتعبىء جهود الممارسين من بروليتاريا (عمال) وبوجوازية فى صراع طبقى تحديثى لمعالجة أو ازالة او تدعيم معوقات العلاقات الاجتماعية للانتاج . وأما الاوضاع الثقافية فى الجزء العلوى من الشكل ، التى نشأت نتيجة الممارسة السابقة للطبقة البورجوازية فانها تخفف من حدة الصراع الطبقى بحيث يمكن تجديد اسلوب الانتاج فى القاعدة الاقتصادية وتدعيمه . وهكذا ، نجد ان الجزء العلوى لا يعتبر انعكاسا للقاعدة او نتيجة لها كما تقول الماركسية الدارجة وانما هو نتيجة

الصراع الطبقى . وهذا يعنى ان انتصارات البروليتاريا المحدودة الناجمة عن مثل هذا الصراع ـ حتى فى اطار الراسمالية ـ يمكن ادماجها فى الجزء العلوى ليصبح بذلك اكثر من مجرد انعكاس للمصالح الطبقية البورجوازية حتى عندما تهيمن البورجوازية نفسها ، وخير مثـــال لذلك مايسـمى براسمالية الرفاهية (١) .

ومن الواضح أن الوسيلة المناسبة للجمع بين كل المستويات والاقسام المختلفة فى الشكل (٢) تتطلب الاستعانة بمقررات سوسيولوجيا الثقافة وعلم التربية ، وفن الاتصال الجماهيرى ، وعلم النفس الاجتمـــاعى ، وسوسيولوجيـــا التعبئة ، والحـــركات الاجتماعيـــة ، والسوسيولوجيـــا الاقتصادية ، والمادية التاريخية الماركسية ، وبحـــوث العمل المشتركة ، والنظريـــات السياســـية . ويهيىء الشـــكل مجالا واسـعا للحـوار بين السوسيولوجيين العاملين فى مجالات متعـددة ، وبين السوســيولوجيين والممارسين خارج النطاق الاكاديمى ، ولكنه يهيىء أيضا .. اطارا من المفاهيم يصلح مرجعا للبحوث التى تجرى طبقا لوجهات نظر خاصة من اعلى أو من أســـفل تمثـــل مواقف طبقيـــة أو جمعيـــة خاصـــة . اما الذين لا يقتنعون بأى محاولة توحى بامكان الربط بين مثل هذه المناهج المختلفة ، فانا سنذكر لهم مثالا يتصل بالمادية التاريخية ، والتفسير البنيوى الرمزى للثقافة . وتفصيل ذلك أن العلماء البنيويين الرمزيين (٢) مثل كلود ليفى شتراوس) ١٩٦٧) يسلمون بوجود « بنى خفية تظهر ديناميكيتها (فاعليتها المستمرة) الكامنة التى لا تعزى الى الظروف الاقتصادية الخارجيةولاترتبط بها .. ولكن اذا لم يكن من الممكن ان نعزو هذه الديناميكية الى اسلوب الانتاج السائد فكيف يمكن الجمع بين البنيوية الرمزية من اعلى والمادية التاريخية الماركسية ما اسفل ؟

يمكن الاجابة عن هذا السؤال بأنه توجد فى أغلب الاحيان بنى خفية بديلة . ولهذا أثره الحاسم فى مختلف النظريات البنوية عن توازن المعرفة (كان ترايت وهنارى ، ١٩٥٩) . وتقول هذه النظريات انه من الممكن وجود حلول مختلفة لبنية علمية غير متوازنة ، ومن بين الحلول البديلة

Welfare Capitalism = الرأسمالية التى تعنى برفاعية مختلف الطبقات الاجتماعية (كالعمال) وذلك بتنفيذ برامج الضمان الاجتماعى والاتفاق بين العمال وأصحاب الاعمال عن طريق المفاوضات ووضع قوانين العمل وغيرها من الضمانات التى تؤمن المواطنين فى حياتهم ؟

(المترجـــــم)

(٢) البنى بضم الباء وكسرها جمع بنية ، وهى « الوحدة العضوية التى تتألف من أعضاء لكل عضو وظيفته الخاصة مع ارتباط الاعضاء كلها بعضها ببعض كالجسم الانســانى او البنيان الذى يشد بعضه بعضا والمؤلف يستشهد بذلك على ارتباط ضروب المعرفة بعضها ببعض وهو العنوان الذى اختاره لهذا الفصل من مقاله ؟

(المترجـــــم)

التى قد تكون جزءا من البنى الخفية لديناميكا المعرفة يختار دائمـا الحـل الذى يتفق مع تلك الديناميكية ، ومع العمل النابع من أسلوب الانتاج . ومتى اختير ذلك الحل فانه يظل يظهر ديناميكيته الكامنة . وبهذه الطريقة يبدو المنهج الثقافى والمنهج التاريخى المادى متفقين بدلا من ان يكونا متعارضين .

ومن الاحتمالات الاخرى اعتبار اسلوب الانتاج مصدرا لبعض عناصر المعرفة المندمجة فى البنية الخفية حتى حين لا توجد بنى بديلة ، وقد يكون للبنى الخفية قوانينها الديناميكية الخاصة ولكن مادتها او عناصرها تتولد عن تجارب الحياة اليومية فى اطار اسلوب معين من اساليب الانتاج .

ولكن ماذا عن الطرق الاخـرى التى تتراوح على طول الطـريق بين البحوث السببية المبنية على التحليل الاحصائى للبيانات وبين الطرق المتبعة فى الفينو منيلوجيا (= علم الظواهر الذى يبحث فى وصف الظواهر وتصنيفها) ؛ وطريقة الحوار ، وطريقة الحدس ؟ اقول مرة اخرى انه يبدو ان احدى طرق البحث تعالج مشكلات لايمكن أن تحلها طريقة أخرى بسبب قصورها . وعلى ذلك فان السؤال يصبح باختصار هو : هل يحتاج مشروع البحث الى اكثر من طريقة ، وكيف يتم الجمع بين هذه الطرق اذا اتضح أن البحث يتطلب عدة طرق ؟

ومتى يتطلب البحث اكثر من طريقة ؟

لنتأمل دراسة « تكوين الوعى » المبنية على بحـوث سـببية متعددة المتغيرات قام بها السوسيولوجيون الاخصائيون فى الاتصال الجماهـيرى وتكوين الرأى .. وتسهيلا لايضاح هذه القضية سأنظر فى نتائج هذه الدراسة باعتبارها خطا أساسيا او مقدمة لاحداث تغيير فى الاعتقادات والاتجاهـات او « الوعى » . ويمكن اسـتخدام هذه النتـائج بطريقتين مختلفتين تبعا لظروف العمل ومحتواه .

فاذا كان العمل المراد هو اقناع الناس بتغيير آرائهم لاسباب سياسية أو كجزء من تجربة معملية فلا حاجة لتجاوز الطريقة التى سبق اتباعها فى دراسات سابقة لتكوين الوعى اذ وضعت هذه الدراسات الخطوط الاساسية او المقدمات اللازمة لاحداث التغيير المطلوب وكيفية حدوثه . ولا يتطلب استخدام هذه النتائج سوى معالجة المتغيرات التى ثبت ــ مثلا ــ أن لها معاملات انحسار فى دراسات متعددة المتغيرات ورد ذكرها فى تقارير البحوث

وبالمثل ، فان أية محاولة ماركسية لربط محتوى الوعى احصائيا بأنماط الصراع الطبقى ومستوياته) اذا كان هذا الصراع متاحا) لا تتطلب أى طريقة جديدة لتغيير الوعى على النحو المطلوب . وكل ما تتطلبه هو اجراء تغيير مناسب فى أسلوب الصراع الطبقى حتى يتسنى تغيير الوعى

على النحو المراد . ولن نناقش هنا امكان استخدام البحوث السببية الاحصائية ، اذ ان النقطة الجوهرية هى ان الطرق المتبعة فى هذين المثلين كافية فى حد ذاتها . بمعنى انها لا تتطلب اى طريقة اخرى مكملة لها من نوع مختلف .. ولكن هناك استخداما ثانيا لنتائج مثل هذه البحوث .

هب ان الباحثين والممارسين رفضوا معالجة الاعتقادات (بقصد تغييرها) على أساس نتائج اجتماعية ـ نفسية او اثارة أنواع معينة من الصراع الطبقى على أساس نظرية ماركسية مبنية على التجربة ، لا لسبب الا لان البحث مبنى على مشاركة الممارسين باعتبارهم « ذوات » مبدعة خلاقة لا « موضوعات » للمعالجة او الاثارة الطبيقية . ففى هذه الحالة ـ وهى حالة نموذجية فى بحوث العمل المشتركة القائمة على الحوار ـ نجد ان نتائج البحوث السببية الاحصائية عن تكوين الوعى لا تخلو من الاهمية ، لانها يمكن أن تكون جزءا مما اسماه موزد بمرحلة جمع المعلومات ، اذ ان مثل هذه البحوث تعلمنا الخطوط الاساسية او المقدمات التى حدثت فى الوعى وكيف تم ذلك ، كما سبق ان بينا . ولكن فى حين ان هذه الخطوط الاساسية قد اتخذت نقطة انطلاق لاقناع الناس بتغيير آرائهم باعتبارهم « موضوعات » سلبية فى اطار العمل من النوع الاول ، نجد ان هذه الخطوط تعد مقدمات للحوار بين الناس باعتبارهم « ذوات » ايجابية فى اطار العمل من النوع الثانى . ووأضح أن اثارة الوعى فى الحالة الاخيرة تتطلب بعض المعلومات عن أساليب معالجة الوعى الانسانى او العملية التى تستطيع بها أنواع الصراع الطبقى المختلفة تشكيل الوعى الطبقى . ولكننا نجد ـ بالاضافة الى ذلك ـ ان مجاوزة عملية تكوين الوعى مطلوبة فى اطار العمل من النوع الثانى ، وان مثل هذه المجاوزة تقتضى الحوار .

ويمكن الان تلخيص القضية التى اتحدث عنها فيما يلى : لما كان تكوين الوعى من حقائق الحياة ، وجبت دراسته من حيث هو بطرق بحثية تكشف عن العلاقات السببية فيه . ولكن الوعى الذى يتم تكوينه ودراسته على هذا النحو لا يمكن اعتباره اساسا لتكوين وعى جديد وانما يعد مقدمة للحوار بين الممارسين المشتركين فى دراسات وبحوث لتحرير المجتمع وتغييره . وتتطلب مثل هذه الدراسات طرقا مختلفة فى البحث تكمل الطرق الاخرى التى سبق ذكرها . وليست هذه الطرق المختلفة أقل ـ من حيث طابعها العلمى ـ من الطرق المتبعة فى المعالجة السببية ، اللهم اذا افترضنا ان العلاقات السببية اللا شخصية ـ لا الحوار بين البشر ـ هى المجال الشرعى الوحيد للتحليل والتطبيق العلمى .

وقد ظلت العلوم الاجتماعية زمنا طويلا منهمكة فى معالجة المشكلات المتصلة بتفسير اسباب الظواهر الاجتماعية ، وبذلك اهملت مجال الحوار الانسانى . وهذا يفسر لنا تخلف الدراسات فى هذا المجال من الناحية

العلمية . ولكن ذلك لا يجعل هذه الدراسات قليلة الاهمية من الناحية العلمية . وصحيح اننا جميعا من صنع المجتمع ولكننا نحن أيضا نصنع المجتمع .

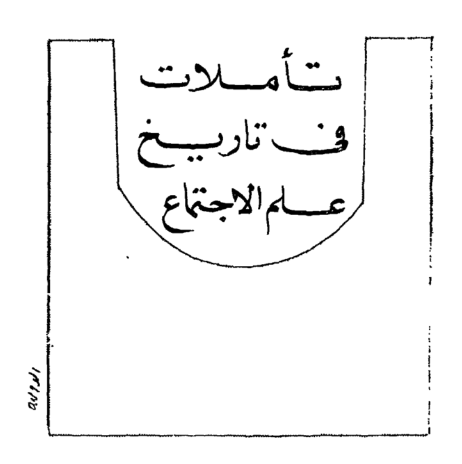
وتستطيع العلوم الاجتماعية القائمة حاليا أن تساعدنا كثيرا على ان نفهم كيف صنعنا (بفتح العين) المجتمع ولكنها لا تعلمنا كيف نصنع أو نستطيع أن نصنع المجتمع . وكلا هذين الامرين مجال مشروع للتحليل العلمى . ولكن من الواضح ان المجال الذى لقى اكبر حظ من الاهمال جدير بالاهتمام الاكبر فى الوقت الحاضر .

وقد رفض العلماء — منذ زمن بعيد — نظريات روسو وهوبز القائلة بنشأة المجتمع عن طريق عقد اجتماعى بين الناس نتيجة « الحالة الطبيعية » الاصلية التى سادت بين البشر . ولم يحل محل هذه النظريات تحليل علمى عن أساليب تكوين المجتمع بواسطة كائنات بشرية مبدعة وواعية بل حل محلها نظريات تقول بأن المجتمع نشأ نتيجة قوانين لا شخصية لا تقاوم . تشبه القوانين التى اكتشفت فى العلوم الطبيعية . وهذه النظريات — كما سبق ان قلت — ضرورية ومشروعة ولكنها غير كافية كتلك النظريات الفينومنولوجية عن نشأة الواقع الاجتماعى الفردى لانها تغفل مشكلة النشأة الواعية للمجتمع نفسه اى تغفل أن الانســـــان نفســـه هو الذى صنع المجتمع .

واليوم يجب الا تستند النظريات الخاصة بأساليب تكوين المجتمع الى فكرة « الحالة الطبيعية » الخرافية بل الى فهم المجتمع المعاصر على انه نقطة انطلاق لتكوين مجتمع المستقبل . ويتطلب مثل هذا التكوين كفاحا — لا يمكن التنبؤ بنتيجته — بين ممارسين ذوى مصالح مختلفة تشوبها المتناقضات الناشئة عن الاوضاع الاجتماعية الراهنة والقابلة للحل عن طريق اجراء التغييرات الاساسية أى اعادة ترتيب العناصر التى يتكون منها بنيان المجتمع ترتيبا يتفق مع مقتضيات العقل والعلم . ولذلك فان النظريـــات الحقة التى يجب ان تخلف نظرية العقد الاجتماعى البائدة هى نظريات التناقضات الاساسية واعادة ترتيب عناصر البنيان الاجتماعى او التغييرات الهادفة الى ازالة تلك المتناقضات الاساسية بطريقة واقعية وعلميـــــة ، وجديدة ، مع مراعاة القوة النسبية والاستراتيجيات الممكنة لدى مختلف فئات الممارسين العاملين على تشجيع هذه التغييرات أو منعها . والعامل الحاسم فى بناء هذه النظريات هو ايضاح مفاهيم القيام ببناء المجتمع على مقتضى العقل والعلم . ذلك ان النظريات الحالية لدى الممارسين فى هذا الشأن لا يمكن ان تحل المشكلات القائمة ، لان مجموعة القرارات العلمية والعقلية التى يتخذها افراد الممارسين لا يمكن ان تكون وسيلة للوصول الى نتائج حاسمة بشأن الاسلوب العقلى والعلمى الذى يتم به بناء المجتمع .

وقد نجد فى المذهب الماركسى ما يمكن ان يعد بداية لبحث البناء الاجتماعى القائم على الاساس العلمى والمبنى على مفهوم التوافق والتناقض فى المجتمع . ولكن يبدو لنا ان كثيرا من المفكرين الماركسيين قد اهتموا حتى الان أكبر اهتمام باستخدام نظرياتهم فى تفسير العالم طبقا للعلوم الطبيعية تفسيرا افضل من تفسير المفكرين الاخرين . والواقع ان الماركسيين لم يتصدوا بالتحليل الواقعى الدقيق وبالتفصيل المادى المحسوس لمهمة تغيير العالم الذى يرزح تحت كافة ضروب العوائق من القهر العسكرى والسياسى الى قصور الكفاح الفعال فى سبيل الاصلاح . وهذا امر تجب معالجته لان الفرق الاساسى بين تكوين مستقبل مثالى او خيالى (يوطوبى) وبين الاسلوب العلمى الجديد فى تكوين هذا المستقبل هو الاهتمام بفهم مشكلات المجتمع الراهنة والتناقضات الواجب حلها . وفى رأى الباحث المثالى الخيالى ان نقطة الانطلاق لتكوين مجتمع المستقبل ليس هو الفهم العلمى للمجتمع الحاضر وانما هو ملاحظة البون الشاسع بين المعايير الاخلاقية والحقائق الاجتماعية .

وعند التصدى لمعالجة هذا الاهمال ستحتدم بلا شك خلافات جديدة . ذلك ان فكرة ارساء بنيان المجتمع على اساس العلم والعقل وادخال الاساليب الجديدة فى المجتمع قابلة لتفسيرات شتى تتراوح بين فكرة الهندسة الاجتماعية المركزية الصادرة من اعلى وفكرة اثارة الوعى بين الجماهير لاحداث التحول الاجتماعى من اسفل . وطالما ان احدا منا لا يزعم انه يعرف الحقيقة كلها ، فالارجح ان هذه الخلافات الجديدة سوف تكون حافزا قويا على اجراء مناقشة مثمرة لاستخدام الاساليب الجديدة فى تحقيق التحول الاجتماعى .



لنبدأ موضوعنا ببعض الاسئلة التى طرحها ج.أ. تشومبيتر لماذا تدرس تاريخ اى علم من العلوم ؟ قد يظن البعض أن الاستمرار يحافظ على كل ماله فائدة من اعمال الاجيال السابقة ، فالمفاهيم والاساليب والنتائج التى طواها النسيان غالبا ما تكون غير ذات قيمة ، فلماذا اذن علينا أن ترجع الى كتابات المؤلفين القدامى وتنبش فى آراء عفا عليها الزمن ؟ أليس من الافضل ان يتفرغ لذلك من المتخصصين الذين يحبون البحث فى ماضى الامور لذاتها ؟

يطرح رجال علم الاجتماع ايضا مثل هذه الاسئلة ، وليس من شك ان نظرتهم الى ماضى العلم الذى يشتغلون فيه قد تكون موضوعا قائما بذاته يلقى الضوء على التغيرات التى طرات على طريقة تفكيرهم ، ذلك أن وجهات النظر قد اختلفت باختلاف مراحل تطور علم الاجتماع وتتعدد بتعدد فروعه، وهناك بعض علماء الاجتماع ممن ينكرون فائدة الدراسات القديمة ، كما ان هناك آخرين مثل راندال كولينز لم يترددوا فى أن يذكروا عن انفسهم

بقلم : جيرزى شيزاكى
الاستاذ بمعهد علم الاجتماع بجامعة وارسو .

ترجمة : محمد جلال عباس
مترجم جامعة الملك فيصل بالدمام .

بصراحة ان مشاهير العلماء من امثال ماركس وويبر وغيرهما هم بمثـابة عصر النهضة الذى اعاد الكشف عن الدراسات الاغريقية القديمة .

ويمكن القول بصفة عامة ان علماء الاجتماع ـ غالبا ـ لا يتحمسون لتراث الماضى ، وان اشاروا الى مؤسسى علم الاجتماع الاوائل فى بعض الاحيا ن فان ذلك لا يعنى انهم قرأوا اعمالهم ، وانما هم فى الحقيقـــة قد التفوا بما وصل اليهم من معلومات عن غيرهم ، الامر الذى يتبين بوضوح فى كتابات المعاصرين التى تشتمل على معلومات خاطئة وغير دقيقة عن اسلافهم من علماء الاجتماع السابقين

ورغم التقدم الواضح فى دراسة تاريخ علم الاجتماع فاننى اشك أن هناك اى تغيير واضح فى ذلك الوضع لان رجال علم الاجتماع العاديين يعتقدون ان معرفة من ماضى العلم الذى يشتغلون به لا تضيف أى عناصر اساسية لنظرياتهم المتطورة ، وعالم الاجتماع من هذه الناحية يختلف

اختلافا كليا عن الفيلسوف الذى ينظر الى تاريخ الفلسفة على انه هبة عقلية لهـــا اهميتها .

وتتعدد الاسبا بالتى ادت الى قلة الاهتمام بتاريخ علم الاجتماع ، ففى بعض البلاد لم يكن هناك اى استمرار حقيقى لتطور علم الاجتماع الذى شهد بعد الحرب العالمية الثانية فترة احياء نتيجة للاخذ بأساليب علم الاجتماع التجريبى التى شاعت فى امريكا ، ولم يكن هذا الاحياء استمرارا للاهتمام القديم فى مجال العلم ، غير ان الاسباب العامة التى ترجع الى التغيرات التى طرات على علم الاجتماع فى اواسط القرن العشرين لهـا الاهمية الكبرى ، فالاصرار والاستحالة ليأخذ علم الاجتمـاع وضـعه العلمى كان لها اثرها فى عدم الاهتمام بالدراسات المبكرة وشاع الاعتقـاد بان علم الاجتماع بالنسبة لغيره من العلوم الطبيعية يكتفى فيه الاطـلاع على احدث المؤلفات ، وبالاضافة الى ذلك فنتيجـة للتقـدم فى مجالات التخصص وتقسيم العمل لم يعد للدراسات القديمة اهمية مباشرة بالنسبة لعالم الاجتماع العادى فالقيام ببحث جيد فى احد فروع علم الاجتمـاع لا يحتاج الاسر الى اطلاع عميق على المؤلفات النظرية المبهمة ذات الطابع شبه الفلسفى التى سطرتها اقلام رجال علم الاجتماع المبكرين من امثال ماركس ، أوسبنسر او سيميل أو ويبر او ميزاوزنانسكى ، واصبح يكفى الاعتماد على بعض المؤلفات العامة الحديثة للتعرف على النظريات والاساليب الفنية العادية ، على أنه يمكن القول بأن مثل هذه الضحالة النظرية لها أثر سيىء على تفسير نتائج البحوث وتؤدى الى صعوبة تجميع هذه النتائج فى تعميمات شاملة ، مما لا يهم كثيرا امثال هؤلاء الذين يتناولون النظريات بسطحية . وهناك ماهو أبعد اثرا من ذلك ، يعتقد الكثير من المتخصصين فى صياغة نظريات علم الاجتماع الحديث فى أن الرجوع الى مؤلفات اصحاب النظريات القديمة التى لا تعتمد على أصول صياغة النظريات يعد ضربا من اضاعة الوقت .

ولا يتسع المجال هنا لان تفصل الحديث عن مدى فائدة المعلومـات التاريخية عن العلوم ، ولكنى اذكر ــ بصفة عامة ــ اننى أميل الى تأييد راى ارنست بيكر الذى اتخذه أحد علماء الاجتماع شعارا لكتابه حيث يقول :ــ

« ان دراسة علم الاجتماع دون ادراك لتاريخه قد يكون علما بلا معرفة عن علمائه المرموقين الذين اعطوه الحيـاة وفكروا فيه ، وقد يكون علما بلا معرفة بما تم انجازه فى مجاله ، وقد يكون علما مقصورا على معتقدات وآراء دراسية

للمجاليين ، وعلى ذلك فان كل المحاولات التى تبذل لكى يتخذ مثل هذا العلم مكانه بين العلوم عن طريق وضع منهج له ستكون محاولات غير علمية وغير مجدية » .

ان اى اختلاف فى وجهات النظر حول تاريخ علم الاجتماع انما هى ــ دوما ــ خلافات ــ حول العلم ذاته . فنادراما كان هناك اغفال تام لمتابعة تاريخ علم الاجتماع عند دراسة مضمون النظرية الاجتماعية او حتى فى تلك الاراء التى تنادى بالاجتماع كعلم كامل الصفات العلمية ، بل ان العودة الى الدراسات الاجتماعية والقديمة كانت طريق الخروج من أى أزمة علمية يمر بها علم الاجتماع دائما .

ولقد قام علماء الاجتماع انفسهم بتنمية تاريخ علمهم ، ومن ثم كان ارتباط تاريخ علم الاجتماع بعلم الاجتماع ذاته أكبر واقوى من ارتباطه بتاريخ العلوم أو بالتاريخ العام . ويعيب ذلك ان هذه الدراسة كتاريخ كانت غير متقنة وبعيدة عن المضمون الشامل ــ لما ستوضح فيما بعد ، وتكتفى هنا بالتعرف على ما يبحث عنه علماء الاجتماع حينما يدرسون ماضى علمهم ، واستبعد من ذلك الدراسات التى انبثقت عن دوافع شخصية فهذه تعرض أمرا عاديا فى البحث النظرى الذى لا ينطوى على دراسة تاريخية ، وحتى اذا ما تضمنت هذه البحوث بعض الانجازات الهامة التى حدثت على مدى التاريخ ، فمن الواضح ان اهتمام علماء الاجتماع بتاريخ علمهم يهدف الى عدة امور تختلف الواحدة منها عن الاخرى فى أهميتها المطلقة .

فمن المؤكد أن التاريخ كان دائما عنصرا من عناصر خلق روح الانتماء الى الجماعة ، كما كان ضرورة للربط بين العلماء الذين لا يربط بينهم الا خيط رفيع ، ولقد أشار ادوارد شيلز الى ذلك بقوله : ان علم الاجتماع لهو جمع لشتات من الموضوعات المختلفة فى موضوع واحد شامل ، فهو علم متعدد الجوانب يضم فى داخله تيارات ومواقف متعددة قد لا يربط بينها الا اثر قديم واحد أو مجموعة من الشخصيات والمؤلفات القديمة

وكثيرا ما استخدم تاريخ علم الاجتماع كوسيلة صالحة للتعريف بالعلم ذاته خاصة وان النظريات الاجتماعية تفسر وتفصل فى ضوء المعلومات التاريخية المرتبطة بالتاريخ ، جاء ذلك فى الكتاب المعروف الذى الفه ن.س. تيماشيف والذى مازالت له قيمة حتى يومنا هذا وينص على أن البحث فى تاريخ الفكر هو علم الاجتماع التطرى ، وبالاضافة الى ذلك كتب أ.و. سمول منذ سنين طويلة ان الطريقة المثلى للبحث فى علم الاجتماع هى الاسلوب التاريخى ، وهو رأى مازال له مؤيدوه فى الوقت الحاضر .

ولقد ساعد تاريخ علم الاجتماع على تقدير قيمة المفاهيم القديمة بالمقاييس المعاصرة ، وفيما يلى ماذكره .أ. سورولين فى هذا الصدد :

أصبح ميدان علم الاجتماع في وقتنا الحاضر عظيم الاكتظاظ بالنظم المتعددة المتعارضة التي يضيع فيها كل جديد وهام يدخل على العلم ، وتواجه هذه المفاهيم الجديدة صعوبة كبيرة في التمييز بين ما هو صالح وماهو غير صالح من بين تلك النظريات العديدة ، وعلى ذلك ، أصبح من المحتم على علماء علم الاجتماع المعاصرين ان ضطلعوا بمهمة التمييز بين ما هو صالح وما هو غير صالح أو غير مثبت من بين تلك النظريات العديدة .

وغالبا ماكان لتاريخ فائدته في تحصيل المعلومات حيث تدرس المؤلفات القديمة من أجل استخراج العناصر ذات القيمة ، ومن أمثلة ذلك ماكتبه ثالكوت بارسونز مستعرضا نتائج دراسات علم الاجتماع في بداية القرن العشرين وموضحا أبرز هذه النتائج على شكل مجموعة متكاملة من الافكار النظرية ، والمثل يقال عن الكتاب الذى الفه تيودور ابل بعنوان اسس النظرية الاجتماعية الذى صدر عام ١٩٧٠

وهناك مؤلفات كثيرة تهدف أساسا الى وضع نظام لكل ما يتعلق بعلم الاجتماع ، حاول مؤلفوها جهدهم عن طريق تحليل المفاهيم المبكرة لعلم الاجتماع أن يميزوا بين نوعيات هذه المفاهيم ، وقد كان لذلك فائدته الكبرى في توضيح تنوعات الفكر الاجتماعي والكشف عن الازمات والمشكلات التي كثير ما واجهت علم الاجتماع ، ولكنها لم تنته الى اعطاء صورة متكاملة لها ، ومن أمثلة ذلك كتاب : « طبيعة وانواع النظريات الاجتماعية » الذى الفه دون مارتندال ونشر عام ١٩٦٠ .

ولقد اعتاد الكثير من علماء الاجتماع أن يرجعوا الى ماضي العلم بحثا عن أصول جدلية لما يدور في الوقت الحاضر من نقاش ومن أمثلة ذلك رايت ميلز الذى نشر كتاب : « صور الجنس البشرى الذى نشر عام ١٩٦٠ ، والف كتاب « تصورات في علم الاجتماع » عام ١٩٥٩ ، فهو يميل الى اعلاء قيمة الدراسات القديمة وتفضيلها على « التجريبية البحتة » التي تسود علم الاجتماع المعاصر ، ويذهب الى ان البحث في انماط تلك الدراسات القديمة عن الاصول التي دفعت الى الامام التفكير الاجتماعي ، وبالمثل يقال عن جيرنز الذى كتب في مقدمة كتابه عن ماركس ودور كايم وماكس ويبر يقول :

« سطرت هذا الكتاب معتقدا أن هناك شعورا سائدا في أوساط علماء الاجتماع بأن النظرية الاجتماعية المعاصرة تحتاج الى مراجعة جذرية وان هذه المراجعة لابد وان تعتمد على اعادة النظر في مؤلفات الكتاب القدامى الذين وضعوا الاطار الرئيسي لعلم الاجتماع الحديث .

وأخيرا نذكر ان علم الاجتماع ـ علم يدقق فى المعلومات الخاصة بوضعيته وعلاقاته بمبادىء الحياة العامة وتطبيقاتها فى الحياة العملية ، وعلى سبيل المثال اهتمام هيرمان شتراسر بالجانب التاريخى كأساس ليوضح ان دراسة انماط المفاهيم والشروح لا تبتعد بحال من الاحوال عن تأثيرات تاريخ علم الاجتماع ، أما الوين جولدرز فقد تعمق فى تاريخ علم الاجتماع فى كتابه « الازمة المقبلة على علم الاجتماع الغربى » الذى نشر عام ١٩٧٠ وكان يهدف من هذا التعمق الى التأكيد على أهمية الاسس الاخلاقية التى تكمن وراء علم الاجتماع ، ومن الكتب الشيقة فى هذا المجال أيضا كتاب ج.أ. بريانت الذى نشر عام ١٩٦٧ بعنوان : « علم الاجتماع فى مجال التطبيق » وهو دراسة نقدية لمختارات من المفاهيم المتعلقة بالدور الاجتماعى لعلم الاجتماع .

وانى لا ازعم أن عرض الموضوع على هذا النحو عرض متكامل ، وانما هو عرض يهدف الى استعراض اهتمامات علماء الاجتماع بتاريخ علمهم ، وليؤكد ان عدم اهتمامهم بالجانب التاريخى لا يمثل القاعدة ؛ وعلى ذلك فليس من الغريب الا تكون هذه الدراسات تاريخية بحتة وان الكثير من الكتاب يدركون هذه الحقيقة ، ففى العلوم المشابهة لعلم الاجتماع حيث تمتاز الصيغ بالحيوية البالغة لا يعد من يدرس تاريخ العلم مؤرخا ، وعلى ذلك يمكن دراسة آراء بعض القدامى من أمثال ماركس ، وماكس ويبر ، وميد كما لوكانوا معاصرين ، ونتيجة لذلك ، فان ما يؤخذ على أنه تاريخ علم الاجتماع يبدو أمرا مختلفا تماما ، فهو تاريخى فقط من حيث أنه يتعلق بأمور ترجع الى الزمن الماضى من حيث الاسلوب الفنى الذى يتبع فى البحث . أما عن الغرض من الدراسة فهو أمر لا يتعلق بالجانب التاريخى . وعادة ما تلعب دراسة تاريخ علم الاجتماع دورا مزدوجا يجمع بين دراسة النظرية والتاريخ ، واذا ما كانت مهمته الدفاع عن نظريته أو موقفه الفكرى فان دوره كمؤرخ سيصبح أمرا واقعا فى خلفية الموضوع .

فدارس النظرية يهتم بالماضى فقط الى الحد الذى يمكنه من التعرف على ما بقى حيا من الموضوعات بصرف النظر عن كون المضمون الاصلى لهذه الموضوعات معروضا فى صورة مجموعة من النظريات أو مجرد عرض ، أما دارسو التاريخ من أمثال « ماتهايم » وغيره فانهم يهتمون بالمضمون الاصلى ، ويميلون الى الاعتقاد بأن أى تغيير فى النص الاصلى للنظرية يؤدى حتما الى تغيير معناها . ودارس النظرية أيضا ينظر الى الفكر فى ضوء المقاييس المعاصرة ، أما دارس التاريخ فينظر اليه فى موقعه الزمنى الحقيقى ، وهذا الازدواج الذى يواجهه مؤرخ علم الاجتماع بأن يصبح دارس نظرية أيضا يكسبه مركزا قويا بين أقرانه ، وربما كان لذلك أثره القوى على تفكيرهم ، وذلك بأن يتجه الى الابتعاد فى دراسته للماضى عن كونه عالم اجتماع ويصبح واحدا من هؤلاء الذين يتخصصون فى تاريخ

الفكر وتاريخ الاراء أو تاريخ العلم ممن لا يهتم علماء الاجتماع بآرائهم ؛ ومن أحسن الأمثلة على ذلك كتاب بارسونز سيفت الاشارة اليه والذى يركز الكاتب فيه اهتمامه على ماضى علم الاجتماع ، دون الانتماء الى الطبيعة التاريخية من قريب أو بعيد . والمثال الثانى الذى نضربه على ذلك كتاب ستيوارت هوجز بعنوان « الغمير والمجتمع الذى نشر عام ١٩٥٨ . وكتاب ج.و. بوروز بعنوان : « التطور والمجتمع : اعادة لتوجيه الفكر الاجتماعى الاوروبى فى الفترة من ١٨٩٠ الى ١٩٣٠ » الذى نشر عام ١٦٦٦ . فكلاهما يركز على الاهتمام بآراء علماء الاجتماع ، ولكن ينقصها التفصيل كما ينقصها الجانب التاريخى البحت .

ويبدو ان دراسة تاريخ علم الاجتماع ، وربما غيره من دراسات تاريخ العلوم الاخرى يتردد بصورة مستمرة بين الطرفين : — دراسة التاريخ ودراسة النظرية . ويتضح ذلك من ملاحظات روبرت مارتون حيث يقول :—

« يحتفظ عالم الاجتماع بجانب تقليدى ؛ وغالبا ما تكون مفاهيمه عن تاريخ علم الاجتماع متواضعة . ويبدو ذلك بوضوح فى المؤلفات التى ظهرت فى السنوات الاخيرة وقدمت حلولا اخرى لموضـــوع تاريخ علم الاجتماع . مثل كتاب ل.ا. كوسر بعنوان « رجال الفكر الاجتماعى » الذى نشر عام ١٩٧١ وكتاب ستيفن لوكس عن حياة أميل دوركايم : ومؤلفاته : دراسة تاريخية نقدية » ونشر عام ١٩٧٣ . فكتاب كوسر يشبه فى مضمونه وتكوينه نوعا من الملخصات النقدية المجمعة عن النظريات القديمة . ويتضمن معها دراسة موجزة لتاريخ حياة أصحاب النظريات الرئيسية . وهو — بلا شك — نوع جديد ، اذ انه يستعرض الافكار الاجتماعية فى مضمونها التاريخى والاجتماعى ، ويستهل المؤلف دراسته بالقول بأن الفهم الصحيح لاى فكرة من الافكار يصبح من الامور الصعبة للغاية اذا لم يكن هناك تفهم لاصول وجذور المضمون الاجتماعى الذى يكمن وراء الفكرة » .

ويستطرد فيقول فى مقدمته : ان تحت ايدينا عددا كبيرا من الكتب تحاول ان توضح ما قصد اليه الاجتماعيون القدماء أمثال ماركس وماكس ويبر ، وباريتــو ، ولكن هنـــاك محـــاولات قليلة للغـــاية تتضمن استخدام الوسائل التى اتبعها رجال علم الاجتماع فى التعرف على الدور الذى لعبه اصحاب النظريات من خلال البناء الاجتماعى الذى وضعوه .

ويحاول كوسر أن يتناول البيئة الاجتماعية التى نشأت فيها النظريات الاجتماعية مع المحافظة على الصلة القائمة بين تاريخ علم الاجتماع ونظريات علم الاجتماع . ومع ذلك ، فان من الواضح أنه لا يعطينا معيار تقويم لصلاحية نظريات علم الاجتماع ، كما انه لا يحاول أن يقدم لنا كشف

حساب عن نتائجها ، وانما يساعد فقط على ان نتفهمها بصورة شاملة ، فالتحليل تاريخى ، ولكنه يوضح لنا فقط كيف تكونت النظرية ، وكيف تطورت — فهو بذلك يصبغ النظرية بصبغة التفسير التاريخى ، ويصبح التاريخ بمثابة تاريخ لعلم الاجتماع وليس مجرد وضع قائمة مسلسلة بالآراء التى ظهرت فى الماضى وتركت آثارا امتدت بها الى علم الاجتماع المعاصر .

أما كتاب لوكاس فانه يحاول الربط بين وجهة النظر التاريخية من جهة وبين النظرية من جهة أخرى بصورة أدق وأعمق . وهو لا يذكر فى مقدمته

« تهدف هذه الدراسة عن دور كايم الى مساعدة القارىء على التفهم التاريخى لآرائه ، كما تهيىء له الفرصة للحكم عليها حكما نقـــديا وتقدير قيمتها . فهى بمثابة دراسة فى تاريخ الفكر يقصد بها أيضا اضافة لنظريات علم الاجتماع .

ولا يتسع المجال المحدود هنا للدخول فى تفاصيل أكثر وتحليلات أعمق لهذا الكتاب الذى يمثل هروبا أو خروجا من الحدود التى سبق أن أوضحناها .

ولقد ظهر فى السنوات الاخيرة اهتمام كبير بتاريخ علم الاجتماع ويتضح هذا الاهتمام فى الدراسات العديدة التى نشرت وتهدف الى تجميع أكبر عدد ممكن من البحوث الصغيرة المتخصصة والطبعات الجيدة من المؤلفات القديمة ، ويتضح من المؤلفات الحديثة فى علم الاجتماع ميل شديد الى الاهتمام بعلم الاجتماع القديم اهتماما تاريخيا ، غير أن هناك بعض الدراسات التى تتناول النظريات الاجتماعية المبكرة يغلب عليها الاتجـاه التاريخى البحت .

ويبدو أن هذا التوجيه الجديد لدراسات تاريخ علم الاجتماع يمكن ان يتم بشروط معينة قد لا يقبلها بعض علماء الاجتماع ، وأول هذه الشروط هو أن تكون الصياغة الاجتماعية متمشية مع المضمون العام للتاريخ ، واذا ما تجاوزت ذلك المضمون التاريخى فلن تكون لها معنى أو قد تكون غامضة مهما كانت الجهود المبذولة لتخليصها او تنظيمها ، وعلى ذلك لن تخرج المشكلة الرئيسية كثيرا عن ربط الصيغ الاجتماعية القديمة بما يعتبر معاصرا فى مجال علم الاجتماع لوضع شكل عام للتعميمات التاريخيـــة التى تنتمى أليها هذه الصيغ .

وهناك صورة أخرى هى اتخاذ المفاهيم الاجتماعية موضوعا للتحليل الاجتماعى من أجل تشكيل دقيق لعلم الاجتماع ، والمسألة هنا ليست مسألة مقارنة بين المفاهيم القديمة وعلم الاجتماع المعاصر او تقديرا لقيمتها

فى هذا الضوء . ولكنها تهدف الى ان توفر لعالم الاجتماع المعاصر الوسيلة التى تسمح له بدراسة تاريخ تلك المفاهيم . ويعد تاريخ علم الاجتماع - فى واقع الامر - اقل ارتباطا بالعلم ذاته من تاريخ العلوم الاخرى . ويبدو ان الكثير من دراسات تاريخ علم الاجتماع تركز الاهتمام على التطور المجرد للنظرية دون اهتمام بالجانب الاجتماعى للمعلومات والعلوم والافكار وغيرها من فروع العلم التى تتصل بنشر المعارف .

ولهذا السبب نرى ان اعادة بناء علم الاجتماع تحتاج الى الكثير من الدراسات والكتابات ، وتعد اعادة البناء الاجتماعى لعلم الاجتماع من المهام المعقدة للغاية ايضا ، الدخول فى التفاصيل التى تتطلبها طبيعة الموضوع ويصبح الموضوع بذلك متشعبا ، بل هو فى واقع الامر مجموعة من الموضوعات تجمع معا لتكون ما يسمى علم الاجتماع او بمعنى اعم الفكر الاجتماعى ، ولا يتغير الموقف كثيرا اذا كان الاهتمام مركزا على التحليل الاجتماعى اذ ان الامر سيظل موضوع مؤرخ يحاول أن يكتب تاريخا عاما ، أما دارس النظرية الذى يدرس تاريخ علم الاجتماع فان موقفه يكون أسهل بكثير اذ ان بامكانه أن يصل الى شكل التعميم ليصل الى الكليات امابالتماس عنصر ربط بين الافكار النظرية المتعددة واما بعمل مجموعات من الانماط والصيغ ، فهو يتحرك بسهولة بين ما تركه التاريخ من آثار دون أن يركز اهتمامه على الكيفية التى صنعت بها حينذاك . اما المؤرخ الذى يتبع الاسلوب ذاته فانه يتجاوز بذلك اصول مهنته ، وعلى ذلك فغالبا مايكتب

المؤرخ البحوث المتعلقة بالعلم أو يشير باختصار الى الاضافات العلمية دون أن يتوسع فى دراسة تطورات العلم مثلما فعل « كوسر » فى كتابه عن دوركايم أو مثلما فعل مؤرخون آخرون من أمثال توم باتومور أو روبرت نيسبت فى الكتاب الذى نشراه عام ١٩٧٩ بعنوان تاريخ التحليل فى علم الاجتماع ، وحتى كتابى بعنوان تاريخ الفكر الاجتماعى لا يمثل التجميع التاريخى المطلوب .

وهنا نطرح سؤالا : ما هى العقبات التى تواجه اى عمل لتصوير مثل هذه المجموعات من الافكار ؟ - ليس من شك فى ان هنـاك نقصا فى الدراسات المتخصصة التى تغطى نتائج اعمال علماء الاجتماع وتاريخ الافكار والآراء وتطور علم الاجتماع فى مختلف الاقطار على مر العصور وتنوع البيئات التى نشأت فيها المدارس الاجتماعية والجمعيات العلمية التى تصدر فهناك حقيقة لا تنكر ان البحوث والدراسات مستمرة ودائمة التطور ، رغم تناثرها . غير ان هذه ليست هى المشكلة ، اذ أن هناك مشكلات ابعد اثرا واشد خطرا .

فعلم الاجتماع كدراسة علمية لم يسبق ان اتخذ شكل كل عضوى شامل ، ومازال الامر مطروحا للجدل ولن يستقر فيه الرأى قبل مضى زمن طويل ، كما لم يسبق لعلم الاجتماع ان اولى اهتمامه بمجموعة محددة ومتجانسة من المشكلات اتخذها مجالا لاختصاصه دون غيره من العلوم ، بل انه يهتم بكل شيء لم يدخل فى العلوم الاجتماعية الاخرى ، وحاول دون نجاح ان يمتص كل تلك العلوم كما هو الحال فى مدرسة دوركايم . ولم يكن هناك مايربط بين علماء الاجتماع سوى انتمائهم الى مؤسسة واحدة او انتمائهم الى قسم اكاديمى واحد ، وهذا يبرر لنا تطبيق مالدى كريستوفر دوسون عن التاريخ العام على تاريخ علم الاجتماع حيث يقول :

« لا يوجد مايسمى تاريخ للانسانية ، وذلك لان الانسانية لا تمثل مجتمعا منظما تجمع بين افراده واجزائه تقاليد واحدة ومشاعر اجتماعية واحدة . وكل محاولة لكتابة مايسمى تاريخ العالم ما هى الا محاولات لتفسير احد الظواهر فى ضوء الاخرى ، او هى محاولات لخلع الوحدة الفكرية لثقافة سائدة بأن ينسب اليها كل الاحداث التى وقعت فى نطاق الثقافات الاخرى ، ويتم ذلك فى حدود نظرة الكاتب ذاته » .

وبالاضافة الى ذلك فان تطور علم الاجتماع قد سار فى خطوط متعددة ، ولا يمكننا الا ان نتفق مع ريموند آرون فى رأيه ان لعلم الاجتماع الحديث مصدرين رئيسيين :

(أ) المذاهب الاجتماعية التاريخية .
(ب) الاحصاءات والدراسات الميدانية والبحوث التجريبية .

ومن هنا يأتى الفصل بين طريقة معالجة تاريخ الفكر الاجتماعى من جهة ، وتاريخ البحوث التجريبية من جهة اخرى ، ويتمثل هذا التقسيم — على سبيل المثال — فى دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية . ولابد هنا أن نذكر ان تاريخ البحوث التجريبية لم يظهر الا حديثا . واننا نتوقع ظهور دراسات اضافية كلما توسع الموضوع ، ولعل من الامور المعروفة هو ذلك الذى اطلق عليه جولدنر تعبير « الانشطار الثنائى بين الماركسية وعلم الاجتماع الاكاديمى » فرغم ان النظرية الماركسية تعد من المصادر الرئيسية لعلم الاجتماع المعاصر الا اننا لا نشك فى ان تاريخ الماركسية وتاريخ علم الاجتماع رغم تعارضهما ورغم الجدل القائم بينهما اصبحا يشكلان اتجاهين مختلفين فى تاريخ الفكر ، وكان من نتيجة ذلك ان اصبحنا نعيش بلا تاريخ لعلم الاجتماع يكون ايضا تاريخا تفصيليا كاملا للمكونات الاجتماعية فى النظرية الماركسية .

ومما يثير الدهشة ان مسار علم الاجتماع قد اختلف اختلافا كاملا باختلاف الدول ، وان من الضرورى اخذ هذه الاختلافات فى الاعتبار اذا ما اردنا تكوين علم الاجتماع المكتمل بتاريخه وليس من شك ان الكثير من المؤلفات قد ظهر وستظهر حول هذه الاختلافات فى مسار علم الاجتماع مثال ذلك : كتاب « علماء الاجتماع الامريكيون والقرن العشرون » الذى الفه بالفرنسية نيكولاس هاربين ونشر عام ١٩٧٣ فلا تقتصر أهمية هذا الكتاب على انه فقط اضافة هامة لمعلوماتنا حول هذه المشكلة فحسب ولكنه يساعدنا من جهة اخرى على الوصول الى تجميع شامل بعيد المدى فحيث ان علم الاجتماع قد كان ومازال « علما متعدد الصيغ » — وهو الاصطلاح الذى اصبح شائعا عنه منذ ظهور كتاب توماس كوهن ، فان على مؤرخى مثل هذا العلم ان يضعوا فى اذهانهم تقسيمات المدارس الاجتماعية. فلعل حدثا من الاحداث تراه احدى المدارس الاجتماعية هاما ورئيسيا يكون بالنسبة لمدرسة اخرى غير ذى معنى وربما جهلته المدارس الاخرى تماما . ولتوضيح ذلك يكفى ان نتذكر الحالة التى قام ادوارد تيرياكيان بتحليلها .

ولقد كان علم الاجتماع دائما — وسيظل مجالا دراسيا مفتوحا ، واقصد بذلك السهولة النسبية التى يستوعب بها افكار ونتائج ميادين الدراسات الاخرى ليس فقط من العلوم الاجتماعية بل من العلوم الاخرى ايضا) ؛ وقد كانت مشكلات علم الاجتماع دائما وستظل موضعا للنقاش والحل خارج اطار علم الاجتماع ذاته .

فهل نستطيع ان نتصور تاريخا لعلم الاجتماع لا يتوسع ويتعمق فى أبعاد تاريخ الفلسفة وعلم الانسان الاجتماعى وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعى وغيرها من ميادين الدراسة كذلك ؟ ان الاطلاع على اى كتاب فى تاريخ علم الاجتماع يوضح لنا كيف ان مؤلفه كثيرا ما يأخذ فى اعتباره النتائج التى توصل اليها بعض العلماء ممن لايعدون علماء اجتماع بالمفهوم المدرسى لعلم الاجتماع ، ويمكن القول باختصار أن تاريخ علم الاجتماع يمكن ان يستقل عن تاريخ العلوم الاجتماعية الاخرى لدرجة محدودة ومن ثم فان ضخامة البيانات اللازمة له تتسع بدرجة تقصر عنها قدرة اى باحث يعمل بمفرده .

ونأتى بذلك فى النهاية الى تأييد ما قاله بارسون عن أن نمو على الاجتماع لا ينسب فقط الى مجهودات الممارسين لعلم الاجتماع ، بل انه يرجع الى تأثير الفكر السائد فى العصر ايضا والذى يعد أحد الجوانب المقررة لوجودة

ويظل تاريخ علم الاجتماع — مهما تغيرت درجة استقلالية التى يحققها علم الاجتماع جزءا لا يتجزأ من تاريخ الفكر الانسانى ولا يمكن

تفهمه خارج هذا المضمون والافضل هنا والاشارة فقط الى أن الصــلة القائمة بين الفكر الاجتماعى والمذاهب الفكرية ، لابد وان تدرس دراسة مقارنة والا لم يصبح لها اية قيمة خاصة ، بل اشير ايضا الى ان الصلةبين علم الاجتماع والثقافة الشاملة فى عصر من العصور او دولة من الدول مع ارجاعها الى اصول الادراكات الاجتماعية ، ولقد اعطانا سنيوارت هوجز فى كتابه « الوعى والمجتمع » مثالا واضحا على ذلك . وأحدث منه المثال الذى قدمه أرثر ميتزمان فى كتابه : « علم الاجتماع واغتراب : دراسة عن ثلاثة علماء اجتماع من الامبراطورية الالمانية » الذى نشر عام ١٩٧٣ ومع ذلك فعلينا أن نبذل كل الجهد لكتابة تاريخ علم الاجتماع . ليس فقط ليدرسه طلاب الجامعة الذين يحتاجون للمقدمات التاريخية لدراســــة مشكلات المادة التى يدرســونها ، بل لكى نحصــل على بحــوث فــردية متخصصة واضافات للدراسة ، فان لمثل هذا التاريخ دورة التعليمىالهام حتى لعلماء الاجتماع انفسهم .

وبالتحديد لان علم الاجتماع متعدد الجوانب فعلى العاملين فيه أن يضعوا فى أذهانهم دائما ضخامة واتساع الفرصة التى قد يتيحها لهم تاريخ علم الاجتماع ولان علم الاجتماع لم يكتمل شكله العلمى بعد فيمكن الاخذ بقول بوتوموورونيسبت من جهة ان النظرية الاجتماعية لا تموت تماما وانما تصبح « خامدة » ومعرضة فى أى وقت للاحياء ، ومن جهة اخرى ان ليس هناك « ثورة علميه حقيقية » تسود صيغة على صيغة اخــرى فعلماء الاجتماع يحتاجون الى تاريخ علم الاجتماع كى يحموا انفســـهم ضــد تقاليد الصيغ المختلفة والزهو الذى اصاب بعض العلوم من جراء الثورات العلمية المتتابعة ، ولعل تذكر التطورات التى طرأت على علــم الاجتماع يعطى علماء الاجتماع دروسا مفيدة ، كما ان تاريخ علم الاجتماع يعطى بيانات عملية لاثر الفلسفه وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بصيغة عامــــة .

وهناك نقطة اخرى تستحق الذكر فى هذا المجال ، فكل مؤرخللفكر كمؤرخ علمالاجتماعرغمانه لايركز اهتمامه كلية على الافكار ، يواجه حاليا مشكلة معالجتها فى ضوء طريقة م. باكتين مؤرخ الادب الروسى المشــهور باعتباره وحدة متجانسة او وحدات مختلفة ، فمن ناحية معالجة الوحدة المتجانسة التى أحسن هيجل فيلسوف التاريخ تجسيمها نحتاريخ الفكر عنده اما أن تيارا واحدا حيث تعالج فيه دائمــا فلســـفة واحـــدة ومتشـــابهة وحينمـــا تأخـــذ صـــورة الوحـــدات المختلفـــة فانها تعتبر الفلســـفات متتابعة تتلو الواحدة منها الاخرى فى ترتيب زمنى ولا تكون لها اى فائدة اذا كانت هناك عـــزلة ، ولا تقبل الا اذا كانت الفلسفات المتتابعة مع الزمن تنتهى الى نظام او طريقة نهائية . او يسير على

وجهة النظر الثانية التى يفترض التاريخ فيه شكل الجـــدل المستمر بلا نهاية ، وفى هذه الطريقة لا يمكن لاى نظام أن يحل الغاز التـــاريخ ، وينبثق من كل عنصر من عناصر التاريخ استمرارية خاصة .

وهذه الازمة التى يقع فيها المؤرخون ليست جديدة على مؤرخى علم الاجتماع وهى مرتبطة ارتباطا مباشرا ببعض المسائل الرئيسية : الى اى حد يمكن عمل تجميع حقيقى للمعلومات الخاصة بعلم الاجتماع ، وما هى خواص مثل هذا التجميع ؟ .. يتكشف لنا ان هناك اتجـــاهين متعارضين فى أوساط مؤرخى علم الاجتماع ، فالبعض من أمثال وليام كاتون يعتبرون أن تاريخ الفكر الاجتماعى تتطلب تجميعا أكبر مما يظهـــر فيما يقدم عادة ، ويميل آخرون الى عكس ذلك فيفضلون التركيز على العيوب والصراعات والمنافسة والجدال المتعدد الاطراف ، وهم يكشفون نتيجة لذلك عن نتائج هى اقرب الى الطبل الاجوف منها الى عمل يقوم به علماء يصلون الى نتائج موحدة ، وفوق ذلك هناك تركيز على الحوار اقل من التركيز على التفاهم بين المدارس التى تتخذ مواقف مختلفة .

ومن ناحية اخرى تجدر الاشارة الى ان مؤرخ علم الاجتماع يروى أن الوحدة التى يكتشفها من خلال النظام لا تحتاج الى تأكيد بالمعلومات باعتبار ان صحتها وصلاحيتها امر مقبول لدى الجميع ، وربما كانت المسائل الخاصة التى يتناولها علم الاجتماع دون غيره ــ تعد نقطا تخدم فى بلورة انعكاسات المجموعات المختلفة والاتجاهات المتعددة فى مجـــال علم الاجتماع . ولقد اقترح روبرت نيسبت هذا المنظور بصورة جليه فى كتابه عن تقاليد علم الاجتماع الذى نشر عام ١٩٦٦ حيث أخذ بمفهوم الوف حيوى عن « وحدة الافكار » ، ويعد كتابه هذا محاولة للكشف عن وحدة الآراء فى علم الاجتماع (حول الجماعة ، والسلطة والمركز والمقدس والميول) وهى التى تحدد الوحدة التى ظهرت فى داخل العلم منذ القرن التاسع عشر حتى عهد دور كايم وماكس ويبر وسيمبل وتونيس . ولا ازعم اطلاقا اننى قد اخذت آراء نيسبت دون أى تحفظات ولكن اعتبرتها مجرد نقطة انطلاق لامكانية البحث عن أسس لوحدة علم الاجتماع وليس اتفاقا حول القضايا والمزاعم .

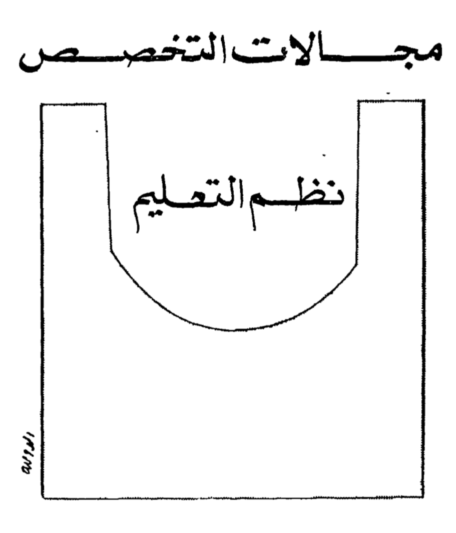
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوچين)
- مجلة العلم والمجتمع

هى مجموعة من المجلات التى تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



السؤال الوحيد التى تعرض للاهمال الكبير فى المراجع الكثيرة عن اهتمامات التعليم هو نظام التعليم ذاته . فالمفهوم نفسه ليس دقيق التعريف . كما انه يستخدم باهمال . فقد طبق على اى شىء تعليمى ، من البداية القبلية واستمر بعدها . ولاختراق هذه الغاية من التقارب والغموض فانى أعرف نظام التعليم فى دولة ما بأنه مجموعة معاهد متنوعة تتفرغ للتعليم النظامى وتنتشر فى ارجاء الدولة وتخضع لاشرافها ورقابتها ولو جزئيا بشرط ان تترابط الاجزاء المكونة للتعليم وعملياته كل منها مع الاخرى . وقد يكون لهذا التعريف نواحى قصوره ، بيد أن كل ما أريد التركيز عليه باستخدامه هو ضرورة أن تعمل النواحى السياسية والنظامية مع بعضها قبل أن ينظر الى التعليم على انه يشكل نظام دولة . وهذا هو أسلوب استخدام المفهوم خلال هذا المقال .

وهناك سؤالان رئيسيان عن نظم التعليم يتعرضان حتى الآن للاهمال . الاول يهتم بنشأتها : من أين وفدت النظم التعليمية ولماذا يكون لها

بقلم : مارجريت أرشر

مساعد استاذ علم الاجتماع بجامعة وارفيك كوفنترى المملكة المتحدة .

ترجمة : إبراهيم البرلسى

مستشار فى الادارة ـ كبير خبراء الامم المتحدة فى الادارة سابقا .

تشكيلات داخلية وعلاقات خارجية مختلفة مع المجتمع ؟ والثانى عن عملياتها : ما هى الفروق التى تنشأ عن سماتها التشكيلية المعينة من حيث العمل والتغيير ؟ والنظريات التى يمكن أن تجيب على هذين السؤالين هى بالضبط ما يفتقده علم الاجتماع التربوى . وربما يرجع هذا النقص فى الاهتمام بالنظم التعليمية كما يقول « كارابل وهالسى » الى سبق انشغالنا جميعا بسياسة التعليم فى الحكومات والمشكلات المهنية لرجال التعليم . وقد اتجه علم الاجتماع التربوى خلال هذا القرن للعمل الى أعلى مبتدئا من المشكلات العملية فى التعليم الى نظرية علم الاجتماع ، مفضلا ذلك على العمل الى ادنى مبتدئا من التطورات النظرية فى علم الاجتماع العام الى شرح الظواهر التعليمية ومع أن تصوير الخصائص التعليمية فى ظل ما بعد الحرب مقنع الا ان هناك خيطا فى علم الاجتماع التربوى يرجع تاريخه الى الرواد الاوائل لم ينقطع تماما بعد ولو أنه أصبح واهنا ، وفى هذا الوضع التقليدى نظر واضعو النظريات عن

التشكيل الاجتماعى الى التعليم باعتباره مؤسسة اجتماعية أثارت عملياتها مشكلات حظت بذاتها باهتمام علم الاجتماع . وحجتى الرئيسية التى اطرحها هنا هى انه من خلال اصلاح هذا الخيط وتحديث هذا التقليد فاننا نطور علم اجتماع النظم التعليمية .

خيوط تقليدية وحديثة فى علم الاجتماع التربوى :

ومع أن التعليم لم يكن أبدا موضع اهتمام كبير من ماركس أو قيبر على عكس دور كايم فان ثلاثتهم تقاسموا اتجاها مشتركا نحوه بالرغم من اختلافهم فى المدخل النظرى ـ فانهم أولا : اتفقوا فى معالجة التعليم باعتباره مؤسسة اجتماعية بارزة أكثر منه عددا من المنظمات (مدارس ، كليات ، جامعات) أو سلسلة من الجماعات (مدرسون ، طلبة ، نظار أو زمرة من الخصائص (مدخلات ، عمليات ، مخرجات) . ثانيا : وضع ماركس ، فيبر ، دوركايم ، باصرار المؤسسة التعليمية ضمن التشكيل الاجتماعى الاوسع واثاروا مشكلات هامة حول مواجهتها للمؤسسات الاجتماعية الاخرى (الاقتصاد ، البيروقراطية ، الهيئة الحاكمة على التوالى) . وثالثا : رأى الثلاثة أن وضع التعليم فى التشكيل الاجتماعى وعلاقته بالمؤسسات الاخرى فتح الباب الى ديناميكية التغير التعليمى .. ومع أنه لم يهتم أى منهم بالتنظير عن الميكانيكية الواقعية للتطوير التعليمى وغير دوركايم فانهم جميعا أكدوا أنه ينبغى أن يشكل هذا جزءا متكاملا فى نظرياتهم العامة الواضحة ، فالتغيير التعليمى فى نظر ماركس حدث بواسطة التفاعل الجدلى بين التشكيل الفوقى والتمنى ، أما بالنسبة الى (قيبر) فقد كان مرتبطا بديموقراطية التحول الى البيروقراطية ولو أن الرابطة مع التعليم كانت تختفى فى أحد النقاط الحاسمة . ويرى دوركايم أنه يجدر وينبغى ان يرتبط التعليم بالهيئة الحاكمة ومن خلالها نصل الى تطوير المجتمع المعيارى المتكامل .

ومع ذلك فان هذا التكيف الاساسى نحو التعليم باعتباره مؤسسة اجتماعية بارزة يوجد مشكلات ضخمة عن التشكيل والتغيير أفتقدت حول منتصف القرن العشرين . وفسر هذا بدوره بأن التطورات الجذرية التى حدثت فى التقاليد الثلاثة للنظرية الاجتماعية التى انبعثت من الاباء المؤسسين تاهت فى مجال علم الاجتماع التربوى ، فانها لم تدخل أو تعمل فى المجال التعليمى . وبدلا من ذلك استولت المنهجية التجريبية على المجال مع ما صاحبها من تكيف غير نظرى وغير تاريخى متنافر الاجزاء وتفتت البناء الاجتماعى الى سلسلة من المدخلات المجزاة (مثال ذلك أن الفئة الاجتماعية توقفت عن الاشارة الى مجموعات نشطة وتحولت الى عضوية ستاتيكية يتميز بها الافراد . والتعليم نفسه تحول الى مجموعات من المدخلات المجزاة (عدد (س) من خريجى المدارس يحملون عدد

(ص) من الشهادات واصبحت العمليات التعليمية صندوقا أسودا محتوياته تعريفات التدريس والمعرفة والانجاز وعوملت على أنها معطيات لا تستنفذ وقتا ثابتة وغير مشكلة . وقد اهمل فيها أى اهتمام جاد بنظام التعليم . وعولجت ببساطة على أنها اطار ادارى دلالته الوحيدة هى تعيين الحدود التى تتخطاها المدخلات والمخرجات .

والمدخل المجزأ الى دراسة التعليم الذى لم يعد يعالج بعد على أنه مؤسسة بارزة عززه علم الاجتماع التربوى الجديد . واخذ هذا ينقب عن المعلومات داخل الصندوق . الاسود ، ولكن اهتمامه الكلى بالعمليات التعليمية منفصلة عن التشكيل الاجتماعى يعتبر ناقصا بنفس درجة المدخل القديم الذى هاجمه . وفى هذه المرة لم يقتصر الامر على مجرد اهمال النظام التعليمى بل انه انكره غالبا كجزء من ظاهرة الرفض الجديدة التشكيلات الموضوعية . وكانت الحجة ان الطبيعة المشروطة للواقع الاجتماعى تعنى أن (النظام) ليس له أساس وجودى خارج عن المعانى التى جرى فيها تفاوض بين الاشخاص . ومن هذا فقد أمرنا بأن نترك الموضوعية المعرفية من أجل النسبية كما ان هناك نفس الدرجة من السلبية على المدى الطويل فى التفاعلية الرمزية ولو أنها حاولت ان تكتشف شبكات من المعانى اعتمدت على البيئة خلال منهجية الجنس البشرى . وتأكد من خلال التفاعل الرمزى ان المرء يستطيع أن يتفهم واقعية النظام التعليمى الذى لم يكن شيئا أكثر من تشكيل جماعى للواقع التعليمى .

والسؤال : هو لماذا تحول تشكيل كلى معين الى الموضوعية فى وقت ومكان بالذات بينما لم يبحث هذا السؤال أو يجد الاجابة عنه بالنسبة لتشكيل آخر فى أوقات واماكن مختلفة ، وبينما شجب علماء الاجتماع الذين يأخذون بالتفسير الفلسفى دراسة النظام التعليمى باعتباره تشكيلا موضوعيا اثر على المواقف التعليمية التى وجد الناس انفسهم فيها وقدموا رموزا ثقافية لتفسيرها فانهم تراجعوا من ناحية المنهج عن التحول الكلى الى الموضوعية حتى بمدلولاتهم الخاصة وركزوا تماما على التفاعل على نطاق ضيق . وبسبب تماثل معين بين كل من علم الاجتماع التربوى (القديم) و (الجديد) السابق يعالج المدخلات والمخرجات واللاحق يهتم بالعمليات ، الاول يبين من يحقق النجاح والجوائز المهنية التى يحصلون عليها والثانى يفسر نوع النجاح وكيف تحقق (، وباختصار فان نقط القوة فى الواحد تشكل نقط الضعف فى الآخر ، وتراود الامل البعض فى امكانية تركيب تشكيل يجمع بين الاثنين يمثل علم الاجتماع التربوى بصورة اكثر اكتمالا . ومع ذلك يبدو لى أن هناك ثلاث صعوبات لا يمكن التغلب عليها تقف عقبة فى طريق مثل هذا التركيب .

الاول : يشمل سؤالا صريحا ولكنه جاد عما اذا كان هذا التركيب مرغوبا فيه وانى شخصيا اشعر بأكبر الشكوك فى جدوى أى هجين بين الذرية والمنهجية التجريبية مع السمة العارضة لعلم الاجتماع التفسيرى . ولست اشك مطلقا فى أنه ينتظر ان يتصف بقدر أكبر من عدم الاكتمال : اذ لا يشكل جمع علاقى سالب علامة موجبة بالنسبة لتحسين النسل فى النظرية الاجتماعية . وعلى وجه الخصوص فان آخر ما يمكن أن ينتجه مثل هذا التركيب هو نظام علم الاجتماع التعليمى التربوى حيث لا يحمل أى من جزءيه بوضعه الذى هو عليه مورثة ترتبط به .

والصعوبة الثانية اقل حدسية فى طبيعتها . وهى تتألف من حقيقة انه لا يمكن أدماج مدخلين ببساطة اذا اردنا الحصول على أفضل ما فى مجال كل منهما . اذ أن مقدماتهما النظرية تتعارضا كلية . ومن المستحيل بالطبع ان نتصور أى نقطة التقاء بين علماء المنهجية العرقية الذين يصرون لبناء ضد التبويب والتجريبيين المتحفزين الى تحول التشكيل الاجتماعى بأكمله والى سلسلة من المؤشرات التطبيقية للتعامل الاحصائى . ومع ذلك يبدو أن بعض اصحاب الآراء المعتدلة يرون ان الممثلين الاكثر اعتدالا لكلا المدخلين يستطيعون الوصول الى مساومة مقبولة يجدهاالجميع افضل من الصراعات الحالية .ولكن الحقيقة الجامدة هى أن كلا من علم الاجتماع (التربوى) القديم و (الجديد) يقفا على جانبين مختلفين ان لم يكن ثلاثة من مناقشات علم الاجتماع الرئيسى هى : الموضوعية ازاء الشخصية ، الجماعية ضد الفردية ، وعلم الاجتماع الدقيق فى مقابل علم الاجتماع الكلى .

والصعوبة الثالثة المتصلة بالجوانب التى تتخذ فى هذه المناظرات الرئيسية هى الخلاف الذى لا يمكن التغلب عليه فى المجال النظرى الذى يقسمها . فعلم الاجتماع التربوى القديم سواء فى شكله الاحصائى التعيد عن التنظير او عندما يمتزج بالوظيفية تعامل مع العلاقات الترابطية للعوامل غير الشخصية . او القوى التى منع كبر حجمها وطبيعتها المجردة اصولها من أن ترجع الى سلاسل أبسط من التفاعل الاجتماعى وبدلا من ذلك فانه اذا اختير وضع أدنى من المستوى المجتمعى حدث اختلال فى المجال . وقد افترض ان المقياس الصغير يتماثل مع الكبير كما يتضح من عنوان مقال (بارسون) الفصل المدرسى باعتباره نظاما اجتماعيا ومقال (براين جاكسون) نظام تعليمى فى شكل مصغر ، ولكن الصغير ليس نموذجا مصغرا من الكبير لان لكل من المستويين خصائص لا تتوفر فى الآخر . فالخصائص الكلية على المقياس الكبير قد لا تشارك الا مشاركة ضئيلة مع المدارس التى يكون النظام (ويمكن أن يعنى النظام الشديد التنوع أن كل مدرسة كانت متجانسة الى درجة كبيرة) . وبالمثل

فربما كان تنوع أنشطة المدرسة من يوم الى يوم كبيرا جدا حتى لا يمكن تفسيره جميعه على أنه يمثل عوالم صغيرة لها نفس الكيان .

وتوجد مشكلة موازية فى الاجتماع التربوى الجديد تتخذ من الفصل المدرسى وحدتها البحثية الرئيسية ، وبقدر ما تسمح المقدمات النظرية لعدد قليل جدا من هؤلاء الكتاب لان يفكروا فى تحدى تفهم التعليم على المستوى القومى يبدو أن نوعا آخر من الانحراف فى المجال يرتكب . والافتراض الضمنى هو أنه اذا طبقت انتربوبولوجيا وصفية على درجة كافية من الحساسية فسوف تؤدى هذه من خلال التراكم بطريقة ما الى تفهم الكل . ولكن التحرك من الفصل المدرسى الى المستوى القومى ليست له علاقة تذكر بالتراكم . وبعض العناصر المطلوبة لشرح الظواهر القومية مثل التشريع وتخصيص الموارد لا توجد فى الفصل المدرسى على الاطلاق ، بينما وجدت عناصر أخرى فى الفصل المدرسى مثل السلطة القانونية للمدرسين ونظار المدارس تحتاج الى التوضيح على مستويات متباينة لانها لم تنشأ أصلا هناك بل على مستوى اعلى من النظام التعليمى وفى مكان خارجى ابعد من المجتمع الفسيح .

ولا يمكن تصعيد مشكلة المجال آليا من خلال أى من الاسلوبين : افتراض التماثل او افتراض التراكم . انها مشكلة نظرية لا يمكن أن تتصاعد الا برسم طريق منهجى يقود من أصغر مقياس من التفاعل التعليمى الى عمليات النظام الاكبر والتى تبدو غير شخصية ، وهذا يوضح حقيقة أنه لا ينتظر ان يحدث تركيب سهل وفورى بين التقليدين القديم والجديد : وأن أى امكانية لتركيبهما ينتظر ان تتضمن عملا ابتكاريا يتصف بقدر كبير من الدقة النظرية . واعترافا بهذا ، أشار بعض المعلقين بأمل الى عمل « بازيل برنشتين » على أنه البشير الممكن الى تركيب جديد « كما يشارك آخرون فى تفاؤل شبيه عن اضافة « بيير بوروبييه » .

وأهمية عملها بالنسبة لعلم الاجتماع التربوى كبيرة . وفوق ذلك فانه يبدو لى انه لا خلاف على ان ابسلوبها فى التنظير عن نشر الثقافة وتوالدها يمتاز عن المداخل التى فحصت باختصار فيما سبق . فكلاهما يضفى أهمية نظرية صحيحة الى التشكيل والى التفاعل كذلك ناظرا الى السابق على انه يشكل البيئات التى يعمل فيها اللاحق معدلا ومؤثرا على الاهتمامات الموضوعية والتطلعات الذاتية للعاملين . وكجزء من تراث « دوركايم » المشترك فانهما يستحقان الاعتراف الكامل بالفضل فى اعادة اقامة تحليل التعليم باعتباره تنظيما أجتماعيا كليا . وآمل الا يكون من

الفظاظة ان اقترح ان نوع التطورات النظرية التى ارسياها (سواء تؤهلا الى تركيب جديد أم لا) لا يقربنا اكثر لسوء الحظ الى نظم علم الاجتماع التربوى .

والواقع انى أحب مناقشة موضـــوع اهمال كلٌ من برتشتين ، بورديه للنظام التعليمى بذاته . ونظريتاهما فى انتشار المعرفة وتوالدهـا تربط هذه العمليات مباشرة بمبادىء الطبقية التى تحكم التنظيم المجتمعى دون فحص ما يتبعه كما توسط من خلال النظام التعليمى . وبعبارة اخرى فانهما يغفلا المجابهات بين نظم التعليم القومية والتشكيلات الاجتماعية الاوسع التى ظهرا عليها مرة من قبل ويعملان الان . ولما كان هذا التزاوج (اى الطر التى توضع بها النظم التعليمية الفرعية فى النظام الاجتماعى) قد تشكلت بطرق مختلفة على مر الزمن فى عديد من الدول فانه ليس ثابتا يمكن ان يظل فى مقام ادنى بمجرد الافتراض بأنه يعملْ بنفس الاسلوب ويحدث نفس التأثير على اختلاف الثقافات . ومع ذلك فان كلا من برتشتين ، بورديه يميلا لاتخاذ مث لهذا الافتراض تماما . وهذا يثير سؤالين : لماذا يشعرا بانهما على حق فى اهمال نظم التعليم بالذات وهل هذا الاهمال يمثل اذن نقصا كبيرا فى كلا النظريتين وخاصةبالنسبة لعالميتهما المفترضة ؟.

نفاذية التعليم :

السبب الرئيسى فى أن كليهما يهمل النظام التعليمى هو انهما يضعا نفس الافتراض بأن التعليم مؤسسة اجتماعية تامة النفاذية مفتوحة ابدا على التشكيل الاجتماعى الاوسع وتنعكس عليه . ويفترض « برتشتين » ان تشكيل الفصل ينفذ الى التعليم مباشرة دون مشكلات : فعلاقـات القوة التى توجد خارج المدرسة تخترق التنظيم ويكون توزيع وتقويم المعرفة من خلال المحتوى الاجتماعى الذى تنقل فيه . وتعريف القابلية للتعليم بالذات . فى أى وقت نتيجة واهنة لعلاقات القوة هذه . ولذلك فانه يتحرك مباشرة الى اختبار الطرق التى ينظم بها الفصلُ الاجتماعى التعليم من خلال تأصيل قوانين المعرفة . ولا يقع التساؤل عما اذا كان هذا يحـدث فعـلا ان كان يقع بصـــورة شاملة . والمحيط الحـرج فى نظـر « نرنشتين » يقع بين المدرسة والمجتمع حيث أن قوانين الفصلُ تؤثـر مباشرة على هيئات نقل المعلومات او المحيط بين النظام والمجتمع ليست له دلالة . والنظام كما هو الشأن فى علم الاجتماع التربوى القديم ليس الا مجرد غطاء اداوى من حيث انه اى شىء يزيد على مجموع المدارس والكليات التى تكون اجزائه . ومحيط النظام لا أهمية له حيث لاحراس على أبوابه وهو لا يتوسط بين المجتمع والمدارس ، وهو لا ينتقى المتطلبات او المجموعات او المصالح التى يثبت التعليم الاستجابة لها . وبدلا من

ذلك فان النظام ينظر اليه على أنه يعمل كغشاء كامل النفاذية عندما ينهض برسالة النقل الثقافى .

ومع ذلك فهناك عدم استمرار خطير فى عمل « برنشتين » بين تأكيداته البدهية الشجاعة عن النفاذية والافتقار الى أى شاهد على وجود الادوات التى يحتاج اليها الاختراق المباشر . ونفس الشىء بالضبط يصدق على « بورديبه » فانه يبدأ بالتعميم على أن اغلب العمل التربوى (على خلاف الاتصال الرسمى) له تحكمية ثنائية ، انها فرض تحكم ثقافى بقوة تحكمية . ثم هو ينتقل الى تحليل علاقات السلطة بين المجموعات او الفئات عند القاعدة الدولية التى يعتمد عليها التعليم كعنف رمزى . ولكن بورديبه ليس اكثر تحديدا من « برنشتين » فى عملية الدراسة التى نمكن علاقات القوة من أن تتحول الى تحكم رمزى ! ولهذه النفاذية نفس المكانة البدهية فى نظريته كما هو الحال فى نظرية برنشتين ، وبدون هذا الافتراض لا توجد طريقة يستطيع بها أى منهما أن يبقى هذه السيطرة الاجتماعية متوازية دوليا مع السيطرة التعليمية دون مشكلات . وفوق ذلك فان مجادلة « بورديبه » لتوضيح منطق عام لعمل تربوى (متضمنا كل أشكال التعليم) يؤدى الى الغاء الفروق بشكل يكاد يكون اكثر تحديدا فى التشكيل التعليمى باعتبارها متغيرات لا اهمية لها .

ويبدأ « بورديبه » بأن يتساءل ما الذى يجب أن يكون عليه النظام التعليمى حتى يقوم بوظيفته التى لا غنى عنها فى التنشئة الثقافية ووظيفته الخارجية فى التكاثر الاجتماعى . وعلى ذلك فانه يهتم بالاصول المنطقية للتعليم التى تنبع من وظائفه الاساسية وليس بالاصول الاجتماعية للنظم التعليمية التى تشكل بناؤها بالتفاعل التاريخى . و « بورديبه » واضح فى ان هذا المنطق العام ، لا يقبل التحول الى بحث تاريخى لا غنى عنه عن الظروف الاجتماعية لكل ما يظهر من غرائب نظام تعليمى معين أو حتى للمؤسسة التعليمية بصفة عامة . ويكاد يحظى هذا الاستقراء التاريخى للتشكيل استنادا الى اساس عبر تاريخى وثقافى على كل من اولوية منطقية واجتماعية تتجاوز اى محاولة لتفهم ظهور النظم التعليمية من خلال التحليل التاريخى او المقارن . ولا يستطيع المرء أن يكون قادرا على ان يعطى الدلالة الكاملة للبحث عن الظروف الاجتماعية الضرورية للتحقق من الظروف الشاملة الا عندما تصاغ الظروف العامة لامكانية بناء العمل التربوى . وعلى ذلك يخضع تاريخ التعليم المقارن لعملية توضيح تجربة علاقة المنطق بالوقت : وليس هناك ما يبرر ان يؤثر التشكيل الجديد فى العلاقة بين التعليم والمجتمع مستقلا عن هذا المنطق . ومن ثم فان التغيرات فى تشكيلات النظم التعليمية تتحول الى وضع البدائل الوظيفية .

افتقاد السياسة التعليمية :

وتثير كل من النظريتين بطبيعتهما السؤال الهام عن كيفية دخول مجموعة او فئة الى موقع السيطرة التعليمية والاستمرار فيه . وبافتراض اصرار كل من « برنشتين » و « وبوردييه » على اهمية علاقات السلطة فانه مما يدعو للدهشة ان نجد اجابتيهما ليست بمدلول الصراع على التحكم فى التعليم وان أى من المؤلفين لا يطور سياسة تعليمية على أى مستوى كان . ويستخدم هنا مصطلح سياسة تعليمية فى أوسع معانيه ويشير الى محاولات فرق اجتماعية مختلفة للتأثير فى مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم سواء بالتشريع وجماعة الضغط ونشاطات الاتحاد والحركات التجريبية او التقليدية او القطاعية والاستثمار الخاص او الجماعى والدعاية او المناظرة العامة .

ومع ذلك فانه ولو ان « قانون » المعرفة السائد ، والتحكم الثقافى ، كليهما تؤخذا على انهما ترتكزان على علاقات السلطة فان سيطرتهما فى المجال التعليمى ليست نتيجة صراع حقيقى على السلطة . وبالنسبة الى « بوردييه » .

فان العمل التربوى — الذى تضعه علاقات السلطة بين الجماعات والفئات التى تكون هذا التشكيل الاجتماعى وتضعه فى المكان السائد داخل نظام العمل التربوى — هو الذى يتلاءم مع المصالح الموضوعية للجماعات او الفئات السائدة (١٧) ولو بطريقة غير مباشرة .

وهنا فان العمل الذى لا يثير المشكلات يستعاض عنه بالعمل الذى يثيرها عن الكسب (أى على اى درجة من الاكتمال ؟ والامان ؟ وبأى امتيازات رغم المعارضة الممتدة .... الخ) .

وتعمل القوة حينئذ كانها موصل مؤثر مكتمل لا يتعرض للمقاومة يربط بين السيطرة الاجتماعية وبين الرقابة التعليمية . وبنفس الطريقة تماما فان القوة فى نظر « بيرنشتين » هى التى تنقل المبادىء الاجتماعية الاساسية الى الممارسة المدرسية انها ليست متغيرا فى نزاع على الرقابة التعليمية التى تحدد ما اذا كانت توجد علاقة قوية وما الشكل الذى سوف تتخذه . وعلى ذلك فبينما ننتظر ان تتيح سياسة التعليم للحقيقة من أن توازن السلطة التعليمية فى اى وقت لا يكون بالضرورة فى اتساق كامل مع توازن القوى فى المجتمع وتفترض نظرية التتابع ان الاثنين فى اتساق تام دائما ولكن لا تشرح كيف يكون ذلك . والعمليات الفعلية للتكيف والضبط والاتساق التى توائم الممارسة التعليمية وتشكيل الفصل والتغيير التعليمى مع ازاحة تكوين الفصل تظل غير مشروحة بالمرة .

وبدلا من ذلك فان نظرية صحيحة للسياسة التعليمية فى اطار النظام التعليمى ينتظر ان توفر (أ) مواصفات مفصلة للعمليات التى ينشأ عنها تغير تعليمى وركود يشكل بطرق متباينة فى نظم تعليمية مختلفة (١٨) ؛ (ب) نظرية عن الظروف التى تستطيع فى ظليا مجموعات اجتماعية متباينة ان تؤثر على التعريف السائد التعاملات خلال العمليات المذكورة اعلاه . وسوف يكون واضحا ان (أ) تتنافر مع الفكرة العامة للنفاذية التعليمية . وبدلا من ذلك فانيا تتطلب اختبارا كاملا للمفاوضات التى تجرى خلال المحيط بين النظام والمجتمع . ويمثل هذا الوضوح فان (ب) ترفض المقدمة المنطقية بأن مجموعة واحدة تعدل مفرد ـ فى أى مكان وفى كل مكان منفردة تملك بسبب موقفيا الشروط اللازمة لفرض تعريفيا التعليم . وحتى يتوفر فهم لبناء النظم التعليمية فان عمليات التغيير التى تهيؤها سياسة التعليم التى تنبثق منها يمكن فى الحقيقة ان تشـكل ليا علم اجتماع النظم التعليمية ، فمن اين يأتى هذا ؟ ولما كنت بمثل هذه السلبية ازاء ظهورهـا من علم الاجتماع التربوى الحالى فيجب على ان احاول ان اقدم اجابة واضحة بناء عن هذا السؤال .

واعتقد ان الاجابة باختصار تكون مستمدة : من نظرية علم الاجتماع العام نفسيا . . ومع ذلك فان هذا لا يعنى انه توجد اى حلول جاهـزة يمكن ان نتوقعها فيما نرى ـ كما انه لا توجد نظريات عن التطور البنائى يمكن ان تستعار ببساطة من مجالات اخرى تطبق على النظم التعليمية . كما أنه لا توجد بالطبع اى نظرية عامة عن المجتمع يمكن ببساطة ان ينضوى التعليم تحتها ولكن هذا لا يضمنا بالركون الى الركود بينما ننتظر ظهـور نظرية ما . ويبدو لى ان هناك تطورات عديدة فى المجرى الرئيسى فى الفكر الاجتماعى يمكن ان تضيف الى جيل علم اجتماع النظم التعليمية . وعملية الاضافة فى ذاتها مسألة نظرية وليس هناك اساليب مختصرة بل لا بد من التفكير فى الروابط والتطبيقات . وسوف اخصص الجزء التالى من البحث لدراسة ثلاث خيوط حديثة فى نظرية علم الاجتماع الحديثة يبدو انها صالحة لتفسير اصول وعمليات النظم التعليمية مع بذل عناية خاصة بتلاؤمها المتبادل بسبب الانتقادات القاسية والاصطفائية غير الذكية .

ثلاثة خيوط حديثة فى النظرية الاجتماعية وعلاقتها بالنظم التعليمية

الماركسية الحديثة :

يهتم التقليد الماركسى الجديد اهتماما متكافئا فى علاقته بالاسئلة عن اصول او عمليات النظم التعليمية ومن سوء الحظ ان الكثيرين كانوا جد متحمسين للتعجيل بتقديم علم اجتماع تربـوى ماركسى فأتاحـوا

للعلماء الماركسيين الجادين كل الحق فى أن يشعروا بأنه قد استغلهم نفر من رجال التعليم التافهين عندما نشروا متسويا اليهم ما أرتكبوا من نفس الاخطاء التى قضى عليها الماركسيون بعد عناء شديد منذ الدولية الثالثة وتكتسب مصطلحات مثل الماركسية التافهة والاقتصادية وحتى نظرية مؤامرة الطبقة ازدهارا تاما فى علم الاجتماع الامريكى وتاريخ التعليم فاذا كان هذا هو الانتاج الذى يتصف بالعجلة الشديدة لرجال التعليم الغير ملمين بالتطورات النظرية فى الماركسية الاوربية فان نفس الشىء لا يمثل الحالة تماما بالنسبة للنظريات المقابلة التى تتمتع الان بشوبية لامبررلها . ويقصد هذا الاختصار الثانى الى الاجابة على تساؤلات عن أصول وعمليات النظم التعليمية بافتراض التكامل بين تطور التعليم والسمات الرئسية للتطوير الرأسمالى . ويمكن أن تخفى اللغة الاصطلاحية المعقدة التى أستخدمت فى التعبير عن هذه الفكرة البسيطة حقيقة انها تتساءل أساسا عن الذى يحدث هذا التكامل أولا ثم يحافظ عليه . وفى الاصل الاصيل فان أى نظرية للتواصل ليست الا تصريحا لفظيا بأنه قد اكتشف معامل ترابط ايجابى : ويبقى بعد ذلك من المستحيل منطقيا استخراج توضيحات سببية من الواحد شبيهه بما يستخرج من الآخر وحماية هذا النوع من النظرية بحجة أنه لايختص بالسببية بل بالعلاقات الجدليه لايفيد الا فى تخفيف معنى الجدل بأن يجعله يشمل اى مثل علىالتأثير المتبادل بين العناصر التى لايمكن تحديد العلاقات المتبادلة بينهما بوضوح.

ومع ذلك فالنظريات التى أثارت أعظم اهتمام لانها وفرت مايكاد يكون علم اجتماع تربوى ظاهر كانت متأصلة فى التقليد الماركسى الاوربى وقد تجنب ، عمل المثوس ، بولانزاس معاملة المؤسسات الفرقية بما فيها التعليم بالطبع) معاملة فجة باعتبارها ظواهر ثانوية من القاعدة الاقتصادية واختصت بديناميكية التشكيلات الاجتماعية وليس بمجرد التواصل السطحى غير المفسر بين أجزائه والصعوبة الكبرى الثانية فى نظريات التواصل هى انها تفشل باستمرار فى أن تفسر الذبذبات فى التكاملية اى اذا لم تنقض تماما فى التاريخ والماركسية الفرنسية بتأكيدها على تقبل الاستقلال النسبى للانظمة الاجتماعية بدا انها تماشت هذا المنزلق . وكانت جاذبيتها الاساسية فى انها اهتمت بهذه النقطة ووعدت بأن تعلل التذبذب فى العلاقات بين التعليم والاقتصاد خلال الزمن والفضاء ولكن فى نطاق اطار ماركسى . وأخذ هذا المدخل بأن المجتمع لكل وفر الظروف غير الاقتصادية لتكاثر أسلوب الانتاج ولم يكن هذا الثابت او الشامل فى اهتمامات التعليم السابقة ولم يكن الا واحدا من عديد من أجهزة الحالة الايديولوجية وأخيرا فقد ثبت فى نهاية الامر أن التركيز على الاستقلال النسبى النظامى الذى ظهر أنه يتيح الفروق بين النظم التعليمية للدول الرأسمالية ووعد بتفسيرها

امرا وهميا وبدلا من وضع النظريات عن تأثير النظم التفاضلية السببية والزمنية التى تعمل معا داخل نظام معين فقد اعمد الثوسر الجبرية التشكيلية التى نظمت الاجزاء المكونة لكل تشكيل اجتماعى فى نمط كان فى كليته تشكيلا عمليا بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى وبذلك فان ما يبدو من استغلال المؤسسات تبنى فى الحقيقية على نمط معين من الربط الداخلى للكل ومن ثم على نمط معين من الاعتماد عليه فتحول ما كان ينتظر ان يكون اداة تحليلية تؤدى الى شراء ملموس للاصول والعمليات النظامية تحول لان يكون غير مادى كما هو الحال فى امور الميتافيزيقا الوظيفية التى اصبحت تزداد شبها بها .

وكان الممكن اثبات أن هذا المدخل مفيد لو انه ساعد على توضيح حدود المتغيرات التعليمية مظهرا ان هذه تبقى مرتبطة فى اطار معاملات معينة محددة ومع ذلك فان هذا النوع من الارشاد النظرى للتحليل النظامى كان بالضبط مالم يستطع الماركسيون الفرنسيون ان يقدموه فقد اخطرنا من ناحية ـ انه بالنسبة لنا اذا بدأنا بتحليل العلاقات المترابطة بين التعليم والمؤسسات الاجتماعية الاخرى فانه لا فائدة منها على الاطلاق لان النظام ككل يستطيع أن يضع ويرفع مركباته فى انماط عديدة متنوعة على مدار الزمن وفى علاقتها بالتغيرات مع بيئتها الخارجية وعلى ذلك فان تحليل الاجزاء لايمكن أن يسبق اختبار الكل الذى ينسق العلاقات بينها ومن ناحية أخرى فان الطريقة التى يؤثر بها الكل على الاجزاء قبل أنه لايمكن اكتشافها الا من خلال آثارها اى نفس العلاقات بين المؤسسات التى يسعى علم اجتماع النظم التعليمية ان يفسرها وهناك دورانية متضمنة هنا تتحدى الهجمة التجريبية . فاذا حاولنا أن نختبر الاجزاء فانا نخطر بأننا نحتاج الى تفهم الكل كما ينظمه الاقتصاد ، ولكن هذا بدوره لا يمكن ان يكتشف الا من خلال تنميط المنظمة الاجتماعية ذاتها .

ومرة أخرى فان الامل فى التوصل الى طريق مختصر لعلم اجتماع ماركسى للنظم التعليمية ظهر خادعا ويبدو حتى الآن ان علينا أن نتقبل الحاجة الى السير فى الطريق الطويل لنصل الى هذه الغاية أى بالتقاط التحسينات الحديثة فى النظرة الماركسية العامة للتشكيل الاجتماعى للكيان وان نطبقها بفاعلية على التنظيم ولابد أن يكون هذا عملا نظريا بذاته حيث أن أكثر التطورات النظرية فائدة قد اعدت باحتراس كبير (ترد اتهامات الحتمية التاريخية والتحول الى المادية وهكذا) بحيث تكون أكثر وضوحا عن ماهية الماركسية منها فى تفصيل نموذج مستعمل للبناء الاجتماعى . وتنشأ التطورات العامة التى تستطيع ان نبنى عليها بفاعلية من (جرامسكى) وتمثل انعكاكا فى تصور القاعدة والتشكيل الفوقى وبدلا من أن يعكس اللاحق السابق فى علاقة سيطرة وتبعية فى طريق ذى اتجاه واحد فقد اعيد تأكيد تفاعلها الجدلى ونتج عن ذلك ان منح التشكيل الاعلى استقلالا

أعظم لتتاح له فرصة العمل بالنسبة للماضى على أساس علاقة ثنائية . وفى نفس الوقت فقد ووفق على قدر هام من الحرية والاستقلال فى داخل التشكيل الاعلى ذاته وبذلك يشجع استبدال النموذج الاساسى للعوائق التى تربط كل مؤسسة منفردة بالمورد الاقتصادى الى نماذج متعددة للعلاقات فى داخل التشكيل الاعلى الذى يسمح بالتغيرات الداخلية فى الاعتماد والسيطرة . وهذا يمثل بعض التلاقى ، كما أوضح فوتميوكا فى نظرية النظم العامة التى تحلل العلاقات ايضا بين الاجزاء فى داخل اطار معين بمدلول ترابطها واستغلالها . ويبدو انه الخوف من امتصاص الماركسية فى مدخل شامل من هذا النوع (أى انه يفتقد سمعته بأن يصبح مجرد نظرية معامل) هو الذى أدى بالماركسيين الفرنسيين الى تدعيم ما وراء الطبيعة من الجبرية المبالغ فيها . وليس هذا نتيجة حتمية . بل على العكس فانه يبدو من الممكن والمربح كذلك انه يتضمن العقائد المفصلة فيماسبق فى مدخل يبقى متميزا بالماركسية .

واود ان اذكر باختصار تطورين فى علم الاجتماع الماركسى والتاريخ الرسمى الذى ينجح فى هذا والذى يمكن أن يضيف الكثير الى النظريات عن عمليات وأصول النظم التعليمية الاول الذى يمكن ان تمتد جذوره فى الماضى الى تحليل لينين للازمة الثورية فى روسيا (التطابق الزمنى لتطورات النظم المتنافرة) الذى قد يكون ذكره لوك وود بوضوح اكثر . وهو يجعل فكرة التضارب الهيكلى هامة . ويفصل بين السؤال الذى يختص بالتفكك الشامل وبين الاسئلة عن تضارب الفئة الذى يختص بالتكامل الاجتماعى ولا يؤدى الاخير الى تغيرات اجتماعية ذات أثر الا عندما يرتبط بالاول . ويذكر مدخل لوك دور شيئا ما عن التطورات المستقلة للنظم وعلاقتها بالقاعدة الاقتصادية التى لها اهمية كبرى فى علاقتها بالتعليم ولكنها نحتاج أيضا تفصيلات كثيرة ، ويحتاج الامر بصفة خاصة الى نظرية وسيطة تحدد الظروف التى يتكامل فى ظلها النظام التعليمى أو يتعارض مع القاعدة أو مع نظم اخرى . وينتظر ان يبين هذا السبب فى ان بعض النظم تتكامل بدقة اكبر كثيرا مع الاقتصاد عن انظمة اخرى وينتظر ان تتنبأ بنتائج معينة (أى تغير) اذا ظهر عدم اتساق كبير فى أوقات واماكن معينة . ويحتاج الامر الى نظرية وسيطة اخرى على مستوى التكامل الاجتماعى تفصل كيف يمكن لعمل الفصل أن يظهر تأثيره فى تشكيلات مختلفة من النظام التعليمى بأجهزته المختلفة لاتخاذ القرارات والعمليات العديدة لادخال التغيير . ونظرية تشمل على كل من هذين العنصرين ينتظر أن تكون محددة بالنسبة لماذا ومتى واين الاستقرار والتغير التعليمى اى انه ينتظر أن تتوفر لها نوعية يفتقدها النموذج العام .

ثانيا – يبدو أنه توفر للتطورات الحديثة فى تسجيل التاريخ الماركسى أن يضيف الى فهمنا لاصول النظم التعليمية قدرا أكبر كثيرا مما سبق أن أضيف عليها . فهى تتحاشى بصفة خاصة التمثيل النظرى الصريح للمراحل الجامدة من التطور التاريخى او المعادلة غير الدقيقة نظريا للمدخل الماركسى للتاريخ الذى يضفى اهمية رئيسية على الفئة الاجتماعية أو العوامل الاقتصادية . وتتطلب كتابة التاريخ الماركسى أن تتوفر لها المعلومات النظرية (والا لا يمكن تمييزها عن التاريخ العمالى أو الاجتماعى او الاقتصادى) ، ويجب أن تنهض المادية التاريخية بتقديم نظريات عن اثر العوامل المادية فى التطور التعليمى فى ظل ظروف متغيرة . ويحتاج التاريخ – من الناحية الاخرى – أن يكون حساسا وغير عقائدى يعطى وزنا متكافئا للامور التاريخية والمادية بالاسلوب الذى أخذ به حديثا « انورسون » وقدم الامثلة عليه . كما ان اضافات الماركسية الجديدة من هذا النوع الى علم اجتماع الاصول وعمليات النظم التعليمية يمكن ان تتحقق بالتأكيد ولكنها تمثل عملا نشطا يتصف بالمهارة فى بناء النظرية .

المهنية المحدثة :

كان التقليد المهنى دائما أبعد اثرا فى توضيح العمليات أكثر من اصول النظم الاجتماعية ، ونظر الى التعليم على انه تقدم من خلال الاجماع المعيارى وانه عمل بدوره على تقدمه دون عناية كبيرة بفصل هذه الخيوط تاريخيا . وقد افترض حدوث مواءمة تطورية أكثر منها توثيقية ومرت هذه بسرعة فوق التساؤل عن اى القيم اصبح معترفا بها فى التعليم النظامى ومن الذى استفاد من هذه العملية . ولوحظ فى الستينات قرب نهاية العقد عيوب متكافئة فى التقرير عن العمليات النظامية . وافترض نموذج « بارمسون » عن التشكيل الاجتماعى الذى وضع ابتداء مثل هذا الترابط الشديد المتبادل بين أجزاء المجتمع بحيث تأثر كل نظام اجتماعى بكل نظام آخر ومارس تأثيرا متبادلا عليه وجد مفقودا فى جانبين هامين . ولم يكن غالبا صالحا للتطبيق باعتباره نموذجا للواقع الاجتماعى . وباعتباره وسيلة لفحص العمليات النظامية فانه كان معوقا جدا لان فكرة الحتمية المتبادلة جعلت من المستحيل التساؤل عن اى الاجزاء الاخرى من المجتمع اثرت فى التعليم أعظم تأثير ومتى وأين وتحت اى – ظروف – وقد حاولت مهنية « بارمسون » ان « تحل » المشكلات عن الاصول والعمليات النظامية بصفة نظرية وبدات المهنية المحدثة تفلت من هذا وتأخذ بالتعديلية المرتونية بدلا منها ، وكان « مرترون » يعالج دائما قوابع نظامية معينة على أنها تعانى من مشكلات حيث أنه لم يفترض الا توازنا نهائيا شاملا للنتائج المهنية .

وكان نموذج التشكيل الاجتماعى الذى قدمه « جولدنر » (٢٨) على خلاف متميز مع نموذج « بارسون » وشارك فى الاساسيات مع آخرين من المهنيين المحدثين من المهتمين بعلم الاجتماع التربوى (مثل أتزيونى ، أيزنشتاوت) الذين امتازوا فى الجوانب الفكرية التالية :

مثل النموذج انفصالا فى التناظر العضوى وابتعادا عن نموذج الحالة المستقرة والاتزان البدنى وعملية التوازن بصفة عامة .

انه رفض الحتمية التبادلية لصالح اختبـــار تأثيرات التفاضلية المسببة لاجزاء النظام . بعضها على الآخر بمدلول تبادل « الاعتماد » و « الاستقلال » .

انه تقبل وجود واهمية الاجهادات بين أجزاء التشكيل الاجتماعى . ومثل هذا التوتر يستتبع منطقيا التسليم بأن بعض الاجزاء لها استقلال مهنى مرتفع وكذلك التسليم بالتبادل الاكراهى بين الاجزاء .

وكان التنزيل المتتابع للاتفاق المعيارى نتيجة اخرى لهذه النقاط كضمان للتكامل الاجتماعى وللاعتراف المتزايد بتصارع القيم (٢٩) . ومهما كان الترحيب بهذه التحولات بصفة عامة فانها لا تبدأ فى تكوين تقرير عن اصول وعمليات النظم التعليمية .

وابتداء فان هذا المدخل يبقى ضعيفا شأن السوابق البارسونية بالنسبة لمسألة الاصـــول النظامية والتنميـــط التـــاريخى للتشكيلات الاجتماعية . فلماذا يميز نمط معين من العلاقات مجتمعا معينا فى وقت معين (ويوقع التعليم فى الشرك بطريقة معينة) ولم يناقش جولدنر ذلك . انه يترك درجة التبادلية المهنية لتقوم عمليا حيث انه أكثر اهتماما بالنتائج منه بالاسباب فيما يتعلق بعلاقات بنائية معينة ، ويلى ذلك أن « بارسون » على خلاف « جولدنر » يود أن ينظر الى مستوى الترابط بين أجزاء النظام على أنه كثير المشكلات وهو يظل « بارسونيا » فى تقدير وجود ودرجة ترابطه مع أى مؤسسة واحدة من وجهة نظر النظام ككل وهو يعمل ذلك بأسلوب ميكانيكى خالص ، ويقال انه توجد درجة عالية من التبادل المهنى عندما تعمل كل مؤسسة فى تبادل كلى مع كل المؤسسات . وعلى ذلك تعرف التبادلية والاستقلال كميا بالنسبة للرقم المتوقع للتبـــادلات التى يستطيع النظام ان يتقبلها ـ ويعتبر هذا فى الواقع استقلالا مهنيا بالمعنى الشامل لمؤسسة تقدم خدمات قليلة لبقيـــة أجزاء المجمـــوع أكثر منه استقلال عملى بمعنى أن جزء ما له القدرة على التحديد الذاتى الذى يستمد من نوعية علاقاته بالمؤسسات الاخرى ويتوفر فى الاخيرة بالطبع اهتمـــام متساو على الاقل بعلم اجتماع النظم التعليمية ولكن لا يساعدنا هذا المدخل الكلى على فهم عملى لكيفية عمل المؤسسات الواحدة مقابل الاخرى .

وفوق ذلك فانها لا تتجمد امام اعتبارات عن نوع العلاقات بين المؤسسات وهذا يؤدى الى التضارب فى نظرية « جولدنر » ذاته للتبادل ، وقد تنبأ فى حالة الاستقلال المهنى المرتفع انه ينبغى على المؤسسة أن تكثف من استقلالها وأن تزيد من تغير النظام : وفى حالة الاستقلال التنفيذى المخفض (ويسلم « جولدنر) أن هذا ممكن جدا اذا كان هو الشريك التابع فى علاقته الوحيدة) فسوف لا يستطيع ان ينهض باى منهما ـ ومن ثم فان الاعتبارات الشاملة (كمية) والاعتبارات النظامية (نوعية) تؤدى الى توقعات متباينة لا تساعد فى البحث العملى وتتطلب اعادة صياغة نظرية . وأخيرا ومرة اخرى فان جزءا من النفوذ البارسونى ممثلون ومؤسسات يتباين بدرجة غير كافية الواحد عن الآخر . ويظل التكامل الاجتماعى الشامل مرتبكا ومن ثم يمنع أن تقدم نظرية عن العلاقات بينها أى، متى يستغل توتر شامل أو تحتويه مجموعات اجتماعية وكيف تتصرف أيها وفى أى الظروف وما هى الجماعات التنفيذية البارزة على اى حال ؟

ورغم ذلك فقد كان هذا الجزء من عمل « جولدنر » هاما يمثل قنطرة بين مهنية « بارسون » وبين تطورين تاليين لا تنفصلان عنه انفصالا لا يكاد يكون تاما ولكن لهما الان فائدة كبيرة بالنسبة لعلم اجتماع النظم التعليمية حيث لم يكد يبدأ استكشافهما . الاول هو نظرية النظم العامة التى أسقطت كلية المقارنة العضوية وتركز الان على النظام الاجتماعى الثقافى بذاته . والسمة المميزة الكبرى للنظم الاجتماعية هى « التكوين التشكيلى » تفصيل تشكيلها الخاص مع مرور الزمن بطريقة تغاير النظم الميكانيكية أو العضوية . وهذه بدورها تعنى أن يعطى اهتمام نظرى أكبر الى سلاسل التغذية الارتجاعية الموجبة التى تضخم الانحرافات عن التشكيل القائم وتفصل اشكالا اكثر تعقيدا من اعادة التشكيل اكثر من التغذية الارتجاعية السالبة التى هى المحافظة على الشكل كما هو الحال فى التقليد المهنى . وهذا النمط من نظرية النظم الحديثة كما فصلها « باكلى » . وتبدو غنية فى طاقتها التطبيقية على النظم التعليمية . ومع ذلك فهذه تحتاج ان تطور نظريا ، وهى لا توجد جاهزة ! والواقع أن أكثر الطرق فائدة للاستكشاف يبدو أنها تتضمن أكثر العمل بينما النهايات الميتة تمثل أسرع التطبيقات ، وأستطيع أن اشير من بين النوع اللاحق الى ثلاثة أنواع بصفة خاصة . أولا تمرين عقيم عن اعادة وصف المصطلحات الفنية حيث يختلط نقل مفاهيم علم الاجتماع الى لغة نظرية النظم مع فهم منطق النظم الاجتماعية (٣٢) . ثانيا ـ هناك الاغراء المستمر للعمل على نموذج نظام مجرد (سواء كان ميكانيكيا او عضويا أو ضبطيا أو غير ذلك) نركز على هذه السمات من النظام الاجتماعى التى تتلاءم معه أكثر مما نتعامل مع التشكيلات المتنوعة التى ظهرت تاريخيا فى نظم اجتماعية

ثقافية حقيقية . ثالثا ــ هناك صور الانضباط التى تركب الخطأين الاولين معا بالاضافة الى ذلك تستبدل مادة السبرنيطيقا استبدالا غير قانونى لتحصل على مادة الحياة الاجتماعية بحيث تحل الاتصالات مكان القوة والبيانات مكان الموارد .

وبالنسبة لعلم اجتماع النظم التعليمية فان هذا النوع من نظرية النظم العامة الذى يعترف بالسمة التشكيلية التكوينية المتميزة للتشكيلات الاجتماعية ويحاول ان يشرح العمليات ونتائج التفصيلات الهيكلية هو أعظمها فائدة . وأبعد الاضافات النظرية طموحا هنــا ــ ولو انها بالغة التجريد ــ هى كتاب تومين ، مليشائر : المنطق التطويرى للنظم الاجتماعية وهو لا يدعى اكتشاف بعض المبادىء الخفية عن أسلوب عمل النظم الاجتماعية ــ الثقافية ولكنه مدخل منطقى يشتمل على تعريف التغير على انه تفصـيل هيكلى يتميـز عن التغيير فى ذاته وحينئذ يتســاءل عن الديناميكيات الضرورية من أجل اســتمرار التغيير التطويرى . وبهذا الاسلوب فانه يتعامل مع التشكيلية واعادة التشكيلية التى تحددالخصائص الجمعية المتضمنة ومنطق مشروط للتطور التشكيلى او الانحسار) . وبالرغم من تشكله المنطقى الخالص للجدل فسوف يبقى البعض فى غـاية الحرص هنا لتجنب اعتبار الشىء المجرد ماديا وسوف يحيط آخــرون مثـل جرين ، وسيندمان ، وابركسون بايجابيــة بفكرة نظام تعليمى له حياة خاصة به .

وعلى كل حال فانه عندما تتخذ نظرية النظم العامة هــذا الشــكل المنطقى المتمثل فى ، اذا ... حينئذ تحدث مجاهرة واضحة بأن الامــر يحتاج الى الارتباط بنظرية للعمل الاجتماعى . وهذا ضرورى لتعليل (أ) كيف احدث تفاعل الجماعة التشكيل الاول للنظام الاجتماعى أو التعليمى الذى تتعامل معه النظرية ، (ب) وما اذا كان التفاعل الاجتماعى يعطى تفصيلا كاملا لتتابع اذا ، اذا لم . ولا يوفر التوضيح الكامل للتفصيل البنائى الا نظرية للتفاعل الاجتماعى . واذا لم توجد مثل هذه النظرية فان على المنظر المجرد للنظم الاجتماعية او التربوية ان يلجأ الى نظرية الاحتمالات التى تعتبر ادنى كثيرا لانها لا توضح كما انها لا يمكن ان تنقض سواء فى تنبؤاتها أو فى ادائها .

وانه فى هذه البيئة حدث الانفصال الثانى عن المهنية المعروف باسم نظرية التبادل وعاد الى ذاته لانه يعالج بدقة سلسلة هذه التفاعلات الاولية التى تؤدى الى ظهور كيانات . وعمل بلاو (٣٠) هام بصفة خاصة فى اظهار كيف ان التبادلات الاولية ذات طبيعة المواجهة تولد بنفسها تفاضلات اجتماعية بمدلولات القوة والموارد . وحينئذ تؤدى عدد من العمليــات الوسيطة الى ظهور التشكيل النظامى (غير الشخصى) للمجتمع . وبعبارة

أخرى فان (بلاو) يحاول بشجاعة ان يكشف نمط التفاعل الذى يزود بالوقود ويوجه التكوين التشكيلى . ويمكن ان تعلل نظرية قيام التشكيل النظامى الكبير من اجل التطوير بدلا من اقتصاره فقط على توضيح النظامية على انها ظاهرة شاملة . وعلى ذلك فنظرية التبادل لديها الكثير مما تضيفه عن السبب فى أن تشكيلات متنوعة للنظم التعليمية نشأت فى دول مختلفة .

وطاقتها على توضيح الطريقة التى تعمل النظم التعليمية بهافى المجتمع لها نفس العظمة وتحليل (بلاو) لعمليات التبادل والقدرة تستطيع ان توضح العلاقات النوعية القائمة بين اجزاء المجتمع (مثل سيطرة او خضوع مؤسسة واحدة لاخرى) . وينظر الى هذه على انها النتيجة المباشرة للمفاوضات بين مجموعات اصحاب المصالح ، ويحدث التغيير بسبب تحولات فى شدة التفاوض واستراتيجيات جماعات اجتماعية متباينة الواحدة فى مقابل الاخرى . وتكون المواقع التفاوضية للجماعات ذاتها مشروطة بتغيرات فى التوزيع الاجتماعى للموارد (أى منتجات العمليات السابقة او التى تأتى من اماكن اخرى) . وفى نقاش (بلاو) للظروف التى تتميز فى ظلها علاقات القوة او علاقات التبادل بين مجموعتين فاننا نملك فيما اعتقد اصول سياسة تعليم حقيقية . وقد حاولت التوسع فيها لاتناول التفاوض بين مهنة التدريس والصفوة من السياسيين وجماعات أصحاب المصالح من رجال التعليم الخارجين بمجرد ان تبرز نظم التعليم فى الدولة . بطريقة مختلفة (لانه لم يهتم اهتمامى بالمحيط بين نظام التعليم والمجتمع) اذ يبدو ان تحليل (يورديه) (٤٠) . للتحول الاستراتيجى بين رأس المال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى له اتجاه قوى الى نظرية التبادل .

واذا نظرنا الى أهمية نظرية النظم العامة ونظرية التبادل بالنسبة للتساؤلات عن اصول وعمليات النظم التعليمية فقد يكون من غير المناسب اطلاقا لعدد كبير من علماء الاجتماع التربوى ان يرفضوا المهنية باعتبارها وباء الخمسينات الذى يستحق التخلص منه شكرا جماعيا . ومع ذلك فان هذا المنظور المشوه للمهنية المحدثة يغلب ان يتعادل بانحراف مساو لعلم الاجتماع الفيبرى ـ وهو الخيط الاخير الذى نفصحه .

علم الاجتماع الفيبرى المحدث :

كان (فيبر) على مدى الخمسة عشر عاما الماضية ، رجل التنظير الدقيق المشغول بنسبة المعانى الشخصية الى العمل الاجتماعى ، هو الذى اثار اهتمام علماء الاجتماع التربوى وبعبارة اخرى فان علم الاجتماع الفيبرى المحدث ينظر اليه على انه يقدم اعظم اضافة الى تفهم العمليات التعليمية

على نطاق صغير . ومع ذلك فان « فيبر » خصص الجزء الاكبر من وقته لاحداث كبيرة : ظهور الراسمالية ، العلاقة بين ديانات العالم والعقلانية ، العملية القاسية فى التحول الى البيروقراطية — وعمله كواضع نظريات ماكروسكوبية يختص بالديناميكية التاريخية للتشكيلات والمؤسسات الاجتماعية يضيف كثيرا الى فهمنا عن ظهور النظم التعليمية التى لم تكد تكون استكشفت .

وباختصار فان علماء الاجتماع التربوى المعاصرين أدينوا باختفاء الازدواجية على فيبر ، ومع ذلك فان التقليل من أهتماماته الكبيرة أو الدقيقة يعنى أفكار التكاملية فى أعماله وأهمية جهوده الذاتية فى الربط بين الاثنين . وادراك مشكلة المجال التى واجهها « فيبر » والعمل النظرى فى السمو بها الذى أقامه هو وشكل طريقا منهجيا من تفهم السلوك الفردى الى تحليل توقيعات تفاعلية أكبر وعمليات وتشكيلات يعتبر فشلا ، والربط ببساطة بين فيبر وأصل علم الاجتماع التفسيرى الحديث معناه التراجع عن حل هذه المشكلة .

وعلى ذلك فالامر يحتاج اليوم الى بذل اهتمام أكبر كثيرا بعلم الاجتماع المقارن والتاريخى فى ناحية تخصصنا اذ ان هذه الابعاد تكاد تكون مفتقدة كلية بشكل ظاهر فى علم الاجتماع التربوى الجديد .. وينتظر ان يتقن هذا اختبارا جادا لدراسة حالات « فيبر » الخاصة بظهور الانماط النظامية على مر الزمن وفى أماكن مختلفة . وظاهرتا البروز والتنميط لها أهمية متكافئة : فالاولى تتلاءم مع التساؤل عن أصول النظم التعليمية والثانية تصلح للاسئلة عن العمليات التعليمية فى المجتمع

وينتظر ان يعالج المقارن والتاريخى فى التقليد الفيبرى مسألة الاصول بطريقة متميزة ، كما يعالج التفاعل التاريخى بين التعليم والاجزاء الاخرى من التشكيل الاجتماعى على انه مشكل حقيقى . ويحسن ان يبدأ بهذه العلاقات الهيكلية وتختبر تنميطها فى خصوصيتها ، كما يركز على اكتشاف ما اذا كان التعليم ارتبط دائما بمؤسسة اخرى وما اذا كان تابعا باستمرار ام ان هناك ظروفا يبدو فى ظلها الاستقلال . وقد يتساءل ما اذا كانت هناك تعميمات عبر الثقافة يمكن ان تحدث عن الجمع بين المجموعات والمصالح المادية وعمال التحويل الثقافى الذى كانت نتيجته ظهور النظم التعليمية اكثر من افتراض ان المبادىء الرئيسية للتقسيم الى طبقات عرفت مقدما . ومع ذلك يبدو لى أنه لا يوجد اضرار بأى من التقليدين الماركسى أو المهنى .

ومن المؤكد اذا سلمنا بالاعتقاد المفهوم ضمنا من أن عناصر اقتصادية معينة لها أهمية حاسمة فى تشكيل النظام الرسمى لاى كيان اجتماعى فان الاختيارية الماركسية تركز اهتمامها على كيفية ارتباط التعليم بها على

مر الزمن ، ومع ذلك فهناك فرق كبير بين انتهاج مدخل استكشافى يستخدم الاسلوب المقارن لاقامة درجات من الترابط وحالة تفترض مقدما أن نفس مبدأ علم العمارة يصلح لكل الازمان والاماكن . وفيما يتعلق بالمهنية فان الخيط (المرتونى) قد تقبل دائما الحاجة الى افتراضات متوسطة المدى (مثل تلك التى ذكرت فى الفقرة السابقة) . وهذه تربط بين الاطار التحليلى العام والحقيقة المتخصصة ودورها الفطــــرى هو بالضبط اعطاء الاطار المجرد كيانا راسخا يستند الى حقيقة عملية . وعلى ذلك اذا نظرنا الى الاشكال المبشرة للماركسية المحدثة والمهنية المحدثة التى افردنا الحديث عنها من قبل فانه يبدو ان ليس فيها ما يمنع التكافل المثمر مع علم الاجتماع المقارن والتاريخى فى التقليد « الفيبرى » .

ويمكن أن يمثل التحليل المقارن والتاريخى الذى عرض باختصار من قبل نوع المادة التى يجب أن تكون اى نظرية ذات مستوى رفيع قادرة على أن تحتويها بأن تبين كيف يمكن ان تصنف هذه الافتراضات تحت مبادىء اكثر عمومية . انها تمثل تحديا مستمرا لاى نظرية فى علم الاجتماع تدعى ان لها مستوى عاليا من العمومية اذ انها تشكل مصدرا للتدقيق والتفنيد . وعلم الاجتماع المقارن الذى يعنى به بسبب اهتمام رئيسى بظاهرة معينة مثل نظام التعليم وتمحيص كمية البيانات اللازمة ويتمسك بحماس بمنطق الاكتشاف العلمى لانه يضمن ان فئة من يجتهدون فى دحض النظريات الواسعة الانتشار كبيرة . وبعبارة اخرى فان علم الاجتماع المقارن يمارس ضغطا مستمرا من اجل التدقيق النظرى واعادة البناء . وفى الظروف المثالية يود المرء أن يرى عملا دائبا يسير أمامــا وخلفا من علم الاجتماع التربوى المقارن الى النظرية الماركسية بحيث لا يجد النظريون الماركسيون التشجيع للاخذ من المتغيرات بين الحضارات فى أصول وعمليات نظم التعليم التى يجب ان تتصارع نظريتهم معها ولكنهم فى نفس الوقت يشجعو على اى تنميط تاريخى تعليمى معين يرى من خلال البحث المقارن أنه جزء من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى فان الانماط والصلات التى تستكشف من خلال علم الاجتماع التربوى المقارن يمكن أن تشير الى ضرورة وفائدة انواع معينة من التطور النظرى ومن ثم تتطلب اعداد نظرية عامة فى اتجاهات معينة . ويبدو أن هذه العلاقة التى يمكن ان تتطور بنجاح مع آخر اشكال المهنية الجديدة . وتجد هذه الفكرة الشاملة للتكوين التشكيلى ، تقبلا أوســع كثيرا من المقارنات الميكانيكية العضوية او السبرنيكية السابقة ولكنها تظل عن هذه اللحظة فكرة مجردة تحتاج لان تجسد بأن تبدأ العمل على مشكلة مثل مجرد ظهور النظم التعليمية . وبالمثل فان التصور البالغ التجريد ، للمنطق التطورى ، للنظم الاجتماعية سوف تستطيع ان يتحاشى أن يكون

لعبة اكاديمية عقيمة تدفع لان تتشابك مع عمليات النظم الحقيقية مثل نظم التعليم . وينبغى أن تكون هذه عملية نشطة ذات اتجاهين ينشط فيها علم اجتماع المقارن خصائص هذا الحدس عن النظم الاجتماعية الثقافية وهذا الاهتمام الجوهرى بالنظرية يحمى بدوره علم الاجتماع النظم التعليمية ضد الوجهة غير المتبلورة التى يبدو فيها التعليم المقارن بذاته غير قادر على الهروب .

وقد ركزت حتى الآن على اضافات الفيبرية المحدثة الى التشكيلية التاريخية وعبر الثقافات للنظم التعليمية ، ومع ذلك فقد كان « فيبر » نفسه مهتما بالربط بين التشكيل والثقافة على كل من المستوى النظرى والتجريبى . وأراد ان يبين كلا من القيود الموضوعية التى يفرضها التشكيل الاجتماعى على المشروعات الشخصية التى تهتم بأن تحققها المجموعات الاجتماعية وفرص التنفيذ المغروسة فى عدم الاستقرار الداخلى فى التشكيلات النظامية ذاتها ، ومثل هذا العمل يكون حينئذ موجها على مسار معين من خلال ما يعتنقه المهتمون به من أفكار . ومن ثم فان واحدا من اهتمامات « فيبر » الرئيسية وخاصة فى دراساته عن ديانات العالم كان هو الديناميكية الماكروسكوبية لنظم العقيدة كما هى واضحة فى الهيئات التاريخية المقابلة . ومما يثير السخرية أن علم الاجتماع التربوى الجديد بالرغم من اهتمامه الاساسى بالتنميط الثقافى للمعرفة التعليمية قد ادار ظهره الى اضافات « فيبر » لهذه المشكلة . وهو يستغل مناقشاته الميكروسكوبية للمعانى فحسب ، بينما يهمل عمله على النطاق الواسع عن الثقافة . ومع ذلك فان علم اجتماع النظم التعليمية ينتظر ان يستمد الكثير من الاخير ليوضح كيف أن اختيارات معينة من الثقافة القومية تصبح متأصلة كأنها « معرفة تعليمية » على المستوى الشامل .

وهنا يجابهنا سؤالان : سؤال عن ميكانيكية تكوين المؤسسات وسؤال على أى من المجموعات الثقافية تتأسس . واظن انى سبق ان قلت ما يكفى عن الاول اما عن ميكانيكية التأسيس فان اى مجموعة من الافكار عن التعليم هى جزء لا يتجزأ من الصراع على التحكم فى التعليم لان هذا كان (ولازال) صراعا من أجل القدرة على تحديد عملية التعليم . ولتفهم أى الثقافات الفرعية احتلت فى الوقت الذى ظهر فيه نظام تعليمى أول مرة فاننا نحتاج لنعرف من الرابح من الخاسر ومستوى الخسارة . وبالمثل يحدد تشكيل النظام التعليمى الآن من الذى يحتل مركزا يؤثر منه على محتويات عملية التعليم والعمليات المعينة التى يمكن منها تغييرها . وبعبارة اخرى فان طبيعة المحتويات ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الرقابة . وفى هذا نصل الى شىء من الاتفاق مع علم الاجتماع التربوى الجديد . ولكن علم اجتماع النظم التعليمية لا يبقى قانعا بتأكيدات غير واضحة عن

ازموزية ثقافة الفصل (أو اى مجموعة أخرى) لا تدعمها حتى أكثر التقارير عمومية عن الاجهزة التى تصدر من خلالها الثقافة الفرعية أو الادوات التى نترجمها الى مناهج وامتحانات واجراءات تقويم . وهذا هو المكان الذى نحتاج فيه الى نظرياتنا عن السياسة التعليمية لتكشف عن ميكانيكيات استيراد الثقافة الى التعليم . والمظهر الثانى من هذا وهو ما الذى استورد بالضبط لم يمس بعد مع ان « الفيبرية المحدثة » يمكن أن تقدم اضافة ممتازة الى هذه المشكلة .

واذا افترضنا ان مجموعة معينة تكون فى موقف من الرقابة التعليمية بحيث أنها تستطيع أن تحتكم فى المحتويات التفصيلية للتعليم . فماذا تكون ؟ ان الاجابة العامة سواء كان مرجعها الى ايديولوجية الطبقة الحاكمة أو نظام القيمة الاساسى أو مصادر الشرعية هى هذه المحتويات الثقافية التى تعمل على تقدم المصالح المادية للمجموعة . وهنا تتحرك مباشرة الى جوهر النقاش الرئيسى فى علم الاجتماع المعرفى عن العلاقة الدقيقة بين المصالح والافكار وتكاد تكون الاجابة العامة تافهة . وحتى اذا افترضنا ان مجموعة يتوفر لها رقابة تعليمية دقيقة تكون متفهمة تماما وعلى صواب فيما يتعلق بالفوائد الموضوعية فليس هناك مجموعة واحدة من الافكار فحسب يمكن ان تبرر سيطرتها التعليمية او تفرع واحد من المعرفة يكون واضحا فى انه سوف يخدمها على احسن صورة فى تشكيل مناهج المدرسة . وبدلا من ذلك تكون الاحكام متضمنة وعملية اصدار الحكم واضحة تماما اجتياز وتأملات نابليون عن منهاج الليسية النموذجى جيدة التوثيق . ويكمن الضعف فى العوامل التى ترشد هذه الاحكام اى الروابط التى تصل بين المعرفة والمصالح الانسانية . فهل يعنى هذا ان تقنع نظم علم الاجتماع التربوى عليها ان تقبل الاوصاف التاريخية للاحكام التى صدرت فعلا ؟ وهل هذه مسألة نستطيع ان نغفل تقديم اضافة نظرية عنها ؟.

وقد استخدم « فيبر » فى الواقع العملى مفهوم (الانجذاب الانتخابى) عندما عالج هذه المشكلة ، ولكن هذا المفهوم لا يعمل الا لتحديد أدنى قدر من القيود على الافكار التى اعتنقتها مجموعة لها مصالح مادية معينة هى ــ الاتاحة والتطاين والتجانس ــ وهذا بذاته يحتاج الى تفصيل . ولكن بمجرد ان تحدث وثبة الانجذاب الانتخابى يبدو أن تشبيه « فيبر » عن أفكار تعمل كأدوات تحويل تمثل فكرة ساذجة اذا نفذت يمكن أن تخرج علم الاجتماع التربوى عن التجريبية الكاملة فى هذا المحيط . وكانت نتيجة هذا على دراسات فيبر الخاصة عن العقيدة هى انه قام باستكشاف حساس ومطول عن الدعاية الدينية الثقافية التى أدخلت فيها جماعات اصحاب المصالح نوعا من « الجرافيا الثقافية » تعرفت كيف بدت خرائط المعرفة

الجمعية والافكار . ولم يكن من الممكن الا بعد ان نتعرف جيدا على هذه السمات ان نكتشف الطرق التى رسمت من خلال هذه الصور العالمية والتى سوف يندفع عليها العمل المستقبل بديناميكية المصلحة .

ويبدو هذا وثيق الصلة بفهمنا لكيفية اشتقاق المعرفة التعليمية ومناهج المدرسة من بين مجموعة عامة ضخمة من الافكار أو الايديولوجيات. وهو يشير الى مجموعة خرائط تفصيلية للمعرفة ينتظر أن تكتشف على الخريطة المعنية لمجموعة او فصل ما تتابع المعلومات التى هى السمات المألوفة والتى لم يتعرف عليها بعد وكيف تربط خطوط الارتفاعات المتساوية بينها . وينتظر أن تكون نتيجة هذه الاستكشافات سلسلة من عمليات المسح والخرائط المجسمة عن المناطق الثقافية للمجموعات الاجتماعية المختلفة . ومع ان الفكرة فى عمل هذه الخرائط هى نفس هدف « برنشتين » فى تفصيل القوانين الثقافية فالمنتظر ان يكون الاجراء مختلفا تماما . وقد حاول « برنشتين » بالبديهية أن يتعرف مباشرة على المبدأ الاساسى الذى يستند اليه كل قانون مفصلا محتوياته ومنسقا بين مناهجه المترابطة . ولا يحاول المدخل الفيبرى المحدث أن يمسك بأى من مثل هذه المبادىء الاساسية ولكن ينتظر منه أن يجهد نفسه فى رسم خرائط المعرفة للثقافات الفرعية . .

وينتظر أن يؤدى هذا مع الاقتران بتحليل السياسة التعليمية الى توضيح من اى الاختيارات يستمد تكوين المعرفة التعليمية من بين الترتيب الثقافى القومى وكيف يحول هذا فيما بعد الى مناهج وكتب مقررة وأسئلة امتحانات ، من الواضح ان مثل هذا الفن الخرائطى للمعلومات يدعو الى المزج بين الدراسات المقارنة والتاريخية فى التقليد الفيبرى المحدث كما نوقش من قبل .

خاتمة ــ روابط بين اصول وعمليات النظم التعليمية :

واخيرا فانى أريد أن اناقش باختصار السؤالين الكبيرين عن النظم التعليمية من أين تأتى وكيف تعمل . ويبدو أن هناك علاقة يصعب تجنبها بين هذين الامرين . فالنظام الذى يعمل اليوم شكل بالامس وأنماط التحكم والمساءلة التى تطبق الآن نشأت عن منازعات سابقة على الرقابة وتشكل عمليات التغيير المستقبلة . والامتيازات التعليمية التى يدافع عنها حاليا قد منحت فى وقت سابق . وبعبارة اخرى فان بعض اسباب الاستمرارية منقوشة فى اصول النظم التعليمية التى أوجد بناؤها الحقوق المكتسبة وابقى عليها بصيانتها .

وانى اتصور هذا التطور فى النظم على مر الزمن كأنه سلسلة من الدورات وفى كل دورة يعدل التشكيل الاساسى من التفاعل التعليمى ،

هذا التفاعل الذى يتأثر أيضا بمؤثرات مستقلة يؤدى اخيرا الى تغيير فى التشكيل وبذلك فالدورات المتتابعة من التكيف البنائى التفاعلى المتبادل استمرار التوسع الهيكلى فى التوحيد بين الاصول التاريخية والعمليات الحالية .

وتتحرك هذه الدورات خلال الزمن . وتأثير التشكيل فى النظم التعليمية فى أسبق الدورات كما ظهرت فى اول الامر تأثير غالب : يصيبه الوهن فى الدورات التالية اذ ان التشكيل المتغير للنظام كما اتسع نتيجة نوبات متلاحقة من التفاعل التى تؤثر حينئذ على التفاعل التعليمى التالى . ويتوقف عدد الدورات التى تحدث بهذه الطريقة على المشكلة القائمة . ويسمح هذا المدخل بالتأثيرات الهيكلية بوضوح ولكنه يؤكد انها مشروطة وليست حتمية — ولكنه يسمح بنفس الوضوح للتأثيرات المستقلة للفعل الاجتماعى بتغيير التشكيل الكلى ويرفض المطاوعة الكاملة للتشكيلات الرسمية .

والتفكير بمدلول دورات التكوين التشكيلى يعنى اضفاء أهمية رئيسية على الوقت عند صياغة نظريات النظم التعليمية ، وقد يبدو من النقاش المختصر الذى جرى حتى الآن أن دورات التكوين التشكيلى لا تصلح الا للدراسات الموسعة التى لها اكتساح تاريخى ضخم . وقد يستخلص حينئذ أن الدلالة النظرية لمرور الوقت لا تتلاءم مع الكثير ان لم يكن معظم العمل فى علم الاجتماع التربوى الذى لم يكن تاريخيا او ميكروسكوبيا . ولا أعتقد أن هناك ما هو ابعد عن الصدق من هذا . فالبعد الزمنى لا غنى منه ومتقن فى الدراسات المحدودة التى تركز على نقطة واحدة فى وقت واحد ، وتفهم الرابطة بين الاصول الشاملة والعمليات المعاصرة ضرورى من أجل التوضيح الكامل للاخيرة : وهو اعتراف بأن هذه العمليات الجارية التى تضيف الى التفصيلات الهيكلية لا غنى عنها للتفهم الكامل للتغيير الشامل . وبعبارة اخرى فان ديناميكيات التكوين التشكيلى تعمل عند أى نقطة معينة من الوقت . وعلى ذلك فان العمليات التعليمية لا يمكن ابدا ان تختصر الى الاسلوب اللحظى فى حياتها كما جادل « ماركوفيك » فى ذلك باحكام !

فالوقت فى تاريخ له معنى وبناء يختلف عنه فى تاريخ الطبيعة والاحداث الطبيعية تتكرر ببساطة على مدى فترات طويلة من الزمن .. والامر يختلف كثيرا بالنسبة للتاريخ الاجتماعى . فالماضى والمستقبل كلاهما موجودان فى الحاضر . وكل ما ينهض به الانسان فى الوقت الحالى يتأثر تأثرا حاسما بالماضى — والمستقبل ليس شيئا يقع فيما بعد منقطع الصلة بارادتنا . فهناك احتمالات عديدة للمستقبل لا بد أن يحدث واحد منها

وبذلك فان التشكيل الاصلى للنظام الذى تشكل فى الماضى يؤثر على العمليات الحالية ويتخلل تأثيره الى أسفل ليشمل اصغر التفاعلات على اضيق نطاق مثال ذلك ان العلاقات الثنائية بين التمليذ والمدرس تتشكل جزئيا من خلال النظام التعليمى الذى تجرى فى اطاره . ويضيف النظام الى تحديد الدورين والى توزيع السلطة بينهما والى تحديد الموافقات الايجابية والسلبية فى كلا المركزين . وتتباين هذه الاضافة مع تباين تشكيلات النظام التعليمى .

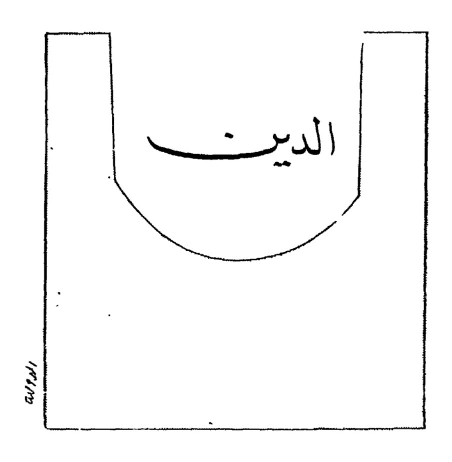
ومن ناحية اخرى ، وعلى نفس مستوى الاهمية فان العمليـــات الجارية تتفاعل مع التشكيل الاصلى للنظام التعليمى لاجراء التغيير فيه . والتفاعل على المستوى الدقيق ليس مجرد نوع من الطنين فى داخل حدود يفرضها النظام او سلسلة من المباريات تؤدى فى الفترات الفاصلة من القيود التشكيلية . وبدلا من ذلك فان العمل الميكروسكوبى (تمديد أو ثنى أو تضييق او اعادة تفسير القواعد او الاساليب او الاجراءات واستخدام موارد وخدمات جديدة وابتكارات مقررات وبرامج جديدة) تساعد على اعادة التفاوض على التشكيل الاصلى للنظام ويمكن ان يحدث ذلك بواسطة تغيير السمات الظاهرة للنظام بصورة مباشرة ولكنها تدريجية باضافة عدد كبير من الازاحات الصغيرة او بصورة غير مباشرة بالتأثير على الراى العام والسياسى لتشريع التغييرات فى تاريخ لاحق . وبمرور الوقت يتعرض التشكيل الاصلى للتأثيرات ويبدأ النظام الذى اعيد التفاوض عليه دورة جديدة من التفاعل والتغيير فى وقت مستقبل .

ونستطيع بالجمع بين هذه النقاط أن نبدأ فى رؤية التفاعل بين الاصول والعمليات وكذلك بين المستويات الدقيقة والكبيرة ــ ونستطيع البدء فى تصور آثار الاصول الظاهرة اى تكوين النظام الذى تشكل فى الماضى استنادا الى العمليات الحالية . ويمكن اعتبار هذه سلسلة من عروات التغذية الاسترجاعية السالبة التى تعمل للابقاء على التشـــكيل الاصلى الشامل ولكنها تضعف مع الوقت ــ ومتزامنا مع هذا يمكن تصور تأثيرات العمليات الحالية (الدقيقة) فى تعديل السمات (الكبيرة) للنظام على أنها سلسلة من عروات التغذية الاسترجاعية الايجابية التى تضخم من الانحرافات عن التشكيل الاصلى وتقوى مع الوقت ، وتوجد مجموعتى العروتين كليهما فى الحاضر ولكن اسباب التغذية الاسترجاعية السالبة تقع فى الماضى ونتائج التغذية الاسترجاعية الموجبة تقع فى المستقبل .

وبهذا الاسلوب يمكن تفادى الازدواج العقيـــم بين علمى الاجتماع التربوى القديم والحديث الذى أدنا فيه لدرجة كبيرة بسبب البعد الزمنى، وعالجناه كأن ليس له دلالة نظرية ، لان كلا من هذين المدخلين اتســـم بافتقاد الزمن كلية . ولم يوجد فى المنظور الجديد اى كيان حاضر انما

مستقبل لا يتوقف ، وما يحدث « الآن » لم يكن مقيدا اساسا بما حدث من قبل ، كما أنه لم يقيد بصورة رئيسية ماجاء بعده . وفى المدخل القديم عومل الوضع الحالى للشئون التعليمية كأنه اعطاء ، لازمن له وفى المدخل القديم عومل الوضع الحالى للشئون التعليمية كأنه اعطـــاء لازمــن له لم تكتشف أصوله بينما سجلت عملياته ببساطة كأن لم تكن هناك نظرة مستقبلية الى زمن يمكن ان تصبح فيه شيئا آخر غير ما كان . وعلى ذلك فانه فى كليهما كان الحاضر يخدم الماضى والمستقبل وهذا هو الذى ينبغى أن يميز نظم علم الاجتماع التربوى .

وبدلا من هذا فان نوع نظم علم الاجتماع التربوى الذى اعتنقه يميل الى تأييد نصيحة تامير من حيث تخيل الماضى وتذكر المستقبل ، بل أنه يتجاوزه الى صياغه نظريات دقيقة جدا عن هذه التسلسلات الزمنية . وبهذا العمل فانى قد اقترحت هنا أن نظم علم الاجتماع التربوى يمكن أن تستخدم بنجاح وتستكشف نموذج التكوين التشكيلى الذى تتلاقى عليه الآن مختلف الخيوط من النظرية العامة لعلم الاجتماع فى تصورها للنظم الاجتماعية الثقافية وناقشت بعد ذلك ما الذى يمكن ان تكسبه نظم علم الاجتماع التربوى من هذه التطورات النظرية العامة ولكن لازالت المواجهة قائمة أيضا ، فكرة التكوين التشكيلى فى الوقت الحالى تبدو جذابة ولكنها مجموعة مجردة من الافتراضات تتطلب نتائجها الكيانية والمعرفية توضيحا وتحتاج اقتراضاتها الصلبة تنقية قبل أن يؤخذ النموذج على انه صالح للتطبيق العملى ومن خلال البحث فى هذه الموضوعات فى محاولة ايجاد نظم علم اجتماع تربوى فاننا ننتظر أن تساعد فى نفس الوقت على تطوير علم الاجتماع لانى اعتقد اعتقادا راسخا أن التقدم النظرى ينتج عن مصارعة المشكلات المجردة بالنسبة للمجالات التخصصية من الدراسة .



اختفى بالتدريج التركيب « الوظيفى » من الاجتماع الدينى ، وبقى مكانه اتجاهات نظرية عريضة ، وأساليب منهاجية عامة تتغيا شرح وتفسير « بيانات » عن الممارسة الدينية والالتزام بها وسوف نفحص هنا اثنين من الاتجاهات النظرية ، وهما أعم من النظريات « التعويضية » او التفاعلية الرمزية : احدهما اتجاه نقدى ويركز على التناقضات ، فى حين أن الثانى اتجاه اسميه « نظامى » .

ومع ذلك فليس من الميسور المقابلة بينهما ووضوح كافيين لتمييز مابينهما من اختلاف فى الفكر الاجتماعى .

وقد أتاح المذهب « الوظيفى » قاعدة منهاجية مفيدة يستطيع بفضلها عالم الاجتماع أن يفسر بيانات الافراد والمجموعات ويضيف اليهـا كذلك يستطيع عالم الاجتماع المدرب على التفسير أن يجمع عقائد طائفة أو أخرى من التابس فى نصوص منسقة ، ولكنه يستطيع كذلك ــ باعتباره

بقلم : ريتشارد فين

استاذ علم الاجتماع بجامعة مين ، اورونو ، مين ٤٤٧٣
(الولايات المتحدة) مؤلف كتاب : « نحو نظرية فى التحول
الدنيوى » ١٩٧٩ ، و « الطقوس الدينية والاثار » (تحت
الطبع) .

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس ودبلوم من جامعة
القاهرة . له كثير من الترجمات الادبية والعلمية
والتاريخية

متمرسا فى التنقيب تحت المظاهر السطحية ــ أن يميز الوظائف الكامنة ويطرح فى الوقت نفسه على بساط البحث ما تسجله الطائفة عن حياتها الخاصة . هذه الاساليب المنهاجية لم تهمل ، الا أن عالم الاجتماع لم يعد فى وضع متميز يتيح له الجمع بينها ويترتب على ذلك وجود رؤى متوازنة ومتضاربة يستحيل مواجهتها من وجهة نظر واحدة .

ولم يزل علماء الاجتماع الدينى يلجأون الى التمييز النقدى بين الاسطورة والواقع كنقطة بداية نظرية لهم ويحاول بعضهم لفت الانظار الى انجازات بشرية ،تعرضها الاسطورة الدينية على أنها من صنع الالهة أو الى جوانب قاسية من الحياة الاجتماعية مموهة فى صورة اسرار مقدسة . وآخرون يؤكدون أن الاسطورة تعبر عن حقائق مرضية بشأن الواقع الاجتماعى ، وآخرون كذلك يذهبون الى ابعد من ذلك ويؤكدون ان الاسطورة تضفى على ما هو مرضى مظهر الصحة ، وتجعل العلة تبدو كأنها

فضيلة . وثمة علماء اجتماع يختلفون عن بعضهم البعض فى آرائهم ، مثل دوركايم ، وماركسى ، وفيبر ، وهم ورثة فلسفة حركة التنوير ، كانوا من ثمة وضعيين حينما اهتموا بتخليص الواقع من اقنعة الاسطورة منهاجيا متميز! لم يعد الان متاحا لعلماء الاجتماع اذ أصبح فى الامكان فهم تأثيرهم وحدودهم . هذه التفرقة تتطلب أيضا اختيار اجراء شبة تعسفى بين آراء نظرية لايمكن لاى منها ان يتفوق على الآخــــر . واذى اقدم الدينبة ومبرراتها . ومع ذلك فان الالتجاء الى هذه التفرقة يتطلب موقفا هنا أمثلة تفصلية توضح هذا التوكيد ، وافحص اقتراحـــــــــا واحدا لحل هذه المشكلة .

هناك من علماء الاجتماع من يمليون الى فصل الاسطورة عن الواقع لصالح الاسطورة ،ولعلهم قد ورثوا أسطورة دينية ترى فى الانسان مخلوقا وخالقا للحياة الاجتماعية والتاريخ ، فى حين انهم لايحبون مايعرفونهعن انجازاته التاريخية . رأى ماركسى عالما شكلتة بورجوازية قويةومغامرة عالما قادرا على الانتاج بصورة تفوق كل ماتوقعه التاريخ ، ولكنه انخـــدع فى نظام كان على منتجيه الاوائل ان يؤدوا تكاليف الانتاج كيف يتأتى لنا ان نعتقد بأن الانسان مسئول عن تاريخة ويسيطر على الطبيقة ونحن بازاء هذه التضحيات البشرية ؟ هذه الاسطورة نفسها التى تجعل الناس احرارا مسئولين يعملون فى نطاق من الابنية الاجتماعية التـى خلقوهـــا بانفسهم وهى الاساس فى ابحاث فيبر بشان النبوة الاخـلاقية واحكامه فى العلم والسياسة .

ولـكن فيبر شأنه شأن ماركس يستنكر جشع فئـة المقاولين التى تحتفظ بمراكزها فى حين تفقد مثلها العليا ، وحذر من ادارة بيروقراطية تحبس الافراد فى أبنية اقاموها هم أنفسهم وعمل دوكايم على اعادة تشكيل الاساطير المقدسة فى الحياة الاجتماعية اعتبارا من أجزاء يمكن العثور عليها فى « المجتمعات المسماة بالمتدنة » ، أساطير يمكن اعادة تشكليها تبعا لمخططات تستبين بمزيد من السهولة فى مجتمعات مازالت بدائية هذا الشعور بالمسئولية بالنسبة الى الاساطير المنشئة للمجتمع الغربى يفسر الميل المحافظ فى النقد الاجتماعى الاكثر تطرفا .

وعلم اجتماع الدين هو المجال الامثل الذى يواصل فيه العلمـاء استخلاصهم أجزاء الاسطورة من الواقع الاجتماعى ويهتم بعض العلماء قبل كل شىء بالحفاظ على الاسطورة الاهلية مما قد ينالهـــا من بعض الوجوه المشينة فى الواقع الاجتماعى ، كما فى مؤلف بيللاه Bellah الحديث « ١٩٧٥ » بشأن الديانة الاهلية فى الولايات المتحدة الامريكية ، وآخرون يجمعون ملاحظات تطرح الاساطير الاهلية على بساط البحث ، كما فى المناقشات بشأن الديانة الاهلية فى الاتحاد السوفيتى ، أو « تدبير

الموافقة الاجتماعية » (انظر لين Lane ۱۷۹) . فالاولون يميلون الى اعتبار الرموز بمثابة « مكونات » للواقع الاجتماعى ، لامجرد تعبيرا لهذا الواقع : فالرموز شروط لازمة وان تكن كافية للمجتمعات التى تعبر عنها اما علماء الاجتماع الذين يهتمون بنوع خاص بتخليص الواقع الاجتماعى من غموض الاسطورة فانهم يتبعون وجهة نظر وضعية بالاكثر ، ويقصرون الاساطير الاهلية على بعض الطبقات الاجتماعية ، وهـــذى استراتيجية نجدها غالبا لدى المدافعين عن التقاليد الفيبرية (نسـبة الى فيبر) والماركسية فى علم الاجتمـاع الغربى هـــذان الاتجاهـــان النظريان كثيرا ما يتجاوران فى المناقشات الاجتماعية دون ان يؤديا الى دحض أو اثبات : مأزق لاداعى له ، مهما كان مفيدا فى اثارة الجدل .

اتجاهات نظرية : الاتجاه النظامى ، والاتجاه النقدى :

اسمحوا لى أولا أن أقدم أمثلة للاتجاهين النظريين اللذين يبدو أنهما متواجدان معا فى علم الاجتماع الدينى ، وهما ضمنيان فى تقديرين مختلفين كل الاختلاف للعلاقة بين الاسطورة وبين الواقع فى المجتمعات الحديثة . فالاتجاه الاول الذى اسميه « الاتجاه النظامى » يؤكد أن فى امكان المجتمعات ذات الطابع الدنيوى ان تبلغ مستوى من التكامل الرمزى يستطيع عنده غالبية الافراد أن يتصرفوا ويتصلوا بعضهم بالبعض بكيفية فعالة مهما اختلفت اوضاعهم ، وبغض النظر عن تنوع رغباتهم . ويعتقد اكوافيفا Acquaviva . اعتقادا صريحا أن تكاملا من هذا النوع ممكن تماما :

« .... فى الامكان جمع العالمين ــ القدسى والدنيوى ــ فى مقال منطقى واحد ، كما يمكن فى داخل وحدة منطقية توصيف شبكة مشدودة ومنتظمة من العلاقات على كل مستويات المجتمع ، يشترك فيها هذان المكونان : القدسى وذو الطلاسم ، والدنيوى » (صفحة ۱۷۷) .

ولسنا بطبيعة الحال ، وفى حدود هذا المقال ، بقادرين على أن نحدد الشروط التى يكون فيها هذا المفهوم ممكنا وكما يشير اكوافيفا نفسه ، لا يؤدى العنصر القدسى ــ دائما ــ الى الايمان بوجود عالم متميز ، فيما وراء عالم الحياة اليومية . وحيثما يتجسد القدسى فى شعائر تؤكد على « طفرة انطولوجية » .

« طفرة انطولوجية » (مختصة بالوجود ــ المترجم) كما يسميها ، فانه قد يصعب على المجتمعات أن تهيىء مجالا للمقال الذى يربط القدسى بالدنيوى بيد أنه حين يوجد القدسى خارج الهياكل الدينية ، فان عالما من المقال الوحيد المتكامل يمكن أن ينمو ويتطور عن طريق منشئات كالجامعة والسلطة القضائية . مرة أخرى ، انها مهمة النظرية الاجتماعية ان تطور أفكارا يمكن

ان تختبر وجود مجال واحد للمقال : بدلا من استبعاد هذا الاحتمال بالكلية . وسوف اعود الى هذه النقطة بعد ان افحص اتجاها بديلا من الاتجاه « النظامى » . ويكفى الآن ان نذكر أن النظرة « النظامية » تفترض وتبحث عن التفاعل بين الاسطورة وبين الواقع فى تكوين قواعد ومؤسسات اجتماعية . .

وثمة اتجاه آخر ، أسميه « نقديا » يشكل التشخيص الذى اجراه اخيرا روبرتسون Robertson (١٩٧٨ ب) بشأن الدين فى المجتمعات الغربية . يؤكد روبرتسون أن الاسطورة قد اختفت بالفعل من واقع الحياة اليومية ، سواء كانت ذات شكل وموضوع ، ومجردة ، أم مجزأة فى عقول الافراد . ان من شأن « موضعة » الثقافة (أى جعلها موضوعية : ذات شكل محسوس ــ المترجم) أن تجعل تكوين هوية الفرد امرا ممكنا ، فى الوقت الذى تجعل فيه تكوين هذه الهوية أمرا مشكلا . والامكانيات المتاحة للافراد تجعلهم يواجهون حتما عملية متصلة لتحقيق الذات ، يمكن أن تؤدى الى تحولات وارتدادات متتابعة فى مراحل مختلفة من دورة الحياة . والتفرقة بين الاسطورة وبين الواقع هى نفسها التى تذكر الافراد بتنوع الاختيارات المتاحة لهم فى اتباع أسلوب من الحيـاة مترابط ومشروع ، ويجعلهم مسئولين اخلاقيا عن اختياراتهم ، ومن جهة اخرى ، فان « موضعة » الثقافة تجعل تحقيق الهوية الشخصية امرا أكثر صعوبة ، جزئيا لانه تحقيق فردى عرضة للمراجعة ، ومن ثم فهو عرضة لان ينظر اليه الغير نظرة غير جدية . ويصير تحقيق الهوية بصورة جدية مشكلة عسيرة حين يواجه الفرد حياة اجتماعية موضوعية قهرية (روبرتسون ، ١٩٧٨ ، ص ١٩٠ ــ ١٩١) . هناك عندئذ موقفان محتملان : فاما الكف عن البحث عن هوية شخصية ، واما عدم النظر بجدية الى الاوضاع الاجتماعية التى يسعى الفرد فيها الى تأكيد ذاته وفرضها على الغير .

والشىء الغريب أن روبرتسون ينسب انفصال الاساطير القدسية المتعلقة بالهوية الفردية عن الاوضـاع الاجتماعيـة الى نجـاح اللاهوت والممارسات السرية المسيحية فى المجتمعات الغربية . وليس غريبا فى هذه النظرة أن ينقل « ويسلى » Wesely الافكار التى كانت شائعة فى القرن الثامن عشر بخصوص التحول الثورى لمجتمعات كاملة الى أفكار تختص « بالتجديد الداخلى على المستوى الفردى » تجديدا مستديما وباتا وقد انقطعت أساطير التجديد الكامل المنقولة الى الثقافات الدينية الغربية فى هذا الصدد انقطاعا تاما عن وقائع الحياة اليومية حتى أن الافكار الخاصة بالتجديد الكامل بقيت مجرد اختيارات فردية لاتلزم المجتمع بأسره ، فى حين أنها قد تؤثر عليه تأثيرا غير مباشر . وقد يكون من

العسير فى بعض المجتمعات بطبيعة الحال فهم اساطير التجديد اذا لم يدرك الانسان ما تتضمنه على كل من المستويين الفردى والجماعى . فعند بعض الجماعات يمكن أن يتجدد الفرد عن طريق طقوس التجديد الخاصة بالمجتمع ، فى حين يتجدد المجتمع بفضل طقوس التلقين التى يخضع لها الفرد فى مراحل متعاقبة من دورة حياته ، هذه هى مايسميها روبرتسون « الاوضاع الاولية والتقليدية » ، أوضاع يضمن فيها الافراد سلامتهم وخلاصهم بعبارات أسطورية عن طريق ممارسات طقسية تربط مصيرهم الشخصى بمصير المجتمع . والكشف عن هذه الاوضاع فى المجتمعات الحديثة هو غرض من اغراض البحث الاجتماعى الحالى الذى يهتم بالجوانب الطقسية من التصرفات والخبرات الشعبية .

هناك نقطة فى هاتين النظريتين تفتح أبوابا للامل ، والنظرة « النظامية » التى أوضحتها فى كتابات اكوافيفا تعطينا بوضوح الامل فى رؤية الافراد يحولون أساطيرهم الى واقع بفضل عملية اتصال اجتماعى ، قريبة الصلة بالعملية التى تقدم بها الاسرار المقدسة ويعترف بها . والنشاط الطقسى نشاط انسانى الى أقصى حد ، وهو نموذج يعنى خلق نظام اجتماعى بشرى بتحويل الآمال الى أفعال رمزية ، وتحويل هذه الافعال الى علاقات جديدة . الا أن الامل فى قدرة الرموز النظامية على أن تنشىء اتصالا يتعدى حدود النظم الفرعية الاقليمية أو الاجتماعية الاقتصادية ، هذا الامل يقتضى أن يأخذ الانسان فى اعتباره بعض العوامل النظامية التى تبدو كأنها تعمل بمعزل عن المعتقدات الدينية او الدنيوية : ويشجع تقدم الاقتصاد والتربية على نمو الاهتمامات والاسهامات الدينية فى المراحل المتوسطة من التعليم المدرسى (اكوافيفا ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٨) مع الحد من التأثير المباشر للثقافة الدينية على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية . والنظرة « النظامية » يمكن ان تتطور الى نظرية خاصة بتبادل الاتصال ، وباللغة التى تعبر عن العملية التى يحول بها العمل الفردى الابنية الاجتماعية ، كما يتحمل ضغطها . غير أن هذه العملية يمكن جعلها مثالية فقط فى شكل تطور شبه طبيعى فى المعانى او فى شكل « عملية طقسية » بشرط تجاهل حقائق السلطة القاسية ، ومساوىء الظلم وعدم المساواة ، ونقل الماضى ، وتدهور الاساطير التى اصبحت موضوعا للاستهلاك ، بعد أن كانت مصدرا للتسامى .

وعلى العكس من ذلك ، يصور لنا روبرتسون أفرادا مقيدين بواقع يومى يرى الاساطير بعيدة ومبهمة لدرجة انها لا تصلح كأساس للهوية والنفوذ الفردى . تلك هى نظرة « نقدية » ، الاساطير فيها أشياء تفلت من قبضة العمل الاجتماعى ، مع امكانية استعمالها او استهلاكها ، شأنها شأن أى انتاج اجتماعى آخر (انظر بيرجر Berger ولوكمان

Luckmann ، ١٩٦٧) ، هذا فى حين ان الافراد يقاسون من القيود التى تفرضها الضغوط الاقتصادية والبيروقراطية على حريتهم ، دون ان يملكوا أو يخلقوا الوسائل الرمزية الكفيلة بتفسير هذه القيود وتخطيها . هاتان النظرتان تختلفان ايضا من حيث استخدامهما للمجازات « السبرناتية » (نسبة الى السيبرنتيكا : علم التحكم الذاتى ــ المترجم) .

ولا يفترض الاتجاه النقدى ، لاسباب « سيبرناتية » أن فى مقدور المجتمعات ان تفهم وتتقبل وتستخدم الاساطير التى ترثها او تستحضرها من الخارج ؛ غير ان الاتجاه « النظامى » يفترض بتعريفه أن فى مقدور أى مجتمع ان يعامل ويستخدم المعلومة التى تأتى اليه مقننة بلغة اسطورية . ويستخدم الجدل بين النظريين مثل لوكمان ، وهابرماس Habermas

شكل التساؤل عما اذا كان فى المستطاع قبول فكرة ان النظم الاجتماعية بعامة تملك القدرة على معالجة مثل هذا النوع من المعلومات ، وبخاصة اذا كانت تتبدى بصورة مقننة حتى انها تتطلب تحول المجتمع نفسه تحولا جذريا . هذا الجدل لا يعنينا بصورة مباشرة ، وعلى أية حال فان مظاهره المعقدة كانت موضوعا لدراسة **دقيقة) انظر سكسل** Sixel ١٩٧٦) . ومع ذلك فلا يخلو من الفائدة ان نعرف مدى اهمية هذه المسألة بالنسبة الى تفهم المناقشات التى تدور حاليا بشأن الدين الاهلى ، أو الحركات الدينية الجديدة ، الوطنية او المستجلبة التى لها اليوم انصار فى كل من المجتمعات الشرقية والغربية .

لا يتسنى فهم الولايات المتحدة باعتبارها نظاما اجتماعيا دون الاشارة الى فبيلاه Bellas مثلا يؤكد اولا على مايبدو (١٩٦٧) انه اساطيرها القومية الكبيرة التى تزود المجتمع بالمعنى والتوجيه ، وتكفل استقراره وسط الازمات ، وتعطيه ديناميكية داخلية تميل الى العدالة كما تنزع الى التوسع . ولكنه يؤكد بعد ذلك (١٩٧٥) أن هذه الاساطير ينبغى تفسيرها تفسيرا حرفيا ، غير أنه لم يعد فى وسعها أن تؤدى وظيفة توجيهية « سيبرناتية » فى مجتمع ترفضها حقائقه التنظيمية فى الممارسة العملية ، مهما نالها من ثناء منمق ، كذلك تتجلى الاساطير نفسها فى صورة مشوهة بسبب صلابة المجتمع ، وما فيه من تباينات . أن معالجة المعلومات التى تتبعها الديانة الاهلية ، والاستفادة من هذه المعلومات تتطلب اذن ، تغيرا جذريا فى المجتمع الامريكى ، لا توازنا حركيا أو عملية « سيبرناتية » متصلة . ويمكن استخلاص الاختلافات نفسها ــ فى الرأى من النقد الاجتماعى للحركات الدينية الجديدة ، ليس فقط فى الولايات المتحدة وسائر البلاد الغربية ، ولكن فى آسيا ايضا . ويلاحظ ولسن Wilson (١٩٧٩) ان الحركات المتأثرة بالفكر الشرقى لا تؤثر الا تأثيرا سطحيا على المجتمعات الغربية ، وتقدم مجموعة من

الاساطير التى لا يمكن ان تستوعبها نظم اجتماعية من النمط الانجليزى او الامريكى . ويلاحظ ولسن ان هذه الحركات ، فى انجلترا ، وفى الولايات المتحدة تغدو عبادات يبقى اتباعها محدودي العدد وغير منتظمين، فى حين يمكن أن تصير الحركات الدينية الجديدة فى اليابان اجهزة للوساطة بين الافراد الذين يكونون من غيرها فى حالة تفاهة ، وبين المؤسسات المركزية للدولة والمجتمع . ولا يزال الجدال قائما لمعرفة ما اذا كانت الحركات الدينية الشرقية تفقد خصائصها اذا عولجت فى نطاق المجتمعات الغربية ، او انها على العكس تعطى « بذور التكامل الثقافى » (تيرياكيان Tryakian ، ١٩٧٤) ، الا انه فى كلتا الحالتين يبقى احتمال ترابط هذه الحركات مع النظم الاجتماعية الغربية .

ومع ذلك فان المسألة الجوهرية هى معرفة ما اذا كانت النظم الدينية الشرقية تستطيع ، او لا تستطيع ان تحتفظ بهويتها فى حين انها لا تستطيع ان تشغل فى المجتمعات الغربية . سوى مكانة هامشية خارجية : حيث تلحق بالسحر والتنجيم ، وضروب الوساوس الفردية ويبدو أن العلماء المشتغلين بنظريات النظم هم الذين يأملون أن تستخدم المجتمعات الغربية وتستوعب كل ما تجده مفيدا فى بيئتها

الدينية الثقافية دون أن يثير ذلك اضطرابات جوهرية فى المؤسسات الغربية . وعلى العكس من ذلك يشعر علماء الاجتماع ، تبعا لاتجاههم النقدى باليأس من حدوث مثل هذا التجديد ، ويعلنون ان المجتمعات سوف ترى شرعيتها موضوعا للشك والجدل بسبب عجزها عن ان تجد فى الاساطير على اختلاف مصدرها سندا او توجيها (تيرياكيان ١٩٧٤ ، بيللاه ١٩٧٦ ، وذنلو Wuthnow ١٩٧٨) او تهيىء للاسطورة الدينية مكانا على مشارف المجتمعات الحديثة (ولسن ، ١٩٧٥) .

اتجاهات منهاجية : كهنوتية ، ونبوئية

يمكن مواجهة التمييز الذى اجريته سابقا بين الاتجاهات النقدية والاتجاهات النظامية بالتمييز بين ما اسميه « الاتجاهات المنهاجية : الكهنوتية والنبوئية » . هذا التمييز اسهل فى توضيحه منه فى تعريفه . فالقسيس يتمثل فيه نظام من الاتصال ، المعانى والمقاصد فيه مفهومة ومتناسقة بعضها مع البعض ، فى حين ان صاحب النبوءة يمثل نظاما من الاتصال بالمعانى والمقاصد فيه مستغلقة على الافهام ومتناقضة فى جوهرها . والاتجاه « الكهنوتى » فى اعتبار علماء الاجتماع يفترض أن معانى المتحدث ومقاصده « مفهومة » لانها غالبا مطابقة لبعض المعانى الثابتة ، ولو انها قد تبقى مضمرة طالما لم يشرحها الاخصائى الاجتماعى

المحقق . وحين درس روبرت بيلاه مواعظ جون ونثروب ، وخطب ابراهام لنكولن على سبيل المثال ، افترض انها تعبر بكيفية مناسبة عما اراد الخطيبان ان يقولاه ، وان من استمع اليها كانوا يقطنون مع الواعظ او الخطيب فى عالم رمزى يمكن استنتاجه من الوثائق نفسها (بيلاه ١٩٦٧ ، ١٩٧٥) . ونجد الاتجاه المنهاجى نفسه فى اساس استخدام فيبر لملاحظات فرنكلين بشأن الائتمان ، والصناعات الحرفية ، واللاهوت الكلفنى . وتشهد هذه الملاحظات بصورة مقنعة بوجود عالم ادبى ، عالم البروتستانت ، وفيه ترتبط الوظيفة الاقتصادية بالوظيفة الدينية ، ويتسنى لعلماء الاجتماع ان يطرقوه لانهم بالذات يفهمونه .

والاتجاهات الكهنوتية لا تتلاءم كلها مع معالجة نظامية ، بل ان بعضها يتوافق مع وجهة نظر نقدية لا تتوافق فيها الاساطير الدينية مع الحقائق الاقتصادية او السياسية القاسية . ويلاحظ جيرتز Geartz (١٩٧٣) ان الخطباء فى المآتم قد يعنون ما يقولون ، ويعتقدون انهم يشاركون الاخرين افكارا ذات أهمية كبيرة ، مع أن البنيان السياسى للمجتمع العريض قد يتدخل فى الطقوس حتى يلغيها . ويعتبر ولسن (١٩٧٩) القدسية والتقوى قيما مقدسة اصبحت الآن فى متناول عامة الناس (حسب عملية شبيهة بتبسيط موضوعات استهلاكية أخرى فى مجال الصحة ، والجنس ، واوقات الفراغ لصالح الجمهور العريض) ومع ذلك فهو يقرر أن أساطير الخلاص فى الدين لا تتوافق مع حقائق مجتمع بيروقراطى لا تخضع فيه السلطة ومبرراتها للرقابة الشعبية ، وتقصر امكانيات المجتمع البشرى على المظاهر السطحية للحياة الاجتماعية ويلاحظ ريد Reid (١٩٧٩) ان بعض رؤساء الكنيسة فى اليابان ، الذين لم تكن غاياتهم وتأويلاتهم مبهمة ، بل كانت واضحة ومفهومة، طالبوا المسيحيين بأن يرفضوا النزعة العسكرية اليابانية ، ويطالبوا بمواجهة نبوئية مع الهوية والغايات اليابانية الوطنية . ان توجيها اجتماعيا « كهنوتيا » حريا بأن يعيد بناء الاسطورة ، ويؤدى الى فهم كيفية « توافق » الاقوال مع الافعال ، مع الاحتفاظ بروح نقية لمواجهة علاقة الاسطورة بالواقع فى المجتمع ، وخصيصة هذا الاتجاه الاجتماعى « الكهنوتى » الحاسمة هى انها تفعل ما اصطلح على تسميته « النموذج التأويلى » .

وعلى ذلك ففى وسع الاتجاه الكهنوتى ان ينقل بعض المعانى من مجال الى آخر ، ان ينقل مثلا صياغة تعاليم ميهربابا Meher Baba الى اطار المقال الاجتماعى دون تغيير أو فقد فى المعنى . (انظر روبنز ، ١٩٦٩) .

ومع ذلك يعتبر الاتجاه الاجتماعى « النبوئى » عملية النقل هذه مبهمة وان علاقة المقال الاجتماعى بسائر انواع المقال علاقة فيها خلاف افابيان ، ١٩٧٩) . وعند الاشارة الى الاتجاه الاجتماعى
فى اللغة ، فان اسهل شيء هو الرجوع مبـــاشرة الى كتـاب هابرماس
الذى ربما كان النموذج الامثل لهذا الاتجاه (يعتبره
شارحوه فى عداد النقاد لاسباب اراها هنا من خصائص الاتجاه « النبوئى » لا « النقدى » ، الامر الذى قد يكون مصدرا للبس ، اذا لم نجعل ذلك حاضرا فى اذهاننا) . ويؤكد الاتجاه النبوئى على عمليات جمع البيانات أكثر مما يؤكد على الفهم ، والمهم فى ذلك هو الدرجة التى يمكن عندها للافراد ان يعطوا بيانات صحيحة عن انفسهم دون ان يغيروا أو يغفلوا شيئا هاما ، والا فانها تشك فى قدرتهم على الاتصال ، وكفاءتهم كمحدثين بارعين جديرين بالثقة (هابرماس ١٩٧٩) . ويركز هابرماس على مجموعة محدودة من اعمال الاتصال ، يجب معها فهم مقاصد المتحدث والثقة فى جدية ما يقول . ومع ذلك فحتى فى داخل هذه المجموعة المحدودة يبقى الفهم عسيرا ، ومهمة الاخصائى الاجتماعى ان يصف وصفا وافيا التقنيات التى يتسنى للافراد بواسطتها أن يقدموا تفسيرات مرضية لنواياهم ، وبياناتهم ، وتصرفاتهم . ويقرر الاتجاه النبوئى بعبارات نمطية مثالية أن كل البيانات محرفة بعض الشيء ، وعرضة للكثير من الحذف ، ذلك لان المؤدين كلهم خاضعون لضغط المؤسسات والسلطات التى تحد من حريتهم فى التعبير ، ومن ثم تحرف المعانى لتحافظ على سيطرتها .

وفى رأى لوكمان (١٩٧٩) مع ذلك ، أن هذا الاتجاه ليس بكاف لانه يفحص نطاقا ضيقا جدا من أنشطة الاتصال . ومؤلف هابرماس تفسيرى بدرجة كبيرة لا تجعل له معها طبيعة نبوئية حقيقية .

وليس ثمة علم اجتماع بقادر على وصف او شرح المسئولية الانسانية التى تضع نموذجا « تأويليا » فى مركزه المنهاجى الصحيح . وكما يشير لوكمان ، ليست التصرفات الاجتماعية كلها ذات معنى ، وليست كل التصرفات ذات المعنى معبرة عن مقاصدها ، وليس فى الامكان فهم كل التصرفات المعبرة بالرجوع الى معان نموذجية موضوعية . وأصل هذه الملاحظات لا يبعث على الدهش اذا نظرنا بعين الاعتبار الى مؤلف لوكمان السابق (١٩٦٧) بشأن « الدين الخفى » الذى لا يخضع لنظم المعانى النموذجية الموضوعية ، ولا يوجد الا بدرجة جزئية حتى فى أنشطة الحياة اليومية . ولكن لوكمان كان مفيدا بنوع خاص فى اثبات بعض الخصائص الاساسية للاتجاه المنهاجى النبوئى . هذا الاتجاه ، فى عبارة موجزة يرى البيانات التى يعطيها الافراد عن سلوكهم الدينى جزئية ومحرفة ، جزئيا بسبب الضغوط الموضوعية الواقعة على كاهل المتحدث ، ولان اخصائى

علم الاجتماع بعيد كثيرا عن الحياة اليومية ، ولانه يجعل محدثيه فى وضع من يتحدث ليسجل حديثه ، ويبرر تصرفاته .

بعبارة اخرى ، أن الاخصائى الاجتماعى يكلف الغير الاشتراك فى عملية تأليف نص كلما أجرى عملية استقصاء . عندئذ يخطىء الاخصائيون الاجتماعيون اذ يطبقون تقنيات تفسير النصوص : اقول انهم « يخطئون » لان النصوص ليست هى اساس الموضوع ، ولان الكثير من التجارب والانشطة الدينية لا يمكن التصريح بها ، او ليست اجتماعية ، ولانه لا يجوز السعى الى الفهم باستخدام المعانى المحلية او المتعلقة بالمؤسسات . وحتى اذا كان النشاط الدينى نشاطا اجتماعيا يمكن تبليغه الى الغير ، فقد يكون المقصود فى الحقيقة هو الكلام بحيث يستمع الجاهل الى الرسالة فلايفهمها (مارتن Martin ، ١٩٨٠ ص ١٢١) . والاتجاه النبوئى يشك بحق فى البيانات التى يعطيها الغير ، وبخاصة اذا كانت اجابة لاستقصاء اجتماعى . وبالطبع فان بعض هذه البيانات تبتكر بحيث تخفى بعض المعانى او تتركها مضمرة . والحياة اليومية او التجربة الشخصية ليست كلها مهياة لان تترجم الى كلمات ، واقل من ذلك ان تتحول الى معلومات او نصوص .

وقد تصلح البيانات التى يعطيها الافراد لان ترفع من مكانتهم لدى الغير ، وتكسبهم الثقة والاحترام ، أو السلطة او المال . ومن المحتمل أن تلجأ هذه البيانات الى نفس المبررات والعبارات التى تستخدمها المؤسسات لفرض سيطرتها . وهكذا تصوغ بعض جماعات الاقليةاحتجاجاتها مستخدمة نفس الشعارات الدينية التى تستخدمها الاغلبية السائدة . والنظام ، لا يكشف للجيل الجديد عن نفسه فحسب عن طريق الاباء والمربين ، ولكنه يتكون ــ ايضا ــ بالكيفية التى يرد بها هذا الجيل الجديد على آبائه (حيدنز ، ١٩٧٩ أ) . واعتمادا على عملية ديناميكية من هذا القبيل يجذب بيكفورد (١٩٧٩) أنظارنا حين يفحص ظاهرة الحركات الدينية الحديثة . وهو يثبت الصلة الصحيحة والتأثير المتبادل بين البيانات التى يحررها علماء الاجتماع عن الاخطار المقترنة باعتناق بعض الديانات ، وبين البيانات التى يقدمها عنها رجل القانون ، ورجل الشارع . وفى الامكان ان نعلم بعض الشىء عن نظام معين من واقع البيانات التى يقدمها الافراد عن نشاطاتهم ، سواء كان هذا النظام طائفة من الناس ، مثل طائفة « شهود يهوه ــ أى الرب » Jehovah Witnesses (طائفة دينية اسسها فى الولايات المتحدة ك . تيزرسل عام ١٨٧٤ ــ المترجم) ، او نظاما كبيرا معقدا مثل أمة من أمم العصر الحديث . هذه البيانات تعكس المعتقدات والقيم الاجتماعية . كذلك يدرك الافراد صلتهم بالنظام ، أو يضعون انفسهم فى نطاق هذه الصلة بأن يقدموا عن انفسهم بيانات قائمة على أساس هذا

النظام . ومنذ أن ركز بيكفورد على الجوانب التطورية للتغير الدينى فى النظم الاجتماعية الحديثة (انظر ، وشوفذالر Schofthaler 1979 ص ٢٦٢) ، اعتبرته « نظاميا » أكثر منه « انتقادى » فى تحليله . ويبعث بيكفورد الامل فى الا تكون الهوة التى تفصل الاسطورة الدينية الجديدة عن النظام الاجتماعى القائم دائمة ، وان يتيسر عبورها .

ان التفرقة فيما وصفته بالاتجاهات المنهاجية بين الكهنوتية والنبوئية فى موضوع اللغة والاتصال يمكن ان تجدلها توضيحا اخر فى سمة الجدية (أو عدم الجدية) التى يضفيها علماء الاجتماع على الطقوس . فالمتنبئون قد شككوا دواما فى جدية الطقوس الدينية منذ انشرعوا يزدون بالاجتماعات الرسمية ، وهم شعبيون (يصورون بواقعية حياة عامة الشعب ــ المترجم) يشكون فى صحة الاسرار المقدسة شكهم فى العملات الاجنبية ، ومؤامرات الجهات العليا . ولكن القساوسة يؤكدون انه لا يمكن فهم المعنى الذى يقصده الانسان العادى فى حياته اليومية ان لم يعبر عن نفسه فى سياق طقمى . من الطبيعى اذن ، من وجهة نظر رجال الدين ان يستخلصوا نتائج عن حيوية تقليد دينى استنادا الى عدد المؤمنين الذى يشهدون اقامة الطقوس الدينية الكنسية ، مثل القربان المقدس ، او يحضرون الحفلات الطقسية فى مناسبات الولادة والوفاة ، وبلوغ سن الرشد ، والزواج ، فى نطاق مؤسسة دينية او اخرى . هذه الارقام قد تعطى شعورا بالهبوط، كما فى حالة كنيسة انجلترا) ويلسن ، ١٩٧٥) ، او شعورا بحيوية واضحة ودائمة ، كما فى حالة الكنيسة الكاثوليكية بايرلندا) فادريج Phadraig ١٩٧٦) ، او تعطى ايضا شعويرا بنهضة الكنائس المحافظة (كيلى Kelley ١٩٧٢) .

وحتى الفئات التى صنفت ورتبت فيها المعلومات ، فانها تعكس اهتمامات رجال الدين بانتظام حضور الجمهور فى حفلات القداس فبعض سكان الابرشيات صنفوا بمثابة « هامشتين واخــــرون مثاليين : أو يشكلون « نواة » المؤمنين (انظر فيشتر Fichter ، ١٩٦٩) . ان الاهمية النسبية التى يوليها بعض علماء الاجتماع للاعياد الكبرى فى التقاليد الكاثوليكية بالمقارنة باعياد دورة الحياة ، واسوأ من ذلك بالنسبة الى المهرجانات الشعبية عند أهالى ، اعتنقوا المسيحية بدرجة ما ، احتفاء بأعياد الحصاد او مولد الربيع ، هذه المقارنة تعكس اهتمامات اكليريكية لم يعد لها احترام الاهالى للدين ، حتى ولو كان احتراما مشوبا بشىء من الوثنية ، الا تعديلا جزئيا ، والحق يقال ان النظريات الاجتماعية لا يسعها الا ان تعكس اهتمامات رجــــال الدين ، وتخــــدم مصــــالحهم (جويزاردى Guizzardi ، ١٩٧٧) . والمسألة تتمثل ليس فقط فى معرفة مدى اهمية الاعياد التى يحتفى بها عامة الناس أكثر من

غيرها . سواء كانت اعياد التعميد او الحصاد ، ولكن ما اذا كان ثمة أهمية للاعياد القومية او ضروب التسلية اللا دينية ، وما اذا كنا نجد معنى دينيا فى طقوس الالعاب الرياضية والسياسية والمنبىء سواء كان لاهوتيا او عالما اجتماعيا ، يفضل طقوس الشعب على طقوس القسيس ، لان الاولى تجرى فى اطار الحياة اليومية ، والدار .. وليس ثمة ما يبعث على الدهش ، كما ذكر جويزاردى (١٩٧٧) من أن علماء الاجتماع الاكثر ارتباطا بالكنيسة الكاثوليكية لم يسلموا صراحة بالتفرقة التى اجراها لوكمان بين الديانة الكنسية وبين الدين الذى يعبر عن سمو الفرد فى حياته اليومية . وقد عتب لوكمان حديثا (١٩٧٩) على علماء الاجتماع اهتمامهم الزائد بتفسير النصوص الرسمية التى تعتبر حجة ، وعدم أهتمامهم بقدر كاف بتفهم كل المظاهر الانسانية التى تقوم اساسا للحياة العادية ، وقلما تصل الى مستوى تقنين النص وجديته : وهذا رد نبوئى جديد على الاتجاهات الكهنوتية اللاحظة فى طائفة علماء الاجتماع ، والمبنية على مستوى المنهجيات الملائمة ، لا على مستوى نظرية عامة للحركة العلمانية . ويميل أصحاب النزعة النبوئية الى رؤية طقوس فى التصرفات التى تضفى بعض المعانى على أعمال الحياة اليومية ، ويؤيدون سيادة الانسان العادى على ، « وضد » ثقل التقاليد وسلطة الاكليروس ، اجتماعيا أو دينيا . ومع ذلك يلاحظ دوبلير Dobbelaere بذكاء أن لوكمان يجد نفسه مضطرا لان يفسر دلالات حيوية طقسية ثابتة فى الكنائس بأنها « تحول علمانى داخلى » مستتر ، أى يفسرها بتصالح جذرى مع التقديرات والحاجات والمعتقدات الشعبية .

والفرق بين أسلوبى المعالجة يتعلق بالثقة التى يضعها كل منهما فى اللغة . والمرجح أن وجهة النظر النبوئية بشأن اللغة تعتبر المجازات غامضة ، والكلمات بمثابة شاشة تموه الحقيقة ، ومن ثم فهى تبحث عن ضروب الحذف والتحريف فى كل الشواهد ، وبخاصة اذا كان الامر يتعلق بشاهد لا بد ان يؤخذ مأخذ الجد ، من قبيل بيانات الديانات الرسمية . ووجهة النظر النبوئية بشأن اللغة ، والتى تبحث عن المعنى الحقيقى فى نطاق الحياة العادية ، انما ترتاب فى المعانى الشكلية التى تفرضها اللغة الطقسية التى تتبدى لها خاضعة اكثر مما ينبغى للنصوص النظامية بحيث لا تكون أداة للاتصال الحقيقى . وفى المفهوم النبوئى ، يعتبر الكلام وسيلة للتعبير عن المشاعر الشخصية أو مفيدا للاستراتيجيات الفردية ، ولا يؤخذ مأخذ الجد أكثر مما ينبغى ، اللهم الا اذا كان مصحوبا بدلالات صريحة على الالتزام الشخصى أو التضحية ، والاضحيات التى يقدمها صفوة رجال الكهنوت باسم الشعب لا تضمن ان يكون كلام الشعب فى هذا الصدد جديا فى القصد والمعنى : ومع ذلك ، وتبعا لوجهة نظر كهنوتية بشأن اللغة ، يعتبر التبليغ جديا حين يؤدى الى تأليف نص يمكن ان يحوز

الاجماع ، وبخاصة لانه يعلن صراحة عن المقاصد ، ولا يدع أى شك فى معنى الكلمات .. والمطلوب فى الواقع هو معرفة موضع الاسس اللغوية التى تعتبر بمثابة الحجة .

وعلى ذلك يقدم الاتجاه النبوئى ثلاثة افتراضات : ان اية بيانات بشأن السلوك الاجتماعى تكون محرفة بعض الشيء ، وتسكت عن اشياء كثيرة ؛ وان التقرير فى هذا الصدد هو شكل من التبليغ الجدى الذى لا يحيط بالحياة العادية كلها ، وبالمجموعة المتاحة من المعانى الشخصية ، واخيرا ، الان الايضاحات التى تعطى للاخصائيين الاجتماعيين القائمين بالتحقيق تعتمد على مصادر معنوية نظامية مختلفة ، من بينها مراجع علم الاجتماع نفسه . والناس حين يتحدثون الى الاخصائى الاجتماعى أو الطبيب النفسى أو القاضى ، ويعرفون ، أن كلامهم يسجل ، يجتهدون بوجه عام أن يتبعوا القواعد العقلية حين يعرضون بواعثهم ، لان هذه القواعد ثابتة فى القانون ، وفى النظم الطبية ، وفى المجتمع الدينى نفسه ، وليس فقط فى المناظرة الاجتماعية . ليس المراد اذن ، اجراء اختيار منهاجى بسيط بين مجهود الفهم ومجهود الايضاح ، انما بالاحرى بين هذين المجهودين من جهة ، وبين أسلوب يركز على ضروب التحريف والحذف التى تنجم عن اننا نطلب من الناس أن يتحدثوا عن انفسهم . هذا الاسلوب ضرورى بخاصة حين تدرس مجموعات أو حركات دينية لا يسهل فهم معتقداتها وقيمها فى نطاق القيم والمعتقدات التى يسلم بها المجتمع بأسره (انظر فى خصوص هذه المشكلات : باركر Barker ، ١٩٧٩ أ)

الخلاصة ، انه بازاء اتجاهين نظريين مختلفين ، يدحض كل منهما الاخر دون أن يتسنى وضع حد ينهى هذا الجدال النظرى ، من الضرورى اختيار استراتيجية تتيح ابطال احدى هاتين النظريتين ، غير أن الاعتبارات المنطقية ليست وحدها التى تشترك فى اختيار اتجاه منهاجى يستهدف موازنة الافتراضات النظرية . وليس من السهل معرفة ما اذا كان من الضرورى أن تحمل المتحدثين محمل الجد فى مجتمع زال فيه الحد الفاصل بين الاتصال الجدى والاتصال الاستراتيجى . ترى ، مثلا فى اية أحوال تكون فيها الوعود أو التصريحات بالنوايا مجرد احاديث عابرة أو مناورات استراتيجية فى مواقف عرضة للشبهات ، وليست تبليغات جدية ؟ وحتى حين يكون عند المجتمعات طقوس تبين بوضوح متى يؤخذ الانسان مأخذ الجد ، فان الاحاديث لا يمكن بسهولة ان يضفى عليها كلها الطابع الرسمى . والحد بين المناقشة وبين التصريح ليس واضحا كل الوضوح فى الحلقات الدراسية أو قاعات الاستفتاء ، ولو أن الاخصائيين فى منهاجية الاثنولوجيا يعملون على الكشف عن العلامات اللغوية التى تدل على الانتقال من مجال المناقشة الى مجال التصريح . وحيثما يترك العمل

الطقسى الشك يحلق على الحد الفاصل بين الخطاب الاستراتيجى او المعبر وبين الخطاب الجدى ، يبقى اختيار الاتجاه المنهاجى أمرا مشكلا ، ومن اجل هذا اقترح أن يقرن علماء الاجتماع اتجاها نظريا بأسلوب الخطاب الاكثر تناقضا له : مثا لذلك : الاتجاه النظامى بالاسلوب النبوئى ، والاتجاه النقدى بالاسلوب الكهنوتى . وعند هذا الملتقى من النظريات والاساليب ينشأ وينمو بيانان وأسلوبان فى الخطاب ، متناقضان ولكن لا يلغى أحدهما الآخر ،كما لا يمكن أن يعتبر الاثنان معا حقيقيين على « مستويات » مختلفة من التحليل أو التجريد .

وثمة مزية اضافية لهذا الاسلوب ، تتمثل فى التفرقة التى يجريها بين البيانات المتعلقة باللغة وتلك المتعلقة بالنظم الاجتماعية . والبيانات المتعلقة بالعمل الاجتماعى تختلف عن النظريات الخاصة بالكيفية التى تعمل بها المجتمعات . ولكن القول من جهة بأن العمل الاجتماعى عمل ناقل (للمعلومات والرسالات ــ المترجم) ، ومن جهة أخرى ان المجتمعات هى نظم سيبرناتية (موجهة توجيها ذاتيا ــ المترجم) تعالج الرسالات والمعلومات ، هذا القول من شأنه أن يضيق الفجوة التى تفصل بين التحقيقات الاجتماعية بشأن نشاط الانسان ، والتحقيقات التى تجرى بشأن عمل النظم الاجتماعية وتزول الفجوة تماما كلما استطاع عالم نظرى أن ينسب مجموعتى البيانات الى نظرية متعلقة بالعلامات اللغوية (تشمل العلامات غير الشفهية ، ومجموعات الرموز) .

والمجتمعات ، مثلها مثل اللغة ، تصنع معانى وقواعد تفسر الرسالات . وتوفر هذه القواعد تماسكا وبنيانا : وهذه هى الشروط المسبقة لكل عمل اجتماعى ، وهى التى تكفل استمرار عمل النظم الاجتماعية . ومع ذلك فالمجتمعات ، شأنها شأن اللغة ، تفسر وتنقل المعانى بين ممثليها ، سواء كانوا أفرادا أو جماعات ، بعملية سهلة وحركية تؤدى الى اكتشاف ومناقشة ما يريد أن يقوله ممثل أو آخر ، أو ما يعنيه بالفعل تصرف أو رسالة . من الممكن اذن الجزم بأن الابنية الاجتماعية تماثل اللغة فى انها ثابتة وديناميكية فى آن واحد . ولكن اذا كانت المعادلة بين اللغة وبين المجتمع صحيحة حسب التعريف ، ومن ثم فهى من قبيل تحصيل الحاصل ، فان علماء الاجتماع لم ينجحوا الا فى اعادة خلق افكار دون الوصول الى نتيجة لمناقشاتهم غير الحاسمة بخصوص موضوعات مثل التعصير (أو التحديث ــ المترجم) « والعلمنة » (جعل الشخص أو الشىء دنيويا ، أو علمانيا ، لا دينيا ــ المترجم) .

وفى الجزء التالى ، أقدم أمثلة لتلك التوليفات من النظرية والاسلوب ، استعرتها من مناقشات حديثة فى علم الاجتماع بشأن دور الدين فى عملية التعصير .

من العسير أن نجد مثالا أكثر اقناعا لتوليفة بسيطة من الاتجاه النقدى والاسلوب النبوئى من المثال الذى تزودنا به نظرية فيبر بشأن الاخلاقيات البروتستانتية . ففى رأى فيبر أن واقع الدول والبيروقراطيات الحديثة يمثل النتيجة المتناقضة لاسطورة كانت فيما مضى دينية صريحة وحية فى العقيدة الكلفنية ، تسند الى الفرد مسئولية ، بطولية ولكنها منظمة فى ادارة الاعمال ، وخلق النظام الاجتماعى . والواقع اليومى يناقض الواقع الذى تواجهه الاسطورة التى خلقته تقريبا : فهناك من جهة واقع حريص على الكسب فى مجتمع رأسمالى ، بدأ بأن يحد من الرغبة فى الاستهلاك ، ومن جهة أخرى واقع يتمثل فى التقيد ، بدأ بالرغبة فى التحرر من كل قانون لا يقوم على نمط ما من العقلانية . وفى راى فيبر أن الامل فى مجتمع حر وعقلانى ، وهو أمل راود البروتستانتينية فى زمن مضى ، أصبح ضعيفا حتى لم يعد فى وسع أى مسيحى ان يتوهم انه قادر على ممارسة السياسة التى يؤمن بها ، وليس فى وسع جيل من الطلبة أن يستشعر الحماس الكفيل بانجاز « المهام اليومية الثقيلة » . كان الحلم البروتستانتى بقيام ترابط بين العمل والايمان خليقا بأن يؤدى الى تدبير مؤسسات اقتصادية وسياسية تدبيرا عقلانيا نظاميا ، أو حتى الى « توافق » بين الاخلاق البروتستانتينية وبين الروح الكلفنية . الا أن التنظيم الفعلى للحياة الاجتماعية أصبح متوقفا على فكرة ترابط « شكلى » أكثر منه مستلهم من سياق روحانى .

ان الترابط يتطلب مسئولية قائمة على سابقة قانونية ، وعلى المساواة أمام القانون ، أى على شكل من العقلانية يحل المحاسبة محل المسئولية الشخصية الصادقة . والدراسة النبوئية لهذا النمط من « المحاسبة » هى عنصر بارز فى العرف النقدى فى علم الاجتماع . ويرى بيرجر (١٩٧٤) وآخرون غيره فى التنظيم البيروقراطى للعمل والسياسة مصدرا للتفرقة ، بمعنى أنه يخلق انفصالا تاما بين التنظيم الاجتماعى والحياة اليومية . ويسند روبنشتاين Rubenstein (١٩٧٣) اقدام الالمان وقدرتهم على ابادة اليهود الى هذه الانماط الدنيوية من الثقافة الدينية . والاتهام هنا واضح كل الوضوح .

وانا لنجد التنسيق المنطقى (المبسط ايضا) بين الاتجاه النظرى النظامى وبين الاسلوب المنهاجى الكهنوتى فى بحث بارسونز Parsons عن التوافق من خلال الفهم . فالنماذج الدنيوية ، كالخبز والنبيذ ليست مجرد مظهر خارجى ، ولكنها تحمل حقيقة أخرى مستترة خارجها ، فوقها وتحتها ، والعلاقة بين الاسطورة وبين الواقع علاقة عضوية دقيقة ، ليست

متقطعة ولا متناقضة . وفى رأى بارسونز (١٩٦٥) ان اسطورة حرية الانسان ومسئوليته تلك التى نقلتها التقاليد الدينية الغربية هى الاساس الرمزى الذى يمثل العنصر الجدى فى الحياة الاجتماعية ، ويتيح منح المواطن المتوسط القدر الكافى من الحرية ، وكذا منح رجال السياسة ، وأصحاب الشهرة ، والموظفين الاداريين (البيروقراطيين) والعلماء المستويات العالية من المسئولية . وهناك على مستوى « الدليل الحضارى » تغيير طفيف فى النظم الاجتماعية ، يحدث بمرور الزمن . وبصرف النظر عن المستويات العالية من التفرقة فى أى مجتمع غربى ، يوجد توافق فى القواعد الاخلاقية لا يتسنى تعليله بتأثير الاسطورة الغربية الراسخة العميقة . وحتى فى المهن العلمية التى تستغنى عن هذه الاسطورة ، لا يمكن فهم معايير الصدق والمسئولية المهنية بكل ما فيها من جدية الا باعتبار أنها منبثقة من الاسطورة الاصلية (جريلى ، ١٩٧٣) . ان صناع التغير الثقافى ، وبخاصة الكليات الجامعية يجب ان يكونوا أول من يفهم مدى قلة الاشياء التى تغيرت فى المبادىء والقيم الاساسية عند المجتمعات الغربية والعالم الاكاديمى نفسه (نسبت Nisbet ، ١٩٦٩) .

ومع ذلك فلا بأس من الاشادة الى كل ما يمكن اكتسابه من الجمع بين اتجاه نظامى فى المجال النظرى وبين الاسلوب المنهاجى النبوئى فى الدراسات المتعلقة بالتقصير . هذا الاتجاه وذاك الاسلوب يقترنان فى جزء من عنوان كتاب من آخر كتب بيرجر ، يشير الى تكاليف عملية التعصير والالتزامات التى تترتب عليها : « اهرامات التضحية » فولاء الابناء للآباء يتحول فى هذه العملية الى السلطات المدنية ، ومن ثم تنمو السلطات الشرعية التى لها أن تطالب المواطنين كافة بالوعود التى كانوا فيما مضى يؤدونها لصالح اقتصاد عائلى ونظم أبوية محلية (سليتر ، وبنيس ١٩٦٨) والولاء الذى كان على كل فرد ان يقدمه لاسرته وحدها ولاخوانه فى الدين ، هذا الولاء امتد فى المدينة الغربية الى مواطنيه ، وهكذا تكون نمط من التنظيم الاجتماعى لا مناص منه فى الغرب لتشجيع بناء المدن ، والنظام الراسمالى (فيبر ، ١٩٦٦ ، ناش Nash ، ١٩٧٩) . ان النداء الروحى الذى كان نشيطا فيما مضى داخل الاديرة ، ويحققه أعلام الدين ، يتكفل به الان طبقة بورجوازية تتحمل تبعات محسوبة ، وتؤجل ضروب الاشباع والاحكام المبتسرة فى المجال الاقتصادى الى اللحظة التى تضمن فيها سلسلة طويلة من الاستثمارات والتنمية تقديرا صادقا للامور . ان الانضباط الذاتى لدى المنشقين المحليين ، والعهود التى يقدمونها للطوائف الدينية تخرج من نطاق « الجيتو » (هى الاقليات بالمدينة — المترجم) وتشكل نزعة تحررية وأخلاقيات تتجلى فى السياسات الوطنية باستثمار منظم للموارد القومية ، وتعبئة الطاقات الخلقية التى تتجه من أرباض المدينة الى وسطها

حيث تتلاقى (مارتن ١٩٧٨) .انها عملية تعبئة تحتاج الى خـــدمات المفكرين من رجال الدين والعلمانيين المستقلين ، ولكنهم فى الـوقت نفسه ينتمون الى المركز السياسى ، كما هم ايضا متفتحون للمستقبــل (ايزنستات Eisenstadt ، ١٩٦٨) : هؤلاء طائفة من المفـكرين النبوئيين الذين يكونون فى البلاد الغربية الحديثة غالبا من الكاثوليك . لا من البروتستانت (مارتن ، ١٩٧٨) ؛ او من صفوة المفكرين العلمانيين الذين وصفوا بأنهم من « الاكليروس بلا كنيسة » (شيلز Shils ، ١٩٧٢) وبحوا فى اجتذاب ضروب الولاء ، وشعارات « الجمعيات التى تتمتع بالتقدير والاحترام » فى المجتمعات المحلية ، وفى نطاق الصداقة والاسرة، ووضعها « وضعا رمزيا » تحت تصرف المجتمع العريض .

والقطوس ، من وجهة نظر تصنيفية بحتة ، هى احتفالات هيئة وسيطة تصوغ مستقبل مجتمع من المجتمعات ، وتحمل الامل للافراد والهيئة الاجتماعية . الا أن علماء الاجتماع ذوى النزعة المنهاجية النبوئية يميلون الى التأكيد على التوتر القائم بين الطقوس والهيئة الاجتماعية ، والالحاح على المسافة التى تفصل بين الطقوس وبين الحياة اليومية ، وعلى « انفصال » الهيئة الاجتماعية التى تنشط وتعبر عن نفسها فى طقوس المجتمع الدينى . ان الطقوس التى تشبه كل الشبه أحاديث الاسواق أو الحدائق العامة تفقد جاذبيتها النبوئية بالنسبة الى العالم ، شأنها شأن اعضاء الاكليروس الذين ينصرفون عن رعيتهم ، ويطمحون فى ان يعتـــرف بهم صـفوة المفكرين العلمانيين ، ويكادون ، من ثمة ، أن « يطمسوا معالم الخطاب » بتحويلهم أمانى مملكة الرب الى توقعات نظام جماعى اشتراكى (مارتن ، ١٩٧٩) . وعلى ذلك ، فان « المتنبىء » يتهم الهيئات القائمة بالوساطة، وموظفيها ، بأنها استحوذت على عهود الناس وتضحياتهم ووضعتها تحت تصرف الامة وهيئتها السياسية الرئيسية ، ويطالب هو أيضا بتقديم حسابات عن ذلك .

ولا بد ان يركز الاسلوب النبوئى المتبع فى التحليل الاجتماعى على مختلف الصور التى يستغل فيها بعض الجماعات او الطبقات الهيئـــات الاجتماعية لمصلحتها الخاصة . وليس هناك نقص فى التحليلات الاجتماعية التى تدرس كيفية استخدام رجال الدين والطبقة المتوسطة للتنظيمـات الدينية للمبالغة فى أهمية وظائفهم الاجتماعية واقرار شرعيتها ، واستبعاد كل جدل بشأن احتمال اعادة تنظيم المجتمع . وبالتأكيد تتشابه المؤسسات والبيروقراطيات الدينية فى تأييدها مبدأ « الواقع » الذى يخدم مطالب بعض الطبقات او الجماعات المهنية أكثر من غيرها ، ويحدد الاتجاه النبوئى موضع هذا المبدأ فى البيانات التى يقدمها المفكرون أو البيروقراطيـون الدينيون : ويفحص هذه البيانات بحثا عن اغفالات أو تحريفات هامة .

وفى نطاق المنظمات الدينية ، نجد ان أعضاء الاكليروس الاكثر علما وثقافة ، الذين يشغلون مناصب فى المستويات المتوسطة ، والعالية من البيروقراطيات الكنسية هم الذين يؤيدون سياسات اجتماعية اكثر تطرفا عن تلك التى تحظى بقبول غالبية العلمانيين . ومن بين هذه التغيرات ، اصلاحات داخلية تستحدث طقوسا جديدة ، وعلاقات جديدة غير رسمية بين رجال الدين وعامة الناس . ترى هل هناك تفويض حقيقى فى السلطة لسواد الناس ؟ سؤال لم يزل مطروحا للبحث . غير أن الحاح السلطات البيروقراطية على تنفيذ هذه السياسات بالفعل يرجع جزئيا الى تنظيم ما عرفه فيبر بأنه رغبة الطائفة البروتستانتية فى قيام ترابط بين الدين والحياة ، والتوافق بين لغة الدين وبين الاعمال الدنيوية (انظر روبرتسون ، ١٩٧٩) . وقاعدة الترابط هذه يمكن ان تجيز مايعتبره بيكفورد (١٩٧٩) المطلب النبوئى الداخلى لكل من المنظمات الدينية والعلمانية .

وحين يختار عالم الاجتماع اتجاها منهاجيا واتجاها نظريا ، لا للدراسة عمليا تحفتسية ولكن لدراسة وحدات اكبر ، مجتمعات بأسرها ، او تغيرات حدثت خلال فترة طويلة نسبيا ، فان له ان يختار بين ثلاثة احتمالات : الاحتمال الاول يتمثل ببساطة فى ربط المعالجة المنهاجية بالاتجاه النظرى الذى له به اكبر قدر من الصلات ، والعكس بالعكس ، أن ينتقل على أساس الصلات من النظرية الى الاسلوب . مثال ذلك معالجة نبوئية تستكشف التفاوتات والانحرافات فى البيانات التى يعطيها الافراد عن معاييرهم ومعتقداتهم . هذه المعالجة لها صلات طبيعية باتجاه نقدى مركز على التناقضات بين الاساطير وبين بعض الحقائق الاجتماعية الموضوعية . ان التسويات التى يجريها الافراد بين قيمهم الدينية وبين ممارسات مؤسسة او نظام فرعى فى الحياة اليومية يمكن ان تفسر او تشرح بسهولة عن طريق التناقضات الموجودة فى المجتمع بين الاساطير الدينية وبين قوانين المؤسسات البيروقراطية او الرأسمالية . ولكنا اذا اتبعنا معالجة قائمة على الفهم لتفسير صلات الالفة التى توجد أحيانا كامنة بين القيم الدينية واهداف العمل او السياسة ، فثمة اتجاه نظامى عام يتيح لنا عندئذ ان نكتشف على المستوى الاجتماعى العريض درجة معينة من التوافق بين هذه الاشكال العقلانية المختلفة . كذلك فان الصلة بين الملاحظة الكهنوتية ، والنظرية النظامية العامة هى صلة استاتيكية (سكونية) بسيطة . ومع ذلك فليس أى من النظريتين يمكن ان تواجه الاخرى بأكثر من وجهة نظر بديلة ، ولا مجال لان تنقضها .

وهناك مع ذلك استراتيجية ثانية تتمثل فى الجمع بين الاختيار النظرى وبين المعالجة المنهاجية الا بعد احتمالا . ويلاحظ روبرتسون (١٩٧٨ ، ص ٢٣٩) أن النظريات فى مذهب فيبر تميل الى تجاهل

« أساليب وفئات فكر الفرد (المادى) فى المجتمعات الحديثة » وذلك على مايبدو فى صالح معالجة قائمة على الفهم ، تؤكد قدرة المراقب على ادراك الطرق التى تترابط بوساطتها مظاهر الحياة الاجتماعية ، مهما اختلفت تقديرات عامة الاخصائيين فى علم الاجتماع . ولكن روبرتسون محق كل الحق فى ان يصر على ربط علاقات بين الحياة العادية وبين الموضوعات الحضارية ، بين العمليات الواسعة النطاق ، وبين البيانات الاستراتيجية التى يقدمها الافراد فى احوال واقعية ، والا فشل الاخصائى الاجتماعى فى معرفة العلاقة — ان وجدت — بين دين عامة الشعب ، وبين الرموز الدينية الخاصة بالامة . ومن المفيد ولكن من غير الكافى بالتأكيد — أن نلاحظ ان العديد من « الشامانين » (الشامان : كاهن يستخدم السحر لعلاج المرضى وكشف المخبأ والسيطرة على الاحداث — المترجم) ، على سبيل المثال يعملون كوسطاء بين العبادات المحلية ودور العبادة القومية (انظر سوزومو Susumu ، ١٩٧٩) . كذلك من المفيد أن نعرف أن جماعة متوسطة من الرؤساء الدينيين كانوا يقومون بالتبشير بالانجيل عند مشارف بريطانيا العظمى ، ليس فقط فى زمن الحروب الصليبية ، ولكن فى القرن التاسع عشر ايضا . غير انه اذا لم تراجع البيانات التى يعطيها الافراد عن حياتهم اليومية فى المجالات المحلية ، ولم تفحص هذه البيانات بدقة للكشف عما بها من حذف وتحريف ، فانه لا يمكن اجراء مراجعة من الداخل للوصف النظامى الشامل بعملية ديناميكية تربط المركز بالمحيط ، والرمز الدينى المجرد بالتزام الفرد ، والحرم الوطنى المقدس بالديانة المحلية . والواقع انه من المحتمل ، كما يبدى روبرتسون (١٩٧٨ ، ص ٢٣٦) ان بيانا وافيا بالمكانة التى يشغلها الدين فى الحياة اليومية لا يوفر « مجموعة من المقدمات الثقافية بشأن ما تؤديه الحياة الاجتماعية » . وليست نظرة الاخصائى الاجتماعى هى التى تحدد الاتجاهات النظامية ، ولكن الذى يحددها هو البيانات التلقائية ، الوافية الى حد ما ، التى يعطيها الافراد فى مختلف مجالات الحياة العادية .

فى مقدورنا الآن — بايجاز شديد ! أن نجرى نفس المحاجة فى صدد الجمع بين النظرية النقدية وبين اتجاه منهاجى كهنوتى . ومن المحتمل أن يكون الموضوع الاثير عند النظرية النقدية ، والذى يقرر ان القيم الاجتماعية او الدينية الغربية ترتطم بصخور المجتمعات الحضرية الصناعية الصلبة ، هذا الموضوع قد لا يتوافق مع التجربة العملية لدى الافراد ، وذلك من وجهة نظر مراقب مدرب على ملاحظة الكيفية التى تترابط بها اساليب المعيشة والافكار السياسية والاتجاهات الدينية . ولعله من الضرورى الرجوع الى تفسيرات علماء الاجتماع المدربين فى الفنون المسرحية ، والقادرين من ثمة على ملاحظة ان اساليب اللبس والحديث على سبيل المثال تشكل مجموعة مركزة من القواعد الصالحة للايديولوجيات السياسية

والقيم الدينية (وهذا ممكن بلا شك : انظر باركر ، ١٩٧٩ ب) . هذا هو مشروع علماء الاجتماع الذين يفحصون الالتزامات الدينية (المضمرة) : مضمرة لان هذه الالتزامات لم يعبر عنها تعبيرا كافيا فى الاساطير الاجتماعية الخاصة بالمجتمع العريض ، وليس لها تنظيم ملائم . ومع ذلك فان علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية ، وعلماء الاجتماع (دوجلاس Douglas ، ١٩٧٥) يلومون انفسهم بحق لانهم لم يروا هذه الرسالات الموجودة بلا مراء ، ولو انها غير معدة او مقننة فى نظم رمزية او موضوعات حضارية صريحة . وانى لاشعر ان روبرتسن (١٩٧٨ ، ص ١٣٠) يواجه بالذات احتمالا من هذا النوع حين يبدى أن الافراد قادرون على الجمع بين التقشف والتصوف فى بحثهم عن بلوغ الانسان مرتبة الكمال ، ولو أن المجتمع العريض يعوزه تكوين رمزى واضح او متماسك فى هذا الصدد . ولعل التصوف النسكى فى الواقع نسخة اخرى من « الدين غير المنظور » عند لوكمان ، غير منظور لانه لم يصور بكيفية مترابطة فى نظام ثقافى خاص .

ويتيح اختيار تركيبة ديناميكية من النظرية والمنهج اجراء مقابلة ديالكتية (جدلية) بين تركيبة واخرى . وتبدو النظرية الكهنوتية النقدية بشأن التغيير الدينى فى المجتمعات الحديثة ، تبدو لاول وهلة انها تناقض النظرية النبوئية النظامية ، وربما كان سابقا للاوان محاولة دحض هذا التناقض . فتبعا للنظرية الاولى يمكن ان يضم الافراد الى افكارهم وسلوكهم تلك القيم والالتزامات التى يقابل المجتمع العريض بعضها ببعض ، وترى النظرية الثانية ، على العكس من ذلك ان القيم الدينية والدنيوية التى ينجح المجتمع فى تجميعها قد يهملها الافراد او تتفكك فى ظروف الحياة الواقعية ، مهما بذل الافراد من جهد فى تحمل مسئولية تصرفاتهم حسب النظم القيمية عند المجتمع . ويمكن — بطبيعة الحال — تطبيق النظريتين على جماعات وطوائف مختلفة ، أو فى فترات زمنية مختلفة فى نطاق مجتمع واحد ، ولكنهما تبدوان متناقضتين حين تطبقان معا على وحدة اجتماعية بذاتها . ويتبين بصورة واضحة التقدم الذى تحقق فى مجال التكوينات البسيطة نسبيا من الاتجاهات النبوئية النقدية والاتجاهات الكهنوتية النظامية ، وذلك حين نقدم أمثلة لتطبيقها فى دراسات حديثة بشأن المظاهر الطقسية للتعصير فى مجتمعات مختلفة عن بعضها البعض كمجتمعى الاتحاد السوفييتى وبلجيكا . هاتان الدراستان اللتان اجراهما مؤلفان مختلفان لاغراض غير متشابهة من حيث المجال او المفهوم ، ولكنهما توضحان المزايا التى يمكن استخلاصها من وضع التوجيهات النظرية ، وأساليب البحث المنهاجية المتعارضة فى اللغة جنبا الى جنب لاجراء فحص نقدى لفروض متعلقة بالدين وبعملية « العلمنة » (جعل الشخص او الشىء علمانيا : لا دينيا — المترجم) .

وتلفت لين Lane الانظـــار (١٩٧٩ ، ص ٢٦٤) ، فى دراستها بخصوص ظهور الطقوس من جديد فى المجتمع السوفييتى الى التناقض الموجود بين اسطورة ماركسية تمحو التفرقة بين العمل اليدوى والعمل الذهنى فى مجتمع بلا طبقات من جهة ، وبين الواقع الذى تعمل فيه بعض الطقوس على الحاق المشتركين فيها بطبقة العمال من جهة اخرى ومن دواعى السخرية أن هذا الواقع يتحرر فيه المتخصصون فى الطقوس من مزاولة العمل اليدوى لكى يتاح لهم أن يؤدوا الطقوس التى ترفع من شأن العمل اليدوى فى أذهان العامة وتسهم فى القضاء على مطامح شباب الطبقة العاملة الراغبين فى مزاولة مهن افضل . الى هنا يتغلب الاتجاه النقدى فى تحليل « لين » ، حيث تواجه الاساطير السوفييتية بواقع قاس يتميز بفروق طبقية وتسويف فى تحقيق الامال التى تصبو الى مجتمع يسوده مزيد من المساواة .

ويبقى التحليل الذى اجرته لين لطقوس المجتمع السوفييتى فى الحدود العادية التى يلزمها صفوة النقاد الذين يضعفون معنى الايديولوجيا والاسطورة واهميتها ، ويصفون الاتحاد السوفييتى بانه مجتمع دنيوى فى أساسه ، تحكمه أهداف موضوعية من قبيل الخطة الخمسية ، واستخدام القوة ، لا تصرفات رمزية (انظر مور Moore ، ١٩٦٥) . غير ان «لين تتبنى وجهة نظر اكثر شمولا حين تؤكد ان الطقوس الجديدة فى المجتمع السوفييتى منتشرة انتشارا واسعا ، ومقبولة بوجه عام ، وأن تأثيرها ينمو باستمرار لانها تتيح اجراء رقابة معيارية لها قيمة عظيمة لدى ادارة سياسية تعمل على تحقيق التكامل الثقافى للمجتمع السوفييتى (لين ، ١٩٧١ ، ص ٢٦٨ — ٢٧٠) ، موجز القول ان الطقوس تصوغ سريعا الواقع الذى يتعين على الاخصائيين الاجتماعيين ان يواجهوه حين يجرون تحليل الاتحاد السوفييتى . هذه الطقوس تصوغ مجتمع المستقبل كما يقول « هار » Harre بتحويل بعض الافعال الى قواعد : فايقاد الشعلات ، والمسيرات الاستعراضية ، واعطاء وعود وتلقيها ، كل هذه الافعال تصبح فى مجال الطقوس قواعد تتغيا خلق طبقة عاملة فخورة واعية ، أو جعل موضوع وفاة مواطن فى سياق تاريخى متصل يبشر بالخير العميم . وعلى ذلك فان ما يستهدفه هذا الاتجاه النقدى هو أن يثبت الاهمية الحقيقية للطقوس بالنسبة الى الفرد والى الطبقة العاملة . وتبدى « لين » (١٩٧٩) أن المشتركين (فى الطقوس) فى البداية ربما لم يكونوا جادين كل الجدية فى اشتراكهم ، ولكن المعانى والمقاصد يمكن ان تكتسب الجدية بمرور الزمن .

وفى الامكان ايضا ، دراسة الطقوس من وجهة نظر نظامية أكثر شمولا . فقد ذكر دوبلير فى دراسته بشأن « العلمنة » فى بلجيكا أن

الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية تتمتع ، على المستوى الاجتماعى العريض بنظام اساسى من « الدعائم » يزود أعضاءها بكادر الهيئات الوطنية فى مجالات من قبيل العمل ، والتعليم ، والصحة ، والمساعدة الاجتماعية ، وهكذا ترتفع دعامة الكنيسة من المجتمع المحلى حتى تصل الى التنظيم المركزى للدولة . غير أن دوبلير يلاحظ فى داخل المستشفيات والمدارس الكاثوليكية « علمنة داخلية » تنتج من النشاط الحرفى ، ويبدى أن الطقوس الكاثوليكية لم تعد تؤدى سوى دور ثانوى فى الحياة اليومية لهذه المؤسسات ، وأن المظاهر الطقسية لضروب العلاج الطبى أصبحت مقصورة على معاملات شخصية بحتة بين المرضى وبين هيئة تمريض « دينية » متخصصة فى ضروب العطف والحنان . ويناقش دوبلير الافتراض النظامى فيفحص طبيعة التصرفات المتبعة عادة فى المستشفيات ، والتى تتغلب فيها المعايير « الطبية » على سياسة المستشفى وممارساتها . وتميل البيانات الرسمية المنحازة الى السيطرة الكاثوليكية الى اعطاء صورة خاطئة عن « العلمنة الداخلية » فى الحياة الجارية . وعلى ذلك فان بيانات الكنيسة تخفى سيطرة المهنة الطبية التى لا تحتمل الايمان والممارسات الدينية الا فى خبايا التنظيم وعلى مستوى العلاقات الشخصية .

وعلماء الاجتماع لا يفترضون بطبيعة الحال أن الطقوس تقيم صلة بين قيم المجتمع العريض وبين الحياة اليومية الجارية . وقد انتقد بعض علماء الاجتماع رجال الكنيسة الذين جردوا الطقوس من معناها السحرى ، كما جردوا عبادة عامة الناس من حيويتها العنصرية المشتركة (دوجلاس ، ١٩٧٢) . وتبعا لهذا النقد ، حرمت هيئة الكهنوت — بحجة « علمنة » الطقوس — عامة الناس من ممارساتهم ورموزهم الاثيرة عندهم ، واعطتهم فى مقابل ذلك طقسا رسميا لا معنى له ، يبرره قدم عهده ، والتخصص الطقسى المتبخر . فى هذه الطقوس التى أضفى عليها الطابع العصرى ، نجد :

« فقرات غير كافية تضمن من الوجهة الوظيفية اداء طقوس دورة الحياة ، تؤدى على عجل كما لو كان الذى يؤديها بعض الهواة ، صورية مفرطة ، واستخدام ضعيف جدا للوسائل والرمزية الفنية ، يرجع الى مساهمة غير كافية من قبل صفوة المفكرين المبدعين » . (لين ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧٠)

بهذا تنتقد « لين » الطقوس السوفييتية الجديدة ، الا ان العبارات نفسها يمكن أن تكتبها دوجلاس لتهاجم بها الطقوس الكاثوليكية الجديدة ، أو يكتبها مارتن (١٩٧٩) فى مدحه محاولات اصلاح الطقوس ، التى تقوم بها كنيسة انجلترا . ويمكن اختبار اتجاه نقدى فى التمييز بين الاسطورة الدينية والواقع الاجتماعى فى ضوء الآراء التى يرسلها الافراد بالبديهة

عن معتقداتهم وتصرفاتهم .. عندئذ قد يفهم الصفوة من النقاد بمزيد من السهولة بقاء السمو الدينى رغم التناقضات التى يبدو فى الظاهر انه لا أمل فى علاجها ، بين الثقافة الدينية والمجتمعات الدنيوية . وعلى العكس من ذلك قد يتيسر لعلماء الاجتماع الذين يرون مدى تداخل المؤسسات الدينية والعلمانية فى نطاق المجتمع ان يصححوا نظرتهم النظامية بأن يدرسوا الاستراتيجيات والتحديدات والتسويات التى يجريها الافراد ، فى نطاق تلك المؤسسات بقراراتهم فى سياق الحياة اليومية .

خاتمـــة :

من غير المتوقع ان يتخلى الاخصائيون فى علم الاجتماع بسهولة عن التمييز بين الواقع والاسطورة ، رغم ان هـذا التمييز لا محـالة مشكل وعسير ، ويؤدى اهمال هذا التمييز الى زوال قدرة الاخصائى الاجتماعى على أن يوضح كيف تكون ممارسات الحياة اليومية والقواعد التنظيميـة على مدى واسع فى المجالات الاجتماعية راسخة فى الاساطير ، أو انهـا مبررات فيها ، ومن غير هذا التمييز يعوز الاخصائى الاجتماعى الناقد وجهة نظر تتيح له أن يصحح التحريفات فى البيانات عن الحياة الاجتماعية التى يقدمها معلقون ذوو آفاق محدودة أو آراء أيديولوجية خفية . على ان الاخصائى الاجتماعى الذى يستخدم التمييز بين الاسطورة وبين الواقع انما يطالب بوجهة نظر متميزة : مطالبة اضعفها اكثر فأكثر تهيب طائفة علماء الاجتماع ، وتناقضهم مع انفسهم خلال العقد الماضى . ولقد زود المذهب « الوظيفى » المحقق الاجتماعى فى الماضى بوجهة نظر متميزة ، ولكنه لم يعد الآن يحميه من الهجمات والانتقادات . وكان فى وسع « الوظيفيين » أن يكملوا النقص فى البيانات الشخصية الخاصة بالالتزام والسلوك فى الدين ، وذلك باضافة متغيرات مستعارة من النظام الاجتماعى . من ذلك أن المتشيع لطائفة ما كان يوصف بأنه رجل يعمل دون أن يدرى على استنفاد توتر النظام او يجتذب انصارا جددا للقيم التقليدية المقترنة بالعمل والاسرة. وعرف « الوظيفيون أيضا كيف يصححون الانحرافات فى البيانات التى يعطيها عامة الناس عن التقوى والورع ، وذلك باستنتاج وجود حاجات لم يشبعها المجتمع ، سواء حاجات تتطلب اشباعا جوهريا ، أو حاجات ذات هوية ثابتة ومحترمة ، أو حاجات بيئة اجتماعية يمكن فهمها وتقديرها. وعلى ذلك لم يكن « الوظيفيون » هم فقط مفسرى القيم الخاصة بالمجتمعات المختلفة ، ولكنهم فسروا — أيضا — الاساطير الدينية بأنها مناقضة لحقائق الحياة الاجتماعية المخيبة للآمال . ولم يقنع « الوظيفيون » بفهم مايعنيه الافراد حين يعبرون عن تعليلاتهم والتزاماتهم الدينية ، بل كانوا يكملون ويصححون بيانات الافراد فى ضوء المعلومات المتعلقة والمقاصد الدينية فى مجتمع أو منظمة ، والتى يجمعونها من الحياة اليومية ومن البيانات

الرسمية (جلوك Glock وستارك Stark ، ١٩٦٥) .
ومما يلفت الانظار بنوع خاص فى المذهب الوظيفى ، هو أنه كان دائما متفتحا لاسلوبى البحث المنهاجيين اللذين عرفتهما بأن احدهما « كهنوتى » والثانى « نبوئى » . اكثر من ذلك ، ورغم قدح القادحين ، فان المذهب الوظيفى قادر على أن ينتقد المجتمع ، وان يتبنى وجهة نظر متسامحة ، ويرى نظاما حيث لا يرى غيره سوى نزاع وفوضى (هادن Hadden ١٩٧٣) . وعلى ذلك فان ترك المذهب الوظيفى هو بمثابة ترك وضع منهاجى متميز ، وفكر نظرى تأليفى . وعلى ذلك يؤكد البعض أن علماء اجتماع الدين قد غيروا مالهم من امتياز وظيفى فى مقابل « خليط مشوش » اثنو — ميثودولوجى (اناسى منهاجى) أو فلسفى .

ومن غير المحتمل ان يتخلى علماء اجتماع الدين عن البحث من وجهة نظر متميزة يمكنهم بواسطتها ان يستوفوا البيانات التى يعطيها الغير ، سواء من المهنيين او عامة الناس عن نشاطاتهم الدينية . ويقوم التأكيد بأن البيان الذى يعطيه اخصائى اجتماعى عن ممارسة دينية او مجموعة دينية هو ترجمة منفحة وليست ترجمة عادية لخبرة هذه المجموعة وذكائها ، يقوم على صلة الاخصائى الاجتماعى بمصادر المعرفة الشائعة ، صلة كاملة ومباشرة والاخصائيون الاجتماعيون الذين يرون فى الدين مظهراً عاما ودائما للحياة الاجتماعية ، يستنتجون من ذلك وجود ابنية عميقة ، كالعقل الباطن ، ومزيج من « الليبيدو » وصور ثقافية مستنبطة ، ابنية يتصل بها الاخصائيون الاجتماعيون فيتسنى لهم أن يفسروا ويترجموا بوضوح معنى تجربة الغير الدينية . هذا الوضع المنهاجى هو الذى عرفته بأنه « كهنوتى » ، أما الاخصائيون الاجتماعيون الذين يرون ان المعرفة الدينية « مصطنعة » لصالح بعض الطبقات الاجتماعية ، وفى حدود بعض المجالات الاجتماعية ، فانهم يستوفون كل البيانات الناقصة اعتبارا من مجموعة كبيرة من مصادر اخرى : من قبيل البيانات التى يعطيها الاخرون ، ومن السلوك الواقعى للاشخاص ، وفى هذا — كما أشرت من قبل — اتجاه « نبوئى » .

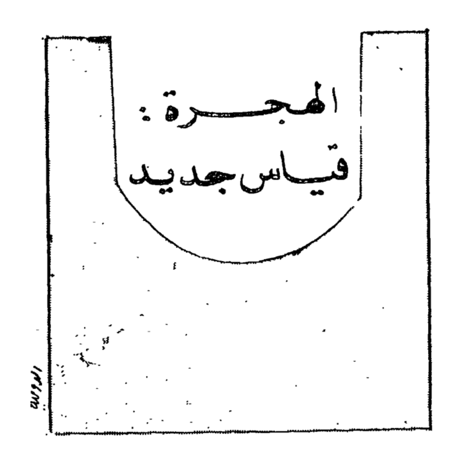
ومع ذلك يتعين على هذين الوضعين المنهاجيين ان يدخلا فى حسابهما اكثر فأكثر التفاعل بين التصويرين « الصوصيولوجى » (الخاص بعلم الاجتماع — المترجم) ، والعامى للواقع الاجتماعى . فالقضاة واعضاء الجماعات الكنسية ذات النفوذ يستخدمون البيانات الوظيفية لتبرير سياساتهم الاجتماعية . ان فكرة « الانفصام » قد دخلت بعض الوقت فى الثقافة الصحافية والشعبية ، باعتبار انها لا تفسر فقط السلوك الدينى المنحرف ، والانسحاب الدينى من المجتمع العريض ، ولكنها تبررهما ايضا . وعلماء الاجتماع ، كما يبدى فريدريش ، قد اسقطوا انفصام صفوة المفكرين غير الملزمين نسبيا على المجتمعات التى يعيشون فيها ، وبذلك اتاحوا مجالا بيانيا لاحتجاج المجتمع . ولجأ رجال السياسة الى الانماط العامية من النقد

السوسيولوجي للمجتمعات الحديثة ، واستلهم قادة المظاهرات العنصرية والطلابية في الستينيات على نطاق واسع وجهات نظر علم الاجتماع . ودخل في علم الاجتماع الديني مفهوم الدين المدني الذي صاغه روبرت بيلاه في التعريفات التي يصوغها رجال السياسة والكنيسة لوضعهم في الولايات المتحدة .

وفي المملكة المتحدة تدخل دافيد مارتن مباشرة في عملية تغيير الطقوس . ولم يعد في امكان علماء اجتماع الدين ان يعتنقوا وجهة نظر متميزة ؛ لانهم لم يزالوا في الواقع يحدثون النتائج التي يراعونها ، ويؤثرون على البيانات الرسمية وغير الرسمية التي يعطيها مجموعة كبيرة من الافراد والجماعات عن الحياة الاجتماعية .

وعلى ذلك يجتاز علم اجتماع الدين في الوقت الحاضر ازمة واضحة في فلسفة العلوم ، وهذه الازمة هي فضلا عن ذلك من نصيب العلوم الاجتماعية كلها ، بمعنى ان علم الاجتماع يعوزه نموذج يتيح له التعرف على ماهو مركزي في مقابل ما هو محيطي ، وما هو سطحي في مقابل ماهو مستتر ، وماهو جوهري في مقابل ماهو مظهري (لوكمان ، ١٩٧٩) والممارسة ، سواء عرفت بأنها عمل ميداني او تحليل ثانوي ، لم تزل هي المعيار الوحيد لصحة الافكار ، كما أكد ذلك قبلا ماركس ومانهايم (جيدنز ، ١٩٧٩ ؛ ص ١٨٣ — ١٨٤) غير أن الممارسة ، بأية صورة عرف ، عرضة دائما للقيود التي تفرضها البيئة الاجتماعية ، وكذا توزيع السلطة واستخدامها ، ومع انه ليس ثمة شك في ان علماء الاجتماع يودون تفسير الحركات الدينية الجديدة لمن يهتمون بأهدافها وتقنياتها تفسيرا محايداً ، فانه ليس من المحتمل أن ينجح علماء اجتماع الدين في التخلص من القيود والنزعات البيئية .

فضلا عن ذلك ، فان اقدر المفسرين على التأثير يعبرون غالبا عن تكهنات تميل أحيانا الى التناقض مع نفسها واحيانا اخرى الى تكملة ذاتها بذاتها تبعا لمضمونها وما يسفر عنه البحث العام . وقد عرف علماء اجتماع الدين أن هناك أساطير تشكل واقعا اجتماعيا : مثل أساطير الهوية الوطنية وغايتها ، واساطير الطبيعة ، ومصير البشر . وعلى العكس من ذلك تحولت أساطير الفكر الاجتماعي فولدت روايات شعبية ورسمية لتقدم « العلمنة » من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة ، والانتقال من « الانعزال » الى التسامي ، واخيرا الاستمرار والتغير في المؤسسات والحركات الدينية . وفي فترة الانتقال هذه ، بدأ العالم يرى نفسه كما رآه علماء الاجتماع منذ أجيال مضت . ولعله ينبغي لعلماء الاجتماع في المستقبل ان يتخلصوا من أساطيرهم ويقدروا بمزيد من الوضوح حقائق العالم الذي يحف بهم .



الميل الى الهجرة :

من اليسير ان نضع معيارا لفحوى الهجرة كما نراها اليوم عن طريق هذا الكم من البيانات المتاحة ، مما كتب حولها ، ومما ترمى اليه هذه المعارف التى جمعت عنها . فالبيانات عنها تتكاثر وتزداد بخطـــا فائقة السرعة ، فليست مراكز التعداد وحدها هى الكفيلة بهذا الكم من قضايا الحراك السكانى ، فهناك الجماعات التى يستهويها ذلك ، وهناك الهيئات الحكومية وغير الحكومية المتعددة التى تعنى بجمع البيانات عن الهجرة . وتقوم الهيئات غير الحكومية بجمع البيانات بطريق مباشر او غير مباشر بدراسة القوائم ، أو عن طريق المعاينة ، أو عن طريق تسجيل اقامة المواطنين بمالهم من حق أو لاوية ، ويغدو من اليسير جمع المعلومات عن ارتحال اعداد كبيرة من الناس ، وما للمرتحلين من سمات اجتماعية .. فالبيانات عن الهجرة فى مجتمع حديث غزيرة وان لم تكن جاهزة يسيرة ، وان كانت ترجمتها الى حقائق اجتماعية ملموسة تبدو عسيرة .

بقلم : دانسيل كوبات
و هانزجوشيم هوفمان ناوتني
بجامعة زيورخ بسويسرا .

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار
المفكر والكاتب المصرى المعروف .

وينبثق الميل الى الهجرة مما يراه المهاجرون يسيرا لا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ولا من الناحية الثقافية فحسب ، ولكن من الناحية الادارية أيضا ، حيث تضنى الدولة الحديثة بتحركات السكان التى تتفاوت مع التخطيط المأمول للموارد والحيز المفضل لتوزيع السكان ، وقد يحتاج اعادة توزيعهم الى نوع من الالزام الاستراتيجى لعناصر الادارة المدنية والمسئولين عن الرخاء الاجتماعى على شتى المستويات المحلية والاقليمية والدولية (سيمونز وآل ، ١٩٧٧) ، وكثيرا ما يتعارض توزيع السكان فى المدن الكبرى على الاخص مع رغبة الادارة المحلية ، كما هو فى هولندا حتى وان كان هناك نظام محكم للتسجيل .

وحفاظا على هذا الكم الهائل من البيانات قام هذا الهيكل العلمى لتصنيف انواع الهجرة والمهاجرين . كما وضعت اسس للترشيد وخطة للتوجيه تستند الى اصول علمية لتفصيل هذه البيانات التى جمعت وشرحها هديا لمن يبغى احدث ماجاء منها فى جانب معين .

أما الكتابة عن الهجرة فقد برزت من خلال الاتجاهات العديدة للعلوم الاجتماعية . ففى ميدان علم الاجتماع وحده كان هذا السيل المتصل من المطبوعات التى تتناول كل جانب من جوانب الهجرة ، وشرح مقدماتها وبيان مالها من أثر على البناء الاجتماعى فى كل من الاماكن الملقية والمتلقية على السواء . والهجرة فى اصول علم الاجتماع هى الميدان الاثير للدراسات السكانية (ديموجرافية) وكان لتفرده بهذا العلم ما حدد الى حد بعيد قائمة مطبوعاته حتى يومنا هذا . فقد دونت اكثر دراسات الهجرة فى المطبوعات الديموجرافية ، او كل ما له صلة بالسكان ، مثال ذلك ان احدث فهرس أصدرته جامعة برنستون عن السكان يشير الى أن ١٠٪ من كل المدونات تتصل بموضوع الهجرة . فاذا امتد هذا التصنيف ليشمل الحراك السكانى وتوزيع السكان فان هذه النسبة تتضاعف ، واذا كان البعض قد عرف الديموجرافيا بأنها من علم الاجتماع (بوج ١٩٦٩) اى علم الديموجرافيا الاجتماعى ــ أو علم السكان الاجتماعى ــ فان ما كتب عن الهجرة ، كتكيف المهاجرين مثلا ، او عن دراسة الجماعة ، وكل ما يتصل كذلك بدراسة الحراك الاجتماعى وكل ماند عن توزيع السكان من دراسات مما يدخل فى اطارها .

وبينما نرى من العسير الاقرار بفضل هذا الميدان الفسيح ، فان من اليسير أن نشير الى قلة من الافكار البارزة عن الهجرة وطرائقها من بين ما تتناوله سوسيولوجية الهجرة ، ومن هذه المواقف الحتمية المختارة يصبح من اليسير وضع الملامح العامة للفروض الاساسية التى تفصح عن تلك الافكار بينما يتعذر على طرائق البحث البيانى ، أن تتسم بتلك الدقة فى التخصصات السابقة .

الهجرة وعلم الاجتماع :

يبدو من الاصح أن نبدأ بدراسة الهجرة من خلال علم السكان ثم من خلال علم الاجتماع ، حتى تتضح تلك الفروض القائمة لفكرة الهجرة ويغدو تحليلها ايسر منالا . ففى علم الاسكان كان اكثر ما يدور حوله البحث فى خلال الربع الاخير من القرن وما يتجه اليه الميل هو الوقوف عند معدلات الاخصاب ، واشتقاقات التغير الاجتماعى ، وتبدو علة ذلك فى النمو السكانى فى العالم ، مما أدى فى وقت ما الى احساس غامر بالخطر ، وقد بقى الاهتمام بالموت ، مثار الديموجرافيين القديم ، على حاله من الثبات يغذيه كالعادة ، ما يدخل فى حسابهم من احتمالات الموت والنظر التى توحى بالانخفاض المتتالى فى معدل الوفيات .

ويؤثر التفاعل بين هذين الحدثين الديموجرافيين : الاخصاب والموت ، على التوازن السكانى . فاذا كان ايجابيا شجع على الهجرة ، وان كان الميل

الى الهجرة قد ظهر بعد الانفجار السكانى الخطير بأمد بعيد . ولربما كان هذا سببا فى هذا الميل المتزايد اليوم ، بعد عشرين عاما من مولد مهاجرى اليوم . ففى ذلك الوقت كان الانفجار السكانى يشغل بال الكثيرين من الديموجرافيين . وفى وقتنا هذا يبدو هذان البديلان الديموجرافيان : الاخصاب والموت ، خاضعين لضبط مقنن ، وان لم يتم اخضاعهما تماما للجانب الفكرى .

وقد كانت هناك فترات فى تاريخنا الحديث بدا فيها الميل الى الهجرة وكأنه قد حقق مستوى من الاستقصاء المقنن ، فمنذ عام ١٧٠٠ ، اثر هذه الموجة الاولى للهجرة الكبرى التى ألمت بأوربا ، كان الاوربيون قد عمروا ثلاث قارات على مدى قرون ، وكان لتلك الارض الفراغ فى قارات المستقبل ما جعل الهجرة تبدو وكأنها أمر مألوف وان كان هناك توازن بين المواليد والوفيات الا ان مرده كان ذا طبيعة اجتماعية بيلوجية ، وان كان نمو المدن خلال القرن الماضى قد ادى ــ من ناحية ــ أخرى الى نظرة أكثر عمقا للهجرة. ولم يكن هذا النمو الهائل فى المدن وقفا على أمريكا الشمالية وحدها بل تعداها الى أوربا ، ففى ميونخ مثلا ، أسفر تعداد عام ١٩٠٠ عن أن ثلث عدد سكانها فقط قد ولد بها ، وفى الفترة ذاتها كانت كثرة من سكان شيكاجو ممن لم يولدوا بها ، أما ستوكهلم فى السويد . ذلك البلد الذى حقق اعلى مستوى من البيانات الديموجرافية لامد طويل ، وقد بلغ من الرعاية الصحية ما كان له أثره فى خفض نسبة الوفيات الى حد كبير ، فقد ظل فى حاجة الى الهجرة الداخلية حتى عام ١٩٠٠ ليحول دون الانخفاض الحاد فى عدد السكان (ديفز ، ١٩٧٢ ، تيلى ، ١٩٧٨) .

وحتى راقنشتين كان تفسيره للهجرة يجنح بها الى انها ضرب من الاغتصاب والسطو ، مما يتناسب مع فكرة التطور كما قننها داروين فى نظريته للانتخاب الطبيعى ، فالعصابات القوية قبائل أو شعوبا تهاجر ، تحدوها طبيعتها الاصيلة للصيد والقنص ، فى غارات عسكرية هى بالضرورة بديل للصيد ، وقد أخذ رواد علم الاجتماع من أمثال « ل. جمبلوتز » و « ج. راتزالهوفر » و « ل. هـ. مورجان » و « ى. دیستمارك » أو « ف. أنجلز » ينظرون الى تحركات السكان وكأنها أمر طبيعى مسلم به . أما رافنشتين فقد أخذ فى تفسير الهجرة من واقع البيانات المتفرقة ، بعد ان استبعد تحليل فكرة الهجرة بوصفها فكرة غائية جوهرية فى ذاتها .

وبعد رافنشتين أصبحت دراسة الهجرة وتفسيرها فى علم الاجتماع وعلم السكان تستمد أصولها من العلوم الطبيعية بدلا من علوم الحياة . وأصبح تفسير توزيع السكان وتحركاتهم شبيها بآلية القصور الذاتى فى حاجة الى طاقة تحملها على تغيير ما هو واقع . وكانت دعامة هذا التفسير

لتوزيع السكان وحركة عناصره هي المدى الذي يمثله الاستقراء الاحصائى لممتلكات الاهالى المنعمين ، وما على المرء الا أن يذكر تلك الخصومة المديدة للجانب العلمى الدقيق لعلم الاجتماع ليدرك أن العلم الجديد لابد وأن يأخذ بالطرق القديمة الناجحة لعلم الطبيعة .

ويبدو أن انجازات علم الاجتماع فى دراسة الهجرة على الاسس المثيلة فى العلوم الطبيعية ، قد اشتقت من نظريات الاستقرار الاجتماعى التى أجملها رجال « كدوركهيم » أو « هالبواش » واخيرا من الاستقراء الوظيفى المائل على أحسن مايكون فى علم الاجتماع الامريكى كما تنم عنه كتابات « تالكوت بارسونز » ، وحتى أفكار ماركس ، وان عفى عليها الزمن الى حين . ولكنها عادت من جديد ، لتنكر قاعدة التشقق فى التنظيم الاجتماعى . وقد يبدو هذا مناقضا لما تدين به مدرسة فكرية تؤمن بأن الصراع غريزة فطرية فى اى مجتمع وان لم تكن من المدارس الاشتراكية . وتنكر نظريات الصراع جميعا ، كما هى لدى « ر. داهرندولف » فى ألمانيا، و « ل. كوزر » وعلم الاجتماع الحديث فى الولايات المتحدة ، كافة القوى الاجتماعية والبيلوجية الفطرية فى الانسان ، وتدلل جميعا على أن التنشئة شىء آخر ، اذ أن الخسائر الملحوظة للهجرة تقع جميعا على عاتق القوى الاقتصادية . التى تلفت اليها الانظار او تثير النفور بين الافراد من والى كافة المناطق ، اذ أن هذه التحركات لا تبدو عشوائية بقدر ماتبدو فى سهولة ويسر خاضعة للتفسيرات الحسابية .

الميل الجديد للهجرة :

وقد اكتسب الميل للهجرة باعثا جديدا ، وبخاصة منذ اخريات الستينيات ، والاسباب عديدة ، فقد حملت هذه البقاع من الدنيا حيث يقيم الناس ، أو حيث لا يوجد معدل من النمو السكانى ينذر بالخطر ، الديموجرافيين ، وعلماء الاجتماع ومخططى المدن والساسة عن تلك النظرة الجادة لاعادة توزيع السكان ، فالسكان حين يتحركون الى الداخل او الى الخارج لا يلقون بالا الى حقيقة الوضع الاقتصادى ، فحيث يرتفع معدل الاخصاب فى بقاع الدنيا يقع الحراك السكانى من الريف الى الحضر ، وهذا الحراك نعمة غير صافية على أحسن تقدير . فالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالسياسية تماما تتوالد كما يبدو من بعضها البعض . والمعايير السياسية لضبط الاسكان حين يراها العالم حميدة العواقب ، تشجع الهجرة غير المباشرة ، حتى وان لم تلق تلك الهجرة ترحيبا من المناطق المستقبلة ، ومن ثم كانت تلك النظرة الضيقة لعواقب الهجرة ، فالاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول ذات الاقتصاد المتداعى ، مثلا ، تشجع الهجرة. والا احتجت لضبطها بدعوى السيادة القومية ، من قبيل ما يحدث بين الجماعات الاوربية ، وان توازت فى ذلك مع المواقف العالمية ، وقد تؤدى

المعايير السياسية غير الحميدة لضبط السكان الى هجرة اجبارية وطوفان من اللاجئين ، وتكون الهجرة عادة الى المناطق او البلدان التى يتوفر فيها المناخ السياسى المريح ، ولكنها سرعان ماتضنى بهذا التدفق . وان كانت بعض الانظمة السياسية تجبر الناس على الهجرة ، وتشهره سلاحا سياسيا كما يبدو فى تلك البحار المليئة بقوارب الراغمين من الناس لا فى جنوب شرقى آسيا وحدها ولكن فى الشمال من كوبا أيضا ، وان كنا نستشهد بغير هذين المثالين .

وقد كانت هناك هجرات يسيرة فى ماضى الزمان تلائم هؤلاء او أولئك من الفئات السابقة .. وان كانت معرفتها على الارجح غير متاحة والمعلومات عنها مهوشة ، أما فى يومنا هذا فالمعلومات عن اعادة توزيع السكان يسيرة واوفى بكثير مما كانت . هذا فضلا على ان التداخل بين التحركات السكانية الكبرى والادارة الحكومية الحديثة المعقدة ، قد اصبح حقيقة بادية أكثر مما كانت قبل ذلك . ولهذا لا تستدعى الهجرة حول العالم معونة انسانية فحسب ، ولكنها تستدعى بالتالى تدخلا قوميا ودوليا كما تستدعى نوعا من الرقابة ، وما كان هذا ليجدى لو لم ينشر ذلك الكم من بحوث الهجرة ، ولو على وجه التقريب .

وكانت هذه البيانات الضئيلة عن الهجرة زادا طيبا لتفسيرات أتضح أثرها فى اتجاهات عامة ، كتاثير الهجرة على التنظيم الديموجرافى بين البقاع التى تملك والبقاع التى لا تملك ، او ان الهجرة ماهى الا رد فعل للاحساس الانسانى بالخطر ، فعند الهروب من القمع السياسى فان عبارة « الانتحاب بالقدم » هى احسن وصف لذلك . كما أن التشابك بين المتغيرات التى تعترى الهجرة قد غدا أقل مما يوجب الاهتمام .. ولم يعد غريبا عند التفسير أن تطرأ مشكلة معينة أو بقعة معينة أوهما معا .

وكان للجهد الذى بذل بحثا عن الفروض التى تفسر الهجرة أثره فى خلق نوع من التوافق بين التفسير والمفسر الى حد بعيد .

فمن ناحية ، ولمدى طويل لم تكن بيانات الهجرة بخاصة جيدة ، ومن ناحية أخرى لم تكن طرائق العلوم الطبيعية بنافعة الا فى جانب واحد هو تفويض ما يقال من ان الفروض الرياضية التى تقوم على التقنين النسبى قليلة الغناء .

وتبدو المشكلة الابدة فى صعوبة المزج بين البيانات الضئيلة والبيانات الكثيفة . ومازال قرار الانسان للهجرة والاثر البادى على الجماعات والبقاع فى حاجة الى فهم اعمق لاسيما وان صنفى البيانات التى جمعت مازالا بعيدين عن التماثل . والحقيقة البادية ان الحراك يسبق ما تصل اليه البيانات .

وما من شك فى أن احدث ما كان من بحث للهجرة قد حقق مستوى من التقدير النظرى والمنهجى العام . وبالرغم مما يقال من أن طريقة الجمع قد لا تؤدى الى تبرير الفروض المتعاقبة والضرورية لتحليل احصائى متقدم، فان بيانات الهجرة تجيز مع هذا التفسيرات التى تسلم بالمعلومات المجدية .

ويبدو ان التفسيرات المحددة للهجرة ممتاسكة فى اطارها الداخلى حتى وان كانت لاتتوافق مع الفكرة العامة التى تقوم على مجموعة من الاتجاهات العقلية المتقاربة . فأ لمشكلة اذن بينة واضحة ومن العسير تفاديها مع كل هذه المحاولات القائمة لنظريات الهجرة . (سيموتر وال ١٩٧٧ ص ٨)

احتواء الفروض التفسيرية :

يبدو أن العقدة العسيرة فى جميع التفسيرات المتباينة للهجرة فى اطار واحد تتمثل فى فرضين اساسيين يستمدهما كل ماكتب عن الهجرة أولهما : أن السكان هم بالضرورة مقيمون لايريمون ، وتقضى الحاجة بانعاش فكرة الهجرة عند الفرد او الفماعة سواء كان ذلك من داخل الجماعة أم من خارجها وعادة ما يتزاوج هذا الفرض بفهم معين للطبيعة البشرية التى ترى الانسان وكأنه آلة اجتماعية حاسبة ، وهذا اللفظ « حاسب » هو من قبيل الوصف وليس من قبيل التقييم ، وله جذوره الممتدة الى مأثورات مذهب المنفعة الماثل على أحسن وجه فى الفكرة العصرية للتبادل الاجتماعى ففى اقتصاديات السوق تسمح علاقة النقد بنوع من المقارنة الموضوعية بين فرص الحياة الاقتصادية ، فالقياس ، أو على وجه ادق هاتان الرابطتان اللتان تعلوان الى ماوراء القياس للانسان الرشيد المقيم تجعلان من أغلب التفاسير السائدة للهجرة شيئا مقبولا من الناحية الفردية وليس من الناحية الجماعية ، فان ماوراء القياس لاتبدو قدرته على الانجاز ، وان كان عليه أن يتوافق مع التفسيرات المتباينة للهجرة ، والافكار والنماذج المختلفة لأغراض معينة لتفصح عن تفسير متقارب ينتمى الى أرومة واحدة وأفكار ونماذج واحدة . ولهذا كانت كل محاولة للتزاوج بين التفسيرات الضئيلة والكثيفة لا تكتمل الاكتمال الموفق ، فليست الهجرة ميدانا لاستقصاء العلوم الاجتماعية كما يحدث الان ، وقد واجه تفسير الخصوبة المصير نفسه (ماتراس ١٩٧٧) ، وهو ذاته ما كان فى علم السلالات (ملالوك ١٩٦٩) .

ولنا أن نسلم أنه من المحتمل تلافى هذه الصعوبات فى وضع نظرية للهجرة ، فى صورة جزئية على الاقل ـ ولكن من المؤكد انها ستكون قريبة من الواقع ، وذلك بقلب الفروض الكامنة للتفسير حتى يمكن لهذه التفسيرات المختلفة للهجرة أن تندرج بصورة عامة تحت

أنماط جديدة مما وراء القياس اما المسائل المنهجية فانها ستبقى من ناحية سليمة لاتمس فى الاطار الذى يقوم عليه جمع البيانات . ومع ذلك فان العلاقات الداخلية للارقام ستبقى بعيدة عن التأثر بالمضمون الذى تمثله هذه الارقام . وعلى اية حال فأن وحدات التحليل تصبح بحيث يمكن لعلم الاجتماع أن يتعامل أساسا مع ما نسميه العلاقات الداخلية بين الافراد والجماعات ، وهو مايقضى قضاء تاما على انماط القياسات الاقتصادية للتحليل رغبة فى التحليل البنائى . وفى النهاية ينمو ويتضح تقنين ووزن وحدات التحليل التى تختلف عن أدوات الاحصاء السائدة فى علم الاجتماع .

فاذا ما عكسنا ماوراء القياس القديم للهجرة فاننا نفترض أن الانسان حركى بالفطرة وان سجاياه للمرة الثانية كمخلوق حاسب موضع الاعتبار ، والبديل عنها هى تلك الدوافع الانسانية غير المحققة ، وبهذا نحرر أصحاب نظريات علم الاجتماع من الحاجة الى التوازى فى نظريات العلوم الطبيعية ، حيث يخضع تركيب العناصر لقوانين القصور الذاتى ، ليحل محلها نظرة حية الى طبيعة الانسان وطبيعة المجتمع تسمح لنا بتقديم فلسفة عن الانسان تتوافق مع أحدث ما انتهى اليه البحث فى علم الحياة الاجتماعى ، كما يراه (ويلسون : ١٩٧٨) وكذلك مع البحث القديم المكثف الذى قام به « سوروكين » .

وقبل اى محاولة للاغراق فى تفصيل نتائج تفسيرنا للهجرة على أسس ماوراء القياس ، علينا ان نبين اجمالا بعض النظريات والانماط الحديثة للهجرة التى نؤمن بأنها تتم عن فائدة بهذا التعميم الذى نتوخاه لمذهبنا فيما وراء القياس الجديد .

انجازات نظرية :

هناك كم وافر من الكتابات عن الهجرة لا تقدم عرضا منهجيا وأسسا نظرية عن الهجرة فى علم الاجتماع ، ولكنها تتضمن تفسيرا مقننا للهجرة أيضا ويرجع بعضها الى عشر سنوات سابقة او تزيد ، ولا نتوقع منها ــ فى الغالب ــ تقدما كبيرا فى النظريات) البرخت ١٩٧٢ ، هوفمان نوتنى ١٩٧٠ ؛ جاكسون ١٩٦٩) جانسن ١٩٧٠ ، مانجالام ١٩٦٨) . وانها لتعد جديدة اذا ما وضعنا فى اعتبارنا البطء فى بناء النظرية .

ولربما كان هذا البيان الوجيز الذى عرض فيه . كنجزلى ديفز . هجرة البشر ، اول عرض عام من نوعه ، فنراه فيما كتب يستعين بالرؤيا النافذة لابعاد علم الاجتماع الدقيقة ، فيرد ضغوط الهجرة الى التفاوت التكنولوجى المستمر الكامن فى النفس البشرية (١٩٧٤ ص ١٠٥) . فنراه بالاحرى يستريب فى مكاسب الهجرة ، ويصر على أن النزوح الطارىء

الموقوت يفسر دائما انه هجرة دائمة بعيدة تماما عن النوايا الاصلية للمهاجرين انفسهم . اما جدوى هذه النظرة ففى شيوعها وفيما أصبح لها اخيرا من اثر فى تقرير سياسة الهجرة فى عدد غير قليل من البلاد . وكان لهذه الرؤية مثيلها فى الكتابات الحديثة التى تناولتها فى شمال غربى أوربا ، كما هى عند عالم الاجتماع الفرنسى « آلان جيرارد » مثلا (١٩٧٦) ، وكما هى فى كتابات عالم الاجتماع الامريكى « وليم بترسون » (١٩٧٨) .

وقد جدت أخيرا عروض غير قليلة لما كتب عن الهجرة تصل ما بين النظرية الحديثة بعرض واف للنظريات الاصلية للهجرة وخرجت فى الغالب ببيانات جديدة كانت سندا للنظرية ، ومن هذا القبيل كتابات « هوفمان ونوتنى » (١٩٧٠ ، ١٩٧٩) ، وتقوم نظريتهما عن الهجرة على أساس من نظرية فى علم الاجتماع تعتمد على التوتر الشاذ فى بناء المجتمع . ومسيرته، ففى تصورها للمجتمع تنفى نظرية التغير الاجتماعى وتشحذها على طريقة « هيتز » (١٩٦٨) ، وتستند النظرية على اعتماد كل من الهيبة والقدرة كل منهما على الآخر ، فقد كان الزعم بأن هذين المتغيرين الاساسيين من متغيرات التفسير ، جد مختلفين فى حكمهما على النظام الاجتماعى ، وعادة ما يكون تقييم كل من الهيبة والقدرة على اساس من المساواة لدى رجال النظام ، وعلى اية حال لا يؤدى التوتر الى نتيجة مالم تنشأ الهيبة والقدرة غير متعادلتين بين الاشخاص والجماعات على أختلافها لاى سـبب من الاسباب . ومع هذا السياق فان التوتر الناجم عن كثرة الاختلافات بين القدرة والهيبة للافراد ذوى الفاعلية (أو الجماعات ذات الفاعلية) قد يسوى ديفل من الناحية المادية عن طريق الهجرة ، او بعبارة اخرى ، عندما يدرك شخص ان هيبته : مثلا : ومكانته الاجتماعية المتوقعة ، وقدرته الاجتماعية فى المجتمع غير متطابقتين ، فانه يعانى حالة من عدم التوافق ، فيبحث عن محيط يختفى فيه مثل هذا التنافر بين قدرته او هيبته المتوقعة او التى حققها ، ويتحقق هذا عمليا للفرد المهاجر حين يهجر الجماعة التى غرست فيه هذا الاحباط ، وهذا المهاجر فى مجتمع لا يعانى فيه تلك حـالة التوتر المذكورة انفا يضع هيبته وقدرته ، او حيث يتذرع بوضاعة مكانته الاعرب عن ضآلة هيبته . ويستطيع الفرد ان يحدد تلك النظرية فى علم الاجتماع من حيث البناء على أنها حالة من عدم التوازن ، وعلى انها من الناحية العقلية قريبة من قياس ميرتون المنحرف (ميرتون ١٩٥٧) ، وتقترب النظرية فيما يعنيه التحويل النفسى من نظرية التنافر الادراكى (فيستنجر ١٩٦٢) ، كما تقع فيما يتجه اليه البحث الجديد فى اطار الكتابة عن حالة التناقض ودور الصراع(ستريكر وماك ١٩٧٨) ، وعلى اية حال ، يمكن اعتبار الصورة الادراكية للرضا الشخصى هو النبع الذى تنحدر منه دوافع الهجرة ، وعلينا ان نعى انه من اليسير اثبات ما يعزى من نسبة الاوضاع

المختلفة الى تباين السلالة والى جماعات الهجرة الداخلية ، والى التوتر الملحوظ الذي يقود الى الصراع او الى الشذوذ في كل مجتمع تقريبا .

وهناك مؤلف حديث آخر يقدم تفسيرا عاما للهجرة ، لالبرخت (١٩٧٢) ، فهو لايقدم دراسة وافية شاملة لكل ما كتب عن الحراك الجغرافى وتفسيراته ، ولكنه يقدم نظريته العريضة ايضا ، فنراه ينشد أن يضع نظريته عن الهجرة فى قالب التغير الاجتماعى ، فيرى اولا أن العمر ، والتصنيف الجنسى للسكان او الجوار ، ومتغيرات الزيادة او النقص بين افراد الجماعة يشير الى ان عجز الاسكان ، وترتيبات الجوار مما يشجع على التروح . وفى عبارة اخرى ، أن المتغيرات السكانية الكبرى خلال دورة الحياة ، هى الزواج ، والولادة ، وهجر الاطفال لدورهم، وطلاق الزوجين والموت . وهى متغيرات يمر بها الافراد جميعا . ولكنها تعكس اثرها على تركيب الجماعة ، وهى الاساس فى تنشيط الهجرة بالقوى الدافعة لها ، كما نراه ثانيا ، يقول بأن هناك نوعا من التوازن الآلى يكبح جماح الهجرة ، كالقيم التى تسود الاسرة مثلا ، وتعد اساسا محور تقاليدها ، هذا فضلا عن التلهف على الحراك الاجتماعى الذى يضاعف من قوة الحراك الجغرافى المتزايد الذى يتبدى فى الحاجة الى جوارمناسب ولذلك فان الجوار الطيب المتكامل يصد عن الهجرة . (البرخت ، ١٩٧٢ ص ١٦٥ - ١٧٠) .

ويتناول البرخت الهجرة على انها حالة خاصة من حالات الحراك الجغرافى ، وقد يبدو هذا استهلالا طيبا ، مادام التعريف الفنى الدقيق للهجرة : انها فى الغالب توظيف لاخبار عن وحدات ادارية وعن اجتياز لحدود سياسية ، فالانتقال اليوم الى جوار آخر له تركيبة الاقتصادى والاجتماعى المتباين داخل الحدود السياسية قد يبدو عنيفا من حيث انتقطاعه عن القديم واتصاله بعلاقات واواصر اجتماعية جديدة ، فاذا كانت الهجرة الى بلد نازح بعيد ، والحقت حبالها بين جماعة دينية او مهنية ، كتنفل عالم فى اجواء عاله الخفى ، فان ذلك قد يخفف من وقع الانتقال .

وكانت الدراسات المبكرة للهجرة قادرة على تبين الخلافات الطارئة بين مكان الرحيل ، وهو فى الغالب ريفى ، وبين مكان النزوح وهو فى الغالب حضرى ، ولهذا فان علماء الهجرة حينذاك كانت بصورة قاطعة تلك التى تمس توافق المهاجرين ، مع العديد من المسائل المتشابهة . وتواجة دراسة الهجرة اليوم مسائل معقدة من نواح عديدة على درجة كبيرة من التشابك تسفر عن تداخل العديد من المتغيرات فى بعضها البعض .

ويتجه ريتشموند (٦٩ - ١٩٧٩) بنوع خاص فى بحثه للهجرة والحراك الى المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية . فالتحضر هو السمة

البارزة للمجتمعات الحديثة لديه ، كما انها بعض المتغيرات العديدة لتفسير الهجرة ، وفى هذا يقترب من راى « ديفز » الذى يرى أن التحضر هو الصورة البارزة لثورة التغير فى كل انماط الحيـــاة الاجتماعيــة (١٩٥٥ ص ٤٢٩) . وحالما اصبح التحضر هو الطابع الشكلى للجماعة الانسانية ، انتاب التغير كل اوضاع الهجرة ، وقفز الى الوجود مهاجر ما بعد الصناعة وهو من يدعوه ريتشموند المهاجر الطائر . وهذا المهاجر الطائر فى عالم اليوم هو على الاخص على درجة عالية من التعليم والقدرة على الحراك . ويندرج اللفظ على نمط من الهجرة يدعـــوه ريتشموند (١٩٧٩) بنمط التغير البنائى . ففى هذا النمط تستحوذ الهجـــرة الداخلية وارباها عادة ممن ولدوا بعيدا ، وعلى مكانة وسطى فى وضع المجتمع ، ليس هو الادنى كما هو حال العمال المهاجرين ، وليس هو الاعلى كما هو الحال فى أوضاع الاحتلال العسكرى او غزو البلد ، ويستطيع المهاجرون الجدد ان ينالوا نسبة من المراكز المهنية فى مهجرهم الجديد ، وقد يعد هذا بالضرورة صورة وظيفية لسياسة الهجرة فى يومها هذا . وبخاصة فى الديمقراطيات الناطقة باللغة الانجليزية فيما وراء البحـــار حيث اصبحت الهجرة الداخلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمهن التكنولوجيـــة وقد أصبحت المجتمعات السابقة فى الصناعة عند ريتشموند من المراكز التى تمتزج فيها الهيبة والقدرة فى ارتباطهما وتبعيتهما للمهنة ، ويجد من البيانات الحديثة ما يزوده بالقدرة على شرح النمط الذى يراه للهجـــرة مستعينا بمقارنة التوزيع المهنى فى كل من كندا واستراليا (١٩٧٩) .

وهناك عدد من النظريات المتداولة للهجرة ، أغلبها من وضع علماء الاجتماع ولا يعنى ذلك ان النظريات نفسها من علم الاجتماع بالمعنى الفنى للكلمة ، (بترسون ١٩٨٧) وقد أقام « لى » (١٩٦٦) نظريته للهجرة ، وهو يبغى أن يضيف جديدا الى رافنشتين وستوفر (١٩٤٠) ولجأ فى ذلك الى اربعة متغيرات اتخذ منها قاعدة اساسية لتفسيره للهجرة : أرض المنبت ، أرض المهجر . العقبات المتداخلة ــ سجايا المهاجرين ، وهى جميعا مما تتوافق مع نظائرها فى علم النفس ، ومع ذلك فان « لى » لم يدع انه قد ادرك على وجه الدقة العوامل التى تستحوذ على الناس أو تجذبهم اليها او تثيرهم ضدها . (١٩٦٦ ص ٤٩) ، وكان قادرا على تقديم تسعة عشر فرضا ، ستة منها ترجع الى معاجم الهجرة والكثافة ، وستة اخرى الى تيار الهجرة وتيارها المضاد ، والسبعة الباقية تتناول السجايا النفسية للمهاجرين من حيث رغبتهم فى الاختيار والعمل على تحقيق حاجتهم الى الانتقال ، ولكنها جميعا كانت فروضا ضعيفة ، ويعتبر ان سمات المهاجرين وهى البدائل القاطعة فى الهجرة لا تقل فى مداها عن تقدير المهاجر للمكان الذى يختاره لهجرته (لى ، ١٩٧٠) ، فالهجرة كما يراها « لى » تخضع للانتقاء ... ومن متناقضات الهجرة (انها تقوم على

حقيقة) أن حركة الناس قد تتجه الى الحط من صفات الناس ، كما تبدو فى بعض السمات المعينة عند النظر الى المنبت والمهجر (١٩٦٦، ص ٥٦ ــ ٥٧) .

ويؤكد « لى » بمقارنة معيار النزوح بتفسير الجذب فى الهجـرة ، أن العقبات المتداخلة حين تتجمع تغدو البوتقة التى تنصهر فيها نزعة المهاجر للانتقال .

أما «بيشرز » (١٩٦٧) فانه يعرض للهجرة بالتركيز الشديد على اتخاذ قرار الهجرة ، وفى القائه الضوء على الفرد المهاجر ، فانه يبقى فى دائرة التحليلات الصغرى ، فالمهاجر ــ كما يراه ــ يضع فى الاعتبار الاول ما يعود عليه من فائدة فى حله وترحاله ، ويسلك بذلك مسلك المنفعة الخالصة ، وحصيلة هذا الاتجاه العقلى المقصود ، تمثل ــ كما يقول ــ « ويبر » ، اجراء سكانيا . فاذا اضفنا هذه الزيادة الى المعلومات ، التى يستصوبها « بيشرز » ، فان الفائدة الحقيقية للانتقال مقابل البقاء تسـفر عن نفسها ، ومن ثم نستطيع ان نتكهن بحركة السكان جميعا (١٩٦٧ ص ٧٦) . وفى هذا الصدد يستطيع علماء الاجتماع ان يتكهنوا بالهجرة اذا ما عرفوا قيمة كل متغير يتناوله قرار الرحيل . فالقرارات الفردية للرحيل تتقيد بنوعية الانطباع ، والمتغيرات الاجتماعية ، والقرارات التى تتأثر بالعوامل النفسية والاجتماعية (١٩٦٧ ص ١٣٤) ، ومادام كل فرد عضوا فى أسرة القرار يصدر عن الاسرة . فاذا اعدنا صياغة تصورات « بيشرز » على هدى مصطلحات بارسونز المألوفة لديه ، فان عدة الاهتمام عنـد الزوج قد لا تلتقى مع الحجة القاطعة للزوجة ، وبالذات فيما يتصـل بقرار الرحيل .

وهناك عقبتان اساسيتان ماثلتان فى الفطرة عند ترجمة التحليلات الصغرى الى حقائق تحليلية كبرى . فالحاجة الى استجابة عدد كبير من اولئك المتكهنين ملحة لترسيخ اجراءات اصدار القرار ، وما لم يكن هناك استجابة تامة مطابقة للتكهن ، فان هذا النمط لا يعد نوعا من الاضافة . وتصور تلك المناقشات الطويلة المستمرة فى علم الاجتماع حول الضلالات البيئية ، صعوبة تزييف صلة بين البيانات الصغرى والكبرى . ويتسنى لنا بزيادة عدد المتغيرات كما تبدو فى المؤلفات الحديثة للسلالات (بلالوك ١٩٧٩) أن نكون أكثر قدرة على قهر هذه الصـعوبة ولو جزئيـا على الاقل .

النماذج الرياضية :

وتعتمد النماذج الرياضية لتفسير الهجرة على ما نجده من يسر فى هذه النماذج ، وهناك ما يقال فى شىء من الحدة ، عن مجموعتين من

تساير النظرية الميدانية فى علم الطبيعة ، والمسافة فى المجموعة الاولى هى البديل الاكبر للتكهن ، والارض وتوزيعاتها السكانية هى البدائل الحادة فى المجموعة الثانية .

ففى الولايات المتحدة ، يرى « ستوفر » ان الهجرة تتناسب عكسيا مع عدد الفرص المتداخلة التى تقوض فكرة المسافة ، وان عدد الاشخاص الذى يقصدون جهة معينة يتناسب بصورة مباشرة مع عدد الفرص المتاحة فى تلك الجهة . وتتناسب تناسبا عكسيا مع عدد الفرص المتداخلة ، ويفترض اخيرا ان الهجرة مكلفة ، وأن المهاجر يتوقف عن الرحيل حالما يجد الفرصة المناسبة ، فالارتحال من مكان الى آخر ما هو الا اتجاه مباشر الى فرص تلوح فى الارض النازح ، كما انه اتجاه عكسى لعدد من الفرص التى تلوح فى الطريق ، وان عددا من المهاجرين الاخرين يتزاحمون على الفرص فى تلك الارض ، ويقوم النقد الذى يوجه الى الحقائق التى يسوقها « ستوفر » اساسا على أن ما يقال عن متغيرات الهجرة التى تعتمد على غيرها تختلط مع المتغيرات المستقلة عن غيرها للمتكهنين بالهجرة ، ومنذ « ستوفر » جد عدد من النماذج القياسية للهجرة ، تعتمد اساسا على المسافة والمتغيرات التى تتصل بالمسافة لدى العدد الاوفى من المتكهنين بالهجرة (جرينوود ١٩٧٥ ، لورى ١٩٦٦ ، مارجوليس ١٩٧٧) . وعلى اية حال . فان نظرية الجذب فى تفسير الهجرة تعادل الحشد والاستهواء حتى ان الخلايا الحاشدة بالسكان ــ كما يقـــول « بوزين » فى قياسه الاحصائى ــ تجذب اليها مهاجرين أكثر مما تجذبهم اليها الخلايا غير الآهلة بالسكان ، فالخلايا حشد انسانى للسكان .

ويقوم المجال الحديث للنظرية على الانتفاع بنوعية البيانات المتاحة عن التوزيع الجغرافى لارض المنبت لاولئك النازحين ، وهى بيانات تصدر عادة فى صورة جداول للهجرة الداخلية فى الاقليم ، وتجيب هذه الجـداول اجابة مرتبة عن الاسئلة الاحصائية عن التحركات المتواترة ، ومواطن النزوح الاخيرة ، وموطن النشاة والمولد ... الخ . ويرى « توبلر » ان الاعتمـاد على هذه الجداول يعوق الاستدلال على الدوافع التى تيسر تفسير الهجرة ، ومن اليسير أن نقدم الدليل ــ كما يقول توبلر ــ على ان ميدان الهجرة الخالصة نسبيا ، هو فى تدرج احتمال العمل ، وان ميـــدان التدرج (الاستهواء) يتيسر حسابه بما تتسم به اسس الرياضيات من تكامل وليست بنا حاجة الى توكيد أن الجداول لا تتماثل بالنسبة للمجرى المضاد للهجرة . وزيادة على ذلك ، فان « الاستهواء » مما يصعب الاستدلال عليه مقدما ، ومن الخطر الاعتماد على المسببات الدائرة ، كما هى فى بعض مايتناول الهجرة ، والدعامة التى تقوم عليها طريقة « توبلر » ، وهى طريقة جذابة الى ابعد حد هى الكمبيوتر اذ يترجم المصورات الميدانيــة

للهجرة الى رسوم بيانية حيث تبدو الحبيبات الصغيرة ، فى مساحاتها النسبية الى حجم التغير الخالص علامة على مناطق التجمع والتفريغ .

وهناك تناول حديث آخر من المحتمل ان يكون ذا صلة بالنظرية الميدانية التى تعرض لنماذج الهجرة ، ينسب الى « كورجو » (١٩٧٩) ، حيث يركز على تواتر الهجرة الى أماكن الاقامة الاولى ، وبعبارة اخرى ، قام بدراسة العلاقة بين عدد المهاجرين وعدد الهجرات ، وهو ميدان غير مطروق فى دراسة الهجرة ، ويعتمد فى دراسته على مجموعة من البيانات بعضها من فرنسا والبعض الآخر من الولايات المتحدة ، وطريقته فى البحث صورة غير دقيقة للطريقة التى تستخدم لمعدلات التعاقب التى يعرفها كل الباحثين فى ميدان الخصوبة ، وتعنى أن السؤال يتكرر عن احتمالات تعاقب الهجرة عقب كل هجرة . ومن الطبيعى ان يتزايد عند كل هجرة تتم ، ولكن ككل خاصية لها تفسيرها ، فان الحراك محدد كلية فى ذاته ، كما ان خاصية التفسير تنقطع تماما فى بواكير العملية بسبب متغيرات العمر . ويتماثل عمل « كورجو » فى بعض النواحى مع عمل « روجرز » (١٩٦٩) فى محاولته تحقيق نموذج محتمل لتعاقب الحراك يعتمد على اعداد الحراك السابق .

أما عدد النماذج فى الهجرات المحسوبة فانه مثير للغاية ، وان كنا لا نستطيع ان نتخذ منه قياسا فى هذا الصدد (مارجوليس ، ١٩٧٧) ، وحتى نفيها حقها فان علينا ان نقول بأن الحراك الانسانى يبدو كما لو كان جامدا بطبيعته ، كما أن التقنين الحسابى متاح . وكل ما نريد ان نبرزه هو أن الهجرة مهما يكن وضعها فى علم الاجتماع فى حاجة الى تفسير فى الاطار الاجتماعى ، ففى اطار المؤسسات الاجتماعية ، يكون مثل هذا الاطار أكثر نسبيا من ألا يكون ، اطارا للتغير الاجتماعى بكل ميسراته (البرخت ، ١٩٧٢ ص ٢٧٧) .

التغير الاجتماعى

الهجرة والسلالة :

حاول بترسون (١٩٧٨) أن يضع للهجرة تصورا خالصا فى « علم الاجتماع » ، واعتمد الى حد ما — على البدايات النظرية لبعض علماء الاجتماع (جانسن ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ — ومانجالام وشوارزويلر ١٩٦٨ ، ١٩٧٠) ، فاطرح تفسيرا سوسيولوجيا للهجرة يقوم التحليل فيه على النظر الى الجماعات والمؤسسات وكيف تمتزج فى كيانات وتنظيمات اجتماعية (١٩٧٨ ص ٥٥٧) ، فمن ناحية الهجرة تتركز النظرة على المهاجرين الافراد الذى يقررون تحت الضغط اتخاذ قرار الهجرة من عدمه ،

وبعبارة اخرى يتخذ المهاجر الطارىء قراره تبعا للمعايير التى يتشربها من جماعته او جماعاته (١٩٧٨ ، ص ٥٥٧) ، ففى الهجرة الدولية ، مثلا يصبح المتغير الحقيقى المؤثر مجموعة من القيود لحركة الانسان وحريته ، وهى قيود سياسية ، القرار الحاسم فيها للدولة او الوحدات الادارية ، ومن المثير للدهشة انه حتى وقتنا هذا مازال هناك بعض ما يؤكد المؤثرات السياسية الخالصة على الهجرة ، كالقيود المفروضة على الانتقال عبر الحدود (كوبات ١٩٧٨ ، بترسون ١٩٦٤) ، والمهاجر ــ كما يراه بترسون ــ هو الشخص الذى يدخل خلال تجواله فى انماط عديدة متباينة من التجاوب والعلاقات مع أولئك الذين يمتون الى منبته الاول ، وما يزال بترسون على معرفة تامة بالصعوبات التى يواجهها فى التفسيرات الناجمة عن هجرة واسعة ضخمة أو عن سلسلة من الهجرات عندما يستبقى المهاجر تلك النماذج من التفاعل مع منبته الاول .

ويميز « بترسون » ــ فضلا عن ذلك ــ بين تفسير الهجرة النازحة بسؤال المهاجرين انفسهم وبين تلك التى يقوم تفسيرها على تحليل القوى التى يظن انها تقع عند الهجرة حيث يبدو كل دافع عقلى غير مناسب قل أو كثر (١٩٧٨ ص ٥٥٩) .

اما كيف تتحول جماعات المهاجرين الى جماعات عنصرية ، فانه سؤال يجيب عليه بترسون بقوله : ان الاجابة تأتى فى مكان ما بين الفكرة التقليدية القديمة للاستيعاب والفكرة الحديثة التى تميز جماعات المهاجرين والباقية اطلاقا . (جاتر ١٩٦٢ ، فيكولى ، ١٩٧٢) ، ومثل هذه الحالة قد تحتاج الى اتصال تعويض النقص بدماء جديدة . وفضلا عن ذلك فان حركات الاستغلال السياسى الحديثة تشهد بخشونة الجماعات العنصرية ، والعلاقة العنصرية بالهجرة هى فى احتمال ان يلجأ المهاجر الى ابراز ذاتيته فى مهجره ، وحالما تبرز هذه الذاتية فانها تغدو معيارية ومن ثم تقاوم التغير (سوانسون ١٩٧١) ، ومن الضرورى حينئذ ان الجماعات العنصرية هى المنظمات الاجتماعية للمهاجرين ، وانها تمثل تجديد الاواصر الاجتماعية القوية التى خلفوها وراءهم .

وبينما يثير بترسون الجدل حول ما تنتهى اليه حصيلة الهجرة . وبالتحديد الجماعة العنصرية الى الدوافع المحتملة للهجرة ، فان « ماكنيل » (١٩٧٨) يبدأ الجدل من حيث التصنيف العنصرى للعمر فى تأثره بالخصوبة والموت ويقدمه على أسباب الهجرة ، فالمحرك الاول للهجرة ــ كما يراه « ماكنيل » ينجم عما يتأتى من تباين الوفيات ، والهجرة كما يراها « ماكنيل » هى الجسر الذى يصل بين نمطين من انماط التجربة الانسانية : فاما البقاء فى ارض الوطن والدفاع عنه ضد العدو والغريب ، واما الطواف بعيدا فى أى منتجع . فالهجرة تعتمد تماماً على أطوار الحياة فى

دورتها هى الاخرى ، وسلوك الطواف حالة سابقة على الهجرة ، وفى محاولة لحصر اتجاه المجتمع الاوراسى فى قياسه للهجرة ، فان ماكنيل يرى ان الهجرة اما ثنائية الصورة واما مشتركة : ثنائية بى أن كلا من ذوى المهارات الدنيا من السكان والصفوة الممتازة منهم يقبلون على الهجرة ، ومشتركة من حيث ان مثل هذه الهجرات هى بالضرورة على مسلك او مسلك مضاد . كما ان اختلاف انماط الهجرة بين المدن والمناطق الداخلية يدفع السكان نحو المدن ، التى يخاطر عدد قليل منها بالتجوال بعيدا فى الداخل مما يؤدى الى نوع من الفراغ الناجم عن ذلك التجوال البعيد أو عن الموت فى الغربة بعد الاتصال بالمدينة ، وبعبارة اخرى ، ان كل تجمع سكانى نازح يشوبه نوع من الضعف تجاه المرض الذى يعصف بالضعاف من الاطفال ويقضى عليهم بينما لا يؤثر فى الكبار ، والصلة بين تجربة المرض وعدم القدرة على مقاومة المرض ان عدم قدرة السكان على مقاومته يودى بكثرتها ويقلل من عددها ، مما يعنى أن اعداد السكان بين الحضر تظل كما هى لا تتأثر باعداد النازحين اليه ، اما فى الداخل فان الارض مهيأة بطبيعتها لاستقبال النازحين من الحضر اليهـــا ، وبدون الدخول فى تفاصيل مسهبة عن نظرية « ماكنيل » عن الهجرة ، تكفى الاشارة الى انها واحدة من القلة التى تضع علاقة سببية بين السكان وبين الهجرة دون ان تهمل القاعدة الاجتماعية البيلوجية للثقافات الانسانية من ناحية وبدون أن تغنى بقياس التركيبات المصطنعة للهجرة ، من ناحية أخرى .

من علم الحياة الى علم الاجتماع :

قامت الفروض التقليدية القديمـــة التى زودت تفســـيرات الهجرة بحاجتها من المعرفة ، على أساس من ادراك الانسان لمنفعته كمخلوق عاقل وعامل متحرر ، وكانت الفكرة عن التجمعات الانسانية انها كالعلوم الطبيعية تخضع للقانون الذى تخضع له عناصر المادة ، ولذلك فانها تسير فى الاتجاه الذى تسلكه الرياضيات ، فالانسان كما هو كائن عاقل فانه مقطوع الجذور ، وعلينا كما نرى ـ ان نسلم على اية حال بما نشاهده من قلة الشواهد التى تفسر لنا الهجرة . ونتوقع أن تواتينا القدرة على اثبات أن ما نراه من التوتر الذى يسود المجتمعات يشترك معنا فى رؤيته اكثر علماء الاجتماع :

ويبدو ـ جريا على ما يراه علماء الاجتماع عن التنشئة الاجتماعية ـ ان الكائن البشرى عليه ان يخضع لضغوط اجتماعية مستمرة حتى يستوى ، ومن أسس هذا الاستواء ما يواجهه من عوائق تغيير المنتجع وبخاصة فى الفترة التى يعتمد فيها اقتصاديا ووجدانيا على الاسرة فى ولادته وتربيته وتوجيهه ، كما أن المؤسسات الاجتماعية ـ كما يراها علماء الاجتماع ـ ماهى الا نتاج سلوك نمطى يخضع تماما للاتساق والتكرار . وهمـــا من صميم

الوظائف البيلوجية للجسم البشرى وما تنطوى عليه الحالة البدنية من مشاعر ، ويبدو ان التاريخ البشرى ما هو الا عملية تطور نحو مستوى أعلى من التنظيم الثقافى . (سيرفس ١٩٧١)

ولا ننسى ان القعود قد اقتحم حياة الانسان فى عصر متأخر فى اطار من التطور فى طبيعة الاشياء ، وقيام تجمعات حضارية مستقرة فى عصر اكثر تأخرا ، فالحياة فى تجمعات كبرى تحتاج الى قدر كبير من الضبط للفرد والتنظيم للجماعة . ولذلك فان ترسانة التنشئة الآلية ، تبدو وكأنها ملتزمة بتنشئة انسان اجتماعى ، ويترتب على فشل التنشئة عواقب خطيرة : بما تترك من اثر فى حشود الناس ، كما يسفر المجتمع الحديث عن تباين شديد قاطع بين عملية اعداد الفرد من ناحية والحاجة الى ضبط اجتماعى متماسك من ناحية أخرى ، وقد يبدو هذا فى صورة أكثر بروزا عما هى عليه فى مجتمعات أخرى أو فى مجتمعات أقل حداثة ، ففى أخلاق كل حشد قد لا نرى احتمالا للمروق من الموت ، بقدر ما نرى ازدياد التوتر فى المؤسسات الاجتماعية التى تتعامل مع حشود الشباب ، مما يلزم المجتمع الحديث ان يزود اكبر عدد من اشتات الناس بقدر واف من العلاقات المجدية حتى يتاح لهم البقاء كل فى جماعته ، حيث تشغل هذه الجماعات بالطبيعة حيزا معينا ، وان كان افرادها ممن لا جذور لهم ، فاذا فشلت مثل هذه العلاقات ، بدت الحاجة للبحـــث عن غيرها قد تكون أكثر جدوى .

وقد قلنا من قبل أن دراسة الدوافع لا تشجع الاتجاه الى التخمين العقلى كعامل حاسم فى السلوك الانسانى ، بالرغم من ان بناء المجتمع الحديث يبدو كما لو كان قائما على تخطيط عقلى ، وقد يبدو محالا ، عند بعض علماء الاجتماع ، كبارسونز مثلا ، ان الكائن البشرى يستطيع ان يستبقى وضعا عقليا سخيفا او خاويا من العقل ، اذا ما كان المحيط الذى يعيشه متزنا او قائما على خطة (بارسونز وآل ١٩٧٣) فالواقع ــ مهما يكن ــ ان الناس باقون ، وانهم يحيون حياة عقلية منظمة ، وان كان هذا لا يعنى أن قراراتهم متزنة . وان كان من الارجح ان النظام القويم يؤدى الى بقاء هؤلاء الافراد القادرين على فهمه واستيعابه واستمرارهم . وفى نظرتنا للدافع ، فاننا نفضل الافتراض القائل بان بعض التحرر من الالتزام فى اصدار القرار ، فرض كاف لتفسير الهجرة ، بل نفترض اكثر من هذا ، هذا ، ان التجوال الفطرى ينم عن تفسير جاد ، وان الحافز غير الملتزم تفسير ضعيف ، كما هو تماما فى التفسيرات التقليدية للهجرة ، وان افتراض فقدان الجذور تفسير جاد وافتراض العقـــل والادراك تفسير ضعيف ، وقد امتزجا فى الواقع مع قاعـدة ماوراء القيـاس لتفســير الهجرة .

ولا نستطيع ان تصل الى تفسيرنا مالم نضع فى اعتبارنا تطور الحركة فى المجتمعات الانسانية ، فاذا اعتمدنا على نوع من التوازى بين الانتوجينيا والفيلوجينيا فى النمو الانسانى ، فان ذلـك هو ماســارت عليه العلوم الاجتماعية منذ « هيكيل » . وهناك مؤلف آخر حديث ، وان لم يعرض للهجرة ؛ ولكنه اخذ بهذا التوازى قام به « هابيرماس » (١٩٧٦) يبدا فيه بمناقشته مراحل نمو الطفل مع النمو الاجتماعى المعقد ، يتحيز فيه تحيزا شديدا « لبياجيه » الا ان نظرته الغائبة تفسر ظهور الطبقـات الاجتماعية واقول النظام الراسمالى الجائر . وان كنا لا نبغى التشيع لتطور هذا التصنيف ونموه . فأحداث التاريخ ليست بهذا التنافر كما يراها « ويبر » ؛ اما ماهو متنافر فهو تعاقب اوضاع التنشئة فى تشكيلها للنظم الاجتماعية ، ويحتوى هذا التعاقب ــ كما نفترض ــ على خبرات لغـوية (فيلوجينية) طالما أقصينا خاصية التجوال عن الآدميين .

فالنظم الاجتماعية ، من ناحية أخرى ، ما هى بالنسبة لنا ، الا مستودعات لقهر السلوك الانسانى حين يثبط من الميــول الاجتماعية والبيلوجية للحركة والانتقال . ونقول بعبارة أخرى ان الفشل فى قهر الناس يؤدى الى الهجرة ، وهى حقيقة يعززها تبين وتحديد الميل الى الانتقال والتجول لدى هذا الفريق من شباب الناس . ومع ذلك فان المجتمعات الحديثة حين يتيسر لها الانتقال ، فان معدل العمر حين تأخذ الهجرة مجراها ، يبدو عريضا متسعا (تيلى وبرون ١٩٦٨ ، تـوماس ١٩٧٣) .

ومن الفروض القديمة التى لا يقوم عليها دليل ان القوى والعوامل التى لدينا تدفع من يتأثرون بها من الناس فى أى مكان ، كما هى فى ظروف الحياة الصعبة نفيا كانت أم اتلافا . وانا لنرى على الاقل من قبيل ما هو قائم أن نقدم نظرية للهجرة تتخذ من تعاسة الفرد فكاكا من القهر على البقاء ، ففى مثل هذه الحالات نرى من يصعب قيادهم هم الشباب ، والاصحاء ، والذين يحيون حياة عقلية وهم على الارجح ممن ينشــدون الحراك . وعلينا ان نذكر أن « بوج » (١٩٦٩) يرى ان العمـر هـو البديل الوحيد الذى لا يتغير فى علاقته الايجابية بالهجرة ، كما ان « لى » (١٩٦٦) يعتقد أن المهاجرين يختلفون عن غير المهــاجرين فى نصيب كل منهم من الشجاعة النابعة التى يبدون عليها . كما اننا نفضــل التفكير فى العقبات التى تنوش مسعاهم لتنشئة الكبار حيث يقف امامهم عديد من الالتزامات تحول بينهم وبين التغلب على اهتمامات معينة للفرد .

اما ما يقال من أن الهجرة اختيارية يحكمها العمر فى الواقع حيث بقيت الهجرة مقصورة على الشباب فى بواكير العمر وحيث يبقى هــذا الخليط من التنشئة السيئة التى تقنع الناس بالبقاء ، والميل الاقتصادى

والبيلوجى للتروح نضالا عنيفا ضد القهر على البقاء . وهناك اتجاه وحيد بالغ التطرف فى علم الاجتماع وعند الماركسيين والراديكاليين دائمة الصراع فى علوم الاجتماع يفترض أن عمليات التنشئة تعود بالناس الى ما كانوا عليه قبل الحالة القائمة ، أما علماء الاجتماع المعتدلون فانهم يقررون ان التنشئة هى الصلة الضعيفة فى اعادة تشكيل النظام الاجتماعى أما الصعوبات التى تنشأ بين الابناء والاباء ، وبالتالى ين الاجيال (ايزنشتات ١٩٥٦) فان فرص الضبط الاجتماعى حيالها ، تضعف وتتهاوى حينا بعد حين بصورة كبرى ، كما يرجع خلاف الاجيال الى اختلاف فرض الفرص مع اختلاف دورة الحياة ، وبعبارة أخرى ، تؤدى احتمـالات التنشئة المبتورة ــ على الاقل ــ الى كفالة الحافز للانتقال ، حيث لا يوجد اغراء شديد كاف على البقاء ، ولدينا الآن الكثير مما نعرفه عن الهجرة ما ندعى معه على انه لا يوجد مجتمع خال منها .

تضـيـيق الحـراك :

ما هى اذن ، الاسس الاولية للقهر الذى يؤدى الى احباط شهوة الفرد او الجماعة للتجوال ؟

ان أول هذه الاسس ما يتصل بالاسرة والاقرباء ، وثانيها ما يتصل بشبكة الاعلام الاجتماعى ، فكلما كبرت الجماعة كبر معها دور الدولة كأداة سريعة للضبط لتقوم بدورها نحو الهجرة ، والمتغيرات السكانية الناجمة عن الموت والولادة ، وخلل التوزيع بينهما كما هو دائما ، تؤدى الى خلل التوزن فى البناء من حيث العمر والجنس ، فاما نجم عنه زيادة فى السكان واما نقص ، وكلاهما يشجع على الهجرة (ماكنيل ١٩٧٨) ، فالنظرة الحادة لعلم الاجتماع ، ترى أن الخلل السكانى يصور البناء الاجتماعى الى الحد الذى يحول بين الرباط الاجتماعى واحتواء الافراد فى محيطهم . وأن ما ينجم عن تأثير الموت والاخصاب على تكوين الاسرة هو تماما ما ينجم عن التغير فى التزامات الاسرة قبل الذرية اذ يغدو قوة اجتماعية تعزز الاستقرار والبقاء ، والمثال الدقيق على ذلك هو هجرة الصبايا من تخوم كويبك الى مونتريال ، فهاتيك الصبايا فى شبابهن ولا أطفال لديهن اما لحظهن او لفكرة مسبقة لديهن . ومهما يبدو من عمرهن او جنسهن أو ممن اتيح لهن حمل مبكر ، فان أخريات يحتذين حذوهن ، ويقمن جميعا نظاما اجتماعيا مستقرا عديم الجذور فى محيطهن الريفى الذى اعتدنه (فيفرز ، ١٩٧١) وبعبارة أخرى فان هذا الاجراء السكانى الطارىء والذى جاء عنوا قد ترجم الى صورة من القيمة تجد سندها فى الضغوط السانحة وفى تصديق الكنيسة الكاثوليكية عليها الى الحد الذى أصبح فيه البقاء فى الوطن وتكوين اسرة صورة شكلية لا من حيث الاحصاء فحسب ، ولكن من حيث المعيار ايضا ، واصبح من المعروف تماما أن هناك نوعا من

التواصل بين الاشكال الاحصائية والمعيارية تستند الى عدد من الدراسات القليلة هومانز ، ١٩٦١ ، ففى واقع الامر لا يبتعد الشكل المعيارى كثيرا عن التقنين التشريعى وان الافراد ليسوا جميعا على مستوى واحد من التنشئة ؛ وان بعض صور التشقق تنشأ ــ يقينا ــ خلال الهجرة . وقد عبر « سوندرز » (١٩٥٦) منذ زمن ليس ببعيد (١٩٤٣) عن قلقه الشديد للتمزق الذى يلم بالهجرة مما يهدد الاستقرار الاجتماعى للجماعة، وان كان سوندرز قد اعتبر الهجرة حلا موقوتا للضغط السكانى فان قوى الهجرة غير المتوازنة تفوق كثيرا الاستقرار الناجم عن ضآلة الضغط السكانى .

وعلى أية حال ، فان الهجرة فى تصورنا ، عرض لضآلة رقابة الجماعة على أفرادها ، حتى وان قننت عملية الهجرة ، فان الخطر القائم الذى يهدد استقرار الجماعة بعيد فى الواقع عن التفكير . فالتاريخ الانسانى لم يكن على الدوام تاريخا للصراع الطبقى ، وتاريخ الصراع يخضع دائما للتغير فى ميزان القوى ، كما يخضع للكوارث الطبيعية وللكوارث التى يصنعها الانسان ، ومثل هذا التدخل فيما هو عادى وان كان متغيرا غير ثابت فى النظام الاجتماعى ، من شأنه أن يغير ولو بصورة وقتية من القيم فى الجيل التالى ، فالتنشئة الاجتماعية ينتابها الخلل ونادرا ما تكتمل ، مما يحمل فصائل السكان الذين يرفضون الخضوع أو البقاء خاضعين على الهجرة ، فاذا كان من اليسير تعريف هذا الشكل من اشكال رفض الخضوع بأنه خروج على القاعدة ، فان نظرية « هوفمان ــ نوتنى » (١٩٧٠ ــ ١٩٧٣) يمكن أن تعمم فى اطار ما تراه لتفسير الهجرة ، وبالتحديد : أن الهجرة تأخذ دورها عندما يقل القمع الاجتماعى .

وليس لهذا الخلاف فى صوره العديدة ما يضعف من تماسك الجماعات فتاريخ البشرية مشرق تماما بالثقافات الرفيعة وفروعها المتناثرة ، فالقرى بحصادها الطيب ومصايدها الوفيرة الباقية تقوم بأود الزيادة الجوهرية للسكان ، وغالبا ما يرجع نمو السكان على مدى التاريخ الانسانى الى تناقص الوفيات تبعا لتحسن الاوضاع المعيشية ، وكان تناقص الوفيات وقتيا فى العادة ، وإن كان لا يكفى لزيادة السكان الى الحد الذى يهدد المؤسسات الاجتماعية القائمة .

ولم يعد صراخ الطفل فى الوقت الحاضر ، وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى الغرب مثلا ، سمة مباشرة على الزيادة السكانية ، وفى كلا الحالين لم يعد حشد الصغار والباقين مما يهدد المؤسسات القديمة بالانفجار وبعبارة أخرى ، فان المؤسسات القديمة بوضعها القائم لا تستطيع أن تستوعب او تنشىء التنشئة الكافية ذلك الحشد الذى يقتحم مرحلة الرجولة ، واقرب الطرق لتناول هذا الموضوع مما يؤدى بالضرورة الى

اضعاف القهر الاجتماعى البادى فى الهجرة ، وهكذا ، تتفاقم الزيادة السكانية تقليديا مع قلة الوفيات من ناحية ، ومع زيادة التوالد من ناحية أخرى ، وتؤدى الى سرعة قيام حشد ضخم من الشباب وأصبح البناء الاجتماعى فى مسيس الحاجة الى صورة جديدة من التكوين المحلى ، ونعود فى هذا الى الحالات المبكرة للانسان حين ينشد مقاما ، والتكوين المحلى الجديد هو أبسط صورة للانطلاق من هذا التقليد ، والحلقة الاولى فى سلسلة أحداث التغير الاجتماعى (سوانسون ، ١٩٧١) — وحيث تنشأ المحلية الجديدة بقيام أسرة تسمو على الهجرة ، فان ذلك مما يوحى بتقبل التغير الاجتماعى .

وما هو حق ، من وجهة النظر السكانية ، ان عشرة الالاف الماضية وما اليها من التاريخ الانسانى قد اتسمت بقلة الزيادة السكانية بسبب معوقات عارضة وما هو حق ايضا ، ان المعدل العام للنمو مر بفترات كان التذبذب فيه جسيما ، وان سرعة الزيادة السكانية ظاهرة عصرية ، ومن اليسير ان نتبين عواقب مثل هذه الحالة السكانية على الهجرة ، وكان على المستوطنات البشرية أن تقنن الوسائل التى تكفل عدم الزيادة فى السكان والتصدى لكل زيادة لا تستحب ، والطريق الطبيعى لها كان واد البنات : مما أدى الى خلل التوازن بين الجنسين ، وكان على الاعداد الزائدة من الذكور أن تخضع لشتى أنواع التنافس المقنن الذى يؤدى الى بقاء . الاصلح : كلعبة الحرب ، ولعبة القنص ، والخدمة العسكرية أخيرا ، (هاريس ، ١٩٧٧) وان كان علينا أن نعى ان الخدمة العسكرية ، عندما غدت صورة ثقافية مقبولة ، بقيت واستمرت دون ما نظر الى الخلل بين الجنسين ، ونستطيع أن نلمح الشبه القائم بين الهجرة والخدمة العسكرية ، وكانت كالصيد بديلا لفكرة التجوال ، والمثل على ذلك كما نراه ، وهو مثل جدير بالدراسة والتفسير فى التقاليد الثقافية للهجرة . وما نمته سويسرا ، أو على الاصح هذا الشتيت من سكانها الذين يقومون على ادارة أنفسهم ، من تقليد عندما اطردت سرعة النمو السكانى ، بدأوا يمارسونه منذ القرن السابع عشر واطرد لمائتى عام أخرى فحواه الحاق نسبة معينة من الشباب بالخدمة العسكرية بوصفهم متطوعين فى الغالب ، ولكنهم كانوا يخضعون أحيانا للتجنيد بوسائل معينة (هوفمان — نوتنى ، وكيلياس ، ١٩٧٨) ، ثم بدأ نشاط التجنيد للمشروع واصبح واقعا وغدا قاعدة لتنظيم الهجرة ، أو بالاحرى مبدأ للتهجير ، وفى فترة متأخرة كان لسويسرا عدد لا بأس به من المهاجرين عبر البحار ، وكان التصور الثقافى لاولئك الباقين وراءهم أن اولئك المهاجرين كانوا يكلفونهم كثيرا ، فاذا كان ثمة علاقة مباشرة بين الطابع الثقافى للمشروع والتعريف الثقافى للمهاجرين فان ذلك يحتاج الى دراسة أوسع والى نقاش سافر .

وما من شك ـ على أية حال ـ فى أن الهجرة ، مثلها مثل السلسلة من اليسير تنقيدها ، كما أن الطابع الثقافى للمهاجرين يمكن اختياره من بين الجماعات الدنيا من السكان المتوقع لهم أن يهاجروا ، ولكنهم وفقا للتفسير المبكر للهجرة ، كانوا ممن يتوقعون الاستجابة لقوى الدفع ٪ وبعبارات أخرى نحب أن نعيد صياغة فكرتنا عن الهجرة على الصورة التالية :

أولا : هناك تأثير فعال للحافز الاجتماعى البيلوجى للحراك حينما يضعف القهر الذى يمسك عادة بتلابيب الفرد ليبقى فى مكانه .

ثانيا : ان الهجرة حين بدات كحل لمشكلة القهر المتهافت تحتاج الى نوع من التنظيم وفقا للمعايير الثقافية .

وهناك العديد من عوامل الجذب ، يرى أنها تشجع الهجرة الداخلية ، وعادة ما تكون ماثلة فى الوضع الاقتصادى ، وان عدت اجتماعية على انها الرباط المفضل للعشرة ، وفى دراسة لذوى الحياة الناعمة فى الولايات المتحدة ، بدت العلاقات القرابية وعلاقات الصداقة أكثر ثقلا فى قرار الحراك من أى مستوى للحياة الناعمة (دى جونج ، واحمد ، ١٩٧) وهذه الروابط الاجتماعية هى فى حقيقتها دخل مادى للمهاجر ، فالتجمعات السكانية الكبرى تفضل الاختيار الحر للروابط الاجتماعية على الاختيار المقيد ومن ثم كان الانطلاق من تقاليد الريف بالهجرة الى الحضر ، وللمثل الالمانى القديم « هواء المدينة يحرر » (البرخت ، ١٩٧٢ . ص ١١٦) حقيقة فى الافصاح عن القوى التى تحيط بالهجرة . وقد كان لمهاجرى ريتشموند (١٩٦٩) وضع حضرى بارز ، ومن اليسير أن نرى فى هجرتهم ما ينم عن الاستبشار بعلاقات اجتماعية ؛ وخاصة فى نموها خلال الحراك ، وتنزع تلك الهجرة الى قهر طغيان الحيز ، وهى حقيقة ترد فى كل ما كتب عن الهجرة (شبنجلر ومايرز ، ١٩٧٧) ، وما زال البحث قاصرا عن تناول الصعوبة التى تعترض تفسير الهجرة حتى الآن ، ما دامت الاعتبارات الاقتصادية الجوهرية قد نأت عنه ، ولهذا يفترض كل من شبنجلر ومايرز ان الهجرة تتباطأ عندما يختفى خلل التوازن الاجتماعى والاقتصادى وتتضاءل الفروق الاولية (١٩٧٧ . ص ١٢) وطالما نستطيع أن نقرر أن احتمال الهجرة ظاهرة تنجم عن التماسك الاجتماعى وان قيل العكس ، فالهجرة بعبارة أخرى تبدو كما لو كانت الطريق الطبيعى للخلاص من المواقف العسيرة (ماثراس ، ١٩٧٧) ، فالتمدين مثلا يسمح بالهجرة من أماكن القهر حيثما كانت . (جولد شيدر ، ١٩٧١)

القيمة الحقيقية لما وراء القياس المقترح :

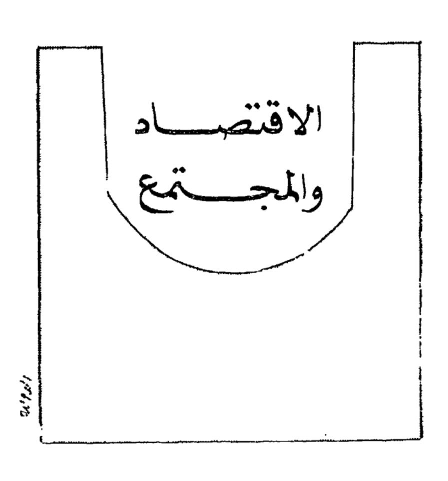
قلنا ان الراى السائد فى دراسة الهجرة يقوم على افتراض حالة من القصور الذاتى للعالم الاجتماعى تتوازى مع فكرة القصور الذاتى فى عالم الطبيعة (برلينر ، ١٩٧٧ ، ص ٤٤٧) ، أما الرأى الذى قدمناه وله — على الاقل — قيمته الحقيقية ، فانه يفسر من جديد الوضع القائم ، وتتبين الحيوية الفطرية للافراد ، وان عاقتها ضغوط الحياة الاجتماعية السديدة ، وعلينا أن نناقش رؤيتنا لما وراء القياس فى توافقها مع المعيار الشحيح للتفسير العلمى كما أن علينا أن نقدم صورة مصغرة للنظريات العديدة التى تناولناها من قبل وأن يفيد صياغتها لتساير اتجاهنا فى الدراسة . ويلتقى ماكنيل (١٩٧٨) فى تفسيره للهجرة ، مع ما نراه من اضطراب النظام الاجتماعى نتيجة للخلل السكانى . ويرى بترسون (١٩٧٨) أن الانتماء الى السلالة ينمو كنوع من اثبات الذات ، بعد ما تنزع الهجرة عنها فريضة القهر عندما تحس بالهوان الذى حملها على الرحيل ، كما أن نظرية هوفمان ونوننى (١٩٧٣) عن خلل التوازن والقياس الذى يحبذ الهجرة ، تلتقى تماما بفكرتنا التى نرى فيها أن تخاذل القهر الاجتماعى يطلق الحيوية الفطرية للهجرة عند السكان فيصعب السيطرة عليها . أما فهم البرخت (١٩٧٢) للهجرة على انها تقع نتيجة الخلط فى رباط الجماعة ، فانه يتمشى مع ما تقترضه للاتجاه الفطرى للحراك . وأما الصور العديدة التى ترى أن الهجرة ما هى الا رد فعل للاعداد التى تستوعبها . فانها قد تندرج تحت تفسيرنا الثنائى للقهر الاجتماعى من ناحية ان القهر الاجتماعى حين يقع على الافراد يعوق هجرتهم ، ومن ناحية أخرى ، ان الهجرة ذاتها قد تصبح معيارية عندما تحتوى أفرادا من المهاجرين فى اتجاه وفى اتجاه مضاد له .

والصعوبة الكبرى فى تفسير الهجرة حتى وقتنا هذا ماثلة فى الخلط بين التفسيرات الكبرى والصغرى ، وتدور الصغرى منها أصلا حول السؤال عن الدوافع ، ومع تسليمنا بأن المجتمعات الانسانية تتكون من افراد كما هى دائما ، وأن فيها من حيوية بيلوجية واجتماعية ، فاننا نستطيع بذلك أن نركز على مظاهر القمع الاجتماعى .

ولا يعنى هذا أننا نرى الاقلال من عدد المتغيرات التى تؤثر فى الهجرة ولكن لنركز على طائفة واحدة من المتغيرات هى القهر الاجتماعى ، فأن هذه الطائفة من المتغيرات التى تبين القهر الاجتماعى وتحله من الضخامة بما يلقى بها الى احضان العمليات الحسابية المعقدة كلما اتيح ذلك . ولا نحب أن نغضى عن ذلك الكم الوافر من البحوث عن الدوافع الانسانية التى تدور حول الهجرة ، وان كنا نرى أن علم الاجتماع يفيد من بقائه قاصرا على اطاره ، فى تناوله للمسائل المتعلقة بالنظم الاجتماعية ، والعلاقات

الواجبة فيما بينها ، ولا يبتعد فى هذ' عن الاتجاه الفكرى المعاصر لعـلم الاجتماع فى اهتمامه بأمور الضبط الاجتماعى ، والقسمة المتباينة للجزاء ، وهى جميعا مما يشجع أو يثبط بصورة أو أخرى الافراد على البقاء أو الرحيل وان كان ذلك لا يبين الا مما يستهويه الافراد .

ولا تدل هذه النظرية على أن مهمة المؤسسات الاجتماعية هى قمع سلوك الافراد ، ونحب ان نؤكد اننا ندرك تماما السلوك العكسى للكائن البشرى الذى يدرك لا عن طريق العد اعتماده على الآخرين كاعتماد الآخرين عليه ، والذى يهاجر أو ينبذ الهجرة حتى وان لم تؤد الى فائدته ، وعلى العموم ، ان أبقينا على تصور النمو والتقدم والنضج ، فان السبب فى الهجرة هو الرحيل عن المنتجع الذى يبدو فى نظر المهاجر نظاما اجتماعيا ناقصا ، أو البقاء فى المنتجع ما بدا حميد العواقب .



من المستحيل فى حدود صفحات قلائل القيام بالمهمة التى ينطوى عليها عنوان هذا المقال ، وبطريقة شاملة أو حتى مناسبة . أولا : لان ماكتب تحت عنوان « الاقتصاد والمجتمع » هو من الغزارة بحيث لا يمكن ذكره او ايراده بصورة منتظمة فى عدد الصفحات التى تحت تصرفنا . وثانيا : فأية محاولة للتعرف على « الاتجاهات » بطريقة موضوعية تماما محاولة صعبة لان المراقبين ممن تختلف اهتماماتهم وميولهم النظرية سوف ينتقـون ويركزون النظر على مجموعات مختلفة من الاتجاهات واذ نسلم بهـذه الصعاب نقدم للقارىء نوعين مختلفين من البيانات والعروض التصويرية ، والنصف الاول من المقال بنى على ما تجمع من تأملات مختلف اعضـــاء « المجلس التنفيذى للجنة بحوث الاقتصاد والمجتمع التابعة للجمعيـة السوسيولوجية الدولية » ويراد توضيح أهم الاتجاهات والتعرف عليها . والنصف الثانى عبارة عن وصف الاجابات التى أدلى بها أكثر من ١٠٠ عالم على الاسئلة التى تضمنها استبيان وزعته لجنة الاقتصاد والمجتمع فى عام

بقلم : هـــارى ماكلر
و أرنـــود سيلز
و نايـــل سـملزر

استاذ مشارك فى علم الاجتماع بجامعة تورنتو . ونشر كتاب « البرتغال المعاصرة » : مقدمات الثورة (مع لورنس جراهام ، ١٩٧٠) ، و « الاقتصاد الدولى الجديد » (مع نايل سملسر والبرتو مارتينللى ، ١٩٨١) . وارنو سيلز هو استاذ علم الاجتماع بجامعة مونتريال . ولقد اخرج كتاب « البورجوازية الصناعية فى كويبك » (١٩٧٩) ويجرى ابحاثا عن العلاقات بين القطاعين الخاص والعام فى كويبك . ويشغل نايل سملزر منصب استاذ علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا . وهو مؤلف كتاب « الاقتصاد والمجتمع » (مع تالكوت بارسونز ، ١٩٥٦) ، « نظرية السلوك الجماعى » (١٩٦٢) ، « المناهج المقارنة فى العلوم الاجتماعية » (١٩٧٦) ، « السوق الاكاديمية المتغيرة » (مع روبين كتنت ، ١٩٨٠) ، وكان رئيس تحرير المجلة السوسيولوجية الامريكية ونائب رئيس الجمعية السوسيولوجية الامريكية .

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس ، عين عضوا متفرغا فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بالادارة له مؤلفات كثيرة .

١٩٧٩ على أعضائها وغيرهم ممن يعنيهم الموضوع . ولقد تضمن الاستبيان بعض اسئلة عن الاتجاهات فى النظرية والمنهج .

ونعيد هنا ذكر النتائج لكن مع ادراكنا أن الذين اجابوا لا يشكلون ما يشبه عينة متماسكة تمثل العلماء فى ارجاء العالم أجمع . وعلى ذلك فكلا البيانين التصويرين ناقص وان كنا نجد بعض العزاء فى ملاحظة ان النتائج العامة المترتبة على تأملاتنا وافكار العرض العام اليه ، تسير عموما فى الاتجاه ذاته .

ان مجال « الاقتصاد والمجتمع » مجال فكرى عجيب بمعنيين : أولهما أنه بطبيعته يجمع بين عدة مذاهب (بأكثر مما نلقاه فى مجالات أخرى فى العلوم الاجتماعية) ، وثانيا لان التقاليد جرت على أن تجعل « الاقتصاد » فى هذا المجال حكرا لاكثر العلوم الاجتماعية تقدما ونقصد به علم الاقتصاد . وفضلا عن هذا ، لدينا الانطباع بأنه طيلة سنوات كثيرة كان علماء الاجتماع وغيرهم ينظرون الى الاقتصاد على أنه نوع من « متغير مستقل » رئيسى

لم يتم فحصه ، فلم تجر دراسته وشرحه بصفته هذه وانما باعتبار كونه متغيرا يتعين تقييم نتائجه الاجتماعية والسيكولوجية .

ويصدق هذا – مثلا – على الاهتمامات طويلة الامد بموضوعات من قبيل تأثير التنمية الصناعية الحضرية على المجتمع (طبقا لتقاليد Wirth & Tonnies وغيرهما) ، وتأثير هذه التنمية على الاسرة (حسب مذهب مدرسة شيكاغو فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الحالى) وما الى ذلك، لكن حدث فى العقود الكثيرة الماضية ان أخلى هذا النوع من البحث مكانه ليشغله اهتمام بتأثير الهياكل والعمليات غير الاقتصادية على الهياكل والعمليات الاقتصادية (بما فيها التنمية) ، وليس الاهتمام السوسيولوجى بوظائف المنظم وبالعقبات الثقافية والنظامية فى طريق النمو سوى مثالين ، وفى الوقت نفسه اظهر علماء الاجتماع وغيرهم اهتماما متزايدا بتطبيق النماذج الاقتصادية على موضوعات متنوعة مثل معدلات الزواج وردع الجريمة والتفرقة العنصرية والتفاعل الاجتماعى بوجه عام . وعلاوة على هذا ، وعلى خلاف الاقتصاديين ، يزداد علماء الاجتماع تمعنا فى بحث العمليات الاقتصادية ذاتها (من قبيل عمالية العمل ، وتركز أو تدويل رأس المال ، أو التفاعل المتبادل بين الاقتصاد ونظام الحكم أو الثقافة (. كل هذه التطورات ادت الى مزيد من التداخل بين مذاهب العلم الاجتماعى المعينة ، ومزيد من طمس الحدود الفاصلة بينها .

مظهر التحديث

ربما تكون انسب نقطة بدء فى التعرف على الاتجاهات العريضة ، هى البلورة الضخمة لوجهات النظر التى تندرج تحت عنوان « التحديث » فى العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية . فالواقع الرئيسى على نشوء هذه النظرة كان يكمن على ما يبدو فى ظهور عشرات من المستعمرات كشعوب مستقلة ، وفى امانيها الظاهرة فى الانخراط فى سلك شعوب العالم المزدهرة القوية .

هذا الدافع تلقفه أصحاب نظرية التحديث وادخلوه فى المصطلحات النظرية التى صاغوها . كان التحديث يركز على « الشعوب الجديدة » أو « الشعوب النامية » وخاصة فى العالم الثالث . وكان يتضمن – ايضا – الموضوع المتعلق بما تتطلع اليه هذه البلاد من القضاء على التقاليد التى تكبلها بالاغلال (القرابة ، الجماعية ، الدين) ، وابتداع مؤسسات وانظمة تكفل لها النمو والدخول فى العالم الحديث . وكانت الصورة النظرية المعينة التى اتخذها هذا هى أن الرحلة التى تقطعها الشعوب الحديثة للدخول فى العالم الحديث تنطوى على نواحى شبه ملفتة للنظر ، بنوع الرحلة التى قام بها الغرب . وربما تلقى اظهر تعبير عن هذه الصيغة من التحديث،

فى عالم دانييل لرنر Daniel Lerner فالفرض الذى يسرى فى هذا المؤلف هو أن تغييرات معينة ميزت الانتقال من التقليد الى التحديث وسوف تتكشف بدرجات متفاوتة من الانتظام فى الشعوب النامية . (وبهذه المناسبة تستمد هذه الفكرة الكثير من المذهب السوسيولوجى الكلاسيكى الذى كان يميز التغيير الحديث فى الغرب كانتقال من الحياة المشتركة الى المجتمع) . كان باختصار بعث وتهذيب نماذج نظرية شتى للتغيير كانت موجودة فى الماضى فى العلوم الاجتماعية وتطبيق هذه النماذج فى صورة معدلة بشكل مناسب ، على شعوب العصر الحاضر النامية . ومن التغييرات التى لوحظت فى عمليات التحديث الشاملة استخدام التكنولوجيا العلمية ، وتحويل الزراعة الى عملية تجارية ، وتصنيع الصناعة اليدوية ، واضفاء الطابع العلمانى على الدين ، وفتح نظام التصفيف الطبقى ، وقيام نظم التعليم الرسمى ، وانحلال الاسرة الموسعة ، وانهيار العادات غير الشكلية ، ونشوء مبادىء القانون النظامى ، وظهور أشكال جديدة من التعبئة السياسية (الاحزاب السياسية مثلا) وابتداع نظم للادارة السياسية أكثر تعقيدا .

ومن خصائص نظرية التحديث أنها مالت الى التركيز على عوامل مجتمعة وداخلية معينة تحدد التغيير الاقتصادى والاجتماعى . وكثيرا ما كانت هذه مرتبطة بالانقسام بين القيم التقليدية والقيم الحديثة وعملية اندماجها السيكولوجية والسوسيولوجية على أيدى الافراد كشرط للتغيير ونتيجة مترتبة عليه . ووجه اهتمام أقل الى الظروف التاريخية والقوى الاجتماعية وصراعات القوى ، وبالطبع الى هيكل الاقتصاد الدولى وسيره . ومن ناحية الحافز يمكن ان نذكر المدرسة السيكولوجية فى التنظيم بما فيها مؤلف دافيد ماك كليلاند وايفرت هاجن Evereth Hagen

وفى الوقت نفسه وجه الاهتمام الى موضوع امكانية توافر الموارد للمنظمين والدول (وخاصة رأس المال) وموضوع ضروب المقاومة لجهود المنظمين وخاصة من جانب العادات والمؤسسات التقليدية .

وفى معالجة هذه العقبات القائمة فى طريق التنمية واصل أصحاب نظرية التحديث التركيز بوجه خاص على المحددات الداخلية والتى يفرضها المجتمع ، مع التشديد بنوع خاص على النظم الجماعية والاسرية والدينية والقبلية والتقسيم الطبقى ، ولكنها تآمرت لتقويض جهود المنظمين وتشجيع العوامل التى تدفع العمال الى عدم الاستجابة الى حوافز الاجور أو الى العمل الاجير ذاته .

وبينما فكرة التحديث أزاحتها الى حد ما ، أفكار أخرى سوف نعرض لها حالا ، الا أنها ظلت قائمة حتى الفترة المعاصرة وتأثرت بها ابحاث تجريبية

كثيرة . وكان أبرز تطور فى تقليد التحديث الانصراف الى الدراسات التى تتجاوز نطاق الامة الواحدة والمتعلقة بالعلاقات الوظيفية وخاصة فى صفوف علماء السياسة ، بل والانشغال بغيرها . ان طابع الكثير من هذا العمل هو ربط مختلف انواع مظاهر المجتمع التكنولوجية بالتغييرات فى نظام الحكم السياسى ، فضلا عن مختلف الانواع الاخرى من الظواهر السياسية ، كالعنف والحركات الاجتماعية وأمثالها ، وتستمر أيضا محاولة اقامة صلات بين التغيير الاقتصادى والمعرفة بالقراءة والكتابة ونمو نظم الاتصال بالجماهير ، وما الى ذلك ، ومن المظاهر المنهجية لهذا التطور فى الدراسات التى تتجاوز حدود الوطن الواحد ، تزايد الانشغال بتطور مقاييس ومؤشرات الظواهر التى ينطوى عليها (أنظر مثلا ، الاهتمامات المنهجية فى كتاب تد روبرت جور Ted Robert Gurr « لماذا يتمرد الناس » ومحاولة استخدام احدث أساليب الارتباط والسببية بما فى ذلك السلاسل الزمنية . وهكذا مال تقليد التحديث الى أن يصبح أكثر وضعية ووعيا ذاتيا فى اتجاهه .

ومن المظاهر المترتبة على نظرية التحديث الفكرة التى تذهب الى أن الشعوب وهى تتطور بشكل غير منتظم وبطرق مختلفة ، سوف ينتهى الامر بها الى ان يزداد التشابه بينها ، وكان الاسم الذى أطلق على هذا الغرض هو « نظرية الالتقاء فى نقطة واحدة » واتخذت أنواعا من الاشكال وغطت مجموعة من النظم : عن الامثلة عن التعبير عن النظرية ومحاولة التأثير على ظواهر الالتقاء المشار اليه انظر مؤلف كلارك كاد وآخرين عن « النظام الصناعى والانسان الصناعى » ، (نظم العلاقات الصناعية) ، وكتاب وليم ج. جود « الثورة العالمية فى الانماط الاسرية » (الاسرة) ، وفى عهد أحدث كتاب اليكس انكليز A lex Inkeles ودافيد سميث « الانتقال الى العصر الحديث » (علم النفس الاجتماعى للعمال وغيرهم (.

الانتقادات الموجهة الى فكرة التحديث ونشوء اطارات بديلة :

من طرق النظر الى مدى التطورات الفكرية فى أواخر الستينات وفى السبعينيات ، وكنقد تقدمى ، هدم واعادة صياغة نظرية التحديث وذلك بشأن كل من مختلف العناصر المشهورة التى تتكون منها تلك النظرية ، وعلاوة على هذا فكما كانت صياغة نظريات التحديث متأصلة فى تلك الحقيقة التاريخية السائدة عن الثورة المضادة للاستعمار وعن انتشار الشعوب ، كذلك فالصيغ النظرية البديلة التى حلت محل فكرة التحديث ، صيغ متأصلة الى حد ما ليس فقط فى فهم الصعاب الواضحة التى تواجه المجتمعات الآخذة بأسباب التحديث من أجل التطور عن طريق الجهود المبذولة للقضاء عن بعض المؤسسات وبقاء غيرها (مثل مؤسسات التعليم العام والخدمة المدنية ، الخ) ولكن أيضا فى التحليل الذى أطلق عليه

العملية الاستعمارية الجديدة ، وازدياد تدويل رأس المال ، واقامة نظام دولي جديد يعبر بوضوح عن مجتمعات متسلطة على غيرها ومجتمعات تابعة لغيرها . وبوجه أعم استنتج الكثير من العلماء أن نظرية التحديث ليست معدة أعدادا طيبا لتشخيص وتفسير هذه الظواهر ، ومن ثم يجب البحث عن أفكار أخرى ، وعلاوة على هذا كان المصدر الرئيسى لهذه النظرات البديلة مؤلفات الماركسية والماركسية الجديدة وبوجه خاص تلك الجوانب منها التى تشدد على طابع الراسمالية الدولى . وهذه التطورات صحبها جدل أيديولوجى يجعل لاصحاب نظرية التحديث دورا اقرب الى الروح المحافظة ، كتجاهل أو تشجيع أسلوب معين من التسلط العالمى الراسمالى ، بينما اتخذ المنظرون « التنقيحيون » موقفا سياسيا أكثر راديكالية .

كان أول مجال للهجمات الناقدة والصياغات الجديدة فى البحث المتصل بالتحديث ، يتعلق بنظرية اتحاد الاتجاهات ، والتى أسهم لها جوزيف جسفيلد (٨) واسكندر جرشنكرون Gerschenkror ودينهارد Reinhard Bendix الذين اوضحوا أن المعنى المسببى للانواع المختلفة من الدافع والعقبات معنى متنوع ، وأن محو الاشكال التقليدية لا يصاحب بالضرورة الاخذ بالاشكال الحديثة . هذه الخطوط من النقد أوجدت الزعم بأن نظرية التحديث لم تكن مناسبة كتشخيص مقارن وكتفسير لعمليات التغيير الاقتصادى والاجتماعى التاريخية والمعاصرة . وبنزعة أكثر ايجابية أكد بندكس وآخرون (و . و . رستو مثلا) أن المفهوم الدولى للقيادة والتبعية مهم جدا ، وأنه من الناحية التاريخية فالتنافس السياسى بين الدول الصناعية المستقرة والدول حديثة العهد بالصناعة ، عامل يجب أن يؤخذ فى الحسبان فى تفسير التواريخ القومية بالنسبة الى التطور الاقتصادى . والحق بأن الابحاث التى أجراها البعض (رونالد دور مثلا) تحاول تفسير الفوارق الدولية المعاصرة عن طريق الاشارة الى استخدام ودعم الاشكال النظامية المختلفة فى نقاط مختلفة فى التطور الاقتصادى .

ومن الهجمات الاكثر راديكالية جدا ، جاء هجوم كبير من الاقاليم النامية ذاتها فى صورة نظرية التبعية . من المهم أن نتذكر انه خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن حدث ، احيانا ، ان اثرت نظرية التحديث تأثيرا عميقا على وجهات النظر المتعلقة بعملية التنمية فى أمريكا اللاتينية . لكن خلال الفترة ذاتها ظهر فى صفوفها اعضاء اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والتابعة للامم المتحدة ، تحليل أكثر نقدا لهذه العملية ، وهذا ادى الى وضع نظرية فى التنمية كان لها تأثير بالغ فى أمريكا اللاتينية وخاصة فى أوساط صناع السياسة . ومن اشهر المؤلفات فى هذا الشأن

مؤلفات راؤل بريبش Raul Prebish وسلسو فورتادو Celso Furtado واوزفالو ستكسل Osvaldo Sunkal وبدرو باز Pedro Paz ، وتتضمن نقدا اساسيا للتقسيم الدولى للعمل والحاجة فى رايهم الى اعادة صوغ هذا التقسيم على نحو اقرب الى المساواة . كذلك فتحوا الطريق امام الاعتراف بوجود اختلافات هيكلية بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية . ومن جهة اخرى وجهت هذه المؤلفات اهتماما قليلا الى تحليل العمليات الاجتماعية اى الى العلاقات بين الطبقات الاجتماعية والعلاقات الامبريالية بين الشعوب .

وادى نقد هذا الهدف الى نظرية مضادة تزيد من وثوق الربط بين الاوضاع والبيانات التاريخية والاقتصادية والسوسيولوجية . كانت نظرية التبعية كما اطلق عليها ، تؤكد الطبيعة التاريخية والهيكلية لموقف التخلف وحاولت أن تربط نشأة هذا الموقف فضلا عن تكراره ، بدينامية تطور الرأسمالية على نطاق عالمى .

وتعتبر كتابات فرناندو انريك كاردوزو ، وأندريه جوندر فرانك ، من خير ما يمثل هذا المنهج ، ولكن يمكن ان نذكر مؤلفات كثيرة أخرى أيضا مثل مؤلفات دوس سانتوس وكويجانو Quijano وماريني ، الذى يميز نظرية التبعية لم يكن التأكيد الذى وضعته على « التبعية الخارجية » ولكنه بالاحرى كان تحليل الانماط الهيكلية التى تربط بطريقة يعوزها التناسق وبصورة منتظمة بين اقتصاديات المركز واقتصاديات الحافة . وهكذا ادخلت فكرة السيطرة ولكنه لم يكن تسلطا بين الشعوب فحسب ، وبذلت محاولة لبيان كيف أن الاخير يفترض مسبقا التسلط بين الطبقات ، وفى ضوء ذلك المعنى تشكل العلاقات بين القوى الاجتماعية الداخلية والخارجية مركبا متكاملا . هذه العلاقات ليست مبنية على الاشكال الخارجية البسيطة من الاستغلال والقمع ، ولكن جذورها متأصلة فى التقاء المصالح بين الطبقات المتسلطة فى بلد معين والطبقات المتسلطة الدولية .

بفعل هذه المؤلفات من جهة وبقراءة جديدة لكتابات الماركسيين التقليديين من جهة اخرى ، وبفعل الاسئلة التى اثارهسا امتداد نطاق الشركات متعددة الجنسيات أيضا ، كانت فكرة التدويل تميز أوضح التطورات فى اواخر الستينيات وفى السبعينيات . وسار عدد من المؤلفين مثل سمير امين وكريستيان بالو Palloix وايمانويل والرشتاين Wallerstein وشال البرت ميشاليه بموضوع التدويل خطوة ابعد وان لم تكن الى نهايته القصوى ، بسبب النظر الى الاقتصاد العالمى على انه نظام واحد . هذه المؤلفات تبين اشد الرفض تطرفا لتشديد أصحاب نظرية التحديث على العوامل المحددة الداخلية والعقبات ومراحل

التنمية . ويجرى تفسير الفوارق القومية فى ضوء العلاقات الدولية بين اقتصاد المركز واقتصاد شبه الحافة واقتصاد الحافة .

كذلك بالمعنى الدولى ركز حشد متنوع من علماء الاجتماع على ما للشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية متعددة الجنسية من تأثير بعيد الغور على الاقتصاد العالمى والشعوب التى يتكون منها . ان السمة المميزة للشركة متعددة الجنسيات هى تدويل الانتاج وليس راس المال فحسب (انظر روبرت جيلبين Gilpin او شارل البرت ميشاليه . وبذل العلماء جهودا لتتبع عشرات من تفريعات الانتاج متعدد الجنسيات والتغلغل المالى ، بحثا عن انماط التسلط المتغيرة التى اتخذها التسلط العالمى ، وازدياد عجز الدول القومية ، وعدم الاستقرار السياسى الدولى ، والنمط الدولى للاجور ، والسيطرة الاقتصادية المحلية ، والعلاقات الطبقية الداخلية وما الى ذلك . ان الافكار النظرية عن المؤسسات متعددة الجنسيات متباينة الى حد كبير ــ بمثل ما هى كل من الخطوط الاخرى التى تسير فيها عمليات اعادة الصياغة واعادة التأكيد ــ ولكن الكثير من تحليل هذه الظواهر اثارته الافكار والرؤى الماركسية الجديدة وغيرها من افكار الصراع .

حتى هذه النقطة كان تتبع الاتجاهات متركزا على أدق واصغر عمليات التغيير الاقتصادى والاجتماعى ، ولوحظت موضوعات عدة ــ وهى ازدياد بروز الافكار الماركسية الجديدة وافكار الصراع ، والتأكيد الموضوع على التدويل . ولكن يمكن ان نبين ايضا ــ على سبيل الايضاح على أى حال ــ أن نوع التغيير الفكرى الذى لوحظ ربما كان أوسع انتشارا ، وأنه يمكن ملاحظة اتجاهات مشابهة من التأكيد فى مجالات متنوعة كثيرة :

أولا : فى دراسة المرونة والتنقل فى نظام التصفيف الطبقى كان قيام دراسة الوصول الى المكانة وخاصة فى مؤلفات بيتر بلاو وأوتيس دولى دنكان وكريستوفر جنكس وريموند بودون ، تميز تقدما من ناحية الموضوع والمنهج بالقياس الى الدراسات التقليدية عن التنقل الاجتماعى . الا أن التركيز الفكرى الرئيسى فى الدراسات عن بلوغ المكانة ، هو تركيز على الفرد وعلى درجة تأثر تقلبات حياته بشتى خصائص خلفيته (التعليم ، تعليم الاب ، مهنة الاب ، الاصل) . هذا النوع من البحث كان موضع نقد من وجهة نظر الماركسية الجديدة (كما فى كتابات كريستيان بودلو وروبرت استابليه وصموبل ولز وهربرت جنيتس ، أو دانيل برتو ، التى تشدد بوجه خاص على القيود التى تفرضها عناصر التفاوت الطبقى وبنيان السوق (بنيان السوق المزدوجة مثلا) فى تحديد عناصر

التفاوت التعليمية والمهنية وفى الدخـــول ـ من وجهــة نظر عامة .

ثانيا : فى علم الاجتماع الصناعى ، فان اهتمامات هذا الميدان يتفاعــل العمال ، وتقييد الانتاج ، ونظم المكانة ، وارضاء العامل (الاغتراب) تحولت ـ الى حد ما ـ الى اهتمام بعملية العمل ، كما تميزت فى التقليد الماركسى الجديد بموضوعات القضاء على المهارات وزيادة السيطرة عن طريق التخصص وغيره من التطورات المرتبطة بالتنظيم الراسمالى للعمل (انظر مؤلف هارى برافرمان) .

ثالثا : بالنسبة الى العلاقات بين الاقتصاد ونظام الحكم حدثت تطورات بالغة الشأن منذ نهاية الستينيات حتى اليوم وكان لها تأثير قوى على ميدان الدراسات التى نقوم بها ، لا بالنسبة الى الاسلوب المنهجى العام فحسب ، ولكن بالنسبة الى المضمون ايضا . وبدأ نيكو ولانتزاس النقاش وطوره ، ويتنــاول طبيعــة الدولة فى التكوينات الاجتماعية الراسمالية . ومن فضائل هذه الكتابات انها اثارت اولا وقبل كل شىء ، السؤال العام عن العلاقات بين المجالات الاقتصادية والسياسية ، وبوجه أخص عن استقلالها الذاتى ، وبذا فتحت الطريق أمام دراسة العلاقات بين الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية وممارستها عن طريق جهاز الدولة ، والواضح ان من الموضوعات الاساسية فى هذا التيار النظرى تدخل الدولة الاقتصادى . وهذا التدخل ينظر اليه باعتبار أنه عصر اساسى فى التكاثر الاجتماعى لراس المال وخاصة فى مرحلة الاحتكار لانه يقع فى نفس جوهر أو قلب هذه العملية ، بينما ينتشر فى الوقــت نفسه الى عدد كبير من الميادين الاخرى . تصبح الغلبة للوظائف الاقتصادية للدولة وتشغل فى الوقت نفسه وظيفتين متناقضتين ـ التجميع والشرعية حتى لو أصبحت الحــدود المالية لنشاط الدولة أشد ظهورا ، على ما يقول جيمس أوكنود ويسبب نمــو الوظائف الاقتصادية للدولة قلق المنظرين من ناحية هذا التيار وهم الذين يضــعون التأكيــد على ما ترتــب عليه من تدهــور الديموقراطية ، فهم يقيمون الحجة على أن تدخل الدولة الذى أصبح مباشرا بدرجة متزايدة فى عملية التجميع ، يؤدى الى نمو قاطع فى السلطة البيروقراطية والتنفيذية مما يسىء الى الســلطة التشريعية وربما يشير الى أى دولة دكتاتورية .

من وجهة نظر مناهج البحث العلمى فان نشوء مجموعة منوعة من الافكار عن الصراع ـ وخاصة ما يؤكد منها الصراع الطبقى ـ كان معناه تحولا فى منهج البحث يقلل أيضا من شأن أساليب من قبيل

الملاحظة الميدانيـــة ويزيد من التشـــخيص الديالكتى للمــواقف التاريخية والمقارنة . وفى الوقت نفسه فالكثير من العلماء الذين اعتنقوا واستخدموا واحدة او اخرى من الافكار الماركسية الجديدة (مثل : جفرى بيج واريد اولين رايت ابدوا فى الوقت نفسه اهتماما شديدا بالمشكلات المنهجية من قبيل القياس واختيار العينة والتحليل متعدد المتغيرات وغير ذلك من التكنيكات المرتبطة بتقاليد العلم الاجتماعى الوضعى التى انتقدهـا بعض العلماء الماركسيين باعتبارها زخارف تزين علم الاجتماع البورجوازى . وأمثال هذه التطورات تزيد من تعقيد منظر الاساليب التقليدية المتغير بكثرة فى دراسة الاقتصاد والمجتمع ، وتجعل استخدام الفوارق التقليدية بين تلك الاساليب أكثر صعوبة .

وثمة تحفظ اخير يجب ذكره . فبرغم ان ملاحظاتنا اشارت الى الافكار والوسائل المتسلطة فضلا عما فيها من تقلبات وانحرافات . يجب تحذير القارىء فلا يعمد الى تقييم هذه التأكيدات فى ضوء الملاحظة الاعم وهى انه فى اية لحظة معلومة فى التاريخ الحـديث لدراسة الاقتصاد والمجتمع ، تكون القصة الرئيسية هى دائمـا قصة التعدد المستمر وتنوع الافكار والوسائل والاساليب ، وان التحولات والانحرافات تعتبر كأنها تحدث فوق سطح هذا التنوع . ان اى تحول معلوم نحو نظرة متسلطة بصفة مؤقتة ، انما يعد المسرح لفقدها وظهور وجهات نظر جديدة ، وتزيد العملية باستمرار من تنوع تقاليد النظرية والبحث المبنى على التجارب .

العرض الدولى للعلماء :

فى خريف ١٩٧٩ واوائل ربيع ١٩٨٠ أجرت لجنة البحث فى الاقتصاد والمجتمع مسحا صغيرا فى صفوف من حضروا الدورات فى المؤتمر العالمى الثامن لعلم الاجتماع (ابسالا ، السويد ، اغسطس ١٩٧٨) وغيرهم من علماء استمدت أسماؤهم من مجلات علمية معترف بها عن الاقتصاد والمجتمع خلال السنوات الخمس الماضية .

وحصلنا على قائمة تضم ٣٠٠ اسم معظم اصحابها علماء من الولايات المتحدة وكندا وأوربا الغربية وامريكا اللاتينية . ومعظم هؤلاء (٧٠٪) سبق أن حضروا المؤتمر العالمى المنعقد فى أبسالا . وبينما لا يمكن ان نزعم اننا نقدم عينة تمثل جميع العلماء ، نعتقد ان تقريرنا سوف يقدم فكرة عن اى بحث أجرى وعمن اجراه (اية مذاهب وجنسيات مثلا) وما اذا كان يمثل مجهودا فرديا او اشترك فيه أكثر من واحد كذلك سوف نقدم فكرة عن الاساليب النظرية واساليب البحث العلمى التى استخدمت لدراسة الاقتصاد

والمجتمع ، فضلا عن الاساليب التى يرى المجيبــون انها دعى الى نجـــاح الدراسات فى المستقبل .

اى بحث يجرى ؟ نظرة عامة :

كشف الجواب عن السؤال الاول عن انواع من الدراسات المبشرة تشمل العمليات الاقتصادية والسياسية او الاجتماعية (مثـلا : السـلطة والدولة ، تبرير العنف) ، والدراسات الاقتصادية والتاريخية (مثلا : تطور صناعة السكر فى كينيا) والمؤسسات (المشروعات المملوكة للدولة والمصرفية الدولية) والتصفيف الطبقى والطبقة الاجتماعية (مثلا : تملك العمال للصناعة وسيطرتهم عليها) ودراسات الاقتصاديات الوطنية (مثلا : الاقتصاد السياسى فى بلاد منطقة البحر الكاريبى) .

وجاءت معظم الاسئلة المائة التى تلقيناها من علماء أمريكا الشمالية (٥٠٪) ومن الاوربيين (٢٥٪) والاسيويين (١٥٪) ، وجاء عدد قليل من أمريكا اللاتينية (أقل من ١٠٪) برغم ان ما يقرب من هذا العدد من الاسئلة ارسل اليهم بالبريد بمثل ما أرسل الى الامريكيين الشماليين والاروبيين . وتلقينا اجابات من علماء فى كل شعب أوربى تقريبا ، وفى اسرائيل ومصر وتركيا واليابان وسرىلانكا وتايلاند . ومن أمريكا اللاتينية جاءت معظم الاجابات من العلماء البرازيليين ، بينما فى حالة افريقيا جاءت الاجابات من العلماء فى كينيا والسنغال وجنوب أفريقيا .

وكما كان متوقعا اوضحت اغلبية (٨٠٪) المجيبين انهم من علماء الاجتماع ، ومعظم هؤلاء من امريكا الشمالية . وكان حوالى ١٠٪ من علماء السياسة ، وكانوا بصفة رئيسية من اهل أمريكا اللاتينية . وكان الباقون اقتصاديين أو يجمعون بين علوم مختلفة مثل : الاقتصاد والاجتماع ، والاقتصاد السياسى . وكما كان متوقعا كان معظم أصحاب الاجابات على صلة بالجامعـات ، ولكن مـرة اخرى كانـوا من الامـريكيين الشـماليين والاوربيين . ومال ابناء أمريكا اللاتينية وأفريقيا (عدا جنوب أفريقيا) الى ذكر مؤسسات البحث التى يرتبطون بها أو على الاقل جعلوا لمثل هذه المؤسسات الاولوية على الرابطة بالجامعات . عالم واحد فقط وهو هنغارى ، لم تكن لديه أية ارتباطات ، وقال ببساطة : « انى اعمل وحدى » .

ومالت الارتباطات بمؤسسات الابحاث الى أن ترتبط بصورة ايجابية بالمشاركة فى العمل ، وعندما كانت هناك مشاركة فانها مالت الى أن تشمل اكثر من ميدان علمى كأن يرتبط اقتصادى مثلا بعالم فى الاجتماع . وبرغم نمط الارتباط الجامعى فى صفوف المجيبين من امريكا الشمالية أشار حوالى ٥٠٪ منهم الى انهم كانوا يعملون سويا مع آخرين .

ولكن على غرارهم مال هؤلاء المعاونون الى ان يكونوا من علماء الاجتماع واعطوا الانطباع بأن علم الاجتماع فى امريكا الشمالية يضع تأكيدا على مهارة المحترفين — ولا شك ان هذا يؤثر فى كل من اختيار التخصص والموضوع ومنهج البحث . وبعد اكمال هذا الاستبيان وصف احد الاعضاء من امريكا اللاتينية فضائل المشاركة فى الابحاث مع شخص ما من مذهب آخر (وهو اقتصادى فى هذه الحالة) فقال :

> **لسنا بحاجة الى القول بأن أسلوب رجل الاقتصاد بالنسبة الى موضوع صنع السياسة الصناعية سوف يضع التأكيد على متغيرات مختلفة وعلى مجالات المشكلات . والحقيقة كانت لنا تجربة طيبة من هذه الناحية فى المعهد الذى ننتمى اليه ، فكنا نعقد المقارنة بين آراء الاقتصاديين وآراء جماعتنا فى مجموعة بحث كانت تجتمع بانتظام لمناقشة المشكلات المرتبطة بصنع السياسة الاقتصادية .**

ولكننا كنا نتساءل فى دهشة عما اذا التلقيح المختلط بين الاراء يؤثر فى اختيار موضوعات البحث . بالطبع بدون الدراسة المتعمقة لا سبيل فى الواقع الى معرفة ما يشغل المحل الاول . لكن ربما يقدم عرض لموضوعات البحث بعض الحلول .

البحث الحالى والبحث المرسوم :

يبين عرض موجز للاجابات أن معظم علماء الاقتصاد والمجتمع يقومون بدراسة المؤسسات والعمليات فى بلادهم ، أو يدرسون هذه الموضوعات من وجهة نظر تاريخية . وعدد قليل جدا منهم يدرسون موضوعات على نطاق يتجاوز حدود الشعب الواحد . ووجدنا ان الذين ارسلوا الاجابات يجرون الابحاث فى أربعة مجالات رئيسية : (أ) علاقة الطبقات أو المجموعات الاجتماعية بالاقتصاد ، (ب) المؤسسات والدولة والاقتصاد ، (ج) النظام العالمى ، و/أو (ء) العملية الاجتماعية أو المؤشرات . وسوف نورد بعض هذا البحث .

الطبقة الاجتماعية :

من الدراسات عن الطبقة الاجتماعية وبنيان الاقتصاد دراسة فى كندا عن الطبقة والتعدين واخرى عن نشاط المنظمين والتخلف فى الاقليم الشرقى من البلاد . ويقوم عالم آخر بدراسة التصنيف الطبقى للطبقات العاملة الامريكية والفرنسية . وثمة دراسة وفق خطوط مشابهة عن ملكية العمال للصناعة وسيطرتهم عليها فى امريكا حيث ذكر أحد الشركاء فى البحث أن الفريق الذى ينتمى هو اليه مهتم « بازدياد ظاهرة التعاونيات العمالية والمزارع الجماعية العمالية ، ومشتريات العمال لمصانع لولا هذا لاغلقت أبوابها » وكيف ان هذا مرتبط « بالتغيير فى بنيان اقتصاد الولايات

المتحدة » . ويجرى بحث مشابه فى أوربا الغربية . ففى البرتغال مثلا حيث ظهرت بعد ثورة عام ١٩٧٤ اشكال جديدة من الملكيــة الصناعية والزراعية . اختار أحد المتقدمين للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية . ان يدرس سياسة المصانع التى يديرها العمال وعلاقات هذه المصانع الدولة . ويقوم احد علماء الاجتماع الصناعى فى المملكة المتحــدة بتحليل مشاركة العمال فى استراتيجية النشاط الاقتصادى .

ان المحنة الاقتصادية التى تعانيها طبقات معينة فى عالم العمل ، تستأثر باهتمام اكثر من باحث . ليقوم عالم اجتماع امريكى وبدعم من « المعهد القومى للصحة العقلية » بدراسة استيعاب الاقتصــاد للســود المهاجرين والصينيين فى الولايات المتحدة واندماجهم الثقافى . والموجــة الحديثة من الهجرة الكوبية الى الولايات المتحدة ورد الفعل العنيف من جانب بعض الاقليات المحلية . تشهد بأن مثل هذا القلق شىء مناسب . ومما هو فى أوانه بالمثل دراسة استخدام السوق فى مقاطعة الراس الغربية فى جنوب افريقيا . ويقوم بها أحد علماء الاجتماع فى هذه الدولة .

ويظهر أن الدراسات المتعلقة بالجمعيات الطبقية والمجموعات ذوات المصالح ونقابات العمال وعلاقتها بالاقتصاد والسياسة آخذة فى اجتذاب المزيد من الاهتمام وخاصة فى صفوف علماء السياسة الاوربيين أو فى صفوف المهتمين بالامر فى أوربا . ففى جمهورية المانيا الاتحادية يركز أحد علماء الاجتماع مثلا على التعاونيات الريفية والبرامج الاقتصادية فى المكسيك ومصر ، ويجرى عالم سياسى دراسة عن الشركات وآخر عن الدور المتغير لروابط رجال الاعمال فى أوربا الغربية . ويدرس الآن اثنان من علماء الاجتماع التحالفات الطبقية وسياسة الاقتصاد الكلى فى أوربا بعد الحرب ، كما يهتم عالم آخــر فى جمهورية المانيــا الاتحــادية بالموظفين الكتابيين ونقاباتهم .

ويبدو أن الابحاث المتعلقة برجال الصناعة وبتنظيم الاعمال قد ضعفت وان الاهتمام تحول الى وحدات اخرى من التحليل من قبيل الشركات الكبيرة والمشروعات الحكومية والجماعات والمؤسسات المالية . وبرغم هذا ، فالمسح الذى أجريناه كشف ــ فعلا ــ عن بعض ابحاث تتعلق بدور رجال الاعمال ووظيفة المنظمين . ومثال هذا ، ان هناك دراسة مشتركة عن صغار رجال الاعمال الكوريين فى لوس انجلوس تنفق عليها المؤســســة القومية للعلوم . وفى أمريكا اللاتينية تحــدث أحد علمــاء السياســة البرازيليين عن دراسة مشتركة على المستوى القومى عن المنظمين الصناعيين والاقتصاد ، وفى شمال شرقى البرازيل اشار أحد علماء الاجتماع الامريكيين الى دراسة له عن دور الاوليجاركية الاقتصادية المحلية فى تطوير ذلك الاقليم الكبير والهام فى أمريكا اللاتينية . والى الشرق يقوم أيضا عالم

اجتماعى كندى من أصل انجليزى بدراسة التخلف الاقليمى والتنظيم فى شرق كندا ، بينما ذكر عالم اجتماعى كندى من اصل فرنسى انه اتم دراسة عن البورجوازية الصناعية فى كويبك وخصائصها القومية والعرقية .

وثمة دراسة تتجاوز الحدود القومية ولها منظور تاريخى ، تتعلق بانتشار الادارة العلمية فى فرنسا والمانيا وايطاليا فى فترة ما بين الحربين . ويبدو أن هناك محاولة لتلخيص الكثير من الدراسات الحالية من رجال الاعمال ورجال الصناعة . وابلغنا احد العلماء انه بصدد وضع نظرية « تركيبية » فى دور ووظيفة المنظم .

وعموما ، ففى تقديرنا أن مايقرب من ٢٥ فى المائة من الذين بعثوا باجاباتهم يتناولون مسائل عن دور الطبقة الاجتماعية او دور المجموعات فى الاقتصاد والمجتمع .

المؤسسات والدولة والاقتصاد :

يقوم حوالى ثلث الذين اجابوا على الاسئلة بدراسة المؤسسات الاقتصادية ، ويركز اغلبها على المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة .

واذ تعرف تزايد دور الدولة فى اقتصاديات الشعوب غير الشيوعية وخاصة اقتصاديات الشعوب النامية بالعالم الثالث ، كانت المشروعات التى تملكها وتشرف عليها الدولة موضع اهتمام عدد من علماء الاجتماع . فذكر اقتصادى امريكى انه يدرس المشروعات المملوكة للدولة والنظام الاقتصادى الدولى ، وان فريقا من مواطنيه مشغول بدراسة تاريخية تتجاوز حدود الشعب الواحد ، عن الادارة الحكومية بالاقتصاديات الراسمالية فى عدد من بلاد اوربا الغربية (فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة ، ايطاليا والسويد) . ووفق خطوط مشابهة ذكر عالم اجتماع من كندا الفرنسية انه اجرى دراسة عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص فى ولاية كويبك بكندا .

وبالمثل يركز البحث على الشركات الدولية (او متعددة الجنسيات) وادوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وتجرى الان سلسلة من الدراسات فى اوربا وامريكا اللاتينية وافريقيا عن هذا الموضوع . فمثلا يدرس عالم اجتماع امريكى آثار الشركات الدولية على العمالة فى عدة بلاد متخلفة ، ويقوم آخر بتحليل علاقة الشركات الكبيرة بالطبقة الاجتماعية فى البلاد الراسمالية . ويقوم اثنان من علماء الاجتماع احدهما ايطالى والآخر يابانى ، بدراسة المعانى السياسية الاجتماعية للشركات الدولية ، كما يهتم امريكى بالمغزى الذى تنطوى عليه قوة الشركات بالنسبة الى

السياسة فى المدن الامريكية . وهو يحذرنا من الدراسات التى لا تحدد المعانى الاقتصادية التى تنطوى عليها مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية او التى تتصل بالمؤسسات .

كذلك كانت البنوك والمؤسسات المالية موضع تركيز الدراسات . وبينما كانت هذه محل اهتمام الاقتصاديين وعلماء التاريخ الاقتصادى اعترف عدد قليل من علماء الاجتماع والسياسة حديثا بأهمية هذه المؤسسات باعتبارها تلعب ادوارا اجتماعية وسياسية . فهناك الآن اثنان من علماء الاجتماع الامريكيين يدرسان الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على توزيع الاعتمادات ويستخدمان ـ بوجه خاص ـ منهج دراسة الحالات الخاصة . فأحدهما يركز على تاريخ توزيع الاعتمادات فى مدينة تجارية هامة فى نيوانجلند ، بينما يدرس آخر توزيع الاعتمادات والتنمية الصناعية فى البرازيل . وتحدث عالم سياسى عن دراسة فى تأثير القروض الدولية على الاقتصاد والسياسة القومية فى بعض الشعوب النامية بأمريكا اللاتينية ، ويتعاون اقتصادى فرنسى مع بعض علماء الاجتماع فى دراسة البنوك الدولية واعادة بناء صرح النظام الاقتصادى الدولى ، كما أشار مصرى من رجال الاقتصاد السياسى يبدو أنه على بينة من التحول فى المراكز المالية ، الى أنه يقوم بدراسة تأثير المؤسسات المالية فى العالم الثالث على التنمية الاقتصادية فيه . وظلت دراسة ملكية الشركات والسيطرة عليها تنتقل ايضا من بلد الى آخر .

ويقوم بعض المجيبين بدراسة الازمات الحديثة .. فأحدهم مثلا يركز على اعادة بناء صرح صناعة السيارات الامريكية وعواقبه بالنسبة الى البطالة والاستثمار .. ويدرس عالم اجتماع بريطانى سياسة الاسكان المحلية وقوانين البناء والفقر فى المملكة المتحدة .

ولسوء الحظ ان عددا قليلا جدا من المجيبين ذكر دراسات عن الانتاج الغذائى او الزراعى . هذا القطاع الهام الذى يعانى ازمة ، هو موضع الاهمال من جانب علماء الاجتماع المهتمين بالاقتصاد والمجتمع .. والدراسات القليلة التى ذكرته تركز على اقتصاديات المزارع الكبيرة فى العالم الثالث .

مثال هذا ، ان احد علماء السياسة ذكر دراسة عن صناعة السكر فى كينيا ، وهناك عالم اجتماع برازيلى يعد رسالة لدرجة الدكتوراه عن التوسع الراسمالى فى اقليم الكاكاو بالبرازيل ، كما يدرس عالم اجتماع من جنوب افريقيا تأثير اقتصاد المزارع الكبيرة على السكان المحليين فى اقليم نام فى سرى لانكا . واحد فقط ممن بعثوا باجابتهم وهو اقتصادى بريطانى ، أشار الى دراسة عن التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتى فى الغذاء ، ويشتغل عالم اجتماع فى كويبك بموضوع ادارة شئون الزراعة .

بل كانت الدراسات عن المؤسسات الاجتماعية الاخرى والاقتصاد اندر عددا ؛ فلم يذكر دراسة عن الاسرة سوى عالم اجتماع امريكى واحد ووصفها بانها دراسة عن التغيير الاجتماعى والاقتصادى فى حياة الاسرة فى الثلاثينيات وآثاره فى الاجل القصير وكذلك فى الاجل الطويل . وبينما قد يكون علماء الاجتماع المهتمون بالاسرة مرتبطين باللجان الاخرى المنبثقة عن « الجمعية السوسيولوجية الدولية » ، فانه يبدو ان هناك دراسات قليلة جدا عن هذه المؤسسة وعلاقتها بالاقتصاد . وبالمثل لم يرد ذكر لدراسات عن الدين والاقتصاد . وان العلماء الذين يدرسون المجتمع فى امريكا اللاتينية على بينة من اهمية هذا النظام وعلاقته بالسياسة والاقتصاد .. ففى البرازيل مثلا التى تضم اكبر مجموعة من الكاثوليك فى العالم تتحدث الكنيسة الكاثوليكية باستمرار عن السياسات الاقتصادية للحكومة .

النظام العالمى والاقتصاديات الوطنية :

تحت تاثير العمل الذى قام به أمين وبالوا ووالرشتاين وميشاليه فان حوالى خمس الذين اجابوا على اسئلتنا جعلوا النظام العالمى — كما يشار اليه عموما — موضع ابحاثهم . فمثلا ، يشترك اثنان من علماء الاجتماع احدهما سويسرى والاخر امريكى فى دراسة التبعية الدولية ودورات الاقتصاد العالمى الراسمالى واتجاهاته . وتحدث عالم اجتماع من جمهورية المانيا الاتحادية عن دراسة من وجهة النظر التاريخية عن الازمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية المعاصرة ، كما اشار اقتصادى مصرى الى بحث عن الازمة العالمية . ويواصل والرشتاين ورفاقه فى مركز فرنانـد بروول Fernand Braudel فى نيويورك ، تطوير نظرية النظام العالمى وقالوا ان هم عمل يقومون به حاليا يتناول « الدورات ومشروع الاتجاهات » وتموله — الآن — المؤسسة القومية للعلوم .

ويقوم ستة من العلماء بأبحاث عن الاقتصاديات الوطنية . فأشار عالم اجتماع تركى الى دراسة له عن « التنمية الراسمالية والدولة » ، وحدد عالم اجتماع ايطالى « دولة الرفاهية » ، ولكن هنا دراسات عن اقتصاديات معينة ؛ من امثلتها دراسة المانية عن التغيير الهيكلى فى اقتصاد ومجتمع جمهورية المانيا الاتحادية ، ودراسة اجراها عالم اجتماع امريكى عن اقتصاد « اليونان » ؛ ودراسة كندية عن اقتصاد سردينيا وبنيانها الاجتماعى ، وأخرى كندية عن التطور الاجتماعى والاقتصادى الذى طرا على المجتمع اليابانى منذ عام ١٩٠٠ . ويقوم عالم واحد لم يذكر انه يعتنق مذهبا معينا بدراسة « مظهرى المجتمع بعد الحرب » .

المؤشرات والعمليات الاجتماعية والاقتصادية :

واخيرا هناك افراد يدرسون عمليات او مؤشرات التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، وهذه تتراوح من حالا تسياسية مثل الركود الى مؤشرات اقتصادية معينة من قبيل توزيع الدخول . ومن هذه الناحية اشار عالم فنلندى الى دراسة له عن الدخل القومى فى بلده من عام ١٨٦٠ الى عام ١٩١٤ .

ويقوم عالم رياضة واجتماع من اليابان بدراسة نوع الحياة والسلوك الاستهلاكى ؛ كما يهتم عالم اجتماع ايطالى بالاعمال او الوظائف المزدوجة .

ويحاول علماء قلائل وضع نظريات تتصل بالعمليات . فهناك فريق دنمركى يهتم باعداد نموذج لاستراتيجيات التنمية للبلاد النامية ، ويدرس احد العلماء فى جمهورية المانيا الاتحادية ســـيطرة الدولة على العمليات الاقتصادية وامكانيات مد نطاق التدخل القانونى ، كما يهتم عالم اسرائيلى بقانونية التنمية الاقتصادية فى سلسلة من البلاد التى يفترض فيها انها نامية .

وعلى سبيل تلخيص هذا العرض نقول : ان الابحاث التى تقوم بهـــا الهيئة التى ننتمى اليها متنوعة وهى براقة وجذابة بالتأكيد . وغالبا ماتتجاوز حدود البلد الواحد ومنهاجها تاريخى ، كما انها متعددة المذاهب . ونصفها ولبد الاشتراك والتعاون فى العمل ، ومعظمها يتم فى اطارات جامعية ، ومعظمها ــ اذا علمنا طبيعة نظام العينة ــ يقوم به علماء من أمريكا لشمالية. الذى تفتقر اليه هو الدراسات المتعلقة بتطور السياسة العامة أو على الاقل لها المعنى الذى تنطوى عليه السياسة العامة . ربما تنتهى الدراسات التى استعرضناها بمقترحات تتعلق بالسياسة العامة ، ولكن من البيانات التى وصلت الينا لا نجد دلالة على هذا الاهتمام . وما نفتقده ــ ايضا ــ هو الدراسات عن الازمات الاقتصادية والاجتماعية فى اهم شعوب العالم . كيف مثلا : نفسر ضياع الهيمنة الامريكية فى أوربا وأمريكا اللاتينية وبلاد معينة فى العالم الثالث ؟

اتجاهات ومعتقدات عن دراسة الاقتصاد والمجتمع : نظرة عامة :

بالاضافة الى معرفة اهتمامات الابحاث التى يجريها العلماء الذين يهتمون بالاقتصاد والمجتمع اردنا ان نعرف الاساليب المنهجية والنظرية التى ظن أولئك العلماء انها كانت موضع اكثر استعمال فى دراسة الاقتصاد والمجتمع ، واية اساليب زاد انتشارها واية مواقف مبشرة بالنسبة الى البحث .

في هذا التحليل الوصفي للعرض الصغير الذى نقدمه سوف نناقش بايجاز ما تشير اليه هذه الاسئلة : اى موقف نظرى وأساليب فى البحث العلمى نعتقد انها اكثر استخداما فى دراسة الاقتصاد والمجتمع ؟ و « هل اتخذت اتجاهات نظرية او اساليب فى البحث العلمى أهمية خاصة فى السنوات العشرين الماضية (١٩٦٠ ــ ٨٠) ؟

من الناحية العملية اوضح جميع الذين بعثوا باجاباتهم أو ٩٠٪ منهم ان الاساليب الماركسية او الماركسية الجديدة هى أكثر أساليب استخدمت فى دراسة الاقتصاد والمجتمع . بل أن الاقتصاديين « الكلاسيكيين » الذين اجابوا على الاستبيان اعترفوا بهذا الاتجاه وسلموا بأهميته المتزايدة فى السنوات العشرين الاخيرة بالنسبة الى دراسة الاقتصاد والمجتمع . مثال هذا ، ان واحدا من امثال هؤلاء العلماء علق على اسلوبين كانا موضع الاستخدام اكثر من غيرهما فقال : اكثر الاساليب استخداما كان أسلوب السوق الحرة التقليدى والمصحوب بتحليل كلاسيكى مبنى على الاقتصاد ، واسلوب للماركسية الجديدة عن الاستغلال مصحوب بتحليل فلسفى وتاريخى .

ولاحظنا ان عددا قليلا جدا فرقوا بين النظرية والاسلوب . ربما تراءى للمجيبين أن تحديد موقفهم النظرى له الاولوية على استبيان من المسلم به انه محدود المجال (حتى يتسنى تشجيع رد سريع) . او ربما احس الناس أن أسلوبهم فى مناهج البحث يمكن ان يختلف حسب موضوع البحث الذى يتناولونه . وايا كان الحال فالاجابات التى بعثت بها قلة من العلماء ممن حددوا الوسائل ، اجابات جديرة بالملاحظة .

فى ضوء مناهج البحث العلمى فان مقدم تكنيكات الكمبيوتر جعل العلم الاجتماعى « الجديد » فى حيز الامكان وهذا (بدوره) افخم نزعة تجريبية على علم الاقتصاد . مثال هذا ان التجارب الاجتماعية والاقتصادية الضخمة (مثل صيانة الدخل) والحوافز الصغيرة (مثلا : نموذج معهد بروكنجز للضرائب) والدراسات الكبيرة التى اجرتها مجموعات مختارة (مثلا : مورجان عن سلوك الاسرة الاقتصادى) تبشر بنتائج خطيرة .

وأفاد عالم اجتماع أمريكى آخر يشارك فىدراسة الاستثمار الاجنبى والشركات الدولية فى أمريكا اللاتينية ، أن التحديث والامبريالية والتبعية وأساليب النظم العالمية هى أكثر النظريات استخداما ، وأن التحليل الكمى والذى يتجاوز حدود الوطن الواحد والذى يأخذ بنموذج ويبر

هو اكثر الاساليب انتشارا . وفى راى عالم اجتماع كندى أيضا يدرس سياسة الامن الاجتماعى المقارنة أن التكنيكات الكمية والدراسات التاريخية عن حالات معينة كانت اكثر من غيرها استعمالا .

والقلائل الذين اجابوا على السؤال المتعلق بالمناهج وضعوا التاكيد على الاساليب الدولية فى دراسة الاقتصاد والمجتمع . واحد أو اثنان فقط

ذكروا الابحاث المتعلقة بعمليات المسح والاستقصاء وهى اسلوب كان اوسع انتشارا منذ عشر سنوات خلت . ويبدو ان دراسة الحالات الخاصة واستخدام بيانات التعدادات آخذة فى ان يزداد ظهورا . ويمكن تفسير هذا بازدياد امكانية توافر مواد التعدادات والوصول اليها ، وتوافر انواع المشكلات المتعلقة بالاقتصاد الكبير التى تجرى دراستها .. والابحاث المتعلقة بعمليات المسح والاستقصاء هى ايضا آخذة فى أن تزداد تكلفة ، كما ان الدراسات التى تتجاوز حدود بلد واحد وتشمل سلسلة من البلاد والمشاركين فيها يتطلب اتمامها سنوات .

أساليب لدراسة الاقتصاد والمجتمع فى الثمانينيات :

فى هذا القسم الاخير نريد أن نقدم خلاصة فقط لما يظن الذين اجابوا على أسئلتنا انه حدث فى الاتجاهات النظرية خلال السنوات العشرين الماضية (١٩٦٠ — ٨٠) وأية أساليب يتراءى لهم انها أصلح لدراسة الاقتصاد والمجتمع .

أية أساليب ظهرت وماذا فى الافق ؟ بينما كان المجيبون متفقين تماما فى قولهم على وجه التحديد أن الاساليب الماركسية والاساليب الهيكلية العملية استخدمت ، لا ان آراءهم متباينة تماما بصدد اهمية الاتجاهات التى ظهرت . وبرغم هذا الاختلاف ففى الامكان تجميع الاجابات فى فئات اربع .

الاسلوب الماركسى :

اذا اخذنا فى الاعتبار أن اغلبية العلماء الذين اتصلنا بهم اوضحوا أن الاساليب الماركسية كانت اكثر استخداما من غيرها فى دراسة الاقتصاد والمجتمع ، الا انه لم يكن مما يبعث على الدهشة ان ثلث الذين أجابوا على اسئلتنا ويمثلون المجموعة الاكبر ، كان من رأيهم أيضا ان الاسلوب النظرى والمنهجى الماركسى هو الذى يبشر بانه يكون موضع أكثر الاستعمال فى الدراسات فى المستقبل . لم يكن معظم هؤلاء من « العالم الثالث » كما قد نتوقع ، ولكنهم كانوا علماء اجتماع من أهل أمريكا الشمالية . وكان الاوربيون من افراد هذه المجموعة اكثر حسما وهو ما نامل فى ان نبنيه . وبينما لا نعتزم هنا القيام بتحليل يقوم على الربط بين العلاقات ، الا انه خليق بنا رغم هذا ان نلاحظ أن اغلبية العلماء الذين اسهموا فى الاسلوب الماركسي يدرسون الان شكلا ما من أشكال علاقة الدولة بالاقتصاد ، ومن قبيل المشروعات المملوكة للدولة والنظام الاقتصادى الدولى .

ولاحظنا أيضا ، أن البعض يبدو ملتزما بالمنهج الماركسي وحسب .. وفى هذا الصدد لاحظ أحد العلماء :

بالنسبة لى فاهم منهج هو المنهج التاريخى المبنى على الانتولوجيا (أى علم الوجود) الماركسية ونظرية المعرفة الماركسية . فمارسيل ماوس ، ومدرسة « الحوليات » الفرنسية ، وبعض المؤرخين الانجليز ، مثل هوبسباوم وتومبسون وهل Hill ومؤلفات كارل بولانى ونظرية جورج لوكاكس فى الوجود ، كانت لاذات اهمية خاصة بالنسبة لى .

وقال آخر : « الاسلوب الماركسي ـ بسبب غناه التحليلى وامكانية تمهيد الطريق الى التدرب السياسى » . ولاحظ عالم اجتماع دنمركى يدرس استراتيجيات التنمية أن الاسلوب قائم على مذهب الكليا أو وحدة الطبيعة ، وينطوى على الصراع الطبقى مع وضع التأكيد على التدرب » الذى « يمكن استخدامه كأدوات لتغيير المجتمع الى أساليب أنتاج جديدة وتوفير حياة أفضل للناس » . وبينما يسلم عالم اجتماع بريطانى معنى بنظريات الراسمالية الجديدة ، بأن الماركسية تتيح ادوات لتغيير المجتمع ، رأى أنها تبشر « وخاصة منذ هلفرونج ... بأكبر الامل فى اجراء تحليل واقعى لاتجاهات الرأسمالية فى أواخر القرن العشرين » . وتحدث أحد مواطنيه بمثل هذا المعنى عن فائدة الاسلوب الماركسي عندما قال « انه المذهب الوحيد الذى يجمع بين النظرية والتطبيق فيضع الاقتصاد والمجتمع فى عالم متماسك » .

ومن رجل اقتصاد أفريقى جاء تعبير عن التزام فريد عندما ابلغنا ان علم الاقتصاد التقليدى وعلم السياسة وهما « رديئان جدا » هما أكثر العلوم استخداما ، ولكن تبدو المادية التاريخية اكفأ اسلوب ، كما أنها الاسلوب الوحيد القادر على الربط بين كافة « نواحى » الحياة الاجتماعية (علم الاقتصاد ، علم السياسة) .

واختار آخرون الاسلوب الماركسي اذ رأوه على مايظهر ، يوفر اطارا ممتازا لدراسة التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، وطريقا للربط بين ذلك الحشد الغفير من الدراسات المبنية على التجربة والتى اجريت خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية . فمثلا ابدى عالم اجتماع امريكى يدرس ملكية العمال للصناعة وسيطرتهم عليها ، الملاحظة التالية :

من الناحية النظرية اعتقد ان الاسلوب الماركسي يبشر بافضل النتائج اذ يقوم على فروض علمية واضحة يمكن اختبارها بالتجربة ، لان الفكرة الديالكتية تركز الاهتمام على مصادر التغيير فى اى نظام اجتماعى واقتصادى . كذلك يظهر التحليل الطبقى حاسما بالنسبة الى فهم القاعدة الاجتماعية التى يستند اليها اولئك الذين يؤيدون او يقاومون التغييرات ...

وعن الوسائل ـ هنا اعتقد ان جيل النماذج النظرية والقضايا من البيانات (اى المبنية على اساس) تبشر بافضل النتائج فان خلق النظرية الاصلية والكشفية المبنية على البيانات ، انما يعنى ملاحظة ميدانية مكثفة على مستوى التنظيم ولا يعنى دراسات ضخمة تتجاوز الحدود القومية وكمية لا تضم تلك الوفرة من البيانات اللازمة لتوليد افكار نظـــرية نفاذة .

وبالمثل راى عالم سياسى افريقى ضرورة « التحكم فى ادوات تحليل الماركسية واستخدامها ، لا بوصفها عقيدة ، ولكن كأداة تحليل لفهم الظواهر الاجتماعية المعقدة على ما هى عليه » . ويتابع القول : « لايمكن أن يكون هناك تغيير ثورى بدون نظرية ثورية » .

ان الفكرة التى تذهب الى أن الماركسية هيأت اطارا لفهم الاقتصاديات والمجتمعات بوصفها مجموعات كاملة ، فكرة اشتركت هذه المجموعة فى الاخذ بها .

كذلك شهدوا بازدياد شعبيتها ورواجها . وفى هذا الصدد ابدى الملاحظة التالية عالم اجتماع برازيلى يدرس التوسع الرأسمالى فى اقليم الكاكاو بالبرازيل :

زادت الابحاث الاخرى مع المشتغلين بها ، زيادة اسرع منها فى اى توجيه مهنى آخر ، ... واؤكد أن السبب الرئيسى هو ان التطورالجنونى الذى طرا على التقاليد التجريبية فى الغرب خـــلال الخمســينيات والستينيات لم يخلق اية نظرية بديلة حقيقية فى المعرفة ، ولكنه خلق بدلا من ذلك مجموعة ضخمة من دراسات متناثرة ، الترابط بينها قليل .

ويعتقد عالم اجتماع من جمهورية ألمانيا الاتحادية يقوم ـ أيضا ـ بدراسة الملكية الزراعية فى أمريكا اللاتينية ، ان النظريات والوسائل التى انتشرت فى العقدين الماضيين « أتمت الاجابة على الاسئلة التى كانت بغير جواب والتى تتطلب انواعا مختلفة من الاســئلة وافكارا جــديدة تتعلق بالاستغلال والتناقضات والحركات السياسية ، الخ ، وعنده أن المدخل الماركسى أشد فعالية من ناحية اثارة الاسئلة والاجابة عليها بأسلوب التحديث التقليدى .

واخيرا ، كان من بين المجموعة الماركسية ، علماء قليلون يعتقدون أن مدارس معينة من الماركسية او فروعا منها ، تبشر بأفضل النتائج ، فيرى عالم اجتماع أمريكى يدرس القوة والدولة ، أن فهم الهيمنة والازمة هو خير طريق لفهم الازمات الرأسمالية . ويشعر أمريكى آخر أن كارل بولياني « ركز اهتمامنا على الشىء فى مجموعة ، عبر الزمان وعلى النطـاق الدولى ، بأعتباره شرطا مسبقا لتحليل اية علاقة معينة بين الاقتصاد والمجتمع ... وكان أول رائد ناقد للكثير من المؤلفات عن التبعية بما فيها التطور الذى ادخله فيما بعد والرشتاين على افكار النظم والمذاهب العالمية » .

وفى اعتقاد عالم اجتماع برازيلى ان نظرية النقد التى وضعتها مدرسة فرنكفورت تبشر بأفضل النتائج لانها « تحاول التوفيق بين التراث الماركسى والاساليب الاخرى فى البحث .. وبالمثل يعتقد عالم اجتماع ايطالى ان العمل الذى قام به جورجن هابرمان Jurgen Haberman يبشر بخير النتائج بالنسبة الى فهم الاقتصاد والمجتمع لانه أثار السؤال عن امكانية « توالد » النظام العالمى . وقرر عالم اجتماع من كندا الفرنسية انه على خلاف الاساليب النظرية والمنهجية السابقة سوف يظل الاسلوب الماركسى يولد دراسات عديدة لان به القدرة على التغير والنمو . ومرة أخرى يلمح هذا العالم الى قوة وكلية الاسلوب الماركسى . وعبر عن الامر عالم اجتماع من امريكا اللاتينية بقوله « هذا الاسلوب يفتح امكانيات تجديد فى مناهج البحث العلمى وفى وضع النظرية وتشكيلها التفسيرى » .

الاسلوب الماركسى واسلوب ويبر / الاسلوب الماركسى الواقعى :

من رأى بعض علمائنا ان المنهج الماركسى المرتبط بمنهج ويبر قد زادت أهميته خلال السنوات العشرين الماضية ويبشر بأفضل النتائج بالنسبة الى البحث فى المستقبل . وفى هذا الصدد لاحظ احد علماء السياسة من أمريكا اللاتينية من خلال دراسة العمليات المقارنة التى ينطوى عليها فرض الديموقراطية ، أنه قد برز « مزيج من الماركسية الجديدة ومذهب ويبر فى الاقتصاد والمجتمع مرتبط بالتحليل التاريخى » ، وعنده أن « الدراسة المفصلة للهياكل الاجتماعية والاقتصادية (والدولة) المتغيرة وفق منظور تاريخى واضح ، هى خير طريق للنظر الى الظواهر التى لا توجد الا كمجموعات من العلاقات المتداخلة وتتكشف بمضى الوقت (لا كشىء اقتصادى أولا ثم يرتبط بعد ذلك بالاجتماعى) .

وشارك فى هذا الراى بعض العلماء من أمريكا الشمالية . فمثلا ظن احدهم ويقوم حاليا بدراسة الصناعات التى تسيطر عليها الدولة ، ان الاسلوب يجب ان يكون « مزيجا من اساليب الماركسية الجديدة والويبرية الجديدة ، يربط تقدير العلاقات الطبقية بالاعتراف باستقلال نسبى للدولة ومؤسسات ثقافية معينة » . ورأى آخر يدرس الجنس والتصفيف الثقافى أن مما يبشر بخير النتائج « منهج للتحليل الطبقى تعدله أفكار سيمل Simmel ويبر النفاذة ويأخذ فى الاعتبار تعدد التقسيمات الطبقية بدلا من الاقتصار على الطبقة الواحدة » .

وتمسك عدة من العلماء بأسلوب واقعى ماركسى فى دراسة الاقتصاد والمجتمع ، وكان معظمهم علماء اجتماع من اوربا وآسيا . فقال عالم اجتماع يابانى ، يدرس الاتجاهات بشأن التخطيط « اظن أن أوضح الاتجاهات كانت الاتجاهات الماركسية فى كل من بناء النظرية عن النظام

العالى والتساؤلات عن المشكلات التى تواجه المجتمعات الصناعية المتقدمة ».
وعنده أن المنهج المبشر بأفضل النتائج هو المزيج الذى يجمع بين الماركسية والمذهب الواقعى . وفى الاتجاه ذاته رأى عالم اجتماع ايطالى أن خير اسلوب هو ذلك الذى يجمع بين نظرية وظيفة الهيكل والنظرية الماركسية حتى يتسنى تحليل النظم الاجتماعية المعقدة . ويفضل عالم اجتماعى المانى يقوم بتحليل اقتصاد بلده ، مزيجا من الماركسية الجديدة كما صاغتها مدرسة فرنكفورت ، والتحليل الهيكلى للتغيير الاقتصادى وتغيير المجتمع، باستخدام مؤشرات ديموجرافية اجتماعية ومؤشرات اجتماعية لتوفير البيانات التجريبية اللازمة . وعلى سبيل التلخيص ترى هذه المجموعة أن الاسلوب الهيكلى والماركسى يوفر القدرة على تحليل الدينامية والقوى الفعالة فى الاقتصاد والمجتمع . ومع كل ، ادعى عالم اجتماع امريكى يدرس العلاقات الطبقية والشركات الكبيرة ان نظرية التبعية وشبه الماركسية ، ونظرية النظام العالمى ، كلها بطريقة او اخرى ، صور متغيرة من نظرية الوظيفة او المذهب الواقعى . وتظل النظرية الطبقية الحقيقية ، نادرة بشكل غير عادى فى تحليل العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع فى الولايات المتحدة . انما فى حاجة الى تحليل مقارن وسليم من الناحية التجريبية ، للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع من وجهة نظر نظرية طبقية فى العلاقات السياسية والتطور التاريخى .

النظام العالمى ومناهج التبعية :

بعثت مؤلفات أمين وبالوا ووالرشتاين فى النظام الرأسمالى العالمى ، النشاط المتصل ببحث هذا الموضوع وخاصة فى صفوف علماء الاجتماع فى امريكا الشمالية واوربا . مثال هذا أن عالما فى الاقتصاد والاجتماع من جمهورية المانيا الاتحادية يقوم بدراسة الازمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية المعاصرة ، ومن وجهة نظر تاريخية ، افاد بأن تحليل التراكم الراسمالى يبشر بأفضل النتائج . وأوضح احد علماء الاقتصاد السياسى وهو من شمال افريقيا ، اننا « نتحرك نحو نظام عالمى فيه تصبح التناقضات بين الشمال والجنوب اساسية بصورة متزايدة ولا يمكن فهمها الا على اساس المادية التاريخية تطبق على نطاق عالمى . وأوحى عالم اجتماع امريكى بأنه عن طريق التحاليل متعددة المستويات يمكن ان تصبح فكرة النظام العالمى نظرية تركيبية .

وستة من المجيبين أغلبهم من بلاد العالم الثالث وكندا ، هم من انصار « نظرية التبعية » . ولاحظ عالم اجتماع امريكى ان هذا اسرع اتجاه آخذ فى الظهور ، ويرى فيه آخرون تفسيرا ومنهجا علميا للتحليل » . بل لايزال هناك من يرون فيه جزءا لايتجزأ من منظور النظام العالمى . مثال هذا قول عالم اجتماع امريكى يدرس الاستثمار الاجنبى :

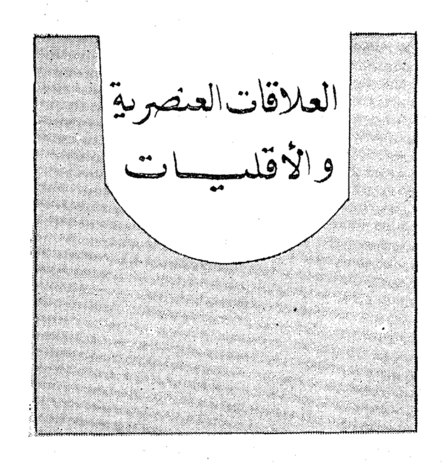
اعتقد ان الافكار عن النظام العالمى والتبعية تكمل بعضهابعضا تماما ان لها ميزة توسيع نطاق البحث بحيث يتراوح من الدولة القومية التى تعتبرها وحدة شبه منعزلة الى الدولة القومية فى اطار النظام السياسى العالمى (تتأثر به) .

فى داخل الدول القومية وحتى المدن التى تواجه ازمات اقتصادية وسياسية ضخمة ونحن على أبواب الثمانينيات ، فان من المحتمل أن يحدث تحول فى التأكيد الذى تضعه الابحاث ، من النظام العالمى الى الشعوب الرأسمالية التى تسير فى طريق الضعف . او كما تساءل احد الذين اجابوا على أسئلتنا . « من ذا الذى يعتمد على غيره الآن) »

التحديث والاساليب السيكولوجية الاجتماعية وغيرها :

بين الذين اجابوا على أسئلتنا بقايا قليلة من التحديث والاساليب السيكولوجية الاجتماعية . فأحس عالم اجتماع أمريكى أن « التحليل الرمزى للتفاعل مع اشارة خاصة الى اللغة الايديولوجية والادراك الحسى وله تاريخ طويل من البحث فى ميادين كثيرة تشمل علم الاحياء وعلم النفس فضلا عن دراسات تجريبية عن « العقل والتفكير » فى اطار مقارن وثقافى سوف يكون منهجا هاما فى الثمانينيات . وذكر آخر يدرس « المرارة فى البلاد التى تنخفض فيها الدخول » : « اعتقد أن ادماج النظرية الحالية عن الشخصية نظرية تكوين الشخصية – فى النماذج السوسيولوجية وخاصة تحليل النظم فى علم الاجتماع ، أمر لازم لتحقيق اكثر تقدم فاعلية اذ بدونه يكون للنظرية الاجتماعية عنصر كبير من « حرية الارادة » التى لا تقبل التحليل . والواقع أنه بين الذين أجابوا بعض افراد من امريكا الشمالية ، منصرفين الى تحليل النظم والنماذج الاقتصادية للسلوك الفردى والاسلوب الاستنباطى فى اعداد النماذج الشكلية ونظرية الاختيار العام ونظرية الالعاب والتحليل الاستقرائى للسلاسل الزمنية . وقال واحد وهو يشير الى أسلوب النظم العامة : « يبدو هذا الاسلوب أقرب الى الاسلوب الرياضى فى اعداد النماذج » كما انه يسمح بوجود شبكات تنظيمية مركبة وعلاقات غير خطية بين الاختلافات والمتغيرات . وتحدث البعض ممن يستخدمون نظرية النظم فى ابحاثهم ، عن « أسواق العمل المزدوجة » . ان « نظرية سوق العمل المزدوجة تجدد فكرتنا عن الطبقات الاجتماعية (بينما) قد تتطور نظرية النظم الى منطق لعمل النماذج بالمجتمعات المتقدمة » .

وبينما كانت هناك افكار اخرى عن اكثر الاساليب تحقيقا للنتائج بالنسبة الى الدراسة النظرية والمنهجية للاقتصاد والمجتمع ، فان الاربعة التى وصفناها يحتمل ان تكون ابرزها خلال السنوات العشر القادمة .



مناقشة سياسية :

انزلق علماء الاجتماع ممن يعنون بالسلالات والاقليات العنصرية اكثر مما انزلق اليه اخوانهم الى مناقشة سياسية على المســـتوى الدولى فى ميدان تخصصهم . وتناولت رءوس الموضوعات التى عرض لها المؤتمـــر الدولى التفرقة العنصرية والقهر العنصرى وذيوع الافكار العنصرية والتزاوج ودعى اليها علماء الاجتماع ليحددوا مجالهم وليفصحوا عن العوامل الاساسية لاسباب تلك الظاهرة . وضم لقاء اليونسكو عام ١٩٦٧ لدراسة الطبيعـــة العنصرية والتعصب العنصرى عددا من علماء الاجتماع اصبح احدهم اخيرا رئيسا للجنة البحوث فى الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع ، وقد دعيت هذه اللجنة ــ فيما بعد ــ للقيام بدراسات اخرى ، منها على سبيل المثال والدراسة اعدت لليونسكو عن الابارتهيد والبحث الاجتماعى فى جنـوبى أفريقية ، وكان ذلك سببا فى سيطرة الاهتمامات السياسية العملية على

بقلم : جـــون ركس

مدير المجلس البريطانى للعلوم الاجتماعية ببرمنجهام ، مؤلف « الصراع والجماعة العنصرية بالاشتراك مع روبرت مور (١٩٦٧) و « العلاقات العنصرية فى علم الاجتماع (١٩٧٣) و « العنصر والاستعمار والمنية » (١٩٧٣) و « مهاجرو المستعمرات فى مدينة بريطانيـــة مع مالى توملنسون (١٩٧٩) .

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

المفكر والكاتب المصرى المعروف

أبحاث اللجنة ، وكانت المشكلة النظرية التى واجهتها هى التنويه بعملهـا بصورة تؤدى الى الكشف عن طبيعة هذه المشكلات وفهمها .

وكان اتجاه السياسة العملية يعنى ــ قطعا ــ ببعض المسائل التى يرى انها تدخل عادة فى دراسة علم الاجتماع للعلاقات العنصرية كما عرفناه ، ولم يكن الاهتمام بجمعيات علم الاجتماع الصغرى (مثلا : كيف يـؤدى التنويع العنصرى وتفنيطه بالضرورة الى الصدام بين الاشخاص) ولم يكن من شأنه ان يعرض للصور الشكلية للتداخل بين الجماعات . كالتمثيـل والاستيعاب والتواصل وما الى ذلك دون ان يردها الى بنائها التاريخى والسياسى والاقتصادى ، وانما كان الاهتمام بالتجانس القومى المقارن ، بالنظر الى النظم الاجتماعية والاقتصادية المقارنة ، واثرها على الاشكال الكبرى للتفاعل بين الجماعات ، وقام هذا الاهتمام على دراسة تجريبية مفصلة للتســامح العنصرى الذى شـغل عـددا من ابرز علمـاء الاجتماع الامريكيين . منذ صدر قرار مجلس التعليم عام ١٩٥٤ بصورته الوافية .

والى ما قبل عام ١٩٦٧ كان عدد علماء الاجتماع الذين شغلوا بالعلاقات العنصرية والاقليات على مستوى التجانس القومى المقارن ، قليلا . ولم تبد الدول الاوربية ــ بالطبع ــ اهتماما بالتمايز العنصرى ، ولم يدر بخلوها أن له مغزاه الخطير فى التفرقة الاجتماعية والعلاقات العنصرية ، ولم يبرز ليكون مثار النظر والاستقصاء ولو على المستوى القومى فضلا عن الدولى الا بصعوبة بالغة ، وحتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، ولم تكن سياستهما ، أو ممارستهما العنصرية منفرة سواء فى الداخل ام فى الخارج . ظل اتجاه دراسة العلاقات العنصرية فيهما مقصورا على المشكلات الاجتماعية العامة فى الداخل . باستثناء « فان در بيرج » و « شير ميرهورن » فى الولايات المتحدة ، و « بانتون » و « ماسون » فى المملكة المتحدة ، حيث ادلوا « مشكلات التجانس القومى المقارن » كل اهتمامهم ووضعوا الاسس المقننة للعلاقات العنصرية فى علم الاجتماع ومصير) عن النظرية الماركسية ولكنها تتألف مع النظريات السائدة لمجتمع الاغلبية ، التى تطورت ونمت لتصبح اساسا لتفسير الظاهرة البارزة للتباين الاجتماعى فى بعض المجتمعات الاستعمارية .

وكان الفكر الماركسى يقوم أصلا ، وحتى فى الغرب ، على أن التركيز على الاقليات والجماعات العنصرية ما هو الا لتحويل الانظار عن الواقع الاصيل للاستغلال الطبقى ، وان جد اهتمام متزايد خلال الستينات بالاوضاع المختلفة للعلاقات الطبقية ، ولربما ، بأساليب الانتاج أيضا ، سواء فى المركز أم فى الهامش فى نظام الاقتصاد العالمى ، بينما نزع الماركسيون انفسهم فى الوقت نفسه منزع الديمقراطيات فى الحوار ، فقدموا تفسيرا للوضع فى تلك البلاد على أساس من الدراسة المقارنة لنظام العبودية فى المزارع الاستغلالية .

ويقول « فان در بيرج » ان اهتمامه كان بالعنصر كجماعة انسانية ترى نفسها او تراها الجماعات الاخرى مختلفة عن غيرها من الجماعات فى سماتها الطبيعية الفطرية الثانية . وهذه السمات الطبيعية معنوية وعقلية فى جوهرها ؛ وفى كل مالها من سجايا او قدرات اخرى ، غير طبيعية ، ويتركز الاهتمام فى هذا على الوصف الاجتماعى (وان لم يكن صحيحا من الناحية العلمية) بما يستشهد به من السمات الطبيعية ، كما يستبعد ان يقوم الاختلاف والتمايز بين الجماعات على سمات غير طبيعية (ثقافية او تاريخية مثلا) وان كان هناك فى الواقع اختلاف حاد وتمايز بين الجماعات .

وعلى أية حال ، فان « فان دربيرج » يعترف بأن الاختلافات الطبيعية يمكن أن توجد وان لم تكن قوية حادة .

« فالى جانب اختلافها الطبيعى ... فانها تختلف ثقافيا ايضا (على الاقل عندما تلتقى لاول مرة) وتغدوا خاضعة لتمايز مقنن حيث تتأصل فكرة التباين الفطرى فى العنصر .

ويبدو التباين الثقافى والتميز فى النظام قائما فى حالات الغزو العسكرى وغلبة جماعة على أخرى ، والامتداد الاقليمى ، والهجرة الجبرية للعمال (كتجارة الرقيق مثلا) ، أو عندماينزح الناس كلاجئين .

وان لم يلجأ « فان دربيرج » الى تقديراته للمواقف التى يبدو فيها التباين العنصرى قويا حادا يتلون قاعدة لتصنيف العلاقات العنصرية ، فانه قد وضع صيغة تجريبية للتمييز بين المواقف التى يصفها بانها ابوية وتلك التى يصفها بانها تنافسية بينما هو فى الوقت نفسه ، قد دخل فى حوار حول الاغلبية والاقلية فالتفرقة بين المواقف الابوية والتنافسية ميدان فسيح ، ويبدو كما لو كان مطابقا لما بين المجتمعات الراسمالية وما قبل الراسمالية ، وان اساء الى التفرقة بين المجتمعات الزراعية التى تعد الزراعة فيها مشروعات رأسمالية للتسويق ، وتلك التى تتسم بطابع اقطاعى بوصفها معا على انهما ابويان .

كما انه فى حديثه عن الاغلبية والاقلية يقرر أن العلاقات العنصرية ليست غير صورة خاصة منها تبدو فى وضعها الاجتماعى الناجم عن ثنائية التشريع قائمة تماما على التفرقة الاجتماعية الناجمة عن التمييز العنصرى مما يؤدى الى بقاء تميز الاغلبية واستمراره اكثر منه فى اية حالة أخرى وعلينا ان نقرر أن البداية التى انتهجها « فان در بيرج » تستند تماما الى حكم الاغلبية وانها مليئة برؤى بديعة لم تكتمل ، أكثرها اثارة انها لاتجد لها مكانا فى الاقتصاد ولا فى اسلوب ولا فى العلاقات الاجتماعية لعلاقات الانتاج العنصرى ، وهو ما يندرج الى حد ما على البحث الذى قام به « ريتشارد شيرمير هورن » وان كان بحثه أكثر تنظيما .

وقد رأى « شيرمير هورن » بادىء ذى بدء ان العلاقات السلاليةمشكلة متشابكة فى كل دراسة للنظم الاجتماعية ، وهى مشكلة الوحدةوالتكامل فحيثما تتناول مجتمعا من المجتمعات وفقا لنظرية التوافق او لنظرية التصادم ، الا وكان السؤال : الى اى مدى من الاهمية كان تكامل الجماعات ووحدتها) والى مدى كانت درجة التكامل فى مجتمع اكبر أحد المتغيرات الاساسية فى العلاقات السلالية ؟ فالعلاقات السلالية الداخلية تختلف باختلاف قوى التباين بين الجماعات تبعا لثقافاتها ، وتشابهها واختلافها ولدرجة التوافق بين جماعتين او اكثر فى موقف مشترك . (كان ترغب جماعة فى الانصهار بينما ترفعنه جماعة اخرى وتقاوم كل اتجاه اليه ، او أن ترغب جماعة فى الانفصال ، بينما تملى أخرى عليها

الوحدة او الانصهار وما الى ذلك) وينجم عن هذه الاحتمـــالات بعض المواقف التى تؤدى الى ظهور العنصرية والصدام الداخلى بين السلالات

الا أن « شيرميرهورن » لايقدم الينا نظريته تلك لتكون اساســـا لتصنيف العلاقات السلالية الداخلية ، كما أنه يرى هناك نوعا من التعاقب الاجتماعى فى التاريخ يؤدى الى علاقات بين الجماعة تتسم بتلك الصفات التى تسفر عن ظهور جماعــات المنبودنين ، أو معـــازل الوطنيين ، او الضم ، او الهجرة او الاستعمار ففى الهجرة ، يرى انها تشمل استيراد الرقيق ، والسخرة ، وعمال الترحيلة وحراكك المشردين ، والهجرة . وقد اعد هذا التصنيف النمطى فى بداية بحثه فى ارتباطه بتواتر الاختيارية .

الظروف التاريخية ، ليرى ما اذا كان ظهور مثل تلك الحالات يقوم على نزعة عنصرية ام على ما ترضاه الاغلبية ، وان كانتا منفصلتين ، وليستا على الاطلاق حصيلة للنسيج العام ، وان بدت هذه الحصيلة بكل انواعها وكان لها وجودها داخل المجتمعات القومية بصورة أقل أو أكثر فى العالم المتعدد الثقافات ، والعالم الذى يخضع لاقتصاد حر أو اقتصاد موجه ، وفى تلك الحالات التاريخية المتماسكة .

ويعد مؤلف « شير مير هورن » بلا شك ، تصنيفا للقوى العديدة وقد أسفر عن عمل تجريبى حديث فيما قدمه من انساق يمكن أن تنطبق على مثال تجريبى معين . والامل أن يكون من بين علماء الاجتماع من يواصل بحثه وأن يأخذ بالجانب التجريبى فيما يخوضه من نظـريات ، ولا أقل من أن تقول ان هناك كثيرا من المتغيرات تحتويها هذه الطريقة التى تبدو فيها الاغلبية والعنصرية ما تلثان فى خفايا الحقائق المهملة ، بينما يتكرر وقوعها تحت ظروف تاريخية وسياسية واقتصادية فى حاجة الى تفسير ؛ وفى هذا يحس الانسان بما يحسه مع . فان دربرج ، ان الاساس الشــكلى لشرح الرموز يمكن أن يحظى بنظرة افضل فيما لو اقترن بشىء ما كالفكرة الماركسية التى بدأها ماركس بادراكه لابعاد النظم الاقتصادية .

وكان أبرز من شارك من البريطانيين فى هذا الحوار لدراسة التجانس القومى للعلاقات العنصرية خلال الخمسينيات والستينيات ، « بانتون » و « ماسون » . أما « بانتون » فالعنصر فى رأيه « دلالة » محتملة على نسق من العلاقات فى جماعة أو اخرى ، وقد تأخذ هذه العلاقات وضعا من سبعة أوضاع فى زمن معين : فهى اما صلة وحشية ، أو مقننة ، او تثقيفية ، او سيطرة ، أو أبوه ، او اتحاد ، او ارادة الاغلبية ، اما السياق الذى تمضى فيه هذه الدلالات واحدة بعد الاخرى فهى الى حد ما من آراء « فان دربيرج » وقد تنتهى الصلة اما الى أبوه واما الى

سيطرة وفي حالة السيطرة قد يبرز اخيرا نحو ارادة الاغلبية ، بينما تسفر الابوة عن وحدة أو تواصل . وهناك حالة غير تلك الحالات حيث لا توجد قوة طارئة للتوزان بين الفريقين ، فاذا حدث التثقيف فان التواصل يتم أخيرا ..

وتبدو هذه التفسيرات التى ساقها « بانتون » ضعيفة متهاوية من الناحية النظرية اذا ما قورنت بتفسيرات « شير مير هورن » ولكنها على شاكلة « فان در بيرج » تصنف بعض الحالات الاستعمارية بوصفها أبوية . فى الوقت الذى تؤكد فيه احتمال انجاز ارادة الاغلبية أيضا .

ويبدو أن بانتون — لسوء الطالع — قد نسى تفسيره عندما عرض لبعض الحالات السياسية المحددة ، واتخذ من النسق النظرى وسيلة تساير ذلك . ويشترك الى حد بعيد مع « فيليب ماسون » فيما ذهب اليه من أن صور السيطرة تمثل محاولة تاريخية وتجريبية معقدة فى تصنيفه لانماط السيطرة السياسية لفريق أو آخر .

وبينما قامت هذه النظريات العامة لتفسير اى مجتمع على الاطلاق ، كانت نظرية مجتمع الاغلبية قد برزت بنوع خاص بتفسيرها للمجتمع الاستعمارى . وقد وضع « ج.س . فيرنفال ، هذه النظرية لتفسير التباين بين المعالم الانسانية لبناء المجتمعات الاستعمارية الاستوائية كاندونيسيا والمجتمعات الرأسمالية فى أوربا . أما « م.ج.سمث » فقد رؤى انه يقوم اطارا مناسبا لدراسة مجتمعات الكاريبى ، أكثر مما تسلم به النظرية التقليدية لعلم الاجتماع .

وقد تسلم « فيرنفال » بما يمكن أن ندعوه ببيت القصيد فى دراسة « دوركيم » لمجتمعات السوق الحديثة ، اعنى انه بالرغم من أن علاقات السوق الفردية هى أس العلاقات ، فان الاسواق ذاتها قد قامت فى اطار الارادة العامة ، وان الارغام والتدليس المشترك يعدان جريمة حتمية على الاقل . ومهما يكن ما رآه فى وضع اندونيسيا ، فان السوق قد نشأت بعيدا عن هذه الارادة العامة ، وانطوى الناس فى جماعات متحدة فى بنائها وثقافتها بعيدا عن السوق ، فمن ناحية كان هناك عالم ، كانت الحياه فيه — كما يقول هوبز — فى غاية الفقر والتعاسة والوحشية والاملاق ، ومن ناحية أخرى كان عالم آخر لجماعة عنصرية عاشت متوافقة متماسكة بعيدا عن أى حياة اقتصادية فى حياتهم الخاصة ، وكانت العقبة التى واجهت « فيرنفال » أن يرى كيف يتسنى للارادة العامة أن تفرض وجودها على السوق متجاوزة الارادات العامة المنفصلة فى قوتها المتأصلة فى الحياة القبلية والعائلية .

وقد وجه « م. ج. سميث » اهتمامه الى المجتمعات الاستعمارية المتباينة التى لا تعتمد كثيرا على الحرفة أو انتاج المزارعين ، ولكن على

« مزارع العبيد » وعلى عمال التراحيل ، وكانت الفروق الثقافية بين الجماعات اكثر عمقا لديه مما هي لدى « فيرنفال » فلكل من الجماعات السلالية المنفصلة مؤسساتها الثقافية المتكاملة بما فيها نظمها الاقتصادية المنفصلة . وفي هذا لم يلق « سمنت » بالا الى وضع السوق دون ان تكون وراءه ارادة عامة ، والنظام الوحيد الذي يربط افراد جماعة بالجماعات الاخرى هو النظام السياسي الذي يقوم على اخضاع كل الجماعات الاخرى بقوة الاستعمار او الجماعة التي تخلفه ، فاذا كانت مشكلة « فيرنفال » هي في وضع السوق دون ارادة سياسية ، فان مشكلة « سمث » كانت هي النظام الحكومي دون اتفاق معياري

وكانت تلك هي كل النظريات التي واجهها الكاتب في ذلك الحوار الذي دار حول علم الاجتماع حين شارك مع خبراء اليونسكو بحث العنصرية وكانت المشكلة التي واجهتهم هي ترتيب هذه الآراء في الوقت الذي يركزون الاهتمام فيه على المواقف السياسية الحادة .

وكان أول ما عرضوا له من موضوعات هو الصلة بين لفظي «السلالة» و « العنصر » وبتعبير ادق بين المواقف العنصرية والمواقف السلالية ، وكان من الواضح ان هؤلاء الذين عانوا من التدليس العلمي لتعاليم النازية لا يحبون استخدام لفظ « عنصر » كلفظ له أهميته في تفسير الخلافات السياسية بين الناس ، وكان من الممتع ان يبقى مجال واحد للدراسة فحسب .. مجال دراسة الجماعات السلالية ، مما يؤدي على أية حال الى الخطأ إذ أن الجماعات السلالية ، هي جماعات يقوم التباين غالبا فيما بينها على ما بينها من تباين في الثقافة ، وهي ظاهرة سياسية حميدة العاقبة ، ولكن كيف يتسنى لنا مع هذا الوضع ، ان نميز تلك المواقف البغيضة للخلاف لا من حيث التباين بين الجماعات ، ولكن من حيث تباين القوى واختلال السلطة حيث تستغل جماعة جماعة أخرى او تستعبدها ؟

وكانت تلك الظاهرة البغيضة التي بدت في لقاء اليونسكو ، وظهر انها تظفر باهتمام أكبر مما يظفر به تحديد السمات الطبيعية التي تميز بها الجماعات نفسها عن بعضها البعض . ولهذا فقد تقدمت برأيي هو أن ندع تعبير « وضع العلاقات العنصرية » لموقف تتوفر له العناصر الثلاثة التالية ، وهي بالتحديد :

(ا) التنافس الحاد ، والاستغلال ، او القهر الذي يتعدى ما يجري في مواقف السوق العادية .

(ب) وجود فواصل حادة بين الجماعات تحول بين الافراد والانتقال من جماعة الى أخرى حيث يقع التنافس ، والاستغلال والقهر من جماعة أخرى .

(ح) ان تتقبل الجماعة الغالبة نظاما صادقا ملزما تسلم فيه بأن السمات التى تفصل بين جماعة واخرى ثابتة لا تتغير فى قليل او كثير.

الا ان هذا التعريف فاسد من نواح عديدة . فقد تجنب تحديد تعبير « وضع العلاقات العنصرية » بالنسبة لتلك الاوضاع التى تقوم فيها القاعدة الدولية للتصنيف على السمات الطبيعية ، كما كان لتعريف « فان دربيرج » وان لم يربط بين التعميم والاوضاع التى تقوم عليها النظريات البيولوجية والجينية التى تستدم لتبرير التمايز . وعلة ذلك ان نسبة هذه الاوضاع على ما هو عليه من صعوبة بالغة لا يتيسر تحديده فى هذا الصدد . فليس للسمات الطبيعية وحدها ما يؤدى الى القهر والاستغلال ، حتى ان تم التسليم بها ، هذا الى جانب ان بعض الهيئات كاليونسكو قد جردت نظرية العنصر من كل طابع بيلوجى ، وان كل النظريات التى قامت على تبرير التمايز بين الجماعات قد نبذت العامل البيلوجى . ففى الاقاليم الستة لايرلندا الشمالية ، لم يكن الاختلاف بين البروتستانت والكاثوليك ، مثلا ، طبقيا ولم يكن التعصب ضد الكاثوليك بيلوجيا بدوره ، وكما من الواضح ان هذا الوضع السياسى المعين له نظيره فى المواقف الاستعمارية التى يعانى فيها الوطنيون من ضغط المستوطنين النازحين من العاصمة . ولهذا كان تعريف « وضع العلاقات العنصرية » يستهدى الجمع بين هذه الاوضاع التى تقوم على واقع العناصر السياسية المشتركة ، ولاح أن تقرير « فان دربيرج » للاصول التاريخية لمشكلة العلاقات العنصرية ، وما كرره « شيرمير هور » عن التواتر التاريخى ما هو الا محاولة لاقتناص ذات الحقيقة التجريبية والتاريخية وفى محاولاتى الأولى لبحث هذه المشكلة ، وضعت قائمة بالحالات الثلاث للتعريف الذى قمت بصياغته وافية الى حد كبير .

وهذه هى القائمة :

١ ــ أوضاع الفتح .

٢ ــ أوضاع الحدود .

٣ ــ مزارع العبيد .

٤ ــ نظم العمل القسرى الاخرى .

٥ ــ أوضاع العمال النازحين فى المستعمرات الى العاصمة .

٦ ــ أوضاع اللاجئين .

٧ ــ أوضاع بعض المنبوذين الذين ينجزون أعمالا ضرورية ولكنها مهينة ويعاقبون على القيام بها . ولست على يقين من اننى سأمضى فى الدفاع عن هذه القائمة .

مجتمع الاغلبية :

وقبل ان اقوم بهذا التعقيب على تعـــريف « أوضـــاع العلاقات العنصرية » بوقت طويل ، كنت قد شاركت فى حوار حول مجتمع الاغلبية وقد بدا لى حينذاك ان حوارا فى علم الاجتماع تحكمه نظرية « تالكوت بارسونز » عن التوافق الوظيفى ، وأن الاهمية الكبرى لهذا الحوار حول مجتمع الاغلبية ، هى انها افترضت مجتمعا يفتقد كل رباط للقيم وكل ارادة عامة .

وقد عن لى أن أعيد تفسير « فيرنفال » وكذلك « مالينوسكى » و « ميردال » مستعينا بهم ، لا فى وضع نظرية عن الاغلبية فى صورة سياسية حميدة ، ولكن فى وضع نظرية للصراع . فالعنصر الغالب فى المجتمعات التى تناولوها ، فيما أراه ، وفيما ذهب اليه ماركس فى نظريته عن الطبقات التى تعمل لذاتها ، هو أن المجتمعات السياسية فى صراع دائم مع بعضها البعض .

وعندما شارك « ح.م. سمث » فى الحوار حول مجتمع الاغلبية ، بدا واضحا انه قد اغفل هذه الطبقة ، وابعاد الصراع فى القطاعات التى تناولها . ولهذا فقد آثرت ان يكون الجدل ماركسيا ، فاننا اذ نقول : انه سلمنا جدلا بأن لرباط الاجتماعى بين القطاعات السلالية المتعددة ينشأ عن الثقافة وعلاقات القرابة ، فان الواقع الجديد لهذه القطاعات فى الاوضاع الاستعمارية يقوم فى حقيقته على علاقة كل جماعة سلالية بوسائل الانتاج ، وليس من اليسير ان نتبين طبيعة هذه القطاعات ــ كما ناقشها ــ ما لم نعترف بأنها تتسم بالكثير من السجايا التى نسبها ماركس الى الطبقات .

اما نظرية سمث عن الاغلبية فكانت اقلها سدادا فى هذه الاوضاع التى نما فيها الاقتصاد الراسمالى بصــورة بارزة ، ولهذا فان ســمث واضرابه : « ليو كوبر » و « فان دربيرج » قد بحثوا تطبيقها على « جنوبى افريقية » وهو مارفضته بشدة ، مدللا على ان العمال الافريقيين فى جنوبى افريقية هم جماعة سياسية انتظمت فى طبقة من العمال النـــازحين وأن ما فى جنوبى افريقية لا يعدو الصراع الطبقى .

وعند شرح موقف شعب البانتو فى جنوبى افريقية فى صورة طبقية ، وجدت نفسى فى مواجهة حادة ــ حينذاك ــ مع الماركسيين فى افريقيـــا الجنوبية ، بسبب تفسيرى لدور طبقة العمال البيض الافريقيين فى علاقتهم بعمال البانتو ، حيث قلت ان هؤلاء العمال النازحين الذين يعملون تسعة شهور متصلة فى السنة بعيدا عن اسرهم ، ويعيشون فى معازل لا يجدون رعاية من النقابات ، تختلف علاقاتهم بوسائل الانتاج عما عليه للعمال

البيض ، ولذلك فهم طبقة لها وجودها المتميز ، بينما ذهب الماركسيون الخالصون حينذاك الى القول بأن الخلاف بين البيض والسود خلاف لا غير .

وقدمت « ادنا بوانكتش » وقد عملت مع « فان دربيرج » فى جامعة ناتال ، نظرة جديدة لها بعض الاهمية فى هذا الحوار ، هى ان الوضع فى جنوبى افريقية قد نجم ، كما يجب أن ندرك ، من تفسخ سوق العمل ، فكانت اضافة لها أهميتها للتصنيف الذى وضعه « فان دربيرج » للوضع فى جنوبى افريقية بوصفه وضعا يقوم على التنافس ، بينما نراه فى الوقت نفسه يزود الخلاف بينى وبين الماركسيين يزداد من التصور بعيدا عن الجمود . أما ما يلوح متفقا معى فيما ذهبت اليه « بوانكتش » فهو أن التحليل فى علم الاجتماع فى حاجة الى اساس من التحليل التركيبى المفصل لسوق العمالة ، وهى فكرة أقرب الى التحليل من ذلك التصور البسيط للطبقة أو لاغلبية القطاعات السلالية .

وينفق هذا التصور لتفسخ سوق العمالة مع ما كانت عليه سوق العمل فى أمريكا فيما بين الحربين ، حيث رأى النازحون من الزنوج الى الشمال يزاحمون البيض من الامريكيين والمهاجرين الاوربيين الذين لمسوا حاجتهم للعمل فى أسوأ ظوفه واقل أجوره حيال الالحاح العنصرى باستبعادهم . وفى الوقت نفسه كانت « بوانكتش » التى استقرت بالولايات المتحدة قد ربطت ما بين تحليلها لتفسخ سوق العمل بدور اقلية من الرجال متوسطى العمر كالكوزيين للخروج بتحليل مرن قريب من الماركسية لمشكلات العمل فى الولايات المتحدة .

وفى فترة متأخرة وضع « وليم ويلسون » فكرة « تفسخ سوق العمل » فى اطار من التاريخ ابعد مدى . مرت فيه العلاقات العنصرية الامريكية — وفقا لنظرته — فى ثلاثة أدوار : اولها : دور مزارع العبيد ، كانت العنصرية فيها وسيلة لتبرير تفوق البيض وسيادتهم ، وثانيها : عندما حل التنافس بين البيض والسود على أعمال واحدة ، مما يشير الى الوضع المتفسخ لسوق العمل فى رأى « بوانكتش » . وفى السنوات الاخيرة ظهر اتجاه مزدوج ، فمن ناحية تزايدت أهمية اقتصاديات الطبقة الوسطى ، حين أعوزته الضرورة الى استخدام العمال السود فى الوظائف المكتبية والوظائف المهنية مما أدى الى ظهور طبقة وسطى بين السود ، ومن ناحية أخرى عزوف العمال السود عن الاعمال البدنية ، فعانوا من البطالة أو من أعمال كريهة غير ثابتة . وكان الوضع العام ان حدة العنصرية تضاءلت كثيرا عما كانت عليه فى الثلاثينيات واخذت الطبقة الوسطى الجديدة التى برزت بين السود تتحرر من أرضاعها ، ولم يعد

البيض بالتالي في حاجة الى منافسة السود في الاعمال البدنية بعد أن اقتحموا ميدان العمل الاقل جاذبية في هذا النظام المزدوج للعمل .

وفي فترة السبعينيات كان هذا التغير السياسي العميق عما كان عليه في اعقاب الحرب . فالادارة الاجتماعية والسياسية شبه الاستعمارية في الجنوب والتي عرفت اجماعا باسم « جيم كرو » كانت قد تضاءلت ، كما أن مجلس التعليم كان قد بدأ موجة من القرارات ضد التفرقة العنصرية في دور التعليم ، كما حدث نوع من الشغب في مدن الشمال يمكن أن نسميه « الثورة السوداء » وبدا المجرى الاساسي للاحزاب السياسية في امريكا في اتجاهه نحو نبذ التفرقة العنصرية ، وأخذ الاتجاه القويم لعلم الاجتماع في امريكا يسفر عن نفسه في تحديد وقياس مدى الانجاز القرارات الحكومية المعلنة .

وقد بدأت تلك المشكلات التي واجهت الولايات المتحدة تبرز الى حد ما في اكثر الدول الاوربية تقدما ، فقد أخذت جميعا في الفترة ما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ تستعين بالعمال المهاجرين . وهذا هو ما دعاه « بيتش » من المملكة المتحدة « احلال العمالة » وكان السؤال الذي أثير عما يمكن ان يكون عليه وضع هؤلاء المهاجرين ، أيكونون بروليتاريا منفصلة بذاتها لا تتمتع بأية حقوق ، أم هي طبقة دنيا تختلف تماما عن الكيان المنظم للعمالة وعليها أن تدافع عن مصالحها لا قبل الرأسمالية وحدها ولكن قبل العمالة المنظمة ، وقد سجلت في بحثي أن تقبل هؤلاء المهاجرين كان بسبب ثنائية سوق العمل في الصناعة وانفصال كل واحدة منهما عن الاخرى وان أدى الى نوع من الصراع الطبقي حول السكن .

ولم تكن مشكلة هذه العمالة المهاجرة مما يؤدي ابدا الى وضع من أوضاع العلاقات العنصرية . ففي بلدان القارة وبالذات في جمهورية المانيا الاتحادية كان الاختلاف الحاد بين المواطنين وغير المواطنين منذ أصبح لها معرفة بالعامل الزائر لا يرضى انتقاص حقوقه المدنية والسياسية . وفي المملكة المتحدة والى حد ما في فرنسا ، فكان اكثر هؤلاء العمال النازحين من المستعمرات يتمتعون بحقوق المواطنة ، وكان حرمانهم من المزايا الاقتصادية والاجتماعية يجد تبريره الايديولوجي من ناحية العنصر . وما زلنا نترقب استمرار هذا التباين من عدمه . فهناك تحول عام ملحوظ في النظام التعاوني النامي بين العمال النازحين لتكوين طبقة عاملة فاذا كان ثمة شبه بين الطابع الثقافي لابناء الجنوب الاوربي من النازحين ومن يستقبلونهم وفي مثل هذا التعاون ينمو ويتضح ، وان كانت الرأسمالية الاوربية تستريح الى التباين القائم بين الطبقة العاملة ، كما

تجد على العكس أن جذب عما ل المستعمرات الى الكفاح الوطنى مما يبقى على الفرقة والتنابذ بينهم وبين البروليتاريا الوطنية .

تنظيـــر الماركسية :

فاذا عدنا الى الوضع فى جنوبى افريقية والى الوضع فى الولايات المتحدة وأوربا . فان الضرورة تحتم اثارة موضوع العلاقات المتبادلة بين العنصر والطبقة) وبتعبير أدق بين العنصر والصراع الطبقى . وقبـــل أن نتناول ذلك أرى من الافيد أن أعرض للصلة بين التنظير الماركسى والفكر السائد لعلماء الغرب غير الماركسيين ـ ما سبق لنا مناقشته .

ومن المثير ، الا نجد غير القليل من الزملاء فى البلدان الاشتراكية ما يساعدنا على توضيح الدراسة المقارنة لعلاقات العنصر والسلالة ، لا لقلة ما كتب علماء الاجتماع الاشتراكيون ، ولكن لان النظرية مثلها فى ذلك مثل غيرها من الدراسات العملية طبقيا . وما دامت الطبقية قد زالت ، فان استمرار السلالة يحتاج الى تفسير اخر . وقد عمل علماء السوفييت بالذات على متابعة هذا الموضوع فى صورة بدت لاقرانهم فى الغرب ، وحتى لاولئك الماركسيين منهم وكأنها من المخلفات الاثرية ، ومن الطبيعى أن يتصدى نقاد العالم الاشتراكى من الغربيين لمناقشة ما يقال من ان الخلافات السلالية باقية لان الخلافات الطبقية باقية ، وان لم يكن ثمة دليل وان لدينا حتى الان على اختفاء او اسمرار الخلافات السلالية فى العالم الاشتراكى ، وان كان هناك دليل من كوبا يبدو على درجة من الاهمية ما دام يزودنا ببينة عن تأثير الاشتراكية على مجتمع كان من قبـــل طبقيا وخاضعا للاستعمار .

وما زال بعض الماركسيين الغربيين الى عهد قريب يحـاولون فى الحاج واثارة موضوع العلاقـات العنصرية والصراع العنصرى بصـورة عامة . ومن بين هؤلاء « أوليفر كرمويل كوكس » الزنجى الامريكى الماركسى ، ولكن الموضوع لديه لم يتعد التدليل على ان إستغلال السود وقهرهم هـو ظاهرة للقهر الرأسمالى للطبقة العاملة ، وان بدا عاجزا عن تفسير طبيعة الطبقة العاملة المميزة من البيض ، ولا اختلاف نظم العمل فى العـــالم الرأسمالى الذى يستخدم السود . وفى هذا الميدان النسبى للرق ، وبينما قام أحد الاساتذة لبارزين ممن يدعون الماركسية الى آبعد مدى فى الاصرار على تعدد انواع الرأسمالية ، واعتماد الابنية العليا عليها ، فكأن من العسير أن نرى مساعدة خطوة متقدمة ، اتجاها ماركسيا على الاطلاق .

أما الفضيحة الكبرى التى ترددت فيها الماركسية فى الغرب فقد كانت عن سلوك العمال البيض فى جنوب افريقية ، فقد كانت الاســطورة التى تدعى أن العمال البيض قد نشروا اعلامهم عام ١٩٢٢ منادين « يا عمال

العالم اتحدوا من أجل البيض فى جنوبى أفريقية » نقضا للماركسية وغدت قاعدة للادعاء بألا دخل للعنصرية فى الرأسمالية وليست غير وباء فى صفوف الطبقة العمالية ذاتها ، وقد غزت هذه الدعاوى عن السلوك الطبقى مجتمعات أخرى ، ولم يعد ما يدور عن تفسير صلة الرأسمالية بالعنصرية يؤدى الى تهديد ما .

وقد اراد « فردريك جونستون » أن يعرض لمشكلة الجنوب الافريقى فادعى أن وضع العلاقات العنصرية قد نجم عن حاجز الاجور الذى فرضه أصحاب العمل ، وليس فيه الا أن العمال حفاظا على مصالحهم قد فرضوا على العمل حاجز اللون ، واقترب بهذا مما ذهبت اليه « ادنا بوانكتش » الا فيما ذهب اليه جونستون فى دعواه بأن تفسخ سوق العمل يعزى الى أصحاب العمل انفسهم .

الا ان مراجعة النظرية الماركسية كانت أكثر عمقا على يد « هارولد وولب » أخيرا ، وكان من قبل قد وضع اجابة لما اثبته من قبل من أن العمال البيض والسود ينتمى كل منها الى وضع طبقى مختلف فقرر أن كليهما ما دام يحقق فائض قيمة يحرمان منها ، فانهما على الســـواء ينتميان الى وضع طبقى واحد . وان كان فى فترة أخيرة ، اعتمادا على نظريات علم الاجتماع « لبو لا تتراس » و « جاير شيدى » قد رأى أن العمال البيض وان كانوا فصيلة من فصائل العمال أجمع ، الا انهم يسهمون بعض الشىء فى بناء الرأسمالية العالمية ، فاذا كان هذا هو الواقع فان من اليسير — كما أرى — أن يبدأ الحوار وفقا للنظرية الماركسية فيقرر أن وضع العمال السود فى ظل الرأسمالية السائدة فى جنوبى افريقية يختلف كطبقة عن زملائهم البيض ، وانه ابعد من ان يكون مسلاة ، اذ ان كفاحهم كشعب ضد سيطرة البيض هو ما يدور حوله تفكيرهم الاساسى للكفــاح الطبقى .

الا ان ظهور نظريات جديدة عن طبيعة الرأسمالية فى النظام العالمى قد ادى الى تشابك اكثر حدة فى الصلة بين الماركسية ونظرية العلاقات العنصرية والنظرية الاستعمارية ، فقد ذهب الجيل الاول من الماركسيين فى تناولهم للمجتمع الاستعمارى بأنه يخضع لنظرية التطور الاجتمـاعى المحددة التى نادى بها الاوربيون وهى أن هذه المجتمعات ســابقة على الرأسمالية أو انها اقطاعية ، ويرى « فرانك » الا ان هناك اجراء رأسماليا واحدا ، وأن النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة وفى أوربا والتخلف الاقتصادي في العالم الثالث ، ما هما الا وجهان لعملة واحدة . بينما يلقى « والرشتين » ببصره بعيدا الى القرن السادس عشر ، ليقرر ان نمو الرأسمالية الجديدة حينذاك فى هذا الجانب من العالم قد صاحبه نمو

قريب منه ، للنظام السائد فى مزارع العبيد فى الامريكتين ، وللفئية السائدة فى شرقى اوربا .

ولم يكن الماركسيون جميعا على استعداد بأى صورة من الصور لتقبل هذا التصحيح الجديد . وقد عارض الكثيرون منهم ما ذهب اليه « فرانك » بالذات بأن الرأسمالية لا يمكن تفسيرها وفقا لمصطلح التبادل فى السوق ، وان التحليل الماركسى يستند الى طبيعة الانتاج والعلاقات الاجتماعية فيه ، ومهما يكن من ملاحظات حول هذا الحوار ، فان الجانبين يتفقان على أن طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه ، ومهما يكن من ملاحظات حول هذا الحوار ، فان الجانبين يتفقان على أن طبيعة العلاقات بين العمال وأصحاب العمل تختلف فى هذا المحيط عنها فى المستعمرات ، وايا ما كان هذا الخلاف نتيجة لاقتصاديات النمو الرأسمالى ، أو نتيجة للغزو والسيطرة السياسية للاستعمار ، فانه لا يؤثر الا فى القليل . ومن اليسير أن نرى فى ذلك خلافا حادا بين هذه الاوضاع التى تنتحل العنصرية والطابع العنصرى وتلك التى لا تنتحلها ، وقد يبدو مثيرا للاستغراب أن أولئك الذين نموا الفكر العالمى للرأسمالية لم يفكروا فى تنمية هذا التمايز وأن يكون لهم من أفكارهم تفسيرا للعلاقات العنصرية ومن المحتمل أن يكون علة ذلك ، كما هو عند « والرشتين » على الاقل أنه اقتصر على نظام واحد فحسب ، هو أن شدة الكفاح الطبيعى هى فى العاصمة دون اى اعتبار لما يحدث فى المحيط نتيجة للخلافات التى سلمت النظرية بوجودها ومن المحتمل أن تبدو آثار قوية فى المستقبل .

ومن المعالم التى تستحق التنويه فى نظرية « والرشتين » تلك الالاعيب الخفية المتعمدة التى تلعبها الامبراطوريات السياسية ، كما يرى أن السيطرة السياسية لها تكاليفها الباهظة منذ البداية فى تطور النظام العالمى وقد تطور هذا النظام ليصبح عالميا دون قسر أو اعنات سياسى متواصل ، وهو ما يثير التساؤل . فحيثما تبرز حقيقة أن الامبراطوريات مصيرها الى الزوال وان الاستعمار يبقى من خلال الاستقلال الذى تمارسه الشركات متعددة الجنسية ، فان الوضع الحقيقى لمختلف الجماعات والفصائل والطبقات السلالية داخل النظام الامبراطورى لا يتضح أو يبرز من خضوعها للقوة كما يتضح ويبرز فى النوعية البسيطة للسوق ، والواقع أن الشركات متعددة الجنسية لا تهدف اطلاقا الى العنصرية ، فالمال لا يعرف اللون ، ومع ذلك فالعالم تشويه العنصرية والصراع العنصرى ، وهو ما يقتضى قيام نظرية عالمية لتفسيره .

التصنيف الطبقى والصراع داخل الجماعات :

ـ ساو يبرز شىء واحد من العرض الذى قدمناه للنظرية النسبية العلاقات العنصرية ، فاذا تناولنا نظرية لا ماركسية ، فاننا نلاحظ انها وان بدأت

بالتصنيف الشكلى والتفسيرات الرمزية فانها لا بد وان تسلم فى المدى الطويل بأن الجماعات التى تناولتها تتفق فى ملامحها العامة مع الطبقات وانها فى حاجة لا لتفسير الجانب الثقافى فحسب ولكن لتفسير علاقتها بقوى الانتاج والنظام السياسى ، فاذا نظرنا الى النظرية الماركسية من ناحية فانها سرعان ما تسفر عن الصراع داخل الجماعات سواء كان فى العاصمة أم فى المستعمرات والتوابع مما لا يمكن تفسيره فى ضوء الصراعات الطبقية البسيطة التى افرزتها التجربة الاوربية فى القرن التاسع عشر ولهذا فان ما يبدو ملحا هو صورة التنظيم الاجتماعى للطبقات وصراعاتها الداخلية التى أفرزتها الامبريالية السياسية والاقتصادية خلال السنوات الاربعمائة الاخيرة ، وهو ما يجب أن يقوم عليه بناء نظرية من هذا النوع الذى يمثل التطور البعيد لعلم الاجتماع المقارن للعلاقات العنصرية ، على أن ينبع ذلك محاولة تبين الاطار الذى تتطور من خلاله هذه النظرية وتنمو

والبداية هى ان نعثر على شىء ما من قبيل ما كان لنظرية «والرشتين» عن النظام العالمى للاقتصاد ، حيث اتسمت ــ كما رأينا ــ بالجانبين التجريبى والتاريخى ، وقد بدات بالتمييز بين الراسمالية الجديدة فى العاصمة (المركز) ، وقد عرفت من بين ما عرفت به باستخدامها للعمال الاحرار ، وان نظام الانتاج يخضع لمتغيرين من متغيرات وسائل الانتاج فى الاطراف هما : الوجه الاخر من نظام المقنية فى شرقى أوربا من ناحية ، ومزارع العنيد فى الامريكتين من ناحية اخرى .

ولم يتضح بعد ، ما يجب أن يسير عليه النظام العالمى . وكان الميدان الاول الذى تناوله الحوار أن نوعا من التراكم أو النهب البدائى كان ضروريا لوضع رأس المال فى مواجهة العامل فى العاصمة وهو اتجاه قام « اريك ويليامز » من ترينداد بمناقشته وتسجيله فى كتابه « الراسمالية والعبودية » وان لم يكن له جانب من الاهمية فى نظرية ماركس ، وكان الميدان الثانى : ان بعض انواع الانتاج الزراعى ، والبساتين والمناجم كانت جميعا مركزية فى هذا الطور من أطوار نمو الراسمالية .

وهناك بعض الافكار التى تنسب الى « ماكس فيبر » تبدو الى حد ما مفيدة فيما نحن بصدده .

اذ يرى انه من اليسير استيعاب نمط الانتاج الراسمالى فى أوربا الغربية على اساس انه تطور لفكرة المشروعات الراسمالية كنمط عام . فكل ما هناك ان فكرة المشروع الراسمالى تقوم على واحد او اكثر من المساهمين يحصى راس المال المطلوب ، وبعد أن يستثمره فى مشروع ما ، يحصيه من جديد ليعرف كم حقق من ربح . وفى هذا يكون التمييز بين المشروعات الراسمالية وفقا لنوعية ما قامت به . ففى هذا النوع

من الرأسمالية التي شهدتها الامبراطورية الرومانية وفي المجتمعات التي تحيط بها ، كان المال المتداول يتعرض أحيانا لخسارة بالغة . وكان نشاطها قلقا مضطربا ؛ بخلاف ما تقوم عليه المشروعات في أوربا الغربية حديثا حيث يتصل النشاط ويستمر خاليا من القلق متوائما مع الفرص المتاحة في السوق .

ومما هو جدير بالتنويه ، بصدد هذا التمييز ، اننا لا نستطيع أن ندعي اختفاء عنصر الارغام في عقود السوق الرأسمالي ، وسواء كان هذا الارغام أم لم يكن في واقع النظام القائم ، فليست هناك حاجة الى التسلط وأنواع الانتاج الاخرى في النظام الرأسمالي الحر ، كما هو فيما يتصل أو العنف ، ويبدو هذا صحيحا فيما يتصل بالحصول على المواد الخام وانواع الانتاج الاخرى في النظام الرأسمالي الحر كما هو فيما يتصل بالحصول على الايدي العاملة ، ولذلك فان من اليسير ان نقول ان الرأسمالية الغربية الجديثة تلجأ الى العمالة الحرة ، ولهذا نستطيع أن نميز بينها وبين صور الرأسمالية القديمة ، وأن هذا هو ما يحدث في النظام العالمي للرأسمالية الحديثة في توابعها من البلاد الاخرى .

ففي المركز يتميز نظام العمالة بسمة بارزة هي أولا المساومة الحرة ، ثم المساومة الجماعية ، وأخيرا الكفاح الطبقي ، قد تتخللها فترات حرجة من القمع الوحشي ، وليس لاحد أن يتكهن بأن هذا النظام للعمالة الحرة قد يختفي وينبذ على المدى الطويل . وعلى اية حال فان النظام السياسي في هذه المجتمعات بحكمه الكفاح الطبقي منذ بعيد ، وقد تحقق في الآونة الاخيرة بعض الضمانات القليلة لحقوق العمال لرفع مستواهم المعيشي .

ويرى « فيبر » — على سبيل المقارنة — أن الرأسمالية المغامرة أو الرأسمالية المستقلة تلجأ دوما إلى القوة ، كما تتسم مشروعاتها بتمويل المغامرات المخاسرة ، والحروب ومزارع العبيد (السخرة) والتعدين ، والجباية ، وتسلك جميعا سلسلة من الاعمال المصرفية تقوم على إستخدام القوة وتطبق النظم الاستعمارية للقرن السادس عشر (ولا يعرف هذا النوع للطور الحالي من القنية ، نظم القهر الجديدة لو كانت النظم القديمة تقوم على ما تقوم عليه الرأسمالية الجديدة) .

وقد برزت طريقتان لا صلة بينهما من طرق استغلال العمالة في الرأسمالية العالمية الجديدة ، ففي العاصمة كانت العمالة الحرة وكان الصراع الطبقي النامي ، وفي التوابع كان العديد من صور القهر قل أو كثر والاستغلال الاقتصادي البشع سائدا ، أو هو ما كان — على الاقل — في الفترة التي نظمت فيها المستعمرات . واذا قلنا ذلك ، فانه لا يعني بقاء مجتمعات استعمارية على تلك الصورة تماما ، فقد تغير الكثير منها ،

ونطور بتطور متطلبات النظام العالمى ككل ، كما تخلف بعضها وركد ، ونادرا ما أصبحت تلك المجتمعات التى خضعت للاستعمار من قبل على مثل ما عليه مجتمعات العاصمة التى كانت سببا فى وجودها ، وكل ما علينا ان نقوم به لتفسير الاشكال الاجتماعية للاستعمار ، أن نلقى بما يجب من اعتبار لكل من الابنية التى نمت فى داخلها منذ البداية ولكل قوى التغير التى مرت بها .

وقد كان اهتمام لجنة دراسة الاقليات العنصرية والسلالية فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع منصبا على دراسة صور التطور فى العلاقات العنصرية والسلالية ووضع الاقليات ، وقيل فى ذلك : انه اذا أردنا أن نتفادى هذا المدخل الثقافى الفج فى تحليلنا لتلك العلاقات ، فان علينا ان نصل ما بين وضع هذه الاقليات العنصرية والسلالية بوضعها فى النظام الاستعمارى للانتاج والاستغلال . فان وضعنا نظرية مقننة لهذه المجتمعات الاستعمارية فانها تستطيع ان تمدنا بقاعدة لتحقيق ذلك .

وعلينا ان نواجه مشكلتين طالما كانت العلاقات العنصرية وعلاقات الاقليات فى الحواضر ذاتها موضع اهتمامنا .. فمن ناحية ، أمامنا تلك الاوضاع التى نراها فى المملكة المتحدة وفى فرنسا حيث النازحون اليهما من مهاجرى المستعمرات) ولنا أن نضيف الى ذلك هجرة السود فى الولايات المتحدة من « المستعمرة الداخلية » فى الجنوب الى الشمال) مما يتحتم تفسيره على هدى التفاعل بين المجتمعات فى كل من المستعمرة والحاضرة حيث المركز . ومن ناحية أخرى فان أمامنا الهجرة الى أماكن غير بعيدة ، من البلدان المجاورة ، كما هى فى جهات عديدة من الشمال الغربى لاوربا ، وهو ما يجب أن ينال من العناية ليكون أساسا لتحليل الوضع الطبقى للمهاجرين فى نظرية لمجتمع عائل تماثل ما نضعه للمستعمرات .

وقد قلت فى عدد من المقالات التى نشرتها اخيرا ، اننا اذا ما كنا لم نبدأ حتى الآن فى وضع نظرية مقننة عن المجتمعات الاستعمارية فى علم الاجتماع . فاننا نستطيع ان نبين المتغيرات الاساسية فى المرحلة الاولى عندما نشأت النظم الاجتماعية الاستعمارية وفى الفترة التالية لها عندما اخذت تنمو وتتطور .

ولهذا فقد رايت أن نبدأ فى اطار المتغيرات البناءة حالة المجتمعات التىخضعت للشركات الاستعمارية ، وحالة المشروعات التى قامت فيها . ونظام التملك الذى افرزه النظام الاقتصادى فى البداية ثم حوله الى المجتمع ، وفى اطار المتغيرات الاجرائية كذلك بصور التحرر الاقتصادى وبنعاته التى نجمت عن تحول النظام العالمى من المر كننلية الى حرية العمل ، والتحول الى الاستغلال السياسى فى ظل طبقات وتجمعات

وفصائل متنافرة وتحول الشركات الجزئية فى الاستعمار القديم الى النظام العالمى الذى تلا مرحلة الامبريالية ، ثم هذه الصور من المتغيرات الثورية الداخلية التى حلت بالنظام الاستعمارى .

وفى الجدول رقم ١ تلخيص لهذه المتغيرات .

ولما كان من العسير أن نعرض كل هذه المشكلات التى يشير اليها الجدول رقم ١ ، فليس أجدر من أن نشير الى الميادين الكبرى لما يجب أن تكون عليه دراسة علم الاجتماع .

المتغيرات البناءة :

من الخطأ البالغ أن نفترض أن كل المجتمعات التى احتلها الاستعمار الاوربى أوضحها اليه ، كانت لعبة هشة فى يديه ، وان كانت المؤسسات الاجتماعية فى بعض الحالات قد دمرت تماما فى موجة النهب الاستعمارى وغدا الافراد أداة للاستغلال الفردى ، كما تعرضوا للخطف فى حالات أخرى ، واقتلعوا من جذورهم الثقافية والاجتماعية ، ليتم تصديرهم عبيدا الى مجتمعات جديدة فى طور الانشاء ، وان بقيت فيهم فضلة من ثقافتهم الاولى وحياتهم الاجتماعية القديمة قبل أن يغتالهم الاستعمار امتزجت فى أعماقهم بثقافة التحدى والمقاومة ، هذا الى حالات أخرى بداية من تلك العصابات القبلية التى تصدت لشركة خليج الهدش فى كندا الى امبراطورية المغول القوية حين جاءت اليها شركة الهند الشرقية أول مرة ، ولم تكن هذه الثقافات والابنية الاجتماعية التى تلاقت وواجهت بعضها البعض قابلة للاستواء الى حد كبير أو أن تدقها المرامى الرأسمالية والاستعمارية .

وقد نجد نقاطا نرتكز عليها لتفسير المعالم التى سبقت الاستعمار فيما يلى :

- امبراطورية المغول فى الهند .
- امبراطوريات العنصر البرونزى فى أمريكا الوسطى .
- امبراطوريات افريقية الغربية التى استغلت أنظمتها قاعدة لتجارة العبيد .
- مجتمعات العبيد والعمال المنقولين الى مجتمعات استعمارية حديثة البناء .
- المجتمعات الرعوية الصغرى المغلقة داخل محابسها .

الجدول رقم ٦ : تباين الابنية ونمـو المجتمعات الامبريالية والاستعمارية .
راسـمالية العاصـمة : المشروعـات الراسمالية التى تستخدم العمالة الحـرة التى تؤدى الى الصراع الطبقى .. الثـورة الاشتراكية النظـرية والرفـاه : العمالة المتلاحقة للطبقات الدنيا من العمال .

المتغيرات البناءة

الشكل الاجتماعى لما قبل الاستعمار	طبيعة الاستغلال	التصنيف الكلى للمجتمع
ـ بداية من فرق الصيد الرموية فى المجتمع القبلى حتى الامبراطوريات المركبة (مثل : امبراطورية المغول فى الهند)	ـ الاستغلال عن طريق التبادل المجحف . ـ جباية الارض والاستغلال العسكرى . ـ استغلال المنتجين فى السوق . ـ النظام الاقطاعى (الملكيات الكبرى) ـ الملكيات ونظام المزارعة . ـ الزراعة والتعدين عن طريق السخرة .	تضم الطبقات والملكيات الكبرى ١ ـ الملاك والفلاحين . ٢ ـ العبيد . ٣ ـ المزارعين ٤ ـ اصحاب المزارع ونظار الزراعة ٥ ـ الاحرار : ويضمون العبيد المتحررين ، والملونين و وفقراء البيض . ٦ ـ اصحاب الحرف الثانوية ٧ ـ العمال البيض الاحرار ، واصحاب المزارع ، والراسمالى ٨ ـ رجال الادارة . ٩ ـ الارساليات .

المتغيرات الاجرائية

نوع الاجراء	تنوع الاشكال	التاثير الطبقى
ـ التحرر الاقتصادى ـ الاستقلال السياسى ـ الاندماج فى النظام ـ العالمى للاقتصاد . ـ اجراءات الثورة	ـ تحرير العبيد . ـ الاصلاح الزراعى ـ التجارة الحرة . ـ التجارة الحرة . ـ النمط الامريكى ، وحكم البورجوازية الاستعمارية . ـ النمط الاسيوى . حكم البرجوازية الوطنية . ـ النمط الافريقى . حكومة الحزب الواحد . ـ خضوع الراسمالية الوطنية للشركات متعددة الجنسية . ـ الكفاح اخيرا للاستقلال السياسى . ـ مقاومة الاستعمار الجديد . ـ القومية والاشتراكية .	ـ الحراك من حالة ثابتة الى نظام مرن والى التعاقد ـ التصنيف المستمر ـ ظهور الصفوة السياسية * النمط الاوربى للصفوة * السيطرة العنصرية * الراسمالية المستقلة ـ الصفوة الاستعمارية الجديدة ـ البورجوازية المتفشية . ـ ظهور البروليتاريا الحرة ـ الانقلابات العسكرية ـ التحالف مع القوى الكبرى ـ ثورة العمال والفلاحين

ومن الاهمية دراسة البناء والحيوية التى تتسم بها هذه المجتمعات لثلاثة أسباب :

أولا : ان بناء المجتمع الاستعمارى الناشىء يختلف فيما كان عليه نمطه الاجتماعى قبل الاستعمارى عما أصبح عليه أن يتعامل معه .

وثانيا : ان قدرة المستعمر على الاستغلال وقدرة المستغلين على المقاومة . تتوقف على الاصول الاجتماعية والثقافية التى تنفع من يعنيهم الامر من الناس .

وثالثا : بدا خلال الفترة التى تلت الاستعمار أن الوضع الاجتماعى لفترة ما قبل الاستعمار يمكن أن يكون عونا لمجتمع ما بعد الاستعمار على التقدم المستقل .

وعلينا أن نشير بنوع خاص الى ا نالبحوث الاوربية حول المجتمع الاستعمارى قد اتخذت طريقين أساسيين ، أولهما أن هذا النمط من العنصرية الفكرية قد أدى الى توكيد التباين بين المجتمعات الوثنية وسادتهم من المستعمرين المسيحيين . وان هذه السمة كانت محلا للنقد من جانب الاحرار الذين يقفون ضد العنصرية وينادون بأن جميع الناس سواء ولا فرق بينهم . وكان من الارجح أن ينمو هذا النوع من المعرفة العلمية للعنصرية التى تقوم على الحط من الثقافات جميعا ما عدا الثقافة الغربية التى يعدونها ثقافة عالمية . وهو ما يراه كل من « فيبر » و «ماركس» وان كان « فيبر » يرى أن الراسمالية الغربية المعقولة يمكن أن تؤدى الى التقدم الاقتصادى ، بينما يرى ماركس أن الاحتلال البريطانى للهند كان هو الثورة الوحيدة التى شهدتها آسيا .

أما النو عالثانى من المتغيرات البناءة ، فقد ظهر فى مجال المشروعات الاستعمارية المتنوعة ، وهى المشروعات التى قامت عليها اقتصاديات المستعمرة ، وهو ما يقوم أساسا على الحرف البسيطة ، تلك الحرف التى تقوم على التدليس والارغام ، كما تقوم على ابتياع محاصيل الفلاحين وتسويقها ، وزراعة الاراضى المؤجرة من الملكيات الواسعة ، والمزارع والمناجم التى تستغل العبيد وعمال السخرة وأراضى الجباية ، مما ساد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ومرة أخرى فى خواتيم القرن التاسع عشر ، لا عن طريق المغامرين الاستعماريين من الافراد ، ولكن ، على الاخص ، عن طريق الشركات الاستعمارية الرسمية بطابعها الامبريالى الاجتماعى المميز الذى عرفه العالم القديم ، والتى أصبحت مركزا للتوسع الاوربى عبر البحار .

وكان المغامرون الاستعماريون الاوائل أقل تنظيما ، بالطبع ، من تلك الشركات الرسمية المنظمة ، وعندما تم التغلب على امبراطورية أمريكا

الوسطى ، كان الاستغلال يقوم على انتزاح الذهب قهرا الى الخارج . وكان التاجر فى تجارته يستغل معرفته بالاسواق النائية ليحقق ربحه بعيدا عن المواطنين الذين يعملون بالقنص وصيد الحيوان وعلى مدى الايام أصبح الاستغلال الاستعمارى أكثر تنظيما .

وهناك ثلاثة مراجع مفيدة تفسر نمو المشروعات الاقتصادية للاستعمار ، هى :

— نشاط شركة الهند الشرقية فى الهند خلال القرن الثامن عشر عندما تخذت من أراضى الجباية محورا لنشاطها الاستثمارى الى جانب الفرص العديدة من الحرف التى تقوم على استغلال الفلاحين .

— انشاء المزارع التى تستورد العمال من العبيد اساسا ، ومن أولئك العمال النازحين طلبا للعمل ، وهو ما كان يجرى بالنسبة للتعدين أيضا .

— مستوطنات الفلاحين من الملاك الذين يستثمرنها بوضع اليد ، واستغلالهم للمزارعين والمؤاجرين .

ومن المعترف به أن استغلال المزارعين حقيقة استعمارية عالمية ، فالمزارع هو من يقوم بزراعة الارض ، وليس حرا تماما ، ولكنه يخضع لنظام متين من أنظمة الخضوع ، أما الفلاح المستقل فهو الذى يقوم بزراعة يملكها ويقوم عليها معاشه ، فلا يدخل فى دائرة النظام الاستعمارى .

ومن المعترف به فى هذا الصدد أيضا ، أن هذه المشروعات وان عدت من قبيل المشروعات الرأسمالية ، الا انها قد تنتكس لتصبح نوعا من الجباية عندما تفتقد السوق لتصريف منتجاتها ، وفضلا عن ذلك فان القوى الاستعمارية قد تحتوى البعض ممن تقل لديهم النزعة الرأسمالية من بعضهم الآخر ، وفى هذا تتباين المشروعات الاستعمارية بين من ينشدون الاستغلال الرأسمالى ومن يكتفون بالبحث عن مأوى أو ملك ثابت .

الا أن المجتمع الاستعمارى لا يفسر ولا يعرف بالرجوع الى مشروعاته الاقتصادية الاونية ، الا ان التسليم بتلك الفروض ، يعنى قيام جماعات أخرى يمكن أن تنجز اعمالها الاساسية ، بينما ينبذ النظام القائم جماعات جديدة لها من ظروفها المحدودة ما يوجب اندماجها بصورة ما ، ومن المحتمل أن تحتوى الجماعات الاصلية الطازئة ما يلى :

— أولئك الحواشى من الافراد الذين شردوا من أماكنهم المريحة ، كالعبيد المحررين والملونين وفقراء البيض فى المجتمعات الزراعية .

- اصحاب الحرف الثانوية من السلالات غير السلالة الاستعمارية ، أو من غير القوة الاساسية من العمال الذين شغلوا حرفا غير مجزية ، أولئك التى يعزف عنها المستعمرون الاوائل لانها لا تليق بهم .

- المستوطنون البيض ، وهم أصلا من المستعمرين النازحين من العاصمة وليس لهم مكان فى المؤسسات الاستثمارية ، ولكنهم يبحثون وغالبا ما يجدون الفرص السانحة ليكونوا رأسماليين احرارا ، عمالا أو فلاحين ، ومع ما ينوشهم من صراعات داخلية حول مصالحهم ، فانهم يبتغون أن يكونوا طبقة مميزة لها مصالحها المشتركة التى تجتمع على الدفاع عنها .

- الكادر الادارى للدولة الاستعمارية وتبدو علاقة أصحابه بالمستعمرين الاوائل غامضة من حيث انها على الاقل شبيهة بعلاقة الدولة برأسمالية العاصمة .

- كادر الاكليروس الذين يتساوى لديهم الواجب الاخلاقى مع الواجب السياسى للاداريين ولهم ، كما لاصحاب الادارة دورهم المستقل فيما يقومون به .

وتتميز هذه الجماعات بما لها من حقوق شرعية وسياسية من المناسب أن نسميها منزلة خاصة . وان كان التمايز فيما بينها يقوم على تباين الثقافة والعنصر والسلالة .

المتغيرات الاجرائيـة :

ولا تصلح فى وقتنا هذا نظرية عن المجتمع الاستعمارى من هذا النوع الذى افضنا فيه التكون بنفسها اساسا لتحليل الصراع داخل الجماعات ، فمازلنا لا ندرك ادراكا كافيا اذا ما تصورنا اننا نستطيع ان نتبين هذه الصراعات عن طريق الافكار بما فيها الفكر الماركسى التى استوعبها من التجربة الاوربية فما كانت الا مثالا جديدا لمجتمع المعاضرة الراسمالى ، كما ان مثل هذا التصور يؤدى بنا الى الخطأ . ولهذا فان ما ننشده ان نضع نماذج لهذه المجتمعات بداية بمتغيرات البناء ، وان كان لا يقودنا الى معرفة الطرق التى سلكتها هذه المجتمعات التى قامت على هذا البناء وفقا لهذه المتغيرات فى تحولها وتطورها .

والتحرر الاقتصادى هو أول متغيرات البناء ، وبينما يثور الجدل عن السبب فى وقوع هذا الاجراء ، يبدو واضحا أن بلدان الراسمالية المركزية قد تحولت عن المركنتلية الى حرية العمل من حيث الفكر والتطبيق الاقتصادى وكان ذلك فى بداية القرن التاسع عشر ، وتحويل المؤسسات التى تقوم على السلطة والارغام بمؤسسات أخرى تقوم على التنافس الحر

والتكافؤ في الفرص ، وحين نقـــول ذلك فلا معنى لان نسمح لانفسنا بالوقوع في هاوية الايديولوجية ، فليس هناك عالم مثالي في المستعمرات ، لقد تم الاصلاح الزراعي ، وصار العبيد احرارا ، ولكن الفلاحيـــن ظلوا اسرى للرأسمالية لا يفيدون من المنافسة الحرة ، وضرب عليهم التكفف في صورة جديدة ، وبينما رأى العبيد المحررون الذين نزحوا الى المدن ، انفسهم مقيدين فيما يشبه الجيتو ، محرومين من الاعمال الصناعيـــة الجديدة التي يظفر بها المهاجرون الجدد من المستوطنين الاوربيين ، وما من مكان تبرز فيه ظاهرةهذا التتحول كما تبرز في الولايات المتحدة فالمهاجرون السود وهم ينشدون التحرر من وصمة الزنجية في الجنوب ، قد لا يعانون هذه الوصمة في شيكاجو ، ولكنهم يجدون انفسهـــم في مواجهة الحقيقة القاسية في التنافس على طلب العمل والمأوى .

ومن الواضح أيضا ، ان اجراءات التحرر ابعد من أن تكون عامة او متكاملة ، فالعبيد في جنوبي افريقية لم يصبحوا عما لا احرارا ، ولكنهـم أجبروا على الانتقال للعمل بعقود ، وغالبا تحت وطأة نظام جائر بعقـــود قصيرة الاجل وكانت تلك هي القاعدة وبقيت قاعدة الوضع الاجتماعي في التعدين وفي المشروعات الصناعية ، فالتحرر وحرية العمل ، كما يجب أن نعلم مازالا ناقصين وفي صورة قبيحة تقترن بالاستعمار .

اما الاجراء الثاني فهو الاستقلال السياسي ، فالنظـــام الاجتماعي والسياسي المعقد للملكيات الكبرى ، وهو ما فصلناه من قبل ، قد اصبح مستقلا عن الحاضرة لسبب أو سببين : اما ان واحدة من هذه الملكيات قد اصبحت من القوة في علاقتها بالملكيات الاخرى او في علاقتها بالحكومة المركزية ، أو ان الحكومة نفسها قد ضعفت بسبب الحرب او الازمـــات الاقتصادية حتى لم تعد قادرة على ممارسة سلطتها وتبحث عما يخلفها .

وفي أمريكا الشمالية كان للتحالف بين الأوتوقراطية الزراعيـــة والمستوطنين الرأسماليين دوره في حرب الاستقلال كما اعترك أطـراف هذا التحالف عندما حان الوقت للسيطرة على النظام في الحرب الاهلية . وفي امريكا اللاتينية حملت الحركات التي قادها « بوليفـــار » المولدين والمستوطنين من البورجوازيين فورا الى السلطة في معظـــم ارجـــاء امريكا الاسبانية ، وفي بلدان الكومنولث البـــريطاني القديم أصبح للمستوطنين البورجوازيين ايضا كامل السلطـــة ، وان كان المستوطنون البيض في جنـــوبي افريقيـــة قد ظلوا يمارســـون سياسة العسف الرأسمالي الأولى .

وفي عام ١٩٤٥ جد وضع جديد عندما فقدت المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا والبرتغال كل منهم قدرتها ولم تعد تحتمل الحكم الاســتعماري

طويلا ، وفى المستعمرات المتبقية لم يكن هناك قطاع من القوة البارزة يمكن أن تئول اليه السلطة ، فآلت الى الصفوة المحلية التى دانت بالمثل الاوروبية من القادرين على استهواء الجماهير والجماعات الكبرى ، وانتظمت هذه الصفوة كيانها القومى بتأليف حزب مركزى لشعب جديد غالبا ماكانت تطالب بامتيازات خاصة للمستوطنين الباقين وللاقليات الاستعمارية الثانوية ، ولما كانت هذه الحكومات الى آل اليها الامر تفتقر الى المقومات الاقتصادية ، فقد اضطرت فى أغلب الاحيان الى الخضوع لنوع من الاستعمار الجديد تعتمد فيه على الشركات الامبريالية المتعددة الجنسية .

وأما الاجراء الثالث فهو على وجه الدقة الاندماج فى النظام الاستعمارى الذى تقوده الامبريالية المتبقية والشركات وما من أحد يود أن ينكر أهمية هذا النظام الجديد ، ومن الواضح أن هناك حقيقة ناصعة فيما يقال من أ نمركز القوى فى يومنا هذا ليس هو وزارات المستعمرات فى القوى العظمى ولكنها فى حجرات مجالس الادارات وان لم يكن لمديريها أى ولاء قومى فعال ، ولكن ليس من الصحيح أن هذه الطبقة الدولية الحاكمة تستطيع نأتحقق مراميها دونمساعدة الحكومات والظاهرة المتعة فى بلدان العواصم الكبرى ظهور هيئات جديدة كجماعة الاقتصاد الاوربى التى تقوم بهذا الدور . ومن الملاحظ ايضا فضلا عن ذلك ، إن الحكومة القومية العليا نيابة عن طبقة الراسماليين الدولية مازالت تواجه نوعا من التحدى من جانب الحكومة القومية والراسمالية القومية .

ولكن اذا كان هذا التحول من القومية الى القومية العليا فى النظام العالمى للاقتصاد لم يكتمل بعد فى بؤرة الراسمالية ، فانها مازالت بعيدة عن التحول الى هذا الاطار العالمى للاستعمار الجديد وتحقيق مصالحه ، من حسن الطالع ان تقضى النظر عن مناطق عديدة وتتركها فى ركودها ، ما لم ، أو حتى تستطيع عمالتها ومواردها أن تحقق شيئا من الربح ، ولكن ما زالت هناك انماط اجتماعية واقتصادية قديمة فى صورة ما ، سابقة على الاستعمار ، بقى بعضها بمنأى أمن من العسف الراسمالى المحكم فى فترة الاستعمار وبعضها الآخر تتحكم فيه امبريالية وطنية والبعض الثالث يخضع لادارة وطنية جديدة اشتراكية بسيطة . وقد نخشى أن تتحول القوة فى المدى الطويل الى جانب الشركات متعددة الجنسية ، ولكن ، حتى الوقت الحاضر على الاقل مازلنا نرى عالما يسود جماعاته نوع من الصراع الطبقى المعقد وصراعات جانبية عديدة ، تسعى أكثر الشركات متعددة الجنسية لاستقلال النظام لصالحها .

وأخيرا ، اذا ما كانت تلك الحالة ، حالة الصراع الطبقى مازالت قائمة فى مجتمع ما بعد الاستعمار ، فان ذلك يثير التساؤل عن الطريقة التى يمكن ان تقوم عليها نظرية للصراع الطبقى ، وكيف يتسنى لهذا التنظير أن يكون عونا لنا فى التماس النتائج .

ومن الواضح أن الماركسية كنظرية دولية للثورة تسعى الى تحريك الكادحين فى المجتمعات الاستعمارية القديمة ومجتمعات الاستعمار الجديد للقضاء على النظام الرأسمالى لاقامة نظام اشتراكى دولى ، الا ان الماركسية تواجه ذات المشكلات فى علاقتها بهذا النظام العالمى المعقد للشركات متعددة الجنسية . كما أن الطبقات والاقطاعيات الكبرى فىعالم الاستعمار لا تستجيب بما يمليه التحليل الماركسى اكثر مما تستجيب المشروعات الاقتصادية والضياع الكبرى فى المستعمرات لمطالب الرأسمالية المتعددة الجنسية ولم يكن مما يثير الدهش ، اذن ان التحليل الماركسى حين التزم به الحزب الشيوعى الفرنسى ، قد واجه معارضة من جانب المفكرين والزعماء من أمثال « فرانتز فانون » .

والفانونية ، كغيرها من المذاهب الاخرى ، قادرة على أن تقدم أيدولوجيات لجماعات متعددة ، فمن حيث المبدأ ، كان فانون اشتراكيا ، يصر على أن تمضى الثورة القومية فى سبيلها بأى ثمن للقضاء على رأسمالية الدولة ، ولا تكتفى بذلك ، بل يجب أن يكون لها من الدوام والاستمرار حتى لا تصفى على أيدى البورجوازية المغامرة ، ومن اليسير أن نرى ، على أية حال ، كيف يتسنى لها أن تقدم ايديولوجية لصالح البرجوازية الوطنية حين تنشد السيطرة فى نوع من الفراغ السياسى الذى أشرنا اليه عند التحول اخيرا الى الاستغلال .

المهاجرون الاستعماريون فى العاصمة :

والنموذج الكلى الذى نتقدم به فى بحثنا هذا ، ليس نموذجا أو تفسيرا فحسب للمجتمعات الاستعمارية ، ويستشهد هذا النموذج بالنظام الامبريالى الذى يوحد بين المجتمعات الاستعمارية ومجتمعات العاصمة وكل ما قلناه قد وضع ليقرر ان لكل مستعمرة على حدة صراعها الطبقى المعقد وصراعاته الجانبية العديدة بين الطبقات ، كما ان هناك هذا النوع من الصراع الطبقى الذى أشرنا فى مجتمعات العاصمة ، تنتهى فى الغالب الاعم الى اندماج الطبقة العاملة فى نظام دولة تعمل للرخاء . والمشكلة الطارئة هى كيف يتسنى للمهاجرين من أصول طبقية متباينة فى داخل النظام الامبريالى والنظم الاستعمارية التفرقة ان يتواصلوا وان يربطوا انفسهم بأسلوب الكفاح الطبقى فى العاصمة .

والاحتمال الاول فى هذا المقام ، انهم يصلون الى تكوين طبقـــة بروليتارية عليا ، أو طبقة دنيا تنفصل تماما عن المجرى الاصلى للطبقـة العاملة في سوق العمل المنقسم على نفسه والتفرقة العنصرية فى السكن وفى المدرس . ومثل هذا الاجراء لا يتم ولا يكتمل او ان كان هناك على الاقل استيعاب جزئى للاقليات الاستعمارية فى المجرى العام للطبقـة العاملة . والمشكلة فى واقعها ، انها حين تشارك فى كفاح الطبقة العاملة ، فانها لا تنسى تنظيم نفسها والكفاح فى سبيل مصالحها

ومن الخطأ ان نفترض أن المهاجرين كافة يطرقون المجتمع الاستعمارى فى نظام برليتارى بسيط ، فهناك من البيئات العديدة ما يفيد ان اى أقليـة سلالية ، اذا مانظمت صفوفها فانها تكافح من اجل ألا تدخل فى نطـاق البروليتاريا ، فهناك العديد من المهاجرين الهنود ، مثلا ، سواء كطبقـة هندية ، أم عندما يرتحلون الى العاصمة ، يسعون نحو فرص لانفسهـم اما بمجاراة النظام الاقتصادى القائم ، أو تحديه ، وهم يخدمون خدمـة الصراع الطبقى على طريقتهم الخاصة .

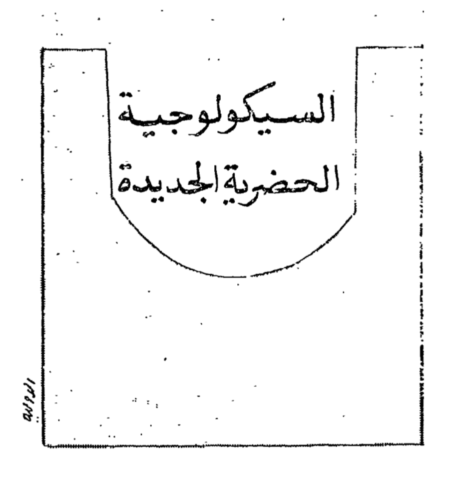
ولكن ، بينما كان استيعاب المهاجرين مشكلة لاقتصاديات العاصمـة وللطبقة العاملة فيها طوال خمسة وعشرين عاما أو قريبا منها ، فان انهيار اقتصاديات العاصمة ادى الى وقف الهجرة .

وفى الوقت نفسه حين ترك الانهيار بصماته على صناعات العاصمة ، جدت فرص جديدة للاستثمار فى المناطق الاستعمارية السابقة ، فـاذا كانت الرسمالية قد لجأت اخيرا لاستخدام عمال المستعمـرات ، لان المواطنين الذين ولدوا فى العاصمة من العمال لم تكن لديهم الرغبة او القدرة . فانها فى الوقت الحاضر قد بدأت تتطلع الى تلك البلاد التى جاء منها هؤلاء المهاجرون كميادين الاستثمار ، وطالما ينزح العمال ، حتى وقتنا هذا ، الى العاصمة ، فان العاصمة تستمر فى البحث عن العمالة ، والجزء الوحيد فى الاجراء الذى تجد فيه الطبقة العاملة فى العاصمة هو انهـا تجد نفسها مضطرة الى المنافسة ، اذ لم تجد امامها الا ان تعمـل مـع العمالة الرخيصة القادمة من المستعمرات .

وقد يبدو لبعض القراء ، ان هذا العرض للصعوبة التى يواجههـا الباحث فى وضع تفسير للابنية الاجتماعية فى المستعمـرات ، والربط بينها وبين النظام الاجتماعى الامبريالى ، استبعد من دراسـة العنصرية والعلاقات العنصرية .

فاذا ما كان تحديد اوضاع العلاقات العنصرية ، قد عين كما عينته ، فان العلاقات المركبة بين المستغلّ والمستغلَ فى ملكية استعمارية مـع أخرى ، وفى المستعمرة والعاصمة ، أو على وجه الدقة فى كافة أوضاع

المنافسة الحادة ، فان الاستغلال والقهر ، فيما عدا تلك الاوضاع العادية للسوق ، بين الجماعات كما قلت ، قد يؤدى الى تبريرات عنصرية ، ولهذا فان الجزء الهام فى علم الاجتماع الخاص بالعلاقات العنصرية لا بد وأن يرتبط بوصف وتحليل تلك الاوضاع . ومن المحتمل فوق ذلك ، الا يكون اكتشافنا مقصورا على تلك الاوضاع وحدها ، تلك الاوضاع التى ندعوها بحق ، أوضاع العلاقات العنصرية الحميدة ، وهى التى يصفها « م. ج. سمث » و « فان دربيرج » و « شيرمير هورن » بأنها أوضاع تحكمها الاغلبية الديمقراطية .



الانتقـــال المحورى

فى الفترة القصيرة الماضية للحقبة الاخيـرة ، حـــدثت ثورة فى علم الاجتماع الحضرى ، فما بدأ فى نهاية الستينات وأوائل السبعينيات وكأنه ـــة خطيرة الى الشذوذ المعين فى التعاليم الخاصة بالحضارة جعل منه فى السنوات القليلة الماضية ما تجمع على أنه انتقال حقيقى فى المحاور .

والمحور السابق كان يرتكز على تجمع من الافكار يمكن ان يلخص فى فقرات التنظيم الاجتماعى (عدم التنظيم) والتتابع الايكولوجى ــ وهــو الموضوع الاساسى للمجتمع عندما خرج من ميكانيكية السوق للاختلافات الاجتماعية والاغلبية السياسية . وفى الوراثة نجد المحور يقتبس بشدة من النظريات الاوروبية عن التداخل الاجتماعى (بركهايم وسيمل) ووصل الى أقصى تطوره فى الولايات المتحدة مع مدرسة شيكاغو للمجتمع الحضرى (ويرث وبارك وبرجيس) . وفى السبعينيات كان هذا المحور قد وصـــل

بقلم : جـون والـتـون

أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا .
وقد نشر كتابا عن التنمية الاقتصادية (بالاشتراك مع اليجاندرو بوررز ، ١٩٧٧) وكتابا عن العمل والعامل والنظام الاجتماعي (١٩٨١) .

ترجمة : الدكتور محمود عباس عوض

أستاذ مساعد بكلية الاداب بجامعة الاسكندرية .

الى درجة البلوغ والانهاك (*) وعلى عكس العمليات التاريخية نجد أنه كان معدا ليخاطب الحضارة البدائية مثل الهجرة وتكوين المجتمع أو توضيح الهيكل المفكك ، فالمحور لم يكن معدا للتعامل مع أزمة المجتمع الجديدة .

وبدون شك ، فان هذا التحول المحوري يحدث تدريجيا في بعض الانحاء ويقاوم ـ البعض الآخر . ولكن هذه المثالية مسموح بها كما توحي الك العديد من المؤشرات ، فابتداء من أواخر الستينيات تكاثرت وتضاعفت شواهد الشذوذ عندما اتضح ان الازمة الحضرية تشكل أسئلة لا يوجد جواب عليها من حيث الازدياد في عدم المساواة الطبقية والعنصرية بدلا من التداخل الاجتماعي ، فالتحلل الحضري أكثر من التنافس الايكولوجي ووراثته ، وتنظيم الاحتجاج بدلا من عدم التنظيم الاقتصادي وسياسات التسلط ، والتجميع بدلا من الجماعية ، فالازمة المحورية هي أزمة اجتماعية على وجه خاص . وطريقة الاقتراب تجمع ما بين خصوبة الاجوبة بالنسبة للاسئلة الخطيرة والاقتراب الجديد حصل تجنيده بسرعة

من طبقات العلماء الشبان وما شابهها من الانظمة . وعلامة اخيرة تدل على نفسها هي فى الواقع ان المراجع المكتبية الاساسية تعاد كتابتها من بداية الاقتراب الجديد والآن نجد انه من الصواب ان نخلص الى أن الثورة فى علم الاجتماع الحضرى قد قاربت على الكمال وان فترة جيدة من « العلم العادى » (مع تحديداتها) قد ركزت وان المهمة الاكثر فرضا تمس الاشارة الى الخطوات التقدمية الخطيرة التى يجب اتخاذها فيما بعد . وفى هذا الصدد من الضرورى ــ منذ البداية ــ ان نصف الاقتراب الجديد . وحيث ان بعض الشعارات الخاصة تؤدى الى مخاطر التعديل ورد الفعل فاننى افضل ان ادعو ذلك ببساطة علم الاجتماع الحضرى الجديد وان اصفه بالنقاط التالية ومنها آمل ان اوضح أنه اذا كان الاقتراب له توكيدات هيكلية فانها ليست على حساب العملية ، فاذا شددت على الاقتصاد فانها لا تقلل من المجتمع والسياسة فاذا المحت الى ماركس فانها تفعل ذلك بالطريقة التى تنظر الى الامام والتى كان سيستعملها ويبر ، فاذا كانت تعارض المنشود نقول لهم انظروا الى النتائج التحليلية .

وعلم الاجتماع الحضرى الجديد له أصول مختلفة نظريا وعمليا . وكما اقترحت فانه جزئيا نتاج الازمة الحضرية التى تفجرت بصورة دولية من واتس الى باريس فى اواخر الستينيات والمكونات المعروفة للازمة التى تحدث الوصف المعتاد ودعت الى نظرية جديدة شملت الاحتجاج الاجتماعى وتناقص مصادر وخدمات المدينة وفقد الاعمال والصناعة ومسئوليات جديدة للحكومات المحلية الضعيفة والتغير فى عدد السكان الاساسى (الهجرة والعادية) وسوق العمالة وتمركز الاقتصادى المجتمعى للمدينة وما يحيط بها (الضواحى والمدن الجديدة) والمحاولات الرسمية لتهدئة وقمع سكان المدينة الداخليين ، وفى النهاية علامات أزمة مالية .

والازمة الحضرية لها نتاج خطير هو انها تؤدى الى كثير من البحوث المفيدة المعينة والاعتيادية ، ومع ذلك فانها كانت لا ترقى الى مهمة شرح هذه التطورات والدراسات التى عملت على المشتركين فى المظاهرات واهدافهم على سبيل المثال انتقت نتائج مفيدة تتجه الى شجب نظريات فى عدم التنظيم الاجتماعى والتباعد غير المعقول والاستفسارات عن السياسة المحلية التى اوضحت قوة الاعمال والتحالفات الحكومية التى لم يتم اطلاقا تحليلها بالنسبة لارتباطاتها بالهيكل الطبقى والاقتصاد القومى . ولم يتوصل البحث الوثيقى فى التفرقة الايكولوجية والسياسات الهامشية الى اى ايضاح عن الطريقة التى حدثت بها هذه التغيرات واى مصالح تخدمها ومتى أصبح من الواضح أن اليد الخفية للمنافسة والتساوى لا تعد بالنسبة لهذه التغييرات التى تثير الازمة فالتقرب الاعتيادى فى طوفان من الكفاية قد دفع بعيدا الاسس شبه النظرية لها .

والضيفة مع هذا التجمع فى الشذوذ عن الازمة الحضرية فى المجتمعات المتقدمة وخاصة فى الولايات المتحدة والاقترابات الاخري الى التطورات الحضرية اثناء نضوجها . وعلى وجه خاص البحث فى الحضرية غير المستقلة فى البلدان النامية قد مضت بسرعة ، ويرجع ذلك جزئيا الى « ميزة الرجوع الى الوراء » والواقع انها لم تبدأ من وجهات النظر البلقانية المتشددة عن الاجتماع الحضري والاقتصاديات والعلوم السياسية .

فالحضرية وما ينجم عنها يمكن النظر اليها على انها السبب والنتاج للتغير الاجتماعى . وهناك عامل اساسى هو التطور فى البحث الدائب فى اوروبا الذى ترعرع من النظم التقليدية ، وهذا المزيج الشاذ ولو انه بحث نظرى لم يوجد له تفسير ، والتقاليد التى نجمت عنه من فراغ . تشترك معا فى تهيئة الاساس لعلم المجتمع الحضرى الجديد .

وكما تطور فى العقد الاخير ، فان علم المجتمع الحضرى الجديد يضم عديدا من الاوضاع . فأولا : من الوضع النظرى والتاريخى نجد انه يقول ان الحضرية نفسها تتطلب تعريفا وشرحا بدلا من ان نأخذها على علاتها او تعامل ببساطة على انها ظاهرة للتجمع . فالحضرية والتحضر يجب ان يأخذا وضع « أهداف نظرية » بمعنى ظاهرة تبنى (او لا تبنى) وتأخذ أشكالا مختلفة تحت مختلف الظروف للتنظيم الاجتماعى الاقتصادى والتحكم السياسى . (كاسل ١٩٧٨ و هارفى ١٩٧٣) وثانيا : ان الاقتراب يهتم بتعامل العلاقات فى الانتاج والاستهلاك والتبادل وهيكل القوة الممثلة فى الدولة . ولا يمكن فهم واحد منها بمفرده او تحليليا مسبقا الا فى حالة منطقية . ثالثا : كما فى حالة الحضرية بصفة عامة فالاجراءات الحضرية الراسخة (مثل النظم الايكولوجية) ـ تنظيم المجتمع ـ الانشطة الاقتصادية ـ الترتيبات السياسية وسياسات الصفات والعنصرية والحكومة المحلية) يجب فهمها على اساس قواعدها الهيكلية او ما يتحكم فيها بالنسبة لاتصالها بالهيئات الاقتصادية والتنظيمات السياسية والجو الاجتماعى الثقافى . رابعا : الاقتراب اساسا يهتم بالتغير الاجتماعى ونظرته الى ذلك بأنه خروج عن الصراعات (أو المتضادات) بين الطبقات والمجمعات الثابتة .. هذه الصراعات هى القاعدة للعمل السياسى الذى يتزايد مع ساحة الدولة ، والتغيرات فى الاقتصاد تتولد اجتماعيا وسياسيا عن طريق التوسط بينها . والتغيرات السياسية والاجتماعية ليست بأية صورة مستقلة عن الاقتصاد . واخيرا ، فان المتحصل عليه يرتبط بصورة معقدة لاهتمامات النظرية العادية فانه لا يهتم باستخراج وما تعنيه الايديولوجية والتوزيع لمراكز متباينة فقط ولكن يعيى بصورة خطيرة بكوادرها والمشكلات التى تتسبب فيها :

فان كان علم الاجتماع الجديد قد حقق لنفسه دورا برادجيمساليا بصورة تزيد أو تقل عن هذه الكوادر فان عمله يكون من ثم قد بدأ . وفى هذه النقطة من الارتباط فان التحدى يكون بالتحرك فيما يتخطى ما يطلق عليه نقد الطبقية او عاديا للمجتمع الحضرى واقتصادياته وان يوضح قيمة الاقتراب للبحث والايضاح فيما يتعلق بالتغيرات العظمى التى مرت بها المدن فى أطار السياسة الاقتصادية الوطنية والدولية ، وبما أن هذا العمل هو ضرورى من الناحية التاريخية فاهتمام خاص يرتبط الى ايضاح نقد الاوضاع فى الوقت الحاضر الذى تشعر به المدن كنتيجة للازمة الاقتصادية العالمية والسياسات الكالحة التى نجحت فى مجابهة أزمة المدن فى السبعينيات لانها كانت مشكلة اساسية للمجتمع الحضرى ، وهذه المشكلة تجرى المعاناة منها فى صور مختلفة فى مختلف الاماكن الحضرية وهى مرتبطة بظروف عديدة تشمل الموقع والمصادر .

الخاصة بالمجتمع القومى داخل النظام المالى والاقتصادى المحلى والهيكل السكانى والطبقى والترتيبات السياسية المميزة وهكذا . والتحديات التى تواجه البحث الحضرى الجديد تكمن بالضبط فى تحديد طبيعة ومعنى هذا التغير المحلى ويعلقه الى الاتجاهات النظمية بصورة أعم . ويمكن تلخيص ذلك بأن ذلك هو موضوع وقائمة ابحاث علم الاجتماع الحضرى فى الثمانينات .

والظروف التاريخية التى ادت الى قيام علم المجتمع الحضرى الجديد والتى ولدت الكثير من مقوماته يمكن وصفها بصورة اجمالية وبدون المخاطرة بأية مزايدة بالمصطلحات النظرية الخاصة بالازمة الاقتصادية ، فكلمة الازمة مستخدمة هنا بصورتها القوية عن عدم توازن مرحلى فى تطور الراسمالية المتقدمة التى تدفع بمنظمة أساسية أو النظر بعقلانية للاقتصاد وسياسة المجتمع . فالازمات تحدث على مستويات مختلفة ولا تشير بالضرورة الى انكارها ؛ وهى يجب أن تكون جزئية ونطاقية أو كما فى هذه الحالة عالمية (هارفى ١٩٧٨) وتمثل فترات توقف عادية واحيانا ضرورية .

والازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة هى بطبيعة الحال لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، وفى نطاقها فانها تتحدى الثلاثينات ، ولكن قوامها وتأثيرها مختلف . فالازمة التى بدأت فى البلاد الرأسمالية المتقدمة فى ١٩٧٣ هى فى الاساس ازمة فى زيادة الانتاج (ماندل ١٩٧٨) فقد حدثت فى نهاية فترة توسع كبير ومستمر للاقتصاديات الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية فقد شهدت تلك الفترة ابلال غرب اوربا واليابان كقوى اقتصادية حتى انها بعد ذلك ناقشت الولايات المتحدة فى التجارة العالمية والاستثمار . والمتنافسون الموقرون وفى بعض الاحوال المتشاركون

فى عمليات متعددة الجنسيات للحصول على أسواق العالم الثالث أصبحوا ـ بدرجة متزايدة ـ يقاومون التخلى عن الجنسيات ، وهذه المنافسة المحورية كانت مسئولة عن انهيار اتفاقية بريتون وودز ونهاية تحويل الدولار الى ذهب كعملية دولية وتبنى سعر التبادل المتغير والصورة العامة لعدم التنبؤ بنظام العالم المثالى .

ففى المجتمعات الراسمالية المتقدمة وبصورة خاصة الولايات المتحدة نجد أن الازمة الدولية تنعكس فى صورة انخفاض فى التجارة العالمية (ماعدا الصادرات الزراعية) والانخفاضات التجارية وتناقص الانتاج الصناعى وانخفاض معدلات الربح وتزايد القدرة المعطلة وتزايد البطالة وبصورة عامة السمات الخاصة بالانخفاض العميق ففى الولايات المتحدة نجد ان الازمة الاولية لعام ١٩٧٣ قد اعقبها انتعاش مؤقت كنتيجة لتزايد الاستهلاك الذى شجع عليه انفجار فى اعتمادات المستهلكين واقتراض المؤسسات واقتراض الحكومة وانخفاض المصروفات وتزايد مستمر فى الامداد بالاموال . وكانت نتيجة ذلك تزايدا هائلا للدين الخاص والعام الذى أمد التضخم بالوقود بينما عوق لفترة الكساد . والزيادات فى أسعار النفط أسهمت بلا شك فى هذا الكساد ولكن توقيتها وكمياتها واعادة دورتها (مثلا المشتروات من الاوبك) وتأثيرات مختلفة فى الاقتصاديات القومية كلها تحكمت فيها وكأنها مسببات أولية . وهذا التوقف الانتعاشى كان قصيرا (١٧٥ ـ ٩٧٧) وبحلول ٩٧٩ عاد الانهيار بصورة تكاد تكون انتقامية .

وعند بداية الثمانينات نجد أن تأثيرات الازمة العالمية يمكن رؤيتها بوضوح فمعدلات الانتاج الصناعى فى البلدان الراسمالية المتقدمة مستمرة فى الانحدار ، والتجارة العالمية زادت فى التدهور مع بلدان منفردة تتخذ اجراءات متزايدة من الحماية (سترينج ١٩٧٩) . والتضخم مستمر فى الارتفاع الى الحد الذى جعل بلدان مثل الولايات المتحدة تضطر الى فقد الآمال فى البرء مما بها عن طريق التوسع فى الائتمان أو تمويل الديون ، وبدلا من ذلك تتجه الى اجراءات التقشف وذلك للحد من الاستدانة وتوازن الميزانية . والتأثير الفورى هو الزيادة فى البطالة وخفض المصروفات الاجتماعية ومزيد من الانخفاض فى القطاعات الصناعية الهامة مثل الاسكان والصلب والسيارات وما شابه ذلك . وسياسات الدولة الخاصة بالرعاية الاجتماعية التى وثقت العلاقة بين راس المال والعمالة فى فترات التوسع يجرى العمل بهمة على محوها بينما نجد أن قوة العمالة العاطلة قد أصابتها الانخفاضات فى الدخل الحقيقى . وكلما تفتحت الازمة فعلينا أن نتوقع الانخفاض فى راس المال المحدد ايضا (هارفى ١٩٧٨) وبصفة عامة عملية « اعادة تقييم راس المال » (ميلر ١٩٧٨) .

وبدءا من هذا التصنيف العام ـ جدا ـ للازمة الاقتصادية المعاصرة علينا ـ لاسباب تتعلق بالوقت الحاضر ـ ان نشير الى ما يتصل بالمواضيع الحضرية او بعض الطرق التى تفرض نفسها بصورة اكبر تظهر فيها الازمة على اساس محلى . وعلى هذا المستوى فاننا نهتم بالاشارة الى ما تبينه دوافع الهيكلية التى تتطلب بحثا دقيقا وتعين لنا القاعدة النظرية للبحث الجديد ومفرداته .

وعندما نبدأ بما هو واضح ومعلوم نجد ان هناك شعورا بأن الازمة الاقتصادية العالمية تماثل الازمة الحضرية ، لان تأخذ شكلها فى البلدان المتقدمة صناعية وحضريا الى درجة كبيرة . والمشكلات القومية مثل البطالة وسياسات التقشف هى الى درجة كبيرة مشكلات المدن التى كانت تاريخيا مطلبا اساسيا للتقدم الرأسمالى . ومع ذلك فان التأثر الحضرى من الازمة هى أكثر وضوحا ودقة . والتأثيرات المختلفة للبطالة على سبيل المثال انما نجمت بصورة كبيرة بسكان المدن المركزية التى تحوى نسبا كبيرة من المهاجرين الحديثين والكهول والاقليات والطبقة العاملة التى لا ترقى الى المرتبة الفنية . واجراءات التقشف التى تتركز على المصروفات الاجتماعية معرضة أن تتبع بصورة أكثر حماسا فى مجال الاستهلاك الاجتماعى (ضد الاستثمار الاجتماعى اوكونر ١٩٧٣) وهذا يعنى بالنسبة للمشروعات والخدمات التى تفيد العمالة (او تخفض من تكاليف انتاجها) مثل الصحة العامة والاسكان والنقل والتأمينات الاجتماعية والاكثر تعرضا لها وتأثرا بها الصناعات الخاصة وخاصة الاسكان هى فى الحال اكبر مشكلة ميئوس منها فى مناطق المدينة .

وعندما نتابع انهيار الازمة الاقتصادية نجد ان ظواهرها الحضرية الوحيدة تبدو وكأنها واضحة جدا . فالازمة الحضرية المالية تعد شيئا كثير الحدوث . فاذا أخذنا ـ مثلا ـ نيويورك وكأنها ممثلة لأوضاع معلومة لغيرها من المدن الامريكية والعالمية فان مصادر الورطة يمكن ان نتخراها فنجد ان سببها عدم تعادل التوزيع الهيكلى مثل الزيادة فى الانتاج وانهيار الرواج بعد الحرب والتنافس فى اسواق التصدير وضياع الصناعة والاعمال وحلول مالية قصيرة النظر بنيت على توسيع فى المديونية (الدل) . وهناك سبب آخر قريب من ذلك وهو ان المدن المركزية هى اكثر قابلية لخفض قيمة راس المال المجدد للاسكان والتأجير والمبانى التجارية والاراضى العامة والاستثمارات التى قد تباع لمواجهة المتزامات حكومية عاجلة (هارفى ١٩٧٨ عن الامثلة التاريخية وكليفلاند عن الامثلة المعاصرة) . فحين يتم انقاص قيمتها فان اعادة تملك هذه المتلكات او النظم بعد احيانا كدليل على بعث حضرى (ايدل ١٩٧٧ آ) وما لا يحققه هذا التفاؤل هو من كسب ومن خسر فى هذه العملية .

وفى الحالتين نجد ان اعادة تمويل الازمة المالية الحضرية واعادة الاستثمار فى ممتلكات حضرية خفضت قيمتها فان التكاليف قد حولت بصورة كبيرة من الاعضاء المنتفعين من اعتماد المعاشات ودافعى الضرائب ومالكى البيوت والاعمال الصغيرة .

والى درجة كبيرة نجد ان راس المال الكبير لا يعانى من هذه الاعباء ، وذلك بفضل تنقله وتملكه لاموال رأس المال (وهذا ايضا نتاج الوفرة التجميع) . فتخفيض قيمة راس المال المحدد تصبح فائدة ضريبية فى استراتيجيات الاستثمار التى تزايد أخذها لرأس المال والاعمال فى الخارج (والتون ١٩٨) او الى مناطق محلية اكثر ترحيبا مثل « حزام الشمس » فى الولايات المتحدة (بيرى واتكنس ١٩٧٧) . فهذه « الازمات المتحولة » (هارفى ١٩٧٨) هى أكثر سوءا للمناطق الحضرية الاقدم لانها تشمل تحولا جغرافيا وتحولا منطقيا (نسبة الى المنطقة) .

فالاستثمار ليس فقط يترك المدن الاقدم صناعيا وبها طبقة عاملة ولكنه يتحرك داخليا أيضا فى خطوط انتاج جديدة ، كان العاملون السابقون لا يجدون فيها فائدة خاصة اذا هاجروا مع رأس المال . فأعمالهم قد صدرت الى العالم الثالث والبلدان الاوربية الاكثر فقرا (ايرلندا واسبانيا والبرتغال) او الاقتصاديات المحدودة (تايوان وهونج كونج وسنغافورة) .

وأخيرا يجب ان نلاحظ انه حينما ينجم عن التقشف والازمة المالية تخفيضات فى المصروفات العامة فان الاعباء لا تزال لا تقع بالتساوى على الطبقة الحضرية العاملة وعلى سبيل المثال فعندما يحدث خفض فى العمالة العامة خارج الحدود فان المغزى التاريخى للتوسع فى القطاع العام يكون الى درجة ملحوظة عاملا لامتصاص العمال الذين يغيرون اماكنهم بواسطة تزايد صناعى مركز لرأس المال . اضف الى ذلك ، ان مختلف أشكال الاستهلاك الجماعى — الذى ذكر سابقا — لا يخدم زيادة فى الاجر الاجتماعى فقط ولكنه يهيىء كل الاجر لعديد من الطبقات العاملة فى القوة العاملة الحضرية (وخاصة النساء والاقليات لان هذه الاعمال كانت القائمة لمعظم التقدم الايجابى) .

وعلى ذلك فأمامنا عدد من النتائج التى تتعلق بالنهج العريض للتاريخ المعاصر ، ومع ذلك على مستوى يمكن لنا تتبعه من وجهة اهتمامنا الحالى . ومن هذه الخطط المفككة والمنظمة بطريقة عادية يمكن للباحث عن الحضرية الجديدة أن يتحرك فى مختلف الاتجاهات . ومن الجلى انه لا يجب تثبيط مثل هذه المبادرة ومع ذلك ، فان التطورات القريبة فى علم المجتمع الحضرى قد خطت بعض الخطوات الهامة فى اتجاهات معينة ، ودليله فى ذلك احساسات بالصفات والنظريات وباسهام المساهمين فى التقاليد

القديمة فى البحث الحضرى . وبالاختصار فان نظرة معنية قد يكون لها ـ الآن ـ معنى استراتيجى خاص وذو فائدة .

وفيما يلى سأحدد واعلق ناقدا بعضا منها وهى مقدمة على انها جدول بحث وهى محدودة وذلك بسبب ضيق المكان وساتجنب النقاش التفصيلى لهذه النقاط والان اقدمها وكانها وسيلة لنقل اهتمامنا الى الامام

جدول بحث

تداخل المستويات

تتعلق النتيجة الاولى العامة فى جدول هذا البحث بتداخل المستويات فى نطاق تحليل واف . وقد اصبح من الركاكة فى النقد للبحث العادى الاصرار على الاعتراف « بالقوى الهيكلية الاعرض » وانها « الجذور » للتغيرات فى المجتمع الحضرى والتأسف على صفة البحث الذى يتعلق بجزء من تطور هام ولكنه خيب فى ايضاحها للعجز فى التحليل العادى المناسب . ورغما عن مكانة مثل هذا النقد الذى يكاد يصل الى الذروة فهناك عديد من التحاليل التى تتبع فى الواقع اعمالا عالمية للمتأثرات الحضرية بصورة منظمة فى كل المنحنيات المجتمعية والعودة ثانيا وذلكمن واقع الانحرافات وما تعنيهبالنسبةللنظرية العامة وهذا الجدل غير مقبول اذ أن بعضا من النظرية السائدة يراد بها « الاتصالات الهيكلية التى نحتاج اليها لنفهم عملية التحضر فىالرأسمالية» (هارفى ١٩٧٨ ص ١١٤ وانظر ايضا لوكين ولامارش ١٩٧٦) .

ومن الطبيعى أن تكون هناك بعض الاستثناءات المرشدة ، فكما اقترح سابقا بانها كانت لدارسة تحضر العالم الثالث وان افضل بحث واف قد اقتفى اثر الوقع المحدد والمختلف لتطور الرأسمالية فى هيكل التحضر (كانسلر ١٩٧٨ ، سالاتر ١٩٧٨ ، كيانو ١٩٦٨ ، هاردوى ١٩٧٥) بتحليله لازمة نيويورك السنوية وتأثيرها على الاقتصاد العالمى معالجة حديثة من تختص بتدويل رأس المال وهياكل الطبقات للبلدان ومعالجة (جوردون ١٩٧٨) لفترات التطور الحضرى الامريكى التى المتقدمة حاولت أن اقتفى اثر الموروثات لتصدير رأس المال والاعمال الى تتوافق مع طوات طرق التغيير فى الانتاج واحتلالحكم فى العمالة . وفى الحضر والنقل المنطقى (نسبة الى منطقه) (والتون ١٩٨٠ وانظر ايضا كرهين ١٩٧٧) .

وهناك ايضاح ممثل بالصلة بين الحضرية العالمية فى تحليل مينيون (١٩٧٨) عن أزمة الرأسمالية والازدواجية الجديدة والهامشية

فمينيون يرى أن الازمة العالمية للبلدان المتقدمة ليست فى صورة الزيادة فى التحليل العلمى المناسب ، ورغما عن مكانة مثل هذا النقد الذى بكا فى الانتاج ولكن فى الانخفاض فى معدل التجميع والزيادة فى العمـــالة الزائدة . وسالفا كانت الاجابات الناجحة لهذه المشكلة المتعاقبة عـــن طريق الاستيلاء على اسواق جديدة او اختراعات تكنولوجية هى الآن بسبب زيادة استغلال العالم الثالث وأيضـــا المنافســـة من البـلدان الاشتراكية) والكساد التكنولوجى الذى يرجع الى النقص فى التجميع أيضا .

كل ذلك وغيره من الظروف مجتمعة توحى بـ « الحل الداخلى » بحيث أن أعدادا كبيرة من العاملين بقلة والعاطلين يحولون الى نوع جديد من الاقتصاد غير التقليدى داخل البلدان المتقدمة : « الحرية للرأسمالية فى التوسع فى هذه القطاعات الهامشية التى سماتها الاجور المنخفضـــة وعدم العمالة بانتظام والاستغلال الكبير للعمالة وذلك بتحـــويل بعض الانشطة الاقتصادية التى كانت من قبل تؤدى فى المؤسســـات الصناعية الكبيرة » (١٩٧٨ ص ٢١٥) والنتائج المحتملة لهذا التغير يرجع أصلها الى الصراعات الحضرية المنطقية ، ومع أن هذا التحليل مختصر جدا الا انه يحمل ايحاءات جذابة ونتائج البحث تعطى مترتبات هائلة عن الاقتصاد غير التقليدى ، كما يبين ذلك بحيث اجرى على نظام المجتمع الحضرى للعـالم الثالث (بورنس ، ١٩٨) وتزايد اهمية هذه الظاهرة فى البلدان المتقدمة . فى التوسع فى هذه القطاعات الهامشية التى سماتها الاجور المنخفضـــة

ومع ذلك ، فان بعض المحاولات انما هى بدايات متواضعة جـــدا اعطت المغزى النظرى (ولا نذكر المنطقى) للمشكلة . فالتأثيرات الحضرية اللازمة الاقتصادية الحالية هى شمولية ليس فقط من ناحية تصدير الاعامل ورأس المال والازمات السندية والاقتصاد غير التقليدى ولكن أيضا فى القطاعات الاقتصادية الاساسية للانتاج والاستهلاك الخاص الجماعى وفى بالوراما من قيود الدولة مخصصة للتعامل مع التقشف ولتبقى الكثير لما يمكن عمله بحثا فنيا فى العلاقة بين هذه الطبقات .

اجابات بديلــة :

والقسم الثانى من هذا الجدول هو السؤال العريض عن الاجابات البديلة عن الازمات فى الاقتصاد والنظم الحكومية : فمن الواضح ان النقد الاساسى — وهو فى العادة حقيقى بالنسبة للبحث — هو خلوه من فترات عدم الفاعلية أو تحديد النهاية المتوقعة مسبقا ، وعلى ذلك فأى تطـــور يجرى « انضاجه » على أنه النتيجة الضرورية لتوفر قوى اقتصـــادية

وسياسية . واذ يقول بعض الكتاب (ومنهم ماركس) ويعجبون بقولهم « كيف يكون الامر غير ذلك » .

وفى لحظة صراحة كتب ماركس (١٨٥٧) الى انجلز حول تحليله لنوع الانتاج الاسيوى « قد اكون مخطئا ولكن لو كان الامر كذلك فاننى يمكننى دائما الخروج من المأزق باستخدام قليل من الجدل ولقد أعددت نفسى ودربتها على أن أكون على حق حتى ولو كنت فى الجانب الاخر المضاد » . ومع ان الاداء الخام (مخالفا الاداء المدروس) معترض عليه بصرف النظر عن اية نظرية معنية يعمل على خدمتها فانه ليس على الاطلاق ظاهرة ضارة فى الاقتراب الذى نعنيه — كما يدعى كثير من النقاد المتحمسين الى درجة كبيرة . وعلى العكس ، فان التحاليل المغالطة كثيرا ماتشير الى طرق بديلة تكون فيها ازمة معينة يمكن ان تحل فى ضوء استراتيجية سياسية واقتصادية متاحة .

والامثلة ترد على الخاطر من الكتابات النظرية المشار اليها سابقا . فمثلا نجد أن تحليل اوكونر (١٩٧٣) المدروس عن الازمة السنوية للدولة تضع فى الاعتبار اصدار قرار يجرى تنفيذه فى وقت قصير او متوسط : تكسة يمكن التحكم فيها ، قيود على الاجور والاسعار ، وزيادة فى الانتاج فى قطاع الخدمات فمثلا « تركيبة المجتمع الصناعى . ومعالجة هارفى (١٩٧٨) للزيادة الكبيرة فى التجميع وعملية الحضارة يرى الامكانيات فى التجمع الجديد وخفض القيمة بالنسبة للانتاج والاستهلاك فى « معاور راس المال الثلاثة » وايضا فى الصراعات التى قد تنجم منها .

والتساؤلات الاساسية والتاريخية قد حاولت ايضاح مختلف الاستخدامات المعاصرة الضرورية للتطور الحضرى وماذا تحمل بالنسبة للمستقبل فتحليل هيل (١٩٧٨) لتجمع راس المال والحضارة فى الولايات المتحدة يعطى ثلاث اجابات للانهيار المالى الشرود والاشتراكية والدولة بالنسبة للمدنية الراسمالية فمن عواملها جميعا ووضوحها بالرغم من السيطرة المتزايدة للعامل الاجير . وفى تحاليل مماثلة للظروف التى واكبت التوسع نحو الضواحى ونحو حزام الشمس نجد أن ماركسون (١٩٧٨) وبيرى ووانكسى (١٩٧٧) يشيرون الى الظروف التى قد تدفع مراكز الضواحى القديمة لان تمر بنفس التجربة فى اعادة الحياة اليها . والبحث الاوروبى فى هذه الناحية قد تركز على الظروف التى يستثمر فيها راس المال فى عدة صور من تطوير الضواحى والتشييد والاسكان (آشر وليفى ١٩٧٣ ، دكلوس ١٩٧٣ ، بيكفانس ١٩٧٦ ، بريتشيللى ١٩٧٣) .

ومع ذلك نجد أن هذه الامثلة ما هى الا شواذ عن الصورة العمومية للشرح وحتى هذه الشواذ نجد انها فى العادة مغللة بالغموض واشتراطات

للخروج منها وما نحن فى اشد الحاجة اليه انما هو ايضاحات نظرية واعية تصل بنا الى نقطة تعداد مجموعة محدودة من البدائل وبعد ذلك توضح الظروف التى تترتب على واحد منها أو آخر . وليس هذا طلبا للاليد . وهى كلمة ذات حدين . بل انها فى الواقع مطلب لاحلال التأكيدات المبهمة بافتراضات مترتبة عليها وطرق بحث . أضيف الى ذلك ، انه فى نقطة التقاطع هذه بالذات ان الاتجاه نحو الايضاحات « الاقتصادية » يمكن ان نوجهها بصورة اكثر تأثيرا ـ نقطة التقاطع التى تحدث فيها تناقضات اقتصادية يمكن تحديدها فى شبكة الامكانيات السياسية .

الصراعات السياسية والتحركات الاجتماعية :

وهذا يقودنا الى النقطة الثالثة المتعلقة بحالة البحث فى الصراعات السياسية والتحركات الاجتماعية . وفى رأيى أن هناك استعدادا فى بعض هذا العمل لتأكيدات عن الصراع بين الطبقات ـ فان طبيعتها التى لم تبحث بعد وشرحها الذى ينعكس فى عادة تسمية كل اشكال الانشطة السياسية على انها صراع طبقى . واذا اتبعنا قيادة ويبرمان فمن الضرورى ان نميز بين الاعمال السياسية المبنية على ظروف الوضع والشرف الاجتماعى وبين تلك المبنية على الطبقة . ومحاولات مزج هؤلاء فى تصور غير طبيعى من طبقة مجتمع ينتج عنه متاهات بحثية وخطط غير حقيقية (جيدنز ١٩٧٣) يترتب عليها عدم الوصول الى قرار معين ـ كما نصحنا بذلك فى اول الامر .

ونحن نحتاج ـ على وجه خاص ـ ان نميز مسببات العمل فى الطبقة وحالتها وان نعى بصورة افضل تداخلها وكيف تجتمع تحت مختلف الظروف او ما يترتب واحد منهما من الاخر فى احجام مختلفة وتحت مختلف الظروف التاريخية والسياسية (بنديكس ١٩٧٤) .

واساسا ، فان الصراعات السياسية التى تدور حول العمالة او خدمات المجتمع على أى قياس انما هى اعمال تحدث عن عدم مساواة تتعلق بالانتاج (النقود والاجر الاجتماعى أو الظروف العامة للعمل) او عن عدم مساواة فى الجنس او العنصر او الوضع بالنسبة للجنسية وكيف يمكن تداخلها مع بعضها البعض ؟ فعادة يكون الاتجاه الى تفادى هذا الوضع المعقد بتأكيدات بسيطة الى درجة ان الطبقية فى احدى النقاط تتغلب على اهتمامات أكبر مثل الوضع والشرف او على سبيل النقاش ان الاوضاع الطبقية تتبرع (حيث انها غير قادرة ابدا على ايضاح كل شىء) لاعمال أخرى وتترك ما لم يشرح لمعالجته فيما بعد .

وعندما نعود الى التفكير فى بعض هذه النتائج نجد أن البحث الذى نجم عن غير ذلك من التقاليد يرشدنا بصفة خاصة فمثلا كورنبلوم (١٩٧٤) له بحث رائع عن مجتمع ذوى الطبقة العاملة وسياساتها . وعلى نفس المجرى التاريخى نجد أن يانسى وزملاءه (١٩٧٦) يشرحون ظروف السوق الحضرية والصناعية والعمالية التى تتولد عنها اسس العمل ، والامثلة على ذلك يمكن مضاعفتها ولكن النقطة هى أننا لدينا فى هذهالحالة فرصة ثمينة ليس للربح فقط من البحث السابق ولكن للتحرك الى الامام نظريا .

ومشكلة مشابهة هى أن دراسة التحركات الاجتماعية الحضرية تتجه الى الافتراض نظريا بان اصولها تكمن على وجه خاص فى بعض انواع الاختلافات ، وهذا الافتراض يقودنا الى صعوبتين : الاولى هى اننا نرجع من وجود حركة ان شيئا معارضا وجدناه بالتحليل كان فى الواقع خاملا او سببا فى الحركة . والمشكلة الثانية ان نرجع من تعارض تحليلى امكانية تكون حركة كرد لها . ومن الواضح ان ذلك يكون نفس الخطأ أو على الاقل نفس الفشل فى التمييز باستقلال التضاربات والحركات وان نتفحص بموضوعية تداخلاتها .

ونتيجة هامة واحدة من عمل هذا التمييز اننا فى الاغلب قد نكتشف ان الحركات قد تبدأ فى مجالات مختلفة عريضة تشمل أشياء عادة لا نعدها منضاربة وان بعض التضاربات اكثر قوة من غيرها وكما علم نيفن وكلووارد (١٩٧٧ ص ١٧) انه فى خلال تطورها « فان طلبات المحتجين على الاقل بالنسبة للفترات التى فحصناها كانت مشكلة بتداخلها مع الصفوة كما كانت ايضا عن طريق عوامل هيكلية (من التضاربات) التى انتجت التحركات » ومشابة لذلك لسنا اكثر تأهبا لامكانية ان الطريقة التى تتقرر بها التضاربات قد تهيىء افضل التفسير ليس عن امكان حدوث انهيار بل عن الثبات والمقاومة الكبيرين للنظام الاجتماعى (دود ١٩٧٨) .

ومعظم هذا يمكن التعبير عنه بأن كثيرا جدا من المسئولية قد وضعت على كاهل الحركة الاجتماعية على انها مصدر التغير . وقد ارتبطت نظريا بكل انواع التعارضات وعلى مسارها تتوقف مستقبلات التقدم القريب الحدوث .

ومن الواضح انه من المتوقع الا يحدث سوى القليل جدا من التغيير التقدمى وذلك فى غياب التحركات الإجتماعية ولكن مصادرها ومستقبلها ونتائجها الحتمية تحتاج الى تحديدها بالنسبة الى الوضع العريض للمؤسسات التى تتغير فى بعض الاحيان بصورة مستقلة عن التحركات نفسها بينما تقدم فى الوقت نفسه ـ الظروف لنجاحها المختلف . والبحث الذى تتهيأ له افضل الظروف لتحديد هذه التوقعات سيكون مبنيا بصورة

أكبر على الوسائل التى تقدم وتتحكم فى مختلف الاوضـاع للمؤسسات وأنواع التغيرات .

فاذا افترضنا ان لدينا صورة واضحة عن القواعد المختلفة للحركة السياسية فى الطبقة والاعتبارات الوضعية ومختلف ظواهر الحركات الاجتماعية فان دراسة الصراع الطبقى قد تمضى بدون أن تحد مسيرتها. ومن المشجع ان نرى خسوفا ما يناقض النظريات ومن ثم المجـادلات المتزمتة عن طبيعـة وتوزيع القوة السياسية التى نجمت عن تكوينـات نظرية جيدة تسمح بحل محدد بصورة اكبر أو أقل . والامثلة الواضحة التى اوضحها التحليل الطبقى اثبتت قيمتها الايضاحيـة بعكس غيرهـا غيرها المبنية على الجماعية أو الافضلية فى ابحاث الحالات المعاصرة فى الولايات المتحدة على المترتبات الحضرية مثل المواصلات (هويت ١٩٧٩) القوى التحالفة فى المدن (فريدلاند ١٩٧٧) والولايات (هيكس وزمـلاؤه ٧٨ ١.) والرضا والاعمال التخيلية التى تجمع بين دراسةالحالة والطرق القياسية فى دراسة المشكلات المحيطية بنا (كبرنسون ١٩٧١.) وبالبـدء تحت ظروف معوقة قليلة فان البحث الاوروبى فى سيطرة الاعمـال والتحالف فى السياسات الحضرية قد انتج عملا مدسوسا بما ذلك الكتاب الكلاسيكى لكاسلتز وجودار (١٩٧٤) عن مونوبوفيل والبحث الحـديث المقارن بواسطة لوجكين عن السياسات المحلية فى مدينتى ليل ومارسيليا. فهل حصل يوما شك كبير فى الافتراض بأن اهتمامـات رأس المـال المتحالف يسيطر فى السياسات المحلية وانه الآن يؤيد بأفضل البحوث .

ولو ان هذا نتيجة ضرورية توصلنا اليها بعد آلام الا أنها مع ذلك افتراض أساسى الى درجة مقبولة فقد مهدت الطريق لاعمال معـاصرة وشديدة التحدى تتركز على الظروف السياسية وما يترتب عليهـا من انقسامات أو التحامات طبقية وواحد من طرق الاقتراب كان طبيعـة الانقسام الطبقى الداخلى وخاصة بالنسبة لرأس المال فمثلا عديد من الكتاب (كاسلز ١٩٧٨ ، هارفى ١٩٧٦ ، مينبون ١٩٧٧) حللوا الطريقة التى تتجه بها المصروفات على الاستهلاك الجماعى (الاسكان موضوع فردى) الى تقسيم اجزاء من رأس المال منها الذى يتوقف على الارض والشييـد والاجارات التى تهيىء ربحا إكبر فتحت هذه الظروف نجـد ان رأس المال « بصورة عامة » (هارفى ١٩٧٦) والدولة قد تأخذ جانب رأس المال الصناعى وفى نفس الوقت تفيد العمالة والمثال من الواضح انه يخـدم أساسا الاشارة الى أن هذا الاقتراب يفتح امامنا الطريق لامكانية اجـراء تحاليل اكثر تعقيدا وذات اوضاع اكثر واقعية .

وتحليل مولنكوبف (١٩٧٨) على مختلف التجمعات بعد النمــو الذى سيطر على المدن الامريكية فى فترة بعد الحرب وهى صورة اختيرت لبيان عدم الجدوى من هذا الاقتراب فهو هنا يظهر ان التجمعات بعــد النمو قد ضمت اليها مؤقتا عديدا من العوامل (مثل رأس المال المتجمع والرسميين المحليين والمقالين وعمال الطبقــة الوسطى) وذلك على حساب الفقراء الحضريين الذين افقدتهم المادة التطوير واستراتيجيــات الاتجاه الحضرى وعلى ذلك صار من اللازم انهيار هذا التجمع مما هيأ الفرصة الطبقات المحرومة لاحتمال الانضمام الى تحالف مع الرسميين المحليين والطبقة الوسطى الحضرية لاعادة الاستثمار فى المدينــــة . والنتائج المتعلقة بالوســط الحضرى هى بوجبةخاصــة جــذابة فى هذا الصدد حيث انها تظهر وكأنها تهيىء الفرص لكل من الطبقـــة الوسطى والطبقة العاملة فى تكوين تجمعات فى صالح اصلاح الاوضاع كمــا أن صف رأس المال والطبقة العاملة تعارض مصالحهما (شنايبــرج ٩٧٩ وعمل ديكلوست الحديث) .

وكما ان الصراعات السياسية تحوى عوامل من التحرك الطبقى والوضعى فانها تخترق بصورة فريدة خطوط الطبقات كلما ازدادت حدتها ومع نضج التحليل الطبقى اصبح من الممكن الان ان تكون اكثر دقة عن التجمعات التى أساسها الطبقات ـــ الظروف التى تجعلها تظهر ومختلف أشكالها على مر الزمن ونتائجها ومصيرها . والنتائج الحقيقية للعمــل السياسى نجدها من الترابط تحت هذه الظروف من التجمع الطبقى سواء داخليا وخارجيا مع اشتراك الحركات الاجتماعية . ومن حسن الحظ اننا الآن فى وضع يمكننا من متابعتهـــــا على ساس نظـــرى ثابت وسوابق قيمة .

الدولة والخدمات العامة :

والمنطقة الرابعة التى تهمنا من ناحية البحث تتعلق بالدولة والخدمات العامة فالتحليل الخاص بالدولة منطقيا ينبع من الظروف الطبقية حيث ان الاسئلة المهمة المتعلقة بالدولة ـــ اعمالها خلال الزمن ونتائجها ـــ تتعلق أولا باقامة الصلة بين الطبقة وبين العمل السياسى المبنى على الطبقة ، ومعنى ذلك انه اذا كان الاهتمام الاساسى لمختلف النظريات الخاصـــة بالدولة هو المدى الذى تعمل فيه بالنسبة لاهتمامات طبقية معينــة او بصورة مستقلة ، فان اى تقييم لهذا العمل يتعلق عن وضوح مسبق عمــا هى الطبقات وما هى اهتماماتها . ونفس الشىء ينطبق على ما اذا كنـــا مهتمين بتأثير الحركات الاجتماعية ذات الاصل الطبقــى على الدولة . وهذه الاتجاهات التحليلية ـــ مع ذلك كله ـــ يجب الا تخفى الحقيقة فى انه

بالاضافة الى تصميمها الجزئى عن طريق العمـــل الطبقى فان الدولة ــ ايضا ــ تشارك تاريخيا فى تصميم الهيكل الطبقى ، وهـذه الجوانب الواضحة للمسلسل يجب دائما فى خاطرنا عندما نركز على المشكلات العاجلة لمهام الدولة ومهام الطبقات .

وخلال العقد الاخير ظهر علم حضرى جديد يتفق والاهتمام المتجدد بنظرية الدولة وحيث أن التطورات فى الميدان الاخير لا يمكن عرضها هنا (وقد لخصت فى العديد من الابحاث وولف ١٩٧٤ ، جيراردين ١٩٧٤ ، بريدجز ١٩٧٤ ، جولدن وزملاؤه ١٩٧٥) فسأؤكد ببساطة ان معظم الذين يرون فى الموضوع انه يسهم فى وجهة النظر بان الدولة هى شيء اكبر من « الجمعية التنفيذية للبرجوازيين » . (لا احد يظهر وكأنه فى الواقع يقر بأنه مجرد اداة) وان الدولة تملك « شبه استقلال » ومع ذلك فان المعنى المقصود بهذه الجملة لا يمكن تحديده ، فالمرء يمكنه ان يتصور عديدا من المشاعر لشبه الاستقلال كالتوفيق او البقاء على الحال او صورة اعلى من الاهتمامات الطبقية المتنافسة كحالة وضع طبقى مائع كما فى حالة قوة مركزية تنفيذية كما يرى ماركس (١٩٦٣ ص ١٢٢) كما وصف فى ال بأنه « دولة كاملة الاستقلال) او كبعض التركيب لما سبق حيث ان مجموعة من الاهتمامات البروقراطية المميزة توجد مستقلة وأى من هذه قد يكون مفيدا او حقيقيا انما يمثل سؤالا نظريا وكل مانحتاجه الان هو مراعاة ان هذا السؤال هو اصل البحث على مستوى الحضر قد يعطينا فكرة ما عن الانواع المختلفة للاستقلال والظـــروف التى تحدث فيها .

فاذ عدنا الى موضوعنا عن الازمة الاقتصادية والتقشف الحضرى فان دور الدولة يتضح نفعه فى ثلاث مناطق : الاولى هى نوع الدولـة وهيكلها الادارى مع اللجوء بوجه خاص الى الضرائب والتمويل . وفى كتيب عن رد الدولة للازمة المالية فى المدن الامريكية يقول فـــريدلاند وزملاؤه (١٩٧٧) ان الاشكال المختلفة لتدخل الدولة (مثل التى تفيد رأس المال والتى تفيد الخدمات الاجتماعية) تتأثر بصورة مختلفة من الضغوط السياسية وكما يقول فريدلاند (١٩٧٨ ص ٥٧٣) اذ يصفها بقـــوله :

فى الولايات المتحدة نجد أن الخدمات الاجتماعية تمول بلا مركزية عن طريق الحساسية الاستثمارية وضرائب على الملكية غير تقدمية بينما تدخلات الدولة الخطيرة بالنسبة للانتاج (التعاقد لصـــالح الدفاع والمشروعات العامة الكبيرة والحوافز الضريبيـــة لاستثمارات رءوس الاموال) فكلها تمول مركزيا عن طريق امكانيـــة ضرائب تقدميـــة على

الدخول . فأولا يجعل ذلك من الصعوبة بمكان ضم سياسات الاجــــر الاجتماعى الى سياسات راس المال الاجتماعى .

ثانيا ــ التوسعات فى تمويل الرعاية والتعليم محليا عادة ما تفتح هاوية بين الطبقة العاملة النقابية التى تملك منازل المتعطلين والعمال ذوى الاجور البسيطة مع تزايد السكان .

ثالثا ــ نقابات العمال تشجع على طلب الصحة والرعاية اليوميــة و لنعل وغير ذلك من المكاسب عن طريق مساومات جماعية داخليا .

رابعا ــ ان مصروفات الاجور الاجتماعية تتجــــــه الى ان تكون ممولة من ضرائب واضحة ومن ثم تكون لها صفة سياسية عالية بينمــا مصروفات راس المال الاجتماعية تتجه الى أن تكون ممولة عن ضرائب أقل وضوحا وعلى ذلك غير سياسية .

وتحت ظروف الازمة الاقتصادية ، فان هذا الترتيب بطبيعة الحال يوحى بأن مقاييس التقشف الضرورى ــ فى اغلب الاحيان ــ تحدث على حساب الخدمات الاجتماعية والاجر الاجتماعى ، ولكن اهم نقطة هنــا انها تحدث عن طريق عملية العمل السياسى وذلك من طبيعة التــــركيب الخاص بالدولة لانها تخدم « كل » الطبقات . فاهتمامات المعنيين ذوى الحق يخدمون فى نفس الوقت كما ان الطبقات الاقل تتحمل اثقـــــل الاعباء للسياسات التقشفية ، وفى هذه الحالة يكون استقلال الدولــة خيالا مكونا اساسا من الجهاز الذى يخفى معالم الجهاز الطبقى .

وفى هذا الوقت ، فان فرص البحث عن هذا الموضوع ــ للاسف ــ كثيرة مع ظهور مقاييس انقاص الخدمات وحركة الثورة ضد الضرائب ، وعلى سبيل المثال فان المرء ليعجب تحت اية ظروف يمكن تقييد حمى الثورة ضد الضرائب عن طريق تخفيضات مدروسة فى الخدمات (ميلر ١٩٧٩) واية طبقات ومراكز يمكن تجمعها سياسيا حول هذه الموضوعات واية خدمات يمكن التأثير عليها بصورة كبيرة وهى اقل حساسية وتحت اية ظروف يصبح الهيكل نفسه شفافا .

هذه الاسئلة توحى بمنطقة اخرى توضح دور الدولة ونعنى بذلك خليط سياسات الازمة الموجهة نحو الانتاج والاستهلاك فكما رأينــــا ان السياسات فى كل مجال لها تأثيرات حضرية هامة ومختلفة فاستجابة الدولة للازمة المبادرة فى ١٩٧٣ حاولت مساعدة الانتاج عن طريق الائتمان الموسع بصورة كبيرة الذى يكون قد افاد المدن فيما عدا تأثيراته التضخمية وبالمثل فان سياسة الدولة فى المنتهى تساعد على اعادة توزنع الانتاج فى مناطق اكثر ربحا داخليا ودوليا . فاذا كانت الازمة الحالية ــ كمــــا يفترض البعض ــ ازمة فيها زيادة الانتاج هو المســـكلة العظمى فمن

المنتظر ان تتركز سياسة الدولة بصورة متزايدة على مجال الاستهلاك . وعلى سبيل المثال ، فان الاستهلاك الجماعى قد يكون السبب فى بدئه الى درجة كبيرة الى التراكم الخاص كما يتنبأ اوكونر (١٩٧٣) بأن السبب فيه الخليط الاجتماعى الصناعى أو بصورة أدق كما يقول هارفى (١٩٧٨ خص ١٢٩) الاستثمار فى اسكان الطبقة العاملة او فى خدمة صحية أهلية يمكن لها ان تنتقل الى وسيلة للتراكم عن طريق انتاج سلع لهذه القطاعات وبالاختصار ، فان منطقة حيوية من البحث الجديد تتعلق بمدى ما قد تؤدى اليه الظروف الحالية الى سياسات الدولة التى يمكنها ان تحول تماما نظام شرطة الخدمات بطريقة ما الى انقاذ راس المال .

ثالثا — هذه التغيرات المفترضة والحقيقية التى تدعو الى التقشف فى الخدمات الاجتماعية لها دوافع عميقة للدولة الراعية فعلى المستوى الاكثر وضوحا نجد انها توحى بأن الدولة الراعية لا تعمل على تعريض الشعب للظروف ولكن على ان تحاول ابقاء اقتصاد قومى فى انفاق من جانب واحد بين رأس المال والقطاعات الاكثر انتفاعا (والمنظمين) من العمالة ... وهنا أيضا نجد أن البحث الناجم عن الملاحظة يفيد بأن هذه النقطة قد ذكرت مرات عديدة فيما يتعلق بالخطط التى ترمى الى التعاون والاستغلال الزائد عن الحد والتحكم الاجتماعى وكل المقاييس المجدية للدولة التى يمكن ترجمتها بأن تحقق استخراج اكبر قدر من الربح والتجانس (مارفيوس ١٩٧٨) فاذا افترضنا — وهو واقع الحالة — بأن هذه الانتقادات المتحررة والراديكالية عن الدولة الراعية فيها بعض الحقيقة فان السؤال يصبح وماذا يحدث لهذا الهيكل من التحكم الاجتماعى مع تغيير رعاية الدولة كما نفهمها) فاذا كانت الدولة الراعية قد ابتاعت السلام الاجتماعى على حساب رأس المال والجمهور بصفة عامة أو من وجهة نظر فعالية فاذا كانت آلية فى القمع فماذا يحدث الى الاستقرار الذى عملت له اذا كانت خدماتها يجب شراؤها مباشرة ؟ لو أن هذا التساؤل قد وضع هنا فى صورة ثنائية الافتراض الا انه قد حدث من قبل (فى الصحة والتعليم) وتقريره بهذه الصورة قد يساعد على تحويل جدال ايديولوجى قوى الى مشكلة يمكن بحثها .

مرادفات السياسة التقدمية

والنقطة الاخيرة فى جدول البحث ، مضمرة فى كل ما ذكرناه حتى الآن ويمكن تلخيصها : فبالنسبة للمزاولة نجد ان علم الاجتماع الحضرى الجديد يهتم اهتماما عميقا بالبحث فى السياسة العامة وبالرغم من توجيهه فى هذا البحث الا أن هناك نقصا ملحوظا فى مناقشة مرادفات سياسة التقدمية . وفى الحقيقة ان كل البحث فى السياسة ينتهى الى

نعنات حازمة ذات صفة تقهقرية أو قسرية لبرامج عادة ما يكون الهـدف منها جيدا بما فى ذلك التى قد تكون الاطراف قد نظرت اليها مسبقا بصورة تفصيلية (مثل فكرة اشتراك المواطن) . وذلك الى الحد بأن الافكار « البناءة » المعروضة قد تميل الى الاشتراكية أو الى اصلاحات قد يكون اخذ بها فى الصين او كوبا فى ظروف مختلفة تمام الاختلاف وذات فضل مشكوك فيه فى بعض الاحيان .

وبطبيعة الحال قد يكون سبب جيد لهذا الاقناع العام ولكن ان لم تكن هناك سياسة معلومة يمكن للباحثين ان يؤيدوهـا ولا تقضى على النظام الرأسمالى أو تزكيه السياسات الرجعية التى تزيد من التضاربات كمقدمة لغيرها فان ذلك يحتاج الى قبولها ويكون البحث فى مزاولة السياسة (مع وضع المشارك) من الواجب تركه لاتخاذ أهداف أخرى . ومن الوجهة الجدلية اذا كانت هناك سياسات أو حتى ظروف حقيقية مسبقة لاتخاذ سياسة امة فانه يجب عندئذ ان نذكر ذلك محددا فى البحث وماهى مبنية عليه ثم نتقدم فى البحث .

وهذا فى بساطة اعادة تقرير ملاحظة ان نقاد علم الاجتماع الحضرى وتقدم الحضرية قد فشلت حتى الان فى أن تقدم مرادفا جذابا كما يقول ميلر بصورة أخرى (١٩٧٨ ص ١٢١) .

فى الوقت الحالى نجد الاقتراب من اعادة الراسمالية يساعد عليه غياب سياسة مرجوة وجذابة اقتصاديا واستراتيجية يسارية قصيرة المدى فهل يقدر اليسار فى الامم الراسمالية أن يقدم اكثر من نقد للسياسات المعاصرة وا اليسار فى لامم الرأسمالية ان يقدم أكثر من نقد للسياسات المعاصرة وان يقدم برنامجا حيا يمكن ان يواجه المشكلات الاقتصادية ذات المدى القصير المفاجئة للرأسمالية بطرق تؤدى الى ظروف اشتراكية جـذابة ؟

بطبيعة الحال ان أهداف جدلنا تتعدى نطاق تكوين أفكار سياسية مميزة فالسياسة تتجه الى أن تعكس مستوى الفهم الذى تستند اليه وهذا على الاقل سبب واحد فى أن كثيرا منها سيء جدا ومع ذلك فان فهما حقيقيا لمشكلاتنا من المؤكد انه يفيد بوجود سبل لاصلاحها وسيكون ذلك ثمرة محاولاتنا .



مطابع شركة الاعلانات الشرقية

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين.
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر.

تصدر شهريًا

يناير/أبريل/يوليو/أكتوبر

فبراير/مايو/أغسطس/نوفمبر

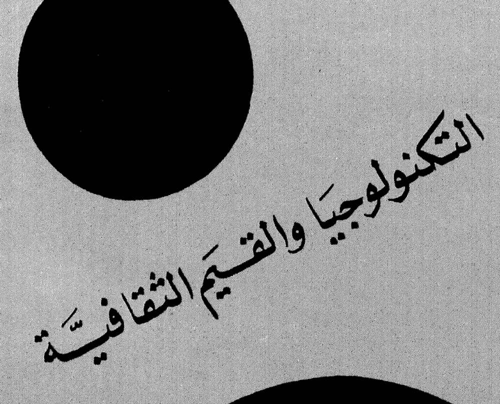
مارس/يونيو/سبتمبر/ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو، وبمعاونة الشعب القومية العربية، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الثمن ٢٥ قرشًا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



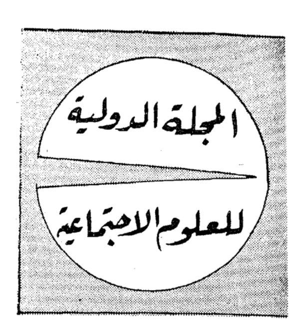
العدد الثامن والأربعون - السنة الثانية عشرة

يوليو/سبتمبر ١٩٨٢

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو.



العدد (٤٨)

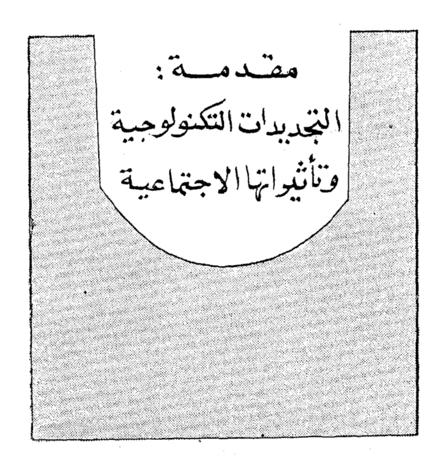
يوليو / سبتمبر ١٩٨٢

في هذا العدد

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي



منذ وقت ليس بالقصير ، يرى البعض من المتجصصين فى مجالات العلوم والمعارف المختلفة أن التقدم التقنى يعتبر أحد اللوازم الضرررية للنمو الاقتصادى ويشكل أحد العناصر الجوهرية التى يمكن اضافتها لكل من عنصرى العمل وراس المال ... ولقد قبلت هذه الفكرة على علاتها كل من حكومات الدول الصناعية المتقدمة .. وسايرها فى هذا الصدد حكومات الدول النامية فى العالم الثالث . وعلى هذا فلقد قامت الحكومات فى كل من الدول المتقدمة وكذلك النامية على حد سواء بتخصيص مصادر عديدة ومتنوعة للبحوث والتنمية كل حسب امكانياتها تمخضت عن كثير من التجديدات والابتكارات التكنولوجية التى كان لها نفعها ومزاياها على

بقلم : أندريو روبرتسون

يقوم بتدريس الادارة بكلية البوليتكنك المركزية بلندن ،
وعضو وحدة بحوث السياسة العلمية بجامعه سمسكس ،
له كثير من البحوث عن مشكلات الادارة والتنظيم الصناعى
والتجديد التقنى .

ترجمة : الدكتور عبد العظيم خضر أبوقورة

دكتوراه الدولة فى علم الاجتماع من السوربون ـ جامعة
باريس ـ عمل محاضرا بجامعة رينيه ديكارت باريس
الخامسة وباحثا بالمركز القومى للبحث العلمى بفرنسا ..
له عديد من البحوث والدراسات فى علم اجتماع التنمية
بالفرنسية والعربية .
يعمل حاليا فى معهد التخطيط القومى ـ القاهرة

المدى القصير والبعيد . هذا فضلا عن بعض الاضرار والنتائج الخطيرة وغير المتوقعة فى المدى البعيد .

وكما سبق أن كتب فى هذا الموضوع فرانسوا هيتمان وفى هذه المجلة بالذات عام ١٩٧٣ (المجلد الخامس عشر العدد الثالث ص ٢٩٢) تحت عنوان « عملية تحليلية للتنبؤ عن مستقبل التقنيات المرغوبة اجتماعيا والمقبولة سياسيا » حيث قرع فى بحثه هذا ناقوس الخطر فى هذا المجال على الصعيد العالمى .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) عبر الكثيرون عن قلقهم وخوفهم على مستقبل الانسانية من جراء الضغوط المستمرة لعمليات التقدم التقنى . يقال فى هذا الصدد أن فريقا من الفنيين لدى مؤسسة « جنرال موتورز » هو الذى اصطنع او ابتكر كلمة « التألية » (احلال الالة محل الانسان) بدءا من التلقائية أو ذاتية الحركة الى الميكنة وذلك بدءا من اوائل العقد السادس من هذا القرن .

فى حوار ومناقشات طويلة « بالكونجـــرس » بالولايات المتحـــــدة الامريكية سنة ١٩٥٥ عبر الكثيرون عن قلقهم وخوفهم من ظاهـــرة بطالة عنيفة ومكثفة وما استحدثه من اثار بعيدة المدى فى شتى الاتجاهـــات نتيجة ظهور ما سمى حينئذ « بالمصنع الالى وذاتى الحركة » .. وعقب هذا بسبع سنوات تأكد وبما لا يدع مجالا لادنى شك وتحت ادارة الرئيس جون كيدى انه من بين ستة ملايين وخمسمائة الف عاطل فى الولايات المتحدة يوجد من بينهم مليونان من ضحايا تقنية « التالية » ولقد كون الرئيس كيندى فى ذلك الحين لجنة استشارية خاصـــة لدراســـة وتحليل تلك المشكلة . وفى الخطاب الذى افتتح به كينيدى اعمـــال تلك اللجنة الاستشارية نلمح الهدف الاساسى التالى وهو « ان تحقيق التقدم التقنى بدون تضحيات انسانية واجتماعية يحتـــاج بالضرورة والالحاح الى تناسق مؤازرة كل من الجهود والمبادرات الحكومية مـــع نظيرتها من المبادرات والجهود الخاصة من أجل المحافظة على مبدأ المجتمع الحـــر » .

واحترام قدسية الحريات الفردية والحياة الخاصة لن ينقص من قدره تدخل المشرع والاجهزة التنفيذية المختصة لعلاج الاثار الســلبية التغيرات ذات الطابع التقنى التى تبدو ملامحها واثارها فى غاية الوضوح فى المجتمع الصناعى الحديث بدءا من حوادث الاصابات المهنية والى العجز الجزئى والكلى بسبب الالة والامراض المهنية المتعددة الناتجــــة من استخدام المواد السامة (ولم يكن قد اكتشف فى ذلك الحين الاثـــار الوخيمة للامينت الازرق) ناهيك عما حدث فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية نتيجة اختفاء قطاعات صناعات بكاملها من مسرح القــوى الانتاجية فى المجتمع وما اثاره ذلك من مشكلات العمالة القومية والاقليمية ، هذا بالاضافة الى الصراع الحاد بين الصالح والنفع القومى العام ومشكلة العائد فى الخطة الاقتصادية .. والصراع الخفى حينا والظاهر حينا اخر بين قوة العمل ممثلة فى العمال والنقابات العمالية ومقاومتهم للتجديد التقنى للمحافظة على نسب العمـــالة الحالية وأثر ذلك فى تعـــويق أو تبطىء « عملية التالية » حرصا على عدم تسريح أعداد جديدة مـــن العمال الفنيين القادرين على العمل الذين يشكل تسريحهم مشـــكلات اجتماعية متشعبة ولقد حاولت الاستقصاءات العالمية التى تنـــاولت موضوع البطالة فى الدول الصناعية المتقدمة ان تخفى - بدرجـــات متفاوتة وبوسائل شتى تختلف طبقا لظروف كل بلد من تلـك البلدان - أبعاد ظاهرة البطالة الناتجة من عملية التقدم التقنى . الا أن النقابات والقيادات العمالية وقفت بالمرصاد لهذه المحاولات وذلك بفعـــل حالة الحساسية التى ترتبط بضحايا تسريح العمال والاستغناء عنهم .

وبدأ ذلك واضحا فى حالة عمال الطباعة ـ عمال النشر فى المملكة المتحدة حيث الصراع الظاهر والمستمر منذ عدة سنوات لتقديم تكنولوجيا جديدة بشارع فليت (حيث دور المطابع ودور النشر ببريطانيا ، نظرا لان وسائل الطباعة الحالية ابعد ما تكون عن الحداثة او العصرية . حيث ان المواد المستخدمة فى تكوين وطبع الجرائد والمجلات الانجليزية لازالت فى معظمها هى هى التى كانت تستخدم منذ ما يقرب من مائة عام تقريبا ، فلقد تحللت المعادن المستخدمة فى الطباعة وسببت سيولة بين الكلمات والسطور وسبب ذلك ـ سواء فى الصفحات المطبوعة أو اخراج الكتابة ـ العديد من المشكلات والتعقيدات الفنية فى المراجعة والتصحيح والتجفيف اقتضى حلها ، جهودا مضنية بل وخطيرة فى بعض الاحيان .

ان التكنولوجيا الجديدة التى يستخدم فيها الاورديناتير فى جمع وتكوين الحروف وكذلك الصور والرسوم الى جانب دقتها وسرعتها هى اقل خطورة وأكثر سهولة ونسبة الاخطاء فيها اقل فضلا عن سهولة تصحيح هذه الاخطاء . بالاضافة الى امكانية التحسين المستمر فى عملية الطباعة عن طريق المراجعة المباشرة من المحررين ومعاونيهم حيث تظهر أمامهم شاشة تليفزيونية يمكن من خلالها اجراء عمليات المراقبة السريعة لمحتوياتها . ولقد ابدت كثير من الصحف ان التكنولوجيا الحديثة فى الطباعة لها اثار حسنة فى تقليل النفقات الا ان نقابات عمال الطباعة القوية المستقرة اداريا وتنظيميا قد فضلت أن تخاطر بالرفض الكامل للمشروع بدلا من التفاوض لادخال التقنيات الحديثة . ونتيجة لذلك فان مجموعة التيمز قد اغلقت فى المدة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٠ لممارسة ضغط على النقابات ولكن هذا الموقف اليائس لم يخدم القضية فى شيء حيث صفى المشروع وباع تومسون المشروع الى روبرت ميردوخ قطب الصحافة الاسترالى .

وينتظر نتيجة لما سبق ان يتوقف عن الصدور كلا من التيمز والصنداى تيمز والمجلات الاسبوعية الثلاث الاخرى وسيتعرض بذلك للبطالة ما يقرب من خمسة الاف عامل مؤهل وفنى من الجنسين مع توقعات ضئيلة فى ان يجد عدد محدود من هؤلاء العاطلين فرصا أخرى من العمالة فى صناعات بديلة او مشابهة وهذا هو المصير الذى ذهب اليه العديد من مئات الالاف من العمال الفنيين فى المملكة المتحدة وكثير من الدول الصناعية المتقدمة الاخرى .. وكما راينا انفا فان مشكلتى الترويح الاجبارى والبطالة قد فرضتا نفسيهما على مسرح الحياة الاجتماعية والسياسية فى أوروبا منذ ما يزيد على الثلاثين عاما لكنه للاسف الشديد لم توضع دراسة علمية منظمة على المستوى القومى

لها الصفة المجتمعية الشاملة لمواجهة تلك المشكلة التى تتفاقم يوما بعد يوم . والرؤيا المستقبلية على المستوى الفنى للخطة لم تبدأ بعد بصورة جدية وعملية مدروسة ، ونتج عن هذا بطبيعة الحال ان الشباب الذين يصلون الى نهاية المطاف فى تحصيلهم الدراسى فى الجامعات والمعاهد المختلفة يفاجأون بأن الحصيلة التى حصلوها فى معاهدهم وكلياتهم غير متوافقة .. وفى بعض الاحيان غير مجدية بالنسبة لسوق العمل وظروف المجتمع لمدى زمنى قد يصل الى عشرة اعوام او عشرين عاما قادمة حيث سيكون كل من هؤلاء الخريجين مسئولا عن اسرة ومتطلباتها من الاعباء المالية .. واذا كانت السياسات الاقتصادية سببا فى اجتياز الاثار المادية لمشكلة التسريح تلك لدى قطاع معين من الفنيين والمؤهلين بشكل محدود حسب ظروف الزمان والمكان .. الا أن عمق المأساة الحقيقى سيبقى ماثلا للعيان حينما نرى أحد الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة تدريبا راقيا .. هذا الكادر يقف فى مفترق الطرق امام حقيقة مرة مؤداها ان كل تعليمه والخبرات العملية التى حصل عليها فى مهنته معدومة القيمة اقتصاديا واجتماعيا ... هنا يبدأ الاثر الاجتماعى والنفسى السيىء للمشكلة المأساوية التى كان يمكن ولا يزال من الممكن تجنبها .

ومنذ بداية العقد السابع انتهجت السياسة الاقتصادية البريطانية الى ان تعيد تاهيل اعداد كبيرة من الفنيين وفق متطلبات عمليات الاحلال والتجديد فى الصناعة البريطانية بانشاء مجالس متخصصة للاعداد والتاهيل الصناعى ، وتنمية تخطيط العمالة .. ولكن الامانة العلمية تفرض علينا الاعتراف بان هذه الجهود لم تحل دون ظهور البطالة القطاعية وذلك لسبب جوهرى هو نقص القدرة التنبؤية وضعف القرية المستقبلية لدى المسئولين السياسيين والفصل التعسفى بين عملية التقدم التقنى والواقع الاجتماعى فى بعده الشامل عند هؤلاء القادة وجزء من هذه الحقيقة جاء نتيجة التطور السريع والمتلاحق فى عملية التغير التكنولوجى .. الذى انتقل بسرعة مذهلة فى الدول الصناعية المتقدمة من الميكنة الى الاوتوماتيكية أو علم التوجيه الآلى cybamétique الذى يتيح للآلات الوصول لى هدف محدودة من خلال دورات تلقائية وصولا الى ادق العمليات الصغيرة والدقيقة على حد سواء ولقد ساهم مجلس التكوين والاعداد المهنى فى الصناعة فى المملكة المتحدة بجهود ومكثفة استمرت قرابة عشر سنوات فى وحدات البحث الاكاديمى عن موضوع السياسات العامية لجامعة سسكس بهدف دراسة التغييرات التكنولوجية وآثارها على العمالة بصفة خاصة والمجتمع الصناعى بصورة عامة . ولقد نشرت بعض من نتائج هذه

الدراسات فى مجال الالكترونيات الدقيقة والصناعات الهندسية . ونتائجها العامة تطالب فى اصرار والحاح كضرورة المساهمة فى دراسات عن التنبؤ الكلى لعمليات التعليم والاعداد المهنى والتوقعات المستقبلية بالقوى العاملة المؤهلة والمدربة فى قطاعات صناعية متعددة يتجاوز مداها وبعدها المكانى حدود المملكة المتحدة .

وفى دراسة مماثلة للدراسة الاولى السابق الاشارة اليها فى الفقرة السابقة أكد كل من روثويل وزيجفلد Rothwell Zegfled عام ١٩٧٩ على التغير التقنى والعمالة وانه بينما نجد ان الضبط الاتوماتيكى يتركز بصفة اساسية على مراحل التحول والتركيب الآلى « المونتاج » فى الصناعة . ولقد غزت الصناعات الدقيقة والصغيرة عالم اليوم مهددة بتسريح عشرات الالاف من القوى العاملة فى قطاعات شتى وتعريضهم لشبح البطالة . ويخشى ايضا انتشار الاثار الاجتماعية لذلك على قطاعات اخرى فى وقت اسرع من ذلك الذى ستمكن فيه السلطات السياسية المختصة من علاج تلك الظاهرة واحتواء آثارها الضارة عن طريق اعادة تدريب وتكوين القوى العاملة المسرحة من الصناعات القديمة ووضع خطط لتسريح العمال مقبولة اجتماعيا . وهذا مارفع المجلس الاقتصادى الاوروبى تخصيص ميزانية ضخمة من اجل تمويل البحوث عن « الاثار الاجتماعية لثورة تكنولوجيا العمليات الدقيقة » وفى تقرير نشر ١٩٧٩ تحت رعاية واشراف المؤسسة الالمانية البريطانية لدراسة المجتمع الصناعى التى ركزت مجالات بحثها على التجديدات التكنولوجية فى جمهورية المانيا الاتحادية وتقرأ فى هذا التقرير بعض ماكنا نوده وننادى به عن هذا البلد الذى يعتبر فيه التجديد التكنولوجى احدى المشاكل الكبرى التى تقع مسئوليتها على عاتق الادارة ولقد تحقق المؤلفان فلتر وشمث انه فى غالبية الظروف فان قرارات تطبيق التكنولوجيا الجديدة يعتبر من المسائل التى تتخذ القرارات فيها على مستوى مجلس الادارة — وفى اطار تقنى بحث حينما توضع تلك التكنولوجيا الجديدة موضع التطبيق الفعلى ، يبدأ العاملون يدركون ويحسون بالنتائج مثل خفض نسبة العاملين ، واعادة تنظيم نمط الانتاج وتدهور حالة العمالة نتيجة تكليفات جديدة توكل الى هؤلاء الذين قدر لهم او قدر عليهم البقاء فى العمل . والتطويع الجديد عادة ما يفرض على المشروع ان يغلب اعتبارات الانتاجية والمنافسة الصناعية والاقتصادية على الاعتبارات الاجتماعية والانسانية .. خاصة وان الدورات الصناعية الجديدة سوف تؤدى بهؤلاء الذين قدر لهم البقاء فى العمل فى ظل التكنولوجيا الجديدة بان ينتظروا دورهم ان آجلا او عاجلا لكى يسرحوا فى وقت لاحق ويتعرضوا للموقف الذى واجهه زملاء لهم من قبل .

ولقد اكد كل من سفكر وسوردز اشروود ان تخطيط القوى العاملة ـ حتى فى ابسط صورة ـ قد تمت ممارسته مسبقا بواسطة الشركات متعدد الجنسية فى المملكة المتحدة قبيل المشروعات الوطنية البريطانيـــة وهنا وجدت كبريات الشركات الانجليزية نفســـها فى مواجهة مواقف صعبة ومتشعبة الاتجاهات مابين أيدى عاملة مؤهلة يصعب تعريضـــها الى مشكلات التطويع التكنولوجيا وماتفرضه من تسريح مبكر لاعــداد كبيرة من العمال وما يفرضه نظام الاحالة الى المعاش من تكاليف مرهقة على اقتصاديات المشروع .

ويضيفون ان هذا الاهمال أو التراخى فى التخطيط للقوى العـاملة قد ركز على الجانب الاقتصادى فيه دون الخاصية الاجتماعية . كتخطيط القوى العاملة له دلالة سيكولوجية ووضعية فى آن واحد فهو يشير الى انه ظاهرة مرضية مؤداها ان مشكلة القوى العاملة تعتبر ثانوية فى سياسة المشروع العامة التى تركز على التقنيات ـ الانتاج والتوزيع ، وهـــذا الموقف فى حالة تناقضه شبه كامل مع المسلك الذى ســلكته الشركات اليابانية التى يتكامل فيها كل جوانب التخطيط الاساسية وبخاصــة مايسمى سوسيولوجيا التخطيط او اجتماعات التخطيط . فاننـا فى الشركات الكبرى اليابانية غير خاصية التكامل فى تخطيط القوى العاملة بما يتيح ضمان حالة العمالة ـ مدى الحياة تقريبا ـ وبصفة خاصــة بالنسبة للذكور من العاملين .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الشركات لاتوكل مهمة الاعداد والتكوين الفنى لادارة ما او قسم من اقسامها الداخلية . ويعتبر امرا فى غـاية الاهمية والحيوية للمشروع أن تظل هناك مسافة فى سلم الاعداد المهنى بين الفنيين والادارة العليا .

ولقد سبق للكاتب الامريكى بول ديكسون ـ دراسة له بعنـــوان « ثورة العمل » ان اشار فى هذا الصدد الى بعض الحلول التى ثبتت صلاحيتها التاريخية .... فعلى سبيل المثال يعتبر أسبوع العمــــل المخفض من المسائل الهامة التى لازالت تحظى باهتمام هامشى من جانب اصحاب الاعمال رغم أن خلف فكرة « أسبوع العمل المخفض » رصيد ضخم من الافكار القيمة وليدة المفاوضات المكثفة بين كل من العمـــال واصحاب الاعمال . فان يوم العمل بساعاته الثمانية ، واسبوع العمـــل بأيامه الخمسة كما طبق مؤخرا فى كثير من البلدان ـ والاســــبوعين أو الثلاث أسابيع من العطلة المدفوعة الاجر كانت مثار صراع حاد لوقت قريب . واثبتت التجارب أهمية التكييف الاجتماعى والنفسى فى التغلب على مشكلات الانتاجية وتقليل انسب حوادث العمل .

ولربما كانت الاخلاق والاداب البروتستانتية أو ما يماثلها من الفلسفات الاخلاقية المناظره التى قد تعترض على التوسع فى سياسات الترويح واعتبار ذلك امرا غير مرغوب فيه ... فان المختصين فى التاريخ الاجتماعى يؤكدون أن دروسه تعلمنا انه منذ ظهور اختراع الساعة كقياس للزمن فان المجتمع الانسانى قد تم تنظيمه وان نظام الوقت المحدد للعمل والانتاج ووقت آخر للمتعة والراحة وثالث للنوم والسكينة هذا التنظيم قد رسخ واستقر فى التجمعات الصناعية وكانت مقاومة النقابات العنيفة لفكرة تقسيم العمل عاملا مساعدا فى الحد من امكانية تعليى وقت العمل .

ولقد حاول ديكسون فى هذه الدراسة أن يقدم العديد من الامثلة التى حاولت خلالها العديد من المشروعات الصناعية فى الولايات المتحدة الامريكية تقديم خطط ومناهج متعددة تهدف الى تنظيم العمل امام القوى العاملة الموجودة ككل كوسيلة لتجنب اللجوء الى التسريح المهنى أو على الاقل التقليل منه الى اكبر قدر ممكن . وتعويض عدد من القوى العاملة للبطالة . وقدم اتحاد هيئة « موتور ولا » بالاتفاق مع العاملين فيه نموذج الاسبوع المخفض أى اسبوع العمل ذى الست والثلاثين ساعة وثلاثة أيام عمل .. بحيث يتم توزيعها على ثلاث فترات يومية تسمح بالاستخدام الكامل الى الحد الاقصى لمدرات المصنع . ولقد حاول العديد من المصانع تطبيق هذا الاسلوب ، أو اساليب اخرى مشابهة مما كان له أطيب الاثر فى زيادة الانتاجية لدى هذه المصانع . ولم يكن مفاجأة للكثيرين من رجال الادارة العليا ... الملاحظة التى ابداها المختصون بعلم الاجتماع الصناعى وهى انه كلما زاد الوقت المخصص للترويح كلما زادت الانتاجية وقلت حوادث العمل والاصابات المهنية . قلت الارتباطات التى تأخذ بها مدرسة العلاقات الانسانية وسيكولوجيا العمل .

ولقد أجرى الاتحاد الامريكى للادارة استقصاء فى عام ١٩٧٢ على عينة من المشروعات الصناعية قوامها مائة وثلاث واربعون شركة تطبق اسبوع العمل ذا الاربعة أيام وأكد ٨٠٪ من هذه المشروعات ان هذه السياسة قد حققت نتائج طيبة عن ذى قبل . واشارت نتائج الدراسات التى قام بها « مكتب احصاءات العمل بواشنطن » ان اسبوع العمل القصير يحمل معه المميزات العديدة وخاصة تلك المتعلقة بتخفيض نسبة الغياب لدى العاملين ويرفع روحهم المعنوية وزيادة الفعالية أثناء ساعات العمل وتقليل نسبة الفاقد والعادم فى المواد الخام مما ينتج عنه تخفيض تكلفة الانتاج ولقد لاحظ المختصون بوزارة العمل الامريكية ان حالة

الارهاق لدى العمال لاتزال تشكل أحد العناصر المجهولة التى لازالت فى حاجة الى الكثير من الدراسات حتى بعد مرور ما يقرب من نصف قرن من التقدم فى مجال علم النفس الصناعى والابحاث التى أنجـــزت انطلاقا من خبرات هوثرون الشهير التى ازدهرت فى مدرسة العلاقات الانسانية .

فى الطرف المقابل يمكن ان نضيف ان ديكسون يقرر أيضا ان العديد من المؤسسات الاعضاء فى الاتحاد الامريكى للادارة قد لاحظوا زيادة فى تكلفة الانتاج بعد تخفيض ساعات العمــل فى تلك المؤسسات مع ملاحظـة حدوث بعض حالات الارتباك فى العلاقة بينها وبين الموزعين والمستهلكين لمنتجاتها .

وهذا يعنى أن التجربة السابق الاشارة اليها لا يمكن ان ينطلق من ذاتها لتحقيق مزايا فى كل المؤسسات وفى كل المجتمعات وفى كـــل الاوقات . على عينة قوامها وقد طبقت تجربة تخفيض ساعات العمـــل ١٥٠٠ مشروع ، فوجد أن اربعة فى المائة من تلك المشروعات قد عادت سريعا الى أسبوع العمل ذى الخمسة ايام .. بينما ضاعف البعض من هذه النسبة الاخيرة لوقت العمل مع تسليمهم سلفا بأن الاســـبوع المخفض له العديد من المزايا الاجتماعية التى لا يمكن انكارها أو تجاهلها

واذا كانت هـــذه وصفية أصحاب المشروعات والاجهـزة الادارية العليا المشرفة عليها فان وضع العمال لايزال يشوبه بعض الغموض . حيث لا زلنا نفتقر الى المعلومات الدقيقة عن مبادرات الطبقات العاملة فى هذا الصدد .والعلاقة بين الانسان والتكنولوجيا قد قام بدراستها أحـد خبراء التكنولوجيا البريطانيين وهو م. كولى فى كتاب له يعالج هـــذا الموضوع .

يشير الى المؤلف الشهير لكارل ماركس « رأس المال » والمقارنة بين دور النحلة فى عملية التشييد والبناء والتعمير والوظيفة التى يقوم بها المهندس المعمارى فى هذا الشأن . وهذا ما حاول م. كولى استخدامه بصورة اخرى حينما تعرض لمشكلة تسريح أعداد كبيرة من العمال الفنيين المدربين والزائدين عن حاجة العمل بعد ادخال التكنولوجيا الجديدة ، وفى هذا المقام نتعرض الى الجمعية الشهيرة المعروفة باسم لجنة المصالحة للقـــادة النقابيين فى مؤسسة ليكاس لابحاث الفضاء المتضامنة مع مركـــــز البـــدائل الصناعية والنظم الفنيـــة الذى يعمـل فى اطـار معهـد البوليتكنيل فى شمال لندن ... ولقد أكد كولى فى دراسته التى ضمنها كتابه السابق الاشارة اليه أن الموجات المتلاحقة من التقدم التكنولوجى السريع كانت ذات آثار واضحة فى تحرير القوى العاملة وتخـــليص

الانسان من حركات الترديد الصناعى الرتيبة والمرهقة . ولكن الى جانب ذلك فانه فى حالات كثيرة كان هذا التحرر لا يؤدى الى شىء .. فان الماكينات قد أصابت بالشلل قدرات العمال الفنية وما لديهم من خبرات ومعارف .. ان الماكينات يمكن أن تعمل اسرع وبنظام من التحكم ادق وأضبط فيما يتعلق بعملية الترديد والتكرار دون أن تئن أو تشكو او تبدى سخطا وضيقا نتيجة عملية الترديد والتكرار الممل . والعيب الوحيدة فيها هو انها يمكن ان تتعرض للخلل والعطل . وهذا نسبته ضئيلة يمكن ان يراعى فى عملية التنظيم .. وهذا ادى الى نتيجة معروفة جيدا وهى ان بعض فئات القوى العاملة المدربة تدريبا راقيا (فنيو العمليات على الماكينات ، فنيو القياس والمرتبون والمركبون) قد تقلص دورهم بواسطة فريق صغير يلاحظ لوحة الضبط والتنظيم وفريق آخر صغير أيضا يتولى مهمة الصيانة .

ولقد نبهنا م. كولى فى دراسته الى ظاهرة جديدة هى أن المنظم السيارة والمتحرك قد اوصلنا الى حالة بيلوريه جديده اثر دقة حبت وقت الراحة يمكن قياسه بعدد محدود من الثوانى . وعلى هذا فان مصير الانسان قد نظمته الماكينات بصورة تحكمية ادق كثيرا من ذى قبل وهذا العمل المكثف من التقدم الفنى والتكنولوجيا الحديثة لم يتحكم فى المصير الفيزيقى « الجسدى » للعمل فحسب بل تعدى الى ما هو أدق واخطر الا وهو الخبرة الفنية وحصيلة المعارف والتعليم (ولقد حاولت احدى شركات السيارات البريطانية الحصول على موافقة النقابة المختصة لكى لا تعين عمالا اعمارهم اكثر من ثلاثين سنة . لان هؤلاء ليس لديهم القوة البدنية فى العمل فى سلسلة المونتاج الصناعى لفترة اكثر من عشر سنوات) مما يعرضه للهباء والضياع التدريب الفنى والمعارف العلمية التى حصلت عليها تلك الفئة من القوى العاملة المدربة . ومع حركة التغيير تلك فان التعليم الجامعى والمدرسى لفرد ما وعمليات التدريب اللاحقة التى يحصل عليها . كل هذا قد تخطته وسبقته حركة التكنولوجيا ونتيجة لهذا يجب على هؤلاء الخريجين أن يستوعبوا تلك الحقيقة الجديدة . ولقد اورد كولى فى هذا المجال حالة المتخصص والفيزياء الذى يتطلب اعداده وتكوينه وقتا طويلا قد يتجاوز ٢٤ عاما ،، حيث يمكن فى بعض الحالات ان يتجاوز السن لحل المشكلات الحديثة فى فرع تخصصه . وهذا قد لاينطبق على العامل فى التشييد الميكانيكى ولكن ينصرف الى المتطلبات الجديدة عن علاقة الانسان بالالة مما يفرض خفض حركة ارتفاع التطور عن ذى قبل .

وتركز رؤوس الاموال الناتجة من احلال الانسان بالات اوتوماتيكية قد يبدو اكثر عائدا ولقد ضرب كولى فى هذا الصدد مثال الشركة

العامة للكهرباء بالمملكة المتحدة التى انفصت اعـداد العمـــال فيها من ٢٦٠٫٠٠٠ عامل عام ١٩٦٨ الى ٢٠٠٫٠٠٠ عامـــل عام ١٩٧٤ . وفى الوقت نفسه رادت ارباح تلك الشركة من ٧٥ مليونا الى ١٠٥ ملايـــــن جنيه استرلينى ».

اورد كولى فى هذا المقام قول مدير تلك الشركة ان لناس شأنهم شأن المطاط كلما اتحنا لهم فرص الانطلاق فىالعمل كلما استجابوا لذلك واضاف كولى ان ذلك الرئيس المسئو لعن تلك الشركة ليس مكـــروها او بغيضا لدى العاملين فيها . وفى أيامنا هذه قد شاعت الفكرة القديمة التى مؤداها ان اعتبارات العائد والربح والفائدة يجب ان تســـبق الاعتبارات الانسانية من أجـل أن يكون مشروع ما قادرا على البقـــاء فى العملية الانتاجية وقادرا على المنافسة . ونتيجة لهذا فان التجـديدات التكنولوجية وآثارها الاقتصادية لها بعض الاضرار الاجتماعيـــة التى لم تحظ بعد بالدراسات العميقة لدى حكومات الدول المتقـــدمة حتى وان كانت تلك الاضرار متوقعة منذ ما يزيد عن خمسين سنة .

والتجربة الشهيرة لمؤسسة لوكاس لابحاث الفضاء التى وضـعها كولى قدمت لنا حلا لتلك المشكلة من صراع المصـــالح التى جـــاءت نتيجة لدراسات جدية قام بها المختصون عن ادارة تلك المؤسسة نتيجة لبعض الصعوبات التى واجهتها صناعة ابحاث الفضاء البريطانية منـذ سنة ١٩٧٠ . ولقد كرست لجنة المصالحة التى تكونت فى تلك المؤسسة كل جهودها من أجل الوصول الى حلول مرضية للطرفين : العمـــال من جانب والذين يقع على كاهلهم بعض العمليات الصعبة فى التشـــــييد والتجميع الصناعى . والطرف الاخر الذى بتولى الادارة والتنظيـــم والتخطيط والتحليل العلمى الذى يتولاه الخبراء المختصون . وتوصل الطرفان لتفاهم مشترك . وانتقل هذا الموقف الى توحيد النظرة الى حد ما — الى الصالح المشترك فى الشركات المشابهة التى تعمل فى صناعـــة مواد الطيران ، وخاصة الطائرة الاسرع من الصوت « الكونكورد » ولقد حاولت مؤســسة لوكاس لابحاث الفضاء الوقوف ضد سياســة تسريح العمال او تحويل حركة العمل خارج المصانع المهددة بالتوقف عن الانتاج وبالتالى قفل ابوابها فى اوجه العمال . وحاولت تلك المؤسسة ان تتبع فى هذا الصدد تاكتيك المقاومة الطبيعية « العمل من الداخل » . وأدى هذا فى نهاية الامر الى انه ينبغى على العمال والفنيين عـــلى مختلف مستوياتهم وتخصصاتهم ان يتوحدوا فيما بينهم وان ينتجوا ليس فقط التكنولوجيا الراقية المتقـدمة ولـكن عليهم أن يتجهوا نحو انتاج أجهـزة ومعدات ذات فوائد اجتماعية . وعلى سبيل المثال لا الحصر السيارات

البسيطة ، السيارات المجهزة للاطفال المعوقين ، واجهزة طبيـــة للمستشفيات ونظم لحفظ وتخزين الطاقة ومولدات كهربائيـة رخيصة الثمن مثل المرايا الشمسية وكثير من المنتجات الاخرى القابلة للتسويق على نطاق كبير التى يمكن ان تساعد فى تحسين نوعية الحياة .

ولقد أكد كولى احد المميزات ـ الاقل وضوحا لهذا البرنامج . هو انه لاول مرة يحدث تنسيق بين الباحثين العلميين والمنظمين والعمال الفنيين ويتم الاتفاق فيما بينهم على انتاج معدات تتجه الى السوق راسا ولا تقتصر على انتاج اجهزة ذات خاصية تكنولوجية متقدمة لا تهم الا قلة محدودة من المتخصصين للكوادر الراقية فى المؤسسة والتى قد لايكون لها تأثير حقيقى ملموس على القاعدة العريضة من العاملين بالمؤسسة .

وفى المراحل الاولى حاولت تلك المؤسسة تكوين لجنة متابعـــة واحصاء تتولى ايجاد فرص لعملاء جدد ومصادر للدخل متجـــددة ، واعدت استقصاء بهذا الصدد من مائة وثمانين نموذجا وزعت فى المملكة المتحدة وقد تلقت المؤسسة ثلاثة اجابات الاول من الجامعة الحـــرة ، « كلية الملكة مارى بلندن » .

ومعهد البوليتكتنيك فى شمال لندن ، وبالتنسيق معه تم تكوين مـــركز ألــكلاتس E وهـــذا المركـــز يضم الآن لجنـــة أساسية مكونة من العلميين والمهندسين والمتخصصين فى العلوم الاجتماعية الا انه قد تعرض للنقد من قبل مدرسة مانشستر التى تحدثت عنه بقسوة بالغة لانه قــد تبع استراتيجية معينة لانه لم ينجح حتى الآن فى خلق قاعدة عريضة من التفاهم المشترك بين العلميين والادارة العليا من جانب الفنيين والعمـال من جانب آخر ولا زال المجتمع الجديد من وجهة نظرهم يتسم بالازدواجية المعينة التى تعوق وتعرقل تكيف المؤسسات الصناعية للتغيرات التكنولوجية من جانب وللمجتمع من جانب آخر .

ولكى لا نعوق استمرارية تقدم المجتمع الصناعى الحديث ونلحـــق به الضرر المسبق فان الاختراعات التكنولوجيـــة ينبغى بل ويلزم أن أن أن يصاحبها تجديدات اجتماعية . ان العلم والتكنولوجيا هنا من الظواهر الاجتماعية يظهران سويا فى فترات من الحاجة ذات الخاصية الاجتماعية وهنا نجد التلازم فى الوقوع بين تقدم العلم وازدهار الابتكار التكنولوجى حينما يشعر المجتمع بحالات الضغط الاجتماعى فى مجالات شتى . ولقد كان مجىء وازدهار البحث العلمى ليحل محل التكنولوجيا البسيطة فى المجتمعات البدائية قد اتاح فى حد ذاته الفرصة لفهم ادق واعمق لطبيعة التكنولوجيا والاسس العلمية التى تعتمد عليها ولـكن بضرورة الحـــال لا ينصرف فى هذا الفهم العميق والدقيق للنتائج الاجتماعية .

ان الانسانية فى العقد التاسع من هذا القرن ـ اذا ما قارناها بأجيال سابقة ـ تجابه بحالة من الانفصام مع الماضى الذى يبدو بارزا فى وجهين رئيسيين . الاول : بعض التراكمات التطورية الكمية كثيرة العدد التى افرخت بالتالى بعض التغيرات الكيفية : فالاسلحة الذرية ، وتكنولوجيا المعلومات نبوغ المهارات فى علم الوراثة وعلوم الفضاء كل هذا خلق امكانيات اجتماعية جديدة . الثانى : التغيرات الاجتماعية العميقة التى لها انعكاسات خطير ةعلى سائر المخلوقات .

ولقد أخذ العلم مؤخرا رقعة عالمية عريضة وسوقا دولية متعددة الجوانب والمصادر فى الوقت نفسه واصبح أحد الظواهر المستقلة عن المتغيرات المحلية والاقليمية والقومية شأنه فى ذلك شأن سكان العالم وزيادتهم المطردة التى لا تشكل فى حد ذاتها تهديدا مباشرا بأزمة ذات صبغة محلية ولكن مع بروز شبح الحرب تبدأ المشكلة فى فرض نفسها على مستوى العالم بأسره .. وتحت وطأة هذا التهديد يلجأ العالم الى البحث عن حالة من التضامن تضم كل الاجناس والاصول العريقة والديانات والثقافات القديمة منها والحديثة .

ويمكن لنا ان نتحدث فى هذا المجال أيضا عن ازمات عالمية مثل الفقر الذى لا يمكن اغفاله فى بلدان العالم الثالث والذى عجزت العلوم الاجتماعية عامة عن تفسيره وتحليل سبل الخروج منه . كما أخفق العلم أيضا فى فهم واستيعاب التكنولوجيا (مشكلة تكوين المتخصصين بصورة انتقائية ، ومشكلة عدالة توزيع رءوس الاموال فى العالم لم تجد لها حلا حتى الآن) . ولقد اخفق كل من العلم والتكنولوجيا فى استنبات الصفوة القادر ةعلى حل المشكلة الاجتماعية لصنم التكنولوجيا ذلك المعبود الجديد صاحب المشاكل المتعددة الجوانب فى الانتاج والاستهلاك .

ويوجد أيضا حالات أخرى كثيرة من التقدم التكنولوجى ذات الصفة العالمية والتى تتابع فى سلسلة متصلة الحلقات ، يمكن أن نورد منها ما يلى :

ـ العلوم العسكرية المبنية على الحروب الذرية وعلى كثير من الاختراعات الاخرى مثل الليزر والساتبليت.. الخ .

ـ « السيبرنيطيقا » أو علم التوجيه الآلى وتهديد ذلك للذكاء الانسانى .

ـ المعالجات الآلية للاعلام والثورات المتصلة فى عمليات الذكاء الصناعى .

ــ الثورة الخضراء ، والصناعات الزراعية والغذائية ، والزراعة فى المياه المالحة مع ما يحمله ذلك من مميزات ونتائج طيبة غير مرئية فى المدى القريب .

ــ الطفرة فى العلوم البيولوجية وما تبشر به من تطورات فى الصناعات البيولوجية وخاصة فى مجالات الطب وعلم العقاقير وعلم الاجنة .

ــ ضبط النسل : تلك المسألة التى وان كانت ليست بالجديدة الا انها لا زالت غير مقبولة اجتماعيا . ويمكن مع التقدم العلمى ان يخطو ضبط النسل خطوات اكثر سرعة الى الامام .

ــ الطفرة فى وسائل الاتصال بالجماهير وظهور « القرى الجامعة » اى تحويل العالم الى ما يشبه القرية عن طريق الاعلام ووسائل الاتصال المكثفة وكذلك ظهور تليفزيون الساتيليت أى الارسال التليفزيونى باستخدام الاقمار الصناعية .

ــ الطب الجديد ، والتشخيص الطبى الآلى ، وجراحة الانسجة ، وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة فى الممارسات الطبية العامة .

ــ نمو العلوم الكيميائية المركبة والبالغة التعقيد التى سوف تكون الصفة الغالبة فى العقد العاشر من هذا القرن .

ــ الترابط بين العلم والتكنولوجيا والانتاج كنسق اجتماعى كلى .

ــ التخطيط الاقتصادى المحكم الذى وان كان لم يطبق حتى الآن الا انه ممكن الوقوع يوما ما .

ــ خطر آخر كبير وهو ن كل هذه الانشطة لا تزال تحت سيطرة الصفوة . وهذه السيطرة من الصفوة تشكل تهديدا كبيرا للديمقراطية ومساهمة العمال فى ادارة المشروعا . وصفوة أخرى اكثر خطورة تتمثل فى التليفون الاحمر الذى يهدد الانسانية ككل فى حالة رد الفعل العسكرى السريع اذا ما طرأ أى خطر .

ويوجد أيضا خطر التهديد الاجتماعى الذى انتجته ثورة التكنولوجيا بخلق حالة من الحساسية بين بلدان العالم المختلفة وانعكاس ذلك على المثل والقيم والعلاقات الاجتماعية وعلى انماط الانتاج والانطلاق الثقافى والايديلوجى .

والتكنولوجيا فى حقيقة الامر سلاح ذو حدين ويمكن أن نصفها أيضا بأنها سلاح خطر . وعلى هذا فان المسئولين عن المجتمعات المحلية ينبغى

ان تيسر سبل الاعلام الدقيق بالاخطار غير المتوقعة وغير المرئية لبعض الاستخدامات التكنولوجية الحديثة حتى يتمكن هؤلاء المسئولون من تجنب هذه الاخطار قبل وقوعها . وفى بعض نظم الاقتصاد المخطط - وعلى سبيل المثال فى الاتحاد السوفيتى - فان التقدم التكنولوجى لم يتولد عنه ظاهرة البطالة بل على العكس من ذلك فلقد ساعد على تجنب كثير من المصاعب المؤلمة وساعد على تخفيض معدلات ساعات العمل اليومى - وعلى هذا فان سياسة قومية لاعادة تنظيم الدورات الانتاجية ينبغى أن تكون من أهداف الادارة المتغيرة لمواكبة التطور العلمى السريع . فلا يمكن أن يتحقق الانسجام والتناسق دون أن يأخذ التطبيق العلمى فى صلب اعتباراته الجوهرية الحاجات الاجتماعية ... ان خللا خطيرا من حالة اللاتوازن يمكن ان نلاحظه حينما يحدث ان يموت شيخ مسن من البرد أو من العلاج الخاطىء بينما نرسل بانسان الى القمر .

ونلاحظ ان العلم يمكن ان يعتبر نقيا من أى شائبة ، حينما تستخدمه جماعات السلطة فى محاولة البحث عن الحقيقة .. ولا يمكن ان يكون علما خالصا اذا ما استخدم للبحث أو للوصول الى نصف الحقيقة ... ولقد سقط العلم فى الفخ الذى نصب له حينما وجد رسالته حائرة بين جذوره التقليديه واهدافه المثالية من جانب ورغبات مؤسسات التمويل المالى واهدافها ورغباتها من جانب آخر .. وظهر امامنا مفهوم « العلم الغربى » بينما الصفة الاساسية للعلم هى انه انسانى أو عالمى .. وبالطبع فانه ظاهرة العلم الغربى تلك جاءت نتيجة عمليات التمويل بينما المفروض أن يظل العلم حياديا او هكذا ينبغى له أن يكون .

ومجتمعات القواعد الشعبية البسيطة لم تثر فى مواجهة المشكلات السوسيوتكنولوجية ، الا حينما تبدأ آثارها الضارة فى الظهور ، وحتى الآن لم نجد بعد جهاز التنبؤ الدقيق الذى يكتشف مثل هذه الظواهر . والاخطار المتوقعة فى هذا الصدد اخطار حقيقية وخاصة تلك التى تنتقل من العالم المتقدم الى مجتمعات العالم الثالث بفعل احتياج الاخيرة الى استيراد التكنولوجيا المتقدمة . ويزداد الامر خطورة اذا لم يتم امتصاص التقدم العلمى سريعا فى البناء الاجتماعى بحيث يصبح جزءا متكاملا فيه .

وتحليل الاجماعية فيما يعلق بمواد التقدم التكنولوجى يغلب عيها طابع فحص العلة بعد وقوعها شأنها فى ذلك شأن من يفحص الجثة بعد الوفاة لمعرفة علة الموت والتغيرات التى احدثها المرض حتى أوصل الى النهاية المحتومة وهى الموت ، دون أن تحاول العلوم الاجتماعيةان تتخطى تلك المرحلة الى مرحلة التنبؤ والرؤية المستقبلية الدقيقة . وهنا يبرز تساؤل جوهرى ألا وهو كيف يمكن للعلوم الخيرة والطيبة أن تقوم بدور

الرقيب على العلوم الجامدة أو الشبرية ..؟؟ انهم في الولايات المتحـدة الامريكية قد توصلوا الى هذه المرحله ولكن ليس على المستوى القومى حيث لا زالت اسهامات العلوم الاجتماعية محدوده وخاصة في مجال مايمكن تسميته بمركب الصناعات العسكرية . ففى حدود الاختيار التقنى تعتمد السياسة التكنولوجية على معطيات محددة في وقت معين . وعلى هذا فان دراسات المواءمه بين السوسيولوجيا والتكنولوجيا امر اساسى وحتمى . ولكن غالبا ما يكون لعنصر الزمن تأثيره . ففى بعض الاحيان يكون الموقف من مشكلة ما يغلب عليه اليأس في حلها او السيطرة عليها لان قوة اندفاع التغير الاجتماعى تكون أسرع واعنف من امكانات العلم حينئذ في احتوائه والسيطرة عليه .

وحول مشكلة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع فان ا. رحمان في دراسته عن « التفاعل بين العلوم والتقنية والمجتمع » يشير الى ان العلاقة التبادلية بين هذه المحاور لها معنى مزدوج فمن جانب نرى أن الحاجات الاجتماعيه تطلق وصف الاختراع والابتكار سواء كان ذلك في مجال الزراعه أو البناء والتشييد أو التسليح ، ومن جانب آخر نرى الثورة الصناعية تحدث تغييرات جذرية في المجتمعات الغربية وتمتد منها الى البلاد التى في طريق النمو .. سواء أكانت تلك البلاد مستقلة مثل اليابان . أو دول أخرى مثل مصر والصين والهند .

ففى المستعمرات . قلما نجد للتكنولوجيا جذورا ممتدة في عمـق المجتمع ، فانها سريعا ما تلم رحالها وتختفى مع بدء الاستغلال .

ففى الهند مثلا نجد ان بعض الانشطة التى تم توطينها في المجتمع مثل « السكك الحديدية وسجلات المساحة على سبيل المثال) قـد تم تشييدها لمجرد استغلال كل من المواد الخام المتاحة بوفرة وكذلك الايدى العاملة الرخيصة . وعقب الاستقلال .. فان تراخيا وتباطؤا اقتصاديا تم فرضه وذلك من أجل تقليـل الاعتمـاد على الواردات الاجنبيـة من التكنولوجيا المتطورة حيث نشأ صراع بين انصار التكنولوجيـا الحديثـة والصناعات البدائية او التقليدية .. حتى في تلك المرحلة التى حاولت فيها كل طبقات المجتمع وفئاته تعبىء جهودها من أجل وحدة المجتمع الهنـدى المقسم أو المجزأ . وعلى النقيض فلقد رأينا بعد ذلك موقفا آخر متعارضا تماما مع الموقف السابق الذى نشأ عن استخدام الطبقات الغنية في الهند التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة .. فمع التسليم منطقيا بحاجة بلد مثل الهند للاستخدام الاقصى للبحث العلمى والتكنولوجيا في مجال الغـذاء والزراعة الا اننا شاهدنا هذه الحاجة تواجه عثرات واضطرابات نتيجة

لازدياد الاغنياء القادرين على استخدام التكنولوجيا غنى وازدياد الطبقات الفقيرة ـ غير القادرة على استخدام التكنولوجيا ـ فقرا .

هذا وتحدث التكنولوجيا آثارا ـ أقل ايلاما ـ فى المجتمعات التى تمتلك عناصر البنية الاساسية المتطورة والقوى العاملة المدربة التى يمكن أن تتكامل بسهولة ويسر مع ثقافة المجتمع وتقاليده . ويمكن أن تكون التكنولوجيا فى مجتمع آخر تشكل قوة ضغط تؤثر فى خلق حالة من اللا مساواة وعدم تكافؤ الفرص والظلم من فئات او طبقات لفئات وطبقات اخرى . اماعن التكنولوجيا فان علاقة بلد بأخرى ينبغى أن تكون علاقة ترابط متكامل وخاصة فى مجالين اساسيين الا وهما المجال الاقتصادى والمجال السياسى . وبدا واضحا فى دول العالم النامى التى هى فى مسيس الحاجة الى هذا التكامل اكثر من غيرها . والتفاعل المتبادل بين التكنولوجيا والمجتمع تشكل جزءا أساسيا من الديناميكية الكلية على المسرح الاجتماعى ، المنبثقة من عمليات التطور الاقتصداى والاجتماعى والثقافى فى المجتمع بالقياس الى ما يحدث فى العالم .

ولقد لاحظنا ان كلا من العالم والتكنولوجى ليس بمقدورهما التنبؤ بالآثار الاجتماعية لنشاطهما . وحينما يحاول بلد نام تطوير المواهب والقدرات المحلية لمواجهة التغيرات التكنولوجية الحديثة فانه كثيرا ما يواجه بمخاطر هجرة تلك المواهب وهذه العقول للعمل بعيدا فى الدول المتقدمة . والتكنولوجيا المستوردة ينبغى أن يتم تكييفها مع الاتجاهات والقرارات السياسية ، وان ينظر الى التكنولوجيا لاعتبارها وسيلة لحل مشكلات الدول المتقدمة عن طريق تصديرها للخارج بل ينظر اليها كعنصر فعال للمساهمة فى تطوير الدول النامية . وتلك هى الثورة الاجتماعية ينبغى أن تصاحب عملية العلاقات التكنولوجية بين الدول المتقدمةوالدول النامية .

وينبغى علينا أن نستوعب الطبيعة المزدوجة للكتنولوجيا لكى نتنبأ بموقف كالذى واجه الزراعة الهندية . والامكانات التكنولوجية المقدمة من الدول المتقدمة الى الدول النامية تضع بعض القيود فى هذا المجال . وعلى سبيل المثال اذاما حاولت الدولة النامية احلال الزراعة « القوتية » محل الزراعة « التجارية » ، فا ن هذه الاخيرة تجلب استثمارات محلية واجنبية لعمليات البحث والتطورات التى يمكن ان يؤدى الى نوع من الاستقلالية المحلية ازاء المستثمر على المستوى التقنى . لكن ذلك قد يحدث مشكلات متشعبة فى مجالات أخرى كثيرة .

وخيرا فقد أصبح التجديد فى الدول النامية أمرا يتسم بالنسبة . واعتماد الدول المتخلفة على بعض الجهود المنفصلة للجماعات المحلية

المعروفة بقدرتها على استيراد واستخدام التكنولوجيا دون أن تتحمس الحكومات لنقل عمليات التقدم العلمى لمختلف جوانب البنية الاجتماعية قد يشكل إحدى العقبات الرئيسية لنقل رسالة العلم والتقدم العلمى فى مواجهة المشكلات الاجتماعية المعرقلة لعملية التنمية .

ولقد حاول ك. نيوكومب فى مقال له يقدم لنا فكرة مؤداها أن المجتمعات غير الصناعية لا تود ولا ترغب فى التكنولوجيا الغربية ونمط الحياة الذى يصاحب ويرتبط بها . أن التكنولوجيا المحلية يجب تطورها وتحديثها لكى تتواءم مع الحياه فى تلك المجتمعات . ان التكنولوجيا المرغوبة للدول الناميه هى تلك التى تمزج بين القديم والحديث وتخرج مركبا جديدا قادرا على مواجهة متطلبات التغير الاجتماعى دون التعرض للمخاطر والاضطرابات الاجتماعية ..

والتكنولوجيا بمصطلح تقييم الآثار الاجتماعية هى « قمة من جبل الجليد العائم » . فأى ماكينة لا قيمة لها بدون طاقة تتيح لها سبل العمل والحركة وبدون مادة خامة تتولى تحويلها ، وبدون بيئة مناسبة تعمل داخلها وبدون عامل كفء يتولى تشغيلها وملاحظتها وصيانتها وبدون نسق اجتماعى يتولى تنظيم ما تنتجه وتوزيعه . ولكن اى نسق نريده ؟! بدون النسق الاجتماعى المناسب فالتكنولوجيا سائرة الى الضياع . وبالاختصار فان العلاقة المحاسبة بين التكنولوجيا والمجتمع أمر فى غاية الاهمية لكى تنجح عملية استنبات أو استجلاب لعملية التكنولوجية والتكيف معها وتيسير السبل لها لكى تؤدى وظيفتها فى تطوير الحياة الى نمط أرقى وافضل .

وفى هذا المقام ينبغى أن نراعى فى الاعتبارات السياسية والقطاعية والعادات والقيم والتقاليد ان تكون محل عناية واهتمام السلطات المحلية . ويمكن ان تسوق فى هذا المجال حالة البيوجاز فى غينيا الجديدة فقد فشل ذلك المشروع كنمط من انماط التجديد لانه تعارض مع بعض المقدسات القبلية بينما استقبل ذلك المشروع بحماس بالغ فى كلٍ من الهند والصين حيث قدم مصدرا جديدا للطاقة . وثمة مصدر آخر جديد من مصادر الطاقة مستخرج من « زبالة الخنازير » تتطلب سلسلة من الاعمال والمهام التى تسمح بوضع نظام دقيق لجمع الروث بطريقة صحية .

والدروس التى يمكن استخلاصها مما سبق هى أن البحث العلمى احدى الضرورات الاساسية للدول النامية . ولكن ينبغى عليها أن تتجه الوجهة التطبيقية للوفاء ببعض الاحتياجات الاساسية للبيئة المحلية ولا تستورد كجسم غريب عن المجتمع . وهذا النوع هو اكثر انواع التكنولوجيا توافقا بالنسبة للبلد المتقدم المنتج والبلد النامى المستورد .

والى جانب الاعتبارات السياسية التى يتم فى اطارها عملية التبادل لا بد مراعاة الاعتبارات الايكولوجية .

هذا ولقد عمقت مقالة و. اكرمان المناقشات عن الصراع والجدل الحاد الذى اثارته التكنولوجيا من حيث انها شككت فى الفرضية القائلة بأن القيم الثقافية توجه بل وتسيطر على المعتقدات الاجتماعية فى المجتمعات التقليدية التى تحتل القيم فيها مكان القداسة ويجب احترامها من الجميع .

وخلال العقد السادس من هذا القرن ساد اعتقاد مؤداه ان فكرة التجديد مقبولة وطيبة بصورة اوتوماتيكية ، الا أن هذا الاعتقاد قد تغير ، حيث يعتقد الآن بأن التكنولوجيا الغربية يمكن ان تكون خطيرة اذا ما طبقت في المجتمعات غير الغربية لانها تحطم قيمها التقليدية وتركها فى حالة من الفراغ واحيانا الضياع .. وظهرت فكرة ان التكنولوجيا الاجنبية تشكل تهديدا مباشرا .. وظهر الكثيرون فى دول العالم الثالث يتباكون على القديم واصفين اياه بالعصر الذهبى حيث كان كلّ شيء فى سالف الاوان احسن وافضل حالا مما هو عليه الآن .

لقد كان التكنولوجيا الجديدة تقدم فى الماضى من خلال ميكانيزم السوق ، ولكن يحتمل الآن أن تكون وليدة قرار سياسى مركزى خاصة اذا ما كان الامر متعلقا بمشروعات ضخمة مثل مراكز توليد الكهرباء من القوة المائية ، والبرامج النووية وكذلك التقنيات الجديدة المعقدة . مثل هذه المشروعات تخلق توترات حادة بما تحدثه من تغيرات فى مجالات شتى وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين يتأثرون بتشييدها تأثيرا بدنيا مباشرا حيث أن قرارات التغيير تكون من اختصاصات السلطات العليا .

وغالبا ما ينشأ صراع حاد بين انصار استيراد التكنولوجيا المتقدمة والمستوردة من الخارج وفئات القوميين المحليين الذين يرفضون أية تبعية. وفى نهاية امر يملك المسؤول السياسى سلطة إتخاذ القرار فى هذا الشأن الذى غالبا ما يكون متأثرا بجماعات ضغط شتى اذا ما كانت تلك الاخيرة « اى جماعة الضغط » لها مصلحة مافى اتخاذ موقف معين . فاذا ماكانت هناك حاجة ملحة لاستيراد تكنولوجيا متقدمة ، فغالبا مايترك جانبا مسألة القيم الثقافية حيث يمكن اجراء بعض التعديلات الطفيفة فى التكنولوجيا المستوردة من جانب والعمل على تقليل بعض المخاطر المحتملة فى المدى القريب من جانب آخر .

وينبغى علينا فى هذا المقام ان نفرق بين كلّ من التكنولوجيا النوعية والتكنولوجيا السائدة والمنتشرة على نطاق كبير . فالاولى تتطلب تنظيما

وتخطيطا بينما الثانية تترك للظروف العشوائية حيث انها تنتشر تلقائيا بفعل ميكانيزم السوق ولكن هذا لا يمنع من حدوث التفاعل بين الاثنين حيث يؤثر انتشار الثانية على سرعة تقبل الاولى فى بعض الحالات .

والمقاومة ضد التغيير تتولد عادة فى ضمير الافراد والفئات الذين يتأثرون تأثرا مباشرا بالتجديد التكنولوجى خاصة اذا ماكانت بعض آثاره السالبة تحدث ضررا مباشرا بمصالحها . وفى بعض الابنية الاجتماعية فان الاثار الاجتماعية للتجديد التكنولوجى تتوقف فى اللحظة الاخيرة على استخدامات التجديد ودرجة احساس المجتمع بنفعه وفائدته .

والتجديدات الاجنبية التى تدخل بلدا من بلدان العالم النامى كثيرا ما يحاول مروجوها ان يزرعوا فى عقول بعض الوسطاء فى الدول المستوردة التكنولوجيا عقلية من نوع خاص تشيع بين الناس انه قبيل قدوم تلك التكنولوجيا المستوردة لا يوجد فى المجتمع المحلى شىء ذو قيمة ... لا يوجد ماض على الاطلاق بل يوجد المستقبل ماثل فيما يستورده من تكنولوجيا وهناك يتولد نوع من الصراع بين القيم المحلية وهذا الاتجاه الجديد ويمكن أن نجد مثالا واضحا وطيبا لهذه الحالة فى المجال الطبى . فان بعض الادوية المحلية ذات النفع الطيب والفائدة المؤكدة ـ رغم بساطتها ـ يمكن ان تستبعد لصالح استيراد ادوية جديدة ليست الا بديلا للادوية المحلية

وفى الدول النامية يمكن لنا أن نجد نماذج عديدة نذكر منها على سبيل المثال العمليات الدقيقة والطاقة الذرية .

والاولى أى العمليات الدقيقة قد تجاوز نطاقها مجال قطاع الصناعات والحرف اليدوية ليصل الى الاعمال العقلية . فالالكترونيات على المستوى الموسع المكبير « الميكرو » يمكن أن تفتح آفاقا جديدة فى مجالات شتى يمكن تنظيمها وتخطيطها . وفى المستقبل القريب سوف نرى بعض المشاغل والورش الحرفية الميكنة بالكامل وبعض مراكز التخزين كذلك . ليس هذا فحسب بل يمكن ان يتعدى التقدم التكنولوجى ليصل الى شبكات اوتوماتيكية للاتصالات على المستوى العالمى .

ان الاوتوماتيكية ، والمعلومات ، والاتصالات تهدف الى أن تتوحد فى عملية متكاملة تؤدى الى احداث تغييرات جذرية فى نظام تقسيم العمل . ويحتمل فى هذا المجال ان تختفى التقسيمات بين العمل والمعرفة ، والعمل والادارة وايضا الانتاج والعلم .. ان الاوتوماتيكية لم تدخل الا بنسبة ١٥٪ فقط فى مجالات العمل فى الدول الصناعية المتقدمة ، ولكن يحتمل أن يتسع مداها فى المستقبل ليشمل معظم الانشطة المهنية .

الا أننا على الجانب الآخر يمكن ان نلاحظ فى بعض الدول الغربية المتقدمة ان استخدام الالكترونيات الدقيقة يمكن أن ينتج عنه فوائد كبيره من رءوس الاموال غير المتصلة فى الاستثمارات مما ينتج عنه بعض الازمات الاقتصادية المصاحبة لحركات التضخم المترابطة مع ظاهره البطالة .

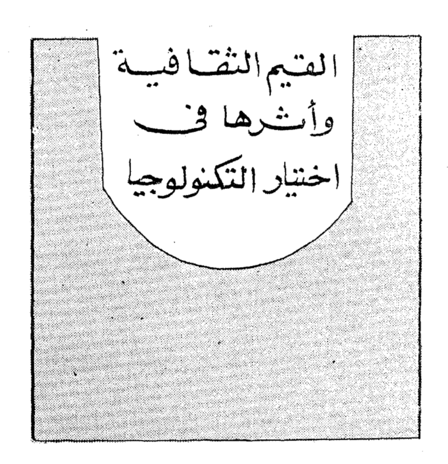
والمشكلة الاساسية فى عالم اليوم هى كيف يمكن لنا أن نخلق توافقا وانسجاما بين التقدم العلمى والتكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى والخلقى لكى نحفظ للانسانية قيمها الاجتماعيه وبيئتها المجتمعية مصونة من اى سوء . وبكل تأكيد فان هناك بعض البلدان التى توسعت فى استخدام الالكترونيات الدقيقة وحاولت السيطرة على المشاكل الاجتماعية — ولو مؤقتا — المصاحبه لهذا النوع من التكنولوجيا ، ولم تواجه بعد بتلك الصعوبات والمشكلات المختلفه التى يمكن ان يحدثها ذلك التجديد العلمى ، ولكن هذا لا يمكن أخذه كقاعدة مطلقة قابلة للتعميم خاصة بعدثورة الاتصالات والمعلومات فى عالم اليوم . وعلى هذا فالتوازن ينبغى أن يكون دقيقا بين ما يسمى بالعلوم الحسنة والعلوم الجامدة او الصعبة بحيث يسيران فى طريق التقدم المتوازن دون ان يطغى الثانى فيهما على الاول .

والتجربة التشيكوسلوفاكية فى خطة التنمية الاجتماعية قد حوت العلم والتكنولوجيا وعمليات الانتاج والحياة الاجتماعية . وأوضحت التجربة أن الاوتوماتيكية يمكن ان يكون لها تأثير طيب اذا ما امكن السيطرة عليها واحتواؤها من قبل البناء الاجتماعى . فان الخطة الهادفة الى زيادة الانتاج وحث المجتمع ككل على التفكير جديا فى ذلك تهدف أيضا وبالدرجة الاولى الى خلق التفاهم والتعاون المشترك بين العاملين والمهندسين وتنمية روح المنافسة فى وحدات الانتاج فى جو من التفاهم المشترك والتعاون الوثيق . فالتقدم التقنى يمكن ان يكون عملية متصلة ومتطورة بشرط أن يتكامل مع العناصر الاجتماعية الاخرى فى شكل يهدف الى اسعاد ورفاهية المجتمع .

واستمرارية التقدم التقنى يمكن ان تقاس بمعدل استهلاك الفرد الطاقة بدءا من الانسان الاول حتى الانسان فى عالم اليوم . وحسب مقال ك. كوبيكى والذى أورد فيه احصائية تشير انه فى سنة ١٩٧٨ تطور معدل استهلاك الفرد من الفحم فى الولايات المتحدة من ٢ر٥ طن الى ١٣ر٤ طن بينما يبلغ هذا المعدل فى تطوره فى الدول المتخلفة من ٠ر٢٤ الى ١ر٤ طن وهذا البون الشاسع بين المعدلين يعكس مستوى المعيشة ونمط

الحياة ومعدل الناتج القومى الخام لكل فرد من السكان فى كلّ بلد والذى
من خلاله يعمل البنيان الاقتصادى المولد للناتج القومي الخام .

والثورة الصناعية التى تطورت من الآلة البخارية الى الانتاج الكهربائى الى الموتور ذى المحرك الداخلى ، لقادرة فى المستقبل على ابتكار مصادر الطاقة الرخيصة وبصفة خاصة بعد اكتشاف البترول وما احدثه ذلك فى عالم الصناعة برغم الاسراف الملحوظ فى استخدامات الطاقة والتآلف معها سواء فى البيئة او فى عمليات النقل وما يحدثه ذلك من آثار ضارة كالتلوث الايكولوجى الذى ينبغى السطيرة عليه بالاساليب العلمية فى المستقبل



مقدمـــة

من المسلم به أن ثمة تفاعلا مباشرا بين القيم الثقافية والتكنولوجيا بمعنى أن كلا منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به . وآية ذلك أن القيم عامل حاسم فى اختيار التكنولوجيا ، وان التكنولوجيا عامل مؤثر فى تغيير القيم . وهذا يصدق بصفة خاصة على تحليل العلاقة بين القيم والتكنولوجيا فى المجتمعات التقليدية . فهذا التحليل يدل على :

أ ــ ان القيم تحدد السلوك الاجتماعى (مبدأ السببية) .

ب ــ وان القيم هى نظام متماسك يشترك فيه المجتمع كله (مبدأ التجانس) .

حـ ــ وأن القيم هى لب الثقافة ، اذ تضفى عليها طابع الخلق والابداع وتكسبها القدرة على المقاومة .

بقلم : ورنـر أكرمـان

اخصائى شيلى فى علم النفس الاجتماعى ، استاذ البحوث بالمركز القومى الفرنسى وعضو مركز سوسيولوجيا الجماعات والهيئات ، الف العديد من المقالات عن نشر المعارف العلمية وأثر التحول التكنولوجى فى الصناعة .

ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى للثقافة وسـابقا رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم

وهذا النوع المبسط من التحليل يتصل بنظرية الحتمية الثقافية اتصالا وثيقا ، ويرى أن النظام هو السمة الرئيسية للمجتمع (التقليدى) ، وان التحول الاجتماعى يخضع لمبدأ التطور . وعلى نقيض ذلك تذهب نظـرية الحتمية التكنولوجية الى أن الاساليب التكنولوجية الحديثة هى القـوة الدافعة وراء التحول الاجتماعى ، اذ تفرض منطقها على القوى المؤثـرة فى المجتمع والعلاقات التى تربط بينها .

وقد عـكس البحث فى التنمية والتطور هذين الرأيين المتعارضيـن ففى العقد السادس توفر الاهتمام على الاخذ بالاساليب العصرية ، اى تحرير الانسان من قيود المجتمـع التقليدى ، عن طـريق التكنولوجيـا الجديدة التى تحبذ بدورها الاخـذ بأنمـاط عالمية جـديدة فى الحياة الاجتماعية (ليرنر ١٩٥٨) . وقد تضمنت المؤلفات الحـديثة تقويما متناقضا ــ ان لم يكن سلبيا ــ لهذا الامـر ، اذ قالت بأن التكنولوجيا الحديثة مجافية للنظم الثقافية التقليدية ، لانها تقحم نفسها فى هذه النظم

بالقوة او بمعاونة الفئات الاجتماعية المحلية ، وبذلك تقضى على امكان تطوير التكنولوجيات المحلية . وفيما يتعلق بالبلاد الصناعية الغربية فان القلق يساورها ايضا من الآثار المترتبة على الافكار والاساليب التكنولوجية الجديدة ، وبخاصة أثرها فى العمالة . وقد انتابها شعور قوى بالحنين الى الاوضاع الماضية ، وباختفاء ، الفضائل الاساسية التى سادت فى الماضى دون أن يحل محلها قيم جديدة جديرة بالنقد ، تلك الفضائل التى هى « السمات المميزة للعصر الذهبى » (مور ، ١٩٨٠) .

واذا فهمنا نظريات القيم الثقافية والاساليب التكنولوجية الجديدة على هذا النحو وجدنا انها نظريات يغلب عليها طابع التعميم الشديد ، كما يغلب عليها الطابع السياسى بحيث لا يمكن استخدامها فى البحث الاجتماعى .

القيم والتكنولوجيا فى اطارهما الاجتماعى

مثــالان توضيحيــان

هناك من الامثلة المادية ما يوضح العلاقة المعقدة بين القيم والتكنولوجيا من جانب ، وبين الاطار العريض للتحول الاجتماعى من جانب آخر . المثل الاول يتعلق بما طرأ فى الولايات المتحدة من تغيرات عميقة على النشاط الاقتصادى فى مجال « المطاعم والمشارب » وذلك ضمن التغيرات العريضة التى طرأت على قطاع الخدمات كله فى تلك البلاد .

يقول فى ذلك آ روث شايلد » (١٩٨١) فى مقال نشر حديثا :

« فى ١٩٧٩ اشتغل فى قطاع الخدمات وقطاع تجارة التجزئة ٤٣ ٪ من كل الامريكيين العاملين فى مجال الاقتصاد غير الزراعى الخاص . وقامت فى هذين القطاعين الكبيرين ثلاث صناعات وفرت كل منها اكثر من مليون فرصة عمل جديدة خلال الفترة من ٩١٧٣ الى ١٩٧٩ ، وهى : (ا) المطاعم والمشارب ، وفى جملتها مطاعم الوجبات السريعة ، (ب) الخدمات الصحية ، (حـ) الخدمات التجارية . وعلاوة على ذلك زاد حجم العمالة فى المطاعم والمشارب منذ ١٩٧٣ على كل العمالة فى صناعات السيارات والصلب مجتمعة » . إهـ .

وتتسم العمالة فى المطاعم والمشارب بعدة خصائص ، اولها : أن أغلبية العاملين فيها من النساء والشبان (نسبة النساء ٥٦٪) ، وثانيها : أن اسبوع العمل فيها اقصر مايمكن (متوسط ساعات العمل ٢٦ر٤ ساعة) ، وهذا يعنى أن كثيرا من العاملين يعملون بعض الوقت ، ويتقاضون أجورهم بالساعة ، وثالثا : ان الاجور منخفضة ، اذ يتقاضى

انعامل الحد الادنى من متوسط الاجور فى الساعة (الى جانب الاكرومة (البقشيش) ، ورابعها : ان باب الترقية موصد امام معظم العاملين . وخامسها : انه لا يوجد تنظيم نقابى يحمى حقوق العاملين. وجدير بالذكر أن هذا القطاع لا يزال كثيف العمالة . وقليل الانتاجية .

وفى هذا القطاع - وبخاصة فى مطاعم الوجبات السريعة - بدأ تطبيق الاساليب التكنولوجية الجديدة ، فحلت الآلات محل الجمع الغفير من الذين يعملون بعض الوقت - ومعظمهم من النساء - دون أن يكون لهم تنظيم نقابى لصيانة حقوقهم. وربما زاد استخدام الآلات من الانتاج ، فضلا عما له من نتائج اخرى وربما كانت الاساليب التكنولوجية الجديدة من المزايا الكبيرة فى سوق المنافسة ، ولكنها تجلب عواقب وخيمة على العاملين ، وما يمتازون به من مهارات ، فاذا أضيف الانكماش الاقتصادى الى الاساليب التكنولوجية الجديدة افضى ذلك الى كارثة تنطوى على ضررين بالغين هما فصل النساء من العمل وتناقص عدد الذين يتناولون طعامهم خارج المنزل الخ .

ولنرجع الى الوراء قليلا لنلقى نظرة على الملابسات التاريخية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاساليب التكنولوجية الجديدة ، فنقول انه ظهر من الاتجاهات الطويلة الامد ما شجع الناس على تناول طعامهم خارج المنزل ، ومنها - على سبيل المثال - كثرة الذين يعيشون منفردين ، ومنها ارتفاع نسبة الزيجات التى تنتهى بالطلاق ، ومنها زيادة عدد العاملات عما كان عليه الحال من قبل ، وهذه الزيادة من الاسباب المباشرة لتناول الطعام خارج المنزل ، ومنها زيادة الرخاء خلال عدد من السنين ، ومعلوم ان تناول الطعام خارج البيت يرتبط بمستوى الدخل .

واذا ادى استخدام الآلات فى انتاج وجبات الطعام السريع وغيرها الى زيادة عدد العاطلين فى السنوات القادمة امكننا أن نتصور حدوث تطورات مختلفة ، أشدها تمسكا بالعادات القديمة هو عودة المرأة العاملة الآن الى المنزل ، وبذلك تتغير عادات الاسر فى المأكل ، وتعود الى ما كانت عليه . ومن ناحية اخرى نستطيع أن نتصور أن المرأة لن تعود الى عملها السابق فى المنزل . بل تبحث عن عمل خارجه . ولكن ربما نفرت - بسبب سابق خبرتها مهما كا ن اجرها غير مجز - من ان تعمل مربية للاطفال ، أو مدبرة لاحد المنازل ، أو طاهية للطعام . وفى وسعنا أن نقرر أن فصل المرأة من العمل أحدث عندها نوعا من الصراع ، وهو الاختيار الصعب بين العودة الى المنزل والبحث عن عمل آخر . هذا ما يقال عن المرأة التى هى اشد الناس تأثرا بالتطور التكنولوجى .

فماذا يقال عن ارباب العمل الذين واجهوا التكنولوجيا الجديدة ؟ تراهم يخطرون الى اقتباسها واستخدام الوسائل الجديدة فى الحياة الاقتصادية ، أم تراهم يوازنون بينها وبين المزايا النسبية لنظم الانتاج التى تتطلب كثافة فى العمال وراس المال ؟

لا شك أن الانتاجية هى فى حد ذاتها قيمة كبيرة يسترشد بها ارباب الاعمال فى اتخاذ القرار .

وهناك فريق ثالث يتأثر بهذا التطور ، وهم المستهلكون . وعند تقدير أثر التكنولوجيا الجديدة فى سلوك المستهلكين يجب ان نلاحظ بعض المظاهر العامة للتحول الاجتماعى المصاحب للتحول التكنولوجى : من هذه على سبيل المثال ـ ما يطرأ من تغيير على دور المرأة والاسرة . وربما كانت عادة الاكل خارج المنزل أكثر تعرضا لهذا التغيير من تغير الدخل . وتفصيل ذلك ان استخدام الاساليب التكنولوجية الجديدة يوفر وجبات سريعة من الطعام بثمن زهيد . ومتى انخفضت اثمان الطعام انخفاضا جوهريا أصبح تناوله خارج المنزل ميسورا لعدد أكبر من الناس ، وبذلك يتاح لهم مجال أكبر من الاختيار ، مما يترتب عليه زيادة التعاون فى الخدمات المتصلة بتوفير الطعام ، حيث ان المستوى العالى من جودة الطعام يتطلب عمالا ذوى مهارة عالية ، مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار ، ثم ان تناول الطعام خارج المنزل قد يصبح جزءا من مجموعة جديدة من العادات الاجتماعية يتصل بالتغيير الذى يطرأ على تخصيص الوقت ، وانماط التفاعل الاجتماعى .

وربما كان من المفيد أن نتبع هذا المثال البسيط بمثال آخر أشد تعقدا لكى نوضح التفاعل بين التكنولوجيا ، والقيم الثقافية والعادات الاجتماعية ، فى بيئة أخرى . وتفصيل ذلك أنه أجريت دراسة هامة عن استخدام موقد الغاز فى السنغال (أبو بكرى ، ١٩٨١) :

ففى حوالى ١٩٧٥ ارادت حكومة السنغال أن تشجع الناس على استخدام مواقد الغاز فى المساكن الحضرية ، لتحل تدريجيا محل مواقد الفحم النباتى (الخشبى) التى كانت شائعة الاستعمال حتى ذلك الحين (يلاحظ ان موقد الفحم النباتى نفسه كان فكرة تكنولوجية حديثة نسبيا لساكنى الحضر ، استخدمها ارباب العمل (المحليون) . وكان قرار الحكومة بتشجيع موقد الغاز مبنيا على اعتبارين هما : ان استخدام الفحم النباتى على نطاق واسع يساعد على استئصال الغابات للانتفاع بما فيها من خشب ، وان البلاد انتجت كمية وافرة من غاز البيوتان يمكن الانتاع بها .

ولذلك نظمت الحكومة فى ١٩٧٥ / ١٩٧٦ حملة واسعة لحث الناس على شراء مواقد الغاز واستخدامها ، مستندة فى الاساس الى الاشادة بقيمة الاساليب العصرية ، حيث ان موقد الغاز يمتاز بأنه حديث ، ونظيف ، وسريع ، وبالاختصار انه افضل من غيره من حيث الاقتناء والاستخدام والواقع انه لم يقبل على شراء مواقد الغاز سوى نفر قليل من الناس . ولكن استخدامهاازداد بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ من لا شيء الى ٨٠,٠٠٠ موعد ، فى حين تضاءل استخدامموا قدالفحم النباتى ولذلك يمكن القول ان الدعوة الى استخدام الاساليب الحديثة كانت ذات اثر فعال .

بيد أن موقد الغاز كان يشوبه عيب واحد هام ــ على الاقل فى نظر من استخدمه من السنغاليين ، وهو صعوبة استخدامه لاعداد الشاى التقليدى على الوجه الصحيح ، بسبب تعذر تنظيم مستوى اللهب فيه . وكان اعداد الشاى الجيد للاسرة ــ وبخاصة للضيوف ــ مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية . ولذلك ساد الشعور بأن الشاى لا يمكن اعداده اعدادا جيدا الا على نار موقد الفحم . ومن هنا نشأ صراع بين الرغبة فى اعداد الشاى الجيد والرغبة فى استخدام موقد الغاز « الحديث » ، وكشف هذا الصراع عن الوزن الحقيقى للقيم الثقافية المختلفة التى يدور هذا الصراع حولها . ذلك أن هذه القيم هى النبراس الذى يستضاء به فى تقرير استخدام موقد الغاز أو عدم استخدامه . والواقع أن كثيرا من الناس اقتنوا موقد الغاز كقطعة من اثاث البيت دون استخدامه ، خوفا من الحوادث أيضا . وهذا المثال بين لنا أن أسلوبا تكنولوجيا جديدا لم يستخدم بصورة كاملة ، لتعذر جعله جزءا من العادات الاجتماعية السائدة ، المرتبطة بقيم ثقافية هامة .

القيم الثقافية والمصالح الجماعية :

يمكننا ــ اذن ــ اعتبار القيم الثقافية بمثابة معيار لتقويم الاشياء ، والتجارب ، والسلوكيات ،، وانها تتجلى ــ قبل كل شيء ــ فى مواقف الاختيار ، اى فى الحالات التى يضطر فيها المرء الى الاختيار بين عدة أمور . وانك لتجد فى معظم المجتمعات مجموعة من القيم ، لا هى قيم كلية تمثل نظاما واحدا يعم المجتمع كله ، ولا هى قيم موحدة بالنسبة لكلّ جماعة من الجماعات التى يتألف منها المجتمع . وهذا يعنى أمرين : أولهما انه قد يوجد تناقض وتعارض داخلى فى اى مجموعة من القيم ، والثانى انه قد توجد مجموعات مختلفة من القيم داخل المجتمع ، بل ان مجموعة القيم التى يتمسك بها بعض الافراد من اعضاء المجتمع قد تكون غير موحدة على الاطلاق ، اذ تتعارض القيم عند الانسان نفسه

فى مواقف الاختيار . بيد أننا يمكن ان نتبين فى معظم المجتمعات مجموعة مرعية من القيم السائدة التى تشترك فيها قطاعات كبيرة من المجتمع حتى ولو لم يشكل هذه المجموعة نظاما موحدا للقيم .

ولا توجد القيم الثقافية بدون حامليها (المؤمنين بها) سواء كان الذى يحملها هو الشعب أو الجماعات التى يتألف منها المجتمع . ولا تبدو هذه القيم صراحة دون أن تشوبها التسوترات الناشئة عن الانماط السلوكية (المختلفة) . وتضفى القيم التى تمارسها هذه الجماعات معنى خاصا على أسلوب حياتها ، وهيكل علاقاتها اجتماعية ، ووسائل حلها لمشكلات المعيشة المادية ، والتناسل الاجتماعى ويتضمن اداء المجتمع لوظيفته علاقات معقدة من القوة ، السلطة ، والعمل ، والمعونة المتبادلة ، والاستغلال . وما يبدو واضحا من قيم هذه العلاقات انما هو انعكاس للمصالح المتنوعة ــ والمتناقضة احيانا ــ التى تتمسك بها الجماعات المختلفة .

مثال ذلك أن المجتمع يتألف فى بعض الاحوال من جماعات مختلفة تؤلف نظاما هرميا (متفاوت الدرجات والطبقات) يبرره الاعتقاد بأن الناس متباينون فى اقدارهم . ومن شأن هذا الاعتقاد تفضيل مصالح بعض الفئات على مصالح فئات اخرى ، وان كانت كل الفئات تشترك فى هذه المصالح بوجه عام . ويمكن تفسير مقاومة اى تغيير فى هذا الهيكل الهرمى بأن هذا النظام يجمع بين المصالح الاساسية للطبقة الممتازة وبين القيم والاعتقادات التى تشترك فيها كل الطبقات . الا أن الجماعات المحرومة من الامتيازات قد تشعر ــ عن طريق التجارب الاجتماعية الجديدة ــ بما تعانيه من حرمان ، وانه ربما أتيحت لها فرص أفضل فى ظل نظام اجتماعى آخر غير الذى تعيش فيه ، وحينئذ ينشأ الصراع فى المجتمع أى ظهور انماط سلوكية جديدة ترتبط بها اعتقادات وقيم جديدة .

ومن ثم يجب القول بأن القيم وثيقة الصلة بما يمكن أن يسمى « المصالح الجماعية » اى مصالح الجماعات التى تتمسك بهذه القيم . الا انه يجب أن ندرك أن الاعتقادات والقيم الثقافية قد اكتسبت قوتها على مدى التاريخ . ونتيجة ذلك انها تتجسد فى مشروعات الافراد والجماعات وتساعدهم على ترتيب الاولويات ، وتؤثر فى استراتيجياتهم لتحقيق مايصبون اليه من اهداف . ولذلك نرى ــ على سبيل المثال ــ ان القيمة الثقافية الواسعة الانتشار التى تدعو الى الاكثار من انجاب الاطفال وتوثيق الصلة مع ذوى الارحام تتفق مع حاجة الجماعة الى اعتماد بعضهم على بعض . ومن هنا نلاحظ ان كثيرا من المشروعات الهادفة الى تنظيم

الاسرة واستخدام وسائل منع الحمل ـ وهى المشروعات التى وضعت لاغراض لا تتصل بالمصالح المباشرة للجماعات التى يهمها الامر قد راعت الحاجة إلى تكوين اسرة كبيرة العدد فلجأت إلى التأمين ضد الشيخوخة وغير ذلك من الوسائل . وكذلك نرى أن التكنولوجيا الجديده تعـرض استراتيجية اضافية بما تلوح به من فوائد ومزايا . ومـن هنا يجب ادماج هذه التكنولوجيا فى السلوكيات المختلفة المعقولة اجتماعيـا اذا اريد حمل المجتمع على اقتباسها واستخدامها .

وكما سبق أن قلنا فان كل الجماعات التى يتألف منها المجتمـع لا تتمسك بقيم مشتركة ، بل ان الارتباط بقيم مشتركة يختلف باختـلاف الجماعات . والارجح أن المجتمع التمسك بقيم متضاربة ، وان التضارب بين هذه القيـم يظهـر واضـحة نتيجة الامكانيات العديدة التى تاتى بها التكنولوجيا الجديدة . ولذلك يجب ـ عند البحث فى العلاقة بين القيم والتكنولوجيا ـ أن ننظر : « اى الجماعات تؤثر التكنولوجيا فيها (أى تتهددها أو تقضى عليها) وماذا ترمز اليه هذه القيم عند كل جماعة مـن الجماعات التى يهمها الامر ؟

اختيار الاساليب التكنولوجية الجديدة

سنستخدم التكنولوجيا فى مقالتنا هذا بمعناها الواسع ، لكى تشمل طائفة متنوعة من وسائل أداء الاشياء ، كانتاج المواد الغذائية ، وتسوية المنازعات ، والاتصال ، وشن الحروب ، الخ .

وتحقيقا لهذه الغاية تتبع كل المجتمعات طرقها الخاصة ، ولهذا كانت التكنولوجيا فى كل المجتمعات خاضعة دائما للتغيير . وآية ذلك ابتداع وسائل جديدة فى الانتاج الزراعى (كنظم الرى المتطورة فى سرى لانكا) وظهور أشكال جديدة من الادارة العامة (كنظم الحكم عند اليابانيين) ، واختراع الطباعة فى أوربا والصين ، والتلفون فى الولايات المتحدة . وربما كان المثال الاخير قفزة فى التكنولوجيا ، فى حين ان كثيرا مـن التغييرات التكنولوجية حدثت بالتدريج (كالنظام القانون عند الرومان)

وعلى الرغم من ان الاساليب التكنولوجية الجديدة هى ضرب مـن التغيير فانها تجلب معها تغييرات اخرى فى الحياةالاجتماعيةوالاقتصادية والسياسية . فالاقتصاد الزراعى كأساس لانتاج المـواد الغـذائية الضرورية ، وغيرها من السلع الاستهلاكية ، يؤدى الى علاقات عمـل تختلف عن العلاقات السائدة فى الاقتصاد الرعوى ، والمجتمـع الذى يمارس التجارة يتبع نظاما مختلفا عن ذلك ، وعندما يتحول المجتمع من

الرعى الى الزراعة – مثلا – تنشأ علاقات عمل جديدة ؛ كما يتغير النظام الاجتماعى الذى يطلق عليه اسم « الاسرة » تغيرا محسوسا .

ويمكن القول بأن استخدام النول المدار بالمحرك فى صناعة النسج بأوربا الغربية بل يمكن القول بوجه أعم بأن استخدام التكنولوجيا الحديثة المقترنة بالثورة الصناعية ، احدث تغييرات عميقة ، لا فى الهيكل الاجتماعى لعلاقات العمل فحسب ، بل أيضا فى معظم العلاقات الاجتماعية الاخرى . وهذه العملية الطويلة من التغيير أدت – الى جانب اسباب اخرى – الى الحركة العمالية الحديثة ، كما أدت الى استخدام علم الاقتصاد السياسى فى تحليل هذه العملية .

وتوضيحا لموضوع هذا البحث نذكر الحالات الآتية التى يختلف فيها اختيار التكنولوجيا المناسبة . فيقول : ان كثيرا من الاساليب التكنولوجية الجديدة قد استخدمت فى الماضى كما تستخدم اليوم عن طريق ميكانيكية (حركة) السوق ، كما يتضح لنا ذلك من تاريخ استخدام التلفون ، وهو تاريخ حديث نسبيا (بول ، ١٩٧٨) . ومن الامثلة المعاصرة استخدام تكنولوجيا الالكترونات فى بعض القطاعات ، مثل قطاع البنوك وقطاع التأمين ، وكذلك استخدام الاجهزة الالكترونية فى تجارة التجزئة ، وانتاج الطعام السريع . وعلى خلاف ذلك تلك القرارات التى تتخذها الحكومات وغيرها من الهيئات السياسية باستخدام أنواع معينة من التكنولوجيا الجديدة . ومن هذه القرارات انشاء السدود الهيدروكهربية (التى تولد الكهرباء بالقوى المائية) ، ومصانع الصلب ، وشبكات النقل الحديثة ، وبرامج الفضاء والذرة . وفى الوقت نفسه تستمر ميكانيكية السوق فى نشاطها بالبلاد التى اتخذت فيها هذه القرارات ؛ فتؤدى الى استخدام أنواع أخرى من التكنولوجيا . وأحيانا يتقاسم القطاع العام والقطاع الخاص المسئولية فيطبقان مبدأ تقسيم العمل بينهما .

وجدير بالذكر ان الدور الهام الذى اضطلعت به الحكومات فى ادخال التكنولوجيا الجديدة هو تطور حديث نسبيا . ولو انك استقرأت التاريخ لعلمت أن نظام اتخاذ القرار قد تغير بالنسبة لعدد من الاختيارات الخاصة باستخدام التكنولوجيا . ذلك أن الاجهزة الحكومية التكنوقراطية (الفنية) تتدخل بصورة متزايدة بين منتجى التكنولوجيا الجديدة وبائعيها ، وبين الاهالى الذين يشتركون فى تنفيذها بطريقة او اخرى . ويغلب على هذا التطور ظهور توتر مزدوج حول استخدام الاساليب التكنولوجية الجديدة وبخاصة فى البلاد غير الغربية ، وان لم يكن وقفا على هذه البلاد دون غيرها .

هناك – أولا – التوتر بين الاجهزة الحكومية التكنوقراطية والهيئات السياسية المختصة باتخاذ القرار وبين القطاعات المدنية (غير الحكومية) التى هى أوسع نطاقا . وتشمل هذه القطاعات فئتين هامتين : الاولى هى الفئة المتأثره مباشرة بالتكنولوجيا المراد ادخالها (كالمنتفعين بمواقد الفحم النباتى فى السنغال) . والثانية هى فئة ارباب العمل والمهنيين الذين يهمهم استخدام انواع معينة من التكنولوجيا . ولكن مشاركتهم فى عملية صنع القرار محدوده نسبيا . ان لم تكن ممنوعة اطلاقا .

ومنشأ التوتر ان اختيارات الحكومة لا تتطابق دائما مع مصالح هذه الفئات . ومن هنا ينشأ الصراع السياسى ، اذ كثيرا ما يشعر اعضاء هذه الفئات بأن القيم والمصالح التى تكمن وراء اختيار الاجهزة الحكوميةتختلف عن قيمهم ومصالحهم . وان التكنولوجيا التى تختار على هذا النحو تؤثر تأثيرا سلبيا فى الاوضاع الاجتماعية التى يرغبون فى الحفاظ عليها او تعزيزها . وهناك قطاعات اجتماعية اخرى يحتمل ان توافق على قرارات الحكومة ، وتستفيد منها بصوره جوهرية .

هناك أيضا توتر بين الاجهزة العامة المستوردة للتكنولوجيا وبين القائمين بتوريدها ، فالاولون يحاولون الاقلال من الاعتماد على المراكز الخارجية للخبرة الفنية ، كما يحاولون التفاوض معها من أجل الحصول على شروط أفضل لاقتناء هذه التكنولوجيا . ويتوقف نجاح هذه المحاولات نسبيا على الموقف الاقتصادى والسياسى الدولى ، كامكان استغلال المنافسة بين بائعى التكنولوجيا ، واستغلال الندرة النسبية لانواع خاصة من الموارد الطبيعية ، الخ . ويتوقف هذا النجاح إيضا على مدى ما تتمتع به السلطات المحلية من قوة واستقرار .

ومن الواضح الجلى أنمنتجيالتكنولوجيا وبائعيها يواصلون توريدها عن طريق السوق الخاصة ايضا . ولكن مركز صنع القرار يتجه على وجه العموم نحو القمة شاملا الدوائر التكنوقراطية والسياسية المحدودة ، ومانعا مشاركة الهيئات الاجتماعية والاقتصادية .

واذا إبتعد مركز القرار عن القوم الذينيتأثرون بالتكنولوجيا الجديدة تأثرا مباشرا اضطرت الحكومة الى حمل هؤلاء القوم على الموافقة على قراراتها او على الاقل قبولها ، حتى يتسنى تنفيذها .ومن الوسائلالمؤدية الى ذلك اجراء حوار رسمى يدعو الى القيم والمبادىء لتى يأخذ بها الناس على نطاق واسع ، مثل مبدأ « الاخذ بالاساليب العصرية » و « التنمية القومية » و « العمل على رفاهية الفقراء » الخ . وكلما انفردت الحكومة باتخاذ القرار اشتدت الحاجة الى الحوار الايديولوجى .

وتتدخل القيم فى دراسة البدائل التكنولوجية الممكنة والدليل على ذلك ان قيم صانعى القرار انفسهم واحتياجاتهم هى بمثابة « مرشح أو غربال » يستبعد احتمالات كثيرة ، ويركز على عدد محدود فقط ، كأن يفضل أصحاب القرار استيراد التكنولوجيا التى تتطلب رأس المال الكثيف ، بحجة ما تمتاز به من الكفاية ، ويمنعوا تطوير التكنولوجيات المحلية الكثيفة العمالة . وقد يفضلون أيضا التكنولوجيا المعقدة التى تمتاز بالتشغيل المركزى على التكنولوجيا اللامركزية . وفى حدود البدائل الممكنة يكون لمصالح صانعى القرار وجماعات الضغط دور هام فى اختيار ما تراه من ضروب التكنولوجيا .

وهناك مثال تاريخى يوضح بجلاء كيف أن تكنولوجيا معينة استخدمت على مستوى حكومى عال حلا لمشكلة اجتماعية خطيرة . وبيانه أن الحكومة اتخذت قرارا بانشاء شبكات المجارى فى عدة مدن امريكية فى النصف الثانى من القرن الماضى . ذلك ان نمو المدن الامريكية (كنمو غيرها من المدن تطلب ايجاد حل لمشكلة تصريف المياه المستعملة ، ومياه الامطار، والبراز . وقد اجريت دراسة تفصيلية (ديويوى وتار ، 1981) عن القرارات التى اتخذت ، وكيف تم التوصل اليها ، وما ذاكان أثرها فى التطورات التكنولوجية التالية ، فتبين ان الحل اتخذ اولا على مستوى حكومة المدينة وقضى هذا الحل بتفصيل نظام المجارى المتكامل لانه يحل ثلاث مشكلات فى وقت واحد . ولكن هذا الحل كان باهظ التكاليف ومعقدا من الناحية الفنية ، ومع ذلك فضلته الحكومة على التكنولوجيات الاخرى المتاحة ، مثل تحسين النظام الحالى المتبع وهو استخدام صهاريج أو أحواض تساعد على تحليل الفضلات ، مع تصريف مياه الامطار بطريقة أخرى . وكانت هنا تكنولوجيات أخرى معروفة ومحدودة الاستعمال فى ذلك الوقت (خلط البراز بالرمل فى المدن الصغيرة والمناطق الريفية) . وقد سبق استخدام نظام المجارى فى اوربا قبل استخدامه فى الولايات المتحدة .

وكان المبدأ السائد وراء استخدام النظام المتكامل لتصريف المياه المستعملة هو المحافظة على الصحة العامة ، وتتفق هذه التكنولوجيا مع الاعتقاد الحالى بأن الماء الجارى له اثر تطهيرى عن طريق تخفيفه . ورئى — فى اطار الاهتمام بالصحة العامة — ضرورة معالجة الماء قبل استخدامه فى المنازل . ولذلك اقتصرت التكنولوجيا المستخدمة على معالجة الماء قبل استخدامه .

وعندما استخدم هذا النظام اتضح انه لم يحل كل المشكلات ، اذ نشأت مشكلة المنتفعين بمياه الانهار الجارية ، فرئى من الضرورى وضع اللوائح التنظيمية على مستوى عال من الشمول الجغرافى (المقاطعة ،

الولاية ، الحكومة الفدرالية) ، وتحتم فى السنوات الاخيرة معالجة الماء المستعمل قبل القائه فى الانهار الصالحة للملاحة . وعلاوة على ذلك ازداد تقدير السكان لاهمية البيئة : فاشتدت الحاجة الى معالجة الماء بعد استعماله وقبلها لقائه فى الانهار . وهكذا عولجت بالتدريج عيوب النظام التى لم تتكشف فى البداية ، وفى اطار التكنولوجيا التى استخدمت بادى الراى .

ويبين لنا هذا المثال أمرين : أولهما ان استخدام نوع معين من التكنولوجيا لمواجهة احدى المشكلات ليس أمرا طبيعيا بل هو أمر يتوقف على اختيار الانسان ، وثانيهما ان الاستخدام المبدئى لنوع معين من التكنولوجيا الشاملة يحد فيما بعد من اختيار التكنولوجيات البديلة فى المنطقة ؛ لانه يصعب تغيير نظام المجارى كلها لاسباب مختلفة يتفاعل بعضها مع بعض (زيادة التكاليف ، معارضة الفنيين المختصين ، الخ) . وفى الوقت نفسه لا يوجد أى مبرر خاص يدعو الى اقتباس نظام للمجارى لاستخدامه فى بلاد تختلف ظروفها اختلافا كبيرا عن الظروف التى سادت فى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر . على أن باب الاختيار لا يزال مفتوحا ، وسينتفع فى هذا الاختيار بما اسفرت عنه التجربة .

وخلاصة القول ان القيم التى تتمسك بها طوائف مختلفة كان لها دورها فى عملية صنع القرار ، وفى التعديلات التى ادخلت على نظام المجارى : واولها القيم الجديدة عند طبقة البورجوازية ، قيم النظافة والصحة العامة التى انعكست فى اهتمام السلطات العامة ، وثانيها قيم الفنيين التى تجلت فى اختيارهم درجة عالية من الفن التطبيقى ، وثالثها قيم طائفة المستهلكين التى برزت على السطح عند تطور نظام المجارى ، والتى تطالب بنظافة البيئة لتهيئة وسائل الترويح والاستجمام . وقد ادت الضغوط المؤثرة على السلطات العامة الى فرض قيود على الملوثات ، والبحث ، عن تكنولوجيا علاجية ووقائية لمكافحة التلوث .

وجدير بالذكر ان هذا الاطار الذى يربط بين المشكلات الاجتماعية والقيم والمصالح الخاصة يمكن تطبيقه على القضايا الاخرى المتصلة بالسياسة الاقتصادية والتكنولوجية ، لتفسير كيف يتخذ القرار بشأنها وكيف يتم تنفيذه . ويلاحظ ان الاختيارات المحتملة بشأن الطرق المناسبة لتحديث البلاد ومحاربة التضخم الخ تتطابق مع القيم المتضاربة ، وماتفضله مختلف الطوائف الاجتماعية من رجال الصناعة ، الى الفلاحين ، الى العمال الاجراء الخ . فبعض هذه الطوائف تفضل اقتصادا قويا مبنيا على التوسع فى السوق الداخلية وحماية الانتاج الوطنى (بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة) من أجل التنمية القومية ، فى حين أن طوائف أخرى تفضل اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى اعتمادا على المزايا

التجارية النسبية التى تتمتع بها البلاد على المسرح الدولى ، وارتكازا على قوة المركز المالى للبلاد الخ. وكلا هذين الرأيين عن الاسلوب الامثـل للتنمية يتسم بتفاعل خاص بين القيم الدائمة والمصـالح المباشرة لمختلف الطوائف .

ويجب بأن لا يتبادر الى الذهن ان القيم التى تتمسك بها أى جماعة لا تتأثر بهذه المصالح المباشرة او لا تقبل التعـديل ولو بتفسيرها على نحو آخر .

التشخيص الاجتماعى واختيار التكنولوجيا .

يعد اختيار التكنولوجيا بحق احدى مراحل العملية الاجتماعيـة والسياسية المستمرة . وتخضع العملية كلها للميول والمصالح الاجتماعية والسياسية . ويمكن من الناحية التحليلية تمييز مراحل مختلفة فى هذه العملية ، برغم صعوبة الفصل بين هذه المراحل بشكل واضح . وتبـدأ العملية بتحديد موقف المشكلة التى يراد ايجاد حـل لها . وقد يؤدى التحليل التفصيلى المبدئى الى ضروب مختلفة من تشخيص المشكلة كان تؤكد بعض الجماعات جوانب مختلفة عن التى يؤكدها غيرها ، متأثـرة فى ذلك بقيمها وميولها الخاصة ويحتوى كل تشخيص للمشكلة عـلى عناصر الحل الذى يراه الباحث مناسبا . وفيما يتعلق بعملية التشخيص نفسها يستطيع المرء ان يلاحظ ذلك الاتجاه نحو القمة الذى لاحظناه فى نظام اتخاذ القرار : أى اسناد مهمة التشخيص الى الخبراء الذين يستقدمون من الخارج أحيانا لاستشارتهم . ومن المحتمل فى هذه الحالة أن تحـل القيم التى يتمسك بها هؤلاء الخبراء محل القيم التى يتمسك بها مـن يعنيهم الامر من الاهالى . ومع ذلك فان المنهج التكنوقراطى (الفنى) الذى يتبعه هؤلاء الخبراء لا يمنع أن يصبح تشخيصهم للمشكلة مثار خلاف سياسى . ويمكننا ان نتصور اتباع طرق بديلة للوصـول الى التشخيص الصحيح كمشاركة الجماعات المحلية فى تحديد احتياجـاتها واقتـراح العلاج المناسب لها . وهذا المنهج الاخير يتضمن الاعتراف بالقيم المختلفة ودورها المشروع فى رسم السياسات البديلة . وكلما كان التشخيص أدق تسنى التنبؤ بأثر المشروع وامكان تنفيـذه ، وتفـادى النتائج غيـر المرغوب فيها .

اختيار وتنفيذ التكنولوجيا

حـالة اكـوادور

ولننظر الآن فى تطوير مزارع ماشية الالبان المنتجـة فى دولة اكوادور خلال العقدين السابع والثامن (باريل وآخـرون ١٩٨٠) ،

اذ كانت الوديان المنخفضة فى جبال الانديز – اقليم سييرا – محلا الضياع كبيرة غير منتجة . وكما هو الحال فى بلدان امريكا اللاتينية الاخرى كان عدد صغير من كل هذه الضياع يشغل نسبة كبيرة من الارض كلها ، دون ان ينتج سوى نسبة ضئيلة من مجموع ما تنتجه هذه الارض .

وكانت هذه الضياع تمتاز بنوع خاص من الانتاج ، اذ كان الفلاحون الذين يعملون فيها لا يتقاضون اجرا . وكان عليهم بعض الواجبات ولهم بعض الحقوق ، كقيامهم بزراعة ارض المالك اربعة ايام فى الاسبوع ، على ان يكون لهم الحق فى استغلال قطع خاصة من الارض ، واداء خدمات شتى كالعمل المنزلى . وكانت هذه الضياع التقليدية تنتج البطاطس والحبوب لاستهلاك الشعب .

ثم شهد العقد السادس وأوائل العقد السابع انشاء مراكز حضرية سريعة لم تلبث الثروة ان تركزت فيها ، مما ادى الى خلق اسواق كبيرة مختلفة للسلع الاستهلاكية ، ودعا عددا من الملاك الى التفكير فى انتاج اللبن وتوفير منتجات تلبية لحاجة هذه السوق الحضرية النامية . وكان مشروعهم رأسماليا صرفا مبناه انتاج ما يكفى لكل من استطاع ان يدفع الثمن ، والاستعانة بالحكومة فيما يتعذر عليهم القيام به .

وترتب على ذلك حدوث تغييرات عميقة فى هيكل الانتاج كله أولها قيام الملاك الريفيين بتغيير نظام ملكية الارض ، فاحتفظوا لانفسهم بأجود أجزاء الارض ، وسلموا القطع الاخرى لفلاحيهم وكان هذا العمل بمثابة اصلاح زراعى خاص . وفى ذلك الوقت تقريبا تم اعداد واقرار قانون بهذا المعنى (١٩٦٤) . وجدير بالذكر انه لم تحدث حتى ذلك الوقت حركة من جانب الفلاحين للمطالبة بحقوقهم ، ولكن القوم كانوا يخشون ثورتهم ، بالنظر الى الثورة الاخيرة فى كوبا . واعتمد الملاك اعتمادا تاما على العمال المأجورين سواء بصفة مستديمة أو بالمياومة . وعلى كل حال آثر الملاك نظام الانتاج الرأسمالى الكثيف . وتحقيقا لهذه الغاية استوردوا الالات الحديثة ، وادخلوا الوسائل البيولوجية الحديثة كالتلقيح الصناعى . وكذلك حصلوا – كجماعة – من الحكومة على بعض التسهيلات والمساعدات . وكان كبار الملاك عادة على صلة وثيقة بالهيئات السياسية الحاكمة . ولذلك تسنى لهم الاتصال بالجهاز الحكومى ، والحصول على المساعدات المالية والفنية ، وانشات الحكومة معهدا باسم « معهد البحوث الزراعية » ، فساعدهم على تحسين المراعى ، وهى من المشكلات الصعبة التى تتطلب تكاليف باهظة . ولم تكن المراعى الصناعية على نطاق واسع

نسبيا ، وعادت هذه المساعدة الفنية بالفائدة على كبار الملاك وبتوسطهم بصفة خاصة .

وصادفت عملية التحديث نجاحا كبيرا ، فنشأ قطاع من الزراعة الحديثة يمتاز بالكفاية ، ونجحت المزارع المتوسطة الحجم نجاحا باهرا . وكذلك نجح تقسيم العمل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى . ويمكن تلخيص التغييرات الكبرى فيما يلى : فى مجال ملكية الارض انتشرت المزارع المتوسطة الحجم ، فى حين تناقص عدد الملكيات الكبيرة بشكل حاد . وفى الوقت نفسه انشىء عدد كبير من الملكيات الصغيرة التى انخفضت فيها الانتاجية . وكذلك تغير هيكل العلاقات الاجتماعية للانتاج بشكل محسوس ، فاعتمدت المزارع الرأسمالية الجديدة اعتمادا كليا على العمل المأجور ، اذ اصبحت علاقات العمل القديمة غير ذات موضوع . وفى هذه المزارع تناقص عدد العمال ، فهاجر عدد من الفلاحين الفقراء الى المدن ومناطق اخرى . وعلاوة على ذلك طرأ تغيير كبير على تركيب الانتاج الزراعى ، اذ تناقص انتاج المواد الغذائية الرئيسية فى حين ازداد انتاج اللبن وتوافرت منتجات الالبان بدرجة كبيرة .

ومن الصعب ان نفهم ان هذه الاساليب التكنولوجية الحديثة قد استخدمت على اساس القيم ، سواء اكانت فيما « تقليدية » أم حديثة. صحيح ان عددا من ملاك الاراضى رأى فيها احتمالا لتغيير يعود بالفائدة عليهم ، ولكن : هل من الصواب أن نقول ـ مثلا ـ انهم اختاروا ادخال تغيير جرىء على نشاطهم الاقتصادى تحت شعار قيمة « الاساليب العصرية » او أن قيمة « التقاليد » منعت ملاكا آخرين من المشاركة فى التغيير) وهل كان قرار الاجهزة الحكومية بمساعدة الفلاحين الذين استخدموا الاساليب الحديثة مبنيا على قيمة معينة ؟ يبدو انه ليس من الصواب التفكير على هذا النحو ، بل الاجور لن ننظر الى استخدام هذه الاساليب الجديدة على انه استراتيجية اقتصادية (وسياسية) اكبر من ذلك .

دعنا نتتبع مجرى الاحداث . فى نهاية العقد الثامن ادركت الحكومة ان الحالة فى اقليم « سيبريا » ليست كما يرام ، بدليل ان انتاج المواد الغذائية تدهور الى حد دعا الى استيراد بعض هذه المواد ، وان القطع الصغيرة التى سلمت للفلاحين ماكانت لتنتج دون استخدام الآلات والمخصبات التى احتاج الفلاحون الى قروض للحصول عليها .

وقد اقترحت ثم نفذت وسائل مختلفة لمعالجة هذه المشكلة ، اذ وضع جهازان حكوميان استراتيجيات معينة لمساعدة صغار الفلاحين ،

اما بأعيانهم ، واما عن طريق مجتمعاتهم المحلية »، وهما وزارة الزراعة وجهاز التنمية الريفية (الفوديروما) الذى انشأه البنك المركزى باكوادور .

ففى ١٩٧٨ بدأت الوزارة حملة لتيسير وصول المعونة الفنية الى صغار الفلاحين . وتحقيقا لهذه الغاية اعادت الوزارة تنظيم خدماتهـــا الخارجية (أكرمان) وفوستو ، ١٩٧٨) التى ظلت عشرات السنين تتجه الى ملاك الاراضى الزراعيين ، كما سبق ان قامت شبكات اتصال بيــن الفنيين الحكوميين وعملائهم من كبار الملاك ». ولم يتطلب تنفيذ التوجيهات الجديدة موارد مادية أو قوى بشرية جديدة ، بل تقرر أن يخصص الفنيون الحاليون وقتهم لخدمة صغار الفلاحين المحتاجين الى المساعدة . بيــد أن هؤلاء الموظفين كانت تعوزهم الخبرة الفنية ، اذا كانت التكنولوجيا التى استخدموها مع كبار المزارعين الراسماليين غير مناسبة لصغار الفلاحين ، ولكن الخطة الجديدة التى وضعتها الوزارة دعت الى تقــــديم المساعدة العامة ، اذ كانت المهارات المتخصصة التى سبق ان استخدمها الفنيــون الحكوميون غير مفيدة للفلاحين . فلا عجب أن عارض الفنيون معارضـــة قوية فى هذا الامر بحجة ان الخطة الجديدة المقترحة من شأنها أن تقلل من انتاجية الارض ، إذ أنهم كانوا يتمسكون بقيمة الانتاجية الزراعية الحديثة التى مارسها كبار المزارعين . ولما حدث تعارض بين ماكانوا يفضلونه وبين ما طلب منهم عمله برروا معارضتهم بحجة « الانتاجية » ، ولم يروا فى الخطة الجديدة ما يساعد على زيادة الانتاجية الزراعية ، ثم احتجوا أيضا بأنه لم تتح لهم الفرصة الكافية لتقدير الاهداف الاقتصادية والسياسية الطويلة الاجل لهذا الاصلاح .

ولكن الفوديروما (جهاز التنمية الريفية) سلك خطة أخــــرى ، اذ اعتمد اعتمادا كليا على مبادرة المجتمعات المحلية فى طلب المعونة الفنية على اختلاف انواعها لتيسيــر الوصــــول الى الاســــواق ، والبذور ، والمخصبات ، والمرافق الاساسية . ورأى الجهاز أن هذا الطلب جدير بالاهتمام ، ودرس طريقة تنفيذه ، وحاول التمشى مع رغبات وميــــول المجتمعات المحلية ، بدلا من ان يفرض عليها آراءه ومشروعاته ، اذ كانت خطة الجهاز مبنية على احترام أساليب الحياة التقليدية ، والرغبة فى مساعدة القوم على تحسين بعض الاساليب . وكان واضحا أنه يصعب تقويم هذه الاصلاحات طبقا للمعايير الكمية (اكرمان ١٩٧٩) . وبسـبب هذه الصعوبة لم تلق خطة الفوديروما تأييدا كليا من جانب الاجهـــــزة الحكومية التى طلب اليها المساعدة فى تنفيذ مشروعات الجهاز للتنمية .

ومما تقدم يتبين ان الجهازين السابق ذكرهما يتمسكان بنوعين من القيم فى عملية التحول الاجتماعى ، واختيــــار الاساليب التكنولوجية

الجديدة . ففى حالة الوزارة نجد أن القيم التى تمسك بها الفنيون اتخذت ذريعة لتبرير مقاومتهم لما طلب منهم تنفيذه ، وان هذه القيم حالت دون تنفيذ الاصلاح المطلوب . وكذلك نجد أن القيم التى ألهمت هذا الاصلاح (تحسين الاحوال المعيشية لصغار الفلاحين) لم يفهمها الفنيون ولم تساعدهم فى تفهم ابعادها الثقافية .

وأما فى حالة الفوديروما فقد كان للقيم دور آخر . ذلك أن هذا الجهاز كان يرى أن القيم التقليدية هى وسيلة للاصلاح ، اذ تساعد على تعبئة جهود أهل الريف لتحسين احوالهم المعيشية ، بجهودهم الذاتية . وأيضا أثار الجهاز وعيا عاليا بين الفلاحين المراد تعزيز تنميتهم بهذه القيم وما يترتب عليها من اختيار الفلاحين ما يرونه صالحا لهم . وكان المقصود من عملية الاختيار هذه هو احداث سلسلة من التغييرات الاجتماعية تؤدى على مر الزمن الى الاستقلال بصنع القرار .

أثر التكنولوجيا فى القيم الثقافية

تركز بحثنا فى الفصول السابقة على اثر القيم فى عملية اختيار التكنولوجيا الجديدة وتنفيذها . ولكن اثر التكنولوجيا فى القيم الثقافية وفى مختلف العلاقات الاجتماعية بوجه عام لقى اهتماما كبيرا فى كتب علم الاجتماع . وقد ذكرنا فى مقدمة هذا المقال أن هناك نظريات كثيرة مختلفة توضح أثر الاساليب التكنولوجية الجديدة فى التحول الاجتماعى والقيم الثقافية : منها النظرية الميكانيكية التى تتحدث عن تغير معدل التحول التكنولوجى ، والنظرية الثقافية (انظر نظرية أجبورن عن « التخلف الثقافى ») ، ونظريات أخرى أكثر تعقدا تستمد وحيها من المذهب الماركسى بشأن التفاعل بين قوى الانتاج والعلاقات الاجتماعية للانتاج . واذا كان لهذه النظريات شأن كبير فى فهم الاتجاهات الطويلة الامد فانه من الضرورى كما سبق ان قلنا ان نحلل — على نطاق ضيق — أثر استخدام التكنولوجيا الجديدة على سلوك وقيم الهيئات الاجتماعية التى يعنيها الامر .

ومن المفيد فى هذا الباب ان نذكر نوعين من التكنولوجيا الجديدة : أولهما التكنولوجيا « الخاصة » ذات الاثر الجغرافى والاجتماعى المحدود (وان كان لها أثر أعمق فى عمل وحياة الذين تمسهم مباشرة ومثالها : ميكنة عمليات التعدين ، وانشاء أحد السدود فى المناطق الريفية) ، وثانيهما : التكنولوجيا « العامة » (أو المنتشرة) التى يعم أثرها المجتمع بأسره . ولا يعزين عنك أن بعض الاساليب التكنولوجية العامة قد تطورت بصورة متزايدة فى قطاعات تزداد اتساعا باستمرار ومثالها : تطوير شبكات النقل والاتصال) .

التكنولوجيا الخاصة والعامة

سأشرح لك باختصار الفرق بين هذين النوعين من التكنولوجيا . فأقول : ان التكنولوجيا الخاصة هى مجموعة من العمليات التى تستخدم عمدا فى اطار محدود ، اذ لا بد أن تتخذ بعض الهيئات العامة او الخاصة قرارا بادخالها . ويكون ذلك غالبا بقصد حل احدى المشكلات (كمشكلة انخفاض الانتاج فى الزراعة او المناجم) أو بقصد انتاج سلعة أو توفير خدمة جديدة . أما التكنولوجيا العامة أو « المنتشرة » فهى — فى صورتها النموذجية — سلعة أو خدمة تعرض فى السوق كى يستخدمها الجمهور بأسره ومن المسلم به أن التكنولوجيا العامة المنتشرة فى الوقت الحاضر ادخلت عمدا فى مرحلة سابقة . ومن الامثلة النموذجية للتكنولوجيا المنتشرة الآن والمرتبطة بمشروعات انمائية خاصة فى الماضى نظام النقل العام ونظام شبكة المجارى ، ولكن التلفون يختلف أمره عن هذين النظامين لان له تاريخا آخر (بول ١٩٧٨) . وجدير بالذكر أن التفرقة بين بين التكنولوجيا الخاصة والعامة وثيقة الصلة بتحليل نتائجهما . فالتكنولوجيا الخاصة — كاستخدام الاجهزة الالكترونية فى عمليات البنوك — تمس بصورة مباشرة عددا محدودا من الناس ، هم — فى هذه الحالة — بعض موظفى البنوك ، وان كبر عددهم . وايضا فان التكنولوجيا الخاصة تفرض عادة على جماعة من الناس ، فلا مجال امامهم سوى استخدامها بطريقة أو أخرى . ولكن باب التكنولوجيا العامة مفتوح — من حيث المبدأ — أمام عدد غير محدود من الناس ، وان كان استخدامها فى الواقع وقفا على فئة خاصة بسبب ارتفاع ثمنها أو بسبب التمييز الاجتماعى الخ . والذين يحصلون عليها مخيرون بين استخدامها وعدم استخدامها ، واذ استخدموها فبالقدر الذى يشاءون .

والخلاصة أن التكنولوجيا الخاصة تساعد على تغيير العلاقات الاجتماعية المتصلة بها مباشرة ، وبخاصة تغيير التنظيم الاجتماعى للعمل، فى حين أن التكنولوجيا العامة تتيح مجال الاختيار للسلوكيات الاجتماعية المختلفة .

وقد تطورت بالضرورة التكنولوجيا العامة التى تسود الآن المجتمع وفقا للعادات الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة فيه . ويعد تبادل واستهلاك السلع والخدمات من الجوانب الهامة لهذه العادات الاجتماعية ،كما انه يعبر عن القيم الثقافية . والقدرة على شراء هذه السلع والخدمات والتباهى بالاستهلاك هما مظهر (رمزى) من مظاهر النفوذ والسلطان . ومن هذه الحيثية تدخل هذه القدرة فى علاقات

النفوذ والسلطان . وكل السلع التى يحوزها أو ينتجهـا شخص أو جماعة دون أن يستهلكها فى الحال تتراكم لتكون راس المال . ويظهـر جزء من هذا المال المتراكم ويخفى آخر . ومجموع الاموال المتراكمـة يشكل أساسا ماديا للنفوذ والسلطان . ويمكن أن يغير ادخال سـلع استهلاكية جديدة ، كنوع من التكنولوجيا العامة ، انماط الاستهـلاك ، وتراكم رأس المال وقد تؤدى هذه الانماط السلوكيةالمعدلة أو لا تؤدى الى تغيير القيم .

ويجب ان نلاحظ فيما يتعلق بالخدمات أن التكنولوجيا الجـديدة والقديمة تتداخلان فى أغلب الاحيان . ففى كثير من الاغـراض التى اخترع المجتمع الغربى بعض الوسائل لتحقيقها اخترعت المجتمعـات الثقافية الاخرى وسائل مختلفة . وكل هذه الوسائل يتداخل بعضها مع بعض . مثال ذلك استكمال الخدمة البريدية الحديثة بنظام السعـاة القديم . وهذا ينطبق فى الواقع على المجتمعات الصناعية ، فحيـث تكون الخدمة البريدية الحكومية غير وافية بالغرض تخترع نظم موازية للوفاء بهذا الغرض كنظام البريد الخاص وتشاهد مثل هذه الظاهرة فى بعض المجالات ، مثل الطب ، والقانون ، والتعليم ، والامن .

هذا ويتفاعل كلا النوعين من التكنولوجيا فى أثرهما . مثـال ذلك أن التكنولوجيا الخاصة التى تستخدم الان تقوم فى اغلب الاحوال على اساس عام : كنظام التعليم او شبكات الاتصال او المقـارنات الادارية وماشابه ذلك . وقد يتخذ التفاعل بين النوعين صورة التعزيز المتبادل كأن تمهد التكنولوجيا الخاصة الطريق لادخال التكنولوجيا العامـة واستخدامها ، فى حين أن قطاعات المجتمع الاكثر تعرضا للتـكنولوجيا العامة قد تظهر ميلا الى الاخذ بالاساليب التكنولوجية الحديثة .

التكنولوجيا فى اطارها الاجتماعى

لقد بحث كثير من المؤلفين المعنيين بهذه القضايا فى الآثار المترتبة على انتشار التكنولوجيا الحديثة العامة فى المجتمع (ليرنر ، ١٩٥٨) . وسواء اكانت هذه الآثار ايجابية ام سلبية فان المعتقد انها حررت العالم من الحواجز والعوائق ، اذ ادى انتشارها الى اختفاء الفروق الثقافية بالتدريج، ومن ثم الى انتشار ثقافة حضرية صناعية موحدة ، وماصاحبها من القيم ، بل ان المعتقد أن التكنولوجيا الخاصة كانت ذات آثار بعيدة المدى ، لما احدثته من رد فعل اجتماعى كبير ، اذ بدأ التحول فى مـكان العمل ، مؤثرا أولا فى علاقات العمل ، ثم فى شبكة العلاقات الاجتماعية حول مكان العمل ، ثم فى الاوضاع الاجتماعية السـائدة فى الاقليم

والدولة . ويرى بعض الباحثين ان اقتباس اساليب جديدة فى الحياة والقيم المقترنة بالتكنولوجيا الحديثة عملية سلبية فى صميمها . لا نتيجة اختبار بين البدائل عن طريق التفاعل الاجتماعى (سين سوليبه . واكرمان ١٩٧٠) .

وأصح الآراء فى اثر الاساليب التكنولوجية الحديثة هو نها تعدل — قبل كل شيء — مدى البدائل السلوكية ، اذ تتيح لبعض الجماعات طرقا جديدة لاداء العمل ، وتسد فى وجه بعضها باب الاختيارات المتاحة الآن . ولا تحدد التكنولوجيا الحديثة السلوكيات الاجتماعية الجديدة الا فى ظل التحكم الصارم .

ويمكن توضيح ذلك بكل جلاء فى حالة التكنولوجيا العامة . فحيث تدخل تؤثر فى الجماعة او المجتمع ، ولكنها لا تؤثر فى كل الاعضاء بدرجة واحدة ، فحين تقرر تعميم نظام قانونى الانصياع غربى انصاع له بعض القوم ، فى حين ابى آخرون او لم يستطيعوا الانصياع له . وعلى كل حال يوجد سلوك آخر يمكن اختياره . ومثال ذلك انه اذا ظهرت وسيلة جديدة من وسائل النقل العام فان عددا من الناس يؤثر ركوب السيارة او القطار على المشى ، ولكن مجال الاختيار قد يضيق مرة اخرى فى نهاية الامر ، لاختفاء البدائل السلوكية الاصيلة .

وقد تتخذ بعض الجماعات انماط سلوكية جديدة عن عمد ، لانها ترى فيها مصلحة لها ، وتريد أن تعبر بها عن بعض مطالبها . وحينئذ تسعفها الاساليب التكنولوجية الحديثة بوسائل جديدة تعزز مركزها الاجتماعى . ومن السهل ان نتصور أن يتخذ القوم البدائل السلوكية الجديدة وسيلة لارضاء القيم التقليدية الدائمة . ولاضرب لك مثلا يوضح لك هذه القضية : هب ان الاسرة الكبيرة التى يراسها رجل قوى البأس يمارس النفوذ والسيطرة على الاسرة ، ويضطلع بمسئولية قيادتها وزعامتها ، فمن المحتمل فى هذه الحالة ان يستغل احد اعضاء هذه الاسرة الاساليب التكنولوجية الجديدة فى التجارة والادارة ، فيجمع ثروة طائلة لتكون دعامة له فى السيطرة على الاسرة ، فى حين يظل ذوو قرباه على اهتمامهم بالزراعة والتجارة بالاسلوب التقليدى . فحينئذ نرى الرجل الاول يتيح لاعضاء الاسرة فرصة التعليم النظامى ، وبذلك يرفع من شأنهم ، ويزيد من نفوذهم . هنا نرى ان الاهداف والقيم بقيت ثابتة لا تتغير ، ولكن طرق الوصول اليها اختلفت وتغيرت .

وتسرى هذه الاعتبارات نفسها على التكنولوجيا الخاصة . ذلك ان ادخالها يخلق طائفة جديدة من المهام الفنية التى تتطلب — الى

حد ما ـ تنظيما جديدا للعمل ، ولكنها تؤدى الى استبعاد أنواع معينة من العمل ،، وربما حدث تداخل بين النظم الفنية المختلفة والاستعاضة عن النظم التقليدية بالتدريج ، وفى بعض الحالات ، كحالة اكوادور السابق ذكرها ، يحدث أن تتغير طائفة كاملة من علاقات الانتاج . وقد تأكد مرارا أن التكنولوجيا الخاصة ذات أثر عميق فى هيكل العمالة ، ولكنى لن اسهب هنا فى القول فى هذه المشكلة المعقدة . وحسبى أن أحيل القارىء الى مقال « أندرو روبرتسون » فى هذا العدد وماقاله « وادا » (ايضا (١٩٨٠) .

وقد يبدو لاول وهلة أن التكنولوجيا الخاصة لا تقـدم بدائل سلوكية حقيقية لمن يهمهم الامر . وربما كان من مصلحة بعض الاطراف ان يزعم ان التكنولوجيا الجديدة لا تقبل التطبيق الا بطريقة واحدة فقط أى أنها أمثل طريقة « علمية » لتنظيم العمل دون غيرها . بيد أن بعض الدراسات الكلاسيكية أثبتت أن ميكنة تعدين الفحم ـ مثلا ـ اتفقت مع مختلف طرق تنظيم العمل (تريست ، وتموراى ، ١٩٤٨) . وكذلك حدث فى صناعة السيارات ان حلت مجمـوعات العمل المستقلة فى بعض المصانع محل خط التجميع التقليدى . وهذه الامثلة المشهورة تدل على أن أثر التكنولوجيا فى البيئة الاجتماعية المباشرة ، اى أثرها فى تنظيم العمل . لا يتحدد بطريقة جامدة على الاطلاق ، بل يجب أن نعـرف ان علاقات العمل التى تنشأ حول الاساليب التكنولوجية الجديدة انمـا هى نتيجة التفاعل بين المديرين والموظفين . وفى هذا التفاعل يستعيـن كلا الجانبين بكل ما يملكه من الوسائل للدفاع عما يراه من قيم ومصالح .

وهذه المصالح والقيم تختلف باختلاف البلدان ، وهى وليـدة التطور التاريخى الخاص ، وبهذا الاعتبار تتوسط بين التحول التكنولوجى والانماط السلوكية الاجتماعية المتصلة به . وتدل الدراسات الحديثة التى تقارن بين مختلف الدول من حيث طرق تنظيم العمل فى الوحدات الصناعية المتماثلة فى تكنولوجيتها على ان الاشراف على تنظيم العمـل يختلف باختلاف الدول ، ففى جمهورية المانيا الاتحادية ـ مثـلا ـ كان عدد الموظفين المشرفين ذوى الاجور العالية أقل منه فى فـرنسا (موريس وآخرون ، ١٩٧٩ ، جالى ، ١٩٧٨) .

خاتمـة :

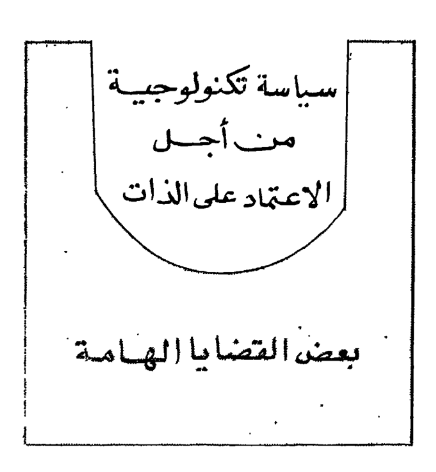
لا يمكن فصل تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والقيم الثقافية عـن تحليل العلاقات الاجتماعية المتصلة بهما . ويجب التمييز بين نوعيـن من هذه العلاقات : أثر القيم فى اختيار التكنولوجيا وتنفيذها ، وأثر التكنولوجيا فى القيم الثقافية .

وقد قلنا أن متغيرات هامة تتدخل فى كلا هذين النوعين من العلاقات ، ففى حالة اختبار التكنولوجيا الجديدة تقوم القيم بوظيفة تحديد مدى البدائل الممكنة ، فى حين أن المصالح المباشرة تؤثر تأثيرا كبيرا فى عملية اتخاذ القرار النهائى . ويتوقف تنفيذ التكنولوجيا الجديدة — الى حد ما — على درجة اتفاقها مع العادات الاجتماعية التى يتمسك الناس بها بقوة .

وقلما تؤثر التكنولوجيا فى القيم تأثيرا مباشرا ، بل يتوسط فى ذلك التغييرات التى تحدثها التكنولوجيا فى العلاقات الاجتماعية . وتنتج هذه التغييرات عن تفاعل الفئات الاجتماعية التى تتمسك بمصالحها الخاصة والمتعارضة غالبا . وهذا أوضح مايكون فى حالة ادخال التكنولوجيا الخاصة .

ولكن تقدير أثر التكنولوجيا العامة أصعب من ذلك ، لان هذه التكنولوجيا تهيىء بدائل سلوكية جديدة ، بالنسبة لبعض الجماعات على الاقل . وتؤدى العادات الجديدة التى تظهر بعد ذلك الى تغيير القيم الثقافية .

ولا تشكل التكنولوجيا اداة للسيطرة الاجتماعية او الاغتراب الثقافى ، كما لا تسهم آليا فى توفير حرية اكبر للاختيار او فى تحرير المجتمع ، ويتوقف أثرها على استخدامها فى نظام اجتماعى معين .



اصبح التحكم فى التكنولوجيا اداة هامة للسيطرة ، فى كل من العلاقات الداخلية للطاقة ، والعلاقات الدولية ، وبخاصة فى مجال العلاقة بين الشمال والجنوب (١) مثال ذلك : عامل يتولى تشغيل آلة ببراعة فائقة متنوعة ، ولكنه لايعرف شيئا عن الغرض منها ، هذا العامل لا يستطيع أن يتحكم فى عمله كما ينبغى كذلك لا يستطيع أن يتحكم تحكما فعالا فى تكدس البناء الطبقى والتغيرات التى تطرأ عليه دون أن تكون له السيطرة على التكنولوجيا وعلى ذلك ففى حين أن التحكم فى التكنولوجيا ضرورى لاية استراتيجية تتغيا الانتقال الى مزيد من الاعتماد على الذات فان هذا التكم لم يزل مفقودا بصورة واضحة فى اكثر البلاد النامية . والتبعية التكنولوجية التى تعرف بأنها عدم القدرة على انتاج النظم التكنولوجية الكفيلة باشباع الحاجات ٢ وتكييفها واستخدامها تشكل عنصرا اساسيا فى التطور الاقتصادى والاجتماعى المشوه بهذه البلاد .

بقلم : ديتر إيرنست

اقتصادى ، باحث فى (مشروع نقل التكنولوجيا) بجامعة هامبورج ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ومحاضر بجامعة بريمن . كان مستشارا لعدد من المنظمات الدولية فى تخطيط التكنولوجيا ونقلها ، وتأثير تقنيات الاعلام الجديدة على تصنيع العالم الثالث

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة ، مدير الادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم (سابقا)

وقد أوضحنا فى موضع اخر (٣) ان النقل الدولى للتكنولوجيا الخاضع لقوانين منافسة الاقلية المحتكرة ، أدى الى مزيد من عدم تكافؤ التوزيع الاجمالى للتحكم فى كل من المادة الداخلة التى يزود بها البحث والتنمية ، والهندسة ونتاجها . وعلى ذلك كان النقل الدولى للتكنولوجيا فعالا فى استدامة التفرقة بين الشمال والجنوب ، وكذا بين الجنوب والجنوب ، بكل ما فى هذه التفرقة من آثار فى التخلف ، والبؤس وى احتمال اندلاع حرب شاملة .

والوسيلة الى تفهم التبعية التكنولوجية هى تحليلها باعتبارها جزءا من التبعية الشاملة التى تميز مجتمعات العالم الثالث ، والنظر اليها باعتبارها عملية ديناميكية اكتسبت حديثا أهمية متزايدة لكون عقبة فى سبل الانتقال الى الاعتماد على الذات . بعبارة اخرى انه من غير سياسة علمية وتكنولوجية وطنية شاملة ومتجانسة ، مخططة على انها جزء لا يتجزأ من الخطة ، لا يمكن أن يكون هناك تنمية ذاتية .

ولكن اى نوع من التنمية يتعين اتباعه ، وما هى المجالات العلمية والتكنولوجية التى تستحق ان يكون لها الاولوية ؟ (٤)

فى هذا المقال اركز اهتمامى على النقاط الاتية : الترابط الوثيق بين الاهداف الرئيسية للتنمية وبين المجالات التى لها الاولوية فى العلم والتكنولوجيا ، وشروط النجاح ، وبخاصة بالنسبة الى تحديد المسئولين عن الاستراتيجية ، والتوقيت .

بعد انقضاء قرون من التخلف الناجم عن عوامل خارجية تحتاج اغلبية بلاد العالم الثالث اليوم الى واردات تكنولوجية اذا اراد تأن ترفع انتاجيتها وامكانياتها فى التنمية على أجل طويل . والمشكلة الاساسية هى كيف يمكن من استيراد التكنولوجيا الاجنبية على نطاق واسع يؤدى الى تشديد التبعية تشديدا نوعيا . ويتضمن هذا الحاجة الى ادخال البعد التكنولوجى كجزء من عملية مستقلة لصنع القرار ، وذلك بتصنيف تكنولوجى انتقائى ، وتوصيف الاولويات للاعتماد على الذات فى المجال التكنولوجى (٥) . وينبغى الاهتمام بالنقاط الاتية :

اولا — ليست القدرة العلمية التكنولوجية غير الكافية فى ذاتها هى المشكلة الحقيقية ، ولكن المشكلة الحقيقية هى انعدام الاستقلال ، حتى وبالنسبة الى القرارات الاساسية المتعلقة بالتكنولوجيات المدمجة فى خطة تنمية « وطنية » . وينطبق هذا على كل من القرارات بانتقاء التكنولوجيات المناسبة وكذا القرارات الخاصة بتموينها .

والواقع ان عبارة « الاعتماد على الذات فى مجال التكنولوجيا » تغطى كلا من القدرة على انشاء النظم التكنولوجية الكفيلة باشباع الحاجات ، وتكييف هذه النظم واستخدامها ، والقدرة على اختيار المجالات ذات التبعية التكنولوجية الجزئية ، التى تظل حتمية عدة سنين قادمة ، والتحكم فيها .

ثانيا — بدلا من الاكثار من الواردات التكنولوجية المتقدمة بصورة عشوائية .. ينبغى الاهتمام بالتكنولوجيا الاستراتيجية ذات التأثيرات المضاعفة الهامة لتقوية الاعتماد على الذات ، وهذا هو جوهر ما اسميه « تصنيف تكنولوجى انتقائى » ، ومن طرائفه التركيز على تكنولوجيات انتاج السلع الرئيسية المتعلقة باشباع الحاجات الاساسية ، اى جعل الاولوية للسلع الرئيسية التى تفى بالحاجات الاساسية ، وتلك التى تطبق مباشرة على الموارد المحلية . ففى بلد حبته الطبيعة بغاز طبيعى وخام الحديد ، ولكن ليس به فحم الكوك ، قد تعتبر صناعة الصلب بأفران تشتعل بفحم الكوك شكلا متطرفا من تبديد الموارد . وثمة معالجة أفضل

تجرى بالاختزال المباشر مع تصغير المصنع . والنتائج السلبية لاستيراد تكنولوجيات متقدمة بلا تمييز واضحة فى المحاولات التى أجراها حديثا عدد متزايد من البلاد النامية لبناء مشروعاتها الخاصة بالطاقة النووية ، وهذا ما أطلق عليه بحق عبارة « الفخ النووى » (٦) .

ويتضمن تعزيز الاعتماد على الذات فى مجال التكنولوجيا فضلا عن ذلك دعم القدرات الهندسية الموجهة الى الحاجات المحلية الاساسية والابحاث الرئيسية . وفى حالة عدم وجود هذه القدرات يندمج الانتاج المحلى للسلع الرئيسية بسهولة فى الشبكة العالمية لرأس المال الدولى .

ثالثا ــ الاهتمام بالتكنولوجيات المتعلقة بانتاج السلع الاساسية التى تفى بالحاجات الرئيسية شرط ضرورى ولكنه غير كاف . وهو شرط ضرورى لانه يتضمن سياسة مستقلة بشأن ما هو مطلوب للوفاء بالحاجات الاساسية ، وما يجب استيفاؤه لانتاج السلع ، ومن ثم يمكن أن يعرف بأنه خطوة أولى ضرورية نحو مساهمة فعالة من جانب اولئك الذين يعنيهم الامر مباشرة ، اى اكثر السكان . ومع ذلك فهذا جانب واحد فقط من المسألة . واذا كان لزاما التحرز من الاغراق فى الاوهام فلابد من التعجيل بفحص الجانب الاخر ، اى التعرف على تلك الصناعات وحلقاتها المتالية التى تعزز ــ فى ظروف جغرافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية خاصة ــ امكانيات التجميع الوطنية الطويلة الاجل ، بأحسن ما يكون التعزيز .

رابعا ــ لايجوز تصور النجاح بمعناه الضيق ، فثمة اعتبارات مثل ما هية التنظيمات والائتلافات الاجتماعية والسياسية الضرورية لتبنى أساليب معالجة جديدة ، يجب ان تكون فى صميم الاهتمامات .

والحاجات التكنولوجية للتنمية يجب ان تعرف ذاتيا بالنسبة الى الاستخدام الامثل للموارد المحلية ، والوفاء بالمطالب الاساسية . ويجب تمييز الظواهر المتنوعة للتبعية التكنولوجية ، باعتبار هذا التمييز دراسة اجتماعية يسهم فيها بصورة فعالة كل الذين يتأثرون بها مباشرة . يضاف الى ذلك ان لزيادة اسهام العمال والفلاحين فى اختيار التكنولوجيا وتقويمها اثارا هامة فى اكتساب المهارات ، واعادة توزيع الدخل .

وليس من شك فى ان اية معالجة للرقابة الاجتماعية على التكنولوجيا تتضمن انقسامات شديدة بشأن الاولويات والاجهزة التنظيمية والسياسية التى تعمل على دعم التحول الاجتماعى الداخلى العسير الطويل المدى الذى هو الاساس الصحيح الوحيد للاعتماد على الذات .

التصنيف التكنولوجى اذن ليس عملية انتقاء سهلة ، فهو بدون تحولات اساسية وهم من الاوهام . ويمكن ان يحظى التصنيف بفرص

عامة النجاح فى ظروف لاتترك بأية حال مجالا كافيا للاختيار بالنسبة الى الاستقلال الاقتصادى والسياسى والعسكرى . الا ان هذه « الحـــالات الطارئة » هى فى الحقيقة حالات عادية فى عدد كبير من البلاد النامية . وفى جميع الاحوال يصحب التصنيف تكاليف اجتماعية مرتفعة ، ولابـــد أن تكون جزئيـا ومليئا بالمتناقضات . ولجعله ممكنا يجب تمييز التكاليف الاجتماعية بوضوح وترجمتها الى متغيرات سياسية متنـاوبة ، بالمقـابلة بالاستراتيجيات القابلة دائما للتناوب والخاصة بالتكامل التـــدريجى للسوق العالميـــة .

واخيرا فان الاستراتيجيات التى تتغيا دعم الاعتماد على الذات فى مجال التكنولوجيا يجب أن تكون طويلة المدى ، وهى مليئة بالمتناقضات والعوائق . واية محاولة لتمييز اشكال التبعيـة والسيطرة التكنولوجيـة السائدة واساليبها ، وتحقيق سياسات تعويضية فعالة ، ســـوف تواجهها على مدى طويل واسلوب جديدان من التبعية والسيطرة ، وهكذا دواليـــك . لذلك يجب أن تكون استراتيجيـــات التصنيف انتقائيـــة ومـــرنة .

ربط اهداف التنمية الرئيسية بمجالات العــلم والتكنولوجيـا التى لها الاولوية

تتطلب استراتيجية ناجحة للاعتماد على الذات تمييز وتبنى نظـم تكنولوجية بديلة ومعقدة تسمح بالحد الاقصى من تعبئة الموارد الداخليـة وتوسيع نطاق قدرات التنمية . ولايمكن ايجاد الحل بقرار واحد . وثمة تشكيلة من المستويات التكنولوجية قـد تتواجـد معـا فى وقت واحد فى قطاعات اصلية ، وقطاعات فرعية ، ومنتجات ، أو من مصانع ، تتـدرج من المتقدمة والمعقـدة الى ما تسمى بالتقليدية . ويفترض اختيـــار مزيج تكنولوجى مثالى من الوجهة الاجتماعية التمييز المنهاجى للبدائل النوعية للقطاع والانتاج ومزاياها الرئيسية وهذا مطلب من مطالب البحث المتبعة الاكثر الحاحا .

وتمييز مثل هذه الاولويات يجب ان تكون واضحين بشأن اهداف التنمية الرئيسية التى تخضع لها هذه الاولويات . واقترح مايأتى : « أ » السيطرة الفعالة على القطاعات الرئيسية ، « ب » التوفيق بين الحاجات وبيـــن الطلب الفعلى ، « جـ » دعم الزراعة ، وبخاصة للحصول على الاكتفـــاء الذاتى فى الغـــذاء ، « د » الحصـــول على الدرجـة القصـــوى من المنافع الاجتماعية باستخدام الموارد الطبيعية ومعالجتها ، « هـ » تمييز صناعات « التصنيع » ودعمها ، وسوف ندرسها بمزيد من التفصـــيل

السيطرة الفعالة على القطاعات الرئيسية

فى الكثير من البلاد النامية ، واغلبها من البلاد الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، بسيطر رأس المال الخاص على قطاعات الاقتصاد الرئيسية . معنى هذا أن تنمية هذه القطاعات على وجه العموم تخضع لمقتضيات الاستراتيجيات العالمية لرأس المال الدولى .

والسيطرة العامة الفعالة على قطاعات الاقتصاد الرئيسية مطلب اساسى للارتباطات الصناعية الداخلية الفعالة واستراتيجيات الانتقال الى نمط تبادلى للتنمية . والتأميم خاصة هو الخطوة الاولى ، ولايجوز بأى حال الخلط بينه وبين السيطرة الفعالة التى تتضمن السيطرة على السوق والعناصر التموينية الرئيسية ، والروابط الامامية والخلفية ، وأخيرا والاكثر أهمية التحكم فى البحوث والتكنولوجيا الاساسية

التوفيق بين الحاجات وبين المطلب الفعلى

فى معظم البلاد النامية تتسع الثغرة بين الحاجات ، وبخاصة حاجات الاغلبية الفقيرة ، وبين الطلب الفعلى بصورة تبعث على الاسى . وتتمثل الاعراض المألوفة فى الحاجات الاساسية غير المشبعة ، والاستهلاك المفرط لبعض أعمدة النمو الحضرى . ومن الاهمية القصوى وضع سياسة شاملة ومدروسة تتغيا جعل الحاجات متوافقة مع الطلب الفعلى ، وتتضمن ثلاثة عناصر ذات علاقات متبادلة فيما بينها : « أ » تحديد الحاجات الاجتماعية ، « ب » تعريف معايير لضبط الطلب الفعلى حتى يوافق الحاجات الاجتماعية « جـ » اعادة بناء التموين .

تحديد الحاجات الاجتماعيــة

لا فائدة من اجراء هذا العمل باعتباره عملا تقنيا وانما يمكن بل يجب اجراؤه باعتباره دراسة اجتماعية كما ثبت فى دراسة حالة بغينيا بيساو ومع ذلك يعوزنا بحث تجريبى عن النجاح والفشل فى هذا المجال ويمكن استخدامه كنقطة بداية لبحث ميدانى مشترك ومعمق .

يمكننا على سبيل المثال ان نتناول موضوع الطاقة . كيف يمكن تمييز احتياجات مجتمع الى الطاقة ؟ فلنعرف نظام الطاقة باعتباره مجموعة من النشاطات الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والتجارية ، غايتها الوفاء بحاجات مجتمع الى الطاقة . هناك بدءا من طرف القضية اربعة عناصر :

١ ــ المستهلكون .

٢ ــ مجمع الانتاج ، ويشمل استكشاف الموارد الاولية للطاقة واستغلالها (كالفحم ، والنفط ، والغاز الطبيعى) ، وتحويل هذه الموارد الى طاقة ثانوية (كالوقود الجاف ، والسائل ، والكهرباء) .

٣ ــ الصناعات « التموينية » التى تزود انتاج الطاقة بالوسائط والسلع الرئيسية (كالمعدات لتوليد الكهرباء وتوزيعها) .

٤ ــ الخدمات التى تساعد نظام الطاقة على ان يعمل ويتطور ، وتشمل الصيانة والبحث والتنمية .

وتقدير احتياجات الطاقة ، وتمييز اختيارات تكنولوجيا الطاقة عمليات شديدة التعقد فى ذاتها : فلا يمكن بالمرة اجراؤها بدون حكم تقويمى اساسى . من الذى يستفيد ؟ ومن الذى يدفع ؟ مثال ذلك تزويد الصفوة فى المدن باسس جديدة النمو ينشيء احتياجات للطاقة تختلف كل الاختلاف عن الوفاء بالحاجات الاساسية لدى الفقراء والمحرومين . ولاتتشابه اختيارات الطاقة المختلفة ، كما لاتتشابه التكنولوجيات المطلوبة لكل من هذه البدائل . ولايتبين هذا فى اسلوب المعالجة « التكنوقراطية » لتقدير الحاجات الاجتماعية الطاقة القائمة عادة على ما يسمى « الموازنات القومية للطاقة » . وقد اتضح حديثا ان هذه الموازنات مضللة للغاية لاربعة أسباب على الاقل .

فهى لاتتعامل الا مع تدفق الطاقة التجارية ، ومن ثم تستبعد الخشب ، والفحم النباتى ، والقمامة الحيوانية والنباتية التى تقدر بحوالى ٨٠ فى المئة من الاستهلاك الاولى للطاقة فى بعض البلاد . وهى « موازنات » اجمالية ، لاتبين التفاوتات الاقليمية الهامة بنوع خاص ، حيث يربط قسم واحد فقط من البند بشبكات نقل الطاقة وتوزيعها . وهى فضلا عن ذلك تتجاهل تماما موضوع التوزيع ، وتنزع الى محو الفرق بين الاستهلاك الاول والنهائى للطاقة ، اى انها تماثل احتياجات الطاقة بكمية الطاقة المستخدمة بالفعل ، دون ان تأخذ فى اعتبارها امكانية تعزيز الكفاية الديناميكية الحرارية .

وعلى ذلك فان تقدير احتياجات الطاقة بالاسلوب « التكنوقراطى » يؤدى غالبا الى اختيارات تتوافق بسهولة مع متطلبات الاعتماد على الذات . هناك حاجة ملحة الى اعادة تقويم متطلبات الطاقة ، وبخاصة فى المناطق الريفية ، من حيث الكم والكيف ، على أن نضع نصب أعيننا انها طاقة حرارية « وأساسا للطهى والتجفيف » وميكانيكية للضخ ، والقوة المحركة فى صناعات « الاكواخ » ، وانها صغيرة النطاق ، تغطيها

بالناقلات التجارية أمر حساس للغاية بالنسبة الى تكلفة الطاقة ، وان هناك حاجات يتعين الوفاء بها فى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة للغاية .

تحديد معايير لضبط الطلب الفعلى حتى يوافق الحاجات :

هذا المجال ينقصه تماما البحث التفصيلى . وهناك على المستوى العام بعض المعايير الواضحة الى حد ما ، مثل : اشباع حاجات المحرومين ، والانتاج الاكبر للقوى الساملة ، والاستخدام الافضل للموارد الطبيعية المحلية ، والتعبئة المثلى للقدرات العلمية والتكنولوجية المحلية والمهارات التقليدية الممتازة .

ويجب الحفاظ على الاستهلاك التقليدى والنماذج الحية ، ما لم تؤد على الاقل الى التفرقة أو الاستغلال .

والمطلوب الآن هو البحث الميدانى ، ودراسة الحالات المتفوقة دراسة تساعد بقدر الامكان على توجيه السياسات لانشاء نموذج وقعى جديد للاستهلاك .

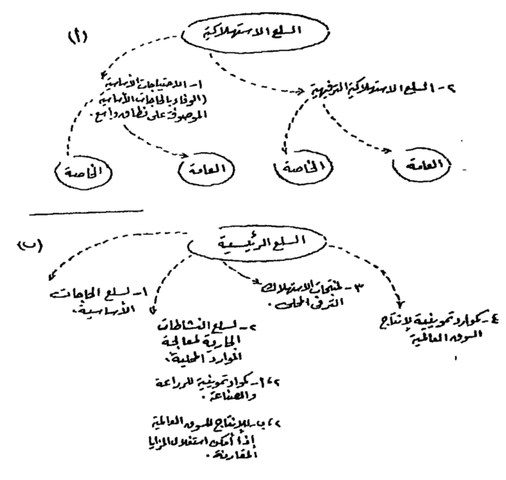
وثمة قضية فى صميم الموضوع تتمثل فى الحاجة الى بحث جديد فى تكنولوجيا الغذاء (١٤) . وليس من شك فى انه يوجد فى أكثر البلاد النامية ثغرة تزداد اتساعا بين الطلب الفعلى للغذاء والحاجات مقدرة بالقيمة الغذائية والصحة والتكاليف . وفى الكثير من بلاد العالم الثالث أسفر الاعلان الضخم ، وتشجيع الانتاج ، مع صناعة الغذاء الحديثة عن انماط مشوهة من الاستهلاك . ومن ثم فان اعادة ضبط طلب الغذاء ليتوافق مع الحاجات الاجتماعية يجب أن يكون له أولوية ممتازة . وترجمة هذا الى متطلبات لبحث يستتبع ول شىء برز لطلب لمختلف لمنتجات كأثر لاعادة توزيع الدخل مقترنا باستراتيجية تعتمد على الذات . والخطوة التالية فى البحث تتولى ابراز التكنولوجيات والابتكارات التكنولوجية المقابلة لكل خط من خطوط الطلب ومتابعتها . البلاد النامية تملك نطاقا واسعا من البدائل لتكييف تكنولوجيات الغذاء المناسبة لحاجاتها الخاصة وتطويرها (١٥) ، اذا اتضحت هذه الحاجات بطلب فعلى .

اعادة بناء الناحية التموينية

كثر الكلام المنمق فى هذا الموضوع . على انه اذا لم تعرف الحاجات الاجتماعية ، ولم تتوافق هذه الحاجات مع الطلب الفعلى

فان أحسن السياسات التى تتفيا اعادة بناء تموين السلع والخدمات لن تؤدى الى أية نتيجة . واختيار مشكلة الانتاج هو الذى لم يزل يتطلب الكثير من دراسة الحالات ، واستجواب الذين يهمهم الامر مباشرة ، بخاصة الفقراء فى الريف .

والمطلوب هو انشاء مرفق جديد للتكنولوجيا الاجتماعية الموسعة كفيل بمساعدة القائمين بالتخطيط والانتاج ، والمستهلكين فى مجال التنمية ، على تبادل المعلومات وتجميعها ، والتجريب فى شئون التنمية واختيار خطوط الانتاج البديلة .



الشكل رقم ١ - ١ اختيار المنتجات فى سياسة تعتمد على الذات

ولنأخذ مثلا لذلك ثورة سياسية . ولنفترض ان الحكومة الجديدة تحاول أن تجرى عملية تحويل اقتصادى واجتماعى ، تؤدى الى سياسة للتنمية قائمة على الاعتماد على الذات والوفاء بحاجات المحرومين . وسوف تؤثر استراتيجية الاعتماد على الذات هذه تاثيرا واضحا على اختيار الناتج والتكنولوجيا .

ويوضح الرسم رقم « ١ » الاولويات الممكنة لاختيار الناتج (٥) وبالنسبة الى السلع الاستهلاكية لابد ان يعتمد اختيار الناتج اعتمادا كليا على الحاجات الاساسية ، وبالافضل على حاجات عامة الشعب وبخصوص السلع الرئيسية يجب ان يقتصر اختيار الناتج — مع بقاء سائر الاشياء على ماهى عليه — على رقم « ١ » و رقم « ٢ »(١٦)

ولنتفرض الان ان الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواقعة على الاختيار « المناسب » للناتج كما هو موضح بالرسم رم « ١ » يمكن التغلب عليها .. والواقع ان هذه الضغوط قد تكون شديدة ، لاتقل عن احتمال حدوث انقلاب تام فى اسلوب التجميع السائد . ومع ذلك فحتى هذا قد يكون جزءا من المسألة ، لان هناك مستوى ثانيا من الضغوط التى يجب تسويتها .. وهنا بخاصة تظهر مشكلة التبعية التكنولوجية . والمسألة المطلوب حلها هى : كيف يمكن اجراء البحث الاساسى ، والتنمية واكتساب القدرات الهندسية الكفيلة بمساعدة البلد على انتاج سلع الحاجات الاساسية التى لها الاولوية ، والسلع الرئيسية للفئات « ١ » و « ٢ » .

مرة اخرى ، ليست هذه هى القضية كلها ، لان المنتجات التى لها الاولوية يمكن انتاجها بتكنولوجيات قائمة على طرق مختلفة فى تنظيم العمل ، فالواقع ان الهدف الاول من التكنولوجيا وانماط تنظيم العمل السائدة فى الوقت الحاضر هو خفض تكاليف العمل ، اى قائمة الاجور هناك طريقتان لتحقيق ذلك : فصل العمال او استخدام جزء متزايد من القوة العاملة غير الماهرة واجراء العمليتين فى وقت واحد .

وعلى ذلك يجب ان يؤخذ فى الاعتبار امران اخران فى نطاق سياسة تتغيا الاعتماد على الذات :

اولا ، ضبط التكنولوجيا وتنظيم العمل بحيث يتيحان امتصاص السكان العاملين فى الانتاج الاجتماعى . والواقع ان البلاد النامية عانت طويلا من هبوط قدراتها الامتصاصية فى مجال العمل ، وذلك ، كما اثبتت الشواهد التجريبية المتزايدة ، هو اساسا نتيجة لنمط التكنولوجيا المستوردة .

ثانيا — يجب تكييف التكنولوجيا السائدة وطرق الانتاج الوطنى بحيث تتوافق مع مستوى مهارة القوة العاملة الموجودة . ويجب ان يتجاوز تعريف المهارات الى اكثر من مجرد رغبة القوة العاملة فى الخضوع لمقتضيات عمليات الانتاج ، وتتضمن القدرة على تفهم هذه العمليات نفسها ، والتحكم فيها واستنساخها .

وفى الواقع . قد يؤدى تناقص مهارة القوى العاملة بالبلاد النامية كنتيجة للنموذج الحالى من النقل الدولى للتكنولوجيا الى تثبيتها التكنولوجية ، ولو انه لا يوجد بحث منهاجى فى هذا الصدد .

ـ دعم الزراعة ، وبخاصة للحصول على الاكتفاء الذاتى فى الغذاء

معظم البلاد النامية ، حتى تلك التى لها امكانيات مميزة فى الانتاج الزراعى ، اصبحت فى الوقت الحاضر تعتمد اعتمادا متزايدا على الواردات الغذائية . ولما كان الاكتفاء الذاتى فى الغذاء هدفا رئيسيا فى استراتيجية الاعتماد على الذات فانه يجب أن يوجه لدعم الزراعة الاولوية بوجه عام ، وبخاصة فى استراتيجيات التصنيع . وينطبق هذا على القطاعات المنتجة للمواد التى تزود بها الزراعة « أدوات ، مخصبات ومبيدات حشرية ، معدات الرى ، الخ » ؛ والقطاعات التى تخدم مطالب النقل والتوزيع ، وتلك التى تتولى صنع السلع الزراعية . والفرص متوفرة لتطبيق العلم والتكنولوجيا لزيادة الانتاجية الزراعية ، وتحسين تكنولوجيا مابعد الحصاد ، واستخدام الاساليب الجديدة فى المزارع ومصائد الاسماك ، وفى الاحراج

وجدير بالذكر ان هذه القطاعات هى التى حظى فيها رأس المال الدولى بمركز قوى بنوع خاص « ما يسمى بالمشروع الزراعى ، النابع من الولايات المتحدة بنوع خاص » . وبناء على ذلك اذا كان من المفروض استخدام الزراعة والصناعات المقترنة بها كأداة للحصول على الاكتفاء الذاتى فى الغذاء فانه يتعين اعطاؤها الحماية الفعالة ضد التدخل ، وضد زوال الطابع القومى ، وهذا شرط ضرورى للاستخدام الفعال لبعض المعلومات المفيدة للغاية التى جمعت حديثا فى بعض المنظمات الدولية والوطنية ، مثل معهد بحوث الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية ، وهيئة الاغذية والزراعة ، والمعهد الدولى لبحوث الارز فى مانيلا بالفلبين ، والمعهد الدولى لبحوث المحاصيل فى المناطق الاستوائية شبه القاحلة بحيدر اباد بالهند .

الحصول على الدرجة القصوى من المنافع الاجتماعية باستخدام الموارد الطبيعية ومعالجتها

من أسس التصنيع والتنمية : المعادن ، والماء ، والزراعة ، ومصايد الاسماك ، والاحراج ، وموارد الطاقة القابلة وغير القابلة للتجديد ، وعلى ذلك فان الرقابة القومية على ما يتعلق بها من تنقيب واستغلال وانتاج وتسويق هى عنصر اساسى لسياسة الاعتماد على الذات .

ومع ذلك فان اغلبية هذه الموارد ، وعلى الاقل اذا كان لها امكانية كبيرة للربح قد صورها وسجلها بكيفية منهاجية رأس المال الدولى الذى يبذل عناية كبيرة لاحتكار المعلومات . وبتطلب اجراء عمليات مسح سريعة وتفصيلية للموارد الطبيعية استخدام تكنولوجيات معقدة الغاية ، كالاستشعار عن بعد باستخدام الاقمار الصناعية ، والمسح الجوى ، والمسح الفوتوغرافى ، وهى تكنولوجيات يسيطر عليها عدد قليل من الشركات الخاصة والعامة فى البلاد الصناعية الكبرى . وهى ايضا باهظة التكاليف «٢٠» . والامر كذلك بوجه عام بالنسبة الى التكنولوجيات المستخدمة لاستغلال الموارد الطبيعية وتصنيعها . بعبارة اخرى ما زال معظم البلاد النامية فى حاجة الى القدرات الاساسية لاكتشاف مواردها الطبيعية واستغلالها وتصنيعها . لذلك يجب ان يكون البحث الاولوية الكبرى فى هذا المجال ، بما فى ذلك البحث المنهاجى عن نماذج التعاون الممكن بين البلاد النامية .

ويجب من جهة أخرى ان تحدد الموارد الطبيعية المتوفرة استراتيجية التصنيع بالنسبة الى اختيار القطاعات والعمليات والتقنيات . مرة أخرى نحن لانعرف هنا الا القليل عن الروابط المطلوبة بين الموارد الطبيعية المتاحة كما عرفت انفا وبين انماط التصنيع . هذه المعرفة مطلوبة بالحاح حتى لا يسىء التصنيع استخدام الموارد الطبيعية النادرة او التى لاتتجدد ، ولاعطاء الاولوية للقطاعات المرتبطة بتصنيع الموارد الطبيعية المتجددة ، ورفع انتاج الزاد والمعدات للقطاعات التى تستغل الموارد الطبيعية المحلية . بعبارة اخرى تحتاج البلاد النامية الى بحث منهاجى يساعدها على تكييف التصنيع وفقا لمطالب البيئة ، اى حماية موارد المحيط الحيوى وتنميتها .

تمييز صناعات « التصنيع » ودعمها :

للتصنيع امكانية تتيح تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وطاقة هائلة للتعجيل بنمو القطاعات الاخرى ، كالزراعة ، والنقل ، والمواصلات ، الطاقة ، والعقاقير ، والمستحضرات الطبية ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية .

ومع ذلك فالواقع أن التصنيع فى العالم الثالث يعنى على الدوام تقريبا تفكك الدوائر الاقتصادية والاجتماعية بالتدريج ، وما يترتب على ذلك من نتائج تتمثل فى التشويه البنيوى .

وعلى ذلك فالحاجة تدعوا الى بذل مجهود منظم لاعادة توصيف أنماط التصنيع ومضمونه العملى كجزء من استراتيجية انتقالية صوب الاعتماد على الذات .

ويجب اعطاء الاولوية لتمييز وتعزيز ماأطلق عليه « صناعات التصنيع » أى الصناعات التى تتيح الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية المحلية ، وتكفل اشباع الحاجات الاساسية ، وتجميع القدرات العلمية والتكنولوجية على المدى البعيد ، ودعمها حتى تكون أقرب الى الكمال والفاعلية .

وتتضمن هذه الاستراتيجية ، بين ماتتضمنه ، انشاء صناعة الالات الميكانيكية ، وانتاج الماكينات المستعملة فى الزراعة والنسيج وترشيد الصناعات الاساسية ، وتصنيع الموارد المحلية المتاحة ، لصالح النشاطات التقليدية ، وادماجها فى كل من الانتاج الصناعى والزراعى كذلك تشمل هذه الاستراتيجية بذل جهود لدعم القدرات الهندسية المحلية ، وبخاصة الدراسات التى تجرى قبل الاستثمار ، وتصميمات الكيمياء الهندسية والمعدات ، والتحكم فى العناصر التكنولوجية ودورات الحياة .

وقد تم اقرار المبادىء العامة لمثل هذه الاستراتيجية . والشىء الذى لم يزل مطلوبا هو اجراء سلسلة من دراسة الحالات النوعية المتعلقة بالقطاعات والمنتجات لايضاح المتطلبات العلمية والتكنولوجية بالتفصيل ويجب أن يكون مفهوم « صناعات التصنيع » مفهوما ديناميكيا ، فلكل فترة تاريخية وكل مراحل التطور الاجتماعى الاقتصادى مجموعتها الخاصة من « صناعات التصنيع » . مثال ذلك ان التدويل المتزايد لرأس المال ، والانتشار الحديث للمخترعات الاليكترونية الدقيقة ، لهما تأثيرات هامة ، لا على تكنولوجيا المعالجة الصناعية والانتاج فحسب ولكن ايضا على أنماط الاستهلاك وأساليب المعيشة . اكثر من ذلك انها قد اجرت بالفعل تغيرات اساسية فى نمط التجميع الاجمالى فى المجتمعات الغربية . كذلك يوجد بالفعل فى عدد متزايد من البلاد النامية دلالات هامة على حدث تغير فى أنماط التجميع . والواقع ان جيلا جديدا من « صناعات التصنيع » كصناعة الصلب وصناعات الهندسة الميكانيكية الكهربية والكيمائية تحل بصفة متزايدة محل الصناعات الرئيسية التقليدية . ويجب أن توجه دراسات الحالات اساسا الى مثل هذه التغيرات الديناميكية وتأثيرها على الاولويات الصناعية فى العالم الثالث .

فرص النجـــاح
اعادة تشكيل البنيان الدولى

من الواضح أنه لتطبيق العلم والتكنولوجيا تطبيقا فعالا على اهداف التنمية الرئيسية يتعين على البلاد الناميـة أن تعيـد تشكيل علاقاتها الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية الحالية ، بدرجة كبيـرة ومن شأن ذلك أن يتضمن محاولات مخططة لتوسيع نطاق التعاون الدولى وبخاصة التعاون الاقتصادى والتقنى مع العالم الثالث نفسه .

ولم يزل يعوزنا بحث منهاجي يجرى من وجهة نظر العالم الثالث فـى كيفية تأثير أزمة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية على تعـاون البلاد الصناعية فى المجال الدولى ، وبنوع خاص على الاشكال الجديدة للاعتماد على الذات فى النطاق الوطنى والجماعى فى العالم الثالث .

والواضح أن الاتجاهات السائدة تشير الى المزيد من المـواقف الصلبة المتشددة . الا ان هذه صورة اجمـالية ، أما الواقع فانه اشـد تعقدا من ذلك . وليس من شك فى انه سوف يكون هناك فروق جسيمة كالفروق الموجودة بين البلاد والقطاعات الصناعية ، واكثر من ذلك بين المجتمعـات السياسية والطبقـات الاجتماعية . وفى الدول الصناعية ، الدول الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، على سـبيل المثال ، رغم الحركات الموفقـة لتعزيز قوة المساومة المعتـادة حيال عالم ثالث يزداد تفككا ، لا شك فى أن الازمة الاقتصـادية توالد على الدوام منازعات جديدة واحتكاكات سياسية بين الاحزاب المختلفة . وينصرف هذا الى المشهد الاجمالى ، سواء فى صـورة مزيد من الاستقطابات المتعددة أو فى غير ذلك .

والاهم من ذلك هو تحليل هذه الحركات المتعارضة على مستوى القطاعات والفروع الصناعية النوعية . فمن وجهة نظر بلاد منظمة التعـاون والتنمية الاقتصادية تم تحليل هذه الحركات تحليلا موسعا ، مثلا بوساطة مشروع المنظمة المسماة « بين توقعات المستقبل » ، وكذا « ادارة المنظمة لشئون العلم والتكنولوجيا والصناعة » ، وفى جمعية الفكر الفرنسـية « جريزى » « جماعة التفكير فى الاستراتيجيات الصناعية » . واخيرا فليس سرا أن لنقابات العمال بوجه عام أراء مختلفة بنوع ما عن روابط المستخدمين مثلا بشأن كيفية ضم البـلاد النامية الى اقتصاد عالمى أعيد بناؤه ......

وينبغى للعالم الثالث أن يكون قادرا على الاعتماد على البحـوث فى مثل هذه الاوضاع المتشعبة وفى صراعات المصالح بين البـلاد

الصناعية . وعلى هذا النحو فقط يمكن تحديد النزاع ، والمجالات التى يمكن فيها التوفيق بين المصالح ، وذلك بكيفية علمية . وعندئذ فقط يمكن تمييز اختيارات واقعية لاستراتجيات وطنية وجماعية للعالم الثالث لتنويع ضروب التبعية .

ومن الضرورى فحص نظم التعليم فى البلاد النامية فحصا دقيقا ، هذه النظم ليست فى الوقت الحاضر غير متوافقة مع مطالب التنمية فحسب ولكنها تشكل مصدرا رئيسيا للتبعية ويجب أن يصير التعليم حقلا للتدريب على الاعتماد على الذات لانتاج قوة عاملة ماهرة على نحو « ملائم » اى تأهيل عمال ليسوا ماهرين متفوقين ، أى ملاحظى عمال على درجة عالية من التخصص فى « المصانع الاوتوماتيكية » ، وليسوا « غير ماهرين » بمعنى أنهم مجردون من بعض المهارات المتعددة الاغراض ، مثل اللحام . كذلك تدعو الحاجة الى مديرين علميين وتقنيين يضطلعون بالتحليلات الاجتماعية الخاصة بالتكلفة والربح ، والاسترداد الانتقائى ورفع كفاية القدرات الابتكارية « التقليدية »

حاملوا الاستراتيجية ، والتوقيت

لجعل الاعتماد على الذات أمرا محققا يجب أن نعرف ، لا أهدافه فقط ، ولا لماذا هذه الاهداف وحسب ، ولكن أن نحدد أيضا المسئولين عنه « اى الحاملين » وكيف يعملون لتحقيقه . ويتطلب هذا بيانا نقديا تفصيليا بالبنية الطبقية السائدة ، وبخاصة بالنسبة الى من يسيطر على الانتاج ، وعلى استخدام الفائض الاجتماعى ، ومن ثم يستطيع أن يقرر اية تكنولوجيات يسيطر واية منها يجب الغاؤها ليحل محلها غيرها وتحليل أنماط التوزيع الوطنية ضرورى لفهم الصراعات الاجتماعية القائمة وراء ادخال التكنولوجيا وتوزيعها وتكييفها وتطويرها . بعبارة اخرى يتطلب الامر أجراء بحوث لتمييز الفئات او المناطق الاجتماعية التى يساعدها وضعها على الاستفادة من تطبيق تكنولوجيا معينة ، وتلك التى تدفع وتعانى .. وعلى هذا النحو فقط يتسنى لنا أن نميز بكيفية عملية ، القوى الاجتماعية والسياسية التى تعزز أو تقاوم الاعتماد على الذات ، ومناطق النزاع ، والمناطق التى يمكن فيها التوفيق بين المصالح ، والهياكل التنظيمية الضرورية ، واخيرا الائتلافات الاجتماعية والسياسية الكفيلة بتنفيذ الاستراتيجية . هذا النمط من التحليل الذى يهتم بالقاعدة الاجتماعية الداخلية لاختيار التكنولوجيا يجب بطبيعة الحال أن يقترن بتحليل النظام الدولى السائد الذى اشرنا اليه من قبل ، والا فسوف نفقد أثر بعض العوامل والاليات الكامنة وراء النظم السياسيةوالاقتصادية والعلمية التكنولوجية السائدة فى العالم الثالث .

وتمييز حاملي الاعتماد على الذات ومصالحهم المتضاربة مهمة شديدة التعقد ومتعددة الابعاد . ومع ذلك لم يزل يعوزنا بحث منهاجي في هذه المسألة الجوهرية .

وثمة مشكلة اجتماعية اخرى تتمثل في موضوع التوقيت . وقد أوضح « جالتنج » حديثا أن لهذا الموضوع بعدين : مبدأ الوقت الملائم ، ومبدأ النظام الزمني الصحيح . فاذا أقامت البلاد النامية استراتيجياتها وخططها على أساس دقيق من التوقيت فانها لن تكون بعد ذلك في حاجة الى التصرف طبقا للنشاطات السائدة في بلاد الشمال بل انها سوف تكون لاول مرة قادرة على استخدام ضروب الاختلال في التوازن والتناقضات المقترنة بالازمة الاقتصادية العالمية بمثابة قوة دافعة لتوسيع مجال نشاطها معتمدة على نفسها اعتمادا قوميا وجماعيا . ومع ذلك فقد أهمل عامل الوقت اهمالا تاما في المناقشات التي جرت بشأن كيفية العمل لتحقيق الاعتماد على الذات .

وختاما فانه بدون حدوث تغيير سياسي واقتصادي كامل - أي بدون اعادة تنظيم البنيات الطبقي السائد ، ووظائف الدولة لصالح المحرومين وتنظيما كاملا ، يكون تطبيق العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية بالاعتماد على الذات امرا ليس مستحيلا فقط ، ولكنه أيضا يكون وهما من الاوهام . ويجب اجراء مثل هذا التغير في البلاد الصناعية أسوة ببلاد العالم الثالث ، والا لن يكون ثمة نهاية لسوء استخدام العلم والتكنولوجيا



تتمثل العلاقة المتبادلة بين التطور الحضارى ومدخلات الطاقة التى مرت بست مراحل متتابعة فى الشكل)١) :

المرحلة الاولى : الانسان البدائى (منذ مليون سنة فى شرق أفريقية) استخدام الطاقة الناتجة من الطعام فقط ، وكان يجهل طاقة النار ، وقد وجه طاقة الطعام الى عمل عضلى ، ونمو النوع وحفظه ، كما اقتصرت قدراته على استعمال أدوات بدائية منحوتة من الصخر والعصى الخشبية .

المرحلة الثانية : انسان الصيد (أوربا منذ مئة الف عام ، انسان النيندرتال) حصل على نصيب أوفر من الطعام ، وزادت قدرته على التحرك الى مسافات بعيدة نتيجة لتغذية أعضائه بأطعمة غنية وبقدر أكبر من الطاقة كما تطورت كفاءته العقلية بفضل استخدامه أدوات بسيطة مثل القوس .

المرحلة الثالثة : (الانسان البدائى زراعية منذ سبعة آلاف عام ، الهلال الخصيب) استنبت الحبوب واستخدم الطاقة الحيوانية للمساعدة

بقلم : خازميرز كوبيكى

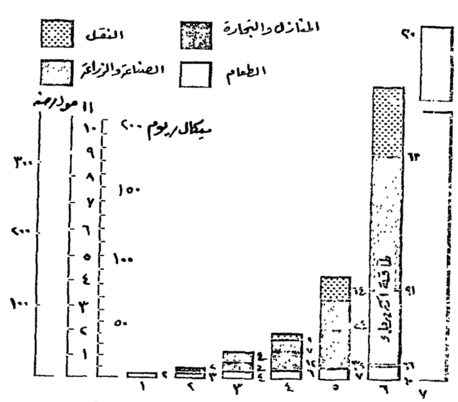
رئيس لجنة مشكلات الطاقة ، وعضو المجلس الاعلى للجنة الابحاث والتخطيط لبولندة ٢٠٠٠ بأكاديمية العلوم البولندية بوارسو ومع ذلك فأفكاره المطروحة فى هذا المقال قد تمثل وجهة نظر شخصية .

ترجمة : محمد فهيم عبد القادر

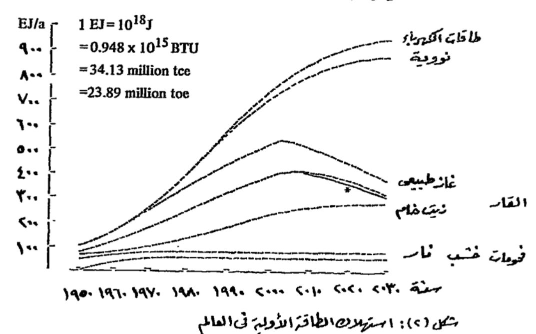
فى الانتاج الزراعى والرى ، كما اقتنى الحيوانات الاليفة كمخزون للغذاء، وقد ساعده احراق الاخشاب فى تدفئة مسكنه وفى صنع أوانى فخارية ومصنوعات نحاسية .

المرحلة الرابعة : الانسان المتقدم زراعية (شمال غرب أوروبا ، سنة ١٤٠٠ م) تطور عن طريق استخدام قوى المصادر المائية والرياح والفحم لتعويض النقص فى مصادر الاخشاب ، كما استخدم الحيوانات المدربة فى تطوير وسائل النقل ، ومن المعلوم انه عرف الحديد منذ فترة ، ونحى بعض المهارات لصنع بعض المنتجات ، مستغلا فى ذلك الطاقة المائية والنار .

المرحلة الخامسة : انسان العصر الصناعى (بريطانيا العظمى ١٨٧٥م) ارتفع استهلاكه الى ثلاثة أضعاف ما كان يستنفذه من الطاقة بفضل استخدامه للفحم والآلات البخارية ، الى جانب استخراجه الغاز من الفحم مع نهاية القرن الثامن عشر .



شكل (١): مراحل تطور الطاقة (كوبيكي، ١٩٧٦، هاموند وآخرون، ١٩٧٣).



شكل (٢): استهلاك الطاقة الأولية في العالم

المرحلة السادسة : الانسان التقنى المعاصر (الولايات المتحدة ، سنة ١٩٧٠) يستهلك الفرد ٢٣٠٠٠٠ كيلو كالورى (١) يوميا او ما يعادل طاقة ١٢ طنا فحما سنويا) فى صور متعددة من الطاقة الاولية منها الكهرباء والهيدروكربون (الزيت الخام والغاز) وهى تلعب دورا كبيرا . وتتضمن هذه الارقام الوقود الصلب المستخدم فى غير أغراض الطاقة وهو يمثل ٧٪ من مزودات الطاقة الكلية فى الولايات المتحدة الامريكية .

الاستخدام المعاصر للطاقة :

ويرجع سبب التباين بين الدول الصناعية والنامية الى حجم الناتج القومى العام ؛ كما يرجع أيضا الى الجوانب التركيبية لانجازات كل دولة .

وهناك عوامل ثلاثة تحكمت بصورة رئيسية فى النمو المستمر فى الناتج القومى العام للدول المتقدمة ومن ثم فى الطلب على الطاقة وهى :ـ

أ) فلسفة التحرر .

ب) سياسات الاقتصاد الحر .

جـ) التطبيق المناسب للاكتشافات العديدة فى مجال العلم والتكنولوجيا .

وأهم هذه المستحدثات هو :

* الآلات البخارية وماكينات النسيج (١٧٨٧ ــ ١٨٤٢) .

* السكك الحديد البخارية (١٩٢٥) .

* تقدم علم المعادن) الحديد والصلب ، ١٨٤٣ ــ ١٨٩٧) .

* وأخيرا وجود الكهرباء بجميع استخداماتها (١٨٩٨ ــ ١٩٦٠) وتأثيرها الخاص على الصناعات البتروكيماوية ، وآلة الاحتراق الداخلى .

ويرجع سبب التباين بين الدول الصناعية والنامية الى حجم الناتج الكهرباء والمحرك الكهربائى منذ ١٥٠ سنة ، ثم محرك اتو منذ ١٠٠ سنة ، وعقبته السيارة والراديو وتبعه التليفزيون منذ خمسين عاما ، وتم التوصل الى الالياف الصناعية (بيدلون ، بوليستر ، وغيرهما) منذ أربعين عاما ، وتوافق مع هذه الفترة اختراع الطائرة ذات المحرك النفاث .

جاء كل ذلك نتيجة لاستخدام الطاقة الرخيصة وخاصة عندما بدأ الزيت يلعب دوره ، ومما يذكر انه فى عام ١٩٦٠ كان سعر البرميل لايتجاوز ١٫٨٠ دولار .

وكان ذلك سببا فى أن بلدا متقدما مثل المانيا الاتحادية يزيد فيه أطوال الطرق من ٥ر١ كم لكل كم٢ سنة ١٩٦٠ الى ٩ر١ سنة ١٩٨٠ ، وارتفع استهلاك البترول والديزل من ١٨٤ كم للفرد سنويا عام ١٩٦٠ الى ٦٠٠ كجم مما أسفر عن تطوير هائل فى استخدام الزيت ومشتقاته وخاصة زيت الوقود . الامر الذى أثر على أسلوب البناء والتدفئة . بل امتد أثره الى نمط التصميمات المعمارية من خلال ادخال انماط جديدة على البناء مثل الستائر الحائطية .

وقبل أن نتناول مشكلة الزيت نسجل أن الانتاج الضخم فى الدول المتقدمة تم فى زمن الطاقة الرخيصة حتى أن نسبة الاشباع من الادوات الكهربائية (مكاوى ، مكانس كهربائية ، غسالات ، ثلاجات ، تلفزيون) بلغت ١٠٠٪ تقريبا بالاضافة الى أن ٨٠٪ من أرباب الاسر يملكون سيارات ، الامر الذى أثر تلقائيا على أساليبهم فى الحياة .

وقد تميز الاقتصاد المعاصر بالاسراف فى المواد والطاقة وسوء استخدام وسائل النقل والتغليف والاعلانات وفوق كل ذلك التهديد المتعاظم للبيئة .

الطعام كمصدر للطاقة :

اصبح انتاج الطعام مكلفا ومستهلكا للطاقة .

والجدول (١) يبين « مدخلات ونواتج الطاقة لانتاج الذرة اهم محصولات الحبوب العالمية ، ففى نماذج المزارع الصناعية (الولايات المتحدة ١٩٧٠) كانت المدخلات الاساسية للطاقة هى الميكنة بنسبة ٤ر٣٤٪ ثم الوقود بنسبة ٨ر٩٪ ثم السماد بنسبة ١٢ر١١٪ ، وبذلك يكون أثر تصنيع الزراعة ومدخلات الطاقة رخيصا مما يؤدى الى زيادة الانتاجية بمقدار يتراوح بين ٢٠٠ ضعف و ٣٠٠ ضعف .

ويفسر ذلك الاقتصاد فى وقت الزراعة والتوسع الهائل فى تحديث الريف . والطاقة المستخدمة فى زراعة الغلال تمثل جزءا يسيرا من الطاقة الكلية المطلوبة لانتاج الطعام ، فمتطلباتها على حد قول ليش (١٩٧٦) لانتاج

ونقل الخبز الابيض هى ٢٠ر٧ جمرك/كجم مقسما كالآتى :

	العمالة البشرية جول المحصول / سنويا	اجمال مدخلات الطاقة جول المحصول / سنويا	ناتج المحصول ت المحصول / سنويا	ناتج المحصول جول المحصول / سنويا	علاقة كفاية مدخلات الطاقة بالناتج
مزرعة فتيرة (جواتيمالا)	١ر١٣	٢–١	١٠ر٥	١٦	١٣ر٦
مرزعة متقدمة (الولايات المتحدة) ١٩٤٥	٠ر٠٥	٩ر٥٥	٢١ر٢	٣٢ر٢	٣ر٢
صناعة الولايات المتحدة ١٩٧٠	٢ر٠٠	٢٩ر٨	٥٠ر٦	٧٦ر٩	٢ر٦

مدخلات ونتواتج الطاقة لانتاج الذرة

١٩ر٤٪ لزراعة القمح ، ١٢ر٩٪ لطحنها ، و ٦٣ر٣٪ للخبز والتغليف والنقل ، ونسبة ال ٣ر٤٪ الباقية تمثل جهودا بشرية أخرى .

الدور السائد للزيت :

شهد القرن العشرون ، وخاصة منذ ١٩٤٥ ، تعاظم دور البترول كمزود للطاقة على نطاق عالمى (الجدول ٢)

ونلاحظ انه خلال أعوام قليلة تناقص دور الفحم (الذى غطى أكثر من ٩٠٪ فى بداية القرن) الى ٢٥٪ فى حين ارتفع دور الهيدروكربون (الزيت الخام والغاز) الى ٦٠٪ حتى أن كمية الزيت المستخرج ارتفعت الى ٦ر٦ ضعف مما يدعو الى التساؤل لماذ' احتل الزيت هذه المكانة السائدة) وبماذا أسهم فى حضارتنا ؟

من الواضح ان الشعوب الفنية اعتمدت على توافر كميات ضخمة من البترول الرخيص بغض النظر عن المعايير التى طبقتها للارتقاء بأسلوب حياتها . وتلك مشكلة تستحق منا الدراسة .

الجدول (٢) ميزان حواصـــل الطاقة الاولية :

السنة		فحم	زيت خام	غاز	قوى مائية	طاقة غير تجارية	طاقة نهوية	اجمالى
١٩٥٠	جول/ سنة	٤٤ر٨	١٩ر٦	٧ر٣	٣ر٢	١٧ر٦	—	٩٢ر٦
	نسبة مئوية	٤٨ر٥	٢١ر٢	٧ر٧	٣ر٥	٩١ر٠٠	—	
١٩٧٥	جول/ سنة	٦٩ر٥	١١٠ر٥	٥٠ر٤	١٥ر٨	٢٨ر٤	٣ر٢	٢٧٧ر٨
	نسبة مئوية	٢٥ر٠٠	٣٩ر٨	١٨ر٢	٥ر٧	١٠ر٢	١ر١	١٠٠ر٠
١٩٧٨	جول/ سنة	٧٥ر٦	١٢٩ر٣	٥٣ر٣	١٥ر٨	٢٨ر٤	٦ر٥	٣٠٨ر٩
	نسبة مئوية	٢٤ر٥	٤١ر٨	١٧ر٤	٥ر١	٩ر٢	٢ر٠٠	١٠٠ر٠

ويرجع السبب الى الخصائص الاقتصادية والتقنية التى يتمتع بها الزيت والغاز الطبيعى كمصادر أولية للطاقة ، ويوضح أندرسون (١٩٧٩) أن المشكلة الاساسية تتركز فى اقتصادية الطاقة خلال القرن الحالى حيث كان برميل الزيت الخام فى الدول الغربية يوازى أجر عامل فى الساعة فى حين يعطى انتاجا يماثل ٤ أضعاف طاقة هذا العامل فى الساعة . لذا أصبح استبدال العامل بالآلة استثمارا اقتصاديا مربحا ، الا أن هذه السياسة تتسم بقصر النظر لان الزيت الذى يتكون فى باطن الارض عبر آلاف السنين يبدد بدلا من استثماره ، وكانت النتيجة الاتجاه الطبيعى لايجاد نظام اقتصادى متكامل بمساعدة مدخلات الطاقة (الزيت) التى مولت عمليات تحديث الريف والتصنيع والنمو السكانى .

ويجدر بنا أن نأخذ فى الاعتبار حقيقة ان منتجات الزيت والغاز كمواد للطاقة فسحتا المجال لاحتمالات كثيرة مثل ميكنة الزراعة وعمليات التشييد والنقل ، كما يسرت سبل التطوير الكيفى للانتاج الصناعى عن طريق السيطرة المتطورة (باستثناء الوقود الصلب) ، كما خفضت من تكاليف المشروعات الانتاجية مثل محطات القوى .

وقد أدى هذا بدوره الى تنشيط الصناعات الكيماوية من جديد ، وخفضت أيضا تكاليف نقل الطاقة لمسافات بعيدة عن طريق استخدام خطوط الانابيب والناقلات العملاقة ، كما كانت سببا مباشرا فى شن الحروب . الا أن الحاجة الملحة فى الحصول على الطاقة ادت الى تبديد ضخم للمصادر الطبيعية وسلب للبيئة .

وظهر الوعى بأهمية ترشيد الاستهلاك فى نهاية عام ١٩٧٣ حين ارتفع سعر الزيت ومشتقاته وبالتالى سعر الغاز الطبيعى ، كما زاد سعر الفحم الى حد ما . ثم ماذا بعد ذلك ؟

الاقتصاد المتوقع للطاقة :

مصادر الطاقة ليست مشكلة فى الوقت الحاضر حيث ان كمياتها تكفى الاستهلاك لوقت طويل ، لكن المشكلة هى التغلب على القيود السياسية والاقتصادية لتحقيق النمو والحفاظ عليها والاستفادة من الطاقة بالتكاليف المناسبة . والمشكلة الرئيسية الثانية هى سوء استعمال الدول المتقدمة المروع للطاقة ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة حيث يستهلك الفرد الامريكى ضعف مايستهلكه الفرد فى دول اوربا الغربية ، ويزيد ذلك عن استهلاك الفرد فى الدول النامية من ٢٠ الى ٥٠ ضعفا ، ولا يمكن اعتبار ذلك مشكلة داخلية ما دام استهلاك الولايات المتحدة وحدها يقرب من ٣٠٪ من الطاقة العالمية ، مع أن تعدادها لا يزيد على ٥٪ من تعداد العالم .

ان الاستهلاى المعاصر للطاقة لا يمكننا دائما تبريره حيث أن عددا غير قليل من الدول الصناعية يسرف فى استخدام الطاقة بصورها المتعددة، وخاصة الزيت الخام ومشتقاته ، وهو نتيجة لايمان عميق بخرافة عاشت طويلا مؤداها أن الطاقة رخيصة ولا تعادلها ، مما أوجد أسلوباشاذا فى الحياة والسلوك . وعلى ذلك فانه لا يكفى ترشيد الطاقة والحفاظ على الحياة والسلوك . وعلى ذلك فانه لا يكفى ترشيد الطاقة والحفاظ عليها فقط بل علينا ان نغير فى أسلوب الحياة والسلوك الاجتماعى والا تعذر مواجهة احتياجات الطاقة فى المستقبل .

الجدول رقم ٣ نصيب الفرد من الطاقة الاولية فى الدول الغربيـــة المتقـدمة

	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الولايات المتحدة	١٢ر٩	١٣ر٤	١٤ر٣	١٧ر١	٢٠ر٨
دول السوق الاوروبية المشتركة					
النمســا	٥ر٨	٦ر٤	٦ر٩	١٠ر٢	١١ر٦
بلجيكـا	٦ر٢	٦ر٢	ـر٧	١٠ر١	١٢ر٥
الدانمارك	ـر٦	٥ر٨	٥ر٨	٦ر٩	٧ر٦
المانيا الغربية	٦ر٥	٦ر٧	٧ر١	١٠ر٨	١٢ر٧
فرنسا	٥ر٧	٥ر٥	٦ر٦	١٠ر٧	١٢ر٤
ايطاليا	٣ر٩	ـر٤	٤ر٢	٦ر٥	٧ر٧
لوكسمبرج	٥ر٩	٦ر٨	٧ر٢	٩ر٤	١١ر٨
هولنده	٦ر٦	٦ر٨	٧ر٣	٩ر٤	١٢ر٦
المملكة المتحـدة	٦ر١	٥ر٩	ـر٦	٧ر٢	٩ر٢

وتتفق الدول الاعضاء فى لجنة الاقتصاد الاوربية التابعة للامم المتحدة فى هذا الرأى الذى أكد أن الدول المتقدمة تتوقع برنامجا شاملا للحفاظ على الطاقة يتضمن :

١ ـ اجهزة حرارية للمبانى .

٢ ـ تقليل الوقود المستخدم فى النقل عن طريق تحسين كفاءة المحركات .

٣ ـ النقل بكميات كبيرة .

٤ ـ الغاء تكنولوجيا تكثيف الطاقة .

٥ ـ اللجوء الى طرق تكنولوجية لاستخدامات طاقة رخيصة مثل « الحرارة المركبة » .

٦ ــ انتاج القوى المحركة .... الخ .

٧ ــ التقليل من الضائع عن طريق اعادة استخدام المخلفات فى توليد الطاقة .

ومعروف أن كل الاجراءات السابقة ليست كافية لوقف النزيف الحاد فى الطاقة طبقا لتقارير مجموعة السوق الاوربية المشتركة .

والجدول الثالث يوضح الاستهلاك المتوقع للفرد سنويا . ويوضح الرقم الاول مرحلة التحول التى يمكن ان يطلق عليها الرحلة السابقة فالوضع فى الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٠ ينظر اليه كمؤشر هام ، حيث أن هذه الفترة تتميز بالتراجع الضخم فى النمو فى الدول المتقدمة (من ٣٪ الى ٥ر٣٪ سنويا) ، ومن ثم يقل بشدة الطلب على الطاقة .

الاثر الاجتماعى للذرة :

لنبدأ بدراسة هذه المجموعة من الاسئلة :

هل الطاقة النووية ضرورة ملحة ؟ ولماذا ؟

وما هى الاخطار التى تسببها ، والمزايا التى توفرها ؟

يمكننا التنبؤ بالتطورات ، توفر الطاقة فى العالم من طموحات التنمية للمجموعات الدولية (الجدول ٤) على أن نأخذ فى الاعتبار جميع احتمالات الحفاظ على الطاقة ، ولكن الجوهر هو : الى اى مدى وبأى وسيلة يمكن تحقيق انماط الطاقة الموضحة فى الجدول (٢) ، وقيمة الطاقة المستخرجة من الفحم والزيت والغاز والماء والطاقة المستحدثة ، ويمكن حساب قيمة الطاقة المستخرجة من الفحم والزيت والغاز والطاقة المستحدثة كحد أقصى ، حيث يبدأ انتاج الزيت والغاز فى الانخفاض بعد الوصول الى أقصى معدلات انتاجها عام ١٩٩٠ ، واحتمالات زيادة انتاج الفحم محدودة وبتكاليف مادية وبشرية باهظة ، وترتبط المجموعات الاستثمارية الكبيرة باستخدام الطاقة الجديدة ارتباطا وثيقا ، وبدونها تنعدم معدلات النمو .

توقعات الاستهلاك العالمى للطاقة — الجدول (٤)

سنة		فحم	زيت	غاز	قوى مائية	قوى غير تجارية	قوى نووية	قوى جديدة	اجمالى
٢٠٠٠	جول	١٦٤	١٧٦	١٣٢	٣٥	٢٦	١٤٧	١٥	٦١٥
	النسبة المئوية	٢٣ر٧	٢ر٥٢	١٩ر٢	٥ر٠٠	٣ر٨	٢١ر٠٠	٢ر١	١٠٠ر٠٠
٢٠٣٠	جول	٢٢٠	٣٢	٣٨	٤٤	٢٢	٥١٦	٦٤	٩٣٦
	النسبة المئوية	٢٣ر٥	٣ر٤	٤ر٠٠	٤ر٧	٢ر٤	٥٥ر٢	٦ر٨	١٠٠ر٠٠

لذا يصبح دور الطاقة النووية فى ملء الفراغ يمثل الحد الادنى ، ويصعب استبداله بأى مصدر آخر من مصادر الطاقة . بشرط التحديد الدقيق للمنطلبات العالمية من الطاقة . ويجدر الاشارة هنا الى أن هذه الزيادة الكبير فى طلب الطاقة الاولية لا تعنى الارتفاع بأقدار متساوية فى استهلاكها ، ومن الواضح ان استهلاك الطاقة الثانوية يتزايد بصورة كبيرة أثناء تلك الفترة خصوصا طاقة الكهرباء التى يصاحبها ضائع كبير عند تحويلها . فمثلا ضائع الطاقة فى معظم الدول المتقدمة سيرتفع من ٢٥٪ أو ٣٠٪ فى الوقت الحاضر الى ٥٠٪ او اكثر عام ٢٠٠٠ مما يلقى بالمسئولية على البحث عن انماط تحويل الطاقة ذات الكفاءة العالية ، وبعض البدائل النووية تصبح فعالة .

الحاجات الاجتماعية التى تحدد الطلب النهائى من الطاقـــة هى كالآتى :

تزايد سكانى عالمى يرتفع بتعداد العالم الى ٦٣٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ٨٠٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ .

أهمية كبيرة للذرة والصناعات المتعلقة بها مثل :

ــ انتاج أسمدة صناعية ، مواد كيماوية ، آلات زراعية ، صناعات غذائية ، الخ .

ــ زيادة مذهلة فى عدد الوحدات السكنية بمايعنيه ذلك من مواد بناء انشاءات ، وتدفئة ، وتكييف للهواء فى بعض المناطق .

ــ الحاجة الى ايجاد فرص عمل جديدة لتخفيض البطالة ولتحديث طرق وأساليب التركيب القديمة والتكنولوجيا وأيضا للارتفاع بمستوى الانتاج .

ــ حماية البيئة التى مازالت تعانى من الاهمال ، وخلق وسائل متقدمة ومناسبة .

ــ تحسين وسائل النقل وخاصة فى حشود كبيرة .

ــ الارتقاء بالتعليم والعلم وبرامج البحث العلمى والثقافة والترويح والخدمات الصحية .

ــ الارتفاع بمستوى المعيشة فى الدول النامية بناء على احتمــالات الطاقة .

ــ تأمين استمرار نمو الدول التى تعانى من نقص المصادر الطبيعية .

وعلى ضوء ما سبق تتضح أهمية التغلب على كل معوقات التنمية وخاصة العجز فى كميات الطاقة حيث ان زيادة هذا العجز ستؤدى الى التوتر الذى يهدد العالم والبشرية جمعاء بالدمار .

الطاقة النووية اليوم :

حتى منتصف ١٩٨٠ كان هناك ٥٧٠ محطة قوى نووية بطاقة انتاجية قدرها ٤٥٠ر١٦٦ ميجاوات فى ست وثلاثين دولة بين محطات عامة أو تحت الانشاء او تم الاتفاق عليها . منها ١٣٣ محطة طاقاتها ١٣٢٥٨٨ ميجاوات عاملة . و ٢٤٠ طاقتها ٢٢٢٤٢٣ ميجاوات تحت الانشاء ، و ٩٧ محطة طاقتها ٩٥١٥٨ ميجاوات متفق عليها . وأهم الانواع العاملة او تحت الانشاء هو E) مفاعل ضغط الماء الخفيف) و E

(مفاعل مبرد بالماء) وكلاهما يعمل باليورانيوم الثقيل ، علما بأن المستقبل سيفسح المجال لنوع متطور من المولدات النووية مثل

(المفاعل المولد معادن سائلة) مثل الطرز الفرنسى (سوبر فينكس) الذى يستخدم فيه الصوديوم السائل كمبرد ، ويوجد ثمانية من هذا الطراز عاملة أو تحت الانشاء فى ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا) . ومن هذه الانواع) مفاعل الغاز ذو الحرارة العالية) . ويوجد منه محطتان فى ألمانيا الاتحادية قوتهما ٣١٥ ميجاوات ، وتدرس الآن جدواهما فى دول أخرى كثيرة ، والنوع الاخير الذى يبرد

الجدول (٥) فى منتصف العقد التاسع

الدولة	محطات عاملة		تحت الإنشاء			
	المحطة	ميجاوات	المحطة	ميجاوات	المحطة	ميجاوات
الولايات المتحدة	٧٢	٥٢٤٧٧	٩٤	١.٣١.٩	٣٣	٣٧٨٥٠
فرنسا	١٨	١١٠٠١	٢٩	٢٩.٩٥	١١	١٢٦٥٠
روسيا	٣٤	١٤٢٤٥	١٢	١١٢٦٠	١٤	١٥٠٠٠
المانيا الغربية	١٤	٨٦٢٠	١١	١١٩٣١	٤	٤٥١١
اليابان	٢٤	١٥٠٠٧	٦	٥٠٨٧	٤	٣٧٩٤
الاجمالى	١٦٢	١.١٣٥٠	١٥٢	١٦٠٤٨٢	٦٦	٧٣٨٠٥
النسبة المئوية	٦٩ر٥	٧٦ر٤	٦٣ر٣	٧٢ر٠٠	٦٨ر٠٠	٧٧ر٦

بغاز الهليوم عند الوصول لدرجة حرارة ٩٥٠ مئوية سيكون له شأن كبير كمصدر فعال للتحويل الحرارى للفحم الى سائل ثم منتجات غازية ، وهو وسيلة اقتصادية حيث ان الفحم يمكن استخدامه كمادة كيمائية أولية لا كمنتج للحرارة ، وبذلك تحل منتجات الفحم الصناعى محل الهيدروكربونات .

حتى منتصف العقد التاسع يصبح لخمس دول نصيب كبير فى استخدام الطاقة النووية (الجدول ٥) وتشير التنبؤات الى أن فرنسا تحتل المرتبة الاولى فى هذا المجال حيث تضيف سنويا الى طاقتها النووية ٦٠٠٠ ميجاوات فى خلال العشر السنوات القادمة ، وقد اوضح المؤتمر العالمى للطاقة المنعقد فى ميونخ فى سبتمبر سنة ١٩٨٠ (المؤتمر الحادى عشر) حقيقة هامة (فى كلمة وزير القوى والكهرباء) فى جلسة الافتتاح هى أن التحرك نحو الطاقة النووية واستخداماتها هو مسئولية جماعية للامم للتغلب على معوقات الطاقة النووية ..

المعوقـــات :

تأتى العقبة الاساسية أمام استخدام الذرة من كارثة هيروشيما ، الامر الذى ليس له مايبرره حيث انه لا وجه للشبه بين المفاعل النووى والقنبلة الذرية . وهناك ايضا مشكلات تتعلق بالطاقة النووية .

فى عام ١٩٧٨ انخفض انتاج الطاقة النووية (فى فرنسا ، وروسيا) الامر الذى عكس اهتماما عاما حول مشكلات الطاقة النووية ، وشملت هذه المشكلات عوامل الامن فى تشغيل المفاعلات النووية وأثرها على الصحة ، واخطار البيئة ، فضلا عن حظر انتشار الاسلحة النووية ، وكلها مشكلات خطيرة يجب مناقشتها ، وقد أكد هذه المخاوف الحادث الذى وقع فى الولايات المتحدة بالرغم من اكتشاف أمن الحادث ، جاء نتيجة عيب ميكانيكى عقبته سلسلة من الاخطاء البشرية وانحسرت الخسارة فى جانب مادى ولم تتعداها لحسن الحظ الى أى تهديد تجاه البشر ، ولكن الحادث لفت الانظار الى الحظر الذى ينتج عن حادث خطير يحتمل وقوعه فى المستقبل ، وأدى ذلك الى التوصل الى افكار قيمة حول كيفية تحصين انشاء محطات الطاقة النووية فيما يختص بعوامل الامان ، ومع ذلك ظل شبح الاخطار الطارئة يفرض نفسه بالرغم من كل ذلك .

وفى تقدير احدى الدراسات أن احتمـــالات الكوارث من المفاعلات النووية (كحدوث يسبب اخطار بشرية) تصل الى ٢ر١٥ لكل ١٠٠ محطة طاقة نووية ، فى حين تصل هذه الى ٣١ر٠ لكل الاحتمالات وهكذا نجد ان اخطار المفاعلات النووية ضئيلة جدا من وجهة نظر الاحتمالات .

ولكن هذه الاحصاءات لاتطمئن الرأى العام حيث انه يوجه اهتماما كبيرا الى الحوادث الجماعية المحتملة المحددة بمكان وزمان أكثر من تلك التى تحدث على مدار الايام) مثل حوادث السيارات) أو الحوادث الممكن تجنبها (مثل الحرائق او الغرق) .

لا يمكن اغفال هذا الجانب النفسى ، الا انه يمكن اقناع العامة بقبول الحل النووى عن طريق توفير برامج تعليمية طويلة المدى وتدريب كفؤ

للعاملين ، الى جانب تأمين المفاعلات ضد الحوادث نتيجة للقصور ، ومع هذا يظل اقتناع محترفى سياسة عداء الطاقة النووية أو مشكوكا فيه .

يصعب التنبؤ(بأى اخطار محددة عند التشغيل العادى للمفاعلات والاشعاع بالقرب من المحطات ضئيل جدا (واحد فى الالف) فى حين تصل هذه النسبة الى ١٣٠ وحدة من المصادر الاخرى او مايعادل ٤٥ وحدة من الاشعاعات الكونية و١٥ وحدة من اشعاعات التربة و٤٥ وحدة من المنازل (طوب + خرسانة) و ٢٥ وحدة من الماء والطعام والهواء و ٢٠ وحدة من اشعة x و ٦ وحدات من التليفزيون الملون) ما يعادل ٣ ساعات يوميا)

تشكلت فى سنة ١٩٢٨ لجنة مستقلة غير حكومية اسمها اللجنة الدولية للوقاية من الاشعاعات (   ) وحظيت توصياتها بترحيب عالى من الهيئات المحلية والعالمية المعنية بهذا المجال وقد اوصت اللجنة بأن يكون الحد الاقصى للتعرض الاشعاعى للعمال ٥ رم (٥ الاف وحدة اشعاع سنويا بالاضافة الى ان القوانين السارية الان توجب الحفاظ على الحد الادنى للتعرض الاشعاعى ماامكن بحيث لايزيد المتوسط عن واحد رم ــ سنويا مع بعض الاستثناءات وتظل مشكلة دورة انتاج الطاقة النووية محل مجال دراسة ومن دواعى العجب ان تبدو هذه الدورة (استخراج اليورانيوم الخام وتحويله الى وقود منشط ثم انتاج طاقة الكهرباء) تقسم بهذا القدر من الامن او الخطر مثلها مثل دورة انتاج طاقة فحم الانثراسيت) استخراج ونقل انتاج حرارة او طاقة) مع فارق بسيط هو ان المكونات الاشعاعية فى دورة الفحم اكبر منها فى حالة الطاقة النووية للحصول على قدر معين من الطاقة

للوصول الى الجودة والامان والثقة فى الطاقة النووية يجب توفير

ا ــ لجان مؤيده بالسلطة المضبطية وهيئات تفتيش الى جانب خطط خاصة لمواجهة الحوادث الطارئة

ب ــ التحكم المباشر فى انتاج الاجهزة النووية والمواد المتعلقة بها

جـ ــ الاشراف الدولى على استخدام الوقود النووى والمهدر منه

والمشكلة الاخيرة هى الارهاب وفى رأى الكاتب الذى يشاركه فيه الكثيرون ان الوقود والمنشآت النووية يجب توفير حماية خاصة لها علما بأن من العسير على اى ارهابى انتاج سلاح ذرى بمفرده دون ان

يتعرض لخطر قاتل ولاننسى تعذر التأمين الكامل لوسائل النقل او خطوط الانابيب ومحطات السكك الحديدية او القيادات السياسية والاجتماعية والصناعية والصفوة العلمية والتقنية للمجتمع .. وايضا المحطات النووية

ان خط النشاط الارهابى الذى يهدد المجتمع بشل حركته يجب ان يواجهه المجتمع نفسه بازالة أسبابه واقتلاع جذوره .

الاثار الاجتماعية الايجابية للطاقة النووية

يتضح مما سبق انه لا يمكن تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى أكبر فى غياب الطاقة النووية الامر الذى يتطلب استخدام معدات وأجهزة مناسبة مما يؤثر على العمالة فى عديد من الدول الصناعية والواقع ان ٦٠٪ او أكثر من اجمالى تكاليف انشاء محطة نووية امكن تغطيتها محليا دون اللجوء للاستيراد .

يجدر بنا مراعاة التوازن الدقيق بين امداد الطاقة النووية وبين نوعية وكفاءة المعدات المستخدمة .

يمكننا اصلاح تلف فى صمام او مضخة فى المحطات التقليدية خلال عدة ساعات دون ان يتوقف العمل فى المحطة فى حين يحتاج الامر الى عطل كامل للمحطات النووية رغم ان ذلك يمثل نسبة احتمالات عالية الامر الذى يستوجب ادخال تحسينات على المعدات المستخدمة فى ذلك مثل ماتم فى معدات الفضاء

يتنبأ بعض العلماء بتشريع قيود على استخراج الغاز والزيت مستقبلا وربما الفحم وهو امر بعيد الاحتمال حيث سيقل الطلب عليها نتيجة لنفاد التدريجى لمصادرها :.

ورغم ان الطاقة الكهربائية الناتجة عن المحطات النووية ستمثل مصدرا ارخص من طاقة الفحم فان الضررين سيظلان يمثلان اكبر مصدرين للطاقة العالمية خلال الحقب القادمة (الشكل ٢) كما ستساعد الطاقة النووية تدريجيا فى تنمية مصادر جديدة للطاقة مازالت باهظةالتكاليف وما زال الطريق أمامها طويلا الا انه لا ينكر أحد ضرورة الاعتماد على مثل هذه المصادر مستقبلا وبأسرع ما يمكن فقد تصبح سخانات الشمس مثلا وسيلة اقتصادية لتدفئة المنازل (خاصة فى دول العالم الثالث) وقد يمكننا تطوير انتاج الاسمدة والغازات العضوية والايثيل من المحاصيل الزراعية وروث الحيوانات

والى ان نصل الى هذه المرحلة لابد من المرور بمرحلة تحول يكون الاعتماد فيها اساسا على الطاقة النووية لتحقيق تقدم اجتماعى واقتصادى

يستنتج البعض ان عصر الطاقة النووية سيؤدى الى عالم « كل الكهرباء » وان التدفئة التى تستنفد كمية ضخمة من الطاقة ستتحول تدريجيا الى تدفئة كهربائية ، الا ان هذا يبدو املا خاطئا ، اذ ان الحرارة الناتجة هنا تكون اكثر تكلفة من محطة توليد (حرارة كهرباء) تعمل بالطاقة النووية او الفحم او حتى مفاعل حرارى بسيط ، ومن ثم يجب عدم الربط بين الطاقة النووية والحرارة الكهربائية الا عند التوسع فى « تدفئة

الاحياء » فى الدول الصناعية خاصة من حرارة محطات توليد « القوى والحرارة معها » ، وبذلك فان التدفئة الحالية من الغاز والزيت المنتشرة والتى تسبب دمارا شديدا للبيئة ستنحسر تدريجا ... كل ذلك بالاضافة الى احتمال تحويل الفحم الى غاز ومنتجات سائلة حيث يمثل ذلك ميزة لا يمكن التقليل من شأنها .

الاخطار البيئية :

تسبب التطور العالمى المعاصر فى وجود اخطار بيئية كما ونوعا تهدد الجنس البشرى ، وتتمثل هذه الاخطار فى :

ا) نفاد المصادر .
ب) تلوث الهواء والماء والارض بسبب المركبات الكيمائية والاشعاعية والحرارة والتراب .
جـ) تراكم النفايات ..
د) التدهور المحتمل فى المناخ .
هـ) الضوضاء .
و) تلوث الطعام .
ز) زحف العمران على الاراضى الزراعية وخطر زحف الصحراء والتآكل ..

والآن هل اضاف انتشار الطاقة النووية تهديدا جديدا او ضاعف من الاخطار الموجودة ؟

بعد دراسة المشكلة بكل دقائقها يمكن تقرير ان الطاقة النووية يمكنها تقليل الاخطار بصفة عامة وتسهم فى حماية البيئة عن طريق :

امكان تخفيض نسبة التلوث الجوى عند استخدام المحطات النووية اكثر منها عند استخدام محطات تزود بالفحم .

تلوث الماء الكيمائى اكبر بكثير منه فى حالة الفحم ، فى حين ان التلوث الحرارى اكثر فى حالة المحطات النووية حيث تتطلب اختيار مواقع مناسبة او تبريد صناعى مكلف .

تصنيع المنتجات من النفايات السامة يجب معالجتها ، وهو أمر امكن تحقيقه ولكن بصورة مكلفة جدا (حوالى ٢٠ ٪ من اجمالى انتاج الطاقة) .

ان التلوث بشأن كمية الكربون لا يحدث من المحطات النووية لانه لايوجد احتراق للهيدروكربونات .

ان انتشار الطاقة النووية لا يمثل استنفادا للمصادر الطبيعية مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعى خاصة عند استخدام الطرازات المتقدمة مثل « الطراز السريع التغذية او مفاعل الحرارة العالية » .

مركز مطبوعات اليونسكو

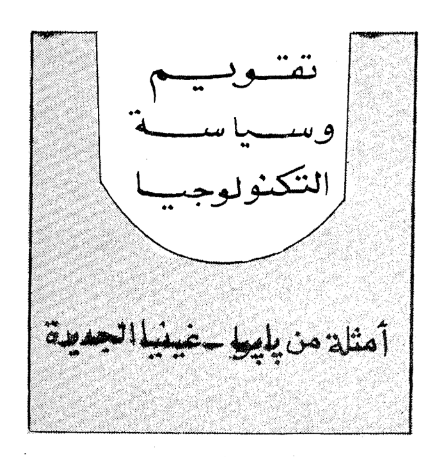
يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوچين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



ليست التكنولوجيا سلبية من الناحية البينية ولا عديمة الفاعلية من الناحية الاجتماعية .. فتكنولوجيا المجتمعات التقليدية موجودة لانها تعمل على ضمان مستوى من الاستغلال قادر على المحافظة على ذلك المجتمع فى حالة توازن يتعلق بالعلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها ، أى المحافظة على حالة من الاكتفاء الذاتى المحلى أو الاقليمى . لكن التكنولوجيا ليست بالوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ، وانما هى فى الواقع واحدة من مجموعة أدوات اجتماعية وثقافية واقتصادية تنتشر وتوزع بالاشتراك والاتفاق بعضها مع البعض .

والحاجة الى التكنولوجيا الجديدة ـ اى الى الابتكار التكنولوجى ـ تنشأ أساسا من اختلالات تطرأ على التوازن بين الكائنات وبيئتها فى انتاج وسائل العيش ، أو عن طريق ادراك حاجات لا يمكن اشباعها بابقاء الانتاج فى مستويات كانت من قبل متمشية مع التوازن بين الكائنات والبيئة . ومثل هذه الاختلالات ، أيا كان سببها أو اسبابها ، هى جوهر التنمية الاقتصادية .

بقلم: كِنْث نيوكومب

رئيس وحدة تخطيط الطاقة فى وزارة المعادن والطاقة فى بابوا بغينيا الجديدة ، وزميل بحث فى المركز المشتغل بالموارد والدراسات البيئية بالجامعة الوطنية فى استراليا
ترجمة : الدكتور راشد البراوى

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

استاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا .. عين عضوا متفرغا بمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بادارة البنك .. له مؤلفات عدة .

وتمشيا مع الاغراض التى يتوخاها هذا المقال سوف آخذ الحاجة الى التنمية الاقتصادية على انها أمر مسلم به ، واوجه السؤال عن كيفية ابتداع أو انتقاء وتقويم التكنولوجيات التى تخدم هذا الفرض فيما تعتبره الطريقة الافضل من وجهة نظر المجتمع .

هذه الدعوى مهمة اذ يمكن افتراض اننا نعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية لذاتها ، أو أن الانماط التقليدية للحياة والتكنولوجيات التى تدعمها هى بالضرورة قاصرة ومآلها النسيان سريعا لصالح حل مؤقت هو اقتصاد السوق .. ففى بابوا بغينيا الجديدة ، ناهيك عن بلاد أخرى ، أمثلة كثيرة عن مجتمعات ترفض زخارف الاساليب الغربية فى الحياة لانها راضية بالفعل عن رفاهتها الاجتماعية والمادية .

بل هناك أمثلة عن جماعات قروية ترفض العمل لقاء أجر منتظم وان توافر لهم وكان قريبا من دورهم ، وبذلك يخلقون الحاجة الى هجرة الايدى العاملة حيث تبدو قوة العمل للنظرة السطحية وفيرة .

وفى الإمكان فى بابوا (غينيا الجديدة) كما فى أماكن اخرى ، أن تأخذ تجربة السلع الاستهلاكية المعمرة التى تستخدم فى المجتمعات الحضرية وفى مواضع ريفية منعزلة بأسباب الحياة الغربية ، نقول أن هذه التجربة وما يعقبها من طلب عليها حافز كاف على ممارسة انتاج اقتصادى يزيد على المستويات التقليدية . ولكن مثل هذا الطلب قد يأتى فى أعقاب تغييرات أساسية تشيع الاضطراب فى التوازن السابق بين الكائنات الحية والبيئة . ويتوسع ويلكنسون (١٩٧٣) فى شرح هذه المفاهيم .

ما من شك فى أن جميع المجتمعات التى تحضرت أو دخلت بطريقة ما فى معاملات مع اقتصاد السوق الأوسع نطاقا أصبحت فيها التنمية الاقتصادية هدفا لا يحتمل الجدل ، ولا يعود فيها وجود للتوازن الاصلى ويصبح من الضرورى وجود مستوى جديد وأعلى لاستخدام الموارد وهو ما لا يمكن أن يحدث الا عن طريق الاخذ بتكنولوجيا وتقنيات جديدة .

استراتيجية التنمية وتقويم التكنولوجيا :

لا يمكن اعتبار التكنولوجيا « مناسبة » الا فى اطار بعض أهداف سبق تقريرها أو تلقى القبول بوجه عام على أنها توجه التغيير المفيد . وبمجرد تحديد هذه الاهداف يمكن الحكم على ما اذا كان من المحتمل ان تؤدى التكنولوجيا الى تحقيق هذه الاهداف أم لا . والواضح أن أنماط التنمية الاقتصادية تتفاوت تفاوتا واسعا ، ويمكن تقريرها من الناحية السياسية طبقا لاهداف سبق تحديدها .

وهذا مفهوم ضمنا من تفسير التكنولوجيا المناسبة الذى أخذ به اجتماع على مستوى الوزراء فى « الندوة الدولية عن التكنولوجيا الصناعية المناسبة (١٩٧٩) :

فى جابوا (غينيا الجديدة) روجوا لخطة من نقاط ثمان (١٩٧٨) ، وهى خطة تضع تبين أهمية الامور التالية : زيادة السيطرة الوطنية على الاقتصاد ، توزيع للمنافع الاقتصادية يكون أدنى الى المساواة ، لا مركزية الانشطة الاقتصادية ، الانشطة الحرفية الصغيرة ، اقتصاد أكثر اعتمادا على الذات ، زيادة مساهمة الايرادات المحلية فى وجوه اتفاق الدولة ،

مشاركة أقرب الى المساواة من جانب المراة فى الشئون القومية . سيطرة الحكومة على القطاعات ذات الاهمية بالنسبة الى تحقيق التنمية المرغوبة .

يمكن بالطبع التساؤل فى بعض الحالات هل تجلو الاهداف التى تتبناها الحكومة أهداف الشعب ، أو بعبارة أخرى هل تجلو اهداف كل جماعة تحت مظلة الحزب الحاكم السياسية ، ولكن يجب أن نتطلع الى تنمية أهداف الحكومة الوطنية القائمة ، ثم الى الادارات الاقليمية والمحلية ، واخيرا على مستوى القرية (بقدر ما تعبر هذه الادارات عن نفسها) ، حتى نحصل على تعريف من الدرجة الاولى للتكنولوجيا التى تعد مناسبة . وبقدر ما تؤدى هذه المعايير الى تكنولوجيا قادرة على البقاء من ناحية تأثير البيئة على الكائنات فى اطار تحقيق أهداف التنمية لن يكون هناك جدال . ولسوء الحظ ليس الحال هكذا دائما .

وواضح أيضا ان الانتقال من العام الى الخاص يفسح مجالا واسعا امام التفسير ، وهنا يكمن الفن الحقيقى لتعويم التكنولوجيا . الخطوة الاولى فى هذا التقويم نظرية ، فيجب الاعتراف بأن التكنولوجيا نفسها هى « طرق الجبل الثلجى العائم » وخاصة عندما يتعلق الامر بتقويم الاثر الاجتماعى .

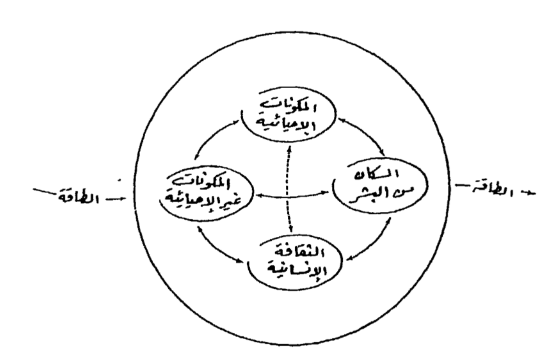
التكنولوجيا « طرف الجبل الثلجى العائم » :

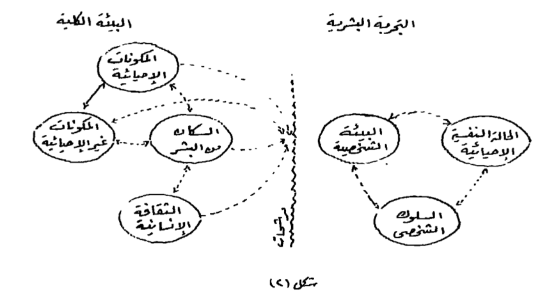
الآلة عديمة النفع اذا لم تكن هناك طاقة أو مواد لتصنيعها أو بيئة يجب العمل عليها أو مواد ومهارات لصيانتها ونظام اجتماعى قادر على انتاج وتقديم هذه الضروريات ودعم الخدمات وتوزيع واستخدام ما تنتجه هذه الآلة . والاخفاق فى تأييد اى من نظم الدعم هذه فى المستوى الذى يتمشى مع أدائها الاقتصادى يؤدى الى فشل بالنسبة الى التكنولوجيا .

ربما تكون اعادة توزيع استخدام موارد المجتمع من الوقت من أهم القوى الدافعة الى الابتكار التكنولوجى . ان أكثر التكنولوجيات قدرة انتاجية تضع فى اطارها الاجتماعى طائفة من العوامل الثابتة التى قد تتمشى او لا تتمشى مع استخدام المجتمعات للوقت . وبعبارة أخرى نقول ان الوقت الذى تتطلبه ادارة آلة بطريقة فعالة يجب أن يتلاءم فى يسر وسهولة مع مجال حياة القائمين على تشغيل التكنولوجيا وحياة الذين يديرون النظم والاجهزة التى تساندها .

وتحرص التكنولوجيا وخاصة التى تحركها العضلات على توزيع الوقت لا بشكل مباشر فحسب عن طريق تشغيلها ولكن ايضا فى انتاج وتقديم عوامل الانتاج والطاقة والخدمات وكذلك فى تقديم المنتج الى المستهلكين .

ويحسن ايلتش (١٩٧٤) بيان مبلغ الوقت غير المنظور الذى تتطلبه التكنولوجيا ؛ وذلك عندما يتحدث عن شدة تعلق المستهلك الامريكى بسيارته ففى تقديره ان الامريكى بالمعنى الصحيح يخصص لسيارته أكثر من ١٦٠٠ ساعة فى السنة . وينفق أربعا من ساعات عمله الست عشرة فى الطريق او فى جميع الموارد التى تمكن من الانتقال بالطرق البرية . هنا يوضح أنه بينما يسرنا ان نتمكن من قطع مسافات قصيرة بسرعات تتجاوز ثمانين كيلو مترا فى الساعة فاننا لو حسبنا مجموع الوقت المخصص لصيانة الطرق بالمقارنة مع عدد الكيلو مترات الفعلى التى يتم قطعها لوجدنا أننا فى الواقع نجرى بسرعة تقل عن ثمانية كيلو مترات فى الساعة .





شكل (٢)

العلاقة بين البيئة الكلية والتجربة البشرية :

ان الوقت الذى يستخدم لدعم التكنولوجيا وقت يعاد تخصيصه من نشاط آخر . وحتى تقويم استبدال تكنولوجيا « قاصرة » بوسيلة حديثة « ذات كفاءة » مع تعريف الكفاءة بعدد الساعات التى ينفقها الفرد على الوحدة من الانتاج ليس بالامر البسيط . فقد تكون للعمل الممل والشاق فى ظاهره قيمة اجتماعية أو ثقافية غير ملحوظة ، أو يكون الوقت الذى يوفره ابتكار تكنولوجى يمكن استخدامه فى طرق تبعث على الدهشة وان لم تكن منتجة بالضرورة . ولقد وجد سالسبورى) ١٩٦٢) أن الوقت الذى يوفره أهل سيانى فى بابوا (غينيا الجديدة) فى قطع الاشجار بفؤوس من الصلب بدلا من فؤوس من الحجارة يعاد استخدامه لا للتخفيف من العبء العام ومن ثم للتقليل من عمل النساء ، وانما استثمر بدلا من ذلك فى نشاط أكثر مظهرية وفى القتال وتوفير وقت فراغ للرجال .

فى مسح سابق عن التغيير التكنولوجى وآثاره الاجتماعية قامت به الامم المتحدة ضربوا مثلا له صلة بالموضوع عن القيمة الاجتماعية التى تنطوى عليها عملية جلب الماء فى جرار من الفخار من بئر تقع على مسافة من القرية ، وهى عملية شاقة وقاصرة على ما يظهر . ركبت ماسورة احتياطية فى القرية باعتبارها من المنشآت العامة ، ولكن النساء شكون مر الشكوى لان هذا العمل أزال عندهن الشىء الرئيسى الذى يتركز عليه التغيير الاجتماعى . ويبدو انه فى مثل هذه الظروف كانت الطرق التقليدية فى جلب الماء شيئا لازما للحفاظ على الشبكات الاجتماعية فى القرية ، وكانت الفكرة التى تذهب الى أن العمل المطلوب شاق فكرة من تصور شخص دخيل حسن النية أكثر منها فكرة حقيقية .

وعلى سبيل التلخيص أقول اننى من جهة ارى أن الطلب على التكنولوجيا الجديدة تنشطه الى حد كبير الاضطرابات التى تصيب التوازن الايكولوجى السائد ، وانه لكى نقدر تأثير التكنولوجيا الجديدة يجب فهم مصدر (أو مصادر) هذه الاضطرابات . ومن جهة أخرى اريد فقط أن ابين أن تأثير تغيير التكنولوجيا تأثير معقد ويصطدم على نطاق واسع بالنظم الاجتماعية بمثل ما يصطدم بمحتواها المادى .

اساليب تقويم التكنولوجيا :

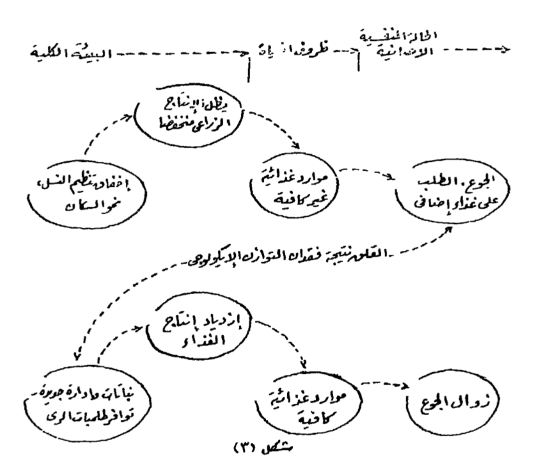
تتمثل البداية المفيدة فى تصور الهيكل العام لنظام ايكولوجى يخضع لسيطرة الانسان ، وتصور التفاعلات البيئية التى تحدد حالة الرخاء البشرى وتؤثر فى استجابة فرد أو شعب للتغيير البيئى .

وخلال السنوات العشر الماضية ، أو ما يزيد عليها ، أعد المتخصصون فى الجامعة القومية الاسترالية ، ومنهم ستيفن بويدن بوجه خاص ، خرائط تساعد فى دراسة ايكولوجيا المجتمعات البشرية (الشكلان ١ و ٢) . ودخل تحسين كبير على الادوات اللازمة لبدء أمثال هذه الدراسات وذلك من خلال دراسة للايكولوجيا البشرية فى هونج كنج) بويدن وآخرون ، ١٩٨٠) ، وانى لاقدمها هنا كما ظهرت فى مطبوعات اليونسكو (١٩٧٦ ، ١٩٧٨) .

ولقد أعددت نموذجا يمثل الاستجابة للتغيير البيئى داخل الاطار العام الذى رسمه بويدن ، وذلك لتمثيل اتجاه الابتكار التكنولوجى نحو التنمية الاقتصادية استجابة لحاجات حقيقية أو متصورة ، ربما فى أعقاب انهيار فى التوازن الايكولوجى على المستوى المحلى (الشكل رقم ٣) . ووضع بويدن ايضا (١٩٧٩) قائمة لمراجعة المتطلبات الاجتماعية والمادية المشتركة اللازمة لخير البشر ، وهذا يمكن أن يفيد فى تحديد اتجاه محاولة أولى تبذل لفهم أهم متغيرات التغيير فى نظام ايكولوجى تجرى دراسته .

الشكل رقم (٣)

مثـــال عن تطــور الحاجة الى الابتـــــكار التـــكنولوجى



شكل (٣)

من هذه النظرة العامة يمكن أن نحصل على تمثيل اكثر خصوصية لديناميكية السكان ممن هم موضع الدراسة . ثم يجرى اعداد استراتيجية للأبحاث والمنهج والخطوط الزمنية . ان نظام مخطط الدراسة هذا مضلل الى حد ما ، اذ بمجرد أن يبدأ البحث يكون هناك وقت يتم خلاله الكشف بصورة متكررة عن محدودات السلوك الاقتصادى والاجتماعى ذى الاهمية المحلية كما كان اختيار المتغيرات القلائل نسبيا فى الحــالة الاولى التى تستأهل الدراسة المكثفة . وبرغم هذا فالاسلوب التنظيمى الذى يعترف بالطبيعة الايكولوجية للمشكلة والتفاعلات المحتملة فى اية مجموعة سكانية بين مكونات النظام الايكولوجى الثقافية والبيولوجية هو اسلوب مفيد دائما بل لازم فى الواقع لاتخاذ القرار الحكيم .

والمزالق التى ينطوى عليها أسلوب مالى بالمعنى الدقيق وضـــيق الافق العقلى للابتداع التكنولوجى أشد ظهورا فى تنمية وادارة الطـاقة منها فى أى مكان آخر وخاصة فى المناطق الريفية وعلى مستوى القرية . وبوصفى من المخططين فى مجال الطاقة استطيع أن أقدم أمثلة حية تبين

أن المحتوى الاجتماعى والثقافى للتغيير التكنولوجى ربما يكون أهم بعد من أبعاده .

البيوغاز فى قرى بابوا (غينيا الجديدة) :

لقيت تكنولوجيا البيوغاز الصغير ترحيبا واسعا فى الهند والصين .

ففى الصين تم تركيب نحو ٧ ملايين وحدة ، ولكن دون تقديم معلومات عن سبب فشل نحو ثلث هذه الوحدات (تشن وتشن ، ١٩٧٩ (وفى جنوب ووسط الصين على الاقل حاجة ايكولوجية حقيقية الى الابتكار التكنولوجى الذى يمثله جهاز البيوغاز ، وحتى فى العقد الثالث من القرن الحالى كانت هناك بيانات مقنعة عن المواد الرئيسية التى تغذى المصانع وعن الطاقة (بك ١٩٣٧) . ولم يعمل النمو السكانى الخارق للمألوف الا على زيادة حدة هذه الحاجات .

وفى بابوا (غينيا الجديدة) فلما تكون هناك حاجة ايكولوجية هى من القوة بحيث تبرر انكار الكثير من الاسباب الثقافية الاساسية التى من اجلها قد يرفضون تكنولوجيا البيوغاز ، ففى أوائل العقد الثامن جربت عشرون وحدة على الاقل تم تركيبها ، فكان نصيب الوحدات على مستوى القرية هو الفشل الذريع .

وأسباب الرفض الاساسية هى عادات ومعتقدات ثقافية وتقليدية بوجه خاص (سامانا ، ١٩٨٠) . فمعظم أهل بابوا) غينيا الجديدة (يعتقدون فى خرافات قوية جدا تتعلق باستخدام الغير لفضلات اجسادهم على اى شكل ، وهذا المانع الثقافى يحول دون جمعها من اجل استخدامها فى انتاج البيوغاز . فحتى يمكن استخدام سماد الخنازير يجب ان توضع الخنازير معا فى حظائر قريبة من القرية ، وهذا لا يتطلب استثمارات رأسمالية فحسب لعمل أرضيات من الخراسانة أو من شرائط رقيقة من الخشب او ما يشبهه وموارد الماء ، ولكنه يتطلب أيضا عملا أكثر بكثير لتوفير الغذاء الذى تحصل عليه الخنازير عن طريق الرعى المجانى .

ومشكلات الطاقة على مستوى القرية ، وان كانت تلفت النظر ، لا تدفع الناس الى تغيير أساليب حياتهم وترتيباتهم الاجتماعية بما يكفى لتسهيل ادارة تكنولوجيا صعبة من الناحية البيولوجية مقابل عائد قليل فى الغاز واهتمام أقل باستخدام الفضلات بطريقة انتاجية .

ولقد ادخلت وحدات كثيرة تتراوح سعة الواحدة منها بين ١٠,٠٠٠ جالون ر ٦٠,٠٠٠ جالون فى صناعة البن ، وجرى ذلك على أيدى مجلس حضرى لتصنيع لب التن ومياه المجارى على التوالى . غير ان هذه لا تواجه

حواجز ثقافية ذات شأن لانها بعيدة عن القرية ويمكن أن توفر ادارة كاملة وقيودا متطورة .

وفى أوائل عام ١٩٨٠ عادوا الى تجربة البيوغاز على مستوى القرية ، وفى هذه المرة بدأت التجربة بوصف مفصل لما تحتاج اليه من استثمارات وادارة ،وللمنتجات التى يتم انتاجها . ورفض أهل القرى التكنولوجيا على الفور .

انتاج الفحم النباتى على مستوى القرية :

أول انتاج للفحم النباتى على مستوى القرية فى بابوا (غينيا الجديدة) بدأته مجموعة من رجال احدى الارساليات عام ١٩٧٦ ، وكان ذلك فى ايا ليبو بالمرتفعات الجنوبية ، واستخدمت ـ انتاجه طريقة الفرن الفخارى . بدأ أهل القرية يشتغلون فى هذه الصناعة بحماسة وهم يتوقعون مكاسب كبيرة . وكانوا متحمسين بسبب ما كانوا يتوقعونه من آمال فى منطقة لم يكن فى الامكان فيها استخدام أسلوب الزراعة النقدى .

تطلبت طريقة الفرن الفخارى حفر خندق عمقه بين مترين وثلاثة أمتار ، وطوله عشرة أمتار ، وعرضه بين ثلاثة أمتار وأربعة امتار ، مع حفر قنوات من قاع الخندق تسمح بصرف الماء ودخول الهواء . ويقطع الخشب ويكوم فى أعلى الخندق ، ثم توضع فوقه أوراق الاشجار والطين . وتضرم غار فى الداخل ، ويضبط دخول الهواء لضمان التفحيم لا للاحتراق الكامل . والمراقبة عسيرة لان الثقوب التى يتسرب منها الهواء تظل تتكون كلما تغير حجم الشحنة الداخلية فى اثناء الاختزال الذى يسببه التفحيم .

الطريقة على الاقل رخيصة ، ويمكن استخدامها فى معظم الاماكن ، ولكن مساوىء التكاليف الاجتماعية وتكاليف الموارد هى من الارتفاع بحيث تكاد تتحول دون استخدامها . وهى تنطوى على توجيه الاهتمام المستمر لمنع زيادة دخول الهواء واخراج المادة المحترقة لفترة تتراوح بين سبعة أيام وثمانية أيام . ثم يجب اغلاق الفرن وتركه ليبرد سبعة أيام اخرى . وليس أهل القرى اكثر استعدادا من غيرهم للبقاء ليلا ونهارا بجانب كوم يخرج منه الدخان . وكثرت الشكاوى .

وفائدة هذه الطريقة يسيرة جدا . فطبقا لما قاله ا . ولسنج وأورده باول (١٩٧٣) تبين الاختبارات التى اجريت فى غانة أن الفرن الفخارى التقليدى ، وهو تكنيك مشابه جدا ، أنتج ٩ر٥٪ من وزن الخشب فى الفرن على صورة فحم نباتى) بخلاف ما يخبو) . وعلاوة على ذلك فالفحم يتسرب اليه التراب من السقف ، ومهمة فصله من المزيج قذرة وغير

جذابة من الناحية الاجتماعية . وكانت انتاجية العامل تتراوح بين كيلوجراما و ٢٠ كيلوجراما للفــرد فى اليوم . والنتيجة النهائية حفرة فى الغابة غير مملوءة وخطرة وغير منتجة .

وباختصار شكا الناس طويلا وبشدة ، وتلاشت الصناعة برغم عدم وجود بدائل .

وفى عام ١٩٧٩ وبناء على طلب من أهل القرى ادخلت فى منطقة اياليبو « معوجة معدلة يرجع أصلها الى جزر الهند الغربية . وهذه تتكون من أنبوبتين من صفائح سعة كل منها ٢٠٠ لتر ، ومحماتين بشـــكل مناسب . وجزء منهما فى الارض فوق قواعد متينة ، ولها شقوق وجدران مناسبة لتحفظ الحرارة دون أن تخمده وتحت الصفائح خزانة احتراق ، وتستخدم فضلات من الخشب لتسخين كمية من خشب جيد تصلح لعمل الفحم النباتى ، ويوضع داخل الانابيب فى بداية كل دورة وبعد حوالى ساعة يطرد الماء من على الخشب الموجودة بالداخل ، وتخرج الغـــازات المتصاعدة بقوة ، عن طريق ثقوب صغيرة فى الصفائح الموجــودة فوق النار ، مما يؤدى الى رد فعل ينتهى باتمام انتاج الفحم النباتى .

لا يستغرق التفحيم سوى ست ساعات ، وهو رائع . فبخـــلاف اشعال النار فى أول الامر فانه لا يتطلب ادارة ، كما يمكن انتاج هذا الفحم بسهولة خلال ساعات النهار . وكفاءة المعوجة عالية ، فيبلغ حجم الفحم الناتج حوالى ٢٥٪ من وزن الخشب ، بما فى ذلك استخــدام فضلات الخشب فى خزانة الاحتراق . وهذا يعنى أن كل وحـــدة من الخشب تنتج اربعة امثالها او خمسة امثالها من الفحم ، وهذا معنـــاه مجهود أقل وعائد اقتصادى اكبر (يمكن انتاج ٥٠ — ١٠٠ كيلوجـــرام لليوم / رجل) . والصفائح يسهل الحصول عليها ، ولكن قوة التحمـــل مشكلة ، مما يؤدى الى صنع أنابيب قوية من الصلب السميك .

الا أن أهل القرى ممن يصنعون الفحم النباتى مسروورون من الصناعة ، وحريصون على اجراء التحسينات التى تطيل من عمر المعوجات . ومن ناحية المجتمع فالصناعة هى الآن موضع القبول تماما .

المشـــكلات التنظيمية
وتقـــويم التكنولوجيا
الـــوقت والمـــوارد

يجب أن يكون مفهوم الابتكار التكنولوجى الذى يؤثر فى التغيير الاجتماعى موضع التقدير الآن فى كل حكومة وادارة ، ويجب ان نتوقع من المخططين وصانعى السياسة فى معظمها أن يؤمنوا بأن ثمة تغييرات

مهمة يمكن اجراؤها فى حياة المجتمعات عن طريق التغيير التكنولوجى . لكن هناك شيئا آخر تماما هو اجراء التقويم المناسب لطبيعة وأبعاد التأثير الاجتماعى الذى يحتمل أن يحدث ، والتعبير عن هذين تعبيرا عادلا بتقويم المشروعات .

أولا : وحتى فى البلاد المتقدمة فعلم تقويم الآثار الاجتماعية علم حديث المنشأة برغم صدور تشريعات فى ولايات معينة بالولايات المتحدة تنص على ما يتطلبه مثل هذا التحليل للتطورات الكبرى .

وثانيا : لا يتوافر الوقت والموارد فى البلاد النامية حتى لو وجدت المهارات والرغبة فى اجراء الموازنة المناسبة بين التكاليف الاجتماعية والاعتبار المالى البحت لمشروعات التنمية . ان الحاح المشكلات الاقتصادية التى تواجه معظم البلاد ، بما فيها البلاد المتقدمة ، يؤدى حتما الى حلول وسط بالنسبة الى عمق ومدى تقويم الاثر الاجتماعى الناجم من شىء يتراوح بين منجم كبير ووسيلة لصناعة الاغذية على مستوى القرية . الحافز الكبير هو التحرك بسرعة ، لان الحاجة الى التنمية ملحة . فمجرد الدخول فى اقتصاد السوق الاوسع نطاقا ، وهو ما يعقب بالضرورة فقدان التوازن الايكولوجى المحلى ، فان القوة الدافعة على التنمية كبيرة ويكاد لا يمكن انكار الضرورة الملحة .

كيف تأمل ادارة صغيرة مرهقة بالعمل أن تواجه العبء الاضافى الذى يمثله تقويم مفصل للآثار الاجتماعية فى هذه البيئة المضطربة التى تتخللها وتعقدها فى العادة النزعات السياسية واعتبارات الغيرة والعقليات الضيقة الآفاق ؟ فى المعاهد العلمية قد تراوغ الاجابات المباشرة فى تحليل التكلفة والمنفعة الاجتماعية ، ولكن فى حقائق الحكم كثيرا ما نكون أكثر من راضين لمجرد أن الاموال تتدفق علينا كما نشاء .

النيات والتصورات المسبقة :

ومع كل فمن الخطأ الظن بأن المخططين وصانعى السياسة بالعالم الثالث لم يكونوا يبدون اهتماما عميقا بالمشكلات التى ينطوى عليها التغير الاجتماعى الذى تحدثه التنمية الاقتصادية السريعة وما يقولو عنها من عوامل مساعدة تكنولوجية .

فالتحضر الذى يصاحب التنمية الاقتصادية يجلب معه نظاما اجتماعيا جديدا يقلب الهياكل الاجتماعية التقليدية راسا على عقب ويجعل الشباب أوفر استعدادا من الشيوخ للبقاء ، ويضع الكثير من الناس فى فراغ الانتقال بين التقاليد التى تبقى على استقرار مجتمع القرية من جهة والاضطراب العالى النزعة الذى تحدثه المجتمعات الحضرية من جهة

اخرى . هنا لا تأتى التغييرات باضطراب اجتماعى مؤقت واضطراب دائم احيانا ، فالجريمة والمقامرة وتعاطى المسكرات والدعارة يسير بحذائها فقدان التقاليد الثقافية التى كانت على الاقل توفر تماثلها فى المكان والزمان .

ان المظاهر التى توضح تغييرا تكنولوجيا لم يطبق بصورة طيبة تحصر بشأنها غالبا المجتمع والقادة السياسيون فى بابوا (غينيا الجديدة) . لكن ليس واضحا حدوث الاندماج الذى يربط بين السبب والنتيجة ، ويسعى الى فهم تطور التغييرات التى تعتبر غير مرغوب فيها حتى يتسنى اعداد استراتيجية اصلاحية للتنمية .

فمثلا : كثيرا ما يكون هناك راى مسبق لا فائدة منه ، يعتبر الابحاث نشاطا لا مبرر له بالنسبة الى بلد نام ، وبذلك يخلط هذا الراى بين البحث الاساسى والبحث التطبيقى . ان القليل جدا من التكنولوجيا الجديدة يخرج من معظم بلاد العالم الثالث الصغيرة ، ولكن الاثر الاجتماعى والاقتصادى الناجم من تكنولوجيا منقولة من بلد اخذ بأسباب الصناعة ومتقدم هو اثر له اهمية خاصة ، ويستحق أن يبين بعناية وأن يجرى البحث بشأنه قبل أن تعمم هذه التكنولوجيا . والامثلة التى سلف ايرادها عن الفحم النباتى والبيوغاز فى القرى توضح الحاجة الى مثل هذا البحث التطبيقى .

هناك فرضان شائعان يؤثران فى سياسة تقويم التكنولوجيا ، أحدهما فكرة ان « الصغير جميل » ، والآخر أن التكنولوجيا التى تكثر من استخدام الايدى العاملة امر يصلح بالضرورة للبلاد النامية . وبرغم الكثير الذى يمكن أن يقال فى تزكية كلا الفرضين فان صلاحيتهما لا تثبت الا فى بيئات معينة ، حتى وان راجت الفكرة التى تعتبر أنهما مرغوب فيهما .

الصغير جميل وكذلك التكنولوجيا التى تكثر من استخدام الايدى العاملة)

اذا كانت دولة قومية مثلا تعداد أهلها بالملايين ، تملك الموارد التى تحل الى حد كبير محل سلعة رئيسية مستوردة وترغب فى تحقيق الاكتفاء الذاتى ، ففى هذه الحالة يكون الانتاج الكبير امرا حتميا .

يمكن أن نبين أن الوقود الكحولى فى البلاد النامية صناعة جديرة بالاحترام ولكنها قلما تكون مربحة جدا (البنك الدولى ، ١٩٨٠) . والواضح اننا الآن وسط انتقال عالمى نحو انتاج الوقود السائل بطريقة تنافسية من الناحية الاقتصادية ، من مصادر كثيرة خلاف البترول . ولقد قامت فى بابوا (غينيا الجديدة) صناعة الكحول من نبات الكسافا وبدات بصغار ملاك الارض املا فى أن يشاركوا فى انتاج المحصول ، وسريعا جدا أصبح

واضحا أن الصناعة لن تكون قادرة على البقاء الا اذا توافرت لمزارع الكسافا الكبيرة ادارة متقدمة واقيم المصنع وسط المزرعة . وهذا يجعل فى الامكان استخدام نسيج السويقان استخداما كاملا كوقود للمصنع ، واستخدام مادة أوراق هذا النبات للغذاء البروتينى . كما يعاد استخدام المخلفات بكفاءة كسماد . هذه المنافع لها اهمية ايكولوجية واقتصادية كبيرة .

ويشكل نقل الجذور من اراضى صغار الملاك بالقرية عبئا اضافيا لاتتحمله التكلفة اذا أخذنا فى الاعتبار ان الثمن الذى يدفع مقابل الورقات منخفض جدا بالنسبة الى تكاليف الانتاج فى المزرعة . والسماد المتخذ من الفضلات لم يكن فى الامكان استخدامه بطريقة اقتصادية فى الحيازات الصغيرة البعيدة عن القرية ، بمثل أسعار المحصول المنخفضة هذه ، ولم يكن فى وسع اهل القرية الحصول على السماد الكيماوى . وكانت النتيجة تدهورا بطيئا فى النظام الايكولوجى الزراعى فى القرية .

كان الاختيار تحقيق اثنين من اهداف التنمية : التنمية الريفية وزيادة الاعتماد على النفس ، وعدم السماح للمشاركة المباشرة من جانب صغار الملاك ان تسبب فشل العملية كلها . وسوف يشترك السكان المحليون فى هذه الصناعة عن طريق ما تتيحه من فرص للعمالة والاستثمار تخلقها ملكية الحكومات القومية والاقليمية .

وثمة اسلوب اخر فى فيجى . هناك أصرت الحكومة على اشتراك صغار الملاك فى انتاج الكسافا من اجل استخلاص وقود الايفانول ، وحددت قيمة رمزية لاستثماراتهم حتى يمكن تعويض العوامل المالية المثلة للمهمة والناتجة من التدفقات النقدية السالبة « مكان E

واخرون ١٩٨٠ » . اذن هناك اسلوبان لعلاج المشكلة . ففى بابوا « غينيا الجديدة » لايمكن من الناحية الاقتصادية تبرير اسلوب الثمن الرمزى الذى تفرضه الحكومة فى فيجى ، ولا يمكن ان نتوقع من الاسلوب الاكثر كفاءة الذي يقل فيه استخدام الايدى العاملة ان يكون مجزيا بأن ينشط اقامة الصناعات الجانبية او غيرها من مشروعات التنمية الريفية مستفيدة من البنية التحتية التى تخلفها هذه التنمية الاولى السليمة من الناحية الاقتصادية .

الواقع ان صناعة كحول الكسافا صناعة صغيرة طبقا لاية معايير نطبقها ، فطاقتها ٧٠٠٠ لتر فقط فى اليوم من مساحة منزرعة قدرها ٥٠٠ هكتار . وبرغم هذا فانها تفيد من ناحية انها تحفز على مناقشة المشكلات العامة .

لا يمكن من وجهة النظر الايكولوجية ان نفترض ان العمل اليدوى مرغوب فيه لذاته . فيبين تاريخ وعلم الاجناس البشرية ان معظم الجماعات التى تنتمى الى العصر الحجرى الحديث وتشتغل بالقنص وجمع الجذور تنعم بوقت فراغ يزيد على ما تنعم به المجتمعات المعاصرة « ساهلنز ١٩٧٢ » . فاذا لم يتحطم التوازن الايكولوجى فى مجتمع ما فلن تكون هناك رغبة فى انفاق المزيد من الوقت فى العمل .
وفى كثير من المجتمعات القروية كثيرا ما تكون البطالة وهما اكثر منها حقيقة . فاذا كان الطلب على العمل بأجر نقدى نابعا من الرغبة فى اقتناء بعض سلع اقتصاد السوق ، من قبيل اشرطة التسجيل وأجهزة الراديو ، فعندئذ يسعى الناس وراء العمل الى الحد الذى يشبع هذه الحاجات ، وقد يكون هذا العمل غير منتظم على ما تبين تجربة بابوا .

وبالاضافة الى ان اساليب الانتاج الموجودة والتى تكثر من استخدام الايدى العاملة هى ايضا الاقل كفاءة فى تحويل الموارد الى سلع ، كما فى حالة المثال الذى ضربته عن الفحم النباتى ، فان المبرر للانتاج الذى يكثر من استخدام اليد العاملة لذاته يكون اقل .. والحقيقة انه يكون غالبا صحيحا ان اليق تكنولوجيا تعكس النظرة المفكرة الى القيود الاجتماعية والمالية والقيود التى تفرضها الموارد ، هذه التكنولوجيا سوف توفر مزايا فى كل من البلاد المتقدمة والنامية ، ولا تقتصر على اى من هاتين الفئتين من البلاد .. ومهما يكن من امر فليس هناك قانون غير مكتوب يفرق بين العالم الثالث والعالم الاول من حيث أنواع التكنولوجيا التى تناسب كلا منهما .

ليس للعالم الاول حق سابق فى الحصول على التكنولوجيا المتطورة ، والاخرى انه يجب تقويم التكنولوجيا بطريقة متكاملة ومترابطة تظهر تقدير جميع العوامل التى تؤثر فى حيز الانسان وفى الانتاج الاقتصادى فى أى نظام ايكولوجى معين . وفى اعتقادى ان ثمة ظروفا كثيرة يمكن فى ظلها ان يؤدى توزيع مقادير صغيرة من الكهرباء المتولدة من اشعة الشمس وتوزيع اعداد من الاجهزة الصغيرة الا تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاجية البيولوجية والاجتماعية للمجتمع القروى التقليدى الذى يعانى الآن من اختلال فى التوازن بين السكان والموارد .

التغلب على مشكلات التقويم الشامل :

كما سبق ان بينت بصورة موجزة فالمشكلات التى يمثلها ان الوقت والموارد البشرية محدودة ، وكذلك الضرورة الواضحة التى

تدعو الى تحقيق تنمية سريعة فى عالم « يشعر بجوع من ناحية المال » ، هذه المشكلات تحول دون اجراء تقويم ايكولوجى كامل للتنمية الصناعية وللاثر الاجتماعى الذى تولده التكنولوجيا المستخدمة .

يجب أن لا تثبط همتنا ونرو عنا تجربة الماضى والجدل وما ترتب عليه من حالات الفشل . فيفضل حالات الفشل التى منيت بها التنمية المتسمة بالطموح أصبح الكثير من سلطات التخطيط المركزى على بينة من تكاليف التغيير الاجتماعى الاقتصادية ، اذ تعتبره عنصرا رئيسيا فى الموازنة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية . فبينما قد لا تتوافر المهارات والخبرة ومناهج بحث التحليل ذى الاتجاه الايكولوجى مما يتطلبه فيم المزايا والمساوىء الاجتماعية للتنمية فاننى لا اعتقد ان الاهتمام ضئيل .

هناك حاجة الى تصوير مناهج البحث وتجربة تطبيقها على مشكلات معينة . فمن المفيد ان نصور الطرق التى بها تؤثر الاتجاهات والمعتقدات الثقافية وبشكل مباشر وغير مباشر فى المشكلات الواضحة فى ظاهرها وهى مشكلات استخراج الموارد واستغلالها . ان نمو الوكالات البيئية والادوات التشريعية ، وانتشار سياسة الطاقة واجهزة التخطيط ، هذه جميعا تبين ان التغييرات فى الاسلوب النظامى لمعالجة المشكلات على المسئولين القومى والدولى يمكن ان يزيد انتشارها فى السنوات الخمس او العشر القادمة .

ربما يكون أبسط الاساليب واكثرها فاعلية بشكل مباشر ، فى مواجهة مشكلة التغيير الاجتماعى «٢» هو الاسلوب الذى يمكن ان تأخذ به أية حكومة ، وهو أن نطالب بأن تكون للتكاليف والمنافع الاجتماعية والبيولوجية الاولوية على اعتبارات التصميم الهندسى وتدفق الاموال ، فلو عكسنا الترتيب وجعلنا الاخيرة تتوقف على الاولى لازال هذا المشكلة التقليدية عن القوة الدافعة التى تجعل المشروعات الكبيرة بوجه خاص هى التى تسود عندما يصبح واضحا ان فيها كسبا ماليا للبعض على الاقل .. وكثيرا ما يحدث انه فى الوقت الذى يجدى فيه التعبير عن الاهتمام الاجتماعى تكون الاموال المخصصة للدراسات المتعلقة بامكانيات تنفيذ المشروعات قد انفقت ويعتبر الاهتمام المتزايد كأنه وباء يعمل على احباط تنمية اقتصادية الحاجة اليها ملحة .

اذا كان التحليل شاملا ويعالج بصفة منتظمة مشكلة التكنولوجيا هى موضوع القبول اجتماعيا وبيولوجيا ، وسليمة استراتيجيا ، أمكن تجنب مواقف حرجة من الناحية السياسية . سوف ينشأ الجدل قبل الالتزام لا بعده ، وذلك لا يمكن ان يخدم الا اسلوبا سليما من الناحية الايكولوجية لتقويم التكنولوجيا .

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

استاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا . عين عضوا متفرغا بمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بادارة البنك له مؤلفات عدة .

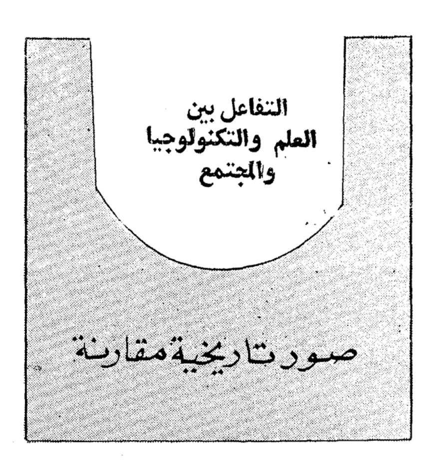
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوچين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



من اليسير ان نرى التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع فى عديد من الاتجاهات . فهو أحد معالم البناء الداخلى فى المجتمعات الاوربية المتقدمة بكل ما فيها من قيم وفكر . وما لها من دور بارز فى تطورها الاجتماعى والسياسى . نستطيع ان نضعه موضع النظر والاختبار بما لاوربا من اثر على التقدم فى آسيا .

وقد تصور فرانسس بيكون هذا الدور الذى يمكن ان يقوم به العلم والتكنولوجيا فى تقدم المجتمع الصناعى . وما يجب أن يقوم عليه من تنظيم ليحقق اكبر عائد ، وما يتوخاه العلماء من آفاق التقدم ليكون لهم دورهم المؤثر .

واول ما يلوح من آثار التقدم العلمى والتكنولوجى ، وما أبدعه العلم من أفكار طبقت عمليا وما جد فى التكنولوجيا من مخترعات ، هو هذا الامل الوطيد فى اقامة مجتمع جديد يسد حاجات الانسان وقدرته على الخلق والابداع .

بقلم : ر. ا. رحمـــان

كبير هيئة التخطيط ورئيس مركز دراســـات العلـــوم
والتكنولوجيا والتنمية ومركز البحوث العلمية والصناعية
رافى مارج ، نيودلهى ، الهند

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

وتتلخص تلك الآمال التى أفـــرزها تقدم العلم والتكنولوجيا ، والاحاسيس التى غذى بها المجتمع فيما يلى :

أولا : اعتبر العلم والتكنولوجيا قوة مستقلة فى المجتمع . وادرك الناس أن التقدم فيهما سيقرر مصير هذا المجتمع .

ثانيا : ادرك الناس ان تقدم العلم والتكنولوجيا وممارستهما عمليا يؤديان إلى تمدين المجتمع ، والوقوف دون ذلك ردة الى الوراء ، وكان انتقال العلم والتكنولوجيا احسانا منه من البلاد الاوربية الى البلاد النامية للعمل على تمدينها ، وهناك أسس عديدة لقياس هذا التقدم .

ثالثا : ومن المسلم به ان العلم والتكنولوجيا عاملان محايدان ســواء من الناحية الاجتماعية او السياسية او الاخلاقية ، لا يقع التحيف فى استخدامها على عاتق العلماء ورجال التكنولوجيا بقدر ما يقع على عـاتق من يستخدمها .

واخيرا : فقد رئى أن ما ينجم عن التقدم من نظرة علمية من ناحية ونمو قوى الانتاج من ناحية اخرى سيؤدى الى حل للصراعات الاجتماعية والسياسية .

نظرات على العلم والتكنولوجيا والمجتمع

الا ان هذه الآمال لم تتحقق ، وثار العديد من الاسئلة حول كل من الفروض السابقة . وجد عدد غيرها يقتحم عالم اليوم ، فهناك مثلا تلك الافكار الماركسية التى كابدت الكثير من المتغيرات من أيام ج. د. برنال وغيره خلال العقد الرابع . ففى كتابات الماركسيين الاولى يعدون العلم قوة ايجابية ؛ ولا يصيبه بوار وسوء استعمال الا على يد النظام الرأسمالى ، وحتى نقصى عنه هذا السوء يجب أن يخضع للسياسة ، الا أن بعض الماركسيين المعاصرين من أمثال جارى ويرسكى ودافيد ديكسون وهيلرى روز وغيرهم ممن يدورون مع الحركات اليسارية العديدة قدموا اتجاهات فكرية مختلفة ، من قبيل ما يقوله ديكسون :

« ان النظرة العلمية للعالم ما هى الا نظرة ايديولوجية (فكرية) ، فهى فى الحقيقة اضفاء نوع من الشرعية على العالم البرجوازى ولكن ما دامت تلك هى الاداة العقلية التى يستخدمها الرأسماليون لتنظيم واعداد وتوجيه العمالة فانها فى الحقيقة عنصر من عناصر تنظيم هذا العالم البرجوازى ، والحاجة إلى تلك الاداة لم تكن لدواعى الكفاية وزيادة الانتاج بشىء من الحياد ؛ ولكنها فضلا عن ذلك لتحقيق حاجة الرأسمالية الى مثل هذا التنظيم والاعداد والتوجيه للعمالة لحماية فائض القيمة وتعاقبها واستمرارها وامتلاكها » .

وقد جاءت الردة الاخرى عن العلم والتكنولوجيا من جانب الانسانيين ويعبر مورازى عن موقفهم تعبيرا دقيقا ، بقوله :

« لا يزود العلم الجنس البشرى بعوامل البقاء ولا يحمل له أى فحوى عن الضيق والشدة التى يعانيها ولا عن الموت الذى يعصف به ، ولئن غدت المعرفة الجديدة وادراك « كيف » فى خدمة المحظوظين فقد كانت نقمة على الاخرين . لقد تغاضى العلم عن مراميه تلك الجليلة بطابعها الانسانى ، ظنا منه أن الحلول المادية تغنى عن أى حلول أخرى روحيه أو نفسية أو اجتماعية أو ثقافية ، ولا حاجة معها لاى توقعات فلسفية ، فلم تكن الانسانية مرماها .

ونقضت كل عهودها بالحرية والمساواة والاخاء .

ويزيد ماروزى على ذلك ، فيؤكد أن المضمون التحليلى وان أدى الى نبذ القيم العليا للفلسفة الانسانية فان عنايته بالحرب قد طاحت بفحوى

الحضارة ، كما أدى طموح رجال الاعمال والمجتمعات والطبقات والشعوب والحكومات الى انتاج المزيد من الاجهزة وتسويقها مما أودى بالثقافات ، واخيرا فان هذا المدخل التحليلى قد جاء بلغة خفية تعنى ان الناس غير قادرين على الالمام بهذا التقدم الجديد بكل اطرافه . وعاقبة ذلك انهم لا يشاركون فى اتخاذ القرار ، ولا يؤثرون على مسيرة التقدم ولا على الغرض الذى يرمى الى تحقيقه ، هذا الى انه قد أصبح كفيلا لاصحاب السلطة وأداة لحمايتهم ، وهو شبيه بما كان من الكهنة عندما اخترعت الكتابة حين اتخذوها اداة للسيطرة على المعرفة ووسيلة لاقامة مجتمع طبقى .

وتحمل هذه المرامى التى المت بالثقافة الاوربية على فترات متباينة من التاريخ نوعا من الثنائية فيما للتقدم العلمى والتكنولوجى من تأثير على المجتمع كما نراه فى تعليق ديكسون وموارزى ، فقد كان رد الفعل . الناجم نتيجة لتصورات جديدة لآمال انتعشت ولم تكتمل ، ولمشكلات جديدة طرأت ، ولتطلعات انسانية نحو مرام يانعة . وهى تصورات : اجتماعية تنشد المساواة والعدالة وتكنولوجية منذ قامت على تقدير ما يترتب على هذه التكنولوجيات الجديدة ، وبيئية نجمت عن التلوث وخلل التوازن البيئى ، وأحكام أدبية واخلاقية يغذيها التحايل والطاقات التى لا تبدع غير الحرب والدمار .

ولندع جانبا تفاعل العلم مع المجتمع فى الثقافة الاوربية ، الى هذا البعد الخطير من ابعاد التفاعل بين اوربا وآسيا فى فترة من الزمن كان العلم والتكنولوجيا يغذان السير فيها الى الامام ، وهى دراسة على جانب عظيم من الاهمية اذا ما أردنا ان نعى هذا الموضوع ، وذلك لسببين :

أولهما : أن الموارد التى يحتاج اليها التقدم العلمى والتكنولوجى ومايتصل بهما من صناعات مصدرها الاقطار الآسيوية التى أصبحت مستعمرات أو شبه مستعمرات ، وكلما تكاثرت الموارد اتسع التقدم الصناعى مما يقتضى مزيدا من المعرفة ، وهو ما يعنى بالتالى تقدما فى العلم والتكنولوجيا ، وكلما اتسع هذا التقدم ازداد إستغلال المستعمرات وشبه المستعمرات .

وثانيهما انه حالما نالت المستعمرات استقلالها فى أعقاب الحرب الثانية اخذت تسعى الى تحقيق استقلالها الاقتصادى والسعى نحو أهداف اجتماعية معينة ، ولهذا بدأت تعيد النظر فى الحضارة الاوربية وما تقوم عليه من ثقافة وقيم ، من ناحية ، وتلقى بنظرة اخرى من ناحية ثانية الى ثقافاتها وتاريخها وحضاراتها حتى تتجنب التردى فى وجار الثقافة

والتعاليد الاوربية ، ونحد من امتدادها . وقد تحولت بعض هذه الفروض التى سادت زمنا الى تساؤلات .

وفى هذا المضمار اصبح لدراسة العلاقات التاريخية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع وبين اوربا وآسيا اهمية بالغة ، وقد كانت النظرة الى العلم لزمن مديد انه ظاهرة اوربية تمتد بجذورها الى اليونان القديمة ، واهمل ما كان من تقدم العام ، وما كان من تصور لاطاره وما اداه لتقدم الحضارات القديمة فى آسيا وما أضفاه ، التقدم العلمى والتكنولوجى من آثار على ثقافة العصور الوسطى فى آسيا وحضارتنا كان من معالم العصور المظلمة ، فانفصل هذا الاطار من الالمام بالتصور والمعرفة النظرية لتقدم العلم والتكنولوجيا عن جذوره ، ودون اى تقدير لدورهما ولتفاعل الحضارات والثقافات المختلفة انفسح الميدان لسيادة اوربا الفكرية والسياسية .

الابعاد التاريخية للعلم والتكنولوجيا

فى الثقافات غير الاوربية

اضفت الدراسات التاريخية الاضواء على انماط المجتمع الاقتصادية والثقافية ، وقد ذاعت وعرفت بما كان للتغير وبما سنح لها من مبتكرات التكنولوجيا ، كما يدل الفحص الدقيق على ان الظاهرتين قد سارتا معا ، وكان من شدة التفاعل بينهما ان اصبح من العسير تبين الاثر والمؤثر .

ويهدينا التاريخ الى خمسة ميادين هامة من ميادين الثقافة : الاوربية ، والعربية (بما فيها الشمال الافريقى) ، والفارسية ، والهندية ، والصينية اليابانية ، وقد دونت افكارها وكشوفها العلمية تدوينا لا ينم عن طبيعة المعرفة النامية فى تلك الحقب العديدة فحسب ، بل يسفر كذلك عن الرؤية التاريخية لها . ولم يكن التدوين التاريخى لمبتكرات التكنولوجيا وافيا ، وكان فى أحسن صوره مبعثرا ولدى أوربا فى الوقت الحاضر حصيلة طيبة – بالرغم من بعض الفجوات – من المعلومات عن المبتكرات التكنولوجية وتطبيقاتها وتطورها ، كما ان هناك كما لا باس به من المعلومات المتقدمة عن اليابان والصين ، ولهما من القدرة فى مدى عقد او اكثر ما يساعد على تقديم المزيد من المعرفة ، والعمل على وضع صورة مقارنة لتطور الثقافات الاوربية واليابانية الصينية . الا ان الموقف لا يوالى ثقافة العرب ، والفرس (وكذلك الافغان ووسط آسيا السوفيتية) ، ولا ثقافة الهند . وان كان العرب قد بدأوا تقدمهم العلمى . ولكن العناية بالتكنولوجيا ليست على المستوى المنشود .

كما بدأت دراسة وسط آسيا السوفيتية ، وثمة بعض الاكتشافات ، الا ان ما انتهت اليه تلك المعرفة حال دون الاحساس به صعوبة الترجمة .
وكانت دراسة الهند للتكنولوجيا دراسة هامشية ، ولما لم يكن هناك اى ادراك للاساس التكنولوجى للثقافات المختلفة التى نمت فى الهند بسبب المؤثرات الخارجية العديدة ، والطرف التى تسربت اليها فى فترات متباينة من التاريخ ، فقد غدا من العسير دراسة اى طرفة وما كان لها من تأثير على المجتمعات المختلفة فى فترة معينة ، وقد يتسنى لاى انسان ان يشير اشارة مبتسرة الى كيف كان للمعرفة المستوحاة من البناء الاجتماعى وما ترمى اليه ان تتجه مباشرة الى ممارسات معينة . وقد اخترنا قليلا من الامثلة الايضاحية من الهند لبيان ذلك .

حقبة العصر الوسيط

كان للمجتمع فى العصر الوسيط حاجتان متميزتان بين حاجات عديدة : الزراعة ، والتسليح : ففى الزراعة كان الاصلاح هو زيادة العائد ، وتزويد الاغنياء بالعديد من احتياجاتهم ، ولم يكن هناك تسجيل لتلك الاصلاحات ولا ما كان من بناء وتشييد خزانات المياه وقنوات الرى ، اما ما كان لامداد الاغنياء باحتياجاتهم فان هناك ما يشير الى ادخال انواع جديدة من الطعام وتطويرها . فقد قام البرتغاليون مثلا بادخال زراعة الاناناس الى الهند ، وسرعان ما استزرعته حديقة الامبراطور جيهانشير الملكية ، وكان جنيناها وافرا .

وفى خلال العصور الوسطى عرف واستغل تطعيم النبات ، وكان الجنى وافرا وبخاصة الفاكهة الاستوائية التى قامت بسد الحاجات العديدة اليها .

أما التسليح فقد شهد بدوره سلسلة من التحسينات تتفق مع الحاجة اليه مما يستحق التنويه به . فعرفت اداة تنظيف البندقية ، ومدفع الماكينة ذو المواسير المتعددة التى تطلق بشعلة واحدة ، راحة للجند فى القتال ، وتكثيفا لقوة النيران ، كما عرف مدفع الجر الذى يستخدم فى الاراضى الجبلية استخداما مؤثرا ، ويثبت على قمم التلال ليكون اشد أثرا . وما من شىء يستطيع ان يصور الصلة بين الحاجات والغايات المجتمعية وبين التطور التكنولوجى كما تصوره الهندسة المدنيةوالعمارة ، ففيهما كانت الغاية تشييد المبانى الرائعة التى تدوم ، وتخلد بها ذكرى بناتها ، والاضرحة خير مثال لها ، ولما كانت تبنى من الحجر فان حجمها كارتفاعها لم يكن مهيبا ، وكان حجم القباب صغيرا بالقياس الى التربيع الذى تعلوه ، وبعد عدد من المحاولات العملية (باستخدام الرياضيات والمعلومات الهندسية) بدت المشكلة يسيرة على الحل بطريقة تنم عن ذكاء

فريد . باستخدام الحجر كمادة للتسوية فوق قاعدة من الطوب والمونة ، كما يبدو فى تلك المبانى الرائعة التى خلفها ملوك المغول ، ولكن من ناحية أخرى عجز هؤلاء المهندسون عن اقامة الجسور فوق الانهار ، لسبب بسيط هو ان الاعمدة القادرة على مقاومة اندفاع الماء والتى يستند عليها الجسر قد عاقت اقامتها ، ففى شمال الهند مثلا كان الطمى يتجمع حولها فيعوق جريان الماء ويؤدى الى تغيير مجرى النهر ، وتغدو الجسور بذلك لا نفع من ورائها . ولم يكن حل لذلك ، فلم تكن الحاجة الى الجسور ماسة ، وقد كانت الانهار مانعا أمام الغزاة فحمت المدن منهم ، كما كانت ممرا ميسرا للسفن التى تحمل المتاجر .

وتهدينا هذه الامثلة التى تتجمع لدينا من مختلف الثقافات على استجابة التكنولوجيا للمشكلات الاجتماعية والتكيف بين المخترعات والثقافات السائدة .

فلماذا توقف التقدم العلمى والتكنولوجى فى تلك البلاد ؟ هل وصل بها الحال الى الموت ، ولم تعد قادرة على المضى قدما ؟ أكان للعوامل الاجتماعية فى المجتمع الهندى جدواها فى احباط التقدم ؟ ألم تكن هناك حاجة الى مثل هذا التقدم الصناعى فى أوربا لان النظام الاقطاعى فى الهند كان يسير على تكنولوجيا العصور الوسطى ؟ أم ان الاستعمار قد اطاح بهذا التقدم وعاق مسيرته ؟

التكنولوجيا ، والثورة الصناعية والمجتمعات الآسيوية

ان اى بحث لتأثير التكنولوجيا على المجتمع فى اعقاب الثورة الصناعية فى اوربا يفصح عن عديد من العوامل فى غاية الاهمية .

لقد ادت الثورة الصناعية فى أوربا واستثمارها للمخترعات التكنولوجية ، وادارة وسائل الانتاج ، ونمو التجارة ، الى امتداد النفوذ الاوربى الى افريقية وآسيا والامريكتين ، وقد تفاوت الاحساس بآثار هذا التقدم فى بلد عنه فى الآخر من تلك البلدان ، من حيث التطور التكنولوجى ، واستخدام التكنولوجيا فى الانتاج وفى تأثيرها على المجتمع ، وهو ما يمكن تصنيفه تبعا لحالة كل بلد او منطقة ، ويقوم هذا التصنيف على الاسس التالية :

ـ بلدان استقبلت هذا التأثير واستوعبته ، وطورته ليلائم مراميها ، واحتفظت باستقلالها كاليابان .

ـ بلدان تتمتع باستقلال اسمى ، او اصبحت شبه مستعمرات كمصر والصين .

بلدان خضعت لاستعمار بلد أو آخر من البلدان الاوربية كالهند .

وقد كان هناك العديد من التباين والاختلاف فيما كان للتكنولوجيا من أثر ، ومدى استيعابها وتقدمها فى كل من هذه الفصائل مما يحتاج الى دراسة مفصلة ، نسوق بعض النقاط العامة عنها :

فاليابان قد صانت استقلالها ، واستقدمت اليها أساتذة العلم والتكنولوجيا ، وأوفدت مبعوثيها الى الخارج للمران والخبرة ، والم اليابانيون بالعلم والتكنولوجيا ، وعملوا على استثمارهما فى الصناعات الكبرى ، وان اتجهت الى ميدان التسليح ، واستقلت باتجاهها الى بناء التقدم . وفى اليابان ، كما فى أوربا نمت التكنولوجيا واستخدامها للتقدم الصناعى وصناعة الاسلحة جنبا الى جنب .

ويصف كينوسكى التزاوج بين التقاليد العلمية ودورها فى المجتمع عندما يقارن بين التاريخ اليابانى والتاريخ الاوربى ، فالعلم فى اليابان ـ كما يقول ـ كان جزءا من البناء القطاعى والبيروقراطى ، فعاق تقدم الحرية . فالجماعة العلمية التى تخضع لسيطرة الحكومة لم تؤد الى صحوة اجتماعية ، ولم يكن لها أثر على التغير الاجتماعى ، وكانت تلك الفرقة بين عصبة العلماء وتحيف السلطة .

وأما الهند فقد جاء اليها الانجليز بالعلم والتكنولوجيا لمقاومة المأثورات الوطنية ، واتخذوا لهما مجارى عديدة للاستغلال . وحكموا تقدمهما بمراميهم السياسية ، وكان هذا شبيها بما كان فى اليابان وماكان لثقافة الاقطاع والبيروقراطية من سلطان مازال قائما على نفسية اليابانيين . الا أن علماء الهند أقاموا ثقافتين : أولاهما نم عنها مرانهم العلمى ودربتهم العملية ، وثانيتهما : ما نم عنه محيطهم الاجتماعى وخلفيتهم الثقافية وتوكيدهم لقوميتهم ، ولم تلق هذه الجماعة العلمية تحت هذه الظروف بالا الى تلك السمات وهذا الدور الذى أداه ونال به علماء أوربا .

وأما البلدان شبه المستعمرات او التى تمتعت باستقلال اسمى (وان اصبحت أخيرا مستعمرات) فانها عندما استوردت العلم والتكنولوجيا من اوربا لم تضع لهما جذورا ، وهناك ثلاثة أمثلة على ذلك من افريقية ، ففى الجزائر كان الامير عبد القادر الجزائرى (١٨٣٢ ـ ١٩٤٧) عظيم الاهتمام بالتكنولوجيا الاوربية ، وقام بالكثير لتقدم الصناعة فى الجزائر ، فاستقدم الفنيين من فرنسا ، الا أن جهوده ـ كما تشير المدونات ـ لم تلق اى حظ من النجاح ، ولم يجد العلم الاوربى

والتكنولوجيا له قدما ترسخ في الجزائر ، وهو ما كان ايضا من جهود بذلها السلطان سعيد بن سلطان فى عمان (١٨٠٦ - ١٩٥٦) حين أقام بمساعدة الفنيين الاوربيين مصنعا للسكر فى زنزبار ، ولكن محاولته باءت بالفشل بعد رحيل الفنيين ، وتتكرر القصة مع الجهود الكبرى التى قام بها محمد على والى مصر (١٨٠٥) ، فقد قام بمساعدة المهندسين الفرنسيين ببناء عدد من القناطر وقنوات الرى ، كما استعان بالاطباء والمهندسين والفنيين الاوربيين فى مشروعاته الصناعية العديدة ، وقد استمرت هذه الصناعات قائمة ما قام عليها الاوربيون ، فلما رحلوا انهارت .

وقد تستحق اسباب فشل هذه المحاولات قليلا من النظر ، فانها ، اولا - لم تعتمد فى قوامها التكنولوجى على المهارات والحرف الوطنية ، كما كانت عند بدايتها فى اوربا ، ولم تكن ثمة محاولة للوصول بالفنيين الى معرفة تلك العمليات وممارستها بعد رحيل الفنيين الاجانب ، هذا عن العوامل السياسية . ومن المحتمل ان يكون الاهالى قاصرين فى نظرتهم التكنولوجية اللازمة للتقدم حينذاك ، وفى هذا لا نرى للتكنولوجيا الغربية والصناعة التى قامت عليها تأثيرا حتى الزمن الحديث ، وهو نقيض ماكان فى اليابان تماما مما يحتمل أن يكون من أثر سياستها الواضحة الصارمة للتقدم القومى الشامل بداية من التعليم الى اقامة الصناعات . فعندما اتخذوا من العلم والتكنولوجيا قواما للنظام التعليمى كانوا يرمون الى اعداد العمالة الفنية محليا ، وقد حدا بهم الامل الى خلق الوعى الفنى فى المجتمع ، وغرس الاحساس التكنولوجى ، وفى هذا المضمار تعظم الكفاية وتنمو الانتاجية ، وعندما قاموا بانشاء الصناعات الاساسية مهدوا الميدان للطاقات الخلاقة ، ولمزيد من العمالة .

ولنعد الى الهند ، ففى ربقة الاستعمار تم الاعداد المنظم والجهد المباشر للقضاء على الصناعات الوطنية ، لتكون الهند موردا للمواد الخام للصناعة البريطانية وسوقا للبضائع المصنعة .

وكان نمو الصناعة البريطانية وتقدمها ، والحاجة التى خلفتها ، قد دعا تماما ان التقدم العلمى والتكنولوجى يقوم الى حد كبير على استعمار البريطانيين للهند لفائدة الصناعة البريطانية . ويرى اريك هوبزبادم ان المحرك للوسائل السياسية وشبه السياسية للحرب والاستعمار كان هو اغتصاب بريطانيا لعدد من اسواق الصادرات للبلدان الاخرى والقضاء على المنافسة المحلية فى بلدان معينة . وقد ادى هذا الاستعمار الى القضاء على صادرات المنسوجات الهندية الى بريطانيا ، وفتحت شبه القارة الهندية ابوابها للواردات الهائلة من منسوجات لانكشير القطنية بعد القضاء على صناعة النسيج الهندية ، اما المرمى من القضاء على الصناعة

الهندية ، ومدى ما حققته الخطة التى وضعت للقضاء عليها ، فهـو ما يحكم عليه ر.م. جرايندلى (١٨٣٧) بملاحظته التى يقول فيها : ان الهند لن تصبح مرة أخرى بلدا صناعيا كبيرا ، ولكن بزراعتها مع انجلترة ستغدو واحدة من أعظم البلدان الزراعية .

ولتيسير نقل المواد الخام والبضائع المصنعة مدت شبكة من الطرق والسكك الحديدية كما اقيم نظام للمواصلات البرقية ونقل البريد . ولم يكن لهذه المخترعات التكنولوجية واستخدامها بعد قليل من قيامها فى أوربا من أثر اجتماعى بارز او من تأثير على الرخاء ، ولكنها زادت مـن قصور التنمية ، كما كان الحال فى بريطانيا العظمى .

وكان لنظام النقل والمواصلات اثره الفعال . فالمواصلات الميسرة ، والانتشار السريع للقوات العسكرية فى المستعمرة لحمـاية الخامـات ووسائل النقل ، ادى الى مسح شامل لخريطة الاقليم ومعالمه الجيولوجية وموارده الطبيعية ولاستثمارها اتسعت ونمت صناعة التعدين ، وقام عدد من المؤسسات بتدريب الفنيين تحت اشراف البريطانيين لمضاعفة استغلال البلاد .

ومن آثار هذا الاستغلال القضاء على الصناعات ، وتدمير العمـالة الماهرة ، وزيادة البطالة والفقر والتعاسة فى الهند ، وانهيار المجتمع ككل ، كما وصفه مفصلا مادان موهان مالفيا فى مذكرته عن هذا التناقض للجنة الهولندية . اما اثر ذلك على بريطانيا فقد وصفه إريك هوبزبادم بقوله :

« زد على ذلك الحرب ، وما كان للعقول التجارية الخالصة ونظـام الطبقة الوسطى ورجال البحرية البريطانية من فضل مباشر على المخترعات التكنولوجية والتصنيع ، مما لا ينكر ، فقد زادت حمولة البحرية مـن مئة الف طن عام ١٦٨٥ الى ثلاثمئة وخمسة وعشرين الف طن عام ١٧٦٠ ، كما زادت حاجتها الى التسليح والمدافع حتى وإن لم يستدع الحـال ذلك . وكان على رجال الاعمال ان يقوموا بثورة فى الاداء لتزويدها بحاجتها ، فبين حين وآخر يقوم مخترع او رجل اعمال بنشاط محموم امام الربح المنتظر ، فنجد هنرى كورت قد بدا فى العقد السابع من القرن الثامن عشر ، يتعامل مع البحرية ، تحدوه رغبة عارمة لتحسين انتـاج الحديد اللازم للاسطول ، فيقوم بثورته فى صناعة الحديد » .

فماذا كانت آثار هذا النمو وتلك الفرص السانحة على نظرة الناس والمجتمعات للمستقبل ؟ لقد بـررت فى البـداية الاسـتغلال القـاسى ، لاستخدام الاطفال والنساء لساعات طويلة تحت ظروف صحية بالغـة السوء ، واوضاع تأباها الانسانية ، واجور تحت حـد الكفاف ، بحجة

التقدم والرخاء القادم ، وادت نظريات « الصراع للبقاء » و « بقاء الاصلح » لوصف الاستغلال بأنه بعض « قوانين الطبيعة » .، والاكثر من هذا ان ذيوع فكرة « الاعلى » و « الادنى » من الشعوب قد وجدت ما يغذيها من الفلسفات والمذاهب التى تبنتها الامبراطورية ، وكان رديارد كبلنج راويتها المعلم .

وثمة بعد آخر ، هو الفصل بين قضايا الاخلاق والعدالة وقضايا العلم والتكنولوجيا فعندما وقع هذا الانفصام لم يعد هناك ما يثور حول اخضاع التقدم العلمى والتكنولوجى للاعتبارات والقيم الانسانية ، فلم نعد غير ارهاصات داخلية فحسب ، ومضى العلم والتكنولوجيا دون عائق فى طريقهما الى التدمير والخراب .

وبدلا من ضبط قواعد النمو غدا النـاس فقاعات تافهة فى سخرة العمالة ووحدات استهلاكية للانتاج الضخم ، وفى كلا الحالين كانوا موردا لارباح رجال الصناعة ، ثم ان الاداء الصناعى وما يتوخاه من اعراض قد خضعا بدورهما لنوع من التغيير الجذرى بداية من أصحاب الحاجات الى اصحاب الفائدة منها ، فقد استغل العلم والتكنولوجيا لزيادة الربح ؛ وتناولت دراسات الانتاجية دراسة الوقت والحركة فى الانتاج ، وأجريت دراسات عديدة كدراسة زيادة كمية الماء فى الخبز ، ودراسة المبتكرات التكنولوجية التى ترمى الى الاستهلاك السريع للانتاج .

ودخل الاستهواء النفسى لزيادة الاقبال على البضائع ، وسرعة تغيير الطرز ، حتى يستمر الانتاج قائما ، وقامت فلسفة الفاقد والاستهلاك لمواجهة القدرة على الانتاج وتحقيق الربح ، ويعكس الاستهتار والمجون مدى ما وصلت اليه القيم الثقافية من ضياع وحلول عادات جديدة محلها ، وكان لهذا أيضا دوره على المبتكرات التكنولوجية .

وقد اثار هذا التقدم الذى أخذ دوره فى أوربا كثيرا من ردود الافعال المختلفة فى البلاد النامية ، تقوم اصلا على مدى ماكان لها من تأثير على طبقات المجتمع .

أما فى الهند كما كان فى كتابات الهنود الشماليين عن هذا الوضع فيمكن تلخيصه على الوجه التالى :

ـ التفوق البريطانى والرغبة فى محاكاته

ـ منذ الاحتلال البريطانى للبلاد ، واستغلاله البشع ، لقى هذا الاحتلال وما جاء به مقاومة من الشعب وامتدت المقاومة الى العلم والتكنولوجيا ، حتى إتجه البعض فى حركتهم القومية الى احياء الصناعات والفنون التى سادت من قبل . خلال العصر الوسيط .

ـ وقد جاء العلم والتكنولوجيا الى الهند بعناصر من الثقافة الاوربية لها جديتها وقوتها ، فاذا ارادت الهند أن تحيى ماضيها فان عليها أن تتبناها وتنميها .

وبمرور الزمن أدت مطالب الاستعمار والاستغلال الى سلسلة من الظواهر . منها قيام التعليم الفنى ، وعدد من المؤسسات الفنيـــة ، والكليات المهنية ، والبحـــوث الراســخة ، كما نشأت المجتمعات وصدرت الصحف ، وزاد عدد المؤهلين من الناس ، واخذوا جاهدين فى مقاومة الكيان الاستعمارى ، وسلك التقدم حينذاك طريقين : مضى اولهما فى أحياء الصناعات الوطنية اليدوية كالنســج والغزل اليدوى ، وأصــبح النــول اليدوى شــعار الكفاح الوطنى ضــد الســيطرة الاجنبية . وقاد غاندى هذا الاتجــاه ، وكان له تاثيره البــالغ فى اشــعال العــداء للعلم والتكنولوجيا ، واعتبارهما غريبين على تقاليد الهند ، واداة للسيطرة والاســتغلال الاوربيين ، وعم الاحســاس بضرورة نبذهمــا ، والعــودة الى الماضى مددا للالهام وقواما لصورة المستقبل . واما ثانيهما فقد برز فى اقامة الصناعات على أساس التكنولوجيا الاوربية لتفى بحاجة المســتهلك من البضائع كالصابون والزيت والسكر التى تستورد من الخارج ، وغيرها من المواد الاساسية كالحديد والصلب والماكينات . مما ادى الى استيراد الوسيلة ، والتكنولوجيات التى تزود الصفوة بما تحتاج اليه . وقامت الصناعات الثقيلة لتكون قاعدة للصناعة .

وكان لهذا بعده غير المتوقع من حيث الاثر الاجتماعى للتكنولوجيــا على الهند ، مما يمكن تلخيصه على الوجه التالى :

ـ خلق احساس قومى : فالمواصلات السريعة ووسائل النقل اتاحت للناس السفر والترحال ، فعرفوا شتى بقاع الاقليم ، مما قضى على قوة العوامل المحلية ، ونما تبعا لذلك عدد من الكتابات وحدت الهنــــد بالرغم من تباينها .

ـ كما أدت شبكة المواصلات الكثيفة الى نبذ الكثير من عــــادات المجتمع الهندى التى قامت على الطائفية والتعدد ، واصبح الفقير مــن البراهمة والمنبوذ يسافران جنبا الى جنب فى ديوان واحد من القطــــار أو فى السيارات العامة داخل المدينة .

المؤثرات والنتائج المعاصرة :

وكان اعظم الاثر فى هذا التقدم قيام قطاعين متناظرين ، يقوم أولهما على الحرف اليدوية ويعمل فيه عدد كبير من الناس ويجد التأييد من جانب الحركة القومية ، ويقوم الثانى على التكنولوجيا المستوردة .

وكان لهذا الانقسام عواقبه الخطيرة على المجتمع ، اذ ادى الى تصدع بالغ فى البناء الاجتماعى ، فقد برز قبيل من الصفوة ذات المثل الاوربية نشأت فى خدمة الاستعمار واستوحت مثله ومراميه على غرار ماكان عليه سادتها الاستعماريون . ثم لقيت التأييد بعد ذلك من اولئك المنادين باستيراد التكنولوجيا وما تنجه من صناعات واطعمة وبضائع استهلاكيه كالعطور والمنسوجات والملابس والادوات المنزلية والالات ووسائل الترفيه ، وفى مقابلها تلك الطبقة المعلفة من سكان المدن والريف ، وهم غير أثرياء الفلاحين ، وتقوم حياتها على الحرف اليدوية ومغازل النسيج ، وكان هذا التصدع سببا فى صور عديدة من التوتر الاجتماعى الذى كانت له عواقبه الضخمة على اقتصاديات البلدان النامية بسبب وسائل الاعلام التى ابرزت معالم الثراء والترف الاجتماعى ، وخلقت الطموح والتطلع بين اولئك الذين حرموا مغانم المجتمع التكنولوجى وخاصة بين المتعلمين منهم ممن ينحدرون من الريف او فقراء المدن ، ونالوا حظا عشوائيا من التعليم فى بعض المعاهد التى منحتهم مؤهلاتها ، ولكنها قصرت فى تزويدهم بالمعارف الضرورية ، ولم تنم لديهم القدرة التى تمكنهم من مزاحمة ابناء الطبقة المترفة ممن نالوا تعليمهم فى معاهد أرقى ، ولديهم القدرة على السفر الى الخارج سعيا وراء فرص احسن ، والالمام بآخر ما انجزت التكنولوجيا واستخداماتها .

وقد جذبت الصورة التى ابدعتها التكنولوجيا عددا كبيرا من شباب الريف نحو الدراسات العلمية والتكنولوجية قصد رفع مستواهم والارتقاء بحياتهم المستقبلة .

كما كان هناك بعض العواقب الوخيمة التى جذبت الانتباه فى الزراعة وفى توزيع الاراضى ، وكانت لها ابعادها العديدة ، التى تسفر عن نفسها فى البلدان الاخرى النامية ، وتستحق ان نشير اليها باختصار ..

فعندما استقلت الهند لم يكن لديها من الطعام ما يكفى حاجة السكان فى أدنى مستوياتها ، وقد أحست الحركة القومية التى لقيت أعظم العون من جانب سكان الريف ان انخفاض الانتاج يرجع الى سوء توزيع الارض ، فجعلت من الاصلاح الزراعى على رأس وعودها ، وكان عليها أن تفى بوعودها بعد الاستقلال ، ووضعت برنامجا ضخما للاصلاح الزراعى ، وان لم ينفذ تنفيذا جيدا .. وبينما كانت اعداد السكان تتزايد كان العدد الاكبر من ملاك الاراضى لا يملكون المصادر الضرورية للزراعة او زيادة الانتاجية ، وظلت الهند تعانى النقص المستمر فى حاجاتها الضرورية . ولمواجهة ذلك كان عليها ان تستورد الطعام ، وكلما زادت حاجتها الى استيراده غدت فى سياستها تابعا .

وتخطت الهند تلك الدائرة العفنة نتيجة للاستخدام الكثيف للعلم والاستعانة بالتكنولوجيا ، واستخدام اعلى قدر من الطاقة فى الزراعة ، وزراعة الغلات ذات المحصول الوافر . وكان لزيادة انتاج الطعام نتيجتان فى غاية الاهمية ، اولاهما : ان الهند حققت كفايتها من الطعام ومزيدا من الاستغلال السياسى . واطلقت مواردها التى تمكن والتى اصبحت موردا للصناعات النامية ، وثانيهما : ان الزراعة الكثيفة كانت من نصيب اثرياء الفلاحين الذين يستطيعون تزويدها بحاجتها من طلمبات الرى ، والوقاية من الآفات والمخصبات الكافية لتحقيق محصول اوفر ، وكان الاثـر الاجتماعى الخلاص من اوضار الاصلاح الزراعى . واصبح اثرياء المزارعين اكثر ثراء والفقراء اشد فقرا ، واخذ الاغنياء منهم يمارسون نفوذهم من جديد فى النظام السياسى واستغلاله لمنفعتهم على حساب الفقراء .

وكانت السمة الاولى التى برزت هى ثنائية الدور الاجتمـــــاعى للتكنولوجيا الذى ادى الى التنمية السريعة ، والمزيد من الحرية ، ولمـــا افتقد الضابط الاجتماعى ادى الى اتساع الفجوة بين من يفيدون ومن لا يفيدون ، وما يجرى فى اقليم يجرى فى الاقاليم الاخرى على اختلافها . واما السمة الثانية فهى ما لاقامة قاعدة علمية قوية من اهمية للبنـــاء الاساسى للقوى البشرية ، ليتسنى لها تحقيق القدرات الكافية التى تغذيها التكنولوجيا الحديثة لانجاز المرامى العديدة التى ينشدها المجتمع ، وهو ما يبدو من خلال النظرة العابرة للثقافتين العربية والفارسية ، اللتـــين حققتا ثراء واسعا من صادرات البترول ، وتعرضتا لاعظم تقدم تكنولوجى فاذا كان اثر التكنولوجيا على المجتمع ، او التفاعل بين الاثنين ممـــا يستجيب عمليا لتحديات المجتمع ويعزز القدرة لمواجهة المستقبل ، فان الصورة العربية ستبلغ مداها من الاهمية . ومن اليسير تحليل الموقف على الوجه التالى :

ما زال العرب يتاجرون بانتاجهم الاولى ويستوردون التكنولوجيا ، وهناك بعض المشاركة فى وضع المشروعات وتنفيذها « مما يذكرنا بالجهود التى كانت فى القرن التاسع كتلك التى كانت لمحمد على فى مصر » ، ولذلك فان قيام تكنولوجيا محلية ، اذا وجدت ، محدود للغاية . وهو ما يحول دون قيام مجتمع له حسه التكنولوجى ونظرته للمستقبل ، ولهذا فـان الانتاجية ضئيلة ، وادارة الانتاج معتلة ، والاجانب هم اصحاب الادارة والمشورة ، وينجم عن ذلك ما يلى :

ـ قصور المعلومات عن التقدم المعاصر ، واستخدامها فى اتخـــاذ القـــــرار .

ـ ضآلة القدرة على المساومة واجراء المفاوضات .

ـ التكلفة العالية فى استيراد التكنولوجيا ، وخاصة فيما يتصل بحساب المعدات والانتاج الوسيط .

ـ الاستمرار فى الاعتماد على تكنولوجيا الغير .

وترتب على قصور البناء الاساسى للمجتمع واحساسه الكتنولوجى ، والفجوة بين هؤلاء الذين ينتفعون بالتقدم التكنولوجى واولئك الذين لاينتفعون به ، مما يبدو واضحا فى أزمة ايران الحالية ، فلم يكن طابع التقدم التكنولوجى فى ايران ليختلف عن مثيله عند العرب ، فالتكنولوجيا الحقة تقوم على اكتاف الاوربيين ، وتستوردها الصفوة الحاكمة ، وتستخدم اداة للاستغلال الظالم والقمع . واما الذين حرموا منها ومن الانتفاع بها فقد نما لديهم احساس من قبيل احساس الزعماء الذين يعارضون الصفوة الحاكمة ويعانون مظالمها ، فلما قاموا بثورتهم لم يكتفوا بخلع الطبقة المستغلة بل نبذوا ايضا العلم والتكنولوجيا ، ومما يلفت النظر فى هذا ان ينبذ الناس المنافع التكنولوجية البارزة حين تصبح اداة للاستغلال . ففى ايران كان للناس شبكة من الاتصالات صانوها وحافظوا عليها ، وان لم تعد صالحة أو سريعة اذا قيست بنظم الاتصال التكنولوجية المجدية التى تستخدمها الصفوة الحاكمة عندما اثبتت فشلها .

أما العوامل التى نجم عنها هذا الموقف فى ايران فما زالت سارية فى كافة البلاد النامية ، التى تستورد التكنولوجيا دون ان تقيم بناءها الاساسى ، مما ادى الى قيام تلك الصفوة التى ترتبط فى تطلعاتها ومراميها بالثقافة الاوربية . وتحرم السواد الاعظم من الناس من خيرات التقدم . وكانت النتيجة ان غدت التكنولوجيا فى الكثير من تلك البلدان دخيلا طفيليا غريبا ، ولم تعد فى نظر الناس سانحة جديدة طيبة ، بل اصبحت اداة للقضاء على الحرف التقليدية والاستغلال والسيطرة الاجنبية لا توحى بأى بادرة لحياة افضل . وخضع الناس لنوعين من الاستغلال ، نجم اولهما عن القضاء على حرفهم وتدمير ثقافتهم واوضاعهم ونجم الثانى عن الآثار اللاانسانية للتقدم الصناعى . وكان الاتجاه الذى سلكته الحركات الاجتماعية للتغيير الجذرى فى تلك البلاد نحو حياة افضل نحو العودة الى حياة العصور الوسطى ، بحرفها وتكنولوجيتها المتخلفة وكان لهذا الاتجاه بريقه وجاذبيته التى اضفت على الحياة تلك الصورة السهلة البسيطة ، بهوائها النقى ، ووفرة طعامها ، وبيئتها الرصينة ، وتحررها من كل ما يعيا به العصر من توتر واجهاد .

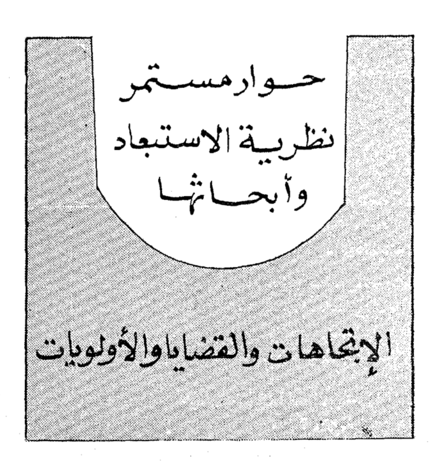
وكان لهذه الحركات الاجتماعية قوتها الدافعة تحت شعار « التكنولوجيا المناسبة » مما تموج به البلدان المتقدمة لخير البلدان النامية .

اما التحول الذى تفصح عنه تلك الامثلة ، وما تدل عليه : فيتلخص فيما يلى :

— لا يتم التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع ما لم يكن للتكنولوجيا جذورها العميقة فى المجتمع ، وللمجتمع بناؤه الاساسى النامى والقوى العاملة الكافية . هذا فضلا عما يجب ان يتوفر لها من التقاليد والثقافة والاحاسيس الوطنية .

— القوى التى تولدها المبتكرات التكنولوجية وتطبيقاتها فى المجتمع سواء ادت هذه القوى الى مزيد من التمايز والظلم او العكس .

— نوعية العلاقة بين التكنولوجيا والقوى الدولية كجزء من العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية ، وهو ما يستدعى التدليل على ما للبلد من قدرة على النمو .



فى عددنا الصادر بعنوان ((عن حدود علم الاجتماع)) (المجلد ١٣ رقم ٢ ، ١٩٨١) نشرت عدة مقالات تمثلت فيها اهتمامات اللجان المختصة والتابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع والدراسة المنشورة هنا تعتبر اضافة لهذه المقالات ، وتختص بمغزى العديد من الانماط علم الاجتماع ، وهو العلم الذى كان محط الاهتمام الدولى عدة سنوات ، كما أنها تعتبر تكملة للعدد الذى صدر بعنوان ((العمل)) (المجلد ١٢ ، رقم ٣ ، ١٩٨٠) .

نظرية الاستبعاد وابحاثها
الاتجاهات والقضايا والاولويات

المترجمة تماضر توفيق :

مقدمــــة

بالرغم من الشكوك التى ثارت حول معنى وجدوى الاستبعاد ، كوسيلة للبحث الاجتماعى أو للنقد الاجتماعى والعمل التجريبى ، وان

بقلم : ديفيد شفيتزر

استاذ مساعد لعلم الاجتماع فى جامعة كولومبيا البريطانية بفانكوفر ، كندا ، كما يعمل محررا مساعدا للمجلة الجديدة (نظرية الاستبعاد وأبحاثها) ، كما كتب عن حالة الاحباط الاجتماعى والمبدأ المحافظ (١٩٧٤) ، وبحثا عن نظريات الاستبعاد وأوجه النقد الفلسفى وعلم الاجتماع بالاشتراك مع ر.ف. جيير ١٩٧٦) وبحثا عن الاستبعاد : مشاكل المعنى ، والنظرية والمنهج (بالاشتراك مع ر.ف. جيير ١٩٨١)

ترجمة : تماضر توفيق

الرئيسة السابقة لتليفزيون جمهورية مصر العربية

الاهتمام الاكاديمى والعلمى فى فكرة الاسبعاد لم يخف ، بل زاد بشكل لم يسبق له مثيل مع الابحاث المعاصرة ، بل لقد زاد عدد المقالات التى ظهرت فى الفلسفة وعلم الاجتماع ، كما زاد اهتمام الجماعات الدولة والباحثين بنظرية الاستبعاد وابحاثها ، واصبحت هذه النظرية من اهم النظريات الفلسفية المعاصرة ، ومن بين الاعمال الهامة التى تعرضت لها خلال السنوات العشر الاخيرة اعمال لكل من (تشاف ١٩٨١) وجسبير وشفيتيزر ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ، وجيبر ١٩٨٠ ، ، وأرشيبالد ١٩٧٨ ، وتورنس ١٩٧٧ ، وبرنير وشتراوس ١٩٧٧ ، وأولمان ١٩٧٦ ، ولونر ١٩٧٥ ، وميزاروس ١٩٧٥ ، ومابل ١٩٧٥ ، ورانيهارت ١٩٧٥ ، وماركوفيتش ١٩٧٤ ، وجونسون ١٩٧٣ ، وشوارتز ١٩٧٣ ، وفينيفز ١٩٧٢ ، وولتون ومابيل ١٩٧٢ ، واسرائيل ١٩٧١ ، وشاخت ١٩٧٠ ، وسيمبن ١٩٧٥ ، وكذلك المنسوخات العديدة من فان ريدن ١٩٨٠ .

ولكن لا تزال الهوة عميقة بين أصحـــاب نظرية الاستبعاد وبين الباحثين فيها ، وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل والقضايا الهامة ، وهنـاك حوار حول مشاكل المعرفة ومنهجها يدو ربين المثقفين وأهل الفكر حـول الاستبعاد وما يدور حوله من أسئلة واجابات ، وحول الابحاث التى تجرى بصدده ، وكل هذه القضايا ثارت بسبب تطور المفهوم منذ جذوره الثقافية الاولى التى تعود الى الفلسفة القديمة فى العصور الوسطى حتى تصل الى البحث النظرى والتطبيقى المعاصر فى العلوم الاجتماعية .

وثمة مجموعة اخرى من القضايا تتمركز بوجه خاص حول الحوار الدائر فى نطاق الماركسية المعاصرة بهدف الوصـول الى جـدوى ومعنى المفهوم الاستبعادى .

ومعظم الاتجاهات والقضايا التى سنوردها فيما بعد يتصل بعضها ببعض ، ولم تكن لتنفصل الا بهدف المناقشات الحالية محاولين بذلك أن نوضح بعض المفـاهيم النقدية التى تحويها بعض هـذه المناقشات والتى تفصل بين أصحاب نظرية الاستبعاد والباحثين فيها .

الاستبعاد : هل هو هدف لحالة اجتماعية
أم موضوع وعى فردى ؟

ان التأكيد على الاستبعاد بوصفه ليس سوى هدف أو بناء مادى نابع من ظاهرة كان لوقت طويل قائما فى كل الاتجـــاهات الماركسية ، ولكن ثمة تطور ملحوظ طرأ على الماركسية المعاصرة وهو الاعتراف المتواصل بأن العناصر الشخصية ترى وتشعر ان الاستبعاد جدير بأن يبحث نظريا وتطبيقيا من كل جوانبه .

وفى الوقت نفسه نجد ان الدارسين غير الماركسيين ومثلهم الباحثين لا يعبـأون كثيرا بأساليب البحث العـادية ولا بالاتجـاهات الشخصية النفسية ، بل يرون أن فكرة ماركس عن الاستبعاد كانت فكرة تقليـدية تهدف الى بنية العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم ، وصاحب المـال والمستغل والسلطة والسيطرة فى اى مجتمع ما ، ومعظم هذه الابحـاث تركز بوجه خاص على البناء الاساسى او على مظاهر الاستبعاد التى تنجـم عن تعقيدات العمـــل ، أو عن مـــدى سيطـــرة العمال المباشرة عن سير العمل .

أما ما نشهده فى العلوم الاجتماعية فهو تزايد فى الرغبة فى البحث عن نظريات بديلة ، وانماط للبحث الاجتماعى ، تتمثل فيها توافق واندماج الراى بين آراء وانماط متعارضة ، وهذا يبدو واضحا كل الوضوح اليوم فى ميدان الاستبعاد على المستويين النظرى والتطبيقى .

ومعظم الدارسين اليوم ، ماركسيين كانوا أو غير ماركسيين ، يعترفون بل ويعملون تبعا للبعدين الخاص والعام للاستبعاد ، ومن هنا ظهر اختلاف واضح خلال العقدين الاخيرين فيما يتص بنقطة البداية عند التحليل والشرح ثم الاعتناق لفكرة الاستبعاد .

وكان الخلاف يتجه اتجاهين ، رغم اندماج هذين الاتجاهين واتصالهما ببعضهما البعض ، الاتجاه الاول هو الجدل الماركسى حول البشرية والمادية ، وهو الجدل الذى أثار النقاش حول وجود نوعين من الماركسية ، لا نوع واحد ، وهو الجدل الذى دار على جانبى الاطلنطى بشأن الماركسية الانسانية ، ومن جهة أخرى كان اتجاه علماء الاجتماع الفرنسيين يرقى الى انقاص وتحييد مفهوم الاستبعاد . وهو الاتجاه الذى يسود اتجاهات البحث التطبيقية التقليدية فى أمريكا . وفسر الخلاف حول هذه القضايا الاساسية داخل نطاق مفهوم نظرية الاستبعاد بحماس دينى شديد .

والقضية هنا ليست قضية الاختيار بين التفسيرات للاستبعاد بقدر ما هو تنافس بين علماء ولعل الاختيار بين التفسير الشخصى والعام هو الذى سيقرر السبيل الذى يسلكه الباحثون فى نظرية الاستبعاد ، كما ستكون هى الوسيلة والعلاج أيضا ، اما الآن فان الهوة بين المفكرين والمنقدين لا زالت كثيفة للغاية .

وماركس فى حقيقة الامر اكد الاحوال العامة للاستبعاد كما أكد المظهر الشخصى له ، وتحوى نظرياته فى كثير من المستويات بعض الدلائل التى يمكن تفسيرها على أنها شخصية أو نفسية ، كما يمكن ايضا رسم بعض المقارنات بين العناصر النفسية للاستبعاد فى مؤلفات ماركس الاولى ، وأيضا يمكن العثور على بعض المفاهيم التحليلية ، مثال ذلك هورتى (١٩٤٥) « الشخصية المهزوزة » ، واريكون (١٩٦٨) « مفهوم أزمة الذات ، (فروم ١٩٦٥ ، وماركوس ١٩٦٤ ، وتاكر ١٩٦١ » .

وثمة كثيرون من الدارسين لنظرية ماركس فى هذا الصدد يتخذون موقفا مزدوجا فيما يختص بقضية الفردية والعمومية ، فمثلا نجد أن الفيلسوف البولندى آدام شوف (١٩٨١) يعترف بل ويتوسع فى المفهومين الشخصى والعام الواردين فى أعمال ماركس ، ففى الحالة الاولى نجد أن الاستبعاد ينظر اليه على انه علاقة عامة تختص بنتاج الانسان . وهو النتاج الذى يصبح مستبعدا ، بعض النظر عن شعور الانسان أو تقليده و (شمسون) هنا يفرق بين الاستبعاد الشخصى وبين العلاقة الاجتماعية الشخصية بمعنى أن الانسان هو الذى يستبعد نفسه من عالم اجتماعى ساعد هو فى خلقه وايجاده ، بل ومن ذاته نفسها . والاستبعاد

الذاتى فى رأى (شون) يكمن اذن فى الشعور والتجـارب والاتجـاهات للانسان ذاته .

الهـوة بين النظرية والبحث

فى الوقت الذى تبدو فيه وسائل ماركس للتحليل والعرض وكأنها متباينة تماما وخاصـة فى ميادين البحث التقليدى والتحليـل البنـائى ، نرى ان بعض المحاولات التطتبفية الحديثة قـد بينت أن وسائل العـرض يمكن استخدامها بهدف الوصول الى بحث ودراسة تطبيقيين فى نظرية ماركس للاستبعاد .

وفى عام ١٩٧٦ مثلا قام عالم الاجتماع الـكندى (بيتر ارشـيبلد) بتقديم بعض النظريات المفيدة عندما قام باعادة تكوين أبعاد نظرية ماركس الاربعة فى العمل المستبعد ، وعند تطبيق او استخدام المؤشرات السلوكية للاستبعاد ، وكان هـذا المنهـج يلتزم فى الوقت نفســه باطـار ماركسى تحليلى معقول .

وهناك ايضا بعض المجهدات التطبيقية التى يجدر بنا ان نوردها : مثلا « كوهين ، ١٩٧٧ ــ ١٩٧٦ » وتيودور ، ١٩٧٢ ، وبلاونر ١٩٦٤ . وفى هذه المجهودات يتركز الاهتمام على بعض حالات العمل بالاضافة الى بعض مقاييس الاستبعاد الشخصى ، وأبعـاد هـده الابحاث تحوى ايضا مقاييس العمل المعقدة ، ومدى المسئولية الفـردية فى العمـــل ، وانواع العمـل المختلفة ومدى الروتينية فى العمل ، وكذلك مستويات الرقابة ، وتحوى ايضا مدى سيطرة العمال المباشرة على وسائل العمل والانتـاج .

وبعض المظاهر لقلاقل العمال ، مثـل عـدم المواظبـة . والتغيب : والانتاج ، والعصيان ، وحوادث العمل ، وأعمال التخريب يمكن اعتبارها مؤشرات للاستبعاد او عدم الاهتمام فى العمل التى يمكن قياسها بالطرق التطبيقية « راينهارت ١٩٥٧ ، افونجا ١٩٧٥) . اما المجهودات التطبيقية هذا الاستبعاد ، مثال ذلك مايسز ١٩٧٠ ، الذى يهتم بالتعقيدات الطبقية الاخرى فانها لا تستخدم لفظ الاستبعاد ، ولكنها تختص مباشرة بمظاهـر هذا الاستبعاد ، مثال ذلك : مايسز ١٩٧٠ ، الذى يهتم بالتعقيـــدات الطبقية للعمل و شفاتيزر ١٩٧٤ ، الذى يهتم باندماج بالبيئة الاجتماعية مع الاحوال ، اى بالتعاون بين التطلعات والانجازات الواقعية .

وقد شملت المحاولات التطبيقية فى الاتحاد السوفييتى وبعض بلاد أوربا الشرقية مواد تحليلية فى خطط البحث تختص بمـدى الاثر الذى تمارسه العوامل الاساسية مثل تقسيم العمـل والتخصص والتكنولوجى واستخدام الآلات الاوتوماتيكية على العمـل ومظـاهر السخط بين افراده

(الودن ١٩٧٥ صـــفحة ٣٧ ، وفيشر ١٩٦٧ ، صـــفحة ١٥ ، وكذلك الفيلسوف الالمانى الشرقى المبرز كلاوس ١٩٦٢) .

وكانت كل هذه المحاولات التطتيقية بين الماركسيين وغير الماركسيين تشير كلها الى الاتجاهات النظرية والامكانيات التطبيقية لمزيد من العمـل بغية تضييق الثغرة بين الفكـــرة التقليدية للاستبعـــاد وبين التجارب التطبيقية المعاصرة .

ولا تزال هـــذه المحاولات هى الشغل الشاغل فى ميـدان الاستبعاد اليوم ، ولا يوجد غيرها حاليا تهدف الى بحث نظرية ماركس للاستبعاد ، لانه ، رغم ان هـــذه النظرية كثيرا ما ترد على أفواه علمـاء الاجتمـاع ، الا أنها نادرا ما يتم تطويرها الى حد استخدامها تطبيقيا فى الابحاث ، وكثيرا ما قيــل أن ماركس ذاته لم ينجز فيها الكثير ، رغم محـــاولاته التحليلية ، لان الكلمة « استبعاد » والمفهوم لا يزالان بحاجة الى تعريف دقيق (لودز ١٩٧٥ صفحة ١٧ ، شاخت ١٩٧٠ صفحة ١١٢) .

الحـــوار داخـل الماركسية

والواقع ان معظم النظريين والباحثين فى مجال الاستبعاد لا يتفقون وهذا الاتجاه الحديث . فنجد أن جواشيم اسرائيل ، وهو عالم اجتمـــاع ماركسى دانمركى يؤثر التأكيد على الاستبعاد الفـــردى فى التحليـــل الماركسى ، ويفضل التأكيد على البنـاء الشخصى للاستبعاد ، ويزعم أن ماركس نفسـه قد تخلى عن نظرية الاستبعاد فى اعماله الاخيرة . .

وثمة عنصر آخر فى هذا الحوار فى نطاق الماركسية ويقوم به اثنـــان من علماء الاجتماع الامريكيين الماركسيين وهما هورتؤن وموررينو ١٩٨١ ، فهما ، بدلا من أن يتخليا تماما عن مفهوم الاستبعاد ، نجد انهمـــا يروجان لفكرة اعادة النظر فى الماركسية واعادة تكوين الفكرة بحيث تتفق ووجهـــة نظر المادية التاريخية ويدللان على ذلك بأن المفهوم قد تغير بسبب تدخـــل بعض المفكرين البورجوازيين وبعض علماء الاجتماع ، كما يهاجمـــــان بشـدة نظرية الاقلال الفلسفى ، التى يتبناها (لوكاكس) ، كما يهاجمان قرارات ماركوس وهوركهيمر وغيرهما من اعضاء مدرسة فرانكفـــورت النقدية الفلسفية هجوما عنيفا .

ويعتقد هوريون وموررينو إن وسائل العلاج المختلقة للاستبعاد قد حرفت وخرجت عن مفهوم الماركسية الذى ينادى بصراع الطبقات وتحليل هذه الطبقات ، كما يزعمان ان نظرة بعض علماء الاقتصاد والرجعييـــن والبيروقراطيين قد أسدلت غموضا على تصارع الطبقات بل وروجـــت للفروق الطبقيـــة فى كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكيـــة ويرى

هذان العالمان ان المفهوم الماركسي للاستبعاد قد اشار الى بعض الاشكال الجديدة والحقيقية للتعارض الطبقى ولكن من وجهة نظر نظرية ومتخلفة سياسيا . وكما يقول الثوسر (١٩٧٦ ، صفحة ٦٣) ان تنشيط الاستبعاد واحياءه خلال العقدين الاخيرين يشير الى تراجع عن المكاسب النظرية للمادية التاريخية كما انه يعتبر نكوصا عن سياسة الطبقة العاملة ، ونتيجة لذلك فان مفهوم الاستبعاد قد بعد عن مكانه الحقيقى فى ميدان المادية التاريخية والصراع الطبقى والتحليل الطبقى أيضا .

والفكرة هنا هى المناداة بتطهير ينقى المفهوم من الفلسفة الإنسانية والتعبيرات التى تبحث عن أصل الاشياء وكلها ورثها من (هيجل) الشاب ماركس وهو لا يزال فى عنفوان عمره وتفكيره ، حتى يعود هذا المفهوم الى مكانه الصحيح ، من وجهة نظر عمالية داخل الإطار النظرى للمادية التاريخية والتحليل الطبقى .

ويستند كل من هورتون وموريتو الى نظريات (الثوسر) فى تأهيل الاستبعاد وهو التأهيل الذى يبلة من العلاقات الاجتماعية داخل الاطار القائم للانتاج والعلاقات الطبقية والصراع الطبقى (الثوسر ١٩٧٦ ، صفحة ٥٢ ، ٥٣) ، بدلا من البقاء داخل الاطار الفردى المنعزل لبعض البورجوازيين .

وفى ابحاث بافرمان ١٩٧٤ عن الاحوال العمالية فى المجتمع الامريكى المعاصر ؛ وهى الابحاث التى يراها كثير من الماركسيين ، على انها نقطة تحول فى التحليل النقدى ، نجد المثل الحقيقى للماركسيين المستقلة ، كما يراها هورتون وموريتو ، ويقول بافرمان فى تحليله ان رداءة أحوال اماكن العمل هى نفسها مفهوم للاستبعاد فى اطار التحليل الطبقى ، وفى متناول الطبقة العاملة أن تواجه احتكار رأس المال . ويعتقد ان اعادة النظر فى الاستبعاد سيؤدى حتما الى سيطرة العامل على الانتاج . وقد اثار هذا التحليل نقاشا شديدا بين الماركسيين الامريكيين بشأن الايحاءات السياسية لعمل بافرمان وخصوصا فيما يتصل بمفهوم الاستبعاد والطبقات ، وطبيعة التكوين الطبقى وطبيعة الصراع الطبقى (انظر تعليقات سيزمانسل وغيره ١٩٧٨) .

ولكن لا يزال هناك سؤال لم يفلح هورتون وموريتو ولا الثوسر فى الاجابة عليه اجابة مقنعة . وهو علاقة مزاعمهم بالمجتمعات الاشتراكية التى يتخذ فيها الانتاج نهجا اشتراكيا . ما السبب أو ما هى طبيعة البناء الاجتماعى الاشتراكى التى تؤدى فى النهاية الى بقاء الصراع الطبقى ؟ أو ما هى العناصر البورجوازية أو على الاقل ما هى العناصر الرأسمالية المواجهة التى تدفع بالمخططين فى هذه المجتمعات الاشتراكية بالتقليد فى

نظام اقتصادى معدل ، ولو على حساب الصراع الطبقى ؟ لقد اعترف بعض الماركسيين الامريكيين مثل ديكسون (١٩٧٦) بأن البورجوازية بكل طبقاتها لا تختفى بالضرورة مع اشتراكية الملكية الخاصة ، وان ثمة تعارضات طبقية من نوع جديد كثيرا ما تظهر فى هذه المجتمعات الاشتراكية ، تبعا للطبيعة الخاصة للعلاقات والاشراف على سير العمل .

والشىء الذى يحتاج الى ايضاح هنا هو كيف يتسنى للاقتصاد المعدل والاشتراكية أن تظهر بوصفها نتاجا للعلاقات الاجتماعية ، أو علاقات السلطة والسيطرة فى المجتمعات الاشتراكية ولعل اهم مدخل لهذه الدراسة ، وخاصة اذا كانت ذات طبيعة اشتراكية راسمالية ، هى البحث فى اسباب اعادة تشكيل الطبقات ، والعلاقات الاساسية ، والانماط الجديدة للصراع والتعارض فى المجتمعات الاشتراكية ، فهناك نغمة جديدة عالمية تنصب على المجتمعات الاشتراكية والراسمالية على حد سواء ، وقد تمتد ايضا لتصل الى مجتمعات ما قبل ذلك كله .

ولعل بحث « جاك ايلول » بعنوان « التغيير فى البورجوازية » يحتوى على نظرية جديدة تثير التحدى ، لانه يزعم ان الماركسية اليوم لم تعد قادرة على تحديث طبقاتها ، بل ولم تعد قادرة على تفسير وجود ورثة جدد للبورجوازية المنقرضة وهى طبقة الاقتصاديين البيروطراطيين والمديرين والفنيين الذين يسيطرون على التطور والتنمية فى كل من البلاد المتطورة والتى فى سبيلها الى النمو .

ان الحوار حول قيام نوعين من الماركسية بدلا من نوع واحد حوار قديم ، لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا بشكل جديد وخاصة فى أعمال ومؤلفات (الثوسر) ، وفى فرنسا على وجه الخصوص ، تحت لواء القضايا العديدة التى يثيرها أتباع (الثوسر) المتذمورون منذ العقد الثامن وقد ظهر هذا الحوار فى مؤلفات من يسمون أنفسهم بالفلاسفة الجدد .

(ليفى ، كارل ماركس ، تاريخ احد البورجوازيين الالمان ، وجلوكمان ، السادة المفكرون) . ورغم ما تعرض له هذا الحوار من شطحات وطيات ، فانه يبدو أنه يوجد اليوم اجماع بين الماركسيين وغير الماركسيين حول نقطة واحدة هامة ، وهى فانه فى الوقت الذى قد يكون فيه ماركس قد تخلى عن التعبير « استبعاد » فانه فى الواقع لم يتخل عن الاسئلة العديدة التى يثيرها هذا التغيير .

طريقة سير البحث التجريبى ونقاد هذا البحث

ومن السخرية ان تقبل الاستبعاد الشـــخصى بين بعض الدارسين الماركسيين اليـــوم ، الا انه يوجـد موازيا لذلك اعتراف بالاستبعاد غير الشخصى بين غير الماركسيين من المفكرين والباحثين . فمثلا نجد أن اولسون ١٩٧٦ قد سجل عدم اهتمامه بالاتجاهات السائدة فى المفاهيم النفسانية لظاهرة الاستعباد ، ويقترح مثلا أن يظل تعبير « عدم القدرة السياسية » منصبا على المواقف التى يقف فيهـــا النظـام الســياسى الاجتماعى حائلا دون ممارسة الافـــراد لبعض السلطة على القرارات الحكومية السياسية والتنفيذية . وقد يبدو سخيفا ، كما يزعم أولسون ان نطلق كلمة « مستعبد » على الافراد الذين يصفون انفسهم بأنهـــم مسلوبو السلطة من الوجهة السياسية ، لانهم فى الواقع وفى الحقيقة يكونون على حق فى تقديرهم هذا فى اغلب الاحيان .

اما المناشدة اليوم فهى لعلماء الاجتماع ، وخاصة الباحثين منهـم اذ المطلوب منهم الآن أن يعيدوا اكتشاف ماركس ، واكتشاف نظـريته فى الاستعباد ، وهى النظرية التى تختص ببعض الاهداف الاجتماعية . اما انعدام السلطة السياسية فى مثل هذه الاحوال فيعتبر حقيقة غير شخصية ، لا نظرة شخصية الى العالم .

واولسون وغيره فى كل هذا يستجيبون لسير التقاليـد الاجتماعية النفسيةفى البحث ، وهى التقاليد التى سيطرت على معظم الاتجاهات التجريبية عن الاستبعاد فى الولايات المتحدة الامـــريكية منذ وقت (سيمان ١٩٥٩) وابحاثه التى ظهرت منذ حوالى ثلاثين عامـا ، وهى الابحاث التى أوصلت فكرة الاستبعاد الى مفهـــوم شخصى يرمى الى سلب القدرة السياسية ، والانعزال ، وعدم النمطية ، وعدم المنهجية ، والابتعاد . وهذه الابحاث تركز على تطلعات الشخص وقيمه ، بينما نجد ان المفاهيم النفسية للاستبعاد تعامل وكانها . حقائق تتدخل لتتصـل بين الاحوال القائمة والنتائج السلوكية . ومن النادر ، رغم هذا ، أن نعتبر هذه الصلة من خلال دراسة واحدة ، فرغم ان معظم الباحثيـــن بهذا المنهج التجريبى التقليدى يعترفون بهذا النظام العام الا انه من النادر أن نجد من يعترف به بشكل نظرى مفهوم ، وقد أدى هذا الاتجاه الى انتشار مذهل للتعبيرات والمسميات فى العلوم الاجتماعية والى طوفان من الابحاث التجريبية .

ومن التطورات الاخيرة التى ظهرت من خلال الحوار حول المفهـــوم الشخصى والاتجاهات التجريبية فى ابحاث الاستبعاد ، الاتهامات العديدة

التى وجهت الى بعض الباحثين الذين يزعمون انهم تمكنوا من اخضاع تطبيقاتهم التجريبية لنظرية ماركس فى الاستبعاد . فأرشيبالد وزملاؤه مثلا (١٩٨١) يزعمون ان رغم التداخل بين نظرية سيمان، ومفهوم ماركس. فلا تزال هناك ثغرة عميقة بين النظرية والبحث . وفى رأى هؤلاء أن مفهوم ماركس للاستبعاد فى العمل يقوم على اربعة ابعاد : (الاستبعاد عن العمل ، الاستبعاد عن الانتاج ، الاستبعاد عن الآخرين ، والاستبعاد عن الذات) وانها كلها تقوم على الحس الفردى للشخص لا على المؤشرات السلوكية والاتجاهات الاساسية للاستبعاد ، ولذا فهؤلاء الباحثون يترددون نتيجة لذلك فى قبول هذه النتائج التى تختص بمدى صحة نظرية ماركس فى الاستبعاد .

وهذا النقد ليس جديدا ، لان مثل هؤلاء الباحثين لايزالون يدفعون بنا الى متاهات فى اتجاهات عديدة وهامة ، ويخصون هنا بعض الباحثين أمثال بلاونر ١٩٦٤ وكوهين ١٩٧٦ اللذين يزعمان ان عدم الملكية ليست فى ذاتها مصدرا هاما للاستبعاد الشخصى بل الواقع أن ارشيبالد وزملاءه يقولون بالعكس من ذلك تماما ، فأولا هم يبدأون من مفهوم يعتقدون انه مطابق نظريا لمفهوم ماركس عن الطبقات ، وعن تناول المطالب التى تعتبر كلها من المكونات البنائية الاساسية وثانيا ، هم يستخدمون اتجاهات مناسبة وسلوكيات ومؤشرات تتصل بالاستبعاد فى العمل من بين بعض النماذج فى الطبقات العاملة فى كل من كندا وأمريكا . وكان من نتيجة كل ذلك أن تعارضت نتائج أبحاثهم مع كل النتائج السابقة ، لانها بينت ان الملكية لها أثر واضح على الاستبعاد أى ان من يملك وسائل الإنتاج يبدو مقررا أقل من الاستبعاد عمن لا يملك .

وكل هذه القضايا التى نبحثها ليست سوى قضايا نظرية وتجريبية ونحن الآن نطالب بالتحليل النظرى ، والتطور فى المفهوم ، والتجارب التطبيقية ، وكلها تنضوى تحت لواء نظرية ماركس التقليدية فى الاستبعاد على وجه العموم ، وفى الاستبعاد فيما يخص العمل على وجه الخصوص ، ولعل ابحاث ارشيبالد ، تمثل مجهودا لمحاولة تضييق شقة الخلاف القائمة بين النظرية التقليدية والبحث التجريبى ، أو على الاقل تضييق الهوة بينهما .

وقد كان رد الفعل القوى بين علماء الاجتماع الفرنسيين والنقاد بمثابة بعد جديد للحوار (تورين ١٩٧٧ ، فيدال ١٩٦٩ ، لوفيفر ١٩٦١) ، فهم يزعمون ، ولهم كل الحق ، أن التأكيد على الجانب الشخصى يزيح المشكلة من ميدان التحليل الاجتماعى ، أو كما يزعم اتباع (ألثوسر) ،

ان اى تقليل للمشكلة يؤدى الى اخراج مشكلة الاستبعاد من ميدان المادية التاريخية والصراع الطبقى والتحليل الطبقى .

والخطر هنا هو فى ان المشاركة اصبحت مسألة اختيار لا يقرر الطريقة التى تتشكل بها الاسئلة والاجوبة حول الاستبعاد فحسب ، بل يؤثر على خطط التغيير والعمل ومحاربة الاستبعاد . ولعل نقطة البداية للتجريبيين هو الفرد المستبعد لها المؤسسة التى تضم العديد من العلاقات الاجتماعية ، وبما اننا ركزنا على مشكلة الاستبعاد فى الفرد نفسه ، فلا بد ان تبدأ الحلول لها من الشخص نفسه ، وهى حلول تنطوى وتؤكد التأقلم الفردى للقيم السائدة والمؤسسات المجتمع ، بدلا من العمل الجماعى المنظم الذى يهدف الى تغييرات جذرية مادية راديكالية فى المجتمع . والواقع انه كثيرا ما يكون هذا هو الطريق الوحيد فى مواجهة الاستبعاد ، وهو طريق يتجاهل او يقلل من اهمية التحليل الاجتماعى .

وفى ميدان العمل مثلا فان هذا يعنى تضمين التغييرات فى نطاق البناء القائم او ادخال بعض التعديلات على نظرة العمال الى هذا البناء . وكما يزعم كل من (ماندل ونوفاك ١٩٧٠) فان كل ما يحاوله المتعمقون فى العلاقات الانسانية هو القضاء على احساس العمال بشعور الاستبعاد هذا . وكما يقول (هاينز ١٩٨١) فان العائلة نفسها تعد الافراد لتقبل فكرة استبعاد احوال العمل والتوافق مع ظروف هذا العمل مهما كانت قاسية ، فالفرد عندئذ لا يفطن الى التعارضات العديدة القائمة فى العمل .

والتأقلم الفردى يسهل من خلال العديد من الضوابط الاجتماعية . وكما يقول عالم الاجتماع الكندى (اندرى تسولت ١٩٨١) ان سوق العلاج النفسى وما يحويه من وصفات دوائية وموارد تعليمية مزدهرة ، ولان الكثير يرجعون مشكلة الاستبعاد الى ذهن الفرد نفسه فان الاستبعاد يدخل ضمن ملايين التشخيصات النفسية التى يتلقاها الفرد من الاخصائيين والمثقفين .

المعنى الايجابى لقيمة الاستبعاد

ان الخطأ الشائع الذى يقع فيه الكثيرون هو ان الاستبعاد لا يصيب الا شخصا (غير طبيعى) وانه امر غير مقبول ، ولكن الحقيقة ان شعور الفرد بالاستبعاد وشعوره بالاحباط وعدم الاشتراك فى حياة سياسية او ثقافية ليس تقديرا للحالة الفردية فحسب بل مؤشرا على ان عملية الاستبعاد قد اخذت فى التلاشى وان الانسان اصبح قادرا على

ان يحرر نفسه (فيدال ١٩٦٧ ، لوفيفر ١٩٦١) . ولكن الواقع ان كثيرا من الباحثين فى ميدان البحث التجريبى يحسون بالمعانى الايجابيــة للاستبقاء الشخصى (نوهت ١٩٧٦ ، اوتو وفيزرمان ١٩٧٥) والنقطة التى كثيرا ما يغفلونها هنا هى أن الاستبعاد الذى يحسب فرديا له بعض النتائج الايجابية لكل من الفرد والمجتمع . وكما اشار اودزا ١٩٨١) ــ وبحق ــ فان مفهوم الاستبعاد فى الفكر الغربى منذ عصور الفلسفة القديمة ومنذ القرون الوسطى حتى فيخت وهيجل كان يحتــوى على اطار عريض من المعانى والفوائد وله كثير من الفوائد التى تتضمن قيما ايجابية محايدة كما يتضمن قيما سلبية ايضا . ولكن هذا المفهوم تضاءل مع الزمن عندما ابتعد الفكر الاوربى عن المجتمعات اللاهونية وتطــور تطوره الاخير . والفضل فى ذلك يرجع الى حد بعيد الى ماركس الذى استجاب الى المناخ الثقافى الذى كان يعيش فيه . كما يرجع الفضل فيه أيضا الى مثالية هيجل ، والى مادية (فورباخ) والى مفهوم الاستبعاد الذاتى فى الحياة الدينية .

والقيمة الحقيقية الايجابية لهذا المفهوم قد تم احياؤها بطرق عديدة بواسطة بعض علماء الإجتماع الالمان . ويشير اودز الى رأى (سميل ، ١٩٢٣ فى أن الانسان يصبح مستبعدا او غريبا عندما يحس بالقــرب والبعد فى وقت واحد للمحيط الذى يعيش فيه والمجتمع الذى يحيط به . ويقول (اودرنر) ١٩٥٥ ان المثقف الناقد يعيش حياة مســتبعدة لا يشارك فى الحياة الثقافية التى هى بحق شرط للروح الخلاقة للفــرد كما يشير

(ماركوس) ١٩٦٤ الى الايحاءات الايجابية لبعض انواع الاستبعاد التى قد تكون سببا فى ان يصبح خلاقا ، أى فنانا . ويعبر (جيلهن) ١٩٥٥ عن (القرب المستبعد » الذى يقوم فيه الفر دبابعاد نفسه عن تحركاته . وهو واع تماما للوقت الذى سيستعيد فيه نفسه ، وهو يؤكد العوامــل المؤثرة فى المجتمعات الصناعية الجديدة التى تحمى الانسان من فــردية المدمرة (جيهلن ١٩٨٠ ، وشاخت) .

علم النفس الوجودى وعلم الظواهر

نحو الاندماج مع نظرية ماركس

رغم ان الاهتمام كا منصبا على الاتجاهات الاجتماعية والنفسانية فى دراسة الاستبعاد الا ان علماء الاجتماع كثيرا ماكانوا يتطرقون الى علم التحليل النفسى وعلم الظواهر والوجودية والفردية ، ودليــل ذلك الاتجاه الحالى فى الاستبعاد الذى يتسم بالمحاولات النظرية الحديثة التى

تعتمد الى حد ما على هذه العلوم التقليدية بهدف الاندماج مع النظريات الماركسيه الاستبعاد والوعى الزيف .

وقبل ان يتحول الى هذه المجهودات فقد يكون من الافضل أن نحدد اولا بعض مقاييس المفهوم التحليلى النفسانى .. فمعظم المحللين النفسانيين ينظرون الى الاستبعاد الاعلى انه حالة دائمة معينة بل على انه مرحلة قد تتفاقم ما لم يتم ايقافها . وأعمال كارى هورى ١٩٤٥ — ١٩٥٠ اكبر دليل على هذا المفهوم . فهى تعتقد أن الاستبعاد هو حركة تبعد الفرد عن ذاته . فالانسان المستبعد او الاستبعادى قد تحرك بعيدا عما يعتبر طبيعيا فى رأيه ، واصبح هذ الانسان مختلفا عن الانسان الطبيعى ، وقد تبع كارى هورنى كثيرون أمثال (ساليفان ١٩٦٤ — وزاز ١٩٧٠ — وبتلر ١٩٦٧) فى الاعتقاد بان الشخص المستبعد او المتباعد شخص غير طبيعى لا يتفاعل مع مجتمعه . وقد حدثت ثغرة كبيرة بينه وبين سنوات عمره وبين المجتمع الذى يعيش فيه ، وهم بهذا يرون ان الاستبعاد قد نتج بسبب مناخ نشأ فى حياة الفرد وهو طفل مما أدى الى تعويق نموه ليصبح فردا فى المجتمع ، بمعنى أن التأكيد هنا على حالة أو أزمة عرضت لهذا لشخص وهو بعد فى سن الطفولة داخل عائلته التى لم تهتم باحتياجاته ولم ترع امكانياته ، نظرا الى اهتمام الوالدين بنفسهما دون النظر او التعهم لحاجيات ابنهم (فولر هاوسن ١٩٦١ ، ريمانس ١٩٦٥ ، والنشر الامريكية للتحليل النفسى لمحررها ويس ١٩٦١) .

ولم ينشر التقرير الذى أعده (جوزيف جيبل) ١٩٧٥ بالانجليزية الا حديثا ، وهو التقرير الذى يردد فكرة التطور المحدد فى نظرية علم الاجتماع النفسى التى تعالج مشكلة الوعى وخاصة احوال الفكر الماركسى (النسخة الفرنسية لم تظهر الا عام ١٩٦٢) . وهذا التقرير بدأ يأخذ مكانة واضحة فى علوم الاجتماع النفسية فى البلاد الناطقة بالانجليزية وجيبل عالم مجرى فرنسى وتلميذ للوكاكسى ، وفى تقريره أورد نقض المقارنات المثيرة بين نظرية ماركس الاجتماعية وعلم التحليل النفسى والوجودى وعلم دراسة الظواهر الاجتماعية .

ويشير جيبل الى ان كتابات ماركس الاولى عن الاستبعاد فى العمل ذكرت بعض التوقعات التى اكتشفها علماء النفس فيما بعد عن قيامهم بابحاثهم . ويعتقد أن (الوعى الكاذب) تطور فى كتابات ماركس الاخيرة ، وان هذا الوعى الغائب اصبح اليوم يشابه ما يعرف اليوم بمرض « السكيزوفرينيا » ، وهى حالة من الوعى الغائب ، أو الوعى بمرض « السكيزوفرينيا » ، وهى حالة من الوعى الغائب ، او الوعى (لوكاكس ١٩٢٣ — ١٩٧١) .. وكثير من عناصر الماركسية يمكن العثور عليها فى مفاهيم (جيبل) عن علم النفس ، مثل اخضاع بعض عناصر

الوعى التى يتكون منها الذكاء الفردى . اما كما يفعل لوكاكس عندما يقوم بتحويل الزمان الى فضاء . ويختتم (جيبل) ابحاثه بالقول بأن الوعى الكاذب حالة عين منطقية للعقل او للوعى على نطاق جماعى ، اما « السكيزوفرينيا » فهى حالة متطرفة للوعى غير المنطقى على نطاق فردى .

وثمة مجهود آخر يهدف الى الربط او التداخل قام به (فرانك جونسون ١٩٧٦) . وهو احد علماء الاجتماع الامريكيين ، اذ يرجع الى علم الظواهر ، والى الوجودية النفسانية ، ليثبت ان نظرية ماركس متداخلة مع كل هذه النظريات وفى الوقت ذاته نجد اتجاها مغايرا تماما عند الفيلسوف الامريكى جون لوكس ١٩٧٦ الذى كون اتجاها حول مفهوم « المسافة النفسية » و « الوساطة » . ويقول ان هذه التدبيرات تنصب بشكل غير دقيق على ما ذكره ماركس عن فكرة الاستبعاد . وان الفرد وتقدماته هو نقطة البداية لاى حركة ، وان هناك حركات وسيطة يقوم بها الفرد لاجل فرد آخر ، وان هذه الحركات الاخيرة قد ينتج عنها ما يؤدى الى عدم انسانية الانسان ، مما يؤدى الى الاستعداد للتأثير والسيطرة عليه والنظرة اليه على انه ليس سوى اداة ، او وسيلة لغاية . ومنها ظهور الشعور بالسلبية وعدم القدرة ثم التباعد او الاستبعاد النفسى بين الانسان وتحركاته . وكل هذه المجهودات سالفة الذكر تبين مدى الرغبة فى تخطى كل الحدود المألوفة وفى اتجاه استكشافى جديد يعمل بمفاهيم بديلة ويعالج مشكلة الاستبعاد بوجهة نظر تتفق وفكرة هذه المشكلة ذات الاوجه المتعددة .

ابعاد فلسفة اصل الاشياء

ان فلسفة البحث عن اصل الاشياء هى وفكرة الاستبعاد يتصلان بتاريخ طويل وخاصة فى خطوات تطور الفكر العربى ، وكثير من فلاسفة الوجودية والباحثين فى ميدان الدين لا يزالون يعتمدون على هذه الفلسفة فى ابحاثهم والاستبعاد فى هذه الحالة ينظر اليه وكأنه مغروس فى طبيعة الانسان ورغم ان تأسيس المشكلة قد يختلف الا ان هناك اجماعا تاما فيما يختص بوجود الاستبعاد او التغريب وحتميته ، بغض النظر عن الشخصين والمجتمع .

ان فكرة الذاتية المتصلة بالاستبعاد وتعتبرها كمظهر للقنوط المتواصل ومثال ذلك التباين الابدى بين الوجود واللب ، مثل الثنائية التى يقول بها كيرلجارد ، والفروق التى يشير اليها نيتشة الموجودة بين الحقيقة وما يتصوره العقل ، ورأى هيدجار فى ان الانسان يلقى به فى عالم لم يشترك هو فى ايجاده او خلقه ، وفشل ستيووارت ، فى أن يفسر

التفاوت بين واقع الانسان وموقعه الذى يؤدى بالضرورة الى اضطراب ذاتى ثم بالتالى الى وحدة ، وهو وما يصل به (رجين) إلى ما يطلق عليه « العمل المجانى » كحل وحيد لان حقيقة الذات تضيع بالتفاعل مع الاخرين أو مع المؤسسات الاجتماعية .. ان الثغرة بين حاجة الانسان الاساسية وبين تجارب المجتمع الضئيل (اتزيدى ١٩٦٨) تعتبر ثغرة لايمكن التغلب عليها ، كما انها دائما موجودة . ويواصل « سيمل » مجهوداته فى سبيل الخلق والتعبير وحريته ضد ضغوط المؤسسات الاجتماعيــة ، وهى المعركة بين السلطة ورغبة التحرر التى يعبر عنها فرويد بالعقل الباطــن ضد ضغوط المدنية الحاضرة . (انظر جير ١٩٨٠ ، بركان ١٩٦٩ ، هوبارت ١٩٦٥ ، جرين ١٩٦٦ ، شوهام ١٩٧٠ ، كنتج ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ ، وتحليل « شاف » لماركس ١٩٦٧ ، ودينسوفا ١٩٦٧)

شلومو شوهام (١٩٧٦ ، ١٩٧٩) عالم اجتماع وعالم جـــريمة اسرائيلى ، ونحن نراه يبعد كثيرا عن الخط الاساسى ويطلع علينا بنـــوع جديد مثير من الذاتية والوجودية التى تستخدم فيها الكثير من المترادفات من التاريخ اليونانى . والاستبعاد ، أو التقريب فى رأى (شوهام) هو حالة ذاتية تدفع حركة الانسان ولكن لا يمكن لهذه الحركة ان تتغلب عليها . (فالانفراد) و (العزلة) تقف مضادة للمشاركة ، بسبب المؤثرات العالميــة على الانسان وهى المؤثرات التى تعمل بمعزل عن العلاقات الاجتماعية .. أن ضغوط الانعزال التى تنجم عن ثلاث مراحل تطورية يمر بها كل انسان (الميلاد ، تكوين الذات ، ثم الانغمار فى المجتمع وتكوين الهوية) كل هذه تؤدى الى رغبة الانسان فى المشاركة ، ولكن الصراع للسيطرة على الوحدة عن طريق المشاركة لا جدوى فيه ، لان الثغرة بين العزلة الذاتية والمشاركة غير الفعالة لا يمكن عبورها .

والنقطة الجديرة بالاهتمام هنا هى أن العزلة الذاتية تكون نتيجــة لعدم التفاعل من البيئة او المحيط ، ولذا فان شوهام ، يرفض المبــدأ الماركسى الذى يقول بالاشتراك عن طريق الحركة . ان دافــع الانجـــاز مثلا وهو الدافع المتمثل فى المجتمعات المتقدمة صناعيا يعتبر وسيلة مشاركة تؤدى الى نتيجة من اثنتين : اما النجاح او التبـــاعد نتيجة للفشل .

فلسفة اللا منطق والضروريات

ومشكلة الحكم الطبيعى

ان القليل من الكتاب اليوم على استعــــداد لان يتقبلوا الضرورة الميتافيزيقية والانتروبولوجية التى تسود فى اعمال (ماركسن) الاولى ، حتى الماركسيين منهم الذين يدرسون العناصر الاستبعادية أو عناصر

التغريب . وأسباب ذلك متنوعة ، ففكرة « الصنف البشرى » تعتبر فلسفية مثالية ، أى فلسفة تقول بحالة مثالية ، لا يشعر فيها الانسان **بالاغتراب او الاستبعاد .**

وهؤلاء الذين لا يوافقون على كتابات ماركس الاولى ، ينظرون الى الاستبعاد على انها نظرية مشكلة ايديولوجية تختص بأفراد أو اناس ليسوا متوافقين للاحوال المادية القائمة .

ان رفض نظرية ماركس عن الضروريات هو اتجاه جديد بين معظم الماركسيين اليوم لانها نظرية تؤدى الى متاهات مظلمة غير ملائمة وليست علمية الى حد كبير على انها تتصل بمشكلة الطبقات الا انها مشكلة عالمية تعمل على هدم او تعويق صراع الطبقات ، ولكن يمكن ، ازاء هذا ، القول بأنها كانت نظرية انسانية بنى عليها ماركس مفهومه المادى للتاريخ ، ونظريته للصراع الطبقى وخاصة وفوق كل شىء نظريته فى استبعاد والتغريب .

واذا تخلينا عن انسانية ماركس الاولى فاننا نكون بذلك تتخلى عن تاريخ تطور فكره الذى دى فى النهاية الى الصراع الطبقى . ان تفهم نظرية ماركس ومفهومه للمادية التاريخية يجب أن تفهم نظرية ماركس ومفهومه للمادية التاريخية يجب أن تتفهم جذور تفكيره الاولى ، وهى جذور لا تزال مغروسة فى إعماله التالية عن راس المال والاقتصاد السياسى .

ان الصراع الطبقى ، اذا ما تطهر من اهدافه الانسانية الاصلية ،

ومن نظرية تكييف الانسانية ، هو الذى يهاجم « الثوسر » وانصاره هجوما شديدا .. وعندئذ تتم الدائرة ، فاذا ما تجاهلت أية حركة ما هذه الاهداف الانسانية فى غمرة الصراع ، ثم بعد ذلك خلال التطور الاجتماعى ، فلن يكون مستغربا ان التخطيط الاقتصادى والتنمية الاجتماعية هما الاستراتيجية التى ترسم الطريق لبقاء الصراع الطبقى قائما ، والا نكون قد وضعنا نهاية للتاريخ .

واذا نحن تخلينا او رفضنا فلسفة ماركس ، وما فيها من انسانية ، وما فيها من صراع طبقى ، فسيعتبر هذا نوعا من الردة فى التفكير وقد تحتاج هذه العناصر الى اعادة النظر فيها ، أو الى اعادة تفسيرها ، وربطها بعضها ببعض .

ان نظرية الاغتراب او الاستبعاد او التغريب ، مهما أطلقنا عليها من اسماء ، لا يصف الآثار التى تنجم عن العلاقات الاجتماعية أو المؤسسات الاجتماعية وتؤثر فى الفرد فحسب ، بل انها وسيلة للحكم على الاحوال الراهنة وانتقادها وكما يقول (لود ز) ١٩٧٥ فان تحليل ماركس للتغريب او الاستبعاد هو فى الواقع تفسير لحالة الانسان فى المجتمعات الصناعية

المتقدمة ، أو هو وسيلة راديكاليه للدعاية للصراع الطبقى ضد الرأسمالية ، ووسيلة ايضا للنقد الاجتماعى الانسانى موجهة لكثير من الاحوال السائدة فى المجتمعات الصناعية المعاصرة .

ان كل نظريات الإستبعاد أو التغريب تحوى مفهوما لما يجب أن يكون عليه الفرد والمجتمع ، والعلاقة بينهما ، وكما يقول ، ويحـــق ، شاخت ، ١٩٧٦ – ١٩٧٨ ، ان مفهوم التغريب يحوى بين طياته حـــكما واضحا بأنه ينبغى تغيير أو حتى ينبغى عدم وجود أحوال عـــديدة ، وللنظرة الاولى قد تبدو نظرية الاستبعاد وهى تساعدنا على سد الثغـــرة بين ما هو — وما يجب أن تكون عليه ، وذلك بمعناها الموجود فى الكلمة ذاتها .. ولكن فى الحقيقة ينظر الكثيرون الى التغريب أو الاستبعاد على انه مرض وحالة مرضية ينبغى احداث تغيير فيها .

ان الوصول بحالة التغريب الى انها حالة نفسية يحول الاهتمـــام عن التقديم الى التحليل ، وهذا ما يبغيه أيضا التقليل ، أن يأتوا بأداة علمية تحليلية خالية من أسباب التقويم .

وكل هذه الاتجاهات قد أدت فى النهاية الى ما يمكن النظر اليه على أنه ادخال لعنصر التحليـــل النفسانى على مفهـــوم الاستبعاد . والباحثون فى هذا المجال لا يمكن أن يطلقوا الاحكام على الاستبعاد لان القضية عندهم هى الاحساس الفـــردى والبناء الاجتماعى والمشاكل والاحوال المادية القائمة .

وقد بدأ الحوار بما كتبه « سميد » ١٩٥٩ ، اذ يقول بكل صراحة انه اذا حاول ترجمة ما قيل وفهم من الناحية العاطفيةفانذلك سيشكل خطرا قد يهدد الاطار الفكرى الذى تقوم عليه النظرية التقليدية .

ان ما ينقص الدراسات التطبيقية عن الاســـتبعاد هو وجـــود صورة ذهنية أكبر ، ومفهوم تاريخى للبناء وللمتغيرات . ان المشكلة هنا هى المطالبة بتوازن بين المسائل الاجتماعية والتحليلات التاريخية ، اى المطالبة بوسائل جديدة للبحث .

مشـــكلة الوحـــدة

ان انتشار مفاهيم الاستبعاد أو التغريب والمرادفات العديدة التى ظهرت خلال العشرين سنة الاخيرة قد أوجدت كلها اهتماما ممـــاثلا فى ضرورة العثور على مؤشر مشترك أو مفهوم ذى ابعاد عديدة يمـــكن تصنيف هذه المفاهيم العديدة تحت لوائه . والاقتراح الذى بدا هـــو

القول بأن التغريب أو الاستبعاد ظاهرة لها عدة وجوه . ولكن هناك نوع من الوحدة بينها تجعل معناها قريبا الى حد ما .

وهذا الاقتراح قد يكون مفهوما او قد يكون بحاجة اى أن نتتبعه ، أو يكون عرضة للنقاش . وقد قيل أن التغريب بمفهومه التجريدى لا يوجد ، وان ثمة ظواهر عديدة ملموسة له وان اية محاولة لدمج هذه الظواهر يجب التخلى عنها نظريا . وحتى مفهوم « ماركس » فى التغريب فى حالات العمل ليس له أصل مشترك . ويختتم لودز (١٩٧٥ ص ٣٩) بحثه بنغمة متفائلة الى حد ما اذ انه يرى ان اقتراح اقامة نظرية عامة للتغريب او الاستبعاد تربط مفاهيمه المختلفة أمر ممكن .

ولعل انتشار المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالتغريب يرجع الى عامل هام ، وهو تفسير (سمينس) بأن هناك خمس درجات للتغريب النفسى (وقد زادها بعد ذلك الى ست)، عدم القدرة ، عدم المعنى ، عدم الاعتياد ، التباعد الثقافى، أو العزل للقيم ، والتغريب الشخصى ، والتغريب الاجتماعى . ويلخص « سيمنس » كل نتائجه التطبيقية هذه التى ظهرت فى مقاله عن مفهوم الاستبعاد أو التغريب عام ١٩٥٩ على انها تطور حديث بالنسبة لمفهوم الاستبعاد . وقد يبدو بديهيا ان يختتم بحثه بقضية « الوحدة » لانها فى الواقع لب الحوار التطبيقى التجريبى والنظرى ، ولكن هذا الحوار كان موضع اختلاف من آخرين .

ويرى بعض اصحاب النظريات ، بعكس « شاخت » ١٩٧٦ الذى يتجاهل المفاهيم الوجودية وضرورياتها ، ولكن يعتز بوجود تشابه عائلى بين أنواع التغريب المختلفة ، ان ثمة تشابها أو مؤشرا مشتركا بين متغيرات « سيمنس » وخاصة النفسية منها ، بشرط أن ينظر الى هذه المتغيرات على أنها أمر تجريدى .

وقد حاول (هيز) ١٩٧٦ مثلا أن يبنى هذا من خلال تطبيق الفلسفة اللغوية ، وهو يرى عاملا مشتركا فى مبدأ أن يحاول تركيبا ما أن تعمل ليحصل ما يعتبره مفيدا له . أما متغيرات سيمنس ، فانها تبين كيف يمكن لهذا الرباط أن ينفصم من خلال قطع الاتصال الايجابى بين الفرد والمحيط الاجتماعى او الطبيعى الذى يعيش فيه . ويشابه فى ذلك تطبيق (جيبر ١٩٨٠ ، ١٩٧٦) لنظرية الوحدة . فالافراد ينظر لهم على أنهم انظمة تعمل بالتفاعل مع بعض نواحى مجتمهم . واذا نظرنا اليهم جميعا كمجموعة فان الاستبعاد سيكون عندئذ ليس سوى تجميع لمشاكل كل هؤلاء الافراد . فعدم القدرة مثلا يتصل بمشاكل الانتاج ، وقد حاول كل من (جيبر) و (هيز) أن يوجدا نوعا من الوحدة وذلك برفع نسبة التجريد .

ويتشكك (هيز) ، بعكس سيمنس ، فى أن كل متغيرات التغريب يمكن جمعها تحت لواء واحد ، لان سيمنس إستخدم علاجا نفسيا بينما استخدم ماركس اتجاها اجتماعيا ، ووحدة الاثنين تعتمد على مشكلة الذات ، والبيولوجى أو علم الاحياء يمكن اليوم ، نظريا ، اعتباره من علوم الكمياء . والكيمياء يمكن اعتبارها من علوم الطبيعيات . والمشكلة هى ان علم النفس لم يتمكن حتى الآن من حل مشكلة تحويل الذهن الى عدة وحدات بيولوجية تعمل تبعا لقانون علم الاحياء ، بينما تمكن علم الاجتماع الى حد بعيد من أن يدرس المجتمع من وجهة نظر كونه مجموعة وحدات نفسية تعمل تبعا لقانون علم النفس .

ان الدليل التطبيقى على مسألة الوحدة هذه لا يزال متعارضا وغير نهائى (نيل وريتج ١٩٦٤ ــ ٦٥) ، وحتى (سيمنس) نفسه قد أكد انه لا توجد وحدة كامنة بين متغيراته فى التغريب (١٩٧٢) .

ان التاريخ الاجتماعى المفاهيم التغريب أو الاستبعاد يفسر أن الايديولوجيات المتعارضة حول طبيعة الانسان ومجتمعه وطبيعة العلاقة بينهما لا تزال قائمة . ولكن هناك محاولات لدمج (ماركس) ووجهة نظره الراديكالية المتفائلة حول التغريب مع نظرية (دوركهايم) وهى نظرية محافظة ومتشائمة . ان التحليل التجريبى قد انقص نظر ماركس الى مفهوم الانسان وعدم مقدرته أو عدم كفايته ، ومفهوم (دوركهايم) الى مقاييس الطبيعة الشخصية . ومن هنا كانت المحاولات لدمجهما او عدم دمجهما .

واذا حاولنا البحث فى أصول هذه المراحل فى النظريات التقليدية فاننا سنجد ان التغريب والفوضى مفهومان متعارضان ، رغم انهما قد يصفان سلوكيات متشابهة ، ورغم انهما قد يستخدمان كتعبيرات عن الهجوم الراديكالى على المؤسسات المنتشرة او المسيطرة والقيم السائدة فى المجتمعات المتقدمة صناعيا ، ولكن سنجد أيضا أن الاثنين ينبثقان من ايديولوجيات ومزاعم مختلفة ، وان وسائلهما لاحداث التغيير مختلفة (هورتون ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ ولوكاس ١٩٦٧) .

وهذا يوحى بأنه ينبغى علينا أن نعثر على تعبيرات مختلفة وأكثر دقة لكلمة التغريب او الاستبعاد ، وهو ما يحاوله الآن الكثيرون من فلاسفة وباحثى التغريب .

الاولويات

لعل المشكلة الهامة التى تواجه اصحاب نظرية التغريب هى مشكلة المفاهيم والمعانى والمصطلحات . والواقع انه حتى الكلمة نفسها تستخدم

بشكل غير مفهوم ومتباين لدى الكثير من الفلاسفة ، ولا يزال العمل محل ايجاد المفهوم الصحيح هو من الاولويات حتى يتسع مجال الفهم والبحث فى ميدان الاستبعاد أو التغريب . وقد كرس بعض الباحثين انفسهم أخيرا لهذا العمل الشاق ، رغم تباين مناهجهم ووسائلهم .

ولعل اهم اضافة الى هذا هى محاولة (لودز) ١٩٧٩ الاخيرة نحو ايجاد تحليل منظم للمفردات والمفهوم ، وقد وضع نظاما معقولا لدراسة التعبيرات والتعرف وتحليل الكلمات الهامة واستخداماتها ، ورغم ان هذا النظام لا يززال فى مراحله الاولى الا انه يزود المجال ببعض التوجيهات المتجددة فى المفهوم والمصطلحات ويعطى مساحة واسعة من المعانى والاستخدامات فى الميادين القانونية والاجتماعية والنفسانية والفلسفية والدينية .

وثمة محاولة أخرى تسير جنبا الى جنب مع هذه وهى محاولة (لودز) ١٩٨١ — ولودز عالم اجتماع المانى — وفيها يتعقب تطور الكلمة والمفهوم فى الفكر الغربى ، ويركز على قيمة ايجابية طالما أهملت وهى مفهوم الكلمة من حيث اتصالها بالقيم ويواصل المسيرة مع تطور المفهوم منذ أيام الفلسفة القديمة والفكر التشكيلى (مانديان وكريستيا نجنوسيس) الى أعمال بلوتينوس (٢٠٥ — ٢٠٧) وارجستين (٣٥٤ — ٤٣٠) وتوماس اكويناس (١٢٢٥ — ٧٤) ومايستر ايكمارت (١٢٦٠ — ١٣٢٧) الى هيجل .

ويؤدى علاج (لوذز) لتطور الكلمة والمفهوم عبر التاريخ الى اظهار قاعدة عريضة وثرية للمعانى والاستخدامات تشمل مفاهيم عديدة وقيما كثيرة ، وايجابية ومحايدة وسلبية ، وإن كانت تتوقف عند (فيورباخ ، وماركس) . ولكن (لودز) يلتقط الخيط ويتابع التقليد التشكك وتقليد (هيجل) الى القرن العشرين ليصل به الى بعض علماء الاجتماع (سيمل ، ادورنو ، وجيهلن) وهم الذين أعادوا ، بطريقة و باخرى ، كلا من القيم الايجابية والسلبية للمفهوم .

وهناك محاولة هامة أخرى فى تتبع وتمييز المعانى والاستخدامات للتغريب أو الاستبعاد وتظهر فى ابحاث (ريتشارد شاخت) وهو فيلسوف امريكى . وهذه تتصل من استعراضه للكتابات المختلفة عن الاستبعاد (١٩٧٠) الى محاولات تفسير المفهوم التى تهدف الى تخليص المعانى المختلفة والتمييز بين التغريب الشخصى وغير الشخصى . والذى يثير الانتباه فى هذه المحاولات فى الواقع هو المنطق الذى يستخدمه (شاخت) بصدد تنظيم تفسيراته الى عدة درجات . وفى احداهما (١٩٧٦) نجد انه يعالج أنواع الاستبعاد المختلفة كانها شكل من (عدم

الاتفاق) . وهذه بالتالى تنقسم الى مجموعتين ، تتباعدان فى المفهوم وتتداخلان فى مناخ اخرى ، والمجموعة الاولى تتكلم عن السخط الاجتماعى للمشاعر الفردية والتطلعات والمعتقدات الذى يجد الفرد نفسه يعانى منه. والمجموعة الثانية تتصل بأهداف المجتمع ، وهنا نجد أن المسألة تختص شيئا فشيئا بالعلاقات الاجتماعية .

ومشكلة عدم الاتفاق على هذا النحو تتسبب فى عدم تواءم الفرد مع الحالات السائدة فى مجتمعه وعدم اندماجه فى القيم والتطلعات والقوانين الاجتماعية والمؤسسات القائمة

وفى محاولة حديثة يركز شاخت (١٩٨١) على التغريب أو الاستبعاد الاقتصادى ، وهى فكرة تتصل بتباعد الهوة بين العملاء الاقتصاديين ونشاطهم المماثل ، أى بين العامل وعمله ، وهناك نوعان من هذا التغريب ، واحد منهما يختص بعلاقات اقتصادية ويمكن استغلاله كمفهوم محايد وصفى وتحليلى فى علوم الاجتماع ، والاخر يختص بكيان تقويمى وتفسيرى ، وهذا يمكن استخدامه للنقد الخلقى والانسانى بالنسبة للقيم والمؤسسات السائدة فى المجتمعات الصناعية ، والتغريب الاقتصادى يتميز بالاهداف الشخصية وغير الشخصية ، فالاولى تتكون من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والسلوكيات ، كما أن التغريب يبدو فى هذه الحالة فى النشاطات الاقتصادية التى لا يمكن السيطرة عليها ، اى تقلص السيطرة الذاتية على العمل والانتاج . اما النوع الثانى فيختص بالحالات التى تصيب الفرد ازاء نشاطاته الاقتصادية ، أو بمعنى آخر التذمر ازاء العمل .

وشاخت يبحث فى القيم الايجابية والسلبية على حد سواء للتغريب ولكن لعل اهم ما كرس لنفسه من عمل هو تفسير حالة التغريب التى تحدث بمعزل عن أية فكرة عن طبيعة الانسان والمجتمع ، فهو يحاول تحييد المفهوم وتحويله الى تحليل ، وفى نفس الوقت يحتفظ بالمعنى التقليدى .

وفى أبحاث تورانس (١٩٧٧) يظهر مجهود أكاديمى آخر ، فهو ، اى (تورانس) ، وهو عالم اجتماع بريطانى ، يفصل بشكل واضح بين عنصرين ، التعريب أى بمعنى فقدان المشاركة ، والتغريب بمعنى الغربة أو العداء ، وهو يحاول تفسير معنى كل منهما وابراز نظريته بطرق تبعد كثيرا عن طرق كثير من معاصريه . وقد توسع تورانس (١٩٨١) أخيرا فى ابحاثه فى محاولة جريئة لايجاد فائدة لمفهوم الاستبعاد بشكل اجتماعى لا فلسفى ، وان كان اتجاهه علميا ولكن ليس تكرارا لهيجل) أو (فيورنباخ) و (ماركس) وفى الوقت نفسه تعتمد على

النظريات الاجتماعية الخاصة بالحركة والتجمع ، كما يحاول ادخال عناصر كثيرة طال تجاهلها مثل العواطف الاجتماعية والمعانى والحركات .

ولكن رغم كل هذا لا يزال موضوع الاستبعاد محاطا بكثير من الغموض ولا تزال التجارب تخضع للصدفة ، ولا يزال الحوار الجدى غائبا ، بل الحقيقة أن معنى التغريب أو الاستبعاد نفسه أصبح غير ذى معنى ، وقد كانت أعمال (لودز) الخاصة بالتعبيرات والاصطلاحات ، وأعمال شاخت وتورانس الخاصة بالمفهوم مثالا لمجهود مركز لمواجهة كل هذه التحديات والاتجاهات .

نحو ايجاد قائمة مقترحة ونحو بناء
نظرية عامة للتغريب

لقد تطورت نظريات البحث ا لى درجة تجعلنا نرجع الى (لودز) وغيره فى سبيل اقامة قائمة للمقترحات والتطبيقات فى مجال التغريب او الاستبعاد ، وهذا يدعو الى استعراض منظم لكل ما كتب فى هذا المجال ، حتى تكون هذه خطوة اولى فى سبيل الوصول الى مدى المعرفة فى هذا الميدان .

والخطوة التى تهتم بهذا ترجع الى الملخص الذى اعده (سيمنس) (١٩٧٥) للتطورات فى الابحاث التجريبية عن المتغيرات النفسية للتغريب ، ورغم انها تحددت بالتقليد التجريبى الا انها مفيدة فى تصويرها المعلومات الحالية لهذه المسألة .

ويقول (لودز) أن الحال يقتضى اعداد قائمة لكل مظاهر واقتراحات العلماء بخصوص التغريب او الاستبعاد ، لان هذه القائمة ستضم كل الآراء العامة والتصريحات النظرية التى ظهرت فى الفكر الغربى .

وثمة مشاكل وعوائق تقف دون مثل هذه المحاولة . ولكن هناك محاولات عديدة فى هذا الاتجاه . وقد كانت ناجحة الى حد ما . وقد يكون من الافضل ان تتجه الى اصحاب النظريات من العلماء الامريكيين من أمثال ماليتز (١٩٧١) ، وبلالوك ١٩٦٩ ، وسيتيكومب ١٩٦٨ ، وزاتربرج ١٩٦٥) .

ولبناء مثل هذه المفاهيم علينا أن نحاول تفسير المفاهيم الرئيسية والمتغيرات والنظريات ، وأن نوجد نظاما لتصنيفها .

ونظام الاولويات فى النظرية العامة للتغريب قد يبدو واضحا . فقد بدأ كل من (لودز) و (شاخت) وغيرهم هذه العملية وأعدوا بعض المصطلحات التى قد تنير الطريق فى سبيل اقامة نظرية شاملة .

والخطوة التالية هى بحث بعض امكانيات تصنيف المفاهيم الرئيسية ، وقد نحتاج الى تفسير بعض التعبيرات التجريبية من خلال التحليل المنطقى . وهذه الخطوات التى تهدف الى بناء النظرية قد تمهد الطريق لاقامة المفهوم الصحيح للتقريب الذى قد يتخطى الحدود التقليدية .

النظرية وامتدادها واعادة تشكيلها

هناك استعداد واضح لبحث نظريات بديلة ، أو لدمج بعض الاتجاهات التقليدية فى سبيل دراسة التغريب أو الاستبعاد ، وقد حدث بالفعل أخيرا أن اندمجت بعض النظريات التقليدية مع عناصر عديدة من نظريات اخرى مثل النظريات الاجتماعية الخاصة بالعمل فى المجتمع وتكوين المجموعات (تورانس ١٩٧٧ ، ١٩٨١) ونظرية الاجتماعات (هاينز ١٩٨١) وعلم النفس الوجودى ، وعلم الظواهر (جونسون ١٩٧٦ ، وجيبل ١٩٧٥) ١٠

وركزت مجهودات حديثة أخرى على محاولات اعادة الصياغة فى مجال الاستبعاد ، وذلك من خلال العديد من النماذج والاتجاهات . فقد استخدم هايز (١٩٧٦) التركيبات اللغوية النفسية والنماذج ، ويستخدم جيبر (١٩٨٠) التطبيقات النظرية ، واستخدم لودز خرائط اللغة .

وكل هذه المجهودات تشير الى رغبة العلماء فى انحاء العالم كله الى الوصول الى مفاهيم التغريب حتى لو اضطروا الى استخدام التجريب وهى مهمة كثيرا ما وجهت اليهم . ومن اهم الاحتياجات القائمة هى أن العمل النظرى المشابه له اثر كبير على البحث التطبيقى وأن له نتائج هامة قد تؤدى الى تغيير ملموس (شفايتزر ، وجيبير ١٩٨١) .

اهتمامات دائمة بماركس

ان الابحاث الكثيرة التى تهتم بطريق مباشراو غير مباشر بنظرية ماركس عن التغريب أو الاستبعاد قد أدت الى بعض عناصر البلبلة فيما يختص بهذه النظرية ، وذلك بالنسبة لمعناها ، واهدافها ، وفائدتها . والسبب فى ذلك يرجع الى الطريقة التى صاغ بها ماركس نفسه مفهوم نظرية التغريب . ويعتقد ماركس ان التغريب او الاستبعاد ظاهرة تشمل

الموقف البشري بأسره وهذا الاعتقاد احد عناصر البلبلة ، اذ يمكن القول ، أنه ، بهذا المفهوم ، يكون ماركس قد ترك القضية ناقصة ، لانها لازالت بحاجة الى المعنى والمغزى رغم محاولاته الاولى فى التحليل وخاصة فى حالات التغريب فى العمل ، وهى حالات أشار اليها ماركس كثيرا ولكنه لم يحاول التعميق فيها .

ونتيجة لذلك كله فان رأى ماركس فى هذا المجال ، وفى مجال معنى وجدوى وفائدة التغريب ليس موضع اتفاق عام . وماركس يضع التفسيرات المادية فى مواجهة الفلسفة التجريدية ، ولكن اية مراجعة لهذا قد يقال انها نكوص عن آراء ماركس ، وهدم لفكرة التحليل الطبقى والصراع الطبقى . وهناك من يقول ان ماركس ، فى الواقع قد تخلى تماما عن فكرة التغريب .

والواقع ان التعارض الموجود فى الماركسية لمعاصرة تدعو الى البحث وبدقة اكثر حتى يمكن وضع المفهوم فى اطار ماركس من الافكار ، وهذا يقضى استخراج الافكار بشكل منسق وتصنيف معانيها واستخدامها ، كل فى مكانه المخصص له ، كل ذلك تبعا لكل اقسام وانواع الماركسية .

(للبحث بشكل عام عن المعانى الماركسية المختلفة للتغريب فى أعمال ماركس انظر اولمان ١٩٧٦ ، وميزاروس ١٩٧٥)

ان مسألة التغريب أو الاستبعاد هى محل الاهتمام الاول للماركسيين فى الدول الاشتراكية ، وقد تطورت بشكل جديد يتسير النقد منذ (شاف) ١٩٧٠ الذى قال ان الغاء الملكية الخاصة لا يعنى القضاء تماما على كل إنواع التغريب حتى الاقتصادى منها ، كما قال ماركس . فالاشتراكية لم تهزم تماما كلّ أنواع التغريب والاستبعاد ، وقد يكون ، أبسط سبب لذلك هو استمرار وجود جهاز سلطة مسيطر . فلقد أدى ذلك الى ظهور انواع جديدة منه ، اندمجت مع أنواع جديدة من التعارض والصراع فى الهيكل الطبقى الدائم التغير فى المجتمعات الاشتراكية (كوتور ١٩٧٩ ـ فيسلوفسكى ١٩٧٩ ، كوزاد ١٩٧٩ ، محاولات اعادة تفسير التغريب بواسطة العلماء السوفييت تظهر فى أويزمان ١٩٦٣ : امنوروسوف ١٩٧٢ ، جليزرمان ١٩٧٢ ، وفى عرض يانوفيتش ١٩٧٩ ، وفى محاولات داووديو ١٩٦٤) .

ويعالج « ميهايلو ماركوفيتش » ١٩٨١ ، وهو فيلسوف ماركسى من يوغوسلافيا هذه المشاكل من وجهة نظر انسانية ، اذ انه يعتقد أن فكرة التغريب تكمن فى التزامات تخص طبيعة الانسان والحياة البشرية وخصائصها . فالانسان كائن حر بطبيعته يحكم نفسه بنفسه ،

كما انه مبتكر واجتماعى . اما المجتمع الانسانى فهو مجتمع لا يخضع لاية سيطرة خارجية ، يتعامل فيه الناس الفرد والمجموعة السيطرة على الانتاج . ولهذا فان رؤية ماركوفيتش تقول ان العامل هو الذى يسيطر على انتاجه ، وأن هذه ضرورة لا بديل عنها ، ولكنها لا تكفى للقضاء على بعض مظاهر التغريب ، ولا لتحسين حياة العمل بشكل ثورى حتى فى ظل الاشتراكية . وهو لا يكتفى بدراسة حال العمل فى المجتمعات الاشتراكية ، بل يتطرق الى دراسة الامكانيات المقارنة والامثلة لتحسين حال العمال فى البلاد الراسمالية عن طريق تطور الادارة الذاتية ، ويشير أيضا الى امكانية ذلك فى البلاد الاشتراكية الديمقراطية .

وقد يكون الجزء المفيد والعميق فى محاولات ماركوفيتش الاخيرة هذه هو تأكيده النقدى على الارتباط الوثيق بين مستويات التحليل الصغيرة منها والكبيرة ، وكذلك على درجات التغيير وذلك بالنسبة للاستبعاد ، والتخلص من الاستبعاد ، وبالنسبة كذلك للادارة الذاتية فى ظل الاشتراكية . وقد كان واضحا جدا بصدد العوائق التى قد تقف حائلا وبصدد الامكانيات المحدودة وكلها يجب القضاء عليها . وكما بنيت التجربة اليوغوسلافية فان التجارب التى أجريت عن الادارة الذاتية فى العمل لا تعيش طويلا ، وان ظروف الحياة لا يحدث فيها تغيير ثورى مالم يصاحبها اعادة بناء تقدمى فى النظام الاجتماعى بأسره . وهذا التغير معناه الرقابة الصارمة على سلطة الدولة وسيطرتها ، والوقوف فى وجه ايديولوجية السلطة وهى التى تحاول تفتيت وتهديم وعى العمال الاشتراكى ، وقطع الطريق على الطقنيين الذين يرغبون فى السيطرة هم والبيروقراطية السياسية . وبالاختصار وقد مد سيطرة الدولة فى كل مجالات نشاط الانسان التى تظهر بحجة اقامة نظام اقتصادى معقول .

وفى الوقت الذى يركز فيه ماركوفيتش على العلاقة بين الحكم الذاتى للعمال وبين المجتمع ، نجد ان خط تحليله هنا قو يمتد ليشمل النظام الاقتصادى فى العالم بأسره ، وهو يقول انه اذا لم تنجح تجربة الادارة الذاتية بسبب هيمنة الجهاز الحكومى على وجه العموم ، فمن المحتمل الا يمكن لدولة متحررة ان تعيش فى اطار الراسمالية الحالى فى العالم . وهنا نجد انفسنا نتذكر نداء ماركس فى أول ايامه الذى طالب فيه بتحرير البشرية كلها ، لا بتحرير العمال فى مجتمع واحد بالذات .

ومن الموضوعات الواضحة بين كثير من العلماء والنقاد الماركستيين فى أوروبا الشرقية الذين ينظمون معظم تحليلاتهم حول مفهوم التكريب هو الاتهام القائل بأن الدول الاشتراكية قد فقدت الرؤية تماما بالاهتمامات الانسانية التى أعطت الدفعة الاولى لاستراتيجيات التنمية الاشتراكية والاقتصادية وللتحديث . وفى الاعوام الاخيرة فقط بدأ بعض الدارسين لماركس والباحثين فيه يتخذون بعض المناهج التحليلية المعقولة فى هذا المجال الذى كان مهملا تماما من قبل ، وذلك باستخدام وسائل ماركس للوصول الى فكره ونظرياته وتطبيقاته فى المجتمعات الاشتراكية .

والمطلوب الآن هو العمل فى ايجاد تطوير لمفهوم ماركسى للتغريب واستخدام نظرياته التجريبية فى اطار تحليلى ، والهدف هو تضييق الثغرة بين النظرية التقليدية والتطبيقات التجريبية المعاصرة . والمعروف ان معظم البحث التجريبى اليوم قد ركز بشكل اجمالى تماما على المتغيرات النفسية للتغريب مما أدى الى المساس بنظرية ماركس فى هذا المجال .

دراسات قومية مقارنة

لقد انحصر البحث التجريبى فى ظاهرة التغريب فى مشاكل وتعارضات مجتمعات منفردة ، وانصب معظم على الموقف الامريكى ، وكانت التجربة الواحدة تدور فى أحد المجتمعات وذلك بعمل حصر تحليلى وبعد ذلك بعدة سنوات تعاد التجربة ذاتها فى مجتمع آخر . ولم يتبين أحوال عناصر التشابه والاختلاف بين مجتمع وآخر ، أو بما طرأ على مجتمع ما بعد مضى سنوات من البحث الاول . أما اليوم فيبدو ان العلماء فطنوا الى أن ابحاثهم يجب أن تكون قطاعا من بحث متكامل منظور .

والمقياس المنطقى لكل هذه الابحاث الدولية يجب أن يكون بهدف البحث عن مشكلة من مشاكل هذه الظاهرة والتأكد من أنها توجد فى كل لمجتمعات ، مع عدم اهمال الظواهر التى قد تكون قائمة فى نوع واحد من المجتمعات والظواهر المنفردة . والهدف هنا ان يكون الفكر دوليا وان تكون النظرية دولية مع مواصلة اعادة التقويم بالنسبة للظروف المتغيرة القائمة .

والدراسات المقارنة لا يتحتم بالطبع أن تقتصر على البحث التجريبى بل ينبغى أن تمتد لتشمل التحليلات التاريخية النفسية ، وهى التى تساعد على اعادة صياغة الاسئلة والاجابة حول التقريب أو

الاستيعاد باعتباره ظاهرة لا تنفصل بأى حال من الاحوال عن الاقتصاد العالمى . ان دراسة التغريب من وجهة نظر المادية التاريخية والصراع الطبقى فى مجتمعات على هذه يجب أن تتصل بأحوال تقسيم العمل والتبادل غير المتعادل والعلاقة بين السيطرة والاستغلال بين البلاد والدول . ان مثل هذه الاتجاهات له ملامح قريبة جدا من النظريات الماركسية الجديدة للعالم الثالث واعتماده على التمعاجت الراسمالية وما أدى ذلك الى تأخر وعدم تنمية فى العالم الحديث .

ان المشاكل عديدة وكثيرة ولكن يجب مواصلة البحث ، لاننا اذا قلنا أن مشكلة إلتغريب تقوم تبعا للتعارضات بين السادة والرعايا ثم تنتقل لتصل الى التعارض بين الطبقات وبين السلطة والقوة والعلاقات فى العمل والانتاج فان ذلك سينقلنا حتما الى العلاقة بين السيطرة والخضوع والملكية والاستغلال والانتاج والموارد ، كل ذلك على نطاق عالمى .

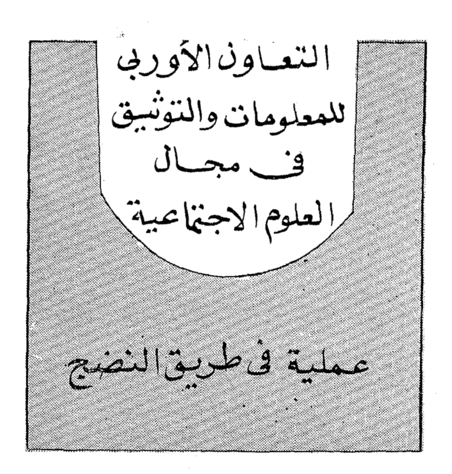
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوجين)
- مجلة العلم والمجتمع

فهي مجموعة من المجلات التي تصدرها الهيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



معلومات « العلوم الاجتماعية » للجميع

بعض الخصائص

لا تستهدف معلومات « علم الاجتماع » علماء الاجتماع فقط ، وانما تستهدف كل انسان . وهى تتجه الى ان تصير عالمية بصورة او بأخرى من خلال وسائل الاتصال بالطريقة التى تكشف بها عن نفسها أكثر العلوم الطبيعية تقدما فى هيئة أجهزة وآلات الكترونية . فالمعلومات المنظمة التى تبث عن طريق تلك الوسائل والمنتجات الالكترونية المتناهية فى الصغر ويقدر واحد تشكل نظرتنا وأسلوبنا فى الحياة . ومن المستطاع ان تشاهد طبيعتها العالمية كملمح اخر من ملامحها . فمشكلات العالم الرئيسية ، مثل دعم السلام والتغذية والطاقة ومكافحة الارهاب وتوفير المواد الخام وما اليها ، وتؤثر فى كل بلد ، وجميعها مشكلات ذات طابع يتصل بالعلوم الاجتماعية ، بالنظر الى حلولها المرتقبة .

بقلم : جيورجى روتسا

المدير العام لمكتبة الاكاديمية المجرية للعلوم ببودابست .. كبير الامناء لمكتبة الامم المتحدة بجينيف من ١٩٦٩ الى ١٩٧٥ . نشر العديد من المقالات والدراسات والبحوث بمختلف الصحف والمجلات الوطنية والدولية فى ميادين (المعلومات) و (العلوم الاجتماعية) .

ترجمة : محمد عبد المجيد ابراهيم

خبير بالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .. رئيس التدريب بالادارة العامة لتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم . خبير باليونسكو سابقا . خبير بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سابقا . خبير تنمية المجتمع باليونسيف لسلطنة عمان سابقا .. ماجستير فى التربية من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة ادنبرة .. له عديد من المؤلفات والمقالات والدراسات فى التربية والاندراجوجيا والاتصال والتنمية والعلوم الاجتماعية بالعربية والانجليزية ..

وارتباطا بما ذكر اخيرا هنالك أيضا عمليات ابتكارية ابداعية تتم على نطاق واسع وتعد ضرورية وهامة بالنسبة للمشكلات العالمية التى تشمل بين ما تشمله : الانتاج والاعلام ، وذلك الاخير يحمل — فى ان وأحد — سمات العلوم الطبيعية والتطبيقات التكنولوجية والعلوم الاجتماعية . وعلى الرغم من انه لاتوجد — عمليا — واحدة من هذه المشكلات المسماة « بالعالمية » يمكن ان تحل دون قدر من المشاركة من جانب « العلوم الاجتماعية » ، الا انه من المجدى بصفة عامة ان يتسم البحث فى المشكلات العالمية والدولية والابتكارية بالطابع الذى يمكن أن نصفه « بتعدد الانظمة » كما ينبغى أن تتصف المعلومات المتبادلة بهذه الصفة .

الممارسات السابقة واهداف التعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية

ان التعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية E «١» ، بوصفه مبادرة تأسيسية لانشاء تعاون

اوربى واسع المدى فى مجال المعلومات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية ، مرتبط — بلا شك — بالمنجزات النهائية لمؤتمر « هلسنكى » . وكان تصور هذا التعاون والاساس الانشائى لوجوده وليدين لمركز تنسيق البحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية » الذى يعرف باسمه الشائع : « مركز فيينا » ، وهو منظمة غير حكومية ، مستقلة اداريا عن « المجلس العالمى للعلوم الاجتماعية » الذى انشىء فى عام ١٩٦٣ بناء على اتفاقية ابرمت بين المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة . UNESCO والحكومة النمساوية (٢) . وظل هذا المركز يمول من هذه المنظمة « اليونسكو » عشر سنوات . ومازال — منذ بداية العمل فى تلك الفترة — يعتمد على مساندة الدول الاعضاء الواحدة والعشرين ، فى صور مختلفة وكذلك على مساندة اجهزة اخرى مثل اكاديميات العلوم ، واللجان الوطنية لليونسكو ، وما اليها . ولقد كان الهدف الرئيسى للمركز — ولا يزال — هو النهوض بالبحوث المقارنة فى هذا المجال .

وقد ظل التوثيق سنوات عديدة متواجد كشكل من اشكال العمل بين نشاطات المركز ، ولم يكن اكثر من مجرد « عنوان » ..

لكن « مجلس مديرى المركز » قرر فى دور انعقاده الثالث عشر بباريس فى عام ١٩٧٦ البدء فى تنفيذ مشروع ECSSID ، لتقوية الروابط بين علماء اوربا الشرقية واوربا الغربية من جهة ، وعلماء أمريكا الشمالية من جهة أخرى ، من خلال شبكة من قنوات المعلومات ، ولتيسير الاتصال بين المؤسسات الاوربية المعنية بالمعلومات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية .

ويكمن الفارق الرئيسى بين مشروع ECSSID «٣» . والنظائره من المشروعات والتنظيمات الاقليمية فى انه مشروع « مركب » ، يتجه نحو هدف اكثر طموحا من غيره ، اذ تتضمن أهدافه تبادل المطبوعات والمعلومات عن البحوث التى تجرى بالفعل ، وعن المظاهر المختلفة لعمليات الخزن الالى للمعلومات « مثل مشكلات الترادف وتوافق الشرائط المغناطيسية وغيرها » ، وعن التعليم والتدريب والنشر فى هذا المجال ، وعن تنظيم المؤتمرات العلمية وورش العمل ، وعن الاشكال المختلفة لتبادل الخبرات ، وعن الاسهامات فى تطوير المعلومات والتوثيق فى العلوم الاجتماعية على المستويات الوطنية ، وهو ما أصطلح على اطلاق مختصر SSID عليه ، وذلك من خلال برامج ثنائية أو متعددة الاطراف بالتعاون مع برامج ومنظمات مشابهة قائمة (٤) .

ويعنى ذلك ان التعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق - مجال العلوم الاجتماعية ECSSID لايتعارض مع برامج عالمية أخرى ، ولا يتراكب على اهدافها «٥» .

التعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق مجال العلوم الاجتماعية ECSSID — الهيكل والتنظيم والانشطة

تتولى تنفيذ السياسة الحالية والعمل الادارى للتعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية ECSSID اللجنة الدولية للتنظيم التى يشار اليها بالمختصر IOC . وقد تم ترشيح أعضائها بواسطة « مجلس مديرى مركز فيينا » على أساس جغرافى معقول ، ثم استكملت عضوية هذه اللجنة بمندوبى الخدمات الوطنية لتطوير المعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية SSID وبممثلين لبؤر الادارة المركزية لمشروع ECSSID ، وذلك بناء على قرار اصدره « المؤتمر العام » الذى يعتبر صانع القرار الرئيسى من بين البنى المختلفة للهيكل بأكمله .

ويتميز هيكل ECSSID بقدر كبير من المرونة . ففى ظل النظم الاقتصادية ذات التخطيط المركزى تتولى فى العادة مراكز المعلومات المختصة بالعلوم الاجتماعية باكاديميات العلوم دور « بؤر الادارة المركزية » كوحدات رئيسية معاونة لانشطة ECSSID . وتؤدى هذه المراكز بالنسبة ECSSID الدور الذى تقوم به اللجان الوطنية لليونسكو بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، أو الدور الذى تؤديه بؤر الادارة المركزية الوطنية للمعلومات بالنسبة للبرنامج العالمى العام للمعلومات UNISIST . وهنا تجدر الاشارة الى ان العلاقة المتبادلة فيما بين برنامج عالمى للمعلومات مثل UNISIST ومحتوى المعلومات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية فى هذا البرنامج قد تكرر اختبارها بواسطة فرق للبحث شكلت بواسطة اليونسكو . وترتبط « بؤر الادارة المركزية » من جهة أخرى باللجان الوطنية لمركز فيينا ، وتعتمد جزئيا على اعتماداتها المالية الخاصة . وتتحمل الدول المضيفة « وبالتحديد بؤر الادارة المركزية بها » نفقات الاجتماعات التى تعقدها ECSSID ، نظرا لان تكلفة الاقامة والتنظيم وغيرها من المصروفات توضع فى الاعتبار ، أما نفقات السفر فيتحملها المشاركون .

« وبؤر الادارة المركزية » بالنسبة للدول الاشتراكية مألوفة فى اكاديميات العلوم بها ، اكثر مما هى مألوفة بالنسبة للدول التى لاتمارس نظما اقتصادية وعلمية ذات تخطيط مركزى ، ومن ثم فان الصعاب دائما تذلل على الرغم من الحقيقة التى تتمثل فى انه حتى دور « بؤر الادارة المركزية » فى بعض الدول — بوصفها اجهزة وطنية للتنظيم فى مجال تطور المعلومات والتوثيق للعلوم الاجتماعية — يؤدى احيانا الى ظهور مشكلات .

وتحمـل « بؤر الادارة المركزية » المسئوليـة الرئيسية فى التنظيم « على المستوى الوطنى » ، وكذلك التعـاون فى الاعـلام المتعلق بالعـلوم الاجتماعية « وهذا الجانب يسهم فى معـــــاونة ECSSID على اداء رسالتها » ، كمـا تقـدم العون ايضا ــ بصور مختلفة ــ فى التمويل وفى الانشطة التى تقوم بها « جماعات العمل » ، وفى الجوانب المتصلة بالنشر وعقد الاجتماعات وما الى ذلك من الانشطة .

وتوجد فى الوقت الحاضر بؤر للادارة المركزية الوطنية للتعـــاون الاوربى للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية ECSSID على النحو التالى «٦» :

النمســـا

Sozialwissenschaftiche Dokumentation der Kammer Für Aabeiter und Angestellte Für Wien, Vienna.

بلغـــاريا

Scientific Information Centre for Natural, Mathematical and Social Sciences, Bulgarian Academy of Sciences, Sofia.

كنـــدا

Social Science Federation of Canada, Ottawa (Institutional partner of the Vienna Centre).

تشيكوسلوفاكيا

Main Library, Centre of Scientific Information, Czechoslovak Academy of Sciences, Prague.

Central Library of the Slovakian Academy of Sciences, Bratislava.

الدنمـرك

The Royal Library. Copenhagen. (contact point).

جمهورية المانيا الاتحادية

Informationszentrum Sozial wissenschaften (IZ), Bonn.

فرنســـا

Le Groupe des Sciences Politiques, Economiques et Sociales (SPES), Paris.

National focal point including :

Centre National de la Recherche Scientifique/Centre de Documentation des Sciences Humaines;

Direction de la Documentation Politique et d'Actualité (CIPA);

Fondation Nationale des Sciences Services de Documentation;

Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques (INSEE), Département de la Diffusion.

جمهورية ألمانيا الديموقراطية

Wissenschaftlicher Rat Für Gesellschaftswissenschaftliche Information bei der Akademic der Wissenschaften der DDR, Berlin.

المجـــــر

Library of the Hungarian Academy of Sciences, Budapest.

هولنــــدة

Social-Wetenschappelijk Informatic en Documentatic Centrum (SWIDOC), Amesterdam.

Koninklijke Bibliotheek, The Hague Cat this stage a financing institution).

بولنـــــدة

Department of the Scientific Information of the Polish Academy of Sciences, Warsaw.

رومانيــــا

Office for Information and Documentation in Social and Political Sciences, Academy of Social and Political Sciences, Bucharest.

اســـبانيا

Departmento de Libro Bibliotecas, Ministerio de Cultura, Madrid — (contact point and a financing institution).

الســـويد

The Research Council for Humanistic and Social Sciences, Stockholm (national focus agency).

الاتحاد السوفيتى

The Institute of Scientific Information in Social Sciences (INION), Academy of Sciences of the USSR, Moscow.

وهناك نقطة هامة وحاسمة ، بالاضافة الى التعاون الدولى العام الذى يمارس من خلال ECSSID بوصفه اداة ونتاجا فى الوقت نفسه . تلك هى الحد الذى يمكن ان يصل اليه بناء « بؤر الادارة المركزية » . الذى تستطيع عنده ان تصبح ملائمة لدفع التعاون وتنظيمه بين دول الاقليم .

الانجازات والمشكلات

يعتمد التعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية ECSSID على برامج التعاون الدولى القائمة بالفعل ، ولا يتراكب عليها .

ويمثل ذلك — مع الخصائص الاخرى لهذا التعاون — اتجاها فى العمل أكثر مما يمثل برنامجا محددا للتحرك ، وهو ينطبق أولا على العمل المتطابق المتوازى . وفوق كل ذلك هناك طابع محدد يتميز بها — فى الغالب — كل برنامج للتعاون فى مجال المعلومات ، هو ان البرنامج يتضمن صورا مختلفة من تبادل الخبرات وتحسين لوسائل تبادل المعلومات .. وتعليما وتدريبا يحققان توفير المهنيين اللازمين للعمل فى هذ الميدان ، وانتاجا لتقنيات حديثة ، وتأصيلا علميا لتلك التقنيات ، بما فى ذلك ميكنة العمل وضبط المصطلحات ووضع الاطر المنهجية وما الى ذلك .

والخاصية النوعية للتعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية ECSSID لا تتمثل فى محاولة الكشف عن مجاهل الارض ، وهى التى لم تفتعل افتعالا ، لكنها تذهب الى أبعد من ذلك ، من حيث انها تتمثل فى تطبيق « نقل المعلومات » المتعلقة بالعلوم الاجتماعية جميعها على أسس اقليمية وعلى اوسع نطاق ، من مستوى الارتقاء بتبادل الوثائق فى صورته البدائية حتى مستوى بناء أسس لاستخدام الكومبيوتر فى هذه العمليات . وفى الوقت نفسه صمم هذا النوع من التعاون من أجل الكشف عن الثغرات الدقيقة أو واجبات العمل التى تتطلب مجهودات اكبر ، مثل تبادل المعلومات الخاصة بالبحوث التى تجرى بالفعل فى ميادين العلوم الاجتماعية .

وقد عقد المؤتمر التأسيس الاول للتعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية ECSSID بوساطة « مركز فيينا » برعاية منظمة اليونسكو ، وقامت بالاعداد له « اللجنة الدولية للتنظيم » IOC ، كما نظمه « معهد معلومات العلوم الاجتماعية » التابع لاكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى بموسكو ، المعروف باسم INION وذلك فى شهر يونية عام ١٩٧٧ ، وحضره اخصائيون من تسع عشرة دولة

أوربية ، بالاضافة الى مندوبين عن كندا ، وممثلين لست منظمات دولية «٧» .

وكان الغرض الرئيسى للمؤتمر هو تكوين صورة كلية لاوضاع المعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية على المستويات الوطنية فى أوربا ، ويرمز اليه بحروفه الاولى SSID ، والتعرف على الاحتياجات والتطلعات والامكانات المتاحة للتعاون . وقد انتج هذا المسح وصفا فريدا للموقف الذى تم نشره آنذاك (٨) .

وتضمنت توصيات المؤتمر المشار اليه انشاء « فرق عمل » تختص كل منها بموضوع معين « فهو الهيكل الحق بهذه الدراسة » . كما تضمنت اعداد مواد مختلفة لتوثيق (مثل القوائم . والببلوجرافيا) وعقد المؤتمر الثانى ECSSID بدعم من اليونسكو فى بلازبجفكو ـ بوزنان ببولندة فى شهر اكتوبر عام ١٩٧٨ ، حيث نظمته « بؤرة الادارة المركزية البولندية » ، وهى الادارة المختصة بالمعلومات العلمية فى الاكاديمية البولندية للعلوم . وحضره اخصائيون من اثنتين وعشرين دولة ، وسبع منظمات دولية «٩» . وقد قدمت توصيات هذا المؤتمر تعريفا محددا للاهداف وللمدى الذى تتحرك فى نطاقه انشطة المشروع ، ولوسائل تحقيق تلك الاهداف .. كما حددت المسئوليات المشتركة لمركز فيينا وبؤر الادارة المركزية « على سبيل المثال : يتحمل مركز فيينا مسئولية التنسيق بين انشطة « اللجنة الدولية للتنظيم E وبين « فرق العمل » ومشروعات البحوث المشتركة للبرنامج ، وتتحمل الهيئات الوطنية مسئولية تقديم المنح الخاصة بالزيارات العلمية والدراسية وتبادل الاخصائيين » . وقد وضع هذا المؤتمر قواعد معينة لاسلوب عمل اللجنة الدولية للتنظيم E ، واوصى بأن توفر « بؤرة الادارة المركزية » الحد الاقصى من الموارد المادية والمساندة المالية الممكنة ، كما اكد ضرورة ايجاد « بؤرة للادارة المركزية » فى كل دولة من الدول المشتركة . وتبنى المؤتمر ايضا برنامج الانشطة لعام ١٩٧٩\١٩٨٠

أما المؤتمر الثالث فمن المتوقع ان يعقد فى نهاية عام ١٩٨١ باحدى الدول الاوربية الغربية .

فرق العمل واعمال النشر

ان الحجم الاكبر من انشطة التعاون الاوربى للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية ECSSID يتم فى الواقع من خلال « فرق العمل » ، وهو متنفسا للتعبير عن نفسه فى اعمال النشر والمطبوعات .

وكما ينطوى التعاون الاوربى بين دول الشرق ودول الغـــــرب على الموضوعات والخبراء ينطبق أيضا على أماكن الاجتماعات . واود ان اسجل فى هذا الصـــدد ان هنـــاك ـ فى رأيى ـ مجموعتين من الانشطة يتم انجازهما من خلال ECSSID ، ومن الممكن توصيفهما من حيث النوعية وكذلك من حيث المحتوى والطابع الاقليمى .

فالمجموعة الاولى تشمل التعليم والتدريب فى مجال نظم المعلومات الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، أما المجموعة الثانية فتشمل الاعمال المتعلقة باقامة اسس الاستخدام الكامل للكمبيوتر فى بيانات العلوم الاجتماعيـــة ، أو تشمل ـ اكثر من ذلك ـ تطبيق نظم المعلومات فى العلوم الاجتماعيـــة على أوسع نطاق ممكن . تلك هى الميادين التى تستطيع ECSSID فى الوقت الحاضر ان تقدم فيها معظم مستحدثاتها . غير ان الامر فى هذه الحالة أيضا يعتمد الى حد بعيد على البرامج القائمة بالفعل ، الوطنيـــة منها والدولية .

ويشتغل الفريق الاول للعمل بتوسيع دائرة تبادل الوثائـــــق الاولية والثانوية . ومع ان هذا الجانب من العمل يعد اكثر الصـــور تقليدية بين مجالات التعاون فانه ينطوى على اعظم امـــكانات البحث والتنشيط .

اما الفريق الثانى للعمل فيختص بتبادل المعلومات عن البحـــوث الجارية . وعلى الرغم من ان اليونسكو ومعهد « سميثونيان » نظمـــا مؤتمرا موسعا فى باريس فى الربع الاخير من عام ١٩٧٥ عن التبادل العالمى للمعلومات فى هذا الشأن ، وان هذا الموضوع لا يزال قضية هامة مدرجة بجدول أعمال شتى الاجتماعات الاوربية ، وان جهودا تنظيمية لا تتوقف فى سبيل تنمية هذه الحركة ، فما زالت النتائج هزيلة .. وهناك برنامج تنظمه « بؤرة الادارة المركزية الالمانية » يعد خطوة الى الامام فى هذا السبيل ، برغم ان التقرير الاول لهذا البرنامج ـ ربما بسبب حساسية الموضوع ـ لن يستطيع تغطية كل دول اوربا «١٠» .

ويتراوح مجال اهتمام الفريق الثالث للعمل بين الادوات العقلية « مثل عمليات التبويب » اللازمة لوضع قواعد برمجة البيـــــانات للكمبيوتر وتبادل الاشرطة المغناطيسية . وهناك اجراءات عديدة تتخـذ موازية بعضها لبعض ، ولكن من الصعب توقع الوصول الى نتـــائج فى المستقبل القريب جدا ..

والواقع ان تحقيـــق التـــوافق بالنسبة لادوات التعبير اللغـوى والمصطلحات والنظم المختلفة يعد ـ الى حد كبير ـ من قبيل الاهـــدار

للجهد والوقت . وهناك جهود هائلة تبذل فى الوقت الراهـــــن للمقارنة ، وتحقيق التوافق بقـــدر المستطاع بين التصنيف العشرى العـــالمى UDC قسم ٣ علوم اجتمـــاعية ، «و» النظـام الدولى للمعـلومات الاجتمـاعية MISON و النظـــام الواســع للتنميط BSO الذى اعده الاتحاد الدولى للتوثيق FID . ومع ان هذا الجهد يستند ماليا من ناحية ومهنيا من ناحية اخرى الى منظمـــات دولية عديدة ، مثل : FID, MISO, INFOTERM
واللجنة الدولية للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية ، فانه توجد عقبات كثيرة ، منها ما هو ايديولوجى ومنها ما يتصل بالمهنيـــة المحافظة ومنها ما يتعلق بالصعاب التقليدية واللغـــوية . والمشروع الاستطلاعى لليونسكو المسمى INTERCONCEPT يعد عاملا جوهريا فى هذا الموضوع (١١) .

وشكل الفريق الثالث للعمل لتنمية التعـــاون فى تعليم وتدريب الاخصائيين فى مجال معلومات العلوم الاجتماعية ، وهو المجال الـــذى يبدو من اكثر هذه المجالات اقداما واغناها بالعطاء المرتقب . فهـــو يعـــالج قضايا « مقارنة المناهج » ، مع اعداد توصـيات ترتبط بتـلك المناهج ، وبخاصة ما يتعلق منها بالاشكال العملية للتدريب . ولهـــذا نظمت « بؤرة الادارة المركزية الفرنسية » SPES حلقة بحث لمـــدة أسبوع حـول بنوك البيـانات فى العلوم الاجتماعيـة (١٢) ، واسهمت فى تنظيمها السلطات الفرنسية واليونسكو ، وحضرها نحو خمس وعشرين مندوبا . وسوف يعتمد امتداد الجهود المستقبلية التى تتحـــرك فى هذه المسارات — الى حد كبير — على عائد هذا الانجاز المستحدث .

ومن بين المطبوعات التى يجرى نشرها ما يتخذ نمطا متـــداولا او مستديما كالنشرات المسلسلة والدوريات ، ومنها ما هو غـــير منتظم الصدور . ويشرف على كل هذه الانماط من المطبـــوعات مجلس دولى للتحرير .

ويتبع نمط المطبـوعات المتـــداولة سلاســل مخطـطة البيليوجرافيات الاوربيـــة للعلوم الاجتماعية ، التى تتولى نشرها مطبعة « بيرجامون » Pergamon Press فى مجموعتين أولاهما العلوم الاجتماعية فى الدول الاشتراكية ؛ المجلد الاول « ١٩٧٧ — ١٩٧٩ » ، وسوف تظهر فى عام ١٩٨١ ، ويتولى تحريرها « معهد المعلومات العلمية للعلـــوم الاجتماعية INION » « موسكو » ، فى الوقت الذى يعد فيه ايضـا المجلد الاول من المجموعة الثانية بن المظاهر الاجتماعية فى حماية البيئة » وطبقا للخطط المرسومة يظهر من كل منهما مجلد كل عامين . ويخطـط

ECSSID أيضا لنشر سلاسل من البحوث الموسمية تتضمن ثلاثة أو اربعة مباحث فى كل عام « من خمسين او ستين صفحة » ، تتـــولى تحريرها ونشرها الجهتان المشار اليهما فيما سبق ، باعتبارهـــا مـــن نشرات ECSSID ومن بين المطبوعات غير المنتظمة فى صدورها الدليـــل الاوربى وهو احدى المهام التى التزم بها مركز المعلومات العلمية التـــابع لاكاديمية العلوم البلغارية . ويهدف الى نشر بيانات شاملة عن مؤسسات المعلومات الخاصة بالعلوم الاجتماعية فى انحاء القارة الاوربية كافة .

ومن نتاج المتابعة لتوصيات المؤتمر الثانى ECSSID تلك التى قامت بها « مكتبة الاكاديمية المجرية للعلوم » ظهور نشرة ECSSID ثلاث مرات او اربع مرات فى كل عام ، مشتملة على بيانات خاصـــــة بالنمو او التغيرات الهيكلية والتنظيمية او اية تغيرات اخرى مرتبطـــة بتطوير المعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية فى اوربا SSID ، ومتضمنة نواحى التقدم على المستويات الوطنية والاقليمية والعـالمية ، وتقارير عن انشطة ECSSID ، بالاضافة الى العمل التنسيقى لمركـــز فيينـــــا «١٣» .

ملاحظـــــات :

«١» خصص جزء لا بأس به من المجلد الثانى \ رقم ٤ \ ١٩٨٠ فى صحيفة اليونسكو لعلم المعلومات « فن المكتبات وانجـازات الادارة » لمشكلات المعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية .

ويشتمل العدد على مجموعة من الاشارات الى ECSSID كمرجع فى المقالات الاتية : جين ميريات : التعاون الدولى والاقليمى فى التوثيق فى مجـــال العلوم الاجتماعيـــة « ص ٢٢٧ الى ص ٢٣٣ » — جيورجى وتاماس فولدا : التعاون والاتجاهات الدولية فى نقل المعلومات فى مجـــال العلوم الاجتماعية « ص ٢٣٤ الى ص ٢٣٩ » ستيفن ك. ميلز : التنسيق الاقليمى فى التوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية . مركز فيينا « ص ٢٤٠ الى ص ٢٤٤ » . والدوريات الاتية تتضمن أيضا معلومات منتظمة عـــن انشطة ECSSID : النشرة الاخبارية لمركز فيينا . المجـــلد الاول — رقم ١ — ١٩٧٧ . وتصدر ثلاث مرات سنويا من مركز فيينا : ص‌ب ٩٧٤ — ١٠٠١ فيينا — ونشرة ECSSID . المجلد الاول — رقم ١ — ١٩٧٩ .. وتصدر بشكل غير منتظم اربع مرات سنويا ، وهى مخصصة فى الغالب لمشروع ECSSID «٢» وتصدرها مكتبة الاكاديمية المجـــرية للعلوم بمعاونة فنية من مركز فيينا : ص‌ب ٧. هـ — ١٣٦١ بودابست .

«٢» للحصول على احدث المعلومات واكثرها تفصيلا عن انشطة المركز ، وبصورة خاصة ما يختص بمشروع ECSSID انظر : ميلز ، والنشرة الاخبارية لمركز فيينا .

«٣» الافكار والتجارب فى التعاون الدولى بين مؤسسات ومعاهد المعلومات فى مجال العلوم الاجتماعية ظهرت الى الوجود من اكثر من ثلاثين عاما ، واهتم بها العديد من الاجهزة . وفى هذا الصدد ينبغى ان يشار بشكل خاص الى اللجنة الدولية للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية وقد لعبت دورا رائدا فى هذا الميدان « كف . ميريات وروتسا وفولدى \ المرجع السابق » .

«٤» كف . ميريات وروتسا و فولدى\المرجع السابق .

«٥» اذا جاز ان يشارك بايجاز الى الاتحاد الدولى للتوثيق FID فينبغى ان يذكر انه منظمة عامة منشأة على نطاق عالمى واسع ، وتختص بالتوثيق الذى يتعلق بصفة خاصة بتطوير المعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية SSID ، والاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات IFLA وهو قريب الشبه بالاتحاد الدولى للتوثيق FID ، والاتحاد الدولى لمنظمات البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية IFDO ، ومنظمة SSDI لاكاديميات العلوم فى الدول الاشتراكية ، ومنظمة تنسيق التوثيق بين دول غرب اوربا فى مجال التعليم EUSIDIC ، وغيرها .

«٦» للحصول على عناوين المقار راجع نشرة ECSSID . المجلد الثانى . رقم ١\١٩٨٠ « ص ٢٦ الى ص ٢٧ » .

«٧» النمسا . بلجيكا . بلغاريا . كندا . تشيكوسلوفاكيا . الدنمرك . فنلندة . جمهورية المانيا الاتحادية . جمهورية المانيا الديمقراطية . المجر . هولندة . النرويج . بولندة . رومانيا . اسبانيا السويد . سويسرا . المملكة المتحدة . الاتحاد السوفيتى . يوغوسلافيا وشاركت ايضا : منظمة اليونسكو . مركز فيينا . مكتبة الامم المتحدة بجنيف . اللجنة الدولية للمعلومات والتوثيق فى مجال العلوم الاجتماعية FID . النظام الدولى للمعلومات الاجتماعية MISON للدول الاشتراكية .

«٨» نشرت بحوث المؤتمر بصفة مبدئية باللغتين الروسية والانجليزية بواسطة « معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية INION ، ثم ظهرت اخيرا كوثيقة خاصة بعنوان تطوير المعلومات وادارتها » : المجلد ١٤ . رقم ٣\٤ — ١٩٧٨ . اكسفورد . مطبعة برجامون .

(٩) النمسا . بلجيكا . بلغاريا . كندا . تشيكوسلوفاكيا . الدنمرك . فنلندة . فرنسا ٦ جمهورية المانيا الاتحادية . جمهورية المانيا الديموقراطية اليونان . المجر . ايطاليا . هولندة . النرويج . بولندة . رومانيا اسبانيا . سويسرة . المملكة المتحدة . يوغوسلافيا . « اليونسكو » .
IFLA. IFDO. ICSSID. FID. MISO. INFOTERM

«١٠» « التكامل الاجتماعى فى الاصول العنصرية الاقليات بما فيها العمال المهاجرون » . بون (IZ) . تحت الطبع .

«١١» اينر مولنار : « خلق نموذج المضمون » العمل الكامل فى المصطلحات الدولية للمعلومات INTERIM فى العلوم الاجتماعية . المسح العام والمشروع . مدير المشروع : جيورجى روتسا . بودابست/ ١٩٨٠ ص ١١٢ « اتفاقية اليونسكو رقم ٣٦٧١ » . IDS/32270314

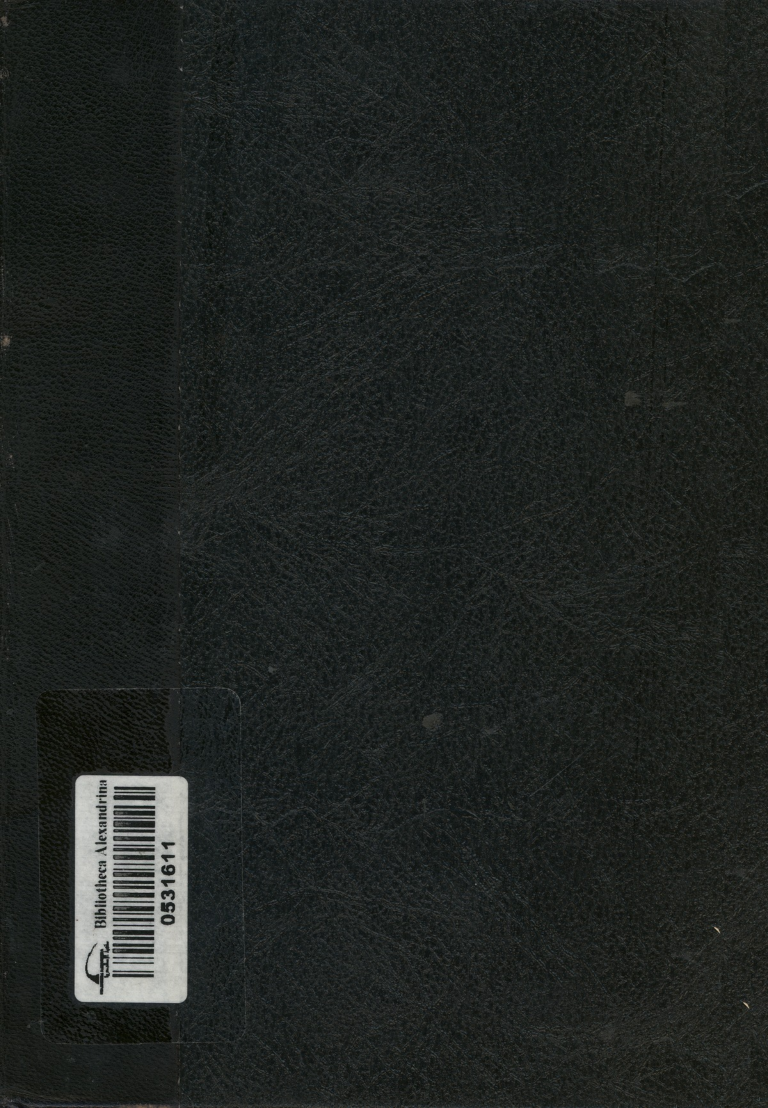
«١٢» اشتمل البرنامج على : «أ» مسح للاسس البيانية الخاصة بالعلوم الاجتماعية المتاحة فى اوربا او بعض اجزائها سواء أكانت من اصل اوربى أم من وراء البحار ، «ب» السياسات الحالية للدول الاوربية فيما يختص بالاسس البيانية بعامة والاسس البيانية للعلوم الاجتماعية بخاصة ، انشاؤها وتمويلها الخ ، «ج» تحليل الاسس البيانية القائمة الان والخاصة بالعلوم الاجتماعية من حيث التكوين ومدى الشمول والخدمة التى تؤدى وحالات الدنو أو الابتعاد عن الخط الصحيح « من وجهة النظر الفنية بالاضافة الى وجهة النظر الاقتصادية » ، وادوات الفهرسة والكشف ، «د» قواعد البيانات المتعددة الانظمة خارج العلوم الاجتماعية واستخدامها فى هذه العلوم ، «هـ» المميزات الخاصة للاسس البيانية فى العلوم الاجتماعية والانسانيات : دور العوامل الوطنية والسياسية والقانونية والايديولوجية الخ ، «و» الحواجز اللغوية والتقدم الذى يتم احرازه نحو اللغات العامة للفهرسة واللغات المسيطرة ، «ز» العمل النهائى : أوضاع ومشكلات الاعمال النهائية لدول غرب أوربا ، «ح» الاعمال النهائية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوربا «ط» تبادل البيانات على المستوى الاقليمى وعلى المستويات الثنائية ومشكلات التعاون الدولى بين الاساسيات والاعمال النهائية ، «ى» الاجتماعات الخاصة باتخاذ القرارات والعامل الانسانى والوظائف الجديدة لاخصائى المعلومات وتدريبه ومكانته .

«١٣» هذا المقال قائم أساسا على بيانات مستقاة من نشرة ECSSID وقد نشرت اربع مقالات حتى الان : المجلد الاول\١٩٧٩ ، والمجلد الثانى رقم ١ و ٢ و ٣\٤ . والنشرة توزع بالمجان وتطبع فى نحو سبعمئة نسخة ، ويمكن الحصول عليها بالطلب من مكتبة الاكاديمية المجرية للعلوم ص.ب ٧.هـ — ١٣٦١ بودابست . والمكتبة ترحب بالاخبار والاعلانات التى ترد اليها من الدول المشتركة .

رقم الايداع ٤٧٣

مطابع شركة الاعلانات الشرقية




Bibliotheca Alexandrina
0531611